

حاشیه‌های علمی و پژوهشی



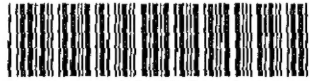
١٥
١٦
المطول سما
ملاخرو

قد ملكت هذا الكتاب في
سنة ١٣٥٤ هـ وأنا ابو الحسن
محمد عبد الحفيظ الالهي
ابن المرحوم محمد بن عبد الله
ادخله الله في دار السعير

٢٩
١٥٨١

في الدار التي في القلعة
في سنة ١٣٥٤ هـ
في يوم اربعاء
في شهر ربيع الاول
في سنة ١٣٥٤ هـ
في دار السعير

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR14996





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم بكتابه جل
الشرعة الفروغ بكتاب فروع الخليفة
التسوية البيضاء حتى أصبحت كلمة الباقية
راسخة الاسماء شافحة الدنيا كمنيرة
ظلمة الصلوات وفعلا في السماء اقوال
ان الساج روح الله وروح داعي في
عرف الجحان فتوجه بعد ما وضح غرة كتابه
وطرة خطابه باليتيم بالشمسية فخر جميع افراد
الحمد وحسنه على من قاله متعلقا ذلك على
بعض انعاماته الذي يحيط بقوله الدنيا
وعوايد العقبى مع رعايته براعة الاستمرار
وفي الصلوة على النبي عليه السلام وآله
عليهم وسلم بسم الله الرحمن الرحيم
اوله الذي توفيقه توفيقه على مقدماته
الاولى ان الحقيقة متى امكن لا يصار
الى المجاز سيما اذا تضمنت من اللطائف
ما لا يوجد في المجاز وقد امكن ههنا من ذلك
التفسير كما سيظهر ان شاء الله تعالى
والاستحارة ههنا اصلا الثانية ان لنا
امرهم ولكل منهما اصل يتبين هو عليه

الحمد لله الذي جعل العلم بكتابه جل
الشرعة الفروغ بكتاب فروع الخليفة
التسوية البيضاء حتى أصبحت كلمة الباقية
راسخة الاسماء شافحة الدنيا كمنيرة
ظلمة الصلوات وفعلا في السماء اقوال
ان الساج روح الله وروح داعي في
عرف الجحان فتوجه بعد ما وضح غرة كتابه
وطرة خطابه باليتيم بالشمسية فخر جميع افراد
الحمد وحسنه على من قاله متعلقا ذلك على
بعض انعاماته الذي يحيط بقوله الدنيا
وعوايد العقبى مع رعايته براعة الاستمرار
وفي الصلوة على النبي عليه السلام وآله
عليهم وسلم بسم الله الرحمن الرحيم
اوله الذي توفيقه توفيقه على مقدماته
الاولى ان الحقيقة متى امكن لا يصار
الى المجاز سيما اذا تضمنت من اللطائف
ما لا يوجد في المجاز وقد امكن ههنا من ذلك
التفسير كما سيظهر ان شاء الله تعالى
والاستحارة ههنا اصلا الثانية ان لنا
امرهم ولكل منهما اصل يتبين هو عليه

و فرعا يستند هو واحد الامرهم مع اعتبار في طرفه يرتب على الاضطرار في جانبها فالامر فاهدا
الشرعية والامر كلمة الشهادة وانما ان الحكم منها اصلا وفرعها ان الشرعية لها اصولها في العقائد الدينية
من علم الزوات والعقائد والنبوت ولها فروع هي الاحكام النوعية العملية وكذا الكلمة الشهادة لها اصولها في الايمان
وفرعها هو نفس الامر الصالح وانما الترتيب فلاحا كلمة الشهادة مترتبة على الشرعية والايمان باعتبار رتبة
ترتبة على العقائد باعتبار احكامها وكذا الامر باعتبار ارتفاعه وقبوله عند الرتبة مترتبة على علم الفروع باعتبار

رفعتة وقوله عند كافتة الالامانه بسبب كونه حكم الملك المنان كل ذلك سبيلنا من شانه وامتد في اذنا وقت
 في يومه المقدس في علم ان الشارح شكر الله سبحانه وادركت الاول ايرادا شيقا ثم رتبته اقلت الاخير
 عليها ترتيبا انيقا حيث اراد بالاحكام الاتقانه والتبني العقلي المنوي وبالاصول العقائدية الدينية فانه الاصل
 على ما سبقت في ما ينبغي عليه غيره حسيا كان او عقليا وبالشرعية ما شرع الله تعالى به للاسلام والدين ووضح ان
 سائر اذنا العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات وهو المحمود عليها بقوله وتبعه عليه السلام ولله اية
 بها عنه في قوله وينا قباله وبراهيم وكلمه

سميت تلك الطريقة من حيث اظهر
 ان راعا لها وخواصها ونيل حيوته
 الارواح من زلال الرجمة والرضوانه
 شرعا وشرعية ومن حيث انها تخلص
 لها والمجازة عليها دنيا ومن حيث اظهر
 المعصية اليه اياها مله ووصف الشريعة
 بالبراهين التي لا تخفى على السميع او
 الابصار بالاستعانة بالواضح المردف
 لوجودها فيها ووجودها كما امر الله
 العقائد مستقاة من البصيرة والبراهين
 العقلية مستقاة من كنه اذنا السميع
 يتقوى ويتبطل بلاحقة واتقوى السمع
 والكتاب لانه لا يخفى من ثابت نفسه
 ومثبت لغيره وكل ما اذنا على كونه
 يكون حكما قطعا ثم اراد بالرفع احوال
 القدر وتنويه المنزلة بخطابه الذي
 في اللغة توجيه الكلام نحو الفخرية
 المتعقبات فاعلم المكلفين بالانقياد
 او التحية كما سبقت وبالفروع الاحكام
 العملية والكيفية لله الاسلام المألوف
 عن الادب والبراهين في المغرب الخفيف
 لا يتركه للرواية بالبراهين التي
 وقوله الخفيف المسلم المستقيم تدريس
 وقد غلبت في الوصف على ابراهيم نعم
 حتى نسب اليه هو على دينه فالكيفية
 الملة المنسوبة اليه ابراهيم الخفيف

تفكره الله سبحانه بغير انه واسكنه بفضل شمع اجنه ان يختص من بينها
 بزايا لا غير عليها قد نحت روضة العلم به مفتحة الازمان مستسيلة
 لانها نمرات التحقيق من عجائبه تجتبي وزخاير التوفيق من غرايبه تقتضي
 فكل لفظ منه وصر من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر وقد كان
 قد ما ينبغي في صدرى ويتحاج في قلبي ان اكتب عليه جواسى تذييل صغابه
 ويميط من وجوه مخدراته نقابه وكان يعوقني عن ذلك عوائق الزمان وا
 طوارق الكثران الى ان شرح الله صدرى وان كان يتق حرجه وضع قدركا
 ومما تروى على هذا المطلب لا على الاخرى بعد ان قدمت رجلا واضرت
 اخرى الى ما توجهت الى زيارته ببيت الله الحرام طابا من ربى اقاله
 عثرات الانام مستيقظا من بهجتي شرفت في طلعتي ورجعتي بملاقات
 الملك العام القرم القرم من غم انوف الفراعين معقر تيجان الخواكين
 مستعدا باب الالباب من غير الخصب القضايب في ثراب الرقاب معز
 اخوة الدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ملك يربك
 شمس منعزل قدره زهر الكواكب منه صف النفال كنه الندى لبث
 المجمع ما له ان او ادعت الملوك نزال السلطان السلطان السلطان
 بايزيد بن السلطان محمد بن مراد خان اجري الله تعالى على صفحات
 الانام وربط اطناب دولته باوند الدوام ولا زال من العلماء بالظفر
 متينا ويرحم الله تعالى عبد الله امين فمضى بكم احسانه كما هو الاقرب
 شانه ولما وجب على شكر لواله واحبه قد علمت في فضلته ذكره قول المتنبى
 * شعره لا خير عندك تهدى بها ولا مال فليسعد النمل ان لم يسعد الحمار
 فصمت عزمى على تأليف كتاب يتضمن عنوانه شريف الفاية لهدى

وصفها بالتسجدة بمعنى الجود لرفعها الى كمال ليل السادة السادة على الامم السابقة وبالبيان والوضوح وبهتار
 محمد اوله الابواب والكمالات عزمه الشكر ورهبه الارباب ووجه رفعتها من اجابته الخواص والعوام
 وقوله تلك الاحكام ايسر الالكونها من انما رخطاب الملك الاعلام ثم رتب رتب سموها الكماله وارفعها بنا كماله
 على احكام اصوال الشريعة ورفعه فروعها على طريق الف والشرعية ذكره حتى الدالة على ثبوتها بعدا على ما قبلها
 فافادها للابداء المعينة لذلك المعنى كان قولهم نظرت اليه حتى ابرهته لا يخبره هو ولا يعطيه لا مالا يعطيه

لأنها لا تعطف الجمل ابد الحان في موضع وادراك الكلمة الشهادية بالنعى على السنة العباد التي
 بل الى ابد الامار وباساسها الايمان فان الاقرار بمبنى على التصديق وبرسوخه اطمينا على القلب عليه وبالبناء على
 الصالح فانه فرع الاقرار ولا المقيط به الكفار وبشموحه اي ارتفاعه فانه الى الله وهو له عنده ووجه الترتيب
 ان كلمة الشهادة فرع ثبوت الشريعة لانها تضمن تصديق الرسول وهو لا يكون الا عند البعث ورسوخ الايمان مرتب
 على احكام العقائد اذ كل استحكمت بالدلائل القطعية ازداد الاطمينان في الايمان وزالت الشكوك والالهام

المورثة للطفية وقبول العمل الصالح
 عنده تعالى مرتب على موافقة احكامه
 المستفادة من خطابه تعالى اذ العمل انما
 يعجز به اذ صدر من علم كما قال الامام
 الفقيه الى رحمه الله العلم بدون العمل
 جنة والعلم بدون العلم لا يكون ثم اورد
 شبهة في غاية اللطف والبهاء وكيفية
 في غاية البجلاء والصفاء حيث قال كثر
 طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء اقتنا
 من قوله تعالى ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة
 طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء قلنا
 فيها ذكركم فانه ما سواه في هذا المقام
 من الافكار والافكار كشجرة خبيثة
 اجنت من فوق الارض ما لها به قرار
 قال من مشكات السنة لاقتباسا لوارث
 سر اجابا وتجا اقول فصله عما قبله لا
 ما افادته في كونه محمدا عليه فانه ايضا
 نعم لا يكتنه كنهها كما قبلها ونقله على نظام
 معجب جامع للمقاييد ورتبه على ترتيب
 انيق حاد للوئيد
 فانه اورثت لادله
 من اصول فقه
 الدنيا والاخرة
 ثم فرع عليها
 فروعها ثم انعم
 الفاعلة على طريق
 الف والنشر
 بالترتيب عبارات جامعة للطف مع التهذيب وذلك انه اراد بالايضا الاظهار
 على طريق الاستقارة السببية وبالمشكاة صدور النبوة او قبلها على طريق الاستقارة السببية
 الاصلية فانه كلامها جميع لانوار الرحمانية وشمس لا سموا الربانية وهي في الاصل الكوة
 الغير النافذة او الالوية في وسط العند بل وجعلها اضافة الى السنة ترينة وهي مهنا صادر عن النبي عليه السلام
 بيان الاحكام من قول ربي محيى الحديث او فعل او تقدير وفي الاصل الطريقة والعادة مطلقا ويجوز ان يكون الايضاح

المطالعوه تحف الدعوات الى جنابه ويكون من ذكره منى باقية على دور
 الدنيا الى الايام ولا يغني بغيره السرور والاعوام فشرعت في جوتى
 التلويح مستعينا بالملك الوهاب الملمم للعباد وبسند امن روحانية
 الاسلاف الكرام بوالهم الله تعالى وايانا في دار السلام مقبسا لثوابهم
 مستعينا من اشعة انوارهم * شعر * بحر سيقية السحاب وماله * فضل
 عليه لانه من ماله * فالمسؤول عن الاركان المتولين بحلى الانصاف
 المتولين عز رزقي البغي واعتناف اذا احسروا على شئ ذلت فيه القدم ولفي
 به القدم ان يستحضر وان كل جوار كبروة وكل صارم بنوة وان من صنفت
 فقد استهدف ومن ذا الذي يرضى سجايا كلها كفى المرء نبلا ان بعد معايبه
 وان لا ينسوا في ذلك الملك العظيم الذي تسبب لهذا النجى الفضائل الماراث
 رايات ايات فضل منشورة الى يوم المنور واجتاده الاجود منصوره بجهنم
 في سبيل الله منصوره الى فتح الصدور من دعواتهم في خلواتهم وبما انا شرع
 في الموت مستعينا بالملك المعبود * قوله الحمد لله الذي احكم كتابه اصول الشريعة
 الغراء آة الاحكام الاتقان والكتاب في اللغة كما كتب والكتابة مصدر
 كتب بمعنى جمع سمي بالمفعول للبالغة او فعلى بنى للمفعول كالبالاس
 والاطلاق على المتكلم عبارة قبل ان يكتب لانه مما يكتب كما تظن بل لانه
 مجموع بالفعل كالنقوش لان يقال بجزء المعنى في العرف العام وهو
 في تصوير اللفظ بحروف الهجائية والباء في كتابه السببية والاصول جميع
 اصل وهو في اللغة ما يمتد عليه غيره من حيث يمتد عليه ويقابله الفرع نقل
 في العرف الى معان يحكي تفصيلها والشريعة علم الفقه وغيره لانها ما شرع لتر
 تعالى لعباده من الاحكام من حيث انها مذكورة في كتابه وهي الدين ايضا

وغيره بعضهم على تقدير ان اراد
 بالاصول الادلة وان اراد
 بالاحكام ان جعلها كما في كتابه
 الدين حاكم على المذلول
 مقصود
 على معنى جعل كتابه سببا في
 الاحكام من قدرته عليه
 بلا سبب اذ له تعالى في
 انشاء الاستقارة بالكتاب
 والمواد حكم منته

بالترتيب عبارات جامعة للطف مع التهذيب وذلك انه اراد بالايضا الاظهار
 على طريق الاستقارة السببية وبالمشكاة صدور النبوة او قبلها على طريق الاستقارة السببية
 الاصلية فانه كلامها جميع لانوار الرحمانية وشمس لا سموا الربانية وهي في الاصل الكوة
 الغير النافذة او الالوية في وسط العند بل وجعلها اضافة الى السنة ترينة وهي مهنا صادر عن النبي عليه السلام
 بيان الاحكام من قول ربي محيى الحديث او فعل او تقدير وفي الاصل الطريقة والعادة مطلقا ويجوز ان يكون الايضاح

ترسيخاً للاستعداد الإلهي وبأنوار السنة العالمة النظرية التي لا يتقبلو كحقيقة العلم والمعرفة المتعلقة بها ويجوز أن يرفع الضمير إلى المشكاة وبالسراج المحيى والقطر والقرقر والوارد وكل منها لباساً فيه نوع خفاء وإيهام من السنة على طريق التصريح الإلهي وصفه بالوحي بمعنى الوحي ومن واجبت النار انقذت والملاحم توضح الحق على طريق التبرير المباهة وإنما استدل أيضاً بالسراج إلى مدتها على أنه رسول عليه السلام ما ينطق عن الهوى

قوله واسحق العياشي
اما باعتبار دلالتها
على المصدر كما قيل في خاتمة
خاتمة منها لغة كما أنها
نفس الكلمة صيغة لا أنها
منها بل في كلام الاستغارة
ينزع عنها مستقيم آخر
ويجب في اليد كما في اليد
وفي القية من زبد اسد اسلا
منشئة

فكانه جادت با عطية
مطلوب اساميه و تقاضيه
ربنا ولا تحمل علينا احدا
حمله على الله من قبلنا
مستحبه

اشتهارة اليانسة الموصوف
لنحوه وفان قوله اكنية
نله وضع الظاهر موضع
مشتم

ففيه مسأرة بائراة ان
من الانبا بطر القسامة
القادر في الاستقارة
الليزم ان يكون في نفسه

فك الكلام الذي وقع
فيه ما يتوهم كونه استقارة
مستقلة
على وجه الوجهية يكون

بعضهم الى الكمال في اضافة
الاصوات والامر بين مشه
لا يحتمل الاستعارة المصرفة
سنا اوصافا وشاء الكمال

دالة على الهيئة المستهينة
ستوية على الهيئة الصحيحة بعد
بقيت اليه مع وضوح الوجه

١٠٠

لكن من حيث يطالع لها من دانه اى طاعه والملة لكن من حيث ملا المصلحة
ايلا على امته من الملت انكنا بس بمعنى الملية قبل او باعتبار الاتفاق علىها
يقال ملا القوم على كذا اى اتفقوا عليه والغراء تاتيست الاغ بمعنى الابيض
او الشريف من الغرة وهى فى الاصل بياض فى جهة الفرس فوق الدارهم
استفيع لكر واضح معروف والخطاب فى الاصل توجيه الكلام نحو الية لانها
نظر الى مابة الخطاب من الكلام والحنيفية اى المائلة عن الاختلاف و
الاعوجاج من اختلف وهو فى الاصل الاعوجاج فى الرجل فاستعمل لليل
المجرد اطلاقا لاسم المقيد على المطاوع وخص الحنيف بمعنى المائل عن الباطل الى
الحق واطلقه على المسلم وعلى الذين استفيع باعتبار تحقق ذلك ليس فيها حقد
ايات الباطنة او على نسبة تشبيهه لرواى الحنفى اليه ولا يبعد انه يراى بالحنيف بغير
عدم فيكون المعنى الملة المنسوبة الى ابراهيم الحنيف قال الله تعالى وديننا قسامة
ابراهيم خليفنا والسماحة السجود وصف الشريعة الحنيفية به لما فيها من رفع
الاجهر والاعلال والابيضاء لغاية وضوحها عند اولى الالباب وديننا قسامة
عن نفس الارباب يستعمل انه يكون السجدة بمعنى السجدة والمسماحة المسئلة
وسهولة في الدين المشاملة على المصحات ظا قال الخطابي الكلام في تجميع التمثيل
نصويرا بحال احكام اساس الشريعة ورفع بنا لها ونائها من الاعبار
وتبسيها بحال احكام الشريعة ورفع فرد عنها فعلى ان يكون الاصول جميع
اصل الشجرة والفروع جميع فرع الشجرة اى فخصها في الكلام بعبارة وفيجب
اما اولها لان التمثيل قبل الاستعارة المصرفة من شرط الاستعارة ثنائى
التشبيه وقوله كشجرة طيبة ولو في نقرة اخرى صريح في تشبيه الشريعة على ما رفع
من ان المراد بالكلية الباقية الشريعة فيخرج الكلام عن صلاحية الاستعارة

نہیں اضر اذ
نفساں ویغزمو
سلوٰن الیہ تم
ت ان المراد
ستفاد تھا اولوا
تھا فی رؤیہ دخول

الاصطلاحى لئلا يسبب التباين والالتباس في المعنى وكشف ذبابة لاجل ان يتفقوا
على اتباع الرسول واختيار دينه وشريعته احر به يتوصلون اليه ويسمونه من يتبع
رتب على الاول مصافحة العليم والهدى بتلاطم مواجها وجهه انك قد عرف
بالاثر العلوم النظرية والعلمية وقد وجد سراج كامل النورية صلي الى اس
الابصار فلما جرم كثرة العلوم النظرية والعلمية حتى صارت كالبحار ورتب على

ادناه في قوله تعالى فاعلم ان الله اعلم بعبادك فوجوه من هذا النص لا يمكن سبيل اتباع الرسول
بحيث لم يلقوا من وجد فهم شاكر لازم ان يتبعه من فيه سبب من الادراك * كما
والصلوة على رسوله ساطع الحق معونا * اقول السطوع الارتفاع واطراف الساطع
الى الحق من اضافة الصفة الى الموصوف واللام في ساطع متعلقة بمعونا وهو كثر المعونات
والظهور من الاعانة فان الصفة المسببة يفيد ذلك المعنى ولم يجعله صفة لمعونا تنبيه ٦

كما اوضح في قوله تعالى ومن كل ثمر ما لكم من شجراتها وسبح بحمدها حلتها لمبسونها
ما قبله اعني وما يستوي البحران هذا عذب فرات سابع شرابه وهذا ملح اجاج
عن الاستقارة الى التسمية صرح به صاحب الكشاف مع انه ابعد في البناء
عن التسمية مما نحن فيه وانما نأينا فانس الاستقارة المعجزة هي ان يذكر عين
لفظ التسمية به ويراد التسمية ولهذا صرحوا بمتعلق ادنى تغيير في المثال ولو
تبدل حركة باطرى لا يفيضها المضرب وعلوه بها نهاية يخرج عن الاستقارة
وهنا احكام الاصل بالكتاب ورفع الفرع بخطاب ليس حال الشجرة
التي هي التسمية بها فكيف يكون تسمية اذ اعرفت ذلك فالكلام اما ان قيل
الاستقارة المرشحة بان يقال شبهة نفس الشريعة بشجرة لها اصول وفروع
استقارة بالكنية واثبت لها تين تخيلا ولها نفس الاحكام والرفع ترسيما
فالاصول والفروع حقيقة واثبت لها التسمية بغير مجاز عند صاحب الايضاح
وبالكتاب عند السكاك واما محمول على اللفظ بان يحكي اصول الشريعة على دلالتها
الكلية التي هي غير الكتاب اعني السنة والاجماع والقياس الكليات فيكون كلامهم
احكام الشريعة بنفسه ولا خيرة اضافة فيزيد محكمته في نفسه بطريق الاولوية
او الاربعة بان يراد باحكام الكتاب نفس الاحكام معانيه واحكامه بوصفه
الذي هو الاعجاز فهو محكم وحكم به باعتبارين ويراد انه حكم اوله الاحكام
بان جعل محكم كتابه الذي ينتهي اليه السنة والاجماع والقياس واحد منها
نصارت الاحكام محكمه الاصول واثبت محكم على دلالتها التفصيلية اخرية
فوجه احكامها بالكتاب ان كل ما يدل على حكم شرعي ليس بالفاصل الاعجاز حتى
ثبت ويترتب بنفسه فهو محكم بغيره اعني ما هو مشعر عن الكتاب الظاهر المراد بالفروع
في ذين الوجهين الاحكام الكلية فانها فروع بالنسبة الى الاعتقاديات واحكام

فيكون مبشرا حال او مبشرا حال او مبشرا بالترادف والمذاخر ونذيرا اما
منزلة منزلة الاثم والتقدير مبشرا ونذيرا لهم ودعيا الى الله اعني الى الله
او جنة كما في قوله تعالى والله يدعوا الى دار السلام بانه اى بامره وحكمه مبشرا مضيئا
فان انار الشئ واستناره بمعنى اضاء اعظم بكذا واستعصم به اذى تقوى فيها اى في تلك
الادلة بما تواتر ومعناه الاصطلاحى لا يناسب المقام والمنصوص الظاهرة البينان

ادناه في قوله تعالى فاعلم ان الله اعلم بعبادك فوجوه من هذا النص لا يمكن سبيل اتباع الرسول
بحيث لم يلقوا من وجد فهم شاكر لازم ان يتبعه من فيه سبب من الادراك * كما
والصلوة على رسوله ساطع الحق معونا * اقول السطوع الارتفاع واطراف الساطع
الى الحق من اضافة الصفة الى الموصوف واللام في ساطع متعلقة بمعونا وهو كثر المعونات
والظهور من الاعانة فان الصفة المسببة يفيد ذلك المعنى ولم يجعله صفة لمعونا تنبيه ٦
على استقلاله
في استمرار الاعانة
ان كان كما هو
الهداية الى
الوالتجديد
الكلام كما في
القسم انصافها
اعلى المفعولية
لا تزل على قضيتها
مضى يجعل
او كما ليه عن
الضمير البارز
في ارسلة
المحجزة الطرية
والسلطان الاول
في السلاطة بمعنى
القدرة هو الملك
الشيا والسباد
دوامه في البر
والنصير من النص
والهدى لرشاد
وهو هنا بمعنى
الهدى والانتقاء
على المفعولية
للمبعوث
بضمير
معنى يجعل
فيكون مبشرا
منزلة منزلة الاثم
او جنة كما في قوله
فان انار الشئ
الادلة بما تواتر

للافتاد في الواضحة الدلالة في شريف ساحتها اي ساحتها الشريفة والكرام اسم التكرم
 الاكرام والاستصحاب من استصحابه اي جعله مصاحبا لنفسه والاستصحاب على الشيء حسنا او قبيحا
 من المباحية بانه لم يزل في الزم والديه عطف من الزم والمراد بهم المتابعون ومن بعدهم
 من الاتصاف وعلى المباحية والمراد بهم سائر الاصحاب لكنه المباحية والمراد بها
 تقدروا في الشرف والرتبة جعلهم متبوعين ومن سواهم اتباعا لهم باحسان اي
 متبوعين

فعل في الاقدار اعتبار
 انفرعية بالنسبة الى
 المضاد اليه اعتبار
 الشريفة والاضافة
 بمعنى الامام اي
 الفروع للشريعة

وكون الاحكام
 العلم
 الصانع واعلم
 ان ذكر الادلة
 الاربعة اثني
 باعتبار الجسد
 الاعتقادية فانه
 الشريعة هي مجموع
 الاحكام الاعتقادية
 والعلمية * مسته

ولا يصدق فيما ذكر
 من بعض ما يدل
 على حكم شرعي
 من الكتاب قد يفتي
 حد الاعجاز لان
 الفرض يخفوا احكام
 الدليل التقصيلي
 الذي هو من الكتاب
 في الجملة فليس اثر
 مسته

فانه قلت حصل
 الاصول على القواعد
 الكلية الشرعية
 يستعمل كونه
 الفقرة الثانية
 كمرار لا ندر راجع
 الفروع في الاصول
 بالبرهان فمما
 لا قرينة عليه قلت
 لو سلم انه جعل الفروع
 متبعا للاصول لا يفيده

الاصول بآيات جديها وافادة القطع بها ووجه استناد الاحكام الاصول
 الى الكتاب ورفع الفرع الى الخطاب من الاحكام بواسطة اعجاز الكتاب
 وارتفاع الفروع فليس مخصصا بل بطلان الخطاب والتحسين الكلام والتفصيل
 في العبارة اولان وصف الكتاب بخطابية فيما لا يزال على حسب اليه
 البعض ومعلوم ان رفع المدلول متاخر عن احكام الدليل فحق المتأخر للمنتصر
 والمقدم للمنتصر وقيل المراد بالاصول العقائد الدينية لا الادلة الاربعة
 حتى يزعم احكام الشيء بنفسه وبالفروع الاحكام العملية المبينة عليها وفيه
 بحث لانه العقائد الدينية يسمي قولنا الكتاب حجة فانها من المسائل الكلامية
 المتعلقة بالصفات فحق احكام العقائد بالكتاب يحتاج الى تعسفات ذكرها
 القوم على تقدير انهم بالاصول الادلة على انه فيه سالكية انما تاتى الاصول
 بالفرع لانه ثبوت الكتاب فرع ثبوت الذات وبعض الصفات اللهم الا
 انه يعلم الاحكام كونه الحكم مقيد به والحكم به قد يحتمل الاصول على القواعد
 الكلية الشرعية اعني الكبريات والفروع على التلخيص والمراد بالاحكام الاصول
 في الوجهين لاخير من ثبوتها وتقريرها على وجه وكيد ويرفع الفروع في
 الوجود لادلة الاخرة اظهارها وبنائها على الاصول كثره اشياء مفروقة
 فوق ارضي واعلم ان حيث يتصل اليها الانظار ويدركها الانكار ويجوز
 الايراد برفع الاحكام واعلم ان ثبوتها في نفسها او بالنظر الى الغير او بلحاظها
 الى الغير برفع القضية الى القاضي ولا يخفى في القرينتين بعد رعاية براءة
 الاستعمال في صنعة الطباق ومراعات النظر في حسن موقع الاحكام
 من الاصول والفرع من الفروع * قوله حتى اضممت آه غايه مجموع الاحكام
 والرفع وضممت بمعنى صارت اختيرت عليها لا فيها من الانباء عن الظهور

فانه علم الاصول * اقوال مثل هذا الفاء اما على توهم اما على تقدير ان نظم الكلام فعلى هذا يكون
 الواو في بعض المواضع المتفق والمفترق بين سائر الادلة او لقول كثير من مسائل الاصول
 مستند الى العقل انه وجهي الترجيح اذ انقارضا فما بالذات قومي بما لا يعارض ونحو ذلك تمت
 سنية في موضع نشأ الله والموادك جمع مدر ك بمعنى الاوراك والمراد بها الادلة التفصيلية
 والمحصل البقية والمراد به بقية الاحكام الشرعية الغير المستنبطة بعد التقسيم السهم كاتار صاحب

* فانه
 المقصود
 وان اردت معنى
 اخر كما تقرر
 في موضعه
 * فانه
 المقصود
 وان اردت معنى
 اخر كما تقرر
 في موضعه

انكشاف في الافعال **الاسم** الراسخ نحو شرب يوشيد باردا او سق السهم كما قال في الاساس من تشبهها تشبهت تشبهها او وجدته
 السهم كما قالوا في قوله عليه السلام تشبهوا روح النجوة اى اوجدوا تشبهها والقبول
 الاول راسخ الصبا مفعول تشبه فانه متقد كما عرفت والى في مصدر بمعنى المقبولية
 واصافته اليه من اضافته المشبه به الى المشبه بكنهه الماء المفعول الاول جمع عقول بمعنى
 الخلق والملاز والى في جمع عقول بمعنى القوة الداركة الخبير العلم المتقنه ٨
 وتكرار غايته الاحكام **والعلم** الجليل
 بعلم الحرف والرفع يخصه **والدراية** العلية
 الفروع ولا يحد رفيه **والانساب**
 فليست آخر منه **ههنا** احمد
 سواء جعلوا لاصول اعتبار **الاوليه** وعالم
 عن الادلة الاجمالية **الدراسية** بفتح
 التي هي موضوع العلم **الاسم** هو الصواب
 الاصول من حيث هو **والكسرة** خطا
 تنوع علمه الاحكام **التقدير**
 ام لا نعم على الاول اظهر **التسوية**
 مستدعي على عدم جواز **وتيقن** الجذع
 بانه شرط معطوفها ان يكون **تقطع** بانفوق
 جزءا معانها او كجزء منه **من** اعضائه
 ولا يتأتى ذلك الا في **في ذكر** بذكر
 المفردات ودر علمه **الاسم** كتابيه
 مضمون بعضه بغير يجوز **تقدير** الميزان
 ان يكون بعضها مضمون **والشقق**
 اخرى كما تقول اكرست **واوصف**
 زيد اياها اقدر عليه حتى **بعد** حصة
 اقيمت بعضه خادما له **لكتاب** وكذا
 زيد على كل واحد معنى انفا **قوله** كاف
 وقد نص على ان المعنى **حصة** بعد حصة
 على ان الكلمة اناسية **لنصاب** وهو
 قد ينزل منزلة بدل **مهما** المال القدر
 لبعضهم من الكل كقوله **الذي** يحيط به
 تعالى امدكم بما تعملون **الزكوة** والنجاة
 امدكم بانعام ونيل **الزكوة** والنجاة
 المشبه
 في التسمية وان كان **الزكوة** والنجاة
 على تقدير على نفسه **الزكوة** والنجاة
 اصول الشريعة بعينه

وحتى اما عطفه على هو ظ كلام المصاح **وصرح** كلام الشارح ان في قوله
 وتكونت في من جند البسم فارى الى اكمال حتى صار البسم من جندى
 وكان يا باه جماعة من النخلة او ابتدائية او جازة بتقدير ان بعد ما ذهب
 اليه ابن كك ولا بعد في ركبنا بتقدير لرعاية الاصل اعني الجوز فان
 والعطف في الفروع قال الخطابي في المراء بالكلية الباقية السريعة باعتبار
 ان جندنا او كلها وحى من الله تعالى فانها كلام الرسول عم وفيه بحث اما اول
 فلانه لم يرمح اتحاد الغاية والمقيا اللهم لان بعضه في الرسوخ والشموخ
 زيادة في الاحكام والرفع واما ثانيا فلانه يصير قوله كشجرة طيبة ذكر ارا اذ
 نسبت السريعة تلك الشجرة سابقا اللهم لان يقال انه يصير بفتح ما علمنا
 وتوكيده او يصير تخصيص المشبه به ههنا بالوصاف المذكورة وقيل المراد
 بالكلية كلمة التوحيد فانها مصرحة بنفي الشرك واثبات النبوة السيدنا محمد
 عدم ومضمونه جميع الاعتقادات التي بمنزلة الاساس والعمليات التي بمنزلة
 البناء ووجه ترتيب رسوخ اسس الكلمة وشموخ بناؤها على ما سبق ترتيب
 علمنا بها عليه وانت خبير بانه يمكن بهذا ايضا دفع اليراد الاول عن كلام
 الخطابي ثم الكلام بجمل التمثيل بان تشبه حال الكلمة الباقية في استحكام
 اصولها وعرفها بحال نصر شديد في شدة تواتره ورفع ابنيته وتتميز
 الاستقامة رسوخ الاسس بحال الاعتقادات على حدة واستقامة شيوخ
 البناء بحال العمليات كذلك وتجعل الاستقامة بالكلية كما لا يخفى على المتأمل
 قوله كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء تليق الى قوله تعالى ضربت
 مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء وروى عن فروعها ان
 الشجرة المذكورة هي النخلة قال القاضي يجوز ان يزيد وفرعها اى افنائها

الا لا نعم التقدير بغير الساتر وقوله قد سلك دليل عليه فانه لا ينافي في وصف على
 الكتاب كانه مظنة ان يتوهم ان الفرد وفيه وجاز ف فوقه بان لا يركب ذلك فان
 حق كلام القوم وفق ما يراود ووفق فيه فوق ما يقاوم مع زيادة الظاهر لم يصح اليها
 الا لا ينافي وقاوتها لم تدخر في الصحة الا اذا نزل الى الآن والاستبصار على الشيء المتكبر
 منه والرسوخ فيه والامد الغاية وصفه بالاقصى للمبالغة من رفع حار عن الامداد وعطفه

والمنار علم الطريق ورفعه كناية عن تشهير بحيث لا يخفى على ذوي البصائر والنيكات
 جميع كناية عن بقاء وهي اللطيفة من الكلام المؤثر في القلب والفتق السبق والرفق
 عكسه ونظم اذ انهم عائد الى الابصار المتقدم رتبة واعلم ان المقصود من نفي سماع
 اول الابصار تلك النكات نفي لزومه بطريق الكناية وهي نفي حصول فكر احد اليها فانه
 ٩ فانه العادة يقتضي بان مثل تلك النكات اللطيفة اذا تغلب له احد لا يتحكم به كتمها

على الاستحالة بالكتابة
 ودين الوجوه الاخضر
 الا انه لا يجوز السابق
 وحكمه كناية بان المراد
 من الكلمة الباقية

على الاكفاء بلفظ الجحش لاكتسابه الاستيفاء من الاضافة ورؤ عليه
 بان مثل غلام زيد لا يستغنى وجوابه المنع كما صرح به الشرح في بحث تعريف
 المسند من حواشي المطول قوله او قد الى قوله والصلوة فصل عما قبله
 اذ انما يستغنى في استجابا بغيره اذ بالايضا والافها على طريق الاستغناء
 التبعية والمساواة الكوة الغير النافذة او الابنية في وسط الضمير على السنة
 في اللغة الطريفة والعادة وفي الاصطلاح العبادات النافذة وفي الالة
 ناصد عن النعم غير ان من قول او فعل او تقرير والاقبال لاخذ
 والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهره لغيره والضمير اقوى منه واتم ولهذا
 ضمير في الشمس في قوله تعالى وهو الذي جعل الشمس ضياء والنور نورا
 وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور ضوء عارض في الماشهور
 واعتبر عليه بان النور يعني ان يكون اقوى على الاطلاق لقوله تعالى من نور
 السموات والارض الالة وانت خبير بان هذا انما يرادوا فهم من الالة الكبرية
 قيام النور به تعالى وليس كذلك بل النور فيها بمعنى المتور على ما قال اهل
 التفسير فليست من السراج القليلة المستقلة والوجوه من وجهت
 النار تنبع وجوهها وانما يكون العين فيها تم الفان المسكاة استغيت
 نعم الرسول عدم ولا يقدح فيه ثبوت السن الفعلية لان فعلهم السنن
 والمفعول على جبهتها اقوالهم وتجهل استعارتها لنفس الرسول عدم اول صمد
 او قلبه على التماسه اذ لم يرد بالسراج الفاظ السنة وبانوار من مقلد قاتها
 ويجوز ان يجعل مسكاة السنة كالجبين لانه اعني من اضافة المشبه به الى المشبه
 وج المراد بالسراج منطوقات السنة وبانوارها ما يستفاد من منطوقاتها
 من المفهومات ومسند الايقاد الى الله تعالى بان بانهم ما ينطوق عن المتور

فيسمونها اول
 الابصار لانه
 الحكمة ضالة
 الحكيم ياخذها
 انما يجدها
 فسميها لازم
 للتفطن عادة
 ونفي الانزاع
 من قوله
 المراد من
 المفهوم من
 العبارة ان
 الاضافة وذلك
 يحتمل ان يكون
 لعدم النفاذ
 اليها وعدم
 اعتدائهم
 بها قلنا جبار
 لفظ نكات
 وانما لطيف
 اليها ونسبة
 انقوا الى انهم
 يدق ذلك
 الاقطار جميع
 قطر بمعنى ان
 والناحية وما
 عليه فليست كل
 مشه

كالاشكال في الامصار في الدوران على الحسن والاستتار وتال اي احاط في الاغاني
 جميع اقوى وهو طرف السماء والمراد بالبلد ان حفظ اي نصيبا عظيما كما بلاد الواد في ولا شتار
 للبحر من خطا وشتار منصوب بنزع الخاف وهو الكاف والمصنوع والكال ان ذلك الخط من الاستتار
 ليس كاستتار الشمس في غابة استتار بل هو ابره منه ونظيره في كونه الواد للبحر قول المشعر طرقي انجيا
 وانه طين مديج سد كانا رجفا ولم يتزوج او لعطف على عذوف اي لا يحتملها رالقر في نصف الشهر والاشتهار

أحوال المعنى

الخاصة من قضاها في غيرهم هو استحي المواليم التي واسطها نحن اعتدناهم في امر الكسبة بالحواسي
والاطراف يكون من مقتضاها بلكه فلا يوافقه قوله في يمار استداره منه الطالع بالاصداف
اللام الاستمرار بالحواسي المعطلة عند الطلبة وهي ما يكتب في اطراف الكتب من الفواجر المسماة
الكتاب والغيره وسميتهم اياه فذلك لما سببه انه في وسط الكتاب مندرج لكنه غير ظاهر والعجب ان هذا
المتصف كيف عجز عن قول المصدر رقيقة الحواسي اي لطيفة الاطراف والتجواب عنها انما له

عن السلوب بالاصداف بالفسور
وانما عدا القانع بعينه انفسه
معنى التقاعد والاعتزال
والمتنبي مقتضيه في يمار لطائفه
عن القصور على قوله انما معانيه
بالبحر من ظهوره لا انما ظاهرا
من البحر بمعنى
ازالة العقد
من باب نصر
والا نال مجمع
الكل بمعنى
روى الاصل
والمتنبي
نفسه وهو نفسها
المشاكل
اعضد الامر
بشيء واستحق
شبهه لاظهار
بشيء صر منه
شأنه ازالة
العقد بطريق
استقارة الكنية
وانت لهما
الانما بطريق
التخييل وشبهه
مشكلات
المصدر مبالغة مما

المراد صراطا سويًا وعنه موسى عم آل فرعون يا قوم انبجوا في البركم
سبيل الرشاد وعنه فرعون وما ابركم بسبل الرشاد والتم على اشد
والاصح مما لا يقبل والاطم الامواج وهو ضربا بعضها بعضا كناية
عن الكثرة وترتيب التشبيه والافواج الجماعات قوله والصلوة على
عليه من اسلطة اللام في لسا طع متعلق بالمعوان والسطوع الارتفاع
واضافته الى الجملة من اضافة الصفة الى الموصوف والمعوان اسم
فاعل للمبالغة والظهور اما من ظهوره اي غيبته او من ظهرت الببت مملوثة
فيكون المعنى ايجازا عاليا او غاليا او اسله حار كونه كذلك والتم
ان يعبر عنه من الظهور بظاهر فلان ظهوره من غير مقتضى الخلق فيه
سبب لئلا يسلم في المعوان وهذا سقط ما ذكره الاستاذ الحق من ان
في المعوان المبالغة ما ليس في الظهور لكان لا يظهر تأخير المتقدم لكنه عكس رعاية
السبح وهو من باب التعميم لا الترتيب كما في الرحمن الرحيم وقد يقال المعوان
بمعنى المفعول والظهور بمعنى ستم الاعانة فان الصفة المشبهة قد تقيدها
المعنى ومن البين ان المبالغة في انما في اكثر ويرد عليه ان الصفة المشبهة
لا يكون الا لازمة وانما مثل النصير فاسم فاعل كما نص عليه شرح اللسان
قلت الصفة المشبهة قد تشتمل من المتعدي كالحجيم قلت ذلك بان ينقل
الى فعل بالضم فقصير لازما ولا معنى له ههنا كما لا يخفى والسلطان الوالي
وهو ما مفعول المبعوث بضمه معنى اجعل او مفعول له او حال من الضمير
في المبعوث وكذا مبشر ونذير او على تقدير اسمالية اما احوال مترا دفة
او منة اخله والنذير ما بمعنى الانذار كما فكيف بمعنى الانكار فهو على حذف
المضاف للناسب مبشر اي ذانذار وبمعنى المنذر واما ان القصير بمعنى

سبح
القابل
لاخره
١٢

بالكسر المنقود بطريقه المكنية وانبت له العقد بطريقه التخييل وقوله لا يحل ترشح للاستقارة
وانما اطراف الاصابع شبهه ايضا بالناسه شخصه من شأنه فتح الابواب لمخلقة بطريقه المكنية وانبت له الببت
بطريقه التخييل وشبهه مشكلات الكتاب بخلافه مغلقة الابواب بطريقه المكنية وانبت لها الابواب بطريقه
التخييل وقوله لا يفتح ترشح للاستقارة وانما في فلفظ نفسه ترتيب بعده من انكساره على بقوله من انكساره
بطريقه الف والنسبة بعده من الظروف المقطوعة عن الاضافة المبنية على الضم والمضاف اليه منصوب

بعد الزمان الماضي الى الالان استحب الالفاظ كما يجب واخر ائمة جميع خريدة دليها من النساء
 محبة في قيام الاستار اى استار كالتجاسم مقصورة محيوسة مختصة ترس
 تبصر فصلة عما قبله لكونه مقرر ومؤكد له خوايتها بفتح الالام اى جانب تلك اللطائف
 من ههنا مستشرفة الاعيان في صفة لهما في الصالح استشرفت الشئ اذا رقت بهر
 تنظر اليه وبسطت كلك فوق حاجيك كالذى يستظل من الشمس واضافة ١٢

والفرق ان العوم في
 الاول مستفاد
 المصدر وفي الثاني
 من عدم الدليل الموضح
 بعض ما يصلح المفعول
 المفعول المذكور فيحصل
 في المقام الخطأ بل
 قرينة على جعل مفعول
 مشته
 على احد كونه لها جريه
 والانصار كناية عنها
 مجموع الاصحاب
 غير لازم بجواز الزيادة
 بها معناه المتعارف
 ويكون المراد بقوله
 والتعبد سائر الاصحاب
 لكي المهاجرين والانتفا
 لما تقدم من الشرف
 جعلهم متبوعيه ومن
 سواهم انما عا لهم
 باحسان التنبه
 بالامانة والطاعة
 العلم الصالح نعم يزم
 على هذا خروج سائر
 المستلهم من الدعاء
 مشته
 ان قلت آه الجمع
 الاوصاف الثلاثة
 لا يتحقق في جميع الاصحاب
 فكيف جعل المهاجرين
 والانصار كناية عنها
 مجموعهم في قلت هم
 لقوله عليه السلام
 في كمالهم بايم قديم
 ايمهم * مشته

المفضل ليس يثبت وقوله من ايمان الالاعى السميع وليس يشاء عليه
 يجوز ان يكون مراده اثبات سماع الجواب للالاعى لا اثبات سماع
 الدعوة له او يكون وقع على الالاعى الشوق اسم السميع كونه سبباً فيه
 ولو سلم فساد لا يقاس عليه بجوابه انه القول يكون النذر بمعنى المنذر
 لتعريف القات به لا القياس على مثله وحذف مفعول داعيا اما لمجرد
 الاختصار اى داعيا للانام بقرينة يدى الانام او للعموم بخطا بية
 المقام وعلى التقديرين فيه اياه الى عموم دعوته ودخول البعيدة
 النساء في التكليف * قوله ثم على من التزم آه ثم للراضى الرضى
 والمراد من المقضى والاشارة والدلالة والتواتر والنص والظا اعم
 من المعاني المصطلحة وساحة الدار قنوا والكرامة اسم من التكريم
 الاستصحاب جعل الشئ مصاحباً والاستحسان عند الشئ حسناً والمعنى
 حدوا عنيتهم جعل الشئ عم اياهم مصاحبين لنفسهم في ساحة الشريعة وجعله
 اياهم حسناً فيها فصاروا متعينين بدين الجحليل والمهاجرين هم الذين
 باجروا من مكة الى المدينة ائبا على النبي عم والانصار كالعلم القليلين من
 اهل المدينة وهما الاوس والخزرج ولذا اجار النسبة الى القطب اجمع فيقال
 انصارى وسموا انصار لانهم نصر وارسول الله عم قال الله تعالى والذين
 ادوا ونصروا وواحد الانصار نصير كترتيف واشراف وقوله والذين
 اتبعواهم باحسان قال لا سيما والمحقق هو عطف على من التزم لا على
 قوله المهاجرين والانصار لانه بيان لمن التزم وقد اعتبر فيه اجمع بين
 الامور الثلاثة التى اى التزم والاعتصام والاعتناء المذكورة وهذا
 لا يتحقق الا في الصحابة والمهاجرين والانصار كناية عن مجموعهم فقد تم بيان

العبارة وهى سوادى الاعظم والمعنى ترى اعينها ساهرة الاحراق حال كونها متجاوزة
 عن الاصول اليها الى غير اصله الى تلك اللطائف والامان اول ما يظهر من ان التزم
 بغير تحذرة منها جانب الى اخر لاسند السهر الى الاحراق مبالغة في بيان حرصهم على
 الصلوات على تلك اللطائف ولقد ايم عن التزم ومقدمة اى اذ كانت الامر كذلك
 امرت بلسان الالهام اما برؤيا صادقة او جزم حصل له بعد الاستحارة الشرعية

والتحصيل في القول في الآيات والجميع في جميع الآيات والاضافة الى الفوائد والاضافة الى العام الى
 السخا ص اسرار يد بالجميع مخطات الفوائد والا فتم الاضافة المشبهة الى المشبه والفصوص والنزول تحت
 الآيات والنزول في جميع غرة وغرة كل شيء اوله واكرمه يقال فلان قومته اي سيدهم وفرائد الدرر كبرها
 والشعاب جميع شعوب كبر السبع طريق في الجبل والاضافة بيانية كسهر رمضان والسوار وجميع سارده
 ١٤ بمعنى نافرة والشعاب جميع شعوب تقصير ذلول والافتحام دخول في امر

اي اذا تدرا ما فاعامل
 لا لا فيها معنى
 فعل الشرط لان
 صلاها مما يكبره من
 شئ لها هو المشهور
 مشتبه
 اي من المعاني المصطلقة
 وان لم يكن المراد
 منها المعاني المصطلقة
 على ما استمرنا اليه
 مشتبه
 اي السر طية مخدوفة
 الجواب واما ما
 خبر كان او نفس كان
 ان قلنا لا لانه على
 الحديث لا طرفة حالها
 ما قبلها اعني سابقا
 ولا شرطية عاملها
 ما ذكر عليه ما قبلها
 اعني سابقا ولا شرطية
 او لا يصح ان يقال
 لا يستوي شي وفت مجبته
 لان الشئ انما يستوي
 قبل مجبته ولا يلزم هذا
 المحذور على الاول
 لان حاصل المعنى اذا
 كان شئ جانيا اي في
 المستقبل فلا يستوي
 ولا يفهم منه كون البتة
 في ذلك الوقت كذا
 قاله ابيه هشام في الحجة
 وقد يقال لا مانع مما مضى

يشكك في
 مشتقة والوجه
 جميع ويجوز
 بمعنى اللين
 المظلم وحده
 الدبا جرحه
 اليا والناصب
 الهمو اجرد
 واحتمل اثره
 على الحمل لانه
 فيه كثرة
 عمل ليس في
 احكام والمكاييد
 جميع مكيد
 بمعنى كيد
 وهو المشتقة
 في الاساس
 المسافر
 بكايه الليل
 اذا ركب
 هو له صغوفة
 والظلم العظم
 والرهو ارجح
 باجرة وهي
 نصف النوبة
 عند استنداد
 اخر قوله

بهما ولا اخل بغيرهما في البيان ولا صلوح له وذلك ان تقول فلان
 في تفسير قوله تعالى يؤمنون الذين كفروا وعصوا الرسول اي يؤمنون الذين
 جمعوا بين الكفر وعصيان الامراء والكفرة والعصاة وما ذكره فليظهر انه
 يحتمل ان يكون المراد بهما ثم على التفسيرين والمقتضين فيصح
 العطف الذي نفاه الاستاد واعلم ان السهم ذكر الاول والاربعية
 التي هي وحدها او مع الاحكام موضوع هذا العلم وهي الكتاب والسنة
 والاجماع والقياس على الترتيب ثم ذكر الاصطلاحات السابقة في الاما
 الاصول رعاية لبراعة الاستدلال * قوله وبعد اه الواو للعطف
 وبعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة منوها والعامل فيه ان
 لم يقدر انا ما يفهم من السيادة مثل قول واعلم والفاء على توهم ما ومثله
 في بناء الامر على التوهم قوله لا بد لي اني لست مدرك ما مضى ولا لاشا
 شي اذا كان جانيا حيث جرت سابق على توهم البتة في مدرك وقد
 يقدر انا في الكلام ويصير الواو عوضا عنها وفيه انما يفتضي مناسبة بين
 الواو واما مصححة فتعوضها عنها ولك ان تجعل الواو عاطفة محضة لا عوضا
 عنها فان يكون التركيب بعد تقدير انا من قبيل قول صاحب المقاصح واما بعد
 فانه خلاصة الاصلين ولا غبار في ذلك وقد يعرف بان ما وقع في المقاصح
 قد كلف لا يستوي وضبط اجمالي بعد بيان تفصيلي وما نحن فيه من قبيل
 الاقتراب فان قلت اذا جعل الواو عاطفة لا عوضا محضا لم يخلط
 الاخبار على الانشاء لان الكلام السابق انما هو للحمد والصلوة واللاحق
 اخبار فقلت لعل من يجعل الواو عاطفة يجعل الكلام من قبيل عطف القصة
 على القصة واما القول بان الكلام السابق اخبار بان الله تعالى يحق

راكبا كل صعب ودلول استعارة تمثيلية حيث سبها لهيئة المتزعزعة من توسلها بالانظمة
 ان فتة والهيئة لاكتساب مشكلات الاصول بالهيئة المتزعزعة من ركوب الصياح
 كل مركب صعب ودلول لا صطياد نوافر الوجوه الزرق استخرج ما في البر ككل
 انقلبه بالضم بنية اللب في الفرع فقلنا له المد بقبضة وفي اسارة الترفق والحقا
 تقبض على بذر تمام الواسع والطاقة واعلم ان قوله راكبا انا ناظر الى قوله فقلقت

اد اجعل الـ
بمعنى الغالب فليست
مشبه
لشيء العطف على جملة
الحسد وان لم يصح
على جملة الصلوة
مشبه
اي على تقدير ان يكون
المفعول عبارة عن البقية
مشبه
وقد يراد ان يتخذ مبنيا
للفاعل متقدما اليه
مفعولا واحدا كانه قوله
تعالى اخذتم عند الله
عهد فيجعل الفعول
الاولى بمعنى الادراك
او بمعنى المشهور
ويجعل للمفعول مفعولا
على طريق التجربة اي
علم الاصول اعترافا
بما خذ ادراك او
المفعول المتوهم لا مفعول
وفيه تكلف ظ
مشبه
توهم التوهم زاعما
ان قسم بمعنى
التفصيل
مشبه
جمع عطف بالسبب بمعنى الجواب وانما انما
انما عن كمال السرور لان الانسان
اذا خرج فرحا شديدا يتحرك جانبا
النشاط خفة تفرغ من السرور

انتم آفة فانه انتفاض الشوار وينا سب اتقوا الموارد لانها تعض فيها غايتها وقوله
نازنا آفة ناظر الى قوله واحتملة فانه النزف ياسب احتمال المكابدة في ظواهر الواجب
لانه يقتضي كمال العظم والنزف الامانة الازالة والقناع ما يستلزم المرأة وجهها
وفي الصلح هو اوسع من المصنف والمقاعد ما يتصل به المقاصد ويرتبط به اسرار تباط
حتى تجر مجرى الاجزاء منها فلما جعلوا عبارة عن الموضوعات والمبادئ قوله ١٤

للمحمد بسبب انصافه بالصفة المذكورة ويحصل منه الموت اعني انشاء الحمد لانه
منه عليه بجهة العظم فلا يتأخر منه في الصلوة لانه لا يلزم من الاجبار
بان النبي عزم متعلق الصلوة ويستحق لها الصلوة عليه اعني الدعاء له وقوله
والصلوة على من ارسل الله وانشاء قطعاً فيقول الاشكال ان عطفه على
قوله الحمد بـ * قوله بجمع بين المعقول والمفعول آفة اي ما يجب في هذا
العلم عن احواله بعضه معقول كالاجماع والقياس وبعضه مشغول كالكتاب
والسنة واليه واليه بعضها معقول كانه لا يزل على كونه الكتاب حجة وبعضها
منقول كالآثار * قوله النافذ في الاصول الى مدارك المحصول المدرك
جميع مدرك بمعنى موضع الادراك والمراد بها الادلة التفصيلية والمحصل
البقية والمراد به بقية الاحكام الشرعية الغير المستنبطة ويكتفى
ان يراد بالمدرك ماخذ الاحكام الفقهية التي استنبطها الفقهاء وحصلت
لهم وقد يجعل المحصول بمعنى خلاصة فالمعنى الى ما تنبسط بسبب العلم من
مواضع درك خلاصة المطالب التي هي الصلاح في الدين والنجاة في
العقبي كالحاصلين يستنبطوا الاحكام كما حصل بهذا العلم فيكون هذا اشارة
الى فائدة كانه يستنبط اشارة الى مسأله * قوله اجزا ما ينقسم الى قوله
نقسم من تنقسم الرجح اي وجدت نفسها واجعلت منقسم الرجح اي تنقسم
ففيه انه ينبغي عزم قصور القبول والقبول الاول رجح الصواب وهو
مفعول ينقسم لافاعله كاتوهم والثاني مصدر شبه مقبولية الشيء كونهها
حالة ملائمة مطلوبة برياضة جنانة اي ملائمة للمفهوم مطلوبة لها على طريق
الاستقارة بالكنائية واثبت له نسيم الصبا تخيلا ويجوز ان يكون
قبول القبول كجانب الماء ويتخذ على صيغة المبني للمفعول والاعلام

السرور السار على السرور والسرور لانه سرور كونه اكثر استعماله
في انما في السكينة فائدة الولد والتقدير الاعطاء ومتون الرواية احوالها واصحابها والتفريق على
الشيء الاقامة عليه يقال عرج فلان على المنزلة اذا جسد مطية عليه واتام كذا في الصحاح والمراد به
ههنا الاخصار في الاستدلال على ما ذكر غير متجاوز الى غيره ويجوز الدراية فتجارات الادلة ومقتضاها
ما ودعت مفعول لسيح الامم كذا في الغرضان الخفية والسافعية ولا يستلزم ان يكون الما في الاساس

وانما صرح بمفعول ابتداء اعني انكنا بقطعنا لاحتمال جمل الباء على الصلة كما سيصحح به فانه المفعول
 يكون هو التسمية ففعلها الاحالية منه ضمير ابتداء فانه قيل بل يجوز ان يكون حالاً من المنتظر الى الغرض
 حتى يكون منه اجزائ المتداخلة قلنا لانه احلاله بالتسوية اكثر من احلال العطف الذي سياتي لا يقال
 يجعل حالاً من ذكر انما يستقيم اذا كانت التسمية من كلام المصنف وليست كذلك على ما صرح به الرابع
 تصحيح الكلام المصنف حيث جعل الضمير في قوله اليه يصعد الكلم غير راجع الى القطر اعتبر بل هو حال ١٦

علم الضمير المستعمل في فعل البداية
 او السمع مع المقدار بعد التسمية
 اي ابتداء السمع جامداً لاننا نقول
 قيا من السمع على اثنين فاسد لانه
 المصنف لم يكتبها في المتن وصرح
 في التصحیح بان قوله اليه المضاف
 قبل الذكر ففعلها انها ليست
 الكتاب وكتبها في التصحیح وذكر
 بعد ما احكم ففعلها انها من الكتاب
 فجعل حالاً من ذكر المقترن بعد خبره
 باسم التسمية ليست من كلام المصنف
 باطل فجعل على ان متعلق الباء وايضاً
 اجنبى بجمه احكام اعني جامداً فلا يجوز
 في العبارة
 ط اي هو بدل النسيان
 اي ذلك انما يبدل
 على سبيل النسيان
 ثم تاتي بعده بديل
 على التحقيق
 مشبه
 ويكفي الارادة على الخطأ
 بطريق اخر وهو انه
 لا كما في انتفاء التعليم
 معلوما بالضرورة اذ
 السماع لا يكون الا
 من اول الابصار
 مقصود

التوب شديد العقاب ذم الطول وحده من بين الصفات بدل
 ونقص عنه الشيخ ابو حيان فاعترض عليه بان ما سواه معرفة وهو لكمة
 فجعل ما سواه لغواً لنفسه بدل ما هو لغو لكمة بل هو بدل من البديل
 الاول لانه البديل الثاني منه كما ظن لان تكرير البديل والمبدل منه واحد
 لا يجوز في غير بدل الباء فاعترض عليه ابو حيان نقلاً وكان السرفعية قد طرحت
 فلا بد من حرة اخرى هذا وتفتيح الجوز قطع ما تفرق من اغصانه وقوله
 واف صفة بعد صفة للكتاب وهذا كاف صفة بعد صفة لنصاب ولا يتحقق
 ما في كلام من ذكر سامي الكتاب مع كثرته على وجه لا يحكم حوله شائبة
 تكلفه قوله نعم تصدق ما سبق من المعج الموهوم للجماعة وتقرير ما يحقه
 وقد سلمنا استيفاء في موضع التعليل والاستنباط على السبيل التمام
 منه والرسوخ فيه والامد الغاية ووصفه بالافصى للمبالغة والمنازلة
 الطراوة ورفع كفاية عن شهيرة والكنات كبر النون جمع كنية بعضهم
 كبقية وبقاع وهي اللطيفة من الكلام المؤثرة في القلب من الكنية كالنقطة
 من النقطة والمراد بها المسائل كما صلت بالتفكر المؤثر في القلب التي يثارها
 كنية الارض بنحو الاصح فالبا والفتق السوء والرتوء ضده وفي قوله ما فتو
 بها رتوءا ذمهم ولو لا ابصار مناقشة وهي ان ما ذكره بل على انهم لم يستمعوا
 تلك النكات وانهم لم يسمعوا لها ولم يصبر لكرههم اليها فلا يفهم منه
 مع انه مقصود بالبيان ومما ارتضاه الخطابي في الجواب عنه انه بالغ في
 اختصاص تلك النكاه بالمصنف فقي سماع اولو الابصار اشارة الى انهم قد
 واستخرجهم اياه امر معلوم الانتفاء غير محتاج الى النفي وانما المحتاج اليه
 نفي سماعهم فقهاء وقيس تحت ظوهوان تفتن اولو الابصار لها اذ كان

يعني ان المصنف لا راي ان حديث التسمية والتحميد متعارضان مع براه كلام الثالث راع على امثاله لفظ
 وان ما ذهب اليه القوم والتوفيق بينهما من مجرد حمل احدهما على الحقيقي والاخر على الاضافي لا يصفوا
 عن شوب ضووف مع الغيبة اراد ان يوفق بينهما باذن وجه واحسن بحيث يكون عبارة مشعرة به
 في اختياره في كل طريقة التسمية بين التسمية في مطلوع القيدية وراية للتاسيب بينهما في
 الخصم صفة اعمال فانه التسمية ايضا كذلك ومن الظاهر المكشوف ان المقيد لا يجوز بدو القيد فالابتداء

لا يوجد بدونه كل واحد من التسمية والتجديد بل بدونه الصلوة ونظائر ذلك لانها انما
تبدو فيكون كما يصير له امر عارفا يعتبر بمبدأ من جهة الاخذ في التصنيف الى السور
في البحث ويقارن الامور المذكورة فيحصل التوفيق بينهما من غير احتياج الى
حرف احد على الحقيقة والآخر على الاضائة على وجه الشرح به العبارة فانه عبارات
القوم واسم امك انما يحل على ما افاده من التوفيق لكنها خالصة عن
الاشعار به

الناصب في لزوم
الشي فخر هو الفعل
المذكور في قوله من جهة
الامور التي يتقدم
بها الفعل القاصر كما
صرح به في معنى البيت
فكانه بعد اسقاط
الاسماء فيضم معنى

فما علم لا يكون الا عن غير ولو الابصار ويلزم منه ان يكون انتفاء
تفطن ولو الابصار لها معلوما وانتفاء تفطن غير ولو الابصار غير
معلوم وهذا لا يرضى ولو الابصار ولا غيرهم فالصواب ان يقال
قوله ما فحق بها انهم ولو الابصار بعد كونه تمثيلا او استقانا
بالكنية وتبين كناية عن عدم علمهم بها لان اكثر العلوم الدقيقة اما
يحصل بالسمع عادة فالسمع كانه لازم لعلم تلك النكاحات كما ان
طول البناء لازم لطول القامة فذكر اللازم واراد اللازم او يقال
العادة تقتضي بان مثل تلك النكاحات اذا تبين لها احد لا يمكن من كتمانها
بل يذكر ما غالبا فيسرها او لو الابصار فتعني السماع اللازم واراد
التفطن اللازم والافطار جمع قطر وهو الناحية والامثال جميع
المثل وهو في الاصل بمعنى المثل وهو القطر ثم نقل الى القول بالسائر
المند اول الممثل مضرب بهورده نال خطأ اي اصاب نصب واخر
بقوله ولا يستهتر الشمس في نصف النهار مثل هذا التركيب شائع
في كلام البلغاء قال طرذ الخيال ولا يكلمه مدح سدا كما رعدنا ولم
تفترج قالوا اما لعطف على مقدر واستهتر منصوب بترج اي تفترج
والقدير مثلا لا كما شتهر القدر في نصف الشهر ولا كما شتهر الشمس
في نصف النهار ولكنه اخذ المبالغة بان يذهب القسم كقولهم
يمكن والخيال باضماء فعمل تقديره ولا يشتهر او لا يشتهر كما شتهر
الشمس بل ان يزد منه وما اور على الشان من ان لا اذا دخلت على فاعلى
غير الدعا وجب التكرار نحو فلا صدق ولا صحت فجوابه ان ترك التكرار
وقع في مواضع وان كان على السند ومنها قوله لا يلزم ابن ابي حاتم

مشبه
اي جاء خيال التجنية
باللير والخيال اسم
لا طردق مشروط
يلد مدح اي سائر
في اول الليل
يريد به نفسه
والفصحة تفصيل
طروقة في تلك
العلية على طرقة
للتناسب
بينها وقوله
كما وقع التسمية
كذلك تسمية
في كلامهم
ولما ورد انهم
في التوفيق
انما يتأتى عمل
الابتداء على
البرق المستند
وهو خلاف
الانفاس
او لا يطلع
عملية الاحاد
في رواية يعقوب
واصله زنا وهي ضيق
تركه بمرته ضرورة
والفصحة من الصالح
انما يشهد بالثبوت

بذو الالفاظ ارادوا
الاربع منها مستلزم
الرجز واللام اصله
الهم وزنا تخفيف التثنية
في رواية يعقوب
واصله زنا وهي ضيق
تركه بمرته ضرورة
والفصحة من الصالح
انما يشهد بالثبوت

من المدققين واما اذا حمل على الظاهر المتبادر اليه الاذيان ابتداء وهو كونه آتيا
فلا يتأتى ذلك بوجه تقديم التسمية مشير الى الايراد وجوابه بقوله الا انه قد
لزم التصنيف فيها رضاء ظاهرا بناء على حمل الابتداء على الآتي الذي هو الظاهر
المستلزم اذا الابتداء باحد الاربعة على التوزيع على الآتي فيثبت الابتداء بالآخر
على ذلك التوزيع بلا حزية واما اذا حمل على المعنى المستند فلا يتصور الابتداء

ولا عهد له حال
المستمر في خبر كان
عسني في جارا
او هو خبر كان وفي
جارا انه في محل نصب
على انكار * مشته

لا في الكلام

في اواخر الجملة
في الاول عملا
المقدر واطلاقا على
نفس المظروف مسامحة
كما صرح به السيد
عبد الله فلا يراد
على من المظروف المستوفى
مذكور باعتبار كونه
عامل ذي اسكان
مذكورا * مشته

ما يتوهم من حكم
الاستدراك في الوقت
ج مقدر * مشته

قال السيد عبد الله
شرح اللب وكذا
يجب عليه ان يستوفى
عنه المظروف المستوفى
منه حدث لا يكون
الاستدراك والكون
في مكانه كما مضى
والمقتضى والمالك فانها
بمعنى لانه تستوفى انما
يكون بسبب الحدث
الواقع والحدث خارج
عن معنى المكان مع انها
لا يجب ان يقال نعمت
غريب زيد وقت فمؤخر
مستوفى

المطلوبه يعني انه العطف باعتبار الكالية وهي بالنظر الى الابداء الكشاف
المقدر وقد عرفت انما مستوفى فيه لا تفاوت بينهما لوجوه من الوجوه فلو عطف
احدهما على الآخر لاختل بالتشوية لانه العطف يكون من التوابع وان كان في
الاعراب مشغول في الجملة متبعية الثاني للاول بحسب الوقوع وان لم يقضيه حينئذ
يكون قوله وترك معطوف على ما مضى ويكون معطوفنا على ايراد ما دل عليه الاول اولى لفظا لقرب

باجد القيد به لما عرفت ان المقيد لا يوجد بدونه القيد فلا يتصور فيه القيد والجماع
ان الجمع والتوضيح بينهما ممكن حينئذ ايضا حتى لو لم يكن ممكنا لكان من الممكن انكار
الانكار بالتوضيح السابق لكنه ممكن بحكم واحد على الحقيقة والآخر على الاضافه
فخصم التسمية بالحقيقة عملا بالكتاب الوارد بتقدمها على التخصيص فلا يتوهم ورود الاسكال
بقوله تعالى حكايته انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم وان كان مدونا ١٨

بن جبرلة زنا على ابيه ثم قتله وكان في جارا لانه عهد له : واي امر سيجي
لا فعله وقال ابو خراش وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم تغفر جيت
واي عبدك لا انا على ان بالاعلى الفارسى ذكرته قوله تعالى فلا تقم
الحقيقة ان لا بمعنى لم فاكثر بر غير واجب وقد يجعل الفعل المنفي في امثاله
ما ضا لفظا مستقبلا معنى فلا يجب انكار اتفاقا الا ان البيت الاول
لا يتجوز ان يجوز له الدما ميني لانه المراد بفتح الالف التي وقعت في المقام
في الماضي وقد يجعل قوله ولا اشتها الشمس معطوفا على قوله نال خطا من
الاشتها بتقدير الفعل المذكور اى ولا اشتها ورده الاستدراك بعد ما
من اتفاق التكرار الواجب بان قوله ولا اشتها بمنزلة بيان لقوله
نال خطا وصحة عطفه عليه محتمل وجواب الاول قد عرفت مما سبق صرحا
وجواب الثاني ان يجوز الماضي بمعنى المضارع فلا يكون بيان لقوله نال
خطا لانه المراد منه الماضي وبه ايضا اندفع الاول * قوله ولقد
صا دقت مختارى الجملة معطوفة على خبر ان وعلى جملة نال في الاضافة
اى ولهذا ولقد صا دقت مختارى والمختار انا مصدر ميمي جبر زانا على
الاتساع لا على طريقه الاضافه او على حذف المضاف اى وقت اختيار
على ما عرفت من المذهبين في انك تحذف الجهر او اسم زمانه واما جعله اسم
مخاف كما جوزه سعاد وغيره فيرو عليه ان النسخة صرحوا بوجوب ذكر
في مثله وانه لا يجوز منسخت مقصود زيد والتجارت في قوله با وراو النهر
معطوف بنفس المختار على الوجه الاول وبما يقتضيه من المصدر على الثاني
والتجارت والمجرور ظرف مستقر وقع حاله من المختار اى والبا وبعضه في
ويجوز ان يكون با وراو النهر بدل لانه مختار اى واقتصر الش في قول صاحب

المطلوبه يعني انه العطف باعتبار الكالية وهي بالنظر الى الابداء الكشاف
المقدر وقد عرفت انما مستوفى فيه لا تفاوت بينهما لوجوه من الوجوه فلو عطف
احدهما على الآخر لاختل بالتشوية لانه العطف يكون من التوابع وان كان في
الاعراب مشغول في الجملة متبعية الثاني للاول بحسب الوقوع وان لم يقضيه حينئذ
يكون قوله وترك معطوف على ما مضى ويكون معطوفنا على ايراد ما دل عليه الاول اولى لفظا لقرب

ومعنى لزادة وقته فيه فيتحكم منه جميع ما ذكرنا اسم المصنف كما أنه وثق به النصيب بعبارة
 على الاعتبار الاول للابتداء وباسمائه على الاعتبار الثاني في قدر فاسم هذا المقام مما استعمله على
 اقوام حتى قيل عنهم المرام في ضلوك كثير من الانام * قوله لان قوله وبعد فاسم العبد المتوسل اقول
 لانه ان يمنع عمل ما بعده فيقبله خصوصاً اذا قدر اما قبل بعد واما على النسخة القديمة وهي كما وفي
 حلية الصلوات بجليا ومصليا يقول العبد المتوسل اه فالظاهرة على علة اي عن فاعل يقول لانه
 ثابت في الظاهر وجوز من الكتاب

الك في ولا توجهت لها مدين وجدت في محتار في بكل مدة من فيه
 مسكة على كون المختار مصدر واسم مكان وتبعه السيد ولا يظهر وجه تركها
 كونه اسم زمان مع انه اظهر من كونه اسم مكان * قوله تهوى اليه بكسر
 الواو ومن تهوى يهوى اي سقط او يلقحها من يهوى بهواه اي احبه فتمتن
 معنى السمع وقع فعدى تقديره فان قلت لما قال تهوى بصيغة الفاعل مع
 انه ورد الاوصاف في القران الاخر بصيغة الاسم قلت تليها الى قوله
 تعالى فاجعل افئدة من الناس تهوى اليهم * قوله ما يدعيهم فاعل الخطا
 هي من ام بمعنى عطش لا من ام بمعنى تحير وذهب من العشق الى الكبد
 انما يوصف بالعطش لا التحير والعشق وفيه نظر لان لفظة عليه لوجب
 اعتبار السحر او مثله ولا فرق بين وصف الكبد بالتحير والعشو وصفه
 بالسحر على انه الكبد ومجاز من اصحابها * قوله وعقولها جارية بين يديه
 اي جالسة على ركبته والارغبات جمع رغبة من رعبت في الشيء اي ردت
 والمطايا جمع مطية وهي ناقه سميت مطية لانه تركب مطايا اي ظهرها
 وقيل لانها بمطايا بها في السيد اي يمد واصبر مطية من الفعل مطيه فلما
 اجتمعت الواو والياء في الكلمة وسبقتا احدهما بالسكون قبلت الواو ياء
 واو غمت الياء في الياء والفقرتان يحتملان الكناية عن كمال الطلب
 لان الجثو واستيفاف المطية لزمان له فاطمة الزمان واريدهما
 المزموعان للزمان هما المقصودان اصالته ولا يزوم في الكناية امكان
 حصول الزوم لما ثبت له المزموم ويحتملان التمثيل بان سببه الوسيطة
 المترعة من احوال الفعل المشعوف المتوجه توجها تاما الى تحصيل ما في
 الكتاب بالهيئة المترعة عن احوال المطالب لعلم احد الجاني على

وصفاة العظمة فان قيل الذات هو كيف يستحو الكمد والمحمود عليه يجب ان يكون فعلا
 اختياريا قلنا معنى استحقاق الذات استحقاقه بصفاته الذاتية فانها لم يكن
 غير الذات وان لم يكن عينه ايضا اعطيت حكم الذات بخلاف الافعال يد على ذلك
 وذكر الصفات مع الذات وذكر الاستحقاق والفعل في مقابلة الاستحقاق والذات ثم جعلت تلك الصفات
 لانها غير الافعال الاختيارية او لكون الذات كما فيها بمنزلة افعال اختيارية يستعمل فيها فاعلم

ط
 الاسم اسم الزمان
 * قال فيجمل
 وجوبا * اقول
 فانه قيل من
 يحتمل ان يكون
 معنى قوله
 في التفتيح
 وما شانه
 في التوضيح
 قلنا لا اشتق
 المقارنة
 بين الحال
 والفاعل
 الليم لا ان يحتمل
 من قبيل
 قول ان ع
 اصدق في
 مرتبة وقد اشرت
 صحابة موسى
 بعد آياته
 التسع
 * قال كمال
 ذاته وعظمت
 صفاته
 * اقول اي
 لذاته الحامل
 كانه قوله تعالى الرحمن
 على الرحمن سوس
 مشه

وبعضهم اقتضا سبب الاختيار السكوت سبب كونها بالذات لا بالزمانه وليس بشئ لانه محال للمذهب
 لانه المتكلم لا يقولون بتقديم الذات * قال في الايجاد والبقاء اقول ابي نقول عنه انه قال ليس
 المراد منه اولا وثانيا طرف الايجاد ولا البقاء لظهور انها متعلقة بحامدا كلها المراد منه في تفصيل الحمد
 وتفسيره بها اشارة الى نعمتي الايجاد والبقاء اولا وثانيا على معني حامدا في اول الامر على الايجاد
 والبقاء في الدنيا وفي ما في الحاصل على الايجاد والبقاء في الاخرة ثم انه القراء يستعمل على جسر ٢٠

سور مصدره بالتحديد والفاصلة
 لما كانت ام الكتاب اشير فيها الى
 نعمتي الايجاد والبقاء في داري
 البقاء والبقاء اما الى الايجاد
 الاول فيقول له رب العالمين فانه
 الاخراج من العدم الى الوجود عظم
 تربيته واما الى الابقاء الاول
 فيقول له الرحم الرحيم ابي المنعم
 بجلال النعم ودقايقها التي
 بها ابقيت واما الى الايجاد
 الثاني فيقول لك مالك يوم الدين
 وهو ظاهر واما الى الابقاء الثاني
 فيقول له اياك نعبد الاله فان
 منافع ذلك تعود الى الاخرة
 والوصول الى الجنة وسعة
 الرحمة ثم اشير في كل سورة السور
 الرابع الباقية الى واحدة
 من النعم الرابع اما في سورة
 الانعام فالى الايجاد الاول
 وهو ظاهر واما في سورة الكهف
 فالى الابقاء الاول فانه نظام
 العالم وبقا النوع بالبنى عليه
 السلام والكتاب واما في سورة
 السبا فالى الايجاد والبقاء
 لاشياء الكلام الى اثبات
 الحق على منكري الساعة
 حيث قال وقال الذين كفروا

ركبتية امام المطلوب منه المتوجه اليه بالكلية اطلاقا للفظ المسببه على
 المسببه ونحوه في الفقر والاخرى ويحتمل ان الاستقارة بالكلية والتخييل
 تشبيها للعقل الموصوف بالطالب والبناء للبحر الذي من خواص المسببه
 للمسببه * قوله باحواسي والاطراف احواسي الجوانب والاطراف
 عطف تفسيرى والمراد يكتب فيها والاغلب انها لا يعتقد به فاراد بها
 ذلك فغايده انه قد يكون هي الاولى فلا يكون المقصود بها قافيا من الثاني
 بالاصناف فانعين من القناعة وهي الرضا لانه القنوع وهو السؤال
 كما هو المشهور وقال بعضهم القنوع يحكي بمعنى الرضا وايضا وفي المثل
 خير القنوع وشبه الفقر الخفوع وتعديته بعن لغتين مرضي القصور
 او الاغراض لانه الرضى من الاغراض عن طلب الزيادة لا يحل استيفاء
 بيان قصورهم ولهذا ترك العطف والانا لرؤس الاصل مع جمع الغلة
 بفتح الميم والمفصل من اغضفتي فلا تسمى اى اعيان امره واغضلت الامر اى
 استغفوت و امر مفضل لا يندى لوجهه والبنان اى اطراف الاصابع
 والام في البنان للاستقرار لا للهدم بقريته قوله فلطافه * قوله
 فلطافه يعنى معناه الى الآن وتقريره بعد ما مضى من الزمان واخره
 جميع جزية وهي الجحيم من النساء حوا اليها بفتح اللام يقال قدود احواله
 وحوا له وحوا له وحوا اليه بفتح اللام في الجحيم بمعنى والاستقرار في الجحيم
 من يستقر في الشئ اذا رقت بصرك تنظر اليه وبسطت كفك فوق
 حاجبك كالمذبح تنظر من الشمس يلزم انه يكون انما قف الى الاعناق
 اسم الفاعل المتعدي الى الفاعل المجازي لان المفصول هو الذي ينظر اليه
 وليست الاعناق كذلك وقد نفاه صاحب اللب اللهم الا ان يحضر بمعنى

لا تأتينا الساعة قل بلى وربي واما في سورة الفاطر فالى الابقاء الثاني لقوله جاعل الملائكة الامم
 رسلا على ما قيل انه اشارة الى خلق الملائكة لائل المحمد تسليم واستقبالهم بالتحيات والتكريم ولا يذهب
 على ذي درجة في صفة التوجيب انه مراده الشارح وجد اسم الامور الاربعة المرتبة في السور
 الاربعة المرتبة بحيث يوجد الاشارة الى المقصود في اول الكلام وانه وجدت الى غيره فيه وفيما بعد
 ففي سورة الانعام توجد الاشارة الى الايجاد الاول بقوله خلق السموات والارض وقوله خلقكم طين

کیونکہ حامدا آہ وائے جھسل

کیونکہ حامدا آہ وائے جھسل

تفسير الآية يا أولي الألباب

اللیہ ایضاً قولہ والیہ ای الی قولہ

و چون که از سره علی بن ابی طالب
مرگ یافت و در قفسه قلمت

فقد وقع التفسير اهـ * اقول

الفاء في قوله فقد وقع الترض

يدار علی ابن منتهی السوال

هو الوجه الثالث يعني ادا

اريد يا محمد اولاد احمد يا محمد
يا محمد يا محمد يا محمد يا محمد

التعريف بالخبر على الكبرياء والآلاء

في الدار البيضاء وهو مشغول في النساء

فیبھی قولہ

ولخصائمه النساء وقيل المراد بالخصائمه

السيرة الثانية وضع السلوك لا الظاهر

ملک را عرصه
ممنوعه

از این است که گفتار ایشان را در این باب

استقيم المقيد في المظلمة كما لمفسر

للسفينة بقرينة ذكره بعد الحمد

فيكون الثناء مبعين العظيم مطلقا

وَمَعْنَى صَرْفِ الْمَاءِ فِي الْمَاءِ
تَغْيِيرُهُ مِنْ مَاءٍ إِلَى مَاءٍ

صلواته المتقوت به الله من الأقوال

وہ صرف الاموال وانما احتیاج الی

ذکرہ بعد ذکر اسجد اشارۃ الی

هذا الكتاب يستوجب الشكر بالقلب

عليه وقد يقاسر الله انفسا وروحم تيناو

سید عظیم و بیعت العرب الیہ فی طر

[illegible]

1

انواع العبادات فان نعم الله التي من جملتها التوفيق لنا ليعلم

واللسان والجوارح واحده لا ينفك الا بالانسان فكما وجبه لها ستم

بالحمد لله من الاقوال والاحوال فان هذا المقصد يلزمه ذلك

اقول لا يهيه صيته قوله

1

اراد ان يبينه خاصية افادها بعض خصوصيات ذلك التركيب وهو تقديم السبب على ما نفا فانه يفيد
 قصر صرف عنه التعظيم سه جميع جهات الاقوال والافعال وصرف الاموال الى جنابه تعالى فيكون
 اشارة الى ان الشروع في العلوم الاسلامية ينبغي ان يرضعها جانب الحكمة بالكلية واصرف عنه
 التعظيم من جميع تلك الجهات الى جنابه تعالى حال كونه عالما بانه المستحق للتعظيم تلك الجهات وحده
 فان ذلك المقصد يلزم هذا العلم * قال فانه من شرط الحكاية ان يقول من هذا السؤال ٢٢

قوله وفيه اشارة الى ان الاخذ
 في العلوم الاسلامية يعني ان هذا
 الاشارة انما تتم اذا وجد
 المصنف الشروع مقارنا بالحمد
 وصرف الثناء ولا يتوقف على صحة
 كونه حامدا واثما حال من لا بد
 او لا صحة له لانه شرط الحكاية
 المقارنة للعالم والاحوال المذكورة
 اعني حامدا وغيره لا يقارن الا بتد
 بالسمية لانه ان كل من تلك
 الاحوال يقتضي زعما وتخصيص
 الجواب ان الاشارة انما يكون انما
 قطعا اذا كان الباء في بسم الله
 صفة لا بتد وليس كذلك لانه
 يقتضي ان يكون المشرع فيه
 اسم الله تعالى لا الكتاب بل

جميع مكيد بمعنى الكيد على ارادة النوع السدة والظواهر العظم وفي القرآن
 تنبيه على حال حرصه حيث بين انه كان يركب اسن الاعمال في الاوقات التي
 لم يكن يتفعل فيها احد لسبب غير سوى الاستراحة والمراد بالصعب وهو الاصل
 البعير الغير المتقاد والذلول وهو المتقاد اما الفكر القوي والضعيف وكل
 شاة وسهل من الاحوال وفيه تمثيل اذ الصاير للسواد في الغلب انما يكون
 فادسا نرف ما البير اي منزهة وكله وعلا لئلا يفتيه يريانه بذل جهده كله
 في الوصول الى مقاصد الكتاب لا كما هو المقاد في اخذ الاشياء من ايقا
 منها كما يفعله النافع من البير والاماطة والارادة القناع المتقنة الواحدة
 * قوله الموسوم بالتلويح الى كشف حاية التلويح لاجل لفظ الموسوم عن
 ايماء الى ان الاسم من الموسوم كما هو مذهب لاسن السمو على ما هو مذهب
 البصريين ثم ان الشرح ان كان هو المجمع فالأمرط وان كان التلويح وحده
 ولا شك ان المراد به اللفظ يحتاج الى ملاحظة المعنى اللغوي لتعلقه بآثار
 فان لا اعلام حين ما يقصد بها المعاني العملية قد لاحظ معناها المعاني
 الاحدية بالتبعية ولهذا نادى بعض الكفرة بالبركان في التفسير والمعاقد
 ما يتصل بها المقاصد ويرتبط بها اشتراطها حتى يجري مجرى لاجزائها
 فلذا جعلوه عبارة عن الموضوعات والمبادئ وفي قوله تنقيح لورودها كما
 الى ان تقريره كما مطار توقع في اصداف الازمان الدرر والاعطاف جمع
 عطف وهو بجانب والتمتازة كناية عن سرور والفرحان بجر كنه جانبا
 نشاطا وهو المراد منها وقد يكون كناية عن التنبية وزوال الغفلة الى الفكر
 بنية بجر كنه جانبيه * قوله وتوجيهات ينشط لاستماعها الكسلان في
 الصلح الشكل فقد ان المرأة ولدا وكذا الشكلي والشكل التي قدرت ولدا

الظرف حال
 والمعنى متركبا
 وقت النسيان تعذوا
 على وجه التأديق
 انوارا تلقا الخطر
 فالذي يضع منها
 القطرة يكون تلك
 القطرة فيه درة
 كبيرة والذي يطبع
 في القطرات يكون
 القطرات فيه دررا
 مصفا راجع مشه

وبقائه التبرك بالسمية والحمد والصرف والصلوة وغيره فان قيل
 التبرك من الاعمال الخاصة والمقدر في الظرف المستوجب ان يكون من الافعال
 العامة كما تقر من الخوف فلما قد صرح المحققون من نراج الكفاف ان تقدير الفعل العام اذا لم
 يوجد قرينة لخصوصه واذا وجدت فقد رما افادته مثلا لو قلت زيد على نفسه او من العلماء
 او في جنتك او في النمرة لقد رت ركب و بعدد و شهم وكما ان اسن منها الاستقراء

* قال فانه قلت فعلى الوجه الثالث اقول القائل قوله فعلى الوجه الثالث انما يدل على ان
 يكون السو ال ناسيا عما قبله بغير اذ اشتراط مقارنته بحال للعامل فقد الوجه الثالث لا انه
 يقتضي حينئذ ان يكون حامدا لما نسا بغير ناديا بحسن وعاد ما عليه فيكون الحكم مقارنا لعامل بحال
 الذي هو ابتداء فانه الحكم في الاحدية لا يقارن ابتداء الكتاب الا بهذا التاويل وهو فاسد
 لا يستلزمه الجمع بينهما الحقيقة والمجاز فانه الحكم حقيقة في معناه ومجاز في النسبة

والوهم فاذا اريد بحامدا انظر
 الى اولا حقيقة ونظر الى ثانيا
 نسبة يزم الجمع بينهما بضرورة
 وتخصيص الجواب ان الجمع انما
 يزم اذا اتحد لفظ حامدا في
 اول او ثانيا وليس كذلك بل يجمع
 الكلام من قبل المحدث ويقرر
 حامدا اخر في ثانيا فيتعذر لفظ
 حامدا ويراد بالاول معناه
 الحقيقة وبالثاني معناه المجازي
 فلا جمع الا في * قال الحكم
 بالسكون خبر آله اتول بهدا
 اختاره الجوهري والمفهوم من

الشكلي فعلى هذا يظهر الصحة للفظ الشك لان لا يوصف بل يذكر على ما نقل
 الا ان يستعمل بمعنى اخر من مجاز او شبهة منه الشك لان هذا انما يختار في القصة
 الاولى لا السماع الذي يدل على الاعتناء والتكلف في السماع وفي القصة
 الثانية اصل السماع لان الشك ان لا ينشط بنفس تلك التوجيهات
 بل اذا سمعها في الجملة يترجم تمام سماعها وسموعها يجعلها غرضا وقصودا
 والشك لا يحصل له عند ابتداء سماع تلك التوجيهات الطرب والنشاط ولا
 يتوقف على سماعها مقولا حال من فاعله جمعت والتقدير الاعتناء وتكون
 الرواية اسمها وحكماتها من متن الشئ اذا صلب والتعويض الاقامة يقار
 عرج على المنزل اذا جسم مطبقة عليه واقام وعلمت الدارية خيارا * قوله
 الذي لا يستكشف القناع اعترض عليه اولا بان يفرض من معرفة حقايق هذا
 الشرح ودقايقه انما هو صيرورة الشخص ما يراه العلماء وبارع
 الاصول وقد جعل تلك المهارة والبراعة شرطاً لهذه المعرفة وبها اشتك
 واجيب بان المهارة والبراعة مراتب متفاوتة فيجوز ان يكون بعضها
 شرطاً لشئ وبعضها الاخر غرضا منه واعترض ثانيا بان المفهوم من كلامه
 ان معرفة الكتاب لا يحصل الا بمعرفة هذا الشرح ومعرفة عبارة عن معرفة
 حقايقه ودقايقه وقد حكم بان هذه المعرفة موقوفة على المهارة والبراعة
 في الاصول فلا بد اذن من كتب يحصل منها تلك المهارة والبراعة فيكون
 احتياج الشخص في تحصيل علم الاصول الى تلك الكتب وقد ذكرنا في هذا الكتاب
 معنى كل واحد من هذه الكتب واجيب بان المراد من الحقايق والدقايق
 التي اضيفت الى الشرح وحكم بان معرفتها موقوفة على تلك المهارة
 والبراعة ما لها من اختصاص بهذا الشرح ودقايقه التي هي مذكورة في الكتب

الاساس
 ان يكون حقيقة
 فيما حيث قال
 في بيان
 الحقيقة
 المحكية للبيان
 ويقال للتحليل
 التي تارة من

كل ادب حله * قال ومعنى ذلك
 ملكية الصلوات حيث اريد بالمجلى
 السبوق والمصلي الاجزاء بالنظر
 الى نفسه لا ان يكون مجليا بالنظر
 الى شخصه ومصليا بالنظر الى اخر
 اذ لا لطف فيه ولا مبالغة

* قال وما في القصة الثانية من الاستعارة اقول حيث شبه الثناء بجماديه شانه الا يصل الى
 البقية بطريق الكنية وانبت له الثناء بطريق التحليل ولعنه الثناء الذي يلازم المشبه بطريق الترتيب
 * قال وفي الرابعة منه التمثيل اقول المناسبة لا ذكر في القصة الثانية من تشبيه الثناء بالجماد
 ولا ضافة المحكية الى الصلوات ان تغير الصلوات كالاجواد ونفسه كالمركب عليها وتشبيهه بمسيرة
 باعتبار الصلوات الصادرات عنه مرة بعد اخرى بمسيرة راكبي الاجواد المترتبة في العصد وفي

من المبالغة كما لا يخفى * قال دانه تقديم المعجولات في القرايه الثلث الاخيره اقول قاعده اس
مقايده الجمع بالجمع يقتضي انقسام الاحاد الى الاحاد والطراد وقوع المعجولات الثلث في اواخر تلك القرايه
وتفصيل بان الحصر لا يناسب المقام وما سبوه اس تقديم اليه يهيد الحصر يدل باجمعا على انه تقديم خارج
عن المقصود بل التقدير انه تقديم المعجولات الثلث في القرايه آه فليتناظر * قال مع انه افعول التفسير
لديراة اقول هذا مذهب البصريه فانه يهودهم على انه من تركيب دول ولم يستعملوا التركيب في

الاجل اول ومصرفاته والقياس
في تانيه اولي كفضلي كنهم قلبوا
الاول اوله عمة وقار الكوفيين
هو فوعله وتاول نقتل العزة
الى موضع الفاء وقصر يه كصريف
افعل تفصيل ويستعمل ليزر ميطان
لكونه فوعلا واما قوله اوله
واوتنا من فوعه كلام القوم وليس
بصح كذا في شرح الرضي وليس
بالمرضي لان صاحب الكشاف قال
في الاساس يقول جمل اول وناقته
اوله اذا تقدم الابل * قال فلاته
هنا ظرف بمعنى قبل اقول قال الرضي
يقال ما لقيه من عام اول يوقع اول
صفة لعام اي عام اول منه هذا
العام وبعض العرب يقولون عام
اول لفتح اول وهو فليس حكى
سيبويه انهم جعلوه طردا كانه
قبل من عام قبل عامك ثم قال في
تاويل اول يقبل اشكال لان اول
الشيء سبوه اجزائه بمعنى اول
عامك سبوه اجزائه اعامه اللياك
او الايام او الاوقات ومعنى
قبل عامك الزمان الذي يتقدم
جميع اجزائه ولو كانا بمعنى قبل
ذلك لكان محذوف المضاف اليه
وجوب بناؤه على الضمير ويجوز

الاخر ايضا بواسطتها يحصل معرفة الحقايق والدقايق الخاصة بالشرح
فلم يحصل الاحتياج الى كتاب اخر * قوله ولا يستأهل اي لا يصير لها وفي
الاساس فلان لا يركبها وقد استأهل لذلك وهو مستأهل له سمعت الر
البحر ز يستعملونه استعلا واسعا فاندفع قول الجوهري انك تقول
الركب كذا ولا تقول مستأهل والمعامة تقوله لان المفهوم من سيا وكلامه
الفتح في لغة الاستيهاال واختصاصه بالبحر لا يفيد الفتح فيه
* قوله صناعة التوجيه والتقدير اي علم الخلف وقوانين الاكتساب
والتحصيل علم المنطق والاحتياج الى الثاني فوه الاحتياج الى الاول
وكذا اورد الاحاطة فيه والبضاعة في الاول وقد عجز صناعة التوجيه
على علم الخلف والتقدير علم القومية والله سبحانه وكذا في بعض النسخ
وفي بعضها والتدبر سلطانة فبحان علم التشبيح مصدر شجبه بمعنى تزيه
تزيها بليغانه سيج اذا ذهب وبعد لانك ابعدت منه شجبه عما تزيه
عنه ومن السج بمعنى التواضع من الشغل كاتك جعلت فارغا عنه
وانتمابه وانما بفعل متروك اظهاره وتقديره سيج الله سبحانه ثم
نزل منزلة الفعل فسدسده واسلطانة فطانه من السلطنة والى
التميم والقهر ويطلق على السج اخذ من هذا ومن السليطة وهو الرزيت
اذ بها الغلبة والتفوير فلي على السج القادر عليه من ملو بضم اللام
واصله ملو فليت الاحرة يا لو تو عها بعد يارسا كنه قبلها كسرة
حكا في الخطية * قوله وهو حسي ونعم الوكيل فان قلت قد يكون
رد هذا التركيب في المطول بزم عطف الانشاء على الاخبار او عطف
البحر على المحر فليضا ورده ههنا قلنا قد بينا في حواشي المطول ان النسب

ان يقول اول ههنا بمعنى اول عامك ويكون انظر صفة لعام اي عام كانه في زمانه سبوه
من عامك جعل للزمان زمانا فوسعا ولا يبعد ان يقال انه صفة المرفوع على توهم البحر في الموصوف
لان ما بعد قد يجرى فعلى هذا يكون او مجرورا لا منصوبا هذا كلامه وانت خبير بان الاشكال انما يرد
لو كان حرفا بما ذكره او جزمه اذا ذكر او مع عام او نحوه ههنا ليس كذلك ولفظ السراج
ههنا اشارة الى ذكرنا * قال هذا السج ناقرة اقول عبارة الصحاح كذا وهو اذا جعل

صفحة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم يجعله صفحة صرفته تقول عاما اول لا ومنه انما قد كان
 صحاحه مستغنا والغزو يله الما يله اذا الاول في الاول صفحة عاما ومعناه عاما سا بقا
 في الجملة على هذا العام بان يكون عام فصيها او اربصيه او تشبيه او نحو ذلك في الصورة المذكورة
 * قال سعد جده ايهام اذا الجحد الجحد واب الاب * اقول فانه قيل الايهام ان يعلقوا لفظ
 له معناه قريب وبعيد ويراد البعيد اشتدا على قرينة خفية

والمعنيان
 كونه الباء في بسم الله
 للمصاحفة تحت ر
 صاحب الكتاب
 وكونها للاستعانة
 مختار القاضى
 ولا خلاف في اللغوية
 على الثاني وما على
 الاول فقد جوز
 الرضى وصاحب
 اللباب خلافا للجوهر

جوز عطف الاخبار على الانشاء في مواضع من كتبه وانما مقصوده
 هنا كذا الرد على صاحب التلخيص ثم يجوز تقاطع الجملتين المختلفتين
 اخبارا وانشاء * قوله حال من المستكن في مقوله الباء بسم الله
 ابتدئ الكتاب حامدا لا كما كان ظاهر كلامه موها بان المتعلق الحقيقي للباء
 هو ابتدئ وليس هذا المحذور كما يصرح به كتب في الحاشية ان المراد ان
 الظرف حال عامله ابتدئ اذا المتعلق الحقيقي قد ترك شيئا مستويا
 وللدلالة على هذا المعنى صرح بان مفعول ابتدئ هو الكتاب ووجه المعنى
 بجعل الجار والمجرور ظرفا لغوا واقفا موقع المفعول لا ابتدئ اليه هنا
 عبارة ووجه الدلالة المذكورة ان حمل الباء على الصلة يجعل الظرف
 مفعول ابتدئ يستلزم ان يكون المفعول هو التسمية لا الكتاب
 فترى كيف مفعولية الكتاب نفى للارزم كون الباء صلة ابتدئ وعنى
 انتقاء مفعولية الكتاب ونفى للارزم يستلزم نفى الماروم وفيه ان
 في الحقيقة كونه الابتداء بمعنى الانشاء والاحداث كما في قوله تعالى
 كما بدأكم فتودون لانه الذي يتعدى بنفسه ولا يقتضى الباء ليكون له
 صلة له واما الابتداء بمعنى جعل ما يتعدى به سابقا على غيره في كونه متعلقا
 للامر الذي اعتبر لا ابتداء ابتداء له كما في الابتداء في القراءة بسم الله
 فانه بسم الله اول ما يتقدم به القراءة وسابقا على ما سواه في هذا فانه
 يقتضى الباء صلة وحمل الابتداء على السابوق وان ترجح بدلالة على السابوق
 كل الموقوف بالتهكم باسمه تعالى الا انه قوله فيما بعد لا ابتداء امر اضافي
 او امر عري يعتبر منه له منافع لهذا اذ هو صريح في المراد بالابتداء
 المعنى الثاني وهو الانتزاع ثم المقصود من كلامه ان الباء لو كانت

للمصيبة
 لا يقتضى الباء
 قلنا معنى
 اب الاب
 هو ما قريب
 ان ذكره بعد
 تاج الشريعة
 والمراد الجحد
 بقرينة كونه
 كجحد دعاء
 له نفسه
 وان خفيت
 ودقت
 وان ارج
 رحمة الله

نبتة على الاصل
 الباء اذا كانت
 للمصاحفة تكملة
 الظرف منقرا للبت
 وان جوز الرضى
 وصاحب اللباب

واكتفى في الباقى بدلالة السباوق والسياق * قال او التضييق بمعنى التسمية
 اقول التضييق ان يقصد بلفظ فعل معناه التحقيق وبلا خطا معه معنى آخر
 يناسب ويدار عليه بذكر شئ متعلقا به كقولك احمد ابيك فلان لا حظت
 مع الحمد معنى الانهاء واذن قلت عليه بذكر صلة اعني الى اني انهي ابيك حمده
 وفائدة التضييق اعطى مجموع المعنيين حقها فاعطاه من مقصود وانما مقصودا

المعوية كما مر في
 المحواش
 واما بخصوص
 العموم في المستقر
 مضمون في التوثيق
 فاذا قلت على
 الخصوص تعدد
 خاصا فانك اذا
 قلت زيد على الفرس
 ومن الافاضل كان
 المقدر ركب
 وسعد وقال
 الفاضل يعني تقدير
 النجاة العام عند
 استيف التوثيق
 اي بخصوص اقا
 اذا وجدت فالحقد
 هو النجاة وكذا لك
 قدر صاحب الكشاف
 التبرك على تقديره بالمال
 اي اتركب فوات
 التناصب حيث لم
 يجعل تسمية المتبرك
 جزاء بقرينة
 تصريح في الشرح
 بان قوله اليه يقصد
 الكلام الطيب به
 قيل الاضمار قبل
 الذكر ولو وقع
 التصريح به في الشرح
 قلت اتركبه المعطف
 في الشرح اي ظهر
 اتركبه فيه وانما
 قلت لعل لعدم
 الجزم بتركابه

او تبعا فان قيل اللفظ ان كان مستلزما في المعنى
 والمجاز وان كان مستلزما في احداهما لم يقصد به الاخر فلا تقيده
 هو مستقر في معناه الحقيقي والمصنى الاخر او بلفظ محذوف ويدل عليه ذكر ما هو
 من متعلقه فمارة بجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا كما قيل في قوله تعالى
 وليكبروا الله على ما يدركهم لانه قيل وليكبروا الله حامدين على ما يدركهم ٢٦
 فليجعل
 المحذوف
 اصلا والمذكور
 مفعولا كما
 قرأ حالا كما
 قيل في قوله
 تعالى يؤمنون
 بالغيبة
 تقيده معنى
 اي بغير توثيق
 به موثقا
 وما تحته فيه
 من هذا القبيل
 والمصنى
 لا شرفه الله
 تعالى فيشقي
 الاصول
 موقفا له
 فان قيل
 اذا كان
 المصنى الاخر
 مدلول عليه
 بلفظ محذوف
 لم يكن في
 ضمن المذكور
 فكيف قيل

متلذذا لا يتبادر اليك كون الطرف لغوا مع كون العاقل محذوفا وهذا مبني
 على السهو من مذهب النجاة من وجوب عموم المتعلق المحذوف
 في الطرف المستقر واما على المختار من المذهب وهو جواز خصوص
 العاقل المقدر في الطرف المستقر بل لو يثبت عند وجود قرينة بخصوص
 لكونه اكثر فائدة فالطرف مستقر فان قلت لم لم يجعل حامدا حالا
 من المستمكن المتعلق في الطرف من عاقله الحقيقي اعني متبركا قلت لان
 جعل التسمية قيد لاصل الكلام والتجديد قيد القيد فحل بالتسوية المقصود
 بينهما نعم لو جعل بسم الله حالا من المستمكن في حامدا لكان
 الصورة في الحمد مجزئة بقدمه الذي مبني الحاشية اقرب الى التسوية منه فان
 قلت كلام التسمية مبني على كونه التسمية من كلام المصنوع وسببها التسمية
 لان ليس جزاء منه قلت لا يلزم من عدم كون تسمية المتن جزاء منه
 كون تسمية الشرح كذلك غاية فوات التناصب وليس بحيث يجب
 اتركابه حذف جملة ولعله اتركبه المصنوع في الشرح شيئا على انه المقتض
 بها الكلام يجوز ان يكون جزاء من ذلك الكلام وان لا يكون بآثارها
 في حصول التبادر بها تأخر قوله اتركبه في حال آه يعني في المعارف
 في مقام الحمد اتركبه لكونه محمدا او ما يستحق منه عدة فيها لا قيد
 فعل عنه هوها لثبته ولا يرد ان الحال يقتضي عاقله فيجوز تقديره يكون
 جملة فعلية على قدره هوها او جملة اسمية وبذا التخصيص ما هو ذو من
 قوله على ما هو المتعارف او من جعل قوله نحو الحمد لله او الحمد لله صفة
 للجملة او حالا عنها فان قلت اذا قال الحمد لله يجوز ان يكون حالا مثل
 حامدا فاذا ذكره لا يصلح ان يكون وجهها لشرح حامدا عليه قلت
 انه متضمن اياه قلنا لا كان مناسبة المصنى المذكور لمعونة ذكر صفة الامم
 قرينة على اعتباره جعله لانه في ضمنه ومن ثم كان جعله حالا وتبعا للمذكور
 او لامر ملك قال والصواب لم يسبقه الى مثله اقول اعترض عليه
 بان التضمين مجالا واسعا في كلام العرب حتى نقل عنه ابنه جني لوقفت بضمها
 العرب لا جمعت مجلدات فيجوز ان يضمن بهما معنى لوقوف والاطلاع بان

<p>الظرفية الباقية اي لم يقف على مثله سابقا اياه او لم يسبقني بسبقه واتقيا على مثله فترده في التسمية باسم المراد الصواب بحسب اصل اللغة والا فقد ذكرنا اسم المصنف كثيرا ما يتشابه في صلات الافعال ميلا منه الى جانب المعنى واما سبقة فليست المعنى ههنا على هذا لا يقف ٢٧ اسم التضييع ايضا صواب بحسب اللغة لانا نقول العبارة اصل اللغة</p>	<p>فوات التماس لا احتمال ان يسبق بسبقة الشرح فاجبه عنه ايضا وان كان خلاف الظاهر فيه من حيث لزوم حذف جملة فيهما العاقل في الحال اعني حاد ايد مشه</p>	<p>الاصل في التسمية الاستقلال فلواتي بها كان ظاهر خلاف الموضع ولا اقل من سبوا والاحتمالين بخلاف حاد ايد * قوله تسوية بين التسمية ورعاية التماس بينهما ان اريد بالتسوية بينهما كونهما قيدين للكلام وبعناية التماس بينهما كونهما قيدين من جنس واحد وهو ان يكون قوله فاول اسم يحسن التسمية نشر امر بها وان اريد بالتسوية اتحادها في النوع اعني ان يكونا هما المناسبتين بالتسوية في النوع اعني القيدية يكون قوله فاول اسم مشوشا وقوله فقد ورد في الحديث بيان للعللة الباعثة على رعاية التسوية وحاصله ان سببا ابتداء الامور بها انما ثبت بالحديث وورد الحديث فيها انما هو على نمط واحد بل تفاوت فينبغي ان يوردا في الامثال متناسبين متساويين بقدر الامكان فلهذا حاول المصنف ان يوردا في قوله حاد ايد حذف مضاف اي حاد ايد فاعله او تسامح لانه انما قيد للعامل فكان حاد ايد ومعنى ذي بال ذي شرف وشان يعظم به والمراد كل امر ذي بلا حظ ان كذا وكذا يقصد بالابتداء ولا يجوز وسيلة الى ابتداء اخر فلا بد ان كلا من التسمية والتجديد امر ذو بال فلا بد ان يقتضي كذا من التسمية والتجديد آخر فليس والابتداء في الاصل مقطوع الذنب والمراد كونه ناقصا غير معتد به وفيه رمز الى انه نقصان الاول برمي الى الاخر والآخر من مقطوع اليد من الجرم وهو القطع وليس من الجرم وهو الداء المعروف لانه يقال منه جرم الرجل بضم الجيم وهو جرم ولا يقال اجرم كذا ذكره الجوهري ونقار جارا الله في القايي ان لا جرم والجزم والمجرم المصاب بالجرائم واعلم ان صاحب الكشف شرح</p>
<p>انما قيل ذوال لانه من حيث انه شغلا انقلب كان ملكه وكان صاحب البال ويجوز ان يقال الامر الخطر ذوال على الاستفارة المكسبة والتجديية ويجوز قوله ابتداء تزيين على نحو قوله تعالى ان شانك هو الا بترم التقيد بقوله ذي بال ان تقليم اسم تعالى واجلاله ولا بتر في المحقرات الامور والامر شامل لجميع الامور حتى الوضوء والذبايح التسمية في الذبح مستح باعتبار كونه عملا منها الاعمال الخيرة واجب باعتبار خصوصه وبه صح ما قلنا في المحيط لوقال الذبايح اسم الله ولم يرد شيئا يحل الذبح ولو اراد</p>	<p>ولا اصل في التضييع نفس يكاف اسبق سبقة على كذا بمعنى غلبة عليه كما قال الله تعالى وما نعلم بسبقه على ان تبدل امتك وعدم كونه المعنى ههنا على هذا ولا يخفى على الفطن ان لفظ نحو ونحو في قوله سبقت الصالحين الى المعالي نقار هذا الشعر بحكم عدم الخيام وتسام</p>	<p>بصائب فكرة وعلو همة ولا ح بحكمه نور الهدى في ليل الفضل مولمة يري انما هو ليطفوه ويابى الله الا ان يمتد * قال وضع اسم اشار من نفع الضمير لكان العناية بتمييزه اقول فانه قيل ههنا كلمة اخرى ابلغ واحرى مما ذكر وهي التسمية على اسم التسمية بالتوضيح لاجل الاضافة بالصفات اسماء التسمية كما ذكر في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم فاجزاه</p>

التسمية لا تحتاج العمل
لا يجعل لانه لم يسم
لذلك كما اراد التسمية
لغيره كمن كبر عند
افتتاح الصلاة
لا حاجة الاذان
لا يصير سارعا فيها
اذ الفرو بين الصور لا
عسيدة وانه مشتهر

جزء منه
لزم ترك
العمل بالسنة
لا في الكتاب
او في قول

ولم يبدأ فيه باسم الله وتخصيص
الجواب اختيار السبق والتمسك
من التزويد قوله لزم ترك
العمل بالسنة قلنا لا نسلم ان
العمل بالسنة يقتضي جزئية التسمية
من الكتاب وعلى كل تقدير يراد
هذه التقديرات الثلث يكون
والاضمار قبل الذكر المرجح في
الكتاب لانه انتفاء التسمية
منه يوجب عدم الذكر فيه
لا يقال القول بالكفاية المذكورة
ههنا ينافي قوله سابقا اذا ابتداء
ما هو الاخر بهم يقول لا ابتداء
بالاخر اذ يجوز حيث يشاء لا ابتداء
الحقيقي بالامر به في زمان واحد
بانه يتلفظ بالتسمية او يحيط بها بالان
ويكتب بها ويصغر قوله او يكتب
على قصد الترك من غير ان يجعل
جزءا من الكتاب يدل على ان الكتاب
عبارة عن النقوش وقد صرح في
شرح المفاتيح وغيره بانه عبارة
عن الالفاظ والعبارة لا توجب

علما تلتها وجهه من تلك التسمية فثبت من لما صرح به في الجواب
الا انه فلما اريدت به ايضا لكاتب التسمية كسيد وقد تقرر ان التسمية او
من التسمية * قال لا يقال ان ابتداء التسمية بالتسمية فلا اضمار آه اقول
تخصيص السؤال ان التسمية ان جعلت جزءا من الكتاب فلا اضمار قبل الذكر
لان اسم الله تعالى حيث يشاء يكون مذكورا في الكتاب كما نصير ان لم يجز ٢٨

بانه ما ذكره في الحديث بالمعنى اذ لم يوجد اللفظ المذكور بعينه بل اخرج
الحافظ عبد القاهر في اربعين وابوعوانه وابو حيان في صحيحهما كل
منهما في لم يبدأ باسم الله الرحمن الرحيم فهو اجزم واخرج الشيخ
شهاب الدين في تخريج احاديث الكشاف بلفظ لا ابتداء فيه باسم الله
فهو اقطع * قوله الا انه قدم التسمية آه دفع لما يتوهم من ان كيف
اورد التسمية والتحميد على الترتيب المخصوص مع انه مفوت للتسوية
المقصود في تخصيصه الدفع ان مقتضى النصين التسوية بقدر المكان
وهي بان لا يقدم على الاخر مع وجود تقدمه لواقعي الضمان على ظاهرهما
لفات العمل باحدهما بالكلية فعلم ان المراد بالبدء فيها او في احدهما
الاضمار في محمل الابتداء في حديث البسملة على الحقيقي وفي حديث الحمدلة
على الاضمار في وقدم التسمية عليه اقتداء بالكتاب والاجماع الفصلي
على تقديم البسملة على الحمدلة فيما اذا اجتمعا فلا يراد الاشكال بقوله
وقال الله من سليمان وابه بسم الله الرحمن الرحيم فانه قلت اذا جاز
تأخير التسمية عن غير التسمية فغن التمهيد اولى قلت بعد تسليم ان قوله تعالى
انه من سليمان من مضمون الكتاب انما قدم اسمه تعظيما لاسم الله و
مخافة من ان يقع الطعن والتقصير عليه حين فتح الكتاب فوجه العدول
ههناك * قوله اذا لا ابتداء باحد الامرين يقول لا ابتداء بالآخر
قيل لانهم اذا وانما يلزم لو لم يكن التسمية حملا نعم لو روي قوله عدم التسمية
برفع الدال لم يتجه هذا لكن اللفظ ان الرواية بكسر الدال يقع الاستدلال
بالجملة الفعلية مثلا وتعمل عن الراجح في الجواب انه من ان التسمية
لا يقال له مما عرفت وفيه نظر لانه الحمد الترخي على ما ذكره في شرح

عن الاول بانه لا مبدء سابق في التسمية والتحميد الواقع من الكتاب كما يظهر من التاثير في سبب المطالع
وح يتبع الجميع فيها بالابتداء الحقيقي وهو ظاهر وعرفنا ان بين الالفاظ والمعاني والنقوش
علاقة تويسر وهي الدلالة والمدلولية فكما جاز استعمال اللفظ الموضوع للفظ في المعنى وبالعكس
فذلك يجوز استعمال اللفظ الموضوع للفظ في التسمي * قال ثم الحكم غلب على الكثير اقول يعني انه
وان كان مفردا بحسب اصل الموضوع لكنه غلب على الكثير بحسب الاستعمال في الواحد اصلا حتى توهم

الامام المطهر زى بانه جمع كلمة وتبعته صاحب الباب حتى قال انه جمع كلمة
يقين اول ما قوة العشرة وليس كذلك لوجوبها الاول انه قد يو صف
بالذكر كما ذكر ولا شئ من الجمع يو صف به وفيه بحث لان ذكر الوصف
لا يدل على ان الموصوف بجواز ان يكون لثا ويل الموصوف بالذكر
كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وبث منها رجالا كثيرا
الطوال في تحقيقه في ضمن التسمية هذا قال الخطابي كون احد الابدان
مقوت بالآخر اذا جعل اليها في احد هما بالآخر متعلقة بالابدان
وجعلت في كونهين ايضا متعلقة بالبدن واما اذا وجدت متعلقة
بالحدوف كالالتباس والتبرك فلا لانه الزمان الذي اعتبره في
مقارنته احوال لتوقع مضمون عاملها جعلوه علم عن الحقيقة وهو الزمان
لا يفصل عما وقع فيه وتسمية الاصوليون مصيرون وغير الحقيقة وهو الذي
يفصل ويسمونه طرفا فيكون التباسا في زمانه بعد المضي
فالمن وقوع الابدان في حال التباسا من غير ان يلزم وجود الابدان
متداخلين وذكر ايضا انه يجوز ان يكون احدهما اما بالجوان والالتباس
او بالتباس بالآخر باخر منها او يكونان بجوان من الخطا في التباس
بالبيان وفي كل ما ذكره بحث ما في الاول فلا في معنى العموم الذي اعتبره
النتيجة في مقارنته العالم انه يجوز ان يكون للجوان زمان فاصدر عن
زمانه عامله حتى يكون مقارنته له بغيره لا يتماه فاذا قلت جاء في
رأبها جاز تقدم الركوب على المجي بشرط استداؤه اليه ومقارنته
اياه واما جواز عدم المقارنته اصلا فلم يقل به احد في التسمية والتحديد
ايها اخر لا يكون شئ منه مقارنتا لالابدان الذي ليس لزمانه اقسام
ومعلوم ان التباسا بامر لا يتحقق برون تحقيق ذلك الامر فلو كان
الالتباسا بالتسمية والتباسا بالتحديد ذلك الابدان لزم وقوع الابدان
متداخلين واما في الثاني فلا في التسمية والتحديد المعتمد بها المرجو منها
حصول التيمم والتبرك ما يكون عن قلب حاضر وتوجه نام ولا يتيسر
التوجه التام الى التيمم لانه المجردين عن العلل التي البسيرة

اقول ان الجمع المذكور
موجود في التسمية
التسمية لا تسببه
هو الوصف بالجمع
الاول قوله اول
ذكر كثير
التساويل
رجال لا يجمع
اي جمعا كثيرا
والثاني ان
التسمية الجمع
مضمونة
مضمونة
في الجملة
لا يجمع
قوله له الحمد في
الاول والاحد
فان الرحمة في
والرحمة الاولى
لا تسبب
بالاول والآخر
او بالالف
والسبب
ولا يجمع
تلك لان
الواحد فيه
على الامة
في ان قيل
سئل ان
ليس جمعا
في التسمية
لكن لم لا يجوز
النتيجة قبل وقد سبق
مضمونة الامة
لا يفسده فلا يكون
بفسده وتوقع الامة
زمانه مقارنته

ان يكون اسم جميع كالقوم والترجمة قلنا ان الموصوف من النجاة قد فرقوا
بين اسم الجنس المفرد واسم الجمع لوجوبها الاول ان اسم الجمع لا يفسد
على الواحد ولا لا يفسد اصطلاحا بخلاف اسم الجنس والثاني ان الفرق بينهما واحد
اسم الجنس ويسمى فيما له واحد يتم اما بالياء نحو روم ورومي او الستة
نحو سحر ومرة بخلاف اسم الجنس ولا شك ان الوجه الاول وان لم يوجد

الاستعارة بالتحديد تأمل
مشة

هنا العارضة الاستعمال لكنه الثاني موجود فلا وجه لاسم الجميع اليه
ففيه انه اسم جنس يفرق بينه وبين واحد باننا وكثير * فاعلم انما
انه يشك في انه جمع اة اقول يعني اذا تقرر انه اسم جنس يفرق بينه
وبينه وليس من ابيته اجمع الصيغي لا ينبغي ان يشك في انه جمع كثير وركب
بناء على الاول اما كونه كثير فبالنظر الى الوضع لا الاستعمال واما كونه كركب فبالنظر الى

الركب اسم جمع دون الكلم
لكنه لم يستعمل في الواحد فصار
كركب ولا ينبغي ان يشك
في انه ليس بجمع كسب
ورب بناء على الثاني وان كان
في مفردها تأمل لانها محصورة
صيغة بغير حال مفردة وانما
فاذا لم يفرق شك في واحد منها
يفني استعمال كلمة الشك حيث
قالوا الكلم ان كان فزاده ظاهرة
والصواب وان كان هو او الوصل
واعلم انه

فيه اشارة الى المتع
او يكون في قوة
حامدا ولا ومانيا
مشة
وانما جبر الى ذلك في
النسخة الموقرة لنوع
من ضرورة داعية
الى ذلك لا يوجد
في النسخة القديمة
فتأمل * مشة

واما قوله واما تفصيل
الحكم اة تفصيل الواقع
في زعمهم السامع
فان توجيه بعض
المصنفين اي يردد
اسم مع اسم الاخر
بارا على انما قد يستعمل
بالتفصيل

ودواعي التصنيف في اصول الفقه فيها ضرورة يقع احدهما غير معتبه
عاريا عن الموت * قوله لتلايشع بالنسبة يعني ان المعطوف في اصطلاح
النهاية يسمى بالتابع فيكما ويتوهم انما تبينه في اللفظ يدل على تبينه
في المعنى وربما يعارض بان في ترك العطف احتمال كونه حامدا من الاحوال
المندخله واخلاله بالتسمية اقوى * قوله صار في ذلك لان ان
الصدارة يمنع محمل ما بعد ما قبلها ولانه يلزم وقوع واو العطف
او تأمل المعطوف لان المعطوف مجموع بعد يقول العبد حامدا وهذا
لا يجوز كما اذا قيل اكرمت زيدا عمرا وضربت واما ما نقل عن الشرح
من تحقق الصادق بحسب المعنى ايضا باعتبار انه معنى بعد حمد الله الصلوة
على رسول الله واذ كان حامدا حاله فاعلم يقول يكون المعنى بعد
حمد الله والصلوة على رسوله يقول حامدا فيلزم خلافا للموت فحينئذ
اذ بعد تسليم المعنى المذكور خلاف الموت لان معنى بعد ذلك بل
معناه بعد الابتداء بالتسمية يقول حامدا ولا ثم انه خلاف الموت * قوله
فالظن انه حال منه قيل عليه لا يزيد الامر في النسخة القديمة على زوال
الماضي عنه كونه حامدا حاله فاعلم يقول ولا بد بعد ذلك من تحقق
المقتضى المرجح ليلزم الظهور والافاقية تتحقق جواز الامر من مع
توجيهه السامع يقتضي ان يكون التحديد قيدا للتسمية قبله وجب
بانه يقتضي من الكلام الذي يقع بعد التسمية بها خلاف المعهود بحيث
لم يوجد له نظير سيما في كلام المصنف فانه لم يجعل تسمية التتبع من الكتاب
حيث صرح في قوله اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه
بانه اضمأ قبل الذكر وباجل ظهور العامل وصاحب الحار سبب للظهور

قوله وكما جرح آه والسرية مع المبتدأ ضعيفي وكما جمع آه كبرى
والقياس دليل على جواز تذكرو وصف الكلم وتقدير الكلام ان الطيب مع تذكره
صفة الكلم لانه الكلم انما يجمع فجمع يفرق بينه وبين واحد بالياء وكما جمع
لذلك يجوز في وصفه التذكير والتأنيث فالكلم يجوز في وصفه التذكير
والتأنيث ولذا وقع الطيب مع تذكره صفة له ففهم ان المصنف جزم

<p>الجمعية الجسمية في لا يمكنه حمل كلمة انه على الشك فيه بل يجب ان يحل على الشك من الخطا طب بنا على ثور بعض الائمة النحو كما سبقت فان لم يستعمل فيه ايضا كما</p>	<p>تفسر في المعاني فكانه قال والكلم انه وقع شك في جمعة الصفات بنا و على ثور بعض الائمة النحو فلا شك في جمعة الجسمية في لا يبقى خرازة * قال</p>
<p>من محمد حار من الكلام بيان له على ما قال النبي عليه السلام آه</p>	<p>ان يسد</p>
<p>ان يفسر بان جعلها مداما لاننا نعمل بقول يقول العمل بحديث البرقي بالتحديد التسمية الى الكتاب لان يجعل جميع ما ذكر بعد القول والاشارة وفيه نوع بعد ستم اذ الوخط تقدم التاليف على الخطبة المشتملة على التحديد كما هو الظاهر من كلامه وليس هذا هو السر في تغيير النسخة القديمة الى النسخة المسهورة * قوله فيجوز وجوبا من جملة الوجوه المحتملة الغير المذكورة في الكتاب انه المراد مجددا لثبوت النكته اي ما مداما احمد كثر مرة بعد اخرى كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين ومنها ما نقل عنه المصنف المراد اوله في التفتيح وثانيا في التوضيح وينبغي ان يحل على انه المراد ما بين السجل الاول والثاني في التحقيق فيوجد المقارنة بين كمال وعالمها واما ما جعله من قبيل اصدقه في حرية وقد امتدت صحابة موسى عم بعد اياته التسع كما قيل ففيه انه ذلك في الجملة كما ضوئية المصدره بعد كما تقرر في موضعه ومنها بنا و على انه الربا جسة متاخرة عن الكتاب حاد اوله على التوضيح للاستفهام لهذا الامر الخطير وثانيا على الاتمام والتيسر ثم الموت من ذكر محتملات الكلام</p>	<p>الموضح منها لا المضارع اي ابتدا</p>
<p>المراد بان جعلها مداما لاننا نعمل بقول يقول العمل بحديث البرقي بالتحديد التسمية الى الكتاب لان يجعل جميع ما ذكر بعد القول والاشارة وفيه نوع بعد ستم اذ الوخط تقدم التاليف على الخطبة المشتملة على التحديد كما هو الظاهر من كلامه وليس هذا هو السر في تغيير النسخة القديمة الى النسخة المسهورة * قوله فيجوز وجوبا من جملة الوجوه المحتملة الغير المذكورة في الكتاب انه المراد مجددا لثبوت النكته اي ما مداما احمد كثر مرة بعد اخرى كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين ومنها ما نقل عنه المصنف المراد اوله في التفتيح وثانيا في التوضيح وينبغي ان يحل على انه المراد ما بين السجل الاول والثاني في التحقيق فيوجد المقارنة بين كمال وعالمها واما ما جعله من قبيل اصدقه في حرية وقد امتدت صحابة موسى عم بعد اياته التسع كما قيل ففيه انه ذلك في الجملة كما ضوئية المصدره بعد كما تقرر في موضعه ومنها بنا و على انه الربا جسة متاخرة عن الكتاب حاد اوله على التوضيح للاستفهام لهذا الامر الخطير وثانيا على الاتمام والتيسر ثم الموت من ذكر محتملات الكلام</p>	<p>الموضح منها لا المضارع اي ابتدا</p>
<p>المراد بان جعلها مداما لاننا نعمل بقول يقول العمل بحديث البرقي بالتحديد التسمية الى الكتاب لان يجعل جميع ما ذكر بعد القول والاشارة وفيه نوع بعد ستم اذ الوخط تقدم التاليف على الخطبة المشتملة على التحديد كما هو الظاهر من كلامه وليس هذا هو السر في تغيير النسخة القديمة الى النسخة المسهورة * قوله فيجوز وجوبا من جملة الوجوه المحتملة الغير المذكورة في الكتاب انه المراد مجددا لثبوت النكته اي ما مداما احمد كثر مرة بعد اخرى كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين ومنها ما نقل عنه المصنف المراد اوله في التفتيح وثانيا في التوضيح وينبغي ان يحل على انه المراد ما بين السجل الاول والثاني في التحقيق فيوجد المقارنة بين كمال وعالمها واما ما جعله من قبيل اصدقه في حرية وقد امتدت صحابة موسى عم بعد اياته التسع كما قيل ففيه انه ذلك في الجملة كما ضوئية المصدره بعد كما تقرر في موضعه ومنها بنا و على انه الربا جسة متاخرة عن الكتاب حاد اوله على التوضيح للاستفهام لهذا الامر الخطير وثانيا على الاتمام والتيسر ثم الموت من ذكر محتملات الكلام</p>	<p>الموضح منها لا المضارع اي ابتدا</p>
<p>المراد بان جعلها مداما لاننا نعمل بقول يقول العمل بحديث البرقي بالتحديد التسمية الى الكتاب لان يجعل جميع ما ذكر بعد القول والاشارة وفيه نوع بعد ستم اذ الوخط تقدم التاليف على الخطبة المشتملة على التحديد كما هو الظاهر من كلامه وليس هذا هو السر في تغيير النسخة القديمة الى النسخة المسهورة * قوله فيجوز وجوبا من جملة الوجوه المحتملة الغير المذكورة في الكتاب انه المراد مجددا لثبوت النكته اي ما مداما احمد كثر مرة بعد اخرى كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين ومنها ما نقل عنه المصنف المراد اوله في التفتيح وثانيا في التوضيح وينبغي ان يحل على انه المراد ما بين السجل الاول والثاني في التحقيق فيوجد المقارنة بين كمال وعالمها واما ما جعله من قبيل اصدقه في حرية وقد امتدت صحابة موسى عم بعد اياته التسع كما قيل ففيه انه ذلك في الجملة كما ضوئية المصدره بعد كما تقرر في موضعه ومنها بنا و على انه الربا جسة متاخرة عن الكتاب حاد اوله على التوضيح للاستفهام لهذا الامر الخطير وثانيا على الاتمام والتيسر ثم الموت من ذكر محتملات الكلام</p>	<p>الموضح منها لا المضارع اي ابتدا</p>

محال كونه صلا للفظ
بجوابه وتقرر الجواب

تفسير عظمه صفاته
بصفات العظمه
ليتمتع الله على ما قام
بالجمود وهو الصفا
نفسها واما تفسير
كمال ذاته بذاته الكمال
فليس سبه ولسو طمة
للاعتراض والجواب
كثير لا فائدة منه

عدله عن المشهور وهو
انه معنى استحقاق
الذات استحقاقه
بصفاته الذاتية
فانها لم يكن غير
الذات وان لم يكن
عليه الذات ايضا
اعطيه حكم الذات
لان هذا التوجيه
انما يتأتى في مذهب
الاشاعرة مشه

وتوهم البعض انه
مرادهم ان المحمود يجب
ان يكون محمدا اختيار
في الجملة وان لم يكن
بالنسبة الى المحمود عليه
وعلى هذا لا يحتاج في المحمود
على الصفات المذكورة

التأويل لكونه هذا التوهم
خارج عن دائرة الاتفاق
لكونه محالا للتصريح
الاتفا لكنه خلاف
ما صرح به ائمة اللغة

بالحمد الموصوف اصراف الشرح تنبيه بان ذلك مبني على ورود في الحديث
بانه باحمد الذي اكتفى فيه ببيان حال الفروع لا ببيان حال الاصل
ان بياؤه ليس باعتبار خصوصية الكلمات المذكورة فيه بل باعتبار دلالتها
على الايمان بما يجب ان يؤمن به فانه قوله سبحانه الله يدرك على تزيده عن التقدير
واحمد يدرك على اتصافه بجميع صفات الكمال والثاني على وحدانية الله ٢٢

تعالى
حتى لو جبر
عنه ذلك
بعبارة آخر
متغيرات
كأنه لك
كل منها كمالا
طبيب ايضا
فظهر ان قوله
على ما قال
البنى عليه
والسلام لا يدرك
على ان الكلم
الطبيب بهما
ايضا محمول
على معنى
الرسول عليه
السلام حتى
يرد الله
لا معنى لعموم
العلم و
استفادته
حينئذ العلم
الا انه يثبت
المحال وفيه
بعد ذاته
لا يصح البيان

اي لذاته الكاملة وصفاته العظيمة وبهذا اعتراض مشهور وهو ان الحمد
في المشهور انما يكون بازا او امر اختيارى فلا يكون ذاتا تعالى محمدا
عليها ولا صفاته تعالى اذ ليست اختيارية ولا لازم حدودها على
تقرر في الكلام واجيب بان الحمد في مثله مجاز عن المدح كما في قوله تعالى
عسى انه يفتكركم بمقام محمود او قول السامع الصبر يحمد في الموضع
كلها والمدح يحسم الاختيارى اتفاقا واما ما ذكره الشريف في حواشي
الكافي من انه ايضا مخصوص بالاختيارى عند صاحب الكشف على ما
صرح به في تفسير قوله تعالى ولكن الله يحب الكلم الايمان ففيه بحث
لان المفهوم المتبادر مما ذكره صاحب الكشف هناك اختيارية
الممدوح به لا الممدوح عليه ولا تلازم بين اختيارية شيئا ولذا لم يشرط
احدا اختيارية الممدوح به وقد يجاب عن الاول بان استحقاقه تعالى
للمحمد لم يحكم وصفه دون وصف لكونه الكمال في غاية الكمال وكانت
ذاته تعالى كافية في جميع صفاته من غير احتياج الى الغير جبر استحقاقه
بجميع صفاته استحقاقا ذاتيا وعرضا لانه بان تلك الصفات مبنية
عن افعال اختيارية واحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود وعليه
اختيارى في المال وبان تلك الصفات لكونه الذات كافي فيها بمنزلة
افعال اختيارية يستقر فيه فاعلمها وتثبت الخطأ في الجواب عن
الثاني بما ذكره الامدح من انه صدور صفاته عنه سبحانه بالاختيار
لا يستلزم حدودها لان قصده تعالى ما كان في غاية القوة ونهاية
الكمال جاز ان لا يختلف عنه المقصود المختار بل يكون من معا بالزمان
مع تقدم الاختيار بالذات وفيه بحث اولا يصح فيما يتوقف عليه

في المحامد الموصوفة لانها اعم من الكلم بهذا المعنى ثم لا ورد على كونها
محامد ببياننا للكلم الطيب ان اللام فيه للاستفراق لانه الاصل حيث لا عيب
ستجانبه مقام الحمد والجمع المنكر ليس بعام عند المصنف لاشتراط الاستفراق
فيه فكيف يصح ان يقع غير العام ببياننا اجاب عنه بوجهين الاول انه وان كان
منكرا لكنه موصوف بصفة عامة وسيجي في مباحث العام ان النكرة الموصوفة

<p>بصفة عامة والثاني انه تنكيره للكثير وهو مناسبت للتعظيم فحمل عليه بهذه المناسبة وتحقيقها ان القوم صرحوا بان الشكر المفردة حاملة بمعنى ايجابية والوحدة فيكون لا اجناس الارجل صفاته رجلا واحدا فيجئ بجائسة رجلية الا انه قد ينضم اليها قرينه والى على ان القصيدة منها الى ايجابية دون الوحدة فلا يتصور بعض الافراد ان يعظم كما اوصف بصفة عام والحكم مما يصح تحليله</p>	<p>بصفة عامة والثاني انه تنكيره للكثير وهو مناسبت للتعظيم فحمل عليه بهذه المناسبة وتحقيقها ان القوم صرحوا بان الشكر المفردة حاملة بمعنى ايجابية والوحدة فيكون لا اجناس الارجل صفاته رجلا واحدا فيجئ بجائسة رجلية الا انه قد ينضم اليها قرينه والى على ان القصيدة منها الى ايجابية دون الوحدة فلا يتصور بعض الافراد ان يعظم كما اوصف بصفة عام والحكم مما يصح تحليله</p>
<p>والله اعلم واحكم مشه القول باحتياج وجود سائر المقدور الى القدرة الموجودة مثلا وجود القدرة نفسها الى ما يتيسر مما لا يثبت اليه لانه معنى احتياج توقف الفعل على ما يوجد فيه الوصف الاختيارى على العلم والقدرة مثلا توقفه على قيامها بالاعمال وقوامها على تقدير كونها من الموجودات متوقفة على وجودها</p>	<p>الفعل الاختيارى كالعلم والقدرة والانس وتقدم الشئ على نفسه فتأمل قوله من جملة التوفيق ان اريد بالنعمة والنماء والآلاء نفس النعمة فالنوفيق مصدر من المنى المنفصول وان اراد بها الانعام بناء على انه الحكم على ما هو من الاوصاف المحبودة او وقع فهو منى للفعل قوله ناشيا بالسور المفتحة بالتحديد قال في الكاشفة بيان ذلك انه القران يستعمل على جسم سور مصدر بالتحديد والفاخرة كما كان ثم الكتاب يشير فيها الى نصيب الابدان والبقاء في دارى القاء والبقاء اما الى الابدان الاول يقال رب العالمين فان الاخرى مرط لعدم الى الوجود اعظم تربية واما الى البقاء الاول فيقول تعالى الرحمن الرحيم اى المنعم بجلال النعم وقايقها التي بها الابدان واما الى الابدان الثاني فيقول تعالى مالك يوم الدين وهو حظ واما الى الابدان الثاني فيقول اياك نعبد فانه منافع ذلك يعو دالى الاخرة والوصول الى الجنة وسعة الرحمة ثم يشير في كل من السور الاربع الباقية الى واحدة من النعم الاربعه اما في سورة الانعام فالايكاد الاول وهو حظ واما في سورة الكهف فالى البقاء الاول فانه بنظام العالم وبقاء النوع يكونه بالبنى عم والكتاب واما في سورة السجدة فالايكاد الثاني لانسيان الى اثبات الشكر والرد على شكرى الساعة حيث قال سبحانه وتعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل على وربه تآتيكم واما في سورة الفاطر فالى البقاء الثاني بقوله انا على الملائكة رسلا على ما قيل انه اشارة الى تلقي الملائكة بالرسالة بالتسليم واستقبالهم بالتبجيل والشكر ثم انتهى كلامه وانت خبير بان غرضه</p>
<p>هذا الوصف فانه يعلم من ذلك تقدير الحكم على ما يوجد فيه الوصف الاختيارى على العلم والقدرة مثلا توقفه على قيامها بالاعمال وقوامها على تقدير كونها من الموجودات متوقفة على وجودها</p>	<p>الاستعمال على الوحدة المناسبة للعموم فلان في نفسه آه في جميع الحكم المشتمل على الكثرة المناسبة للعموم الى فانه قيل قد صرح الشارح في مباحث الاستثناء ان الفاعل هو عموم الكثرة الموصوفة لا يشترط في العموم الاستغناء فكيف يصح هنا استدلاله بالوصف على الاستغناء قلنا مقصوده هنا توجيه كلام المصنف وهو معنى استراط الاستغناء فيه فاعلم بعموم الكثرة الموصوفة وما ذكره</p>
<p>بذلك السور العدى ان كان بالاختيار يزعم سببه فرد آخر وانهم جهة فيستدل فانه صير الى جواره في العدييات في الكثرة</p>	<p>الاستعمال على الوحدة المناسبة للعموم فلان في نفسه آه في جميع الحكم المشتمل على الكثرة المناسبة للعموم الى فانه قيل قد صرح الشارح في مباحث الاستثناء ان الفاعل هو عموم الكثرة الموصوفة لا يشترط في العموم الاستغناء فكيف يصح هنا استدلاله بالوصف على الاستغناء قلنا مقصوده هنا توجيه كلام المصنف وهو معنى استراط الاستغناء فيه فاعلم بعموم الكثرة الموصوفة وما ذكره</p>

قلنا لا يجوز ان يكون
 لانه الاتصاف بجميع
 المقدمات بحيث
 لا يترك شي منها
 يلزم ان يكون مسبوقا
 بقدره اخرى فيلزم
 دخولها وخروجها
 وان كان بالاجاب
 فليقبل بذلك
 من اول الامر
 واما حاجته الى
 اثبات قدرة
 عدمية فليأت
 مستقمة
 وهو الانسب بقوله
 عظمته صفاته
 مستقمة
 ويكفي ان يفي الوجه
 الاول بان لا شك
 انه يجوز ان يكون
 الواسطة نظرا
 الى الظاهر وان
 يحصر الله تعالى
 نظر الى ما يصلح
 الواسطة نعم الله
 سبحانه جرت على
 يد ما يقتضيه الاسلوب
 سورة السبا يناسب
 قصد تعظيم الله على
 النفس الانبوية
 نظر الى انظار لا تغير
 في سورة القصص فيجوز
 على من اختصاص محمد بن الله
 سبحانه كما قالوا في محمد
 بن ولا يحصر
 في الاعتبارات
 مستقمة

ضرب الله
 مثلا كلمة
 طيبة الآية
 وذكر فيس
 ان الله
 كشجرة لها
 اصل وفرع
 اصلها الايمان
 والاعتقاد
 وفرعها
 الاعمال
 والطاعات
 فلما توجه
 عليه ان
 لا التسمية
 اذا كان
 الله وفرع
 محمد ايضا
 كما ان اصل
 الشجرة و
 فرعها شجر
 ايضا وقد
 سمي ان
 الله فصل
 الله فقط
 واصل
 فعل الجنان

ثم نسجي بيانه اذا كان ادواته ان شاء الله ثم لما علم مما سبق ان
 الكلام الطيب مما بين المحامد الموصوفة بالوصف المذكور وكان كل
 من المحامد وهما ما ذكر في وصفه والاستعارات المصنوعة فيه
 محتاجا الى الايضاح اوضحه بقوله والمحامد جميع محمده آه وبعد ما حقه الوصف
 وحال الموصوف به فانه ذلك الوصف بانها السليمة الى قوله تعالى ٣٤

وجدنا الاشارة الى الله على الامور الاربعة المرتبة في السور الاربعة
 المرتبة بحيث لو وجد الاشارة الى الموتى اول الكلام وان وجد الغيرة
 فيه او فيما بعده لكن الانسب ان يشار الى الكفر في الفاتحة بقوله رب
 العالمين فان الترتيب يعلم الانبوية والاخرية وكلما فرغ الايمان
 روح يوجد كل ما فصل في الآية الاولى وعلى ما ذكره يحتاج ان يحصر هناك
 بعد من متعلقات الله وانما اشار الى الايمان في سورة السبا في قوله
 الله تبارك وتعالى في الاخرة لانه اقدم واول * قوله له الله في الاخرة
 هذه الآية وقعت في سورة القصص لانه لا وادنى له الله ان الله بل تقسم
 الآية الكريمة وهو الله لا آله الا الله والله في الاخرة ووقع في
 سورة السبا الله الذي له ما في السموات وما في الارض وله الحمد
 في الاخرة فنذكر الفاضل في تقديمه بعد ان يفي في له الله في الاخرة
 للاختصاص فان النعم الانبوية قد يكون بواسطته يستحق الحمد لاجلها
 ولا كذلك نعم الاخرة وادنى ذكره الفرق بين ما وقع في صدر السور
 اعني الله تبارك وتعالى له الحمد وفيه بحث لان الحمد قد صحت في آية
 القصص ايضا مع ان الله هناك وقع باراء النعم الانبوية ايضا على
 ان قوله ولا كذلك نعم الاخرة هم واما وسائط اقوى من شفاعته
 رسول الله وم الملائكة والصالحين وانما سمي شفاعته مقاما محمدا
 لانه يحمد الاولون والاخرين كما رواه البخاري وايضا تقديم العمل
 كما افاد الاختصاص في ذكره افاد الامام الجارية في قوله الله تبارك وتعالى
 له ما في السموات وما في الارض فلم يتفخ الفرق اللهم الا ان يصار الى
 مذهب اليه الحمد في تفسير الفاتحة من ان الاختصاص الذي افاده التقديم

وفرع فعل الاركان دفعه بقوله ونخصيه ذلك وحاصله ثبوت
 ان اصل الحمد الله وفرعه ايضا محمد بن الله لانه الله في الحقيقة
 عبارة عن فعل ينشئ عن تعظيم مطلقا فالاعتقاد واصل من جنس الحمد
 الله في لولاه لكان ذلك الحمد كشجرة غير ثابتة لعدم اصلها والعرف فرع
 من جنس لولاه لكان له قبول عند الله تعالى فالمقصود منه تعظيم الله وحمد

فصلها
في
الخط

اصل وفتح الحاء في عينه ليعلم التشبيه لانه المراد بالجماد المذكورة ههنا هو المسمى
الاحسن ثم في قوله ما توهم انه ما ذكره رخصه انه المراد من الجماد الاحسن ذات الخفية والاعمال
التي هي في حكم الحكم على ما ذكره الرسول عليه السلام فاذا لم يكن على ما يحل لم يقبل بل
على عدم وجود الحكم الصالح في الحكم الطيب وانه نفس الحكم بالاعتقاد والعجز عنه فبما
هـ قال فثبت كما مضى اقول اي انظر في التفسير قوله وهذا الطريق اي بطريق

الاستقارة المكسبة حيث
يجوز قبول العبادة من حيث
انها مذهب الطائفة الرضوية
ومما منع انوار الفخر انه بمنزلة
مطلع الشمس الذي هو مذهب
العباد ومطلع انوار الشمس
ثبت لذلك لقبول لازم
مطلع الشمس وهو ربح الصبا
بطريق التخصيص قوله فانه قبول
القبول له سمي به اسما بيان
لذلك به روح الايمان ونما
الايمان لانه لا انتمى بالخير

في الاشارة
لكنه المقصود
والسنة في
الاول وانما
قال وجوبها
المسؤول لا
قالوا انهم
الربح النكبة
التي منكب
عنه معاتب
الربح الاربع
القوم والكلب
في الربح
اربع فكلها
الصبا والجنون

تسمى الاربع والصبا والسمال تسمى السبائسة والسمال والسمال والسمال والسمال
الجنون والسمال والسمال لم تسمع له ثمان قال ابو هريز الوضوء بالفتح الذي هو ضابط
الوضوء ايضا مصدر منه توضع الوضوء والقبول ثم قال وكل من اياه عسر ولا
القبول بالفتح مصدر ولم يسمع غيره وذكر الاحسن في قوله تعالى وقودا النار والسمال
فقال الوضوء والقبول بالضم الايقاد وهو الفصل قال ومثل ذلك الوضوء وهو الماء

والوعد وهو الفعل ثم قال وزعموا انها لغتان بمعنى واحد الوعد والوعد بيجوز ان
يعني انهما الخطب ويجوز ان يعني بهما الفعل وقال غيره القبول والولوع مفتوحان
وبما مصدران سادان وما سواهما من المصادر بمعنى على الضم * قال تعلية للمجاهد ببعض
النعم اشارة الى عظم امر العلم اقول اما الاشارة فمن حيث ان جميع المجاهد التي من
شأنها ان تغتنم جميع النعم اذا علفت ببعض منها فقد تدارك ذلك البعض لغاية شرفه ٢٦

والكل منزله لكل النعم وتدل
باعداه منزله لعدم واما عظم
امر العلم فلان شرف الموضوع
يفيد شرف العلم والاصول
المراد منها الادلة الكلية
موضوع هذا العلم كسائر
النسب والشرع في فاذا
عظمت بتعلية المجاهد لتعريف
مبانيها لزوم تعظيم العلم
الباحث عن احوالها بالضرورة
* قال والشرعية نعم الفقه
وغيره من الامور الثابتة
بالادلة السمعية * اقول

وهنا بحث
فيه رد على من
ادعى ان ذكر توجيه
لعبارة المصدر
مشبه
الفقه وغيره لم يتم اضافة
الفروع اليها لان عمومها
يقضي دخولها والاضافة
تقتضي خروجها فان جعلت
من اضافة الجوز الى الكل او
الجوز الى الكل لم يتم في اضافة
الاصول اليها لانه كلام الكتاب
والسنة ليس من الشريعة بالمعنى
المذكور وان جعلت في الفروع

بالشعر بالتعظيم ولكن ان يدفع السؤال ولو قيل باختصاص النسب لان
بوجه غير ما ذكره الشارح وهو ان المصدر لا يدل من الجملة الاسمية الدالة
على ثبوت جميع مجامد كما مدعي فاذا بقوله والعنان آية بنا وعلى ان لا
النسب للاستزادة * قوله فان نعم الله تعالى يستوجب الشكر اراد
بمستوجب النعم الشكر انما في وجب الشكر عليها بتبليغ الشارح لانها
يستوجب عقلا لانه خلاف مذموم لا شاعة ثم المفهوم من وجوب الشكر
العرفي وقد صرحوا بذلك * قوله وفيه اشارة في قوله اشارة الى جواب
اخر يعني في تقديم النظر اعني لانه لا اختصاص فمن ذلك القول تخصيص
جسم النسب به تعالى ولم يفهم من كلام الساجدة اذ لو سلم دالة الكلام
الاجارة في منتهى على الاختصاص بالثبوت والاستفادة منه حصروا الحكم القائم
بالمجاهد لا حصريه * قوله من جميع الجبهات يجوز ان يتقوى بالعرف
والنسب على ارادة الموارد والاول اظهر * قوله ليست الباء صلة
لا بد من بل الطرف حال يعني فالعامل انما هو مطلق لا ابتداء لا لا ابتداء
بالسمية والابتداء المطلق امر عرفي ممتد فحصلت المقارنة بهذا الاعتبار
وفي هذا اشارة الى وجوب اضر الجميع بين نفسي لا ابتداء بالسمية والابتداء
بالجميد لكن فيه بحث وهو انه لا حاجة في تحقو المقارنة الى اعتبار لا ابتداء
امر عرفي ممتد اذ يكفي فيه وجود لا ابتداء المشروع فيه بعد زمان التلبس
بالامور المذكورة بلا فاصل لان الشرع جعل كل منها موجودا تقدير
دفع المخرج كما اعتبر النية المتحققة في ابتداء العبادات متحققة في جميع
اخرها تقديرها دفعا له كيف وعلى تقدير تقدير سقوط الباء من الافعال
الخاصة على ما هو المختار لا يصح المقارنة لا ابتداء الاعتبار ولكن ان يقال

من اضافة الجوز الى الكل وفي الاصول من اضافة الدليل الى المدلول تفكك النظام
ولو اريد بالشرعية معنى الدليل وحمل الاضافة على التوسع كما في ما كتبت يوم الدليل
لم يردك الشارح ان جعل عالم الصفات مطلقا من مباني اصول الشريعة ليس كما ينبغي لانها
حينئذ يتوقف عليه مطلقا فلا يصح الاستدلال به مباحثه باحد الاصول المذكورة وقد استدل
الشارح رحمه الله في المقاصد وحججه في غيره على كونه تعالى سمعا وبصيرا بالكتاب اللهم الا ان

ان يقال الدليل الحقيقي هو العقر والكتاب للتأييد الثالث انه ادعى انه جميع ذلك
نعم شئ وجب انهم ودليله لا يابطوا اذا ربط بالتمه لوجوبه الاول ان
اول المجموع وعليه تمهيد بيان اصول الشريعة ولم يذكر في الدليل والثاني
انه نفس الشريعة ليست بمجموع وعليها وقد ذكرت في الدليل وباجمده بعض
المطلوب ليس بلازم وبعض اللازم ليس بمطلوب ولكنه ان يقال

فقيه ان شئت العدم
 ممنوع فظاهر مشتهر
 وبعضهم اختار في جواب
 السؤال عموم
 المجاز كما هو المقصود
 في امثاله بان يرد
 بانكر كونه بصدره
 سواء تحقق التحكى في
 الاحمال او في ثنائيه
 التحال وليس بشيء
 لانه لا يفهم حينئذ
 العلم بحديث التعميد
 مشتهر
 ومعهذا سلم ذاته
 من العيب وصفاته
 عن التعمير وفعاله
 جبل جلاله عن الشتر
 والمطلق المراد لذاته
 لا يخبر حاصل في ضمنه
 اعظم منه * مشتهر
 قيل سمي بالمسبب ان
 من دان اى اطاع
 بتوقع تظلم النفس
 فيه ولا يخفى ان المسبب
 تقدیم الدلائل اللهم
 الا ان يترك على القلب
 واقر بانه ان يكون
 ما خود من الودع
 وهو حسن التقيان
 في العروس ولا

تجني وجه المناسبة
ممنه

الكلمة التي هي موضوع
الفتواتر مبانى تلك

قال المحققون فلكل
 رتبة الرسالة
 او نسخ من ذلك رتبة
 النبوة وكل رتبة
 منها فيها افلاك
 بعضها منها بعض
 و تلك رسالة نبينا
 محمد عليه السلام محيط
 بالجميع و سائر افلاك
 النبوة و الرسالة
 و اخطر تحت حيطته
 و الصلوة عليه
 يسبح جميعهم و لا يصح
 الصلوة عليه بدونه
 اجزائه و ابعاضه
 فظهر انه المصطفى
 الصلوة على سائر
 الانبياء و الرسل و من
 بعدهم قيل اراد بالجميع
 المصلي بالصلوات
 الاصلية و بالمصلي
 المصلي بالصلوات
 النفسانية و الناقية
 مستشهدة
 اشارة الى اسناد
 الصرف الى الغنائم
 على التجوز و توضيح
 كونه شريفاً للمكنية
 بانيات ملائم المستفاد
 المستفاد له مستشهدة
 و ما حكى سيبويه عنه
 انجيل انه جعله ظرفاً
 هو اولي بالفتح في قوله
 لقته مذ عام اول
 و قصر بحكم بالفتح الذي
 هو من علامة النبوة

الاصول اشارة الى علم الاصول اعلى مرتبة من الفقه و ادنى من الكلام
 اما الاشارة الى الاول فلا من معرفة الاحكام الشرعية ثمرها غير اولها التفصيلية
 بالجميع موقوفة على اجزاء الادلة الكلية توقف الفرع على الاصل لا توقف
 الآلة و المستوط على الآلة و المستوط و لو بالنظر الى الموقوفة في الجملة كوقوف الكتاب
 و السنة على العربية و موقوفة تعالى على العقل و الامار و توقف الصلوة ٨

المصلي لانه يكون انما يقال نسبة نفسه حال كونه مصلياً بالجملي و المصلي
 يتقدم نسبة المصلين الاخرين بالآخرين من افراس السباع و يجوز ان يكون
 الجملة عبارة عن الجميع و المصلي من بينهم بمنزلة الجملي و المصلي نعم كلمة في
 انساب المصنار لكن لا بحيث يوجب ارتكاب التجار * قوله و اشار
 بالجملي يعني جعل نفسه باعتبار الصلوة على النبي و بمنزلة الجملي و باعتبار
 الصلوة على لال بمنزلة المصلي لانه جعل الصلوة عليه و عليهم نفسهما
 بمنزلة الجملي و المصلي * قوله لانها انما يكون ضمناً و تبعاً و اما استقلالها
 فقيل حرام و قيل مكره كراهية تنزيه و القياس هو الجواز كما جاز طلب
 الرحمة لكن صارت الصلوة شعاراً ذكر الانبياء و الملائكة و لذا اجمعوا
 على جواز الصلوة عليه استقلالاً لا على غيرهم تفصيلاً لمظنة الله فيما يحلها
 و لذا وقع في كلام الله تعالى و لك عليهم صلوات من ربهم و كذا في
 كلام الرسول * من الاستقارة بالكناية و التخييل و الترشيع حيث
 شبه الغنائم بذي غنائم في الايصار الى الموت و ائتمت له الغنائم تخيلاً
 و انما بالعرف الملايم المستفاد منه ترشيحاً للمكنية و المتصرف الغنائم صرف
 ذي الغنائم به و جعل غنائم الغنائم من قبيل كيان المات و جعل الغني ترشيح
 التشبيه و بهم * قوله و ما في الراية من التمثيل قيل في بيانها انما
 لا ضافة التخلية الى الصلوات انما يعتبر كالاجود و نفسه كالراكب عليه
 و شبه حقيقة باعتبار الصلوات الصلوات عند مرة بعد اخرى بمسبة
 الراكبين الاجود و المرتبة في العدد و فيه بحث لان التخلية و التبصية من
 صفات الراكب لا الراكب فيبقى انما يجعل المسبة به حقيقة الاجود و المرتبة
 لا حقيقة الراكب على ان المفهوم منه اعتبار التمثيل في تمام القرينة و لا في

افعال المكنية من حيث الكبر و المحرمية و تلك الحقيقة انما يتبين
 في الاصول كما اشار اليه بقوله من حيث يتو اصيل الى الاحكام انما
 الشرعية و اما الاشارة الى الثاني فلا من معرفة احوال الادلة الكلية من
 الحقيقة المذكورة فرع ما يستعمل عليه علم الكلام و هو ظاهر فيلزم توقفه على
 الاصول بالضرورة فيصح ما توهم انه يكون معرفة شئ موقوفة على معرفة

سئى اخر لا يقتضى كونه الموقوف عليه اشرف الا يرى توقف معرفته
 الكتاب والسنة على معرفة العربية مع انها ليست باشرف منها بل هي آلة
 والآلة لا تكون اشرف من ذمى الآلة واسم الكتب من شرفه شرف فائده
 الصلوة او قوفه على الوضوء وليس اشرف منها والفقر آلة لا يستدرك
 ٢٩ موقوفه تعالى وليس باشرف منها * قال بنو على اربعة اركان
 اقول فصر

يأتى كونه غير منصرف
 وان اراد بالفتح
 الغصب باس كونه
 نظرنا فالحكم المقدر
 فيحصل لزمان زمان
 توسع * مشه
 لا يوقية اى مقابلة
 اجمع بالجمع يقتضى
 انفسام الاحصاء
 بالاحاد اذ لا لالة
 في قولك القوم بسوا
 يتابع على انه لا يلبس
 كل منهم الا ثوبا واحدا
 مشه
 فان الشرط في الاستقار
 ترك النظر فيه كالمو
 المختار جبر اللفاظ
 الامد من مقتصر
 لا لفظ المركبة على
 ذكر المفردة
 مشه
 واما التماس في مثل
 هذه الهرة ان يقتضى
 حركتها على ال
 قبلها ويحذف ثم
 اللفظ في تأنيده
 من الاعراب
 ودله كنه قلبت
 الهرة الثانية واما
 مشه
 جواب سؤالي هو انه
 لو كان اذوال التفسير
 لم يقر اوله اول ثمانية
 كما يقال فوضف في ثمانية
 برتقال فوضف في ثمانية
 مشه

ذلك لانها ليست لفظا مستبها على قياس ما قررناه في قوله احكم كتابه
 اصول الشريعة فالصواب ان يقتصر التفسير في نفس قوله مجليا ومجليا با
 يشبه الهيئة المقولة المستزعة من حال نفسه ومن حال سائر المصلين في
 سجدهم البليغ في الصلوة وتفاوت اتيهم فيها واجتماع كل واحد في السجدة
 المضمومة على غيره وحصول هذا للمصنف بالهيئة التي اصله للتجلى مع سائر
 افراد السجادة واطلاق لفظ المشبهة على المشبه وج كونه ذكر الصلوة
 في قوله وفي حلية الصلوة تجوز هذا التمثيل ويكون في نفسها استقامة
 بالكتابة تشبيها له بالسجدة كونه مقصودة متقايها غاية الاهتمام و
 اثبات حكمية لها تخيلنا لا تقتصر على ما ذكره في القران قدما را على
 له حسن ولا يفتح فيه احتمال الكلام بوجه اخر * قوله وان تقديم
 المفعول لا آه المفعول الاخير في القرنية الثانية اعني اليه خارج عن عمود
 المفعولات بقرينة مسبوقة من الاشارة الى ان تقديمه لا يحصر * قوله
 انه افعال التفصيل بدليل في المذهب جمهور البصريين حيث ذهبوا الى انه
 افعال التفصيل من دول ولم يستعمل في التركيب الا في اول متصرفاته والقياس
 في تأنيده وولي كفضلي كنههم قلبوا الواو الاولى في هزة وقيل اصله اول من
 قول بجاء لان النجاة في السجدة فابدت هزته وادخلفها غير قياس
 وقيل اول من الى اى رجع لان كل سئى يرجع الى اوار فهو افعال بمعنى
 المفعول كاشهر واجهر قلبت هزته وادخلفها ساوا واذا غلبت وتلك الافعال
 هو فوعلم من دول فقلت الهزة الى موضع الفاء وتصر في كنهها فاعلى
 التفصيل واسمها كنه من سبلان هذه القول واما قولهم اوله اول ثمانية
 ففي شرح الرضائي انه من كلام العوام وليس بصحيح لكن الرضائي قال في الاستدلال

مقصودا بالنبذة والجملة الاول له ليست كذا كذا * قال سنده الاحكام المتبعة
 بقصره اقول بوجه عليه ما اوردته او لا اسن المتبادر منه تركه السئى كانه
 واطلا فسر فانا وجب جعل الالة انما رتبة من الاحكام اركانها وثمانية ما ذكره
 بهنا ينافى ما ذكره اخر انه قصر الاحكام يستعمل على حكم ونحوه متشابهة ويجعل
 فانها اقسام الكتاب كما قال ثم ذكر اقسام الكتاب ومنه التكاليف الشرعية والتعظيمات البشيعية

اي هو ظرف محض
 لا شائبة في وصفته
 واما اذا جعل ظرفا
 وجعل مع ذلك صفة
 التي فقد لا ينصرف
 وعلى ذلك يحل قول
 الرضي في قوله
 ما لقيته مذعام اول
 على سبيل يخرجه
 انهم جعلوه ظرفا لكانه
 قال مذعام قبيل
 عاتك ثم يحذف لكانه
 زمانه توسعا مشبه
 سواه اريد بالعام
 الاول الذي يلى هذا
 العام اعم وكثرة
 الاستعمال في الاول
 لو سلم فلا دخل له في
 الفرة الشائبة على كونه
 افضل تفضيل وصفة
 مشبهة
 فيلزمه ما يفهم
 الصالح من اول
 اذ كانا بمعنى قبيل
 لا ينصرف حيث قال
 انك تقول ما رأيت
 مذعام اول في رفع
 الاول جعله صفة
 لعمامة نصيب
 جعله كالظرف
 فكأنه قال مذعام
 قبل عامنا اللهم الا
 اذ افرو بين كونه
 كالظرف وبين كونه
 ظرفا وفيه نظر لان
 الانصراف لما كان

ما قيل انه جعل الاصول الاربع
 بها شبيها على غاية احتياجها اليها
 الاحتياج والصفة ايضا جعل الاحكام
 فالوجه الصحيح في توجب كلام صاحب
 الاربع الاجمالية وبالفصل الادلة
 على الاجمالية
 والبراهنة
 اليها وهو
 المنا سبب
 لقوله اول
 في المتن وحده
 في المحكمات
 ال قوله
 مجملات كتابه
 كما اعترف به
 السبب
 حيث قال
 ثم ذكر بعض
 اقسام
 الكتاب
 استارة
 الى انه كما
 يشتمل القصر
 على ما هو غاية
 في الظهور
 وعلى ما هو
 دونه ثم
 قال كذلك
 قصر الاحكام
 يشتمل على
 محكماته
 ولقوله ثانيا

ما قيل انه جعل الاصول الاربع
 بها شبيها على غاية احتياجها اليها
 الاحتياج والصفة ايضا جعل الاحكام
 فالوجه الصحيح في توجب كلام صاحب
 الاربع الاجمالية وبالفصل الادلة
 على الاجمالية

نقول جمل اول وناقته اوله اذ انقضا لابل * قوله فانه هنما ظرف
 بمعنى قبل والاكثرح الانصراف وبعض العرب يمتنع من الصرف
 اعتبار الوصفية في الجمل وان خفيت لقول بالقيمة مذعام اول بفتح
 اول على سبيل يخرجه التحليل لانهم جعلوه ظرفا لكانه قال مذعام قبل عاتك
 ولا بعد ان يقال جزم صفة المرفوع على توهم ان جزم الموصوف لان ما بعد
 قد جزم قد علم الانصراف ايضا للوصفية كما قاله الجمهور وبقرب منه عطف
 المجرور على المنصوب على توهم ان جزم المعطوف عليه كما في قوله: بدلى
 اني لست مدرك ما ضرت ولا سايت شيئا اذ كان جائيا: ثم المفهوم
 كلام السراج انه اذ جعل ظرفا ينصرف لان اعتبار الوصفية يحتاج اليه في
 الانصراف البته كما يروى ما ترك له اولا فليست له قوله واذ لم يجعله
 صفة صفة هذا ايضا من صريح كلام الصحاح وما ذكره الخطابي من ان هذا
 مستفاد من الصحاح بطريق مفهوم المتخالف ليس بشيء وتحقيق الفرق بين
 المنصرف وغيره ان لفظ اول لالم يكن متقاما من شيء مستعمل على القول
 الصحيح خفي فيه معنى الوصفية فلم يعتبر وبما اجمع ذكر الموصوف ظاهرا
 فاذا اقلت لقيمة عاما اول يعتبر اول صفة للعام ومعناه اول من هذا
 العام اي عام قبيل هذا العام الذي نحن فيه بان يكون هذا العام عام
 ثانين والعام الاول عام تسع وسبعين واذ اقلت لقيمة عاما اولا
 يجعل بدلان العام ظرفا محضا متعلقا بلقيته ومعناه عاما سابقا في الجمل
 على هذا العام بان يكون في الصورة المذكورة عام تسع وسبعين او
 عام ثمان وسبعين مثلا كما قيل والظاهر الفرق بين المتعين ليس الا
 بان يعتبر في صورة الوصفية سبق هذا العام المقابل وسبق العام الاول

في الشرح على الوجه الذي ينبغي ان يرفع قصر الاحكام عليها فاعلم ان
 ظاهر هذه العبارة وكذا عبارة التلويح حيث قال الترتيب الذي
 بنى الارب الاحكام عليها غير مستقيم لان فيها عاكدا الى الموصول فلا وجه للتأنيث
 اللهم الا ان يقال الغيبة فيها عاكدا الى الاركان والعائد الى الموصول محذوف
 وهو عليه * قال ثم العبر بالقياس اقول انما زاد لفظ العبر هنا لانه السوقي

<p>من لوازم التقاسم ذكر الموصوف على ما ذكره اولاً وقد تحقق في المثال المذكور على تقدير نصب اول لم يعد في منفه كونه كالظرف والاقرب انما يقال ما ذكره ثانياً نفسه بعض الوب على ما حكى سيبويه عنه خليل * مشه انما قال على الاطلاق رد له على قريب هذا المعنى بذكره بعد تأخر الشبهة * مشه وذا وبعضهم على ما قول او حذف شيء من متعلقاً الاول بناءً على ما ذكره صاحب الكشف من انهم يضيئون الفعل معنى فخر اخر فيجوز مجره فيقولون يتجنى سوقاً متعدي الى مفعول ايها بنقه وانه كانه متعدياً الى الثاني بل يقال يتمتع الى كذا ولا حاجة الى هذه الزيادة لان</p>	<p>انقضت ذكر القياس فلو قال لم يستقم اد لا شئ بعد القياس حتى تقدم اخراده على عطفها على التقديم الكتاب فانه الترتيب الذي بين الاشياء الكلام عليه تم تقديم الكتاب على السنة والسنة على الاجماع والاجماع على القياس فاذا لم يوجد شئ من الثلاثة يتبعه العمل بالقياس وقد يقال وجه الزيادة التشبيه على انه العمل كما انه مقصود في القياس مرادها لك ايضا لك تركة ذكره فيها ايها ما بانها في حقه وانها مطلقة بجيب لا ينبغي ان ان يكون العمل فيها لنحوها لا احد بجلاف القياس فان الحكم نم لا يظهر الا بالعمل فكأن العمل فيه مأخوذاً بهذا الاعتبار وكيف يكون مقطوع النظر مع كون مأخوذاً في ما يشبه * قال ما دنا في اعراضها اقول ليس قيد القول يستوي بل لقوله نعت بلا حطة انصافه بذلك والمعنى نعت لها ما دام فيه قال وفي الكلام نوع حرازة حاصل الاعتراض ان المتبادر النصوص منفية لتناجج الافكار ان يكون مفهوماتها والاحكام المستفادة منها آثاراً لا أفكاراً وثمرات ولها وليست كذا لك التوهم في الواقع وابتهاجها للعالم باللغة مع قطع النظر عن فكر المتفكر ونظيره</p>	<p>١٤</p>
--	---	-----------

في اول مساجد حيث
احوال متعلقات
الفصل منها المطول
مستند

وقد ذكرنا وجه
ثالث وهو انه يكون
المتن في قوله مقدرة
على لفظ الاستدلال
المعنى ونقطة في
قوله تبا ليف
الاصول تبا ليف
هذا الشرح اى جعل
تبا ليفه الشرح
منها فقهه والتفصيل
اقرب اسباب من الكل
مستند

وقد يجعل المسود
نظام التفتيح بسبب
انما التوضيح بسببه
المقدم الثاني على
هذا اظهر كما يلزم
اتساق الفصير مستند

اي تفصيله الاستقلال
مستند
وبسبب انه الاصل
ليتم عبارة الاستدلال
ولا شك ان المراد
فانما على حذف
المضاف * مستند

والحال انه مقصود
الشرح فليكون
الترتيب مغاير عليه
مستند
فلا يخفى ان اذ لم يكن
في موضع من البياض اذ لم يكن

فولس فكانت اراد جواب عنه وحاصله انه لم يرد بالاول ليس مقدمات
المقصود هو ان يترك ذلك بل اراد بها الفعل المستنبط من النصوص التي ثبت
الحكم في النصوص عليه لاجلها واحكام الفروع تندرج افعالها وان لم يكن
مقدمات النصوص واحكامها كذلك ولهذا يختلف المجتهدون في الاول في قوله
الثانية لا يقال فاذا اراد الفعل المستنبط والاحكام المستخرجة ٢٤

المعنى جعل في قوله على احتمال بناء الكلام بهما ايضاً على التسامح والتبريد
بما لا يرد من واليه اشار بقوله والمصير كثير ما تسامح * قوله ثم جعل قضية
حزق فقام الحكم على عرضه على الطالعين وعدم منفعه عنه بعيد من جريان
الاول في المستفاد من عبارة المصير كون الفصير بقوله لا يختم لا بالعرض
بعده والثاني انه لا يرد من العرض في اقتضاء التسمية بالتوضيح فان
المصير قد تقدم على العرض والمقار من تعاطفها بغيره في المقدم تأخير
كل منهما في الثاني فالاولى ان يقال ان الكتاب قبل التمام كونه في حكم عدم
بأنه لم ينفذ من بعض اجزائه بسببه بالشيء المحتوم في مجرى تحققه كما في غير الاطلاع
على محروقاته في جعل رفع المانع بنفسه لا ختمه بقوله مستند
والصواب لم يستغنى في مثله اي الصواب بالنظر الى اصل اللغة كما نقل عن
السارح فلا يرد جواز التخصيص بحسب اللغة لانه صواب بحسب اللغة بحسب
اصل اللغة نعم يقال سبقت عليه بمعنى غلبته كالمعنى على انما نقل
ايضاً عن السارح لان المعنى يستند كون الترتيب مغلوباً لا مغلوباً عليه
فلا عجزه يمنع الخطأ في عدم كون المعنى على الغلبة مستنداً بقوله في غلبة
الصالح لان غلبة الصالح كذا على ترتيب لم يستغنى اليه وتنبه يجب لم
اغلب عليه فالسبب هناك هو حصول ما في كما هو الصواب والغلبة موضوع
بجلى واخره على صفة الترتيب لا مستند اليه بل هو مقتضى ما فيكون الترتيب
مغلوباً عليه وبما انما السارح كون السبب موضوعاً لا بجلى واخره على الترتيب
والغلبة مستندة اليه على ان يكون الترتيب مغلوباً لا مغلوباً عليه
ولا معنى له بهذا اصلاً فانه من اعم ذلك فانه قلت المفهوم من الكلام
الكشاف في تفسير قوله تعالى وما نحن بحسب جوقان على ان نرد انما لكم

من فروع صفة
لشأنه * قال اي خطا بسببه الفاضل به الحق والاطل آه
اقول كل من الوجوه منها مستند بحسب القناع عليه جمال
بجملات الكتاب اما الاول فلا من كسب الحدوث عنه باعتبار فاصلية واما الثاني
فلا يخفى ان اذ لم يكن بحيث لا يستغنى على من يطلب به لا يكشف القناع عن جمال الجملات لا يأتى
في موضع من البياض اذ لم يكن سائفا قد يغلب الاجمال الى الاشكال الا ان المصنف

احتصر على الاول لانه استلزامه لثباته اظهر منه استلزامه الثاني له * قال و هذا من عطف
 انما هو على العام اهـ اقول يعني انه بيان ان المجمل كما يكون بالقول يكون بالفصل كجيبان
 الصلوة والنجس بالفصل ونحو ذلك الا انه ما بالقول اقوى لوجه ثلثة الاول انه هو مجموع
 الجيبان بخلاف الفصل وهو ظاهر الثاني انه اكثر الاحكام منه عليه بخلاف الفصل وهذا
 اظهر الثالث انه متفق على الحقيقة بخلاف الفصل فانه ليس بموجب محض بل هو
 من جنس ما في قوله تعالى من جنس ما في قوله تعالى

والفصل مختلف في جواز كونه
 بيان المجمل وان كان المحصور
 على جواز اوجه بخلاف القول فانه
 متفق عليه فانه قيل قسم
 ثالث من السنة فلم لم يقرض
 له قلنا لسند ربه ولكنه بيان
 بعد من بيانته الفصل
 * قال لیس تفسير المقوم
 اعجاز الكلام لانه لا يلزم
 ان يكون بالبيان اقول فيه
 بحث وهو انه المقوم
 هذا التفسير انما اعجاز
 لزم ان يكون بالبيان

ان سبقته عليه كجيبان بمعنى علم لا يحكم قول المصنف على هذا المعنى
 بان تعدية السبوق على خطأ مع ورود ما في القرآن قلت عبارة الكتاب
 هناك كذا سبقته على الشيء اذا عجز عنه وعلمته عليه ولم تكن منه
 ومعلوم ان ليس مراد المصنف بقوله لم سبقني عليه احد لم يجر في عنده احد
 بل مقصوده دعوى التفرد في الترتيب المخصوص وهذا لا يجزى وان خفي
 على البعض نعم كان الانسب ان يذكر السارج في نحو انما هو هذا المعنى
 وبين انه غير مقصود للمصنف ولا يخفى حسن تركه لفظ نحو ونحوه في قوله
 سبقت العالمين به والمصراع منسوب الى الحكيم عمر بن الخطاب كما في
 فقرة وعلقوه به ولا يحكم في نور الهدى في بيان بالاضالة من لاقه
 يريد ان يكون له ليلقوه به ويا رب انت الان يثمة * قول كمال الضمان
 بغيره ويكن ان يجعل الكثرة قصد التظيم كما ذكره صاحب الكشاف في
 قوله تعالى ربنا ما خلفت هذا باطلا وقوله ان يري لقرا ان يري الذي
 هي اقوم وهما كثة اخرى وهي التبعة على ان تسميته بالتوضيح لا جمل
 انما فيه بالصفات السابقة كما ذكره صاحب الكشاف في وجه اختيار
 ان الكثرة على هم في قوله تعالى في الكثرة على يري من ربه في تحقيقه ان جعل
 اسم الاشارة ان يكون لسانا بالكتاب ليس لبيان في يري من ربه
 الا وصف المذكورة لئلا يربها ويجعل كالمسما بل كانه قال سميت الكتاب
 الموصوف كذا وكذا مشهور ان بناء الحكم على الوصف من غير جعله
 في الضمير هذه الكثرة قبل هذه الكثرة فانه لما صرح به في الجواب
 فلو اريدت به ايضا لكان لئلا كيد وقد تقرر ان التأسيس والى انما كيد
 وقية بحث لا يزيد ولا له لا على ان تمام الكتاب نفسه سبب لهذا التسمية

ان يكون
 الستاد
 طريقا للاعجاز
 ولا يلزم منه
 تفسير له
 وليس
 يستقيم
 لانه غاية
 ما يلزم منه
 ذلك التاوية
 طريقا للاعجاز
 ولا يلزم منه
 والمقام ان السبب
 لها هو تمام الكتاب
 صحة تفسيره

المراد هو ان لا يصح لانه طريقا لشي لا يحكم عليه والتفسير يجب ان يحكم على المفسر
 فالاول ان يقال لانه ليس نفسه ولا حدا فاعلم ان الاول قطعا هو وانما الثاني
 فلا تضافه في المشقة كما انما طوطوا لافها حكت مثلا لا يقتضي تصادق كما خذ
 كالتا طوطوا والضحك الا ان يكون من احد هما بمنزلة الجسم لاخر كما لمحرك والاشي
 فانه يصح حينئذ حمل الاعسم على الاخصر نحو المشي حركة وهما لا يصادق

المراد هو ان لا يصح لانه طريقا لشي لا يحكم عليه والتفسير يجب ان يحكم على المفسر
 فالاول ان يقال لانه ليس نفسه ولا حدا فاعلم ان الاول قطعا هو وانما الثاني
 فلا تضافه في المشقة كما انما طوطوا لافها حكت مثلا لا يقتضي تصادق كما خذ
 كالتا طوطوا والضحك الا ان يكون من احد هما بمنزلة الجسم لاخر كما لمحرك والاشي
 فانه يصح حينئذ حمل الاعسم على الاخصر نحو المشي حركة وهما لا يصادق

فما حكم المنقول به
لا يتعلو الابدان
الموصوف فلانهم
سببية الصفات
ولو قيل لما تقدمت
ذكر الصفات ربما
يعلم مع الضمير فانه
لم يفهم به ويزال فيه
في انتفاء السببية
في الجملة كانه في تمامه
البعد ولذا قيل الحق
انه المقصود بقوله
لا انتفاءه بيان
التسمية لا بيان
وجه التسمية والسببية
المفهوم منها لا
يكفي فيها توقف التسمية
في الوجود على التام
مشه
لا الى الله بل
قوله فيكون هذا البصر
من قبيل الاضمار
قبل الذكر مشه
اجاب صاحب الترجمة
عن السؤال باختصار
انه ابتداء باسم
حيث قال الله يصعد
الحكم الطيب ولم يتبد
بسم الله والسنه
وارد على لا ابتداء
باسم الله تعالى وانت
خير بان لا يقال في
العرف لم انه بذلك
القول انه انما بالتسمية
ولهذا يطبق اعلى
التقارظ النظاري

المستعار فضلا عن تصادق ما خذ لا لانه التاكدية المذكورة لما كانت صفة
للمعنى والاعجاز صفة للفظ امتنع التصادق مطلقا وغاية
ما يمكنه ان يقال مراده المباني في تقي صحة تفسيره بها ولو بطريق التسمية
فانه المفهوم اذا كان لا لانه ما شئ مباله في التحقق مبالين بحسب
الصدوق يجوز تفسيره به بطريق التسامح كتفسير الفصاحة بخلوص ٤٤
وعلم المعاني
بالسمع ووجهنا
ليس كذلك
فانه التاكدية
المذكورة
مع بيانها
لا يجازي غير
مساوية له
في التحقيق
يجاز تفسيره
بها بطريق
التسامح كما
لما في التفسير
بها المذكور
لا يقال
ما ذكر ان
مفهوم الاعجاز
اعتم
ان يكون
بالبلاغة
وغیره
فانما يكون
ذلك في
مصفاه
اللفظي واما
ما قصده
المصنف

ولم يورد السؤال الا لان مدلول الكلام ليس الا هذا وما دلتها على انه
التعبير التي بعد ما دخل في السببية وانها ليست لبيان الواقع فقط فغير واضحة
اذ القول بدلالة قوله تعالى ولما توجه ثقات مدين قال عيسى بن ابي اسيد بن
سواء السبيل على انه مخصوص مدين دخلا في السببية لوجه موسى عم الهداية
منه انه محض نظر واما ما ذكره السامع في صدر الجواب فانما هو مأخوذ من
قرينة الفعل والمقام لدفع السؤال وليس في اللفظ استعار بذلك اذا
لم يذكر اسم الاشارة لان ضمير الغائب راجع الى ذات الموصوف وليس
ما يتضح فيهم انصاف ما يرجع اليه بالصفات تأمل قوله انه بالضمير
قبيل فيه سارة الى انه قول المصنف في التوضيح بالضمير متعلق بمحذوف هو انما
لا بافتح حتى يرد انه الاقتراح بالجار والمجرور لا بالضمير والتقدير افتتح
الكتاب انما بالضمير قبل الذكر * قوله على حضور ذكر الله في قلب المؤمنين
لم يقبل على حضور الله كما هو الظاهر فيها على انه ضمير حضوره في عبارة المصنف
راجع الى الذكر بدليل قوله فانه ذكر الله كيف لا يكون في الذهن ثم انه
صحة الاضمار يقتضي حضور المرجع وبقية لكونه مراد عن الضمير لكونه متصلا
للاول ظهر ولذلك اورد الدلالة فيه والاشارة في الثاني ولما لم يكن
الثالث من مقتضياتها ولو ازمه كانه دالة الاضمار قبل الذكر على كونها
عوضا انتهى فاعلم الى ذلك بقوله ايها * قوله لا يقال انه ابتداء الحقن
بالسمية قد يجاب عنه بعد تسليم كونه البسملة جزاء الكتاب بان كلاهما
البسملة واحده لا كانه لا ابتداء بهيئة مستقلة بالحديث كما ان كل منهما
مستقلة كونها مبدأ بهما متروك الملاحظة مع اخرى فلو اعيد الضمير من
احدهما الى ما في اخرى دخلت الاخيرة في حكم التبعية وخرجت عن حكم

من المعنى الاصطلاحي الذي هو وصف الواقع فهو محال بالبلاغة
لا غير على ما هو الرأي الصحيح لانا نقول ليس لمفهوم اصطلاح
سوى ما ذكره السامع فمنه ادعى ذلك فغلبه الباسن ولو سلم
فخصمه له بالبلاغة اذا كان مبني على الرأي الصحيح لا يكون متفقا عليه
قطا به ان الاعجاز متفق عليه واما الاختلاف في سببية فقط وعلى ما ذكر

الاستقلال

يلزم ان يكون في السبب والسبب جميعا منشأه اللفظية عن قول الساع
 ولهذا اختلفوا في جهة العجز ان كان مع الاتفاق على كونه معجزا
 لا يقال لم لا يجوز ان يكون معني الاتفاق على كونه معجزا الاتفاق على اطلاق
 لفظ معجز عليه وهو غير الاشتراك لانا نقول الاشتراك اللفظي خلاف
 الظاهر فلا يصح ان يكون الاشتراك في اللفظ فليس كما لم يذكر ذلك
 وقد يقال ان الظاهر ان المصداق
 المستعمل في التسمية في التسمية
 وتبين على انه جزء
 منه ثم ترك
 عند ادراج
 التسمية بالتوضيح
 كحصول ما يطلب
 بالتسمية التسمية
 التسمية المكتوب
 فيه فاحتمل الى
 توجيه الاضمار
 ان لم يحجز ارجائه
 الى ما في التوضيح
 او بما جرت له
 لم يلاحظ هذا بل جرت
 التوجيه للاضمار
 قبل الدرج فاعترض
 بما ذكره فليتأمل
 مشه

الاستقلال ولهذا لم يقر احد بان اراد الجملة في التسمية من باب
 وضع اللفظ موضع التسمية فليفسر قوله لانا نقول كلفي في التسمية
 او ان يجواب مشعر باختيار التسمية من الترتيب المذكور في السؤال
 واخره مشعر باختيار الاول والتحقيق ان الجواب مبني على الاستفسار
 وتخصيصه انه اراد الابتداء مفيدا لكون التسمية جزءا من الكتاب
 فاجاب باختيار التسمية من منع الملازمة المذكورة فيه وان اراد
 الابتداء مطلقا عن هذا القيد فاجاب باختيار التسمية الاولى ومنع الملازمة
 المذكورة فيه ثم المراد بقوله ان يذكر التسمية باللسان ان يذكرها به ترونا
 بحضور القلب والتوجه التام الى معناه وكذا المراد بقوله او يكتب على
 قصد التبرك كما سبقت من التسمية هو التعميد المرجو منها حصول اليقين
 والبركة ما يكون عن قلب حاضر وتوجه تام واراد بقوله او يحيط بالبال
 او يحيط بوجه عن الذكر بالكتاب والكتابة لكن اخطار المقود ما هو جهل تام
 وبذلك يظهر ان تقابل بين الاقسام الثلاثة ويندفع توهم الثاني في بيانه
 وبين ما سبقت من ان لا يتبادر باحد الاخرين يقوت الابتداء بالاضرباء
 على جواز ان يلفظ بالتسمية او يحيط بالبال ويكتب التعميد معاذ ذلك
 كما سبقت من التوجه التام الى شيئين لا يتبادر من له داعية التوضيح
 في الاصول واما الجواب بان كلامه سابقا في التسمية والتعميد الواقعي
 جزا من الكتاب وح لا يمنع الجمع بينهما بالابتداء الحقيقي فما لا يفتق اليه
 لانه هناك بعدد بيان المتعارضين الظاهرين كحسين المطلقين فلا بد
 ان يحجز كلامه على العموم وهذا فان قلت قوله او يكتب على قصد التبرك من
 غير ان يجعل جزا من الكتاب يدل على ان الكتاب عبارة عن التقوى والصدق

والا الى ان في لانه كونه ابلغ منها جميعا غير مستو ولا فيه لانه الله قادر على مثل ومورد البحث
 ان في قوله ولا يكون الا واحدا وتوضيحه ان هذا غير مستقيم بل حاربت الاعجاز ايضا فوق
 الواحد فانه الطرف الاعلى من البلاغة وما يقرب كل منها حد الاعجاز على ما صرح به
 التسمية المعاني وحاصل الجواب عن الاول اختيار التسمية من الترتيب المذكور كونه ابلغ
 منها جميعا غير مستو ولا فيه قلنا لانك قلنا ان الله تعالى قادر على مثل قلنا المراد بالاعجاز

من الطرق كلام اعترى نقالي فاسم الاعجاز ليس في كلامه نفسه ومعنى كونه ابلغ
من جميع ما عداه انه ابلغ من كل ما هو غير كلام الله تعالى حقيقة ومقدرا ومن غفل عنها المراد
بما عداه من الطرق قال في الشق الاول منقرا انها كونه ابلغ من الطرق المحققة غير مشروط
لان ان يثبت التي ذكرت في القوائم في مواضع عبارات مختلفة ولم يرد مقصد كقصد
موسى عليه السلام وغيره يجوز ان يكون بعض تلك العبارات ابلغ واعلى ٦

طريقة من البعض الاخر ولا يخرج
البعض الاخر من ذلك عن كونه
معجزا فله ان كونه ابلغ
من جميع ما عداه من الطرق
المحققة ليس مشروطا وحاصل
الجواب عن الثاني ان المراد
بوحدة الاعجاز الوحدة النوعية
الاعتبارية بمعنى انه من
الكلام لا يكمل بغير معارفه
ولا ينفك عنها القصد والصدق
في جميعها التي هي البلاغة
على ما حققناه في قوله
المعقول بما لا مزيد عليه بخلاف

اسم الكلام
حيث لا حدة
ما يقال الواحد
لا ما يقال القليل
مشبه
والجواب بان قوله
مع ان فعل ليس
من اجنية الجمع
جزء الصلة بل هذا
الاصل في الصلة
على ما نقول من دخول
مع على المنجوع
نوقفه لعدم قوله
يدل على ما ذكرنا
على قوله مع ان
فلا آه تأمل
مشبه

في شرح المصباح بان عبارة عن الالفاظ والعبارات قد ثبت بعد جواز
استعمال اللفظ الموضوع للفظ في النظم للعلاقة التقوية صرح الشراح
في شرح المقاصد بان الكتابة تصوير للفظ بحروف بحائية وان الكتابة
هو اللفظ وان كان المبتدئ في الصنف هو النظم فهو كذلك انما
لا يقتضي كون الكتاب نقشا * قوله والكلم من الكلمة بمنزلة التمر
التمرة قبل كونه في الموضعين ابتداء لان لا ابتداء باعتبار اللفظ
والمعنى اسم الكلمة حال كونه ناشيا من الكلمة مستصلا بها بمنزلة التمر
كونه ناشيا عن التمرة مستصلا بها وتخصيصه انما انفصل الكلمة من
التمرة بالتمرة وقيل مضاه نسبة الكلمة من الكلمة بمنزلة نسبة التمر
من التمرة اذ الكلمة نازل في النسبة من الكلمة بمنزلة التمر في النسبة من
التمرة واصل هذا التركيب ما وقع في النسبة بالقلب والبعد شاع
استعماله كقوله * قوله لا يستعمل في الواحد البتة ظاهرا كلامه يدل على انه
يستعمل في الاثنين لكن الفاخر الرضوي صرح بان لم يستعمل الا في فوقي
الاثنين * قوله بتذكير الموصوف يدل على ما ذكرنا في قوله عليه السلام
لا يدل على ما ذكرنا من ان يكون تأويل الموصوف بالهكذا ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى وبث منها رجالا كثيرا انه تذكير الكثير لتأويل
رجالا بالجمع اجمعا وجوابه انه الاصل عدم التأويل فلا يدعى بالرية
بالم يدل عليه دليل وقد قام في الرجال دون الكلم فقيروا الافراد * قوله
مع ان فعل ليس من اجنية الجمع ان قلت هذا يدل على انه ليس بجمع صيغتي
ولا يدل على انه ليس باسم جمع كما تقوم والربط حتى يثبت انه اسم ليس
فما ليس على ذلك قلت الاستعمال في الواحد مع دخول التأويل

فيما بعد فيضع الكتاب على قسميه ثلثا قوله ذلك على انه
بعد فراغه من المقدمة فراه بالكتاب ما سواه على انه
فلا يخالفه ولذا قال فيضع بالفاء دون الواو * قال وهو منديل يتاوى
الترجيع والاجتهاد * اقول هذا جواب سؤال تقديره ان القسم الاول كيف يكون
مبني على اربعة اركان وفيه بابان سوى الاركان باب الترجيع وباب الاجتهاد

ويعبر بجواب اسمها بالبيان من عند الارباع وتوابعها فكلما دلت على انها * قل لان
من حق الطالب لكثرة المضبوطة آه اقول اعلم ان الطالب لكونه نفسا لا يستلزم
الارادة متعلقة بخصوصية المطلب هو توفيقه على امتيازها عما عداه فاذا كان
مثلثة لكثرة جهة واحدة كما فيما ظهر فيه فحقه اي الا لا يتوكل الطالب ان يعرفه بتلك
٧٢ الجهة والا يفوت ما بعينه ويضع وقته فيما لا ينفع وذلك لانه لو لم

يتصوره

ولم يذكر في بعض
وركت وهو ظاهر
ان تصور
لا بد على هذا التقرير
ان مثل اعاب
لم يتصور
الارادة
بخصوصية
وانه تصور
في نفسه
في نفسه
بمعنى الواجب
او لم يترك من كلامنا
صحة إطلاق
اسم الجنس
عنده
ولم يأت
ان لا بد
المطلب الى
فلم يرد
فيما لا يتصور
الواحد كانه لا يميز
على كونه اسم جنس
امر آخر وهو ان
بمعنى وبين واحد
توجه الى

على انه اسم جنس فانه كلامه الا من ينصف في اسم الجنس * قوله كثر
وركت جمعة في المشبه بين اسم الجنس واسم الجنس دليل على انه مراد
انه ينبغي ان لا يشك في الحقيقة بحسب المصنف وهو قد اشترط في
الصالح لارادته في هذا المقام * قوله عزلة لا يخفى ان مرادنا
في تقدير من غيظ ونحوه والمراد به ما يدعى القلب وتغيره
الطبع قال المصنف لا يمكن دفع العزلة بان للرد في الحقيقة
وجها لان مذهب الانفس ان جميع اسماء الجنس التي لها احواد من
تركيبها كركب جميع خلافا لغيره وذهب الفراء ان لكل واحد
من تركيبه سواء كان اسم جنس كركب او اسم جنس كركب وفيه شك
لان الدليل لا قام على صحة مذهب سيبويه وبطلان مذهبهما
فالرد وفيها والتسوية بينهما لا يخفى ان مرادنا بلزاق السراج
العزلة على ابطال جمعية الصيغة باقامة الدليل على ان ذكر
ان بعضا من اسمائها وقيل في دفع العزلة كونه ان يكون على الشك
من المني طب فان قد يستعمل فيه اية كما تقر به المذاهب فكانه قال
والكلم ان وقع شك في جمعية الصيغة بناء على قول بعض الائمة
النحو فلا شك في جمعية الصيغة وانما جدير بانقضاء مذهب
السماوي مع ما فيه من البعد على انه الشك في الجمعية الصيغة لا يخفى
انكر ما بالجمعية الصيغة لثباتها في مذهبها فالصواب ان يقال فلا شك
في جمعية المفردة بالبناء * قوله والاصواب وان كان بالواو
اعتراض عليه بان المراد بالجمع على هذا الجمع الصيغي فلا يصح ترتيب
الجزء على الشرط وهو ظاهر واما الجمع الجعفي فيلزم ان يكون مقتضا لشرط

تصور كل واحد منها بخصوصية تعذر عليه ذلك انه لم يتناه وتصوره تنال
بما هو المطلوب فانه اسماء العلوم انما وضعت بازاء قواعد ذواتها
جاء لزيادة فروعها بعد التدوين وعلى التقديرين يلزم المفارقة والفضاء
اما على الاول فكل واحد على الثاني فلانه يصرف كثيرا من احواله الى ذلك
فربما لا يفي ما فيه المطلوب فيلزم ما ذكره وفي هذا الوجه زيادة تفتقر
الاستحالة ان كان

بفسيه الاطرا
فيها مقصوده بالتأ
فليتأقر * مشبه
اى من غير تأويل
على ما عليه المساق
مشبه

والاحكام
جميعا
على ما ساق
وتأيا كان مقتضوا ما
المبادى والاشكال المصنف
في المتأخر فيجبت فيه على احوال
الادلة المذكورة وجزءه الثاني
لا يحتاج اليه اللقبى لا اعتبارا
فيه ايضا فظهر ضعف ما قيل
انه المقصود في هذه المقدمة
هو التعريف اللقبى وما يتبعه
من بيان موضوع العلم الملقب
باصول
ولا فرق بين ان يلو
كما لا يخفى * مشبه
هذا الكتاب

المؤلف فيه فانه هذه الامور من
مقدمات الشروع لما تضمنه
الكتاب من هذا العلم كله المعنى
الاضافى قرنه بالمعنى اللقبى
في البيان لما سها من علاقة
الفعل والملاحظة المعنى الاضافى
في المعنى الثاني للقبى * قال
نظر الى المعنى العلمى هو المقصود
في الاعلام اقول يعنى انه
اللفظ اذا انقل الى العلمية
يكون فيه معناه منقول عنه

وتدقيقه ذكرنا في حواشى * قال فله لكل اعتبار اقول كل ما
التعريفية مقصود بهنا اعنى مقدمة الشروع على بصيرة اما اللقبى
فما ذكر في الشرح قبلا واما الاضافى لانه اجزاء الاول وسيله الى ما
هو من المبادى المتصوره لانه الاصول المراد بها الادلة الاربعه
اما نفس الموضوع انه كان الادلة فقط او بعضه انه كان الادلة

اولى بالمدعى ومية للجزء او كما هو مقتضى انه المستحق للوصل الى الربط بالادلة
على ان اجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم ولا يستقيم
بهنا لان تعين ذلك وهو الجمعيه اجنبية قد يكون مفردا
لفظا معنى وقد يكون جمعا صغيا وعلى التقديرين لا يجوز في
وصفه التذكير والتأنيث واجيب بان المراد مطلقا بجميع اجزاء الشرط
محدوف والمذكور في موضعه دليل عليه كحذف صفاته والتقدير
والكلم وان كان جمعا جاز في وصفه التذكير لانه جمع يفرق بينه
وبين الواحد بالتأنيث وكل جمع كذلك يجوز في وصفه التذكير والتأنيث
ولا شك ان تعين هذا الشرط وهو كونه مفردا انسب باستلزامه
ذلك الاجزاء والدليل على ذلك كحذف وعلى تعيين المحذوف ظهور
ان لا معنى لترتب قوله وكل جمع على كون الكلام جمعا بطريقه اجزائية
وانه المتوهم بان جواز تذكير الوصف وذكر جواز تأنيثه استطرادى
وبين الواقع بقى ههنا بحث وهو ان مؤدى انه الوصلية الدالة على
انه اجزاء لازم الوجود قد يؤدى بدون تقدير ان مجرد العطف كما ذكره
الشيخ في المطول مثلا اياه بقوله نعم نعم العبد ضيقا لو لم يخف الله
تعالى لم يعصه فيجهد المؤدى على تقدير وجود الواو وحدها فلا وجه لرتبه
التأنيث والتصويب الاول فليتأقر * قوله حال من الحكم بيان له لا وصفا
لانه يجيب على تقدير المتعلق معونه فيقتضى الى حذف الموصول مع بعض
صلته والبصير لكون لا يجوزونه كذا ذكره في امثاله وفيه بحث يجوز
ان يقدر المتعلق اسم فاعل بمعنى الثبوت لا حدوث اذ يكفي للعمل في
النظر رايحة الفعل ولذا يعمل فيه ما هو بعد في العمل عن اسم الفاعل

ومنقول اليه والمقصود فيه هو المعنى الثاني وفيه بحث لانه اراد ان
المقصود فيه ذلك مطلقا فلا يتم ذلك كيف وقد يقصد الاضافى الثبوت
بحسب المقام وان اراد انه المقصود فيه ذلك من حيث كونه علما سلمناه لكنه لا يفيد
لانه ذكر الاضافى بهنا ليس حيث العلمية اللهم الا انه يراد انه المقصود في الاعلام الاصطلاحية
بالنظر الى ذلك الاصطلاح فانه لا كان علماء عند ارباب الفن المشروع فيه جعل

اصطلاح النقص

قال وانه من الاضافه بمنزلة البسيط من المركب
ببحث لانه ان اراد اللقب بمنزلة الجذر من الاضافه
كان له ذلك اما بحسب اللفظ فلا تجاها واما بحسب المعنى فلا
من معنى الاصول والفقه مغاير للمعنى اللقبى اما الفقه فظاهر واما
الاصول فلا انها جميع اصل بمعنى المبتنى وهو المعنى اللقبى

٢٩

قد يقال لا ضرورة
لنحو الى القول بعموم
المنكره بوصف
عام اي غير مختص
بفرد من افراد
وكونه انكسر لكثير
لانه المصداق منع
فيما بعد كونه اجمع
المنكره لا لفظ
العموم ولم يسلخ
ان يستفاد منه
العموم والاستغناء
بعمومه المقام
كما في علمت نفس
على انه جواز فيما
بعد ان يكون المراد
بالجمع المنكر الذي
اخرجه منه العموم
ما دلل القرينة
على عدم عموم
واستغناء المراد
لا لانه مطلقا

فان قيل
المصدر
بالاصول
ليس
المبتنيات
سطلقا بل
مبتنيات
الفقه
فثبت دل
الى المعنى
اللقبى لانه
مستل
الاصول
مبتنيات
الفقه
واذ لا له
كاسيانه
وقرر ان
حقيقه
العلم
المسائل
قلنا لا نسلم
ان جميع
مسائل
الاصول
مبتنيات
الفقه

القبول كحرف التقى في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك الجحون ونظاير
قوله على قال النبي عم هو سبحانه شراة تذكير الضمير بناء على ان الحكم
جوها صفيها فوايض دليل عليه وجها استغناء من استقبال محيا الزجر
اي وجهه بالسلام ووجه الرحمن مجاز عن ذاته ثم الاقرب انه او رد
اكدت مؤيد الارادة المحامد عن الحكم ههنا لان المحامد ايضا من
الكلمات المذكورة في الحديث لانه المراد بالحكم ههنا ما ذكر في
الحديث لان يحكى الحديث على معنى ان الحكم هي هذه الكلمات
واما لما فيكون بيان الحكم على طريق التمثيل والافعال اراد بالحكم ههنا
ما دل عليه الحديث بظاير لم يصح اليها ان بالمحامد الموصوفة لانها
اعم من الحكم بهذا المعنى وايضا لا معنى لعموم الحكم واستغناء الحكم
ان يعتبر الخال وما ذكره الخطاب من ان التكميل باعتبار المحال لوسمى عموما
فجميع المنكر يحتمل في العموم ايضا فلا حاجة الى اعتبار العموم بالوصف فيه
ان لا احتقال لا يكفي في العموم بل لا بد من شئ يفيد الشمول كاللام وكذا ولو
فظهر انه لا بد من اعتبار العموم بالوصف لانه لا يقول بعموم المنكره قوله
من ان المنكره نعم بالوصف اعترض عليه بان عمومها لا يرفع السؤال لانه
المحامد لا يتناول الجميع افراد المحامد الموصوفة وانها بعض افراد المحامد
المطلقة التي هي الحكم الطيب فلا يصح تخصيص اجمع افرادها واجيب بان الحكم
الطيب هي المحامد الموصوفة بالوصف المذكور البته وما خلا عن هذا
الوصف لا يصعد اليه تعالى وهذا انما يستقيم اذا جعل الصعود اليه
تعالى مجازا عن قبوله سبحانه تعالى بانه واما اذا جعل مجازا عن صعود
الكتابة بصحيته كما يشعر به الحديث فلا لان المفهوم من الحديث ان الحكم

فان قيل
المصدر
بالاصول
ليس
المبتنيات
سطلقا بل
مبتنيات
الفقه
فثبت دل
الى المعنى
اللقبى لانه
مستل
الاصول
مبتنيات
الفقه
واذ لا له
كاسيانه
وقرر ان
حقيقه
العلم
المسائل
قلنا لا نسلم
ان جميع
مسائل
الاصول
مبتنيات
الفقه

واذ لا كيف وسبب ان بعضا من مسائلها ليس من شرطه ويقود
معتبرة في مسائل المبتنيات للفقه وان سلم فيكون هذا المعنى مستفادا
من مجموع اصول الفقه والكلام انما يتم اذا استفيد ذلك من الاصول
فقط وغاية ما يمكن ان يقال المراد بالاصول التقوا هذه التي جعل المقدم
اللقبى عبادة عن العلم بها وهذا المعنى يستفاد من الاصول

على مرفقة
 المضاف
 المية فاذا
 احتاج الى
 تقييد او
 تقييد
 وجب تقييد
 المضاف
 المية على
 المضاف
 ولا قال
 الآ مدته
 في الاحكام
 اصل الفقه
 مستحسن *
 مؤلف
 من مضاف
 ومضاف
 المية وان
 يصر ف
 المضاف
 المية فلا
 جرم وجب
 فصر يفر
 يعني اللفظ
 الا لا تخم
 معسني
 الاصول

كذا في تقييد القاضي
 مشه
 وفي قيا مة مقام
 بالمبدل منه نوع
 تخلف الا انه
 اث رج ذكر
 في المطلوب انه
 ليس بل ازم
 و اية بما ذكره
 صاحب الكشاف
 في قوله تعالى
 وجعلوا الله شركاء
 اصل الفقه
 مستحسن *
 فاصل الشيء على
 هذا اجزائها
 يتبين عليه بعض
 اجزائه وفروعه
 جزؤه الذي يتبين
 على بعض اجزائه
 مستحسن

اللهم الا انه يقال
 ان عتق والطا
 مستحسن في الحكم
 اللغوي والشرطي

ضرب الله مثلا الآية اعتد ووضع مثلا كلمة طيبة اي جمل كلمة طيبة كشجرة
 طيبة وهو تفسير قوله لقوله ضرب الله مثلا ويجوز ان يكون كلمة بدلا
 من مثلا وعطف بيان له وكشجرة على التقديرين صفتها او خبر مبتدأ
 محذوف اي هي كشجرة وان يكون مفعول ضرب ومثلا لا منها
 تقدمت عليها وان يكون اول مفعول ضرب اجزائه مجرى جمل ومثلا
 ثانيا * قوله وتحققة ذلك انه الحكماء هذا التحققة يفيد كون الاصل
 والفرع داخلين في المحمودة كما انه كذلك في المشبهة بعاني الشجرة وانما
 اخرج اليه ليحصل كمال المناسبة بين المشبه والمشبّه به والاصل والفرع
 المضافان الى الشيء وان جاز اعتبارهما على ان يكونا خارجين عنه
 ذلك الشيء وهو مبني على الاول ومبني للثاني وتبان ههنا في الاصل
 بلا كلفة لانه المحمودة التي هي النساء بالان لها اصل هي مبنية عليه وله
 من مشاريع الشرع ما هو الاعتقاد والراسخ الاسلامي الذي لو
 لم يحصل لم يحقق المحمودة اصلا فان قول القائل احكم الله مثلا بدون ذلك
 الاعتقاد وليست محمودة لكن قوله لغو وعما يجوز الى ذلك التحققة لانه القول
 يكون الاعمال السابعة متوقعة على الثناء بالان الذي هو الحكم لا يخرج عنه
 نفسه وانت خبير بان هذا التحققة لا يتم على تقدير كون المراد بالحكم
 الحكم اللغوي وليس العمل والاعتقاد داخلين فيه غاية ان يهت
 اصطلاحا ان يصرح عليه ولو سلم فهو الحكم فانما يخرج ايضا اذا ثبت
 انه الحكم كالمحمودة مشاملة للاعتقاد وانما يخرج الراجح وهذا السبب
 ولم يبينه ايضا وقد يقال لم ير بذكر تفسير الرازي تقييد الحكم المذكور ههنا
 كما يوضحها بغيرها لانه ارادنا بيشبه المحمودة بالشجرة وتوضيح مراده

لا يطلو عليه الاصل
على ما سيجي في
التوضيح *
الارض والحداد

واعراض ونحو ذلك فانه قيل ان اريد معرفته المركب بكنهه فلا بد من معرفة مفرداته
كذلك وان اريد معرفته بوجه ما فلا حاجة الى معرفتها اصلا يجوز ان تصوره باعتبار
عارض قلنا انهم ممنوع بل المراد معرفته من حيث هو مركب تركيبا خاصا فلا بد من معرفته
المفردات من حيث يصح تركيبها بوجه خاص فانه الباطن محتاج الى معرفة اجزاء البيت
٥٤ من حيث يصح التركيب بها ولا يتصلو بذلك من الاستقامة والاعتناء جاز
ونحو ذلك لا من حيث
انها مركبة او بسيطة او

نحو ذلك
اذ لا خلاف
في صحة
الاجزاء والمشتبه

تركيبها
منها واصلها الفقه مركب
اصلا وال على معنى كذلك
فلا بد من معرفته مفرداته
من حيث يصح الاضافة
بينها * فانه يحتاج الى
تريف الاضافة * اقول
لا يفكر قد اعترف انفسا
بان المركب انما يحتاج الى
تريف مفرداته الفقه
البينة ومعنى الاضافة بانه
كما اعترف به ايضا حيث قلنا

للعلم بان
معنى اضافة
المشتبه
اليه هشام ومضى
اللبيب

ولا يكون
تريفا محال اليه لا قاتا
فقول المعلومية المستفادة
من معرفة قواعد العربية
التي جعلها مسببا للاصول
لا يقتضي البينة بمعنى البديهة
المعينة على التفسير وهو ظ

لانه ادعى مسكة قوله اضافة المشتبه وما في معناه اول من قول بعض المحققين
اضافة اسم المعنى لانه مبهم لو لم يرد به هذا لم يستقم واراد فيها في معنى مثل الاصل
فانه بمعنى الدليل او المبتنى قوله ما يمتنى على صيغة المجهول فانه المبتنى متقد صرح به
الوجه هو قوله مثل الرابع يقال الاصل الحقيقة ويراد الرابع على الجواز والقبح
الحكيمة يقال لنا اصل وهو ان الحقيقة مقدمة على الجواز والدليل الاصل في هذه

انما الحكم اللغوي وانما كان فعل الملك الا ان الحكم لما قسم بوجه اخر اخذ
فيه الاعتقاد والعمل ظهر انها امران مقيدان في تحقق الحكم شيئا في محله
تعالى وانما خرجا عن مفهوم الحكم اللغوي لمراد ههنا حتى كان نسبة الاعتقاد
الى الذكر اللغوي كنسبة اصل الشجرة اليها في انه لو لاه لم يعتبر ونسبة العمل
الصاحبة اليه كنسبة فرع الشجرة اليها باعتبار انها تكملة فكما انه يرد او يتبي
بحسبها كزيادة الشجرة بحسب فروعهما وانحصارها فيلتا * قوله
اجتمعت من فوق الارض اى استوصلت من فوقها لان عروقها قريبة
منه من قرار اى من استقرار * قوله لما كان الحكم لغويا الى الله وقبوله عند
ظاهره يدل على انه الطاعة القولية لا يقبل بدونه العمل ولا وجه له
والظان معنى الآية الكريمة والله اعلم ليس عدم قبول الحكم الطيب بدونه
العمل الصالح بل انه يكون به وكذا المراد بما في الحديث على ما قيل حتى قيل
كانه اراد انه لم يقبل قبوله لا يكون مع العمل الصالح فلا بد ان يكون كلامه
بهذا * قوله اذ العزم هو الوسيلة اه فان قلت هذا وان وافق قوله
تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون لانه يحتاج لفعله عدم لمن يدخل احدكم
الجنة بجملة فما وجهه وما التوفيق بين الآية الكريمة والحديث قلت ذكره
بعض المحققين انه الباطن في الآية الكريمة بانه المقابلة وهي الدخلة على
الاعراض كما شرت به بالف وكافات احسانه بضعف الاستبينة كما
في الحديث لان المعطى يجوز قد يعطى مجانا واما السبب فلا يوجد بدونه
السبب فلا يعارض بين الآية والحديث لاختلاف محمل الباطن جمعا
بين الالة وقد يتوقف ايضا بان الجنة ميراث الاعمال بحسب الظاهر
كان في الحقيقة متفصلا منه تعالى وقيل نفس الدخول بالتفصيل ونسب

المسئلة الكتاب والسنة ونحو ذلك * قال وهذا يستدفع ما يفكر آه * اقول اي
بان النظر خلاف الاصل ولا ضرورة يدعى اليه لانه كونه بمحض الدليل مستفاد منها
الاضافة الى الذات من غير شمول الغير المقصود يندفع ما يفكر انه المصطنع العرفي اعني
الدليل مراد قطعاً فامى حاجته اليه جعله المصطنع اللغوي الشاغل للمقصود وغيره فانه الحكمة
اليه عدم الار تكاب الى محذور الفصل واما محذور الشمول لغير المقصود فيستدفع بما

بالاضافة كما عرفت * قال

فانه قلت ابتداء الشيء على
الشيء * اقول تحقيق
السؤال انه لا يثبت له
مقتله الاضافة وكل اضافة
معدوم في الخارج فلا وجه
بنو صيفيه بالحكم المصطنع
لوجود الخارج اما المصطنع
فقط هو الكبر في قولنا ذكره
جمهور الحق في الكبر انما
من ادلة مقرونة في علم الكلام
حتى انه بعض

استدراك المنع بانه
على انه يراد بالاعتقاد
الذكر لا الاعتقاد
بعضه
الاعتقاد
هو الاعتقاد
في حواشي المواقف
مستترة
او على تكرار حصوله
غالباً
اشارة الى ان
على ان
تقدير
الخبر في خبر
اي المصنف
المعظم
الاعتبار
المخالف
المخالف

المراتب بالاعمال كما قال عز من قائل ولكل درجات مما عملوا وجميع
الجنات في عبارة الشرح وعطف رتبة الدرجات على مثل الجنات
او قوله بهذا التوجيه لكنه يحتاج في قوله تعالى وخلقوا الجنة بما كنتم تعملون
او يحذف اي وخلقوا درجاتها وكذا في قوله تعالى وتلك الجنة التي
ادخلتموها بما كنتم تعملون اي ورتبتم مراتبها والله اعلم * قوله في الفصل
المراتب يرفع الاستغناء ويهبط على انه المستحسن في رتبة رابع
الى الصرح والبارز الى العلم الطيب وقد يعكس لان العلم لا يقبل الا بالاتباع
بل قوله هو الاعتقاد والمراد بالاعتقاد الاسلامي المبني على علم التوحيد والصفات
تقبل انه اراد بعلم التوحيد والصفات موهبة الاصل في رتبة رابعين الاعتقاد
الاسلامي وانما اراد بعلم الكلام فذلك الاعتقاد ومنه رجع فيه وعلى كل
تدوير لا يوجب جعله مبنياً عليه وانما هو ان يثبت علمه بالاعتقاد المذكور
في علم الكلام وعدم جعله مبنياً على اجزائه الاخرى ان جعل الاعتقاد
مبنياً على العلم باعتباره تقييده بالمرسوخ والاشك ان ذلك المرسوخ
مبنى عليه فليكن * قوله في رتبة رابعين الاعتقاد المذكور في قوله
من قبول القبول كما قال في قوله تعالى ان القبول للزوجه مع ان قوله عليه السلام
فاذا لم يكن علمها لم يقبل يدل على قبول العلم نفسه * قوله بتقديم
الاعتقاد المضي للمضي كما هو فانه قد ثبت في المعاني انه اعتقاد
المخالف في قوله بان يوجب ان يكون له ما يوجب رتبة في قوله فيما جاز
الاعتقاد المضي الى قوله في قوله بان العلم لا يوجب منزلة اجزاء المظني
كما في قوله في قوله بان العلم لا يوجب منزلة اجزاء المظني
فان العلم لا يوجب منزلة اجزاء المظني كما في قوله بان العلم لا يوجب منزلة اجزاء المظني

او لم يوجب فيكون من ذلك ما يوجب الاعتقاد
الاعتقاد المضي الى قوله بان العلم لا يوجب منزلة اجزاء المظني
كما في قوله بان العلم لا يوجب منزلة اجزاء المظني
فان العلم لا يوجب منزلة اجزاء المظني كما في قوله بان العلم لا يوجب منزلة اجزاء المظني

او لم يوجب فيكون من ذلك ما يوجب الاعتقاد
الاعتقاد المضي الى قوله بان العلم لا يوجب منزلة اجزاء المظني
كما في قوله بان العلم لا يوجب منزلة اجزاء المظني
فان العلم لا يوجب منزلة اجزاء المظني كما في قوله بان العلم لا يوجب منزلة اجزاء المظني

والجاءت منه اذا انقضت نسبة شيء الى المحكي كونه محسوسا وليس كذلك بجواز ان يكون نسبة الشيء لكونه طرف فيه محسوسين كما قيل في وجبه النسبة المحكي فاذا اراد بان المحكي هذا المحكي يدخر فيه مثل ابتداء السقف على الجدار لكونه طرف فيه محسوسين بالبناء والابتداء المستوفى على المستوفى منه كما لفعل على المصدر لكونه طرف فيه محسوسين بالبناء

القصر بهنا رد على الفقرة المتوزين صعود الحكم الى غيره تعالى والمراد من الوهم في قوله ولا يذهب الوهم الى غيره ولم يؤمنوا فلا ينافي في نقض لا يخفى قوله اشارة الى عظم امر العلم اما وجه الاشارة والدلالة انه المحكي مد العامة التي من شأنها ان تغلق بغير العلم لا علمت بتحديد مباني الاصول التي هي موضوع في هذا العلم وان على تقسيم هذه النعمة لا يمانية الى انها كانت كل النعمة وانما من منزلة منزلة العلم وتقسيمها يستلزم تقسيم نفس الموضوع ولا شك ان شرف الموضوع عظم يفيد شرف العلم وعظمه قوله من علم الذات والصفات اجمع المحكي بالعلم فليس منه معنى الجمعية ويجعل للجنس والصفات بهنا من هذا القول اذ ليس مبني الاصول المذكورة على جميع الصفات فان بعضها مما لا يثبت الا بالدليل السمعى فامر الاعتناء فيها بالعكس قوله وفروع الشريعة احكامها قد سبقت عموم الشريعة لهذه الاحكام فاضافة الفروع اليها من اضافة الجزاء الى الكل بخلاف اضافة الاصول فانها من اضافة الدليل استخراج عن المدلول اليه ولو قدر اصول الشريعة بالاعتقاد ومبانيها بالادعاء لم يتصل بها النظم قال الخطابي يمكن ان يقال الاضافة في دلالتها ليست الا المدلولات بل هي ايضا من اضافة الجزاء الى الكل فان الشريعة ينقسم الى جزئين اوله هي اصول ومدلولات هي فروع فيكون متناجا الاضافتين مرتعا وفيه بحث اول وجه لتقييد الادلة بالكلية كما فعله الشافعي فانه قلنا فروع الشريعة التي يتناولها تغيير الفقه شاملة لبعض مسائل الكلام كسئلة الرواية والمعاد فما وجه تقييد الفروع بالاحكام المبينة في الفقه قلنا وجهه انه الفروع متناجا في عرف

والسبب في ذلك ان النسبة المحسوسة لا تكون كونه طرف فيه محسوسين كما قيل في وجبه النسبة المحكي فاذا اراد بان المحكي هذا المحكي يدخر فيه مثل ابتداء السقف على الجدار لكونه طرف فيه محسوسين بالبناء والابتداء المستوفى على المستوفى منه كما لفعل على المصدر لكونه طرف فيه محسوسين بالبناء

بالسبب في ذلك ان النسبة المحسوسة لا تكون كونه طرف فيه محسوسين كما قيل في وجبه النسبة المحكي فاذا اراد بان المحكي هذا المحكي يدخر فيه مثل ابتداء السقف على الجدار لكونه طرف فيه محسوسين بالبناء والابتداء المستوفى على المستوفى منه كما لفعل على المصدر لكونه طرف فيه محسوسين بالبناء

الفعل على المصدر ومنه اذ لا يصح ذلك محسوسا في الحرف ايضا ولا يجر في النصفي بتفسيره وهو ترتيب الحكم على السبب ولا واسطة فيبطل تفسيره للفصل باذنه وكيف لا يبطل تفسيره ويومض لانه وجزء من جزئيه فانه ابتداء الجواز على الحقيقة والاحكام الجزئية على الدوام بالكلية والمعلومات على الظاهر والافعال على المصادر

كلام المصنف
ظاهر كما عرفت
مشتمل
وبما ترجمته في
كتابي جيلت بالمسجد
وانما اختار على
في تحريره شائبة
السكران الظاهري
مشتمل
وقد نزل في هذا ما ذكره
لأن فروع الشريعة
وانما كانت جزئياتها
على ما سبق الا انه
فرعيتها بالنسبة
الى اجزائها الاخر
كما يدل عليه السياق
فذلك الاجزاء فروع
لا تتصل ومع
ذلك اصول
بالنسبة الى
الاحكام الفقهية
مشتمل
التفسير في ذكر
هذا السور الاربعة
اسم الحواشي على
المعاني في عبارة
المصنف فكان
يقول في
حينئذ المعاني
ولم يفسر قرينة
فما المراد منه
مشتمل

لفظ الاصل
مرة للدليل
واخرى
للفقهاء
الكليّة
وكذا المصدر
لا يدل على
الفصل
المتفق
بل الامر
بالعكس
وهو ظاهر
واما عدم
صدقه
على ايتنا
المعلومات
على علمها
فمناقشة
لان العمل
يستلزمها
على معلولاتها
التي هي
احكامها
المبنية
عليها
فليتأمل
لان قيل

وما اسبه ذلك ابتناء عقلي قطعا ولا يصحده على شئ منها انه
ترتب الحكم على دليله اما ان اريد بالحكم دليله الحكم والدليل
شريعته فظاهر وانما ان اريد بها الاعلم فلاشك في حقيقة لا تدل على
المجاز بل الدال عليه هو اللفظ مع القرينة كما ثبت في موضعه وكذا
انما عدة الكليّة ليست دليلا على الحكم الجوهري والالتم وضع ٥٦

المشتركة بالاحكام الفقهية فاذا اطلقت يتبادر الى منها دونه
منه مسئلة الروية غاية ان يثبت المشريعة ثمة اشياء اصول
فروع واسطة من مسئلة الروية ولا غير في امكانه درج البوا
انما الطرفين فان قلت لا فسر اصول الشريعة بادلها كان
الشريعة فروعها لا اصولها لان يثبت لها فروع اخر قلت كون شئ
فروعها لغيره لا ينافي في انه يكون له فرع * قوله ومعانيها العمل الجوهري
ان قلت ما المراد بقول المصنف وفروعها رقيقة الحواشي قلت هذا من قبيل
الكناية فان كون حواشي الشئ اى طرافه وجوانبه رقيقة لازم عادي
كونه نفسه رقيقة وكونه رقيقا لازم لكونه لطيفا مرغوبا كما في النوب
فيتوهم لفروع الشريعة حواشي رقيقة لينقل منها الى لطافتها و
مرغوبيتها ويكون كناية عنها ولا يلزم في الكناية امكان المعنى الحقيقي
عند المحققين كما نقرر في موضعه ان قلت في معنى كونها من النهم
التي يستوجب الحجة قلت لان الشئ اللطيف المرغوب يكون الاستغفار
به اتم وتحصيله اكمل فيكون الفور نقيضه او فر * قوله او بالشرعية نظام
الدنيا بمعنى فيكون تمهيد مبادئ اصولها المفصلة اليها نعم عظيمة يستوجب
الحجة عليها وبذا ظن جدا فلا يرد ان اول المجموع وعليه التمهيد المذكور ولم
يذكر في الدليل ونفس الشريعة ليس بمجموع وعليها وقد ذكرت في الدليل
لا يطلو الدعوى * قوله فوق الفقه ودون الكلام قبل كون شئ
موقوف على شئ لا يفيد شرفية بالنسبة اليه كالعربية الموقوف عليها
للتفسير وقد يجاب بان المراد من التوقف المذكور توقف الفرع على
الاصل لا توقف ذي الالة والمشرط على الالة والمشرط وفيه بحث

ان لا يجوز ان يكون هذا تفسيره بما يستلزم حذف اداة
التشبيه لايجاز قلنا التعريف بالمسار في قوة التعريف بالعرضيات
لان وجه التشابه يكون احرارضا فوجب ذكر الاداة ليعلم منها التشبيه
فينقل منها الى الخاصية المميزة فلو حذف لايجاز لا دوى الى تعميم
والفائدة في الوجه الذي يقبله المصنف ويلمح منه في قوله المصنف انه يظهر لم يرد

<p>انما قال فلا يبعد لانه من جهات شرف العلم الموضوع ولا شك ان موضوع الاصول شرف من موضوع الفقه الا انه غاية الفقه شرف من غاية الاصول مشه</p>	<p>ترب الحكم على دليله اذ لا فائدة في التعميم لغير المقصود فكانه قال والابتناء العقلي وهو ههنا ترتب الحكم على دليله فليست له فانه دقيق بالقبول حقيق * قال الالهية اما ان يكون لها تحقق وثبوت * اقول فيه اشكال وهو ان المقرر في الكتب انه الالهية من العقول غير واقية بتعام المراد كونها واقية كما ذكر في المطول مشه</p>	<p>٥٧ تفسير الالبته حتى يرد عليه ما ذكره بتفسيرين ما هو المقصود بهما وذلك لانه مقصود المصنف بهما على ما تبينه الشرح تعميم الاصل لدليل الحكم الشرعي هذا عن ارتكاب خلاف الاصل الذي هو التفرع بقدر الامكان فلا جرم جعل الالبته استطلا الحكي بالاستطراد والابتناء العقلي المقصود بهما وهو اذا انظر توقف الفقه على الاصول توقف ذم لآلة عليها فلا يبعد ان يكون الفقه اشرف من الاصول كيف ولولا انه لم يكون الاصول ويؤيده جعل اصول الفقه لقب له لدرجة واطلاؤ الاصل والفرع لا يغير نعم توقف الاصول بل جميع الاصول العلوم الشرعية على الكلام ليس بطريق الاعتماد بل الاقضية والرياسة ولذا اعترض الكل فهو اشرف من الكل الا ان صاحب الغنية وغيره قالوا في حق ترتيب الكتب بحسب الوضع انه الفقه يوضع فوق الكلام والادب ما وجهه ولكن ان تقول التقدم بالرتبة غير التقدم بالشرف والتميز من الكلام الشر هو الاول ويظهر حتى في العربية ايضا * قوله في احوال الصانع والنبوة والامانة آية لا يلزم من عطف النبوة وما بعده على ما هو موضوع علم الكلام عند البعض كونها منه حتى يرد انه لم يقل به احدا وقد يكون البحث في المسئلة بمحل احوال الاعراض الذاتية عليها كما سيجي فالصانع تعالى موضوع على ما هو مختار القاضى الاروى وبعث الرسول ونصب الامام واكثر واحكامه من الاعراض المحيطة عنها ويبحث ايضا من اعراض كل منها * قوله بمنزلة المبدل من الجمل الباقية التي بمنزلة بدل الاستمرار لكونها اوفى بافادة عظم العلم وجلالة قدره من الجمل السابقة وانما لم يجعلها بدلا اصطلاحيا مع انه اظهر في كونه سببا لترك العطف لان المبدل منه يجب ان لا يكون مقصودا بالنسبة والجمل الاولى ليست كذلك وانما قيل من انه المبدل من التواريخ فيقتضى كونه المبدل منه مع ما مع انه الجمل السابقة ليست كذلك لانها في صفة انه لا محل لها من الاعراب وانما الاعراب</p>
--	--	--

انه موجود في حد ذاته اذ ليس وجود ذلك باعتبار المعنى وفرض الفاعل
 بل يقطع النظر عن كل اعتبار وفرض كما هو موجود في ذلك الوجود اما ان
 او على السبيل الى ان لا لا نقول بسببه فتقيد الاول وقد بطل فاسئله قيل المراد بوجود
 وجود جزئيات لا يصدق عليه قلنا نحن نقول لا مصنى لقد اجنم والنوع من الاعتبار
 بمعنى المعلوم في الخارج بل الجواب انه المصنوع من العقولات الثانية ٥

المجموع فحقه لان كون التوابع ما تلو السابوة في احوال اخرى
 على الاكثر فالتقيد بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب وشبهه
 لا شيد عبد الله كيف لا والعطف بالحرف ايضا من التوابع مع ان
 على انجز التي لا محل لها من الاعاب كثير وقد صرح الشارح في صحيح
 المتصاح بان فائدة في مثل قام زيد وعقد عمرو والتشريك في الوجود
 قوله شبه الاحكام الشرعية بقصره كثير ما يقتضي في التثبيات
 بذكر وجه شبه في احد الطرفين اعتمادا على ظهورها جميعا ولذا انقصر
 ههنا على ذكر وجه في جانب المشبه والجميع في الحقيقة من المتجني
 من العذاب ولم يذكر العذاب بالزهرير لان كثير عذاب الاخرة وتوابعها
 وذكر هو عذاب النار ثم لا يخفى ما في توجيه الشر من البعد فان كان
 الشئ داخله فيه والادلة الاربعة خارجة عن الاحكام فلا يناسب
 جعلها اركانها وايضا لا معنى لقوله قصر الاحكام مستقلة علم الحكم
 لان الشملة على الامور المذكورة هو الكتاب بخارج عن الاحكام والقول
 بانه جعل الاصول الاربعة اركانها لاحكام مباينة في ثبوت الاحكام
 بها وتبنيها على غاية الاحتياج اليها فان احتياج الكل الى جزء اقوى
 وجوه الاحتياج ولهذه النكتة ايضا جعل الاحكام مستقلة على اقسامها
 وبان الاركان جعلت بمعنى قوائم القصر واساسه الذي يرتكز اليه
 اي يميل ومعنى استتمها على الاقسام استتمها على ما ثبت بالافان
 تكلفات والادوية ان يقال بقصر استغناء الدلائل الجاهل مع الذي ذكره او
 لان الدليل استتم على الدلول وتضمنها ويظهر الاحكام منها كما ان القصر
 يستعمل على ربه وتضمنه ويظهر بمومنه واضافته الى الاحكام لامية فعلى

انما هو مفهوم الماهية
 والماهية المردود فيها ههنا
 ليس مفهوما بل صدق عليه
 ذلك المفهوم والمراد بوجود
 وجود جزئيات ما صدق عليه
 ولا وجود لمفهومها بسدا
 المعنى ايضا فظهر الفرق
 بينها وبين الجنس والنوع
 لانه المراد بهما مفهوما
 ولا وجود له بهذا المعنى
 بل الموجود ما صدق عليه
 مع وضوح ذلك المفهوم * قال
 ولا بد فيها من احتياج بعض
 الاجزاء الى البعض * اقول
 اي لا بد من الماهية الحقيقية
 من احتياج بعض الاجزاء اذ
 لو استغنى عن كل من الاخر لم
 يحصل منها ماهية واحدة
 حقيقة كما يحجز الموضوع بجنس
 الا ان قال الفاضل الشريف
 قدس سره في شرحه المواقف
 قالوا هذا الحكم الكل بدوي
 والتمثيل للموضوع فالتناقض
 ههنا لانه لا لازم انما هو احتياج
 الماهية الى الاجزاء لا احتياج
 الاجزاء الى بعض الماهية
 * قال كالاصل الموضوع

بازاء الشئ وصف امتناع الغير عليه * اقول انما قال هكذا ولم يقل
 بازاء الشئ الذي يمتنع عليه غيره ونحو تحقيق المعنى التركيب اذ لو قال
 كذلك يفهم ان الموضوع له هو المقيد بالتركيب * قال والتمثيل بالتركيب من عدة
 امور * اقول جواب عما يرد على المصنف ان المتبادر من تمثيل الماهيات الاعتبارية
 بالتركيب اختصاصها بما يحسن لا يوجد من الماهية الاعتبارية لبيد وتقرير الجواب

ان التفسير بالبرهان لا يقتضي الاختصاص صريحا ولا ينافي كون بعض الاعتبارات بسيطة
 لانه المقصود توضيح الماهية الاعتبارية بمثل وهو لا يقتضي ايراد الامثلة
 من كل نوع ولها مسلم انه يقتضي الاختصاص بها فلا بد ان لا تكون تلك البسيطة
 انما يقابل لها في الفرق الامور الاعتبارية لالما هي اعتبارات الاعتبارية فلا بأس في
 ٥٩ خروجا * قال ما يتعقده الواضح ليضع بارأيه آه * اقول فيه بحث
 اما اول فلان ما في ما يتعقده

الواضح انه كان عبارة
 عن الامر الخارجى وما في حكمه
 لزم انه لا يكون الموضوع له
 معنى ومفهوما حاصله
 العقل وقد صرحوا بخلافه
 وانه كان عبارة عن الصورة
 العقلية لم يفتح قوله اما ان
 يكون له ما هي حقيقة لا
 الماهية انما هي الامور
 الخارجية وما في حكمه
 واما ثانيا فلان ذلك
 الشيء اشارة الى ما يتعقده
 الواضح فيكون المعنى اما
 ان يكون متعقده نفس
 حقيقة متعقده وفائدة
 لا يقتضي واما ثانيا فلان ذلك
 في قوله اما ان يكون المتعقل
 متعقل ويجوز ان يكون
 انما تحت اشارة عن الاول
 قوله لزم انه لا يكون
 الموضوع معنى حاصله
 في العقل

قلت انما
 يزم ذلك على الحد * مشر
 لورج ضمير

هذا يكون اطلاق الحكم على الاول والقول باستعماله على الامور
 الاربعة على ظاهره ويؤيده تذكير الضمير في الحكم وان كان في التوضيح
 على احوال هو اقرب الى العلم الذي هو بسند التصنيف فيه اعني موضوع
 علم الاصول وهو الادلة الاربعة * قوله الذي بنى الشارع الاحكام
 عليها الضمير عام الى الاركان والضمير العائد الى الموضوع لم يحد
 وهو عليه * قوله ثم العجز بالقياس غير الاستلزام حيث زاد العلم
 الى الخطا ورجع عنه درجة تلك الدلائل لا يشاره بان موجب
 القياس وجوب العجز لا وجوب الاعتقاد ثم انه اما مخطوفا على
 تقديم الكتاب وعلى الكتاب بتقديم عامل في المخطوف متغير لغير
 المخطوف عليه كما في قوله علمها تبنيا وما ياردا اى سقيتها ما
 بارادوا التقديم بهما ثم اعتبار العجز بالقياس * قوله فان قلت ليس
 ترتيب الشارع آه قيل المفهوم من سورة كلامه انه المراد بتقديم بعض
 الادلة على بعض انه اذا افترض انما يعجز بمقتضى ما حكم بتقديمه في
 بشكل الامر في تقديم الكتاب على السنة من حيث انه كتاب او مرجح
 ايها وجد فيه من جهات الترتيب التي ذكرت في موضعه بالتفاوت
 فينتج انه لا يخص جهة التقديم بذلك فانه الكتاب مقدم على السنة
 في الشرف من جهة اعجازه ومن جهة تعلو احكام كثيرة مثل صحة
 الصلوة بقرائته ووجوبها فيها وصرته قرائته على الجنب والكالن
 الى غير ذلك * قوله جعل خيام الاستمرار آه قيل عليه واجعل قوله
 بنى على اربعة اركان آه بمنزلة البدل من الجملة السابقة كما ذكره الشارح
 لزم ان يكون الكل من الجملة المتقاطعة بهما وخلف في تبيين علم الذات

براجع الى اى صنف العقل المفهوم من قوله ما يتعقده الواضح فانه الواضح انما يتصور
 الاستمرار بوجه ومكان ويضع بارأيه تلك الوجود والمكان الفاظ ان تلك
 الاضحية قد يكون لها حقايق وما هي اعتبارات في نفس الامر وقد لا يكون فقرير الماهية
 الحقيقية اسمى الاسم من حيث انما هي حقيقة اى مع العلم بها ولا خلاف
 في ان لا يكون لها حقايق في الذات بل في الوجودات كلها واما

ان افاد تصويرا فيه بعضها ويسمى رسما ان افاد تصويرا فيه بالعرضيات
الحققة او المركبة منها ومنه الذاتيات وتعرف مفهوم الاسم وهو الذي يعقله
الواضع فوضع الاسم باذنه سواء صدق عليه ما به حقيقة في نفس الامر
وان لم يصدق ولم يلاحظ ولا تعرف الاسم بغيره تبين ما وضع الاسم باذنه
اما بلفظ اسمه كقولنا الفظنفر الاسد او بلفظ يستعمل في ما تفصيل ما دل عليه ٦٠

الاسم فظهر ان التعريف
الاسمي ما لا يكونه تعريف
الماهية الحقيقية لمسمى الاسم
من حيث هي هي سواء لم يكن
تعريف الماهية اصلا
بل بنا في اسم اللفظ لاي معنى
وضع او كان تعريف الماهية
الاعتبارية او الحقيقية كنه
لان حيث هي هي بان لم يعلم
تحققا بعدد الاسمي بهذا
المعنى يقال له لفظي ايضا
على ما قاله الشارح في حواشي
شرح المختصر اي الحد اللفظي
عند التحقيق هو اسم يقصد
بما منه ما تعقله الواضع
فوضع الاسم باذنه سواء
كان بلفظ مرادف او بالواژه
او بالذاتيات حتى انه ما يقار
في اول السند سببه ان
المثلث شكل محيط به ثلثة
اصلا تعريف اسمي ثم
بعد ما بينه وجوده يصير هو
حد حقيقيا فمن ادعى المغايرة
بينهما فعليه النقل كنه يكون
لكلامه انجبه على مثل الشارح
والمصنف وسائر المحققين

والصفات وما بعده على ما اختاره المصنف ان المتشابه لا يعلم فويله
الا ان لم يظهر لانه له دخل فيما ذكره ذلك انه يقول يكفي لكونه كنه
والاحقة كما بدل من السابقة كونه الثانية او في من الاولى بناء على
انقضاء المسوق له الكلام وهو ههنا الدلالة على شرف العلم وجلالة
قدره بالايثار الى شرف موضوعه ولا شك ان جعل اشترسما بعض
الكتاب مما يصدر اليه العقول البشرية الى كنه المراد منه وتبداه
بعلمه كالامور التي توردت القدر بالوصول اليه نوع تفهيم لثباته
* قوله والوصول على غاية متمناهم من العلم باساره فان قلت
عطفه على التفكير يدعي انه يكون العلم بالمتشابه متمناهم ولا يخفى ان كنه قلت
المراد بالمنع المنع اللغوي لا النفي الشرعي فلا ركاكة * قوله فكما ان
الجهال مبتلون اه الاولي ما في شرح اصول فخر الاسلام ان الابتلاء
بالامعان في الطلب للعالمين الغير الراغبين وذلك بمعرفة غير المتشابه
من اقسام الخفاء والجهالين واللام بقرينة الراغبين فائدة * قوله
يقول كنه الدابة اه فيه اشارة الى انه قول المصنف كنه عنان ذينهم
يستعمل على استدراك والظاهر انه يقول كنه ذينهم والى انه تقديم الكنج
بعض ليست على امر اللفظ بل بتعيين معنى الصرف والى انه اذ بان لراغبين
ما نكته الى التفكير فيما يريد عليها والوصول الى معناه متوجهة اليه جدا
* قوله مادام في اعراضها اي تحت لها بطلان عليها مادام في حال
مباشرة العرف فاذا انقضى لا يقار لها العرف بل الزوج ويستوي
فيه ايض على الاصح * قوله وهي ليست تنسج افكار المتفكرين انج
لان تنسج افكارهم ملزومة للخفاء وجواز الخطا فيها بل وقوعه في الغلب

فانحصر كنهها انما افاد
منها ما قيل ان التعريف الحقيقي اما مقابل للاسمي كما ذكره المصنف واما مقابل
لفظي وهو الذي افاد الماهية الغير الحاصلة سواء موجودة في الشئ راجع
اولا واثباتي بهذا المعنى يتناول الاسمي وحينئذ لا يصح جعل الشارح التعريف اللفظي
تعريف الفظنفر بالاسد قبل الاسمي لان الاسمي الذي هو مقابل للحقيقي ما افاد
تعريف الماهية الاعتبارية واللفظي بالاسد كنه لان الماهية الاسدية ليست

عبارية واسم الاسمي بالمعنى الثاني هو الذي افاد تعريف الالاهية الغير الحاصلة
 واللفظي ليس كذلك لاسم الاسد لا يفيد نضو الالهية الغضنفر لانها معلومة قبله
 برافاد اسم لفظ الغضنفر موضوع له * قال فان قلت فلما هو عبارة مشعرة * اقول
 من السوال قوله وتعرف الموجودات قد يكون اسما وقد يكون حقيقيا وتقريره اسم
 مقتضى ما ذكره انه يكون تعريف الالهية الحقيقية تارة حقيقيا وتارة اخرى
 ٦١

اسميا والمفهوم من ظاهر
 عبارة المصنف انه حقيقي
 البتة حيث قال التعريف
 اما حقيقي كتعريف الالهيات
 الحقيقية واما اسمي
 كتعريف الالهيات الاعتبارية
 فانه تعريف الالهيات
 الاعتبارية لا يكون الا
 اسما بلا مزية وقرينة
 المتأينة يقتضي ان لا يكون
 تعريف الالهيات الحقيقية
 الاحقيقية وتقرير الجواب
 ان العدل عليه ظاهر
 العبارة جائز و امره سهل
 فانه اذا اعتبر قيد الحينية
 وقيل المراد كتعريف الالهيات
 الحقيقية من حيث انها
 ماهيات حقيقية يتيقم الكلام
 وينفتح المرام لانه لا يكون في
 ظاهره ما يختص بالمقام الحقيقي
 ما افاده الراجح التحريم بالامزج
 عليه * قال وشرط الكلام
 التعريفية الاطراد والانفكاك
 * اقول اعلم ان المراد
 باشتراطها تحقيق مساواة
 احد للحد ود على ما هو الشرط

والمعاني الاولية للنصوص اعني معلوماتها والاحكام المستفاد منها
 وضعا وهي التي اظهرت بالنصوص اظهارا تاما متبعية جلوة العروس على
 المنصه ملزومه للظهور واستناع الخطا وقد اشار الى الاول بوصف
 المسك بالمبين اي المظهر والى الثاني بوصفه بالمتوحي انما ثبت هو
 بجميع ماله وعنه فيما متغيرا ان قطعا * قوله فيطلقون على معان الظا
 ان المراد بالمعاني العلل الجزئية كما مر وقد يقال اراد المصنف قوله والنصوص
 منصه عايرس بكما افكار المتكلمين انهم يستخرجون منها بقوة فرائضهم
 الوقادة معاني دقيقة لا يتبادر اليها اذ ان العامة سواء كانت
 على احكام او غير كما فهم ابن عباس رضي من قوله تعالى ذاجاء نصر الله
 والفتح اه قريب اجل الرسول عم واستحسنه عمر رضي الله عنه ولم يفهم من
 حاضري مجله سواء وهذا لا ينافي كونها احكام الملوك احوال المبين
 لانهم ليسوا بموجودين مستنبطين فقط فلا دخل في هذا الكلام ولا حجة
 الى تخصيصه بعقل الحكم * قوله ويستخرجون احكاما قيل ينبغي ان يريد
 بالاحكام الاحكام المستخرجة من النصوص بقرينة الدلالة والاشارة
 لا المستنبطة بطريق القياس والاختلف ترتيب ذكر الاركان لا لرتبة
 على الوجه الذي ادعى رعايته وقد يقال مراده بذكر الاركان على الترتيب
 ما في قوله وكشف عن جمال مجملات كتابه الى قوله وبعد فان ما ذكره
 القياس هو ما فاما وقع سابقا على ذكر الاركان على الترتيب المستطرد
 وذكره الاستطرد لا ينافي في هذه الترتيب * قوله الظاهر على النصوص
 مرفوع صفة نتائج اسمي النتائج الظاهرة على النصوص بمنزلة العروس
 على المنصه بالنسبة الى تلك الفحول الاعلام من المجتهدين فكونها نتائج

في التعريفات مطلقا عند المتأخرين والتعريفات التامة عند المتقدمين فانه انتقضا
 بالاعتمدية احدى من المحدود وبالخصيصة منه فاذا عدم الاول يحصل الاطراد واذا عدم
 الثاني يحصل الانفكاك ولا كانه انتفاء مساواة في صورة عموم الظاهر جعلوا صدق
 المحدود على كل ما يصدق عليه احدى بحيث لا يوجد احدى بدونه المحدود في صورة من النصوص
 اطراد المقصد ما على الاعتبار وجعلوا صدق احدى على كل ما يصدق عليه المحدود بحيث لا يوجد

المحدود بدون أحد في صورة من الصورة انعكاسا مؤخر في الاعتساف قوله وبالاطراد
 يصير المحدود نفسا اشاراة الى ان الاطراد ليس هيبة المنع بل مستلزم له وكذا الانعكاس
 ليس مجمع بل مستلزم له ايضا كما سيأتي * فكل واحد من العكس فاخذ به فبعضهم آه * اقول
 اعترض عليه بأنه عكس في الاصطلاح ايضا لانه عكس مستحق للكلية الاولى انظر الى خصوص
 مادتها لانه المتصلة الكلية الموجبة اذا كانت تاليها سببا والمقدرة بها انعكاسا ٢٢

كلية وانما لم يعتبر بالمنطقيين لعدم التفاتهم الى المادة وفيه بحث لانه مساواة اللاتك المقدم انما ثبتت اذا ثبتت مساواة المحدود والمحد وهي انما ثبتت اذا ثبت الاطراد والانعكاس باعتبار المساواة وفي بيان معنى الانعكاس جزم بوجود شئ قبل وجوده * فكل ما يحصل واحد * اقول لمعنى الحاصل المعني به المذكور في العكس وماله واحد وهو كون احد جامع لافراد المحدود وان كان بينهما فقيهما فرق بينهما عليه انه يلزم الكل منهما لو لم يكن جامع اما لزومه لا قول فظاير واما قلت اني فلا نه عكس يقتضي للاول فتمتلازما لانه اذا صدق كليا انتفى احد انتفى المحدود ويصدق كليا وجد المحدود وجد المحدود والا انتفى احد عن بعض افراد المحدود فيكون ذلك البعض انتفى المحدود وصدق عليه المحدود وهو مناف لصدقه قولت كليا انتفى احد انتفى المحدود وفصل

انما دام واقعي وكونها ظاهرة على النصوص بمنزلة الودس على المنصبة بالنسبة اليهم تعالى اول لانه تلك الامور لما ادعى اليها ظن المجتهدين ولو بجافضة نوع من الوهم والريبة وجب عليهم العمل بها بل صار قطعيا بلا حجة قياسا كما سيأتي فكما انها لا تودس على الحقيقة في الظهور ولهذا التاويل ذكره لفظه كانه فيلينا * قوله على ان المصدر بمعنى الفاعل والمفعول واقصر المصدر على الاول لانه انشبه بالمرام الا انما هو وصف خطاب النبي عدم كونه كاشفا ومبينيا لمجملات الكتاب هذا وذكر الخطابي في حواشي المطول انه ابقا اللفظ على المعنى المصدرى ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انشبه بما عليه التوبة المعاني على ما نفع عليه الشيخ عبد القاهر في قوله فانما هي افعال وادبار وفيه بحث لانه الفصل اذا ابقى على معناه استحققت ان يكون مقصدا الى معموله الذي هو له فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما ذكره الشيخ في نسبة المصدر الى ما تقدم مما هو له لا فيها اخصيصا والفرق على المعنى كما وصحته في حواشي المطول * قوله وهذا غير متعلق اخصر على العام فيل يجوز ان يكون اللفظ على ظاهره بان يرجع ضمير خطابه الى الله تعالى فان مجمل الكتاب قد بين بالكتاب ايضا وقد يرجع بان فيه احتراز عن انشاء الضمائر في كلام واحد مع الالتباس وبيان لصنع المبين واخلاص الكلام عن التكرار ورجح تأخير الصلوة عن قوله وفصل خطابه لرعاية تناسب قرائن الكلام والاحتراز عن الفصل بين المعطوفين بالكلام الطويل * قوله من نوع لا يوضع ومضوب لا يخفض وسيذكر في مباحث الاجماع جواز نسخ الاجماع وان كان قطعيا

هذه الصبارة لا تدل على ان الجميع عليه العكس كما توهم حتى يخالف ما فهم من استه
 استه العكس مستلزم للجميع لا عكسه ثم ان كلام الشارح لا يدل على ان قولنا كذا
 انتفى احد انتفى المحدود ويدل على ان الجميع باحدى الدلالات الثلاث حتى يرد عليه الاعتراض
 بان الامر ليس كذلك ويكون قوله والحاصل اشاراة الى دفعه فانه قيل قد تقرر انما
 ان الجميع لازم له قلنا مطلق لا يقتضي اللازم بالمعنى الاخصر كما هو المختار في الالتزامية

عجوز كونه غير بين او مبهما بمعنى الاعم
 اتقوا فيل هذا التعريف لفظي وقد توهمه اسميتا وقد عرفت جوابه فيما سبق
 فانه لا يدخل له في بيان فساد التعريف * اقول قيل فائدة قوله ولا شك
 انه تعريف الاصل تعريف اسمي اثبات وجوب الاطراد فيه فانه مراده انه هذا التعريف
 اذا كانت اسمية وقد علمت انه شرط للكلا التفسيرية الطرد والعكس

يكون الاطراد لازما فيه
 واحكامه غير مطرد فيه بحيث
 لا يحصل كلام استرح
 لا الاطراد ولا شرط الكلا
 التفسيرية كانه تفسيرية
 احدهما ليس اشتراط
 الاطراد لقول ابن كفي انه يقا
 ابته او فالتعريف الذي
 ذكره المحصول لا يطرد فلما قد
 هذا الكلام وتفسير قوله ولا
 شك انه متفق على قوله
 التعريف الحقيقي او اسمي
 وقوله فالتعريف الذي في
 المحصول متفرع على بيان

متفرع على
 بيان معنى
 لا المقدر حقيقة
 الطرد يعني
 انفسه بما لا يتجوز
 اذا كانت
 التجاوز مشه
 الطرد ما ذكر
 فالتعريف
 المذكور ليس
 بمتطرد ولا
 يخفى على من
 له ادنى

در شبه في اساليب التركيب
 انه هذا التوجيه الحقيقي التقييد
 في الكلام فانه الفاعل في قوله

عند هذا السلام وجواز نسخ عند الجمهور ايضا اذا لم يكن قطعيا فان
 الاجماع مبني على القطعي فبني على مذهبه الجمهور وان حمل على المطلو
 فانه مبني على ندرة شئ الاجماع وان كان جائزا في جملة * قوله
 المعبر باقوى الذريعة المراد به علم الاحكام والشرائع كما قال جده في
 وبياضة الواقعة وشكره ومن خصه علم الاحكام والشرائع بانه اهدى
 الوسائل والذرائع اعني بالنتيجة المراد * قوله من ركزت الرخ
 في التفسير يدل على انه الركز في الشئ في الارض بحيث لا يكون مغطى
 وسواء بالتراب فقيه استعار بانه صعوبة فهم معاني اصول فخر
 الاسلام ليس من جهة بعده عن الفاظه لانها تارة هي من بينها بل
 بقرينة تلك الفاظ ولفظة تلك المعاني * قوله فاصل الكلام
 مرمر الى غوامض لم يجعل التقدير مرمر الىها على ان يكون بجملة
 على غوامض لان فيها ذكره فله التقدير ورعاية المناسبة مع السواء
 في الافراد والتجزئة خلاف الاصل وهو تقديم الخبر بلا كلمة تقيد بها
 اولان الواجب مرمرزة بالتأنيث فان قلت مرمرورج مسند
 الى التجاوز كما في همدوم ودها فلا يجب التأنيث قلنا اذا اعتبر
 النظر مسند اليه لم يجز حذف لعدم جواز حذف الفاعل الا بان يحذف
 الجار ويوصل الفعل وهذا لا ينافي اعتبار الاصل مرمرورج اليها وجب
 التأنيث * قوله والنظر تأنيث السمي بالعين والامعان فيه مبني
 على ما قال الجوهري النظر تأنيث السمي بالعين والانسب بمقام التأنيث
 ان يجعل بمعنى التفكير والاعتبار بانه يجعل من النظر المعنى بفي واما
 اعتبار الامعان فيه فبمعنى تسليم كونه وصفارايدا على نفس النظر كمال

فالتعريف الذي يتأدى على فده * قال ولها بحث من وجوه * اقول الجواب عنه
 الاول انه المصنف بهذا يعترض على الامام وهو من شرط المسألة حتى قال في شرحه
 لاسات الالزام المعروف للسعي لا يمكن ان يكون اعم من السعي ولا احصاء بل يجب ان يكون
 ما يتجوز آخر من التعريف بالاعلم لا يدفع الاعتراض عنه واما قول السراج
 فانه كتب المفصلة مشحونة آه فكلام صحيح يشهد به تتبع كتب اللغة ومن انكره فكلانه

ثم ينظر في تصحيح ما قيل عليه انما ذكر في كتب اللغة انما هو التعريف اللفظي
 غالبا فقد عرفت جوابه وعنه الثاني انه محصل كلام المصنف منع اللفظ الاصل
 على الفاعل واستعماله فيه وانما يصح الجواب عنه اذا بيته الاطلاق ووجه الاستعمال
 بالنقل عنه بغيره ولا يكفي مجرد عدم صدق الاصل على الفاعل والاستناد بما ذكرنا
 عن الثالث انه كلامه في ذلك الباب لا يدل على انه كل محتاج اليه فهو اصل ٢٤

حتى يطرء تعريفه بالمحتاج اليه
 وانما يدل على انه اذا وقع
 الاستعمال به الاصل الذي
 هو الحقيقة والنوع الذي
 هو الجواز وقصد التمييز بينهما
 بتفسير الاصل بالمحتاج اليه
 والفروع بالمحتاج تفسر قد بينها
 بحسب حصول المقام ولا يلزم
 منه القول بصحة تعريفه
 مطلقا وذلك انه قال فيتمه اذا
 عرفت ان مبني الجواز على
 الاطلاق اسم المزدوم على اللازم
 والمزدوم اصل واللازم فرع
 فاذا كانت الاصلية والفرعية
 عن الطرفين يجري المجاز في
 الطرفين كما لعل مع المعقول
 الذي هو علمه غائبة لها
 وكما يجوز مع الكل فانه يجوز
 تبع للكل والكل محتاج الى
 الجواز والمحل فانه اصل
 بالنسبة الى المحل لا احتياج
 المحل الى الجواز وعنه الرابع
 انك قد عرفت ان ما سبقت
 ليس تفسير الابدان العقلية
 مطلقا بل بيان المراد بالابتداء
 العقلي هناك ترتيب على
 دليله وقد فهم منه ان

نظريه في مقام المبالغة على الكامل * قوله بخوض العين هو على وزنه
 المؤنن يائي الصريح كما انه المقدم بوزنه يائي الالف * قوله الكلام
 لا يخفى عن تعريفه ما آتاه قبل عليه المعلوم من هذا الكلام انه فيه تقريرا بعيدا
 من التصريح والتمثيل كما التصريح بما ذكره والاكتفاء المعهود للتخصيص
 المحل المحال واجيب بانه لم يجز تعريفه بوجود الزوائد والتمثيلات
 والمفاد على الاطلاق بل يوصف كونها واجبة الخذف والنظم والمحل
 وارادة التقييد وما عطف عليه كما يستلزم وجود اصل الزوائد وعطف
 عليها لا وجوب ازالتها لان هذه المعايير كثيرة كما يكون في مرتبة لا يثبت
 اليها عند حصول المؤنن * قوله وفي التقييد عدم تدخول الاقسام فيتمثل
 ان اراد عدم تدخولها ولو بالاعتبار فليس في اصول فخر الاسلام
 تدخول هذا المعنى وان اراد عدم التدخل بالذات فكثيرا ما تدخول
 تقسيم المصنف من قوله * قوله اى في ذلك المنقول قيل كان ينبغي ان
 يقع هذا التفسير في ضميره تاسيسه وتقييده فان المؤسس والمقسم على
 قواعد المعقول كتابه لا اصول فخر الاسلام * قوله ان يؤدى المعنى
 قد يقر ان يؤدى على صيغة المعلوم حتى يكون صفة الكلام كما لا يخفى
 ولا احتياج الى ذلك لانه المعنى على حرف الباء اى بان يؤدى
 يدل عليه قوله بل المراد ان اعجاز كلام الله انما هو بهذا الطريق
 * قوله لانه لا يلزم ان يكون بالبطانة حتى لو لم يكن ذلك بجواز
 تفسيره بها سماحة بان يراد به كون الكلام بحيث يؤدى معنى
 بطريقه هو ابلغ من جميع ما عداه ونظيره ابعينه ما ذكره الشريفة في
 اول البيان من خواص المطول حيث قال انهم دان عرفوا الدلالة

مطلقة ترتب امر على آخر في النفس وهو صادق على ابتداء الفكر على
 الامور المذكورة فيل لا يخفى انه اذا اقول كلام المصنف بانه تمثيل
 لا تفسير سقط هذا السؤال وانت خبير بان ان اراد ان تعريفه بالمثال فقد
 عفت ضعفه وان اراد ما ذكرنا فبانه قاصرة عن افادة * قال صرح بتزييف
 احد ما ذكرنا الاخر * اقول لعل وجه عدم تحريره رعاية الادب لانه مستورا

من الامام الاعظم رضي الله عنه * قال يجوز ان يريد بالنفس العبد نفسه لانه
 اكثر الاحكام متعلقة باعمال البدن * اقول فيه اشارة الى ما سألني اليه
 انه ما لها وما عليها عبارة عن احكام اعمالها فالمراد بمعرفة احكام اعمالها
 من الوجوب والحرمة ونحوهما فكذلك قال يجوز ان يريد بالنفس العبد المركب
 من الروح والبدن لانه اكثر الاحكام المرادة بقوله ما لها وما عليها
 متعلقة باعمال البدن

فان قيل فالسبيل لا يطابق
 الدعوى لانه العبد المذكور
 في الدعوى مركب من البدن
 والروح والمذكور في السبيل
 هو البدن فقط قلت عمل
 البدن لا يحصل الا بالروح
 وعدم التفرقة له لفانية
 الوضوح * قال وان يريد
 النفس الانسانية * اقول
 يعني بها الروح الجسماني
 انكار في البدن كما قال به
 جمهور المفسرين فلا وجه
 لما قيل ان الوجه الاول

شبهه
 لانه ان
 الشئ
 لا يقولون
 بالنفس
 الناطقة
 فانهم انما
 يقولون
 النفس
 المجردة
 ولا يفهم من
 عبارة الشارح التجرد
 * قال والعبد الاخير مما

بالفهم لكنهم شاعروا في ذلك اذ لم يقصدوا به مضافه الصريح بل يفهم
 منه ما هو صفة للفظ اعني كونه بحيث يفهم منه المعنى واعتقدوا ان
 ذلك على ظهوره من الدلالة صفة للفظ والفهم ليس صفة له فلا بد
 من ان يقصد بما ذكرته في تفسيرها معنى هي صفة فانه قد يقال للمفهوم
 من تعليله ان العجز لا يلزم ان يكون بالبلغة جاز ان يكون التاكيد
 المذكور في تفسيره مع انه لا يستقيم لان غاية ما يلزم من ذلك ان
 يكون تلك التاكيدية طريقا للعجز ولا يلزم منه صحة تفسيره بها كيف
 وطريقا للشئ لا يجمل عليه والتفسير يجب ان يجمل على المفسر نعم لو قال
 في التعليل لانه ليس بنفسه ولا صادقا عليه لكان اظهر * قوله
 وقيل باخباره عن المضيات آه وروايته يلزم ان يكون السورة غير
 المستحالة على ذلك معجز اللهم الا ان يراد بالمضيات البواطن وفيه
 ما فيه * قوله وقيل بصرف آية وفيه ان الاستدلال لا يعتد
 ببلغة لانه كلما كان انزل في البلغة كان عدم تيسر المعارضة
 ابلغ في العجز * قوله بل المراد ان العجز له كنه ذكره بصورة
 اسبح على العجز ما بلغته في حصر السببية بالنظر الى الظ * قوله
 فبا اعتبار ان يسيطر آه يعني اذا كان عجز الكلام بالبلغة يسيطر
 كونه ابلغ من جميع ما عده لانه يسيطر ذلك في العجز مطلقا
 حتى يلزم منافاة ما ذكرنا بقا من جواز عدم كون العجز بالبلغة
 قيل ان اراد يكون العجز واحدا لا تعد وفيه باعتبار مفهوم صادقا
 على فزاده وهو كون الكلام ابلغ من جميع ما عده فالسحر ايضا وجه
 باعتبار مثل هذا المفهوم وهو دقة الكلام ولطفه فآخذه وان اراد

لادلالة عليه اصلا * اقول قيل يدل عليه ما قاله الراغب الاصفهاني في المعرفة
 اسم لا يحصل من العلم بعد تذكر المعهود والاستدلال بالآثار ولذا لم يقرب في
 صفات البارئ تعالى انه عارف قلت ولمسلم انها في اللغة مطلقة لكنه تعللها
 بمنها فاعين بعد في اعني ما لها وعليها الدلائل على استواء جميع احكامها اذ قيل
 واعدل شاهد على التفسير لا مستنسخ معرفتها بلا دليل وقوة استنباط وانته فخير

بأنه اشعار به التقوى بهذا المقيد اظهر من اشعار مشهوره انه الفقه من العلوم الدينية
 بتقيد ما لا وما عليها بالآخرى على ما ذكره الشارح متصلا بهذا الكلام قوله ولا اصطلاح
 عطف على دلالة * قال وقيد بها بالآخرى اضرازا عما ينفع به آة * اقول الظاهر ان
 اضرازا به عن الطلب ايضا اذا لا يخرج له سواء * قال فذكر على هذا التقدير ثلثة معان آة
 * اقول اى ذكر على تقدير كون الكلام لا انتفاع وعلى للتقوى ثلثة معان ٦٦

لها وما عليها الاول انه يراد
 بالنتفع الثواب وبالضر العقاب
 والثاني انه يراد بالنتفع عدم
 العقاب والضر العقاب
 والثالث انه يراد بالنتفع
 الثواب والضر عدمه قوله
 ثم ذكر معنيها اخرى يعنى
 اقول ما لها وما عليها بلا حصة
 كونه الام لا انتفاع وعلى للضر
 الاول انه يراد بها لها وعليها
 وما يتجيب عليها بناء على استعمال
 الام صلة بالجواز كما يقال له
 انه يفقر كذا واستعمال على صلة
 للجواب وهو ظاهر الثاني
 انه يراد بها ما يجوز لها وما
 يحرم عليها بناء على استعمال
 على صلة للحرمة ايضا فصارت
 المعاني المتعلقة خمسة ثلثة
 منها تشمل جميع اقسام ما ياتى به
 المكلف وهى الثاني والثالث
 والاساس والثاني لا يشملها
 كلها وهو الاول والرابع وعلم
 انه ظاهر عبارة التوضيح بهما
 لا يخلو عن تصف اذا لا ارتباط
 بهما الشرط الذى هو قوله فان
 اريد بهما وايجز الذى هو قوله
 فان علم انه ما ياتى به المكلف

انه لا يقع على طرف متعددة ومرتبة متخالفه كما يدل عليه قوله والضر
 وهو يقع على طرف متعددة آة فهمم واجيب بان المراد هو الاول لكنه
 معنى مضبوط بمنزلة حقيقة نوعية جزئيا نه متماثلة بخلاف سحر الكلام
 فانه مفهوم واسع كل الشمول جزئيا نه متخالفه لانه مثل اللطف
 احوال من الفصاحة واللطف احوال من البلاغة والاحوال من المحسنات
 حتى انه يجوز ان يجمع فردان من السحر بخلاف الاعجاز وباجمله كون الاعجاز
 اقرب الى لوجوه مما لا ينبغي ان يشك فيه فاسبب افراد الاول
 وجميع الثاني وقد يقال في وجه افراد هذا وجميع ذاك ان الكلام من قبيل
 الاستقارة بالكنائية والتخييل فهدسبه الاعجاز بانا لقيس فيه شئ
 مطلوب وانبت له ما هو من خواص المسببه به عادة وهى العادة الوا
 رية السحر بنوب لطيف مرغوب وانبت له ما هو من خواص عادة
 وهو الاذاب وهذا الفرق اظهر لفيهم * قوله بخلاف سحر الكلام قيل
 الكلام اذا حصل في اللطافة والبلاغة الى ما دون مرتبة الاعجاز
 حتى صار غريب ربما يدخل في حد السحر ارق اطلو عليه السحر لكونه مثله
 في تشيخ القلوب وتحويلها وخرق العادة والظان المصم اراد بقوله
 فهو دون الاعجاز هذا المعنى فردا تفسير سحر الكلام بانه كونه في دون
 مرتبة الاعجاز بسبب وقته ولطف ما خذه الاسر الاعجاز او لوق
 منه والالم يقع في محله اذ ليس هذا الموضع موضع بيان * قوله فهو
 اقوى من الحرب ولهذا اختار فيها التمسك الذى هو الاخذ بالقوة
 لكونه اقوى من التسبب الذى هو القلق * قوله واهمنا بثمان الاول
 في قوله من جميع ما عداه والثاني في قوله لا يكون الا واحدا * قوله غير

ويكلمه انه يقع بانما اكبر قول له الاله ففعل الجواب آة والارتباط بينهما وبها
 الشرط ظاهر وقوله فاعلم جملة معتدلة بانها واقلم فاعلم ينفعه * قال يبنى
 انه فاعلم يستحق هذا ودون العقوبة بانها سحر كانه الشفاعة * اقول فانه قيل المكره
 تحريم ليس محذورا فوق الكبيرة ومرتبة ليس محرم ما عدا الشفاعة وانه ما قبل التوبة
 مستند الى السنة وقد قال عليه السلام شفاعتي لائل الكبار من امتي فكيف يصح ترتيب

استغناء حرمات الشفاعة على فضل قلنا الشفاعة لا يلزم استيفاء العلم عنها انما رتب في كونها كرفع
 الدرجة كما ذكر شراح الحديث ولو سلم فالمراد بانها من مائة موقفة لا مؤبد بانها من الشفاعة
 لم تكن عن الشفاعة بل من كبره ولو سلم فاستحقاق حرمات الشفاعة لا يتوقف وقوعها كما لا يتوقف استحقاق
 العذاب عفو * قال * ثم المراد بانها واجبنا في الغرض ايمن * اقول في تحصيل مراد المصنف
 انما يريد علمه ان الغرض والسنة والمقرر خارجة عن الاقسام الستة وقد وجب ذكرها وان
 المذكورة تحريما داخل في احكام

وقد افرد
 بالذكر وتقرره
 اي المراد
 بانها واجب
 المسمى الاثم
 السبيل
 الواسع
 المستورد
 وهو ما يتبع
 بدليل فيه
 شبهة والوقوف
 به انما كانت متعادلة
 فلا يصدق على الطريق
 المقصود وعلى كل
 تقدير يلزم ان
 لا يكون جسيما مستورا
 انما هو في غير جوارحه
 او في الايجاب كما في
 مستند
 والفتوى
 بها دون الامانة
 على الاحكام
 على المذكور
 تحريما فانه وانما جاز كما في الوجه
 انما اسم لكنه ليس بشايع وانما
 افرد المصنف بالذكر والمراد

كأن في الاجاز الاحتمال انه يوجد في الطرف المقدره ما يعارضه ويكره
 انه يقال في الاحتمال انما يتصور اذا لم يكن الطريقة المحققة غاية ما يكون
 للبشر وقد حقق في الكتب الكلامية انه معجزة كبري ما يتناهى فيه قوله
 بحيث لا يتصور المراد عليه كما لا يتصور في زمن موسى عم والطيب في زمن
 عيسى عم والبلغة في زمن سيدنا محمد عليه السلام على انه من جملة
 الطريقة المحققة طريقا تادية المعنى القرآني ولا شك ان الالهيية متضمنة
 كفي في الاجاز نعم لا يشترط ذلك والالزم انه لا يكون من جملة معجزات الانبياء
 معجزة انما هي كالف فلا ولو جعل الطريقة بالطريقة السحرية لم يستقيم
 ابطال الشك انما في بان الله سبحانه قادر على الاتيان بشئ القرآن و
 يمكن ان يدفع هذا بان الكلام في الاجاز كلام الله تعالى اعني المنقول بين
 وقتي المصاحف تواتر فالمراد بالطريقة المحققة ما بعد الطريقة تادية مصنف
 القرآن كما يدل عليه صريح قوله ابلغ من جميع ما عداه ولا شك ان الالهيية
 منه لا يكفي في الاجاز فليتأمل * قوله بل لا بد من المعجزة من مقادير
 والاتيان بمثل المراد بالعجز الخ كورع البشر في كل زمان فانه احوال او لا
 وطريق العلم بهذا هو الذوق المنتهي فلا يراد القصد بالسمع المعطلة المعجز
 عنها فتوز من النبي عم * قوله حتى لا يمكن الاتيان بشئ غير مشروط
 والا لا يقال بل قوله غير مشروط غير محقق لان قوله انه يؤدى المعنى
 بطريق ليس تعريفيا لاجاز الكلام على ما ذهب اليه المشرك بل بان ان
 اعجاز واقع بهذا الطريق ونفع الشرطية لا يقع في الموت الا يرى من غير
 هذا الامر واقع بالوجه الفلاني لا يراد عليه انه بعض ما اعتبرت في ذلك
 الواقع غير مشروط في هذا الامر والشرطية التي اعتبرت سابقا لدفع

بالسنة وبما يشتمل السنة والفقر فلهذا لم يذكرها * قال * والمراد بانها يأتى به المصنف
 الفعل بمعنى كما حصل بالمصدر * اقول اعلم انه كثيرا من المصادر يحصل به الفاعل موصيا
 قائم به كما اذا قام مصدر له مسمى القيام او توكيد مصدر له مسمى الحركة فكذلك الفعل الفاعل
 وصيغة المصدر تطلق على نفس يقع الفاعل ذلك الامر وهو معني المصدر كما في قوله تعالى
 كما يقع القيام والنفوذ كما حدثت الحركة في ذات المحدث فانه فحرك لا كما يقع الحركة

يريد بها قوله
 في سائر ما يقضي
 اذا كان الكلام
 بالبيان لا يستلزم
 فيه كونه انما
 بجميع ما عدا
 منه
 انما يريد ان يراد
 من التخصيص
 في قوله من مقاصده
 لا يحتمل ان لم يعرف
 في القسم جميع
 مقاصد انفسه
 ويحتمل ان يحصل
 بتجسيمه في كل
 منه
 لم يذكر كونه عبارة
 عن التقدير ليعبر
 بالنسبة الى الاول
 مع ظهور توجيه
 الكلام حينئذ
 ايضا مما ذكره
 على الوجهين
 فانه التقدير هناك
 اذا صير الى حذف
 المضاف واللفظ
 القسم الاول فقط
 القسم الثاني الا
 انه بعد حذف
 المضاف يقرب
 الضمير المحذوف المتصل
 الى المرفوع المتصل
 كما هو القاعده
 مستثناة
 اي اللفظ الاول على
 الثاني
 مستثناة

والقبح
 فانه
 والا موز
 المذكورة
 من الواجب
 والحرمان
 القول
 ايضا
 يتحقق بمراد
 المصنف
 استلزام
 عليه
 الوجوب
 والحرمان
 من صفات
 الانفصال
 والترك
 بمعنى عدم
 الفصل
 ليس
 الانفصال
 فلا يوصف
 بالوجوب
 والحرمان
 ونحوهما
 وتقريره
 انما لا نسلم

في جسم اخر حتى يكون متحركا وقد يطلق على الوصف انما هو لفظا على ذلك
 الا يتوحد وهو المعنى انما هو من المصدر ويكون وصفه كالقيام او كحقيقة
 لها كونه وذلك كما كان في الشيء يكون المتحرك مادام متوسطا بين المستند
 والمنتهى الاول حقيقة مستند من المصدر وهو الجواز من مفهوم الفعول وهو
 امر اعتباري لا وجود له في الخارج لما تبين في مباحث الكسبية ٦٨
 انما فاته ليس في كلام المصنف ما يدل عليها ليكون الورود عليها اعتبارا
 على المصنف وانما تكلفت توجيه الكلام السوء بقدر الامكان فليست قوله
 ان الطرف الاعلى من البداية ان جعل من بيانها او تبيينها يكون الطرف
 الاعلى وكذا ما يقرب منه قرينة من البلاغة ويصدق عليها انها معجزة وان
 كان التسامع اطلاق المعجز على نفس الكلام وان ثبت فاجعل من تعديلية
 اي الطرف الاعلى من جهة البلاغة ولا جعلها قوله وعلم الثالث ان العجاز
 ظاهر تفرقه بغيره توحيد نفسه لا عجز والكلام مسوق لبيان توجيه
 طريقة ذلك ان نصير الى حذف المضاف اي من طريق العجاز ثم الضمير في
 قوله باعتبار انه قد راجع الى المعجز المقدم من العجاز وتوجيه المعجز بالاعتبار
 المذكور يستلزم توجه طريق العجاز باعتبار انه كون الكلام اللفظ من حيث
 عداه قوله فانه ليس له مدنيته واما لفظها فالحذف وقته وتعرفت
 انه مفهوم واسع الشمول وليس امرامعيا كما متناع المعارضة قوله
 الكتاب مرتب على مقدمه وتبين ان قلت في مخالف لقول المصنف فيما بعد
 فيضع الكتاب على قسمين فكانه ان اراد بالكتاب هناك ما سوى المقدمة
 قلت المراد هناك وضع مقاصد الكتاب ولا حاجة الى التزام اطلاق
 الكتاب على بعضه قوله لان المذكور فيه ما في مقاصده او المشهور
 ان الكتاب عبارة عن الالفاظ وال عبارات وقد يطلق على دولها من
 حيث هي دولها وعلى مدلولاتها من حيث انها كذلك فان جعل
 الكتاب ههنا عبارة عن المعاني فالامرظ وان جعل عبارة عن الالفاظ
 وال عبارات فان كان المذكور فيه عبارة عن المعاني لكونه من مقاصد
 الفن على حقيقة وقوله ان في المقدمة فيه تجوز او حذف اللفظ ان

ان المشهور ذلك لكنه قد يطلق على عدم الفعل حيث يحتمل المقدمه
 عليه فيحتمل عدم مباشرة الصورة حرام وعدم مباشرة الربوا واجبا
 ومن تحذف عنه كونه الاطلا في معنى التحريم قال في قوله الا انها قد يطلق
 على عدم الفعل تشامح لانه كل واحد من الواجب والحرام على عدم
 الفصل يقع صفة له واعلم ان معنى الواجب الذي يوصف به

٦٩ الفصل في الترتيب * انقول يعني انه تقسيم الاقسام بقدر الامكان هو الاصل وقد امكنها
الفصل في الترتيب * انقول يعني انه تقسيم الاقسام بقدر الامكان هو الاصل وقد امكنها
الفصل في الترتيب * انقول يعني انه تقسيم الاقسام بقدر الامكان هو الاصل وقد امكنها

البابين فاما مرتبة الاركان وتوابعها فكما انها داخلان فيها فلا يرد
 انه نقضا على كون القسم الاول منبها على اربعة اركان وتوابعه تسوية
 لتعريف العلم وتعيينه بالوجه المذكور في الكتاب بتفصيل الاشارة الى الغاية
 او يعلم انه لا يتوصل الى الفقه فحسبه انه يعرفها بتلك الجهة اه اولو
 لم يتصوروا بوجه احتمال طلبها وان توجه الى تصور كل واحد منها بخصوصه
 تغذر عليه وتقتصر على كونه التقديرين لا يأتين من فوات الموت والاستغفار
 بغيره واما على الاول فلانه لا يفرغ عن شروط الطلب اعني تصوره المطالب اليه
 واما على الثاني فلانه باقى الوقت ربما لا يسع تخصيص المطر او يكثر فتوقا
 عنه وان تصورنا بما يحتمل وخبرنا لم يتخلوا الارادة بخصوصها وتوازنها
 الى طلبها من حيث انها جزء من المفهوم العام قبل تعينها بجهة الوحدة لم
 يتميز عند العلم المطالب بان يؤديه الطلب الى غيره فصفات بانيه
 ويضيع العمره مالا يفيده بقوى السارح لياخذ فوات الموت والاستغفار بغيره

من قبيل اطلاقها على احوالها و ارادة العام كنهية خفية كما لا يخفى * قال الرابع ان ليس المراد آة
 * اقول لما استعمل المصنف بهذا المعرفة وقيد بما يكونها عن دليل ورد عليه اشكال لانه الاول
 ان المراد بمعرفة ما لها وعليها اما تصورهما او التصديقتين بينهما واما ما كان فلا يصح تعريف الفقه
 به لانه ليس بهارة عن تصوير الصلوة ونحوها ولا عن التصديقتين بينهما وهو ظاهر الشرح
 ٧١ ان المعرفة اذا قيدت بكونها عن دليل وجب الوجدانيات فلا يصح قوله ويزاد عملا

<p>حرف ط ل ب الكثرة معرفتها بجهة الوحدة كون حجة طالب العلم معرفة بها بل معرفة بجهة وحدته مطلقا ولو كانت غيرهما واجيب بان مراده ان التعريف بالموضوع من احاد جهة الوحدة ومن حجة طالب العلم انهما لغاية البصيرة فكان من جهة ما يكون حجة الطالب تلك الفائدة فيكونا من مقتضى الشروع على بصيرة * قوله به يمتاز في نفسه عن سائر العلوم اراد بامتيار العلم في نفسه امتياز مع قطع النظر عن الطالب وعلمه بقرينة جعل هذا مقابلا لامتيار عند الطالب وليس مراده بقوله وموضوعه الذي به يمتاز في نفسه عن سائر العلوم انه بالموضوع لا يتغير عند الطالب بل اراد ان يمتاز في نفسه بغير اختلاف التعريف فتقدم به في قوله به يتميز عند الطالب ليس المحصر وانما اقتصر على ذكر الامتياز بالتعريف والموضوع ولم يذكر الامتياز بالغاية لانه الامتياز بهما اقوى بالتعريف فقط واما بالموضوع فلا بسبب لامتيار في نفسه وعند الطالب * قوله فحينئذ نشوق آة ان قلت لذكور فتاوى كونه العلم كثيرة مضبوطة بالتعريف والموضوع فلم يقتصر في وجه التعريف ذكر تشوق نفسه السامع الى التعريف ووجه الموضوع قلت لانه اقوى لمرة الامتياز هو التعريف ولان لامتيار به انما هو تصور المرفق والامتياز بالموضوع انما هو بالتصديقتين بانه موضوع والتصور مقدم على التصديقتين فالشوق اليه اقرب * قوله انهما والى مع علم السائل فان قلت المحصر والاطمئنان في هذا الاعتناء انه لا يذكر في الكلام ويورد مكانه تعريف العلم فالاعتناء في هذا التطويل قلت فيه كمال ايقاظ السامع وحسن بيان على يد ما يرد كما لا يخفى واعتبر به بان التعريف المتوفى في المقدمة تعريف فن الاصول والذي كان السامع سائلا عنه هو لا بيان مدلول لفظ اصول الفقه</p>	<p>الوجدانيات اجاب الشارح علم الاول بان المحصر ممنوع بل المراد التقيد باحكامها من الوجوب ونحوه كما تصديق بانه الامتياز واجب ونحو ذلك في الاعتناء والتصديق بانه تخليقة النفس بالفضائل الى ذلك الى الطالب بخلاف وتصديقتين عن المرزائي والاخلاص الازميسة واجبة</p>
---	--

الوجدانيات والتصديقتين بانه الصلوة والهدوم واجبا عنه والبيع والملك
 مما هو من الافعال الشرعية وان كانت المذكورة في الفقهية
 مستفادة من كتب كنهية ذكرها فيه على سبيل المبدأ السببية فانه تصور
 الموضوع من المبدأ وهي التصديقتين واجبة عنه وان كانت المذكورة في الفقهية
 المراد بها ما علمها في الوجدانيات احكامها من الوجوه سببية ونحوه

لا انه يتجسد بعد
علمه الم شروع
فيه علم الاصول
مستف
و دلالة تذكية
المصنف في تعريفه
على انه السؤال
عن القبي نظر لم
لا يجوز ان يكون
عن الاضافه في تقديره
باعتبار العلم
مستف

كلمة منه في
الموضع ابتدائية
الا انه لا يتبادر
باعتبار الاتصال
و المعنى انه القبي
تاسيانه الاضافه
مستف
بمنزلة البسيط
تاسيانه المركب
و متفلا
مستف

باجواب جواب المصنف
قد عرفت بان لم يجب عنه
واما اراد به جواب الشارح
عنه فلا وجه له اصلا لانه
الشارح لم يدع بهنبا
و اتفاقا و اجواب عنه في نفس
الامر حتى يرد عليه انه الاجواب

الذي ذكرته ثم جواب بهما بل حاصل مناقشته انه الاعتراض الذي ذكرته
على ذلك التعريف و ارد على هذا ايضا في وجه عدم ذكرها بهنبا * قال * مع انه
اطلا و اللفظ على المسألة آه * اقول لانه المقصود من التعريف افادة المعرفة للغير
واللفظ اذا احتل مكانه متعدد بلا تفسير المراد لا يخص ذلك لانه اللفظ حينئذ
يكون مشتركاً او في حكمه فلا يراد جميع المعاني اذ لا عموم له كاسيانه انه شارح

ولا شك انها تدرك بالليل والليل بالوجود انما هو انفسها كما في
الاحكام فان احكامها تعريف بالليل و وجودها بكثرة * قال *
ثم لا يخفى انه اعتراضه على التعريف الثاني * اقول يريد بالاعتراض قول
المصنف فيما سياتي ثم اعلم انه لا يراد بالاحكام الكل فانه اعتراض
لم يجب عنه المصنف كما لا يخفى على ذي بصر بنظر الى عبارة ٧٩

باعتبارين واجب بان ذلك لا يتم بدون هذا فان ما يستفاد اليه
بمنزلة الاستثنا في سوابقه فاعلم * قوله اصول الفقه ما هي ثم اخذ
في تعريفه سياتي الكلام يدل على انه السؤال عن تعريف القبي فالتأنيث
او لا باعتبار القواعد والتذكير تانيا على ظاهره * قوله وهو الموضع في الاعلام
اي هو الموضع في الاعلام الاصطلاحية بالنظر الى ذلك الاصطلاح فاصول
الفقه لما كان علميا عند ارباب الفقه الم شروع فيه جعل اصلا في القصد فلا يراد
انه قد قصد المعنى الاضافي بحسب المقام * قوله وانه من الاضافه بمنزلة
البسيط من المركب معني كون القبي بمنزلة البسيط من الاضافه في الادوار
في مفهومه الوحدة والثاني يلاحظ في مفهومه الكثرة وهذا القدر يكفي
للتقديم فلا يراد منه كلام من معنى الاصول والفقه مغاير للمعنى القبي اما
الفقه فلفظ واما الاصول فلانها جميع اصول معنى البسيط وسيمر بالمعنى فيما سياتي
بان المراد بالاصول الاولية الاربعة وهي غير المعنى القبي * قوله والى الفقه
اي معنى لفظ الفقه وتفسيره مأخوذ فيه كما يدل عليه قوله والا احتجج الى
ايراد تفسيره تارة في القبي وقوله فانه قد تم تفسيره اي تفسير هذا اللفظ
فهو قيل الاستخدام * قوله والا احتجج الى ايراد تفسيره تارة في القبي
وتارة في الاضافه اما الاحتجاج الاول فلانه مأخوذ بمقتضى مفهوم القبي
واما الاحتجاج الثاني فليعلم انه مفهوم لفظ الفقه لان لفظ الفقه وان
وقع جزء المعرفة ومعناه الاصلي جزء المعرفة لكن المعرفة لم يعلم منه انه
معناه اذ لا يريد دلالة التعريف اللفظي للمركب الاضافي مما في نفسه مجبوت
هذا المعنى المجموع في اللفظ اما انه هذا الجبر من المعنى لهذا الجبر من اللفظ
فلا يبالى ضرورة يمتس كما جرت عند تعمد تعريف الاضافي الى ايراد تفسير

لفظ الفقه
الذي ذكرته ثم جواب بهما بل حاصل مناقشته انه الاعتراض الذي ذكرته
على ذلك التعريف و ارد على هذا ايضا في وجه عدم ذكرها بهنبا * قال * مع انه
اطلا و اللفظ على المسألة آه * اقول لانه المقصود من التعريف افادة المعرفة للغير
واللفظ اذا احتل مكانه متعدد بلا تفسير المراد لا يخص ذلك لانه اللفظ حينئذ
يكون مشتركاً او في حكمه فلا يراد جميع المعاني اذ لا عموم له كاسيانه انه شارح

ولا القدر المشترك بينهما والا يكون مشتركا معينا او في حكمه ولا واحد بعينه ولا الفرق
انتفاء القرينة المعينة ومن الاول ما قيل ان الاعتراف مستند في لا محله عدم
الاستحسان حيث يطلو لفظ محتمل لمعان ويراد به واحد منها بعينه بلا قرينة مستحسنة
اما اذا طلوت اريد به معنى واحد مشترك حاصلا في ضمن كل واحد من تلك المحتملات
فمنه مستحسنة لا قد فيه وما تحله بعدد من هذا التفسير فانه ان اراد بها لها وما عليها

ما يعرض للاقسام اثني عشر
من العوارض السالبة التي
في ضمن كل واحد من المحتملات
الثلاث فاما وما عليها
وهي ما عدا الاول والرابع
من المحتملات الخمسة فانظر
باعتبار الاضرار واعتبر
باعتبار الاستحسان
وليس معنى اعتقادية واصولية
لكنها الاجماع حجة * اقول
فانه في فعله لا يجب ان يكون
كونه الاجماع حجة مستقلة
الكلام لا الاصول وقد ذكر
في الشارح كاسية ان شاء الله
قضا انما ذكر فيه على سبيل
المبدئية وتتم الصانع
باليسر منها لا انها المسائل
وساكن في او لم يثبت الموضوع
بزيادة تحقيقه لهذا الكلام
ان شاء الله * قال * وهو
ليس بمراد بها لانه علم ارادة
* اقول هذا المعنى مع وضوح
فانها كما افاده الشارح
قد يجوز ان يختار بالاضافي
الشرع قدس سره في حوائج
على شرح المختصر فليكن مقارنته
* قال * والمحقق على انه

لفظ الفقه حرة اخرى ثم قلت فليورد لفظ الفقه في تعريف اللقب
ثم ليدكر في تعريفه الاضافي بما احتياجه الى تفسيره لسبب العلم به حيث
ذاته ومن حيث كونه مفهوما لفظ الفقه قلت لوجه ذلك لانه لا يرد
لشأن التعريف ان يكون في ذاته تاما مفيدا للفظ غير متمم على جهول قوله
ولما كان الفقه عند قصد المعنى الاضافي جمعا قيل يعني هذه العبارة التي
بعد اجزائها الاصول وثانيها الفقه وثالثها الاضافة لا الاصول الاضافة
الى الفقه وفي بحثها ما اول فلان العبارة المركبة من هذه الاجزاء الثلاثة
لا توصف بالجمعية بل الموصوف بها هو الجزء الاول واما ثانيا فلان كل
الاضافة جزئية العبارة غير مستقيمة وعلى ما عرفت على ما ذكر ان ظ
كلام السومر بانه المعروف عند قصد المعنى الاضافي جميعه وبان ما هو
جميع عند قصد المعنى الاضافي ومفرد عند قصد المعنى اللقبى واحد لكن كل
منها خلاف الواقع اما الاول فلان المعروف هو المركب الاضافي وهو
بجميع واما الثاني فلان المفرد تمام اللفظ والجميع جزء منه فعبارة
شامحة وفي وجه تذكير الضمير ثانيا في الموضوعين من تكلف * قوله
وقال فالا ان يعرفه لم يورد لتذكير الضمير ما هو قرين العبارة التي وقع فيها
الثاني اعني قوله واما ثانيا باعتبار انه لقب لعلم مخصوص لا محتمل ان يكون
التذكير فيه باعتبار اجزاء لا بما ذكره * قوله واللقب علم يشترط ان يرد
اي باعتبار مضاه الاصل فانه قد يلاحظ حال العلمية تبعاً لذلك فيكون
ان يذكر الشخص بلفظه الدال في اصله على ذم اذا كان ثانيا ذم به ثم الفرق
بينه وبين الكنية على هذا التفسير بالجمعية فاشعار بعض الكنى بالجمع
او الذم كاجبي الفضل والبي جهل لا يفر وقد يقال لا اعلام اما مصدر

الثاني ايضا ليس بمراد * اقول يعني انه الحكم اذا حصل على المعنى الاصطلاحي يفهم منه الشرعية
والعلمية فيذكر انكار اما انهما من الاول فلان الشرعي ما ورد به خطاب الشارع واما الثاني
فلان امتلاكها فعلا المكلفين بالاقضية او التخيير معني العملية والمصنف لا يجوز احتياج الى
التصنيف في دفع انكاره فلهذا الشرعي على المعنى لا يخص وهو ما يتوقف على خطاب الشارع
والعلمية على الاخص ايضاً ومن الاول ما يكتفي به لعل وهو اخص ما فهم من الحكم المشمول

هو الكتاب المسمى
بوضع المسائل
أي شرح ألفية ابن
مالك وقد شرحه
ألف ضي المالكلي
مشته
أي بآراء المجموع
من حيث هو
مشته
بأنه لا يجعل الزوائد
بنها حق الأفكار
من اجزائه المتعددة
كما لا جزاء الزائد
في التفصيل بالتميز
مشته
والا يفتي من حاصل
ما ذكره سابقا
بقوله وتحتوي
أه ليس باعتبار
الوضع عام والموضوع
خاص فلا وجه
لاستباده لآله
سبيل على قوله فيحتاج
أانيا إلى تعريف
المضاف لا محلي
كخط حيث أنه
مضاف لآله المتو
بأنه تعريف المركب
الاضافي بجميع
اجزائه لا معرفة
المضاف المفيد
مضما زاده

كونه الاجماع
جسم غير
وآخر في الحكم
المصطلح
بغير وجه
تبعه لا يقتضيه
أو التخيير
وأنه بالنظر
إلى الثاني
فلا شك في
باق لا
من وجوب
الاجماع خارج
تقديم الشرعية
على ما سياتي
عنه قريب
ومشركون
الاجماع حجة
غير داخل
في الحكم
المصطلح
لا عرف
الآن وهما
كلام تهجي
في موضعه
إنه ما أقر
نفسا له

النظري أيضا والثاني ما يختص بالجوار وهو أيضا أحسن منه لشموله تفصيل
أقلب أيضا ووجه كونه الأول نفسا أنه التعريف لكيفية ولام لا يفرق
بما ما ورد بسبب خطاب الشارع ويظهر ما لا يدركه لولا خطاب الشارع
كما نحو في موضعه ووجه كونه الثاني نفسا أنه بالنظر إلى الأول فلا شبهة
مبني على كونه الحكم المصطلح شاملا للنظري وليس كذلك أنه مشتمل على
بابي وأم لا الأول كنية والثاني أما مشتمل على أو ضم أم لا الأول
اللقب الثاني في الاسم فعلى هذا يتقابل الاقسام بالزات وتفرقا ضمني في
شرح الاوضاع عن الامام ان من الكنية ما صدره ابن وبنيت وبعضها
المحدث يجعل العلم المصدر باب أو أم مضاف إلى اسم حيوان وصفته
كأنه كنية وفي غير ذلك نقبا كما في تراب * قوله واصول الفقه
علم لهذا الفن قيل هو علم جنس لان علم اصول الفقه كلي لتمامه وله افراد
قائلة باستقامته وتحقيقه وصفته انه الواضع لقصور طائفة من المسائل ما
يلجوا بها بتلخيص الاراء بما يجمعها وعين اللفظ بهذه الملاحظة الاجمالية
بآراء جميع الخصوم ضيات دفعة وقيل هو علم شخص لان الاعلام
الاجمالية اعلام تقديرية لا يصادر اليها الا لزورة وانحو هو الاصل
لانه انه اعتبر المسمى نفسه القواعد والاصول سواء علمها زيدا وعمر و لم
يكن المسمى شخصا حقيقيا كما صرح الشارح في تحقيق قوله والشخص لا يجد
وان اعتبر القواعد القائمة بالمدون لم يكن احدا اذا قامت به تلك
القواعد عا لا بذلك العلم ومن البين انه ليس كذلك واعتبار الوضع
عاما والموضوع له خاصا بعيد * قوله فيحتاج إلى تعريف المضاف
وهو الاصول لا يحتاج إلى معرفة المضاف بهما باعتبار رجوعه
وباعتبار هيئة التبع لانهما بمنزلة البحر والصورى له فعدم التعرض
لها كعدم التعرض لتعريفها لاضافة * قوله لانه تعريف المركب يحتاج
إلى تعريف المركب من حيث هو مركب تركيبا خاصا يحتاج إلى معرفة مؤدائه
الجزئية من حيث هي اجزاء منه فان الثاني مثلا يحتاج إلى معرفة
اجزائه البنية من حيث هي لبيانها وما يتعلق بذلك من الاستقانة

قال * وفوائده القصور وظاهر على هذا التقدير * اقول هذا
اعتراض عن ترك المصنف التعريف لقوله ان التعريف على هذا
التقدير والاستشكال بهما على التقدير الآخر * قال * قد ذهب إلى انه
المراد بالاسم على ما يتوقف على الشرع * اقول فانه قد لم يذهب المصنف
إلى ذلك بل إلى انه المراد بسبب الخطأ ما يتوقف على الشرع ويظهر

ومنه نزع بهند
ما يقدر المفهوم
من كلام سابق
انه المركب انما يحتاج

والا عوجاج ونحوهما لا من حيث هما بسبب انهما لهما كونه او نحو ذلك فاما
لا دخل له في صحة تركيبه منها * قوله لانها بمنزلة البحر والصورى فالحلم
يقول جزو صورى لا يستوي من الاضافه ليست جزاء من العبارة لان الاضافه
الصورى انما يتصور في الاجسام لان البحر الذي به الشئ بالفعل جزو صورى
مطلق كما يدل عليه سموا كذا في البحر والمعلوم وان كان كلام
الشرع في تعريف الفكر مرعا في ذلك * قوله للمعلم بان معنى اضافته
المشتق اذ معنى قد علم هذا في اللغة ولم يطرأ اليها نقل وكثرة استعمال في
غير هذا المعنى حتى يقع اختلاف في ذلك العلم وترد بحال في المضامين
وفي تخصيص الحكم المذكور بالمشتق وما في مضاهه كما اشار اليه ههنا
وضيح به في حاشيتي شرح المختصر نظر لانه حاصل في المعنى كما به زيد اللهم
الا ان لا يحفظنا من المصداق بان مع الفعل فيكون في معنى المشتق ولا ضرورة
الى ذلك مع انه في ذلك التأويل لا يلائم الاضافه * قوله فاصل الفقيه
فانه قلت معوق المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على موقوف المضاف
اليه فيجب ان يقدم تعريفه كما فعله الا مدنى في الاحكام فكم حكم المصداق
قلت لانه انما هو من عدم معلوميه ذاتي المضافين لا باعتبار
حيثية الاضافه * لذا لم يتعرض لتعريفها فقدم تعريف هو مقدم وهو المضاف
* قوله فاربني اما على صيغة المجهول لانه يحكي مستعدا قال في الصحاح انني
دارا وبنى ببنى واما على صيغة المعلوم يقال بناء عليه فابنى قوله
في العرفه اني بناء اخر ونقل في الاصطلاح الى معنى اخر وهو المقسم عليه
* قوله ان الشئ خلافه الاصل انه جعل ترتيب الحكم على الولى تفسيره لا بناء
القطعي مطلقا فالحكم وانما التقط خلاف الاصل فلا يقال انه الاصل فنقل

فرق كثير فلما ذكره سادرج هو معنى الشرع فقط وما ذكره المصنف
هو معنى الحكم الشرعى ولهذا قال الشارح بعده والاحكام منها
ما هو خطاب بما يتوقف آه فانه قبل كان هو العبادة حينئذ ان يقول
خطاب الموقوف على الشريع او غير الموقوف عليه قلنا قول الشارح
فيها سياتى واما تارك الخطاب بما يتوقف آه اعنى ارضه
واما كان
فيه كلام
شريع
هنا ك
ان شاء الله
تعالى
* قال *
ولا يدرك
ولا خطاب
الشارح
* اقول *
الظاهر انه
عطف
تفسير لما
قبله وليس
بمستقيم
لصدقه
على الحكم
التقديم
دون ما قبله
اللهم الا ان
يراد بالشرع
خطاب
الشارح
وبما يتوقف
فما يتوقف
ادراكه او يقال ما بعد في قوله
ولا يدرك والمراد به وما لذكره فسر المكلف كما سياتى في توضيحه في مقامه ان شاء الله
تعالى لا ينبغي اشكال * قال * لان ثبوت الشريع موقوف على الايمان آه * اقول يعنى
انه به عند المكلف وتقدمه به يتوقف على ما ذكره اه على الايمان بوجوده والى بارى
فلازم المكلف بالوجوده تعالى كيف ثبت عنده الوضوح الا معنى او خطابه تعالى
وذلك ظاهر واما على انما فلا يثبت غيره موقوف على دلالة المعجزة التي يظن الله تعالى

الى تعريف مؤداه
الغير المبينة ومعنى
الاضافه ببنى كما
يدل عليه قوله
تعالى آه فكيف
قال ويحتاج الى تعريف
الاضافه ووجه
الرفع الى البينة
التي تعنى عه
الاختصاص بمعنى
البداهة
المعلومية
القول احدثه اخر
مستتم
فان قلت موقفة
المضاف اليه
من حيث هو
مضاف اليه
يتوقف على موقفة
المضاف فلم لم يعتبر
بذه الحيثية في
جانب المضاف
اليه قلت
لان الاضافه
لتقسيد المضاف
لا المضاف اليه
مستتم
والى اشارة
بقوله ههنا
يجوز مقدم النظر
مستتم

لا أو على المصنف اسم وجوب الايمان وجوب قصد يؤايني عليه السلام
 لا يؤقف على الشريعة وكيفية القول له لو توقف الشريعة على الشرائع
 او لا يمنع الدليل بقوله ولا يخلو اسم الشريعة او شارها نيا الى ابطال
 المدعى بقوله ولا مناف لتوقف وجوب الايمان اه واجاب بحسنه بغير
 بان القدر تعالى لا بعث النبي عليه السلام الى الناس كافة
 ٧٧

عنى خلافا لظاهر
 المشقة
 القيل صيني على اسم
 الدليل ما يكمل
 التوصل بغير النظر
 فسيه الى المطلوب
 تكميل
 مصاحفهم
 في الاجل
 والاول
 بتبليغ
 احكام
 اليهم قام
 النبي عليه
 السلام
 بالتبليغ فبلغ احكاما منها
 اعتقادايات ومنها عمليات
 فجميع هذه الاحكام التي قام
 النبي عليه السلام بتبليغها
 هو المسمى شرعاً ثم الائمة
 المجتهد ومنهم الصحابة
 وغيرهم استنبطوا احكاما
 علمية وضموا الى العمليات
 من الاحكام التبليغية ودونوا
 المجموع في الكتب هذه الاحكام
 الاحكام المدونة هي المسائل
 الفقهيية والعلمية
 الفقهية فظهر لك صحة ما ذكره
 المصنف من شمول الاحكام
 الى شرعية يتوقف على
 الشرع وغير شرعية يتوقف
 الشرع عليه فانه لا اعتقادايات
 من الاحكام التبليغية التي

احكام على خلافا لظاهره * قوله والاحكام اجتزائية على القول الكلي قيل
 العلم بالقواعد الكلية يستلزم العلم بالاحكام اجتزائية فلا يخرج الاثبات والادعاء
 فيه عن ثبوت الحكم على الدليل واجيب بان المراد ان ثبوت الحكم على القواعد
 حيث هي قواعد من حيث انها اولية ليس اثبات الحكم على الدليل من حيث
 هو دليل فخرج وقيل في بيان القاعدة الكلية ليست دليلا على الحكم
 اجتزائية انه لو كان كذلك لم يوضع لفظ الاصل مرة للدليل واخرى القاعدة
 الكلية ليس بشئ لانه مخصوص بمقتضى الوضع الثاني كوضع الدابة للفرس مع
 انها دابة ايضا * قوله والمعلولات على علمها فتوقفها بان العلم بغيرها
 على معلولاتها التي هي احكامها المتبناة عليها واجوب بان ذوات الاشياء
 الخارجية من حيث هي ذوات لا يسميها احد بالحكم ولو سلم فلا يثبت على الدليل
 اثباته بحسب المصنف والعلم على الحكمة اثباته بحسب المصنف والعلم على الحكمة
 يكون الدليل هو المعلول ولو سلم فلا شك في انه المعلول الظاهرة متبناة على
 الحكمة الخفية كما يعلم مع الصانع ولا دالة في الحكمة تخفها قطعا * قوله
 الامامية انما يكون لها تحقق وتبوت وليس المراد فيه مفهوم الامامية المحددة
 من المعلولات الثانية او لا تحقق له اصلا بل ما صدق عليه ذلك المفهوم كالحق
 الناطق والمراد بوجودها وجودا حقيقيا لها فظهر الفرق بينها وبين اجتزائية النوع
 لانه المراد بها مفهومها ولا وجود له بذلك المعنى بل الموجود ما صدق عليه
 مع وجود ذلك المفهوم * قوله ولا تدفيناها من احتياج اه قال لفاضل الشرح
 قيل فيه نظر لان الامر انما هو احتياج الامامية الى الاجزاء لا احتياج الاجزاء
 بعضها الى بعض واعتبر عليه بانه ذكر في شرح المواقف ان الحكم الكلي يجرى
 والتمثيل للتوضيح فاما قوله بها واجبه جدا واجبه ان كلامه في شرح المواقف

من جملة ما وجوب الايمان وجوب القصد يؤايني عليه السلام يتوقف الشرع
 عليها كونه جزءا منها وسابقا لوجود الشرع على سائر الاحكام والمجموع
 المؤلف من الاحكام التبليغية العملية والمبتدئة يتوقف على الشرع لتوقفه على
 التبليغ العملية على الاعتقادية فلزم توقف المجموع المؤلف على التبليغ العملية الاعتقادية
 او العملية التي مجموعها الشرع وهو عزيف اما اوله فلا يسمي الشرع بما ذكره اصطلاح

لا غير الصورة العقلية
لا تسمى قولها اما ان يكون
له ما هي حقيقة
يا بعبارة لانه لما بين
لا امور انما رجعية
وما في حكمها الا
ان يوجب بالوجوب
الذي يوجب ذكرها
في قوله يسمى الاسم
مشبه
لان الموضوع له
مفهوم واحد
محصول العقل
لا امر خارجي مثلا
مشبه
فان نفس يكون
ذلك لم يتقبل
الواضع يضع الاسم
بانه لا يكون
الا في الصورة العقلية
اسما صلبا بالذات
في العقل لان الموضوع له
لا لفظا انما يكون
الصورة العقلية
وهو ظاهر مشهور
مستقر عند كل عالم
لا يسميه على
ولا يخفى عليك ان
اسم كل علم
هو موضوع بانواع مفهوم
اجماله شاملا له
كما ان ضروريه تميز
ذلك المفهوم نفسه
لانه حد له محسوس
اسم وانما يسميه
لان له كانه شاملا له

جديد فان يستقر او موارد الاستعمال مشهور بانها ليست في سائر ارجعية
ليس ما ذكر واحد منها الرابع وخطا بربطه واليه يرجع الشرع مطلقا
سواء كان غير حكم كما لا سبب والعلة والشرع او حكمها بغيرها كانه او اجتماعا
كما هو المذكور في الكشف وغيره وانما نينا فلان لا يقتضي تراخي الشرع ان يكون
المسائل الكلامية باجمها يتوقف عليها الشرع وقد صرح المحققون ٢٨
بانها يتوقف
عليه الشرع
انما الاحكام
السجدة
لا غير وانما كان
فلا نه يقتضي
توقف الشرع
على الاحكام
العقلية
التي هي حقيقة
ضرورية
توقف لكل
على الجزر
وفده
ظاهر واجبا
عنه ايضا
بعض الاقوال
بانها الخطا
كما يتوقف
انها هو
وجوب
الايمان
وجوب
التسديد
بالنسبة
ولا يتوقف
هو نفس

انما هو في الامانيات الواحدة وحده حقيقة لاني الحقيقة المفصلة كماله مشهور
في نفس الامر مع قطع النظر عن الاعتبار فان هذا التفسير يشمل مثل العكس وقد
صرح ذلك الفاضل بانه ليس واحد او حدة حقيقة ولا اعتبارا لبعض اجزاء
اللبعض فالحقيقة التي افادها في هذا الموضوع حقيقة واحدة قوله والتفسير بالذات
في التفسير بان القيمة المذكورة جزء مفهوم الحقيقة والشرع وليست قيو والمفهوم
بانه يتقبل الواضع ليضرب بانه اسماء الا انه لفظا ما في ما يتقبله
عبارة عن الامر الخارجي وما في حكمه ضمير بانه راجع الى العقل المفهوم
من قوله ما يتقبل الواضع وقوله وانما ان يكون متقبلا امي الذي هو متقبلا
بالذات وقوله فترتيب الامة الحقيقة لاسم على حرف المضاف كونه
مسمى الاسم فان الامة انما هي الاسور انما رجعية او ما في حكمها بل سيجر الشرع
بانها مسمى اللفظ مفهومه واخر مفهومه فيقال الحكم من زبده ومسمى
الرجح فلا حاجة الى التكثير لانه ما يتقبل الواضع يجوز ان يكون حقيقة
الحقيقة ولكن ان يقول الامر انما رجعي في ذاته في الحقيقة وانما الاختلاف
في الوجود بين ولا يشارك الامة في الخارج اعتبارا في الذات من صورته اعتبارا
متغايرة اعتبره حصصا في الذات من اعتباره من حيث هو فانه لا حظ للاعتبار
الاول كانه في مرجع ضمير بانه وقارة لا حظ للاعتبار الثاني كانه في لاشارة
اليه بقوله ذلك لشيء قلنا قوله وتريف مفهوم الاسم انه اسم من حيث انه
مفهوم الاسم وشغل الواضع عند وضع الاسم اهم من ان يكون حقيقة ام لا بل
معروفا واعتبارا بامحضا فيندرج فيه الثاني الواقع في مقابل الاول الذي وقع
في قوله وعلى الاول واللام يتوقف له ولم يقرر وعلى الثاني كما هو الظاهر
بقوله فيضيد تعيين الواضع له الاسم بانه كانه هو اقوال الكلام المعبر عن

الايمان والتسديد بانه لا يتوقف على الشرع الموقوف عليها التوقف
لا على وجوبها يعني ان لا يتوقف على ما قرر المحقق والشرع
لا يدفع وما ثبت لا يدفع والشرع اعتبارا من اعلية فالجواب
في دفعه اليه وذلك ان لا يتوقف على الشرع على تفسير المص
هو نفس الامانة بانه تعالى وتفسيره في النبي عليه السلام حيث قال

اسم التعريف اللفظي تعريف اسمي والمفهوم من كلامه الموقوف نه غيره
 قال بعد تفصيل التعريف الحقيقي بقسميه وهما قسمان اثنان من التعريف
 الاول تعريف بالمثل والثاني في التعريف اللفظي وعليه فهم الفاضل للتعريف
 والله اعلم وعلى ما ذكره السارح بهذا يخرج عن التعريف الاسمي ليعتبر تفصيل
 من غير ان يقصد بيان الواضع مع انه لم يدخل في الحقيقي ايضا قوله في العدد
 عطف العبارة متعة فانه اذا اعتبر قيد احتملي وقيل المراد تعريف بالمايات
 الحقيقية من حيث انها مايات حقيقية يستقيم الكلام لكن ليس في ظاهره تحقيق
 بل التعريف بالماية الحقيقية اه قوله المتأخرة عن ما التي لطلب تفسير الاسم
 وبيان مفهومه المفهوم من كلامهم وجوب هذا ان خير وفيه بحث لان طلب
 التصديق بالوجود وغيره متوقف على تصور تمام مفهوم الاسم الذي هو طلب
 ما اشارة للاسم بل يجوز ان يعلم ان هذا اللفظ مفهوم ما وقيل ان تصور ذلك
 المفهوم بخصوصه يسأل عن ذلك المفهوم هو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده
 تصور بخصوصه وبذلك لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما السارح للاسم
 فلم لا يكفي في التصور في طلب وجوده قوله قد يتحد التعريف الحقيقي والاسمي
 بوقال احد الحقيقي والاسمي لكان النسب بما قبله قوله فهو صدق المجدد
 المتبادر منه كون الطراد صفة المجدد ومع انه صفة احد فلو قال هو مستلزم
 احد المجدد وكان نظيره قوله وبالاطراد يصير احد ما نفاضية شارة الى الاطراد
 ليس عين المنع بل مستلزم له بعكس التقدير وهو قولنا كلما لم يصدر عليه المجدد
 لم يصدر عليه احد وهو مضمي قول المعروف فان قلت انما سببه للتعريف بالمايات
 اسم يكون الاطراد بعضي الشمول والعموم بجميع افراد المجدد وهو لا ينافي في العموم
 بل بخصوصه فالوجه ان يجعل مستلزما للبحث بالمنع قلت انما الاطراد اشارة

اي خطاب الله تعالى بما لا يتوقف على الشريعة كوجوب الايمان فانه وجوب
 الايمان مثال لخطاب الله تعالى ونفسه الايمان مثال لما لا يتوقف على
 الشريعة ولا شك ان ثبوت الشريعة عند المكلف متوقف على الايمان
 والتصديق فلو توقف على التصديق لزم الدور والشراح جعل قول المص
 ٧٩ كوجوب الايمان مثال لما لا يتوقف على الشريعة واعتبره كانه يقول
 وجوب
 الايمان
 وجوبه لا يتوقف
 على الشريعة
 لان الشريعة
 متوقفة
 على وجوب
 فلو توقف
 وجوبه
 على الشريعة
 لزم الدور
 فاعتراض
 عليه بان
 الشريعة متوقفة
 على نفس
 الايمان
 والموقوف
 على الشريعة
 هو وجوب
 الايمان
 لا نفس
 فلا دور
 و مراد المص
 ليس ما ذكره
 لا يقتضيان
 لو كان مراده
 بما لا يتوقف
 نفس الايمان مثلا لكان المراد بما يتوقف في قسمه اي نفس العموم
 والصلوة والزكاة وغيره ولا شك ان نفس هذه الافعال لا يتوقف
 على شريعة بل احكامها لانا نقول تلك الافعال وانما هي متاهمة
 لانفس الشرعية لا شك في توقفها على الشريعة لانه المبني حقا يقاس
 اركانها وسائر اركانها فكلما لم ينظر في مباحثها بل المجدد

بحسبه وعلى التقديرين
 هو رسم لذلك لعدم
 مميز له على غيره
 واما الحسب الحقيقي
 فانما هو تصور
 ان يتصور التصديق
 المتعلق بها وليس
 ذلك من غير اشارة
 الشروع به مستحب
 كما في كلامه ايضا
 قوله في سبب
 تفصيل الاسمية
 تعريف الاصل لانه
 تعينه انه لفظ
 الاصل في اللفظ
 موضوع للتركيب
 لا اعتبار به مستحب
 ولو جعل مطلبه
 اشارة حصة على تصور
 مفهوم الاسم قبل
 العلم بالوجود مطلقا
 كما اشار اليه
 الفاضل المحقق
 في حواشي شرح
 المطالع لانه قد فاع
 هذا البحث اظهر كذا
 في حاشيته حول ما ذكره
 مستحب
 لانه التعريف اعلم
 منه اكد والبرهان
 فلا ياسب ما قبله
 مستحب
 والجواب
 انما قال بهذا
 اشارة الى انها

الرسم الحقيقي
والعقل السمي كالمستند
الحقيقي والاسمي
في مواضع كثيرة
مشبه
بذلك لغة اريية كذا
في الصحاح
قد نبتا في المساواة
اعني مساواتنا
للمقدم انما ثبت
واثبت الاطراد
والانكاس فباعتبار
المساوات في بيان
معنى الانكاس
يجزم بوجود الشيء
قبل وجوده وجوبه
فلا يربط بالحق
مشبه
انما قال المتبادر
انه لم ينف صحة
العكس اصطلاحا
بل سكت عنه
فاعتل سكوته بنا
على انه اصل
الاصطلاح صرحوا
بعدم اعتداد
بذلك العكس بعدم
اطواره مشبه

ان يفكر انه محال على المص على ذلك يردده قوله لا انه يرد عليه
الحكم المصطلح ما ثبت بالخطاب لا هو فانه وجوب الايمان انما ثبت
بالخطاب بلا مرتبة فلو حصل الخطاب ولا على ما ثبت ومثله وجوب
الايمان كيف صح ما نانا الاعتراض عليه بان الحكم المصطلح ما ثبت بالخطاب
لا هو وقوله في مباحث الحسن والفتح ان وجوب تصديق النبي ٨٠
عليه السلام
ان توقف
على الشرع
يلزم الدور
وايقضا
وجوب
تصديق النبي
عليه السلام
موقوف
على حرمته
الكذب في
ان ثبت
شرعا يلزم
الدور ولا
ينفي على من
له ادنى
مسكة انه
ما ذكره ههنا
من طريق
الدور وهو
المذكور في
مباحث
بلا تفرقة
بينهما

ان يفكر انه محال على المص على ذلك يردده قوله لا انه يرد عليه
الحكم المصطلح ما ثبت بالخطاب لا هو فانه وجوب الايمان انما ثبت
بالخطاب بلا مرتبة فلو حصل الخطاب ولا على ما ثبت ومثله وجوب
الايمان كيف صح ما نانا الاعتراض عليه بان الحكم المصطلح ما ثبت بالخطاب
لا هو وقوله في مباحث الحسن والفتح ان وجوب تصديق النبي ٨٠

اقفال من الطرد بمعنى الرفع والمنع فهو بمعنى الامتناع والصور لا يجمع الاثبات
عن دخول الغير فيه فان قلت لم جعلوا الاطراد مقدما في الاعتبار والعكس مؤخر
فيه قلت لان الخل عند عدم الطرد بنقصان ذات الموقوف وفي عدم النقصان
وصفه لا يستحال على امر زائد مثلا اذا قلت لا انسان حيوان يتقني طرد التعريف
بنقصان جزئه واذا قلت لا انسان حيوانا طرد ان يتقني العكس لا بنقصان
جزء منه بل بزيادة على قدر الواجب * قوله بحسب متفاهم العلم يعرف المتبادر
انه ليس حكم اصطلاحيا وذكر الفاضل الشريفي في حواشي المحاضرة عكس
عرفنا اصطلاحا يعرف لصدده عليه لكن لما كانت صدده عكس الوجبة الكلية
كلها خصوصا بزيادة المساواة وجزئيا سادها لكل اعتبار الثاني على ما هو دأبهم
في صناعتهم * قوله والحال واحد وهو ان يكون له قائل الفاضل الشريفي فيه
اشعار بان الجميع هو عين العكس فيه خلاف ما ذهب بعضهم الى انه لا يلزم للعكس
والجارية بتميز المذهب ايضا * قوله والاول ما انه يكون وجود الشيء قائل
في شرح المقاصد ما ذكرنا من اعتبار العقل والقوة في الوجوب وهو الموقوف للحال
ابن سينا والى من اعتبره في الوجود كما ذكره الجمهور لانه المادة اذا اتممت الصورة
يكون وجود المعلول معها بالقوة فيدخر في تعريف الصورة فلا يكون
ما نفا ويخرج عن تعريف المادة فلا يكون جامعا بخلاف الوجوب فانه بالنظر الى
المادة لا يكون الا بالقوة وبالنظر الى الصورة لا يكون الا بالفضل فكل مادة
ان الصورة ما يكون وجود الشيء معها بالفعل البتة والمادة ما يكون الوجود معه
بالقوة في الجملة وح لا انتفاء الشيء كلامه وانما خبره انه لا فرق بين اخذ
الوجوب والوجود على الوجه الذي ذكره اذ يمكن ان يقال المادة اذا اتممت
الصورة يكون وجوب المعلول معها بالقوة لا في الوجود فانما يجب

فليتأمل فانه المهم للهو اب والمير المرجع والمآب * قال * وهو غير مفيد
ولا مناف لتوقف وجوب الايمان ونحوه على الشرع اي توقف الشرع على نفسه
الايمان والتوقف غير مفيد لزوم الدور وانما المقصد فيه توقفه على وجوبها واللام
في لتوقف صلة المناخ * اقول كما هو الملازم بسبب عندهم من ان لا وجوب الا بالسمع قسلا
ذهب اليه الاسعوى من انه لا وجوب الا بالشرع انما اراد بسبب انه يثبت للوجوب الا بالشرع

فإنه غير مستقيم لأننا نفعل قطعاً أن الوجوب إنما يثبت بتعلوه بالاجاب القديم القائم
بذلك الشيء بل ذكر ولا بما رآه من أن الإرادة لا يعلم الوجوب إلا بالشرع فذلك لا ينافي
استثناؤه من توقف الشرع على وجوب الايمان وهو ذيف صرف لا ما يختار الشئ الأول
ففسر الشرع بخلاف الشارح على ما سبقت فانه هذا مذهب الشيخ أبي الحسن انه لا يجب على
المكلف شئ ما لم يبلغ اليه دليل صحيح يوجب له ذلك وذكر الشارح رحمه الله

افلا ترى ان ذلك الباطل على
 الباطل الاول المستبعد وانما
 الباطل المستبعد حتى اعترفت
 الشيخ الاشعرى بما هو على
 شوب الحق بصرى وعرف
 بلا شعور فلا يحسد ولا عتور
 على مطالبه والحق انه غفل
 عن هذا التمسك فحسد له
 على التفتيف فليس له وعذر
 قال * وهذا لما يصح

قبل المناسبات في
 فيها الحكمة التي يراد
 الشرائط المتغيرة
 في الميزان و لهذا
 ذكره الاساس
 من انك يتخلف
 هذا الفهم فان
 ساعد الله لا لم
 يفتقر الى الحكمة
 لتتم الميزانية
 ساعد الله من ساعد
 مشبه

کے لئے

کلامی سچے میں
تعلیمیت مکرر قلم
لا جماع حجبہ
کے اندر منہ انکلا
صلو صلو اولیہ

باوجود بطلان الفعل بالانظر الى مجموع المادة والصوره الاولى في
 كونها ملحوظة لاصوره لا المادة نفسها من حيث هي كما هو المراد حيث
 يشهد في اخذ الوجود فليست تر * قوله كما ليسه السريرية له مبني على ما ذهب
 اليه البعض من جواز تقوم الجواهر بالعرض القائم بجزء اخر منه بان تركب جواهر
 من جواهره وعرض قائم به في الحال تركب من العرض القائم بما خارج منه او به
 بقوله وانما في انما كان ما منه الشيء فهو الفاعل لا يلزم كون ما منه الشيء
 خارجا عنه كما يدل عليه كلامه لا متعلقه بالتركب من الواجب والممكن فانه
 ممكن محتاج الى علتها فاعلية وهي داخلية فيه وفرض الكلام فيها لكل جزء منه ممكن
 فكأنهم ان قوله كالنحو والسير بناء على متقائم العرف والا فلو في التحقيق
 باعتبار حر كانه المخصوصه معقد لاسير لا فاعل * قوله كما يجوز على السير
 فان قلت لو كان الفعل الخاصية نفس الجواهر من متعلقه انتفاء السير
 ضرورة انتفاء المعلول بانتفاء جزمه من علته التامة وليس كذلك وان كان
 بتصوره لم يستقم قولهم بوجود ما في الغائية بحسب الخارج قلت العلة التامة
 نفس الجواهر لكن باعتبار قصوره ويلزم من انتفاء هذا الاعتبار انتفاء
 لغيره اذ ما لا يح انتفاء التصوره بقوله الاول من شرط الطرداة حيث
 بان المعنى مقتضى على الامام وهو المعتبر بالمشاورة كما صرح به في شرح
 الاسارات وفيه انه عاده لو كان مجردا لا اعتبر على الامام ولم يكن المشاورة
 شرطا عند المحققين لم يثبت للعدد ولعل ذلك التعريف وجه وجوبه ولا قربان
 يقال لا خلاف في شرط المشاورة بحدوث التعريف مع انتفاءها في تعريف
 المحصول وبذلك يكتفي سببا للعدد ولعله يعني انها بحث وهو ان السماع
 كفي في شرح الكشاف في قول الفقيه انما هو المصدق في الزمان وقتها ذكره

والاكتفاء في الحكم بالاعتناء بما لا ينظر في حقيقته بل بغيره
يقولون انهم يقولون اذا حكموا الحكم في تعريف الفقه على المص
احتمل وجوب الايمان خارج بقصد الشريعة على ما مر
غير ان الحكم المصداق هو وجوبه بقيد الاقتضاء او التخيير
لوضعي قيد خبره في الاقتضاء انما علمه والافقه الوضع * قال

هو العلم بالشيء لا الشيء نفسه فيه بحث وهو ان الدليل قد ينسب اليه العلم والبراهين
 حصوله به. وقد ينسب اليه غيره والبراهين حصول العلم به منه كما يقال الدليل
 على وجود الصانع هو العلم والبراهين العلم به منه ونظيره اسم المنظر
 والضروري يقف في صفته للمعلم يعني انه حصوله يحتاج الى نظر وكسب ولا يحتاج
 اليها ويقف في صفته للمعلوم بمعنى انه حصوله به كذلك فعلم ضعف كل من الوجهين ٨٩

اما الاول فظاهر وانما الثاني

فما تقدم لا ينافي حصول العلم به منه غيره فلو قال اذ
 احاصل من الدليل ما يقرر انه العلم لا غير تعينه تعلق
 اسما به العلم المذكور اذ لا ضرورة في المصير الى التقدير لم يرد
 شي * قال * وتنفى حصول العلم عن الدليل انه ينظر
 في ذلك لا يرد على قول المصنف في التقيد يخرج التعلق
 لانه المفضل وان كان قول المصنف

المتى دليلا قلنا التبادر يكفي له كونه
 فيها ذكره انما ليس من في حواسه فكيف
 فظا هو اسم المتبادر من التعريفات
 لا لا يتغير لانها لا تطفئ الترادف
 لانه علمه ايضا مستند الى
 تلك الادلة غايته ان يكون
 بالواسطة وتقرر الدفع
 من المتبادر من العبارة

هنا مخالفة له حيث اعترف بان كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ
 بما هو اعم من مفهومها كما في كلام الفايه صريح في الترادف قوله
 لا سيما الاسمي فان كتب اللغة قال الفاضل الشرف ما ذكر في كتب اللغة
 انها هو التعريف اللفظي لا الاسمي غايته * قوله الثاني منع عدم صدور
 الاصل عنه اجيب عنه بان يحصل كلام المصنف منع اطلاق لفظ الاصل على الفاعل
 وسهوا له فيه وانما يصح الجواب عنه اذا تبين الاطلاق وصح الاستعمال بالتعريف
 يعيد به ولا يكفي مجرد منع عدم صدور الاصل على الفاعل والاسناد بما ذكره
 وفيه بحث لان حاصل كلام السارج ان الاصل يصدور الى الفاعل على
 تعريف المصنف فكيف يدعى في الاصل لا يطلو عليه صلاح مع دعواه انه
 تعريف مساو للاصل ولا يخفى سقوط الجواب على هذا الالتماس البحث الرابع
 لو لم يتم هذا الالتماس ابتداء الفعل على الفاعل لم يكن عقليا على تفسير المصنف
 برفع السارج فاحد البحثين يدم الآخر وقد يجاب عنه الاعتراض الثاني
 بان معنى ابتداء الشيء على الغير انه ذلك الغير كالاساس للشيء الذي يستند
 اليه لانه لا يورث في ذلك الشيء والحاصل ان المراد من ابتداء الاستناد الاساس
 لا الاستناد التام يورث في فيه نظر لان كون الفاعل كالاساس للفعل ظاهر من كون
 المصدر كالاساس لصيغ الافعال لانه صدور ما عنه اعتباري محض وصدور
 الفعل عنه الفاعل حقيقي وبالافتاء يقال المصدر انه اصل الصيغ فلان
 الفاعل على انه اصل الفعل اول * قوله يدل على انه كذا يحتاج اليه اصل حيث
 قال ثمة فاذا كانت الاصلية والفرعية من الجاهلين كما يجوز مع الكل فانه انما
 تبع الكل والكل يحتاج الى الجهر فيكون اصلا * قوله ولا عقليا في المصنف
 قدوة لنا سابقا كلام المصنف به جهين بحيث لا يرد السؤال الرابع صلا قوله

لا يخفى انه معنى الاستدلال به من الدليل والمضاف اليه
 الاستدلال به والاستدلال به والاستدلال به بالاستدلال به
 او ساطع لا يكون داخل في العبارة * اقول فائدة من زيادة قيد
 الاستدلال او الاستدلال احراز اعني اخراج علم الرسول عليه السلام
 مطلقا بقيد الاستدلال انما يصح على رأي من لم يجوز له الاجتهاد

والمضاف اليه تعريفين في الاقيدان الفقه علم المصريح والمضمر من الكلام وفي
 قوله لا اصول انه الفقه من القبول قلت الهمة بما في كافي هياك في اياك
 ولا شك انه الوقوف على غرض المتكلم بعد الوقوف على المصريح لا يعزى عن
 ضرب شق ليتقلل الى المضمر ثم صارت عبارة علم الاحكام الشرعية فالضمان
 بانه الواضح وهما من الشارح قوله دون الاخر قيل لم يصرح بترجيح
 تأويله لانه مشغول عن الامام بوجه روح ولذا قدمه بترجيح قوله العبد نفسه
 وهو المركب من الروح والجسم والبدن لانه لم يذكر الروح في الدليل بل ذكرها
 الفارقة بين العندين لظهور ان عمل البدن لا يحصل الا بالروح وفي قوله لانه
 اكثر الاحكام اه اشارته الى انه المراد بما لها وما عليها احكام اعمالها على ما
 سيأتي في المراد بالنفس الانسانية الروح الجسدية في حاله البدن لا النفس
 انما طمعه المحمودة لان جمهور اهل السنة لا يقولون بها قوله وليس المعرفة
 بادر ان الجبرنيات اعتبار تخصيص المعرفة بالجبرنيات يقتضي انه يكون جميع
 مسائل الفقه انحصارها بالجبرنية وليست كذلك فالنظر انه لا يعتبر قوله
 والقيده لا خير مما لا ولا لت عليه قيل يدل عليه ما قاله الراغب المعرفة اسم
 لا يحصل من العلم بعد ذكر المعهود والاستدلال بالانكار ولذا لم يقل في صفات
 الباري نه عارف وقية بحث لان كلام الراغب يدل على اخذ الدليل
 والذكر وكلام الشارح في اخذ مجر الدليل وقد يقال ولو سلم انها في اللفظة
 مطلقة لكن تعليقها بهما بعامين بعد ما هي ما لها وما عليها والذين على
 استغراق جميع احكامها اول دليل واحد لشيء على التقيد لا شئ من
 معرفتها بلا دليل وقوة استنباط واستشعار هذا التقيد اظهر
 من استشعار شهرة اسم الفقه من العلوم الدينية بتقيد ما لها وما عليها بالاضروفي

الاخراج عليها
 مع علم
 المقصد كانه
 الاول في
 ينسب التكرار
 الى الاول
 حيث لم يفرد
 فائدة خاصة
 لكنه لم يعرف
 بغير
 ما قيل انما
 ينسب التكرار
 الى الثاني
 لتأخره
 في الذكر
 وان كان
 الاول
 من ينسب
 التكرار الى
 الاول حيث
 لم يفرد فائدة
 خاصة
 بخلاف
 الاستدلال
 اذا افاد
 ما افاده
 الاول

والا على رأي من جوزه فلا يخرج به فقط بل مع ملاحظة عدم الاحكام
 فانه اجتهاد في البعض فلا يصح ان على علمه العلم بجميع الاحكام من
 او لم يبال استدلاله قال والمصنف توهم انه اجتهاد عن علم المقصد في
 اقول يعني انه مراد بهما انما يجب من زيادة قيد الاستدلال بكونه لانه
 لم يقيد من اولها حتى لو اعترف انه قيد الاستدلال مفيد
 ٨٤
 وقد يقال يستدل انما
 يتم لو جعل قوله
 بل هو العلم بوطا
 بالتعريف انما
 ولوربط بالتعريف
 مع ان كان رداهما
 مذكورا في التتبع
 مع الاستدلال في
 التوضيح على تقرير
 وجهه في الثاني
 اعتمدا على ظهور
 تأنيده في الاول
 وانت خبير بما فيه
 من الغش
 ونفسه الفاضل
 الشريف ولم يتفرغ
 لا عليه فكأنه
 ارتفعاه مشته
 وما قيل انه شحيح
 استعمل المعرفة
 على الاطلاق دون
 التفسير بغيره
 لا يتبادر انما طلاق
 من امارات الحقيقة
 بر د عليه اسم
 غاية الاستدلال
 والتفسير بغيره
 على التخصيص
 ما ذكرته قدام
 مشته

لا يستلزم في ذاته
الشيء عليه السلام
فان من اعلم منه
له نبيوت تام لمعرفة
جميع الاحكام
بالسوء الخ النبي
عليه السلام
مشبه
على انه يعلم المستدل
بالاثر في جميع
الاجزاء بال
مكلف * مشبه
بلا مستلزم مادة
ان يكون مقصد
عند مجتهد
في فهم جميع
ما يملكه بال
وما عليه * مشبه
وان قال كاشفا
لا حقال انه يقال
ولده تبيين المراد
لا تفسير * مشبه
كيف ولو كاشف
الغيب من التوفيق
كالغيب في فكر
العام و ارادة
الخاص في التوفيق
فلا عام انه يقول
المراد بالاحتياج
السبب في تعريف
الاصول ما ينبغي
عليه غيره وان
كان اعم والتفريق
عدم اطلاقات
على الفاعل

ان ما قيل المولى الرابع من اجاب انه قيد الاستدلال للاختصاص
عن علم جبرئيل و الرسول عليهما السلام لا يدفع الاستدلال كما بينا
ان ما افاده قوله عن ادلتها التفصيلية قد افاده قوله بالاستدلال
مع الزيادة فيبقى قوله عن ادلتها التفصيلية مستند كما خاليا عنها
الغاية و يتبين ايضا ان ما ذهب اليه المصنف عن قوله ٨
بالاستدلال
على التكرار
ليس تمام
كما زعم
المولى الرابع
غاية ما
في الباب
ان ليس
بتكرار محقق
حيث افاد
مع التكرار
امرا ذا الحما
لكنها لا ينافي
الاستدلال
على التكرار
الذي اقبله
المصنف
* فإما *
فان قيل
حصول العلم
من الدليل
مشهور
بالاستدلال
آه * قوله
في السؤال
مما قيل
المصنف

على ما ذكره السمع مستلزم الكلام وفيه ايضا بحث لا شك ان معرفة
الحكم بالعلم مستحيلة ولو بالدليل فحينئذ يحل على التمسك والاستدلال في امكان
التفريق بمعرفة الحكم فحينئذ ان قيد الاخرى ليس مستفاد من قوله ما لنا
وما عليها بل تفصيل لا يستفاد منه تلك القرينة فذلك كما قال في دفع آفة
الكلام هنا في استفادة قوله عن دليل من لفظ المعرفة كما بينا ومن القيد
وبهذا يدفع ايضا ما يقال من انه قيل ذكر العام و ارادة الخاص و القرينة
تستبعد ضرورة انه المجهول ليس بمفهوم اجماعا و قوله ليس بمفهوم فليست
ولا اصطلاح قيل لو ثبت عدم اصطلاح المعرفة على التمسك والمعرفة مستبعد
الاصطلاح اذ كثيرا ما يؤخذ اصطلاح القدم من اصطلاحهم * قوله من المصنف
والآلام وكذا يخرج به الطلب * قوله قد ذكره في المصنف بلفظه مستفاد
على تقدير كون الالام لا تنفاد و على المصنف و اول المعاني المستفاد بالاجزاء
عليها التمسك والعقاب و ما بينهما عدم العقاب والتعاقب و انما بينهما
و عدمه * قوله ثم ذكر مقامين اخرين الاول ما يجوز لهما وما يجب عليهما
ان الالام حصة الجواز وعلى حصة الوجوب و الثاني ما يجوز ويجرم على ان
على حصة التمسك * قوله ثمة منها يشترط ان هي التمسك و الثالث
و اعلم ان في قوله المصنف ان اريد بها التمسك والعقاب فاعلم انه مناقضة
لان في الاجزاء لا يرتبط بالشرط فحينئذ لا يفي بفعله الواجب
وقوله فاعلم انه جملة مقترضة توطئة للوجوب ولا يخفى ان الاعتراض بالفا
بين الشرط والاجزاء تفصيل لا لا قرب ان اجزاء قوله فاعلم انه لان اجزاء
كان في الحقيقة قوله ففعل الواجب لكن لا كان هذا مقدمته ذكر في اجزاء
اصطلاح ذلك * انما قول هذا من قبل حذف اجزاء واقامة دليل مقامه
لا عرفت انه سلك عليها بل هو ايراد على ايها المبدأ وما به قيد
الاستدلال زائد قطعا لا من قيد من ادلتها مستفاد لا
لا عرفت ان معنى حصول العلم من الدليل انه يتلوه في الدليل ففعل منه
الحكم فكما يخرج علم المقصد يخرج علما ايضا و حاصل الجواب اننا لا نسلم
انه مستلزم بالاستدلال مجوز ان ان يكون حصوله مستفاد بطريق اخر

والفقر

والتقدير فان راجعها الثواب والعقاب يلزم الواسطة لان ما يأتي به
المكلف فهو نظير قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذب رسل من قبلك اى فلا
تخرجن واصبر لانه قد كذب رسل من قبلك * قوله تقع المنع عن تركه *
اطلاق الاول على الواجب والحكم نوع تسامح على ما سبق في مباحث الاحكام
ويؤيد منه قول المصنف اذ عرفنا هذا فاحكم على وجه لا يكون بين القسمين واسطة
ولا اذ لم يوجد وجوب الحكم على ذلك وتعيين رادته لما يحتمل التوقيف وانك
من المروا بالمتساوي المتساوي في نظر الشارع بان الحكم بذلك صريحا او كناية
بالاولوية والاولوية في نظره بان ينضم عليه وعلى دليل * * قوله يذاعلى الجملة
المشهور المذكور في الهدية وغيره ان كل مكره حرام عند محمد راجع الا انه لم يعلق
لفظ الحرام عليه لعدم نقص قاطع وعمل الجمع وابنه يوسف انه الى الحرام اقرب
وذكر المصنف في شرح الوقاية انه المروا بالمكره المكره كراهته فحرم واما المكره كراهته
تنزيهه في كل حال اقرب وفي بعض شروح الهدية انه المروى عن حماد رواية شاذة
فما نقل محمد راجع في المصنف اياها يوسف قال لا يوجب راجع اذا قلت في شيء انكره
فما رايك فيه قال لا يفرم فعلى هذا لا تتفاوت عند المكره كراهته التحريم والتنزيه
* قوله جعل المكره تنزيها وذكره للمقابل توضيحا والمناسبة انها يوجب اعتبار القسم
الشارع في قوله لكن يتاب تاركه فيه بحيث لا يضره فيما بعد بان تارك الحرام
والمكره تخريما لا يتاب يكون تارك المكره وتنزيها متبا على انه ينفذ
قول المصنف والشارع لا يتاب عليه وانما سمي على قول محمد راجع لان تارك المكره
تنزيها لا يجعل متبا على قولهما كما متبا على قوله بالاولوية الاولى فالاولوية
يقال بمعنى انه يستحق فاعله محذور اصطلاحا قوله كره ان الشفاعة اى الشفاعة
كلها في وقوعها لا بانها في استحقاقها والحداب الغصو ويجوز ان يراد بمرمان
فان يكون احد القسمين القريب والآخر والاولا لا يلزم ان يكون بالشفاعة
لانه لا احتراز عن علم المتكلم قد لا يستلزم كل واحد منهما على الآخر استرازا
لذا كره ليس بالاولا لا يلزم واما كونه لدفع الوهم فلان قوله عن اداتها
لتفصيلية ان لم يوهم خلافا لمقصود ولا يكون قوله بالاشهاد لاني
دفع الوهم وانه اوهم بخلافه فلا فائدة في ذكر المحذور الى ما يزيل الوهم انما شئ محذور

والصواب هو الاكتفاء بالاستدلال الذي يفيد فائدة مع الزيادة والتخلو عن إيهام
 اختلاف واما كونهم للبيان فمثل ما ذكر في دفع الوهم من غير قوة ولا يلحق على المتأخر فيها
 ذكرنا من تحقيق الكلام ترتيب ما حكمنا من الخيالات والاولى * فالحق * المذكور في كتب
 الشافعية انه خطأ بغير نقالة آه * اقول في العبارة مناقشة وهي المفهوم
 هي ان يكون هذا الالتماس والنفي المذكورين في كتبهم وليس كذلك اذ لم يوجد ٨٦

بذو العبارة في كتبهم المشهورة
 فالحسن ان يقال المفهوم
 المذكور في كتب الشافعية
 ليلايم ما قال في الصفحة الثانية
 وذكر في بعض المختصرات آه
 قوله والمصنف ذهب الى
 انه قوله اي الحكم
 لا أخذه في تعريف الفقه

قوله وان
 وهذا التقرير من دفع
 ما قيل ان هذا
 لا يتم على الجسار
 كلام المصنف
 حيث قال
 وجب تعريف
 الحكم
 وتفسير
 الشرعي
 قوله وان
 كونه تعريف
 الحكم الشرعي
 انما هو رأي
 بعض المشايخ
 حيث قال
 وبعضهم
 عرف الحكم
 الشرعي
 بـ

الموقف فلا يرد انه هذا الفاعل ليس قوة تركب الكبيرة في الجرم ولم
 يحرم من الشفاعة وان مات قبل التوبة لقوله عم شفاعتي لاهل الكبائر
 من امي * قوله لم المراد بالواجب انه جواب عما يتوهم وروده من
 ان الوضوء سنة والنقل خارجة عن الاقسام وقد وجب ذكره والمكره
 تحريما داخل في احكام وقد افرد بالتركيب قوله بخلاف اطلاق احكام في
 ليس بشايع واسما جاز كان الوجه الخامس ولذا افرد المصنف بالذكر
 * قوله ما يشمل السنة والنقل قيل في جعل المندوب متساو للسنة بقوة
 عم قوله والباقي لا يعاقب عليه لان ترك السنة المؤكدة واجب اساسا
 وعدم اطلاق العقاب على هذا مع اطلاق التواب على ما يترتب على فعل النفل
 كما دل عليه قوله فحق الواجب والمندوب ما يثاب عليه ليس يستحسن
 والواجب انه المراد بالعقاب العقاب بالنار وتارك السنة المؤكدة
 لا يتحقق بل يستحق حرمان الشفاعة كما صرح به في مباحث الاحكام فعلى
 هذا قوله ليس بمستحسن ليس مستحسن * قوله بمعنى ان جعل لا المصنف
 المصدرى والا لكان لا يقع يقع ثم ذلك ان جعل عم انه يكون حاشا
 من المصدر اللازم كما ذكره او من المتعدي كقوله لا يبرأ من غير
 ونحوها * قوله وانما تركه بغير النفل قيل لكن في جعل ترك
 احكام والمكره تحريما كما لا يثاب عليه ولا يعاقب لاصحة له الا اذا اراد
 عدم الفعل بلا قصد ولا وجه له * قوله فعل الواجب بعينه قيل عليه
 لا يبرأ من كونه الترك بمعنى الكلف كونه ترك احكام فعل الواجب الذي
 هو ما يأتى به المكلف بعينه ولو وجه بان المعنى لكان ان ترك احكام
 فعل الواجب فيكون الترك كونه واجبا مما يأتى به المكلف او بان لاصحة

وساكن تحقيق هذا القول انه شاء الله تعالى بيان ان
 صاحب المنهاج ايضا قائل بان التعريف للحكم
 الشرعي وتزيف اوهم من زعم انه عرف الحكم لا أخذه في تعريف
 الفقه * قال * فقول عرف بعض المشايخ الحكم الشرعي بخطاب الله تعالى
 المشدود بان قال * اقول يعني لم يزد واقتضا والتجسيم وسبجي الله

اعترض عليه بعدم المنع فزيد ولا شك الذي رادوهما ايضاً من الاشياء عشرة فقد فصل
 الاشياء منهم بانهم بانهم ليس ترفيعاً للحكم المأخوذ في تعريف الفقه الحكم الشرعي
 ابتداء فلا ينافي هذا ما سبقت له في تعريف المصنف في زعمه انه كونه تعريفاً للحكم الشرعي
 انما هو رأي بعض الاشياء عشرة ولا ما سبقت له من خلاف لا حده من الاشياء عشرة في امر
 ٨٢ هذا التعريف للحكم الشرعي و محمد حجة عن هذا التوجيه من صحة قوله فيقول بايحاء
 المختار في على ان يكون فاعلم

المصنف ولم يرد ان مراده
 لو كان ذلك اقال ففصل
 وان المصنف لم ينقل عن
 بعض الاشياء عشرة تعريفاً
 حايها عن التعريف بل ذكر
 اسم الاشياء عشرة من غير
 التعريف المستعمل عليها وهو
 بهذا الكلام النفسي الا ان
 المصنف راجع الى ما يقع به
 الخطاب كله فيه ضعف
 لان الكلام النفسي لا يقع به
 الخطاب اللهم الا ان يقال
 المراد انه يقع بسبب افهامه
 الخطاب ومن ذهب الى ان
 الكلام لا يبيّن في الا زمان
 خطأ بالاعتناء من المانع
 شبيه الكلام في الا زمان
 خطأ بتفسير الخطاب باحد
 من المعنيين فان شياً
 منها لا يصح في الكلام
 النفسي لا قصد في من
 الافهام بل لا يتصور قصد
 الافهام الا بالكلام النفسي
 والكلام اللفظي انما هو وسيلة
 الى افهام النفسي لا ايقان
 قصد القصد ينافي القصد

في فعل الواجب بانية والمعنى لكان ترك الحرام الفعل الواجب بانية
 فعل الواجب قلنا لا شبهة ان في الكلف اعتبارين اعتباراً بانه كلف غير
 بحيث لا يكون هو مقصود الفعل في نفسه بل مقصود ترك فعل آخر واعتبار
 انه فعل في نفسه فهو بالاعتبار الاول مقصود بصيغة النهي عن الافعال مثل
 الاذن وبالا اعتبار الثاني مطلوب الفعل بصيغة الامر مثل كلف عن الزنا وكونه
 طرف فعل المكلف بالاعتبار الاول وبهذا الاعتبار لا يكون اعتباراً في الواجب
 اصلاً قوله يستحق العقاب بمعنى انه لو عوقب بذلك لكانت طائفاً بالنظر
 الشارح ومجاري العقول والعادات لانه حتم لازم لانه ليس من جنس الحكم
 انه يقيد الاستحقاق بعد الرخصة لان من ترك الصلوة لمكره لم يستحق العقاب
 مع انه الوجوب باق وهذا يلزم القضاة وكذا الكلام في فعل الحرام كمره الحرام
 كلمة الكفر على ذلك * قوله وسهو من العبد قيل في المبني على انه السامع والنا
 يستحق العقاب لكن لا يعاقب بالسهو والنسيان وهو من لانهم قالوا معنى قوله
 عم رفع عن امتي الخطأ والنسيان رفع الائم ولو سلم فالظن انه تعالى عفى
 بفضل وسهو العبد ونسيانه فلهذا سبب ان يقول عفى من الله تعالى فيفصل
 او سهو من العبد * قوله وباتي كلامه ونجح كيف يكون واضحاً وقد اوضحه بعد
 حيث بين المراد بالسجود في الوجه الرابع وانما من ذوان المراد بمؤذنا
 وما عليها معقولة احكامها اللهم لان يقال الوضع امر نسبي فلو نسب باقى
 كلامه واضحاً بالنسبة الى ما تقدم لا يقتضي عدم احتياجه الى ايضاح ما
 * قوله لان فيه بما حث قيل كان ما سبقت به بياناً لفرض المصنف في الواقع
 وما ذكره هو ما دفع لاعتراضات وردت على المصنف ولهذا اخصه بالمباحث
 وان كانت تحقيقاته منسوبة واخوة انه قد اتفق في اسلوب الشرح والافلاحة

لانا نقول متفقاً القصد ليس هو الكلام بل الافهام وهو حادث باخرية فان
 قيل لم يجر في الا زمان من هو متفق القصد فافهم من هو متفق للفرق
 لا يقتضي حضور المتفق له عند القصد بل عند الافهام بالنظر ومثل ذلك مما يرب
 الاب كذا في غير الابه الصغير عند البلوغ فذلك الكلام مقصود من افهام الابه
 مع انه الابه غير متفق القصد في ذلك الوقت * فان * ومعه مني تعلقه بفعل المحقق

تعلقه بفعل انفعاليهم ونحوه نحو انفعاليهم عليه السلام كما يحتاج الى حمل الفعل على
معنى انفعاليه فكذلك يحتاج الى حمل المكلف عليه كما استاز اليه تارة بقوله باليس
بفعل المكلف واخرى بقوله والمعنى خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من حيث هو فعل
المكلف وكان السارج انما لم يصرح به لظهوره بعد التصريح بالاول وانما وجبه القادة
العبارة بهذه المعنيين فهو انما اجمع كما اذا عرف باللام قد يشيخ عنه معنى ٨٨

الجمعية ويراد انفسهم ويصح

اطلاقه على الواحد فكذلك
او الضيف الى معرف كذا
يراد به ذلك كما تقدم في
موضع فان دفع ما قاله
الف فعل الحق في سرج
المختصر لو قال بفعل المكلف
كان احسن ايتنا ولما لا يقيم
من احكامه نحو انفس النبي

عليه السلام

وحمل اللفظ على
مطلق الطريق الموصول
لا يجمع * مشعر
من الاول
الى الاخر

والجواب عنه
ان قول السارج
وهو ما نسبنا وما
عليه ليس
بمؤيد بل هو قول
جامع ولو سلمنا
لكسسه لم يتوضر
رعاية الادب
مؤشحة

المكلف وهذا ظاهر لوجه
او في مسكة وان خفي على
عن قال انه يدل على انه

بين هذه المباحث وبين ما سبق في انما يتبين مراد المصنف لانه عليه
الاشكال * قوله الثاني ان المراد ان قلت لم يرد به عدم منع الترك
مع انه ايضا مقابل للوجوب قلت لانه اطلاق الجواز عليه غير متعارف وانما
ذكر المناسبة لان الامكان انما هو المصطلح كيفية نسبة الوجود الى
لا يقال لا تساوي في طرفي المنسوب والكره مع ان الممكن انما هو
تساوي طرفاه وتعمل السارج كذلك قال على ما يناسب الامكان انما هو
لانا نقول قد تقرر في موضعه ان الممكن انما هو السارج عن القسم لا يتبين احد
طرفيه لكن يتبين ان احكامه تساويها وقد ظاهرا لبعض وباتجاه التساوي
امر انما على مفهومه ثم ان قوله عدم منع الفعل والترك وعدم منع الفعل
ليس بحسن لانه المراد بالجواز ما يستعمل الطرفين ففعل المكلف لانه هو صفة
فلا بد ان يراد به في الرابع عدم منع الوجود والعدم وفي الخامس عدم منع
شراعا * قوله تصورهما وكيف يكون المراد بهذا تدقيق الموقفة بكونها غير دليل
* قوله الاحكام الوجوديات اسم جواب سؤال مقدر وهو انه قد
الموقفة باوراك الجتهليات غير دليل فلا يتناول الوجوديات الموقفة بالوجوب
حتى يتجلى الى قوله عملا لاخر اجاب * قوله ثم لا يخفى ان اعتراضه ان الله
كلام الشئ فيسببه فلهذا في اليه تعريفين صريح بترتيب احدهما دون
الاخر اشارة الى ان الاخر مراد ايضا بقوله بهما ثم لا يخفى ان بيان وجه
التعريف وان كان على معتقدهم لكن فيه بحث وهو ان اعتراضه على
التعريف الثاني لا يرد بهما او المانع هناك من ارادة كل الاحكام كونها
غير متساوية وغير داخل تحت الضبط ولا مانع بهما ان يكون يعرف كل
نفس جميع بالها وما عليها بما هي معنى يراد * قوله غير مستحسن في التعريف

واما الى ان بهما خطابات متعددة فيفسد كل واحد منها فيكون
بفعل من انفعاليهم ثم قال لكنه متناف لما سبق منه ان الخطاب هو
والكلام انفسى فانه صفة واحدة اذ ليس قائمة بذات الله تعالى واذ الخطاب
سواء بفعل انفعالي من الافعال فالتصديق لا يقال هو لا غير * قال * اذ معنى التعريف
اباحته الفعل والترك آه * اخول هذا التقرير لا يخلو عن الاشارة الى حد ما يحتاج

في انما طرأ على هذه الاباحة من الاحكام التكليفية عدد (عشر) من سبعة اولها التكليف فيه
اصلا حتى قار بعض الصواب انه ثلث القسمة فيقال ان الحكم اما تكليفي او تحريمي او وضعي
وذلك لان نسبة حكم الى تكليف لا يقتضي كونه مطلقا بل نسبة بل يجوز باعتبار سلب
التكليف عن طرفه فصل المكلف كما لو ذكرته العبارة انفسهم يرد الاشكال على
الاستدراك استحو حيث جعل الاباحة تكليفا وانما الجواب عنه ايضا في موضع

* قال * الحكم حادث
الكون متصفا بالحصول
* اقول يعني الحكم حادث

لا نسبة
متصف
بالحادث
وكل ما هو
متصف
بالحادث
فهو حادث
اما الصوري
فلكون
متصف
بالحصول
بعد الحصول
ولكن ما يتصف
به فهو حادث
اذ لا معنى
للحادث
الا ذلك
واما الكبرى
فما تضمنه
في علم الكلام
ان الصديق
لا يتصف
بالحادث
السلام منها

قبل عدم الاستحسان انما يستقيم العلم لفظا محتمل لكان ويراد واحدا منها
بلا قرينة معينة انما اذا اطلعت وارىد بمعنى واحد مشترك في كل واحد
من تلك المحتملات فهو محتمل لا يقع فيه كما فيما نحن بعدد واثبت خبر بان
يستلزم ان لا يعد استعمال اللفظ المشترك في التعريفات من غير قرينة تدل
على احد معانيه قبحا ولا يخفى قبحه * قوله وخرج العلم بغير الاحكام من الدوا
والصفات فستر المعنى هذا بقوله اي يخرج التصورات ويبقى المقصد بقا
ولا يخفى انه مجرد اضافة العلم الى الحكم لا يخرج التصورات لانه النسبة الثانية
ربما تتعلق بها التصورات كمن شكك فيها او توهم فلا بد ان يخص العلم بالمقصد
كما هو المتبادر من اضافة العلم الى الحكم بواسطة الشرح * قوله كونه الان
حجة في هذه المسئلة من علم الكلام فذكرنا في علم الاصول كايانته بطرق المبدئية
وتتم الصناعات بما ليس منها لالا منها من مسائله وفي هذه المسئلة مشتركة بين
الاصوليين والمخايرة بحسب سبب البحث * قوله وخرج ايضا علم الله تعالى
لو ترك لفظ الله لكان اولى لانها يوم ان العلوم السلكة خرجت بقصد
العملية كما لعلم بالاحكام الشرعية النظرية وان ظهر بالتأمل انه الغشبية في
نفسه يخرج مع قطع النظر عن القيد * قوله وكذا علم المقلد لانه لم
يحصل من الادلة التفصيلية فصل علم المقلد من العلوم السلكة تحط الرتبة
والصغيرة لانه يحتمل ان يعود الى كل واحد من العلوم الاربعة وان يعود
الى علم المقلد فقط اعتمادا على فهم السامع والاولى لانه يكون كقول * قوله
لانه علم والفقه ليس علما بالعلوم الشرعية يمكن ان يحكم على ذلك ويجوز
العلم عبارة عن المسائل والملكة والمعنى هو العلم المتعلق بالاحكام الشرعية
* قوله تكرر اما الشرعية فلا نعنيها بها من خطاب الله تعالى سوا واحد

اقام وليسيل الصوري مقامها وترك الكبرى الكنف وبقدر ما في الكلام
* قال * والمصنف انما في تفسير الخطاب الوضعي ذكره كالمالعية
يعني انه كونه السببية والشرطية كما انها من الوضعية بالاستعداد
فكذلك الما نفعية منها بالاستعداد ولا ينافي تلازمها مع الشرطية باعتبار
فاذا كانت لها استعداد او مشيئة كانت الاولوية بمقام التفصيلية من غير ان يكون

فإذا لم يخرج منها شيء الكفائي بما قاله في المتن في حرمته الحكائية عن الغير وكما فيها قصد العمل
في التعبير ذكرها بالخطأ فيلزم أو لا ما قيل إنه لم يفهم الخطاب الوضعي بأنه سبب
لذلك أو شرط أو انقضاء في حقيقة شرطية ضده فإنه ما لخصه النجاشية بشرطية
الظواهر فلم يخرج شيئا وما ثانيا ما قيل إنه لم يخرج من الكفائي ما يستوي في المتن منه ذكره اجبالا
بقوله ونحوها نفس يد على السراج إنه كونه الشيء ركنا أو دليلا أو علامة ٩٠
من الوضعية أيضا فها وجه

بمعنى ما ورد به السراج أو بمعنى ما يتوقف عليه الأول ما على الأول فظواهرها
على الثاني فلان التعريف لا شاعرة وعندهم ما ورد به السراج في قوة
ما يتوقف عليه لا مجال للفعل في ذلك الأحكام وجعل المص بعض الأحكام
التي ورد به السراج غير متوقفة عليه كوجوب الأيمان ونحوه في مذهبهم
والمعمولة فلا نفعا منها من تعلو الخطاب بافعال المكلفين فانه المتفق
بها لا يكون العمل لا اختصاصه بالأفعال أو فابايجارح ويمكن أن يجاب
عن لزوم استدراك قيد الشرعية بمنع كون ما ورد به السراج بمعنى ما يتوقف
على الشرع غاية الأمر أنه يلزم مبنيا وعلى رأيهم وذلك لا يستلزم الاستدراك
بقوله بل المراد النسبة التامة المراد بها ما يصح السكوت عليها فيندرج
فيه النسب لا النسبة التي يخرج بقوله التي العلم بها تصديقه * قوله عن التصديقه
بالقضاء بالشرعية ان قلت الظاهر يقول عن التصديقه بأحكام القضاء
لأن الظاهر المراد بالنسبة التامة الوقوع واللا وقوع للذات بها جزأين
أخر من القضية قلت فيجوز على حذف المضاف وعلى إطلاق القضية على
جزئها الآخر الذي يدور عليه وجود ما وعدنا نظيره قول صاحب الموقف
المسئلة كحكم نظري آه * قوله ظاهره على هذا التصديقه آه قيل هذا اعتراض
عن ترك المص التعرض لقوائد القيود على هذا التقدير والاستغفال به على
التقدير الآخر وفيه نظر لان التعرض على التقديرين صريح في غير قيد
العملية والظاهر فائدة قيد العملية التي ذكرها فيهم التقديرين فلا فرق في
الاستغفال فليس المراد إلا أنه قوائد القيود ظاهرة على هذا التقدير ولذا
لم يخرج المص في بيانها إلى التكلف بخلاف قوائد على التقدير الآخر عليه
قوله فاحتاج إلى تكلف جاء آه * قوله فذهب إلى أنه المراد بالشرعية

الانقضاء على ما لخصه * قال *
فاجاب الاستدراك الأول
* اقول في الجواب ليس
كما ينبغي لانه فيه تشبيها من
الاستدراك المراد بالحكم
وهو الحكم القديم وهو
لا يناسب غرضهم الذي هو
بيان الحكم المتعارف بل
الافتقار إلى المقسم تارة إلى الأقسام
الخاصة من الوجوب وغيره
وأخرى إلى غيره ولهذا قال
صاحب المنهاج ولا بد للاصول
من تصوير

فاندر عليها التصور
مشبه

الاحكام
يتكلم من
أشياءها وتبينها وسبب
تحقيقه في توجيه اعتراض
المصنف أنه شاعرة أنه تعالى
فلو اجاب بهن ما يمنع قدم
الخطاب بأنه يراد ما هو طوب
به كما أنه مناسب لاسبابه
ولم ير دسئ * قال * ومن
الناظر بأنه أو بهن تقسيم
المحدد * اقول يعني إنه
ما ذكره في الحد الذي إلى
تقسيم فباطل لعدم حصول

المقصود وهو التصريف وإن اذمى إلى تقسيم المحدود ونجائز الاخلال
بالتصريف ثم قيل إنه تناول التسمية لفظ من الفاظ المحدود فهو تقسيم
المحدد والافهم تقسيم المحدود كما إذا قيل اجسم ما يتركب من جوهرية فصار عداه أو عالمه
أبعد فذلك يكون تقسيم المحدود * قال * وانت جدير بأنه لا توجيه لهذا الكلام أصلا
* اقول اعلم إنه الاستدراك في هذا المقام ثلث فرق على ما ذكره الحق وعصده الذي

في شرح المختصر منهم من لم يسم الوضعي حكاه عنهم من سناه حكاه وادرجه فيه بجعل الاقتضاء
 اعم من الصريح والمصنف بهت لم يذكر الفرقه الاولى واختار تحت رانثا نيت ورد
 مختار انا لث بان الحكم الوضعي للمفهوم وهو الخطاب بان هذا السبب ذلك ونحوه والحكم
 التلخيصي له مفهوم اخر مباين لاول وهو الخطاب المتعلق بانظار المكلفه بالاقتضاء
 او التخيير وانما حكنا بالمباينة بينهما لان الاول ما يفهم منه تعلو شئ بشئ
 ٩١

سبحي في شرح قول المصنف وبعضهم عرف الحكم الشرعي بهذا انه قال في الجواب
 اذا كان هذا تعريفا للحكم فحقى الشرعي ما يتوقف على الشرع * قوله
 ولا يدرك لولا خطاب الشارع قيل هذا ليس بتفسير لما قبله بل عليه انه
 ليس بتفسير لصدقه على الحكم القديم دون ما قبله ويحتاج الى الجواب بان
 المراد ما يتوقف ادراكه على خطاب الشارع بل بيان للصدق لا لغير الذي
 بعضه في الشرع بهذا التفسير الاخص فان المذهب هو ان الوجوب شرعي
 يجوز ان يكون حكما في البعض وبه ظهران المراد بالتوقف هو التوقف في
 العقوبات والعلم لذلك قال الله تعالى في الميثاق لا تتوقف وجوب
 الايمان ونحوه على الشرع كما هو المذهب عندهم من ان لا وجوب الايمان
 وفيه نظر كما سنطرح عليه * قوله متوقف على الايمان بوجوبه والباري
 تعالى آية سورة الكلام يقتضي ان يقال على وجوب الايمان فكانت محمول
 على حذف المضاف وكلامه هذا مخالف لما في شرح العقيدة من الاستدلال
 على نبوت الكلام بالاجماع وتواتر النقل عن الانبياء وصدقات الله عليهم
 اجمعين * قوله فكيف يتوقف على الشرع هذا ينبغي على ان يعتبر في الشرع
 توقف على الشرع نبوتنا كما يعتبر توقفه عليه علماء الافعيه الحكم انما ينافي
 توقف نفسه على الشرع لا يتوقف ادراكه وفيه نظر لانه المصنف قصر في
 تفسير الشرعية على قوله لا يدرك لولا خطاب الشارع وقال بعد
 تعريف علم الاصول الحكم المذكور هناك انه اراد به خطاب الله وهو قد
 فالمراد نبوت علمنا به بالادله * قوله ولما قل ان يمتنع توقف الشرع
 او على المصنف وجوب الايمان وجوب تصديق النبي عزم لا يتوقف على الشرع
 واستدل عليه بقوله لا يتوقف الشرع عليه فقوله الشارع ولما قل ان يمتنع

وهو لازم له والشك في دفع ما يؤولهم
 ما يفهم وجوب لم يذهب الى ذلك
 فخر ونحوه وهو لازم بل الى ان المراد به
 له واللازم ان الخطاب ما يتوقف
 متباينان على الشرع * مثله
 وقد تقدم ان تباينه
 انما هو لازم من ذلك
 من ذلك حيث قال انما
 كسبها في الشرع
 واللازم انما
 متباين في
 يجب انما
 الصلوة
 لا لو كانت
 الشرع
 بقوله تعالى
 ان المصنف
 لا لو كانت
 الشرع
 حكاه عن
 مختلفا
 في الحقيقة
 يجب انما
 الصلوة
 بيان انما

وجعل الوقت سببا في الخطاب لا في تعلو باقصة الصلوة
 بعد ذلك ان خطاب المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء والخطاب
 المتعلق بالادراك فانه لا اقتضاء فيه نظر الى ما تضمنه به نصهم قد قارنه
 خطاب فيه اقتضاء وبجهد ذلك لا يندرج في الحكم كما لا يخفى فانه قيل قول المصنف
 ولزم احداهما الاخر في صورة آية يعني لزوم الوضعي للتلخيصي في صورة بوجد

فيها لا لاسية على التعليل لا يدل على التماسه مما يحسب انما يرجع كما
هو حكم المتساوية والاخص مع العلم بان على انتفاء المباني
بينها او اللازم هو انما يرجع المحمول قلنا قد تقرر في موضعنا ان اللازم
فما من محمول وغير محمول كلزوم الاضاة لطلوع الشمس فظهر مما ذكرنا
امور الاول ان الكلام المصنف بهما ليس مع الفقرة الاولى ٩٢

و ايضا فلو كان مباحث الحكم والتيقن وجوب تصديق النبي عليه السلام ان توقف على الشرعي يلزم الدور منه على ان الجواب انما يتم على تقدير ان يكون الوجوب غير الخطاب وهو لا يجاب على ما ذهب اليه بعض المحققين وهو خلاف مصطلح الفقهاء منه وقد يتخلف في دفع هذا بان من شرط الحكم الواقع في تفسير النقص بخطاب شرقي لم لا حظ ان خطاب الشرع قد لم وهو انما هو الكلام الشرعي لا هو انما هو الحكم الشرعي الواقع في تفسير النقص ووقع تميز الخطاب بوجوب الايمان على هذا الزعم فلان فيه الاعتراض بان الواقع في تفسير النقص الحكم المصطلح به الفقهاء والخلاف الواقع في تفسير الحكم مشتق	منع الدليل وقوله ولا مناف بطار للدعي واجاب عنه الفاضل الشريف بما حمله ان قوله كوجوب الايمان مثال للخطاب كما لا يتوقف على الشرع لا كما لا يتوقف عليه بل المثال له نفس الايمان وقوله ونحوه عطف على الايمان ونقصه النبي يوم ولا شك ان نبوت الشرع عند المكلف متوقف على الايمان والنقص فلو قلنا توقفنا على نبوته لزوم الدور وعلى ان يكون المراد بما يتوقف ايضا نفس الصلوة والزكاة ونحوهما ولا شك في توقفها على الشرع لانه المبين حقايقها واركابها وشرائطها والشرع جعل قول المصنف كوجوب الايمان مثلا لا كما لا يتوقف على الشرع وجعل ونحوه عطف على وجوب الايمان او وجوب التصديق فاعتراض بما اعتراه وفيه بحث لان المصنف صرح بما لا يتوقف على الشرع بوجوب الايمان حيث قال في حواشيه على التوضيح على ما سبق قوله الشرع في مترجه قوله وبعضهم عرفاه واذ كان مترجيا للحكم الشرعي فمعنى شرعي ما ورد به خطاب الشارع كما لا يتوقف على الشرع ولا لكان كعدم من المحدث ولتساوله مثل وجوب الايمان مع ان المحدث لا يتناول وجوب التصديق على الشرع على ان قول المصنف في حواشيه ان الحكم المصطلح ثابت لا هو فادرج في حكم كلامه على ما ذكره الشريف فان وجوب الايمان ثبت بالخطاب بلا مترية فلو كان حمله الخطاب ولا على ما به ومثله بوجوب الايمان كيف يصح الاعتراض بما نيا بان الحكم المصطلح ما ثبت بالخطاب لا هو * قوله ولا على العلم بوجوبها انما قال ولا على العلم بوجوبها لان معنى التوقف على الشرع انه لا يدرك لولا خطاب الشارع على ما صرح به فالدليل المذكور على عدم شرعية وجوب الايمان والتصديق بهذا المعنى انما يتم لو توقف الشرع على ادراك وجوبها * قوله وهو
--	--

مفهوم الحكم الوضعي ومفهوم التكليفي فاندفع به التامح في تفسيره
فظهر ان قوله انما هو المصطلح منه الخطاب بوجوبها
بشيء لم يحسمه ولم يتر كيف ان يكون المعنى ذلك فيقال فانه دقيق
والفقيهون حفيوه * قال * ذكر في بعض المختصرات ان الحكم
اقول قد عرف صاحب المنهاج اولا بالثبوت المذكور ثم اورد

غير مفيدة المعقول المحذوف والمعنى توقف الشرع على نفسه لا يمان والتصديق
غير مفيد توقفه على وجوب الايمان والصدق لانه هو منزل منزلة الامار
وواجبه لقلته بقوله لا توقف وجوب الايمان على سبيل التنازع غير مستقيم
قوله من ان لا وجوب لا لا يسمح اي لا يتوقف الوجوب لا بدليل متعدي
فان مذنب الشيخ ان الحسن ان لا يجب على المكلف شيء لم يبلغ اليه دليل
سمعي لوجبه ولهذا ذكر الشرع السمع بدل الشرع والا فالمتصور ان لا وجوب
الا بالسمع اي خطاب الشارع فلا يرد ان الوجوب انما يثبت بغيره لا بالسمع
القديم القائم بذاته بل ذكره لاجل اخر قوله اي المتوقف على الشرع
النظر ان الشرع ما يتوقف عليه بل ما يتناول له والى اخره من
يرشدك اليه لفظه ثم وان هذا البيان لا اختصاص له باحد معني الشرعية
وان فائدة العملية لم يبين على المعنى الاول للشرعية فليما قل قوله وفيه
الكلام سيجي ان النظر في الافعال افعال الجوارح فلا يتناول النظر بآيات
فيتمتع الى تقويم الافعال فيقال المراد بها بايقم افعال الجوارح والقلب
فيتناول النظر بآيات ويخرج بالعملية اذ يراد بها ما يتصور بالجوارح بخلافه
اذ لا يخلو من الدليل آه قيل فيه بحث وهو ان الدليل قد ينسب اليه العلم
والمراد حصوله به وقد ينسب اليه غيره والمراد حصول العلم به منه كما
يقال الدليل على وجوب الصانع هو العالم والمراد ان العلم به منه وان
جدير بان ما ذكره مبني على انه ليس ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه الى العلم
بالمطلوب وما يلزم من العلم به ولو بوجه خاص العلم بالمط والكلام في النسبة
بغيره لا يحصل منه لاني النسبة المطلقة فابحث حال عن التوصل قوله
لم لا يحصل من النظر في الدليل اي بالذات بل بالواسطة والمتبادر من

المراد حصوله به وقد ينسب اليه غيره والمراد حصول العلم به منه كما
يقال الدليل على وجوب الصانع هو العالم والمراد ان العلم به منه وان
جدير بان ما ذكره مبني على انه ليس ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه الى العلم
بالمطلوب وما يلزم من العلم به ولو بوجه خاص العلم بالمط والكلام في النسبة
بغيره لا يحصل منه لاني النسبة المطلقة فابحث حال عن التوصل قوله
لم لا يحصل من النظر في الدليل اي بالذات بل بالواسطة والمتبادر من

بالكلام كيف تجد
المراد حصوله به وقد ينسب اليه غيره والمراد حصول العلم به منه كما
يقال الدليل على وجوب الصانع هو العالم والمراد ان العلم به منه وان
جدير بان ما ذكره مبني على انه ليس ما يمكن التوصل به صحيح النظر فيه الى العلم
بالمطلوب وما يلزم من العلم به ولو بوجه خاص العلم بالمط والكلام في النسبة
بغيره لا يحصل منه لاني النسبة المطلقة فابحث حال عن التوصل قوله
لم لا يحصل من النظر في الدليل اي بالذات بل بالواسطة والمتبادر من

ان نسو كلامه حيث قال ولا بد لا حصوله من تصور الاحكام لتيك
من ايمانها ونفسها بنا على الصوت اسم المقصود من التعريف
بيان المحمولات التي هي الاحكام الشرعية لا بيان قصد التعريف
ما قيل او لا لانه بوضوح الصلوات الشرعية كما عرف حصول المقصود
في نفس نفسه بقوله معرفة ولا لذكر الغرض اجمالا آه والفقه بقوله

ان نسو كلامه حيث قال ولا بد لا حصوله من تصور الاحكام لتيك
من ايمانها ونفسها بنا على الصوت اسم المقصود من التعريف
بيان المحمولات التي هي الاحكام الشرعية لا بيان قصد التعريف
ما قيل او لا لانه بوضوح الصلوات الشرعية كما عرف حصول المقصود
في نفس نفسه بقوله معرفة ولا لذكر الغرض اجمالا آه والفقه بقوله

في الحكم المصطلح
 كقولهم بقيد
 الاقتصار او
 التخصيص بشئ
 لا في الاستحسان
 بقيد الشرعية
 غير عدم شمول
 الحكم المصطلح
 بالنظر في كلام
 الشارع هو ان
 فتاوى * مشه
 اشارة الى
 توجيه التروم
 في غير الشكل
 الاول * مشه
 هو بقصد
 تفسير كلامه واما نيانه اطلاق
 لفظ الحكم في كلامه هذا البعض
 وايد تعريفه عقيب تعريف
 الفقه وهو من الاستعاذة
 فكلام المصنف حق لا دفع له
 وجه دفعه ظاهر للتمسك
 لفتاوى * تار * تار المص
 والكاثر في تعريف الحكم آه
 * اقول يعني ان المصنف
 تار في حواشيه على التوضيح
 بناء على ما توهم ان يسهل
 تعريف الحكم المأخوذ في تعريف
 الفقه عند بعض الاستعاذة
 والحكم الشرعي عند البعض
 الاخر يفهم اذا كان هذا

العلم بالاحكام الشرعية آه
 من تصور الاحكام الشرعية
 الى يد البحت بتعريف الحكم
 بفصل المكلفين فيما في كلامه
 في تعريف الفقه عنده هو الحكم
 وقول المص
 لا عرف الفقه
 بالعلم
 بالاحكام
 الشرعية
 وجمع
 تعريف الحكم
 وتعرف
 الشرعية
 جاز على سب
 كلامه
 هو بقصد

العجالة الحصول منه بالذات ولا شك في خروج علم المصنف * قوله
 ولا بد من زيادة قيد الاستدلال والاستنباط في تعريف علم الرسول
 بقيد الاستدلال والاستنباط في تعريف علم الرسول انما يصح على رأي
 من لم يجوز له الاجتهاد واما على رأي من جوزه فلا يخرج به فقط من ملاحظة
 عموم الاحكام فان اجتهاده عزم في البعض وانت جبر بان هذا على ان
 اجتهاده عزم بطريق الحركة لكنه يجوز ان يكون حديسيا بطريق الرفة
 واما توقفه وتأخره عن الجواب في بعض الاحيان فيجوز ان يكون لاجل تيسر
 المباهي لا لثبوتها فانه قلت مقتضى ذكر ان من دفع درجات الاجتهاد الى
 ان يحصل له بعض الاحكام بالحدس لا يكون قويا كليا قلت بل هو فقيه لكن
 ذلك الحكم المخصوص ليس من الفقه * قوله بان ذكره مكرره نوقس على
 المص بان ادوايا القيد المذكور على تقدير كونه من مكان كونه من وقد لفت
 على الفرة بينهما في الكفاف وبه منقصة واهمية جدا لان علمي محرم اوفا
 لمن كان في قوله تعالى وهو الذي قبل التوبة عن عباده وقوله سبحانه وانك
 الذين يقبل عنهم حسن اعمالهم ابدل فيقبل من احداهما ولم يقبل من الاخر ربا
 تقبل منا وباعكم بخوفين للخاصية فلو بهم من ذكرنا بقدرنا وينا قد كنا
 في غفلة من هذا كما صرحوا به * قوله سلم يعني لان من مشعر بالاستدلال
 سيجوز ان يكون حصوله منه بطريق الحدس وقد وجه الاستدلال في
 حواشيه شرح المختصر بان حصوله بالادلة بطريق الضرورة يكون معها لا عنها
 ورواه الفاضل الشريفي بان الامتانة بين المعية زمانا والتأخر زمانا ويمكن
 ان يدفع بان المتبادر من التقديم والتأخير ما في معناهما ما هو بالزمان
 فالمتبادر من حصول العلم عن الدليل تأخره عنه بالزمان ولو كان حصوله

تعريف الحكم اي الحكم المصطلح بمعنى الشرعي في تعريف الفقه ما يتوقف
 على التسرع ليكون قيد المفيد محرجا لوجوب الايمان ونحوه اذ لو حمل
 على معنى ما ورد به خطاب الشارع لم يفد مستنى زائدا على الحكم المتعبر بخطاب
 تعالى واذ كان تعريف الحكم الشرعي بمعنى الشرعي الذي جعل في التعريف
 مع وصفه جماله ما ورد به خطاب الشارع لا ما يتوقف على التسرع لان

المحدود الذي هو الحكم الشرعي يكون اخصر من المحد الذي هو خطاب الله تعالى
 لتناول الاستدلال وجوب الايمان مع انه المحد ولا يتناول له حيث انه
 اذ قيد بالشرعي بمعنى التوقف على الشرع لعدم توقف الايمان على الشرع كما سبق
 * قال * والحكم على هذا الاستناد امر على آخره يعني انه الحكم المذكور في تعريف
 ٩٥ الفقه على تقدير انه يكون التعريف المذكور للحكم تعريف الحكم الشرعي

استناد امر
 حيث قال وقيد
 الاوله بالتفصيليه
 لانه العلم بوجوب
 الشئ لوجوه مقتضى
 لانه لو
 ازيد ذلك
 لكان ذكر
 الشرعي
 فانه علم بخلاف
 فان اختلفا
 الفقه كبر
 لما سبق
 ان الشرعي
 في قولهم
 الحكم الشرعي
 على تقدير
 انه يكون
 خطاب الله
 انه تعريف
 لا يستدل بقول
 للحكم الشرعي
 المجتهد * مشه

بالضرورة لكان معناه بالزمان لا بغيره بالزمان وفيه كافي في الاشعار بالاستدلال
 هذا فانه قلت حيث ان ما يكون قيد الاستدلال لا يخرج عن علم جبريل
 والرسول عليهما السلام يدفع استدراكه اللازم على زعم المصنف لا يدفع
 الاستدراك مطلقا لان افاده قوله عن اولتها التفصيليه قد افاده
 قوله بالاستدلال مع الزيادة فينبغي قوله عن اولتها التفصيليه يستدل
 خاليا عن الفأدة فما توجه تعريف ابن الحاجب قلت بعد تسليم خروج
 علم المقتض بحد قيد الاستدلال يخرج بقيد التفصيليه علم الخلاف كما استأ
 اليه اسم سابقا والباقي ليرتبط به ذلك القيد على ان في تعريف الشرع
 اشارته الى انه قوله بالاستدلال متعلق بعلم المخصوص اعني العلم
 الخاص من اولتها التفصيليه فلا استدراك لان اعتبار القيد بدون
 المقيد لا يجوز لا يقال فيجعل متعلقا بعلم المطلوع لانا نقول في كل قول آخر
 وتعيين الطريق ليس من ادب المناظرين سيما اذا استعمل الطريق المختار
 على فائده زياوة التوضيح وبالحكمة المتطوعين غير الاستدراك * قوله
 او لرفع الوهم ابي دفع وهم من يقبل عنه هذا للزوم ويطعن انه من علم الرسول
 علم الاول * قوله فقول عرف بعض الاساعه يعني انهم لم يزدوا قيد
 الاقتصار والتخيير ولما اعتضض عليه بعدم المنع زاد البعض الآخر من الاستدلال
 هذا القيد فحصل الاتفاق من الفريقين بان ما ذكره تعريف للحكم الشرعي
 لا الحكم الاخر في تعريف الفقه فلا ينافي في ذلك ما سبق من طهنة على المص
 في زعمه ان كونه تعريف الحكم الشرعي انما هو رأي بعض الاساعه ولا ما
 سياتي من انه لا خلاف لاحد من الاساعه في انه هذا التعريف للحكم الشرعي
 * قوله وهو بهذا الكلام النفسي نوقش فيه بان الكلام النفسي لا يقع به

ما ورد به
 خطاب الشارع
 اجماع من المحدود فاذا
 اريد بجبرد الحكم الخطاب
 المذكور يكون ذكر الشرعي
 بمعنى ما ورد به خطاب
 الشارع كمراد بالضرورة

لا تفهم من الحكم حينئذ ان لا يلزمه ان يرد بالشرعية الواقعة صدقة الاحكام ما يتوقف
 على الشرع لانه المفروض ان التعريف بالمعنى الاعلى للحكم الشرعي تعريف ما قيل اذا
 كان الحكم الاخر في تعريف الفقه بمعنى الخطاب المذكور كانه الشرعي واختلفا
 مفهوم الحكم الاخر في تعريف الفقه فانه الشرعي داخل في مفهوم ما يكون بمعنى
 ما ورد به خطاب الشارع وذلك لا ينافي ان يكون الشرعية المذكورة في تعريف

في تعريف الفقه صرح بما ينبغي التوقف على الشرع فلا يلزم التكرار * قال *
 والفقه ما يطبقون في التثبت بالخطاب مراد المصنف من هذا الكلام
 التوطئة لا يراد الاعتراض * اقول ولا كان المتبادر من خطاب
 كلام المصنف ان يكون استعمال الفقه في الحكم فيما ثبت بالخطاب
 بطريق المجاز وجهه بان المراد من الحكم في اصطلاح الفقهاء ٩٦

وانما قالوا ان هذا
 لا احتمال ان يكون
 بتوجيه الكلام
 النفس لا يفهم
 بواحدة الكلام
 اللفظي وكذا ان
 الفقه لا يفهم
 منه كنه لا شك
 انه خلاف الظاهر
 فان قلت المقصود
 بالفهم والافهام
 هو المعنى لا اللفظ
 نعم اللفظ وسببه
 الى الفهم فينبغي
 قولنا ان الكلام
 ظاهر في الكلام
 النفس قلت فمفهوم
 راجع الى من والمعنى
 اقسام نفس الكلام
 من هو متشبه بفهم
 وليس المراد افهام
 نفس الكلام بل
 افهام نفس معناه
 فيختص باللفظي شيئا
 او اعتبر المتشبه
 الشيء بفهم قائل
 مشبه
 فيلزم دفع هذا
 التوجيه ما قال
 ان وجه في شرح
 المختصر لو قال بفعل
 المكلف لكان اسما
 اقتضاه ان لا يقسم
 من احكامه كقولهم
 البني عليه السلام
 وروى ما في مروي
 ليس هو متشبه

الشيء طيب اللهم لا اسم يراد انه يقع بسبب اقسامه التي طيب * قوله
 فسر الخطاب بالكلام الموجه اليه انما الكلام اللفظي والظاهر ان التوجيه لا يفهم
 او قصد لا يفهم منه ثانيا في اللفظ طيب كما لا يخفى * قوله بفهم من افهام
 ولا يظهر ان يقول بفهم من افهام في قوله لا يفهم من افهام والمكلفين
 جنبهما بناء على ان جميع المعروف بالكلام والمضاف اليه ذهابا قد ينسج عنه
 معنى الحقيقة ويراد بجهت جميع اطلاقه على الواحد وذلك لان خبره هو
 انبيي علم في كذا كما يحتاج الى كل الافعال على كونه كذا يحتاج الى
 المكلفين عليه كما اشار اليه بقوله فيما والمعنى خطاب الله تعالى المتعلق
 بفعل المكلف لا يقال المراد بالخطاب ههنا هو الكلام انفسى على غير ذلك
 ولا شك ان الكلام انفسى صفة واحدة في حق خطاب واحد متعلق بجميع
 الافعال لانا نقول الكلام وان كان صفة واحدة حقيقة الا انه متعدد
 باعتبار المتعلقات فيقصد بالخطاب فيستقيم ما ذكره * قوله او معنى
 التخيير باحة الفعل والترك فيه كما ان الله قد لا باحة من الاحكام الشرعية
 باعتبار ما فيها من سلب التكليف فان نسبة الحكم الى التكليف لا يقتضي
 كونه مكلفا به بل يجوز باعتبار سلب التكليف عن طريق فعل المكلف فلا
 عدول عنه المناسبة * قوله لان قيد الحقيقة مراد به اعترض عليه بان
 لو لم يذكر التخيير لم يدخل الاباحة في تعريفه اذ ليس فيها تكليف واجبة
 بانه لا يلزم من اعتبار الحقيقة ان يكون الخطاب تكلفا كما يتقوله هو به بل
 يجب ان يتقوله بفعل من يتقوله بفعله التكليف في الجملة فله يجب وهو
 اعتبار الحقيقة المذكورة يدفع النقص بمثل قوله تعالى حلفكم وما تملكون
 لكن لا يدفع النقص بالنقص المبينة لافعال المكلفين فانه انما في ذلك

هنا اثر للفعل ترتيب عليه كالمخلوق فانه اثر للتخصيص
 بترتيب عليه * قال * اشارة الى اعتراضات
 على تعريف الحكم مع الجواب عنه النقص * اقول حاصل الاعتراض
 الاول ان هذا تعريف للمساواة لانه الحكم المعروف صفة فعل المكلف
 والخطاب المعروف صفة انشائية باعتبار كونه كلاما وصفيا بما

القصص

<p>منايات بلا مربية وحاصل الجواب الاول غرضه منع المباينة نظر الى الواقع والاستعمال وحاصل الثاني في تسليمها لظن الواقع ومنقول لظن الاستعمال بناء على الشرايح وحاصل الثالث منقول لظن الواقع بناء على الاتحاد بالذات يمنع كون الحكم صفة فعل المكلف وتوضيحه على ما نقل عنه ان الحكم</p>	<p>الذي هو خطاب الله نقله امره نفسه بما ينبغي لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير لا فهم اعتبر منه جانب الفساد يقال له الاجابة الاعتبار جانب المفصول وهو فصل المكلف يقال له الوجوب فما حكم شئ واحد يعبر عنه تعلقه يوصف بهذا الاعتبار</p>	<p>٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠</p>
---	--	---

<p> انتفاء صفة للمفعول ثم بالايجاب بالذات واعتراض عليه بان لا يبقى حينئذ فرق بينهما الحكم وليس له لانه قوله انظر واجيب بان الحكم هو القول النفسى المناسب المصدرى والذليل هو القول العقلى المناسب لمعنى المفعول وعلم ان هذه نكتة ذكرها المحقق عصف الملة والذيل كانه ٩٨ </p>	<p> حدوث موصوفها مشبه قال سعد الدين في التلويح واجاب بعضهم بان لا نسلم ان الخطاب الوضع حكم آية فالله اعنى لا يخفى ان الجواب الاول يعنى هذا المنع ان يكون لا يكون سببية اللوكة عبارة عن وجوب الصلوة عنده بعيد واجاب السيد بان السبب في الاصلح عبارة عن وجوب السبب باسبب وعنده وجوده واذا كان كذلك فغير سببية اللوكة للصلوة وجوب عنده لا بعد فيه * مشبه على ان لزوم الكلية في لزوم عرف المراد العقول والادباء يطبقون لزوم على الجزء * مشبه اشارة الى انه مجوز كلامه مشتمل على ما احدهما دعوى وجوب ذكر القيد في تعريف الحكم بنوعه على ان الخطاب نوعان </p>
<p> اذ استعمل على امر شامل فذا التقسيم المحذور كما يقال الجسم ما تركب من جوهرين او اكثر والالتصيم احدكما اذا قيل ما تركب من جوهرين فصاعدا وما له طول وعرض وعمق وما نحن فيه من قبيل الاول * قوله واجاب بعضهم بان لا نسلم انه في بحث وهو ان تفهام المعنى من اللفظ لا بارادة اللفظ علانما اما ان يفهم الاقتضاء التقصيني من اللفظ في نفس الامر او لا وعلى كلا التقديرين احد الطرفين فاسد فقل * قوله ولزوم احدهما للآخر في بعض الصور آية الخطاب التكليفي خمس اقسام واللازم للوضع بعض منها وهو الوجوب واخره فقل في بعض الصور ناظر الى قوله احدهما لا الى اللزوم حتى يرد ان اللزوم لا يكون الا كلياً فلا معنى لقوله في بعض الصور * قوله وانت خير بان آية قال الفقهاء السرف فيه بحث لان المعنى هو ان بعضهم لم يرد فيه قيد الوضع بناء على ان الاحكام الوضعية داخل في التعريف لا في الاقتضاء اعلم من التصريح ثم رد على هذه الطائفة بان الحكم الوضعى كسببية الزنا لوجوب الجدة مثلاً مفهوماً والحكم تكليفي كوجوب الجدة مفهوماً آخر وان لم احدهما للآخر في بعض الصور فان في ايجاب الجدة على الزنا حكمين مختلفين في الحقيقة والخطاب الذي تعلو بالجدة بعيداً عليه انه خطاب متعلق بفعل مكلف بالاقتضاء بخلاف الخطاب الذي تعلو بالزنا فانه لا يقتضاء فيه اصلاً نظر الى ما تعلو به نعم قد قارنته خطاب فيه اقتضاء وبذلك لا يندرج في الحكم كما لا يخفى ولا بد لهم من زيادة قيد لانهم اعترفوا بكونه حكماً وزعموا اندرجه في احد بدونه وقد ابطر زعمهم قصد اوج يكون كل ما موجهها لا يتجه عليه شئ مما ذكره السمرقاني ومحصله ان كلام المصنف </p>	<p> قصد فيها التردد على آية سبباً حيث اطلق القول في الشفاء بان التاثير واحده بالذات متعارف بالاعتبار حيث حكم بان التعليم والتعلم والتحرى والتحرى وامثال ذلك واحده بالذات متعارف بالاعتبار فليتأمل * قال * الاول ان المقصود تفسير </p>
<p> الحكم المصطلح اعلم ان الاستساعة انها اورود وانى كتبهم لاستمداد الاصول من الاحكام كونه معرفة من المبادى التصورية ولذا قال صاحب المنهاج ولا بد للاصول من معرفة الاحكام ليتمكده من ابنا تها ونفيها وقال ايها الحاجب وانما استمداده فمن الكلام والعربية والاحكام وقال شارح المحقق وانما الاحكام </p>	<p> الحكم المصطلح اعلم ان الاستساعة انها اورود وانى كتبهم لاستمداد الاصول من الاحكام كونه معرفة من المبادى التصورية ولذا قال صاحب المنهاج ولا بد للاصول من معرفة الاحكام ليتمكده من ابنا تها ونفيها وقال ايها الحاجب وانما استمداده فمن الكلام والعربية والاحكام وقال شارح المحقق وانما الاحكام </p>

فالمراد تصور ما لا يتم المقصود انبائها ونفيها في الاصول او قلنا الامر
للوجوب وفي الفقه اذا قلنا البور واجب ولا شك انما ثبت
او نفي انما هو من انما الخطاب لا هو نفسه ثم انما المذكورين الحكم
لهذا الموضع بعد ما عرفوه بهذا التعريف ونقلوا عن المفسرين
الاغراض الاول من الاغراض السابقة اجابوا عنه

والمأنيها بطلان ترك
التعريف بما هو عليه
الاقتضا وكلا
النوعين * مشه

بهنا مع من ذهب الى ان الوضع حكم فاندفع الاول وان الحكم الوضعي يتبين
للكيفي وان كان لازما فاندفع الثاني * قوله ويجوز ان الخطاب التكليفي
اعلم منه قيل اذا عترض الاقتضا التضمني وجعل التكليفي شاملا للوضعي
كان المقصود اخذه في تعريف الحكم لانها ذكرت في القران للاعتبار
وكل قضية تتضمن ان يقال لا تفعلوا ففعل هو لاء لتلوا فاقبوا بقا بهم وادعوا
ففعل هو لاء فتبا بواكونهم واجيب بانه اخذه بهذا الاعتبار في المحذور
ايضا فتاوى قوله تسامح والمضي انما المفهوم آه قيل ما ذكره ليس تفسير
للكلم الوضعي اذ قد عرفت سابقا كل منهما بل بياننا لازما بين الحكمين لبيان
التباين واذ قال المفهوم من الحكم الوضعي والمفهوم من التكليفي ولم يفرق مفهوما
الحكم الوضعي مفهوما التكليفي فاندفع به التسامح وانت خبير بان بيان
اللازمين على الوجه الذي ذكره المصنف لا يقتضي تباين للزومين قطعا الا
يرحم الله من يتصور تلك المفهوم من الانسان قابلية العلم والمفهوم من الحيوان
ليس بذا ومن البين انه لا يقتضي تباين لانسانه والحيوانه فليتأمل قوله
ما ورد به خطاب الشرع قيل فاما الحكم الذي ورد به خطاب الشرع هو خطاب
رقا في المنعوت آه وهو غير صحيح لاقتضائه ورود الخطاب بالخطاب وجيب
بان الخطاب المعتبر في المحذور هو الخطاب اللفظي وانما هو خطاب النفس
فلا استحالة في ان يكون * قوله والالكانه الحكم اعم من المحذور ولنا وله مثل
وجوب الايمان لانه المراد بالافعال ما يعلم افعالا بجوارج القلب مثلا
يترجم مستردا في العملية في تعريف الفقه وهما بحث وهو ان المضي
الذكر السري وانما اخرج الحكم العموم لكن اخذه في الخصوص لان الحكم
الشرعي بالمعنى المذكور يتناول المقصود البينة لافعال المكلفين حيث لا يقتضا

بسيم قدم
الحكم كالم
نقل عنه
الاب
سابقا
والطاهر
من حرا
المصنف
الاغراض
عليهم والمناقشة
معهم بانهم
بعد ما ذكرنا
الحكم لهذا
المفسر من
كيف يصح
تفسيرهم
ان الخطاب
القديم
كما عرفت
باجواب
عن اعراض
المفسر
فحينئذ
يظهر ضعف
كل من الاجوبة
الستة
المذكورة

٩٨ وباجملة مراد المصنف
انما يريد كون معنى
السببية او الشرطية
ما ذكره ليكون مستدرا
تحت الاقتضا وانما
التعريف انما السببية
مثلا شيئا وجوب
المسبب شيئا آخر
بمرسه ان لا يرى
انه يقال الوقت
سبب الصلوة
فيجب عنده النظر
كيف جعل وجوبها
عنده متفرد شيئا
على سببية لها
وكذا قياس الشرطية
والانسية فثبت
انما ما ذكره ليس
معنى السببية
والشرطية وانما
الحكم لازم له فاما هو
الحكم الوضعي لا يندرج
تحت الاقتضا اصلا
وما اندرج تحت
ليس حكما وضعيا
فتأمل * مشه

هنا الاول فلا يتم فيه اعراضا بفان الجواب الاول المقبول
عنه انهم فانه صحيح هذا بطلان ذلك وانما صحيح ذلك بطلان هذا وانما انما
فلا يتم انما اراد انما اطلالا الحكم على الوجوب ونحوه صحيح
نظرا الى الاصطلاح فلا يتم ذلك كيف قد صرحوا بان حقيقة فيها
بالنظر السببية والمقصود بالبيان ذلك فقط وانما اراد انه ذلك

اي الزوم لا ينافي
المسببة بجواب
انما يكون لازما غير
محمول
مشه

٩٩ ذكره صاحب
التبليغ وتبعه
بعض محققى هذا
الكتاب * مثله

واعلم ان التسمية
في قول المصنف
كانت على الخلق
في مجرى اطلاق
المصدر على المفعول
من غير ان يعتبر
المفعول بالتقدير
بغيره فلا
يرد ما قيل من انه
لوجود ليس
بمفعول الايجاب
والذى هو الحكم
اذ لا يقال اوجب الله
لوجود كالتقدير
خلو الله تعالى
بمخوقات * مثله

حقيقة
ولا ضير فيه
اذ لا دخل لها
في المقصود
فيكون مبنيا
على التفسير
بالاعتبار
فلا يفيد
الاتحاد
بالذات
وايضا ان
اراد بقوله
ليس
لفصل
منه صفة
لفعل
حقيقة
كاتب او
اعتبارية
فلا نسلم
ذلك
بقوله
فان القول
ليس متعلق
منه صفة
لتصنيفه
بالمصدر

بالنظر الى الاصل المنقول عنه سلمنا له كونه لا يفيد حكم ولا
يفيدنا داما الثالث فلا ينافي فيه تسليم كونه الحكم لفظ خطاب الله
تعالى وقد عرفت انه لا ينافي في الفرض والاتحاد بالادب الذى
ذكره على تقدير صحته لا يفيد لانه التوضيح للحكم في الاصول انما هو
لكونه صفة لفعل المتكلم لينا سب الفرض عليه انه لا يكون ١٠٠

ولا يخبر في مفهومه والمراد بالحكم الشرعى المصطلح المعروف بما ذكر ولا يشتر
المعاني اللغوية للاجزاء في المعنى اللغوى فلو اراد بالشرعى الموقوف
على السمع او ما ورد به خطاب الشارع لا يلزم عموم الحد ولا خصوصه
فما * قوله استنادا الى اخر لا خطاب الله تعالى فيه بحث لانه يخرج
الثبت بالاقتضاج لانه انشأه لا يوجد فيه الحكم المفسر استنادا الى
الى اخرى نسبة اليه ايجابا وسلبا كما صرح به فيما نلتزم * قوله معنى
الحكم على المفعول انه اما من باب اطلاق اسم الجزاء على الكل لان اسم المفعول
يشتمل على معنى المصدر او من باب اطلاق اسم الملام ودم على الملام لان
الحكم نسبة مستندة للتعيين * قوله اراد بالخطاب سب ما هو مطلق
كانه قيل ما هو مطلق بخطاب الله تعالى المتعلق به وهذا مع كونه تكلفا
لا يلزم كسب من اختيار كونه الحكم قدما وفعلا لا اعتراض بان الخطاب عندكم
قديم والحكم حادث لكن هذا هو الوجه لان ذلك لا يلزم الفرض فانه المرفوع
هو لا يخود في تعريف الفقه فينبغي ان يعرفنا هو المصطلح بين الفقهاء
* قوله واطلاقه على الوجوب والحكمة تسامح منه ذلك بالنظر الى
الاطلاح الواجب اعتبارا به فيما نحن فيه وان كان كذلك بالنظر الى
الاصول المنقول عنه قيل ما زال هذا الجواب منع كونه الحكم حقيقة عرفية في
في الحكم به فكان ينبغي ان يقدم على الجواب الاول المشتمل على تسليمه
وجيب بانه لا حظ ان معنى الاول على معنى المبانيه بحسب الواقع والاشكال
ومعنى الثاني على سبيله بحسب الاستعمالنا على التسامح * قوله الثالث
ان الحكم اه حمله ما نقر عن الشرع ان الحكم الذى ورد به خطاب الله تعالى امره
تعلقا بجانين لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير فاذا اعتبر الجانين الذى هو

قلت ذلك لا يقتضى عدم انصاف المفهوم بصفة فانه
من السببه ان الوجوب صفة لفعل معدوم لانه
عبارة عن لزوم وجوده بحيث لو لم يوجد لم يكن المكلف وان اراد
ان ليس له صفة حقيقية سلمنا له كونه لا يفيد لانه المقصود
ان يكون صفة اعتبارية كاسية * قال * وهذا السؤال لا يأتى

فان لا معنى عندنا
لكونه الفعل جلا لا
الا مجرد وكونه
مفعولا فيه وقعت
انحصر عن فعله

الفاعل يقال له ايجاب واعتبر جانب المفعول وهو فعل المكلف يقال له وجوب
فالحكم بشيء واحد يفرض له تعاقب من يوصف بهذا الاعتباريات وبذلك
اخرى فالايجاب والوجوب متحدان في الموصوف الذي يقومان به
وهذا معنى قوله متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار انتهى والعلم ان المراد
بالتحليل بان كان نفس توجيه الكلام نحو الغير لا فهام فالايجاب بالمعنى
المصدرى وهو جعله واجبا نفس قوله اقول اعني المعنى المصدرى الذي
هو نفس اللفظ بهذا الكلام وان جعل عبارة عما يوجب به فالايجاب مبتلا
هو نفس معنى قوله ففعل وهو قائم بذاته سبحانه ولا يخفى عليه بان الايجاب
من مثوله الفصل والوجوب من مثوله الانفعال والتقوينا متباينان
ذاتا واعتبارا وبانه لا يتغير فرق بين الحكم وديونه لانه نفس قوله ففعل
واجب غير الاول بان ذلك في الامور الحقيقية والكلام ههنا في
الاعتبارية وعلم ان في بان الحكم هو القول النفسي المناسب لصفاته
المصدرى والدليل هو القول اللفظي المناسب لمعنى المفعول * قوله ليس
للفعل منه صفة آه ان في لان يكون الوجوب صفة فعل المكلف لكونه لا
عليه بقوله تعلقه بالمعنى محل بحث لان الوجوب الذي هو لزوم الوجوب
بحيث لم يوجد ثم المكلف يكون صفة للمعنى وليس صفة حقيقية حتى
لا يقوم به * قوله وهما متحدان بالذات غير الوجوب مرتب على الايجاب
يقال وجب الفعل فوجب وذلك في الاشياء واجب يجوز ان ترتب
الشيء باعتبار عاقل نفسه باعتبار اخر اذا لم ترتب احدا اعتبارين على
الاخر * قوله بانه لا يصح في جواز بيعه فيه تاخر لان المعنى متردد لعدم
الصحة في جواز بيعه اللهم الا ان يكون الشرط له ان كان كره في نحو شي

القول يعني انه السؤال بعدم
القول لا يرد على مذهب الشافعية لانه انما يرد اذا اعتبرت فوا
بالتصاف فعل الصبي بالحكم الشرعي ويكون الصبي والفساد من الاحكام
الشرعية وليس كذلك الاول فلا يتم بغير حوز بان الحكم بالصفة الى
الصبي وجوب الحق منه ماله وذلك الوجوب ليس على الصبي
بل على الولي
فولس
ثم لا يخفى
اي بعبارة
ما علم ان
لا يخفى
لفعل الصبي
شتر ما علم
ان الصبي
بعبارة
نفسه الحق
بانه اذ منته
وظاهر اثر
سببا منها
لا يدخل في
نفسه
الحكم
وان يتم
العباد
مقام
المكلف
لانفسه
تعلقوا بالافعال
بالافعال
بل يتقو
من مثوله الانفعال
ويعودى متتابع صفة
المقول لا على شيء باعتبار
مختلفة محترمة
منته
بالفعل الشريف
في حواشي شرح المختصر

الا معنى يكونه
صرا لا كونه
مقول لا فيه بوقوله
الحواشيت فالحكم الله
منه تعالى هو قول
والنفس متعلق
القول ليس بمقتضى
القول منه القول
صفتة والايضاح
للمعنى وم صفة
تقوله كونه مذكور
والنفس متعلق
بالاسم المخصوص
منته
قوله شرا في اي
يجوز سائر مستحق
الى الاصطلاح
لانته المقصود
بالبيان الا انه
الاصطلاح
على ما يرجع اليه
والحكاية هو الكلام
النفسى * حواشي زاده
قوله الفصل الشريف
في حواشي شرح
المختصر وبيانه
ايضا على قول
والايجاب من مثوله
الفعل والوجوب
من مثوله الانفعال
ويعودى متتابع صفة
المقول لا على شيء باعتبار
مختلفة محترمة
منته
بالفعل الشريف
في حواشي شرح المختصر

المادة السادسة من موافق ما ورد في خطاب الشارع والفاد
 عباد ردة عن كونه مخالفا له وظاهر انهما لا يعرفان بالشرع بل
 بالنقل ككون الشخص مصليا او تاركا للصلاة واذ لم يكن الصحة من
 الاحكام الشرعية لم يكن جواز البيع منها ايضا لان معنى جوازه
 صحته او اما معنى كون صلواته مندوبة فهو ان الاولى ١٠٢

تقوله الاول وجوب ادائه الحق من ماله وذلك على ولبه آه فيه بحث لازم
 وجوب ادائه الحق من ماله مسبوقة بثبوت الحق في ماله او في زمة ثم لا يخفى
 ان ثبوت الحق اذا كان في ماله او في زمة يكون وجوب ادائه ايضا عليه
 لكن الاولى بوجوبه بطريق النية الشرعية بخلافه عن الاداء وفعل النائب
 اذا كان نائبا عن فعله فيستحق الخطاب في الحقيقة لا يكون لا بفعله وهو
 ان لم يكن مكلفا فحقه على انه لا ثم ان الخطاب المتعلق بفعل الصبي لا يدخل
 في الحكم التكليفي فلا مانع من ان يكون مضافا او اطلاقا للصبي بسبب وجوب
 الضمان فلا يخرج من اقامة الضمان مقام المكلفين لئلا يخرج مثله قوله
 ثم لا يخفى ان مقتضى الحق ماله آه فيه تسامح كما في عبارة المصنف والمراد بتعلق
 الحق بماله الخطاب المتعلق بفعل الصبي بسبب وجوب الضمان مثلا وقد
 مر نظيره قوله لان كونه المالك به فيه بحث لان معرفة الفعل كونه المالك
 موافقا لما ورد في الشرع ومخالفا له انما يتصور بعد ورود الشرع فيكون
 حاكما شرعيا ولم سلم انه ليس كذلك فتقول كون الصحة والفساد عبارة عما
 ذكره مذهب المتكلمين من انهما من الصفات فصحة الفعل عبارة
 كونه مسقطا للقضاء والفساد خلافه صرح به ابن كاجب في المنتهى وبذا
 امر شرعي بلا شبهة لانا بعد ورود امر الشرع بالصلاة بالتيمة يحتاج في معرفة
 انها مسقط للقضاء ام لا الى توقيف من الشارع لان بعضها لا تسقط
 القضاء كصلوة التيمم المقيم والتيمم لفقد الماء بسبب كسبه مثلا لما عرفت
 في موضعه وبعضها مسقط كصلوة التيمم المسافر والعاجز عن استعمال الماء
 للبر ومثلا وبذلك جعل الامد في الاحكام الصحة والفساد من الاحكام
 الوضعية وانما خالفه ابن كاجب فيوقف الجواب على ابطال كونها حكما

ان المسافر او يكون المالك به موافقا لما ورد في الشرع
 او مخالفا له كونه كذلك بالنظر الى الا لفعل وذلك
 لا يصح في حق الصبي اذ لم يرد بفعله خطاب الشرع كما عرف في الوجبه
 الاول ولعل هذا هو السر في تأخير الشارع الجواب عن الرد الاول اعز
 الجواب عن الرد الثاني وهما البحث الاول انه الامد في صرح في الاحكام

وهو المتبادر
 لفظة او لا شك
 في خطاب نفسي
 فان لم يذاته تعالى
 متعلق بالفعل
 سببي ارجا بمثلا
 وفي امر الفعل مثلا
 بحث تعلق به ذلك
 الخطاب لا يجاب
 فلفظ الوجوب اذا
 اطلق على ذلك
 الخطاب من حيث
 تعلقه بالفعل
 كانه الامر على ما قرر
 في الشرح ولا يبر
 من المسألة في وصف
 الفعول بالوجوب
 وان اطلق على كونه
 الفعل بحيث يتعلق به
 ذلك الخطاب لم يجد
 بالذات مشه
 ومعنى تعلقه انما هو
 تعلقه بالذات
 ومعنى تعلقه بزمته
 فلفظه بتعريفه
 مشه
 وهو قول الشارع على
 ان قوله والمفهوم
 منه الخطاب الوضعي
 تعلق شئ بشئ فيه
 تسامح والمضام فيهما
 منه الخطاب متعلق
 بشئ كونه سببا له او
 شرطا او مانعا انتهى
 مشه
 لا يبعد ان يشرع

بأن الصحة والفساد وبطلان من الأحكام الوضعية فكيف لا يكون من الأحكام الشرعية فانه قيل قد رتبه اليها كما يجب بانها امور عقلية لانه الصحة اما كون الفعل مستقلا للقضاء واما موافقته امر الشارع وبطلانه والفساد نقيضها قلنا ما ذكره فخص صحة العبادات وفادها وكلامنا في المطلق ومع ذلك ليس يستقيم كما اشار اليه المحقق لانا بعد ورود امر الشارع بالصلوة بالنييم يحتج به

ما ورد به خطاب الشارع او ما يتوقف على ورود خطاب الشارع به وكونه المأثري به هو انفسا للشرع مما لم يرد به الشرع ولا يتوقف على ورود الشرع فلا يكون حكما شرعيا بالمعنى المراد في هذا المقام لانا نقول بسند كونه قوله والشرعية ما لا يدرك اولها خطاب الشارع انه يعلم ما يكون الخطأ بوارده في صورة يحتاج اليها هذا الحكم * مشه

يعني الصحة في العبادات ما روتها في المساطات * مشه

من وجود ذاتها تعالى وكونه حكميا محققا طبعا مستقلا ووجود الرسول الصادرة البليغ عن الله تعالى وغير ذلك * مشه

لانه يقتضي انه يجب احكام الشرع عبادا رتبة عما ثبت من قبل الشارع ابتداء فيخرج بعض الاحكام انما ثبت بالاجماع كما لا يخفى * مشه

قبل هذا الجواب ملايم للاجماع

شرعيين * قوله تكون الشخص مصليا او تارك للصلوة قيل هما ما يعرفان بكم فلا معنى لعدما يعرفان بالفعل واجيب بانها يعرفان بالفعل لكن بواسطة الحكم ذلك انه يقول المراد بالفعل غير الشرع فبقينا دلالتنا ولو على سبيل الجواز * قوله ومعنى جواز البيع صحة المراد بالصحة ههنا ترتب لائر المظ قال القاضي في شرح مختصر الاصول واما في المعاملة فترتب لائر المظ منها عليها * قوله ان الولي ما مور بانما يجوز قد علمي الصلوة قبل لانم ان معنى كون صلوة مندوبة ما ذكر بل معناه استحبابا والصلوة افضل العقاب بالترك وتحريره الولي امر خارج عنه وقد يجاب بانما الصلوة المندوبة وان لم يكن اهل لفهم خطاب الشارع وما يقتضيه مقصود التكليف فهو اهل لفهم خطاب الوالي ثم الذنب كما ثبت بانما الولي غيره ممن وجب الشارع طاعة فيكون صلوة مندوبة لا يقتضي كونه ما مور مبني قبل الشرع بل يجوز ان يكون بانما الولي كما مور من قبل الشرع ابتداء فكانه قال ومعنى كون صلوة مندوبة كونه مندوبة من قبل الولي لا الشارع ابتداء فلا يكون من الاحكام الشرعية وقية تارة * قوله غير متناول للحكم الثابت بالقصاص فيكون المراد بالخطاب في ركن المصداق من صفات الله تعالى لا الاثر الثابت بالخطاب فكيف يقتضيه بالحكم الثابت بالقصاص لانهم لا ان يقال انه كلام على التنزل * قوله منظر الحكم امي في الواقع او بحسب زعم المجتهد فلا يرد عليه انه مبني على كون كل مجتهد مصليا * قوله والجواب انه كلامها كاشف عن خطاب الله تعالى فيل عليه ان اراد خطابه لازي فالقرآن ايضا كاشف عن ذلك فلا وجه لخصيص السؤال بها وان اراد خطاب اللفظي فلانم ان كلامها كاشف عنه فاكفي ان السؤال

في معرفته كونه صحيحا او غير صحيحا بمعنى كونه مستقلا للقضاء او لا الى توقيف من الشارع لان بعضها لا يستقل القضاء كصلاة التيمم المقسيم وفاقا للجمهور والمربوط والاعمى المخير الذي يجري له بصيرته في انما يظهرون فاختلاف حكمهما والبصر المتغير تحريميهما وبعضهما يستقطب كصلوة التيمم المسافر والواجب من استغفار الماء للبرد ولا يعرف ذلك بغير العقل الثابت انه فيما ذكره خلط الاصل بالاعتبار

فانه كونه الصحة والفساد عيب رتبة عما ذكر انما هو من باب المتكاملين واما مذاهب
 الفقهاء من المشافهة في ان الصحة كونه الفعل مستقلا للقضاء والنقض
 بخلافه صرح جواسم في كتبهم وقد عرفت ان الثاني شرعي وان لم يكن الاول
 كذلك الثالث ان المتبادر من قوله كونه الشخص مصليا او تاركا للصلاة انها
 ايضا يعرفان بالفصل وليس كذلك لانهما مستبان يعرف بالتحسين ويكنه ان يدفع ١٠٤

غير وار وقيامه بها لانه كلا منهما كما شئت عن الخطاب لا راي كالقائم
 بخلاف القياس فانه كما شئت عن علة مستنبطة من موارد الكتاب والسنة
 والاجماع الكواشف عن تلك الخطاب ولذا علة تلك اصولا مطلقة
 والقياس اصلا من وجه دون آخر قوله قيد ظرف الاقتضاء الضمني يرد
 على رأي من عزم الاقتضاء والتحيز لا دراج الحكم الوضعي واما على رأي من جعلها
 على الصريح وزاد قيد الوضع لا دراجه فالذي يمكن له ادراج كون الامور
 المذكورة صحيحة في الوضعي فانه الشارع جعل كلا من السنة والاجماع والقياس
 حجة على الاحكام فلو لم تكن حجة بوضع الشارع قوله لانا نقول في الاجماع
 بقيد العمية اجيب عنه بان المراد بالعرف قوله وجوب العمل بمقتضاها
 انا وجوب الاستدلال بها والاقتضاء بموجبها او وجوب الاستدلال بها
 والفعل بموجبها انتم من فعل القلب واجوز ان ذلك لا يثبت
 العمل باجواز السنة فيخرج حجة بقيد العمية لان المراد بها ما يتعلق بفصل
 الاجزاء خاصة وبهذا فظهر ان التقيد بالعمية يخرج وجوب العمل بمقتضى
 السنة ولا يثبت باخراج من جواز الاجماع وجوب القياس كل اول عليه
 قوله ولا يمكن ان يقال انه على ان الظان جواز الاجماع صحة كافي جواز البيع
 وقد سبق من ان الصحة ليست حكما شرعيا فكيف قال هو هنا وهو حكم شرعي
 وبجمله الحكم الشرعي من المعاني الجواز هو الاباحة ولا يصح في الاجماع
 فلو قال مثل وجوب الاجماع لكن قوله قوله وجوب يكون التقيد
 بالشرعي نكرا او حكمة على التصريح باعلم التزاما كما حمل الشرع الاستدلال
 في تقرير ابن الحاجب عليه لا يقول بكسب المص ولذا جزم باستدراك قيد
 الاستدلال والزمه الشرع هنا بزم استدراك قيد الشرعي على مذهب

لا السنة اذ السنة القولية
 احكام الشرع في القولية
 من قائل وما يظنونه
 انه هو الا وحى يوحى واجوز
 انه معني الآية على ما ذكره
 المفسر ومن ما يصدر لفظه
 بالقرآن عن سواه ورأيه
 لانه كل ما يقتضيه عليه السلام
 وحى كيف والمختار عند العلماء
 جواز الاجماع وله عليه السلام
 والخطا في اجتمعا به نفسه
 لا يقصر على الخطا كما فصل
 في اصولها الحجاب مشقة

والحاجز يظنونه على صحة معناه
 بالاشترار المباح واللا يثبت
 شرعا ما حاكما او واجب
 او راجح او مستوي الا في
 او مر جوا وما يستوي الامران
 فيه شرعا كما لمباح او عقلا
 كفضل الصبي وما شئت فيه
 شرعا او عقلا واجوز
 الشرعي من هذه المعساسة
 هو الاباح مشقة
 واعتبره عليه بان الاستعارة
 لم يرد ايتها بهم بالشرع قالوا يقضو

ط بانها ايضا يصدر فانه بالفصل كله بواحدة اكثر الاسماء
 الرابع ان الصحة والفساد في العبادات غيرهما في المعاملات اذ هما
 في الاول ما قد عرفت على الخلاف وفي الثانية عبارات من غير ترتيب الاثر المطلوب منها
 على ما وعدهم فلما يصح قوله ومعني جواز البيع صحة لانه مبني على الاتحاد
 كما عرفت في تقديره انما يصح انما يصح على صحة لانه مبني على الاتحاد
 كما عرفت في تقديره انما يصح انما يصح على صحة لانه مبني على الاتحاد

كما تفسر وعندهم فلا حاجة للتوجيه السادس ان التوجيه الذي ذكره
لا يدل عليه كون مملوكة مستدوية باحدى الدلالات الثلاث فكيف يكون معناه
ذلك وانما هو مبني على مقتضى متبها الاول من الوجوب والسند كما
انها يشبان بامر الشارع كذلك يتبين بامر غيره كما دلت الامر والمولى ممن اوجب
الشارع طاعتهم الثاني ان الصبي المميز وان لم يكن اهلا لفهم خطاب الشارع

الا حكام وان استقر بانها رتبة
العقل بحسب فقه من الشريعة
ليست به وليس مذهبهم نفى
حكم العقل اصلا كيف ولا نزاع
في قوله دالة الاثر
على المؤثر سواء ورد الشرع
ام لا وليس ينبغي لاسم الكلام
في الاحكام الخمسة بمعنى الوجوب
والسند والكرهية والكرهية
والا باحثة لانه مطلق الحكم
ولا يشتر شي من هذا عند
الاشارة الا بالشرع والذات
من شأنه على شانهما
ولم ينفذ دعوة بني فانه مفسد
في ترك الاعمال والايام ايضا
كما صرح به في شرح المواقف
وعلى هذا الحديث دالة الاثر
على المؤثر لا تقرب له * مشبه

ما هو الاخر انه ليس ما ورد
فخطاب الشرع في قوة ما
لا يدرك لولا خطاب الشارع
مشبه

وقد يجب ايضا بان مراد المصنف
انتفاض التصريف بالعلم بحجبه
سبب الاخلاق وفيها فكل من
المراد ان سبب الاخلاق
هو الاعمال * مشبه
كيد الزنا عايف الى الفقهاء
لرفع حاجتهم وعزلة الاعمال
الساقة لا يصلح ان يخرج العباد

الاشارة مطلقا فتأمل قوله والامور المذكورة اختلافه قد يجازى
عنه بان تلك الامور كلها يعلو على الملكات يعلو على آثارها السابقة لها
من افعال الجوارح وهي التي حكم المص بطلان طرد التعريف بالنظر اليها
وربما كان خطأ بات المتعلقة بتلك الآثار من الاحكام العملية والعلم بها
واخر في مسامي الفقه فلا ضير في دخوله في تعريفه بل يجب واستجيب بان
دخول العلم بكل من تلك الآثار في مستمى الفقه محذور فليست * قوله
وقد صرح فيما سبق بان مراد عملا انه قد يعجز عن هذه المخالفة بان الاحكام
العملية يراو بها ما ليست باعقوبة كالمصية عرفا فينبول اختلافية
بغلاف تلك عملا فان الاصطلاح ما جرى في ذلك على ما ذكره فارب
جودة المبشرة فخرج الاخلاق اذ هي ملكات لا مباشرة فيها وانت
غير بان حكم العمل على ما يتناول اختلافية فينا في قوله سابقا ومن العمل
علم الفقه هذا واعترض على قول المص حسن بعض الافعال وفيها آه
ان مراد ببعض الافعال فعل الجوارح لا يصح قوله بل هو علم الاخلاق
وان راو اعلم لا يستقيم قوله والثاني هو الفقه والجواب باختصار الثاني
فان معنى العموم عدم التقيد بالتقيد بالعدم لثبوت قوله والثاني
هو الفقه فتأمل قوله على ما صرح به في قيد العملية دفع ما يتوهم من
ان فيها ذكره اخراج الكلام عن ظاهره بلا دليل وحمل الرفع ان
الدليل تصريح الامام به حيث قال انه احتراز عن العلم بكون الاجتماع
والقياس وخبر الواحد حجة فان كل ذلك احكام شرعية مع ان العلم بها
ليس من الفقه ولم يقل ليس فقهها * قوله ولا كلفة تفصيلية بان يعلم
ان كل فرد من افراد هذا النوع من الحيوان حكمه الوجوب وكل فرد من افراد

ط كما قال الامام في الصبي المميز وان كان يفتهم بلا يفهم
غير المميز غير السن ايضا غير قائم على الكمال ما يفهمه كمال
العقل منه وجوبه وانما تفصيلي وكونه متكاملا حتى طيبا
مكلفا لساو وحر وجود الرسول الصادق المستوفى
عنه انما تفصيلي وغير ذلك مما يتوقف عليه مقصود التكليف

كانت اهل الفهم خطاب الولي كما قال فيه ايضا اسم الامر بصلوة المميز ليس من جهة
 الرابع والعاشر من جهة الولي لقوله عليه السلام ودعهم بالصلوة وهم ايت
 شئ وذلك لانه يعرف الولي وينهم خطاب بخلاف خطاب الشارع على ما تقدم
 الى هذا الكلام واذا عرفت المقدّمات عرفت ان كون الصبي متبا على فصله وكونه فصله
 مستند وبالا يقتضي شئ منها كونه ما موراه من قبل الشارع ابتداء بل يجوز لكل ١٠٦

وقضاة حوايجهم والثناء بحججهم
 على الاقران عند الملاقات
 والقيام في الاقدار حسب العظم
 الواردية الى غير ذلك * مشه

وعبارة الامام ان قولنا لا يعلم
 كونها من الدين ضرورة احتراز
 عن العلم بوجود الصلوة والصوم
 فان ذلك لا يسخى فقها كما يخطر
 في مسي الفقهاء ولا يفيد منه
 بقرينة قوله فيما سبقت قولنا
 العملية احتراز عن العلم
 بكونه الاجماع وخبر الواحد
 والقياس حجة فانه لا يرد ذلك
 احكام شرعية مع ان العلم
 به ليس من الفقه * مشه

بأن يعلم ان الاحكام الشرعية التي
 دل الدليل على وجوبها فحكمها
 الوجوب منه فحكمها الوجوب
 على هذا * مشه
 وهذه ايضاً احتمال ارادة البعض
 المعية كالتسعة والاربعة
 وان لم يتعرض له حينئذ المحققات
 لغاية بعده * مشه
 وهو على اربعة اقسام مفرد

النوع الثاني في حكم الذنب وعلى هذا ما لا حاجة لبيانها اجمالياً ليس
 بمعتبر فيما نحن لان المعيار في الفقه الاحاطة التفصيلية ولذا قيل في تعريف
 من اولها التفصيلية * قوله واحكام كمية الكل اي بحكمها على الوجه
 الذي بهما وهو ان لا يكون الكل داخل تحت الضبط فلما يرد ان كمية
 الكل قد يكون مجهولة وبعض الكسور معلومة كما في مقدار خبطة جعل
 قسمين بالتخمين فاننا وان كنا لانعلم مقدار الكل وان هذا انفسه يتغير
 لكننا قد نعلم جزاها ان هذا القسم اكثر وذلك لانه ما ذكره موجود وجعل
 تحت الضبط باحسن بخلاف ما نحن فيه من الاحكام والقياس مع الفارق
 على ان الحكم على البعض ولو يكون اكثر مما لا مسامحة له الا ذلك ليل هناك
 على عمد واعلم ان الكثير في اصطلاح الحساب عبارة عن واحد او ثلث
 منه مضاف الى جملة اكثر منه لفرض واحد كالمواحد من الاثنين المفروضين
 واحد وكالاثنين من الخمسة المفروضة كذلك وهو على ضربين اصم وهو الذي
 لا ينطوق به الا باجزاء منه كجزء من عشرة ومنطوق وهو الذي يمكن ان ينطوق
 والمراد بهما بالكسور الكسور المنطقية * قوله وان التزم اور وكلمة
 ان الدالة على الشك لان هذا لا التزم بعينه العبارة فان من جهة جميع
 الاحكام لا يتناول معرفة بعضها فقط لان يقال انها يتناول عموم الجاز
 ما يتعلق بكل واحد واحد وبالبعض فقط * قوله والظاهر ان قصد الكل آه انها
 قال الظ لان التعديل لعدم تنامي الحوادث لا يستلزم هذا القصد الحوادث
 الآتية ايضاً غير متناهية بمعنى انها لا تدخل تحت الضبط وانحصر الآ ان
 الاتساع لا يمكن حقيقة لا نقضاً وار التكميل فاعتبار الجميع من
 الاضية والآتية اظهر في معنى الاتساع على انه لا وجه لتخصيص الاحكام

ط منها بما هو الولي المأمور به من قبل الشارع فكانت قال ومعنى كون صلوة
 مستدوية من قبل الولي لا الشارع فلا يكون من الاحكام الشرعية
 فاندفع الاشكال لان فاع قبل الامر حقيقة في الوجوب كما تقرر فينبغي ان يجب على
 الولي بما هو الصبي بالصلوة بمقتضى احكامه ويجب على الصبي الصلوة بمقتضى امره الواجب
 الطاعة بالشرع فكلما الامر حقيقة في التمسك ايضاً عند الشك فيه كما سياتي

في موضع اسم سماء الله تعالى فلا اشكال * قال * الثالث ان التعريف غير
متناول للحكم الثابت * انوار في كل من السؤال والجواب بحث اما الاول فلا شبه
سقط عنه اصله لانه المراد بالخطاب على ما زعم المصنف ما هو من صفات الله تعالى
لا انما ثبت بالخطاب فكيف للنفق بالحكم الثابت بالقياس اللهم الا ان يقال
انه كلام على التنزل واما الثاني فلا شبه انما يستقيم اذا وجب كون كل قياس

صوابا وليس
كذلك اذ
كل مجتهد
في العشرة والى
يخطئ ويصيب
العلم الا
وكرر كنهات
ان يقال
كونه مظهر
وهو المذكور بالاول
للعلم اعظم
من ان يكون
بحسب الواقع
او ظن
مجتهد
قال *
و الجواب
انه كلامنا
في شرف
مع ان المصنف
نقض بحكم البعض
بعد ما تقدم
قلت المتعرض بعده
هو البعض الذي
نسب
مخصوصا بالنظر
وليس بكل واحد
بالمعنى المذكور
تلك النسبة
مشبه

بالآية فانظر ان بكل الجمل المعروف باللام على المجموع بقرينة ذلك التعديل
* قوله ويدخل في الوجود على التفصيل امي حقيقة او فرضا فلا بد على
تعديل بثبوت لا ادري من مالكت ان ذلك الثبوت يجوز ان يكون
بانظر الى الاحكام المفروضة الوقوع نعم لو قال وبكل واحد عالم ينفذ
ومن المجتهد كان ظاهرا * قوله * بان المراد من الاحكام المجمل
بذلك التعديل في عبارة المصنف التسامح حيث قال لا بد من
الاحكام الكل ولا كل واحد ولا التنبؤ لكل او المفهوم منه ان ليس
المراد من الاحكام التنبؤ ليس المعنى على ذلك بل على ان ليس المراد
بالاحكام المجموع وبالعلم بها التنبؤ * قوله ينافي التنبؤ بالمعنى المذكور
جمله ان المراد من التنبؤ هو ان يحصل له ما يتوقف عليه حكم من الاحكام
انحصر من القواعد الصرفية والنحوية فعدم تيسر معرفة بعض الاحكام
لا مود خارجية لا ينافي حصول تلك القواعد الذي جعل التنبؤ عبارة
عنه لكن فيه نظر لانه لا اعتبر في تلك الاخذ كفاية الرجوع اليها في معرفة
الحكم ولم يتيسر تلك المعرفة لبعض من هو مجتهد بالافتقار وحره حيونه
بعد اجتهاده كما ان منافيا للتنبؤ القريب بالمعنى المذكور وما قيل من ان
المراد اشار الى دفع هذا النظر بقوله بالمعنى المذكور فان المعنى السابق
هو ذكر الشرط والاستصحاب والاعتماد لا لاشارة فيه الى ارتفاع الموانع
فيجوز ان يكون تخلف العلم لوجود الصانع مردود بان ما نصه شئ في
قوة شرطية ضده فيندرج ارتفاع الموانع في وجود جميع الشرط * قوله
لتعارض الادلة فيقارنهما لا يستلزم الجهل بالحكم هو حكم لان الحكم
هو المتوقف كما ذكره الشافعي في بحث المعارضة والتزجيج وجب بان الحكم

بما لان الغرض ان بعضا لا يشك في الخطأ الا لانه وان اراد لب الخطأ اللفظي
فلا شك ان كلامنا كما شاف عنه فاحتمل ان السؤال غير وارد فيما ثبت بها
لان كلامنا كما شاف عن الخطأ الا لانه كما قرأنا بخلاف القياس فانه كما شاف
عن عدة مستنبطة من موارد الكتاب والسنة واجماع الامة انما شاف عنه ذلك
الخطأ وليس عدت التمسك اصولا مطلقة وهو اصل من وجه دون وجه

بل يخرج ايضا وجوب العمل بمقتضى الثلثة لما عرفت في الف واما كانت
 بالمقتضى الاثم فلا يفيد اخراج ما ذكرناه من مستدرج فيه كما لا يخفى
 وعند الشافعية ما ورد به خطاب الشارع انه يرد الكلام المعبر
 وتقريره انه ما في العبارة غير حكم العقل وقد تقرر عندنا
 انه لا حكم لا في اللفظ قبل ورود الشرع فيكون قولنا
 وكقولهم وجه الشبهة ولا يخفى انه العلم او احوال على الاصول في القواعد
 صحيحة تشبيه ايضا بما يحويه لانها ظرف مفضية الى الادراكات الجزئية نعم
 لا وجه لكون العلم المسبب بمعنى الادراك اذا لمعني لكون الادراك المطلق
 جهة الادراك وان كان الادراك المخصوص قد يكون جهة الادراك
 مخصوصا كما ان العلم بالدليل جهة للعلم بالمدلول اللهم الا ان يقال الطريق
 المفضي الى الادراكات الجزئية مجموع المقدمات بل العلم بهما نفس الاصول
 التي هي الكبريات بصغريات سهلة الحصول كما تقرر في موضعه فليست
 * قوله الا انه يدل انه قبل هذه الصورة مبنية على فرض محض لانها متقدمة
 عمادة لان هذه الملكة انما يحصل من ادراك جزئيات الاحكام مرة بعد اخرى
 والتعريف انما هو بالنظر الى الافراد الواقعة او الممكنة فلا ورود له وانت
 خبر بانها من عدم الفرق بين ملكة الاستحصان المرادة بهما بين ملكة
 الاستحصار فانها المراد بها بهما صحة راسخة يتمكن بهما الاستنباط
 ونظيره قول الشريف في معنى ملكة الانتقال الواقع في تفسير العقول بالملكة
 اي صفة كاملة راسخة يتمكن بهما الانتقال الى النظريات على ان ملكة
 الاستحصار قد يحصل كمالا حافظة حكم وكيفية حصوله مرة بعد اخرى فيحصل
 بالنسبة الى حكم واحد بلا خفاء الا ان يحكم على ملكة استنباط الفروع
 القياسية وقد يجاب عن اعتراضه بان المراد بكل حكم لان الجمع
 المعروف باللام قد يتناول المفرد لو حاول الفراده كما في دائرة التزوج
 النساء على ما عرفت في موضعه وفيه ان لفظ كل يقتضي التعدد ايضا
 فليست * قوله الاول وجه لان الفقه انما يتمكن بملكة استنباط النور
 القياسية لا باستنباط الاحكام من دلالتها فقط فان قلت استنباط الاحكام

الاول كما في سدد
 على اي وجه
 مشتمل
 رت على من حصل
 العلم على الادراك
 بيتا على ما اشأ
 اليه * مشتمل
 خطاب
 الرابع
 وما لا يدرك
 لولا خطاب
 الرابع
 في المال
 واحد
 بالضرورة
 فلو كان
 خطاب الله
 تعالى
 تعريف
 للعلم بحكم واحد
 وتناوله للعلم
 باحكام ثلثة ط
 ولذا ذكرها
 واما تناوله للعلم
 بحكم واحد
 لا للحكم
 الشرعي
 مطلقا
 لما ذكر
 الشرعي
 تكرار البنية
 سواء فشر بما ورد به خطاب
 الرابع او بما لا يدرك
 لولا خطاب الشارع فليست ط

فيما ذكرناه غفل عن هذا فقه اكثر مما يدعي * فالحق * واقول انما يلزم ذلك لو كانت
 هذه الاحكام * اقول يمكن دفعه بان ما ذكره التواضع والسجود ويحويها وكذا اضدادها
 كما يستعمل في الملكات النفسانية والاخلاق الباطنية كذلك تطلق على الامور التابعة لها
 من افعال السجود فحيث حكم في الاول بان الاحكام المتعلقة بالامور المذكورة غير
 عمليتها ارباب تلك الملكات والاخلاق بقدرية قوله تارة اي الاخلاق

الباطنة والمملكات النفسانية اخرى كالزهد والصبر والرضا وحضور القلب في الصلوة
وتجود في كل ما هيته اذ يجب انما تلك الامور بغير غشوة قوله حسن بعض الافعال
وقهيب يدركه غشاوة بعضها لا بل يتوقف على خطاب الشارع فالاول لا يكون
من الغشوة بل هو علم الاخلاق فانه من الظاهر ان المملكات النفسانية والاخلاق
الباطنة ليست بافعال * فكل * المصطلح بين الشافعية آه * اقول فكل الامم ١١٠

من الاول مع ملكة مستلزم ملكة مستنباط الفردع القياسية من
الاحكام قلت لو سلم قد لانه الالتزام لا يقتصر ولهذا قال والاول هو
على ان قوله لا المسائل القياسية للحدود بل بشرط ملكة الاستنباط
الصحيح يدل دلالة ظاهرة على انه المراد هو الاول لان لفظ ان المراد ظهور
نزول الوحي بها فم الجتهد انما مته اما بالعبارة او بالشارة او بالادلة
او لاقتضاء سواء كان الوحي من اقسام الظهور او الخفاء فلا يبقى الا
الاحكام القياسية ويجوز ان يراد فهمها ايها من النصوص الظاهرة دلالة
على المراد فيبقى مع الاحكام القياسية سائر الاحكام الاجتهادية ليست
المستفادة من النصوص بطريق الاجتهاد والاولم يحكم بالتوجيه الاول
قد قوله قلنا لا يجوز للجتهد التقليد فيه بحث وهو ان هذا الباب لا يدرج
السؤال في السؤال انه يجوز ان يشترط في صيرورة من بعد اول القياس
فقه العلم بالمسائل القياسية التي استنبطها الجتهد الاول من غير دور
بان يقال فقامت موقوفة على العلم بالمسائل القياسية التي استنبطها
الاجتهاد الاول ولا يتوقف العلم بها على فقامت لان يجوز ان يشترط فيه
بعد ما صار فقه العلم بالمسائل القياسية فالعلم يكون مجتهدا بعد يجوز
ان يقلد الجتهد الاول في مستنباطه حتى يصير فقهيا قد بره قوله اسم العلم
مخصوص معين انه اراد انه اسم لعلم بعد معين من الاحكام غير قابلة
لزيادة والنقصان فم بل قد يزاد وسما له حين بعد حين بتلاخاها
وان اراد ان له موضوعا معين يتناز به من غيره وسيجت فيه عن امر اخر
الذاتية فتعينة بهذا المعنى لا ينافي في تبدل مسالك زيادة ونقصانها وبكلمة
التعيين الشخصي غير ثابت في شئ من العلوم بل كل علم كلي لا يقرزم ان سماء

في الحصول انما قولنا لا يعلم
كونها من الدنيا ضرورة انفراد
عن العلم بوجود الصلوة
والصوم مثلا فان ذلك
لا يسمى فقها وظاهرها رنة
مشعر بان ذلك القيد اذالم
يدكرتم ان يسمى العلم بما ذكر
فقهيا ولذا اعترض عليه
المصنف لانه اخرج اخرها
عن الظاهر بان معنى لا يسمى
فقهيا لا يدخل في معنى الفقه
ولا يعني
على انه ربما يرمى
وروده على التعريف
المختار عنه ايض
فانه التبيين الذي
لجتهد ليس بجتهد
تفسيره والاما اختلاف
حكمها في مسئلة
بل التبيين الذي لا احد
من جميع اسباب
وما خذ مخصوص
اقتضى حكمه في المادة
المخصوصة بالحرمة
مثلا والذي لا اخر
اسباب وما خذ
اخرى تقتضي
حكمه بأكمله * مشعر

مع ان العلم بها ليس من الفقه ثم الدليل على كونه اصطلاحا هو العلم
بما ذكره الامام الغزالي في الوسيط والامام الرازي في
الحصول والقاصي البيضاء في غايية القصوى والعسلامة الشيرازي ومن تبعهم في
سفر مختصرها المحاجب وشرائح المنهاج باسرها ان قولنا المكتسب من اولها
التعصبية اجراز عن العلم بوجود الصلوة والصوم والنجح والزكوة وما اشبه

العلوم اعلام جنسية والتعيين النوعي غير مناف للزائد والنقص ويمكن
ان يجاب بان كل واحد من العلوم اسم بجميع المسائل الباقية عنه وهو
موضوعه الا ان البعض قد يظن على بعض المسائل والبعض الآخر يطرح
على البعض الآخر منها فيلحق بها بالتفسير على العالم لا على العلوم وعلى
ما ذكره المص يكون التفسير للعلوم وسمي الفقه فليتا مل * قوله
وايضاً يتفق بحسب النسخ قيل عليه قوله تعالى ما نسخ من آية او
نسخها نأت بخبر منها او مثلها يدل على انه المنسوخ ثبت مكانه حكم آخر
فلا يتفق بحسب النسخ والجواب بعد تسليم وجوب ايثار البديل
ان المثبت بعد النسخ غير المنسوخ فيجوز اطلاق النقصان في حقه بحيث
وهو انه تعريف المص يشمل العلم بالحكم المنسوخ والنسخ جميعاً وكذلك
العلم بحكم خبر الواحد وحكم الاجماع المنعقد على خلافه اذ يصدق على كل
واحد منها انه حكم ظهر نزول الوحي به غاية ان المنسوخ والمفهوم من خبر
الواحد المذكور لم يتبقيا معهما لا بها وليس في كلامه بالشعر بشرط ابقاء
العمل في ذاته لا يلزم الانتقاض وقد يجاب بان الظن من العملية كونه العمل
مقصوداً وفعلياً تقدير النسخ لا يكون العمل مقصوداً فيلزم الانتقاض
* قوله ومثله في التعريفات بعيد ثل شهره تحققة الاجتهاد في زمن
الرسول يوم وعدم الاجماع الابعده يسوغ اعادة ذلك المعنى بلا استبعاد
فقوله والتي انعقد الاجماع في قوة قوله والتي انعقد الاجماع عليها
عند تحققة فيصير معنى التعريف انه الفقه هو العلم بالطائفة الاولى من
الاحكام مقرونة بالثمانية على تقدير تحققة هذا المعنى صادق على
الصحابة على انه يجوز ان يكون المعروف بالتعريف المذكور هو الفقه المصطلح

كولته بالضرورة و مرادهم بما اشتهر ما اشتهر في زمانه المحمدي
لا بكلام الضرورة والامتناع لان انما هو بالنظر اليهم للاعتبار بالاشتهار
في غير زمانهم فانه لم يدرك ما ذكرنا حتى يمنع على السارج وهو قصر
المصطلح على الامام فقد قصر عن ذلك الحق ونيل المراد وسجل
على نفسه بالعبادة والغواية واكرامه بالمرقة عن الدراية
والرواية
* قال *
بان المراد
بالاحكام
انما العمل
وهو ظاهر
* اقول *
قيل ومنه
فهم آخر
محمول وهو
اسرار بعض
مستبها
ليس له
نسبة
معيينة
الى الكل
كالضرورة
والامانة مثلاً
وهو باطل
لانه مندرج
في القسم
الرابع لانه
داخل تحت
المطلوب
الاطلاق
ليس بقيد
بما ذكر

حاصل الجواب انما هو
السبق الاول الا انه
يلزم على هذا انه
لا يكون احد عالماً
على تقدير ان يكون
القسم عبارة
عن جميع المسائل
الابدية احاطة
جميعها وبطلان
اللازم تم * مشه
وما ذكره السارج
بعد اوراق لا يدل
على تغيير المعنى
مشه
اسارة الى المنع
اذ قد يكون الاصطلاح
عدم الحكم كما ذكره
المقاضي * مشه
واغترض بان الاجماع
على خلاف اخبار
الاجاد انما يكون
بدليل مخالف لها
واذا كان كذلك
فيكشف ثبت حكمها
حتى يتفق بالاجماع
واجيب بجواب كون
سند الاجماع امر
لا يكون في مرتبة
اخبار الاحاد
ولا تارضها لمصلحة
من مصابيح السواد
كان كذلك لم يتفهم
من اثبات احكامها
مشه
على انه ربما يقال انما

* قال * فلا يصح احكاماً جزئياً فجزئياً * اقول اي لا يصح
حكم كل حادثه معينة من جزئيات الخواص بان المراد بالاجماع
او الحكم او غير ذلك لانه وانما ثبت في نفسها كما سبق
لكنها من الكثرة بحيث لا يفي بها القوة البشرية ولا كليا تفصيلية
اي لا يصح حكم كل حادثه جزئية من جزئيات هذا النوع

يلزم الاتفاضا اذا
لم يسم الحكم الثاني
مقام الحكم الاول
مشبه
ويكفي ان يدعى
باسم المعرف هو مستحق
الفقه وتذكرنا
انه لا يختلف وما
يصير به في تعريف
الكتاب لا يدل على
اختلاف مسمى الكتاب
بل هو واحد غير انه
باعتبار بعض الازمنة
لوازم وعوارض
فوقت باعتبار لوازمه
البنية بالنسبة الى
زمانها فليعلم مشبه
حيث قال الفقه
الاجماع على ما
على الاحكام مشبه
وانما قال الله تعالى
بالنظر الى لفظ
كل باق كما سبق
مشبه
لما يلزم على هذا
لا يوجد دليل قطعي
في علم الفقه اصلا
لان الادلة مخصصة
في الادلة اللفظية
وما يتفرع عليها
مع ان كون نص الكتاب
والسنة المتواترة
الضرورية والاجماع
المستند تفعيلا
غير قطعي خلاف الاجماع

مجموع الكمية
* اقول
يعني ان
كمية الحكم
مجموعه
لما عرفت
انه لا يجاد
ولا يدخل
تحت الضبط
ولا شك
ان الحكم
كمية الكل
هذه الوجوه
يلزم الجمل
كمية
الكسور
المضافة
اليه من
النصف
وغیره
بالضرورة
ولم يذكر
هذه الوجوه
صراحة لانه
على ما سبق
* قال
ولهذا

الحوادث وعلم كل حادث جزئية من جزئيات ذلك النوع منها
بالجواب او احكامه او غيرهما لانه موقوف على ان يعلم
نوع الانواع انما هي للافراد ولا وجود لها بحيث يمكن تخصيصها
لان الاحداث من الاختلاف بحيث لا يدخل تحت الضبط ولا يحصر فلا
يحصي تلك الانواع بالضرورة * قال * وانما الثالث فلان الحكم ١١٢

بين قوم لم يدركوا من النبوة بدليل قوله وعلم المسائل الاجماعية شرط
الاف في زمن الرسول عم ونظيره ما يصح به التمس في تعريف الكتاب بحيث
قال واعتبر بعضهم الانزال والكتابة * قوله والنقل لان النقل تعريف اقرا
لم يلزم انما هو الوجوه ولم يدرك من النبوة بقى بهما شي وجوه انما هو
اجماع واحد فقط تعريفه يقتضي ان لا يكون العلم بحكمه شرطا للفقه حتى يرد
تعدد الاجماع اللهم الا ان يقال ان ذكرته سابقا من تسليح معنى
الجمعة عن اجماع المعرف باللام والتحقيق ان معرفة الاحكام الاجماعية
ليست بالازمة للفقيه او لا مدخل لها في الاستنباط وانما هي شرط كون
الاجماع وغيره وود ذلك وقع من بعض المجتهدين في مخالفة للاجماع فرد
بذلك اجتهادهم * قوله الثالث انه يلزم انما هو علم المسائل
القياسية نتيجة الفقهاء والاجتهاد وليس جزءا من الفقه لكنها لا كانت
من ثمرات الفقه وتمايزت بغير منفكة عنه وينتفع بها مستر ما ينتفع بالمسائل
التي هي مسائل الفقه حقيقة والمكلفون يقتضون اليها مثل اتفاقهم الى
المسائل الفقهية فيما يباينونه من الاعمال التكليفية فترت مع المسائل
الفقهية في سلك التدوين كميلا لمصالحهم وهذا يظهر ان عمده بقوله
العلم بسبب لا يقتضي كون العلم بالمسائل القياسية من الفقه مع انه
ليس كذلك * قوله الرابع انه انما يداه اجيب بان المراد ظهور نفسه
لكن لا بواسطة القياس ولا يقتضي انه يستلزم ان يكون الفقه بالنسبة الى كل
مجتهدا شيئا آخر وانما لم يتعرض التمس له لانه يعلم مما سبق من قوله وج يكون
الفقه بالنسبة الى كل مجتهد شيئا آخر * قوله مشعر بان ظهوره اجيب بالترام
المشعرية لاستبوان العلم بالاحكام القياسية خارج عن الفقه المعرف

استند ام جملة كمية الحكم جملة كمية الكسور المضافة اليه
يظهر ان لا يصح ان يراى اكثر الاحكام لاسمها عبارة عما فوق
النصف وهو ايضا مجهول لانه انما يعلم يقينا اذا علم الحكم بالاسم يؤخذ
بالفصل ويدخل تحت الضبط ويحصر بوجوه من الوجوه المقبرة والاحكام
ليست كذلك لا عرفت فاضح ان قيل ان الجود بنصف السن يستلزم

والمعلوم بالاجتهاد
النفقضي فانه عدم
احتمال النقيض معتبر
في العلم بمعنى اليقين
او ليس تعريف
الا صفة توجب
تمييز الاجتهاد النقيض
منه
وهو ان سياق
الكلام هو على
ان المراد بالقطعي
اليقين * مثله
وايض كان الكلام
على رأي غير المصنوعة
والبيان المذكور
انما هو على رأي المصنوعة
مثله
فتدبر لان الثاني
يشا ولها اذ عدم
تفقد الاعجاز بنظمه
اعلم من ان يكون له
نظم ام لا * مثله
وقيل معنى كون الوحي
متنوعا انه يظهر ما هو
مكتوب في اللوح
المحفوظ ومعتبر به
لا يجوز ان يجزئ ولا
لرسول ولا غيره
تبدله ولا تغييره
بما ينفيد فادبرته
لكونه معجزة
ومختصة به * مثله
واتا في لا يحتاج الى
امر اى كنهن القرآن

انكوار است كيف لا ينافي فيه
لاستحاص واستحسانه
لا يفتني بانتفاء ارادة العام
* قال * والظاهر انه اراد آه *
بانهات المفارقات الكثر
بينها الا انه
في قوله
حيث علل
بجنا وهو
ان التعليل
لا دخل لها
في تعينه
بهذه
المعنى
اما الاول
فلا انكوار
الا انه ايض
غير متناهية
بمعنى انها
لا تدخل تحت
الضبط و
الحصر فوجه
ضمن الاحكام
الماضية
الى الآتية
واما الثاني
فلا انكوار
والدخول
في الوجود
على التفصيل
ليس بل ازم
في ثبوت
لا ادرى بجواب ان ثبت بالنظر
فلا قال والظاهر انه قصد
كانت الماضية والآتية
التي هي المجتهد سواء وقع
او لا حيث علل آه لم يرد شي عليه
* قال * واما اجاب به
الاجاب * اقول اراد بيان

الاول آه اجيب عنه بان معنى وجوب العمل بموجب الظن انه يجب عليه
اجزاه بموجب ما دلت الامارة على وجوبه وصرته ما دلت الامارة
على صرته وبذلك ان السارع جعل ظنه مناطا لاحكام وعلة لها
ومضى تحقظه بالوجدان علم قطعا بثبوت ما يظن به اجماعا فقد قضى
به الى العلم بالاحكام انفسها ووجب العمل بموجب ظنه * قوله وعلى
التا في انه يكون ثابتا اجيب عنه بان المراد بالعلم بالاحكام ما يقابل
الظن وهو الحكم القطعي طابقا الواقع اولا وبالذليل في قوله بالنظر
الى الدليل ما تارة المقدمة الاجماعية بقرينة السبابة فقد تقررت
موضوعة ان الدليل الظني يفيد القطع عند القرآن كما لو اخبر ملك بموت
ولد له مشرف على الموت وانضم اليه صراخ وجنازة وخرج المحضر
على حاله منكرا غير مقاداة دون موت منكرا فانه يقطع بصحة ذلك
انجبر وقد عرفت ما فيه * قوله يكون ذكر وجوب العمل ضابطا اذ
يكفي ان يقال راجح في اثبات كونه الفقه علما قطعيا انه حكم مطلقون لثبوت
وكل حكم مطلقون له علم قطعا انه حكم الله تعالى قطعا * قوله ووجه ضبط
انه الدليل آه قيل وجه الضبط الاول لا يتناول السنة الفعلية لانها
ليست بوحى والوحي في الاصل هو الكلام المنقلى نقل الكلام المصنوع
والفعل ليس بقول واجواب منع اختصاصه بالكلام كما سيجي في محله
السنة * قوله وان كان متلو لاقول الاحكام الشرعية بتلاوته كحرمة
قرآنه للجنب ووجوبها في الصلوة وقيل معناه تلاوة جبرئيل عم آية
على الرسول وتلاوة الرسول على الامة * قوله ان كان قول كل
الامة اراد بكل الامة العلماء المجتهدين الذين هم اهل العقد والحق واما
لا ادرى بجواب ان ثبت بالنظر الى الاحكام المفروضة الوقوع في الزمان
فلا قال والظاهر انه قصد بالكل مجموع الاحكام سواء
كانت الماضية والآتية او الآتية فقط وبكل واحد ما يفتق
التي هي المجتهد سواء وقع او لا حيث علل آه لم يرد شي عليه
* قال * واما اجاب به الاجاب * اقول اراد بيان

الاول آه اجيب عنه بان معنى وجوب العمل بموجب الظن انه يجب عليه
اجزاه بموجب ما دلت الامارة على وجوبه وصرته ما دلت الامارة
على صرته وبذلك ان السارع جعل ظنه مناطا لاحكام وعلة لها
ومضى تحقظه بالوجدان علم قطعا بثبوت ما يظن به اجماعا فقد قضى
به الى العلم بالاحكام انفسها ووجب العمل بموجب ظنه * قوله وعلى
التا في انه يكون ثابتا اجيب عنه بان المراد بالعلم بالاحكام ما يقابل
الظن وهو الحكم القطعي طابقا الواقع اولا وبالذليل في قوله بالنظر
الى الدليل ما تارة المقدمة الاجماعية بقرينة السبابة فقد تقررت
موضوعة ان الدليل الظني يفيد القطع عند القرآن كما لو اخبر ملك بموت
ولد له مشرف على الموت وانضم اليه صراخ وجنازة وخرج المحضر
على حاله منكرا غير مقاداة دون موت منكرا فانه يقطع بصحة ذلك
انجبر وقد عرفت ما فيه * قوله يكون ذكر وجوب العمل ضابطا اذ
يكفي ان يقال راجح في اثبات كونه الفقه علما قطعيا انه حكم مطلقون لثبوت
وكل حكم مطلقون له علم قطعا انه حكم الله تعالى قطعا * قوله ووجه ضبط
انه الدليل آه قيل وجه الضبط الاول لا يتناول السنة الفعلية لانها
ليست بوحى والوحي في الاصل هو الكلام المنقلى نقل الكلام المصنوع
والفعل ليس بقول واجواب منع اختصاصه بالكلام كما سيجي في محله
السنة * قوله وان كان متلو لاقول الاحكام الشرعية بتلاوته كحرمة
قرآنه للجنب ووجوبها في الصلوة وقيل معناه تلاوة جبرئيل عم آية
على الرسول وتلاوة الرسول على الامة * قوله ان كان قول كل
الامة اراد بكل الامة العلماء المجتهدين الذين هم اهل العقد والحق واما

لا ادرى بجواب ان ثبت بالنظر الى الاحكام المفروضة الوقوع في الزمان
فلا قال والظاهر انه قصد بالكل مجموع الاحكام سواء
كانت الماضية والآتية او الآتية فقط وبكل واحد ما يفتق
التي هي المجتهد سواء وقع او لا حيث علل آه لم يرد شي عليه
* قال * واما اجاب به الاجاب * اقول اراد بيان

المصنف ولا للتبيين للكلل او رد على ايها الكا حجب كسسه لوح في ابنا وقره
الى انه في اعتباره تشاالا لانه المفهوم ههنا اسير يد ايها الكا حجب
بالا حكام التبيين لذلك وقوله ولا في التبيين يكون التخصيص اشارة
الى انه قول المصنف ولا يراد انه يكون بحيث انه رد لتفسير ايها الكا حجب
التبيين بما ذكر من وجوه اربعة اجاب السارج عه كل منها

او التبيين في ابنا وقره
فهم ايضا وان
في الاجماع
كما سيجي في الرد
التمالك * منه

العوام فلا عبره بهم فيما يحتاج الى الرأي * قوله والا فالقياس قيل لا حكام
الا جهتا دية خارجة عن الفقه كما في كيف يكون القياس من ادلة اجيب بان
الخروج بالنسبة الى الفقه الذي يجب ان يكون حاصلا قبل صدور الاجتهاد
حتى يتمكن من الاجتهاد ولا بالنسبة الى الفقه بالمعنى المدون * قوله انه
اشترع عصمة من صدر عنه ليس المراد به عصمة المجتهدين عن المناهي فلا يلزم ذلك
في الاجماع بل عصمتهم عن الخطأ في هذا الصدد وهذا متحقق في الاجماع لقوله ع
لا يجتمع امتي على الضلالة ويحتمل ان يريد بعصمتهم ما سقط العدل منه فسقط
او بدعة * قوله ونحو ذلك كما في التخرى والعزل بالظن والاختصاص بالاحتياط والفرقة
لتطبيق القلب * قوله فراجعته الى الاربعة اما شرعي من قبلنا فاما راجعة
الى الكتاب والى السنة لانه انما يزمنا العمل بها اذا قصصها الله سبحانه بلا
انكار او قصصها الرسول كذلك فالاولى راجعة الى الكتاب والى السنة في
السنة واما التقاطع فراجعته الى الاجماع واما قول الصحابي فراجعته الى السنة
لان الظنية السماع وقد قال عم اصحابي كما يجوز بهم تقدمهم اهتدتم وذكر
في الكا مع التفسير فتدري انه الاخذ بالاحتياط عمل باقوى الدليلين والفرقة
لتطبيق القلب عمل بالاجماع والسنة المنقولة فيها او بهجوم قوله تعالى
وان تنازعوا في شئ فمنه اذ القلب عمل بقوله عليه السلام لو اصابه بن محسد
سقت قلبك والتخرى عمل بالكتاب والسنة والاجماع او القياس
لان لامة جهت على شرعية عند اجماع وورث فيه السنة والآثار وكذا
اقسام الاستحسان والمصالح المرسله راجعة اليها * قوله وسماه الاستدلال
عونه لا مدي بانه دليل لا يكون نصا والاجماع والقياسا شرعيا واختلف في
ايقاعه عند بن الكا حجب الاستدلال والاصحاب وشرع من قبلنا وعند الحنفية

بمسكه رد
الاول في
الرابع اما
الاول فبان
معنى التبيين
اذا كان
ما ذكره
السارج
واعترف به
بكونه منه
كونه عدم
تيسر مؤذنة
بعض الاحكام
بعض الفقهاء
استلزم به التكليف
اما تلامذهم القبول
مدته حيوة
منافيا له
بالمعنى
الذي هو بعيد
او المذكور انه
في معرض
السنة
لا يصلح
السنة
فلا تفرقة
الادلة
لا يقتضي العمل
للكم كما
الطلب رة لم
يظهر عليه نجاسة
والاستحسان دليل
يقع في مقابلة
القياس بجلي الذي

ذكر السارج في بحث المعارضة والتزجج لانه يجوز تخلف المعارض
من غير تزجج على ما هو الرأي الصحيح اذ لا مانع من ذلك وانما حجب عند
الوقوف وجعل الدليل عليه بمنزلة العدم ولا يلزم اجتماع القضيض
او انقضاءها او التحكيم كما يلزم شئ من ذلك عند عدم شئ من
الدليل عليه واما ما في هذا من المانع اذ لم يزل مدة الحيوة قدم

الطلب رة لم
يظهر عليه نجاسة
والاستحسان دليل
يقع في مقابلة
القياس بجلي الذي

سبوا اليه الافهام
والمصالح المرسله
الا وضاف التي
يعرف عليها بغير
كونها مختصة
من غير ان يعرف
تأثيرها في مشه
قال الاموي في
الاحكام واما القياس
والاستدلال فحاصله
يرجع الى التمسك
بمقول النص
او الاجماع فان نص
والاجماع اصل
والقياس والاستدلال
تابع لهما والمصنف
خال في نفسه في القياس
ووافقه في
الاستدلال في مشه
يعني لا يسمي ولا
اسم الاجماع بحد
الى استدلاله
عند البعض قد
يكون بلا سند بان
يخفى انه تعالى
فيهم علما ضروريا
مشه
في هذا التقدير دفع
لا يقال كون
الكتاب والسنة
والاجماع اصولا
ليس مقبلا
الحكم الثابت بالقياس
ليكون القياس
سببا قريبا

تسير بعض الاحكام بمثل ذلك لان كيف لا يكون مناسبا فيا للمشي
التقريب للمعنى المذكور واما قوله او معارضة الهم والعقل
فربط بقوله او الخطا في الاجتهاد ولا كلام فيه واما رد
المرجع فيما استحال العلم في الملكة وان كان سببا يعا لکنه
اذا اطلو ولم يذكر له متعلق ولم يقدر حتى اذا ذكر او قدر ١١٦
يقضي
مسمي
الادراك
والتحقيق
ان معنى
التحقيق لفظ
العلم هو
الادراك
ولهذا المعنى
متعلق به
المعلوم
ولم تابع
في الحصول
لكونه ذلك
المتابع
وسيله اليه
في البقاء
هو الملكة
وقد اطلو
لفظ العلم
كل منها
انما حقيقة
عرفية
او اصطلاحية
او مجازا
مشهورا
فاذا ذكر

بما تعرض للمنفرد بجواز ارادة كل من الثلثة بحسب المقام
واما اذا فرضت بذلك المنفرد فيصير الاول فان قيل
ثبت ان الملكة لا تتراد بالعلم لکنه لم لا يجوز ان يراد بالعلم الاحكام
جوازا بطريق اطلاق اسم السبب على المسبب نظر الى اتحاد
او انعكاس نظر الى البقاء قلنا لا بأس بالمجاز لا بد له من قرينة
فيما ذكر

الاستحسان ان يعظم وعند عامة المالكية المصالح المرسله ايضا في قوله
فحاصله يرجع الى التمسك بمقول النص والاجماع اشارته الى انه لا يستدل
افهم من المقول الذي ذكره او لا بقوله وكذا المقول لانه حكم عليه بانه
نوع استدلال باحدى الاربعه وعلى الاستدلال بانه يرجع الى احد
الثلثة ولا يخفى عليك ان مثال الناحي مثال العام * قوله وتفسير صفة
من المخصوص الى العموم قيل عليه فيه تسامح او القياس لا يغير الحكم ولكن
يفهم انه عام * قوله سواء كان فرعاً لشيء آخر فلا يصح جعل القياس مقابلاً
للاصل المطلق كما يدل عليه قوله فالثلثة آه * قوله اوله باطلا آه
يعني كذا القياس اوله باطلا والاصل عليه من غيره بالنسبة الى الحكم المتنبط
منه فكيف المرجوحية والتقصان بالنسبة الى ذلك الحكم * قوله ليس
بمثبت بحكم الفرع ان قلت فاذا لم يكن القياس مثبته للحكم فكيف اصلا يثبت
عليه الحكم قلت باعتبار ان سببية احد الثلثة للحكم قد لا يعلم الا بتوضيح
الابتناء عليه بحسب علمنا * قوله ولو سلم آه وانما لم يتعذر للجواب عنه
المثال باقسام الملكة لانه يمكن ان يقال لادالة ما حوزة في الملكة
وفي دالة انحرف على معناه فصور لكنها بالغير فكان انحرف قسمين ضعيفا
* قوله بعد تسليم ما ذكرنا من ان ما قاله البعض من ان الاجماع قد يكون
بلا سبب ومع ذلك بان يخلو انترت على فهم العلم الضروري فتوفهم
للصواب * قوله وقد يجاب بان الاجماع اعترض عليه بانه العالم المخصوص
والاية المؤله وخبر الواحد والاجماع المنقول اليها بالاحاد وليست بقطعية
والقياس بعلة منصوصة قطع واجيب بان الاصل في الثلثة القطع وعدمه
بالعارض والقياس في العكس واختلفا باعتبار الاصل * قوله بل يرتب ان لفظا

فقد بحث لانه حكم الاصل لم يخرج من القطعية بالقياس وحكم الفروع خرج
 بالمجولية الى المظنونية فلا يكون القياس موقفا للنقصان في شيء من
 الحكمين اللهم الا ان يقال القياس اوردت في الحكم الثاني نقصانا بالنظر الى
 الاول * قوله المصنف فقياس حرمة اللواط انه اعترض عليه بان حرمة
 اللواط لو ثبت بالقياس لوجب ان لا يكون محرمة قبل نزول هذه الآية
 والحال انها جرت قبل بعث الرسول بما ورد في حق قوم لوط غاية ما في
 الباب انه موافقه وقد تقرر في موضعه ان موافقه الحكم للدليل لا يقتضي
 اخذه منه والجواب ان شرائع من قبلنا انما يلزمنا اذا اقتضت من
 غير تكريم كما ترقا لا اعتراض انما يتوهم وروده اذا ثبت تأخر هذه الآية
 عن القصة المذكورة في القرآن الواردة في حق قوم لوط عزم على التحجب
 بانهم المقيم حرمة اللواط في المرأة كما صرح به ائمة صدقة في حواشي
 فصول البديع * قوله المصنف وما المستنبط من الاجماع فاوردوا نظره
 قيل عليه انما قال ههنا اوردوا دون سببه من النظرين لورود منته
 ههنا وعلى انه لم يجوز ان يثبت حرمة الوطى في الصورتين بدلالة
 نصه ورد في امهات النساء من غير اشتراط وطى فانهم غير الموطوءة
 اذا حرمت لمجرد النكاح لكونه داعيا الى الوطى فلا يحرم بالوطى اولى
 واجتواب عن المناقشة انه حرمة ام المنكوحه الغير الموطوءة لو كانت
 لكونه النكاح مفضيا الى الوطى حرمة بنت المنكوحه الغير الموطوءة
 ايضا لذلك بعينه وليس كذلك * قوله بعد ما تقرر قيل لا يخفى
 في تقرر ذلك فيما سببه لكن لا يخلل في البين قوله واصول الفقه
 الكتابية واورث نوع شبهة فاضاح الى الاضافة دفع اليها

تمنع المعنى الحقيقي وترجح المجازي وهما لا وجود لهما ولا
 قال المصنف لادلالة اللفظ عليه اصلا فان قيل قد منع المصنف
 ههنا ارادة المعنى القريب من العلم بالاحكام وقد قال فيها
 اختاره من التفسير مع ملكة الاستنباط مما اراده بهما ثم
 فنحن نريد به ههنا وما اورده علينا فوارد عليه ثم
 ١١٦
 والرفع
 قلنا لا وجه
 ان حراة
 بملكه
 الاستنباط
 على ما
 وكمره الشر
 ملكه
 استنباط
 الفسودع
 القياسية من تلك الاحكام
 فانه ذلك من ملكة الاستنباط
 حكم كل واحد من الحوادث
 من ادلتها احترنا انه مراده
 بالاحكام البضر ولا فاد
 ههنا لانها ليست بقصة
 بل شرط لكون العلم
 بالاحكام المذكورة فقول
 كما سببنا في تقديره ولا يتكبر
 من الفقه * قال * تواف
 محترع للفقه بحيث
 ينضبط معلوماته * اتول
 يعني ان المصنف لا حكم
 بفاد التفسير المنقول
 عن الساقية لعدم
 تقييده المراد منه بحيث
 لم ينضبط به معلوماته اختار

تقريبا ضابطا لها فان الاحكام التي ظهر نزول الوحي بها والتي انعقد الاجماع
 عليها امور معلومة مضبوطة وقد جعل الفقه عبارة عنها غاية ما شرط
 الاقران الملكة به كما سببنا وهو لا يخرج المعلومات عن الانضباط * قال * الا انه
 اذا ظهر نزول الوحي * اتول هذه الصورة مبني على فرض شخص لانها ممنوعة
 عادة لانه هذه الملكة انما تحصل من ادراك جزئيات الاحكام مرة بعد اخرى كما هو

قيل كل كلى تنطبق
 على جزئياتها فلا
 نائدة قوله
 ينطبق على جزئياتها
 واجب بان المراد
 بالانطباق الانطباق
 اي صير من الطبيعة
 بان يجعل الجزئيات
 صفى والكل
 كبرى والجزء من
 الانطباق اي صير
 من الطبيعة تعريف
 احكام الجزئيات
 من الكليات * مستقيم
 اي بكل جزئية من
 اعماله الاختيارية
 حكم من قبل الشارع
 بعضه من قبله
 وبعضه من حيث
 يستنبط من النصوص
 عند الحاجة باعتبار
 انه ينظر على ما يناسب
 مستقيم
 وقد يقال اراد بقوله
 من اعماله كل عمل
 من اعمال التي لا
 ان رجع حكمه بغير
 قوله من قبل
 الشارع لا كعمل
 مطلقا فيناط حكمه
 بغير يجوز ذلك
 الذي يترك الحكم
 خصه بها تخصيصا
 باعتبار خصوص
 الموارد ليستنبط
 من ذلك الدليل

شأنه سائر المكملات والتدريجات
 فلا يلزم بذكر الراجح
 عنه بان الكل في قوله
 محتمل باللام فيه
 البطلان لانه شموله
 وجوده
 في ضم الكل
 ولهذا لم يجر
 تخصيص
 الجمع المستوفى
 الى الواحد
 كما حققه
 الشارع
 في المطلق
 قال *
 احتراز عما
 نزل به الوجوه
 ولم يبلغ بعد
 يعني لم يصح
 ذلك
 الى المجتهد
 فانه ذلك
 لا يقدر
 في اجتهاده
 اذ ليس
 من شرط
 الفقهاء
 معرفة
 ذلك الوجوه
 اذ ابلغ
 اليه بعد
 اجتهاده

شأنه سائر المكملات والتدريجات
 فلا يلزم بذكر الراجح
 عنه بان الكل في قوله
 محتمل باللام فيه
 البطلان لانه شموله
 وجوده
 في ضم الكل
 ولهذا لم يجر
 تخصيص
 الجمع المستوفى
 الى الواحد
 كما حققه
 الشارع
 في المطلق
 قال *
 احتراز عما
 نزل به الوجوه
 ولم يبلغ بعد
 يعني لم يصح
 ذلك
 الى المجتهد
 فانه ذلك
 لا يقدر
 في اجتهاده
 اذ ليس
 من شرط
 الفقهاء
 معرفة
 ذلك الوجوه
 اذ ابلغ
 اليه بعد
 اجتهاده

* قوله والقاعدة حكم كلى آية المراد بالحكم الكلية القضية اطلاقا لا اسم
 الجزئية الذي يدور عليه الكل وجودا وعدما وبالانطباق الاشكال ونه
 قوله على جزئياتها حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع
 اي احكام جزئيات موضوعها وفي قوله لتعرف احكامها بصريح ذلك المضاف
 المحذوف واللام فيه لام المال ومعنى اشتغال القضية على احكام جزئيات
 موضوعها كونها بحيث يستخرج تلك الاحكام منها بجعلها كبرى لصرفي حكم
 فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياتها وفيه وجهان اظهر ان كرتها
 في حواشي المطلق فليست فيها * قوله لقوله العريضة اراد بها ما يعر علم النيات
 والمراد بالوضعية في قوله على مدلولاتها الوضعية ما يكون للوضع مدلول فيها
 لتساوي المطابقة والتضمنية والالتزامية * قوله ليستنبط منه عند
 الحاجة قيل هذا تعليل لمقدراي صرح ببعض ذلك الحكم ليستنبط عند الحاجة
 من دليله ويقاسر على ذلك الحكم المصريح به ما يناسبه والآفاذ لتعلق بكل
 من اعماله حكم من قبل الشارع منوط بغير يتحقق ذلك الحكم فقد حصل جميع
 الاحكام المنصوصة والمستنبطة فلا يبقى لقوله ليستنبط منه معنى كما
 لا يخفى ذلك ان يجعل ضمير يستنبط راجعا الى ما في ضمير الحكم المطلق الباقى
 وهو الحكم المصريح به ويجعل ذلك اشارة اليه ولك ان تفسيره الى حذف
 المضاف الى يستنبط بعضه وهو غير الاحكام القياسية بقرينة ما بعده
 فبعد حذف المضاف استمر الضمير كما هو القاعدة * قوله فيسمى العلم بالحكم
 من ادلتها آية الظاهر الضمير فيهما راجع الى الاحكام السارعة بغير قوله
 انهم من تلك الادلة اذ لو رجع الى القضايا كما يتوهم لفهم منه ان الفقه
 هو العلم بالقضايا التي موضوعاتها الافعال ومجملاتها الاحكام فيكون

فيجب الرجوع اليه اذا خالفه ولهذا سمع كثير من المجتهدين
 انهم رجعوا عن اجتهادهم بعد ما بلغ اليه التجدد
 قال * اي العلم بما ذكره بشرط كونه مقرونا بملكية استنباط
 اقول يعني انه يكون الفقه عبارة عن العلم بما ذكره بشرط
 يكون ذلك مقارنا لاستنباط ثم ان اللام في الاستنباط عوضه عن

المضاف اليه وهو اما الفروع القياسية او الاجتهادية مطلقا فعلى
الاول يكون ضمير منها راجعا الى الاحكام فانها لما كانت منصوطة
اغدت منها الاحكام القياسية بتعظيم علمها وعلى الثاني الى الادلة
فان الاحكام انما تؤخذ منها والاول اوجه لان الظاهر ان المصادر
تظهر نزول الوحي نعم المجتهد اياها منه اما بعبارة او بالاشارة
١١٩ او بالانقضاء
منها فاما ان العلم بالاحكام التي هي محمولات تلك القضايا * قوله
ثم نظر في تفصيل آية النظر في تفصيلها تتبع جزئياتها والمراد من التعميم
اظهار ما به الاشتراك * قوله ولما قل ان المبلغ آه اجاب عنه صاحب
الترجيح بانه ان التكلم في ان عملة الاجبار والصفر والبكارة على قواعد اختلاف
فلا شك ان يتوصل بها الى حكم هذه المسئلة توصلافه بيا وكون نسبة الى
الفقه وغيره على السوية لا ينافي في كون التوصل بها الى الفقه قريبا كما ان
كون اتصال الكتاب الى الفقه قريبا لا ينافي في كون اتصاله الى الفقه
الاتصال بغير قريبا وهو مردود بان التكلم في عملة الاخبار مثلا ليس من
قواعد اختلاف بل بطريق التعميل * قوله يسمى موضوعا عني في القضية الحكمية
اما اذا كانت شرطية فالمحكوم عليه يسمى مقدمات المحكوم به ثانيا * قوله
والدليل ثانيا فآه ماورد من احوال الدليل والمطابقا هو في القياس
وانما لم يذكر القياس الاستثنائي لانه في الاستدلال الفقهي
واقترع بان الدليل عند الاصوليين والفقهاء هو الكتاب مثلا وهو
ما يمكن التوصل به بصحيح النظر فيه الى مطهره في دونه الاشكال والتركيبات
القياسية وجيب بان هذا هو الالانه يجب اعتبار الصورة ولا ينكره احد
والفقهاء وان كانوا لا يلتفتون الى مرعات اصطلاح المنطقيين لاسا
لحامهم لا يخرج عن قواعد التحقيق فالمص قد قصدى لبناء الكلام عليها
* قوله لا يشكر الاول قيل عليه قد يقع المسئلة الاصولية كبرى عند
الاستدلال على مسائل الفقه بالاشكال المتناهي مثلا يقال لو ترين في
لان لم يثبت بدليل قطعي وكذا فرضوا بثبت بدليل قطعي * اجيب بان سائر
الاشكال لما كانت نتائجها ملاحظة رجوعه الى الشكر الاول صاء القياس

عجوز الحكم بتفسير
الدليل من اخصوص
الى العموم لقلة
عامته مشترك
فيه المقيد والمقيد
عليه وانت خبر
بما يخصص الاعمال
مفيد لا يدل عليه
دليل انفسه
الحكم من قبله الاحكام
الاجتهادية
مست
القياس
الاستثنائي جعفر
ولا الكبر ولا الكبرى
ولا صغرى ولا شكل
مست
كما قال في الديباجة
على قواعد المنقول
تأسيسه * مست
الاحكام القياسية سائر الاحكام
الاجتهادية المستفادة
من المصنوع بطريق الاجتهاد
* فآه * فانه تغير المسائل
القياسية السؤال موجب
لان قوله التي قد ظهر نزول
الوحي بها مع ملاحظة ما تقرر
ان القياس مظهر لما ثبت
يقضي ان يكون المسائل القياسية
ما ظهر نزول الوحي بها وكذا

اجواب لان الظهور لا كما في ظاهر لا ينكر تفرقه في دفع السؤال المصير الى ما ذكره او لا
والنقيض يكونه لا يتوسط القياس قوله لان الواقع فانه ظهور المجتهد السايق انما
هو بطريق النظر وهو لا يجب ان يطابق الواقع * فآه * ثم هي من اجابات الاول
ان المقصود تعريف الفقه المصطلح * اقول اجواب عن الاول ان المراد بالخصوص
الشخصي فلا نسلم ذلك بل كل علم من المعلوم الحدودية كهي يوجد في ضمن افراد

<p>تأنيته بعلما أنه على ما تقرر اسم الصلوم اعلام جسمية وان اراد القول على سلمته كانه يتجلف ما نسب الى المصنف من القول بان اسم المفهوم كلي واما تنبئه بحسب الايام والا عصار فاحضروا لا يدر من الاعتراف به فانه بعض الصحابة رفقوا ان اتفقوا على علمهم اجمعين كانه فقيها في وقت نزل بعض الاحكام بعده كما ذكر المصنف ١٢٠</p>	<p>تأنيته بعلما أنه على ما تقرر اسم الصلوم اعلام جسمية وان اراد القول على سلمته كانه يتجلف ما نسب الى المصنف من القول بان اسم المفهوم كلي واما تنبئه بحسب الايام والا عصار فاحضروا لا يدر من الاعتراف به فانه بعض الصحابة رفقوا ان اتفقوا على علمهم اجمعين كانه فقيها في وقت نزل بعض الاحكام بعده كما ذكر المصنف ١٢٠</p>
<p>من الشكل الاول في المثال مثلا يقال فيما ذكر من المثال الوتر غير ثابت بدليل قطعي ولا شيء من الغير الثابت بدليل قطعي بغيره وقد يجاب بان البصر بيان الحكم فيه بطريق التمثيل * قوله السهمية الحصول على الشريف في حكا المطالع كون الصغرى في مثله سهمية الحصول يكونها من قبل حمل الكلي ما هو جزئي له وفي بحث اذ يلزم كونه النتيجة ايضاً سهمية الحصول * قوله هو معنى التوصل بها الى الفقه لانها مجرد ما يوصل اليها ايضاً لا قريبا لا تقرر في الميزان ان الموصول اقرب مجموع المقدسين لا الكبرى * قوله او الاستثنائية فقط قيل ومنه يعلم ان التعريف ليس كما ينبغي لانه يدل على اطلاق الموصول الاقرب على احدهما فقط وقد يقال معنى التوصل القريب تحصيل الموصول الاقرب بان ينضم الى الصغرى السهمية الحصول كما اشير اليه في عبارة الشرح وسببية القواعد انما اعتبار النسبة الى التوصل لا بالنسبة الى الفقه حتى يرد ما ذكرتم ولا يخفى ما فيه من التكلف نعم يمكن ان يفرق بين القريب الاقرب وان كان قد يطلق القريب على الاقرب محلا المطلقة على الكامل * قوله يعني يشترط ذلك في نسبة اجتهاد اراءه اي اراء مختلفة بحيث يحصل من المجموع اجماع مركب بدليل قوله بعد ان قال ويكون القياس قد ادى اليه راي مجتهد حتى لو اختلف اجماع المجتهدين ولم يقيد بالقيود المذكور لم يتم اذ يجوز ان يسبغوا في المسئلة اجتهاد اراءه على التقاب بان يقع في كل عصر اجتهاد من مجتهد واحد وعلى الاجماع لكن مع وجود مخالف وعلى التقديرين لا يتحقق اجماع ويجوز الاجتهاد على خلافها وبالقيد المذكور يتدفع ايضاً ما يقال انه يفهم منه ان القياس اذا ادى اليه راي مجتهد سابقا لا يكون مخالفا للاجماع وبذلك اليمس على اطلاقه اذ يجوز</p>	<p>تأنيته بعلما أنه على ما تقرر اسم الصلوم اعلام جسمية وان اراد القول على سلمته كانه يتجلف ما نسب الى المصنف من القول بان اسم المفهوم كلي واما تنبئه بحسب الايام والا عصار فاحضروا لا يدر من الاعتراف به فانه بعض الصحابة رفقوا ان اتفقوا على علمهم اجمعين كانه فقيها في وقت نزل بعض الاحكام بعده كما ذكر المصنف ١٢٠</p>
<p>المستكمل الاجماعية يشترط الالف في زمن الرسول لعدم الاجماع في زمنه لانه ان يرد بانفسه العلم بما ظهر نزول الوحي فقط ان لم يكن اجماع ورد كما انفرد عليه الاجماع ان قوله ومثله في التعريفات بقيد وكمحاو انه لا بعد فيه لانه شبهة تحصيل الاجماع في زمن الرسول عليه السلام وعدم الاجماع الا بعده</p>	<p>تأنيته بعلما أنه على ما تقرر اسم الصلوم اعلام جسمية وان اراد القول على سلمته كانه يتجلف ما نسب الى المصنف من القول بان اسم المفهوم كلي واما تنبئه بحسب الايام والا عصار فاحضروا لا يدر من الاعتراف به فانه بعض الصحابة رفقوا ان اتفقوا على علمهم اجمعين كانه فقيها في وقت نزل بعض الاحكام بعده كما ذكر المصنف ١٢٠</p>

يسوغ ارادة ذلك المعنى بلا استبعاد وانما الهادى الى الرضا وانه
اجتبت الثالث فبناه على انه المراد بالقبول المساكين والاحكام المدونة
المبوية وليس كذلك بل المراد الفقهاء والاجتهاد وكما اعترف به
المرجع حيث قال لانها نتيجة الفقهاء والاجتهاد فخرج الاحكام
القياسية عن القصة بهذا المعنى ضرورة كما سبق فلا يبقى حجة

لا كانت سببية
الاجتهاد والقبول
النتيجة انفسا
يصلح مع ايمان
الكبرى بها فبناه
الا يصلح اليه
منه
فانه اذا لم يختلف
كان في حكم واحد
منه

ان يقع من مجتهد رأى ثم يتفق اجماع على خلاف ذلك الرأى لم يقع
قياس موافقا للرأى الاول وهذا القياس مما ادى اليه رأى مجتهد
مع عدم صحة القصة لاجتماع فريادة هذا القيد لم يتم المتو ووجهه لان
المراد ان يكون القياس قد ادى اليه رأى مجتهد من اهل الاجماع المركب
من قوله بعيد لم يذهب احد قيل عليه لا يلزم من كونه عالم يذهب اليه
احد ان يكون بعيدا فانه اكثر اطلاق الفصل من هذا القبيل مع ان
مقبولة وانت خبير بالفرق بين لم يذهب اليه احد وبين لم يتفق عليه احد
فانه حاصل الاول ان يكون القضية الثانية التي ذكرها من اصول الفقه
ليس مذهبيا لاحد فتوجب الكلام كما ذكره مخالف لاصطلاحهم ولا ينبغي
انه يكفي للبعد هذا وقد يجاب عن اصل الاعتراض بان لا يخرج في هذا
الاحتمال بعيد بل هو قوله الظاهر ان هذا يخص المجتهد الا ان بيان الاحتمال
البعيد بهذا اللفظ متعارف ولو تنوع من التأويل قال صاحب الكشف
في قوله تعالى قايما بالقسط مجيبا عن قوله بل يجوز ان يكون صفة للمنفى
لا بعيد ان يكون مخالفا لما سائر الاجابة قال صاحب التلخيص لما عجز الاستدلال
الحق على ذلك الحقيقة امرنا باخراج هذا الايراد من شرحه وقيمة بحث لان
الاعتراض ليس بمحذور البعد حتى يرد ما ذكره بل كونه بعيد لم يذهب اليه كما
تحقق فلا محوج الى الاخراج قايما قوله لا الى الفقه اه قيل فيه
بحث وهو ان المقلد الذي وقف على قواعد الكسب والتحصيل اذا
اطلع على دليل المجتهد الذي رتبته بالاجتهاد وسلكه فقهية فلا شك
انه يتوصل بذلك الترتيب الى حكم تلك المسئلة اذ لا معنى للدليل الا
ما يفيد علمه بقبول الشيء او انتقائه غاية فاني اهاب ان يتوصل اليها وانه

الرابع فجوهره من انفسه
بل المراد ظهوره في
لكه لا يتوسط القياس فظهر
من جميع ما ذكرنا من احوال
ان هذا التصريح يفتى حال
عن الاشكال والافضل
واعلم ان قول المصنف فافتر
ان قوله لا يصلح الفقهية
كلام مسجود لبيان قوله
قد ظهر رد الوجه بالاستدلال
الصلح بسببه الى قوله
على الاستنباط من كلامه
مستأنف لبيان قوله
ملك الاستنباط قال
وما قيل ان الفقه
لفظ العلم عليه اه
السؤال ان تزيين
بالعلم غير انفسا
الاستنباط والمعلم بها
العلم لا يستلزم
والعلم يستلزم

الاول منع كونه الفقه ظاهرا وقد اجاب عنه السراج رحمه الله بوجوب الاول منها
ضعيف لا تحققت ان الاحكام القياسية يجب نفي وجوبها عن الفقه المدونة فليفت
لا يشترط العبارة وانما الثاني فقد قيل عليه انفسه والاجماع انها يفيد ان الفقه
كانا قد لا يفيد انه لغرض وليس بشئ لانه الكلام ليس فيها من تلك الحسية بل فيها
ثبت بها قطع مع قطع النظر عن تلك الحسية واما حصول الجواب الثاني في تسليم كونه الفقه

طلب ومنع تبينه للعلم المذكور ههنا فان مقتضى لفظها ما ذكر وبها الظهور
 ان لا يظن لم لا يجوز ان يكون المراد ههنا هو الثاني واصل الجواب ان
 تبينه التبينه وتصحيح التعريف يجعل مقصود العلم غير متعلق بالظهور وقرره المصنف
 بوجوبه حكم على الاول بان صحة على مذهب المصنوفة وبها ان يطر يقبها رد الاج
 الاول بان يستلزم ان يكون الفقه عبارة عن العلم لوجوب العمل بالاحكام ١٢٢
 والثاني بان يستلزم ان يكون

ان ثبت بالنظر الى الدليل
 الظني وان لم يعلم ثبوت
 في الواقع قطعيا وكما انك
 تعلم ان الثابت القطعي
 لا يتحقق عدم الثبوت في الواقع
 وفي كل من كلام المصنف و
 اخرج بحث اما في كلام
 المصنف فلما قدر قلت ان الحكم
 اعتمد ما هو حكم الله تعالى
 في الواقع او في اعتقاد المجتهد
 والا لم يصح تعريف الفقه

بالاحكام
 الشرعية
 ثم تعريف
 الحكم
 بكتاب الله
 كما انه اراد بالفرض
 الدائري ما يعرض
 للشيء بذاته او
 بواسطة * مثله

في علم الله تعالى اعظم من
 ثبوت فيه في الواقع وثبوت
 فيه عند المجتهد فالمراد به
 وبها مذهب المصنوفة ان كل
 مجتهد حصل عنده حكم بخلاف

ترتيب المجتهد من هذه الجهة يسمى مقفلا فلما منع التوصل اليه في الجملة
 * قوله قول المصنف المباحث المتعلقة بالحكم به هو مبتدأ وقوله مما
 يندرج خبره وكذا قوله ثم المباحث المتعلقة بالحكم عليه مبتدأ وخبره مندرج
 وقد توهم انه الاول معطوف على انواع الحكم وقوله مما يندرج بيان للخبر
 ذلك وليس كذلك اما الاول فلان المناسب ثم الحكم به واما الثاني
 فلهذا مطابقة لما بعده لان قوله مندرج خبر البتة * قوله المصنف وهو فعل
 المكلف فيه بحث لان موضوع الفقه افعال المكلفين فاذا كانت الافعال
 محكوما بها يلزم اثبات موضوع العلم في ذلك العلم فيلزم ان يكون الموضوع
 متجونا عنه وذلك باكثر لان البحث في العلم انما يقع عند احوال الموضوع
 لا عنه * قوله كالا دراك لانسان فيه بحث لان الانسان ان كان
 عبارة عن الحيوان ان طوطى كما هو المتصور فلو ادراك له بواسطة
 كونه حساسا ناطقا ولا دخل لساكن الاجزاء في ذلك فمشتاوه الجبر
 المساوي للذات وان كان عبارة عن النفس انما طلق لم يصح قوله
 كما يتحرك لانسان بواسطة كونه حيوانا فالصواب ان يكتفى بالشيء
 لذاته بالصفات الثابتة مترقيا كالعلم والقدرة ونحوها اذا كانت
 باحقيقة مفارقة لصفات الممكنات كما هو الحق * قوله او بواسطة امر
 يساوية ظاهره انه معطوف على قوله بان يلحق الشيء لذاته الا انه لا وجه
 وجبها بجعله تفسير لما يكون مشتاوه الذات فالحق انه معطوف على ما قبله
 بحسب المعنى * قوله او بواسطة اعلم هذا مذهب بعض المتأخرين في المنطقين
 ودره المحقق منهم بان الاعراض التي يع الموضوع خارجة عن تفهيد اثره
 الا ان المطلوبه او تلك الامار انما يوجد في الموضوع وهي توجد خارجة

على هذا القول بان حكم الله تعالى هو لا يخالفه من رأي مجتهد اخر بنا على قولهم
 عند تعال المصنوفة يقولون ان كلامها حكمه تعالى في الواقع بآ
 على قولهم بقدر انهم عند تعال واما في كلام الشارح فاصل اعراضه على
 الاول ان ذلك الاجماع لا كان قطعيا جزم المجتهد بمقتضاه واقتضاه ظن بواسطة ذلك
 الجزم الى العلم بوجوب العمل بالاحكام لا العلم بالاحكام انفسها والمقصود هو

الشيء وهو غير وارد لاسم معنى وجوب العمل بموجب الظاهر انه يجب عليه ان يحرم
بوجوب ما دللت الامارة على وجوبه وخرصة ما دللت الامارة على حرمة واما
فانه الشرح جعل نفسه مناطا للاحكام وعلة لها كما جعل الفاظ العقود مشكلا
علامة عليها واثباتا لثبوتها فتمت تحقيق ظنه بالوجود ان علم قطعا ما ينطبع اجماعا
بضرورة من الدين فقد انفضى به ظنه الى العلم بالاحكام انفسها وجب

عليه العمل بموجب ظنه
لذلك ان جعله وكذا اعترض
على الشئ غير وارد لانه
المراد بالعلم بالاحكام
ما يقبل الظاهر وهو الحكم
القطعي طابوا الوافق الا اخرج
بذلك في حواشي شرح
المختصر والاسير في قوله
بالنظر الى الدليل ما قارن
المقدمة الاجماعية
بقريضة السياقة وقد تقرر
في موضوعه انه الدليل
الظني يفيد القطع عند

القرآن
بالفائدة
كما لو اخبر
عالم بموت
ولد له
مشرف
على الموت
والنفس اليه

صراح وجنازة وخبر وج
المحدرات على حال منكدة
غير مصددة ووزن موت
مشكك فانما يقطع بصحة
ذلك الخبر ونفسه به موت
الولد نجد ذلك من انفسنا

والبحث مبسوط في شرح المطالع وحواشيه فلينظر فيها قوله هو الاثبات
والثبوت قال صاحب الترجيح فيه شامخ فانه المحمول فيها مثبت او
ثابت لا الاثبات والثبوت وجوابه انه مثبت او الثابت اذا كان
محمولا بالمواظاة يكون الاثبات والثبوت محمولا بالاستحالة فلا محتمل
اصلا لا نقاد الاصطلاح على إطلاقه انما هو على كونه النوعين نعم ههنا
بحث وهو انه اذا كان محمولا المسئلة في هذا الفن هو الاثبات
يلزم انه يكون محمول النتيجة ايضا كذلك لان مسائل هذا الفن كقرنه
المصدر اذا كانت حمالية يقع كبرى الشكل الاول يفيد التوصل بها الى الفقه
ومعلوم انه محمول كبرى الشكل الاول يكون محمولا النتيجة واذا كان محمول
النتيجة الاثبات يلزم انه يكون موضوعها الدليل لانه الاثبات يحكم على
الدليل لا على الحكم فالنتيجة التي يتوصل بهذه المسئلة اليها لم يكن مسئلة
الفقه لانه مسائل الفقه كما صرح به الشرح فيما سبقه يكون موضوعها افق
المكافئين ومحمولها الاحكام وبالحكمة لم يتصور قضية محمولها الاثبات
يتوصل بها توصلنا قريبا الى مسائل الفقه اللهم الا انه يقال المراد ان
الاثبات يقع في مقدمة الملازمة الكلية التي هي مسائل هذا الفن كان
يقال كلما كان الامر مثبتا لوجوب القراءة في الصلوة فوجوبها ثابت لكنه
يشبه فوجوب القراءة في الصلوة ثابت وهو مسائل الفقه فلينظر
فوائد الاثبات والجماع والقياس للاحكام المفهوم مما سبق في تحقيق
الترتيب حيث قال ويسمى اعتقادية واصولية لكونه الاجماع حجة
انه يكون حجة الاجماع مطلقا نعم من كونه مثبتا للاحكام او العقائد من
مسائل الكلام وما ذكره ههنا انه يكون حجة بالنظر الى اثبات الاحكام فانه

وهذا انما ضروريا لا يتطرق الشك فظهر مما ذكرنا من تحقيق الكلام انه ليس ما ذكر البعض
غائبا ما انكسر في هذا المقام * قال * والوحى انه كان متنا * اقول قيل معنى كون
الوحى متنا انه يظهر ما هو مكتوب في اللوح المحفوظ ومنعبد به لا يجوز ان يجبر بل
الا لرسول عليه السلام وغيرهما تغييره وتبديله بما يفيد فائدة تكون شجرا
وتمتدحى به وقيل معناه انه يتصل به بلا واسطة الاحكام كوجوبها في الصلوة

١٠ يقال من اذ
 المراد الاثبات
 الاية فلا ينفع الا
 انه يحمل على ما ذكرنا
 من
 اي مندر لفظ
 الاثبات في قوله
 والقياس ويقال
 يزيد في الجميع
 اثبات العلم بها
 او غلبة الظن
 مشه
 واما الاعتراض بان
 قد ثبت في كونه
 الكلام محكما عن
 اخبار بحكمة الاسمية
 او الفعلية وفي كونه
 قابلا للشيء عنه انه
 جملة قطعية او
 خبرية او انشائية
 فيقال مستلزما
 الكلام مسبوكة
 على قالب الجملة
 الاسمية او الفعلية
 الخبرية اسمية فلا
 يحمل في الشئ فكذا
 الكلام مسبوكة
 على قالب الجملة
 الفعلية الالهية
 فيحمل الشئ فقد
 يجب عنه بان
 انجبت عنه كونها
 خبرية او انشائية
 هو الذي يستدل
 انهم كونه
 اسمية او فعلية
 مشه

وحرث في بعض الاحوال ونحو ذلك وتلاوة جبريل عليه السلام
 وتلاوة الرسول صلى الله عليه وسلم على الامم * قال * والافالسة
 * اقول اي وان لم يكن الوحي متلو سواهما كان لفظا او لا قيد فيها
 فعل الرسول وتفسيره كما حديث وكذا قوله الاتي والافالسة
 مستند لفظ لا معناه ان لم يتعد بظلمه العجز ١٢٤

من مسائل الفقه الاصول فلا محالة لفظ لكن يراد على قوله اثبات الاجماع
 والقياس لاحكام ان القياس مظهر لا مثبت اللهم الا ان يراد بالاثبات
 اثبات غلبة الظن كما ينبغي لكن يلزم اجماع بين الحقيقة والمجاز اللهم الا ان
 يجعل من قبل المحذوف اي تقدير لفظ الاثبات في قوله والقياس او
 يقال مراد في جميع اثبات العلم لنا وغلبة الظن لنا كما ينبغي * قوله ولا
 يجعلون منها اثبات الكتاب والسنة لذلك اعترض عليه بالمنع فانهم
 نفروا لان كلان من الخاص والعامة والنص والمفسر الحكم كيف ثبت الحكم
 وكذلك الآية المأولة والعبارة والدلالة وكذا المتواتر المشهور والسجوا
 ان كلان في نفس الكتاب السنة من حيث هما لانه انهما فانهم جعلوا اجمية
 مظهر الاجماع والقياس من المسائل ولم يجعلوا اجمية مظهر الكتاب والسنة
 منها * قوله المص وما يتعلق بها هو الادلة المختلف فيها اعترض عليه بان
 بالادلة ان كان دليلا شرعيا فقد انزج تحت الادلة والا فلا يجب البحث
 عن احواله وجوب بان من الدليل الشرعي لانه انقص من علماء الاصول لان
 المراد بالادلة الادلة الحكماء المتفق عليها فيما استنبطوا من سلبه الائمة
 المشهورين بالفقه كالائمة الاربعة وما يتعلق بها الادلة المختلف فيها
 * قوله المص وقد يقع محمولا فيها نحو التكرار آه فيه انه اذا وقع محمولا فيها
 كان محمولا عنه فامضى عدل من الاعراض التي لا يجب عنها اللهم الا ان
 يراد انها ليست مقصودة بالبحث * قوله وكونه الدليل جملة اسمية او
 او فعلية نوقش فيه بمنع ان يكون الدليل جملة اسمية او فعلية لا دخل له في
 الاثبات او قد يستدل باسمية الجملة على استمرار الحكم مثلا وقد فعله الامام محمد
 في كتبه * قوله لان الدليل مقدم بالذات فيه بحث اذ لو اراد ان نفس الدليل

بلا فان تلك الشريعة انما تروى من اقصى الشرف
 عليا او رسول صلى الله عليه وسلم بلا انكار
 كما بان في موضع اخر ان شاء الله تعالى واما التقبل فراجع الى
 الاجماع واما قول الصحابة فالسنة لان الظاهر فيه السماع وقد
 قال عليه السلام بايهم اشد يتم اشد يتم قوله ونحو ذلك كما تشرى

والعلم بالظواهر والاخذ بالاحتياط والقرعة لتطبيب القلب فانما راجعة الى احد
* قائل * وكذا المعقول نوع استدلال باحد الى قولهم صرح بذلك في الاحكام * انوار
قائل لا مدى في اول القواعد الثانية المسمى بالدليل الشرعي منقسم الى ما هو صحيح في
نفسه ويجب العزب والى ما ظنه انه دليل صحيح وليس هو كذلك انما القسم الاول
فهو خمسة انواع وقد الاستدلال خامس منها ثم قال وكل واحد من هذه

الانواع فهو دليل لظهور
الحكم الشرعي عند تامة
والاصل فيها الكتاب لانه
راجع الى قول الله تعالى
المشروع للاحكام والسنة
منجزة عنها قوله تعالى
وحكمه ومستند الاجماع
راجع اليها واما القياس
والاستدلال فرع تابع لهما
هذا الكلام فانه قيل فيه
مفترج بان الاستدلال القياس
في الاستدلال ولهذا جعل
الاصل الخامس في القياس
والسادس في الاستدلال
ومقصودنا ارجح من نقل
كلامه بصرح التمسك في
راجع الاستدلال الى السلسلة
قلنا مقصود به يحصل من ذلك
التصريح الا انه لا مدى في
نظر الى الظاهر جعله
مستقلا ومن ينظر الى
التحقيق يد رجه فيها والقياس
فيما يعشق من مذاهب * قائل *
واعترض بوجوه احمد في آه
* اقول حاصل الاعتراض
الاول طلب فائدة زيادة
قوله وان كان ذا فرعا

بالدلت على المدلول فممن قد يكون المدلول مقدما على الدليل كالصالح
العالم وكما فيما نحن فيه اذا كان الحكم الخطاب لازما وان اراد ان العلم
بالدليل مقدم فلا حاجة الى تقييد تقدمه بالدلت لانه مقدم بالزمان نظر
* قوله كما انه موضوع المنطوق التصورات او التصديقات لا شك انه
موضوع المنطوق المعلومات التصورية والمعلومات التصديقية من حيث
الايصال لانفس الايصال ولانفس التصور والتصديق فكلامه انما
على حذف المضائق وعلى جعل التصور مثلا بمعنى المتصور او بناء على اتحاد
العلم والمعلوم وكذا الكلام في قوله بحيث في غير احوال التصور انه يؤيده
انه كذا الرسم وكذا التجسس والفصل المعلومات التصورية لانفس
التصور والتجسس والقضية ونظائرهما المعلومات التصديقية لانفس مقتضى
وهذا في قوله لكن الصحيح انه موضوع لدلة والاحكام نقل عن الشرائع
قال وظني انه لا خلاف في المعنى لانه من جعل الموضوع الادلة جعل المباحث
المتعلقة بالاحكام من حيث البتوت راجعة الى احوال الادلة من حيث
الاثبات تعليل لكثرة الموضوع فانه اليق بوحدة العلم من الوحدة بالجملة
واحيثيات كما جعل المباحث المتعلقة بالادلة من حيث الاثبات راجعة
الى الاحكام من حيث البتوت من جعل الموضوع الاحكام على ما قال الامام
الغزالي في كتاب معيار العلوم انه موضوع اصول الفقه هو الاحكام من حيث
بتوتها بالادلة ومن جعل الموضوع كالاخرين حاد التوضيح والتفصيل
* قوله لانا رجعت الادلة آه رجع بكي لازما ومتعديا ومصدر الاول
الرجوع والثاني الرجوع وما نحن فيه من قبل الثاني * قوله تحكم قيل التحكم
انما يلزم اذا جعل اصول الفقه عبارة عن العلم بالقضايا الكلية المتشابهة مباحث

للسلسلة لانه في الظاهر مستفهم عنده وحاصل الجواب انما التنبه على انه
القياس ضعيف في معنى الاصلية لا يتناء على غيره فلو لم يزد ذلك لزم دخوله
في الاصل المنطوق كما ذكر في الاسحالة وحاصل السؤال الثاني اسم القياس بالنظر الى
الحكم كالسبب بالنظر الى السبب وباتى الادلة كالسبب البعيد فكما ان السبب القريب
للمسمى مع كونه مسببا عن البعيد اولى باطلا واسم السبب عليه من البصير

و بالجملة جهل مسائل
اصول الفقهية
كل دليل شرعي
صحيح مثبت احكام
وهذا الكلام بحسب
المقصود لا يخالف
قوان كل حكم
شرعي وان على
ثبوت ذلك
الدليل فهو ثابت
والجبره للمعاني
لا للافاد وحاصلها
اثبات الدليل
الحكم وثبوت
بالدليل والحوال
في الوجوه يقتصر
الى تصورهما لا
امر لشيء يحصل
موصوفاً و
الآخر حكم * مشبه
2
اي كما يفيد العلم
بالدليل * مشبه
3
او اريد بها ان الخطأ
مشبه
4
وكذا مراد المصنف
بقوله يزد في
الجميع اثبات العلم
لنا اولية الظن
مشبه

فكذلك القياس اوله باطلا لا اصل عليه من غيره فكيف المرجوحية والضعف
وحاصل الجواب انه ينقسم القياس على السبب القريب والبعيد فقياس
الافارقة فانه السبب القريب هو المؤثر في فرع فكونه اوله بالسببية
والقياس ليس بمثبت حكم الفرع فضلا عن انه يكون قريبا ليكون اوله
بالاصالة بل هو منقطع له كما هو المشهور * قال * وكيف ١٢٦
بتصور ذلك
في تقسيم
الامهيات
التحقيقية
* اقول
يعني ان
الامهيات
التحقيقية
لا يتصور فيها
التفاوت
بالنظر الى
الاعمال
والافراد
بالاولوية
والاقدمية
وتجو ذلك
فثبت
في موضعه
انها
متواطئة
لا يتصور
فيها
التشكيك
فلا تفاوت
لزم كونها
مشكلة

الاوله والاحكام كما ذكره المصنف فها سببه وبني عليه قوله الصحيح اه وانما اذا
جعل عبارة عن العلم بالادلة من حيث انها مثبتت لاحكام وعليه بني صاحب
الاحكام اعني لا مدعي كلامه فلا وانت خبير بان لا يدفع الحكم اذا شك
انه المؤثر في هذا الفن هو العلم بكيفية اثبات لادلة لاحكام ولما كان يقضي المبحث
المتعلقة بها رجعا الى احوال الاحكام كان جعل عبارة عن العلم بالادلة من حيث
انها مثبتت لاحكام لاعلم العلم بالادلة والاحكام جميعا من حيث ان
الاولى مثبتت للثانية والثانية ثابتة بالاولى تحكما كما لا يخفى * قوله لو اخذ
بمعنى لا وراك الجازم او الرجح ابي لو اخذ بمعنى ثبنا ولها كما لا يخفى والتقدير
* قوله ليس معنى الدليل ما يفيد ثبوت الثبوت فيبحث وهو ان الدليل قهرا
لحق واقى والاول يفيد ثبوت المعلول ايضا فان تحقق لا خلافا يفيد الحكمي
ويورثه كما انه العلم بذلك يفيد العلم بهذا والادلة الثبوتية بالقياس الى
الاحكام الثابتة بها من هذا القبيل فلا وجه لقوله ليس معنى الدليل اه
ويمكن ان يدفع بان المترتب على الدليل من حيث انه دليل هو العلم بالمعلول
نعم قد يترتب ذات المدلول على ذات الدليل ولا شك انه المتبادر من قول
المصنف عما ثبت بهذه لادلة وهو الحكم بترتيب الحكم على وصف الدليل فثبت
* قوله كما هو شأن العلم الخارجية قبل حاجته الى تفصيل العلم الخارجية
فانه شأن العلم مطلقا سواء كانت خارجية او ذاتية افاد نفسه
ثبوت معلولاته غاية الامر ان العلم الذاتية يفيد ثبوت معلولاتها
في الداهن * قوله وان كان فوق الاثنين غير صحيح لا يخفى ان المناسب للمقام
ان يقول وان كان الاثنين للعلم الا انه يقال ان ما فوق الاثنين له وحدة ما
وان كان بالاعتبار بخلاف الاثنين فانه عدد ومحض فاذا لم يجز تعدد ما له وحدة

* قال *
ولو سلم ذلك في كل قسمه آه * اقول انما لم يتصور الجواب عن المثال
باسم الكلمة لانه يلزم ان يقال الدلالة مأخوذة في الكلمة
وفي دلالته احرف على حرفه قصور وضعف لكونه بالغير فكان احرف قس
ضعيفا * قال * وقد يحاج بان الاجماع مثبت امر اذا * اقول اعترض بانه
بان الغام المخصوص او الالبية المأولة او خبر الواحد والاجماع المنقول ليست

بالاجاديت بقطعية والقياس بجملة منصوبة قطعي اجيب بان الاصل في التسمية
القطع وعدمه بالعارض والقياس بالعكس فاختلف باعتبار الاصل * قال * اما في
القياس المستند من الكتاب فلقيا من جهة اللواطة آه * اقول فيه بحث لانها
لو ثبت بالقياس لوجب ان لا يكون محرم قبل نزول هذه الآية وانما انما محرم
قبل بعث الرسول عليه السلام بما ورد في حق قوم لوط خاصة ما في هذا

الباب انه موافق له وقد
تقرر في موضعه انه موافق
الحكم للقياس لا يقتضي اخذه
منه * قال * المصنف
واما المستنبط
من الاجماع وهو انه يكون
فا ورد العوارض التي
وتنظيره لها وخل في
الخاتمة المحجوت عنه
بعضها ناشيا
او ردوا عنه احد المضافين
وغيره ناشيا وبعضها ناشيا
من النظر به عن المضاف الاخر
لورود مشه
منافسة هذا في عبارة
المصنف قال على
الحدود كما في
بما لا ينسجم
القياس في الاجماع
لم لا يجوز
ان يثبت البحث عن احوال
حرمة الوطى
في الصور التي
بالسنة ان
كانت بسيطة لا يجد
نقن ورد وان كان مركبا
في ابحاث من اجتناب والفصل
يجوز وان كان له
خاصة بعينه
برسم والآ فلا
ويكفي ان يرجع
اجمال البحث

باعتبار قدم جواز ما لا وحدة له اوله وهذا نظير ما ذكره الفقهاء في مثل
انت ط لا تطلعا من حيث انه يجوز نية الثلث ولا يجوز نية الاثنين
* قوله المصنف كلا المضافين تحررا عن الترجيح بما خرج واعتبارا لما هو المو
* قوله عمر وجوب فعل المكلف فان وجوب الفعل من حيث هو وجوب
ليس اضافة لابن الفعل والمضاف بل صفة للاضافة كمن المضاف ليس
اضافة بين المضافين ولا بين فعل المكلف والذليل اذ لا يتوقف تفصيل
الوجوب على تفصيل الذليل بل يتوقف به كما لا يتوقف تفصيل وجود زيد
على تفصيل موجوده * قوله او كان اضافة قال جدي رح في شرح فصول
البدائع مراد صاحب التفتيح انه اذا كان المحجوت عنه في علم اضافة امر
التي اخرجها من كون موضوعه كلا المضافين مطلقا لانه اذا كان المحجوت
عنه الاضافة انما يجوز بقدره على تقدير خصوصه كما قال في التلويح فانه
شرح لا يوافق المشهور بل يميزه هو بالنظر ومنع السجود التقد وفيه
والظن عند ذكره السجود كما يدل عليه قول المصنف ويكون بعض العوارض آه اذ لو
لم يكن احد المضافين متا شي من تلك العوارض لم يكن يحمله موضوعا وجه
واما ذكره المنطوق فلتتميم مجر كون المحجوت عنه اضافة نعم قول المصنف وان لم يكن
المحجوت عنه الاضافة حيث لم يذكر السجود الاخر يشعر بما ذكره السجود لكن
انما حقيقة بان تتبع فاللام من الاضافة للمعجود والمعهود الاضافة التي كلا
مضافها متا تلك العوارض فالتفقي سيميل التسمين فليتأقر * قوله على ما
قرر المصنف فيما سبق قيد بذلك لانه لا يخل فيه على ما قرر في نفسه فيما سبق
* قوله باختلاف المعلومات وهي المسألة آه فيه بحث لانه المسائل كما يختلف
باختلاف الموضوع يختلف باختلاف المحل فلو صح عدم جواز تعدد الموضوع بناء

الن من غير استراط الوطى فانما غير الموطورة اذا حرمت
بجود التكاح تكون دعي الى الوطى فلا يحرم بالوطى اوله فالتمس
استحالة عن المناقشة سقوط تقوم منافع المفضوب بجملة انها غير
محدرة قياسا على سقوط تقوم منافع البدل في ذلك المفسر
* قال * بعد ما تقرر ان اصول الفقه لقب العلم بخصوص آه

عن قوله لا حصة في تقرر سابقا لكونه لما قال بعده واصول الفقه
 الكتاب اه تقرر في البنية ما يورث الاستتباب فاحتاج الى الاضافة
 وبيان * فاعلم * وانما اصل التفسير مستفاد من البنية السببية اه
 * اقول يريد بيان ان قول المصنف في التبرع توحيلا قريبا ما خود مما
 في المستفاد من البنية السببية واطلاق التوصل لا التردد عليه ١٢٨
 جهته البنية ومن
 كلام التفسير انه
 المجتوز عن
 فكيف يكون جهته
 البنية البنية
 عنه قلت بناء
 على ان جهته البنية
 بهما بنية نوع
 البنية عنه
 بمعنى انه انما يثبت
 عن هذه البنية
 لا تحاد ما في انها
 تقا صير انما
 الامة الاحكام
 مستفاد
 معناه البنية
 الامة البنية
 هي المراد من الاضافة
 في القسم الذي
 يكون المجتوز عنه
 الاضافة بنية
 السببية كذا في
 شرحه * مستفاد
 الا يري انما البنية
 والتمسك به لا ينظر
 ان الزمان الذي
 هو من انواع الحكم
 شرح مقاصد

بانه قوله
 في التبرع
 توحيلا
 قريب غير
 محتاج
 اليه كما
 لو انما فانه
 بنية
 لا يستفاد
 على احد
 * فاعلم *
 بل تفصل
 بكون
 اعلم اه
 * اقول
 في العبارة
 مناقشة
 وهي البنية
 والتمسك به
 بكونه العمل
 حكم من قبل
 الرابع
 منوط بغير
 بغير ذلك
 الحكم فقد
 حصل جميع
 الاحكام

على ما ذكره لزوم يوم جمعة والجمعة فانه اعتبر في جانب المجتوزات
 شيء يجعلها في حكم الواحد فليعتبر في جانب الموضوعات ايضا * قوله وفيه نظر
 لانه انما يريد ان يقال انما حصل التبرع فان قيل لم لا يجوز ان يريد بالاختلاف
 غير من اثنين قلنا لان جعله في مقابلة الاتحاد مستبعدا المراد به التفسير
 وقوله من غير رعاية بمعنى لو يجب الاتحاد مستبعدا المراد عدم التماسك فليعتبر
 الا من حتى لو اريد معنى اخر لم يلزم اختلاف العلوم او لا معنى له سوى عدم
 الاتحاد والموضوع لا بالذات ولا بالاعتبار يعني لا شتر ان في ذات او عرضي
 قال جدي في فصول البديع جيبا عن نظر التبرع وجوابه ان المراد عدم التماسك
 التامة الضابط لكثرة عند التمسك ببيان لزوم ان جهته البنية هي التامة
 الوحدة الضابط للمسا في الرابطة الموضوعات بها يوجب الاحتفاظها
 في كل مسئلة والربط هو المراد بالاضافة انتهى وانت خبير لافيه التكلف
 على ان المراد بالاضافة اذ كان مجرد الربط لم يرد اعتبار المصير على التقوم
 لانهم ايضا اعتبروا الربط ولا حظوا جهة الوحدة فيما جوزوا من تعدد
 الموضوع * قوله شرط تماكبها قيل التماسك وان قيد بكونه معتد به
 امر لا يعرف قدره فلا ينضبط امر اتحاد العلم واختلافه بغير اشتراط الا
 ان شتر البنية والتمسك به البنية عن التمسك والمقدار الواحد تحت
 جنس الحكم لا يجعلان علما واحدا بخلاف علم الخوايا حيث علم احوالها
 اجاب التمسك في شرح المقاصد بان البنية عن احوال الاشياء اذ كان
 من جهة شترها في امر ومصادقه ان يقع البنية عن كل ما يشتر كذا في
 ذلك الامر فالتماسك معتد به العلم واحد والتمسك به * قوله شترها
 في ذاتي فيجب ان يكون ذلك الذات في اول الموضوعية فلا معنى بجعله

على ما ذكره لزوم يوم جمعة والجمعة فانه اعتبر في جانب المجتوزات
 شيء يجعلها في حكم الواحد فليعتبر في جانب الموضوعات ايضا * قوله وفيه نظر
 لانه انما يريد ان يقال انما حصل التبرع فان قيل لم لا يجوز ان يريد بالاختلاف
 غير من اثنين قلنا لان جعله في مقابلة الاتحاد مستبعدا المراد به التفسير
 وقوله من غير رعاية بمعنى لو يجب الاتحاد مستبعدا المراد عدم التماسك فليعتبر
 الا من حتى لو اريد معنى اخر لم يلزم اختلاف العلوم او لا معنى له سوى عدم
 الاتحاد والموضوع لا بالذات ولا بالاعتبار يعني لا شتر ان في ذات او عرضي
 قال جدي في فصول البديع جيبا عن نظر التبرع وجوابه ان المراد عدم التماسك
 التامة الضابط لكثرة عند التمسك ببيان لزوم ان جهته البنية هي التامة
 الوحدة الضابط للمسا في الرابطة الموضوعات بها يوجب الاحتفاظها
 في كل مسئلة والربط هو المراد بالاضافة انتهى وانت خبير لافيه التكلف
 على ان المراد بالاضافة اذ كان مجرد الربط لم يرد اعتبار المصير على التقوم
 لانهم ايضا اعتبروا الربط ولا حظوا جهة الوحدة فيما جوزوا من تعدد
 الموضوع * قوله شرط تماكبها قيل التماسك وان قيد بكونه معتد به
 امر لا يعرف قدره فلا ينضبط امر اتحاد العلم واختلافه بغير اشتراط الا
 ان شتر البنية والتمسك به البنية عن التمسك والمقدار الواحد تحت
 جنس الحكم لا يجعلان علما واحدا بخلاف علم الخوايا حيث علم احوالها
 اجاب التمسك في شرح المقاصد بان البنية عن احوال الاشياء اذ كان
 من جهة شترها في امر ومصادقه ان يقع البنية عن كل ما يشتر كذا في
 ذلك الامر فالتماسك معتد به العلم واحد والتمسك به * قوله شترها
 في ذاتي فيجب ان يكون ذلك الذات في اول الموضوعية فلا معنى بجعله

المنصوص والمستنبط فلا يبقى لقوله المستنبط عنه
 عند الحاجة اه معنى لانه الظاهر ان ما رجع اليه
 ضمير استنبط والمشار اليه بذكر الحكم قوله حكم من قبل الشارع
 وهو عام لتعقده بكونه من اعمال العام نحو العبارة ان يكون كذا منوط بغير
 يخضعه صريح بنبط عند الحاجة * فاعلم * وانما ان يمنع كون

البيان

قواعد و قما يتصل بها الى الفقه * قال * قاله معنى التوصل بها
الى الفقه موصلا قريبا * اقول جعلها احدى مقدمتي الدليل
على ما كل الفقه ولا ينبغي من مسائل علم الخلاف يقع احدى مقدمتيه
بلا خلاف وفي اطلاء التوصل القريب على هذا المعنى بحث سنين
ان شاء الله تعالى * قال * والدليل لا محالة يتألف

و يمكن ان يفهم
التناقض بوجه
آخر وهو ان المص
قائل بان الاذلة
موضوع الاصول

استبانة ثم ردنا الى شئ واحد فان قلت انما اتركوا ذلك لئلا يلزم ان
يكون نحو بعض الاعراض لام اخصر قلت يكفي المساوي مع المقابل على
معارض بلزوم عموم بعض الاعراض المبحوث عنها اذ جعل الموضوع انواع
المقدار والمحقق لا يجوزونه وان جوزوا السوء بهما اللهم الا ان يقال
تقييد العلم بما يجعله مساويا بين واما حديث المساواة مع المقابل ففقيه
انه انما يكفي فيما اذا لم يتجوز عرض كل من المقابلين الى ان يكون الموضوع
لوعامينا كما ذكر في حواشي المطول وغيره * قوله والاركان اية امي
الاخلاط الاربعة او العنصر الاربعة * قوله مناقض لفظة لان موضوع
الاصول قيل عليه علم الاصول مما يبحث فيه عن الاضافة والاعراض بعضها
ناشئة من احد المضامين وبعضها من الآخر والمص قائل بقدر الموضوع
في مثله فابن المناقضة في هذا الشأن واجيب بان مقتضى كلامه ان يكون
تقدم الموضوع في هذا القسم باعتبار الانشائية التأسيسية للمضامين
لا غير ينبغي ان يكون موضوع الاصول مطلقة الادلة والاحكام فقط لكن
لا يمكن جعل مطلقة الادلة اعني الدليل موضوعا من حيث مفهومه كما ذكر
فقط في جعل الادلة موضوعا باعتبار خصوصياتها وحيث يزيد عدد
الموضوع على اثنين وبهذا الاعتبار يتناقض كلامه فان تناقض في هذه
الصوره باعتبار كثير الموضوع وعدم تكثيره وقد يجاز باعتبار كون
مطلقة الدليل موضوعا كما لازم من كلامه وغير موضوع لانه الاعراض
الذاتية ليست لها والاول اظهر فليتدبر * قوله ليست اعراضا ذاتية
لمفهوم الدليل قيل عليه كما انها ليست اعراضا ذاتية لمفهوم الدليل كذا
ليست اعراضا ذاتية لمفهوم المكنى بـ والسنة وغيرهما وانما اعراض ذاتية

غير متقدمة
اقول
اراد بالدليل
الاقتران
ولم يذكر
الاستثنائي
لندرتة
بالنسبة
الى الاقتران
سببا في
الاستدلال
الفقهي
كما ان
الاستثنائي
المنفصل
بالنسبة الى
الاستثنائي
المتصل
ولهذا لم يذكره
المصنف
رحمه الله
باعتبار
انه كاسب بل
باعتبار انه دليل
شعري كذا السنة
ووجه الاندفاع ظاهر
منه

الاسم بان مقتضى له على وجه الاقتصار فنقول القياس اما اقترانه
او استثنائه لانه اما ان لا يكون لازما منه ولا نفية مذكورة
فيه بالفضل او يكون والاول الاقتران والثاني الاستثنائي وبهذا
الاول ما يكون بالشرط ويسمى الاستثنائي المتصل ويسمى المقدمة المستتمة
على الشرط شرطية ويسمى الشرط مقدما والآخر تاليا والمقدمة الاخرى

وبما جعله لا يخلص
عن القول بتكثير
الموضوع في علم
الاصول وتقدمه
في علم المطول والآخر

انه يكون المجتهد
 عنه الاعراض
 الغريبة وقد
 يقال انه الموضوع
 في الاصول اثنا عشر
 وفي المنطق واحد
 ١٢٩ مشه
 فانه قلت يجوز
 ان يكون محمولات
 المسائل اعراضا
 ذاتية لمفهوم
 الدليل ما ويا
 على سبيل التقابل
 كما اعتبره اشرف
 في شرح المواقف
 موضوع الكلام
 مفهوم المعلوم قلت
 قد ذكرنا في هو اشرف
 شرح المواقف
 ما يرد عليه وسنذكر
 ههنا ايضا ولو سلم
 صحته فيمكن ان
 يعتبر مشه فيما اذا
 قصد الموضوع
 على ما ذكره اشرف
 فلا وجه للحدود
 عما ذكره القوم بلا
 ضرورة * مشه
 فالاول ان يقول
 عن احوال الموجود
 شكلا يشع باعتبار
 التقسيم وفيما في
 الاطلاقات * مشه

ولا يلزم
 من استثناء
 تفويض المقدم
 تفويض التالي
 ولا من استثناء
 عني التاكيد
 عني المقدم
 يجوز ان
 يكون اللازم
 انعم كما
 في المثال
 المذكور
 الضرب
 الت في
 ما يكون بغير
 شرط
 ويستثنى
 استثنائيا
 منفصلا
 ويلزم
 تفيد
 اللازم مع
 التناهي
 بيا امر
 وحينئذ
 يلزم
 وجود

استثنائية وشرط بعد كونه النسبة به المقدم والتكليف كلية ذاتية
 ان يكون في الاستثنائية الاستثنائية اما لعين المقدم فلازمه عليها اثبات
 والاعتراض التام فلازمه يقتضي المقدم او لو انتفى احدهما بجزء وجود
 اللازم مع عدم اللازم وانه يظهر كونه لازما مثله ان كان هذا التام
 فهو عيبه ان كنهه انما هو عيبه ان كنهه ليس بجوهر فليس بانسان ١٢٠

لا صدق عليه الكتاب والسنة مثلا كذلك اعراضا ذاتية لا صدق عليه
 الدليل فانه ان يلزم كونها موضوعات دون الدليل واجيب عنه بان
 ليس عروضا هذه العوارض لموضوعاتها من حيث انها دليل ولا لازم ان
 يوجد المجتهد عنه ما هو مساو للدليل وليس كذلك بل من حيث انها
 كتاب وسنة او غيرهما وهذا يكون من المجتهد عنه ما هو مساو لكل منها
 وكذا في التصور والتصديق في المنطق * قوله والتشريك بين اثنين او
 مبني على اجزائه سابقا كونه العوض الذاتية لاحقا للموضوع بواسطة
 العلم واخره لتحقيقه بقيد عدم العوض الذاتية في مثله كما يجعله ما ويا
 للموضوع * قوله وكذا التصور والتصديق في المنطق قبل هذا الملاحظة لثبات
 من استثنائه العارضة بالموضوع فانه الموضوع معروفه المفهوم وهو نفس
 الطبيعة الموجودة في ضمنه جزئيا فموضوع الاصول الدليل الشرعي
 السائل لكل من الاربع وهو موضوع المنطق العلوم السائل التصوري
 والتصديقي والعوض الذاتية حقيقة لا دل هو اثبات الحكم الشرعي ولثبات
 الاتصال له المحمول واما تفصيل الاحوال الواقعة محمولات المسائل
 فيها فارجع الى الاثبات والاتصال وانت خبير بان هذا يستدعي ان يكون
 العوض الذاتية في كل من العالين امر واحد وان يكون خصوصيات الاعراض
 المجتهد عنها اعراضا غريبة ولا يلزمه احد * قوله عن احوال الموجودات
 المجردة انه امي المطلقة لا المجردة عن المادة فانه يجب عن احوال الماديات
 ايضا ثم ان قوله الموجودات يشي بان موضوعه انواع الموجود وبه صرح
 في حواشي المطالع وحجب ان يقيد احوال المشتركة بما يجعله مساويا
 للموضوع لئلا يلزم ان يكون من الاعراض الغريبة كما هو التحقيق كذا

عدم ذلك ومن وجود ذلك عدمه اذا لولا ذلك
 والعوض انه لازم صريحا لكونه احدهما لا يستلزم
 الاحسن ولا عدمه فلا لزوم اصلا فلا استدلال لانه انما يكون
 باللزوم على اللازم كما تقدم ثم انما له ان كان اثباتا ونفي كما سنرى هناك تنافيا
 وفي كل تناف لا زمانا اربع تنال يلزم باعتبار التناهي اثباتا ان يكون وجودا

يرد عليه انه موضوعه ذاته النوع الموجودات كانت ذات الواجب
من جهة موضوعاته فكان يجب وان لا يبحث في هذا العلم عن وجوده تعالى
مع انه الظاهر ان اثبات الصانع من اعلى مقاصده اللهم الا انه يلزم من سطر اذ
ذكره ولا يخفى بعده وقوله هو الموجود من حيث انه موجود صريح في ان
موضوعه طبيعة الموجود لا انواعه وعلى هذا لا يرد الاعتراض المذكور لكن يرد
عليه لزوم كون الاعراض الخارجية بالانواع انواعا غريبة واعتبار التماثل
بما بينهما فانه ان ذلك لا يكفي في المستظهر لكون العرض ذاتيا بل لا بد مع
ذلك ان لا يحتاج في عرضه الى انه يصير الموضوع نوعا معينا لا حقيقة ولا
اضافيا والاحوال المجردة عنها قد يحتاج الى ان يكون الموضوع جوهر
او عرضا كما لا يخفى على الناظر في مباحثه * قوله والامكان عدلا لكان
من الاعراض الذاتية للموجود لا يصح الابعاد تقيد به كاختصاصه والافعال عرض
للمعروض والا قربان ذكره كاستظهاره * قوله لانه انما في الاول
جزء من الموضوع كيف ولو كان جزءا منه لكان موضوع الاتي مركبا من
الموجود والوجود وليس البحث عن اعراض المجموع وليس المجموع امرا
محققا حتى يجب عن اعراضه في اعلى العلوم كذا في محكمات الاسرار
وقد يجاب بان معنى كون الحقيقة تارة جزءا من الموضوع انها تقيد في الوصف
الغواني بحيث يكون بعض الاعراض اللاحقة له باعتبار انقضا في ذلك به
ينزع عنه اثره ايضا كما لا يخفى لكن فيه بحث لان الوصف الغواني انما يقال
فيما يراد بالاصدقات وهو موضوع الالهية طبيعة الموجود ثم انهم يقولون موضوع
الاصول لادلة الشرعية مع انه يجب عن دليلية الاجماع والقياس فلو اريد
بالجزئية كونها وصفا عنوانيا يلزم جزئية الدليلية في موضوع الاصول فكيف

كل واحد منها مستلزم بالعدم الاخر فيلزم من استثناء كل واحد نقض الآخر
وباعتبار في نقض ان يكون عدم كل واحد منها مستلزما لوجود الآخر
فيلزم من استثناء نقض كل واحد عيبه الاخر فيجب الاوزام الاربع
مثاله العدد اما زوج واما فرد لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد
فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج
وان كان
الثنائي
انها لا انتفاء
لزم الاواني
اي من استثناء
عيبه كل
نقض الآخر
دون الآخر
اي لا يلزم
من استثناء
نقض كل
عيبه الآخر
وهو ظاهر
مثاله
الحكم اتا
جسار او
حيوان
لكنه جبار
فليس بحوان
فليس بجبار
ولو قلت
لكنه ليس
بجبار فهو
حيوان
او ليس
بحيوان
فهو جبار

لا يرد وجود الموضوع
يجب ان يكون بينا
او مثبت في علم
انفسه والانتفاء
ببينا في علم
الكلام بعينه
والفلسفة مع
بعض الكلام
عن العلم الاتي
بالزمان * مثله
او لم يقل احد
بان موضوعه
اشياء الموجودات
مثله
انما قال المشهور
لان فيه تحقيفا
ذكر في فصول
البدائع اورده
في حواشي المواقف
فلينظر فيه * مثله
لان المراد بالعلم
الاتي هو علم
الحكمة الشاطبة
لمباحث الاعراض
والجواهر التنهية
بالعلم الالهى شبيهة
لشيء باسم اشرف
اجزائه * مثله
ذكر الجواب جدي
في فصول البدائع
وهو مولانا خسرو
مثله
او القيد في جزئية بذلك
الحق لا ينافي * مثله

لم يكن لازما بجواز انتفاءها كما في الشجر وان كان الثنا في نقض لا اثباتا
لزم الاخر اي من استثناء نقض كل عيبه الاخر دون الاول ليه اى
لا يلزم من استثناء عيبه كل نقض الاخر وهو ظاهر مثاله الجسم اتا
لا رجلا ولا امرأة او لا انتفياض والا كان رجلا وامرأة كلها يجتمعان كالشجر
لكنه ليس بلا رجل فهو لا امرأة وليس بلا امرأة فهو لا رجل ولو قلت

هذا الاشكال على
 سوق السراج
 يورد على كون
 الحيشية في
 للموضوع كما لا يخفى
 وقد اورد الرازي
 في المحاكات على
 جعلها بيا
 الاعراض الذاتية
 حيث قيد الحيشية
 بسبب كونه الاعراض
 فينتظم عليها
 فلو كان بيا لنعوضها
 كما في غيرها فينتظم
 تقدم الشيء على
 نفسه واليه ينظر
 كلام جدي في فصول
 البدائع حيث جعل
 ايراد على الثاني
 الى سورة التلويح
 وقد غفل عنه
 البعض فاعتبر على
 كلامه بان هذا
 الاشكال على الاول
 لا على الثاني
 مسته
 لانه الطبيعة ما بها
 الاستعدادات
 التامة وتعتبر به
 لان الاجسام
 استعدادا وحصول
 الطبيعة لانها
 مفردة بالمبدأ
 الاول كحركة ما في
 وسكونه بالذات
 مسته

كسنة امرأة فليس لارجل ولا رجل فليس لامرأة لم يصدر في اجتماعهما
 في الحجر * قال * وضم القاعدة الكلية الى الصغرى السهلة الحصول
 يخرج المطلوب الفقه من القوة الى الفعل وهو معنى التوصل بها
 الى الفقه * اقول هذا هو الكلام الصحيح والحجة الصريحة لما تقدمت في
 الكتب الميزانية اسم الموصلة القريب مجموع المقدسات ١٤٢
 لا الكبرى او
 الاستثنائية
 فقط ويصل
 منه ان
 التعريف
 ليس كما
 ينبغي لانه
 يدل على
 اطلاقه
 الموصلة
 القريب
 على احدهما
 فقط * قال *
 ويندرج
 كلها تحت
 العلم
 بالعدة
 * اقول
 من الامور
 المقيدة
 والتفصيا
 الملمة
 اسم
 العلم
 لا يطبق
 حقيقة
 لا على

بحث عنها على اسم التقييد سهل فلذلك لم نقول موضوع الهيئة اجسام
 العالم وانما نقول الموجودات المادية وعلى هذا انما نقول لم يرد بالحجية
 مجرد كون الحيشية وصفا عنوانيا بل كونه المعبر عنه كونه الاعراض عنوان
 الموضوع فيندفع الجحمان الاخيران واما البحث الاول فنما تشبه في العبارة
 ولا يقدح في اصل المتن قوله نعم يرد الاشكال انه قال في فصول البدائع الحق
 الجواب ان حيشية الصحة مثلا اعتبارا بها واعتبارا غيرا وليس علة للتقريب
 بل يحكمها يعني اسم السؤال انما يرد اذا كان الحيشية غير ما اضيف اليه بان كان
 عين الصحة مثلا وليس كذلك لان حيشية الصحة مثلا اعتبارا بها ولا شك ان
 اعتبار الشيء غير ذلك الشيء فبب كونه العرض هو الاول والعرض الاخر
 هو الثاني فلا اشكال واحال اسم الصحة مثلا لو اعتبرت سببا فليس سببا
 لكونها في نفس الامر بل حكمها بمعنى انه حصولها لكونها غاية داع الى البحث عنها
 وهذا كما ترى معنى على التقدير بين الحيشية والصحة وانما الاضافة ليست بانية
 وهو ملزم عنده وان كان خلاف المشهور فليما مل * قوله المشهور في
 جوابه انه يرد عليه انه لا يتمشى في مثل قولهم موضوع علم السماء والعالم من
 الطبيعي اجسام العالم من حيث الطبيعة او لا يصح تفسيره بحيشية استعداد
 الطبيعة وايضا يستلزم ان لا يبحث في الطبيعي عما استعداد الحركة مع انه
 يبحث فيه عن كونه الفلك قابلا للحركة المستديرة اللهم الا ان يقول
 الطبيعة الى تأثيرها فيندفع الاول ويقال قيد الموضوع استعدادا وعلوق
 الحركة والبحث عن استعداد الحركة الخاصة او علة ان البحث عن ذلك
 مستفاد فيندفع الثاني * قوله والتحقيق ان الموضوع اه لا يتصور ان
 لفظ الموضوع يتضمن معنى فعل البحث والعروض فاجاب في قولهم موضوع

القواعد او الكسب والملكة الحاصلة من ادر الكسب مرة بعد اخرى
 فعلى هذا المتبادر من القواعد في التعريف انما هو قواعد
 العلم على الاطلاق والصفة كما شققت حتى يلزم ان يكون لكل ما هو
 من قواعد الاصول صاحب لانه يتوصل بها الى الفقه توصل
 قريب وعلى ما ذكره المصنف والتارج رحمهما الله تعالى المراد بها

القواعد الخمسة والصفة مخصصة ولهذا لا يسميها إطلاقاً الموصل
 القريب على إحدى المقدمتين عدلت عن هذا التعريف واحترت تقريباً آخر في مرات
 الأصول * قال * يعني بشرط ذلك فيما سببه اجتمعا داراً * اقول اراد به
 اجتمعا وداراً مختلفة بحيث يحصل من المجموع اجماع مركب فانها اذا لم يختلف يكون
 في حكم رأي واحد وجه استفادته من عبارة المصنف انه قال اولاً ويكون

١٢٢ القياس قد ادعى السيد

في رأي مجتهد ثم قال حتى لو
 خالف اجماع المجتهد فيه ففهم
 من الثاني انه المراد بالاول
 ذلك فبطل ما قيل لانتم
 انتم لو لم يكن القياس
 مما ادعى السيد رأي مجتهد
 في الصورة ايضاً يلزم مخالفة
 الاجماع بخلاف وقوع اجتمعا
 اراد بعض علماء عصره وان لم يكن
 لبعض الانفس في هذه المسئلة
 اجتمعا ولا موافق ولا مخالفا
 فلم يتحقق الاجماع فجاء من يقع
 بعد ذلك قياس لم يؤد
 السيد رأي مجتهد بل مخالفة
 وكذا ما قيل انهم يفهم
 ان القياس اذا ادعى السيد
 رأي مجتهد سابق لا يكون
 مخالفاً للاجماع وهذا السيد
 على إطلاقه وبخلافه يقع من
 مجتهد رأي ثم يتعقد الاجماع
 على ذلك الرأي ثم يقع قياس
 موافق للرأي الاول وهذا
 القياس مما ادعى السيد رأي
 مجتهد مع عدم صحة مخالفة
 الاجماع فزيادة هذا القيد ايضاً
 لم يتم المقصود ووجه اندفاعها

هذا العلم الاخر الفلاني من حيث كذا متعلق بالفظ الموضوع باعتبار جزو
 معناه اعني البحث لا باعتبار استجزا الاخير اعني العوض حتى يلزم ان يكون
 للحيثية مدخل في عوض العوارض وفيه بحث لانه الحيثية اذا كانت من جهة
 الموضوع ولم يكن لها مدخل في عوض العوارض لم يصدق تعريف مطلق الموضوع
 على موضوع العلم المذكور اذ لا يصدق على الموضوع المقيد بالحيثية انه بحيث
 في العلم عن العارضة الذاتية اذ العارضة على تقدير ان لا يكون للحيثية مدخل
 في العوض ليست ذلك المقيد بل المطلقة فليسا * قوله طباً يعطاه طباً
 بدل من احوال الاجسام وقوله حر كالتأثير ومواضعها معطوف على طباً يعطاه
 وقوله وتعرف الحكمه معطوف على احوال لكن بقدر في المعطوف عامل غير عامل
 المعطوف عليه كما في علقها بنا وما باراد اي يحصل فيها تعريف الحكمه لان
 المراد به المعنى المصدري لا المعنى المعروف * قوله وتنفيذاً الوقتين ترتيب
 والتنفيذ هو ان الترتيب عبارة عن رفع بعض الاجسام فوق بعض والتنفيذ
 عبارة عن وقوع بعضها فوق بعض على سبيل التماس اللازم لعدم انحلال فكيف
 الترتيب اعلم من ذلك ان التنفيذ كما ذكره السرفيف في حواشي شرح الجفهي
 * قوله والتمسك فيها الاول ان يسقط التماس بينهما او يذكره في قوله علم
 احوال الاجسام من حيث التغير ايضاً * قوله وقد صرح بانها قيد العوض تأييد
 لقوله السابق اعني قوله وعلى هذا الوجه الحيثية في القسم الثاني اي قيد
 الموضوع على ما هو في الكلام القديم اه لكن ما صرح به ابو علي بخالف ما ذكره السرفيف
 من التحقيق من ان الحيثية قيد للبحث لا العوض * قوله وضعوا الحكمه في
 اشارة الى وجه تسميته موضوع العلم موضوعاً * قوله وجوزوا لكل احد ان
 يضيف آه فيه تصريح بان يكون العلم بحكمه متفاوت بحسب الاعضاء

بما ذكرنا لا يخفى على المتأمل * قال * المصنف وقولنا على وجه التحقيق لا يثبت في هذا
 المعنى * اقول باعتم التوصل للمجتهد والمقلد كما في الظاهر من التحقيق انه يكون مقابلاً
 للمقلد اراد ان يدفع به التحقيق المذكور بهن لا يثبت في التقليد بل بما معه فانه تحقيق
 المقلد ان يثبت مجتهداً ينتقد ذلك المقلد حقيقة رأي ذلك المجتهد * قال * المصنف
 هذا الذي ذكرنا انها هو بالنظر الى الدليل * اقول يعني ما ذكرنا بقولنا ثم اعلم ان كل

ای و این لم یریدوا
الاصطلاح بر کائن
مراویم ان بدنا
امر عقل لا یجوز
ان یکنه الا یکده
مشه

الحكومة

10

...

کامیاب

ولذا قوله

کتاب المباحث

المجلس

بالحکوم علیہ

1

و قوله

سندھ

مؤيد

21

117

14

...

والتواضع

1

—

پندرج

سپا نہ لحد

لک و سیر

مذکورہ

* B *

۱۰۰

الف

نقد

...

موسم

عمر المؤمن

موضوع

من السرائط والقيود المعتدلة في القضية الواقعة كبرى او
ثانوية بالنظر الى الدليل المتعارف اما بالنظر الى المدلول وهو
على فاه القضية المذكورة وهي الواقعة كبرى او ملزمة
بها كلية اذا عرف النوع الحكم التكميلي كما يوجب وغيره والنوع
كما علية وغيره كما قوله ثم المباحث المتقدمة ١٤

والا زمان وقد منع قبل فيها اعترض على تعريف الفقه الذي اسمى السمة
متحقق المص لا يقال لا يلزم منه تجر كون العلم اسما بجملة يمكن ان ينزله بحسب
لاحق الفكا وتجبر كون اسما بجملة تنزله تارة وتنفهم اخرى لاننا نقول هذا
الما يصح اذا كان قول السمة فيها سبوت وايضا يستقيم آه من سمة الاعراض
الاولى حتى يكون المجموع اعترضا واحدا وهو خلاف الظاهر قوله فلا معنى للعلم
الواحد قبل ان يردوا الاصطلاح على انه هذه النسبة اولوية هذا الاعتبار فلا
مساخة ولا نقوله لا معنى للعلم الواحد الا كذا اعادة للدعوى ثم قوله ولا
معنى لاميز العلوم آه عين النزاع ثم لا يجوز ان يكون امتياز العلوم بحسب
انه ينفرد في حال شئ وكذا في حال آخر لذلك السمي بجملة * قوله لا ان يرفع
سما آه في بعض النسخ الا انه نضع بصيغة التكلم والخطاب وعلى هذا قوله
فبفتح وانما غير الاستلوب ايما الى انه المباحث علم الجميع لا يلزم ان يكون
الواضع والمحدثون كما قررناه آه * قوله وتلك الاحوال مجهولة مطلوبة
جعلها انه الموضوعات مما زادة معلومة للطالب والحق المجهولة مطلوبة له و
الايه لا انه يكون سببا للتميز هو المعلوم للمجهول واجب بان اصل المجهول
الذي هو الموضوع ذاته معلوم وانما المجهول انفسا به الى الموضوع وهو لا ينافي
استياده في نفسه الذي هو الموت وكان المراد معلومية اصله معلومية بجملة بحسب
لواضع الفن والانفي في غير المنع * قوله فكذلك واحد ان يحجز آه اجيب عنه
بان تنوع الاعراض انما يقتضي اختلاف العلم اذ لم يستقر في جنسه هو المتوابع
ويمكن ان يدفع بان ما ذكره السمة كلام الراجح فانه المص اسمى فيما سبوت عدم
جمود نقد الموضوع العلم بناء على لزم ترك العلم الواحد فالزعم بهما
بتنوع الاعراض المجموثة في علم واحد وح لا ينافي انجاب المذكور اذ يمكن مثله

آه * اقول وذلك لان البحث كما تقدم فابان
بإشارة عن آيات المحصول للموضوع فلا يكون
* قال * او بواسطة امر اعتم منه داخل فيه * اقول
اذ يجب اليه بعض المتأخرين من المنطقيين وورد
نفس الموضوع خارجا عنه من انفسه اثره والآثار

م
ذكر في
مرقاة

١٤٥
انما توجد في الموضوع وهي توجد خارجة عنه وايضا التفسير لا يلحق الشيء لذاته
بالادراك لا لثباته ليس كما ينبغي لانه مثال لا يلحق الشيء بغيره المسامحة
فانما ذكرناه في شرح مرقاة الاصول ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عنه
اعراض الذاتية اي احواله التي تبحثها لذاته او بجزائه المسامحة له او للخارج
المسامحة له في الصفة او في الوجود فانما المباحثه الشيء اذا قام به كان

مسامحة له في الوجود وكان
له عارض قد عرض له حقيقة
لكنه الموضوع بوصف به
ايضا كان ذلك العارض
من الاحوال المطلوبة في
ذلك العلم الاول لتكلم
لانسان فان لكل من جزئية
وخصائية والثاني كادراك
الامور الغريبة بجزئية
الاطوار والثالث كالضمان
له بالتعب والرابع كاللون
بالسطح المباهة له في الصدق
والمسامحة في الوجود وما
سوى ذلك اعراض غريبة
اذ لا يبحث عنها في العلم
* قال * والمراد بالبحث
عن الاعراض الذاتية
حملها على موضوع العلم آه
* اقول اعلم ان كلا من
الموضوع والواعي
الاعراض الذاتية والواعي
او اعتبر ككل عليه قد يوجد
مطلقا وقد يوجد مقبلا
يقيد والشارح رحمه الله
انما تعرض للمطلوع والسلب
وقد اوردناهما مع مسئلتها
في شرح مرقاة فانه اراد

في جانب الموضوع ايضا وعرض ايضا على السمع بان قوله فكل واحد آه يرد
على ما ذكره ايضا من جواز كون حسيته الموضوع متعلقا بالبحث مثلا يجعل فعل
المكلف من حيث البحث عروضا بموضوع علم ومن حيث البحث عن جرم مست
موضوع آخر في غير ذلك فيكون الفقه علوما متعددة موضوعها فعل المكلف
مفيد في كل منها بحسبته اضرى فلا ينضبط الاتحاد والاختلاف على قياس ما
ذكره وقد يجاب بان المتعلق بالعلم المطالب للشارح في ابتداءه وشرعيه كيان
فوات ما يضيئه والاشتغال بالايضيه فاذا علم ان هذا المقيد بالمعنى الذي ذكر
موضوع العلم انضبط ذلك العلم عنده قبل الشروع فيه بخلاف ما ذكره المصنف فانه
لا يتميز العلم به ولا ينضبط ابتداءه بل بعد الاحاطة بجميعه وفيه نظر او كفى لانضباط
الابتداء الاحاطة الاجمالية بالتحولات وهي ممكنة قبل الشروع * قوله فلا
ينضبط الاتحاد والاختلاف قيل لكل احد ان بعد العلم على ما يشاء ولم يرد هذا
احد ثباته لا عدم انضباط المتعلق مثلا لفظ الفعل موضوع في اللغة بمعنى ثم
اصطلاح التصرف على معنى آخر ثم المتكلم على معنى آخر ولم يرد احد بان لا ينضبط
التكلم وكذا في موضوعات العلوم وكثيرا ما يكون شيء موضوع علم ثم ينضبط آخر
على فعل نوع منه موضوع علم آخر ثم اضرى على جعل صنف منه موضوع علم
آخر فبال هذا يقبل وما ذكره المصنف يرد وانما حصل انه ينضبط المتعلق بجميع
يكون الشخص من هذا الاصطلاح او ذلك الاصطلاح * قوله كالقدرة
قيل في كون القدرة غير اضافية نظر والاول التفسير بالحياة وهو مد فوجها
صرح به في الالهيات شرح المواقف من ان القدرة صفة حقيقية ذات
اضافة لانفسها لاضافة * قوله والمتصف بصفات كثيرة آه سياتي كلامه
يدل على ان الدليل قياسا من الشك الاول وقوله المتصف آه كبرى له

غير اجمع ثم * قال * قلت لانه المقصود بالنظر في الضمير هي الكليات آه * اقول
فان قيل فيه تسليم ان اثبات حجية الاجماع من مسائل الاصول وهو مخالف لما سبق
في تحقيق تعريف الفقه بالعلم بالاحكام آه حيث قال ويسمى اعتقادية واصولية
لكونه الاجماع حجية والايمان واجبا فانه يقتضي ان يكون ذلك من مسائل الكلام
قلت ما ذكرته هو حجية الاجماع مطلقا اعلم من كونه مثبتا للاحكام او العكس

لا من المبدأ في
لكن من العوض ذاتيا
تحقق الواسطة
في العوض لا الثبوت
كما حقق في شرح
المطالع واحواله

مشتم
وقد تقرر في موضعه
ان الواسطة لا يلزم
ان يكون مشتملا
وبهذا سقط جواب
صاحب الترجيح
عن هذا بان العارض
لشيء لا يمكن ان
يلحق بالامر بانه
له * مشتم

١٤٧
الدور عدم تساوي
التوقفات فان
كان في موارد متناهية
فوق المصطلح والآ
فالسلسل لا ترتفع
كما ذكره الشريف
في موضعه * مشتم

١٤٨
فان قلت هذا القيد
ليس بصحيح الكلام
ولا يدفع التامع
قلت قد سبوت ان
التسامح استعمال
اللفظ في غير حقيقته
بلا قصد علاقة

مستوية ولا نصب
قرينة دالة عليه
اعتماد على ظهور الغرض
والمقام فوجود
العلاقة يدفع التسامح

ولا شك ان نظري معصود ومن سلك الكلام ولا بد ان اطلقه
وجعله مقرونا لوجوب الايمان وما ذكره من اثبات الاحكام
خاصة وهو على هذا ذكر الاثبات وقيد بكونه لا يحكام
وجعله مقرونا بالغيب س ولا يخالفه بانه الكلام * قال * لكن
الصحيح ان موضوعه الادلة والاحكام * اقول نقرر الشارح ١٤٦
رحمته الله

انه قال
وظني ان
لا خلاف
في المعنى
لان من جعل
الموضوع
الادلة
جعل المباحث
المتعلقة
بالاحكام
من حيث

الثبوت
راجحة
الى احوال
الادلة
من حيث
الاثبات
تفصيلا
لكثرة الموضوع

بالذات
فانه اليق
بوحدة
الفهم من
الوحدة
بالجسمات
والجنيات

كما جعل المباحث المتعلقة باحوال الادلة من حيث الاثبات
راجحة الى احوال الاحكام من حيث من جعل الموضوع
هو الاحكام على ما قال الامام الغزالي في كتاب معيار العلم ان موضوع
احوال الفهم هو الاحكام من حيث ثبوتها بالادلة ومن جعل الموضوع
كل الامور اراد التوضيح والتفصيل ثم قال ولو ان اطلقت على

والمشهور المقرر بينهم اشتراط الكلية فيها فكانت الكلام لاستغراق المعنى
وكل متصف آه لكن يرد المنع على مقدمات بيانه وهو ان اعتبر المعنى
بكذا وكل واحد حقيقي متصف بصفات كثيرة متصف باعراض ذاتية يمكن
منه ايضا ان لا يلزم ان يكون الواحد الحقيقي بالمعنى الذي ذكره واجب
بل يجوز ان يكون ممكن فلا يتبع احتياجه الى امر متفصل وان سلم للزوم
منع سائر المقدمات ايضا مستند بان الواحد الحقيقي غير ذاته تعالى
والمحال جاز ان يستلزم المحال فجاز ان يكون اتصافه بتلك الصفة بجزء
المباين فالظاهر ان يورد هذه المقدمة في سورة الشريعة بان يقال واذا
كان متصفا بصفات كثيرة كان متصفا آه * قوله لعدم تجزئه هذا بان
لواقع والا فاللاحق للجزء ومطلقا عرض ذلك على ما قرره للجزء والمساوي عند
الكل * قوله لا متنازع احتياج آه هذا يدل على انه حكم النفي المتنازع قوله
ولا المبين على نفي الواسطة في البتة والمناسب لما قرره في موضعه
ان يجزئ على نفي الواسطة في العوض وهي التي يكون العارض باحقيقته بالذات
عارض لها ثم بواسطة ثبوتها شيء يكون عارضها عارض ذلك الشيء
كعرض اللون للجسم بواسطة عرضه الثابت للجسم وحيث لا يعقل حقوق
امر شيء احيى عرضه له بواسطة عرضه لما هو مبين لذلك الشيء ان يتفصل
عنه فلا حاجة الى ما ذكره من الاستدلال بل لاحتج له * قوله فكان ينبغي
ان يتعرض له في نحو البعض الاول من الاعراض كما تعرض له في حقوق البعض
الآخر وقد يتكلف في رفته بان قوله ولا يلزم ناظر الى كلا الوجهين
ولهذا اضره عنها وغيره الاسلوب وانما جعله كذلك روي للاختصاص
فكانه قال ولانه لو اعتبر الامر المنفصل ولم يكف بما ذكرنا في الوجهين يلزم

١٤٩
فان قلت هذا القيد
ليس بصحيح الكلام
ولا يدفع التامع
قلت قد سبوت ان
التسامح استعمال
اللفظ في غير حقيقته
بلا قصد علاقة
مستوية ولا نصب
قرينة دالة عليه
اعتماد على ظهور الغرض
والمقام فوجود
العلاقة يدفع التسامح

١٥٠
فان قلت هذا القيد
ليس بصحيح الكلام
ولا يدفع التامع
قلت قد سبوت ان
التسامح استعمال
اللفظ في غير حقيقته
بلا قصد علاقة
مستوية ولا نصب
قرينة دالة عليه
اعتماد على ظهور الغرض
والمقام فوجود
العلاقة يدفع التسامح

على كلام الامام في هذا المقام قبل استنباط الشئ وكثر تبس لا يحق
بالكتاب لان رجعت الادلة بالنقصان * فكل * رجع يعني
لا زما متصفا بمصدر الاول الرجوع والثاني الرجوع الاول كقول
تعالى حكايته الى ابيكم والثاني كقوله تعالى فانه جعلكم
د قوله تعالى فرجعناكم الى اهلك وما نحن فيه من هذا

الا يرى انه احد
لم يقبل بانه قولك
رايت اسد ارمى
تساجح * مشه

القبيل
تقديره تعقيب
للذات التي لا تقسم
بها المعنى وقد يوضع
لذات معينة ولا
يلاحظ معها شئ من
ذات القائم به
حاصل
فيكون اسما لا يستب
بالصفة كقوس وابل
وتدبر وضع لهما ولا يلاحظ
في الوضع معنى له
موقوف
على المعاني
الاول
ان يكون ذلك المعنى

خارجا عن الموضوع له وسببا بعينه
تعيينه الاسم بانه كاحد اجعل
على الذات فيه صفة والثاني ان يكون
ذلك المعنى داخل في الموضوع
فيعرب من ذات معينة ومعنى مخصوص
كما ساء الآلة والزماني والمكان
وهذا القسمان يميز من الاسماء والمعتبر
فيها مرجع التسمية لا يصح لا طلاقا
ليطرد ان في كل ما يوجد في ذلك المعنى
ولا يقعان صفة شئ كانهما بايتيهما
بالصفة والقسم الاخر ان التسمية
لان المعنى المعبر في الوضع والظرف
مفهوم كل منهما وميزا للفرق انهما
يوضعا ولا يوصفا بهما على عكس

من اشكاله من غيره * قوله وهذا صحيح بالبرهان المذكور في الكلام فيجب
وهو ان تميم الصفات المذكورة للسلبات لا يلزم هذه الحوالة الا بحجج
البرهان المذكور في الكلام الا في الموجودات * قوله لزوم التمسك في المباد
لم يذكره الدور اما لاستغناء بذكر احد المتغيرين عن ذكر الآخر ولم يعكس
لان التمسك اخفى فسادا واظهر في اللزوم مما ذكره من الدور لان الدور
مستلزم للتمسك كما حقق في موضعه * قوله ايضا عرض ذاته فان قلت
يجوز ان يكون العرض الذاتي الاول لازما جليا اعم فلا يكون الا حقا بوا
عرضا ذاتيا قلت انما يجوز عموم العرض الذاتي عند مجزاه اذ كان
لا حقا بجزء اعم ولا يمكن بهما بساطة المحووة بالعرض فخصين مساواة
فانه الا حقا بوا بساطة عرض ذاته ايضا * قوله ضرورة ان اختلاف آه
قبل هذا انما يتم في الصفات الحقيقية دون الاضافية والسبب فانه
يجوز اجتماع افراد مختلفة في محل واحد مع اتحاد النوع وكذا افراد السلب
* قوله اي مقاصده قيل فيه تسامح لان الموضوع على تعيينه ليس مقصدا
الكتاب بل لا لفظ الدلالة على تلك المقاصد ولكن ان تقول لا يتبين
المقاصد من ان الكتاب سماء بالمقاصد وبالحكمة العلاقة القولية بين
اللفظ والمعنى يصح اطلاؤ المقاصد على اللفظ تسمية لاسم الدال باسم
الدلول وهذا استيعاب من اطلاؤ الكتاب على بعضه فلذا لم يحكم الكتاب
على ما سوى المقدمة من اللفظ * قوله اسم المكتوب يعني هو من
الاسماء المشبهة بالصفات كالامم والآلة وليس بصفة وتحقيق الفرق
بين الصفة والاسم في حواس الكساف وذكر ترجع الهداية انه في اللفظة
مصدر بمعنى ايجع سمي به المفعول للمبالغة * قوله المثبت في المصاحف

في النظر الكامل فلفظ الكلام التوضيح بل هو الى صنف كلام
التوكيد فنقول وبالله التوفيق وبسمه مقابل التحقيق ارا والمصنف
يقول وان اريد بالحكم آه تخفيفه قوله في الملة عما ثبت بهذه الادلة
وهو الحكم بايراد الاشكال عليه ثم دفع عنه وتقرير الاشكال
انه ان اريد بالحكم نفس الخطاب فلا يصح قوله ثبت بهذه الادلة
الاسم قد يوضع لذاته

مبينة باعتبار
مقتضى معية يقوم
بها فيتركب مدلوله
من ذات لم يلاحظ
معها خصوصية اصلا
وهو صفة معينة

ويصح إطلاقه على
كل شئ صنف بنك الصفة ومثله
يسمى صفة وذلك المعتبر فيه ليس
مصحى لا إطلاقا كما يعود مشكلا وغيره
ذكر موصوفه معه لفظا
مستثناه

فقد رتب في شرح المقاصد فانه قيل
المكتوب في المصحف هو الصور
والاشكال لا المعنى واللفظ
قلت بل اللفظ لانه الكتاب تصوير
اللفظ بخلاف ما جاء في تفسير
المثبت في المصحف هو الصور
والاشكال فعلى هذا يخرج الكلام
النفسي عن التعريف بقوله يراه
ونفى المصاحف كما يخرج بالمقولة
بناء على انه القارة ذكر اللفظ
لا ذكر المعنى بلغة مستثناه

كما ذكره القاضي في تفسير قوله
تعالى اجعل لكم هجعة الانعام
الا ما يتلى عليكم اى ما يتلى عليكم
تخرجه مستثناه

اذ انظر في اشرف من الظنى
ثم اذا جعلت جمعية القياس
بالاجماع وكذا تقدم السنة على
الاجماع بالشرع والاجماع
على القياس بالشرع العبارة الاخرى

الاشارة قديم والقديم لا يثبت بها فقيدها انه يراه بانحكم حكمه
ولا استحالة في نبوت علم القديم بها وان اراد به اثر الخطاب
فقوله يثبت بهذه الادلة صحيح فيما سوى القيب سر ودون لا يستمر
ان ما سواه مثبت بالحكم وهو منظر له لا مثبت بل مثبت غلبة ظنه بالحكم
فظهر من هذا ان المراد بالاثبات القياس في الوجوه اثباته ١٤٨

المثبت في المصاحف حقيقة هو الصور والاشكال كما صرح به
في شرح المقاصد لا الالفاظ التي هي كلام الله تعالى وكتابه فالاشارة
مجازية او على حذف المضاف والقلب الضمير المضاف اليه مستر بعد حذف
المضاف اى المثبت ودالة قوله بمعنى القارة وفي شرح الكشاف انه بمعنى
الجميع نظر الى الجميع المتأوبه وما ذكره في هذا الكتاب مختار يجوز به وما في
شرح الكشاف قول ابن عبيد كاي فهم من الصحاح لكن في كل كلمة كلامية حيث
جميع في المعنى المنقول اليه بن الجمع والتلاوة اشارة الى صحة كل كلمة اختاره
قوله غلبت في العرف العام على الجميع المعين قبل سياتي كلامه يدل على انه
المراد بالجميع المعين مجموع ما بين الدفتين لكنه لا يلائم قوله فلهذا جعل تفسيره
حيث قيل انه لانه ذلك التفسير للاصوليين واستوف بانهم يعرفون الكلى
ان كل الكل والجزء وجوابه منع اختصاص ذلك التفسير بهم بل هو تفسير
مقبول عند الكل من اهل العرف والاصول غاية ما في الباب انه اذا حصل
تفسير للكل يراه المنزلة لجمهور المنزل لئلا يبطل طرد التعريف بالبعض كما
سبج بطل في التعريف بما نقول وقيل ايضا انما قال في العرف العام
لانه غلب في عرف الشرع على مقدار ثلث آيات كما ذهب اليه الامامان
ولو ترك غلبته على الكل وقال القارة في اللغة مصدر بمعنى القارة غلبته
عرف الشرع على مقدار ثلث آيات لم يرد شيئا وفيه بحث لانه ان اراد
انه لو قال ذلك بدون ضم قوله فلهذا جعل في فلا شئ بدون في الاول ايضا
وان اراد مطلقا يرد عليه انه ما دون ثلث آيات قرأه عند اصحاب التعريف
اعني الاصوليين كما سيظهر في قوله وانه لان الاستعمال من القرآن
الى المقولة اظهر من الاستعمال من الكتاب الى المقولة لانه العلاقة بين المصدر

ما يرمي الاشكال بانه اللفظ الواحد وهو علم الحكم
في الاول والنبوت الحكم في الثاني لا يراد به المعنى الحقيقي
وهو الاعتقاد المجازم في الاول ونفس النبوت في الثاني والمجازي
مع وهو غلبة الظن في الوجوه وقدر ونفسه انما يزيد في كل
من الوجوه اثبات الادلة الحكم اثبات العلم به اعلم من الاعتقاد

للمع تقدم الكتاب
على الكل بالشرع
والاثبات بمعنى الاحتياج
اليه نظ
الاجماع بالسنة كانت

والفعل والظهور وتسمى الظاهر اما في الاول فلا تقدم الحكم لما منع حمل
 العبارة على ظاهرها فيجب الى تقدير معناه من سب وهو العلم
 الاول لا عقابا واما في الثاني فلا ان يسهل
 الا ان كانت اسما باظهاره للحكم المعنى ان الخطاب انما وعلمها
 علمه كما انما ثبت ثبوت لانه الاول يستلزم الثاني كما
 والمفعول الظاهر وتسمى من الملازمة بين النقيض والافاظ * قوله على انه
 انما القرأته تفسير للكتاب واما في الكلام تعريف للقرأته فيلزم انما لف لا
 ذكره في حواشي العوض حيث قال لما كان المراد بالفكر والنظر في اعتبار
 المظهرين واحدا زعم الامة انهما مرادوا القاضى اليه بكونه تعريف للنظر بالفكر
 الذي يطلب به علم او ظن ان يفسد النظر بالفكر تنبها على انهما معنى ثم يعرف
 بالطلب به علم او ظن ثم قال والجواب ان الظاهرة كونه القرأته في المعنى المراد
 اشهر من الكتاب والظاهر كما ذكره فيصالح ان يكون تعريف اللفظيا بخلاف لفظ الفكر
 بالنسبة الى النظر للنظر فلا محالة هذا واعتبره الشيخ المحرر الدين على تعريف
 الكتاب بان الامام فيه انما كانت الحقيقة فالتعريف الذي ذكره لا يشغل
 للكتاب والمعرف يشكك وانما يريد بها العهد فالمعوم معلوم لا يحتاج الى
 تعريفه واجيب عنه بان المعوم قد يكون بالمجهولية او بوجه اخر سواء كان
 يستلزم العلم بما يميز حقيقة عن سائر الحقايق * قوله لانه المجمع تعريف
 الكتاب اى مع كونه القرأته بمعنى كتاب انما تعالى ليظهر لزوم المذكور
 وكونه ما عطف عليه مقابلا له * قوله بعبارة علم القوم لانه القريب الى الفهم
 المعنى الحقيقي للفظ سيما في التعريفات والقرأته بمعنى المقر ومجاز * قوله
 فلا زالة هذا الوهم صرح بحرف التفسير قبل لا دخل بحرف التفسير في الزالة الوهم
 المذكور بل هو انما يراد بقوله وهو ان لو لم يكن ذلك بقريل اى القرأته الذي
 نقله الكائن ذلك الوهم باقيا ولم يكن حرف التفسير قبل القرأته وهو آة
 الا ان وغاية ما يمكن ان يقال ان دخول اى في التعريفات اللفظية شايعة
 وهي انما يكون في الاكثر بالمفردات فيؤخذ عن نوع انما انما بان التفسير مفرد
 وانما انه لو سئل لانه لفظ هو الكائن اقرب * قوله وهو ما نقله لنا

في الفصل
 استخرجت
 ترتيب الحكم
 على وصف
 الالمانية
 اعتبره
 ليشعر الاول
 بالمراد
 * قال *
 هذه المسئلة
 من حيث
 في الموضوع
 او رد
 في اللفظ مصدر
 بمعنى القرأته غلب
 في عرف الشرع
 على مقدر آيات
 مشه
 لان حمله على تعريف
 الكتاب بعد التوفيق
 اللفظي بالمفرد
 لم يعد مسئلة
 في مقام التعريف
 صرح به الساج
 في حاشية شرح
 المختصر لا يحتاج
 في تفسيره النظر
 مشه
 في شرح البيروني
 مشه
 يعني لو لم يذكر
 حرف التفسير
 لانه كونه القوان

الانفاديم
 متحققا ولا فلا
 ١٣٨
 ويجوز
 وهو ان
 يقال مراده انه
 اذا كان اظهر في
 المجموع يكون اظهر
 في البعض كما هو
 الظاهر في ذلك
 جعل تفسيره
 فلا اشكال فينبغي
 مشه
 كما ذهب اليه
 الامامان ولو ترك
 غلبته على الفكر
 وتار القدر ان
 في اللفظ مصدر
 بمعنى القرأته غلب
 في عرف الشرع
 على مقدر آيات
 مشه
 لان حمله على تعريف
 الكتاب بعد التوفيق
 اللفظي بالمفرد
 لم يعد مسئلة
 في مقام التعريف
 صرح به الساج
 في حاشية شرح
 المختصر لا يحتاج
 في تفسيره النظر
 مشه
 في شرح البيروني
 مشه
 يعني لو لم يذكر
 حرف التفسير
 لانه كونه القوان

مخالفة المشهور ومنافيا لما تقر عند الجمهور فيجب منها المتأثر
 فيها ويحذر لى الوقوف عليها المبادى والمنظور الى العلم
 احد يبلغ الامور الحقيقية او سائر اساليب هذا المنطق من التفتية حاصل
 الاول ان موضوع العلم الواحد انما يجوز تقديره اذا كان
 المجهول عنه اى مرجع مجهولات المسالك والوضوح الدالة في الحقيقة

من الحجة وجزالة
فيكون بمنزلة
الحكم والحرر
التفسير وزان
ذلك التوهم * مثله

كأنه المقصود

في اتحادها
اتحاد كل
من الجزئيات
بمعنى
تناسبه
التمام وعدم
اختلافه
لا بمعنى
عدم تعدده
على ما كانت
وفي اختلافها
اختلاف
واحد منهما
لان انتفاء
التناسب
يحصل
بمجرد ذلك
بختلاف
ثبوت
وذلك ظاهر
لا يخفى ثم ان
المحمولات
اذا كانت
راجعة
الى الاضافة
المخصوصة

قال ابن رجب في
شرح المقاصد
فان قيل المكتوب
بمجرد
الا انه لا يتوقف
على ان ما دون
الآية ليس
بالعالم على الحكم
والا لم يستقيم
قوله وذلك
آية آية * مثله
وان قيد بكونه
دليلا على الحكم
كما اشار اليه
فيما سبق فلا يكون
من الصفات المستمرة
اجاب عنه في
فصول البرهان
بان ما دونها
متعينة من حيث
انتقاله مع
طريقه ولا يخفى
انه نقس مع
انه يوجب دخول
الكلمة في التعريف
وليس قرأنا
عندهم وان الزم
نفسه * مثله

اضافة مخصوصة بالحوادث التي لها دخل في البحوث عنه وهي راجعة
في الحقيقة اليه بعضها ناسيا عن احد المضامين وبعضها غيره الاخر
وذلك لانه حقيقة العلم انما هي المائل فالتحاد العلم واختلافه
انما هو بالتحاد واختلافها ثم انما لما تركب من جزئيات موضوعات بعضها
موضوع العلم ومحمولات مرجعها الرض لذلك للموضوع ١٤٠

بين وفتي المصاحف استعمال كلمة ما في التعريف مع انه بالعرض
العام شبه كما صرح به بعض المحققين اما لانه بنى الكلام على محتمل المقيد
واما لانه من ذكر العام واردة الخاص ثم انه صرح في شرحه بالخصر
بالمعتبر في القرآنية فواتر كونه من القرآنية لا مجرد فواتر ذلك الكلام فعلى
في الاحتياج في صحيح في التعريف الى نوع محدد وهو ان يجعل فواتر بمعنى متواتر
كونه قرآنا والمعنى ما نقل اليها مكتوبا بين وفتي المصاحف فواتر كونه قرآنا
الا انه يلزم ان يستغنى عن قوله بين وفتي المصاحف كلفانية قوله ما نقل اليها
متواتر قرآنية الا انه يجعل للتوضيح ويجعل قرآنية على ارادة متواتر القرآنية
فما لم * قوله وعلى كل جزء اى على كل جزء يدل على الحكم كما يفهم من التعليق
ثم دليلية كل جزء يستلزم دليلية الكل والظهور انه لم يتعرض له في الدليل
فما ينة انه دليلية الكل بالنسبة الى كل الدلالات بخلاف دليلية الكل
فانه لا يستلزم دليلية كل واحد واما قوله لا مجموع القرآنية فانه لا مجموع
فقط وهذا يندفع توهم قدم الظهور الدليل على المدعى بناء على انه يعرض
في المدعى لاطلاقه على المجموع ولم يذكر في الدليل ولانه ان خصوصه استفاد
من قوله وذلك آية لا يابطا بعموم قوله على كل جزء منه على انه لا اطلاق
على المجموع مقرر عند الكل وكثيرا ما يستلزم الاحتياج الى استعماله فيه والاحتياج
الى البيان نصيحة للاجزاء * قوله كونه محجرا العقل هذا توجيه كلام بعض
الاصوليين على وقفا قصدوا والا فالاحتياج لا يتناول كل جزء وان
قيد بكونه دليلا على الحكم كما اشار اليه فيما بعد فلا يكون من الصفات
المستمرة بين الكل والجزء المذكور * قوله متفوقا بالتواتر المراد بالنقل
هو النقل بين وفتي المصاحف كما يدل عليه عبارة المعصاة ونقل قرآنية فلا يرد

بمقدد الموضوع البتة مع اتحاد العلم والا فلا يتعدد
الموضوع وان قصد فلا يخفى العلم اما انما اذا رجعت
الى تلك الاضافة يتعدد الموضوع فلتا الاعراض اللازمة لاحد
المضامين لا غيرت الاعراض اللازمة للمضاف الاخصر بالذم
تفسير الملزومان بالضرورة ولا وجبه رفع احدهما الى الاخر

بالتأويل كما قيل في احوال الاحكام انما راجعة الى احوال الادلة وتبين
 بالعلم لانه ترتيب بلا مرجح كما لا يخفى على من نظر المتأخر واما اتحاد العلم
 على ذلك التقدير فلا ينافي ما هو في حقيقته الساكن وهو المجهول عنه لما اتحاد
 بالجنس ولما كان جامعاً للموضوع عليه لكونه اضافة واحدة بينهما اتحاد كل من
 الجواهر اما المحمول فظاهر واما الموضوع فلا ينافي مراده بالتحديد والتأويل سبب

التمام وبالاختلاف عدمه
 لا محذور وتقدمه كما يشهد به
 عباراته بهما وفي البحث
 انما لا يظهر من ذلك
 ان شيئاً يتقدمه ولا سبب
 في الاختلاف
 لا ترتيب التخصيص
 على النسب الواجب
 فخصه ثم الكلام
 في الموضوع عليه
 مستثني

والنقل قال على
 المشهور لان
 عدم انصاف
 المركب التقيدي
 بهما محال تردد
 كما ذكره في موضع
 على المطلوب * مستثني

التقدير
 فلا ينافي لو قصد علمه فاما
 استيفاده بلا استكمال
 في جامع ذاته او عرضي والاول
 غير صحيح بالاجماع وكذا الثاني
 والثالث عند المصنف
 رحمه الله اما الثاني فلا ينافي
 الامور المتعددة اذا اشتركت

ان النظر بالتأويل ليس مختصاً بالقراءة لوجوده في الحديث على انه المراد
 اختصاصه بمجموع الصفات لا اختصاصه بكل منها لانه اختصاصه بغير الاجزاء
 منها محال بحث * قوله واما انه لا ينفرد بالتأويل والكتابة بل لا يدل على
 وجه اعتبار الانزال مع انه مقصود بالبيان لانه مذكور في المدعى فلا
 يتم التفسير الا بالنقل لانها لم يذكر وجه الانزال لظهور انه منقول
 منزلة الجهر فلا ينفرد بالتأويل منه وانه من اللوازم الشاملة ولا يمكن
 وجود التأويل بدونه بخلاف الاجزاء * قوله فانه ليس من اللوازم البينة
 عللة السمع في موضعها شريح المختصر بان كون القراءة موضوعاً بالاجزاء
 مما لا يعرف مفهومه ولزومه الا لافراد من العلماء فلا يكون لازماً بآبائنا
 وعلمه جدي في فصول البديع تخلف وجه اجزائه وفتح عليه الاختلاف
 فيه ثم قال واما جواب عن ان المعنى البينة في وقت التعريف وذلك محال
 لسبب العلم بالاجزاء في الكلام ولا يخفى ما فيه من التعسف فكذا قوله
 اذا المعنى هو السورة او مقدار ما ظهر لك انهم يدل على انه مقدار السورة
 معجزة البينة وفيه نظر لان الاجزاء بالبداهة على المختار كما سبق في البداهة
 لا يوصف بها الا الكلام التام فاما ان يكون كلاماً تاماً لا يكون معجزاً وان كان
 مقدار السورة بل اكثر كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين
 والمؤمنات والقانتين والقانتات والصابقات والصابغات والصابغين
 والصابغات والصابغين والصابغات والصابغات والصابغات والصابغات
 والذكرين الله كثير الذكوات اعدادهم مغفرة واجرا عظيم فانهم
 مقدار هذا اكثر من مقدار سورة والعصر والكثرة والاختلاف

في جامع ذاته كما ان الموضوع في الحقيقة ذلك الجامع كما قال الله سبحانه في الشفاء
 ان التلخيصات المجهول عنها في الهندسة من التلخيص والتلخيص والتلخيص والتلخيص
 لا كانت امور تخيلية والمقدار المطلق الذي هو موضوع الهندسة معنى جنس
 بعد عن الحبال واوراكت البرهان على سبب الامور التخيلية للمعنى الجبر البعيد
 عن الحبال في غاية الاشكال وعلى سبب كونها لا نوعيات بنا على النوع اقرب

من الجنب الى اكمال السهل على السال انما هو انواع موضوع الهندسة مقام موضوعها
وقالوا موضوعها السطح والخط والجسم النقيض لاسيلا لام الاستدلال واما
الثالث فلان الاشتراك في العرض المطلق لا يكفي في الاتحاد والالاخذ الفق
والهندسة باعتبار كون موضوعها فصولي المكلف والمقدار المستكره في العرضية
والاشتراك في العرض الخاص كالصفة الخاصة ببدن الانسان مثلا ١٤٢

لا يشترط والالا وقع البحث
في الطلب على الاحوال الاروية
والاغدية ونحو ذلك
لاننا لا نشترك السبدن
فيها بل في الانف ب
اليس كما ذكرنا ارج
رحمة الله واعتبار ما بينهما
لا يوجب
المصحف بضم الميم
وكسر الهمزة
قد استقر الضمة
في حرف السين
فكسر واما اصلها
الضم كصحف مطرف
ومفرق * مثله
اللفظ
قال الجمهور الحديث
ان لم يكن في اتصاله
اصلا فهو المتواتر
وان كانت قائما
صورة السبوت في
ابتداء لا معنى
للتلقي بقبوله
و لو من التواتر الثاني
والثالث وهو
المشهور والمستفيض
وانا صورة ومعنى
لعدم قطعية
اتصاله وعدم
التلقي وهو خبر
الواحد
مثله
اما عدم اتحاد العلم ان تعدد الموضوع وتنوعه
يوجب تنوع الاعراض الذاتية وسياقة ان تجرد تنوعها
اذ لم يرجع الى الامر الواحد يكون سببا لتعدد العلم وان اتحد
الموضوع فكيف اذ تعدد اذ اعرفت هذا اظهر لك الجواب عن
اعتراض الشارح رحمه الله بالترديد فانما تختار ان المراد عدم

الكثير مع انه ليس بكلام تام فلا يكون مبيغا ولا معجزا على المشهور * قوله
اخذ احد قوله فانما بسورة الآية اذ لو كان فيهما دون السورة ايجاز
ينبغي ان يقع التحدى لانه الانسب بالتعجيز * قوله والمصر اختصاره قيل
لا حاجة الى هذا الكلام في هذا المقام لانه المقام مقام بيان تعريف
الكلي وقد عرفت الصفات المشتركة بين الكل والجزء والمصر لم يعرف الكلي
بل الكل كما سيذكره الله * قوله لانه سائر الكتب قيل ان سائر الكتب
بمعنى الجميع واستعماله بمعنى الباقى غلط وقع في لغة العرب وذكر في الكشف
انه بمعنى الباقى واستعماله بمعنى الجميع من غلط انما كذا في التلخيص والحق
ان كلامه المصنفين ثابت لغة قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط
لا يقبل لا تقدر به الجوهري وانكر عليه غيره قوله سائر الناس جميعهم قال
انه مما تقدر به فانه التبريزي والجمهوري وغيرهما نقلوا ذلك * قوله
والاحاديث الالهية هي الاحاديث التي اوحاها الله سبحانه وتعالى
الى النبي صلى الله عليه وسلم المعراج ويسمى بأسرار الوحي * قوله ولم ينقل بطريق
التواتر انما لم يخرج القراءة الشاذة لجمهور المصاحف لاحتمال حملها
على الجنب * قوله بمصحف ابي رضر نحو قوله في قضاء رمضان فعدة من
ايام اخر متابعات * قوله بمصحف ابن مسعود رضر نحو ما نقل في لفظة
اليمن فصيام ثلثة ايام متابعات واعلم ان رضر ما نقل بطريق
الشهرة بقيد التواتر مبني على قول الجمهور وعلى قول الجصاص وهو ان
المشهور احد قسمي المتواتر فخر وجب قبولهم بلا شبهة ولما كان شبهة المشهور
بالتواتر قويا اور البعض قيد بلا شبهة تأكيد وان اخرج المشهور
من التواتر * قوله فلما حجة الى ذكر الانزال نفى الحاجة لاني في جواز الذكر

يناسبها كله لا مطلقا بل تناسبها ثمانية مقتدابه وذلك لا يحصل الا بتامس محمولاتها
انما اتخذ الموضوع او تجا شمسها انما كان البحوث عنه في الحقيقة ذلك انما يحصل واتخذ
الموضوع كما سبقت في البحث الثالث او كان البحوث عنه الاضافة عنه نفس وجوب
او نقد وولم يكن البحوث عنه الاضافة لا يحصل ذلك التماس اذ لا يوجد
حينئذ اشتراك المسائل في واحد من البحوث البحوث الموضوع والمحمول لا يترقت
آلغا فيختلف المسائل

قطعا فيختلف العلم ضرورة
وهو معنى قوله فاختلاف
الموضوع يوجب اختلاف
العلم واما اعتراضه بالزمام
المناقضة لان المصنف قائل
بان الادلة موضوع
والاصول كالاحكام مع انه كمال
منها امور متعقبة ولا
اضافة بينها وكذا التصور

والقصد بقرينة
فانه قائل وقد يدفع الاعتراض
بأنها موضوع المذكور بتعظيم
المنظومة مع المصنف للمصنف
انتفاء المتقدمة التي
الاضافة كانت في زمن
بينها الاصحاح
فانه كتب ما ذكرتم
نجدري لم يكن في تلك
في جميع المصنف متشبه

موضوعات
العلوم فيقال مثلا لا يجوز
ان يكون الكلمة موضوع
لان محمولات مسائله ليست
اعراض ذاتية لمفهومها
بل لاحد واعيان وهو
غير متناه والموضوع يجب

لا يصلاح فلا يرد انه ما ذكره انما يصح اذا كان العوض من ذكرها الاخر
اما اذا كان التوضيح كما ذكره لم يقبل ذلك قوله انها ليست من القوان
وعمر بعض من المكثر انيتها الاعتراض بنزولها والقول بمكان نزولها ليس
بقرائن قوله انزلت للفصل والترك وتعد نزولها لا يقتضي تعد
قرائنها كيف وقد قيل ينكر نزول الفاتحة ولم يقل احد بتعدد قرائنها
قوله كتب في المصاحف يعني مع المبالغة في توصيتهم في تجريد القرآن
عما سواه حتى لم يشبوا آيين ومنع قوم التجمع بينه وقوله بخط المصنف دفع
لنهم الاعراض كونه السورة مكتبة او مدنية وعدها آياتها مع ليس
من القرآن اتفاقا فانه ذلك ليس بخط المصنف بل قديمه عنه بان يكتب
بالاحمر ونحوه قال بحد الحق في تغيير الفاتحة لاختلاف في وجوب التواتر
الفاتحة في اصله وتفاصيل اجزائه ثم قال الشافعي ربح التواتر في نقله بين
وقتي المصاحف كاف للاجماع على توصيته تجريد القرآن عما ليس بقرآن
فالبسطة عنده قرآن وقال ابو جهماد رحمه الله المصنف التواتر في قرائتها
لا في نقله فقط وهو الحق اذ من الظاهر ان القرآن لم يكن على انه قرآن لا يفيد
القرآنية والتواتر في نقله بالسامل ليس على انه قرآن والالم يخالف فيه بل
كتب في المصاحف للفصل والترك بها والاجماع على توصيته التجريد
للملابس ثم وعلى توصيته التجريد غير ما ليس بقرآن مسلم ولا يفيد قوله
وعدم جواز الصلوة آية هذا هو الرواية الصحيحة وذكر التواتر في سوره
الجماع الصغير انه لو اكتفى بها بجوز صلوة عند البيع لكن الصحيح هو الاول كذا
في كشف البردوسي قوله للشبهة في كونها آية تامة قيل فعلى هذا ينبغي ان
لا يتأدى فرض القرآن آية طويلة اختلف القراء في كونها آية تامة وليس

انه يكون متناها مضبوطا وكذا الحال في البوارق وحلب انها من باب اشتباه
العارض بالمعروض والتماس الكلبي بجزئيات فانه الموضوع معروض المفهوم
وهو نفس الطبيعة الموجودة في ضمن جزئيات غير متناهية فموضوع الاصول الدليل
الشرعي انما هو لكل من الاربعه وموضوع المنطق العلوم الشامل للتصوري والتعديني
والعرضي الذات حقيقة الاول هو انبئات الحكم الشرعي والثاني الاصل السلي

المجهول واما تفصيل الاحوال الواقعة في محمولات المسائل فيها فراجع الى
 الامتيازات والايصال فليتنا على ما علم ان قول المصنف رحمه الله و يكون بعض العوارض
 ينبغي ان يكون حالا على السند ذكرا قيل في قولهم و انهم مالكا و قولهم قست و احسب
 وجهه ان لا يجوز ان يعطف على كانه في قوله كانه اضافة شئ او لو كان كذلك
 لوجب جزمه و لا ان يكون معرضا عن المقصود من ذكره نقبيد كون ١٤٤

كذلك فالاول ان يقال لقوة السبهة في كونها قرانا * قوله انما
 هو على قصد التبيين لم يعزل هذا السجواز بالسبهة المذكورة مع انه يجوز
 تلاوة ما دون الآية لهما لان المقام مقام الاحتياط فلا يجوز لهما
 قراءة ما لم يتعين انه ما دون الآية الا على التبرك فانه هذا القصد يخرجها
 من القراءة لانها مما يختلف بالاعتبار و فيه تحيية مما لا بد من اعتباره
 فيها لا يختلف فيه و بهذا يظهر انه لو قرأها مع ما بعد بالآية الثانية
 على قصد التثنية او التثنية لكان ينبغي ان لا ينوب على قصد القراءة و يؤيده
 ما ذكر في القنية نقلا عن شرف الائمة انه لو قرأ الفاتحة على قصد الدعاء
 ينبغي ان لا ينوب عن القراءة في الفتاوى الصغرى انه ينوب عنها فعلى هذه الرواية
 يشكل امر السجواز في الجملة * قوله لقوة السبهة انه ولله القوة لم يجز بها
 في الصلوة الجهرية عند متأخرى الحقيقة القائمين بانها من القراءة مع انه
 الاصل في الاذكار الاختصاص و اعلم ان المراد بالسبهة باليسبب بالبدليل و ليس
 ولو في اعتقاد الخصم و بقوتها خفاء و قد دلت بحجت لا يطعن عليها الا بالامعان
 و هذه السبهة لا يورث شكها او وهما للفظ الآخر اصلا و انما يورثه لو لم
 يعد ذلك الطرف الاخر على ان التبا فاما انهما ولو بالامعان لم يترتب عنده
 معتبرا اصلا لكن لا احتياج ابطالها الى معان الفطر عند صاحبها الذي
 تيسر بها صامرا مفروا حتى لا يكفر كما لا يكفر الاول و بهذا يندفع ما يقال
 ان ادنى درجات السبهة القوية ان يورث شكها او وهما فلا يبق الطرف
 الاخر قطعيا فليتنا * قوله فانه يعد زنديقا او مجنونا يعني ان كان قصد
 يندفع به يعد زنديقا و لا فجنونا * قوله بما نقل بين وقتي المصاحف لا خفاء
 في ان المراد بما بين وقتي المصاحف النظم لا النقوش و لا المعنى بقرينة ما نقل

المجوز عنه اضافة يكون
 بعض العوارض ناسبا عن احدهما
 وبعضها عن الاخر ليصح بعد
 الموضوع على ما سبقت تحقيقه
 وقد وقع في بعض النسخ و قد
 يكون بلفظة قد و هو موهو لانه
 حينئذ يكون واقفا من
 الشرط و هو قوله ان كانه
 و حاربه و هو قوله فهو موضوع
 هذا الفصل كلا المضامين
 لبيان ان بعض العوارض قد يكون
 ناسبا عن احد المضامين وبعضها
 عن الاخر و قد لا يكون كذلك
 لاستزامة ان يكون موضوعا
 للمنطق

الموصل
 والموصل اليه
 جميع
 وقد صرح
 المصنف

فوق المروي عن ركنه
 القياس على وسيف
 التذليل على السائل
 مشه

سابق بان موضوع المنطق
 المحلومات التصورية
 والقصدية والبحت عنها
 الالهيات يذكر على سبعين
 السبعة فظهر من هذا ضعف
 ما قال في الفصول البديع
 نقلا عن المصنف رحمه الله

وقيل لا يجوز ان لم يكن المجوز عنه اضافة شئ الى آخره الا لا يختلف
 المتكثر فاختلاف العلم كما لو قيل الفقه والهندسة علم واحد
 موضوعه نفس المكلف والمقدار اما ان كان اضافة شئ الى اخره لا يصح في المنطق
 والامتيازات هنا فجاز ان يكون كلا المضامين فانه المصنف رحمه الله بعد ما صرح بهذا
 كيف يصح حمل كلا مسد على ذلك واما ما قيل الاصول المروضة في قرنة المنطق حيث قال

كما ان في الاصول بحث عن اثبات الاول للحكم وفي المنطق بحث عن اتصال تصور
او تصديق الى تصور او تصديق فلا يثبت في ما ذكرنا لانه العرض من مجرد
التشبيه لكونه المبحوث عنه اضافة شئ الى اخر لا لتسمية بينهما مطلقا بل
الاضافة المعرفية في قوله وان المبحوث عنه الاضافة اشارة الى اضافة
سابقة مفيدة يكون بعض العوارض المذكورة تاسعا غير احد المضامين

وبعضها غير الاخر فصدق
اما بالتفصيل الاضافة اصلا
او بالتفصيل قيد فلا حاجة
الى ان يكون
بعده او
كان المبحوث
عنه الاضافة
فيكون جميع
العوارض
تتبع على ما ذكر
في احد
المضامين
كما توهم
قال
منها
انه قد ذكر
الاول اطلاقا
وان لم يتعرف
له التبع صريحا
لان هذا التقيد
بعد من تقييده
بالركب التام
منه

* قوله ان يبقى على عمومه ولا يفيد تقييد اجزاء باله نوع اختصاص
بكله كما ذكره الفاضل الشريف في حواشي الكشف لان كل جزء يصدق
عليه هذا فلا دلالة له على ما يتميز به كل جزء يطبق عليه القراءة مما لا يطبق عليه
وقد يجاب عن اصل الاعراض بان المراد بالتعريف تعين القرآن الذي
هو مناط الاحكام فاذن يكون المراد ببعضه ما يكون مناط الحكم الاحكام
الشريعة من حرمته مستند على المحدث وتلاوته على الجنب وانت خبير بان
هذا انما يناسب عرف الفقهاء واما على مذهب الاصوليين فالاقرب
ان يراد كل جزء يدل على الحكم كما استدلنا عليه قبل * قوله خرج بالكلية تام
اقام البعض بالنظر الى قوله مع انه يسمى قرآنا والافان خارج كل ما ليس
بكلام تام * قوله لا للمعنى الكلي لانه صرح في مسأله في موضع بان لا يحصل
معرفته القرآن الا بان يقال هو هذه الكلمات ويقراها من اوله الى اخره
وفي موضع صرح بان لا يعرف القرآن الا بان يقال هذا هو التركيب المخصوص
ويقرا من اوله الى اخره فانه اذا اراد به المحدث والمجموع وجب ان يراد بالحد
ايض ذلك واجاب عن صاحب الترجيح بان هذه الكلمات وهذا التركيب
المخصوص يجوز اطلاقه على كل القرائن وعلى بعضه وتفسير قوله من اوله الى اخره
في الاول راجع الى الكلام المستعمل عليه الكلمات الدالة عليه وفي الثاني الى التركيب
المخصوص ولا يخفى ان فيه حرف الكلام عن الظاهر قوله فانه قيل فالكلمات بالمعنى
الثاني انه لا يخفى انه بعد ما صرح بان كلامه الكتاب والقراءة يطلب عند
الاصوليين على المجموع وعلى كل جزء منه لاحاجة الى ايراد السؤال
اجواب الاول ايراد من ذكرهما التوطئة للسؤال الثاني * قوله فيكون
حقيقة في الحكم والبعض كونه حقيقة في البعض باعتبار ان اطلاعا عاما واردة

العوارض الاحقة له باعتبار اتصافه بذلك الوصف كما في قولهم موضوع الالهي
البحث عن احوال الموجودات المجردة اي عن القبيح والخصصة لا المجردة عنها الآلة
هو الموجود ومن حيث انه موجود ولا من الموجود واخر في الوصف العنونه بحيث لا يبحث
عن العوارض الاحقة للموجود والاعتماد اتصافه به ويكون تارة بيان النوع العرض
الدالة المبحوث عنه اذ قد يكون الشئ اعراض ذاتية متنوعة وانما يبحث في علم

عن نوع منها وانما حلت بها على الباء ووزن اسجارية كما في الاول اذ لو كانت
كذلك لا صح ان يبحث عنها في العلم اذ لا يبحث عن جزء الموضوع بل عن عرضه
الذي في الموضوع من كلام القوم ان يكون قيد في الموضوع حيث يقولون ان قيد استثنائية
قد يكون كذا وقد لا يكون كذا الى غير ذلك من عجائب رات تدل على القيد بغير فاعلة ضارحة
رحمة الله بآلنا لاسم الباء في الاول جزء من الموضوع لم لا يجوز ان يكون ١٤٦

انما لا بخصوصه لا ينافي كونه حقيقة وانما المنافي له ارادة انما
بخصوصه كحقيقة في المطلق * قوله يعني ان جعل التعريف لذكر
قيد الكلام يشعر بان المذكور من قبل التعريف اللفظي الذي سماه
المصنف فيما سببه تعريف اسميا لكن كلام المصنف يدل على انه لم يسم
قيد سبجي في الاصطلاح تعريف اصطلاح هو يقين احد محتمل اللفظ الذي
قد علم السامع وضع اللفظ لهما فيجعل التعريف في قوله ثم اردت تحقيقا
في هذا الموضوع ان هذا التعريف آه على المعنى اللغوي وانما لم يجعل كلام المصنف
ايضا على ذلك لانه قوله فيما بعد التعريف التعريف وان كان التمييز لا بد
ان يسمي ومن المعروف ما في عنه * قوله وتبين له فيه محنة امي وتبين
لما * قوله لانه ايضه مرادف الكتاب فيه منع غاية الامر ان ما يصدر
عليه الوحي المتكلم مستقيم الكتاب والقرآن * قوله ويخرج منسوخ التلاوة آه
لا وجه للاقتضار على بيان خروجه فان سائر الكتب السماوية و
الاحاديث الالهية والنبوية والقرآن التلاوة ايضه واجبة اخروج
فلم قال ويخرج منسوخ التلاوة ونظايرها ما نقل اليها تواتر الكائنات
مخرج الاحاديث النبوية ما نقل او المراد به ما نقل على انه كلام الله وسائر
الكتب الالهية بالبناء والاحاديث النبوية والشواهد ومنسوخ التلاوة
يتواتر ولا يسجد ان يقال ان منسوخ التلاوة هو ما يشتمل سائر الكتب
السماوية لانه تلاوتها منسوخة ايضه ولا يلزم فيه سببه التلاوة في كتابنا
كما يتبادر من العبارة وانما الاحاديث المتواترة يخرج اذ ليس نقلها
اليها في المصاحف بطريق التواتر لعدم كتبها في زمن الصحاب رضي * قوله
فان قيل تعريف الاصولي آه سياد الكلام يدل على انه تقرير لا غير كذا

في الموضوعية وبناء على
هذا الوجه لنا في القسم الثاني
ايضا قيد للموضوع
حيث هو موضوع كما هو
المفهوم من كلام القوم ليجوز
عنا في المصنف رحمه الله
نقلى من كونه البحث عن
جزء الموضوع ولم يرد من
ما رتب من المذكور سائر
العلمية في موضوع واحد
بالذات وبالاعتبار اذ يحصل
الامتياز حينئذ بالذات
والمجواب عنه ان كونها
جزء من الموضوع سببا للمعنى
الذي ذكرنا لا ينافي كونها
قيد للموضوعية كما ان كل
من اشبهه والذات على جزئها
من الذات لا ينافي قيدية
الاستثنائية ثم انه لا وجه
لبناء جواز قيدية في
الاول للمتنوع فسادا
في السامع دون الاول
وهو ورود الاشكال
المستور الذي محتاج في
دفعه الى التكلف المذكور
لا من مداره

ولذا افرد بالذكر على قيدية
فيما سببه * مثله الاعتراض المجو عنهما فاذا انتفت النقي بالضرورة
واما ما ذكر من سائر الكتب العلمية في موضوع واحد بالذات والاعتبار
فيما تقر عند المصنف رحمه الله التزاهي فكيف يستقيم من ان روح رحمة الله
الزاهية وما ذكر في البحث الثالث من الاشكال فنيها وهناك ما فيه
الاحتمال ان شاء الله تعالى في حصول البعد اتبع يرد على الاول يعني

كونه الحقيقية جزءاً من الموضوع وحيث ان الاول اسم موضوع الى ليس مركب
من الوجود والوجود ليس البحث عنه اعراض هذا المجموع وليس المجموع امر محققاً
حتى يجب عنه احواله في اعلى العلوم الحقيقية والى في اسم لا يلزم من كونه
الوجود وحيث البحث جزءاً من الموضوع ان يكون قد اخرجنا من البحث وهو الحق
واورد على الثاني ان الحقيقية لو كانت بياناً للاعراض لمجموع عنها

من تلك الحقيقة يلزم
تقدم الشيء على نفسه
ضرورة لعدم سبب الحق
عليه وفيه بحث انما
اولاً فلا نه ان اراد بالوجود
مجرد معه وضم الوجود
فلا وجه يمنع المركب منه
ومن الوجود موضوع
الا لاسي لان
البحث انما
هو عن اعراضه
الاشياء التي في علم الكلام
لا المحقق

اتفقوا وان اراد به
المصنف بالوجود بالقدح
سلك ان موضوع الالهي
ليس المركب منه من الوجود
لكنه القابل لكونه موضوعاً
الموجود لا يريه ومن سببه هذا
المعنى بل مفسر وضو الوجود
فقط لا يقال لفراد بالوجود
ان كان ما حده عليه
والاستمر الوجود وحيث
منه بل عرض عما تم له
دام الحان مفهومه فاجزئية
مسألة لكه الموضوع ليس
ذلك وهو ظاهر لا نقول

الاصولي لا يعرف لا المعنى الكلي ومعرفة وان كانت تنوقف على معرفة
المصنف لكونه معرفة المصنف لا تنوقف على معرفة غيره فالمراد بقرينة
لا تنوقف على معرفة المصنف ولا معرفة المصنف على معرفة فقد ابعد
* قوله ولو سلم اشارة الى المنع بناءً على ان يكون الكلي جزءاً من الشخص
* قوله اي تميزه اشارة الى ان ليس المراد بالشخص التبعين الشخصي
* قوله متأنية للسكوت والافادة انهما الباطنين بان لا يريد في نفسه
الكلام ولا يحد على ذلك كما صرح به في شرح العقائد واعلم ان تفصيل الكلام
في الكلام في الكلام فلا يستعمل به هنا * قوله القرائن كلام اخر غير مخلوق
ذكر القرائن رحمه فيما جمعه من الموضوعات ان هذا الحديث موضوع ومن
الحجب ان لا يسهل اسند لوابه على عدم خلق القرائن وانحصار اجابوا بان
المخاطبة بمعنى المقرري ولم يفتضوا لكونه موضوعاً * قوله عبارة عن ذلك المعنى
القديم قيل معني كونه عبارة عنه انه وال عليه عقلاً ودلالة الالهي المؤثر
على مبدئه فانه النطق الظاهري في الانسان كما يدل على مبدئه تغير
العلم والقدرة والارادة كذلك الكلام اللفظي في الباري تعالى يدل
على مبدئه تغيره في سائر الصفات * قوله لا بد وان يساوي المعرف
والواو في منته اما عاطفة على مقداره لا بد ان يصح وان يساوي التاكيد
للصواب بين اسم لا وخبره ومعنى لا بد لا فرا او لا عرض ثم ان هذا انما بنا على
ادعاء المصنف في تعريف الاصل او على ان المساواة شرط لوجود التعريف
والافانيم ذكر هناك انه لا حاجة الى المساواة * قوله كما تبين من
باسم العلم قيل فيه بحث لانه السامع ان عرف ذلك الشخص وكونه مسمى
باسم العلم لم يحصل له معرفة به لا متناع حصول الحال كما ان لم يعرفه وكونه

نخت الاول ونرفع المنع بما مر ان المراد بجزئية منه اعتباره في الوصف
العلمي ان فلا اشكال وانما ثانياً فلا ما ورد على كلام السامع واد على قوله
والثاني ان لا يلزم آه ولا حاجة الى الامانة وانما ثانياً فلا ان لا يرد
المذكور ليس على الثاني كما تحققه والسد قال السامع رحمه الله نفسه يرد
الاشكال المشهور فانه سوف يدل على وروده على اعتبار الحقيقة دون

البيان للعرض الذي لا يخفى على الناظر المتأمل * قال * والمشهور
في جوابه انه المراد آة * اقول هذا الجواب ذكره صاحب المحاكمات وروى عليه
بانه لا يستقيم في مثل قولهم موضوع علم السحرة من الطبيعي اجماع العالم فيه حيث
الطبيعة اذ لا يصح تفسيره بحقيقة استعداد الطبيعة وان كان تأويله بحمل الطبيعة
على تأثيرها وليس له ان يقتصر الشرح رحمه الله تعالى بل اراد ١٤٨

انه يدرجوا باصوابا فقال
والتحقيق انه الموضوع لا كما
عبارة آة والتحصيل ان
الحقيقة انما يجب ان لا يكون
من الاعراض المجزئة عنها
في العلم اذ يجب ان يكون
طوق جميع العوارض للموضوع
لواسطة الحقيقة البتة
وليس كذلك اذ معنى
التعريف بان لا يلاحظ
معناها في جميع المباحث
سواء كانت المحمول تلك
الحقيقة او امر اخر يستبر
فيه معنى ما مثلاً معنى
بعبء موضوع الاصول
بأبواب الحكم الشرعي ان
يعتبر في معنى سواء وقع
نفس المحمول لقولنا الاجماع
ثبت الحكم الشرعي او امر
آخر يقرر فيه كقولنا
الاستثناء تكلم بالبيان
بعد النفاة انه يؤيد الى
ان الكلام الذي فيه
الاستثناء ثبت الحكم
بالنظر الى ما سوى المستثنى
مع السكوت عن حكم المستثنى
وكذا الحال في نظائره

مستثنى به قبل ذلك لا شتر اطر فهم المعنى من اللفظ بالعلم بوضعه له
* قوله لان غايته اتمام الكائن فيه اشارة الى توجيه كلام المصنف
المفهوم اللفظ من تعديله لانه الشخص لا يجد بقوله فانه اكد بقوله المرفوع
للمشتر على اجزائه ان المعنى ههنا امكان التعديل على اصطلاح
المنطوق للشخص وليس كذلك بل لا بد من عدم امكان التعريف الذي
يفيد تعيينه بحيث لا يمكن اشتراكه بين كثيرين سواء كان من متطابقا
او سببا فاشارة السهم الى توجيه بانه مراده من التعديل نفى فادة اتحاد التام
الذي هو غايته في افادة تصور الشيء تعيين الشخص حتى يستفاد منه
عدم افادة غيره بالطريق الاولى لكن جعل اتمام غايته في ذلك بناء
على المشهور المتبادر الى الافهام والافق صرحوا بان الرسم اتمام المركب
من جميع الذاتيات والعرضيات ككل من اتحاد التام * قوله على مقويات
الشيء دون مستحصاته اراد بالشيء ماهية الشخص وادار به الشخص
على حذف المضاف اى ماهية الشيء والافاق الشخص من مقومات الشخص
ولا يشتر عليه اتمام * قوله الشخص مركب اعتبارى هذا المحمول على
المعاني التي في قوة اجزائه فان كون بعض الشخص مركبا اعتباريا يخفى
لبعض القادة الكلية وهي الشخص لا يجد اصلا اذ لو هو على الايجاب
الكلية لم يستقم في الواجب تعالى لان الشخص وان كان زائدا على ماهية
عندنا لكنه غير داخل في ماهية اذ لا قابل بالتركيب * قوله لفظي الكلام
في اكد الحقيقة يحتمل انه يحتمل اللفظي والحقيقي على المعنى المتعارف ويكون قوله
ويستل اشارة الى منع المقدمة الى الاولى ويحتمل انه يحتمل اللفظي على الاسمي
والحقيقي على ما يكون تعريفه الموجود كما هو رأي المصنف والشرح يكون مستل

حين مسائل الاصول فاستمر في فصول الابداع والسحق من السجود اب
انه حيثية الصحة مثلا اعتبار لم واعتبار غير لم ليست على
للمحتمل بل يحتمل معنى ان السؤال انما يرد اذا كانت الحقيقة عبارة
اضمنت اليه بانه كانت مثلا على الصحة ولم يكن بينهما فرق وليست كذلك
لان حيثية الصحة مثلا اعتبارا ولا شك ان اعتبار الشيء غير ذلك فمستبعد

سورة العرض هو الاول والبرض الاحق هو الثاني فلا استكمال واحمال اسم الصحة
منها لو اعتبر سببا فليس سببا للصحة في نفس الاول بل كحلال بمعنى
ان حصولها كونه غايته واع الى البحث عنها وفي بحث لانه مبني
على التفريق بين الحقيقة والصحة وقد صرح المحققون بانها فيها اليأس والى
اسماها بانية فليست مكر * قال * ومنها ان المهور اسم الشيء الواحد
* اقول هذا هو البحث الثالث

اشارة الى منع المقدمة الثانية اذ لا دليل في كلام اصحابنا على التعريف
على اذما رانه تعريف حقيقي * قوله بجواز ان يذكر معه العرضيات
المشخصة انه قلت انك ما تترك من الذاتيات فما يستعمل على ذكر العوارض
المشخصة لا يكون هذا لانا نقول انك عند الاصوليين ما يكون جامعا وماذا
لا ما ذكرته فانه اصطلاح المطلقين فان قلت ذكر العرضيات المشخصة لا
المحدد ولا احتملا عند العقول ان يكون الاخر قلت العرضية قد قول المستدل
لا مكان زوالها فهو كلام الزامى لا تحقيقى فليست * قوله فان ذلك انما
يحصل بالاشارة لا غير القصر اضنا في النسبة الى التعريف فلا ينافي قوله
سابقا بالاشارة او نحوه وكذا الكلام في قول المصنف مؤقفة كل منهما
مؤقفة على الاشارة * قوله الابان فتراما من اوله الى آخره ويقال آه
قيل فيه اشارة الى قصور عبارة المصنف حيث قدم الاشارة على القراءة
والمناسب لكسمة وانت جدير بان الواو لا يقتضى الترتيب فليس في كلام المصنف
والاسم ما يقتضى تقدم احد هما على الآخر * قوله ولا يخفى انه الكلام في
تعريف الحقيقة اعترض عليه انه يكفي في تعريف حقيقة القراءة ان يقرأ
اوله الى آخره بحيث يحصل منه جمعيته في خيال السامع ولا حاجة في ذلك
الى ان يشار ويقال هو هذه الكلمات بهذا الترتيب واجيب بان مراد
اسم الكلام في تعريفه اللغوي بحيث يحصل حقيقة مستمارة من حيث هو كذلك
عند السامع لا مجرد ان يقرأه غيره * قوله والنحو علم بحيث انه تعلم
في شرح الكشاف انه في التعريف للمعنى العام المتداول للمصنف وقسمه لاجل
والبناء بالبيانات ولا يخفى انه نفس لا يتركب التعريفات فان من اخذ في تعريف
النحو حقيقة الاطلاق والبناء انما اخذ بالاضراج الحرف لان الحقيقة المميزة

و حاصلة
ان يشترك
العلوم
المختلفة
في موضوع
واحد بالذات
والاعتبار
جائز وواقع
انما بجوار
فلا ينفك اليه
لان ذاته الشخص
ان يكون الشيء
واحد
اعراض
ذاتية
مختلفة
بالنوع
يجب في
علم
نوع منها
ان علم
احد
نوع اخر
فيميز
العلمان
بالاعراض
المجموع
ويغيب من
يشاء * مثله

عنها وانما اتخذ الموضوع بالذات والاعتبار ذلك لان
اتحاد العلم واختلافه انما هو بحسب اتحاد المسائل واختلافها
وهي كما يتحد باتحاد موضوعاتها بان يربط الجميع الى موضوع
العلم سواء كان واحدا حقيقيا او متعدد داهيجه الاضافه كما سبق وتختلف
باعتبارها بان لا يرجع الى ذلك بل الى متعدد لم يجمع الاضافه لذلك

الذي هو المقصود واما الثالث فحاصله ان الاستبصار بالجهول والوجوب لا اعتبار
 المذكور بجواز عدم الفقه مثلا علو ما يختلف باعتبار رتبة علم الوجوب والحرمة ونحوها
 وليس فليس وجوب ان تنوع الاعراض انما يقتضي اختلاف العلم اذا لم يشترك في
 جنس هو المقصود بالبحث كما حوال الكلمة المبحوث عنها في النحو والصرف والاستفاد
 واما اذا اشترك فيه كما لرفع والنصب والجر والجرم المشاركة في الاعراب

فيجب الاتحاد سره ان العرض
 الذات في الحقيقة ذلك
 الجسم فاذا وجد تجد
 العبر من الالات فيجد العلم
 واذ لم يوجد جسد يكون كواحد
 من الالات عرض ذاتها
 مختلف المجولات فيختلف
 المسائل فيختلف العلوم
 وتظهر ماسة في الموضوع
 ان الاستبصار المتكثرة اذا
 اتحدت في ذات كان الموضوع
 في الحقيقة ذلك الالات
 ثم ان هذا الجسم قد يكون

لا فسر
 العلم الاسمي بقدر
 يوجد ان لا يقدر
 فيه بلاغة كذا متنا
 في قوله * منه
 الطبيعة
 لا عدم انصاف
 في علم السماء
 والسم لم
 وقد يكون
 على سبيل
 انقباض

بانه يكون هو مع ما يقابل
 شايها لها ومختصها بها

خلف ان يقرأ مجموع القرآن وبعده حشنة ان كان خلفه لا يقرأ وما
 الظاهر ان هذا خلاف العرف والشرع واما ان يقال هو عبارة عن تمام
 ما يستعمل على الواحد المعينة من تلك القرات وهو حكم او على واحد منها
 على الاطلاق فقد تعدد ذلك اعتبار تعدد المجال * قوله ظاهر تعريفه
 بالمجموع الشخصي لان من تبعية السورة المشكورة عامة لعموم التحدى
 واما الذي كل سورة بعض منه مجموع القرآن ليس الا * قوله من جنسه
 في البلاغة والفصاحة فيه بحث اذ يلزم من هذا التوجيه ان لا يتناول
 التعريف لا مقدار السورة واقله ثلث آيات لان علو الطبقة مرتبة
 الاعجاز وهو ليس الا في ذلك المقدار كما تقرر في موضعه ويمكن ان يجازي
 بان الآية الواحدة مثل السورة في علو الطبقة لان قدر تعالى عالم الكميات
 الاحوال وكيفيةها فيلزم ان يكون الكلام المستعمل عليها في على المراتب
 الان دون السورة لثقلها بها لكن البشر الانسان بمسكه وان لم يقع
 وبالحكمة التفات الى اصل بين الآية والسورة وكذا بين الآيات بالنظر
 الى ان الاحوال المقضية للاعتبارات في بعضها اكثر من المقضيات المرعية
 فيه او من المقضيات المرعية في الاخرى وذلك لا يقدر في ان يكون كل
 منها في الطرف الاعلى في مرتبة الاعلى من البلاغة لا بلاغة فوقه
 بالنسبة الى ذلك القدر لوجوب اشتغال كل آية مثلا على جميع المقضيات
 التي في نفس الامر بناء على حاطة علمه تعالى بجميعها الا ان هذا الجواب بانها
 يتم اذ ثبت ان الآية الدالة على الحكم كلام تام البتة اذ لا يوصف بالبلاغة
 في المشهور الا ذلك وفيه تأمل * قوله بعض مترجم اوله واخره لا خفاء
 انه منقوض بالآية فانها ايضاً مترجم اولها واخرها والقول بان المترجم

كالاعراب والبنية في النحو والحركة والسكون في الحكمة الطبيعية والصحة والمرض
 في الطب فقد تمخض من جميع هذه المباحث الكلام ان الموضوع اما واحد بالمتنوع والعرض
 الالات الذي هو مرجع محمولات المسائل يجب ان يكون واحد كذلك فسموله اما على الاطلاق
 او التقابل واما واحد بالجسم فالعرض الذات يجب ان يكون واحداً كذلك فسموله
 ايضا اما على الاطلاق او التقابل واما انما بينهما فلا حصة لصفة الموضوعات فالعرض الذات

يجب ان يكون احداً بالبحسب هو الاضافة له نوعاً منهما عرضاً المضاف اليه وما
 يضاف اليه في انجاسيه من الاختلاف والتكثير فمن قصر النظر على الظواهر وترك استيعق
 والتدقيق ومن استقرأ احوال العلوم حق الاستقراء وجد كلاماً راجعاً اليها
 ذكرنا ونسبها اليه لندقيته فاطراهم سينار وان بسط الكلام والطلب في الشفا
 ولا يخفى على الخبير المنصف ان هذا التدقيق وان ظهر على المنصف كله الفقير ١٥٢

في الوقوف على امراته وحيد
 وفي توجيه كلامه بتحقيق
 فريد * قال * وكان ينبغي
 ان يتقدم هذا * اقول *
 يعني انه
 هذا منقوض بسورة
 البراءة * منه
 الاول ثبات
 في بحث وهو ان
 يتحقق كل آية
 من القرآن والتأويل
 والربور * منه
 والاية له
 وبذلك اجاب عن
 الدور باخذ المصحف
 في تعريف القرآن
 كما هو لو سلم توقفه
 معرفة ما هيته
 القرآن على معرفة
 ما هيته المصحف
 كما ذكره التارخ
 فيما سبوت * منه
 وقد اجيب بان
 يقال لو سلم
 عليه الاستعمال
 فيكون الاستعمال الاول
 لدفع الدور * منه
 يلزم عطف على مضمونه قوله السابق وان كان من نصيره
 يتكلم في ذلك الغير حتى يسمي السورة المسببة ثم قال وان كان
 ان يجعل هذا المقتضى كما يكون آية وترك التوضيح في الاول مع كون
 واجبا ايضا والوجه ان يسمي السورة المسببة ثم قال وان كان
 الوجودية والاسماء انما هي غير الاسلوب وانما فعله ذلك

اوله بالابتداء بالبحسب ان كان قرأنا ونحوه ان لم يكن واخره بالانتهاء
 اليها والى نصف لا يفهم من التعريف فالاولى ان يقال بعض مترجم
 توفيقا اي سمي باسم كما يقره وال عمران وآية الكرسي مجرد اضافة لا تسمية
 ولا تعقيب كما ذكره الشرح في خواشي الكشاف * قوله قرأنا كان وغيره
 بدليل آية رد عليه بان السورة غلبت في عرف الشرع على بعض القرآن المترجم
 اوله واخره توفيقا بين السور كما للكتاب من بين الكتب ولذا عرف صاحب
 الكشاف السورة بالانها لغة من القرآن المترجمة وتبينها سور غير القرآن
 عدول من اللفظ الى التخييل ومن الحقيقة الى المجاز العرفي كما ذكره نفس في
 تعريف المصحف كما يجمع فيه الصحايف واجاب في فصول البديع عن
 الدور بان يميز القرآن غير تصور ما هيته الاصطلاحية فيجوز ان يتوقف
 معرفة السورة على تميزه ويكون الموقوف عليها تصور ما هيته ويتقرب
 من هذا ما ذكره الشرح في المطول دفعا للدور عنه تعريف السورة كما في علم المعاني
 بتتبع خواص تراكييب الكلام * قوله ولهذا احتجنا آية قبل عليه الاحتجاج الى
 قوله منه ليس بتميز سورة القرآن عن سورة غيره بل ببيان ان السورة
 من جنس في البلاغة وجوابه ان تقدير بحسبها انما هو على تقدير ان لا يكون
 المحذور وكل القرآن بل الكل السام للكل والجزء على ما يدل عليه صريح كلامه
 ولو منع التحريم فامى حاجة الى بيان ان السورة من جنس الكلام المنزل
 في البلاغة حتى يحتاج الى قوله منه لذلك البيان نعم يمكن ان يقال انما ذكر
 قوله منه لانه اراد تعريف المجمع وبدونه يفسد على المعنى الكل والكل
 للكل والبعض * قوله اي بيان ان السورة من جنس الكلام المنزل
 وانما لها من الاعراض الذاتية الدليل السمي والتقسيم يتضمن اثباتها في المحذور

روما لا يختص بالحكايا السبعة من الالكاف والاشارة الحفصية في بيان الفرق بين
 الالبسة فكأنه قال ولا شبهة لو اعتبر الامر المنفصل ولم يكتف بما ذكرنا في الوجوه
 يلزم استحالة عن وما قيل في الجواب عنه انه العارض للمشي لا يمكنه ان يكتف
 الامر بمسألة لا المراد بالعارض الجوهري واذ لم يكن له لسانه فهو لا يكتف بذكر
 في جعل امر اخر والمثال المذكور في بعض الكتب لهذا من ان الحرارة يفرض
 لها بواسطة النار

غير سديد لعدم وجهها له
 بالمجاورة والمجاورة
 ليست بمباشرة للمشي
 بل هو محمول عليه فيقال
 الا حار لانه مجاورة لانا
 فليس بشيء لان مشا
 النفس
 من القواعد
 فانه الواسطة
 هو للشيء
 والوسيلة
 ما بين
 في التمييز
 على المصدر
 قسم على نوع قوله
 نقول في قوله
 احسنه بامم اربع
 شمس والست
 على قراءة الفصح
 وجسد من العدد
 عبارة عن المحدود
 فكانه هو قوله
 قسم من باب
 التفصيل لان
 الالبسة بقوله
 اربع تقسيمات
 وانما جاز مجسدا
 الالبسة
 في الاستقاف
 كقوله نقول
 فليس اليه تبديلا
 مستمرا

ولذا عند بيان الاقسام من البحث والاشارة فليس فيه شبهة
 حصر العرض الذي اصله يخرج عنه بالضرورة قوله ولم يبين في
 علم العربية مستوفى قبل علمية تحت الحقيقة والمجاز من الالبسة المتعلقة
 باعادة المعنى وقد بين في علم العربية مستوفى فكيف يصح التقييد بقوله
 ولم يبين في علم العربية مستوفى وايضا التعريف والتكثير مما له نفس
 باعادة الاحكام الشرعية حيث قالوا المعرفة اذا اعيدت مرة واحدة
 حين لا ولي وغير ذلك فكيف يستقيم قوله لا كما لا عراب والبناء والتعريف
 واجب على الاول بمنع كون البحث عنها مستوفى في علم العربية ولو سلم
 نقول ان السارج بناء على الغالب وعن الثاني انه البحث عنها مستوفى
 والاقوال السبعة هناك لا يخرج الكلام الى ذكر النكرة وافادتها العموم
 انحصارها ودفعة بما اشهر من ان النكرة اذا اعيدت نكرة قوله لا يقال
 المراد من السؤال ان اضافة الابحاث الى ضمير الكتاب المفيدة للتخصيص
 يخرج تلك المباحث لانها لا يختص بالكتاب بل بغيره ولا حاجة فيه
 اخر اجوبه الى ذكره من التكلف وحاصل الجواب انه التخصيص الحقيقي
 لا يمكن هنا والامر بكون المباحث المذكورة في الباب الاول بل الثاني
 مباحث الكتاب لتناولها السنة ايضا كما لا عراب والبناء وغيرهما قوله
 يريد ان اللفظ الذي على المعنى او يريد شرح قول المص والمتمن قبل بيان النظم
 في الشرح قسم اللفظ بالنسبة الى المعنى اربع تقسيمات فيندفع توهم صاحب
 الترجيح ان السبعة ذكر التقسيم او لا ثم ذكر تفسير النظم وما يتعلق به على خلاف
 المتن ثم انه المراد بالمعنى الثاني غير الاول ولهذا ان اللفظ موضع التفسير
 فلو تذكر الثاني ليقين ذلك كما ان اظهر لانه المعنى اذا اعيدت مرة واحدة

في الخارج فهو الالبس وكذا الحال في المذكور منه المثال فانه
 بواسطة على اعتم المضطر على الجاورة وهي ليست بمحمولة
 على النار وانما المحمول عليه هو الجاورة ولا شك انها صدق هو
 عين النار في الخارج لا بواسطة بينه وبين النار ومفهومه وان
 كان مفادها لكانت ليس واسطة بينهما ايضا والتعجب انه يدعى

محمولية المصدر ويدرك محموله ما استحق منه قسم المثال المورد وغيره سببه كلف
 وجبه اخر مذكور في كتب المنطق فمن اراده فليراجع ثمة * قال * قلنا الا حق بواسطة
 العرضي الدالة الاول * اقول هذا جواب عن الاعتراض النفي وقوله والصفات
 المقصودة آة جواب عن التسمية * قال * نقص الكتاب الى مقاصده * اقول فيه
 تسامح لانه الموضوع على التسمية ليس مقاصد الكتاب بل الالفاظ ١٥٤

الدالة على تلك المقاصد
 لانه المراد بوضع على قسميه
 جعله قسميه فيهما نفس
 الكتاب فكما ان الكتاب
 عبارة عن الالفاظ
 فكذلك قسماه كما صرح بذلك
 في شرح المفتاح فالاولي
 انه يقال اراد بالكتاب
 ما سوى المقدمة من الالفاظ
 كما انه المقدمة كذلك
 ويجعل ذكره بعد عنها
 واما الفاء التقييدية
 بعد فخرية على ذلك
 الا انه انما تسامح نظر الى
 علاقة قومية بين الالفاظ
 والمعاني والا مرصية
 * قال * وهو في اللغة اسم
 المكتوب * اقول فان قيل
 فينبغي ان يكون صفة للمكتوب
 قلنا في العبارة اشارة
 الى انه من الاسماء المسببة
 بالصفة كانه له والامام له
 من الصفات كالمكتوب
 ونحوه وسائر تحقيقه في
 اخر تقسيم اللفظ ان شاء الله
 تعالى * قال * غلب
 عليه في عرف الشرع

انه انما يكون عين الاول وانما قلنا ان الشان عين لانه المراد بال
 المعنى الموضوع له وبالاولى بايعة وغيره فان دلالة اللفظ على المعنى المجازي
 بواسطة الوضع ابي وضع المعنى الحقيقي ولهذا قسموا الدلالة اللفظية
 الوضعية الى ثلثة اقسام ثم الضمير في رابع راجع الى مطلق المعنى لا المعنى
 الشان لا تقتضيه بالمجاز اللهم الا ان يستثنى والاولى للكلير والكتاب
 بغير العبارة فانه اللفظ ليس مستقلا فيه كاستغرفه ضمير عليه راجع الى مطلق
 المعنى ايضا فانه اقرب من رجعه الى المعنى الاول للثاني من الضماير والمراد
 بالمعنى في قوله الى مضاه ما يتم الموضوع له ليلايم قوله وان كان باعتبار دلالة
 عليه آة فان تقسيم الرابع ليس بالنسبة الى الموضوع له كما لا يخفى فليأت
 * قوله فذهب بعضهم آة استدلال لاهيوس الى الاول بانه الشيخ ذكر
 النظم في الاقسام المقدمة فقال في وجوه النظم في وجوه اقسام البيان
 بذلك النظم في استكمال ذلك النظم ولم يذكره في التقسيم الرابع فتعين
 جعل اقسام التقييدية الثلث الاول للنظم واقسام التقسيم الرابع للمعنى
 انه تسامح في البيان واستدل لاهيوس الى الثاني بانه ذكر في الدلالة
 والاقتضاء الثابت بالدلالة وبالاقتضاء ولا شك ان الثابت بهما
 هو المعنى ولم يقرر في العبارة والاشارة الثابت بالعبارة وبالاشارة
 فظهر انها ليسا من اقسام المعنى بل من اقسام اللفظ وانما سوج في العبارة
 * قوله صفة للفظ آة اما العربية فظ واما المكتوبة فلما صرح به في شرح المقاصد
 من ان الكتاب تصوير للفظ بحروف بجمالية فالمكتوب هو اللفظ وان
 كانه المنبث في المصحف هو الصور والنقوش كاستثنى واما المنقل
 بالتواتر فلانه خصوص المعنى لم يقرر بالتواتر ولو سلم في التواتر اختصاص

على كتاب الله تعالى آة * اقول المفهوم من اطلاق كتاب الله تعالى المجموع
 ومن التمثيل بكتاب سبيويه ومن قوله الا انه ثم من الكتاب والقرآن المجموع
 ومن قوله في آخر الكتاب فانما قيل بالكتاب بالمعنى الثاني ان يصح تفسيره
 بالقرآن ان يكون المراد بكتاب الله تعالى مجموع ما بينه وبينه ولا يدفع مجرد
 احصائي كونه التمثيل بكتاب سبيويه في سطر العليسة مع قطع النظر عن الكفاية

والله اعلم * قوله فان ردعيت على ما ينبغي آية هذا السند على انه
لا يكون من اجزئ بليغا الا اذا راعى قدر ما يعنى به طاقته حتى لا يقدر
على كلام يبلغ من هذا الموجود وفي لزومه في البلاغة تردد اللهم الا
ان يراد بقوله صار الكلام بليغا انه يكون كما ملا في البلاغة لا الى حد
الاعجاز بل ليرتفع قوله واذا بلغ * قوله وايجاب انه هذا ايضا من اعجاز
النظم فيه بحث اذ يحتمل ان يكون مراد القائل انه الاطلاع على معاني
القرآن نفسه وما والا حاطة بها علما مع قطع النظر عن الدلالة عليها
بالكلام خارج عن طوق البشر فلا يكون من اعجاز النظم وكون هذه المعاني
بحيث لا يحتملها غير كلام الله وازجوع هذا الى اعجاز النظم لا ينافي كونها
في انفسها بحيث يكون الاطلاء عليها والعلم بها خارجا عن طوق البشر
ولا يستلزم كون هذا ايضا من اعجاز النظم فليعلم * قوله ومقصود المستخرج
مرتب بقوله كما قالوا القرآن هو النظم والمعنى جميعا آية وما بينهما من
تتمة الاول * قوله وضع التوهم التام شيئا قيل التوهم بندفع بان يقال
اسم للنظم الدال على المعنى والى جواب انه تعيين الطريقة وليس من اب
المناسبة على انه فيما اختاروا اشعارا يكون المعنى ركنها كما هو المناسب
لغيره ايح * قوله المراد بالنظم ههنا اللفظ والتنبيه على هذا قال المصدر
قسم اللفظ بعد ان قال لما كان القرآن نظما والا آية ولم يقل قسم النظم وانما
قال ههنا لانه قد يطلق ويراد به الشعر والمعنى المصدرى واللفظ المرتب
وهذا لا يدفع توجه الايراد الثاني كما زعمه صاحب الترجيح لان سوره الاذ
بالنسبة الى استعماله باق * قوله حيث يقسم الى الخاص والعام آية فيه
بحث لان مورد القسم ههنا اللفظ لا النظم فلا يحتاج الى تفسير النظم

بني للمفعول وهو المنفوس
ثم اطلت على العبارة في
ان يكتب لانه مما يكتب
ذكره الامام البيهقي في
الشرح رحمه الله تعالى
اختار الثاني في لفظة الفعل
* قال * قلب في العرف
العام على المجموع او * اقول
المفهوم ايضا من اطلاق
لفظ المجموع المعنى و
قوله وهو في هذا المعنى
اشهر واظهر من لفظ الكتاب
ومن تعريف المجموع بلام
الهمزة في قوله يطلق عنه
الاصوليون على المجموع ومن
قوله انما قلنا تقسم على
انه يكون القرآن ايضا حقيقة
في البعض كما هو حقيقة في
الكلام انه يكون المراد بالمجموع
المعنى مجموع ما فيه الذي
لكنه لا يلائم قوله فكذلك
جعل نفسه له حيث قيل آية
لان ذلك التقسيم لا اصولي
وسوف انهم انما يقسمون
الكلام الى الكل والجزء
حتى احصوا الى تحصيل صفات
مستتره به الكل والجزء وانما

المجموع والله اعلم * قوله فان ردعيت على ما ينبغي آية هذا السند على انه
لا يكون من اجزئ بليغا الا اذا راعى قدر ما يعنى به طاقته حتى لا يقدر
على كلام يبلغ من هذا الموجود وفي لزومه في البلاغة تردد اللهم الا
ان يراد بقوله صار الكلام بليغا انه يكون كما ملا في البلاغة لا الى حد
الاعجاز بل ليرتفع قوله واذا بلغ * قوله وايجاب انه هذا ايضا من اعجاز
النظم فيه بحث اذ يحتمل ان يكون مراد القائل انه الاطلاع على معاني
القرآن نفسه وما والا حاطة بها علما مع قطع النظر عن الدلالة عليها
بالكلام خارج عن طوق البشر فلا يكون من اعجاز النظم وكون هذه المعاني
بحيث لا يحتملها غير كلام الله وازجوع هذا الى اعجاز النظم لا ينافي كونها
في انفسها بحيث يكون الاطلاء عليها والعلم بها خارجا عن طوق البشر
ولا يستلزم كون هذا ايضا من اعجاز النظم فليعلم * قوله ومقصود المستخرج
مرتب بقوله كما قالوا القرآن هو النظم والمعنى جميعا آية وما بينهما من
تتمة الاول * قوله وضع التوهم التام شيئا قيل التوهم بندفع بان يقال
اسم للنظم الدال على المعنى والى جواب انه تعيين الطريقة وليس من اب
المناسبة على انه فيما اختاروا اشعارا يكون المعنى ركنها كما هو المناسب
لغيره ايح * قوله المراد بالنظم ههنا اللفظ والتنبيه على هذا قال المصدر
قسم اللفظ بعد ان قال لما كان القرآن نظما والا آية ولم يقل قسم النظم وانما
قال ههنا لانه قد يطلق ويراد به الشعر والمعنى المصدرى واللفظ المرتب
وهذا لا يدفع توجه الايراد الثاني كما زعمه صاحب الترجيح لان سوره الاذ
بالنسبة الى استعماله باق * قوله حيث يقسم الى الخاص والعام آية فيه
بحث لان مورد القسم ههنا اللفظ لا النظم فلا يحتاج الى تفسير النظم

قال في العرف العام لانه قلب في عرف اهل الشرع على مقدار تلك آيات كما ذهب
اليه الامامان فلوترك غلبتها على الكل وقال في الاول هو اللفظ اسم للمكتوب ثم
اطلق على العبارة فيسب ان يكتب كما قال الامام البيهقي في قوله في القرآن
في اللفظ بمعنى القراءة * قوله في عرف اهل الشرع على مقدار تلك آيات لم يرد
عليه شيء * قال * وهو في هذا المعنى اشهر آية * اقول اي لفظ المصدر ان

في المجموع المعية المذكور اشهر واظهر من لفظ الكتاب انما انه اسهل فلكثرة الاستعمال فيه اوردهما يستعمل الكتاب في سائر الكتب اللسانية وغيره والقسم لا يستعمل في العرف الا فيما ذكرنا وانما انه اظهر منه فلا بد الا انتقل من القرأته الى المقرأة اظهر من الانتقال من الكتاب الى المقرأة وانما على القول في الكتاب فظاهر لتحمل التعليل وانما على الثاني فلان الملازمة بين المصدر والمفعول وهما ١٥٦

بالملازمة بين التفسير والالفاظ في الانتقال من المصدر الى المفعول اظهر من الانتقال مما وضع للتفويض وهو الكتاب الى الالفاظ واذا ثبت الاظهرية والاشهرية صح تفسير الكتاب بالتفسير كالمفسر بالاسم ثم تعريفه بالباقي واعلم انه هذا التعريف ليس كتعريف النظر بالفكر الذي يطلب به علم او فائدة بحيث يكون الفكر تفسيراً للنظر والباقي نفسه يقاتل لان الفكر ليس تمام اشهر ولا اظهر منه النظر حتى يصح تفسيره به كما لا يخفى فان دفع ما يتوهم انه هذا الكلام من الشرح بخلاف ما ذكره في هو اشهر شرح الفهم حيث قال اولاً لا يمكن المراد بالفكر والنظر في عبارة المنطقيين واحداً من علم الالهي اسم مراد القاضى اليه بكونه هذا التعريف انه نفس النظر بالفكر تنبيه على اتحادهما معني ثم تعريفه بما يطلب به علم او فائدة ثم قال ولا شك انه بعيد فكم ينبغي * قال * على ما توهم البعض * اقول اراد به من كلام صاحب الكشف ومن يتفهم من شرح اصول فخر الاسلام وغيرهم * قال * لانه مخالف للعرف لا من المتبادر منه عرفاً ليس الكلام انتزاعاً الى ذلك بعيد عن الفهم لانه المفهوم انما هو المعنى العرفي بواسطته العرف * قال * فلا راحة هذا الفهم

باللفظ وان فسر المصدر وانما وجه ترتيب السجرات على السطر فواضح اذ يكفي في ذلك كون اللفظ جزءاً من النظم * قوله اللهم الا ان يقال المراد به هذا التوجيه يظهر بوضوح تقسيم الكتاب الى الاقسام وذلك لان المراد بالكتاب المجموع الشخصي والمفهوم الكلي الشامل لكل واحد البعض الدال على الحكم وذلك آية آية كما هو من البين انه بعض الاقسام ليس بهذه المرتبة * قوله قلنا النظم اهمل الجواب ان اطلاق النظم على الشعر ليس بالنظر الى الاصل بخلاف اطلاق اللفظ على الرمي فانهم قالوا قال بدل قوله فالمراد بالنظم فالمراد به العبارة لكان انفس * قوله ونخصت الاسقاط لا يخص بالحدود عليه منع كون هذه الرخصة رخصة الاسقاط بل هي رخصة الترفية والتحقيق صرح به الامام برهان الدين في شرح البرزوي كيف ولما كان رخصة استقامة لاجاز الصلوة في الزيادة فان احكام رخصة الاسقاط ان ياتم العامل بالزيادة كما في المسافر المتم ومنه ليس كذلك اذ لو قرأها لم يجز له يستقطبها العوض اجاباً بل هو اولى بسلامته عن الخلاف وقد يجاب بان المسقط لزوم النظم لانفسه كما دل عليه صريح عبارة الشرح ولان ان جواز القراءة بالزوجة فيها باعتبار النظم لازم بل باعتبار انه موجود ودفعه عن العوض لا يلزم على لزومه كما لو قرأها على افضل الفوض في الصلوة * قوله وقد تكلم بكلمة او اكثر ظاهره يدل على انه لو قرأها بالفارسية منعاً ما يجوز به الصلوة لا يجوز وانما المجوز ان يتكلم بترجمة كلمة او كلمتين في أثناء القراءة بالزوجة * قوله وانما الكلام في ان ركن الشيء كيف لا يكون لازماً فيجب هو قوله فيما بعد والمتأخر من بولام على الاحتياط اتمام الركن المراد اعني المعنى * قوله قلنا اتمام عبارة الفارسية اه انظر انه اختياراً للشواذ في جملة انه لا يلزم

ولا شك انه بعيد فكم ينبغي * قال * على ما توهم البعض * اقول اراد به من كلام صاحب الكشف ومن يتفهم من شرح اصول فخر الاسلام وغيرهم * قال * لانه مخالف للعرف لا من المتبادر منه عرفاً ليس الكلام انتزاعاً الى ذلك بعيد عن الفهم لانه المفهوم انما هو المعنى العرفي بواسطته العرف * قال * فلا راحة هذا الفهم

١٥٢
 صرح المصنف رحمه الله بحرف التفسير آة * اقول اي لانه لا يرد عليهم انهم انما اقرأوا
 مصدر بمعنى المفعول يشتمل كلام الله بحرف التفسير الدال على الاتحاد
 واورد التفسير الرابع الى القرأ من حيث وهو ما نقله السيد ملايم لا اختاره
 المصنف من كونه المجموع دون المفهوم الكلي بخلاف ما في الاصولية سدوس
 الا كما يجب فان قيل لم لا يجوز ان يكون التصريح بهذا المخطئة القوم
 قلنا لا اعترف بصحة التفسير

اعترف بصحة التفسير
 اللفظي لان حرف التفسير
 لا يدخل الا على الاعرف
 الاشهر فلا وجه للمخطئة
 * قال * ثم كل من الكتاب
 والقسم ان يطلو عند الاصولية
 آة * اقول فيه بحث اما
 اولاً فلان قوله وعلى كل جزء
 منه يتناول بعمومه
 كل حرف من حروف المباني
 ولا يطلو عليه القسم ان
 عند الاصولية كاسياني
 بيان ان شاء الله تعالى
 واما ثانياً فلا دليل لا يطاق

الدعوى
 لوجوه الاول
 انه تضمن
 في الدعوى
 لا إطلاق
 على المجموع ولم ينسب ضل
 الى الدليل ان في انما يجوز
 في الدعوى عام يتناول حروف
 المباني كما عرفت وقوله
 من حيث انه دليل على الحكم
 لا يعطى بقية اذ لا دلالة فيما
 ان لا انما انعموه المستفاد

من عدم كون المعنى قرأنا عدم فرضية قراءة القرآن لان العبارة الفارسية
 اقيمت مقام العربية فخصر قراءة القرآن بهذا الاعتبار وتوهم كثير من
 الناظرين انه يجواب باختصار السؤل الاول نظر الى طوله فحمله النظم مرعبا
 ناظر الى قوله في السؤل الاول من السؤل يزعم عدم اعتبار النظم في القرأ لا وجه
 لان مجرد المعنى اذ كان قرأنا يلزم الا انما المذكوران ولا يدفعه اقامة
 العبارة الفارسية مقام النظم المنقول لانه الكلام مسوق على كون مجرد
 المعنى قرأنا واذنا على المتأمل يعني بهما بحث وهو ان التسمية مع كونها قرأنا
 في الصحيح ما لم يكن آية تامة عند الشافعي لم يتأدى به فرض القراءة المقطوع
 لا يرات خلافة شبهة فكان ينبغي ان يتأدى بالمعنى المجرد بدون النظم لان
 المعنى المجرد ليس قرأنا عندنا لان خلافا لهما ليس اذ في ايراث السببه
 من خلافة مع ان خلافة مع الاتفاق في القرأية في كونه آية تامة وخلافا
 في كونه قرأنا على ان الكلام مسوق على ان المعنى المجرد ليس قرأنا عندنا
 ايضا فتأمل قوله بدليل لاح له كان ذلك الدليل ما نقل عن بعض الافاضل
 من ان في الآية للتبسيط وبعض ما يقرأ من القرأ من نوعان بعض تركيبي
 كالآية ونحوها مما هو بعض من التام وبعض بسيط كما المعنى بدون النظم العربي
 فيكون كل منهما جازي القراءة من غير مجزئ عموم البعض لهما واذ انما يظهر اذا
 جعل القرأ من عبارة عن مجموع اللفظ والمعنى * قوله فان قيل فعلى الاول آة
 يمكن ان يدفع بان يجعل الآية من قبيل عموم المجاز بان يرا من القرأ ان النظم
 الدال مطلقا ذكر الخاص واردة للعام * قوله ويثبت الحكم في المجاز بالقياس
 فيه بحث وهو انه ينبغي ان لا يتأدى فرض القراءة المقطوع به بالقياس لانه
 منطوقه واعترضه ايضا بزعم الزيادة على الكتاب بالقياس مع عدم جوازها

من قوله وذلك آية آية لا يطاق عموم قوله وعلى كل جزء منه الرابع انما يحكيته
 انما اعتبر لزوم ان يطلو على المجموع اذ لا يدل المجموع على حكم ويمكن دفع اول الوجوه بان
 الاطلاق على المجموع امر مقدر عند الكل مسلم عند الاصولية وكذا اظهرها
 فانما اعتبر انما يحكيته انما يفيد عدم البحث عن احوال المجموع لا عدم الاطلاق عليه
 وقد عرفت ان الاطلاق عليه امر متخفف عليه مقرر عند الكل وسببه في آخر

القرآن * قال * فانه قيل فقل هذا المذهب يجب ان يحذف قيد بلا شبهة
او يحل على التاكيد كما سبق اذ لا شبهة ان فيها شبهة حتى قالوا قوة الشبهة منفتحة
الاكف رمن الطرقة قلب الشبهة التي هي غير الشبهة التي هناك كما سياتي تحقيقه
* قال * انزلت لفصل بينهما السور * اقول نقول صاحب الكشف عن ابهام عباس
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يعرف ضم كل
سورة وابتنى اخرى

حتى ينزل جبريل عليه السلام
بسم الله الرحمن الرحيم
في اول كل سورة ويجي لفه
ما قال في فصول السور
لم ينزل سمي منها على تعيينه
فانه قيل ذلك الفصل لما لم
مذهب السان في رسم الله
فانه تكرر النزول يقتضي تعدد
القرآن في قلب القول
بتكرره لا يقتضي القول بتعدد
كيف وقد قيل بتكرر نزول
الفاظه ولم يقل احد
بقدر قرآنيها * قال *
بدراسة انها كتبت في المصاحف
بخط القرآن من غير انكاره
* اقول يعني مع المبالغة
في توصفهم بخبر يد القرآن
عن سواه حتى لم يشبهوا الا
ومن قوم
العجم يعني
فانه مجرد
ما ذكر لا يدل
قطع على
المطلوب ما لم ينضم اليه
المبالغة المذكورة فانه قيل

الاسلام اه ليس هذا استدلالا على رجوعه بل هو بيان وجه الرجوع
* قوله حيث وصف المنزل بالعربي في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا
عربيا وقوله سبحانه وانه لتنزيل من رب العالمين نزل به الروح الامين
على قلبك ليكون من المنذرين بلسان عربي مبين وانما قال بخلاف
ظاهر الاحتمال انه يرجع الضمير في الآية الاولى الى السورة ويكون التذكير
باعتبار كونها قرآنا ويتعلق بلسان عربي في الآية الثانية بقوله من المنذرين
لا بقوله لتنزيل على انه يحتمل ان يكون محمولا على التغليب فلا ينافيه التكلم
بلكم او اكثر بالارسية على ما هو المحذور * قوله ونزل الاسلام قدم آه
عبارة فنزل الاسلام بكذا والظاهر في وجوه البيان بذلك النظم والثالث
وجوه استعمال ذلك النظم وجريانها في باب البيان فيمكن ان يقال قسم
الاستعمال بالنسبة الى قسم البيان بمزلة المركب من المفرد لان القسم
الثاني في بيان وجوه نظم البيان والقسم الثالث في بيان كيفية
استعمال الالفاظ في باب البيان والمفرد مقدم على المركب طبقا
فقدمه وضعا ليوافق الوضع الطبع وايضا الاستعمال وكذا الى البيان
والوسيلة احاطة المعنى على انه الظهور وانحفاء في وجوه البيان ليس الا
بحسب الدلالة اذ الذي بحسب الاستعمال ما في الصريح والكناية فلما قر
ان يقدم اقسام الظهور وانحفاء على اقسام الاستعمال كتقدم الدلالة
عليه ذهني في حقيقة اقسام الدلالة وتسميتها اقسام البيان لكونها مسببا
عنها * قوله نوعان تصرف في اللفظ آه التصرف في اللفظ يحصل بحيث يفهم
منه المعنى وهو معنى جعله موضوعا والتصرف في المعنى بجعله بحيث يفهم
من اللفظ بالظهور وانحفاء بمراتبها وهو معنى جعله موضوعا له ولفظ

وقع ذلك لا يفيد القطع بل الظاهر ايضا صرح به ابهام الحجاب وسرارة كتابه
فلما دأب الشرح المحقق الى انه قطعي لانه الصادقة تقتضي في مثله بعدم
الانفاد فلما لا يكتب بعض او ينكر على كتابها ولونا درا * قال * بل وجود
عن سوال مقدر تقرير السؤال ظاهر واما تقرير الجواب فهو انه وجوب قراءة القرآن
ان ثبت بنص لا شبهة فيه فلا يردى الا بقراءة ما لا شبهة في كونه آية تامة

والتمحيص يستلزم ذلك إذا الصحيح من مذهب الدنيا ففيها ما بعد ما إلى رأس الآية
 آية تامة فاورست ذلك شبهة في كونها آية فلا يردى بها الفرض المقطوع
 به وهذا الجواب مبني على الصحيح من الرواية والألفاظ ذكر الترتيب في شرح
 الجامع التفسير إذا لو الكافي نحو هذا الصلوة عند أبي حنيفة رحمه الله الصريح
 هو الأول ذكره في الكشف * قال * وجوز أن تكونها للجنب وإسماؤها ١٦٠

ذلك أما إشارة إلى التصرف المنقسم إلى العامين والتصرف في المعنى
 * قوله حتى لأنه لوحظ أنه كما صدر المصير اعتبر ظهور المعنى وخفائه فيمنع
 وهذا بعد الاستعمال وفخر الإسلام اعتبر كونها بالقوة أي كون المعنى
 بحيث يظهر ويخفى من اللفظ وهذا قبل الاستعمال يقال اعتبر المصير
 الظهور والخفاء في الخارج وهذا بعد الاستعمال وفخر الإسلام اعتبرها
 في الذهن والملاحظة وهذا قبله والحل وجهه هو موتها * قوله فاما على
 الأفراد وهو الخاص المفهوم منه هو الخاص الشخصي وأما الخاص النوعي
 كرجل وإنسان فيدل على الاشتراك بين الأفراد * قوله اسقط الأول
 عم درجة الاعتبار قيل إنما اسقط لأن الترتيب في الأول ليس باعتبار
 الوضع بل بتأمل المجتهد مثلاً الكلام في الدلالة الوضعية ورتباً
 المعدود ومن أقسام الوضع هو المسترك الذي يبرمج بعض وجوه
 بالتأمل في نفس الصيغة بملاحظة الوضع الأصلي كاسمائه تحقيقه
 أنه شاء الله تعالى * قوله لأنه إن ظهر أنه أنه قلت ما الفرق بين الصحيح
 والظن وبين الكناية وتخفى مثلاً حتى عدت أقساماً مقابلة قلت لا شك
 أنه تعدد هذه التقسيمات بتعدد الاعتبارات والمعتبر الملاحظ في
 التقسيم الثاني الاستعمال في المعنى الظاهر والخفي وفي الثالث نفس ظهور المعنى
 وخفائه والفرق * قوله وإن خفي معناه أنه أن قلت قد جهر بالترجيح
 كناية العزيز مستملاً على قسمين بقوله عن من قائل وهو الذي أنزل عليك
 الكتاب من آيات محكمات من أم الكتاب وأخر متشابهات فمن أين وقعت
 هذه التقاسيم المنفصلة الخالصة لفظ الكتاب قلت قوله تعالى وأخر صفة
 المحذوف دل على عليه لفظ وهو آيات وتقدره ومنه آيات أخر متشابهات

هو على التبعين والبركاته * أقول
 فانه قيل لم لا يجوز أن يكون
 هذا الجواز للشبهة المذكورة أيضاً
 قلت تلك الشبهة لا تورث
 هذا الجواب لأن المقام مقام
 الاحتياط فلا حوط بهما
 تركها ما دل الاسباب على كونه
 آية فانه قيل فينبغي أن
 يفيد قصد التبعين والبرك
 جواز تلاوتها ليس لأن
 البعض مناف لاحتياط
 قلنا
 لو عمل المصنف
 الاسقاط بالدرج
 في المسترك لم يعد
 كما يخفى * مستم
 الشبهة
 بل يخرجها عن الترتيب قطعاً
 لأنها إنما يختلف بالاعتبار
 وقيد الحكيمة لا بد من
 اعتبارها فيما يختلف به
 بانزاد أن إطلاق اسم
 المعروف على ما قصد عليه
 المعروف إنما يكون منه حيث
 تحقق هذا المقصود في نفسه
 وصدد عليه فقولنا
 الحمد لله رب العالمين

أنما يكون تحقق هذا قرأنا لو اعتبر قسم القيد والثلاثة المتصلة والمكتوبة
 والمنفصلة بالتواتر فإذا قيل ذلك شكر لم يكن القيد والثلاثة معبرة
 فيه وأيسر معنى اعتبار قيد الحكيمة أنه يكون مكتوبة أو غير ما من حيث أنه قرأنا
 كما زعم بعض السراج المفتي فانه علم المقصود فليقل * قال * وعدم التفسير
 أنكر كونها من القرآن * أقول هذا جواب عما يفال لو كان قرأنا لوجب الكفار

من الحكماء في المسئلة لا ينسب انكار القطع كمنسك في النسبة المبينة في مسند الحكماء
 الاركان والاركان باطل لا ينسب لوقوع لنفسه عادة والاجماع على عدم انكار القطع
 وتقرض الجواب انكار القطع انما يكون كذا اذا لم يستند اليه شبهة قوية بحيث يتخرج
 الحكم من حد الموضوع الى حد الاشكال وحيثما كانت تقسام الادلة منها الظرفية
 في زعمها واعلم ان المراد بالشبهة ههنا ما يذكر في الكتب الكلامية وهو لا يشبه

الربيع وليس به ولو
 في اعتقاد الخصم والقول
 خفاء فسادا بحيث لا يطلع
 عليه الا بالمعنى الظاهر
 حتى يعتد به صاحبها
 ما ولا سيما دليل الشافعية
 في هذه المسئلة عند الخفية
 بمعنى انه ليس بدليل
 في الواقع كغير الشافعية
 يجعله دليلا لعدم
 اطلاعه على عدم دلالة
 على مطلوبهم قوسية عندهم

ايضا
 الخفاء الصفة قضية
 فسادا حتى بمعنى المفعول
 احتاج الى من التصريح الذي
 معناه يدل على التعريف
 النظم في المسئلة في
 انتال المادة كذا في التحقيق
 وادبل مشه

الخفية
 بالغة عند الشافعية ولا
 شبهة في ان هذا الشبهة
 لا تورث مشكلا او دليلا
 لا طرف الاخر اصلا وانما
 تورث لو لم يقدر ذلك
 الطرف على ان التهم ولو

فهذا يدل على بعض حكم وبعضه متشابه ولا يدل على انه ليس فيه غيرهما وانما
 خصم القسمين لانها في اعمال درجات الظهور والخفاء * قوله الا ان هذا
 وجه ضبط دفع لما قاله صاحب التحقيق من ان الاول ان يضرب عنه هذه
 التكاليف صفحا لان بعض هذه الاختصارات غير تام يظهر باديها في تأويل
 يتسكك فيه بالاستقراء التام الذي هو حجة قطعا لان الكتاب مما يمكن
 ضبطه في حوزة القضاة والاستقراء فيما يمكن ضبطه حجة قطعية * قوله
 في وجوه النظم الوجوه هي الجهات والاعتبارات والمراد بها الاقسام
 المحاصلة تلك الاعتبارات وهذا التفسير يظهر اطراوه في التفسير الا
 بخلاف تفسير بطرقة النظم صيغة ولغة وكان السر في سكوت التفسير
 في المقسم الاول وتفسيره بالطرقة في التلثة الاخيرة هو هذا * قوله لان الصفة
 هي الهيئة العامة آه وانما قدم فخر الاسلام الصفة على اللغة مع تأخر
 الاولى عن الثانية على ما ذكره لان اكثر الحق يؤول على المعنى بالهيئة شيئا
 الا وهو النسي الذي عليها مدار الاحكام الشرعية والتشبيه على ذكره
 فخر الاسلام الصفة والهيئة ولم يذكر الوضع مع انه احصوا على ما ذكره
 التمر من ان الوضع وضع الهيئة ايض * قوله والوضع كما عيّن حروف
 ضرب قيل عليه الوضع ما عيّن حروف ضرب بازاء معنى مخصوص بل
 تلك الحروف مع الهيئة ليست في ضرب وهي فتح الضاد مع سكون
 الزا واجب بان الوضع وضع الضرب لذلك المعنى على ما ذكره بوضع شخصي
 ثم وضع حروفها بهذا الترتيب بشرط عود واحدة من الهيئات التي وضعها
 للمعنى ولا استقبال لها لذلك المعنى ايض في ضم وضع نوعي كما انه قال في لفظ
 وصحة الدلالة على حدث ففقد حروفه اذا قرئت هيئة من تلك الهيئات

بالا معناه لم يتبين عنده معتبرا اصلا للنبأ لا اضافت الى الامعان بخلافه
 عند هذا الطرف الا حصر يتسكك بها معذور من لا يكفر كما لا يكفر المأول وهذه
 تحقيق ما قاله المحقق في شرح المختصرات الجواب لانهم الملازمة وانما تفهم لو
 كان من الطرفين لا يقوم فيه شبهة قوية بخبر جرحه عن حد الموضوع الى هذا
 الاشكال وانما اذا قوي عند كل فرقة الشبهة من الطرف الاخر فلا يلزم التكون

فانضج ما قال السراج في حاشيته عليه فانه قيل ادنى درجات الشبهة القوية
 ان تورث سلكا او دوما فلا يبقى الطرف الاخر قطعيا قلت هي عند كل فرصة
 الشبهة من الطرف وظهر ستم اجماله في العبارة هنا حيث لقوة شبهة قوله
 ينسب القوة الى واحد من الطرفين فندبر والله الهادي الى سواء السبيل وهو
 غيبى ونعم الوكيل * قال * فانه زنديق او مجنون * اقول انه كان له قصد

عينيها لذلك احدث * قوله وعبر عن التقييم الثاني اي في ترتيب المص
 والافوا الثالث في ترتيب نحر الاسلام وكذا حال قوله وعبر الثالث
 * قوله وفي طرفة جريان النظم آه فيه بحث وهو ان كلامه اذا صهر على انه
 اعتبر اضافة الطرقة الى كل من الاستعمال والجريان على حدة لا يتبع حتى فرق
 بين الصريح والكناية وبين اقسام القسم الثالث اذ مال جريان النظم في
 بيان المعنى والظاهرة وطرقة اظهار المعنى وعرايته كما ذكره في الثالث واحد
 فالوجه انه يحل على اعتبار اضافة الطرقة في التقييم الثاني الى مجموع الاستعمال
 والجريان والظاهر ان يرجع ضمير جريانه الى الاستعمال لا الى النظم فليست قوله
 المص لانه الاستعمال مقدم على ظهور المعنى وخفاؤه رده التجدد في فصول البديع
 انه الظهور وانخفاؤه في قوة البيان ليس لا بحسب الدلالة اذ الذي بحسب
 الاستعمال في الصريح والكناية فلا بد ان يقدم اقسامها على اقسام الاستعمال
 كعدم الدلالة عليه اذ هي في الحقيقة اقسام الدلالة وتنقسمها اقسام
 البيان لكونها مسببا عنه * قوله في معرفة وجوه الوقوف على المراد
 اعترض الجدة في فصول البديع على تغيير المص عن وجوه الوقوف بكيفية دلالة
 اللفظ على المعنى بان الوقوف متأخر عن الاستعمال والدلالة بكيفية متقدمة
 على الاستعمال المتقدم على الوقوف فكيف يفسر الوقوف بذلك الكيفية
 * قوله بجمع ما يصلح له من اجزاء ذلك الكثير بل يجوز ان يكون من اجزائه
 كما سيجرح به عند بيان لوضع الكثير ويكن انه يقال الاحاد كما يستعمل
 في اجزائها يستعمل في الاجزاء ايضا كاسيات من اطلاق الاحاد على اجزاء
 الامانة * قوله وهذا التعريف شامل آه اجاب عنه بعض المتأخرين بان المراد
 بالوضع الكثير من انه يكون من وضع واحد بالتخصيص وبالوضع اوان لا يتجمل

بمعنى بعد زنديق والا
 نعت مجنون * قال *
 الا انه ان بقي على عموم
 به خرف في حد الحرف واجملة آه
 * اقول اعلم ان كلام السراج
 رحمه الله في هذا المقام على
 اضطراب فاقول مستقيما
 بالملك الوهاب هذا التعريف
 انه يبقى على عمومه يتناول
 حروف المباني من القرآن
 وهي التي يتركب عنها الكلام
 ولا يعتبر قرأنا لا عند الاصوليين
 ولا عند الفقهاء لعدم
 ثبوت غرضهم بها وان عدا
 القراء قرأنا فوجب ان يراد
 بالمتزل ما دل على المعنى
 لظهور ان الانزال ليس الا
 الاضافة فحينئذ يتناول
 حروف المباني من القرآن
 وهي اقسام الكلمة
 ويتناول سائر الكلمات
 وما فوقها من القرآن وهذا
 هو الموافق لغرض الاصول
 وذلك لانه بحث عن احوال
 الكتاب والسنة وغيرهما ليس
 الا ما حيث كونها وليلا
 شرعنا كما تقرر فيما سبق

والدليل عندكم ما يكله التوصل نصيح النظر فيه الى مطلوب خبري وباجملة
 هو ما يستعمل على وجه الدلالة وهو ما لا جملته ترتيب نتيجة المقدم منها لكون العالم
 وليلا على الصانع باستعماله على الحدود وهو هو من قد يكون اسما او فعلا او حرفا
 ولهذا يجوز ان احوال النحاة والعلماء المستتر في الحقيقة والبيان واللام والنهي
 والمطلق والمفرد وحروف المباني ونحو ذلك من المفردات وجعلوا من اقسام

١٦٣
 التقسيم ولا يعد الكلمة آية تقسم لا يعطى حكم القرآن لكل كلمة او الكلمة
 كدلم مستساغ وكذا بعض الحروف عند البعض نحو ق و ص و ن كما صرح به في كتب
 المفسر وان كان في كونها حروفا منقشة لا بها وان كانت حروفا في الكتابة
 لكن في العبارة كما صرح به صاحب الكشاف فلو لم يحل على ما ذكره لم يصح الاحتج
 التقسيم ولا يعد الكلمة آية تقسم لا يعطى حكم القرآن لكل كلمة او الكلمة

فصعدا ما لم يبلغ حد الآية
 عند أكثر الفقهاء
 حرمتم ممة على المحدث
 وتلاوته على الجنب وان
 ائت على سرعي لكن ذلك
 امر اخر يستقو بنظر الفقه
 لا الاصول وتدل على صحة
 ما ذكرناه الامام تميم الآفة
 السرخسي بعد ما وافق الفقهاء
 فيما ذكره المبسوط وغيره قال
 في اصوله انه ما دون الآية
 والآية القصيرة ليست
 بحجزة وهو قرأه ثبت به
 القسم قطع وكفى به
 تدره * قال * وعلى
 ما دل عليه سياة كلام المص
 رحمه الله المراد ما نقل
 مجموع ما نقله * اقول بيني
 ان مراد المصنف رحمه الله
 ما نقل مجموع ما نقل مع
 دل عليه سياة كلامه
 لانه جعله تعريف للمجموع
 الشخص لا المعنى الكلي لانه
 صرح فيما سياتي في موضع
 بقوله يقرأ من اوله الى
 اخره فاذا اراد بالحدود
 المجموع وجب ان يراد بالحدود

بين الوضوح وهو مراد لعدم دلالة اللفظ نعم يمكن ان يقال المراد
 من الوضع ما هو المتبادر منه وهو وضع اللفظ وايضا قد يمنع عدم كونها
 من المشترك وتخرج البعض لا يكون حجة على الاطلاق وانما ما قيل من انه
 ليس المراد بهما تحقيق حقيقة المشترك بل تمييزه من سائر الاقسام وقد
 حصل بعد القدر فبعد بحث لان المنقول داخل في احد الاقسام الباقية
 ولم تميز المشترك عنه بالقدر المذكور * قوله والا قرب ان يقال انه غير
 فيه بحث لانه خرج بالاخير لاني في مسند الاضاح الى الاول كما فعله
 الشر في المطول في تعريف المجاز العقلي والسجواب ان ذلك فيما اذا ذكر
 قيد ان يتفرد كل منهما بعبارة ويشتركان في اخرج معنى وليس بهما كذلك
 نعم براد ان يقال هذا القيد وان فرض ان الفرض الاصل من هو الحقيقة يخرج
 المشترك وبعد خروجه عنه لا معنى لخروجه بقيد مستغرة فالوجه ما ذكره
 المص * قوله لان المشترك بالنسبة الى معانيه المتعددة ليس مستغرة
 واعتذر عليه صاحب الترجيح بان اللفظ المشترك لا يصلح لتلك المعاني
 المتعددة جميعا معانيه عنه الاستدراك لها وانما يراد به احدها وهو مستغرة
 بجميع ما يشتمل المراد منه فهو مستغرة بجميع ما يصلح له فلما خرج به المشترك
 عن البحث وجب بان اللفظ المشترك ليس مشترك بالنظر الى احد
 معانيه بل هو بالنسبة اليه عام مندرج تحت احد كما ذكره بقوله وانما
 بالنسبة الى فرد معنى واحدا وانما اشتراكه بالنظر الى معانيه ثم الصلوح
 بجميعها معانيه بشرط في صورة النفي وان قد يكون استغارة الاستغارة بجميع
 ما يصلح له ابتداء ذلك ان يقتضي في الجواب كفاية الصلوح بحسب الدلالة
 وان لم يتحقق بحسب الارادة فليتنا * قوله والمشارك مستغرة لمعانيه

ايضا ذلك ولا لم يطل به احد المحدث ووجه دلالة المصنف المذكور على ما ذكرناه ان المعنى
 في كل من الموضوعين راجع الى القرآن السابق ذكره ولا ضرورة في اخرجها
 من الظاهر وارجاع الاول الى الكلام يتوهم دلالة الكلمات عليه وفي انما في
 في الترتيب المخصوص كما توهم فتدبر * قال * قلنا ليس معنى كون حقيقة في البعض
 اقول كونها في المعنى مستغرة من تلك العبارة ومن نظرا بان يقال كون حقيقة

في البعض باعتبار إطلاق المقام وإرادة الشخص لا بخصوصية فاسمه لا ينافي كون
حقيقته وإنما المنافي إرادة الشخص بخصوصيته هذا الذي ذكرنا مبني على اختلاف
المرجع الخبر في المطلق وغيره وفي كلامه أو ردائه في حواشي المطول فيها
أرادوا فيلزم منه فإن قيل قول المصنف رحمه الله بين دفتي المصاحف حال عدم ضمير
نقد وفيه فساد كون القارئ هو الموقوف لأنها الكائنات فيها ١٦٤
واعتبار التواتر في النقوش

على سبيل البدل قد يجاب عنه بأنه خرج في بحث العام ان مصنف
الاستقراء على سبيل البدل انه متعلق بالحكم بكل واحد بشرط الانفراد وعدم
التعلق بواحد آخر والامر الاول منتف في المشترك كما سيحكي من ان
الحكم لا يتعلق بالابواحد من معانيه فلا يدخل المشترك في تعريف العام وان
اخذ الاستقراء اعم من ان يكون على سبيل الشمول وعلى البدل فيفهم قوله
خرج يدخله اى على تقدير تفسير الاستقراء على سبيل ما يتناول حال المشترك
بالنسبة الى معانيه وبالحكمة نسبة المشترك الى مفهوماتها نسبة النكرة الى
افراد مفهوماتها من غير تفاوت في الاستقراء وعدمه حتى لو فسر الاستقراء
على سبيل البدل بان يقصد الشمول لكل فرد لكن مصنفه الانفراد حتى لا يتعلق
الحكم بالافراد كما هو متناول للمكرر من دخل دارى ولادون النكرة في
الاثبات لكن لا يخفى انه يتناول المشترك بالنسبة الى معانيه وبهذا التقدير
يندفع الاعتراض على قوله فانها يستقراء لكل فرد على سبيل البدل وقوله
يستقراء الاحاد على سبيل البدل لم يغبنا بنا اى انه اعتبره استقراء على
سبيل البدل بشرط الانفراد وذا منتف في النكرة المبينة مفردا او جمعا
لان مقتضى الحكم فيها انما هو بواحد واحد ان كانت مفردة او جماعة جماعة
ان كانت جمعا سواء كانا مجتمعين او منفردين عنه ووجه الاندفاع ان
اعتبار هذا الشرط انما هو في التفسير المشهور وهذا التفسير لا يتناول حال
لمشترك بالنسبة الى معانيه كما عرفت فليتأمله قوله قلنا لو سلم اشار
الى المنع لاسنيين لان في معنى الوضع الكثير قوله والمراد بالوضع الكثير
عترض عليه بان لفظ الجميع في قولنا مجموع الرجال كذا من افراد العام مع
انه ليس فيه وضع للكثير شي من المعاني المذكورة اذ ليس شي من هذه

واعتبار التواتر في النقص
دون النظام قلنا المراد ما بين
الذاتين النظام بقريته ما نقل
والحسني ما نقل كما أنما دالة
بين دفني المصاحف * قال *
المصنف فلا بد وان يقول
* اقول نقدير الكلام فلا بد
من مجاب وان يقال لا بد
لا من المعطوف لا بد من معطوف
عليه فيقدر
ظهير في ترجم برون
النقص في تعريف
والمعلم بصفة
توجب تمييزا
لا يتجمل النقيض
بنائا على انه
لا ينقض له * مشه
الا عراضا لولا ان خسرو
مشه
لكنه لا يلزم على هذا
ان يكون الموضوع
فواحد نوعي قسما
للموضوع الكثير كما
مستقله في السابح
مشه
انما
النقص

اي نوع من انواع التعريف قال الحق تعالى رحمه الله صلى الله عليه وسلم في المواقف
وغيره انه التعريف على قسمين قسم يراد به احدث تصور لم يكن
وقسم يراد به الانتفايت الى تصور حاصل ليعلم انه المراد من هذه التصورات
في المراد * قال * ويخرج منسوج الاستلزام من التعريف بقية التواتر
اقول لعل اقتضاه عليه مع وجوب اخراج سائر الكتب السماوية والاحاديث

الالهية والنبوة والقراءات الشاذة كما سبقت ان ينسب اليها من قبل كمنه طه في
حق القراءات دون البواقي فلو قال ويخرج منسوخ التلاوة ونظيره بما نقلت اليه
تواتر الكائن احسن يخرج الاحاديث النبوية بما نقلت اليه من الروايات بما نقلت اليه
كلام الله وسائر الكتب الالهية بالية والاحاديث الالهية والشواذ والمسخ
التلاوة بتواتر * قال * فان قيل تعريف التلاوة انما هو المفهوم الكلي
* اقول تقرير السؤال ان

الكثير نفس الموضوع له ولا جزئيا من جزئياته وهو لا جزئيا للمفهوم الموضوع
هو له بل جزئيا لاصد عليه بالمفهوم واجب بانتهى ما صدق عليه
الموضوع له بمنزلة الموضوع له وجزئيا بمنزلة اجزائه كما يدل عليه جسد
الرجل والفرس من قبيل الموضوع للكثير بحسب الاجزاء * قوله يندرج فيه
المشترك اه فيه لف ونشر لكن اندراج المشترك باعتبار السمة الاول
نقطه واندراج اسم العدد باعتبار الثالث فقط وانما العام فاندراج
بعضه باعتبار السمة الثالث كالمعرف باللام والكلمة الافرادى وبعضه
باعتبار السمة الثالث كالمجموع والكلمة المجموعى * قوله كالاحادىث الهامة
قيل فانه لكل واحد من تلك الاحاد يصدق عليه انه واحد من الهامة كما
يصدق على كل فرد من افراد الانسان انه انسان فبما سبب تلك الاجزاء
جزئيات مفهوم الانسان المتحدة بحسب ذلك المفهوم وقبيل لان كل
واحد من اعضائه زيد يصدق انه عضو من اعضائه زيد فلا تفاوت والفظ انه
ما ذكره السمع مبنى على حقيقة في موضوعه من انه اجزاء العدد هي الوحدات
لا غير * قوله وهذا معنى الوضع النوعى لذلك اه لفظ هذا الشارة الى ما
يضمينه الكلام كانه قال قد ثبت باستعمالهم للثمرة المنفية حكم الوضع بانه
لقد وقع ثمرة في سبابة النقي فالحكم منفي عن كل فرد منها وحكم هذا هو معنى
الوضع النوعى واعلم ان الوضع بالمعنى الذي شرنا اليه يقتصر بالحقيقة والمعنى
الضرر مختص بالمجاز وهو حكم الوضع بان كل معين للدلالة بنفسه على معنى
عند القرينة لا نفعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لا يتغير بذلك المعنى
اخلافا مخصوصا والمتبادر من الوضع هو الوضع الشخصى والوضع النوعى
بالمعنى الاول وليكن على ذكر منك * قوله كيف ولم يستعمل الاقضية

الدور مد فوع لانه الاصول
لا يعرف الا المفهوم الكلي
معرفة لا يتوقف على معرفة
المصنف ولا معرفة المصنف
على معرفته وانما القارئ
بمعنى المجموع الشخصى لمعرفة
المصنف وانما توقف على
معرفة كونه موقفة لا تتوقف
على معرفة المصنف حتى يزم
الدور لانه معلوم معبود
بهم الناس لا يحتاج الى
الكشف ورفع الاستباس
وتقرير الجواب ان قولك
وهو معلوم بهم الناس
باطل مانا لاسم المجموع
الشخصى يوجب بحقيقته بدو
معرفة معنى الكلي وقد عرفت
ان هذا المعنى الكلي محتاج
الى التعريف عند الاصول
فاذا توقف معرفة المصنف
الكلي لموقوف على التعريف
توقف توقف المجموع ايضا على
التعريف بالضرورة وان
وزد على هذا انه توقف معرفة
المجموع بحقيقته على معرفة
المعنى الكلي انما يصح اذا كان

ذلك المعنى الكلي ذاتي للمجموع وهو ليس كذلك لم يصح بالمنع المذكور بل قال ابتداء
لو سلم معرفة المجموع اه بمعنى لو سلم ذلك الكلام المصنف رحمه الله مبنى على انه
المجموع يحتاج الى التعريف كما سبق تحقيقه والمصنف ما خوذ في تعريفه وقد عرفت ان
معرفة المصنف تتوقف على معرفة المجموع فالدور لازم لا يندفع الا بالذكرة المصنف
رحمة الله تعالى * قال * اني يميزه بنحو اسمه اه * اقوا ما كان قول المصن

وعنه ان يترى بل متشخصه بوجه اسم مراده التخصيص الشخصي ولم يكن له ذلك لانه متخالف
 لقوله الا انه فانه انما يترى احد متخلفه او رده ان رجع رجع انما يترى بين اسم مراده
 تميز المحدود وغيره بما يخصه لا تعيينه الشخصي كما تقرر في موضعه فبطل ما قيل ليس المراد
 التميز بالتخصص فانه لا يستلزم التخصيص على ما اشار اليه اسم اعلم منه بل المراد بالتخصيص
 ان تقول ما نقلت اليه او بمنزلة الاشارة اليه بقوله هو هذا الذي ١٦٦
 نقل به وفتي المصحف * قال *

بالوضع الشخصي اورد عليه انه لم يرد ههنا عدم الافراد واستغناءهما
 فليست عامة لمقتضى التعريف وانما يريد بذلك فقد استعملت
 في غير ما وضع له بالوضع الشخصي لويده تصريحه فيها سبوت يكونها موضوعا
 بالوضع النوعي واجب بانه كلام على السند وقد تكلف في الجواب بان
 المراد نفس النكرة ولم يستعمل الا فيها وضعت له بالوضع الشخصي واما
 الوضع النوعي فبالنسبة الى وقوعها في سياق النفي * قوله انما يصلح جزئيا
 المالة لا لا يتضمنها آية يعني انما يصلح للاولى وليس بمستغنى عنها فيخرج
 بالنسبة اليها بقيد الاستغناء وليس بصالح للتأنيته ضرورة انه لا يخلو عليها
 فيخرج بالنسبة اليها بقيد الصلوح * قوله لانا نقول انما يصلح آية الاولى
 ان ليس الصلوح بما يتناول الاقسام الثلاثة بان ينضم الى المعنيين المذكورين
 قوله واصلح اسم لكل واحد من هذه الذي هو نفس الاول ذلك الاسم
 كيلا يتوهم في اول الرأى اختصاص الصلوح بالامر بربقي فيه بحث وهو انهم
 الصلوح بقيد جعل ما يتضمنه المالة من الاحاد مما يصلح له المالة ولا يخرج جزئيا
 المالة من كونها ايضا مما يصلح له وقد عرفت ان المالة ليست بمستغنى عن النسبة
 التي تلك الجزئيات فيخرج اسماء العدد من تعريف العام بقوله مستغنى
 بجميع ما يصلح له لانها ليست بمستغنى عن النسبة الى بعض ما يصلح له اللهم الا
 ان يقال يكفي في عدم خروجها بقيد الاستغناء للجميع انها مستغنى عن الجميع
 يصلح له من نوع باعتبار الدلالة التضمنية فالحق ان يقال اسماء العدد ولها
 جزئيات واجزاء فبالنظر الى الاول يخرج بقيد الاستغناء وبالنظر الى الثاني
 يخرج بقيد غير محصورة لا يقال قوله غير محصورة لا يخرج اسماء العدد مطلقا
 وذلك لانها وان كانت محصورة باعتبار الاجزاء لكنها غير محصورة

سحق كلام الله والقرآن على
 معنى انه عبارة عنه ذلك
 المعنى القديم * اقول ليس
 معنى كونه عبارة عنه
 انه عينه كما قال بعد هذا
 اسم القرآن عبارة عنه هذا
 المؤلف المخصوص والخبر عبارة
 عن القول بعد المخصوصية وذلك
 ظاهر ولا انت والى عليه
 بالوضع لانه الاول الوضعي له
 هو المعنى الوضعية كما دلت
 بل معناه انه والى عليه
 عقلا دلالة الاثر على مبداه
 فانه النطق
 وجب التكلف ان
 النكرة في قولنا
 ما جاء في رجل لم
 يستعمل الا في معنى
 واحد لانه
 استعمل وحده
 في معنى وبالنظر
 الى وقوعه في
 سياق النفي
 في معنى آخر
 مسته
 يدل الكلام
 لا يقتضي على

مبداه بغير سائر الصفات * قال * لا يقال التميز يحصل بالعرف
 بمجرد ذكر النفي فلا حاجة الى باقي القيود واصل الجواب ان المقصود
 الاقرب بالتعريف وانما كانت التميز عنه لكنه التميز عن جميع الاغراض بحيث يحصل
 والى وجه المعرفة والمعرف من سائر النظم صحة التعريف فلا بد من ذكر التحصيل
 الموقوفة * قال * ونقول انما يقول ان الشخص مركب اعتباري هو مجموع الالهية

والشخص * اقول انما حكم بكون الشخص اعتبارا لكون الشخص الذي هو جزء
اعتباريا لانه المركب من الاعترافى وغيره اعتبارى بلا مزية * قال * لانا
نقول بكون ذلك * اقول ان سارة الى منع قوله والكلام في اتحاد الحقيقى دون
قوله تعريف المركب الاعتبارى لفظى لانه مسلم لا يمنع ومقرر لا يندفع * قال *
فحينئذ لا حاجة الى سائر المقدمات * اقول اى حين اذا كان الكلام

في اتحاد الحقيقى ولا شك
ان جميع الفرائض مركب
اعتبارى لفظى ان يقال
ان الفرائض لا يتحد لانه
مركب اعتبارى وهو لا يتحد
بالحد الحقيقى ولا يبقى حاجته
الى ما ذكره المصنف
رحمه الله تعالى من التطويل
* قال * وفيه نظر يجوز
ان يذكر مع بعض التعريضات
المشخصة اه * اقول
اور وعليه ان كل عرضى
مشخص يتركز في تعريف
يختص في العقل ان يكون
لاخص فلا
يبرز تميز
الخصصة
التي هي من
الامر بالوضع
اعظم من الشخصى
في اصل
الاعتراض
بل توصيف
العرضيات
بالمشخصة وهو كلام سليم
ذكره الشرح رحمه الله
لا لزوم بان عدم تجويز ذكر

باعتبار الجزيئات لانا نقول قوله محصورة وقع في سياقه الحقيقي
استغناء المحرر مطلقا * قوله او ضمنا هذا ما تسامح او على اصطلاح الاصول
والا فاجاد المائدة جزء لما صدق عليه المائدة لا للموضوع الذي هو المفهوم
الكلى * قوله مرفوع صفة لفظ ويجوز ان يكون ان يكون مجرورا كما قبله
صفة كثيرة ومعنى استغناء ان لا يكون شئ مما يتناول لفظه خارجا
عن ذلك الكثير * قوله عندهم يقول باستغناء نظر الى ظاهر قوله تعالى
لو كان فيها آية الا انه لفسدنا حيث صح الاستغناء وان رد بمنع
كونه الاستغناء بل هي صفة بمعنى غير * قوله يدل قرينة على عدم
استغناء ويرد على المصنف ما نقل عن الشرح ان هذا التقسيم انما هو باعتبار
المعنى المتبادر من الوضع وهو الوضع الشخصى والنوعى الذى ليس في
المجاز فالقسم هو اللفظ الدال على المعنى بالقرينة ليس قسما للام
الا ان يقال القرينة اذا دل على خروج بعض افراد الجميع المنكر مثلا فلان
ان دلالة على الافراد الباقية ليست بحسب الوضع غاية الامر ان خروج
بعض الافراد منه بالقرينة فالقرينة انما يلاحظ في عدم ارادة الخارج
لانه دلالة على الباقى وسيجي في آخر البحث نعمة لهذا الكلام * قوله
بل كل عام مقصور اه اعترض عليه بمنع كون هذا الاجاب الكلى مقتضى عبارة
المصنف انه مراده من اجمع المنكر الذى يدل القرينة على عدم استغناء ما تم كن
قرينة تخصصه العقل لان المخصص ان كان هو العقل فهو في حكم الاستغناء
وبه لا يخرج العام عن كون مستغنا على ما سياتى واجيب بان ليس
ما سياتى من ان المخصص اذا كان هو العقل فهو في حكم الاستغناء ان العام
مستغنا بعد التخصيص كما في الاستغناء بل ان العام اذا خص منه البعض

العرضيات المشخصة في حد الشخص ان كان له عدم وجوب دوام صدقها على
المحدود لا مكانه زوالها ففقد لانه عدم صدق اتحاد واجب ادائه
بزوال اتحاد و تم لا ذكر الكلام الا لزامى اراد ان يحقق المقام ويبيح المرام
بان تحديد الشخصى بما يميزه عن غيرها بحسب الوجود محله لا بما يميزه عن غيرها
بحسب العقل فانك اذا قلت في جواب من زيد زيد الولاى جاك اليوم

وحده بغير كراهة في التمييز بحسب الوجود والعدم لا يمنع من وجوده في الخارج
 شخصاً من موصوفاته بما ذكر لا بحسب الفعل إذ لا امتناع فيه بالنظر إليه وذلك
 ظاهر والله خفي على الخلفاء إذ لم يميزه بحسب العقل كيف يميزه بحسب الوجود من جميع
 ما عداه لا يقال اتحد ما يركب عن الذاتيات فما يشتر على ذكر العوارض المتحصنة
 لا يكون هذا القول اتحد عند الأصوليين ما يكون جامعاً ومانعاً ١٦٨

لا يذكر فانه اصطلاح المنطقيين ولو سلمنا العوارض
 المتحصنة من ذاتيات الشخص
 وشبهتها بالعوارض انما هي
 بالنسبة الى الامة * قال *
 ظاهر القرينة المجموع الشخصي
 دون المفهوم الكلي * اقول
 لان من في منه التعظيم وضميره
 للنظام فالكلام المحض سورة
 منه ليس الا الفكر اذ لم يقع
 التحدي الا بسورة من كل القوائم
 اي سورة كانت غير محفظة
 ببعض فلا يصدق على النصف
 وغيره منه الكلام المنزل
 لا محذور بسورة منه
 وتحقيقه انه ظهور الامحراز
 بسورة لما وقع بقوله
 تعالى فأتوا بسورة من
 مثله وفقت السورة في
 الصورة في سياق الاثبات
 وفي المعنى في سياق النفي
 نظراً الى المقصود كما في قوله
 انه تزوجت امرأة اذ المراد
 فخيرهم نظراً الى جميع السور
 فكانه مبدل لا يقدر ان
 على ان ياب سورة من مثله
 القرآن وظاهر انه الذي

بقريته العقل فهو قطعي في البقاء كما في الاستثناء ولا يورث شبهة ولا
 فالمراد بالاستثناء ان كان ما هو بحسب اصول الوضع من غير ملاحظة
 القرينة المحفظة فابحسب المكر مع القرينة المحفظة عند من يقول
 باستثائها بدونها مستثناة بها ايضاً وان كان الاستثناء بحسب الارادة
 فالظاهر مستثناة * قوله وفادته بين قيل فسادهم لان اللفظ الذي
 كان عاماً ثم قامت القرينة على ضرره وعجز عمومه لانهم انه عام حقيقة
 بل لو سمي عاماً فباعثاً ما كان ولأن سلم ان البعض سمي عاماً حقيقة
 فتم الجواز انه يصطلح البعض على عدم تسميته عاماً ولا مشاحة فيه فانه
 قلت العام الذي فحصر منه البعض في نفسه عام لا يتطابق مع جميع ما يصلح
 بعد التخصيص قلت التخصيص لا يمنع الصلاحية بحسب الدلالة بل بحسب
 الارادة نعم يرد على المعراض بالاستثناء متحقق في اجمع المكر بحسب الدلالة
 والوضع وان لم يستثناة بحسب الارادة ولو اجبر بالاستثناء بحسبها
 لانا سب التخصيص بحسب الوضع فليقل * قوله كما ذكر في الميزان قبل جعل
 المشترك قسماً لا ذكر من الاقسام ليس كما ينبغي الا ان يفسر صاحب
 الميزان بغير ما ذكر في الكتاب من تفسيراتها * قوله لانه من اقسام
 النظم صيغة ولغة وذلك لان صيغة المشترك تدل بالوضع قبل التأويل
 على احد مفهوماتها وبعده لم يتغير تلك الدلالة فكان من اقسام الصيغة
 واللغة بخلاف سائر اقسام التأويل فان قلت النظر في هذا القسم الى دلالة
 اللفظ بعينه على المعنى بالوضع من غير نظر الى امر آخر فلا يقيم جعل التأويل من
 هذا القسم لان دلالة الصيغة بواسطة التفهام التأويل اليها لا يجرى فقلنا
 ملاحظة امر آخر في المشترك لا لاجل دلالة اللفظ على المعنى بل لتعيين

كل سورة بعض من مثله الا كل القرآن وهذا هو التحقيق لا ما قيل ان الجنس قسم
 المشترك اذا قلنا ان سورة الواحدة اقسامها المصنوع وانما كانت في سياق الاثبات
 كانه مرة غير من جرادة تأمل * قال * الا ان يقال المراد بسورة من جنس آه * اقول
 اي يجعل على حذف المضاف ويقدر بما ذكر قال المحقق عضد الكماله والديه رحمه الله
 وان اريد بسورة من جنس في البلاغة وعلو الطبقة يتناول كل القرآن

وكل بعض منه وهذا القرب الى غرض الاصول وهو تعريف القراءات الذي هو دليل
في الفقه وقال الشارح رحمه الله الخبر في حواشيه عليه ولا خفاء في
صدقته على مشرق قل والفصل ولا يسمى قرأنا في عرفنا ونقول في كل من كلامي المحقق
والشارح رحمه الله بحثنا في الاول فلام قوله وكل بعض منه يتناول بمجموع
الكلمة والآية بل بالحرف ايضاً والتعريف لا يتناول شيئاً منها على

توجيه لانه لا اراد بجسم
الملائكة في البلاغة وعتو
الطبيعة لم يتناول التعريف
الا مقدر السورة واقلة
ثلاث آيات لانه عتو الطبيعة
مرتبة الاعجاز كما هو المستطوع
في الكتب ولا استقرار الآيات

المقدار وهذا الجواب
الجواب عن وجه
في موضع
والا لانه لا فرق بينه
في الجواب
الاول انك
قد عرفت
الاول من الايراد
في حاصليها بالنظر
على عدم دخول
ما ولا يكون منه
قل وافعل
بل وعلى
اريد منه
ذلك الثاني
من الايراد فحصل
تحقق
فيما سبق
ان ذلك
يسمى قرأنا

فيقيم قوله كانه ثلثة فرو فان الخفية تاتوا في جوهر الكلمة فوجدوا
قد وضع المعنى الاجتماع ولهذا سميت القراءة لاجتماع الحروف و
الكلمات فحملوا على معنى يناسب الاجتماع وهو ان يحيط المجتمع في الرحم
دون الاظهار * قوله وسقني كونه من اقسام النظم انما يضاف الحكم بعد
التأويل الى الصيغة فاسبغ من التأويل تعيين المراد لا لاجل دلالة
اللفظ فانها بالوضع كما كان قبل التأويل وفيه بحث لاننا نخرج يجب ان يحيط
المفسر من المشترك ايضاً فها من هذا التقسيم لعدم ظهور فادرجه في
ذلك لما دل موجب بعدة من اقسام هذا التقسيم وعد ذلك المفسر اقسام
التقسيم ثلث لانهم لا ان يقال الحكم في المفسر يضاف الى المفسر القطعي لقوله
بخلاف المفسر الظني * قوله وقيل المراد بغالب الرأي آية قيل في الجواب عن
الايراد المذكور وحاصله ان هذا التعريف لما دل الذي هو من اقسام النظم
صيغة ولقد كونه من تلك الاقسام لا يتحقق الا بتحقق الاشتراك و
الترجيح بالاجتهاد والتأمل في نفس الصيغة وقد عرفت من الجواب الاول
ما في هذا الجواب من نوع ضعف ولذا اردوه بعده بيقين * قوله وكذا
اذ لم يكن مشتركاً آية يعني انه الخفي والمجهول والمشكوك في ان الاشتراك في انما اذا ازيل
خفاً ولا يقطعي يكون مفسراً وبظني يكون مأولاً ولا يكون من اقسام النظم
صيغة ولقد وقيل انها ليست من قبيل المأول مطلقاً كما ان المشترك
اذا حمل على احد معينية بقطعي او بغير واحد وقياس لا يكون مأولاً * قوله
وكذا اسم الاشارة اورده عليه انه الموصول ايضاً خارج عن الاسم
فما وجه الاقتصار على المظهر واسم الاشارة وقد يجاب بان الموصول
من سماء الاجناس وهو مردود بتبصير النفاة بعدم كونه منها ذكره

في عرف الاصولية فتدبر والله اعلم والى سائر السبيل
وهو جيب ونظم الوكيل * قال * لانا لانهم توقف موقت
مفهوم السورة على مفردة القصر ان * اقول يعني انه الدور
انما يلزم اذا قلنا ان في نفس مفهوم السورة وليس كذلك
فانه عبارة عن بعض من كلام الله تعالى في قرأنا وغيره مترجم

من اقسام النظم
صيفة ولفة
الترجيح بان كل
في نظم الصيفة
اذ لو ترجح بالقياس
وخبر الواحد
الحاكم المحكم
مضا في الصيفة
كما تحقت * مشه
فلفظ مع في عبارة
المصنف مستوف
بالوضع ووزن
المستوف سندرج
تحت الوضع
واراد بها وضع له
المستوف من المعنى
المصدرى واما
وضع له وزن المستوف
الذات والارجح
قصر النظر على
الظاهر وزن
المستوف لم يقصر
منه الى الذات
فاسند الاحراز
عن اسم الزمان
والمكان والآلة
الى وزن المستوف
لتقصيده بوزن
الفاعل والمفعول
ولاورد اسم هذا
مما لا دلالة للفظ
عليه التماس في
دفعه الى ترجيح
عليه لانه اوضح ما يابى على
وزنه الفاعل والمفعول
مستش

الى توصيف
السورة
بقوله منه
الارجح ضميره
الى كلام
المترن فلو
اعتبر في
مفهومها
الاختصاص
بالقرآن
لا احتاج
الى ذلك
دم لم يفهم
معنى
العبارة
وغفل عن
لطف
الاستارة
اعتراه بان
الكلام في
السورة
منه لا
في المطلق
السورة
حتى يستعمل
كل سورة
من كتاب

اي مبهم اوله بالابتداء بالتسمية واخره بالانتهاء اليها
ان كان قرأه او نحو ذلك ان كان غير توقيف اى اعلاما
من الشارع فان الفصل بينهما كل سورة لا يكون الا باعلام منه
على الوجه المذكور فلا ينقضى بالآية ولعدم اختصاص السورة
بالقرآن وكونها اعم مفهوم احتياجها احتاج ١٧٠
في التقليد واجيب ايضا بناء على ما قيل واستمر من جواز كون المقسم
اعم من المقسم من وجه لان الموضوع لا داخله في العام وان لم تدخل فيما
قسم اليه من الصفة واسم الجنس قوله ولما لم يقل انه واجب عليه
بما تقر من انه الموضوع الاصل في الصفة هو المعنى المصدرى وما خلاصة الدال
المعنى لقصوره قيام المعنى بهما ولذا عرفوا الصفة بما دل على ذات مبهمة
باعتبار معنى هو الموضوع المص على الاول يجعل المعنى المصدرى مقدما في
الذكر والاعتبار مع تأخره بالذات عن الذات وعلى الثاني با دخال مع
وزنه المستوف الدال على الذات المبهمة فان مع كثيرا يدخل على التابع كقول
تعالى ان الله مستوف فكان كمر المعنى المصدرى والذات دخلا في الموضوع
لكن الاول بالقصد الاصلى والثاني بالتبع فيخرج بقيد الدخول مثل احمد
على نظر الى المعنى الاصلى لانه ليس بجاء وخرج بالتبع الثاني اسماء الزمان
والمكان لانه المعنى وان كان جزءا منها لكنه ليس مقصودا بالذات بل الامر
بالعكس ونفيه بحث لانه لاكثر دخول مع على المتبوع يقال جاء الوزير
مع السلطان ولا يقال جاء السلطان مع الوزير ولو سلم فقد صرح الشارح
في بحث الاستقارة التبعية من المطلق ان المعنى مقصودا واصل في اسماء
الزمان والمكان والآله ايضا وقد يجاب عن اصل السؤال بان المراد
بوزن المستوف وزن جنس المستوف اى وزن مستوف كما ان الضارب والمضروب
وقريب منه ما يقال المراد بوزن المستوف وزن المستوف المخصوص وهو
الفاعل والمفعول فكانه قال اسم الظاهر ان كان معناه عين ما وضع له المستوف
منه مع الفاعل والمفعول فصفة وبذا يصدق على جميع اسماء الفاعلين
والمفعولين من غير التكاليف المجرود وعلى الصفات المشبهة لكن يرد القصر بغير

من كتاب
ورد في سورة متعده بها الالحاز فكيف يشهر سور الانجيل الا
والزبور فان قيل السورة قد غلبت بعرف المتشرعة
بل في بعض القراءات من بين السور كما نقاب على كلمة من بينها الكتب
وهذا عرف صاحب الكتاب في السورة بالظن فلهذا من القراءات
المتبرجة التي اقبلت ثلاث آيات واما الاحتياج الى قوله منه

فليس يتميز سورة الفرقان عن سورة غيره بل ببيان السورة من حيث في ابلاغ
 وعلو الطبقة كما قرئت تلك الفسحة ممنوعة لآلة لبيانها من النقل عمن يكون
 كلامه حجة على مثل السراج الخبير واما كلام صاحب الكشاف ففي بيان نظم الطبيعة
 المجددة بسورة الفرقان بدليل عدم صدقه على سائر سورته بملاحظة القيد الأخير
 لأنه تعريف مفهوم السورة وكيف لا والاية الكريمة تدل على خلافه
 لأن السورة فيها استعملت

في غير الفرقان وايضا صرح
 صاحب الكشاف فيها قبل
 ان من سورة الانجيل
 سورة الامتال وفيها بعد
 ان سارا ما اوصى الله تعالى
 الى انبأ له سورة مترجمة
 السورة ولو سلم فهذا
 القدر من الاستعمال اذا
 وجد كفى في تصحيح التعريف
 بدفع الدور ولا يقهر كونه
 اللفظ ظاهر في سورة القراء
 بالقلب ويظهر انهم يأخذون
 المجدود في بعض الحدود
 فيعبر عن عليه بالدور فيقولون
 بان المراد بالماخوذ في الحد
 معناه اللغوي مع انه اللفظ
 هو المعنى الاصطلاحي واما
 قوله واما الاحتياط
 الى قوله منه الى اخره
 فباطل محض لان تقدير
 الجنب انما هو على تقدير
 انه لا يكون المجدود كذا قلنا
 بل الكل انما هو للحد والحد
 كما عرفت * فإما * وتورد
 بما شئت اى بيان ان
 واحوال التعقيد باعادة

الاحمر وايضا التفسير عن معنى الفاعل والمفعول بوزن الضارب والمضروب
 شامخ كما لا يخفى واعلم ان هذا التوجيه مبنى على ان جبر وزن المشتق في
 الموضوع له وجزء من معنى الاسم بان يجعل قول المصنف مع وزن المشتق مطلقا
 بكانه وذهنا توجيه آخر ادعى حميد الدين ان شئ يسما عنه علم المصنف حاصل
 انه يجعل مع متعلقا بالموضع حتى يكون مقارنته وزن المشتق مع المشتق
 وجزء من الموضوع له ويراد بوزن المشتق به معنى انه الاسم الظاهر
 كانه معناه عين ما وضع له كالأمر من المشتق منه ووزن المشتق فصفة
 وذا صادق على كل صفة فانما استغنى هي منه موضوع المعنى وبها
 موضوع المعنى اخر كليات الضارب والعطشان وغيرهما فلا يرد منع
 انعكاس التعريف لكن يرد منع اطراده لصدة على اسماء الزمان والمكان
 والآلة ولم يجعلها احد من الصفات وتعمل المصنف في لفظة القوم في الاستعمال
 وجعل المذكورات من الصفات فانه لا يتجشأ شئ من المخالفة في مواضع
 يؤيده تفرجهم بالاستقارة التبعية انما يجري في خوف والافعال
 الصفات فانه الاسماء المذكورة ليست من احوال والافعال فلو لم
 يكون من الصفات * قوله ان تتخصص معناه فعلم قيل يدخر فيه علم الجنب
 لانه يتخصص علم من الخارجى والذاتى وفيه نظر اذا لو اعتبر الشخصيات الذميمة
 في اعلام الاجناس لاستلزم عدم اطلاقها على الافراد الخارجية
 والاقرب ان يقال علمية الاعلام الجنبية تقديرية لضرورة الاحكام
 ضير في خبر وجهها عن علم ودخولها في مقابلة كما اشار اليه الفاضل
 الشريف في حواشي المطول * قوله ولا يصح التمييز بين الضارب وقيل فيه لصفة
 التمييز به ايضا واجعل علماء اتفقوا على كثره العليين به فانه يكون اسم جند

المعنى في آية * اقول قد عرفت فيما سبق ان البحث عبارة عن اثبات العرض
 الذاتى للموضوع وهذا المعنى ظاهر في بيان الاحوال واما بيان الاقسام ففيه ايضا
 معنى البحث لان الخصوص والعوم والاشتراك وامثالها من الاعراض الذاتية
 للدليل السمي كاسية الاشارة اليه فالتقسيم يقتضى انبأ في الجملة وهو معنى البحث
 بخلاف التعريف اذ ليس فيه سائبة حمل العرض صلا فخرج عنه بالضرورة * فإما *

قد سيجاب على
تقديره من مراده
به الظاهر على
المصنف بان ليس
المراد يكون العلم
مستقفا اشتقاقه
نظر الى المعنى العلمى
بل الى المعنى الاصلى
المستعمل عنده
المعتبر في علم العلية
في الحكمة ولذا
جوزوا النسخة
دخول الام عليه
منه
يعنى لا يصح قوله
وهما المستفادان
اولا ولا في اراد
به المتوجهم
لا لا يراد * منه
المراد
فصلان
من الدبور الدابر
بمعنى الفاعل
كالقصد وان بمعنى
العدوى لا من
العدوى لى
بذلك لانه يدبر
الربيا والعيوى
فيعود بمعنى الفاعل
كما تفيدوم بمعنى
القيام ستمى
بذلك لانه الدبر ان
يطلب الربيا والعيوى
يعود عنه ذلك
ولذلك هو فيها بينهما على
يزعم الرب * منه

كذلك
لان كثير
من الاحوال
ليس بافاة
وان تعلق
بها كاستظهار
من المباحث
الاشية
ان شاء الله
تعالى
وجه الترتيب
رحمة الله
بان المراد
بالحاشية
بيان
احوال
المتعلقة
بالافادة
لابيان
الافادة
نفسها
فلما ورد
عليه انه
يقضى تناول
اللفظ بجميع
مباحث
الغربية

والمراد بالبحر المتعلق بافاة المعنى *
قولنا
حاشية المتبادر من ظاهر قول المصنف رحمه الله الباب الاول
في افادته المعنى انه يكون الافادة محمول بجميع المسئلة في
جميع مباحث الباب الاول فيكون معنى البحاشية قوله ولورد
البحاشية احواله التي هي عبادة عن الافادة ولم يكن
١٧٢

مستفاد * قوله تارة باعتبار العلم آة التعريف الاول باعتبار العلم
والتعريف الثاني باعتبار حال واضع اللفظ ثم اعتبار النسب في اللفظ
الاحترار عن متلف قد وجب ثم اعتبار النسب في المعنى الاحترار عن متلف
ذهب وذهب ثم الظاهر قوله والتعريف بان التعريف بمطلوب الاستفاد
فيحذر من جذب من الجذب ولو قال والتعريف بالاختصاص بالاستفاد الصغير
كما تعريف الثاني ثم الحق انه احد اللفظين المتناسبين متعين كونه مستفاد
وهو الدال على معنى الآخر بالزيادة ولهذا التعريف مخلوع الدلالة على ذلك
اذ لا يعلم منه ان هل يصح لكل واحد من اللفظين ان يرد الى الآخر حتى يكونا
المستفاد والمشتق منه بالاعتبار ام احدهما في نفس متعين لان يرد الى الآخر
كما هو الحق * قوله ولا يخفى انه العلم لا يكون مستفادا لان المناسبة بين الشئين
لا يتصور الا باعتبار صفة لهما ومعنى العلم ليس الا ذات المستفاد فلا يتحقق فيه من
هذه الحيشية المناسبة بينه وبين غيره التي هي شرط الاستفاد وفيه بحث
لان جهة المناسبة لا يلزم ان يكون داخله فيه بل يجوز ان يكون لازماله
مناسبة المستفاد منه وكيفي هذا الاعتبار في الاستفاد عند المحققين لا يرى
ان صاحب الكشاف صرح بان الاسم مشتق من السمو لانه تقوية بالمسمى
واشار بذكره ولا شك انه الاشارة الى الرفع خارج عن مفهوم الاسم
وبالحكمة اذا كان شئ معين صفة بها تناسب معنى اخر فقد يؤخذ باعتبار
ذلك المناسبة لذلك الشئ علم من اللفظ الدال على ذلك المعنى ويكون تلك
المناسبة سببا لتزجج المأخوذ على سائر الالفاظ بجعله علما له فلا اشتقاق
في هذا باعتبار المعنى العلمى لا المجسمى كالمراد والعيوى * قوله يشعر بان المراد
من المطلو آة اجيب عنه بان كلام المصنف مبنى على ما ذهب اليه الاكثر من

لان التعلق قد يكون قريب كما في الاحوال المذكورة ههنا كما ان اسم
وقد يكون بعيدا كما في الاغواب والبناء والتعريف والتشكيك
وتحو ذلك ولا يمنع التعلق في الثاني الا من لم يتم رايه من
الارضية دفعة بتفصيله الابحاث بزيادة تفصيل بافاة الاحكام
مع عدم البين في علم العربية على التمام فيخرج الاعراب والبناء

وتنحوها بالضرورة ثم لا تؤثر على هذا التقسيم الذي ارتكبه لا يخرج تلك المباحث
سؤال ونفسه لا يقال وحاصله اننا لا نختص بالكتاب بل نقد وغيره واجابة
المفيدة للتخصيص يخرج تلك المباحث لانها لا تختص بالكتاب بل نقد وغيره واجابة
في اخر اجاب الى ما ارتكبه من التكليف على التكليف وحاصل جوابه التخصيص
الحقيقي لا يجوز ان يرد بهت والالم يكره المباحث الواردة في الباب

الاول بل الثاني ايضا
مباحث الكتاب لا ياب
كما لا عاب والبث وغيرهما
في تناولها السنة ايضا
فوجب المصير في اخر اجاب
الى التقسيم المذكور وهذا
هو مراد التحرير بالسؤال
والجواب لانه بالنسبة
الى بعض الافاضل انه
قال يعني لم عدلت عما
يقضي ظاهرا الاضافت
من تخصيص المباحث بالكتاب
دون السنة والاصح
دعت بقولك ما لمزيد
اختصاص فاجواب السنة
لان منه لانه المباحث
لا تختص بالكتاب بل بعينه
والسنة والاصح لانه
مع كونه كلاهما ظاهرا
عن التحقيق فاسد في نفسه
اما ادلا فلا نسوق الكلام
الروح رحمه الله تعالى
ينادي بان مصيره الى مزيد
التقسيم للتخصيص لا التخصيم
وان كان فيه عموم في
نفسه والمقصود توجيه
كلامه فالواجب التكلم على

من ان اسم الجنس موضوع للفرد المنتسب فيكون المسمى نفس الفرد وايضا
سيصح التسمي بان مسمى اللفظ يعنى مفهوم اللفظ واقراده فيقال لكل من
زيد وعمر وانه مسمى الرجل وعلى التقديرين شعار كلام المصير بان المراد
في المطلق ليس الفرد غير مسلم فانه قلت اذا كان المراد بالمسمى الفرد لم يبق
لقوله استخاضه كلها او بعضها معينا او منكر معنى قلت بما في الاقسام
انما هو بالحيثيات والاعتبارات واعتبار كون المسمى غير معين مثلا غير اعتبار
كونه بلا قيد كما ان اعتبار كونه معينا غير اعتبار كونه مقيد فانهم لا يعتبرون
تعيين الشيء من القيد او المعارف ايضا بوصف عندهم بكونها مطلقة
ومقيدة وقد يجاب ايضا بان المنة الاصلية نفس المسمى دون الفرد وانما
جاء الفردية بالنظر الى امر عارض مثلا في قوله تعالى فخر برتبة اريد
بالرتبة نفس المسمى بمعنى ان خصوصية الفرد ليست ملحوظة اصلا وانما جاء
من اضافته التحرير اليها فانه لا يقع الا على الفرد كما يقال في العهد الذي
نحو ادخل السوق ان المراد نفس المسمى والخصوصية من القرينة وتخصيص
بان هذا المعنى مما يتيسر في العام والذكر على ما لا يخفى وظ كلام القوم
ان العهد الذي والاستعارة من فروع تعريف الحقيقة لكن المهم يتقيد
اليه قوله ليستعرف في شيء بعينه ليس المراد به التعيين الشخصي والالم يصدق
التعريف على غير العلم الشخصي بل المراد التعيين بوجه ما وفيه حقيقة مراد
الشيء يستعرف في شيء معين من حيث انه معين والمراد بالشيء المذكور في التعريف
اعلم ما وضع اللفظ المستعرف فيه له كما في الاعلام وما وضع لا يصدق عليه
كما في سائر المعارف ثم ان هذا التعريف مبني على ما استشهد به من القوة
ان غير العلم من المعارف موضوع لمعان كلية لكن غرضه الواضح وضعها

طبق مراتبه واما ما نسب فلان الاستعارة حينئذ في قوله وهذه نعم الكتاب
وغيره في قوله وكذلك انما هي الى ما صدق عليه بالمراد اختصاصه وهو مباحث
الخصوص والعوم والاستعارة ونحو ذلك فيكون عبارة عن المباحث الواردة في الباب
الاول حينئذ لا يستقيم قوله وكذلك لانه يقتضي شبه الشيء بنفسه فقدر واستقيم
قال * يريد اللفظ الدال على المعنى بالوضع لا بد من وضع المعنى اه * انزل

شرح المصنف رحمه الله في المتن تسليم بيان النظم في الشرح قسم اللفظ بالنسبة
 الى المعنى اربع تقيمات فبطر ما قيل ذكر ان ارجح رحمه الله او لا التقيمات ثم
 ذكر تقسيم النظم وما يتصل به على خلاف المتن ثم لما قال ارجح رحمه الله الكلام
 في اللفظ الدال على الدال على المعنى بالوضع اسير جمع ضمير له الى اللفظ الدال بالوضع
 واسيراد بالمعنى في المعنى المذكور او لا وهو المعنى الموضوع واسير جمع ١٧٤

لما انه يستعمل في افرادها وتحتو كما اشار اليه الفاضل الشريف في حواشي
 المطول انها موضوعة لكل معين منها وضعاً واحداً تماماً فلا يلزم كونها
 مجازاً ولا الاشتراك لعدم تعدد الاوضاع * قوله فالتقيمات الثنتين
 حاصل الفرق بين المعرفة والنكرة ان في لفظ المعرفة اشارة الى ان
 مفهومها معلوم بوجه تام بخلاف النكرة فان معناها وان كانت معلومة
 لا سمع ايضاً لكن ليست في لفظها اشارة الى تلك المعلوماتية وبهذا
 يظهر شتر كون المعرفة باللام معرفة مع كون المجهول نكرة كما في قوله تعالى
 كما ارسلنا الى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول * قوله ولا بما عند
 السامع دون المتكلم اي لا اعتبار في المعرفة بكون المستعمل فيه معين
 عند السامع في نفس الامر حتى يكون اللفظ مجرّد ذلك بدون دلالة
 على ذلك الثنتين معرفة ولا في النكرة بكون المستعمل فيه غير معين
 اي غير معلوم عند السامع في نفس الامر لانه معلوم عنده في نفس الامر
 لكل من المعرفة والنكرة اذ الكلام فيها كان عاماً بالوضع والالام بعد
 الخطاب مع قيل وقائل ان يقول مراد المص بكون الموضوع له في المعرفة
 معينا للسامع عند الاطلاء كونه معينا له بحسب لالة اللفظ بحيث يفهم
 السامع عند استعماله شيئا بعينه من حيث هو كذلك فالتقييد بالسامع
 لا فائدة ان الغرض الاصل من وضع المعرفة انها هو افادته اليه مع منها
 ما هو معين عنده ولذا قال لا بداء المعرفة ما يعرفه مخاطبك وعلى هذا
 لا يبعد ان يقال تعريف المصاحف من تعريف الشر اما اولاً فلانه مبني
 على مذهب مرجوح بخلاف تعريف المص واما ثانياً فلان الموضوع له
 المذكور في تعريف المص دون الشر واما ثالثاً فلان مدار الفرق دلالة

ضمير فيه عليه الى المعنى
 الثاني الذي هو عبارة
 عن المعنى الموضوع له فيخرج
 المجاز ولا بد من ضرورة لانه
 الكلام في اللفظ الدال على المعنى
 بالوضع كما عرفت فبطر ما قيل
 ذكر المعنى باسمه الظاهر دون
 الضمير لانه يعود الى خصوص
 المعنى المذكور ولا فيخرج المجاز
 فان اللفظ المجازي ليس
 موضوعا للمعنى الدال هو عليه
 وكذا يلزم ان يكون المراد
 من ضمير فيه جنس المعنى
 لا خصوصية واحد من المعنيين
 المذكورين لانه ان اريد الاقرب
 كما هو ظاهر العبارة خرج
 المجاز ايضا لانه ليس
 فيه استعمال اللفظ في الموضوع له
 وان اريد الابعد خرج الدال
 بالاشارة لان اللفظ لم يستعمل
 في المعنى الاول عليه بالاشارة
 فان قيل سلمنا ان المعنى الثاني
 عبارة عن الاول فلا بد ليس
 قوله تقسيم اللفظ بالنسبة الى
 معناه ان كان باعتبار
 وضعه له فهو الاول فان
 التقسيم الاول لا يتناول المجاز

وانما كون الضمير من ارجع الى المعنى الثاني الذي هو عبارة عن الاول
 فلا بد ان قوله وان كان باعتبار استعماله فهو الثاني وان كان باعتبار
 دلالة عليه انه فانما يميزه التقسيم بين الاول المجاز قلت الباء في باعتبار اي
 وقع ههنا التامس ولا شك ان التقسيم باعتبار استعمال اللفظ في الموضوع له
 يتناول المجاز فليتأمل * قال * واما الاقسام الخارجة عن التقسيم

* اقول اعلم ان المفهوم من نقل السراج رحمه الله تعالى هذه العبارات المتخلفة من الامام فخر الاسلام ثم قوله بعد ذلك و عدم الالتفات الى العبارات واختلافها من ادب المتأخرين لانهما اختلاف هذه العبارات حال عن ذلك بل تسامح فيها كما صرح به سراج كلامه وليس كذلك بل في كل منها فائدة لودع التفسير بغيرها لكانت تلك الفائدة فلحق في هذا المقام ليحصل

١٧٥

في ضمن ما هو المرام فنقول وبالله التوفيق السراج رحمه الله تعالى قد اختلف في النظم تقريبا ليسم نظره وحكم ثمره اما الاول فلهيوسه المفرد والمركب واما الثاني فلا حاطة الاعتبار من ابتداء وضع الوضوح الى انهم السراج فان اولهم المعنى باللفظ الجارح على قائله الوضوح يستدعي او لا وضع اللفظ للمعنى ثم دلالة عليه اى كونه بحيث يفهم منه المعنى ثم استعماله ثم فهم المعنى فلفظ تلك الاعتبار الاربعة تقسيمات اربع رتبة الاربعة فانه منتهى كما سياتي ثم انه لافية اهتمامه بفهم الكلام ثم فرض اربع مرات بهذه الاربعة مرة اوله باعتبار تفريق كل تقسيم بجملة من الجملات الاربعة المذكورة وثانية باعتبار تعدد كل تقسيم من التقسيمات المذكورة وثالثة باعتبار

اللفظ على معهودية مفهومه عند السامع في المعرفة ووجه التكرار و السامع المذكور في تعريف المصرد وانه واما اربعان التبيين الذي اشار اليه ويدل عليه باللفظ في المعرفة دون التكرار ما هو حاله لا طلاقا كما يفهم من قوله يستعمل في شئ بضمه وفي تعريف المصرد دلالة على ذلك دون تعريف الشئ فنقول الشئ ولا عبرة بحالة الاطلاق ومجربا لكن لا يخفى عليك انه دلالة تعريف الشئ على انه المعبر في التبيين وعدمه ان يكون بحسب الوضع اظهر من دلالة تعريف المصرد على ان قوله وانما قلت للسامع مما لا يلا يصح كما ذكره الشئ * قوله ولا يجتمعان في لفظ واحد اذ اللفظ الواحد في الحقيقة والاعتبار اذ لو اختلف في الاعتبار بجاز ان يكون خاصا و عاما كما في ذلك والجمان وايضا المعبر اجتماع الحكيمن ولا اجتماعهما في لفظ واحد مستعمل في التركيب وقد ثبت المصرد على هذا حيث اورد في التفسير جرت العيون ولم يكتف بذكر العيون وفي مثله لا يجوز اجتماع حقيقي القوم والخصوص فلا يرد ايضا اجتماع ما ادعى امتناع اجتماعهما فيما اذا كان لفظ موضوعا لكثير غير محصور ولو اريد او لكثير محصور بوضعيين * قوله فيجى جوابه ولا هو قوله بعد هذه اورا في بيان انه موجب العام قطعي المراد بانها هو انما هي النسبة الى العام بان يتناول بعض افراده لا كلها سواء كان خاصا في نفسه او عامتا يعني ليس المراد بانها خاص المعنى المصطلح * قوله والكلام بعد محمل نظر قال في الحاشية للقطع بان الواقع موقع الجنب المشترك هو الموضوع للكثير بان يكون كل واحد من الكثير نفس الموضوع له لا اعم من ذلك على ما هو مقتضى عبارته ولان تفسير الوضع للكثير كما ذكرناه مع تقييد

مفهوم كل قسم منها وذكرنا هذا ورابعة باعتبار بيان كل قسم من اقسام التقسيمات المذكورة وترتيبها ثم لا كما في المقصود الاصل في اقسام القسم الرابع فهم المعنى لا عرفت انه اضر الاعتبار و لم يحصل للنظم بسببه اسم مخصوص كما يحصل باقسام السابقة اما الدلالة والاختصاص فظاهرا واما العبارة والاشارة فلما سبقت الى العبارة عبارة عن سوق الكلام والاشارة

غير لا يلازم الى معنى لم يقصد احالة ولا عبرة عن الاقسام من قصد ضبط الكلام
بالدال بالعبارة والدال بالاسارة والدال باللالاة والدال بالافتقار
ناسب ان لا يعتبر في المقسم النظم بل الوقوف ناسب ان يعجز لفظ المستقرة
لازم لها من غير اختصاص باقام يعتبر في مقسمها الوقوف بلا مربية فلذا قال في الرابع
في معرفة وجوه الوقوف وفي تقدير اقسام كل مقسم بقوله ١٧٦

الاستدلال بعبارة النص
وباشارة وبدلالة وبقضاء
وفي تعريف الاقسام لادليله
بقوله الاستدلال بعبارة
والاستدلال باشارة
والاخيرين بقوله اثبت
بدلالة النص والاثبت
باقتضائه النص وفي بيان
احكام الاقسام بقوله
الوقوف بعبارة النص
واشارته ودلالته واقتضائه
والسنة في ذلك قد عرفت ان
القسم الرابع لا يحصل للنظم
بسببه اسم مخصوص كما يحصل
في البقية فلا يسمى كل قسم
منه باسم على حدة كما
يسمى في غيره
يعني لا شك ان
مثل رتبة المستعمل
في فرد فكرة المعنى
استخرج في التقسيم
مع انه مطلق
ايضا والمراد واحد
مشه

اجزاء الكثير يكونها متفقة الحقيقة مما اختر عنها فيصحي الكلام لا دلالة
لللفظ عليه ولان الواضع للواحد النوعي لا يقابل الواضع للكثير بل المعنى
بريندرج فيه ولانه اذا كان الجمع المنكر واسطة بين العام والخاص
بناء على قرينة عدم الاستغناء لم يكن من انقسام النظم صنفين ولقد كما
ذكره في الاول ولانه لا وجه يجعل الجمع المنكر سببا لجمع الفقه موضوعا
للكثير الغير المحصور عند من لا يقول بهومه الا بتكلف وهو ان يراد انه
لا دلالة في اللفظ على نفس عدد اجزاء الكثير وحق فالمفرد ايضا كذلك
بمعنى انه لا دلالة فيه على تعيين عدد جزئيات الكثير ولان من الالفاظ
العموم ما يقع لخصوص مع القطع بانه لم يوضع الا وضعا واحدا فانه
كان ذلك الوضع لكثير غير محصور لم يكن خاصا او محصور لم يكن عاما
ولان جعل الصفة مقابلا لاسم انجس خلاف الاصطلاح ولانه جعل
المطلوب من اقسام الخاص حيث وضع للواحد النوعي وقد جعله قسما للثمة
حيث جعله للمسمى بتأقيد الفكرة لبعض من المسمى غير معين ولا شك ان
مثل رتبة مطلوبة وفكرة مع انه المراد منها واحد ثم كلامه وفيه بحث
من وجوه الاول انه اذا كان معنى الموضوع للكثير لم يكون كل من الكثير
نفس الموضوع له كان ذلك لنفسه المشترك لا واقعا موقع جنسه الا اذا
قبل بعض الالفاظ موضوعا بوضع واحد لكل واحد من افراد معنى كلتي
كالمنظرات واسماء الاسارة وهو غير قابل به ولو سلم فكون الوضع للكثير
بذلك المعنى واقعا موقع انجس القريب يوجب ان يكون ما هو اعلم منه وجها
موقع جنسه البعيد فلا معنى للقطع بعدمه بقوله لا اعلم من ذلك ذلك التوقف على
الكر قسم من تقسيم جنس عال الى انواع يكون انجس فيها هو العالي الثاني انه

مقام تقدير الاعتبار
الاربع التي من شأنها التقييمات
فالناسب له ان يتعرض لاقسام القسم الرابع بوجوه الوقوف لان الوقوف المص
اخص الاعتبار واتما التي فلا تترك المقام مقام تقدير النظم
وقد عرفت ان النظم لا يسمى باعتبار الرابع باسم لكن الاستدلال لا كان سببا
لوقوف على المراد مناسب للنظم لان الاستدلال لا يكون الاسير وانما كان باعتبار معناه
غير سبب عن تلك الاقسام بحسب اقتضائه ذلك المقام واتما اثبات فلا ت

ذلك المقام مقام التعريف فالمسبب ان يعرف كل قسم بما يلازمه وقد عرفت
ان العبارة والاستارة اقرب الى اللفظ من الدلالة والاقتضاء فمسبب ان
يذكر بالاستدلال المناسب للفظ والدلالة والاقتضاء اقرب الى المعنى
والدليل فمسبب ان يذكر بالتأنيب المناسب للمعنى واتا الرابع فلان ذلك المقام
مقام بيان احكام الافعال فيناسبه ذكر الوقوف على المراد كونه

ملائم لا احكام فظهر ان
اختلاف عبارات لم ينشأ
من عدد الالتفات بل بضم
كل منها فائدة بحسب المقام
يذكر من وقف على ما ذكرنا
من ذوي الفهم * فاعلم *
وذكر في تفسير ما هو صفة
للمعنى كما ثبت بالنظم
* اقول اي ذكر في تفسير
الافعال من خارجة من
النظم الرابع ما هو صفة
للمعنى كلها لا بالعبارة المذكورة
هنا بل هي نقل بالمعنى كما يظهر
من النظر في الاصل * فاعلم *
قد ثبت ان اقسام مختلفة يقتضي
اعتبار كليات وخصوصيات
* اقول المراد بالاعتراض
المتخالف مثل التحقير والتعظيم
والظهور والبلادة والزوال
ونحو ذلك والكليات
والخصوصيات مثل انكسر
والنقصان والذكر والحذف
ونحو ذلك فان روعيت
الى الكليات والخصوصيات
مع حسب الاعراض المختلفة
الحادثة على ما ينبغي لا يقدح
ما هو الواقع لاقتضاء ان لا يوج

المقصود ان العام المخصوص منه البعض حقيقة في الباطن فيكون الباطن
مستثنى وضعا بالضرورة لا كما لو قل فلما حجة لقوله ولانه لو كان ان يجمع
واسطة انه يمكن ان يقال ان المراد من اعتبار راي المجتهد في قسم الاول
يخرج عن التقسيم بحسب الوضع على زعم البعض حيث سقط الاول عن درجته
الا اعتبار ذلك كذلك اعتبر رايه عدم العموم في الواسطة الثالث انه
لم يجعل الصفة مقابلة لاسم المخصص كخصوصية بل لاسم السائر للعلم واسم
المخصص وهو موافق لما قال صاحب الكشاف اسم هو اسم صفة الرابع ذلك
قد عرفت ان مراد المصنف المسمى في تعريف المطلق هو الفرد وتمايز هذه
الافعال بالحيثيات والاعتبارات فلا يرد قوله ولانه جعل المطلقا متمايزا
بقوله الثالث في قصر العام فيه بحث وهو ان المذكور في هذا الفصل ان
العام المقصور على البعض حقيقة او مجازا لا على التفصيل الذي يذكر هنا
وهذا الحكم للعام كما ان المذكور في الفصل الثاني وهو ان العام محجة قطعية
عندنا وظنية عند السامعي وموقوف على البيان عند البعض حكمه ايضا
لا فرق بينهما الا باسم هذا الحكم للعام الغير المقصور على البعض وذلك المقصود
عليه وهذا هو الباعث على جعلها فصلين لا كون الاول حكما للعام والثاني
غير حكمه اللهم الا ان ينسب كلامه على ما سيخرج به في ادلة مباحث الفاظ
العموم من ان المخصص يرفع العموم فالحكم الثابت للعلم بعد القصر لا يكون
حكما للعام حقيقة وان كان الفصل * قوله وانما يصح تجزئيات المائدة * قوله كما لرجل
اي بقوله ضرورة ان لفظ المائدة انما يصح تجزئيات المائدة * قوله كما لرجل
والفرس للام من الحكاية لا من الحكمي والمراد الرجل والفرس المذكوران لانها
المعدودان من اقسام النحاص دون المعروف باللام لاستعماله في العهد ونحوه ايضا

البشر بلفظ لا انه غيب لا يطلع عليه الله تعالى بل الطائفة البشرية فانه
المتكلم بعد حصوله ملكة يقيد بها على تاليف كلام بلوغ اذا غلب على ظنه ان
المقام الغلظة يقتضي عدم خصوصيات مثلا فانه راعا ما في كلامه يكون كلامه بليغا
وان ترك شيئا منها او راد عليه لا يكون بليغا وان كان المتكلم بليغا وان
غلب على ظنه ان المقام يقتضي تعريفة الكلام عدم الخصوصيات يجب عليه

ذلك حتى اذا اعتبر شيئا منها فيه لا يكون بلفظا وباجتهاد بلاغة الكلام عبادة
عن مطابقة مقتضى الحال والمعتبر في كلام البشر رعايته مقتضى الحال بقدر الواسع
فان المقام زيادة الاعتبارات بحجب رعايتها كذلك بقدر الواسع وان اقتضى
الاقتضى بحجب كذلك وانما اقتضى عدم رعايتها بحجب تركها بالكلية وهذا نوع
من الاعتبار المتناسب كما صرح به المحققون من شرح المفتاح وفي كلام الله ١٧٨

تف لي رعايته بقدر ما
في نفس
كلام جميع التكلف
الامر فانه
مستوفى عن الشارح
عالم بجميع
التكليفات
مشه
لا تطلو الا اعتبار
على مطلق المعنى
المقابل للعين بمعنى
القام بذاته
لا يسهل عرف
ولا اصطلاح * مشه
ط
لان لفظ الرجل قد وضع
للدلالة ونسبة
الى زيد وعمرو
في الدلالة واحدة
فيسى عما باعتبار
نسبة دلالة
الى الدلوات
الكثيرة * مشه
فالمراد بالمعنى
في قولهم ما يقابل
اللفظ لا القابل
كما توهم القائل
وخلط من الاستدراك
مشه
الاحوال

الحسن وفروعه من الاستدراك وغيره * قوله ولكل اسم وضع لمسمى
معلوم على الافراد انما ذكر الاسم ههنا دون اللفظ لان ما يدل على التخصيص
المعين وهو المراد من المسمى المعلوم لا يكون الا اسما بخلاف القسم الاول لان
الدلالة على المعنى يحصل بالافعال والحروف ايضا وقوله على الافراد ههنا
احتراز عن المشترك بين الشخصيات الى كل واحد اسم وضع لمسمى
معلوم لكن لا على الافراد كذا في الحقيقة * قوله ولا يخفى ما في هذا من
التكلف لان التعريف يكون للامانيات السالبة بتجميع افرادها وكون
بعض افرادها اولى بها لا يوجب افرادها بتعريف مستقر على انه محمول قوله
ولكل اسم وضع لمسمى معلوم على خصوص العين مع انه اعم منه تكلف صريح
* قوله ما يقابل العين المراد بالعين الموجود الخارجى وبالمعنى النوع و
الحسن وغيرهما من الاعتبارات لانه المراد بالعين باليومية بذاته وبمعنى
ما يقوم بغيره والالم يصح قوله وهذا تعريف لقسمي خاص الاعتبارى
والحقيقى بينهما على جريان اختصاص في المعاني والسميات لكن لا يلزم
الرد بمنزلة العلوم والحق كات اللهم لانه يرد بلفظ العلوم والحق كات
استدراك الانواع * قوله بل المراد ان المعنى الواحد لا يعنى متعدد وقيل
يعنى انه الواحد الذى يطبق على المتعدد ولا يتحقق له لانه اللفظ عند من
لا يعرف بالوجود الذى هو اللفظ في الوجود وهو الرجل الا زيد وعمرو
ولا يوجد رجل مطلقا يشتملها وانما الوجود الذى هو اللفظ في الوجود
فيكون لانه معنى الرجل يسمى كل ما باعتبار اللفظ يأخذ من مشابهة زيد
صورة الرجل واذا ارادى عدم اللفظ يأخذ منه صورة اخرى بل عين ما اخذه
من قبل ونسبته الى زيد كنسبته الى عمرو فان سمي بهذا المعنى عما فلا بأس

مع قدرته على رعايته اكثر لم يكن كلامه هذا بلفظا وانما هو
خلاصه فانه احوال اللفظ في ايراد الكلام متناهية فتارة يقفون في
مقام النفس فى التفاضل فهو متناهية كلامهم موشح بمقابل السحر فراعون فيه
ما بقى طاعتهم من غير ايمانهم واخرى بالحدود على مجازى العادات فكيف
بحصول المطابقة بمقتضى الحال في الجملة وان لم يكن في الدرجة الا على مع كل كلامهم

يلعب ولا يخفى انه المتعارف في كلامه او في بيت ادب الا على من انزل
فخصوصا سمى القران فند بره استغنى و مقصود السامع من قولهم هو النظم والمعنى
جسديا دفع التوهم الناسي من قول ادب حنيفة رحمه الله تعالى * قال * هذا مرتبط
بقوله كما قالوا القران هو النظم والمعنى و ارادوا به النظم الدال على المعنى
وما بينهما من شدة الاول و منتهى ثانيا فيقول بان اسم النظم
الدال على المعنى يدفع

ايضا قلنا نعم الا انه مشعر
بعدم كون المعنى ركبا
اصليا فلا يلزم غرضه
حنيفة
رضي الله
عنه
و المقصود
توجيه
كلامه
فان قيل
لا وجه
لكم
ركن فضلا
عنه كونه
اصليا
لا عرفت
ان المعنى
النظم والمعنى
الدال على
المعنى بالضرورة
قالا لا كانا
الاقصود من وضع اللفظ انما
المعنى كانه المعنى هو المقصود
واللفظ وسيلة اليه فاعتبر
ركنية اللفظ نظر الى اللفظ
و المعنى نظر الى الحقيقة و لوجها

لكن الاصوليين يذكرون الوجود والذات في تمام الحقيقة في اصول ابن
الحاجب وقد يقال ان اللفظ المراد بعدم جريانه العموم في المعاني
العموم من صفات الالفاظ فلا يوصف به المعاني كما سيصح به
في قوله لا كل ولا شك ان هذا النسب لكونه مراد من نفي جريان
العموم في المعاني الا ان كلامهم في الاسلام عليه و بهم ايضا جريانه في الخصوص
بحينه * قوله ضرورة ان المحدود ليس بجميع المقسمين فيجب ان يصدق في احد
معاني كل منها وانما في كونه اللفظ الواحد لم يصدق في معنى منها ضرورة ان
منها ليس بجميع الاخرين بل ليس الا احدهما * قوله بدليل انه ذكر كلمة كل
لانها وضعت لاحاطة الافراد و التفرقة بالحقيقة فلا يلزم ايرادها في الحدود
وانت خير بان هذا مبني على الحقيقة المنطقية و متساوية الفقهاء قلنا يتقوا
الى انهم لم يذكروا ايراد كلمة كل في عبارات الادباء ولا شك
انهم يفهمون منه المعنى المشترك الصادق على كل فحصل المقصود
مع تقريب الى الفهم و اشارة الى الضبط ثم ان في ذكر كلمة كل هو
بعد جواز ذكرها في الجملة فائدة و هي ان كلمة لفظ كل صارت عامية
لانها فيها هو مقام و هو وضع في كلامهم الافراد الذي يصف به اللفظ
و الانتظام قد يكون على سبيل الاجتماع كما في كلمة الجميع وقد يكون على
الانفراد كما في كلمة كل فلو لم يذكر في كلامهم الانتظام الاجتماعي و لزم ان
يكون انتظام عبارة عن جميع الالفاظ التي وضع كل واحد منها المعنى واحد
بل لا فرق الا على كل لفظ منها * قوله و قيل ان ايراد الوجود يعني
الوجوهين السابطين و ليس فيهما اعتبار الوضعين و الا شترك اللفظي
بخلافه * قوله في وجوب الحكم لشيء العلم له اي يوجب ان كان منسحق

منه
مستحب
اللفظ و المعنى
الحقيقة في هذا
المقام * منه
الاقصود من وضع اللفظ انما
المعنى كانه المعنى هو المقصود
واللفظ وسيلة اليه فاعتبر
ركنية اللفظ نظر الى اللفظ
و المعنى نظر الى الحقيقة و لوجها

الحقيقة على الظاهر اعتبر ركنا اصليا فان قيل الركبة من في الزيادة كما سب
وسب في عدم تغير الاسم و الرسم بانتفاءه فان من الاجزاء ما لا يتغير بانتفاء
اسم الكل و رسمه كالسيد و الرجل مثلا من زيد بخلاف الرأف فلا يبين في * قال *
المصنف مراد من النظم بهذا اللفظ * اقول يعني ان مراد القوم بالنظم في هذا
المقام هو اللفظ و انما احتج الى بيانه لانه ذكر في المتن النظم في سب

لا واللفظ في جوابه فورد عليه اسم حوز العبارة اسم يقال لما كان من القراء من
 نظما والآ على المعنى نظم آية فردية باسم مراد القوم بهن بالنظم هو اللفظ
 واختارهم بالنظم عليه لرعاية الادب وتقوية تقويمه وانما قال بهن لان النظم قد
 يطلق ويراد به الشعر والمعنى المصدرى واللفظ المرتب كما ذكر في شرح واحترز به
 عن ارتبا وهذا يدفع توجيه الابراد الثالث لانه سوء الادب المحاصل ١٨٠

صدقه فلا يرد منع الايجاب يجوز ان لا يكون حكمه مطابقا للمواقع
 وقيل المراد به لوجب الحكم حكمه بذلك والاول هو الوجه * قوله ولو
 فسر بالحكم الشرعي قيل هذا بعيد لانه الكلام بهن في افادة انما هو المعنى
 لا الحكم الشرعي على ما صرح به المصنف في الباب لذلك على ان نظ قوله
 الكلام في خاص الكتاب ينافي ما سبق من ان الابحاث المصدرة
 في التا الاول نعم الكتاب والسنة ولذلك كان حقها ان يؤثر منها الا
 ان نظم الكتاب لا كان متواترا محققا كانت مباحث النظم به التا وقد
 يجاب باسم المراد ان الكلام لا فيه لاحالا والتبعية في التا ما عتد الباب
 له حالا على ما هو المرام لا لا يسر بعيد * قوله فقي ثلثة قرو فان قيل
 التا في ثلثة قرو علامه التذكير في مثل هذا العدد يقال ثلثة رجال
 وثلث سنة واخفصة مؤنثة والطهر مذكر فدلست العلامة في الثلثة
 على ان المراد بالقر الاطهر اقلنا ان اخفصة وان كانت مؤنثة
 فاقراء المضاف اليه ثلثة مذكر ولا يستبعد في تسمية سى واحد باسم
 التذكير والتا ثلث كالمبر واخفصة والزمب والفتة فلما اضيف اليه
 المذكر روعي علامه التذكير كما في الكشف * قوله كما في قوله تعالى الحج
 اسهر معلومات لان المراد بالاسهر الحج عندنا سؤال وذو القعدة وعشر
 ذي الحجة وعند مالك وذو الحجة كله من اسهر الحج وليس كون هذه الاسهر
 اسهر الحج عندنا باعتبار ان كل افعاله جائزة فيها الا يرمى في الوقوف وطواف
 الزيادة وغيرهما لا يجوز في سؤال بل باعتبار ان بعض افعاله يقتدب
 فيها دون غيرهما كما ان الاقافي اذا قدم مكة فيها وطاف طواف القدوم وسمى
 بعده ينوب هذا السعي عن السعي الواجب في الحج ولو فعل ذلك في رمضان

كما سبقت بيانه * قال *
 لا يقال بالنظم على ما فسر
 المحققون
 انما القوم يعرفونه * اقول
 افادة وافادة حاصل
 الحكم الشرعي السؤال
 ان مراد القوم
 كما فرق المصنف
 ولذا قالوا كما اراد
 به من الحكم الشرعي
 ان يكون
 اللفظ لانه
 المحققون
 فان قلت القراءة
 جميع كثر فلا يناسب
 ثلثة قلت قال
 في تفسير القاضي
 واللفظ ليس
 شيئا منها
 موثق بعض كقول
 كم تركوا في جنات
 وعسيون وقوله
 ثلثة قرو * مثله
 فانهم ارادوا به
 اللفظ مطبقا منه قيل اطلاق
 المقيد على المطبوع كما في
 المستقر بقرينة اطلاقه
 على المفرد حيث قسموه الى

الخاص والعام والمترك وتكون ذلك اللهم الا ان يحكم اضافة الاقسام
 الى النظم على كونه لادني ملاية باسم ايراد الاقسام المتعلقة بالنظم
 فحينئذ لا يراد به مطلق اللفظ بل المنظوم * قال * كما ان اللفظ يطلق آية * اقول
 من السوال قول المصنف رحمه الله لانه اللفظ في الاصل استقاط سى من الفم
 وحاصل ان اللفظ كما يتضمن سوء الادب بالنظر الى الاصل كذلك النظم يتضمن بالنظر

الى الاصل لانه ايضا يطلق على الشعر الجواب انه اطلاق على الشعر ليس بالنظر
الى الاصل بل بالنظر الى العارض فانه حقيقة في جميع اللوا في السكت ثم استعمل
في الشعر جازا لخلاف اللفظ فانه حقيقة في الرمي ابتداء * قال * لان مبنى
النظم على التوسعة اه * اقول يعني ان بناء النظم على التوسعة والتوسيع
في الصلوة وغيره اما الصلوة فلقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن
اذا صليتم على ظاهره واما غيره

فلما قالوا انه انزل اول ابقتة
فليس لكحال فصاحتها
فلما قصرت على سائر العرب
نزل التحفيف سواء النبي
عليه السلام وسقط وجوب
رعاية تلك اللفظة حتى
جاز لكل ان يقرأ بها لكونها
جاز للعرب مع كل قدرته
على لفظه ان يقرأ بلفظه
من العرب فلفظه العرب مع
مجهز اولي * قال *
ورخصة الاسقاط لا يختص
بالعذر * قال * فيس
يجب لانا لا نسلم كون هذه
الرخصة اسقاط بل رخصة
ترفيه وتجبر ولو كانت كذلك
لا جاز القيل بالترعة فان
من احكام رخصة الاسقاط
ان يائىء القائل بالترسية
كان في السخر التمس للاربع
ولا بس الخف الفاسل لمجرب
وهنا ليس كذلك اذ
لو قرأ بالعرب يجوز وسقط
الفرص به بالاجماع بل
هو ذل

بسلامة
وقد ذكر هذا
لا اعتبر احض في شرح
البيروني لولا اننا
برهان الدين
البحراني
مستشعر

لا يرد على ذكر من الكلام بعد تحقيقه لان مبنى ما ذكر من الترفيعات ان وجوب
انحاص بلاقرنية صارفة ظاهره قطعي لا يجوز ابطاله ويتفرع على هذا القول
يجب ان يحكم في الآية على كيفه والا يلزم بطلان موجب الخاص اعني لفظ
تكملة اما بالنقصان او بالزيادة بلاقرنية وليس صارف فلا يرد جواز البطلان
بالنقص في اشهر لانه بدليل صارف وهو بيان عدم اياها بشهر من تخصيص
وعشر واعلم ايضا ان بعض الاصوليين بنى هذا البحث على ان اسماء العدد
لا يجوز ان يراد بها غير ما هي موضوعة لها اصلا لاقرنية ولا بغيره فلا يجوز
ان يراد بالتكملة غير العدد المعهود ووجه يكون ان دفع اليراد بقوله تعالى
الحج اسم معلوم ما بينا * قوله واما الزيادة فليزكم كما ان اللفظ ان يقول انما
الزيادة فكما في المثال الفلان في كنه ذكره في صورة الكلام الا انما هي
فكانه قال واما الزيادة فكما اذا اطلقا في تلك الحيف فان تلك الحيف
لا تقصر عنكم فالواجب تكملة حيف وبعض * قوله بل هو عام انحصار عليه
صاحب الترجيح بان انحاص كما هو قطعي في معناه كذلك العام قطعي في
النظم فانه انصرف السؤال عنه بوجه انه بوجه آخره وقد يجاب بان
الكلام ههنا ليس بطلان القطعية بل بطلان موجب اللفظ بالنقص
عن مدلوله وهو موجود في العدد اذ لا يصح اطلاق التكملة على اثنين وبعض
بخلاف الجمع المنكر لانه عام عند من لا يترط الاستقواء واسطة عند من يترط
وفريقا متفقان على كونه حقيقة في الجملة التي اخرج عنها بعض منها وفيه نظر

عن اختلاف * قال * وقد تكلم بكلمة او اكثر * اقول اي بترجمة
كلمة او اكثر فانه يستلزم عدم التباين و عدم الاحتمال للجانبة
انما هو في الكلام استقرائية لان الاطلاق البهيمية * قال * فانه
تفسير انما كان المقصود قرأنا يلزم عدم اعتبار النظم في التواضع
* اقول منشأ السؤال قول المصنف رحمه الله تعالى بل اعتبر

المعنى فقط بعد قوله وقد روي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه لم يجعل
النظم لازما في حق الصلوة بل اعتبر المعنى فقط لا يحلو انما ان يكون المجزئ
قراة عند اوله او لا الاول باطل لاستلزامه عدم اعتبار النظم في القرآن وهو
محال لان النظم انما نفس القرآن بناء على التحقيق او جزؤه بناء على التام
وعلى التقديرين يستلزم انفسا كونه عنده واستلزامه عدم صدق التام ١٨٢

لا بد بطلان الموجب بالنقصان من فروع بطلان القطعية ولذا قال
التجريد في شرح قوله ففي قوله تعالى ثلثة قروا بيان لتعريفات على ان
موجب الخاص قطعي ثم الظاهر الاتفاق عند من يجعل اقل الجمع ثلثة
في الثلثة فما فوقها ثمانية * قوله لا يقبل التجزئة فيه بحث لان الحصة
التي وقع الطلاق فيها يلزم ان يكون متجزئة ولذا حملت بالربعة لا قوله
حتى يتأتى له مثل ذلك فيه بحث وهو ان هذا الجواب وان لم يتأتى
لأنه فعي لا انه لا يستقيم قول المصنف وان لم يحتسب بجمع ثلثة وبعض
يجوز ان يقال وجب تكميل الطهر الاول بالمرابع فوجب تمامه ضرورة
عدم التجزئ وبالحكمة كلامه ههنا يدل على جواز اكتمال الطهر اذا كان
الواجب ثلثة اطهار غير الطهر الذي وقع فيه الطلاق والمفهوم مما سبق
عدم جواز اكتمال عليه سواء اكتمل بالطهرين بعد الطهر الذي وقع فيه الطلاق
او لم يكتمل * قوله منع لطيف قيل في تقريره هذا المعنى مسامحة لانه اجري
على ظاهره لكان منع كون الواجب ثلثة اطهار وبعضها مكبرة لانه
ذلك واجب فعلا وكذا منع وجوبها بالسرعة غاية الاحزان وجوب
ذلك البعض بالضرورة والاقتضاء والمقتضى ايضا ثابت بالسرعة
كما ثابت بالعبارة والاشارة فالمراد ان لا يمتنع كون الواجب بفسر
نظم الثلثة اطهار وبعضها حتى يلزم منه بطلان موجب الخاص
بل هذا البعض واجب بالضرورة والاقتضاء ولا يمتنع ايضا يلزم من
هذا بطلان موجب الخاص * قوله لكن لا يفيدان فعي لانه لا يقول قيل
هذا المنع غير مفيد لمن قال بوجوب ثلثة اطهار كما دلت عليه ما وقع فيه
الطلاق ايضا كما هو مذموم ابن سهاب رحمه الله لانه لم يمتنع ذلك

عليه وهو ايضا محال لانه
قد حققنا انه جامع و مانع
وكذا ان في استلزامه
عدم فرضية القرآن في
الصلوة لانه النظم الذي
هو قراة بالاجماع لم يجعله
فرضا في الصلوة وما اكتفى
به اذا لم يكن قراة يلزم
ذلك بالضرورة وتقريره بوجوب
انه تحت الاول او لا الشق الاول
والا لزم انه انما يلزم اذا لم
يقصر الامام للنظم خلفا وليس
كذلك لانه اقام العبارة
الفارسية مقام النقول
فجعل النظم مرعيا منقول
في المصاحف تقديره وان لم
يكن تحقيقا ونختار ثانيا
الشق الثاني واللازم المذكور
انما يلزم اذا تعلقوا جواز
بقراة القرآن المحمود
وليس كذلك بل هو منع
بعبارة والامام حين قوله
ففي فاقروا اما تيسر
القرآن على وجوب رعاية
المعنى ودون النظم ليدل
لاح له ولعل ذلك الذي
اسما الطاهر ان في الآية

للتبعض بقية ذكر التيسر وقد نقل عن بعض الافاضل ان بعض تيسر البعض
من القراة انما يستطاع كالبس ونحوها مما هو بعض من التمام وبعض
تركيب المعنى بدون النظم لتعريفه فيكون كل منهما جائز القراة من غير عجز
لعدم البعض لهما * قال * ويثبت احكام في المجاز بالقياس * اقول لا يقال
لان زيادة على الكتاب بالقياس لا يجوز لان في معنى النسخ لانا نقول الزيادة

المتايزم اذا كان اللفظ قطعاً في مدلوله وهما ليس كذلك لانهما اكثر
التفسير على ان المراد بالقرآن الصلوة لا معناه الظاهر والمعنى والله اعلم
فيما الصلوة ما يشتر من الصلوة ولو سلم ان المراد ذلك فهو عام فخص منه
البعض وهو ما دون الآلية وسبب ان الله حينئذ يكون فطلب يجوز تخصيصه
بجبر الواحد والقياس * قال * قال فخر الاسلام رحمه الله
لانه ما قاله ظاهر مخالف
كتاب الله تعالى * اقول
فيه نظر لانه المجموع
ان ثبت عليه ان حقيقته
رحمة الله تعالى فلا
حاجة الى الاستدلال
وان ثبت لا يفيد قوله
حيث وصف المنزل بالعبادة
لان الله كما وصفه بذلك
وصفه بكونه في زبر
الاولي * قال الله تعالى
وان الله تنزيل رب العالمين
زل به روح الامين
على قلبك ليكون من المنذر
بما سمع من ربك مبيها
وان الله تعالى زبر الاولي
او لم يكن لهم آية ان
يسلمه علما اني اسر بغير
ولو ان الله على بعض الامور
فقر عليهم ما كانوا مؤمنين
والضمان كلها راجعة
الى التنزيل بمعنى المنزل
هو الظاهر من النظم لانه
غيره تفصيل لفظي وهو محلي
بالفصاحة على ما عرف
في موضع على ان تأويل
بعض لا يترجم غيره في رفع
ما هو الظاهر وتوليه بل ان عرب مبيها ليس
تعلقه بالسنن ربه ولله ستم فبالنظر اليه لا يجوز القراءة بالفارسية والنظر
الى قوله لفي زبر الاولي * اعمال الانبياء ولو بوجه اول من اعمال
احد ما في قوله لفي زبر الاولي * على حالة الصلوة لانها حالة المساجاة
والاستغفار بعض خاص من مذهب بالرسالة ويحكي الاول على تقدير تعلقه

البعض باعتبار انه مما وجب بالعدة ولهذا يجري فيه احكام العدة
من ملأ ربه المسكن وجوب الفقه وغيره ولو كان بالضرورة ليقدر
بقدر ما فتح يصح الاستدلال ويندفع المنع المذكور وقد يجاب
بمنزوم معنى ذلك البعض باعتبار انه مما وجب بالعدة والتسليم
بجريان بعض الاحكام فيها لا يستقيم الا يرى ان تكميل الحيلة الذاتية في
عدة الامة لانها ثبت ضرورة ان الحيلة لا يقبل التجزية وقد جرت
تلك الاحكام فيها * قوله يعنى با حقيقته روح فية تحت لان المراد
بالمعارضة هنا هو المعارضة بطريق القلب وهو ان يجعل العدة
بعضها علة لتفويض الحكم بغيره وتقرير ما ان يقال ان القرآن حكر على
الحيف بطل موجب التثنية اما بالنقصان عن مدلولها ان اعتبر الحيف
الذي وقع فيه الطلاق او بالزيادة ان لم يعتبر وفعه ان يقال لان
ان الحيف الذي وقع فيه الطلاق ان لم يعتبر كان الواجب التثنية فيصرف
وبعضا بل الواجب بالشرع ليس الا الحيف التثنية الكاملة كما ذكرته
الاظهار وانت خبير بان هذا المنع كما يدفع المعارضة المذكورة بدفع
وليل اية حقيقته يعنى قاي فائدة له في ذلك واما ما يقال مما انه لا يفيد
اباح رحمة الله في رفع تلك المعارضة لانه وان قال بوجود تثنية فيص
كواثر غير الذي وقع فيه الطلاق لكن لا بطريقه الذي وقع فيه غير
بل بآثر من انه وجب تكميل الحيلة الاولى بالربعة فوجب تمامها
ضرورة عدم التجزية فيما لا يفيد به لان تعيين الطريق في تصحيح المذهب
لا يقبل ولا تزايفات في طريق مسئلة توفية * قوله فانه كما
لا يتصف وان المنهاري تحت لانه الكلام في الامور المستمرة التي تظل

بشر من غير حالة الصلوة أقول الرجوع لم يثبت نصاً بل يقتضيه واحد من
 العلماء واسم كان هو الأصح فما يصح بالضرورة إلى بيان وجه كل من القول
 أو لا الرجوع ثاني وأما قوله لأنه كما وصفه بذلك وصفه بكونه
 في الزمان والأول إلى آخره فضعف لأننا سلمنا أنه وصفه بكونه في الزمان
والأول لكنه لا يعني كونه معناه خلاف الظاهر ولذا قال صاحب ١٨٤

فيها ثم قال وليس بواضح
 بل الظاهر ما اختاره وهو
 أنه ذكره مثبت في الزمان
 وإنما قال في أكثر
 الأحوال احترازاً
 عما إذا طلقت
 في آخر الظاهر بحيث
 فاجاز المحض فانه
 هذه المادة نادرة
 الوقوع * مثله
 وبهذا يستدفع
 قول الاستاذ
 المحقق بكونه
 منه ظاهراً لا يدل
 على سبيل التشبيه
 والمجاز * مثله
 في الزمان
 فانه الثابت في روادس
 المحظوظة ليس نفس الأعمال
 بل ذكرها فاصحوبه ما ذكره
 بمقوله ولأنه سلم في النظر
 إليه لا يجوز أنه قد يرد
 واستقيم * قال * ونحو
 السلام رحمه الله
 قدم التقسيم باعتبار ظهور المعنى وهو من اللفظ آه * أقول يعني لا ضرورة
 أنه قدم التقسيم باعتبار الظهور والخفاء على التقسيم باعتبار
 الاستعمال نظر إلى أنه منتهى التقسيم الأول مقدم على منتهى التقسيم الثاني
 لأنه انصرف في الكلام لأن كان انصرف في اللفظ بجعله بحيث يفهم منه المعنى
 وهو معنى جملة موضوعه وانصرف في المعنى بجعله بحيث يفهم منه اللفظ

اسماء على اجزائها كالقيام والقعود وامثالها واليوم لسم من
 القبيل لأنه اسم مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا يطبق على أول النهار
 مع قطع عن الوحدة لا يقال المراد من اليوم مطلق الوقت كما سيجي
 لانا نقول رح عدم اطلاق يوم الواحد على أول النهار لأن العلم لأن يقال
 ذلك الاطلاق باعتبار توهم الانقطاع والسارع لم يعبر ذلك في أول
 النهار الثالث * قوله بجواز الانتهاء آه قبل عليه جواز اطلاق الظن لأن أحد
 على البعض من الأول ليس بجواز لانتهاء إلى المحض بل النظام وقوع
 الطلاق قبل ذلك البعض الذي يحصي مجوز الاطلاق فيضم إليه التحرير
 لزوم تطويل العدة في أكثر الأحوال فيحصل الموجب وقية نظر لانه وقوع
 امر في نصف النهار لا يجعل النصف الأخير منه يوماً واحداً وأعلم أن
 كلام الشرح هنا يناقض ما ذكره القاضي وصاحب الكتاب في تفسير
 قوله لست يوماً وأيضاً يوم حيث قال أن الحكم بأن ضحي وبقية لله تعالى
 بعد الحات قبل الغروب وقال قبل النظر إلى السنة لست يوماً بأن تفت
 فرائي ببقية منها فقال وأيضاً يوم على الاضراب فانه هذا الكلام منها
 يدل على جواز اطلاق اليوم الواحد على بعض منه كما لا يخفى فيه يندفع
 النظر الذي ذكرته لأن فليست أمر قوله لأن كون أول من هذا النهار
 بطريق الظاهر من هذا القبيل لأن الخفاء أن كان في طريق ثبوت لفظ
 الطلاق حيث لم يذكر ظاهر وإنما ثبت بطريق بيان الضرورة كما سبقت
 وبعد ما ثبت بأنه طريق كان يكون الطلاق خاصاً في مدلوله بلا حفاء والعلم
لأن يقال أن كان ثبوت بطريق بيان الضرورة من لا يكون من قبل الظن
 والخاص منه ولكن أن تقول قد علم بطريق بيان الضرورة أذن فصل الزوج

بالظهور او الخفاء براتبها وهو معنى جسد موضوعه و لا شك ان الاول
 مقدم على الثاني لترتيب الثاني عليه فالنقص المنفصل بالاول يكون مقدما
 على التقسيم المنفصل بالثاني بالضرورة ثم الاستعمال مرتب على ذلك التصرف
 المنقسم الى نوعين ويجوز ان يكون ذلك اسارة الى التصرف في المعنى ويؤيده
 قوله حتى كما انه لو حفظ اول المعنى ظهورا او خفاء

في صورة الاقتداء على الذي عبر عنه بالطلاء في قوله الطلاء قرآن
 لانه الذي سببه تقدم جعل فعلة في تلك الصورة طلاء فانك العمل بلفظ
 الطلاء المذكور صريحا في قوله الطلاء قرآن فليست قرآن * قوله المصنف
 على لفظ اسم الفاعل الاعقاب يقال لكل كلمة اعقبته سقيا اى اوردته
 واما قول المصنف فقد عقب الطلاء الاقتداء فهو يرفع الطلاء ونصب
 الاقتداء اى جاز الطلاء وعقب الاقتداء * قوله الطلاء قرآن فليست
 بمعروف الا ان في الطلاء للمجد اى الطلاء الذي يكن اى يعقبه الرجعة ولا
 يجوز كونه المحمض وهو خط * قوله بمعروف اى بما عرف شرعا من الحقيقة
 التي هي الاطلاق عليها وكسوتها وحسن معاشرتها ولا يرجعها بقصد
 العادة عليها * قوله وليس يستقيم لان قوله آه قيل فيبحث لان المط
 في هذا التحقيق شيئا من كون الخلق طلاقا لا فسحا و نوع الطلاء بعد الخلق
 وسبب منها لا يتوقف اثباته على تعدد الطلاء ولا على كونه قوله تعالى
 فان طلقها بيانا للثبات وما ذكره المصنف في استدلال الشافعي من قوله
 ولا يصير الا لان مع الخلق كونه فهو انما يقتضي كون المراد من لفظ المرتين
 في الآية تعدد الطلاء وقد حمله ذلك القائل ايضا على هذا ولا يوجب
 ان يكون المراد في عبارة المصنف ذلك وكونها على خلاف ظاهرها فاجبكم
 بعدم استقامة هذا القول بناء على ما ذكره ليس كما ينبغي نعم هو مستقيم
 لفظ قول المصنف فان طلقها بعد المرتين لكنه شئ آخر * قوله قيد للطلاق
 قيل اما جال عنه او صفة له كخذف الموصول مع بعض الصلة وفي الاول
 بحث لان الحال غير المفعول مقيد بمضمون عامه فلا يستقيم لانه ذكر المصنف
 تعالى الطلاء ليس في حال كونه مرتين فان تلك الحال حال وقوعه

تم استعمال
 اللفظ فيه
 فالنقص
 المنفصل
 به يكون
 مؤخر عنه
 التقسيم
 بها بالنظر
 اعلم ان
 الامام فخر
 الاسلام
 قال هكذا
 والثاني
 في وجوده
 البين
 بدلت
 النظم
 والاثبات
 في وجوده
 استعمال
 ذلك
 والنظم
 وجريانه
 في باب
 البين
 وادان
 البين
 نوعا من نوع يعتبر قبل الاستعمال بالنظر الى نفس الدلالة وهو المراد
 في قوله في وجوده البين نوع يعتبر بعد الاستعمال بالنظم
 البين دونه الدلالة وهو المراد في قوله وجريانه في باب
 البين وما قيل المرفقة اذا اعيدت معرفة يكون الثاني
 فيها الاول ليس بكلي كما يأت في موضع من شاة اشرف الى
 كنه يرده عليه
 ظاهرا منه يترجم
 ان يكون الخلق
 طلاقا رجعي
 وهو خلاف
 المؤخر عنه
 التقسيم
 بها بالنظر
 اعلم ان
 الامام فخر
 الاسلام
 قال هكذا
 والثاني
 في وجوده
 البين
 بدلت
 النظم
 والاثبات
 في وجوده
 استعمال
 ذلك
 والنظم
 وجريانه
 في باب
 البين
 وادان
 البين

نوعا من نوع يعتبر قبل الاستعمال بالنظر الى نفس الدلالة وهو المراد
 في قوله في وجوده البين نوع يعتبر بعد الاستعمال بالنظم
 البين دونه الدلالة وهو المراد في قوله وجريانه في باب
 البين وما قيل المرفقة اذا اعيدت معرفة يكون الثاني
 فيها الاول ليس بكلي كما يأت في موضع من شاة اشرف الى

واما المصنف رحمه الله فقد فهم البيان الاول بظهور المراد للسامع فافطره على الاستعمال ولما ورد عليه انه عليه الوقوف على المراد في الرابع بكيفية الدلالة فيه نظر اما اولاً فلا دلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه ما طريقه كما في كيفية التقديم على الاستعمال المتقدم على الوقوف فكيف يفطر الوقوف بتلك الكيفية واما ثانياً فلا ظهور ١٨٦

وذكره حال نزول الآية فالصواب هو الوصفية واليه يشير قول السيد انه تعالى ذكر الطلادة الذي يكون مرتين لكن يزعم من ظاهراً تقرير السيد حذف الموصول مع بعض صلته والبصر توهم لا يجوزونه فالاولى انه بقدر المتعذر اسم الفاعل المحلى باللام ويجعل بمعنى الثبوت لا الحدود ليكون اللام حرف تزييف اتفاقاً اذ لا ضرورة الى جعله بمعنى الحدود حتى يزعم مما لا يخبره البصريون لان العمل في الظرف كغيبه رابطة الفطر فيعمل فيه اسم الفاعل بمعنى الثبوت * قوله اى علمتم او ظننتم اى احكام فية لا نه عواقب الامور غيب تظن ولا تعلم فلا وجه لتقدير علمتم ولا انه لا يقال علمتم انه يقوم زيد لان ان الناصبة المتوقعة وهو ناسخ العلم قال في الباب وشرحه النصب بان وجوب ان لم يقع قبلها علم وما يؤيد ذلك اليه معناه كالتيين والتعين والاكساف فانه ان وقع قبلها ذلك يكون هي الخفة من المتعذر لا الناصبة للفعل سواء كانت داخلية على المضارع او على الماضي مثل علمت ان سيقوم اى انه سيقوم وذلك لانه مما سبقت ان الخفة من المتعذر انه الناصبة لفظاً ومعنى لزم قبل الخفة فعل التخفيف لا يذ ان من اول الامر على انها هي الخفة لا الناصبة والتعدي بان الخفة التي فاعلها التحقيق اولى لان ان الناصبة يد على انه ما بعد ما غير معلوم لكونها للرجاء والطبع ودلالة نحو علمت على انه معلوم فلا يجتمعان له هنا كلامه ثم انه الكلام الشرع في انه الخطأ في ان خفت للحكام فالانصب على هذا انه يكون الخطاب في صدر الآية اعني قوله تعالى ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتهم من شئ لهم ايضاً بناء على انهم العاقلون بالخذ والالتيان وجوز صاحب الكشاف

فانه طلب اي
بعد المرحله
بعدها تعبير
البيان
ليس الا
بالحسب الدلالة
اذ الذي
بالحسب
الاستعمال
ما في الصريح
والكفاية
فلا بد ان
يقدم اقسام
الظهور
استحفاء
على اقسام
الاستعمال
كتقدم
الدلالة
عليه اذ
هي في الحقيقة
اقسام
الدلالة
وتسميتها
اقسام
البيان
لكونه
مبيهاً

واما قلت في مرقاة الوصول الثاني باعتبار ان يكون دلالة على وضوحه وخفاءه * قال * لانه انما يدل على معنى واحد فاما على الافراد آه * اقول اراد بالدلالة الدلالة الوضعية بقريته ما سبق منه كون التقديم باعتبار الوضع لا يقال حينئذ يشكك قوله مترجم

ويكلمه ان يقال
جواز الفسار
والاخبارى وتوقع
ان المصدر رتبة
بعد قول علم غير
ما دل بالظن الغالب

بعض على السابق فهو الاول لان الترتيب في المشتقات ليس باعتبار الوضع بل باعتبار الترتيب في الوجود والاولى لاننا نقول سبابة في الوجود من اقسام الوضع هو في المشتقات الذي ترجع بعض وجوبه بالتأخر في نفس الصفة بملاحظة الوضع الاصل وسبابة تحقيقه ان شاء الله تعالى * قال *

ذكر الرضا في نواسب الفقه فبنى الشرح تقدير على مذهبا مشه

ان يكون الخطاب في صدر الآية للاطلاع فيما بعده المحكام وهو متصور انظم على القراءة المشهورة اعني قراءة لا يخاف بالقيسة * قوله في الذي تقرر فيما سبقت وهو الظاهر واعتبر عليه بان لم لا يجوز ان يكون فعل الزوج قبول ذلك الا فتدحكما ذهب اليه في التفسير واجب بالذ لا لم يكن بمرتب تقدير فعل الزوج لعدم امكان التخصيص بدونه فتقديرها هو من جنس السابق او في قوله بالزيادة على الكتاب الزيادة على الكتاب عبارة عن اثبات امر زائد على ما يفيد الكتاب تابع له غير متكررا في جزاء وشرط وعلة وترك العمل بانها اقوى منها في الفساد لانه اطلاق لا يفيد مخرج النظم بخلاف الزيادة * قوله والمعنى لا يجوز لكم ان ياخذوا اي بلا طيب خاطر من فلا يستثنى منقطع * قوله فكانه قال فانما تطلقها بعد الطلاقين اللتين حكناهما او احدهما خلع اي على تقدير اخذ الفداء كما هو الظاهر في السابقة فلا يرد انه مقتضى هذه العبارة لزوم كون الطلاقين واحدهما خلعاً مع انه ليس كذلك لكن فيه محتمل من وجهين الاول انه خلعية احدهما او كليهما يستلزم انه يجوز الرجعة بعد الخلع محالاً بالفاء في قوله تعالى فامسك بمرءة لان المراد به الرجعة وتقرير القوم بتبني عليه ولا افرح ان يتناول الرجعة اللهم الا ان يخص قوله فامسك بمرءة بصور عدم اخذ الفداء كما انه قول المصنف المحقق للرجعة على تقدير عدم اخذ الفداء لانه ان خلعية كليهما انما يجوز بعد موت ملكة اخر بخلع جديد فلم لا يجوز ان يكون تعقيب الطلقة الثانية لاطلاقين كذلك فلا يدل على شرعية الطلاق بعد الخلع كما هو المدعى لا يقال الطلقة انما تخرج بعد الخلع لا الطلاقين لانا نقول في الفاء

ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى وهو انه عبارة عن الزيادة على الكتاب في كل مسترة على ان الفاء لا يجمع الجوز في فاعله

ذكر الصيغة والمبينة بدل الوضوح الذي هو احقر من ذلك قلت بيانها موقوف على مقصده من وجهين الاول الوضوح كما بان في نواسب مستقصى وهو في قوله لا يجوز الرجعة بعد الخلع بالراء المصنفان المصنفان ونوعه وهو قد يكون بثبوت قاعدته والى على انه كل لفظ يكون كلفه كذا فهو متعدي للادلة بنقصه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تبيينه له كما حكم بان كل اسم غير الى نحو رجال

ومسلما فهو بجميع مسميات ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام او الاضافة الى غير ذلك ومثل هذا من باب التحقيق كالموضوعات الشخصية بل اكثر التحقيقات من هذا القبيل كالشئ والجميع والمصنف والمنسوب وعامة الافعال وسائر المشتقات والمركبات وبما يجعل كل ما يكون ولا انه على المعنى باليسنة وقد يكون بثبوت قاعدته دلالة على انه كل لفظ وضع

المعنى وهو عند القرينة الا لثمة عن ذلك المعنى متغير لا يتصل به ذلك
 المعنى تعلق مخصوصا وادان على بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة
 لا بواسطة التعيين ومثله بجاز لتجاوزه المعنى الاصلى اذا تقرر هذا
 فنقول الوضع عند الاطلا لا يراد به الثالث لقصوره بالنسبة الى الاول
 مكانه مظنة انه يتوهم عدم ارادة الثاني ايضا لو ذكر الوضع لقصوره ١٨٨

وهنا عدم تخلص شئ من جنس الاطلا لا عدم تخلص شئ اصلا
 يجوز التراضي كما سبقين اللهم الا ان يقال مبنى كلام القوم ان الفاء
 للتعقيب من غير تراخ وحكم صورة التراضي مستفاد من دليل آخر
 اذ من دلالته هذا الدليل لام عبارته * قوله وذلك لان التخلع الظ
 من عبارته ان هذا جواب عن الاسكال الثاني وقوله والمذكور عقيب
 الفاء جواب عن الاول ويمكن ان يعكس كما هو مقتضى الترتيب فليست
 * قوله بل انه على تقدير الخوف لا يحتاج آه وهو ليس بخلع بل التخلع هو
 الاطلا وهو مذكور قبل الفاء كذا انظر عنه رحمه الله ولكن فيه بحث
 وهو ان قوله بل انه على تقدير الخوف لا يحتاج في الافتداء على تقدير
 الخوف متفيا فيلزم ان يكون فيه جناح وليس كذلك فناء قوله
 وانه يتحقق الصريح ومن هنا قال صاحب الكشاف لا الى ان يتمك في ذلك
 كما رواه ابو سعيد الخدري وغيره انه عم قال المختلعة تخلعه صريح الطلاق
 ما دامت في العدة * قوله انما هو على تقدير عدم الاخذ قيل عليه بان
 يفيد قوله تعالى الطلاق مرتان يكون رجعا او لا فعلى الاول لا يستقيم
 توزيعه الى الرجعي والباين وعلى الثاني لا يستقيم قول المصنف ذكر
 الاطلا المعقب للرجعة باختيار الثاني وان مراد المصنف الطلاق الذي
 يمكن ان يعقبه الرجعة * قوله نزلت في التخلع لا الاطلا قيل عليه سبب النزول
 ان اعتبر لا فاد وجوب تقدير لفظ التخلع في الآية لا الاطلا فيجوز ان
 يحكم على النسخ كما زعم السافعي اذا مانع عنه كانه لفظ الاطلا فلا يكون
 بيان الضرورة التي زعمت انه في حكم المملووظ بيان اذ يجب بان دلالة
 بيان الضرورة على تقدير لفظ الاطلا اعوى من دلالة سبب النزول

دفع للايهام وانه انما
 قدم البيضة على المادة مع
 تأخرها عنها في الوجود لما
 عرفت ان اكثر الحف يبق
 والى على المعنى بالبيضة
 سيما الامر والنهي اللذين
 عليهما مدار الاحكام الشرعية
 فلو ذكر الوضع لم يحصل
 هذه القاعدة اللطيفة * قال
 وعبر عن التقسيم الثاني بقوله
 في وجوه استعمال ذلك
 النظم
 فانها نزلت في
 تأت ٧٠ ليس
 به شماس رضي الله
 عنه كما قد
 اعطى زوجته
 جميلة على وجه
 الصدقة حقيقة
 فليست شرت
 اختلعت منه
 بها وكان اول
 خلع وقع في الاسلام
 مشه
 جريانه
 في باب
 البان
 اي طرق
 استعماله
 الى آخره
 * قال
 يعني عبر
 فخر الاسلام
 عن التقسيم
 الثاني
 على رأي
 المصنف

والا فقد عرفت انه عبر

عن التقسيم الثاني بقوله في وجوه البان بذلك النظم ثم ان
 انما استخرجت عن تفسير الوجوه في التقسيم وفسر بانى الثلاثة
 اب قسمة بطرق ولعل ذلك بعد صحت في الاول اذ لا معنى لطرق النظم
 صيغة ولغة كما لا يخفى فاللفظ انفس الوجوه في جميع التقسيمات بالجهات
 والاعتبارات ويراد بها الافام الحاصلة بتلك الاعتبارات ونظائر

ذلك اكثر من ان يخصها العبارات * قال * وهذا التعريف شامل للامساك
التي وضعت ولا للمفاتيح * اقول اجاب عنه بعضهم يمنع الوضع في
الالفاظ المنقولة والالفاظ الموضوعية في اصطلاحهم لمعنيهم وضع
تقديره في الاسماء الجسمية المنقولة الى العلية بناء على
تفسير الوضع بجعل اللفظ بازاء المعنى الاول وبعضهم

قوله قوله
بالوضع
استدراك
منع لزوم الزيادة
او ترك العبد
بالفكر بناء
على انه لزوم
على تقدير وجوب
تقديم الاقدار
في المقسم
الافقوي او
بل اللازم الجواز
ولا فدية
نظر وكلاهما
فان
اما قوله
فلاقتضائه
ان لا يكون
المنقولات
حقايق
وهو باطل
بالاقتضى
كما تقدم
في موضعه
واما الثاني
فلعدم
النقص
بعد الاقدار
وهذا لا يقتضي
لا يكون منسوبة
قبله قيل وهذا
المنع يتوجه
في جميع صور

على تقدير لفظ الخلع فيقضي سبب النزول في حيز الطلاق الذي جعله حكم
المفوض على الخلع لان فيه لا للمدلين بقدر الامكان وهو اولي من
الامان احدهما ذلك انه يقول غاية ما في الباب في اعتبار سبب النزول
جعل الطلاق اعم من الخلع لانه يقتضي ما يقتضي الطلاق وتقدر لفظ الخلع
لكن بيان الضرورة ونسب التركيب اقتضاء التعميم لان البيان والسبب
تعارضا فرجح البيان بالقوة فتدبر * قوله وفيه نظر ان لم يقع له حمله
انه انحصر لا يسلم اعني الطلاق على مال من الخلع لو سلم لم يصح نزاعه في الامر
المذكورين * قوله فان قيل الغاء في الآية لمجرد العطف اعترض على كل
الكلام يعني ما ذكرتم من التفسير مبني على كون الغاء في قوله تعالى فان
طلقها لتفريقه وذا لا يجوز لاستلزام الزيادة على الكتاب بل ترك
العزل بانها صريحة في الزيادة على الكتاب ولذا اضرب على وجه
الترجيح بقوله بل ترك العزل بالغاء * قوله قلنا لو سلم فالاجماع والسبب
المستهور يعني لان لزوم الزيادة على الكتاب وترك العزل بالغاء على
تقدير كونها للترتيب وانما يلزم لو كانت الطلقة الثالثة مرتبة بالغاء
على الاقتضاء فقط وليس كذلك بل على مطلق الطلاق الذي قد يكون
على مال وقد لا يكون ولو سلم لزوم احدهما فانما يلزم بالاجماع والسبب
المستهور وكل منهما قطعي بخلاف الفسخ به وفيه بحث لان الاجماع
لا يفسخ به كما لا يفسخ وسياك في موضعه ان شاء الله تعالى * قوله
كحديث العسيلة وهو ما روى انه النبي عم قال لا حرة رفاعه وقد
طلقها ثلاثا ثم نكحت بعبد الرصم بن الزبير ثم جاءت تنهته بالقة قائلة
ما وجدته الا كمدبة لوربها هذا تريد ان تقول في رفاعه فقال نعم

بل الصواب ان يقال لا سلم انها ليست من المشتركة وتصرح
البعض لا يكون حجته على الاطلاق ولو سلم فالمقصود بهن ليس
تخصيص حقيقة المشتركة حتى يجب رعايته جميع القيود المميزة
له على الاطلاق بل يتميزه عن باقي الاقسام وهو يحصل بهذا التقدير
بلا مرية ولو سلم فالمقصود من اطلاق قوله وضعا متفردا

الامثلة المذكورة
ترك العمل بالخاص
مشه
وجه الاندفاع
ان مجرد الاحتمال
والجواز لا يكفي
في ثبوت الحكم
مشه

الاخراج المشترك بالنسبة
الى معانيه المتعددة كوجه
يقول مستغفروا بجميع ما يحصل
له لانه غير مستغفروا على
ما يجي في مباحث المشترك
انه لا عموم له فدفع بحسب
لان خروجه بالآخر لا ينافي
استناد الاصلاح الى الاول
كما فعله الشرح في المطول
في تعريف المباحث العقلية
وقيل يري قريباً ولكنه
في غايه البعد اذ اللفظ
لا يصلح تلك المعاني المتعددة
جميعاً معاً حتى لا يتفق عنه
الاستغفار لها وانما يراد به
احد ما هو مستغرق بجميع
بالمعنى المراد منه
فهو مستغفروا بجميع ما يحصل له
فلا يخرج من المسمى كمن احده
واسم يعني لانه باللفظ
الى احد ما ليس بشرك
كما ذكره قبل قوله والا فرب
والكلام فيه وانما اشتركه
بالنظر الى مقابله وصلوه

وتشبه بالعلم ثم قوله وضع تارة وتارة ان يكون الادعاء
مشاوية في الترتيب بحيث لا يكون بعضها رجحاناً على الاخر فحينئذ
يخرج المنقولات لانه وضع المنقول عنه اصل ووضع المنقول
اليه فرع عليه * قال * والا فرب ان يقال هذا القيد لتحقيق آه
* انقول يستلزم ان قوله وضع واحد تحقيق حقيقة العام ١٩٠

اقول عدم الاحتمال في مذهبنا ويزون من حيث انك * قوله
لا يقال الترتيب في الذكر اي في الجواب عن قوله فان قيل الفاء في الآية
لجود العطف آه * قوله وح لا دلالة في الآية على شرعية الطلاق عقيب
الخلع او اقرار عليه لان الدلالة على كون الخلع طلاقاً بائناً باقية فان قيل
التميز وان كان تاماً وكان قوله تعالى فان طلقها او بائناً حكمه
يستفاد من شرعية الطلاق عقيب الخلع لكون الخلع منصرفاً الى الطلاق
ومندرجاً في احديهما قلنا دخول لاقترانه في الطلاقين على هذا الوجه
ليس بقطعي لاحتمال رجوعه الى التميز وح لا يدل دلالة قطعية على
شرعية الطلاق عقيب الخلع وبهذا التفسير يرفع ما يقال لانه لا دلالة
فيها على شرعية الطلاق عقيب الخلع بجواز ان يكون المعنى والشرع اعلم
والا فرب ان نأخذ في تلك التطبيقات كلها او بعضها شيئاً الا ان
يخالف اي الزوجان ترك حقوق الزوجية بينهما فلا اشتم عليها فيما اقتضت
به اي اعطت فداء في التطبيقات كلها او بعضها فان اثر التميز
اي الطلاق لانه بعض او غيره فلا يحل له آه فيكون في الآية دلالة
على شرعية الطلاق عقيب الخلع على تقدير ان يكون الخلع قبل التميز
بما شبهه فليست آه * قوله ارادة ان يتفقوا على الرجوع انه قال
الارادة تقرير للمعنى لبيان الاحتياج اليها في صحة حذف اللاحق لا سيما
في حذفها مع ان والاف في كون المفعول له فعلاً لفا على الفعل المعلن
مثل جئت ان تكتبني انما لم يكمل احد على حذف الباء لانه لا معنى
للاحلال بالابتناء وفيه نظر بجواز ان يكون المعنى احل لكم بطريق الاستفاد
* قوله والمراد العقد الصحيح بدليل ورود الآية الكريمة في سياق آخر

بجميعها معاً ليس بشرط في صورة النفي فانه قوله غير مستغفروا بجميع ما يصلح له
اعلم من ان يكون من ك ما يصلح له لكنه لا يستغفروا وان لا يكون ما يصلح له
استدراكاً قالوا انفسهم انفسهم بصفة توجب بحسب تمييز اللاحق النقص
ان جئت ولانصورات لانه عدم احتمال النقص اعلم من ان يوجد او لا
* قال * فان قيل المراد بالاستغفار اعلم من ان يكون على سبيل التمهول

أقول في كل من السؤال والجواب بل في وجوب الاستثنائي أيضا بحث العام
 لأن معنى العموم على سبيل البدل أنه يشتمل على كل واحد من أفراد
 وعدم التمسك بأحد الآخر فليس هو أحد كلا واحد والآخر شرط الآخر
 والاول بجزمي في المشترك لا شيجي من استنباح نفسه الحكم بكل واحد من
 معانيه ولو شرط الآخر بل لا يشتمل الا بواحد منها فقط فلا يصح

فولس في السؤال و
 المشترك مستوف للمعانيه
 على سبيل البدل والثاني
 لا يجزئ في التكرار المنبثه
 لأن نفسه الحكم فيها انما هو
 بواحد واحد وان كانت
 مفردة او جماعة جماعية
 وان كانت مركبة سواء
 كانا مجتمعين مع افراد
 منفردة عن الآخر لا يصح قوله
 في الجواب فحينئذ يدخل
 في حد العموم المنكره
 المنبثه أو ولا قوله
 في الجواب عن السؤال

الثاني
 فانه استارة الى
 يستغرق الجواب عنه
 الثاني منه
 على سبيل
 البديل وهو صحة النكاح
 فان قيل ولزوم المهر
 فانه صحيح
 في الجواب

المنكره في المفرد على قول من
 جعله موضوعا للجنس
 واما على من جعله موضوعا
 للفرد المنكره فلا لانه الموضوع

والحكمة فقال المصنف فلا يتفكك الا بتفادير ابي العلي فان قلت لا يتفادير
 ومطابقا عم الا لصفا بالمال في قوله تعالى فاما لكم ما طاب لكم المطابقة
 لا يجزئ على المقيد عندنا وايضا الباء لا لصفا ولا للحصر فالمعروف منها مسرور
 لا يتفادير بالمال لا حصص الشرع فيه بحث لا يتفادير الى غيره قلت يحكم
 المطابقة على المقيد عندنا ايضا اذا اتحد الحكم والحكمة ودخل الاطلاق
 والتقييد على الحكم المنبث كاسياني وهما ليس كذلك على انهم قالوا
 معنى ما طاب لكم ما حذر لكم فيقتضي سببه معرفة احوال فلا يدل على حصر
 المفوضة باطلاقها بدلالة لزوم المال ثم ان تقييد لا يتفادير بالمال
 باداة الباء لا لصافية المتعلقة بالتحليل بقيد ان لا يتغير مال فالباء
 هي المنبث لا فائدة ما ذكرتم غير حجة الى اداة الحصر لا يقال مقتضى لاية
 ان لا يكون الا بتفادير المنفك عن المال صحيحا لان يكون صحيحا مستوجبا للثبوت
 ما نفى عنه او سكت عنه ثم ان ابطال موجب الخاص يلزمكم ايضا لانكم قبلتم
 وجوب مهر المثل بالدخول والموت فلم يلتصق وجوب المال بالعقد لانا
 نقول قوله تعالى لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ما لم تهنوهن ان ترضوا
 لمن فريضة ان على تحققه الطلاق بدونه سببه فريضه المهر وهو مرتب على
 النكاح الشرعي فدل على صحته بلاسمية مهر فوجب حمله ما نحن فيه على ما
 حملناه عليه ثم انه تقييد مهر المثل بالدخول او الموت بالنظر الى قدره في
 الزمة لا الى الوجوب لتحقيقه قبله بالعقد * قوله وكذا الامة اذا زوجها
 انما اذا زوجها سيدا اجنبيا واما اذا زوجها المولى عبده فغيره روايتنا
 الاول ان المهر يجب ثم يستقط لعدم الفائدة فيه لانه الزام له عليه الثانية
 انه لا يجب ابتداء فيز ولا يلزم على هذه الرواية ترك العمل بتأخر

تخصيص اللفظ بالمعنى فلو استعمل في فردية لا نفى التخصيص فينبغي الوضع قلت
 قد فسرنا الراجح رحمه الله في بحث المشترك انه التخصيص ههنا ليس بتخصيص
 الثبوت بل تخصيص الاثبات وهذا لا يقتضي انه لا يراد باللفظ الا الفرد الواحد
 فليست من * تكرر * والمراد بالوضع للكثير * اقول المقصود من هذا الكلام توجيه
 ما ذكره المصنف من كون كل من العام والمشارك واسماء العدد موضوعا

الكثير ومحصلة هذا الكلام في الكثير ليست صلبة للوضع بل هي للصفة فكانت قيل
لا انه يحصل الكثير ويحتمل ان يحصل الامام صلبة له ويجعل الكثير انعم من الكثير
في نفسه بان يتقدم الوضع والكثير بحسب جزئيات وسما في امر الشايع
رحمة الله تعالى قد اعترف فيما نقل عنه انه تكلف لا يقال العشرة مثلا
موضوع المفهوم كلي صادق على مجموع تلك الاحاد من حيث هو مجموع ١٩٢

سخر من العبد عن خطاب قوله تعالى يا موالكم لانه الاضافة بالتمليك
وهو ليس بملك للمال وثمة تحت اذ ينبغي على هذا انه لا يجب المال
في تكاثر العبد مطلقا والا فلا بد من بيان الفارقة بين كونه المرأة امته
المولى ومن كونه غير امته * قوله الباء لفظ خاص المناسبت للكلام
المصر تقديم شرح هذا على شرح قوله والخلاف ههنا في مسئلة المفوضة
تبر واقرارا وتأخره في الفسخ لاجل مناسبتة بينه وبين الفرض في
انه حقيقة في المعنى المراد عنها مجازا في غيره ترجحا للمجاز على المسترك آه
الاحتياط الى وضع جديد والاصل عدم التحويلات والى القرينة في ارادة
كل معنى من معانيه بخلاف المجاز والعلته في الكلام بالنسبة الى المجاز
* قوله حقيقة في القطع والايجاب اى حقيقة في القطع لفة وفي الايجاب
نحوها كسما في * قال المص * ولما لم يبين ذلك المفروض قدرناه بالقرينة
الرأى والقياس كانه هذا مبني على الفرض والتقدير وثمة على انه يمكن
الاستدلال على الخط بالآية المذكورة استقلا ولو فرض انه لم يبين
ذلك المفروض والا فتقدير بينه حديث جابر رضي وهو لامر قمر عشرين
درهم من حيث نفى نقصانه كذا في فصول البدائع * قوله وهذا تدقيق
من وجه التدقيق انه يقول انه لم يقر انه الفرض لفظ خاص للتقدير حقيقة
فيه احتراز عن ورود الاعتراض عليه بان كلامه مخالف لتصرح الامة
بل قال خص فرض المهر اى تقديره بالشرع تنبيها على انه لا تدعى انه الفرض
حقيقة في التقدير بل انه المراد به ههنا التقدير وان كان مجازا واكتفى
وكونه الكلام حقيقة انما هو باعتبار الاستناد وعلى هذا ينبغي ما ذكره
الفاضل الشريف من ان اثبات الحق على الشافعي ربح يتوقف على تقديره

وصدق العشرة على كل فرد
العشرة ليست مثل صدق
الرجل على كل فرد من افراد
الرجال ففي قوله لمجموع
وحدان الكثير ونحوه او
جزء من اجزاء الموضوع له
مسألة وانما هو جزء من
اجزاء ما صدق عليه الموضوع
له لانا نقول العدد لكونه
لا يعتبر الكثرة في مفهومه جميع
اسماء فوق الواحد
من العدد تكون لفظا
موضوعا لا مذكرا وصادقا
على ما ذكر
احد بيت نفسه لا بيت في
مذكور في الهداية
وخصوصية الرادى
هى التي اخذت
من فصول البدائع
فتدبر
* قال *
المعتبر هو
الاجزاء
المتفعة
في الاسم كاحاد المائة
* اقول فانه كل واحد
من تلك الاحاد يصدق
عليه انه واحد من المائة
كما يصدق على كل فرد من افراد الانسان انه انسان فبنا سب تلك
الاجزاء جزئيات مفهوم الانسان المتخذة بحسب ذلك المفهوم
* قال * كيف ولم ينظر الا فيما وضعت له بالوضع الشخصى * اقول فان قيل
لا ينافى هذا ما سبق من قوله وهذا معنى الوضع النوعى لك قلت لا لان
المتفعية نفس النكرة والعموم انما استفيد من وقوعه في سياق النفي فكان

كما يصدق على كل فرد من افراد الانسان انه انسان فبنا سب تلك
الاجزاء جزئيات مفهوم الانسان المتخذة بحسب ذلك المفهوم
* قال * كيف ولم ينظر الا فيما وضعت له بالوضع الشخصى * اقول فان قيل
لا ينافى هذا ما سبق من قوله وهذا معنى الوضع النوعى لك قلت لا لان
المتفعية نفس النكرة والعموم انما استفيد من وقوعه في سياق النفي فكان

الواضع قال كل فكرة وقعت في سياق النفي فهو لنفي كل فرد فان قيل اذا
انقضت العموم بالوضع النوعي فلا يكون محجبا فانما ايضا موضوع بالوضع
النوعي فلما عرفت ان الوضع النوعي احدهما مختص بالتحقيق والاخر بالبيان
واما فيمنه من الاول * قال * لا كما يشتمل الكائن من الاحاد * اقول حصول
هذا الاحراز ايضا ينبغي على التحقيق الذي ذكرنا من عموم صورة النفي فلا
تفصل * قال * وقوله

مستغرق مرفوع صفة لفظ
ومعنى استغراقه
* اقول بكماله ان يكون
مجرد صفة كبر كما قيل
معنى استغراق الكثير
لان يكون شي مما يتناول
اللفظ خارجا عنه ذلك الكثير
* قال * وعلى هذا التقرير
* اقول يعني على تقدير
كونه اجماع المستكبر عنه
من يقول باستغراقه وتخصيص
الكلام ان بعض العلماء
لم يشترطوا الاستغراق في
العموم ولم يقولوا بالاستغراق
في اجماع المستكبر عنه قالوا
بعمومهم وشروطهم
فيه ولم يقولوا به فيه
وبعضهم شرطوا فيه
وقالوا فيه ولا بكماله
لما في فليبدأ * قال *
وتساو بينهما * اقول
فان لا يسير بينهما لان
المصنف رحمه الله قد
اختار فيما سيجي من ادوات
الذي اخرج بعض افراد
بغير شتر حقيقة في الباقى

احدهما ان معنى الفرض التقدير والاخرى ان الكناية عبارة عن
الشرع والمصنف لم يصرح بالخير والاصح لكونه لا في ادعاء ولا انتهى لكون
اورد عليه ان لفظ فرضا من حيث اشتراكه على الاستناد مركب فلا يكون
خاصا لانه من قام المفرد على صرح به في مباحث الفرائض حيث قال
والنظم يطلو في هذا المقام على المفرد حيث يقسم الى الناحية من العالم والمشتك
وتحو ذلك اللهم الا ان يقال كلامه فيها سببه انما يدل على ان النظم ههنا
يطلو على المفرد لانه قسم الى الاقسام المذكورة ولا شك ان من تلك
ما هو مفرد ولا يدل على ان الاقسام المذكورة مفردة البتة وان المراد
بالنظم ههنا ليس الا المفرد وقد يتكلف في الجواب بان المراد لفظ فرضا
خاصا من حيث الاستناد * قوله الا انه يتوقف على كون الفرض ههنا
بمعنى التقدير ومنه الايجاب فيلزم ان يحل الفرض ههنا على التقدير
ومن الايجاب ان ما في علم الله تعالى ينبغي ان يكون مقدرا للمهر فقلنا
نحن من قوله تعالى ان تيقنوا بانوا الحكم ان اصل المهر الواجب هو المال فيجب
لان علمنا لا ينافي علمه فلا يجوز ان يكون ما في علم الله تعالى نفس الواجب
من المهر ومن الثقة والكسوة وغير ذلك من حقوق الزوجية * قوله
لا مثبتا كل جديد ولو سلم انها مثبتة لكن بعد وجوب المضيا وهو الثالث
لا قبله فلا يكون ما وما لا دونها والمط ذلك كما لو حلف لا يكلمه في رجب
حتى يستشير آه فاستشاره قبل رجب لغت حتى لو كلمه في رجب قبلها
حنث * قوله يهدم ما دون الثالث حتى اذا ملكها الزوجه الاولى ملكها
يجوز لا يزول الا بثلث * قوله لا سبب له سوى الزوجه فان المستند
الى السبب الاصل هو الكل الاصل الا كما حصل بالنود المية بل هو سبب

مطلق والذمى اخرج مستقل حقيقة من حيث التساوي وحقا من الاختصار
فما اختلف ههنا كذا ان القسم المخرج عنه بعض افراد حتى لم يبين فيمنه
الاستغراق حقيقة في الباقى فلا ير ان استغراقا موجبا استغراقا
لان شرط فيه عنده وجب ههنا الفرض له بدو حصة في الواضع لا سببه
موضوع الكثير بوضع واحد ليس بخاص ولا عام فمستند ان راجح

جاءت النقيضات
منه
واستدل في الفوائد
على المدعى بوجه
آخر نقله صاحب
الهداية * منه

وذكر الاطوار
خمس لا فاق
للسا فعية
لانهم كانوا
في نفس الجور
الكلمة
فوجدوا
قد وضعت
المعنى
الاجتماع
حتى ان القراء
انما سميت
قسرا
اجتماع
الحروف
او الكلمات
على القرينة
ايضا
على ما قيل
مجهول
على معنى
بنا سبب
الاجتماع
وهو ان الجنبين
المجتبئين
في الحرم
وذكر الاطوار

على مختار المصنف رحمه الله تعالى هناك فلو اراد الشارح
رحمه الله الاشارة الى ذلك كما هو حق العباد وان يقول
اراد بقوله ونحوه كثر عام مقصور على البعض وسبب فساد
تأثيره لا تفعل * قال * او التا في الصيغة كما في تلك
قرو * اقول بانه ان الحفظة حملوا القراء على كيف ١٩٤

ولا يفتيه ان تعينو الحكم المستويدين على علية ما هذا الاستفان
واحكم ههنا هو العود وما هذا الاستفان هو الذوق الحادث
ولا شك ان حدوث العلة يستلزم حدوث المفعول وقد علم بهذا
ان شرط الدخول تحت عبارة الحديث وصفة التحليل باشارة
* قوله ولقوله لعن الله المحذر والمحتذر له عطف على ما قبله بحسب المعنى
والتقدير فاحذر ما يست بهذا الحديث ولقوله لعن الله المحذر ولا يجوز
عطفه على ما قبله بالحديث المستعمل في قوله لعن الله المحذر ولا يجوز
على شرط الدخول ولعل مقدر بعد قوله فيكون الفوائد هو المشتبه
لأنه بان يقال تقديره بهذا الحديث ولقوله اذا لا يدل على القول
على الذوق فكيف ثبت كون الذوق هو المشتبه المحذور فاما قوله لعن الله
لا يجب التماسه بهلاكه واستحالة اتمامه اذا قطع والعين قائمة بالذوق
ان يرد الى صاحبه لانهما على ذلك لان بالسيرة لم يزل عن ذلك ففقد
السيرة في منعه عين بالذوق وحده عين بالذوق ثم ان انتفاء
الضمان بالاستحالة هو الظاهر من هذا الجرح وروى الحسن عني انه
يجب الضمان به لان الاستحالة فخر آخر عين السيرة * قوله وهو جابر
ان انتفاء الضمان به فيه شك لان القطع في السيرة يجب صيانة حقوق
الناس وشيخنا السيرة على الوجه الذي ذكره يورث الى ان يكون سرعية
القطع لصيانة حق الله تعالى ولا بطلان حقوق الناس كذا في الفوائد
الظهرية فالاولى ان يستدل على انتفاء الضمان بقوله لعن الله المحذر على
السادس بدرا فقطعت بيمينه اذا اثبات حكم سكت عنه النهي بخبر الواحد
جائز للاختلاف * قوله فمقد فعل القطع ظاهره يشير بان تحول القضية انها هو

انما قال فالاولى
لا مكانه ان يجاب
بما ذكره من ان
العبارة في الاشياء
المعاني دون
الصور وفي ذلك
وان كان ابطالا
تخفى صورة
ففيه تمثيل معنى
كالقصاص فانه
يسمى حيوة وان
يجاز انشاء صورة
فمعنى سرعية القطع
الحفظ هو ان
تصور ان انتفاء
يقطع يمينه برنيع
عن السيرة فيميني
الا ان كان محفوظا
في ايدي فلا كسر
مستحسن

لا يقال في الحديث
يدل على ان الحديث
ادان كانت كما في
لا ترد الى صاحبه
لانا نقول رد الضمان
الى صاحبه لا يسمى عا
منه

* قال * قيد بذلك المضمير خارج عن الاقام وكذا علم القطع
اسم الاشارة * اقول لا يخفى ما يرد على ظاهر عبارته
وتوجيهها ان المصنف رحمه الله تعالى لا اراد ان يتقدم
الاسم او لا الى الصفة والعلم واسم الجنس مكان المضمير واسم الاشارة خارج
عنه يذهب الاقام قيد الاسم بالظاهر لاخر ارج المضمير واداد غير اسم الاشارة

بقرينة التقسيم ولا يملكه اسم يراد بالاسم الظاهر ما يقابل المشترك حتى يتبين
ايضا ان اسم الاصل لا يغير في غير اسم العلامة اسم هذا التقسيم الظاهر
في مقابلته المضمرة ثم اخرج عن اسم الاشارة ايضا واما حال اسم المضمرة اسم وكذا اسم
الاشارة وهما معترضان ويصدق عليهما جهة المعرفة وكل ما هو لا يخرج عما في التقسيم
لانه خارج بجميع الاسماء كونه واما بين التقى والاشابات فالمراد بالظاهر

ما يقابل المشترك يعسم يرد
على الشرح رحمه الله
تفلي انهما كما خرج جاعلا
الاقسام فقد خرج عنها
الموصولات ايضا في وجه
الاقتضار عليها لا يقال انها
داخله في العام لانه المراد
بالعام ما وقع فيما من
الصفة واسم الجنس
والموصول وليس منها
والعقول يجوز ان يكون القسم
اعتم من المقسم من وجه
كلام ظاهر في * قوله *
ولما قلنا ان يقول هذا التفسير
لا يصح الا على حصة آية
* اقول *
هذا لا يضر
انما يرد على
توجيه
ان روح
كلام المصنف
رحمة الله
تفلي
على ما افاده
عبارة المصنف موافقا
لا نقرر عند الجمهور وتحققه
موقوف على مقدمة يستمر

عند القطع والتقصير كما اشار اليه في البداية وصرح به النهاية انه عند
فصل السرقة حتى يقع جنابة العبد على حقه تعالى بسبب اجزاء منه سبحانه
اذا لو كان معصوما لغيره كان مباحا في نفسه فيكون في معنى الجنابة قصور
فيذكر في حد القطع نعم لا يتقرر دخول العصمة الى الله تعالى عند ورود الجنابة
على المحرم لا بفعل القطع ولعل الشرح اراد بالتحويل تفرقه وانما عبر عنه
بمنع العقول مباينة او التي لم يتقرر لا يعقد بوجوده كونه في خطر
الزوال لا يقال العصمة اذا انتقلت ولم يبق المال حقا للمالك ينبغي ان لا يتقرر
خصوصية لانا نقول ان ذلك غير معتبر فيه بعينه بل يظهر السرقة بخصوصية
عند الامام ليتمكن من الاستيفاء * قوله كما تعذر ان يخرج اسمي كالعصم
اذا صار بعد السرقة خرا فانه لا يبقى للعبد السرقة منه عصمة حتى يتم
الضمان رعاية حقه لا انتقال حقه اليه تعالى * قوله اعتبارات سواء الا
وجوابا تا في المسئلة الاولى فيمنها ما قيل ان الزوج انما في ما كان متبنا
تجد جديده وفيما دون الثلث شئ من الحمل السابق با وكان ينبغي ان يملك
الزوج الاول اربعا وخصما من الطلقات كلها هذه الحديث وواحدة
او اثنين بالاول والازم بطل فاللزوم منه واجب بانه لا يثبت الحمل
الحديث بهذا السبب الحادث انتفى الاول اقتضاء لعدم الفائدة واما
في المسئلة الثانية فمنها ما قيل لو انتقلت العصمة الى الله تعالى كما في الخبر
يلزم ان ينتفى القطع كما في سرقة الخمر واجيب بان انتفاء القطع عن الخمر
لا انتفاء سرقة وهو العصمة قبل السرقة وقد وجد الشرط في المال فوجب الحكم
به * قوله حكم العام او الذي يدعي عموم حكمه ما ذكره والا فالخبر وبالجموم
في الحدوث لا يلزم تجوز قيام دليل بخصوصه مثلا واعلم ان هذا البحث يحتاج

على بيان معنى الشرح وسائر المحققين وهي اسم قد يو ضيع لزامه بمعية
باعتبار معنى معناه هو المقصود فيتركب مدلوله من ذات مبهمة لم يلاحظها
خصوصية اصلا ومنه صفة معينة مقصورة في جميع اطلاقه على كل متصرف بتلك
الصفة ومثل يسمى صفة وذلك المعنى المعبر فيه يسمى مصحفا كضارب ومثل يخرج
والفصل وعطفا من نحو ذلك ويلزم ذكره موصوف معناه لفظا او قد يرا تقسيمنا

لذات التي قام بها المعنى وقد يوضع لذات معينة ولا يلاحظ معها
شيء من المعاني القائمة بها فكل من اسما لا يصفه قطعا بقوس وابل
ونحوهما قد يوضع لها ولا يلاحظ في الوضع معني له نوع نفسه بها وذلك على قسميه
الاول ان يكون ذلك المعنى خارجا عن الموضوع له وسببا بعينه لتعيينه الاسم
وجسده البس كالحجر اذا جعل علما لذات فيه حمرة والاذابة اذا جعلت ١٩٦
اسما لذات الاربع في نفسها

اسماء الذوات الاربعة في نفسها

و جنتیہ میں و سہا سہیا لاو وضع

الاجزاء

وہ سب کا یہ تصور

اسمہ مستثنیٰ قولہ "المفطر العانی"

الحق بانه حقيقة ان يكون

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيٌّ

10-11-11

فصل فی

من ذوات

اسمیت

لیکھی ہوئی دستخط و مہتمم

نہ کہ وہ حقیقتہً

الواحد كما ان الله

المال والرزق

د پلوه سپه
وامکان

[illegible]

اسماء الذوات

الاربع مع

و سپید و لوس و کمر و سپید و پستان

ما ذكر لا يختل القسمان

م الكلام والام ايضاً

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا يفتان

[illegible]

۱۰۰	۱۰۱
۱۰۲	۱۰۳
۱۰۴	۱۰۵
۱۰۶	۱۰۷
۱۰۸	۱۰۹
۱۱۰	۱۱۱
۱۱۲	۱۱۳
۱۱۴	۱۱۵
۱۱۶	۱۱۷
۱۱۸	۱۱۹
۱۲۰	۱۲۱
۱۲۲	۱۲۳
۱۲۴	۱۲۵
۱۲۶	۱۲۷
۱۲۸	۱۲۹
۱۳۰	۱۳۱
۱۳۲	۱۳۳
۱۳۴	۱۳۵
۱۳۶	۱۳۷
۱۳۸	۱۳۹
۱۴۰	۱۴۱
۱۴۲	۱۴۳
۱۴۴	۱۴۵
۱۴۶	۱۴۷
۱۴۸	۱۴۹
۱۵۰	۱۵۱
۱۵۲	۱۵۳
۱۵۴	۱۵۵
۱۵۶	۱۵۷
۱۵۸	۱۵۹
۱۶۰	۱۶۱
۱۶۲	۱۶۳
۱۶۴	۱۶۵
۱۶۶	۱۶۷
۱۶۸	۱۶۹
۱۷۰	۱۷۱
۱۷۲	۱۷۳
۱۷۴	۱۷۵
۱۷۶	۱۷۷
۱۷۸	۱۷۹
۱۸۰	۱۸۱
۱۸۲	۱۸۳
۱۸۴	۱۸۵
۱۸۶	۱۸۷
۱۸۸	۱۸۹
۱۹۰	۱۹۱
۱۹۲	۱۹۳
۱۹۴	۱۹۵
۱۹۶	۱۹۷
۱۹۸	۱۹۹
۲۰۰	۲۰۱
۲۰۲	۲۰۳
۲۰۴	۲۰۵
۲۰۶	۲۰۷
۲۰۸	۲۰۹
۲۱۰	۲۱۱
۲۱۲	۲۱۳
۲۱۴	۲۱۵
۲۱۶	۲۱۷
۲۱۸	۲۱۹
۲۲۰	۲۲۱
۲۲۲	۲۲۳
۲۲۴	۲۲۵
۲۲۶	۲۲۷
۲۲۸	۲۲۹
۲۳۰	۲۳۱
۲۳۲	۲۳۳
۲۳۴	۲۳۵
۲۳۶	۲۳۷
۲۳۸	۲۳۹
۲۴۰	۲۴۱
۲۴۲	۲۴۳
۲۴۴	۲۴۵
۲۴۶	۲۴۷
۲۴۸	۲۴۹
۲۵۰	۲۵۱
۲۵۲	۲۵۳
۲۵۴	۲۵۵
۲۵۶	۲۵۷
۲۵۸	۲۵۹
۲۶۰	۲۶۱
۲۶۲	۲۶۳
۲۶۴	۲۶۵
۲۶۶	۲۶۷
۲۶۸	۲۶۹
۲۷۰	۲۷۱
۲۷۲	۲۷۳
۲۷۴	۲۷۵
۲۷۶	۲۷۷
۲۷۸	۲۷۹
۲۸۰	۲۸۱
۲۸۲	۲۸۳
۲۸۴	۲۸۵
۲۸۶	۲۸۷
۲۸۸	۲۸۹
۲۹۰	۲۹۱
۲۹۲	۲۹۳
۲۹۴	۲۹۵
۲۹۶	۲۹۷
۲۹۸	۲۹۹
۳۰۰	۳۰۱
۳۰۲	۳۰۳
۳۰۴	۳۰۵
۳۰۶	۳۰۷
۳۰۸	۳۰۹
۳۱۰	۳۱۱
۳۱۲	۳۱۳
۳۱۴	۳۱۵
۳۱۶	۳۱۷
۳۱۸	۳۱۹
۳۲۰	۳۲۱
۳۲۲	۳۲۳
۳۲۴	۳۲۵
۳۲۶	۳۲۷
۳۲۸	۳۲۹
۳۳۰	۳۳۱
۳۳۲	۳۳۳
۳۳۴	۳۳۵
۳۳۶	۳۳۷
۳۳۸	۳۳۹
۳۴۰	۳۴۱
۳۴۲	۳۴۳
۳۴۴	۳۴۵
۳۴۶	۳۴۷
۳۴۸	۳۴۹
۳۵۰	۳۵۱
۳۵۲	۳۵۳
۳۵۴	۳۵۵
۳۵۶	۳۵۷
۳۵۸	۳۵۹
۳۶۰	۳۶۱
۳۶۲	۳۶۳

سید و اسعد

مصنف و لمؤلف مصنف به و الما

سألتهم عن أحوالهم وبيوتهم.

انه يكون المراد منه بيان ما وضع له اللفظ العام وان يكون المراد منه
بيان ما يفهم منه عند اطلاقه وقول المصالحم العام اي اثره الثابت به وايراد
هذا الفصل عقب بيان حكم الناحية والاستدلال على مذمب الواقعية
انه مجمل ومشترك مستعمل بالان في استدلالهم على المذمب المحذور بانهم يقولون
معنى مقصود فينبغي ان يوضع له لفظ كسائر المعاني ظاهري الاول لان قول
المصالحم عند الشافعي هو دليل فيه شبهة وعندنا هو قطعيا فان المراد هو
الان في فينبغي ان يجعل قولهم العلوم معنى مقصودا وليس على المراد منه عند
الاستعمال هو الكل * قوله ولا يصح تخصيص العام آه اي يصح تخصيصه بما بعد
تخصيصه بكلام مستعمل موصول فحاشا بالافتقار كما سياتي * قوله ولا يخفى
ايانه انه مشترك هذا مبني على ان قوله ولا يذكر آه دليل مستقر على وجوب
التوقف وهو الظاهر الاول كما في دليل الاجمال كما قبله يقال وانه يذكر كما قال
انه يؤكده وبهذا يظهر ان الاقرب عطف قوله وانه يؤكده على قوله لا يشترط
العلم بين التغيير والاستلزام فائدة يقتضيهما ان لا مشترك وان لم يكن صرحا
بكلام المصالحم الا انهم صرحوا في كتبهم بالاشتراك فوجب ان يجعل الارادة في عبارة
في النسبة ان الوضع تحقيقا للمعنى حكايه * قوله فلان يطبقة على الواحد
صلافة الاطلاقة الحقيقية قيل لا يلزم من ذلك ان يكون مشترك كما يجوز ان يكون
موضوعا للمدرك المشترك بين الواحد والكثير والتجواب ان المراد انه قد يطبقة
على الواحد من حيث خصوصية حقيقة فيلزم الاشتراك الاول كما في موضوعا
للمدرك المشترك كما في الاطلاقة على الخصوص من حيث خصوصية مجازا كما ان اطلاق
شأنه على زيد من حيث خصوصية بطرقة المجاز وقد يجاب بان قول الشافعي
سبيلنا على ان يكون الجميع مجازا آه هو اعترافه بالافتقار في سائر الكلام يأتي عن هذا

بازدم الاشتهار
كله ربما يشتهر ان بالصفة والقسم الاخيرة اشهد اليها فليست بل
مسا بها لانه المعنى العقب في الوضع واخر في مفهوم الحكماء
منهما واستدل على انه المقصود وهو المعنى او الذات بان الاول
صف و لا وصف به والثاني بالعكس او اعرفت هذا فا علم اسم المصنف رحمه الله
على ما اراد ان يبينه الصفات بحيث يمكن زعم الاسم المشتبه بالصفة جعل

المصدرى مع ما ظهر من الذات بالذات مقدر ما في الذكر والاعتبار على
الذات المبهم التي يدل عليها وزنه المشتق إشارة الى المقصود الاصلي
في الصفة هو المعنى المصدرى وانما يلاحظ الذات ضرورة قيام المعنى به
وتدنبه على هذا القدر من التفسير باو خال مع على وزنه المشتق الدال على الذات
فان مع كثيرا ما يدخل في كانه قوله تعالى ان الله مع الصابرين وغير
ذلك حيث قال الاسم

الظاهر ان كان مصفا
يحيى ما وضع
له المشتق
سنة مع
وزنه المشتق
فصفته
فجعله مع
مشتق
بوضع وزنه
المشتق
مسند رجا
تحت الوضع
واراد ما
وضع له
المشتق
منه المعنى
المصدرى
وبما وضع له
وزنه المشتق
الذات
مكان كل
من المعنى
المصدرى
والذات
داخله
الموضع له
فانما يدل على ان
في صورة الاقرار
بالدوام يقتضى
ان المقدر هو الذات
فانما يدل على ان

فانما قوله ويجوز ان يكون الاول اه قيل عليه ان اثبات اللفظ بالاولوية
والترجيح من اورد على استدلال المذهب الثاني واجيب بان الكلام
ههنا في اثبات الاجمال ونفيه ولا يقتضيه بالوضع بخلاف الاستدلال
الذي في فانه له تعلقا بالوضع * قوله فيلزم ثبوت على التقديرين اه فيه
بحث لان ثبوت الكل وان يستلزم ثبوت الجزء لكنه لا يستلزم ثبوت
الحكم لكل ثبوت الحكم جزء كما هو المتيقن بالبيان يجوز ان يثبت لكل جزء
مثلا كصوم جميع الايام وللعضد الوجوب كصوم رمضان وكذا يجوز ان
يثبت لكل القوم حمل هذه الخسبة ولا يثبت لبعضهم اصلا والحق انه الحكم
على الجميع القائم ان كان على كل من اتحد مفردة كما يدل عليه كلامه في بحث
الفاظ العموم فلا يستلزم مطلقا والافلا * قوله ويجوز ان يثبت اللفظ
بالترجيح قال الفاضل الشريفي فيه بحث وهو انما لا يتم ان في استدلال المذهب
الثاني اثبات اللفظ بالترجيح بل هو انما ادعى الارادة دون الوضع حيث
قال وعند البعض يثبت الادنى وهو الثلثة في الجميع والواحد في غيره لانه
المتيقن كلام السمر يريده حيث قال في توضيح قوله لانه المتيقن لانه
اريد به الاقل فهو عين المراد وان اريد ما فوّه فهو داخل في المراد فيلزم ثبوت
على التقديرين وقد يجاب عن البحث بان المراد بيبوت الادنى في عبارة المقدر
ثبوت بحسب الوضع وكذا المراد في عبارة السمر في تلك مواضع مراد الوضع
لان من حكى هذا المذهب واستدل له من الافاضل كالتدري فين السحاب
حكاه بحيث يتضمم دعوى الوضع وانت خبير بان الظان قول الشرح
في اول الفصل وعند السرخسي والتجاني في الجرم بان خصوص كالمواحد في البحث الثلثة
في الجميع والتوقف في ما فوق ذلك تقرير المذهب وعلى هذا التوجيه يشكك

كله الاول بالقصد الاصل والثاني بالاتباع فلما كان قال ان كان
مفساه عيه المعنى المصدرى المقصود بالذات والذات
المقصودة بالاتباع فخرج الاعلام المشتقة نظر الى المعنى الاصلي
لا جرم لانه المعنى المصدرى ليس جزءا من الموضوع له فيها كمنه
ليس مقصودا بالذات بل الامر بانفسه كمنه الشرح

حزنه عن عهده
 الا فراد ولا يذمه
 شي آخر ولا يذم
 اسهل على العموم
 يقتضي انه يذمه
 شي آخر ولا
 يجمعان كما سيجري
 به الخارج
 في بحث المطلق
 المقيد على انه
 دليل آخر على
 رجحانه وليس
 الا حوط بمسئله
 ونسويه البعث
 مشبه
 اجاب الشيخ المنصور
 انما انظر
 بوجه آخر وهو
 انه اصحاب التوقف
 والخصوص ذاهبا
 الى انه ليس
 للاستغناء عندهم
 في اللغة عبارة
 يفيد لا مفرد
 ولا مركب ومقتضا
 وليست ان مع شدة
 الاحتياج الى العبارة
 عن معنى لا يجوز
 ان لا يكون له
 عبارة يفيد
 مفردة كانت او
 مركبة والذم
 ذكرتموه بخصوص
 الرواج وان لم يكن
 له عبارة يفيد
 مفردة فله عبارة

الى التبع
 ثم رتب
 عليه
 الاعتراض
 باليس
 على وزنه
 الفاعل
 والمفعول
 والشجرة
 تنبت في الزمان
 ثم ان المص
 ذكر اقسام
 الاسم
 المشبهة
 بعضها
 بالصفة
 حيث قال
 والآي
 وان لم يكن
 كذلك
 وقد حده
 انما لا يوجد
 فيه المعنى
 المصدرى
 اصلا
 او يوجد
 ولكنه لا يدخل

قصر النظر على ظاهره وراى المستوفى ولم يقدر منه الى الذات
 فان لم يكن الى التوجس والاعتراض ما رى من التبعيلات و
 والتقصيات حيث استدلوا بحجة اسم الزمان والمكان
 والالة الى وزنه المستوفى بتقييده بوزنه الفاعل والمفعول والى
 وزنه انما هذا مما لا دلالة للفظ عليه الجاء في رفته ١٩٨

المتوقف فيما فوق ذلك فليتبين قوله ولو سلم فالعموم انما يكون
 اى لان اوله ان ليس ما ذكر اثبات اللفظ بالترجيح بل اثبات الاستعمال
 لان انما اثبات اللفظ بالترجيح ولو سلم فالعموم قد يكون حوطا كافي
 الوجوب نحو اكر العالم وانما في صورة الاباحة نحو كل الطعام فلا يكون
 على العموم احتياطا بل الاحتياط في الخصوص قوله فيكون ارجح فيكون
 دليل التيقن وان لم يكن اقوى فلا اقل من ان يكون مسادا له دليل الا حوط
 فلا بد لكونه ارجح من دليل آخر قوله استدل على انما يجب الخ اذ عي
 الامام في الحصول ان العلم يكون صحيح العموم موضوعه ضرورى حيث
 فانما بعد استقراء اللفظ نعلم بالضرورة ان صفة كل واجبه ومنه ما وى في
 الاستقراء العموم قوله يعنى بالوضع دليل قوله فان المعنى الذى
 مقصود في التماثل قد وضع الالفاظ لها قوله وفيه نظر لان المعنى الظاهر
 الجيب عنه بان الاستدلال ليس بمحج وظهر المعنى بزم مع مساس الحاجة
 المطلقة والعموم ليس المقصد اليه ومساس الحاجة بالتفسير من مشر الجبة
 المسك او غير ذلك لا شك ان الاستغناء عن الوضع في مثل الجارة لا شتر
 في غاية البعد وقد يقال عدم علم احد بوضع لفظ المعنى لا يقتضى عدم الوضع
 فقد يكون كل راجحة مستهتة باسم على حدة ولم يتبدل الى البتة وانت خبير
 بان هذا الكلام على السند مع انه مثل هذا القول يتأتى في العموم فلا يصلح
 ما ذكر دليل على انه هذه الالفاظ التى ادعى عمومها موضوعه للعموم انما
 ان يكون الموضوع الفاظ اخر لم يتقبل اليها ولا ظهر في الاستدلال على الوضع
 ان يقال قد ورد من خارج الخطاب بالعمومات بل انضمام قرينة صافية
 او مينة فلو لم يكن صيغة تدل على العموم وضعا لاصح الخطاب بهما انما

في الموضوع له او يدخل ولكه لا يكون مقصودا فان شتخص لا متشع
 معناه ففهم والآفاق اسم جنس وكل من العلم واسم
 الجنب المستوفى ولا فاعلم الذى لم يمتنع هو الاسم المحض
 الغير المشبه بالصفة كزيد مثلا والشتق مشبه بها كاحمر ويدخل
 فيه علم الجنب لانه الشخصى اعلم من الخارجى والذمى والاسم الذى

معنى المصدر المفعول
المصدر الى الضمير
شيء طريق كانه
معنى المصدر المفعول
لام اذ لا فرق
حسب المعنى يقتضي

۱۱۱ شفا
اشفاق
احد النعمی
اقول بکلمه
انما جارات
رقبته اريد

من جهة المسمى على الطبيعة النوعية. كما عرفت رجوع ضمير
في القدر الى المسمى وتوحيده في الشرح لانه المطلق وضعه
ليشمل * قال * وليس كذلك لقطع بان المراد *
وقد بان المقصود الاصل نفس المسمى دون الفرد
الفردية بالنظر الى امر عارض مثله في قوله تعالى فخرير

اراد بالترتبة نفس المسمى بمعنى انه تخصيصه الفردية ليست
 بلحظة واحدة وانما جاءت من اضافته التخيير فاسم لا يقطع
 على الفرد كما يقال نحو ادخل السورة واستمع اللهم ان المراد نفس
 المسمى والتخصيص من الفردية ولهذا قيل انه في المعنى كالشركة
 * تارة * قوله عند الاطلاق لتأخر قيدان للتخصيص ٢٠٠

من المسمى في السورة والسورة الطلاق وهي التي عبر عنها بسورة النساء
 القصص في السورة عشرة كذا اختاره صاحب البصائر لقرن تفسيره في القاسم
 النيسابوري ومن تفسيره على بن حماد لا وروي فعلي في الايضاح التفسير
 لان المتأخر عن المتأخر عن السورة متاخر عن ذلك الشيء * قوله اي الزواج
 الذين يتوفون قال صاحب الترجيح حوالا الكلام انه يقول الذين يتوفون
 الزواج لا ينفون الذين يتوفون عن احوال المطلقة لانه قوله تعالى الذين
 يتوفون ليس مضافا الى الزواج الذين يتوفون والالكلام معنى الالة والزواج
 الذين يتوفون مسلم ويرزون اذواجه في ذلك كما بسبب التكرار لا ينبغي
 واذا كان معنى الذين يتوفون مسلم ويرزون اذواجه يتوفون بانفسهم
 اربعة اشهر وعشر لا يرد محذور ولا تعديرا لا يحتاج الى تقديره وانت خبير
 بان الالة يحتاج فيها الى حذف البنية لترتيب الخبر بالمتبدا فانما جاز
 تقدير المضاف وتعد اختاره ككثرته في الكلام وقلة التقدير فيه والافتقار
 قد تقدم ثبوت التكرار في الاول وكلا الوجهين مذكوران في الكشف
 وتفسير القاضى لكن السمع ذكر الاول لانه انسب بما هو في صدد بيانها كما
 لا يخفى ولا في قلة التقدير مع شيوخ حذف المضاف في الكلام * قوله
 بمعنى العام لا يخفى عنه الا قليلا في بحث وهو ان اكثر العرب ما كانت مخصوصة
 والفاصلة اسم الفرد الاول طمخا بالافضل ولهذا قالوا الاستقراء انما قصر
 عليه الظن وجب ان لا يظن بثبوت الحكم للتكرار في شيء من العمومات بل بعدم
 ثبوته فكيف يستدل بما ذكر على انه موجب العام ظني واجوب ان ذلك
 اذ لم يلاحظ تخصيصه العام الذي يدعى ظنية متوجبة الظاهري وانما اذا لاحظ
 بخصوصية ولم يوجد فيه قرينة التخصيص بعد التاخر فيحصل الظن بثبوت الحكم

محبة ارادة
 احدهما دون
 الاخصر دلالات
 القاضى الشريف
 في حواشي المطول
 ام القاضى
 بالاضافة كالتعريف
 باللام في وجوه
 مشهورة
 اي في المرتبة
 السادسة في
 سورة البقرة
 وبينها اربع سور
 مشهورة
 اي في المرتبة
 السابعة عشر
 في سورة النازعة
 بينها احد عشر
 مشهورة
 ونظروا ان الحكم
 باسم كل حيوان
 يخرج من ثمة الاسفل
 عند المضي ظني
 ولا يفصح فيه
 ان الحكم في التمسك
 بخلافه * مشهورة
 والوقوف على البرزخية الموقوفة
 والشركة لا تحصل الا بما قال

بعض الافاضل ان القاضى يقصد به معين عند السامع من حيث
 ان معينه كانه اشار اليه بذلك الاعتبار وانما الشركة فقد
 يقصد بها التفتت النظر الى المعينه من حيث انه راسه ولا يلاحظ بها تعيينه
 وانما كما معين في نفسه كونه جهة مصاحبة اليقين ولا يلاحظه فرق حقيقي وقبيح
 في تصوير ذلك مقدمة هي ان فهم المعنى في الاطلاق لا يعمون اللفظ والعلم به

فلا بد ان يكون المعنى مقصودا ممتازا بخصيصا عن بعض عند السامع لما دل
باسم على معنى فاما ان يكون ذلك الاعتبار اى كونه المعنى معينا عند
السامع مستمرا في ذاته ملحوظا معه او لا فلا قول بسى معرفة والتى في كونه
والمصنف رحمه الله تعالى اشار الى هذا التحسين حيث اراد بالاطلاق
الاستعمال بغير مية ذكر السامع وجعل عند الاطلاق واللسامع قيدين للتعيين
٢٠١

بجميع افراد وحد اخر ثبوت الترجيح بلا مرجح وباجلولة اختلاف الحكم باختلاف
العلوان فائتاه قوله فاما من عام الاد قد خصص منه البعض قبل هذا المثال لا يخ
اما ان يكون مخصصا او لا فعلى الاول لا يكون حجة وعلى الثاني يكون منا قضا
واجيب عنه بافتقار السبق الاول لانه مخصص بعدم التخصيص مع انه مخصص بغيره
العموم بانه لا تخصص بخلاف سائر الفاظ العموم وهو مردود بان هذا المثال
ايضا مخصص بالمعنى المتعارف كخروج من قوله تعالى ان الله على كل شى عليم
وقوله تعالى وتشرافى السموات والارض عن عجمه واحتج في الجواب بان يقال
انه محمول على المباغة والحق القليل بالعدم فيصلح مؤيد للدليل وان لم
يصلح للاستدلال بالاستقلال قوله وهذا الخلاف احتمال الخاص المجاز
جواب سوال مقدر وهو ان يقال لا ثم انه احتمال العام التخصيص بان في
القطع وبغيره الظن لانه لو كان كذلك لكان احتمال الخاص للمجاز ايضا مية
وليس كذلك لانه قطعي في مدلوله اتفاقا قوله حتى ينشأ عنه احتمال
المجاز في الخاص اى حتى يلزم عن احتمال التخصيص في العام القادح في الحقيقة
احتمال المجاز في الخاص القادح في قطعية قوله لان عامه خطاب الشرع
اشارة الى انه المضاف محذوف في عبارة المصنف اعني قوله لان خطابات
الشرع عامة قوله وتكليف المحال اى تكليف لا يطاوع وهو فهم ارادة البعض
فقط بلا قرينة من لفظ يدل على المحل قوله فاما قوله محال السؤال منع
الملازمة المستفادة من قوله لو جاز ارادة بعض مسميا العام آه وحاصل
الجواب لارادة الباطنة لانه لا يصح اختصاصها الى التكليف بالمحال مستوى
العلم والعرفا لقول باعتبارها في حق احد هما دون الآخر حكم فاقم السبب
الظاهر الذى هو الصيغة الظاهرة في العموم مقام الباطن وانت خبير

وعدم
استدلال
المراد بالشرع
اللزوم الى مرجع
التصريح
تقدير المضاف
في عبارة المقرة
تألا لا بد اذ ليس
كل خطابات الشرع
عامة واما تقدير
خصوص لفظ العامة
فانما فيه من ابهام
حمله الشرع على نفسه
مع الاستعمال
كذلك في الحقيقة
ففسه لطيفة
مستترة
لا اعترف
بالسراج
رحمة الله
تعالى
واراد بقوله
اذ لا فرق
بين المعرفة
والسكرة
في التعليل
عند الوضع
انما لا يفرق
بالتمثيل
في المعرفة
وعدم
في السكرة
عند الوضع
لا يفرق
في النظر اليه
وبقوله لا يفرق
اذ قال جاءني رجل
انه يكون الرجل مهيئا للمسكلم
انه يمكنه ان يكون كذلك
لكنه الواضع لما لم يعتبر التعليل
بالنظر اليه في المعرفة لم يفت
الى ذلك التعليل بل بالنظر
الى السامع لانه المقتر

عند الواضع فلما كان المصنف قال المعرفة ما وضع معتبرا للواضع تعينه عند
السامع حال الاستعمال والسكرة ما وضع لشي غير معتبر للواضع تعينه عند
السامع حال الاستعمال اذ عرفت هذا فاعلم انه تعريف المصنف لهما احصا تما نظر
الشرح اما اول فانه الموضوع له فيها مذكور فيما اجتمعت له دون ما نقل الشرح
واتمنا فلما لم تدرت ان مدارة الفرق بين المعرفة والتعليل في ملاحظة حال

المع والاعتبار التبعي والامتناع عنده وعبارة المصنف فيسبده دونه
ما نقر ثم ان قول السارج في المعنى في التبعي وعدمه انه ذلك بحسب دلالة
اللفظ الى آخره منقول نفسه اما في القول فلاله وان كان مستكما في نفسه لكسبه
لا يخالف ما ذكر المصنف كما تحقق واما قوله بحالة الاطلاق فلما عرفت ان مراده
بالاطلاق الاستعمال والسارج مصترف بكونه مقبلا لانه ما هو ذ ٢٠٢

فيما استحسنه من التفسير يفي

واما قوله دون الوضع فلما
عرفت ان المراد له الاسواء

عند الواضع
احتراز عن مثل
قوله تعالى
واعلموا ان الله
بكل شيء عليم
المع
مشه

اسمه مراد الفرق فكيف لا يكون
معتبرا واما قوله لانه اذا
قال جازي في رجل بكه ان يكون
او جازي معين لا مع ايضا
فلما عرفت ان مراده
الا مكانه لا يكلف في كونه معرفة
بل لا بد من اعتبار الواضع
ذلك التبعي وما حظته
الحمد لله ملهم الصواب واليه
الرجوع والاعقاب * قال *
يريد ان تميز الاقسام المذكورة
* اقول اعلم ان اكثر ما يكون
اعتبار الحث في التقسيمات
لتخصيص التباين والاختلاف
دون الاجماع والائتلاف
ولذا قال السارج رحمه الله
تف لي فيما سبقت فانه قلت

بان هذا الجواب مشعر بتعليل التكليف بالعلم وقد يمنع في مثل اقبوا الصلوة
الا ان يقال التكليف بالعلم تكليف بالعلم اقتضاء لا شامعه بوجه
* قوله وقد يقال اي في الجواب عن السؤال المذكور وهذا الجواب للفخر
الاسلام والنظر بوجوه لصاحب الكشف ومجال الوجه الاول من النظران ظنية
خبر الواحد والقياس لم يعتبر في حقه العمل حتى وجب العمل بهما واعتبر في حقه العلم
حتى لم يلزم الاعتقاد ولم يكف جاحدا بما نجاز ان لا يعتبر الارادة الباطنة في حقه
العلم ويعتبر في حقه العلم فيما نحن فيه بهذا التقرير سقط الرد عليه بان لا تغفل عما
بالارادة الباطنة وكلام محرر الاسلام مبني عليها بل افادتها العلم دون
العلم لان العمل يشبث بالنظر وونه والظنية في الاول لاحتمال في طريقه والتمسك
لاحتمال في نفسه لان الارادة الباطنة غير معتبرة فيها في حقه العمل معتبرة
في حقه العلم وقد يجاب عن النظر المذكور بان الاحتمال فيها ناشئ عن دليل يكون
غير متواتر وغير منصوح عليه حتى لو فرض متواترا او منصوحا عليه لا لاحتمال
فلا يلزم من عدم سقوط احتمال ناشئ عنه دليل عموم غير ناشئ منه وفيه بحث
اليس الكلام في لزوم العلم الثاني الاول بل في ان السقوط في حق التبع
لا يستلزم السقوط في حقه الاصل كما ان اثر الظنية في صورة النقص ساقط
في حقه التبع دون الاصل على ما عرفت من التقرير الاول قل * قوله
وذلك في حقه العمل دون العلم فيه بحث لان الظان لا امر بالعكس فان ترك
العمل فيها وجب يقتضي الاسم وترك العلم فيها وجب يقتضي التفضيل او
التكفير فالاحتياط في جانب العلم اكثر ولا أقل من المساواة وايضا لو اعتبر
الارادة الباطنة التي لا دليل عليها في العام لا اعتبر ايضا في الارادة الباطنة
لنجا حتى لا يلزم الاعتقاد القطعي ايضا لا مشترك الارادتين في العراء عن

من حقه الاقسام التباين والاختلاف وهو مستف في هذه الاقسام ثم قال الاليس
في جوابه على انه لو جمع الجميع اق ما متقابله كلفي فيها الاختلاف الاليس
بالحجيات والاعتبارات والمصنف لا جعل اعتبارا بها هت سببا لرفع توهم التباين
بها هذه الاقسام على خلاف ما استشهد به الانام احتجاج السارج الى توجب الكلام
وتوضيح المرام فقال يريد ان تميز الاقسام المذكورة لا بحسب الذات يعني انه

لو كان كذلك لوجب التساوي واستلزم الاجتماع وليس كذلك بل يحسب
 التخصيص والاعتبار بالاعتبار في الجملة الاجتماع بينهما * تبارك * والكلام
 بعد موضوع نظر * انقول نظر عندنا انه للقطع بان الواقع موضوع التخصيص المستعمل
 هو الموضوع الكثير بان يكون كل واحد من الكثرة لنفس الموضوع له لانهم من ذلك
 على ما هي متضمنة في عبارة ولا تفسير الوصف الكثير بما ذكرنا من تخصيصه
 اجزاء او الكثير بكونها متضمنة

الذي * قوله لان التخصيص شائع انه هذا القول بالاعتبار لان التخصيص في مقام التعديل
 والافصاح المصروف في التفسير ليس هذا * قوله وفيه نظر لان مراد التخصيص هو
 الفاصل الشريفي يكثر اتمام هذا الكلام على وجه لا يد عليه هذا النظر والاعتبار
 يقال لان التخصيص في كل عام بل احتمال شائع لان احتمال كل عام بل
 اما ان يكون التخصيص غير مستقر كما لا يستلزم وهو التخصيص في مستقر وهو المستقر
 او الحكم او العادة او لفظا لبعض الافراد او زيادة واما ان يكون الكلام
 وهو اما ان يكون بمرافق او موصول والاقسام باسرها سوى كونه موصولا
 مستقيمة كما ذكره المصنف لان التخصيص بمرافق بمرافق الكلام الذي يكون
 موصولا بعد التسمية وقيل ما هو لان يبقى التخصيص الشائع الذي جعله
 دليل الاحتمال انتهى وانت جيب بان هذا التوجيه لا يلزم كلام المصنف فانه على
 انتفاء التخصيص في صورة التراضي بعدم تسميتهم التراضي مخصصا والسريفة
 عقله بفرص عدم اقرار القرينة فلهذا اراد اتمام الكلام عن طرف الحقيقة
 لا توجيه كلام المصنف وقيل وجه ايضا كلام الحقيقة بان حاصل توجيهات روح
 عن طرف الشافعي انه في وقوع النص على البعض في الاكثر يدل على جوازه في الكل
 فلا قطع فحين نقول ان هذا اليبس احتمالا لا ماسيا عنه دليل على ان القطع لان
 وقوع القطع في الاكثر عند القرينة لا يلزم ولذا عليه عند عددها وهذا كما ان
 وقوع الخط الكثير في البدن لا يستلزم لا ينافي في الجزم بها عند عددها * قوله
 ولا يكون لقوله بالقرينة معنى لان التخصيص لم يدرج في التخصيص بالقرينة حتى
 يفيد منه بل ادعى شيوعه بالقرائن كما صرح به ثم فرع عليه ايراد شبهة البعض
 في كل عام ولو بالقرينة وهو * قوله ثم لا يخفى ان قوله قال الفاصل الشريفي
 حمل الشرح كلام المصنف على وجه تبارك اي من ظاهره نصا رلفوا في هذا المقام

التي يفتقر
 من غير ما
 ان مراد المصنف
 بكونه خلافا
 ان التخصيص في
 يورث السببية
 في العام شائع
 بالقرينة التخصيص
 مطلقا سواء كان
 التخصيص المستقر
 موصولا او مقترنا
 لهما باعتبار كونه
 في العام بالقرينة
 فليقل * منه
 اي بعد تسليم
 ان الكلام الموصول
 غير مقترن بقرينة
 منه
 وايضا جعل
 المصنف التلطف
 في التخصيص مجازا
 فلا يستقيم في صورته
 تقسيم التخصيص
 لان التخصيص
 بكلام غير مستقر
 وكذا المستقر مترافف
 لا يجعل العام
 * مجازا *
 * منه *

كما ذكره في الاول آقول فيه نظر لما عرفت ان المصنف رحمه الله
 نقل اختيار العام المخترج بعض افراد حقيقته في الباطن
 فيكون الباطن معنى وضحا بالضرورة لا كما قال على زعم
 المصنف رحمه الله تعالى ولا نسلم لا وجه يجعل الجميع
 المنكر سيما جعل القلة موضوعا لكثير غير محصور عند من يقول

بعمومه لا يتكلم ولا يراود اسم لا دلالة له في اللفظ على تقييد عدم اجزاء
الكثير وحيد في المفرد ايضا كذلك بمعنى انه لا دلالة فيه على تقييد
عدد جزئيات الكثير ولا من الفاظ الصيغ ما تقع للخصوص مع القطع بان
لم يوضع الا وضعا واحدا فانه كما في ذلك الوضع الكثير غير محصور لم يكن
جعل الصفة مقابلا لاسم الجنس خلاف الاصطلاح اقول فيه ايضا ٢٠٤

نظر لانه لم يجعلها مقابلا

لا نقول له متمسك بخلاف اصطلاحه يمكن توجيهه بان يقال للنزاع انما هو في
العام بلا قرينة مخصصة وسنذكر العام لا يجوز ان يكون مخصصا بالعقل
او الاحتسار او غير مستقر والا لكان مقررا بما يخصه والمقرر خلافه
ولا الكلام مستقر مترج عنه فانه ناسخ عنه لا مخصص ثم يجوز ان يكون
مخصصا بكلام مستقر موصول به في الكلام لانه لم ينقل اليها وهو قليل
جدا فنقول المتخالف التخصيص شايع ان اراد به ان التخصيص الذي يجعله
المتنازع فيه شايع فهو من اراد ان مطلق التخصيص شايع فهو لم يكن
لا يورث شبهة في بقا المتنازع فيه على عموم لانه لا يجوز انفراد
كاتبنا بل انما يجوز منه فردا هو في غاية القوة وحال ان جسم شايع لم يكن
النوع الذي يمكن ان يجوز صورة النزاع عليه قليل ما هو فلام ان كثرة الجنس
تقتضي كفاية العام المفرد من نوع نادر حتى يلحق بذلك الجنس وانما يقتضي
او لم يكن النوع قليلا فظهر ان قوله بلا قرينة له معنى وان لم يراد المتخالف
في الاصطلاح ولا بيان ان التخصيص الذي يورث شبهة في تناول العام
بما بقي بعد التخصيص قليل اما قوله ولا يورث شبهة فهو بيان وتحقيق
لكونه التخصيص بالحق ونحوه في حكم الاستثناء لانه نفى للشبهة المذكورة
في قوله يورث شبهة ولهذا الذكر والموان هذه التخصيصات التي بعضها في علم
بعض لا يجعلها ما نحن بصدده لانها يكون مقارنته لا يخصها لا يقال ما ذكرت
انما يرفع احتمال التخصيص عن العام في الذي يرفع احتمال النسخ عنه او يمكن
نزول النسخ وان لم ينقل اليها ومع بقاء هذا الاحتمال لا يكون قطعا لانا
نقول الكلام فيما يرفع حجة العام من حيث هو واحتمال النسخ كذلك
فانه الاقسام في احتمال النسخ متساوية الاقدام فاحتمال العام التخصيص

لا اسم
الجنس
فخلاف
الاصطلاح
اقول فيه
ايضا
نظر
لانه لم يجعلها
مقابلة
لاسم الجنس
بل للاسم
وكل قوله ولا
يورث شبهة
على ما صرحه في
اصل المراد بلا
نقص عن تعليله
مش
على تقدير تسليم
ان الكلام الموصول
ليس بقرينة
مخصصة * مش
المتعلق من اقسام استخاص
وضع للمواحد المتوحد
وقد جعله قسما للشكوة
حيث جعله للمسمى بما قيد
لبعض المسمى غير معينه ولا شك ان مثل رتبة مطلق وكمرة
مع المراد منها واحد اقول فيه ايضا نظر لانه الشارح معترف
بانما الخارج من التقسيم بعض الانواع الشكوة وهو ما استعمل في الفرد دون نفسه
المسمى ولذا اورد نوعين المرفقة والشكوة بحيث يسلك الاقسام كلها
فايضا من * قال * كالترجيل والفارس * اقول الكلام فيها لا عهد انما رجى

لما كان
مع المراد منها واحد اقول فيه ايضا نظر لانه الشارح معترف
بانما الخارج من التقسيم بعض الانواع الشكوة وهو ما استعمل في الفرد دون نفسه
المسمى ولذا اورد نوعين المرفقة والشكوة بحيث يسلك الاقسام كلها
فايضا من * قال * كالترجيل والفارس * اقول الكلام فيها لا عهد انما رجى

والمعروف هو المستكر منها للقطع بالاسم الموصوع لو اريد بالاسم الموصوع والمقصود منه
 اقسام النسخة وهو المعروف بالاسم المستكر في العبد وتزنيح العبد وفردعه
 من الاستغارة وبغيره * قال * وذكر في الاسلام اسم النسخة كل لفظة وضع
 لمعنى آه * اقول لا جميع نسخ الاسلام به مدخولة كل ورد عليه اسم النسخة
 منهن عند فاعلم ر بعضهم باسم المراد بالمعنى مدلول اللفظ فذكر انما

في قبيل التخصيص بعد
 التسمي بكتابة ورد بالاسم
 تكلف لاسم تلك التسمية
 انما تكلف في المحاورات
 الخطابية والمقام
 مقام التعريف وبعضهم
 باسم المراد بالمعنى مقبل
 الصيغة والمقصود تعريف
 في النسخة الحقيقية وهو
 خصوص الصيغة الاعتباري
 وهو غير تنبيه على جريان
 الخصوص في المعاني والمسمى
 بخلاف العموم فانه لا يجري
 في المعاني رد بان

المراد
 بعدم
 جريانه
 فيها
 بخصم باسم
 الصيغة
 المقطع بعموم
 لفظ الحركات
 والعصوم
 واسبابها
 ومع اسم لا يتم
 التقريب اقول
 لا وجه للنسخ في
 عبارة المصنف
 بجوانه وجه
 فله لهما
 جعلنا النسخة بجعل
 النسخ مع وصف

كما حتم النسخ المجاز عند عدم القرينة وظاهر انه غير قاطع فيه انتهى في قوله
 الا انه لم ينقل الدين وهو قليل جدا مناسقة ظاهرة لان ما لم ينقل كيف يعلم
 انه قليل وبكذلك الكلام في المطلق انما لم ينقل * قوله وج لا فائدة آه
 لانه لا يترجم من نفي التخصيص بالمعنى الاخر نفيه بالمعنى الاعلى الذي اجماعه كقوله
 على مطلوبه وقد تكلف في الجواب بان المراد بمنع كونه مخصصا بالمعنى الاخر منع
 حكم التخصيص عن ايراث الشبهة والتقدير ولا ثم انه مخصص مورث للشبهة
 * قوله لتأخره من انشاها ظاهر كلامه بوجه ان التراضي شرط في النسخ مطلقا ليس
 كذلك فان التأخر اذا كان هو العام لا يشترط في نسخ النسخ التراضي كما في
 * قوله وانما قيدنا بالجواز آه كانه اشارة الى ان جزء المص كونه نسخا في
 الواقع البنية كما يتبادر من ظاهر عبارة ليس كما ينبغي ويحتمل ان يشير به الى
 ان الوجه في كلام المص على حذف المضاف والتقدير مع جواز ان في الواقع
 آه ثم التحقيق ان الموجب للحمل على المقارنة ليس هو الجعل بالتأخر المترامي
 فقط بل الجعل بالتأخر موصولا او متاخيا فالاولى حمل النسخ في عبارة على
 معنى تيسير النسخ والتخصيص من منع احد بما حكم الاخر مثلا وهذا هو كانه
 خلاف الظاهر لكن يظهر به التقريب بخلاف ما ذكره الشرفا قل * قوله فلما المراد
 بالنسخة هي آه فيبحث لان طلاق النسخ عليه وان صح باعتماد ما ذكره
 لا يصلح محلا للخلاف بيننا وبين الشافعي روح لعدم كونه النسخ بهذا المعنى قطعا
 عنده فيكون الظن ناسخا لمثله ليس الكلام فيه وغاية ما يمكن ان يقال ان
 المراد مجر التفسير لا التفسير الحقيقي فنقول مثال ذلك على المعنى اللغوي
 نظير ذلك * قوله فاستثناء اراد به الاستثناء المتصل اذ لا يخرج في
 المنقطع * قوله او غير نحو جاء في القوم اكثر آه اجاب صاحب الترجيح

الواحد لا يتم متفردا واداره ما ذكر بعض المحققين اسم
 الاطلاق اللغوي امره سهل انما التراجع في واحد متعلق بمتفرد
 وذلك لا يتصور في الاعيان انما يتصور في المعاني الذاتية
 والاصوليون يشكرون وجودها يعني اسم المراد الواحد الذي يطلو
 على المتفرد ولا يتحقق له الا في اللفظ عند من لا يصر في الوجود الذاتي

النوع والجنس ومكانه الافعال واسمها وقيل بالاشارة
الى القسم المشايخ من تعريف فخر الاسلام وايدى بالاسم
لو كان اشارة الى تعريف فخر الاسلام لوجب ان يشير
الى الشخص الاعني من السيرة ايضا يحتاج الى تأويل لقوله
هذا الاسم ذكر تعريفه على ذلك التقدير ولا يخفى انه

لا منه لا كل في هذا
الكلام حتى يكون
زيدا بعضا منه
نفس اذا ورد
النقص بمثل جار
بعض القول لكلام
انظر * منه

معدود ومن القواصر قوله التخصيص قد يطلق على ما ينبغي ان يخص
قول المصداق في شبهة العام الذي هو مستقر موصول بقرينة مسببة
قبيل الفصل من العام الذي هو مستقر موصول بنسخة قطعي في الباقي
وعلى ما يندرج ما يقال لو ثبت الطلاق التخصيص على ما يتناول النسخ في كلامه
بعضه من المشايخ فهو محمول على المعنى اللغوي لويده قول السمر في مباحث
مفهوم المخالفة انه مذهبنا في التراضي ان نسخ لا تخصيص والكلام ههنا
في المعنى الاصطلاحي بقرينة قوله الآية وهو جهة فيه شبهة لان العام في
صورة النسخ قطعي في الباقي * قوله مستقر تخصيص الكتاب بالسنة والاجماع
اطلاق التخصيص على تخصيص الكتاب بالاجماع لا يقتضي القول بجوازه يجوز
ان يكون ذلك الاطلا في ضمن النفي بان يقال لا يجوز تخصيص الكتاب
بالاجماع فلا يرد عليه انه يفهم منه القول بجواز نسخ الكتاب بالاجماع
مع انه قد تقرر عندهم ان الاجماع في زمن النبي عزم ولا نسخ بعده وباجمله
الاجماع لا يكون انما سمي بحكم الكتاب والسنة في المذهب الصحيح واما قول صاحب
المهذبة ان نسخ نكاح المتعة ثبت باجماع الصحابة رضه مع ان النبي عزم كان
احله في غيره اذ انما استند على اناس فيها العذوبة فغناه ان الصحابة
اجمعوا على ان نسخ نكاح المتعة قد نسخ وقت النبي عزم لا حادث الوارثة
في نهي النبي عزم عنه صرح به في النهاية * قوله لان المدرك باحتسار هو ان له
كذا قيل فيه ليعرف تسامح لان المدرك باحتسار هو نفسه كذا لانه له كذا لانه
حكم يعرف حقيقة بالاعتلال باحتسار * قوله بخلاف المدبر واثم الولد آه
فانه يحل للمولى وطهها قدل على ان الملك فيها كامل دون المكاتبه لانه
الوطي لا يحل الا لاجل احد المكين بالنقص * قوله لان ذلك باعتبار الرق

من سوء الفهم
وقوله السمر
فليس بمر
* قال *
وقيل المراد
ان لفظ
التخصص
مستقر
بالاشتراك
على معنيين
* اقول
مسددا هو
التوجيه
الوجوب
الموافق
لاختاره
الفاضل
الامامي
في الاحكام
قال واحتو
في ذلك
ان يقال
انما هو
قد يطلق
باعتبار
الاول هو

منه
ونفسه نظر لان
المفهوم من تعريف
النقص بتواتر الحكم
ان لفظ
التخصص مع قطع
النظر عنه بتواتر
للمعنى الآخر واما
ان يذكر فيه لكل
ام لا فلا * منه
انما قال حقيقة
لا منه قد يستند
الى احتسار عافا
نظيره ما سبق منه
في تعريف الاصل
من اعتبار السقف
على الجدار بمعنى
كونه مبنيا
عليه وموضوعا
فوقه مما يدرك
باحتسار في
منه
وهو قوله تعالى
الا على ازواجهم
او ما ملك ايها انهم
منه

اللفظ الواحد الذي لا يصلح مدلوله لاشتراك كثيره فيه
لا سيما الاعلام من زيد وعمر وسخوة النائي ما خصوصية
بالنسبة الى ما هو اعلم منه وهدى انه اللفظ الذي يقال على
مدلوله وعلى غير مدلوله لفظ آخر من جهة واحدة كاللفظ الان فانه
خاص ويقال على مدلوله وعلى غيره كالفرس والحصان لفظ السحر

من جهة واحدة * فكل * ولو نشر بالحكم الشرعي الى قوله لم يعد بعد اجتهاد
 لانه الكلام هو ما في افادة السخا صر المعنى لا الحكم الشرعي على ما صرح به المصنف رحمه الله
 تعالى فيما سبق وعقد هذا الباب لذلك والعجب ان هذا مع غايته وضوحه وقرب
 العهد بكلام المصنف كيف خفي على التحرير واما عبارة القوم في هذا المقام ان السخا صر
 ينشأ من مدلوله قطعا وبقيت كما يريد من الحكم الشرعي ٢٠٨

ففي غايته المحل والرضا
 لانهم لم يفرقوا بينه افادته
 المعنى وبينه افادته
 الحكم الشرعي كما فرق المصنف
 تعالى لهم ذلك القول وحده
 * فكل * واما الزيادة فيقول
 من صدر القول على السخا صر
 * اقول مقتضى قوله
 البقي ان يقول هو ما
 واما الزيادة فكل في المثال
 الغلط في كنهه ذكره في صورة

الكلام
 حاصله اختيار
 ان المراد بالوضع
 الشخصي كنهه لا بمعنى
 الذي ذكره حتى
 يلزم الاشتراك
 بل بمعنى كنهه
 غير الوضع الاول
 مشتهر

لا يقدر عندكم فالواجب
 لا يشترط بعضه * فكل *
 اجيب عن الاول بان الكلام
 في السخا صر واشهر كذلك
 بل هو عام او واسطة
 * اقول ان الكلام في السخا صر

امى تأدي الكفارة باعتبار الرد والحاصل ان الواجب بالنص تحرير
 رقبته وهي اسم لذات موقوفه عرفا والمكاتب كذلك لانه عبد ما بقي
 عليه درهم واعلم ان بين الملك والرد مغايرة لانه الرد ضعف على
 يصير به الشخص عرضة للتمليك والابتدال شرع جزاء للكفر الاصلي والملك
 عبارة عن المطلق السخا صر المطلق انصرف لمقام به الملك السخا صر
 انصرف لغير من قام به وقد يوجب الرد به ولا ملك ثم كما في الكفر الجزئي
 في دار الحرب والمستأمن في دار الاسلام لانهم خلقوا ارتقاء جزاء لكفرهم
 ولكن الملك لاحد عليهم وقد يوجب الملك ولا رد كما في العوض واليهما لا
 الرق مختص بنبي آدم وقد يتبعان كالعبد المستر كذا في غايته البنية * قوله
 واشترط الملك جواب عما يقال انه اشترط في الكفارة الملك وهو ناقص
 في المكاتب فينبغي ان لا يصلح تحريره للكفارة * قوله ولا نية له قيد به لانه
 لو نوى التعميم للطلب واخواته صحح ويحتمل بالاكل * قوله عبد الله ربح رحمه الله
 وقال لا يحتمل لان النكاح ما يتفكه به امي يتعمق قبل الطعام وبعده وهذه الاشياء
 يتفكه بها في العادة * قوله قالت السخا صر حقيقة وهو مدعي كثير من اصحابنا
 المشافعي واليه ميل القرطبي وكثير من المعزلة واصحابنا جرح * قوله
 حقيقة ان كان غير مستقر قال في فصل البدائع والسخا صر ان الخصم بغير
 المستقر ليس حقيقة عنده ولا مجازا قاله في المصنف * قوله وفيه نظر لانه
 ان راداه قد يجاب عنه بمثل ما اجاب به عن النظر الثاني وتقرير ان لا يشترط
 انما يلزم اذا اريد به الباقي بالوضع الثاني كما يشعر به ظاهر عبارة المنصر
 وبسبب ذلك بل بالوضع الاول والاستعمال الاول وعدم ارادة البعض
 المتخرج منه غير داخل في معناه بل طار عليه بخلاف المجاز فانه انما يكون استعمال

فلا تفسد في قوله تعالى ثلثة قروا متفرع على قوله السخا صر حيث كان في افادة
 هو خاص يوجب الحكم قطعا واما ان اشترا عام او واسطة ففان
 فلا تفسد جميع منكروه هو عند من لا يشترط الاستعمال او عام وعند من يشترط واعتراض
 عليهم بان السخا صر كما هو قطعي في معناه كذلك العام قطعي في معناه وكذلك
 العام قطعي فيما تنطه وشكك فان انصرف عنه السؤال عن وجه اتاه من وجه آخر

وعلى تقدير ان يكون الصام ظاهرا او باطنا المستكر واسطة فهذا المستكر خاص
 لا ينسب قيد بمصطلحات والمعلوبات هي التسمية المستكر من الثالث فاشهر معلومات
 في قوة سكون ال و ذ القصدية وعنده ذى الحجة ولو كان كذلك كان خاصا كذا
 هذا القول اما بجواب عن قوله ان الجاهل كما قطعت في معناه كذا لك الصام فهو
 انما الكلام بهما ليس في بطلان القاطع بل في بطلان موجب اللفظ

بالفحصان على مدلوله
 وهو موجود في الصدور
 او لا يصح إطلاق التسمية
 على الاشياء وبعض خلافه
 جميع المستكر لانه عام عند
 من لا يستعمله الا لا يستعمله
 واسطة عند من يستعمله
 والفرق بين
 متقفا
 على كونه
 في شرح المختصر
 في جملة
 خرج عنها بعض منسبا واما
 عن قوله على تقدير ان يكون
 الصام ظاهرا او باطنا
 قوله اشهر معلومات
 كونه مستكرا مركبا لا يسمى خاتما
 والكلام في التسمية فاعلم
 وعليه التسمية بالاشارة والتسمية
 بتكميل الحقيقة الا ولى آه
 القول بجسبي لا يثبت ان
 لا يعتبر تكميل الحقيقة وجوب
 ثبت حقيقة ومقتضى بها يقتضيه
 تلك الحقيقة كذا وجوب
 تكميل بعض الرابطة
 الا ان الحقيقة الواحدة
 لا لم يقبل التجربة وجبت

ان ضرورة انما يستعمل المحققين يكون في الموضوع له والجار في غيره
 قوله والا كان مستكرا كالا عاما والافاضة ان قلت المستكر لفظ واحد
 موضوع اعم من متعدد وصفه متعددا وهو انما يثبت الوجه في اللفظ
 والمقيد فلا يلزم الاستراكية ولذا ذكر علماء الدين انما شئ لم يجد قوله
 والا كان مستكرا في الحقيقة المقيدة المصححة عند الشرح في غير خارج
 في هذا الموضوع اعني اللفظ قوله وسيجي في الاستدلال اعترض عليه بان
 ما ذكره من انما كان مستكرا ومن تبعه وليس بجواب عند المبرور ورواه
 التسليم بان كلامه على السند قوله وعامة الافعال انما اذن عن
 الافعال المقابلة مسترعى قوله وقد يكون ثبوت قاعدة آه قيل
 هنا وضع نوعي اخر خارج عن القسمين وهو وضع الكناية بالنسبة الى
 الكنى عنه ولا يرد على ما ذكره المستكر في بعد من الكناية مستوفية
 في الموضوع له لكن لا لانه مناط النفي والاثبات بل في قدر منه الى الكنى
 فانه الكناية على هذا حقيقة يندرج وصفها في احد المعنيين الاولين
 واما على المذهب الصحيح من انه مستقر في الكنى عنه اذا لفظ انما يكون مستقرا
 في الغرض الاصلي كما ذكر في المقاص فالظهور وجوب وصفها عن المعاني
 المذكورة اذ لا يندرج في احد المعنيين الاولين والا كانت حقيقة
 ومن البين انها على تقدير استعمالها في الكنى عنه ليس كذلك ولا في الثاني
 والا كان مجازا مع انه قسم له عندهم قوله من حيث قصد التسمية
 الشجاعت كسر الشين جميع شجاع كفلان وعظام وقد يحكى على شخصه
 وشجاعت بضم الشين قوله ومن حيث قصد به آه ان قلت قد عجز
 في تعريف اللام استغزا جميع ما يصلح له كاستبوة فانه كان الافراد

بما حسا فلا يجب الا تكتب حينئذ كما هو موجب النفي فلا يكون ما ذكر في ضرورة الالتزام
 الزا على ولا يتأتى له انما يقول مستر ما يقول لانه الواجب عنده ليس
 كما ينسب اظهار غير الظهور الواقع فيه الظلال بل اثنان مقسم وانما الواجب عليه
 ان يخلص عما ذكر في تقديره الصدور فظهر ان قوله ليس هو ليس في الواجب آه
 ليس له دخل في الجواب وانما ذكر بيان الواقع وتوضيحي الجواب قد تم فاعلم

نفسه يفيد الباطنية رحمه الله تعالى في دفع ما يورد من المعارضة
 * أقول أراد بالمعارضة المعارضة بطريق القلب وهو جعل العدة بعينها
 على التقدير الحكم بعينه بأنه يقال إنه القرر أنه حمل على التحيز بطل موجب الثلثة
 ما بالتقصير عن مدلولها إنه اعتبر التحيز الذي وقع فيه الإطلاق واما بالزيادة إنه
 لم يعتبر ودفعه إنما يقال لأنه لم اعتبر التحيز الذي وقع فيه الإطلاق ٢١٠

ان لم يعتبر كان الواجب
 ثلثة حميض و بعضا بل
 الواجب بالشرع ليس الا
 التحيز الثلثة الكماله كما
 ذكر في الاطبار وانت
 خبير بان لا يفيد الباطنية
 رحمه الله تعالى ايضا
 في دفع تلك المعارضة
 لانه وان قال بوجوب
 ثلثة حميض كواطر غير الذي
 وقع في الإطلاق فيه كنه لا يطابق
 انه الذي وقع فيه غير معتبر
 بل ما قرأه وجب تمثيل
 التحيضة

المصرح وان
 كما أنه مدلولها
 مستند كونه هناك
 ان شاء الله تعالى
 الا ان الكلام في
 التفسير به كلاميه
 مستند
 لا مذاهب
 للمصنف
 قلنا هو
 استأنت
 فيا سبوت
 التحيضة

المجازية مما يصلح لها لم يوجد عاملا أصلا ولا فلا يكون لاسود باعتبار
 المذكور عاملا قلت المراد من جميع ما يصلح له بالنظر الى الاستعمال فان دفع
 السؤال * قوله وفيه نظر لان ذلك إنما هو باعتبار وضعين هذا
 بخلاف ما ذكره في التفسير ان في حيث طرح هناك بان اللفظ الواحد
 بالنسبة الى المعنى الواحد قد يكون حقيقة ومجازا من جهة واحدة لكن
 باعتبارين كاللفظ الدابة في الفرس من جهة اللفظ فينظر فيه وقد اجاب
 بتجديدهم النظر بان ههنا ايض وضعين على حق شطحي للكل ونوعه لا يفتي
 وكانه يعني الكلام على انه الاشتراك انما يلزم اذا كان الموضوعان من جنس
 واحد وفيه منع على ان تحقق الموضوع النوعي الذي يصير به اللفظ حقيقة
 قد دفعه الله فيما سبوت وقد تجاب ايض بان كون اللفظ الواحد حقيقة
 ومجازا بالنسبة الى المعنى الواحد باعتبار حيزين هو المعنى المشترك
 فلا يغيره الفارقة وهو ان ذلك باعتبار وضعين وفيه نظر لان كلام
 المصنف مبني على قياس اجمع بين حقيقة والمجاز بهذه الطريقة في هذه
 الصورة على اجمع بينهما في صورة اخرى بل على طريقة اثبات الحكم
 المجزئ بالقاعد الكلية وحاصلها انه لما ثبت في فصل المجاز ان اللفظ
 يجوز ان يكون حقيقة ومجازا بالنسبة الى المعنى الواحد باعتبار حيزين
 ثبت جوازه على هذا الوجه ههنا ايض فاذا كانت القاعدة مفيدة
 بان يكون باعتبار وضعين لا يثبت ذلك الحكم فيما لا يكون فيه الا الوضع
 الواحد ولو سلم انه ذلك بطريق القياس فانبات الفرة انما لا يضر ان لم يكن
 مؤثرا وتأثير تعدد الوضع في جواز اجمع بهذه الطريقة مما لا سبيل الى التمايز
 * قوله واما نفس الموضوع له آفة رد عليه بانقياد ان ذلك المعنى بعض

فينبغي ان يفيد الشافعي ايضا فليتل * قال * قلنا الموضوع له
 انقول لاسود المستقرة تحت القصد كما يتوقف على التمسك على
 التمسك في آفة * أقول للسائل ان يقول جواز إطلاق الطهر الواحد على البعض
 من الاول ليس بمجوز الا انتسار الى التحيز بل تضم السبوت وقوع الإطلاق قبل
 ذلك التمسك فيحصل مجوز الاطلاق وتضم السبوت التحيز عن عدم تعلقه بل السبوت

فمحصل الموجب فانه قيل اذا طلق في اخر الظاهر بحث في مجاز استحضر لا يحصل التناول
 قلت يكفي حصوله في سائر الاحوال مع كثرتها وقله ذلك المادة * فكر * الا انه
 كونه الاول من هذا الباب ليس بظاهر * اقول الظاهر انه كونه من هذا الباب ظاهرا
 والكشف ان كونه في طريق نبوت لفظ الطلاق حيث لم يذكر ظاهرا وانما ثبت بطريق
 بيان الضرورة كاسياني وبعد ما ثبت بما في طريق كونه يكون الطلاق

فانما ثبت في مدلوله بلا حفا
 العلم الا انه يقال اذا كان
 نبوت بطريق بيان الضرورة
 لا يكون من طريق التناول
 واما حاشي من منه فليست
 قال * وليس يستقيم
 قوله والمطلوب
 يترتب الاية * اقول
 يعني انه قول المصنف
 رحمه الله تعالى ثم قال
 فان طالع اي بعد الميراث
 يقتضي انه يكون في قوله
 ذكر الطلاق المقبول للمصنف
 عنده بيان المقصد والطلاق
 ولا شك ان ذكره تعالى
 تارة بعد سورة الطلاق
 يترتب به بانفسه وايضا
 بقوله الطلاق في تراجم
 لا يدل على التسمية فانما هو
 انه قوله حاشي له ليعرف
 المذكور
 لا ذكر بل
 من الطلاق
 فانما هو
 او حاشي
 له حذف

الموضوع ومع ذلك هو حقيقة فيه من حيث التناول ولا يتم ان كل
 ما هو غير الموضوع له فاللفظ فيه مجاز من جميع الحقائق وان ارد
 انه مجاز من بعض الحقائق فلا يضر بكونه حقيقة من حقيقة اخرى
 واجب بان كلام الشرع مبني على مذاهب القوم من ان اللفظ المستعمل
 في مجاز مطلق وجعل الاستعمال في غير الموضوع له اعم من ان يكون في
 الجزاء او في الخارج فالمنع بان لا نسلم انه كونه هو غير الموضوع له للفظ
 فيه مجاز ان ارد انه مجاز من جميع الحقائق غير موجه ويؤيده انه ذكره
 ذهاب العرف الاسلام من ان اللفظ المستعمل في الجزاء صفة قاهرة على
 طريقة السؤال واجاب عنه بغير * قوله لا يقال مطلقا المجاز الذي
 هو غير طلاق الكل على البعض فان قلت حقيقة ههنا لم يحصل متبادلا
 المجاز بل للمجاز من حيث القصر قلت بل جعل متبادلا فانه لا حقيقة
 من حيث التناول فقد جعل مطلقا مجازا من حيثية اخرى مستتيدة منه
 انه ليس بمجاز اصلا من حيث التناول فقد جعل مطلقا المجاز متبادلا
 للحقيقة المذكورة فيلزم * قوله ولا استأثر اليه في فصل المجاز الى ان
 الى جزاء كون اللفظ الواحد حقيقة ومجازا على طريقة هذا الاسلام * قوله
 وقد يجب بان الباقية ليس جوابا آخر عن قول المصنف غير النظر المذكور
 كما ظن اولي الامم القريب التي لم يجر اجابهم النظر لانه لا يغير المصنف
 كما ذكره الفاضل الشريف لانه يبين انه يكون حقيقة مطلقا وكلام المصنف
 انه حقيقة من جهة مجاز من وجه * قوله وفيه نظر لم يذكر المصنف في بعض
 المنع وجه النظر في بعضها لا تنقضها بالصفة بمعنى انه الصفة ليست
 صيغة مخصوصة مفسومة * قوله فلان فلان لم يضر فلان وفلان كما ذكر

الموضوع مع بعض الصلة
 والاول اصح لفظ لضعف حذف الموضوع مع بعض الصلة كمنه الظاهر معنى وحل
 اختيار الشرح رحمه الله تعالى ذلك لهذا قوله ببيان كيفية الطلاق
 ومثله وعينه يعني ببيان ان الموضوع ان يوقع مرة بعد اخرى فهو ببيان
 الكيفية وان الكيفية انما هي بيان التسمية لا انما هي بيان الاول لان الطلاق
 اذا وقع بعد اخرى يكون انتباهه لا محالة فلا يجر فيه قوله الا في كنه

لأنه تفسير لازم * قال * انه فاعل الزوج هو الذي تقرر فيها سبق
وهو الطلاق * اقول يعني ان ما فاعله الزوج يتخلص به المرأة بعد الاقدار
مساواة كان بلفظ الطلاق او بلفظ طلاق لا يفسخ اما الاول فظاهر واما الثاني فبدلالة
سبب الزوال فان الالبسة كما سبقت في الخلع قد أتت على نسبت طلاقا * قال *
وهو الذي يجر عنه فخر الالبسة لتمام بترك العهر * اقول الزيادة على ٢١٩

سائر حقه من الجواب لان السبق في مقام الفدر بترك العطف فلا
يحتاج في هذا المقام لتوهم التاكيد * قوله وذكر تمسك الامة آية فيه بحث
لان ان اراد بقوله من حيث انه كذا انه كل الموضوع له فهو ان يكون
على قول من لا يشترط في العموم الاستغناء وبقوله انه موضوع لجميع من
المستثنى وان اراد انه كل المراد فذلك لا يقتضيه كونه حقيقة * قوله
كان الاستثناء صحيحا يعني فلا يعتقوا واحده منها اصلا * قوله بخلاف ما
لو قال مما نكح احرار الا مما نكح حيث بلغوا الاستثناء وبيحت الكروا
ان استثناء الكل لا يقع اذا كان بلفظ المستثنى منه بان قال نكح
طوا او انا نكحتي واما اذا كان بغير ذلك اللفظ فصحيح ان يقول
نكحت في طوا او انا نكحتي ومنه وعمره وكبره حتى لا يطلق الا واحدة
منهن واما لو قال نكحت مالى لزيد لكانت مالى لا يقع ولو قال نكحت
مالى لزيد لا الف وكنيت ماله الف صح ولا يستحق استثناءا ولما قل ان
يقول هذا يشبهه من اذا قال انت طاولتكم الا واحدة وواحدة
واحدة حيث يقع نكحت عند البتة وفي رواية عن ابى يوسف طاولتكم
في العارية مع انه استثناء الكل لا بلفظ المستثنى منه ويمكن ان يجاب عنه
بان العطف لا يشترط في المعطوف والمعطوف عليه كلاهما من العدد
فصار كما انه قال طاولتكم بخلاف ما مر من المستثناة * قوله كان الجسد
تجوز وما قال الجسد يجوز لاجل الاضافة على البيان في قول ابى الوصف
وقد تقرر لان الاضافة البانية لها يكون فيها بعدد المضاف اليه على
المضاف صح به في الالبس وغيره ومنها ليس كذلك فالاولى ان يقال
الاضافة لادنى دلالة اي اللفظ الذي هو من افراد العام على الكونية

النقص عبارة عن اثبات
امر زائد على ما يفيد الشيء
تابع له غير مستقر كزيادة جزاء
او شرط او علة وترك
العهر بالنكاح انوى منها
في الف دلالة البطلان كما
يفيد دلالة اللفظ بخلاف
الزيادة * قال * وفي نسخة
قيل فان طلقها بعد ان يمتنع
التيه كذا ما او احدهما فخلق
من قول فليس بمتكسر لان
سبقت في هذه العبارة لزوم
كونه المطلق او احدهما
خلقا وليس كذلك لانه يحتاج
انما هو على تقدير اخذ المال
ففي العبارة ان يقال فكله
قال فان طلقها بعد الطلاق
يجوز ان يكون كذا ما او
احدهما خلقا واقتداء * قال *
وحيثما يشهد فيه اشكال لا يثبت
* اقول اي ما قررنا من
كلام يؤدى الى ان يكون المستثنى
فان طلقها بعد الطلاق
التيه كذا ما او احدهما فخلق
يسند فيه اشكال لا يثبت ان
الاولى ان يقال فكله
فان يفسد ثم يقتضى وجوب

كون الخلع بغير الطلاق لا يفسد فيقتضى وقوع ما يفيد عقيب الاول
ما قبله وما بعده لا يقع ما قبله فلو كان الخلع عقيب
الطلاق بغير بيان المستثنى انما كان طلاقا وهو مرتب على المطلقين لزم
كونه توكيدا فلو كان طلقها ببيانها لكان رابع لان بعد التلك رابع بالمرتبة
ووجه انفسار الاول ان قوله لا يفسد ما قبله ما قبله طلقا ممنوع

لا عرفت من التقرير السابق ان السخيل مستند بوجوه تحت الطائفة الاولى لا مفاد لهما فكيف التفتيش واليه اشار بقوله وذلك لان السخيل ليس بمرتبة على الإطلاق ووجه اندفاع الشك في انه قول هو مرتبة على الطائفة الاولى ممنوع بل المرتبة عليه انه على تقدير السخوف لا جناح في الاستدلال بما يستدل به على السخيل المستند تحت الطائفة الاولى وهو لا يقتضي ترتيب السخيل عليه واليه اشار بقوله

والله اعلم بالصواب

جوزوا اضافة الموصوف الى الصفة * قوله وفيه نظر لان العقل قد يقتضي اخراج بعض مجهول الى اسم المراد بالمجهول من كل الوجه حتى يرد ان اخرج ما ليس بمفعول لا يعقل وهو قد اوجب عن النظر بان الكلام فيها هو من خطابات الشرع لا في مطلق العام المخصوص كيف والمجوز عنه الادلة الشرعية والتعميم خلاف الاصل ولا ثم ان العقل قد يقتضي اخراج بعض مجهول من خطابات الشرع في ادعى فعلية البيان وبذلك يجب ايضا بان القضية المذكورة وهي ان المخصوصة بالعقل ينبغي ان يكون قطعيا مهله لا كلية بدليل قوله لانه في حكم الاستثناء والعرض ان ما ذكره على الاطلاق ليس بصحيح * قوله وغاية توجيهه انه قال الفاضل الشريف في التوجيه لا يدفع الايراد المذكور في صورة كون المخصوص مجهولا وقد يقال على تقدير كون المخصوص مجهولا لا يحتمل سقوط في نفسه لاستقلاله نظر الى شبهة الشك فيبقى العام حجة كما كان وسقوط الاحتجاج بالعام نظر الى شبهة الاستثناء فلا يستقل الاحتجاج بالشك بل ينظر الى شبهة وانت خبير بان هذا دليل مستقيل على عدم سقوط الاحتجاج بالعام المخصوص مطلقا كما ذكره المصدر ولا كلام فيه انما الكلام في ان الدليل الذي ورد على مكر شبهة يفيد نفى بقاء العام حجة وتوجيه لا يدفع في صورة كون المخصوص مجهولا * قوله فعلى هذا يكون فيه منع لان المراد بقوله من غير ترجيح مفيد للقطع في صورة المعلوماتية اذ المرجح هناك ايضا لا يفيد القطع لاحتمال خروج بعض اخر بالتفصيل كما اعترف * قوله خبر القصة على التفسير روى الخالد بن يحيى انه النبي عم كان يصلي فدخل المسجد اعمى فتردى في بئر كان هناك فضحك بعض من خلفه فقال عم الامن ضحك منكم فليعد

لانه الترتيب على الاعصم يقتضي الترتيب على الاخص بلا محذور * قال * كنهه يرد اشكالان اه * اقول يعني يرد على التفتيش الذي اندفع به الاشكال لانه اشكالان احدهما ان شبهة انفاذ اندراج السخيل في قول السخيل مائة وهو يقتضي انه لا يكون المراد به كنهه القول هو الاطلاق الرجعي بناء على ما صرحوا به ان السخيل مائة

لانه الترتيب على الاعصم يقتضي الترتيب على الاخص بلا محذور * قال * كنهه يرد اشكالان اه * اقول يعني يرد على التفتيش الذي اندفع به الاشكال لانه اشكالان احدهما ان شبهة انفاذ اندراج السخيل في قول السخيل مائة وهو يقتضي انه لا يكون المراد به كنهه القول هو الاطلاق الرجعي بناء على ما صرحوا به ان السخيل مائة

في الاول ذكر الطلاق المصنف للرجعية مرتبة على ان مرتبة قيد للطلاق كما ترى
 وما بينهما السنة يقتضي ان لا يصح التمسك بالابية في انما الخلع طلاق والسنة
 يعمد الصحيح لان المذكور في الابية على هذا التقدير هو الطلاق على مال لا الخلع
 لانه يجب ان يكون بلفظ الخلع على ما هو المأخوذ في تعريفه واجاب عن الاول
 عامته شرح اجمول فخر الاسلام وارتضاء السراج بانه كونه ١٤٩

الصلوة والوضوء فان قلت لا يخفى اما ان يكون الصلوة التي امر
 النبي صلى الله عليه وسلم باعادتها فريضة او سنة وايضا ما كان ينبغي ان لا يجدى الحكم
 الى الاخرى لا تقر من ان ثابت على خلاف القياس يقتصر على مورد هـ
 قلت بعد تسليم انها كانت احدهما فقط لا كانت الفرض والنوافل
 متساوية في نفس الصلوة وانما الاختلاف بالعوارض على حكم باعادة
 احدهما الى الاخرى بخلاف صلوة اجازة * قوله وكذا الخبر الاكل والنسيان
 قوله لم يرد في كل وشرب ناسيا ثم على صومك فانما الطهركم الله وسقاه
 فان قلت هذا الحديث معارض للكتاب فكيف يعمله وذلك لا يقتضي
 بقاء الصوم والكتاب بنفسه لان ما مور به بقوله تعالى واتموا الصيام
 الى الليل هو الصيام الى الليل وهو الامساك عن الاكل والشرب والجماع
 ايها ولم يبق في الناسي لوجود الاكل حقيقة قلت اجاب عنه مولانا السيد
 الضري بانه في الكتاب اشارة الى ان النسيان مفسوخ قال الله تعالى
 ربنا لا تؤاخذنا ان سبنا فبما وجدنا الحق موافق له فيجوز به ويحكم الكتاب
 على حاله المعجزين الدالة والقرآن يقول لا يتعين من وجوب
 العمل بمقتضى هذا الخبر ترجيح مجرد خبر الواحد على العام المخصوص بل ان ثبت
 ترجيح خبر الواحد المؤيد بالكتاب عليه والكلام في الاول كما سبق في
 السبا فليتأخر * قوله مع شك في اصله اي في دلالته فان العام
 المخصوص بكلام مستقر موصول بالدلالة وان كان قطعي المنع وخبر
 الواحد العام بالعكس * قوله وقد تبدل آه رد هذا الاستدلال بان
 القوم لا يدعون وجوب مقارنة المخصص مطلقا بل مقارنة المخصص
 الاول والاستدلال المذكور لا يدل على خلافه وقد يجاب بان كلامهم ظ

الرجعية انما هو على تقدير
 عدم اخذ المال اقول في
 بحث لان قوله سنة يقتضي
 الطلاق في مرتبة انما انما يبيد
 يكونه الاول فليس الاول
 لا يستقيم توزيعه الى الرجعية
 والبراءة وعلى الثاني لا يستقيم
 قول المصنف ذكر الطلاق
 المصنف للرجعية ويكفي ان
 يقال فختار الشق الثاني
 ونقول معنى قول المصنف
 ذكر الطلاق الذي يسكن
 ان يقتضيه الرجعية
 فيكون حاصل الجواب
 لا يستلزم ان المراد بقوله
 الطلاق مرتبة ان هو الطلاق
 الرجعي وانما هو على تقدير
 عدم الاخذ واجابوا على
 الشك بان الآية نزلت
 في المال على ما فيها نزولت
 في ثابت به فيسببه شماس
 رضى وكما قد اعطى زوجة
 جسد تحت عبد الله
 له اية حذيفة على وجه
 الصدق وكان المشهور
 منها اذ روى انها

انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله لا احب على ثابت في ديني ولا خلق ولا كره في الاول
 الاخر في الاسلام لانه يقتضي اياه فقال عليه السلام ان ردك عليه
 قد بقيت فقال نعم وزيادة فقال عليه السلام انما الزيادة فلا فاختصت
 منسبها وكان ذلك اول خلع وقع في الاسلام اقول فيه ايضا بحث لان

سبب النزول انه اعتبر افاد وجوب تقدير لفظ الخلع في الآيات لا الطلاق
فيكون انه يحكم على الفسخ كما زعموا في اذ المانع عنه كما في لفظ الطلاق
فلا يكون بيان الضرورة الذي زعمته في حكم المفقود بياناً وبكيفية ان يقال
دلالة ما ذكرنا من بيان الضرورة على تقدير لفظ الطلاق اقوى من دلالة سبب
النزول على تقدير لفظ الخلع فيعتبر سبب النزول على حمل الطلاق الذي
جفصل في حكم المفقود على

الخلع لان فيه اعمالا
لله سبحانه بقدر الامكان
وهو اولى من اعمالي احدهما
فليت قل * قل * وقد
يجاب بان الطلاق على
مال اعم آه * اقول
يعني بجواب عن الثالث
بأنه سلمنا ان المفهوم
الآية هو الطلاق على مال
لكنه اعتم سبب الخلع كما
ذكر ولا شك ان الاحتكام
يصدق
على الاخير
ويجوز عليه
انما ما يجوز
الا عت
سئل ما قدم
نحوه التفسير
واعترض
عليه بان
لا يتم اعتم من الخلع
حتى لو سلمنا لم يفتح نزاعه
في الامثلة المذكورة
* قال * فان قيل الغاء
في الآية لهجراً والمطالبة آه

في الاول فانه ادعى خلاف فعلية البيان * قوله فالتخصيص بحقيقة هو
النص اعترض عليه بان المعبر لو كان هو النص المتفرع عليه القياس صحيح ولو لم
العام الذي يفسخ بعض ما يتناول لا يفسخ بالقياس لان القياس لا يفسخ النص
فان التامسح ليس هو القياس بل النص المتفرع عليه واجوب ان من ادعى
بذلك القول انه النص بطواه المدرك بالقياس والتعليل لا يفسخ النص الاخر
وهو * قوله لا ارفع الحكم عن محله بخصوص حتى يلزم خروجه عن شبه الاستثناء
بالكلية ويقضي سقوط الاحتجاج بالعام اذا كان معلوماً وبقا الاحتجاج
قطعي اذا كان مجهولاً وتحقيقه ان حكم التخصيص هو الرفع لا الرفع بحقي في نفسه
استثناء الله * قوله وتوفي خطا في كل منها فان قلت شبه الاستثناء وجه
اخر غير ان شبهة وهو سطر المقارنة في التخصيص كما في الاستثناء فكان
ينبغي ان يرجح على شبهة التامسح كما هو مذهب القوي الثالث قلت
الترجيح بكثرة الشبهة من باب الترجيح بكثرة الدلالة اذ كل شبه دليل على حجة
فلا يجوز الترجيح بها كما في شرح اليزدوي * قال المص وتبين التخصيص
كان معمولاً به في قوله فيه بان الكلام في التخصيص الاول وهو كونه
مفيد للمصدر يتوقف عليه ولا يكون معمولاً به قبل التخصيص واجب بالمد
عند فرض عدم التخصيص وهو الاصل كان معمولاً به وعند وجود التخصيص
الشك * قوله لا يلزم من نسخ النص بالقياس قد يتوهم منع لزوم
سجواز ان يتناول القياس فرداً اخر من افراد العام ويندفع كمال حطة
قول المص ليس بالقياس بعض اخر من افراد العام وقوله ليس
النسخ في بعض اخر قائل * قوله فان قيل فيجب ان لا يصح آه قيل قول
المص لا يريد بقوله آه معنى ايراد هذا السؤال واجوب لان يريد

* اقول هذا السؤال عن اصل الكلام يعني ان ما ذكرتم من التفسير مبني على كون
الف في قوله تعالى فانه طلقوا للفقير واللا يجوز الاستثناء
الزيادة على الكتاب بل ترك العمل بالخاص وذلك لانه كونه للفقير يقتضي
وجوب تقدم الاقتداء بالخلع بالطلاق الشبهة وذا يقتضي عدم جواز ما قبله
فيلزم الزيادة لانه اثبات شرط حقيقة بل ترك العمل بقا فانه طلقها

و قد عرفت سابقا انه ترك العمل باسما هو اقوى في الفاد عن الزيادة والزيادة
 ذكره الشيخ بطريق الاضرب قلنا لو سلم فيها لاجماع واكتدبت المشهور
 كحديث الصبيد * فكل * يعني لا سلم انها لو كانت للتقصير لزوم الزيادة او ترك
 العمل باسما هو * اقول وانما يلزم الكو وجب التقدم الا فستدار وانخلع على المطلقة انما لمسة
 وليس كذلك غاية السجوان ولا فاد فيهم ولو سلم لزوم احد ما فاما ٥١٦

بالاجماع واكتدبت المشهور
 وكل منها قطعي بجواز النسخ به
 اقول في الاجماع بحث لانه
 لا ينسخ به كما انه لا ينسخ
 كما سبق في موضع اخر من كتابه
 نفسا لانه قوله كحديث الصبيد
 فان ذلك كحديث كما سياتي
 قد ورد في ثلاث طلقات
 صلت عن الخلع * فكل *
 لا يقال الترتيب في الذكر
 لا وجب الترتيب في الحكم
 * اقول يعني لا يقال في
 الجواب عما قوله فان
 قبل الفاء في الآية لمجرد
 العطف اه وحاصله لا يلزم
 من انتفاء كونه للترتيب
 في الوجود كونه للترتيب
 العطف بجواز كونه للترتيب
 في الذكر وهو لا وجب في
 الحكم وحاصل السجواب
 ان المزمع ثابت لان
 سقوط العطف كونه
 التواضع يفيد الترتيب
 في الذكر مخصوص وضع الفاء
 يجب ان يكون للترتيب في
 الوجود * فكل * واعلم
 ان البحث مبني على ان يكون

توضيح ما ذكره * قوله لا جوابا عما اشكاله عنه اي ما كان للترتيب
 جونا من جهة استقلاله وجهه عدمه وجهه استقلاله وان اقصى
 صحة التعليل الموجبة بحالها العام المتضمنة لبيان كونه جهة
 عدم استقلاله يقتضي خلاف ذلك وفل السك في بطلان جهة
 وقد كان قبل التخصيص جهة يتعين فلا يطرأ بسك وحاصله انما يلزم
 بطلان جهة العام لو لم يعارضه ما وجب عدم صحة التعليل وفيه نظر
 لان هذا انما يفيد اذا لم يكن حكم احد المتعارضين مخصصا لوجهه وهو صحة
 التعليل من جهة التخصيص كما لا يخفى وقد يقال مراد السجواب دفع الشبهة
 المذكورة من كلام القوم بل ارادوا عليهم ودفعها عن تقرير الاستدلال
 بوجه اخر فمعنى الكلام فلدفع الشبهة الواردة على الزعم ثم الاستدلال
 على اصل المدعى * قوله على ان احتمال التعليل او نفي لا يراد على المصن
 كلام السجواب قصد به لا يراد عليه * قال له فلا يطرأ على العام باسما هو
 التعليل قبل عملية تعليله المتفرع عليه هذا يقتضي ان يكون الزعم المذكور
 جهة قطعية لا انما يقتضي القياس بتخصيصه بخبر وما لا فلا ولا في التورين
 يعني العام في الباطني قطعا يجب بانه لا وجد في الباطني احتمال خروج
 بالتعليل بعلة اخرى لم يتو قطعا * قوله على وجه البيان وفي المعارضة
 فان قيل هذا في قوله سابقا فجوز ان يعارضه القياس وما يفرع به
 صاحب الكشف وغيره من ان حمل التخصيص بطريق المعارضة قلنا المعارضة
 المستقيمة هي المعارضة الحقيقية التي هي بمعنى الرفع بالراء والمثبتة هي
 المعارضة الظاهرية انما بمعنى الرفع بالدال فلا اشكال * قوله فان قيل
 فلم لم يجده امي وان كان القياس مثل التخصيص في ان كلا منهما

التسريح باسما هو استارة اه * اقول ذكر المحققون ان تفسير مبين
 التسريح باسما هو بالطفة الثالثة قول مر جرح والراجح المشهور
 تفسيره بترك الرجعة وهو القول الفحل والمذهب الجوزل * فكل *
 لا دلالة في الآية على شرعية الطلاق عقيب الخلع * اقول انفسه
 لان الدلالة على كون الخلع طلاقا باقية كما لا يخفى * فكل * اراد ان يقتضوا النسخ

* اقول نقل عن الشيخ رحمه الله قال ذكر الارادة تقرير للمصنف لا بسبب الاحتياج اليه في صحة حذف اللام اذ لا يستلزم حذفها من ان وان كونه المفعول ليس فاعلا لفاعل الفعل المصطلح مثل جيتك ان يكر منى وانما لم يحمله احد على حذف الياء لانه لا معنى للاحلال بالابتفاء * قال * المصنف فلا ينفك الا بفتحة اى الطلب وهو القصد الصحيح * اقول ههنا اباحت ذكر كونه في

ذكرنا في مرأ
الاصول

من آراء الاصول ولا بأس
بذكرها ههنا ونزيد عليها
بعضاً من الفوائد الاقول
ان الابتفاء ورد مطلقاً
عن الاصاق في المال في قوله
تقرب لي فانه كما ما طلب لكم
والمطابق عندنا لا يتحمل على
التبديل ان ابدال
منه جيب انما ضر يلزمكم ايضاً
لاكم فبيدتم
وجوب و قد يجاب عنه
بأن المراد لم يقصود
بالرجوع كونه مخصصاً
او الموت مطلقاً لا ابتداء
فلم يقصود ولا انتفاء
وجوب اي بعد التفتت
المال بالفتق والسرور
المستلزم * مستند
ان مقتضى
الاستدلال هو ان لا يقال
احل الابتفاء الصحيح بالمسائل
فمقتضى هذا انه لا يكون الابتفاء
المنفك عن المال صحيحاً لان يكون
صحيحاً ومستوجبا للثبوت ما
انقضى او سكنت عنه واجواب
عن الاول ان المطلق يحتمل
على المقصد عندنا ايضاً

مبين انه قد تم ما يتناول لم يدخر تحت العام فلم لا يجوز تخصيصه بالقياس
ابتداء عند القائلين بان مقتضى العام قطعي * قوله مؤيد بما يشاهد في
المخصص الذي خصه العام ولا * قوله لعدم تناوله شيئاً من افراده اذ
الغرض ان هذا العام لم يخصه قبل القياس * قوله والكلام في القياس
المتناول له قيل عليه عدم تناوله لاصول يستلزم عدم تناوله الفرع فكيف
يصح ان يقال والكلام في القياس المتناول به واجواب منع الاستدلال
الا يرى انه لو قيل جاء القوم ولم يجئ زيد وعلم عدم مجيئه بانه صدق توعد
اخراج عن القوم المذكور فلم يجئ زيد لاجله فبما لقياس يظن عدم نبوت
المجيء لغيره من هو صدق توعد من القوم المذكور مع انه الاصل اعني لم يجئ
زيد لا يتناول فرداً آخر وهو فظ * قوله والالم يقصود كونه مخصصاً قبل
عليه عدم تصور عين المدعى فكيف يصح ذكره في مقام الالتزام ويجوز
ان المدعى عدم اجواز لا عدم التصور ولو لم يكن مقصوداً لما احتج الى
الاستدلال عليه * قوله وان كان مستند الى اصل لا يتناول شيئاً من
افراد العام اعرض عليه بانه في ما سبقت من ان القياس مظهر للمختص
بالحقيقة هو التمسك للمثبت للحكم في الاصل واجب بان مراده مما ذكره هو ان
لا يتناول بطريقه المنطوق شيئاً من افراده وان كان متناولاً بطريقه
الموافقة حتى صار اصلاً فلا ينافي * قوله صحيح في العبد عند ما خلافاً لاجل
لها لان الفساد بقدر الفساد الحكم ثبت بقدر دليله والفساد في حكم
كونه غير محتر البيع وهو مختص به دون القن فلا يتعداه بخلاف ما اذا لم يستم
ثمن لكونه احد لانه مجهول لرجح وجهالة الثمن يفسد البيع وله ان يحتر لا يدخل
تحت العقد اصلاً لانه ليس بمال والبيع صفقة واحدة فكما ان القول في كونه

اذا اتخذ الحكم والحدادسة ودخل الاطلاق والتقييد على الحكم المنبسط كما سبقت في
وهي كذلك وعنه ان لا لم يقيد وجوب المهر كما ذكر بل الوجوب بسبب
مستحق قبله بالفساد وانما المقيد بغيره في الامة وهو غير الوجوب وعنه
ان لا ان قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقوا النساء ما لم تمسوهن او فرقوهن
لن فرضة دل على تحقق الطلاق بدونه كسبوت فرض المهر وهو انما يترتب على النكاح

وانما قال بعد تسليم لا احتمال ان يكون المقصود بالبيع بطلان البيع في العقد المضموم الى آخره والعقد المستثنى لانه المحتاج الى البيان انما هو المصير الى المجاز لازم حينئذ ايضا بان يراد ابطال الفاسد اطلاقا لا بما قرى على العام لكنه لا يقتضي المصير الى المجاز في المصير الى عمومه اولى ليبقى قوله بطلان البيع على اطلاقه وانما ارادة بطلان البيع المجموع حيث هو مجموع يبقى البطلان على حقيقة فلا احتكاك له لان التفسير لا يلازم او لزوم البيع بالحققة ابتداء وجعل ما ليس ببيع شرطا لقبول البيع انما هو بالنسبة الى العقد المضموم ثم فاد البيع فيه اللازم من التعليل لا يزم بطلان البيع المجموع ويتم التفسير بالنظر

الشرعي فاذا صح النكاح بدو من شعبة المهر ولا يجب المال قلب فيه بدو ايتان الاول انه يجب ثم سقط اذا لا فائدة في الوجوب لانه الزام له عليه فلا اشكال عليها انما نسبة انه لا يجب ابتداء وهي المشتك لا شكال ورفع ان العقد خارج عن خطيب قوله تعالى ان تبغوا بما مولاكم ٢١٨

شرط البيع في العقد وهو شرط فاسد والبيع يبطل بشرط الفاسد هذا في قول المصير بطلان البيع لان حدما اه فيه تحت وهو ان يكون البيع في الشرط لا يحكمه المستمرى اصلا ولو قبضه في الجاه باذن البائع صراحة او دلالة وفي العقد فاسد كملكه المستمرى بالقبض باذنه فيه وبزومه قيمة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ويمكن ان يكون بعد تسليم ان المراد بطلان البيع في كل من العقد واخر في الصورة الاولى والعقد في الصورة الثانية بالمصير في المجاز بان يحكم البطلان على عدم الجواز * قوله لم يدخل احد تحت الايجاب هو عند الفقهاء عبارة عما يتقدم من احد المتقارفين بتمتد ايجابا لانه لا يجب وجود العقد او الاتصال به الاخر ثم هذا القوم متأخر في التوضيح عن الذي بعده والظاهر ان التقديم سهو من القلم وقيل تقديم شرحه المناسبة لما قبله * قوله يقع في العقد اي يصح البيع فيه بخصته لان اللازم هو البيع بالحققة بقا لانهم يدخلون في البيع ثم يخرجون وذلك لان الدخول في العقد باعتبار الرق والنقوم الموجودين فيهم ولذا جاز بيعهم من انفسهم ونقد القضاء ببيع المدبر مطلقا واهم الولد الا عند محرمه وجاز بيع المكاتب بغيره ايضا برضا في الصح الروايتين فامتناع الحكم بغيره لا يستحقا فهم انفسهم كاستحقاق الغير * قوله وفيه نظر لان حصوله قد يجاب عنه بان كون الجمع بين الشئين في الايجاب مقتضيا بحكم قبول العقد في كل واحد شرط بقوله في الاخر مما لا ينبغي ان يشك فيه ولا كلام وانما الكلام في كونه شرطا فاسدا عند عدم صحة الايجاب فيهما دلالة في ضيق هذا لم يصح به بل اشار اليه بحكم الكلام في كون الشرط فاسدا او مستغنى بدفع الشرط لانه مما يورث السببه في كماله * قوله على ما سبق تحقيقه في فصل مفهوم المخالفة حيث يذكره في آخر الفصل

المناصب الكلام المصنف تقديم شرح هذا على شرح المندقل قوله واختلافه في المفوضة نقل عن السراج انه قال انما عدل عما ذكره غيره من ان لا يتفاء لفظ فاقه لان الذي يبطل في المفوضة ليس ابتفاء النساء بل اقترانه والتعاقب لال فلا بد من صرفه الى ما ذكره المصنف رحمه الله

اي يتطلّب موجب الابتغاء من حيث كونه متعلقا للبت
* قال * المشهور انه الفرض حقيقة في القطع و الايجاب
* اقول بعني انه حقيقة في القطع لفتة وفي الايجاب شرعا * قال *
مع انه الثابت في محقق ليس بمقدّر * اقول هذا شرط بقوله
وعطف فان العطف وحده بلا انضمام عدم التقدير
٢١٩

السبب بل فانه
فدنيا * مشه
٢١٨
المشتقا ومن توفيق
الكلام باللام * مشه

عند قول المص و تبين الفقرة انه ان شرط الخيار و دخل في الحكم فقط لانه ثبت
على خلاف القياس لفردية دفع الفين والضرورة تنفذ بدخوله في مورد
الحكم بان ينفذ السبب و يتأخر الحكم بحصول الموت بذلك حيث يمكن لصاحب
الخيار فسخ البيع بدون رضا صاحبه و سيجب تمام التحقيق في فصله ان
سألت عن قوله * قوله بالخيار في سالم ثلثة ايام الاصل ان الخيار يمنع انعقاد
الحكم اصلا ان كان الخيار لهما و انه كان الخيار للبائع او المشتري يمنع
الانعقاد في جانب من له الخيار نظرا له و اما في جانب من لا خيار له فالعقد
لازم حتى لا يتمكن من الفسخ * قوله فلا يكون البيع بالحصة ابتداء بل بقاء
و البقاء السهل من الابتداء فكلم من شئ يتجزأ في البقاء ولا يتجزأ في الابتداء
الايمان المنكوحه اذا و طئت شبهة بعيدة له و يبقى مكنوحة و لا يجوز
نكاح المعتدة من وطئ شبهة ابتداء * قوله لزوم العقد آه انما قال لزوم
العقد ولم يذكر لزوم في الاخيرين لان عدم لزوم انما هو بواسطه
الخيار و محل الخيار في الصورة الذاتية معلوم فيبقى انه يلزم العقد في
غير ذلك المحل و اما في صورتين الاخيرتين فلم يتعين محل الخيار حتى
يلزم العقد في غيره * قوله فيبقى الايجاب متناه و لاله اي للمدبر لان يكون
الايجاب في حق الحكم في المدبر بمنزلة عدم كما كان ذلك في صورة الخيار
* قوله فيحدث جهالة الثمن الفن و اجهالة اتحادة اعني الطارية لا في
كأثر * قوله فيكون قبوله شرطا صحيحا لان الشرط كالم يوتر في السبب لم
يمنع من الانعقاد كان اشتراط القبول فيما فيه الخيار اشتراط القبول
في المبيع و كان من مقتضيات العقد فلم يكن شرطا فاسدا اذا الاصل
ان كل شرط هو من مقتضيات العقد لا يفسده كشرط ابقاء الثمن بخلاف ان

شرعا
في حقيقة
اليه لا يكون
قرينة
على كون
الفرض
بمعنى
الايجاب
دوام التقدير
* قال *
و قدسية
بعض
لنظمية
معنى
الايجاب
* اقول
بذا جواب
عنه قوله
بقريسته
تقديره
بعضي وقوله
و ما ملك
اي انهم آه
جواب
عن قوله
وعطف
و ما ملك

٢١٨
وهو قوله كما
اذا اشترى عبدا
آه والاستغفار
يدفعه بقوله
و اما اذا صح فهو
شرط صحيح اي
كافي الصورة المذكورة
مشه
و بصورة الجواز
في البقاء و وجه
الابتداء ان
الاجارة لا ينعقد
بدون رضی الموجه
ابتداء و ينعقد
بدون بقا
كما استأجر سفينة
بأجرة درهم في عشرة
ايام فلم يحصل
فيها المقصود
فبقي في البحر ينعقد
الاجارة بدون
رضي صاحب السفينة
و على هذا اجارة
المدبرة اذا تم
مدة الاجارة

اي انهم آه و حاصل ان هذا لفظ فرضا يكرر و يراو بالفت في
غير ما اراد بالاول و هو معنى الايجاب فيحصل المقصود بلا لزوم
الجميع اليه كحقيقة و المجاز * قال * و كما كانت هذا مخالفا لنص
الامتنع بان حقيقة آه * اقول يرد على ظاهره انه لو عدل
عنه لا قال خصن فرض المدبر و تقديره و جوابه انه عدل

كما اذا رجع عن
وقف البعض
ولا يجوز ابتداء
ومنها وضع خارج
الارض على المليم
فان لا يجوز
ابتداء ويجوز
بقية كما اذا
استوى الارض
الخارجية من الكافر
مشة

في تفسير سورة
هود في قوله
تعالى ولو
لا يهلك ربنا كل
مشة

عن القول بكونه
لفظ فرض باعتبار
المعنى السارع مع
احتياجه الى البيان
لفظة ولا يجاب
السجدة
على الشافعي
يتوقف
على مقتضى
احدهما
ان مقتضى
الفرض
التقدير
والاخرى
ان الكناية
عبارة
عن الشارع
والمصنف
نفسه
كونه الفرض
الاخير

والاصوليون لا قول فلا
عدول فيه وذلك
لان الاصوليين انما يقرضوا
كون الفرض حقيقة في معنى
التقدير ولم يقرضوا بالمصدر
بل قال بكونه فرضا باعتبار
استتماله على الاستناد خاتما
في المعنى المذكور مع غايته
وضوح المسند اليه وكما بينهما
فليت قل * قال * وتحقيقه
ان استناد الفعل الى الفاعل

عن القول بكونه
لفظ فرض باعتبار
المعنى السارع مع
احتياجه الى البيان
لفظة ولا يجاب
السجدة

والعبد مثلا لان السحر وما شاكله لم يدخل تحت العقد لعدم المحلية فلم يكن
استنطاق القول من مقتضى العقد فيفسد * قوله تعالى ما ذكر المهر قبل
الصواب ان المراد به قوله فيما سبقت في ومنها اي من اللفاظ العام لا قوله
فيما سبقت اي لفظ العام مجاز في الباني لان اللفظ هنا كرمف وفتح ميم
يراد به لفظ العام بمعنى عين القيمة ومنها جمع فلا يتحمل بل يتعين ارادة
الصبي اما بان يرجع الضمير في اللفظ الى العموم او الى العام ويراد
باللفظ الذي يصدق على كل منهما انه عام وفيه محتمل لاحتمال التقيد
باعتبار الموارد فان اللفظ زيد في قوله ضرب زيد وقيل زيد وان لم زيد
اللفظ متعديا بالمتخصص وان كانت واحدة بالرفع * قوله ولا ولا في اللفظ
العموم اذ ليس فيها ايهام خلافا للمؤمع ان الشارع اضاف اللفظ الى
معانيها ولهذا رجع الرضى تسمية الآ ولا يحرف التسمية على تسميتها بحرف
الاستفهام * قوله اما ان يتناول هذا اما على حذف المضاف اي ذواته
قريب اول وتاويله بالمصدر وتاويل المصدر باسم الفاعل والتقدير مصفا
الى المبدأ اي حاله او تقدير هذا المضاف والمضاف اليه مبتدأ تامانيا
* قوله كالمصطلح اسم لما دون العشرة في الكساف المصطلح الكلمة الى
العشرة وقيل الى التسعة * قوله اسم بجماعة الرجال خاصة بدليل قوله وما
ادري وسوف اخال ادري اقوم الى حصونهم شذا * قول بدليل انه شتى
ويجوز ويؤكد الضمير العائد الى نقص الاستدلال بالجمع بالعواضات ورفع
بان الدليل مجموع كونه شتى ومجموع عام نقص برامج ورامحان ورامحات
واجب بانه شاذ ذلك ان تجيب هنا بمنزلة واجب في الاول وهو
ان نقول الدليل مجموع الامور الثلاثة من التسمية والجمع والتوحيد الضمير * قوله

اه * اقول فيه بحث لانه لفظ فرض من هذه الحكيم مركب فلا يكون
خاتما لانه من اقسام المفرد على ما صرح به فيما سبق في مسابح
القرآن حيث قال هو مطلق في هذا المقام على المفرد حيث يقسم الى اقسام والعامة
والمتكثرة ونحو ذلك * قال * وهذا قد سبق من التسمية توقف على كونه الفرض
هنا بمعنى التقدير دون الامتياز * اقول يجب ان يحل الفرض ههنا على

التقدير ووجه الارجاب لانه ما في علم الله تعالى ينبغي ان يكون مقدر المهر اذا قدر علمنا
 من قولهم ان يفتحوها بمواظمتهم انما حصل المهر الواجب هو المال فتدبر
 * قال * تقدير الاول ان لفظ حتى في قوله تعالى آه * اقول * علم الله
 الشافعي ومحمد رحمهما الله تعالى قد قرر دليلها في مسألة الادم بحيث يتضم الاثر
 على وسيل الامام الاعظم وابيه يوسف رحمهما الله تعالى اولا بالمتبع

وتماثيا بالتسليم وقد اجاب
 عنها اصحابنا الكرام لم يحدروا
 السؤال والجواب حتى ان
 اثار رحمته الله تعالى
 قد خلط بها السؤال
 والجواب فلا عيب ان
 تحرر الكلام ولا تم ترتبط
 كلام الارجاب ان ذلك
 المحرر فنقول وبالله التوفيق
 اعلم ان الصحابة رضوان الله
 تعالى عليهم اجمعين اختلفوا

في الزوج
 الساتر
 هل يهدم
 جزء السطر
 حكم ما مضى
 محذوف اقيم
 في علمه مقاسه
 واحدا كما هو
 مقتضى

الزوج الاول ملكها بجز لا يزل
 الابنت قطيعات ولا قدس
 بعضهم الى الاول واختاره
 الامام وابو يوسف رحمهما الله
 تعالى وبعضهم الى الثاني
 واختاره محمد بن ابي
 وزفر رحمهما الله تعالى
 وجه الثاني انه لو هدم

المهر اي بطلان اسم الجمع انه ليس المراد باسم الجمع ما هو المتبادر منه اعني
 مثل الركب ونحوه لانه يتناول القوم والرهط فلا وجه وجوبها تخصيص
 افرادها بالذكر وايضا تفسيره بقوله فاجمع وافي مضناه لا يغير بطلان
 راجع اليها ولو على سبيل البدل والمراد بالجمع فيه صيغة الجمع فينبغي ان يجعل
 في التفسير ايضاً عليها فقوله والقوم والرهط على سبيل التمثيل لاسماء الجمع
 المصطلحة والتقدير والقوم والرهط مثلاً قوله ولا يخفى ان الكلام آه يعني
 ان قوله فاجمع وافي مضناه في الموضع لا المتبادر لانهم لم يذكروا في الكلام آه يعني
 فينبغي ان يحذف قوله فاجمع آه على ذكرناه * قوله والاخي وان لم يكن الكلام
 في الموضع بطل قوله على كل عدد مصتين من الثمنه فصاعداً الى ما لا نهاية له اذ
 قد سبقوا * قوله كجمع الثقل مثله كل ما جمع بالواو والنون والالف الياء
 وما جمعه بالبيت وانظر في افعال وافعله وفعله يعرفه الا في ضم العدد
 كالفلس والواب وارغفة وعلمه * قوله فيجبان لام الى السدس فان لام
 يرت ثلث مال وان لم يكن للبيت ولد ولا ولد لابن ولا اثنين من الاخوة
 والاخوات ويرث سدس جميع المال وان كان له احد ما ذكر * قوله حتى ان
 في الميراث لاختين آه فيه نظر لان انتهاض الدليل انما يتوهم اذا وجدت صيغة
 الاخوات المذكورة في قضية الميراث مشتبهاً لدولها الثمان واما مجرد ان
 لاختين الثلثين كالاخوات فلا تقرب له * قوله هو المتبادر الى الفهم آه
 اشار بضمير الفصل المفيد للحصر الى عدم تبادر الاثنين وبذلك يتيم الدليل
 لان عدم التبادر الى الفهم من امارات الجواز كما ان المتبادر اليه من قوى
 امارات الحقيقة * قوله ولا نه يجمع جاز في زيد وعم والعالم آه اشار في
 حواشي الفصل الى جوابه بانه قد قرر عند اتم ان يجمع حرف الجمع كما يجمع بلفظ

لا يثبت جلا جسد يد واللازم باطل فاللازم مستحيل اما باللازم مستحيل فلان حكم الحكرمة
 وهدمها لا يكون الا باسباب التحلل واما بطلان اللازم فلانه لو ائتمن لزم ترك
 المهر بقوله تعالى حتى تنكح زوجاً غيره لان حتى هنا في انفاية وانها في انتهاء
 ما قبلها لانه اثبات حكم لا بعد ما فالزوج النافذ يكون غايصة في الحكرمة السابقة لا مثبتاً
 كل جديد وانما يثبت التحلل بالسبب السابق وهو كونهما من بنات ابراهيم حالية غير الخبر ما

و لو سلم انها ثبتت كنه بعد وجود المفسد وهو الثلث فلا يكون لها دوما لا دونها
 والمطلوب ذلك كما لو حلفت لا يكلمه في رجب حتى يسئره اياه فاستساره قبل رجب
 لغت حتى لو كتمه في رجب قبلها حيث ونحوه بقول في اثبات حقيقة الاثر في محاسبة
 الزوج الثاني اى اثباته كحل لم يثبت بقوله تعالى حتى تنكح بسليم ما ذكر قبل بالاشارة
 حديث العسيلة حيث روى ان امرأة رفاعة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ٢٢٢

عليه وسلم ان رفاعة طلقني
 ثلاثا ففتر ورجعت بعبد الرحمن
 به زبير فلم يجد معه الا مثل هذا
 و اشارت اليه بدمية ثوبها
 تنهم باللعنة قال عليه السلام
 انريد به ان تعود اليه رفاعة
 فقال نعم فقال عليه السلام
 لا حتى تذاق من عسيلة و يذوق
 من عسيتك وهذا كحديث
 عبارة في اشتراط وطئه
 في التحليل كونه مسوقا له
 فهو كما ثبت به لا بالاب لان
 النكاح فيها بمعنى العقد
 كما اختاره المتأخرون بقرينة
 اسنادها اليها فانها لا تسمى
 واطمة لا الوطئ كما اختاره
 القدر فانه استدلالا بانه
 حقيقة فيه والاسناد
 مجازي بالغيب ومعنى
 النكاح وارتكابه اولى
 من ارتكابه مجازي
 لقوله في النكاح والزواج
 وذلك لاننا لا نسلم انه
 مجازي في العقد سيجوز
 كونه حقيقة شرعية
 ولو سلم فاسناد الوطئ اليها
 ولو باعتبار معنى النكاح

الجميع فحقا طلف المفردات بمنزلة الجميع وفي صورته وتعلق طلف المفردات
 بمنزلة الثنية وفي صورتها قوله لاثنتين فصا صا جدا جدا مضمرا
 حالها اى فذهب الموضوع له صا جدا ونظيره اخذته بدفعهم فصا صا
 اى فذهب الثمر صا جدا قوله وان كانتا اى من يرت بالاخوة اه ظلم الآية
 الكريمة هكذا فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك وفيه بحث وهو انه
 ان لوحظ في اسم كان بجزء من يرت بالاخوة كما يوجه تفسيرهم محلا وجعل الثنية
 في الاسم وان لوحظ من حيث هما انسان فما فائدة قوله اثنتين ويلا يلزم ان
 تكرارا واجوابا بخلاف الثاني ويقال فائدة الخبر اعني اثنتين بيان الاعتبار
 بجزء العدد ولا اعتبار للصغر والكبر قوله ان لاثنتين حكم الاخوات لا يخفى
 ان المفهوم من هذه الآية ان لاثنتين حكمين واقا ان لهما حكم الاخوات فبني
 على ان ليس للاثوات الا الثلثان وهذا بدلالة تقرير اخرى وهي قوله تعالى
 فان كن اثنتان نساة فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك حيث دل بصرح
 على انه لا فوق الاثنتين من البنات الثلثين مع قرب قرابتهما اى قرابة
 الجزئية فلان يكونا فوقهما من الاخوات مع بعد قرابتهما اى قرابة
 الجواردة اولى واذا ثبت بهذه الآية ان نصيب ما فوق الاثنتين من الاخوات
 الثلثان وبلاية الاولى الى ان نصيب الاثنتين انهم الثلثان علم الجميع اثبتين
 ان لاثنتين حكم الاخوات في استحقاق الثلثين قوله فان قلت ثبت
 انه يعلم انه غير تقرير السؤال على هذا الوجه وكيف فان حفظ البنيتين مع الاول
 هو النصف لانهما ان فقوله لكن من اين يعلم حفظها ذلك بدونه الابن
 يتبع بان حفظها بدونه النصف وليس كذلك فالحق في العبارة انما يقال
 ثبت انه يعلم ان حفظ الابن مع الابنة الثلثان لكن من اين علم ان حفظها

لا يكاد يستدل كيف ولو جاز ذلك بجواز الركب في المركوب والضراب
 في المضروب بخلاف انما فانه اسم للتكثير المقتضى بالوطئ
 الحرام فانه كما جاز في ارتكابه واسنادا الى كونه محققا لانه عليه
 السلام ثبته عدم العود فاذا انتهى ثبت العود اذ لا واسطة وهو حل حادث قطعا
 انتهى عدم العود فاذا انتهى ثبت العود اذ لا واسطة وهو حل حادث قطعا

ليس مثل استحقاق الثابت بالسبب السابق فيستند الى اللزق بالضرورة
فظهر الفرق بينه حتى في الآية في الحديث والحديث مشهور
يجوز الزيادة لينة على الكتاب والكتاب استدلنا على
مطلوبنا بآية حديث استدلنا خصمنا بمصنوعنا بعينه
على مطلوب متفق عليه بيننا وبينه وايضا ثبت

لا الى قوله مثل
حفظ حتى ينوهم
الركابة * مشه

و قد يعارض
قولنا عبا
وليس الاخوان
اخوة في لسان
فهم بك تقول زيد
الاخوان اخوة
والحقائق انه
اراد البات
انه ليس باخوة
حقيقة و اراد
المثبت انه
اخوة مجازا جعلا
بينهما كذا
في شرح العدة
مشه

وقد يقال في
تفسير اسحاق
الوصية بالميراث
ان الارث فرض
والوصية نافذة
وهي بعد الموت
وكما ان الوصية
تأبى لارث
كما ان الوصية
التي لا تأبى لارث
فهي نافذة

ولذا لا يراد الموصي له
بالعب ولا يراد عليه
بالعب بخلاف الوصية
مشه
كما في صحيح المقاصد
والاستدلال بالحق

بدون الابن ذلك والذي يدل عليه امرنا احدنا ان المذكور في الاستدلال
بالاشارة بهذه الصورة والثاني ان كلمة بنب يدل على ان المذكور بالوجه
الاستدل وانت جبرنا لفظ ذلك اشارة الى الثبوت في قوله فانه يدل
على ان خط الابن مع الابنة الثبوت والسؤال ناظر الى قوله هناك فيكون
ذلك خط الابن مع الابنة المذكورة في الاستدلال فبين لان هذه
الصورة ايضا في حكم المذكور ومما زعم الاستدل لانها ما من قوله
فلذلك مثل حفظ الابنتين فليس فيه كثير من ركازة فيلنا قل * قوله لم يثبت
لها بطريق الاول في حيث لانه المدعى بثبت بدليل النص لا بالاشارة كما
زعم * قوله الاول ان القوة كالاعتين مع الاب لا يرمان ومع ذلك
يجوز الام من اثبت الى السدس * قوله كما روينا عن عبا بن عبد الله لا يخفى
اجتماع ابن عباس على عثمان وقول عثمان عثمان كلامه حيث قررته ودخل
الى الاجماع على خلاف الظاهر يدل على ان اطلاق الجمع على الاثنين ليس بطريق
الحقيقة فاقوله مشه * قوله من حيث ان كلامنا يثبت الملك بطريقنا
فيه بحث لان هذا هو قول زفر جرح واما عندنا فنحن لا نورد له خلافا ولا حجة
اثبات ملك جديده وينفرد عليها احكام متخالفه فلينظر في اواخر كتاب
الوصية من الهداية فلما وجه لا يقتصر في الجواب على قول زفر جرح * قوله
بطريق اطلاق اسم الكل آه قيل ما كان اطلاق الجمع على المشي محتملا لان يطلق
على مجموع جزئي المشي وعلى كل جزء منه او رد الجواب مشيرا بقوله بطريق
اطلاق الكل على البعض الى الاحتمال الاول وبقوله او تشبيه الواحد بالكثير الى
الاحتمال الثاني وفيه بحث لان اطلاق الجمع على كل جزء من المشي منفردا فليس
الكلام فيه فلا تقرب لذكره بمراد الشر بيان علاقة اخرى فان تشبيه كل

بالاشارة وفي الجواب عنه قوله ولو سلم انها تثبت آه
ان يدسه ما ذوقنا بدلالة الحديث الثابت فانها لا افاد
بآية كونه الزوج الثاني ما دام للجمعة الغلبة
انما كونه ما دام للخصفة بطريق الاول وهو محصن الى لانه
قانون يترجم اثبات الثابت فلفنا يترجم لوانت في المتنازع

وكنه يهوت المظلمة وهو يدسه بardon الثلث وقوله وهو اسبه ان بين الثلث
والارد الى قوله حيث قال لا حتى تدني ليه بجواب عن كلام الخضم
في بيان الكلام متفق عليه بيننا وبين الخضم ونقطة لا يثبت حصه الانتم والجواب
عن هذا بطاله وقوله جعله الذي او انما من الجواب عنها وقوله
عليه السلام البات في جواب عنها وقوله فيهما دون الثلث يكون المزج الكافي في

بيان النبوت المطلوب واستنباط ذلك من قوله وبقوله عليه السلام عطف
 على قوله بالحدوث المشهور ليس كما ينبغي لانه حديث الله لا يثبت
 استنباط الدخول بل محليته بالشارع وهدمه ما دونه الثالث بدلالة
 ولهذا قال الامام في هذا السلام وفي ذكر العود دون الانتهاء اشارة
 الى التخليص وفي حديث اخر لعنه الله المحل والمحل له حيث
 ٢٢٥ عطف

بين التنبية والجمع على الاشتراك المعنوي انه قلت قد صرح الله في المطلوب
 بان قولنا وانت فعلنا وانا وزيد ضربا من قبيل التعليل وصرح ايضا
 بان جميع باب التعليل من قبيل المجاز ولو كان مشتركاً معنواً او لفظياً لم يكن
 من قبيل المجاز قلت صرح في حواشي الكشاف بان اعتبار التعليل في انا وانت
 فعلنا انما يكون في اعتبار اول الامر الذي مع التكلم بطريق الخطاب والتعبية
 بخلاف ما ذكره ابنه اذ نحن فعلنا مع ان التكلم واحد فانه لم يقدر احد بانه
 من التعليل * قوله وابتعد من ذلك اي من القول بالاشتراك اللفظي
 على ان يفهم من عبارة المصدر وجب التحمل عليه في هذا المقام حتى يبين ان يكون
 جواب الكلام انهم قالوا فاضل الشريف وانما كان بعد لانه انما كانت اللغة
 بالترجيح بل نفى اللغة بترجيح المجاز على المشترك فان كون فعلنا حقيقة في
 الجمع متفق عليه ولو كان حقيقة في التنبية ايضاً لزم الاشتراك فوجب ان يكون
 مجازاً فيها لرجحانه على المشترك وانت جيب بان هذا التفسير اخر غير ما في النسخ
 على انه نفى المجاز لا يستلزم القول بالاشتراك اللفظي يجوز الاشتراك المعنوي
 * قوله واعلم انهم يفترون في هذا المقام اي مقام بيان عموم الجمع المحكي باللام
 بانه يطلو على التثنية فصاعداً اي بالانتهاء مستدلاً بان قول الجميع ملته
 * قوله وان صرح بخلافه قيل نصريح النفا في المنكر واللام ههنا في الجمع
 المعروف باللام سواء كان جمع قلة او كثرة فلا مخالفة اذ لا بعد في ان لا يمتنع
 بينهما فرق بعد التعريف وفيه نظر لانهم علقوا اطلاق الجمع المحكي باللام مطلقاً
 على التثنية فصاعداً بان قول الجميع ملته ولا شك ان المراد بالجميع الواقع في
 التثنية بالجمع المنكر وباسمائه فالخالفه متحققه لئلا يتقيد قوله بغيره مدلولاً
 العام قيل المراد بالتقريب ان يكون الباقي اكثر من النصف والظاهر في ذلك

ان كان كما لم يجمع في دفعه الى مثله التكليف بل نقول جئت قوله عليه السلام
 لا غم على ابي ربي بعد ما قطعت يمينه او ابيات حكم سكت عنه النص
 بخبر الواحد جازم لا خلاف لا يقال النص جعل القطع لجميع الموجب فاذا انقضى النص
 اكديت يكونه بغيره وهذا لا يجوز بخبر الواحد لا نقول المناصب للموجبة انما
 تجعل انتفاضها من موجب من فساد ولو خضع ولو سلم فانه اراد بالنص قوله تعالى

في سياقه
 قوله تعالى
 والذين يؤمنون
 بما انزل اليك
 من ربهم
 عطف
 قوله
 في حديث
 اخبرني
 قوله
 وفي ذكر
 العود وشار
 الى ان
 ايضا وال
 بالاشارة
 في ما مضى
 الملك
 الوهاب
 منه توضيح
 المقام
 التثنية
 على كبر
 من اوله
 الاباب
 التثنية عليهم
 الصواب
 واليه المرجع
 والآيات
 قال * وجواب انتفاء
 النص بان ثبت بقوله تعالى
 جزاء او * اقول في جئت
 لانه لا يراد من قبل انتفاض

فأقطعوا كما استندوا منه بالاشارة من غير تعلل له باستخاض الكلام فيه وان اريد قوله نفى في جزاء كما في الكلام الآخر غير بانقل عن ابن ابي ربيعة رحمه الله والمقصود بخصه * قال * حكم العام عند عامة الاشارة التوقف آه * انزل به الفصل بيان ما يفيد صيغ العموم بالنظر الى الوضع اللغوي كما في الفصل الاول لبيان ما يفيد الخاص ٢٢٦

بالنظر اليه الب قال
 لا مدى في الاحكام اختلف
 العلماء
 كقولك النساء في معنى
 ان قصات الفحل
 له في اللغة
 صيغة
 مشر لا احب النساء
 او لا ضرورة في
 اخرج اجمع فيه
 عن اجمعية وجعله
 مجازا لغة اجمعية
 كما في لا تزوج النساء
 وفي ما ذكره
 على بعض المحققين
 حيث قال في رفع
 المحالفة المراد
 بالنساء في الاول
 ما اذا وقع في
 الاثبات والاثبات
 ما وقع في النفي * قال *
 مش
 ويصح فيما بعد
 ايضا * مش
 والنقاس

ابو الحسين البصري وامام الحرمين واکثر اصحاب الشافعي * قوله مش
 الرجال والنساء المراد بالنساء الاول ما بقي على حقيقته سواء كان في
 الاثبات او في النفي والاثبات ما كان مجازا عن اجمعية فلا منافاة بين
 قوله الاول يجوز تخصيصه الى التثنية وقوله الثاني يجوز تخصيصه الى الواحد
 * قوله فيصير نسخا فيه بحث لانه انما يصير نسخا لو كان دخلا في الارادة
 ثم اخرج وهو محتمل لان تخصيصه بان لا غير ما لا يلزم الا ان يراد بالشيخ
 معناه اللغوي * قوله على ما هو اصل وضع المفرد اعم من التحقيق كارجح او
 التقدير كالنساء في لا تزوج النساء لان ما في النساء في غير النفي مفرد
 او المعنى لا تزوج امرأة * قوله الاول ان اجمع لما يكون آه مشاؤه قوله
 يجوز تخصيصه الى التثنية تفريعا على انها اثنان اجمع وحاصله ان التثنية
 اقرب الى النزاع لنا فيه والذي فيه النزاع ليس اقله التثنية فليسا آه قوله
 وايضا النزاع آه اراد بالنزاع في ان اقل اجمع اثنان وتثنية لا نزاع في ان
 منتهى التخصيص الى كم هو * قوله في لا معنى لهذا التفرع اصلا لان الكلام في
 اقل مرتبة تخصيصه انتهى اليها العام لاني اقل مرتبة ينتهي اليها اجمع فان اجمع
 ليس بعام ولم يعم دليل على تلازم حكمهما فلا تغلق لاحدهما بالاخر فلا يكون
 المشت لا احدهما مشت لا آخر كذا في شرح مختصر الاصول * قوله الثاني
 ان اجمع اجمع آه مشاؤه لا اعتراض قوله او ما في معناه كالنساء في لا تزوج
 النساء يجوز تخصيصه الى الواحد وحاصله لا ولا ذكره آه في هذا
 الاعتراض يظهر قول الشريف في حاشي الكشاف ولما استفيد منها ان
 من اجمع المعرفة باللام انتساب الاحكام الى كل فرد فرد كما في المفرد
 المستزقة بعينها حكم بعض الاصوليين بان اجمع المعروف بلام اجمعية بطريقه

* انزل ينفي ان يحكم هذا على
 التخصيص ابتداء لان التخصيص بها بعد التخصيص بكلام مستقر موصول جائز
 بالاتفاق كما سياتي * قال * واخرى ببيان ان مشر
 * انزل لا يقال ليس في كلام المصنف رحمه الله ما يشتر بالاشارة الى ان لا نقول سياتي
 ان المصنف حاك كلام المتقدم وقد صرحوا في كتبهم بالاشارة فوجب ان
 يحكم الارادة في عبارته على الناسي من الوضع تحقيقا بمعنى الحكمانية

وسبباته له زيادة بيان ان الله تعالى * قال * فان يطلق
على الواحد والاصل في الطلاق التحققة * اقول لا يقال يترجم من ذلك
ان يكون مشتركاً يجوز ان يكون موضوعاً للعقد المشترك بينهما الواحد والكثير
لانا نقول قول الله تعالى رحمته اوسع من السماء على ان يكون الجميع مجازاة جواب
عن هذا فلا تقطر * قال * والجواب عن الاول انه يحل ان * اقول

* اقول لا يرد عليه انه
اثبات اللفظة في الاولوية
والترجيح مسئلة او رد على
استدلال المذهب الثاني

لان الكلام
هو سبب في قائله صاحب
اثبات الترجيح * منه
ان جمال

نفسه ولا نقول له
بالوضع لانه ليس
افساده بخلاف الاستدلال
الاتي فانه متعلق بالوضع

كاسبائه * قال * وكان
ابو سفيان واعمد
رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم * اقول بيانه

ان ابو سفيان به حرب
امير مكة حين اراد ان يتصرف
من حرب احدنا وارسول الله

صلى الله تعالى عليه
وسلم فقال يا محمد موعدنا
موسم بدر في العام القابل
فقال صلى الله عليه وسلم

ابننا والله
تعالى كانت الاخلة
فلمسا دني على المنقول

المباد من الوصفية
الى الاسمية
والسابقة
كلامه بياناً
للفردية

منه

الحقيقة وصاحبها محجج لان الله الاصول انما قالوا بطلان الحقيقة ولو
الجميع المعروف مجازاً عن الحق حيث لا يصح الاستغناء ولا انساب الاحكام الى
كل واحد فليتناظر قوله ولا يمكن الجواب عن الاول فيلزم الجواب غير مضي لانه
يقضي كون التخصيص من اعموم العام وليس كذلك كيف وقد يتكلمون في
عام خص منه البعض انه يخص بالقياس وخبر الواحد فلو لم يكن بعد التخصيص
عاماً لم يرد عليه التخصيص والجواب ان ازالة التخصيص للعموم لا وقولهم انه
يخص بالقياس وخبر الواحد مبني على ما نقله الشرح من انما يجب في تحت
عموم التكرار الموصوفة من التخصيص قد يطلق على قصر العام على بعض مستبينة
وان لم يكن عاماً * قوله وعن الثالث بان الكلام في الصحة لانه لا يرد هذا الجواب
بان مراد المعتضد ان بعد لا غيا في عرف اللفظة لانه بعد لا غيا في الوقف مطلقاً
على ان الجواب ينضم تسليم ان التخصيص الى الواحد لغو عرفاً وعقلاً لكنه
يصح لانه وهو يقضي عدم وقوعه في كتاب الله تعالى مع ان الكلام في عام
وتخصيصه وقد يجاب عن الثالث بان التخصيص لا كان لبيان انه لم يضر فهو
كما تكلم بما يدل على الواحد ابتداء وهو لا بعد لا غيا لعقلاً ولا عرفاً ولا لفظاً
فليتناظر قوله وتنبه على ان قصر العام آه فيه تحت لانه يستلزم ان يطلق
الجميع على المؤد حقيقة كاسبة من اللفظ في الباقي حقيقة اذا كان قصر
العام على بعض ما يتناول غير مستلزم غير تفرقة بين الجميع والمؤد اللهم الا ان
يدعى ان المستثنى من المقارن بالمستثنى موضوع للبيان وانت جيب بان هذا
ليس بعد من اطلاق العشرة على الخمسة حقيقة في قولك له على عشرة الآخرة
على انه قد سبق وبيح ان المستثنى منه متناول للكثرة والاستثناء يمنع وقول
المستثنى في الحكم ولا استبعاد اصلاً * قوله انضمت اليه علامة الجملة انما دخل

خرج ابو سفيان مع اهل مكة بم النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم فلقى في الطريق نصيبهم به مسعود والاصحى
فقال له ابو سفيان اهلكتي بالدينية فنبط المؤمنين على السخروج
للقال ذلك عشر من الابل فقدم المدينة والمسلمون يتجهزون
للسخروج فقال لهم اني الناس قد جمعوا لكم * قال * والجواب

المقابل صاحب
الترجيح * مشه
فقدما ذكر صاحب
الكشف يطلن
الطائفة على الواحد
حقيقة * مشه
وقد يجاب عنه
الشارح في جرد
الاستزاق والعهد
الذي من فروع
التعريف المجنبي
لعدم اعتبار الفرد
فيها وهو محال
في العهد الخارجي
لوجوب اعتبار
الفرد فيه وفيه
نظر * مشه
ويدل عليه ما سيذكره
من انه قد ير عدم
العهد الذي مني
تقدير باطل
لاحتماله في كل
موضع * مشه

الاسم اثبات اللفظ بالترجيح آه * اقول قيل فيه بحث وهو ان
الاسم اسم في الاستدلال المذهب الثاني اثبات اللفظ بالترجيح
وهو انما ادعى الارادة دون الوضع حيث قال وعند البعض ثبت
الاولى وهو التثنية في الجمع والواحد في غيره لانه المتيقن وكلام
الشارح يؤيد هذا حيث قال توضيح قوله لانه المتيقن ٢٤٨

لثانيتها او شبه الثانيتها هي في الطائفة ليست للثانيتها
فيكون شبهة وهو الحقيقة اذا جمع فرع الواحد قوله وفي الكشف اي في
اول سورة النور قوله يمكن ان يكون خلقه قبل اعتبار كون الطائفة
خلقها امر بعيد عن اللفظ فان الطائفتين حول الكعبة تدرون حولها لانهم
يصيرون حولها حلقه والطائفة في البلاد يدرون حولها من غير ان
يصيروا حلقه * قوله وانقلها ثلثة واربعة تخالف ما ذكره في شرح الكشف
في سورة البراءة من ان الطائفة اسم يجمع عدة بطون بالشيء ويحيط به وتلقاها
اثنا عشر كلمة * قوله وتقرر الاول ان المعروف آه بين اول معنى المعروف
باللام بحسب الاستعمال ثم بين معنى اللام المجردة والمراد بالحكمة في قوله وقد
يكون حصة معينة منها نفس الشخص لا مصطلح اهل المظنة وفيه بحث لانه لو
تم لدل على ان الجمع المنكر يصح من صيغ العموم بجزائه فيه فليتل * قوله
فالعهد الذي مني والاستزاق من فروع تعريف الحقيقة اعترض عليه بان
تعريف الحقيقة عبارة عن تعريفها من غير اعتبار الافراد فكيف يكون تعريف
فرد منها او جميع الافراد من فردها ولو سلم فلم يجعل العهد السخا رجي
كالمذهب والاستزاق راجعا الى الجمع اوجب عدم الاول بان اعتبار
الفرد فيها مستفاد من القرينة الخارجية فلا ينافيه عدم اعتباره في نفس
المعرف باللام وعنه الثاني بان ذلك لان معرفة الجمع غير كما في تعريف
شيء من افرادة بان يحتاج فيه الى معرفة اخرى كذا ذكره الشرح في حواشي
المطول * قوله ثم الاستزاق وفيه بحث وهو ان هذا مخالف لا ذكره في المطول
حيث قدم ثم تعريف الحقيقة على الاستزاق وعكسه يهنا ويمكن الجواب
بان ما ذكره هناك مبني على مذهب صاحب الكشف لانه يصدد لوجوبه

قال انه اراد استعمال الاق فهو عيها مراد الواضع واسم اراد ما فوقه
فهو داخل في مراده فيلزم ثبوت الاق بحسب الواضع على التقديرين
اذ على الاول يكون نفس الموضوع له وعلى الثاني جزء منه بخلاف الكل فان
كونه مراد الواضع مشكوك اذ رتبها كما مراده البعض فلا يتناول الكل اصلا
وذلك لانه المصنف والشارح رحمهما الله حاكمان وكل من حكى هذا المذهب مستدل له

كلامه وقد حصر في الفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد
والجنس وما ذكره ههنا مذاهب جمهور المحققين * قوله بان الاستفاد
اعلم فائدة آه قيل هذا على تقدير ثبوته لا يفيد الا غلبة الظن لكونه مراد
فلا يعار بينهما البتة على انه اعمية فائدة الاستفاد انما يكون لكثرة الاطراد
و لا لا يقتضي رجحان الايرى العام وانما هو اذا عارضه لا يقدم العالم
على الخاص بل انما هو ارجح او مساو واجيب بان العام انما يرجح على الخاص
في صورة التعارض لئلا يلزم ابطال احد القطعيين بالآخر و ابطال القطعي
بالظني على اختلاف المذاهب ومنه انما جعل اعمية الفائدة مرجحا و
معينا لاحد محتمل اللفظ ولا يلزم فيه ابطال اوجه حكم بين المذاهب
المعنيين * قوله اعني الاجاب والندب والتحريم فانما لو ترددنا في الاجاب
انه على كل المكلفين والبعض يحل على الكل احتياطا وعلى هذا قياس التمسك
الاخيرة * قوله وان كان البعض يحوط في الاباحة اي الاباحة العارضة
فانما لو ترددنا فيها انما لكل المكلفين والبعض يحل على البعض احتياطا وانما
تقدير الاباحة بالعارضة لانه الاصلية عامة بقاء على انه الاصل في الاشياء
الاباحة * قوله ومنقول من تعريف الماهية قال الفاضل الشريف اجيب عنه
بان البعض متعين باعتبار الحكم فانه لو كان الحكم على الكل كان على البعض فقط
وايما كان كان الحكم على البعض والتيقن في الماهية باعتبار الوجود فانه
لا يوجد فرد بدون الماهية واما بحسب الحكم فلا يجوز ان يحكم على فرد باعتبار
خصوصه ولا يلزم منه الحكم على الطبيعة والحقيقة حيث هي فظهر الفرق
وانفع الشبهة * قوله وهذا مما اذا يتغير في تعريفها حضورها في الذهن
خفيف فائدة زائدة على الماهية * قوله لان دلالة النكرة آه هذا على قول

حسب المقام ويؤيد ذلك المصنف قال في المتن متصل بهذا الكلام فلا يستدل
على انه مبني المتعار فلا بد ان يكون لفظ يدل عليه فلما ورد عليه انه مجرور ولا صلة اللفظ
عليه لا ينفي في العموم بل لا بد من الوضع لما عرفت انه من اقسام الوضع وذكر الوضع في
الشرح حيث قال قد وضع الالفاظ فتيه على انه المراد بالذات لانه لا لفظ له الوضع
لانها المتبادرة عند الاطلاق وقال الشارح يعني بالوضع ليشك كونه عارفا

* تارة * وفي نظر لاسر المعنى الظاهر * اقول يمكن دفعه بان الاستدلال ليس بجوهر فظهر المعنى بل به مع مسائل الحاجة المطلقة من ارباب الحاجات والاعتناء بالطعام والروايج وامثالها ليست كذلك ولا شك ان الاستدلال غير الموضوع في مثله بالجملة والاستدلال في غاية البعد * قال * على انه هذا اثبات الموضوع بالقياس * اقول لا يقال ان تكون لم يتقوا انظر ٢٤٠

الواضع انه اللفظ الفلاني
موضوع للمعنى الفلاني بل علموا
ذلك من الامارات والعلايم
فلم لا يجوز ان يكون هذا ايضا
من جملة
العلامات
على مذهب الجهور
والافتد جعل
قيما للبعد الخارجي
على قول هذا البعض
وهذا ظاهر وكون
البعد الذي بالمعنى
الذكر في قسمها
البعد الخارجي
بالمعنى المشهور
يستفاد من المطول
ايضا فليست فيه
مشقة
ولا ريب
ان كثرة

من جعلها موضوعة للفرد المستطر واما على قول من جعلها موضوعة للفرد
الاجمعي فلان اكثر الاحكام بحسب الاستعمال على الافراد وان الطبايع
قد لا تنها على الفرد اظهر وما كان دلالة اللفظ عليه اظهر كان عدم افادته
اظهر فان خفاء الدلالة يستوجب كثرة الافادة * قوله وباجملة توقف
البعد الذي بهي قال انفاضل المحقق الشريف علم انه الناس مختلفون في المعهود
الذي بهي فبعضهم جعله من اقسام البعد الخارجي وقال اذا ذكر بعض افراد الجنس
خارجا او ذمنا فمحل المعرفة على ذلك البعض ولي من جملة على جميع الافراد
ويسمى المعهود خارجيا او ذمنا فالذكر لا يشرط فيها وذكر غير الذي بهي
قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فالذكر يفهم من قوله ولا حرجا فكل ما معهود
ذمنا لا خارجيا وبعضهم جعله من اقسام الجنس حيث قال انه معنى اللام
الاشارة والتعيين الى حصته معينة واما الى نفس الحقيقة فذلك قد يكون
بحيث لا يقتصر الى اعتبار الافراد ويسمى تعريف حقيقة وقد يكون بحيث
يقتصر اليه وح اما ان يوجد تعريفه البعض كانه اذ حل السود ويسمى بهي
اولاد هو الاستفاد وان مذهب المص هو الاول دون الثاني وما ذكره المص
صريح فيما قلت والشم حمل كلام المص على المعنى الثاني وقال ما قال انثى وقوله
وان مذهب المص عطف على قوله ان الناس * قوله الاول ان المستثنى منه
فيه بحيث لا ان الشم حمل قول المص وصحة الاستثناء على معنى انه اجمع المحلى باللام
اذ لم يكن للبعد يصح منه الاستثناء وكل ما يصح منه الاستثناء فهو مما يتكلف
الاجابة التي ذكرها ولا ضرورة الى حمل كلامه على ذلك سبوا ان يكون معناه
انه اجمع المذكور اذ يصح منه الاستثناء فهو عام اذ لو لم يكن عاما والفرض انه
لا اولوية لبعض الافراد لعدم العهد قرينة الحكم التعريف للمامية من حيث هي

بينها * قال * فاشارة المصنف الى انه تحريم الاختيار وطاعة * اقول والثاني بلا
فيه بحث لاسر اجمع اذ هم تناول اجمع وكما وبيع وشراء وبيع ووصية
وغير ذلك ولا يتفق كون المقام مقام تعداد المجرىات من جهة الشك لانه لا يعتد
مخصصا كما يعلم ان شارة الله تعالى * قال * المص فقال انها مسعود منها
بالله ان سورة النساء القصص نزلت بعد سورة النساء الطولي * قال * مسعود

والتعبارة في نسخ التوضيح والمذكور في شرح اصول فخر الاسلام
وغيرها من شأنها بالمشية اي لا غلبه ان سورة البقرة القصص يعني سورة
الطلاق نزلت بعد الآية التي في سورة البقرة فليس هذا ينبغي ان يجعل سورة
النساء الطول في عبارة المصنف على سورة البقرة او يقال الطولي نزلت
بعد سورة البقرة والمتأخر عن المتأخر مستأخر لهما هذا موقوف على
معرفته اننا ربح حتى صار

بمنزلة المثل انما مائة
عالم الا وقد خص منه البعض
اعترض عليه بان انما البقي
على عمومها تنقضي بنفسه
والا فلا يصلح للاستدلال
وجوابه انه محمول على
المبالغة والحقائق القليل
بالعدم فيصلح مؤيد الدليل
وان لم يصلح للاستدلال
بالاستقلال * فإكر *

فانه قيل لا تكلف الله
قولي ما ليس بالوسع آه
* اقول يعني يعني في بقا
الامانة القول بوجوب العمل
بالعموم الظاهر فانه الاطلاع
على ارادة المتكلم اتم مقداره
من افراد العالم لا لم يكن
في وسع العبد سقط اعتبار
في هذا العمل فليس العمل بالعموم
الظاهر لكنما يعني في حق
العالم فلم يلزم الاعتقاد
القطعي وحاصل الجواب
ان الارادة الباطنية
لا لم يعتبر لافضا الى التكليف
بالحال استوى العلم والعمل
فالقول باعتبار ما في حق

والتي بطلان استثناء الافراد من المأينة لا يجوز على ان في جوابه
الاول انما لا يستلزم كثير غير محصور معتبر في تحقق العام ولم يوجد في الصيغة
المقتضية فلم يدل الاستثناء على العموم صحيح ايضا اللهم الا ان يقال الدلالة
على الانحصار في عدد مفهوم من قيد تلك الصيغة المتضمنة لامن نفسها
فلانها في عمومها بقي مبنيا تحت وهو انه يجوز ان يكون صحة الاستثناء
في المدعى انما لما ذكر من تقرير اجماع المضاد فلما يدل على عموم اجماع المعارف
كما هو المدعى الا ان ثبت ان المضاد انما يكسب العموم من المضاد اليه وهو
مما لا يتناقض به جزء العشرة وما ينبغي ان يعلم على تقدير جميع في قوله جميع
اجزاء العشرة لا يراد استغوا الاجزاء وتوضيحه لانه مقدور والاستثناء منه
فانه بلازم السابق لان الموجود في النسخ جميع مضاد الى المعرفة لا جميع الا ان
يجعل اجماع اعم من الصنيع فليقيم * قوله لانا نقول الصحيح قال الفاضل الشرف
هذا الجواب لا يجدي نفعا لان غاية الامر ان يدل على صحة الاستثناء وعلى
ان المستثنى منه جميع الافراد والمطابق وقية نظر لان الفرض من جعل المستثنى
من افراد المستثنى منه التفرقة بين المحصور وغيره بان في غير المحصور لا يقدرا
يكون المستثنى منه جميع الافراد نعم يرد عليه انه المصداق في صدر الفصل
الى ان العموم اجماع يتناول الجميع فالاستدلال بصحة الاستثناء على عموم اجماع
المراد به جميع الافراد من حيث هو كذلك فلا يقيم ان يبنى الدليل على ان الحكم
في اجماع المعارف على الاحاد دون اجماع فليتاكر * قوله على الاحاد دون اجماع
قال في المطول ولهذا صحح بلا خلاف جاء في القوم والعلماء لا يزيد
الا التزيد ومن مع امتناع قولك جاء في كل جماعة من العلماء لا يزيد على
على الاستثناء المنصغر ولا يخفى انه مناف لا ذكره في هذا الكتاب حيث دل

احدهما دون الآخر تحكم * فإكر * وقد يقال ان العلم بعمل القلب آه * اقول
قاله الامام فخر الاسلام في بعض تصانيفه مجيبا عن ما سئل ان المذكور يريد ان السائل
لا اعترف بعدم اعتبار الارادة الباطنية في حق العمل الذي هو فرع وجب ان يعترف
بعدم اعتبار ما في حق العلم الذي هو الاصل فالعلم كما يوجب العمل وجب ان يوجب
العلم كما هو المطلوب ورواه المتأخر وانما هو بان من مقتضى خبر الواحد والقبائل

فلم يزم من عدم اعتبار الارادة الباطنة في حق البيع عدم اعتبارها في حق
 الاصل فانه كلا منهما يوجب العمل دون العلم وبانه عدم اعتبارها في حق البيع
 الاحتمال وهو في العمل دون العلم بانه الاصل اقوى من البيع فيجوز ان لا يقولوا
 ثبت البيع على اثبات الاصل اتقول الكلام دون اما الاول فانه لا يعلق له
 بالارادة الباطنة وكلام الامام مبني عليها بل افادتها العمل دون ٢٤٢

ما ذكره هنا على كفاية كون المستثنى من اجزاء المستثنى منه في الاستثناء
 المتصل بخلاف ما ذكره هناك وغاية ما يقال انه الحكم اذا كان
 بالنظر الى اجزاء المستثنى منه يكفي في الاستثناء المتصل كون المستثنى
 من اجزاء المستثنى منه كما في قوله له على عشرة الالواحد واذا كان
 الحكم بالنظر الى جزئياته وجب فيه كونه من جزئياته كما قولك جاء في كل
 جماعة فما ذكره في كتابه ناظر الى المقامين فليست قوله للقطع بال
 ليس القصد الاظهار بقوله بل قوله للقطع عند القطع والقطع
 مطلقا بعدم العهد يجوز ان يكون خيل معهودين للمطابقين او ثبات
 بغير معهود ولا بعدم الاستغراق بجواز قصده الى جميع الخيل وجميع
 الثياب البضير لتعده الكذب * قوله بمنزلة الثلثة في اجمع المناسب
 للسياق ان يقال بمنزلة اجمع في الثلثة وهو * قوله الا ان ينوي
 العموم ينبغي ان يضم اليه او يكون المراد جمعا معهودا فانه كما يشترط في كون
 المراد اجمع عدم الاستغراق يشترط عدم العهد * قوله والعين يتقده
 يشير الى ان المكان للشرط صحة الخلف وذا عند الرجوع ومحمد وعند ابى
 يوسف ليس بشرط وبسبب تفصيله * قوله يقتضي انقسام الاحاد بالاحاد
 واعترض عليه بانه انقسام الاحاد بالاحاد يقتضي ان لا يصح صرف
 صدقين الى فقير واحد وفيه نظر فان قولك القوم لبسوا ثيابهم بطريق
 الانقسام ولا يقتضي ان لا يلبس شخص الا ثوبا واحدا نعم يريد ان لا يجوز
 ان يخدم فقير واحد في الدنيا وليس من المذهب * قوله لانا نقول ان
 السارة الى منع كونه ما ذكر معنى الاستغراق المنفرد اجمع المعرف باللام
 الاستغراق المطلق لتفريجه في سبب ان اجمع من صيغة العموم * قوله

العلم لانه ثبت بالظهر
 دون الظنية في الاول
 الاحتمال في طريقه وفي
 الثاني الاحتمال في نفسه
 لا لانه الارادة الباطنة
 غير معتبرة فيها في حق العمل
 وكذا الثاني لا يعلق له
 بالارادة الباطنة كما
 يظهر بان لم يرفعه واما الثاني
 فلا من الاحتياط في جانب
 العلم الكثر منه في جانب
 العمل فانه ترك العمل فيما اذا
 وجب يقتضي الاثم وترك
 العمل فيما اذا وجب يقتضي
 التصدير او التكفير * قال *
 ويقرر ان العلم لا يرد
 باحتمال العام التخصيص مطلق
 الاحتمال * اتقول العلم
 من محل النزاع بين الفقهاء
 هو العلم الذي لم يظهر له
 محض فذهب اصحابنا
 الى انه ظني لانه لكل عام
 يتحمل التخصيص وهو شائع فيه
 فيورث الشبهة في تناوله
 اجمع الافراد فيكون ظنيا
 وحاصل جواب العلية
 انه ان اردت بالتخصيص

فانما هو العلم الذي لا يرد

الذي يحتمل العام مطلق التخصيص اي قصر العام على بعض المستثبات
 سواء كان بغير مستقل او بمنتهى موصولي او مترجعا سلمنا انه
 شائع فيه لكنه لا سلم انه يورث الشبهة في تناول العام الذي لم يظهر له
 محض تجميع الافراد غايته بانه الباب ان يكون شاملا وكثرته من قبل
 كثرة احتمالات المجاز وقد تقرر ان الشبهة لا عبرة بها واليه اشار المصنف لا ولا

فالظاهر

بقوله وكثرة احتمالات المجاز لا اعتبار لها وإنما بقوله فليس
 احتمال المجاز الواحد الذي لا قرينة له ولا احتمالات مجازات كرامة لا قرينة
 لها وإن أردت به التخصيص الذي يورث الشبهة في العام فلا نسلم أنه شائع
 بلا قرينة فأن الذي نسب محصيا إنما كان هو العقل أو المحس أو الحرف وكوثر
 بعض الأفراد ناقضا أو زائدا فهو في حكم الاستثناء ولا يورث شبهة

على ما سبقت بل كل ما يوجب
 واحد منها عدم وجوده
 لا يخلو وما سواه يدخل
 وإن كان الذي يسمى
 المخصص هو الكلام فإنه كان
 متراجعا فلا نسلم أنه مخصص
 في الاصطلاح بل ما شخ فلا
 يورث شبهة والكلام في
 التخصيص المورث للشبهة
 بقي الكلام في الكلام الموصول
 فإنه المخصص المورث
 المشبهة وذلك يقال لشيوع
 له ومع قلت محتاج إلى
 القرينة فإنه في الموضع
 الذي يورث الشبهة إنما
 يورث إذا انضم إلى العام
 مخصص وهو المراد بالقرينة
 والكلام في العام الذي
 لم يظهر له مخصص واليه أشار
 المصنف بقوله ولا نسلم
 أن التخصيص الذي يورث
 شبهة في العام أنه فالعام
 إذا خص في الواقع ولم ينقل
 اليه ذلك المخصص كونه أقل
 قليل فلا يصح احتاق محقق
 النزاع وإنما يصح إذا كثر
 هذا إشاع وليس فليس

في لفظ محقق قال الفاضل الشریف لا يخفى أن كون الجمع المحتوي بالعام مستغنيا
 معنى الجسم ليس بجاصل وهذا هو المطلب لا ما ذكره من جواز صرف الزكوة إلى
 فقير واحد وأنت خبير بأن حاصل كلام التمسك على تقدير كونه ما ذكره والمقتضى
 معنى الاستعانة بحصول المصروف وهو جواز صرف الزكوة إلى فقير واحد لا يورث
 الذي يغير صحيح المطلب مما لا يفتق إليه * قال المصنف ولو وصي بشئ لزيداه يعني لو لم
 يكن الفقراء مجازا عن الجسم بل محمولا على الجمع لكان لزيد الربح وتلك الأربع
 ثلثه من الفقراء وليس كذلك بل يعطى نصفه زيدا ونصفه فقيرا واحدا وكثيرا
 قوله فلنقال إن يقول قال الفاضل الشریف قد يجاب بأنه لا فرق على هذا
 التقدير بين المعروف والمنكر أعني بين قوله لا تزوج النساء ولا تزوج نساء
 فلا يكون حرف اللام معمولا ولنا كونه للإشارة إلى حصول المعنى في الذم
 فما لا يفيد بالنظر إلى الحكم الشرعي فائدة معتد بها وإذا عدل عن الجمع إلى الجسم
 كان معمولا بصرف اللفظ إلى معنى أضربا لكونه إشارة إلى حصول الجسم
 كما توهمه فاعترض * قوله لا نأخذ بقول تقدير عدم المعهود أنه أراد بالمعهود
 الذي جرى ما جعله القوم من فروع الحقيقة لا ما جعله البعض قسما من العهد
 الخارجى كسببه تفصيله بدل عليه منفعة تنقأ العهد الذي هي في شئ من التصرف
 والعهد الذي هي بهذا المعنى كما يدل في المفرد على تعريف الحقيقة والوحدة في الخارج
 كذلك يدل في الجمع على تعريف الحقيقة والجمعية من خارج فالعهد الذي هي
 الذي سماء المصنف تعريف الحقيقة وتينا ولها سواء اعترف به المصنف واطلق
 عليه العهد الذي هو ولا بهذا الاحتمال لم يتم الاستدلال باللام العقلي على
 المطلب والوظيفة ويندفع ما قيل المصنف لم يقبل بالعهد الذي هي بهذا المعنى بل جعله
 من تعريف الحقيقة قوله ولزم منه ثلثة دراهم لأن الأعداد التي يقع الجمع

فليس بل إذا عرفت أن نظرات رحمة الله تعالى إنما يرد على توجيهه
 كلام المصنف رحمه الله تعالى لا على كلام المصنف فإنه حمله على التزديد
 في الاحتمال والمراد المصنف التزديد في التخصيص وأيضا لا ينافي في إطلاق
 اسم التخصيص على ما ذكر بل يرد بينه وبين المعنى الأصح ونسب أن كون
 أكثر العوالم مقصورا على البعض موارث للشبهة في تناول الحكم بجمع

الأفراد في عام لم يظهر له مختص فيمنع كونه دليلاً على احتمال الاتصاف على البعض بناءً على أنه كثره احتمالات المجاز لا عبرة لها فلا بد للمختص من اقامة الدليل عليه وايضا لم يتوهم انه مراد المختص ما ذكره بل انما اورد ذلك الكلام في الشق الثاني من التزديد لبيطله كما استرنا اليه فظهر انطباق الجواب عليه وتبين معنى قوله بلا قرينة وايضا اراد بالمختص في قوله دام كما المختص ٢٤٤

هو الكلام ما يسميه المختص مختصاً بالمختص المصطلح كما استرنا اليه فيحصل الفائدة في منعه بلا حرية هذا ما يتبين في هذا المقام بعنوان اشهر الملك السلام * قال * قلت المراد بالخاص ههنا الخاص بالنسبة الى العام * اقول فيه بحث وهو انه ان اراد العموم والخصوص على هذا الاصطلاح كما هو متافضا لما ذكره المصنف في فصل بيان حكم الخاص حيث قال كنه يجر العام والخاص تنافيا اذ لا يمكن ان يكون اللفظ الواحد خاصا وعمما فيحيثيه وان اراد مصطلح اهل العقول فلا ينافي سبب المقام لان الكلام ههنا في العام والخاص على هذا الاصطلاح وهو ظاهر وبهذا يظهر انه قوله الآتية فمن حيث انه عام من وجه خاص من وجه وكذا قلنا هو من هذه الحقيقة كونه عاها لا خاصا من حيث تناديه البعض افراد العام ليس كما ينبغي وعامة ما يمكن ان

ميزها من السنة الى العشرة فانه اذا زاد على العشرة يقال مثلا احد عشر يوما بصيغة الافراد فاما السنة معهودة بكونه اقل عدد يقع اجمع ميمز له ولا وجه للزام الاكثر وليس المقام مقام الاحتياط مع حصول التراضي من الطرفين بها انا من طرفه فلا نه رضيا باقل ما يفهم من الدراهم التي في يد لا مسكان ان يكون في يد ما اقلها واما من طرفها فقل * قوله يقع على العشرة عنده لان العشرة معهودة بكونها اعلى الاعداد المعهودة التي يقع اجمع ميمز لها وانما لم يحل على السنة كما في صورة الدراهم لان المقام مقام الاحتياط ولا ضرورة بالسكوت بخلاف الصورة المذكورة * قوله وعلى الاسبوع والسنة عندهما لان المقام مقام احتياط فلم يجمل على السنة ايام او ثلثة اشهر ولم يجمل على ما فوق الاسبوع والسنة لان العادة ان يركب الايام الى الاسبوع والاشهر الى السنة فاذا انجا وزعها يقال مثلا اسبوع ويوم وسنة وشهران فالاسبوع والسنة معهودان بكونهما اعلا ما يعبر عنهما بهذين الاسمين وفيه بحث لان ذكر يقضي ان يحكم الايام على اقل من الاسبوع ويوم والشهر على اقل من سنة شهر لان بهذين الاسمين ينقطعان اذ وصل الى تمام الاسبوع والسنة فليتأمل * قوله باعتبار انه لا يخفى فيه بحث لانه هذا التوجيه مخالف للمعادة التي ذكرها الآن وهي ان يحكم على اجنسم انما هو بعد تعذر العموم والاستغراق لعدم تعذر الاستغراق ههنا فان قلت الحكم على الاستغراق يقتضي توجه النفي الى القيد فيكون الحكم المنفي بالنظر الى البعض مع انه يلف في الآيات المذكورة قلت الاستغناء المذكور كما حقق في حواشي المطول لا يرى انه قوله تعالى والله لا يحب لكفرار ايم فاجواب الصحيح المراد بالآيات المذكورة سبب العموم وهو

يقال المراد مجرّد التنظير لا التمثيل الحقيقي * قال * بل ان كان مالا لا يقتضي وانها بالاستثناء * اقول اراد بالاستثناء الاستثناء المتصل نحو اكرم الناس الا اجمال لانه الاخراج انما يتصور فيه * قال * فعلم انه لا يخص في الاربعة * اقول قال به كما يجب في المنتهى وقد اهلوا بدل البعض وهو مختص بانفاق كالصنفه وذكر العلامة السيرازي في شرح المختصر انه حكم

بدل البعض عندهم حكم الاستثناء فلذا لم يفرده بالذكر بل تكلموا في الأربعة المشهورة وانما يخص بدل البعض بالذكر لعدم الاستناد في بدل الغلط والاستثناء وعدم الأخراج في بدل الكل * فإما * لانا نقول المراد بصدر الكلام * اقول هذا قول على بعض النسخ ويرجو اب عن قوله لا يقال الى قوله لا بصدره وقوله والمراد بالكلام آة جواب عن قوله ولا للوصف ٢٤٥

بالجمل آة * قال * لاجتباها الى مرجع الضمير * اقول نقض هذا بقوله نف الى حق الله البيع وحرم الربوا فانه مستفاد مع انه محتاج الى ما قبله ليرجع الضمير * قال * فان قلت لا معنى لتقصير الـ ثبوت الحكم آة * اقول منشأ السؤال ذكر المص لفظ القصر في اربع مواضع فاما غير قوله وهذا قول بمفهوم الصفة والشرط وهو خلاف المذهب بدل على انه اقول بمفهوم الاستثناء والغاية ليس خلاف المذهب قلت قالوا في مباحث الاستثناء صرح فخر الاسلام ان كونه نقبا وانما ثابت بدلالة اللفظ كصدر الكلام الا ان موجب صدر الكلام ثابت قصدا وكون الاستثناء نقبا وانما

الاثبات لبعض الافراد لا يقتضي السلب عن الكل بل الثبوت في بعض المواد لبعض الافراد والسلب عن الكل في بعض آخر بدليل آخر مثلا ثبوت ادراك البصر لبعض بقوله تعالى وجوه يومئذ ماضرة الى ربها ناظرة والسلب عن الكل في قوله تعالى لا يحب الكافرين ولا يهدي القوم الضالين لكون عدم المحبة والهداية متعلقا بالوصفين بالصفة الموكدة والحكم ذاتي بموصوف صفة تقتضي ان يكون الصفة سببا للحكم فلذلك عم جميع ما فيه الصفة لالان معناه عموم السلب * قوله لا نعلم الاقوال والادوات اعترض عليه بان الـ سبقت للفتح وما به التمدح يدوم في الدنيا والاخرة واجيب بان امتناع الزوال فيما يرجع الى الذات والصفات وانما ما يرجع الى الافعال فقد يزول والروية من هذا القبيل فقد تخلت عنها الله تعالى في العين وقد لا تخلو * قوله اخبر من الروية لانه الروية على وجه الاحاطة بجواب المرء * قوله فان قيل صحة الاستثناء مشبهة الاعراض يورد في كل دليل آة ومنه الجواب ثبوت في جميع الموارد وقد يجاب عن الاعراض يمنع توقف صحة الاستثناء على العموم بل انما يتوقف على تعدد المستثنى منه ودخول المستثنى تحته * قوله لو كان استثناء لوجب نصبه لا تقرر في علم النحو عدم جواز الابدال ووجوب نصب المستثنى اذا كان في كلام موجب تام بناء على انه قد ساء المفعول لكونه فضلة بجي بعد تمام الكلام وفيه بحث لان ههنا نصفا مضمونا لدلالة لو على الانتفاء فان قلت النفي المضمون غير متبعر في صحة الابدال ولهذا قالوا لا يجوز امتناع القوم على المحي الا زيد على البذل قلت ثم تصححتم قوله البذل في قولك قل رجل يقول هذا لا زيد على المعنى المتولد به الكلام او يمكن

ما ثبت بالاشارة ثابته بنفس الصيغة وان لم يكن الا واحدة * مشبه السوق لاجله وقال في تلك المباحث فضلا عن بعض النسخ مشبه الاستثناء بالغاية حيث قالوا ان موجب صدر الكلام ينتهي بالمستثنى انتفاء الاستثناء

الاثبات بعدم النفي بالوجود كما ينبغي بالنفي اصل الكلام ولزم من انتفاء الاول اثبات الغاية فعلم انه من علما ثابته من قال بههذه المعنى مبهمة وهو المستر

في انقصار الراجح على ما ذكره الصفة والشرط * قال * قلت ب. المراد بهما
انه يدل على الحكم اه * اقول قبل فعل هذا يعني انه يكون جازما زيد من باب القصر لانه
يدل على الحكم في البعض فقط فالحق ما اجاب بقوله وجواب آخر * قال * وهذا
يخرج الجواب عن اشكال آخر وهو ان كون الشرط اه * اقول فيه بحث لانه
هذا اشكال عين ما ذكر في السؤال لا فرق بينهما الا في التعبير كما لا يخفى ٢٤٦

على فطانية و بصير * قار *

فلنخصص قد يطلق على ما

بَيِّنَاتُ الدَّلِيلِ عَلَى نَقْضِ الْفَسْخِ ۖ آيَةٌ * أَمْ قَوْلُ

وَمِنْهُنَّ لَأَنْ أَطْلَقَ

فوقه

من المتأخرين

التبیر و لو و محمد حمز علی

المعنى اللغوي والكلام

فی الاصلطراحی یوید قولہ

الآن و هو بحسب فيه سبعة
نحوه حكى في كتابه مطاوعة

مواضع القمام الذميمة

بعض قطعے ہیں، الباقی

کاسیائے

ایمان لا یثبت و قول

المقصود بجواز الاستراحه

انتفاخ الظف

استفاوه منه الخافضة

۱۱ : انتقادی از مذهبین

آلهة لا نأقول في التواضع

هذا معنى الطريقة

عبد المکی ما قاله
مخبر لا ان لا من

من شخصیه

فتح مـ كذا | الكتاب

التعليق * مشر | بالسنه و

مع التماسي

مکمل علی ما بعد عصیم بکلام

ما تركت المقابلة الا كمنه

ان يدفع البحث فان قدّر الابدال ههنا لكون القضية الشرطية معنى
لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا الاجاب واسم كان مقدّمها وتاليها
مفيعين تقديرا وقوله تعالى لا اله الا الله واقع في هذا الشرطية الموجبة ولا نفى
باعتبارها وسطر باعتبار معنى النفي في الاستثناء اسم لا يتغير معنى الكلام
باعتبار معنى النفي ولذا قال سيبويه لو قلت لو كان معنى احد لازيد لهمكننا
لكن قد اختلفت لانه يصير في معنى لو كان معناه زيد لهمكننا لان البدل
في الاستثناء موجب بخلاف قولك قتل رجل يقول ذلك الازيد على البدل
اذ لا يتغير معنى الكلام بان تبدل النفي ونقول انه في تقدير ما جاء في الخبر
يقول ذلك الازيد وفي الآية الكريمة مانع آخر حصل على الاستثناء
اذ لو حصل على الاستثناء لكان معناه لو كان فيها آلهة مستثنى عنهم
لفدنا وهذا يقتضي ان لو كان فيها آلهة غير مستثنى عنهم الله لم يفسد
او نفوذ بالله سبحانه من هذا القول واذ اجمل على الصفة لم يلزم محذور
وثبت القول انتفاء الآلهة الموصوفة بصفة المغايرة اسم كان باقتفاء
الموصوف وحده فقد حصل الخط وكذلك اسم كان باقتفاء الوصف اذ من
انتفاء المغايرة يلزم انتفاء التعدد لانه المتعدد لا يكون عين الواحد
* قوله وقوله تعالى والساوود والساوودة في التمثيل بآية السرقة نظر مجواز
اسم يفهم العموم من ترتيب الحكم على الوصف المشعر بالعلية وكذا في التمثيل
بقوله تعالى الزانية والزانية الآية على ما وقع في بعض الكتب فانه مجوز
اسم يفهم العموم فيه ايضا من تعليل الحكم على الوصف ومن تهديد قاعدة شرعية
كما روي انه زني ما عثر فزج مع ما روي من قوله عم حكيم على الواحد حكيم على
الجماعة ومن تنزيح المناط وهو الغاء التخصوصية * قوله فيلزم منها العموم

بالسنة والجماع وتخصيص بعض الآيات ببعض
مع التراضي فكل نفس تملك ثمرات عملها بخلاف

على ما بعد التخصيص بكلام مستقل موصول بذل عليه ذكر الاجماع فان بعد
من الرسول عليه السلام ولا يخفى بعده فالصواب في الجواب ان يقال
ان ترك المفاصلة الكفاية ما ذكر قبل الفصل فانه من قرب العهد به مما يوجب

الانكشاف به * قال * فيه شامح لازم المدرك باحتسار
 انه له كذا وكذا * اقول فيه ايضا شامح لان المفهوم
 قوله لازم له كذا وكذا الحكم بذلك ولا شك انه المدرك له ليس
 العقل بل المدرك باحتسار هو كذا وكذا * قال * ولا شبهة له
 ٢٤٧ * اقول فيه به لانه لو نوى التعميم للطلب واخويه

صحيح * قال *
 واختار
 المصنف
 انه اخرج
 البعض
 كما في غير
 مستقل
 فضيف
 العام
 * اقول
 فان المص
 شرط
 في العموم
 الاستزاق
 وقد صرح
 شرح
 اصول
 فخر الاسلام
 انه من شرط
 في العموم
 الاستزاق
 يجعل العام
 مجازا في اللفظ
 بعد التخصيص
 قلنا فرق
 بين لفظ
 العام
 في موضع الجواب
 عن القيد * مثله
 فان قلت زائد
 كما تبين بغير
 قولنا بعض الانسان
 كما تبين وكذا قولنا
 انزل التوراة
 على موسى عليه
 السلام يستلزم
 قولنا انزل التوراة
 تعالى بعض الكتب
 على بعض البشر
 وهو الجواب جزئي
 على اصطلاح المنطوق
 كما اوضحه
 مثله

ضرورة انه قد سبق في صدر التفسير الاول انه كونه عموما عقليا ضروريا
 لاينا في كونه وضعا فليخرج اليه * قوله وقد يقصد بالثمرة الواحد بصفة
 الوحدة قيل العموم عند قصد نفى الجبر دون الوحدة اذا كانت النفى مقصودا
 بحسب المعنى والا فقد يقصد تأكيد الثبات وتقديره كافي ان لم يضرب
 رجلا فكذا فانه بمنزلة والله لا يضرب رجلا والتحقيق انه رجلا ههنا في سياق
 النفى وفي سياق الشرط وهو بالاعتبار الاول عام كانه قيل ان صدقت
 هذه القضية اعني لم يضرب رجلا فكذا فقا * قوله اذا كانت مع ظاهرة
 او مقدرة آية قد يراد بالثمرة الواقعة في سياق النفى نفى الجبر استحقاقا
 نحو ما فيها احد او تارة وهذا ايضا نفى في العموم كالتى مع مع ظاهرة او
 مقدرة نفى عليه في فصول البدايع * قوله باعتبار انه يتعلل آية بريدته
 جزئية القضية باعتبار المال وان كانت شخصية في اللفظ * قوله وقد يقصد
 الزام اليهود وروى سعد بن جبير انه رجلا من اليهود يقال له مالك *
 الضيف خاصم النبي عجم بمكة فقال عم الشتر كى بالذى انزل التوراة
 على موسى عم اما تجدى التوراة ان الله تعالى يفيض نجر السمين وكان جبر
 سمينا فغضب فقال يا انزل الله تعالى على بشر من شئ وفي القصة ان
 اليهود لما عاثوه على ذلك قال غضبني محمد عم فقلت له ذلك فقال لواله
 وانت اذا غضبت تقول على الله غير الحق فنزعوه عن الجبرية وجعلوا مكانه
 كعب بن الاشرف وفيه روايات اخرى * قوله لان الكلية والبعضية
 يعني ان الموجبة والسالبة من صفات القضية فلو قال سلبية كلية وموجبة
 جزئية لا تقتضى ان يكون الكلية في جانب المحكوم عليه صريحا بخلاف الايجاب
 والسلب * قوله من اسم لا على المحل ولا يجوز ابداله منه على اللفظ لانه

د بهذا التقرير
 يستدفع استبعاد
 صاحب الترجيح
 كون الخطايات
 لليهود وكونهم
 انما من شرط
 على بشر من شئ
 مثله
 فانها يقتضيان
 ذلك صريحا فانه قد
 بسد الاعتراض
 صاحب الترجيح
 بان الايجاب
 عبارة عن اثبات
 محكوم به على
 محكوم عليه فانه
 كانه على افراد
 فكل واحد والا فجزئي

وسين العموم وما ذكره في لفظ العام لانه صيغ العموم
 وسائر زيادة تحقيق انه سائر الله تعالى * قال *
 باستثناء او صفة او شرط او غاية * اقول زاد ههنا
 بعد الاستثناء الامور الثلاثة وزاد فيها سائر في موضعها
 بعده لفظ نحو اشارة الى عموم الدليل لكل غير مستقل وعدم

ومثله السلب
فلا يفتقر
العبارة
منه

وقصاره على صورة الاستثناء لا يرد على المصنف اسم وليد
الخص من مدعاة * فإثر * وفيه نظر لانه ان اراد
الوضع الشخصي * اقول فاصله انه اراد بالوضع للباقي
الوضع الشخصي فممنوع كيف وقد صرح في مباحث الاستثناء
اسم المستثنى منه متداول للجموع وانما الاستثناء ٢٤٨

لمنع دخول المستثنى في استحكام
وان اراد به الوضع النوعي
بالمعنى الاول فلا تسلمه ايضا
كف ودلالة اللفظ
باعتبار وجوب ان يكون
بواسطة بعينه لا بواسطة
القرينة وبهنا ليس
وان اراد به الوضع النوعي
بالمعنى الثاني سلمناه
كله اللفظ لا يصير باعتبار
حقيقة والمدعى ذلك
وان علم انه عبارة المصنف
وقعت بكذا لاق الوضع
وضع اللفظ الذي استثنى منه
السبب في ذلك ان المفهوم
من ظاهرا اسم اللفظ موضوع
للبق بالاستقلال او رد
عليه الشارح السؤال
وانما اذا صرحت عن ظاهرا
بان يقال المراد بالوضع
الاول فيسند في النظر بان
يفكر تحت اسم المراد الوضع
الشخصي كله لا بالمعنى الذي
ذكره حتى يزعم الاستدراك
بل بمعنى انه عين الوضع الاول
وانما يزعم لو كان بوضع ثان
واستعمال ثان وليس كذلك

من الاستثنائية المقدرة ههنا ولا التي لنفي الجحش لا دخلان لاني انكرت
فلو حصلت البدل ههنا على اللفظ والبدل في حكم تكرير العامل كنت
مادخلا اياها على العلم وهو ممنوع لا متناع ودخول ما هو موضوع للاستثناء
الجحش وما هو موضوع لنفي الجحش على ما ليس بجحش كذا ذكره ابو علي لكن
التعديل المذكور في بطرد في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز
البدل على اللفظ اجماعا فالاولى ان يقال لانه انما لم يحجر الا بدلا على اللفظ
اسم لان اعماله فيما بعد لا يقتضي بقاء نفيها اذ لا يعمل الا لنفي وجبى الا
يقضي زوال نفيها فيلزم التناقض ثم لا بد من ابدال على المحل يقتضي الرفع لانه
لا من دواخل المبدء والتجريد في بعض شروح المفصل ما يقتضي جواز النصب
حيث قال يجوز في نصب صفة اسم لا وجه اخر وهو انه يكون محمولا
على محل المنفي لانه محمل النصب بالنسبة في الذي هو لا مضارعتها ان وفيه بعد
وان عترض على جعل الاستثناء اعنى المستثنى بدلا من اسم الابان البدل هو
بما نسب الى المتبوع دونه والمنسوب اليه ههنا هو نفي الوجود فيلزم ان
يكون الله سبحانه وتعالى مقصودا بنفي الوجود وهو كفر صريح واجب بان
البدل ههنا هو لفظ الالانه بمعنى غير الالانهم مطلقا على الله تعالى مجازا
ليكونه معربا باعرابه ولا يشك ان غير مترقا الى مقصود ونفي الوجود فلا محذور
وهذا الجواب ضعيف لان محمولا على غير في مثل هذا الموضع ضعيف كما تقرر
في النحو وايضا قد صرح النحاة بان البدل في باب الاستثناء محمولا على السائر
الابدال باحرين من عدم اشتراط الضمير مع وجوبه في بدل البعض والثاني
مخالفة حكم المبدل منه اثباتا ونفيا ويظهر من هذا انه البدل نفس المستثنى
فالصحيح في الجواب ان صدق تعريف البدل عليه باعتبار انه الوجود مثلا

فان قيل كما تناوله مع غيره والانه تناوله وحده وبهما متفاديه
نقد استغنى عن غير ما وضع له فلت لا نسلم انه الان تناوله وحده
بل احكم عليه وحده بعد تناوله اللفظ له مع غيره فذلك الغير خارج عن
الحكم واخر في التناول كما ذكر في مباحث المستثنى وسيترف ان رج ههنا
عن قريب فلا تغفل * فإثر * والالكان مشترك * اقول بوجوه هذا

في بعض النسخ وهو المواقف لا حكم وشبهه مختصراً. كما يجب في غيرهما
 ووجهه أن اللفظ وهو عبيد في مثلها في السجلات واحدة إلا أنه في الأول
 مطلق وفي الثاني مقيد بالنسبة بالاستثناء والعقد خارج عن المقيد
 فيكون مشتركاً لا اتحاد اللفظ وتغاير المعنى والله هذا السناد راجع إلى
 بقوله هذا اللفظ ثم ارجاع الضمير إليه في قوله عند اقتراحه
 ٢٤٩

ووجه تركه في بعضها
 من المطلقين مغاير للمقيد
 في الجملة * فإثر * وقد
 يجب * أقول في غير
 قول المصنف بجواب آخر غير
 النظر المذكور يمنع قوله
 والباني غير الموضوع له
 فيكون مجازاً فيه ويجوز
 أن يكون جواباً عن النظر
 يمنع قوله أو غيره فيكون
 مجازاً لكنه لا يقيد المصنف
 لأنه يدل على كونه حقيقة
 مطلقاً ومدعى كونه من وجه
 مجازاً من آخر فالجواب
 ما احترازناه * فإثر * إذا
 كانت أروته باستعمال
 تأثر * أقول
 الأولى أن
 بعض الوضع
 الاستثناء مفرغاً
 إلى الاستثناء
 ويقال
 إذا كانت
 أروته
 بوضع تأثر
 لا أنه أحد الله
 واستعمال
 ولا يصح هذا إلا
 تأثر كما وقع
 بجن الكلام على
 القلب لأن المعنى
 في عبارة
 على نفى اللوامة
 عن أحد سوى الله
 سبحانه لا على نفى
 لا أحد عن كل الله
 سبحانه

منسوب إلى المبدل منه والبديل معاً لكن النسبة إلى الأول بالسلب إلى
 الثاني بالإيجاب والثاني هو المنع ونظيره ما ذكره الشريف في نحو سبي المظلول
 في توجيه صرف الحكم إلى المطبق في بل على من ذهب إلى كونه * قوله لأن هذا الرد
 لخطأ المشركين عطف عليه بأن الرد نخطأهم في اعتقادهم بنفي الامكان
 يمنع ما فيه من ثبات الشيء بغيره على ما هو الطريقة البرهانية وقد يجب بانه
 الخطاب بجملة التوجيه عام للبيان وغيرهم فما يذلل عن هذا المعنى غير البيان
 فالأحوط ما ذكره في قوله * ولأن البرهانية أنه يريد أن المتبادر من نفى الجبر
 نفى الوجود ولا نفى الامكان فتعذر المتبادر ارجح فإن قلت إذا قد موجود فيهم
 نفى الامكان عن غيره قلت ذلك التقى مستل عليه بدليل آخر وليس مقصوداً
 وهنا على أن المتردد لا يدعون مكاناً غيره تعالى بدون الوجود * قوله
 عن أنه رسول الله صلى الله عليه وآله بيان حاصل المعنى لا تنبيه على أنه لا بمعنى غيرنا
 حمل الآ على غيرنا يجوز إذا لم يكن تابعا لما هو غير محصور والى على الحقيقة بجملة
 إذا لم يتعذر الاستثناء فالحكم عليه ضعيف كما نقر في النحو وهنا ليس كذلك
 * قوله يقيد الإيجاب بجزئية أنه لا يريد أن هنا إيجاباً وسلباً بالفعل على اصطلاح
 أهل الميزان بل بالتقدير وحاصل المعنى وأراد بقوله يجب أن يكون في جانب
 النقيضة أن شرط البر في البين الإيجابية انتفاء الإيجاب بجزئية حتى لو ضرب
 رجلاً فقط بحيث فيلزم السلب الكلي لأنه يتحقق السلب بجزئية حتى يرد
 أن السلب الكلي لا يتصور بدون السلب بجزئية وكذا أراد بقوله للخصوص
 والإيجاب بجزئية أن البر في البين السلبية يحصل بالإيجاب بجزئية حتى لو حصل
 أكثر منه لم يكن له دخل في البر * قوله ليس العموم التكرار في موضع النفى فيه
 بحث لأن هذا ما يستقيم إذا تعين كونه البين في الثبات والمنع وهو ممنوع

المحقق عضد إليه وغيره * فإثر * وفي نظر * أقول لصح
 ووجهه أن يقال إنه يريد بخصوصية الصنع بخصوصية الشخصية
 فلا نسلم ذلك وإنه يريد النوعية فنسب وكلمة المستقل أيضاً
 مخصوص مضبوط كذلك * فإثر * كما أن الأحسن أن يقول أي اللفظ
 العام * أقول إنما قال الأحسن بجواز حمل الاضافة على البلية
 بوجه

فيما دل الـ الوصف * قال * لانه لفظ العام على ما يشعر به كلام من قال آه
 * اتول توله على ما يشعر متعلق بلفظ العام المنفي وادبره قال صاحب الكشف
 فان كلامه في لفظ العام حيث قال فاصحابه ان الاستغراق شرط عند اجتماع
 عندنا ويظهر فائدة الخلاف في العام الذي يخص منه فقد لا يجوز بهوم
 حقيقة لانه لم يبق عاتما وعندنا يجوز لبقاء العموم باعتبار الجمعية ٢٤٠

يجوز ان يكون مراد القائل بان قلت كما فرأيت صر قتل الكافر وتحرير العبد
 شكر الله الله لانه يقال مراده يموت المحصر المذكور على ما ذكره المصنف ويقال
 ما ذكره باعتبار الغالب ويقال عموم النكرة في مثل ليس لوقوعها في معنى
 الشرط والكلام فيه قائل * قوله وهي التي لا يتحقق آه كانه اشار بتفسير عموم
 الوصف الى جواب ما يتوهم من ان صفة النكرة لا يكون النكرة متبعا فاذن
 عمومها حال كونها صفة ووه ان يكون موصوفا فاما بالنكرة الموصوفة لايم
 الا بشرط الموصوفية وحاصل الجواب المسار لانه المراد بهوم الصفة غير المعنى
 الذي اعتبر في الفاظ العموم المبحوث عنها لكن هذا التاميم اذ لم يكن العموم
 اياها موصوف من العموم الكائن من الصفة كما يدل عليه ظاهر كلام ابن المعين
 على سائر قائل * قوله بخلاف ما اذا حلف اعترض عليه بان هذا من قبيل قولهم
 من دخل هذا الحصن فله كذا وسيعبر به عام على سبيل البدل وجب ان البدل
 من عام قطعا وهذا الوصف لا يبطله بخلاف رجل فانه خاص زيد الوصف
 لا يجعله عام وبالحكمة هذا الوصف عام بحسب المفهوم خاص بحسب الصدق
 والوجود فحين فري بالعام المصطلح عليه عمومته وحين تقرر ان الخاص اعتبر
 جهة خصوصه هذا والاظهر ان يكون المحتر زعمه مثل قيت رجلا * قوله وقولهم
 قول معروف اي رد جميل ومغفرة اي تجاوز عن اخراج السائل وتبيل المعرفة
 من الله سبحانه بالرد والجميل او عفون السائل بانه تغذره ويغفره فاقولت
 بحسب ان لا بد آه بقوله صح مع كونه نكرة لا اختصاصه بالصفة فاصح
 في المعطوف اعني معرفة قلت المصحح ههنا هو الوصف المعنوي لا بين فمجرد
 انها اتمام الله او السؤال او من آه بل * قوله فيجب عموم الفعل ليلام
 عموم الحكم فيه بحث لانه عموم الحكم انما يقتضي العموم في المشتك لا في عبيد مؤمنة

ولهذا اظهر بعض الناس
 ان العام لا يتناول جميع
 الافراد عند عدم الالاف
 لقوله جمعا من الاسماء وهو
 نكرة في الالاف فيقتول
 جمعا من المجموع لا الكل
 وليس كذلك فان الشيخ
 قد نص في باب الفاظ العموم
 انه شاملا لكل ما يطلق عليه
 الالاف لا لم يشترط حقيقة
 العموم فتناول الكل قال جمعا
 من الاسماء * قال * وفيه
 نظر لان
 الالاف لا يقال
 عدم اعتبار
 العموم والقيود
 المسمية لا يلزم
 تفسير النفي اذ
 لا يفيد التام
 لعدم المؤمن لان مراد
 المخصوص * مثله
 كما يشهد به
 عبارته من العام المخصوص
 بالاعتقال ما هو خطابات
 الشرع لا مطلق العام
 المخصوص كيف لا والمبحوث
 عنه احوال الالاف

الشرعية والقيم خلاف الاصل فلا يرتكب الا الضرورة ولا التام
 والعقل قد يقتضي اخراج بعض مجهول من خطاب الشرع فانه عام فكلية
 البيان وكذا الحال فيما سوى العقل لا يحسن والعامة وغيرهما فان كان العقل
 لا ينظر الى عمومات خطاب الشرع والعقل الشرع تركت المصنف التعرض بذلك
 الاكتفاء بالعقل * قال * وعامة توجيهه ان يقال ان المراد ان لا يثبت آه

* اقول لما اعترف الشارح بان مراد المصنف عدم ثبوت عدد معينه على سبيل القطع ظهر ان مراده بالمرجع ايضا مرجع يقيد القطع لانه ذكر في دليل ذلك فكلما قال ان كل افراد العام اذا كانت مائة مثلا وعلم ان المائة غير مرادة انا بتخصيص افراد معلومة او مجهولة فكل واحد من الاعداد التي دون المائة مساوية ان اللفظ مجاز فيه فلا يثبت عدد معينه على سبيل القطع لانه

ترجيح بلا مرجع يقيد انما في صورة المجهولية فظاهرا واثنا في صورة العلوية فلا يخرج بعض احد بالتفصيل محتمل واما الاحتمال دائر بين كل فرد فاقترى اريد بالعام على القطع يكون ترجيحا بلا مرجع يقيد وكذا اذا اريد كل ما بقي بعد التخصيص لانه وان ترجح لك ليس مرجع يقيد القطع فانه في النظر الاول لا يمنع عدم الرجحان في المعلوم ملابرة * قال * لا يجمع ما وراء التخصيص متبها * فنف نفم كنهه فلف لا قطعاً والكلام فيه وهذا قد مره القيد جعلناه دليل حتى لم يكن يقيد كنهه دليل اصلا وكذا الثاني لان الدليل بعد ما يتم يدل على انه لا يراد بالعام عدد معين قطعاً بل يراد ما بقي فلما كان هو المطلوب فظهر ان قوله لانه ترجيح من غير مرجع غير مختص

ولو سلم فهو استدلال بالمثل الجوزي على الحكم الكلي او الاكثر فلا ينتقض بجواز ان يكون العموم ههنا بخصوص المادة اللهم الا ان يقال انما بالمثل مجزى بيان الوقوع او عدم الاختصاص بموقع الاستثناء او نحوه فليأت قوله في الإشارة الى الرد على من زعم انه اجب عنه بان مراد التراخي ان العموم على سبيل الاطراد في النكحة الموصوفة تخفف ما ذكره وحق لا يرد الرد ولا اطراد في مطلقها لا انتقاضه بقوله لا لكن اليوم رجلا كوفيا ولا تزوجن اليوم امرأة كوفية واجاب الشيخ المحمدين في شرح البرزدي عن هذا الانتقاض بان الاصل مطرد الا انه يختلف الحكم في المستثنين كما وهو لا يقدح في الاطراد والمخرج هو انه ليس في وسعه كلام جميع رجال الكوفة ولا تزوجن نساءها عادة وفيه بحث لا فضاء ان لا يكون النكحة الموصوفة في مثل الاجلاس لا رجلا عالما عاتيا بمنزلة المذكورة وهو ان ليس في وسعه مجالسة جميع علماء الرجال هذا ويمكن ان يقال في دفع النقض بمنزلة ذكر ان العموم فيه ليس بالنظر الى لزوم التكلم بل بالنظر الى حصول البرفانه يحصل اذا تكلم احد من هذه الكوفة ايا كان مثلاً وكذا العموم في مثل الحكم لا رجلا كوفيا بالنظر الى اباة التكلم لا الى لزومه وهذا التوجيه يندفع ما ذكره الشرح من انتقاض العموم في مثل الاجلاس رجلا عالما في مثل الاجلاس لا رجلا يدخل داره وحده قبل كل احد فليأت قوله ان قلبي الحكم بالوصف المستثناة قيل تقييد الوصف بالمستثنا مستدرك او تعليقه بالوصف الذي في معنى المشتق مستقر بما ذكره ايضا ويمكن ان يقال مراده بالمستثنا المشتق بحسب المعنى سواء وجد الاستثنا بحسب اللفظ ايضا لا لكن فيه بحث وهو انه لو صح

بصورة المجهولية وانما قيل في التوجيه لا يرفع الابرار المذكورة في صورة كونه المخصص مجزى لا ليس كما ينبغي * قال * انه دون خبر الواحد اه * اقول اي العام بعد التخصيص اذ في خبر الواحد في المرتبة لان القياس لا يصلح معارض خبر الواحد حتى رجحوا خبر القبيصة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من صدقكم منكم بغيره فليصد الصنوة والوضوء جميعا على القياس

فالحكم ايضا و الصلوة بها مع انه مخالف للقياس وكذا خبر الآكل ناسيا
 في الصوم وهو قوله عليه السلام ثم على صوابك فانما الحكم بآية
 وسقائك قوله وذلك اي ببيان كونه دون الخبر الواحد قوله مع شك
 في اصله اي في دلالة فانه العام المخصوص بجلال مستقل موصول ظني
 الدلالة وان كان قطعي المقته وخبر الواحد العام بالنكس ٤٤٢

* قال * وليس بدي
 لان القياس مظهر آية
 * اقول فيه بحث لانه
 المعبر لو كان هو النص المتفرع
 عليه القياس دون نفسه
 القياس لا يصح فويلهم ان
 العام الذي ينسخ ما ينسخه
 لا ينسخ بالقياس لانه القياس
 لا ينسخ النص فان النسخ
 حينئذ ليس هو القياس
 بل النص المتفرع القياس
 نفسه ذلك الاستدلال غير
 صحيح كنه لا لما ذكر لان القوم
 لا يدعون مقارنة المخصص
 مطلقا بل مقارنة المخصص
 الاول والاستدلال لا يدل
 على خلافه * قال * لان
 حكمه بآية اثبات الحكم آية
 * اقول اي حكم المخصص
 بآية اثبات الحكم فيها وآية
 المخصص اي وآية الافراد
 المحترجة وعدم دخول تلك
 الافراد تحت حكم العام كما
 ان الاستثناء كذلك لا يرفع
 الحكم عن محل المخصص بعد ثبوته
 كما ان النسخ كذلك * قال *
 المصنف ادخل المخصص

العموم في قوله لا جالس رجلا عالما اللهم الا ان يصار الى التوجيه
 الذي ذكرته واما الجواب الذي نقلته لآن من شرح البرزوي فقد عرفت
 ما فيه واكتفى بعموم الشكوة الموصوفة بصفة عامة الكرمي لا على ما
 صرح فيها بعد * قوله ويدل على هذا الاصل اي على انه الشكوة الموصوفة
 بصفة عامة عامة ثم لا يخفى ان الدلالة المذكورة انما هي في الشكوة
 المستثناة من النفي وكذا البيان المذكور بقوله وقد يقال وتوجب الوجه
 باشارة اليه شمس الامة نعم تحقيقه لا يخص بصورة الاستثناء فليعلم
 * قوله ولا يخفى ان هذا البيان آية قيل فيها ذكره تحكما لجلال مستين
 اللتين ذكرهما اذ يجوز ان يراد في الاول لا جالس لاجل رجال
 وفي الثاني لا جالس لارجل واحد موصوفا بصفة العلم والجواب عن
 عن الاول ان المستثنى منه اذ لم يكن مذكورا بقدر من جنس المستثنى
 بقدر ما يصح الاستثناء فيكون قد راد الحكم لارجل لا الحكم لرجال
 رجلا فلو كان المستثنى عاما يلزم استثناء الكل من الكل وهو فاسد
 فان قلت فليقدر المستثنى منه انسانا ليصح العموم في المستثنى قلت لا ضمما
 للضرورة وهو يندفع بما ذكرنا فلا حاجة الى اضاف ما هو منه اعم منه كذا
 ذكره صاحب الكشف في حواشيه عليه وعنه ان في ما ذكره الشيخ ابو المعين
 في شرح الجامع الكبير وهو ان الحكم في الشكوة الموصوفة مستقلا بصفة دون
 الذات لسقوط اعتبارات الذات بدون الوصف وصيرورتها معتبرة لوجه
 الوصف وكانت هي المعبرة والموت بالذكر دون الذات فاعتبر فيها دون
 توحده الذات الا يرى ان من قال اذ رأيت لي عبدا ابقا فرده لا ينفهم الا
 لعموم لان الموت في مثل هذا الوضع الصفة المقررة باسم الذات اي بتغير

كان معمولاً به * اقول في العبارة مناقشة لانه الكلام في المخصص فتمت
 الاول وهو كونه مفعول المصدر يتوقف عليه ولا يكون مفعولا به
 قبل المخصص اليتم الا ان يقال المراد ادعاء عدم فرض المخصص الذي
 هو الاصل كان لتمام معمولاً به وعند وجوب المخصص حصل الشك فليتأمل
 * قال * قوله على ان احتمال النفي يصح دفعا آية * اقول فيه بحث وهو

ان مراد المصنف ليس دفع الشبهة عن كلام القوم بل لئلا يسل قولهم هذا ما قالوا
 ويرد عليه بل ايرادا عليه ودفعها عنه بقرينة دليل المسئلة فانه
 تقرر دليل على وجه لا يرد عليه تلك الشبهة بمعنى كلامه فلهذا دفع هذه
 الشبهة الواردة على القوم عن الاستدلال على اصل المدعى * فإما *
 على ان احتمال التعليل * اقول وتقرير هذه العام بعد التخصيص
 لا يخرج من ان يكون دليله

لان التخصيص ان لم يدرك
 فيه علة لا يعقل فيبقى العام
 في الباطن حجة وان ادركت
 وكل ما يوجد فيه العلة
 يخص نيات وما لا فلا
 فلا يبطل العام باحتمال
 التعليل لا يقال مقتضى
 ما ذكرت ان يكون حجة
 قطعية لان ما انقضى
 القياس تخصيصه يخص
 وما لا فلا وعلى التقديرين
 يبقى العام في الباطن
 قطعي لا نقول لا وجد
 في الباطن احتمال الخروج
 بالتعليل بعبارة اخرى بناء
 على فلسفة القياس الاول
 لم يبق قطعا * قالوا * لان
 عمل التخصيص انما هو على وجه
 البيان دون المعارضة
 * اقول ان قيل هذا مخالف
 لا صرح به صاحب الكشف

وعنه
 ان عمل
 التخصيص
 بطريق المعارضة
 قلنا مرادهم

قال العجب ان
 هذا مع كونهم
 في غاية الظهور
 كيف ذهبوا الى
 الوقوف عليه و
 القصور * مثله

فجئت الشبهة بتعريفها الا ان الفس على اعتبار التوحد بان قرن به لفظ
 الواحد لان التعميم كما يضرب دلالة وهي ساقطة للاعتبار مع التفرق
 هذا فما اذا كان المذكور نكرة لا يتعين عند المتكلم والسامع الا عند وجود
 الصفة فاما اذا كانت الذات معينة عند المتكلم غير انها نكرة عند السامع
 لعدم المساهمة فان النكرة هي هنا لا يتعمم لعموم الصفة كما اذا قال رايت في
 موضع كذا رجلا كوني لان هذا المذكور معين ذاته عند السامع السابق فلم
 يكن صيرورة الذات معتبرة متعلقة بوجود الصفة فلم يصير الاسم النكرة بالها
 لها في الاعتبار فلم يتعمم بتعريفها بل بقي متوقفا الى هنا كلامه * قوله الا انه قد
 ينضم اليها قرينة فيبحث لان العموم في النكرة المذكورة لا يستند الى القرينة
 وجب ان لا يذكر في هذا المقام لانه الكلام في الالفاظ التي تفيد العموم بحسب
 الوضع واما ان الدال بالقرينة موضوع فقد عرف جوابه في الحقيقة فيما مر * قوله
 الى مجردة بحسب قرينة فيبحث لانه لا يضاف التي يذكر في هذا الموضوع
 بفيد العموم كالعالمية والكيفية ونحوهما ليست ما يفيد بحسب التي يتضمناها
 النكرة بل انما يفيد النوعية نعم يفيد نفى ارادة الوحدة لكن لا يلزم منه التقيد
 الى مجردة بحسب فكان الواجب عليه ان لا يتعرض للتقيد منها الى مجردة بحسب
 بل نقول كذا الا انه قد ينضم اليها قرينة دالة على انه ليس التقيد منها الى الوحدة
 فلا يختص ببعض الافراد التي اخر قال وجوابه ان الوصف اذا انفاد نفى ارادة الوحدة
 محلي الاعتراف به نفى بالموصوف مجردة بحسب نعم مجموع الموصوف والصفة نوع
 لكن المراد بهو بحسب في نفس الموصوف وهذا وجه * قال المصنف فان قيل النكرة
 الموصوفة آه قيل يجوز ضعف لانك قد تحققت فيما مر ان الموصوف بدو
 الصفة فيما نحن فيه خاص بغير عنه الوحدة والصفة يدفع احتمالا ويجعلها عاما

بالمعارضة الظاهرة بمعنى الدفع و مراد الراجح المعارضة الحقيقية
 بمعنى الرفع توضيحه ان التخصيص بين ان بعض افراد العام
 غير داخل في الحكم من اول الامر فيكون دافعا لبعض الافراد عم
 الدخول في الحكم والناسخ يبين ان بعض الافراد خارج عن الحكم
 بعد الدخول فيه فيكون رافعا له نفى الاول معارضة في الجملة

وفي معارضة تامة * فالحال * فان قيل فلم لم يجرى التخصيص بالقياس
ابتداء * اقول الفاء في فلم لم يجرى يدل فرع الكلام على ما قبله فتوحيده
القياس لا كان مستلزم الكلام المخصص في ان كلامها يبتدأ به انما ذكر ما تنبأ له لم يضر
تحت العام كما ينبغي ان يجوز تخصيصه بالقياس ابتداء كما تنص وتجاهل الجواب ان
جهة الدافعة المتوقعة في التخصيص كما عرفت انما منعت القياس ٢٤٤

عن التخصيص ابتداء لان الظني

تقليد جميع قوله خاص بالنسبة الى المطلق الذي لا يكون فيه هذا القيد ومن هذا
يعلم ضعف جواب السامع عن سؤاله الالام الا ان يقال المراد بالمطلق الذي
لا يكون فيه هذا القيد في عبارة المعص المطلق الواقع في غير صورة الاستثناء
وباللفظ الآخر في عبارة السامع غير ما وقع موصوفا به هنا بل وقع مطلقا في
عبارة اخرى ولا يخفى انه انتهى والجواب ان مراد المعص بقوله الذي لا يكون فيه
هذا القيد ان لا يؤخذ مع القيد وتوضيحه انه المعص والسامع المطلق والعام
الموصوف الواقع في هذا الكلام جزاء لا شك ان ذات الموصوف المجرى عن
معنى الوحدة المقارنة عند ما لم يوصف النكرة عاتمة وبأجمله فرق بين رجلا
في الاجناس الارجلا وبين رجلا في الاجناس الارجلا عالما فان الاول خاص
مفرد بالوحدة والثاني عام مجرود عنها فليغيب * قوله وذكر ابن الجايب
تنبيه على تعدد ما يطلق عليه لفظ الخاص وتأييدا لما ذكره في الجواب * قوله
ولا يخفى ان النكرة المصدرية آتة اذا كان المراد به الاعراض على المعص يكون جواب
عنه بان حكم النكرة المصدرية بكونه فيما بعد فهي مستثناة عما ذكره هنا ومعنى
ومعنى قوله يخفى ان الاصل هو اختصاص فلان في عروض العموم باقتضاها المقام
وقد يجاب ايضا بان المعنى هو لفظه لا كليته وان العموم في مثل اكرم كل رجل في الكل
ورجل على حاله من اختصاص لان المراد به واحدا من اجنس حيث اضيف لكل كان
معنى كل واحد من اجنس لا معنى رجل واحد فان معناه الا ان كان واما
النفس والتمثلا فالمراد بها اجنس مجازا ولوجود اجنس في كل فرد يشتمل
الحكم لكلام الافراد وهذا لا يشتمل عموما لان يدين للفظين ريد بهما معنى واحد
وهو اجنس غاية الامر ان موارد متعددة * قوله ثم ان النكرة اذا كانت
خاصة في غير هذا المخرج لا يطابق السمع اذ المفهوم منه ان الفرق المطلق

لا يرفع القاطع * فالحال * وقد
يقال ان الاصل الذي يستند
الى القياس * اقول هذا الكلام
ذكره فيجوز استرجاع اصول
فخر الاسلام وغيرهم في جواب
السؤال المذكور ومعناه
ان القياس فرع التخصيص
وتابع له لان في الحقيقة
تقديم حكم النكر كيتبه
في موضعها فلا يصلح اذا
لم يتبين دلالتها من افراد العام
فلا يتصور تناول الفرع بآه
فلو اعتبر لم يكن الاثرا انما محضا
واما نظرات رج رصده الله
تعالى فاقول كلاما وجوبه

غير صحيح
لنفرد ارادة
واحد من اجنس
اذ ليس المراد
انه علمت نفس
واحدة ما حضرت
وخرقة واحدة
غير من جردة
ولو سلم صحته
فلا موجب للمعبر
الى هذا المعنى
مستمر

ان يقال في الكلام في القياس المتناول له والعجب
ان ذلك قوله والآن لم يتصور كونها مخصوصا
فان عدم تصور مدعى انهم فكيف يقع ذكره في مقام الالزام واما الثاني فلانه
مخالفة لما سبق في قوله وليس بسد يد لان القياس مظهر لا مثبت فالمخصص بالحقيقة
هو النقص المثبت للحكم في الاصل ولان القائلين بهذا الكلام كصاحب الكشف وبرهان

الدنيا البخاري وجمال الدنيا البخاري وغيرهم م الشايع بهم الدنيا يوجد منهم
الاصطلاح فاذا ذكروا كلاما او قاموا عليه وليلا وجب لمن دونهم تقليد بهم وهذا
الكلام الذي ذكره برهان لا يجد من يتصور معني القياس ويتاخر في معاني عباراتهم
بدا من الجزم والادعان به علي ان الاستطراد المذكور مما ثبت لما قال الامام ابو زيد
الدبوسي في التوقييم وبعده شمس الائمة وغيرهم المحققين لا يجوز عندنا
٢٦٥

تخصیص العام بالقیاس
بشداء و انما یجوز ببیان
العموم بالقیاس ابتداء
انما یجوز ببیان العموم بالقیاس
والان ثبت خصوص
الاستیعاب و رفع الحکم
ما من خبر تأید بالاجماع
و بالاستقاضة فی السلف
ثم رفع الاشکال فی حادثة
انما من جنس ما دخل تحت
تخصیص و من جنس ما بقی
تحت العموم فیتعرف ذلك
القیاس لان حکمها فی نفسها

المولانا حضرت
 وجه الاندفاع
 اسم علم ماسبق
 اسم المصنف جعل
 مدار الفرق
 اعتبار الوحدة
 وايضا ستم
 النصيب في ثقه
 في رأيت رجلا
 لكه لاسم في
 ساضرب رجلا
 ونحوه * مثله

والشكره الواقعة في الاخبار عا، الاول عن قيد الوحدة وسهال الثانية عليه المفهوم من الشرح انه الفرق بينهما كونه الاول مجهول لا عند التكليم والسامع والثانية مجهولة عند السامع فقط وذلك لانك اذا استعقلت الشكره في الاستثناء قلت شكلا اضرب رجلا فانك ان لم تحاطب لا يرد الرجل فكذلك انت بخلاف ما اذا قلت ضربت رجلا فانك تعرفه قبل الاخبار ولو يكونه مضربا لك بخلاف في الحاطب وانت غير باه بالاطرد في الاخبار في نحو ساطرب رجلا وسأستري غلاما ونحو ذلك فذلك حمل الشرح كلام المص على الفرق بينهما باعتبار قيد الوحدة في الثانية دون الاول موافقا لما دل عليه كلامه في بيان التقبيح حيث جعل المطلق قسيما لا اريد به الفرق وهذا التقرير ينفع ايضا لاعتراض منع كون مدار الفرق اعتبار قيد الوحدة وانما أنه اعتبار قيد الجمالة لا ب رجلا في مثل قولنا رأيت رجلا لا شك انه معبر في نفسه لكنه مجهول عند السامع بالنسبة الى دلالة اللفظ وفي المخطو ليس بمعين حتى يكون مجهولا بل سابع والفرق بين المعين والمجهول والسابع ظ * قوله وهذا معنى قولهم المطلق قد يقال ليس معنى القول لذلك انه الحقيقة لا غير بل انه لا مصدر عليه حقيقة من غير التعرض للصغات فان الذات يراو به هذا * قوله فانه انشاء لا امره قيل فيه تكلف التزام وضجته فالاحسن ان يقال هو في تقدير ان الله تعالى يقول لكم ذبحوا بقرة * قوله وتعالى انه يقول واجب بان معنى المخطو هو التعرض بحقيقة الشيء حيث هي من غير تعرض لقيد زائد على ما صرح به صاحب المكشف وغيره من الاصولييين فلا تعرض فيه لقيد الوحدة وانما اجزاء ذبح البقرة الواحدة وعناق الرقبة الواحدة لتحقيق تلك الحقيقة في ضمن تلك الواحدة لا لان

من جمع بينهما وعبء او شاة ذكية وسين بطل البيع فيها وذكر في المبسوط
 بلفظ الف وفيها وانحق اسم البيع باطل في المحر ونحوه وناسد في القين ونحوه
 واليه اشار صاحب المفتي بقوله يفسد البيع في القين واختية تابع لما
 اشار اليه شمس الانس في اصوله قيل فعلى هذا يكون لفظ الفساد في المبسوط
 في حق المحر مستقارا عن البطلان ولفظ البطلان في الهداية في القرن ٢٤٦

مستقار عن الف وثار يقع
 بذلك الاختلاف الواقع
 من حيث اللفظ اقول فيه
 بحث لانه جمع بين الحقيقة
 والمجاز لان لفظ الف
 في عبارة المبسوط يتناول
 معنى الفساد والبطلان
 وكذا لفظ البطلان في عبارة
 الهداية فالصواب ان
 يحل كلتا العبارة على
 عموم المجاز بان يراد بها
 عدم السجواز وكذا المراد ببطلان
 البيع في عبارة المصنف
 رحمه الله تعالى * قال *
 في من قيل هذا الشرط عند
 صحة الایجاب آه * اقول
 تقرير السؤال ان حصل
 قبول العقد في كل واحد
 منها شرط لقبوله في
 الاخر انما هو اذا صح فيها
 بل في احدهما فقط فلا اشتراط
 كما استرعى عبدا او مكاتباً
 او متبرداً او ام ولد حيث يفتح
 العقد في العقد فلو كان
 الجمع بينهما في الایجاب صحيحاً
 لكان او لا مقتضياً للاشتراط
 لا صح العقد في العقد في

الوحدة معتبرة في تحقق الاجزاء ولهذا يتحقق الاجزاء باعتبار عشر
 ربوات دفعة قال صاحب الكشف لامية في ذواتها لا واحدة ولا شارة
 فاللفظ الدال عليها من غير تعرض لقيد ما هو المطلق ومع القرض كقوله
 وهو اسم العدد وكثرة غير معنية هو العام لوحدة معنية هو المعرفة
 لوحدة غير معنية هو النكرة * قوله على انهم جعلوا آه طعن على الحنفية بانهم
 منا قسوم لا تقسم حيث جعلوا من في مثل من دخل هذا الحصن ولا فله كذا
 عاماً ولم يجعلوا النكرة في موضع الاثبات كذلك مع انها بمعنى واحد اجاب
 عنه الفاضل الشريف بالفرق فان العبارة في من دخل سنة ثمة لكل فرد
 ولو على سبيل البدل تخلوا فانها مشترضة لواحد يمكن تحققة في ضمن
 اى معين كان ولا عموم فيه صلا واجاب جدي في فصول البدع بان عده
 خاصاً يعارض القيد لا ينافي عده عاماً باصلاً كما في من دخل هذا الحصن اليوم
 وحده قبل كل احد * قوله مع القطع بان الثاني عين الاول فيه بحيث لان
 في البيت ثلث احتمالات احدها ان يكون المراد بالقوم في الموضوعين بنودا
 والثاني ان يكون المراد بالاول بنودا والثالث بان الثاني هو قبيلة الساعه والثاني
 ان يكون المراد به في الموضوعين المجموع ففي الاحتمالين الثاني عين الاول وفي
 واحد غيره فلا مساع القطع * قوله اما اولاً اجيب عنه بان كلامه بناء على
 على تقدير العهد * قوله قال اعتر تعالى ثم آتينا موسى الكتاب اجيب عنه
 بان مراد صاحب الكشف ايضاً ان الاصل ما ذكر ومبني الاصول على انتفاء
 قرينة خارجية وفي الآية الكريمة دليل على ان الكتاب الثاني غير الاول فلا
 يرد نقضا على ما ذكره وهذا الوجه ينفع النقص بالآيتين ايضاً لان
 عود صراف عن ان يكون المراد بالثاني عين الاول وكذا رفع الدرجة في الآية

هذه الصور كما لم يصح فيه في صورة الجمع بين المحر والعبد وتقرير الجواب الثاني
 انه كونه الجمع بينهما في الایجاب مقتضياً بحصول قبول للعقد
 في كل واحد منهما شرط لقبوله في الاخر انما لا ينبغي ان يشك فيه فمنع مجازة
 الا ان قد يكون غائباً وهو اذا لم يصح الایجاب فيها باسم لا يدخل احدهما تحت
 العقد لكونه غير مال وقد يكون صحيحاً وهو اذا صح الایجاب فيها وما ذكره الصور

منه في البيع فاسم البيع في هو لا موقوف وقد دخلوا تحت
العقد بغيره فاسم البيع في هو لا موقوف وقد دخلوا تحت
في الاصح وفي المتبر بفضاء القاضى وكذا في اسم الولد عند اب
حنيفة ولا يورثه رحمته بالعتق الا انهم باسحقا فيهم انفسهم
٧٤٧ رذو البيع بدون انفسه محال في عرفت ان ذراع

قد يجعل ضمير فيه
في قوله فيه
نظر الى استحالة
ويجوز التذكير
لستأوي الحكاية
بان مع الفعل
مست
المستبعد لانا خسر
مست

عمر القتيبي قال كنت
مغمو ما بالها رية
فالقى في روعي
قول من قال راي
الموت لمن اصبغ
مغمو ما له روح
فسمعت باللسل
ما تف من السماء
يقول الا يا ايها
المراء الذي اقيم به
يروح وقد اشدت
بيت لم ير في
نكده سبوا اشدت
بلى البوي ففكر
في الم شجيرة ففكر
بها يسيرة في افكر
فأفرح فحطفت
الابيات ففرج الله
سجانه يهي مشه

عمر القتيبي قال كنت
مغمو ما بالها رية
فالقى في روعي
قول من قال راي
الموت لمن اصبغ
مغمو ما له روح
فسمعت باللسل
ما تف من السماء
يقول الا يا ايها
المراء الذي اقيم به
يروح وقد اشدت
بيت لم ير في
نكده سبوا اشدت
بلى البوي ففكر
في الم شجيرة ففكر
بها يسيرة في افكر
فأفرح فحطفت
الابيات ففرج الله
سجانه يهي مشه

عمر القتيبي قال كنت
مغمو ما بالها رية
فالقى في روعي
قول من قال راي
الموت لمن اصبغ
مغمو ما له روح
فسمعت باللسل
ما تف من السماء
يقول الا يا ايها
المراء الذي اقيم به
يروح وقد اشدت
بيت لم ير في
نكده سبوا اشدت
بلى البوي ففكر
في الم شجيرة ففكر
بها يسيرة في افكر
فأفرح فحطفت
الابيات ففرج الله
سجانه يهي مشه

عمر القتيبي قال كنت
مغمو ما بالها رية
فالقى في روعي
قول من قال راي
الموت لمن اصبغ
مغمو ما له روح
فسمعت باللسل
ما تف من السماء
يقول الا يا ايها
المراء الذي اقيم به
يروح وقد اشدت
بيت لم ير في
نكده سبوا اشدت
بلى البوي ففكر
في الم شجيرة ففكر
بها يسيرة في افكر
فأفرح فحطفت
الابيات ففرج الله
سجانه يهي مشه

عمر القتيبي قال كنت
مغمو ما بالها رية
فالقى في روعي
قول من قال راي
الموت لمن اصبغ
مغمو ما له روح
فسمعت باللسل
ما تف من السماء
يقول الا يا ايها
المراء الذي اقيم به
يروح وقد اشدت
بيت لم ير في
نكده سبوا اشدت
بلى البوي ففكر
في الم شجيرة ففكر
بها يسيرة في افكر
فأفرح فحطفت
الابيات ففرج الله
سجانه يهي مشه

عمر القتيبي قال كنت
مغمو ما بالها رية
فالقى في روعي
قول من قال راي
الموت لمن اصبغ
مغمو ما له روح
فسمعت باللسل
ما تف من السماء
يقول الا يا ايها
المراء الذي اقيم به
يروح وقد اشدت
بيت لم ير في
نكده سبوا اشدت
بلى البوي ففكر
في الم شجيرة ففكر
بها يسيرة في افكر
فأفرح فحطفت
الابيات ففرج الله
سجانه يهي مشه

الانانية صارف عن ذلك على انه ربما يدعى اسم الكلام في المعرف باللام كما
يرد عليه قول المصنف لان اللام للمعنى فلا يرد المعرف بالاصنافه * قوله واما
اجيب عنه بان مدلول الجمل الافرادى ليس هو مجموع الافراد ابتداء بن واحد
بعد مع قطع النظر عن انضمام الغير الى بيته وجميع الافراد فيكون مدلول النكرة
عبران المراد ابتداء * ودخل في المراد انتهاء * قوله كقوله تعالى وهو الذي انزل
اليك الكتاب ليس نظم الآية الكريمة على ما ذكره بل وانزلنا عليك الكتاب
بالحق مصداقاً لما بين يدي من الكتاب * قوله ذات يوم من تيسر اضافته
المسمى الى الاسم اى مدة صاحب هذا الاسم ونظيره لقينة ذات يوم مرة وذا
ليلة ونحوهما * قوله وقال في الاسلام فيه نظر قال صاحب الكشف بعد
ان يبين وجه النظر وعلى هذا التقدير لا يستقيم قول ابن عباس لمن قيل عيسى
واحد يسيرين واستبعد الحكم بعد الاستقامة على قوله بانه غير الامة ونحو
المفسرين سيما وقد نأى قوله بما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم * وكذا
لا يستقيم قول ابن عباس بمعنى المصدر ومعنى الكلام انه لا يستقيم انه قال في
وعلى تسليم انه بمعنى المفعول لا اعتراض على المفعول بعد التردد في صحة الحكم
والرواية لا يفيد القبح في ابن عباس رضى الله عنهما بل الظن بقوية جهالة عدم
الصحة وانما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فيجوز ان يتعدى
بغير لآية في وفي قول المصنف قال ابن عباس رضى الله عنهما في قوله تعالى من بعد
سيرة الآية من ان لا يرد به الجملة الاولى فلما بدأ يقول فان
بالفأ وان اراد النائية فعوله الآية ليس في موقعة لانها انما يذكر
فيها اذا كان المذكور بعض آية وتعلق المتو بما سوى المذكور في غير ما
بعده من بعض آياتها وهذا ليس كذلك لان المذكور آية مستقلة

ان سطر اختيار داخل على الحكم وهو السبب لان البيع لا يحتمل
الغشيق والخطر لانه يفضى الى القمار في الاثبات والاختيار
ثبتت خلافاً القياس نظر فلو دخل على السبب لتعلق حكمه ضرورة
ولو دخل على الحكم انزل سببه فقلنا او في الخطر اعمالا للقضية
الحلية بقدر الامانة وهي ان الاثبات لا يحتمل الغشيق

فاحدهم باصا بهم
يسمى منع العسر
والاستعجال
منه

الصك اسم كتاب
القرار والبيع
والشر والاشتراك
منه

نظر
لا في جانب
من الخيار
له لان
للعقد

اللازم في جانبه حتى لا يتكلم
من الفسخ * قال * لوجود
الشرط الفاسد في الاول
* اقول وهو جعل ما ليس
ببيع شرط لقبوله البيع
* فلهذا * وفيه نظر
ان الاول فاسد بالمعنى
الاستثنائي * اقول الوجه
الاول من النظر انظر الى قوله
ان في الاول فاسد بالمعنى الاستثنائي
ايضا يوجب صحته لكونه
استثناء متعلق بالوجه
الاول من النظر الى قوله
وان في الثاني فاسد بالمعنى
الاستثنائي * اقول فلهذا
الاصح في العقد هو
الانقضاء متوجبه الى
حال الاختيارية * وقوله
والاجواز متوجبه الى حال
الاشائية يعني قوله وانما
في الثانية وكذا قوله
وانما في الاختيارية الى اخرها

ولهذا لو خلف لا يبيع فباع يشترط الخيار بحيث لا يخلو
فصل في إطلاق الشرط لا يثبت * فلهذا * على ان البيع
او المشتري بالخيار في سائر المدة * اقول الاصل
ان الخيار يمنع انقضاء العقد في حق الحكم اصلا ان كان الخيار
للبيع او المشتري يمنع الانقضاء في جانب من الخيار ٢٤٨

والمؤثر ان تعلقه بما قبله لا انه ايضا مستقلة فان قلت قوله الآية
مجرد على انه بدل من قوله لا منصوب على انقضاء الفعل ولا يقع فيه
كوب ان مع العسر ليس ايضا بدلا من قوله بمعنى مقوله لان تقديره
جائزا كما اشار اليه صاحب الكشاف في اول جم المؤثر من قلت الجائز
انما رايه صاحب الكشاف هو البديل من البديل وهو مبنى بغيره بحسب
المعنى كما لا يخفى وانما البديل ان في غير البديل من الاول ففي جوازه فيها
سوى بدل البديل تردد ولم يذكر في عامة كتب الفقه انما انما
البيع اياها من نظر في البحر المحيط عن بعض النسخ انه لا يجوز لانه قد
طرح ذلك من خيار الثاني ويقول قوله الآية بدل مما قبله اوصفته
بأوله ولا يتعين فيه المعنى المذكور * قوله لكونه موقفا بالمال ان ثبت
في الصك فيكون في حكم المعروف بالاضافة فلان في فيما سببه ان طريق
التعريف هو الامام او الاضافة * قوله شرط مفادها السامع من الاخرين
ان وجه شرط المفاد انما يناسب التقد في المال وتحققه ووجه
الاول من خلاف تكرير الشهود والاول في الاستدلال لا يؤكده انما الاول
غالب فيهم على اثبات حق * قوله على تخرج الكرضي قيد به لانه على
الخلاف على تخرج الرازي * قوله وتخرج المص آه كما انه اهتزاعه
تخرج صاحب الكشاف وفيه كنية لازم على تخرج خفاء لان الثاني
ليس عين لاول عنده حتى يكون لازم القاب داخل فيه والمراد من
الاول الاستدلال كما مر فليست * قوله وان كان معرفة بحسب اللفظ وقيل
هو مثل شرط وغيره في التوغل والابهام فلا يعرف بالاضافة * قوله لفظة الظاهر

ليس بصحيح لانه مقتضى العمل بالاشياء منها ان يثبت الشك في روال
الاصول الثابتة فيمنع الظاهر ان يثبت الشك فلا وجه
لقوله والاصول هيمن في الصورة الاولى وفي الاختيارية الانقضاء فيمنع
يزول بالشك فلا وجه لقوله او لا فلا يثبت الاجواز بالشك وانما فلا ينقض
بالشك بخلاف الشرط والعيب المعص * استثناء انما بخلاف سكر فيها او انهم الى العيب

والعبد المصحح باستثنائه اذا انضم اليه عبد آخر غير مستثنى فانه اي فانه لكل واحد منهم ليس بمصحح اصلا لما عرفت انه خارج عن الحكم * فكل * على ما ذكره المصنف *
 اقول اي بناء على ما سبق من قولهم اي لفظ العام مجاز في البناء اقول
 بناء على ما سبق ليس كما ينبغي لانه اللفظ هناك مفود فيجوز ان يراد به لفظ العام
 ٢٤٩ عن الف ميم وهما جميع فلا يحتمل بل منقبة ارادة الصيغ انما بان يرجع
 الضمير في الفاظه الى العام

ويراد الالفاظ التي يصدق
 على كل منها انعام
 فالصواب ان يراد به
 قول فيما سياتي ومنها
 اي من الفاظ العام * فكل *
 يعني ان مفهومه جميع
 الاحاد آه * اقول قال

المصنف
 قال صاحب
 التبرجيز اذا كانت
 الشخصية مما لا يحتملها
 واحد فعلى انكم
 يجعلون هذه الشخصية
 اي جماعة منكم
 فلو كان عبده
 متبعا محمدا
 عشرة ثم عشرة
 عشروا * مشه

وبعضهم حمله
 على الاعتراض
 فقال لا يقال
 انما لم يثبت غير
 الاول لانه المقصود
 المولى لم يحصل
 الا بجملة لاننا نقول
 المقصود مستثنى
 مطلق والحكم
 لا يثبت عليه
 بل على صرحها
 مشه

وجه الفرق انه ليس للمامور في الاول الاعتناق عبدا واحدا متصفا بدخول
 اليه امره عبدا لآخر وفي الثاني انه يفتق كل عبدا عبده وظل الدار قبل
 القائل ان يقول لانه في الفرق لا جلا له كلمة اي عام بحسب الوضع لم لا
 يجوز ان تكون كلمة اي من جهة توغلها في الابهام بحيث لا يتعين معناها اي
 وان اضيفت الى المعرفة كما صرح به صارت قرينة من العموم حتى صار عمومها
 عند انصافها بصفة عامة مطردة بخلاف سائر التكرات الموصوفة بصفة عامة
 وفيه نظر وقد سبق ان غير اي من التكرات قد يعبر بعموم الصفة وان لم يكن
 مشرا في الابهام فلا بد من بيان وجه عدم عموم عبده في المثال المذكور مع
 تحقق الصفة العامة لانه فيه ايضا على تقدير ان يكون عموم اي وضعا للام لا
 ان يقال وجه عدم عمومها ما في من التبعية من تأكيد التخصيص في رفع العامة
 الدخول لا دون الاعتناق وتخصيص ارادة الواحد من الجميع فقط ولا يلزم
 من هذا عموم اي من الوصف فكل * قوله ضعيف جدا فان آه قبل عليه
 الاستدلال ليس بصفة تجو اب بالمفرد بل بعدم الصحة لانه كما صرح صاحب
 الكشف وكذا استدلالهم بعدم جواز عموم ضمير الجميع اليه فاللفظ صلوح الجواب
 بهما ايضا لعدم القول بالفصل * قوله وفي الشافعي قطع عن الوصف لا يقال
 استلزام ان يقطع عن الوصف ولم يتم الا انه تكررة في موضع الشرط ايضا
 لانا نقول التكررة اذا وقعت في حيز الشرط يتم كالمواقع في حيز النفي لكن لا يلزم
 منه ان يتم اذا كانت بمعنى الشرط وهما كذلك * قوله بطلوا حكمهم لم يلزم
 الاظهر ان يقول من جميعهم لان الغرض انه لا يطبق جملة واحدا لانه ان راجع
 الكل المجموعي ويراد من كلهم يطبق جملة وهي الجماعة * قوله لكن ينبغي ان يطبق
 التكررة هذا مذكور في بعض النسخ وليس المراد منه الاعتراض على ما ذكره في ان

وبنه المراد بقوله اي يعبر اطلاق اسم الجميع على اراد الشايع
 زيادة توضيح له فقال يعني ان مفهومه جميع الافراد
 يعني ان المعنى الذي يمنع له اللفظ العام جميع الافراد
 سواء كانت تلك الافراد في الواقع ثلثة او اربعة او اكثر
 ولا غير تلك التخصيصات في الوضع وليس المراد باطلاق

جميع الما اذ كان المبيت ولدا او ولد بها او اثباته من الاثبات والاثبات
* قال * واما الجواب عن الثاني فهو ان اطلاق الجمع على الاثبات
مجازا آه * اقول لا كما في اطلاق الجمع على المتن محتمل لان يطلو
على مجموع جزئ المتن وعلى كل جزء منه بان قوله فلو لم يكن يطلو
القلب على مجموع القلبين وعلى كل قلب منهما او رد
٢٥١
بدون في الجملة فلا يكون وعدم قيامه به بمعنى صدوره عنه واما الثاني
فلان احتياج الفعل الى المفعول به لا يفرض لانه متقد ويتحقق الفعل
بدونه في الجملة فلا يكون تعلقه به تاما فلا يكون اثره في التقييم بخلاف
الزمان وبالحكمة قد اعتبر في التفرقة بين المفعول به والفاعل الزمان كونه
فضة وكونه تابا ضرورة تقديم الفعل فلا يشكل بالفا على فقد ان الامر
اثباتا بذات خبر بان مجموع التكررة بالصفة التامة انما هو لكون
الصفة عامة للحكم المنسوب الى التكررة وحماية الصفة للحكم تقتضي التعلق
اتمام الموصوفات باعتبار التعلق التام على الوجه المذكور بحكم على ان الس
بين ان انصال الفعل المتعدي بالمفعول سدى انصاله وتعلقه بالمفعول
واما تحقق الفعل التام بدون المفعول به فلا يقدح في عمية الفعل المتعدي
لحكم المنسوب الى الفاعل والمفعول به وسلك جدي في تصور البديع
سلكا اخر يخرج المسئلة وهو ان المعبر في الصفة المعهدة صلوحها لا
يقصد عليها الحكم المرتب وعدم وجود دليل للاعراض عن قصد الوصف
بما ان لم فان التقييم الوصف بقصد العمية فني فوك ان عبيدي ضربته
او وطئه وابنتك حمار قطعه الاسن وعنه مع امكانه اليه بلا واسطة
نحو امي عبيدي ضربك او وطئ بدانتك دليل للاعراض عن قصد الوصف
بذلك او الوصف للفا على لان العملة المحر لانه السروط وان لم وصفه
بالمضروبية مثلا فانها ثبت ضرورة تقديم الفعل لا قصد اقيقدر بقدر
بخلاف مستلة الا لا اذ لا يستند الى الزمان المبني للفا على ولا المبني
للمفعول كما تقرر في النحو فلم يوجد فيها دليل للاعراض والكلام بعد موضع
ما تقرر قوله ولا امتناع آه فيه بحث لانه عدم في مخرج المقاصد امتناع
تصا كات اطلق الاسئلة انك وهو مستصرف الى اللفظي فطاهرا
وان احتل ان يريد به المعنوي وانما ثباته بعينه لانه اثبات
الصفة بالترجيح مع مخالفتها لتصرف التمة لنفسه كذا قيل ويرد عليه
انه ليس اثبات الصفة بالترجيح بل نفى الصفة بترجيح الجواب
المرتب كات فان كونه مختلف حقيقة في الجميع متفق عليه ولو كان

علق العنق بفعل
خاص ولكن
اضاف ذلك
الفعل الى ما دخل
تحت العموم و
العبارة ذلك
الضرب بكثرة
الافعال تحت
العموم فيعلق بكل
ضرب عتق * منه
ما خود وما ذكره
انما عان حيث قال
بعد ذكر اعتراض
التفصيل قلت هذا
لا شك انما يريد
لو كان التوضيح به
منصودا عند الرفع
المعنى للفاعل صفة
شي عرنا وهو م
والشك انما يتعم
العموم الصفة القصيدة
لا العينة بحدوث
الوقوف * منه
او يحصل وصف
اعتبار
يكتفى به في اداة
العموم كما في صورة
اليوم فيكون الوصف
حقيقا لا اعتبارا
وكون الفاعل علة
والمتحرر سطر لم يقد
او لم يقتر في اليوم
منه
كذا في المحيص جامع

قال *
جمع الكثرة
اقول *
وجه عدم
التفرقة
ان كلاهما
هو
في الجمع
المعصوف
سواء كان
جمع قلة
او جمع كثر
ولا بعد
في ان لا يبقى
بينهما فرق
بصد
التعريف
حيث تضيد
بما استمر
وهذا
لا يخالف
ما صرح به
الشك
لان يصح
في المنكر
فليست
قال *
مثل الرجال

حقيقة في التثنية ايضا للزم الاشتراك فوجب ان يكون مجازا
فيها ترجيحها على المشتركة ويكفي ان يقال هذا انما يلزم لو لم
من انفس الجوز الاشتراك لفظا وهو ممنوع بناء على ما عرفت
ان مشتركة معنوي بين الجمع والتثنية فلا مجاز ولا اشتراك لفظا
قال *
واعلم انهم لم يعرفوا في هذا المقام بين العلة ٢٥٢

قيام الاضافات المحضة بمجملين ايضا من البديهيات التي يكتفى فيه
بالتبعية فما ذكره ههنا ينافيه ويمكن ان يدفع بان المذكور في شرح
المقاصد قيام الشخص الواحد منها بالظرفين وما ذكره ههنا لا يتبين على
ذلك اذ لو قام بكل منهما فرد مغاير للقيام بالآخر كما صرح به هناك يحصل
مقصوده * قوله والى المفعول فيه في الوجود آه اى لا في الفعل اما في
المكان فظ واما في الزمان فخلاته وان دل وضعا على مطلو احد الارش
لا يدل على تعيينه وفيه بحث لان الفعل المتقدم لا يدل على مفعول تا ولا
يدل على تعيينه فلا وجه للفرق بانه محتاج الى المفعول به في التعلق دون
المفعول فيه فليست * قوله فالتصا له بالاول شد واما على القيام بحقيقي
فلو سلم انتفاؤه في المفعول به فهو في المفعول فيه ظهورا القربان في الحقيقة
فعل الوطى متصل به كما لضرب للضارب * قوله وان المفعول به في قوله
نظر لانه بصد وان ثبت ان المفعول به اثر في التقييم وكلامه ههنا ينافيه
وجوابه ان هذا رد لقول صاحب الكشف وايضا المفعول آه وما حصله ان
اثر المفعول به انما هو في ربط الصفة بالموصوف وضروره لا يقدح فيه
وانما التقييم فانه يحصل من ارتباط الصفة بالموصوف كالحاصل به لا من نفسه ولا
وبالذات وليس الشر بصد وبيان ان التقييم يحصل من المفعول به بتبدل
بل بصد وحصول التقييم في صورة المفعول به ولو بوساطة الاربطة
الحاصل به فلا منافاة * قوله وظانه لا معنى لتعيين الفاعل آه اعترض عليه بان
هذا انما يتقيم اذا كان المؤتميز الفاعل الواحد بين مفعولين وانما اذا كان المؤتميز
تيميز الفاعلين بالنظر الى مفعول واحد فلا كما اذا خاطب زيد وعمر وافتعال
اضرب بكر انت وانت مشير اليهما فالظان مراد المص كما يدل عليه عبارة

والنساء * اقول اراد بالنساء ههنا اذ وقع
في الاثبات بالنساء في العبارة الآتية ما اذا
وقع في النفي فلا منافاة بين قولهم يجوز تخصيصه الى الواحد
قال *
لانه لا يخرج بذلك عن الدلالة آه *
مخصوص بالمفرد لا ينافي ما في معناه كالتساء في لا تزوج

معنى يصح إطلاقه في الجملة حقيقة وهو التلخيص والمجمل الجواب
عن الثاني من نحو الف حيث لا يكون كما الشك في المنفعة
فيجوز تخصيصه إلى الواحد بلا حيز وعنه الثالث من الكلام
هنا في الصحة لفة ولا ينافي فيها عدم الصحة عرفا وعقلا لكنه انما
يستقيم اذا لم يرد بالعرف المذكور في النظر عرف اللفظ ٢٥٤

بالفرض وبسبب التي
ذكرها ان لا يح
لا يفيد ههنا
لانه يتحقق الوجوه
التي اعتبر
في اي وجه
لا يفيد والاي
في صورة التخيير
لما حظت الافراد
ولم يقل به احد
منه

بل مطلق
العرف
قال
وتنبه
ان القيمة
المقام
على البعض

السابق رعاية للوحدة من كل وجه فيجوز اليقين ولا يعنى شئ من
الاحتمالين * قوله ويكون اختيارا في المعرفة كما في الصورة الثانية هذا
هو المذهب لكن المفهوم من كلام المصنف ان اختيارا في الضارب وليس
يعترض عليه سراج الدين الهندي في شرح المعنى بانه مخالف للمذهب
واجب بان منشا الاعتراض عدم التفريق بين خيار المولى بعد
وجود شرط محقق واحد منهم وخيار المخاطب كما حصل من تخيير المولى * قال
المصنف في نظيره الاول يعترض عليه سراج الدين الهندي بان المخاطب موجود
في صورتين الا ان في احد هما فاعدا في الاخرى مفعول بخلاف قوله
انما اهاب ويخ اذ لم يوجد فيه المخاطب فلا يكون نظيره قوله اني عبدي
ضربك والجواب عنه ان وجود المخاطب وعدمه في الصورة الاولى
نظر الى افادة العموم على السواء بل المولى بسناد الفعل في ضمير اي سواء
بنى للفاعل والمفعول وثابت في ايجاب ويخ كنبوته في اي عبدي
ضربك فيكون نظيره بلا حيز * قوله والاوليان بيمان ولم يذكر
المصنف الاستفهامية واعتذر عدم التعرض لها بقوله فروعها * قوله كما
في قوله تعالى ومنهم من يستمعون له فیه بحث لان العموم في من دخل
وارب سفیان فهو آمن ليس في جميع ما يصلح كلمة من بلفظ كفار
الركعة يوم الفتح محرر دخل داره في ذلك اليوم ومثل هذا العموم
ثابت في من يستمعون ومن ينظر لعمومها جميعا كما في متصفا بالسمع
والنظر من المناقبة فما السبب في ان جعل الاول عامما والاخر خاصا
ويمكن ان يقال المراد في الاول كل من دخل دار رب سفیان من كانا رابلا مكة
فهو آمن وليس المراد في الثاني من المناقبة كل من يستمعون اليك فالقول

بالاستثناء ونحوه يجوز الى
الواحد في الجملة ايضا * اقول
فقد بحثت لانه يستلزم ان
يطلق الجمع على المفرد حقيقة
لما سبق من اللفظ في البناء
حقيقة اذ كان في قوله تعالى
على بعض ما يتناول له كغير
منه من غير تفرقة بين
الجمع والمفرد اللهم الا ان
يدعى انه المستثنى منه
موضوع للبيان على ما سبق في
في مباحث الاستثناء ان
بعضهم ذهب الى ان عمدة
الامثلة مثلا موضوع * قال
والطائفة كما المفرد بهذا
فسر اهل عباس رضي الله
عنه * اقول فائدة
ان واحد من الفرة
او نفر للنفقة لسقط الوجوب
عن ابايه ولا يجب نفور

اجتماع منها فان قيل الضمير في قوله يستمعون اي كل كونه الطائفة قوله في
جمع قلنا جمعه باعتبار كونها فرقة كل فرقة طائفة فيكون
جمع به الاعتبار فان قيل فقد جاز اجمع والافراد بالاعتبار
فما فائدة اختيار اجمع في الآية الكريمة قلنا لعلنا الاسعار بالاهتمام
لكثرة المتفهمين فان قيل واحد متوتر عما است على السبيل من الف

عبد فكيف اذا كان الفقيه جامعاً شدة على الالبس سبل المكاييد * قال *
و تقرير الاول انه المرفق باللام اه * انقول بين الامكان المرفق
باللام بحسب الاستعمال ثم بين معنى اللام المجرودة ان السارة والاسار
انها متعلقة بحسب الوضع او ان الحصة بالحقيقة ونفس الحقيقة
٢٥٥ ويخبر على الاخير العهد الذي والاشترافي وله فروع
اخرى ست في علم

المسألة وتزكيت هه
لعدم الاعتدال بها في هذا
الفصل والعرض عليه اولاً
بأنه تعريف
الحقيقة
عبارة
عن تعريفها
من غير
اعتبار
الاختلاف
فكيف يكون
تصريف
فروعها
الافراد
من فروعها
و ثانياً
بأنه كون
الفسر
لا وجود
له بدون
الحقيقة
لما جعل
تعريف
العهد الذي
وتعريف

* قوله في الضمير لا يدل على العموم وكذا الفرادة لا يدل على الخصوص كذا ان يكون
لفظه * قوله هو السامع الكثير وكثرة الاستعمال يقتضي مبادرة الفهم
وهي مارة بالحقيقة فلا يكون غير حقيقة وفعل الاشتراك هناك وهذا لا ينافي
قول الامة العربية انه اصلها ابتداء الفاية اي دخولها على مبداء المسألة
لان المبدأ في الحقيقة بعض فلا يخفى عن التبقيض ويحتمل ان يكون مراده ان
اصلها التبقيض بعد ابتداء الفاية فلا يدل عنه الى البيان لا بدليل
* قوله الى ما هو من الفاظ العموم يعني من فروعها ان ما هو من الفاظ العموم
ان ما هو من فروعها ولم يصف اليه المشية * قوله بقرينة قوله لا يتصور ان
القرينة الاولى في قرينة العموم من في الآية الاولى ووجه كونه قرينة له ان
الاسباب عموم استغفار النبي عم لهم جميعاً والقرينة الثانية قرينة
من في الآية الثانية لان معنى الآية واستر علم ذلك التفسير المستحسن
اقرب الى قرينة عيونهم وقلة صرائعهم ورضائهم جميعاً ومن البين
ان عيونهم انما تعد اذا سوى بين الجميع في جواز الايواء الكل واحدة منزهة
فيكون من عام * قوله على ان من البيان به الحقيقة والحق في المسئلة لا يخرج
الكلام المصنوع يروانه لا يبطأ بتوالمشروع النصيب المص بان من في المثال
الاول ايضاً للتبقيض عند البيع واما شرح كلام المص في قوله وبينها فرق فوا
* قوله وضعفه لا يملك قد عرفت ان من المشرطية عام قطعاً وبهذا كذا
على ان المشية كما يقع صفة للفاعل يقع صفة للمفعول وايضاً للمفعول
وان كان عتقه لكن مشية عتقه يقع صفة له * قوله فيجوز على التبقيض قبل
مقارن ان يقول انما يجوز صلاهم على التبقيض لو جاز وضع لفظ بعض
في موضعها او قد ذكر ابن هشام ان علامتها امكانه سد لفظ بعض مستد

الاستغراق من فروع الحقيقة فلم لم يجعل تعريف العهد الخارجي
منها وثانياً بان كلام الحقيقة يدل على ان التسمية ابانيتها وبها تعريف العهد
الذي ان لم يجعل العهد ما يعنى الذي والاربعى و تعريف الاستغراق من فروع
العهد او الحقيقة ولا يلزم ان يكون من فروع الحقيقة ان قول الكل فاسد اما الاقول
فلا من منه عدم التفريق بين عدم اعتبار الافراد وبها اعتبار عدم الافراد

نظام من على هذا
عشق الكبرياء
من سوسى اخرهم
كما دعيه اباحه
فليس امر * منه

فلا
ان اراد
بجلام الحقيقة
ما نفسه
الاربع
رحمة الله
تعالى
فلا دلالة
فصل على
ما ذكره
كما لا يخفى
وان اراد به
غيره فلا بد
من بيان
تسليم عليه
ثم بيان
الاربع
رحمة الله
الاربع
بحسب
الاستعمال
هو العهد
الاجرى
ثم الاستزاق
ثم اعتراض
الاربع
رحمة الله

وايض معنى
وجوب رعاية
التبويض ان يتحقق
في المعنى التبويض
الا ان يجعل على
معنى فيه التبويض
على سبيل الاحتياط
ولو راجح ولذا
قال ان راجح لتحقيق
التبويض وقوله
والظاهرة
معناه واما
ان الظاهر والمراد
بمعنوية عدم
تحقق التبويض فاكمل
بانه لا بد
ان يجعل الكلام
على معنى يتحقق
فيه التبويض قطعاً
وبقي لا ظن
وتحجب والمجبة
عند التحجب ظلية
لا قطعية على ما
لا يخفى ويؤيده
ان النصوص انما
هو في حق امرأة
نقط فانه اذا قال
لها الزوج ان تحبني
فانت طالق وفراقك
عك ففانك حبك
الحلفت على صاحبها

والا مع من التفرع هو الثاني والثالث هما الاول وهو
عام يتفرع عليه خاصان بل الزيد واما الثاني فلانه جاء عليها
فرع الحقيقة ليس كونه الفرد لا وجود له بدونه الحقيقة حتى يتحقق
في العهد الخارجى بل عدم اعتبار الفرد كما عرفت نقاد وهو حال
في العهد الخارجى لو جوب اعتبار الفرد فيه واما الثالث ٢٥٦

كقوله ابن مسعود رضي الله عنه حتى تنقضوا بعد ما تجوبوا وهو متبع في الصورين
اما في الاول فلانه يكون التقدير من شأ بعض عبدي عتقه وهو متبع
لان شأ نفسه الى ضمير من فلا يجوز استناده الى بعض ايضاً فيبقى بلا
رفع واما الثانية فلانه يكون التقدير من شئت بعض عبدي عتقه
ويذكر قد عتقت الى مفعولين وقد يجاب بان ذلك يصح في
الصورتين بطريقه الابدال والتحرر انه لا يلزم من عدم العلامة عدم ما
هي علامة له * قوله سقط معنى التبويض بالكلمة فيه مناقضة وهي ان
هذا مخالف لما ذكره الآن من ان التبويض متيقن على التقديرين ثم انما
التيقن وان كان يعرض عليه السر في اواخر البحث الا انه بعد من سياتي
الكلام على تسليم ذلك التيقن * قوله ويمكن الجواب آه قيل فيه بحث
لان تعلق المشبه بغيره على الانفراد لا كما ان امر باطلا لا اطلاع عليه كما
ينبغي ان يجعل الظاهر الترتيب دليل عليه كما جعل الاخبار عن المحبة دليل
عليها فيقتضى من سوسى اخرهم بالاحتياج الى ما ارتكبه وانت خبير بان
المناسب يجعل الاخبار عن المحبة دليل عليها جعل الاخبار عن شيئا
على الانفراد دليل عليها لا جعل نفس الترتيب كذلك لانه من قبيل الافعال
وما جعلوا الفعل دليل في مثله وبالحكمة الترتيب في ذكر المشية لا يلزم
الترتيب في اصل المشية القائمة بالنفس حتى يتحقق تعلقها بكل على الانفراد
وهذا يندفع ما اوردته على اسم من اجوابه لا ينبغي نعم يرد على السر
ان اجوابه لا ينبغي فيما اذا اصرح بمشية كل على الانفراد بان قال شئت
عنق هذا وعنته وشئت عنته ذلك واعتقته الى ان يسو عتقهم ففان
* قوله وبهذا نظراً قال الفاضل الشريف هذا النظر انما يرد على ما فهمه

نقلى على تقديم المصنف رحمه الله تعالى الى العهد الذهني لا على ما اراد
على الاستزاق بناء على تفسيره البعض او لا بالمعارضة
باسم الاستزاق اعلم فانك من العهد الذهني واكثر استعمال
في الشرع منه لانه اكثر خطابات الشرع عامة واحوط في اكثر
الاحكام اي الاجاب والندب والتحريم والكرهية فانما لو تروا

في الالباب انه على كل المكلفين او على البعض بحمل على الكل احتياطا
وعلى هذا السند وغيره وان كان البعض احوط في الاباحية
يعني بها الاباحية التي رخصة فانما لو ترددنا فيها اننا لعل
المكلفين او بعضهم بحمل على البعض احتياطا وبقيدنا الاباحية
بالعارة لانه الاصلية عامة لا تقرر ان الاصل

رخصة التفرقة
يصدق في اعتراض
صاحب الترتيب
على التراجع
انما يقال بان
اعتقنا الكل كما

لا على ما اراده فلم يقدح ان التبعض الذي هو مفهوم لفظه متيقن وهما
يدل على ذلك انه قال فارادة البعض متيقنة وارادة الكل محتملة
وقوع في بعض النسخ هذا اي البعض متيقن وانما اصل انه اخذ القدر المشترك
بين التبعض والبيان وحكم بان متيقن وموادة الموادة التي تخصصية
بالبعض ورد عليه بان تفسير التبعض يتعلو الحكم بما صدر عليه البعض
فاسد لان الضمير في قول المص ولانه راجع الى التبعض الذي هو مدلول
من لانه المذكور سابقا ويؤيد الرد بقوله فنية الكل مجتمعة فيه فيبطل
التبعض فان فنية الكل مجتمعة بطلان التبعض بالتفسير الذي ذكره
بل بطلان التبعض الذي هو مدلول من وانما جدير بان امر الضمير سهل
بحوز ان يرجع الى اجزاء التبعض المجرد اعني التبعض المطلق او يحتمل
الاستخدام وانما التأييد الذي ذكره فليس بشي لان الكلام فيها سبوت
تعلو المسئلة بالكل وان التبعض يعني القدر المشترك الصالح للبعضية
المجردة وهو بوظ قوله وهي البعضية المجردة الثانية للكل قال السر
فيما نقل عنه لا نقاد النجاة على ذلك حيث احتاجوا في التوفيق بين قوله
تعالى يتفرقكم من ذنوبكم وقوله تعالى ان الله يفر الذنوب جميعا الى ان
قال يفر جميع الذنوب لقوم وبعضها لقوم بوجع وخطاب الجميع لانه
الامة ولم يذهب احد الى انه البعضية لاني في ورد عليه السريف بان
الغرض الرضي مخرج بعدم المناقاة حيث قال واذا كانا ايضا خطا بالامة
واحدة فغفر الله لبعض الذنوب لا ياتى غفرانها بل عدم غفران بعضها
بنا غفرانها قوله ومنها ما في غير المعتاد اسي في ذواتها وقد نقل
في معاني العقلاء كما تيمم السماء وما بنا اسي والقادر الذي بنا ذكره

في الاستيلاء
هو الاباحية
والمنايب
بالنقص
ببعضه
بالحكم

او لا يوجد فرد بدو من الامة
فيكون الامة متيقنة
كترتيب العبد الذي قد
جعله متاخر عن الاستغفار
بناء على عدم افادة فائدة
على ما يقيد في النكرة وهذا
اى عدم افادة الفائدة
الزائدة عليها ممنوع وفيه
الاستدراك الى حضورها
في الذم وهو مفقود
في النكرة ولو سلم عدم
افادة فائدة زائدة عليها
فيما ذكره من جعل تعريف
الامة متاخر عن الاستغفار
بناء على انه لا يفسد
فائدة جديدة زائدة على
النكرة منقوبة بتعريف
العبد الذي ناسى عدم
افادة الفائدة الزائدة على
النكرة فيه اظهر منه
عدمها في تعريف الامة

لان دلالة النكرة على حصة غير معينة اظهر منه ولا تست على تفسير الحقيقة
انما على قول من جعلها من مجموعة للفرد المنتشر فظاهر وانما على قول من جعلها
مجموعة نفس الحقيقة فلا يكثر الاحكام بحسب الاستغفار على الافراد
دور الضايغ وما كان دلالة اللفظ على اظهر كانه عدم افادته اظهر فانه
خفاء الدلالة يستوجب كلفة الافادة ولهذا اسي ولكنه دلالة النكرة

على حصة غير معينة الظاهر من دلالة على نفس الامر ضرورة ان المعهود الذي يبنى عليه
 الخصصة الغير المعينة في المعنى كالشركة وانهم يقولوا نفس الحقيقة المعروفة بالضرورة
 فان قيل يعتبر في المعهود الذي يبنى عليه في لفظه فيعتبر عن الشركة فكلنا وكذا يعتبر
 في تعريف الماهية حضورها في اللفظ فيعتبر عن الشركة وقد جعله مستخرجا
 للاستغناء بناء على عدم افادة فائدة زائدة على الشركة وباجمله توقف ٢٥٨

اللفظ الذي يبنى على تعريفه
 البديهة وعدم
 الاستغناء في ما اتفقوا عليه
 وصرح بـ المصنف رحمه الله
 تعالى انفسا فوجب تأخير
 عن الاستغناء وقدم عليه
 واجواب عن النظر ان مراد
 المصنف
 ولا يجوز نقله
 بما يشترط والام
 يتم الجواب
 ولم يندفع السؤال
 وهو ظاهر فتأمل
 مست

في الكثر وغيره * قوله على انه نعم العطاء وغيرهم اسم ارادوا به انه
 يستعمل فيها ولو جازا في احد هما فلما كلام فيه وانما اوجب الاستعمال
 فيها بحسب الحقيقة فم يدل عليه ما روي انه لما نزل قوله تعالى اياكم وما
 تنبهوا به من دون الله مصيب جهنم قال عبد الله بن الزبير قد عرفت
 الملائكة والمسيح انهم يعذبون فقال عدم ما اجهلك بلغة قومك
 ما علمت اسم ما لم يقطع قوله فان قيل فحقى قوله تعالى فاقروا
 قيل الا غير اضر غير وار دلالة ما تيسر عبارة عنه بجميع المنبذات بجميع
 ما تيسر بصفة الانفراد متعلق بما ذكر في نظم الآية وهو قوله تعالى فاقروا
 فيصير المعنى فاقروا بصفة الانفراد ما تيسر * قوله نجيب يكون آية الظاهر
 في العبارة انه يقول فاما دون ان يسمى البعض من الكثر قوله وسئلوا
 كل شئ هكذا وقع في الكثر النسخ الا ان الواقع في القرآن العظيم وخلق كل شئ
 وفي موضع آخر الله خالق كل شئ فانه في تفسير القاضى يختص بالموجود ولانه
 مصدر شانه اطلق بمعنى شانه ورحمته تعالى كما قال
 الله تعالى قل اى شئ اكبر شانه قل الله وبعثى شئ اخرى اى شئ
 وجوده وما شاء الله وجوده فهو موجود وفي الجملة وعليه قوله تعالى
 ان الله على كل شئ قدير ان الله خالق كل شئ فما على عموما بلا مشوبة
 * قوله ومن وما كرم على سبيل التغليب والافضل بسبب وقومه خاصا
 واستفادته لم لا يفيد ذلك لان المراد بها مجرد استعماله فيم يقبل
 كما هو المتبادر من السياق * قوله وذكرهم لانه وفخر الاسلام آه
 قيل في كلامها اشكال وهو انها جملة كلمة كما خصه فكلما في صورته والذوق
 قد ادى على الواحد فانه توجيه قولها على تقدير الدخول معا واجواب

الرسول او معهودا او منسب نحو اذ ياتي الفار ونحو اذ ياتي يعونيك انما الفراء
 تحت الشجرة لا ما جعله بعض الادباء قسم من تعريف الجنب وهو
 بقوله والقد امر على اللينم ريبته فاندفع المعارضة والنفص ثم ان المص
 رحمه الله تعالى يقع انهم في كلامه وسائر المحققين في رد ما جعله
 عهدا ومنسبا تحت تعريف الحقيقة وعدم تسميته باسم مستقل

لعدم الاستدراك حيث في المدعى البصر والجنسية اما الاستدراك
 الافراد وهي التي تختلف كالحقيقة نحو ودخل الاب ان ضعيفا ونحو
 اسم الابن الذي خبره الا الذين آمنوا او الاستدراك في خاص ليس الافراد
 وهي التي تختلف كالحقيقة نحو زيد الرجل عموما اي الكلمة في هذه الصفة ومنه
 ذلك الكتاب او التعريف الالهيته وهي التي لا يختلفها كالحقيقة
 ٢٥٩

ولا يجوز نحو ودخلت
 الآخرة قوله كذا واما الاستدراك
 الفاعل او لا البصر الباب
 وله سند يقع تحت باب
 منها ثم قال وبعضهم يقول
 في هذه انما للترتيب العنصر
 فانه الاجناس امور معقدة
 في الايمان فيميز بعضها
 بعضها ويقسم المجدد
 الى شخص وجنس والفرق
 بين المرفوع بان يراه ويؤمن
 اسم الجنس المنكرة هو
 الفرق بين المقتد والمطلوب
 وذلك الالف واللام
 يدان تدعى الحقيقة بقبيل
 حضورها في الدين واسم
 المنكرة يدل على مطلق الحقيقة
 لا باعتبار قبيل فانه يقع
 بهذا ما ذكر بقوله وبالحكمة
 توقف العرب الذي هو آه
 ايضا فليس من * قال *
 لاننا نقول الصحيح انه حكم
 في الجمع المرفوع آه * اقوال
 فبما حكمت لان المقصود
 قوله انه المراد استثناء
 ما هو من افراد مدلول
 اللفظ آه وهذا الكلام كما

ان النزاع في كونه انما على سبيل البدل من قبيل العموم في الاصل
 المسئلة فتوجب قولها على تقدير الدخول معا ما ذكره المصريح * قوله
 وقد جعل المصريح ذلك من العموم قال في فصول البديع توفيقا بين
 قولنا بخصوص والعموم وعنده خاصا بعد ان يقرر القيد لا ينافي عموما به
 كما في من دخل في الخمسين يوم وعنده قبل كل واحد وقار في حوسبه عليه
 والتحقيق انه كذا ومن ثمة ان وصفا وقد يخصان بالقيود العارضة
 وقد علم في العلوم الحقيقية ان الخصوص يجب الوجود لا ينافي في العموم يجب
 المفهوم حيث قال في قيد الكل بالكل لا يفيد اجزائية بل الوحدة يجب
 الوجود فانه ان يقدح منها عما يجب الاصل والمفهوم وخاصة
 بحسب العارضة والوجود فالقولان من المشايخ انظر الى الاعتبارين
 * قوله في العموم اجزاها فيه بحث لا تتناقض بحيث هي اليدين حيث تد
 كذا ذلك لم يكن بقوله بعض ذلك قد كان واحول الشارح قد اصبحت
 اتم الخيرة تدعى على ذنبها كذا لم يصنع قال في فصول البديع مرادهم
 والله اعلم ان الدخول على المعرفة يوجب العموم الافراد في اجزائها
 بتقدير جزئية منكر والمعنى كل جزء من اجزاء الزمان ما كذا * قوله
 اول بالنسبة الى المختلف الذي يقدر دخوله يريد تقييد المتخالف الواقع
 في عبارة المصنف مطلقا ومنهم من ظن ان فيه رد اسمي تسمي الامة الشريفة
 حيث قال كل من الاصلين كما انه فرد ليس مع غيره وهو امر انما
 الذي لم يدخلوا في جواب بانه لا خلاف بين الجاردين تحقيقا فان من
 تردد دخوله لم يدخل ومن لم يدخل امكن ان يقدر دخوله بعد ذلك لا ينافي
 انه لو دخل واحد ولم يدخل بعده واحدا حتى النقص والتخفيف بان مراد

يرى لا يفيد به بن يفيد كونه المستثنى من اجزاء مدلول اللفظ فالصحيح هو
 الجواب ان في * قال * او يصير المعنى انه كل صدقة الخلق فقير * اقوال
 يعني انه هذا المعنى فاسد لا يقتضيه وجوب ميت كل فرد من الصدقة
 الخلق ومن الفقير فلما ورد ان المعنى ليس كذا كذا بل ان جميع الصدقات
 بجميع الفقراء ولا فساد فيه لانه متعارف للجميع بالجميع يقتضي انفسا

الا حاد بالاحاد فيكون من مستثباتات الصدقات لانفراد الفقراء ولا فساد
 فيسببه لا يثبت لكل فرد من الصدقات لكل فرد من الفقير وفساده انما يوجب
 عدمه بانما لا يستلزم ذلك المعنى الاستغراقى كيف ومقتضاه كل واحد من
 الصدقات لكل فرد من الفقير هذا ليس كذلك ولو سلم ذلك فما المطلوب مما
 وهو جواز صرف الزكوة الى واحد وفيه بحث اما اوله فلان ٢٦٠

انقسام الاحاد بالاحاد
 ههنا يقتضى ان لا يصح

صدقته
 قال في فتح الاسلام
 معنى الاقرار
 انه يعتبر كاستي
 وانما ثانيا
 منفردا كما في كسب
 فلا
 مع غيره وهذا
 معنى الاحاطة
 بمنع كونه
 على سبيل الافراد
 ذلك معنى
 معنى ثبت بهذه
 الاستغراق
 مع كونه
 معنى
 الاستغراق
 مطلقا

لا ينبغي ان يتوهم
 المتخالفات به ما ذكر
 ههنا وبها ما ذكر
 في اول الفصل
 حيث ذكر المصنف
 هناك ان العموم من
 دخل هذا الحصن
 او لا عموم على سبيل
 السبل ونحوه
 التام في العموم
 على سبيل السبل
 بان يقتضى الحكم
 بكل واحد بشرا
 لا يفرد وعدم
 التعلق بالاحاد
 اصلا لان سبيل
 لانه في بيان معنى

ان روح مجرد والنبية على وجوب تقدير الدخول في المتخالف ليحقق الاولية
 في كل من العشرة الداخلين معا فالفرق بين الصبارتين ظلالان
 في احدهما التصريح بما وجب اعتبارها دون الاخرى هذا كونه كل
 واحد من العشرة الداخلين معا اول بناء على انه التقديرية اعتبر
 وحده بدون النسبة الباقية فصار فردا سابقا ببقية بها * قوله
 لم يكن لهم ولا واحد منهم شئ لان لم يعتبر كل واحد من العشرة كان ليس
 معه غيره لعدم المقتضى الهنا واذا لم يعتبر كذلك لم يوجد الفرد الثاني
 * قوله بل عدم انحصار وهو ان يعلق الحكم بكل واحد سواء كان مجتمعا
 مع غيره او منفردا عنه كما سبق في اول الفصل فاذا قيد بالاولية
 تعين انه يراى به فرد دخل اول لان محكم في الفرد السابق ومحل المحصل
 على المحكم لازم فلا يستحق المجموع النقل * قوله وههنا هي في المثال
 المذكور لم يتحقق احد دخل اول لان المفروض انه الداخل عشرة فلا
 يستحق واحد منهم نقل * قوله فلا مشا ركة تصح الاستغارة فيه
 بحث من وجوه الاول انه العموم جامع اليه انه يجمع مستبعد لكل
 كما صرح به ولم يعتبر مخالفة في قيد الافراد والثالث انه عموم من وجه
 لا يستحال كما لشدة في سياقه والتفتي قال اجد المحقق في حواشي فصول
 البدائع وانحق انه يقال لا يجوز في الاستغارة لكنها لما كانت في لفظ
 يجمع مستغارة مستعملة فيما بينهم بدلالة التشجيع ذكورا وما في كونه
 استغارة من لكل خلاف مقتضى التشجيع نظر لانه اذا لم يستعمل يجب
 النقل فيما اذا قيد من دخل هذا الحصن فله كذا دخل عشرة معا بخلاف
 ان الاستبعاد لكل * قوله وهو بهذا المعنى لا يتعد وفيه بحث لانه يمكن

الجميع المعروف بالام فسلم لكله قوله لو سلم يدل على تسليم ان يتوهم
 استغارة ما او جمعي عدم استغارة مستبعد بقوله لان
 الاستغراق ليس بمستقيم فانه قوله اذا يصير المعنى اه وسيل
 حملية نظرية المطلوب بالنظر الى الدليل الذي اورد عليه
 الاعتراض وادبره فليس جواز صرف الزكوة الى فقير واحد

٢٦١
 بر عدم استقامت الاستغراق * فإل * المصنف رحمه الله تعالى ولو
 أو صبي بشتي لزيد ولفقره نصف بينه وبينهم * أقول يعني أنه لو كان
 للجميع كما في زيد الربع وثلثه الأربعة ثلثه من الفقر أو ليس كذلك
 بل يعطى نصفه زيدا ونصفه فقيرا أو أحد أو أكثر * فإل * ولما قلنا أنه يقول
 لم لا يجوز أن يحتمل على ما يصح أنه * أقول قال بعض الأفاضل قد يجب

بأنه لا فرق
 بين من دخل أولا
 وبين من دخل ثانيا
 أو ما ذكره بهنا
 من أن من دخل
 أولا يعطى نصف
 الباقي

لا تزوج الفأر ولا تزوج
 النساء فلا يكون حرف التام
 مضمولا وإنما كونه لا سادة
 إلى حضور المقتضى في الكلام
 فيها لا يفيد فائدة مستقلة
 بربا وإذا عدل بالجمع
 إلى الجمع مضمولا لفرد
 المقتضى إلى مقتضى آخر لا يكون
 إشارة إلى حضور الجمع
 كما توهمه فاعترضوا أقول
 الجواب مدعونه لأن جعل
 الكلام في الفأر وحده مستقلا
 منع الملازمة مستقلا
 من قولهم ولو لم يكن
 على هذا المقتضى ويترتب
 على حاله لا يبطر الكلام بالكلية
 لأنه من جملة ما يستعمل فيه
 الكلام بل هذا أولى لأن فسيحة
 رعايته للمعنى الحقيقي من
 كل وجه وهو معنى الجملة
 وقد قررنا الحقيقة أو الكثرة

على سبيل البدل واقتضاء الكل التعدد لا بنا في ذلك حتى يحتاج إلى
 المعنى المجازي * فإل المصنف قضى عموم ما ذكرنا فلو كان فيه
 بمنزلة لزوم المقتضى بناء على أنه أقول ما في الباب أنه يصير محكما في العموم
 وبدون كل ليس محكما * قوله أن لا يها نظر قال صاحب الترجيح
 بر عليه أنه لا يجوز أن يكون حالا من ضمير من دخل فلا يحتاج إلى قوله
 أنه معنى قولهم الأول اسم للفرد الباقى أنه الدخول أو الاسم لذلك وجوبا
 أنه لو لم يكن ظرفا بمعنى قبل لم يبق لثبوته وجه كما أشار إليه المصنف في صدر
 الكتاب حيث شرح قوله حامدا لله أو لا وإنما قلنا قال المصنف هذا الكلام
 لا يخرج عن تحت على دخول المحسن فاعترضوا لا طر فإ * قوله واعلم أنهم أه
 فيه بحث من وجوه الأول أن اعتبار دلالته النص في كلام الشارع وظ
 اعتبار ما في كلام الناس فلا فائدة لو قال رجل لرجل أعط هذا الدرهم لزيد
 لفقره وصداحه لم يكن لأن يعطيه عمر والكثرة فقر منه وأصلح اللهم إلا أن
 يقال كلام الحقيقة فيها خلف فيه كلام الشارع الثاني أنه الموضع من هذا
 الكلام شجيع الناس لفتح المحسن لا شجيعهم مطلقا وفتح المحسن لا شجيع
 بدخول واحد فيكون دخول الجماعة مقصودا والمعلق بدلالة النص يجب
 أنه يكون المعنى الذي على الحكم فيه سدا بالانحصار عليه وأقوى ودخول
 الجماعة ودخول في الموضع ودخول الواحد وعلم من هذا ضعف قوله أنها فلما
 استحققة الجماعة بالدخول فالواحد أولى الثاني أنه المقصود بدلالة النص
 يجب أنه لا يبطر المنطوق والافتراء مبطل حقيقة الجمع * قوله فحتمل
 النزاع قال الفاضل الشريف المشهور إذا حكى حالا لا يخط ظاهره العموم
 وأما نحو صلي في الكعبة فقد جعل سلكه اضري كذا الفاعل المثلث للعموم له

لا يصار إلى المجاز ومن البتة أنه عدم افادة العهد الذهني فائدة مستقلة
 لا يكون رد البتة الكلام فانه قيل مقتضى ما ذكرنا أنه لا يصح وقوعه في الكلام
 وقد اعترف السراج رحمه الله قلنا المقصود ما ذكرنا أو لا شك في الاستدلال
 بالبدل العقلي والتنبيه على أنه المعتبر في أمثال هذه المباحث ترك الاستدلال
 باللام التقسي والافتراء بالاستفهام فانه قيل لما التحقون في هذا المقام قلنا

بسمه انما ينصرف الى
هنا لا يستحال له
نحوه وليمس الشار

رأى ابنة الجند
ابنة الجند
ابنة الجند
ابنة الجند

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم
والله اعلم بالصواب

لازمة اثباتها يقتضي توقفها عليها اذا الاستدلال انما يصح بوجود المعلوم
 على وجود اللازم ووجه العكس والموقوف عليه هو المعلوم والموقوف
 هو اللازم كما في طلوع الشمس ووجود النهار فاذا استدلال بصحة الاستدلال على
 المعلوم فقد اعترف بتوقف المعلوم عليها وقد كانت موقوفه وهو الدور
 ٢٦٣ * قال * فاحتملوا في الجمع المنكر لا شك في عموم بمعنى انقطاع
 جمع من السميات * انزل

قال صاحب الكشف عامة
 الاصولية على ان جميع
 القلة اذا كان منكر
 ليس بعام لكونه ظاهرا
 في العدة فيها ووجهها وانما
 اختلفوا في جمع الكثرة اذا كان
 منكر افكان الشئ يعني
 فخر الاسلام بقوله فهو
 صفة لكل جمع رد قول العام
 واختار ان من المكنى عام
 سواء كان جمع قلة وكثرة وحاله
 ان الجمع المنكر عام عندنا
 اي تناول لكل عدم وعند
 وجوده محمول على اخص
 الخصوص وهو التكنية
 وعند البعض من شرط
 الاستغراق في المعلوم ليس
 بعام بل يحتمل على اخص
 الخصوص وان المكنى العملي
 بالمعوم وقال في موضع اخر
 في احوال ان الاستغراق
 شرط عندهم وللإجماع
 عندنا يظهر فائدة الخلاف
 في العام الذي خص منه
 البعض فعندهم لا يجوز
 التكنية بعموم حقيقة

على شئ مما تحمله * قوله بلفظ عام قيل هذا موقوف لان النزاع فيها
 حكاه بلفظ ظاهر المعلوم فانه اذا كان عام فلا نزاع فيه كما قال صلى
 جميع الصلوة الفرض الى جميع الجهات في الكعبة * قوله وانما كان
 اية الجيب عنه بان جعله بمنزلة ذلك القول ليس بوقوف حكمه بصفة المكنى
 ونظر الراوي ياء كذا في فهم المعلوم بطريق الصحة مثل ان
 يقتضي عدم بجزء الراوي مرارا كثيرا بالسفقة لكونه جازما غير معتبر
 بصفة المعلوم فلما راي ترتيب الحكم على الوصف الدال على العلية اخذ
 المعلوم ونقله او يقتضي بجزء خصوصه وقد كان يسمع منه عدم حكمي على
 الواحد حكمي على الجماعة واخذ المعلوم ونقله ونحو ذلك من الطرق المتفق
 عليها * قوله لاحكامية الفعل كلام الرازي يعني انها لا يجتمعان في زعمك
 كما يفهم من جوابك المنفي * قوله فعلى هذا لا يصح بلي في جواب الكائن على
 كذا حكمي الرضي عن بعضهم جاز استعملها بعد الايجاب تسكما بقوله
 وقد بعدت بالوصل بيني وبينها بلي اذ من زاد القبول ليعلم ان قال هذا
 شأنا انتهى قول فانه قلت ونفع في كتب الاحاديث ما يقتضي نهجيات
 الاستفهام المجرى وفي الصحيح البخاري في كتاب الايمان انه عام قال الصحابي
 رضى الله عنه انه يكون اربع اهل الجنة قالوا وفي صحيح مسلم في كتاب البينة
 اي شريك ان يكونوا اربعة في البر سواء قال بلي وفيه ايضا انه قال عام
 انت الذي يقتضي بكة فقال له الجيب بلي قلت قال الشيخ ابو حيان
 في شرح السهيل مترضا على ابن مالك في نقضه قواعد النحو بما جاء
 في الحديث مما يحا فيها لم يعمد لاحد من لغة العربية لانه البصريين ولا
 من الكوفيين الاستشهاد بما ورد في كتب الاحاديث على المسائل العربية

لانه لم يبق عامنا وعندنا يجوز لبعض المعلوم باعتبار الجملة ولهذا
 ظن بعض الناس انهم لا يتناول جميع الافراد عند عدم المانع
 لقوله جمعا من الاسماء وهو مكررة في الاثبات فيقال جمعا من المجموع
 لا لكل وليس كذلك فانه الشيخ قد نص في باب الفاظ المعلوم انه شامل
 لكل ما يطلق عليه الا انه لا يشرط ان يقتضيه المعلوم تناول الكل قال

التقدير لا فالاستفهام في قوله من انزل الكتاب الذي جاء به موسى
 على التوراة ليس على حقيقة بل للتقرير اي حصل الخطاب على الاتزان بمضمونه
 ما دخل عليه كلمة الاستفهام وانما يعلم من ذلك الحكم فيكون تكذيبا لهم في قوله
 ما انزل الله على بشر من شيء فينبغي ان يكون مرادهم السلب الكلي ليكون الايجاب
 السجري متناظرا له اذ لا تناقض بينهما اسجريتين وتحرير المقام ان في قوله ٢٦٦

ما انزل الله على بشر من شيء
 التكرار واقعية في سياق
 النفي وبها تقرير السلب
 والايجاب من التكرار
 حتى يكون في الآية الكريمة
 دليلا مستقلا على
 عموم النكرة في سياق
 النفي ببيان ان قوله
 ما انزل الله على بشر من شيء
 حاصله سلبان كليتان
 مستلزمان احدهما لاشي
 من الكتب السماوية بمنزلة
 على بعض البشر والاخرى
 لا واحد من البشر بمهبط الوحي
 وقوله من انزل الكتاب
 الذي جاء به موسى اي
 انزل الله التوراة لموسى
 عليه السلام وانتم مقرون
 به مبا هو على نوع
 البشر حاصله موجبات
 جزئية من احدهما بعض
 الكتب السماوية انزل
 على بعض البشر وهي تناقض
 لاشي من الكتب السماوية
 بمنزل على بعض البشر والاخرى
 بعض البشر مهبط للوحي
 وهي تناقض لا واحد
 من البشر بمهبط للوحي فكما
 قيل قولكم لاشي من الكتب السماوية
 بمنزل على بعض البشر كاذب
 لصدق نقيضه وهو بعض
 السماوية منزل على بعض البشر
 كاذب لصدق نقيضه وهو بعض
 البشر مهبط للوحي فصل ان الايجاب السلب
 في التوراة والسماوية كانت حاصله في الكلام تقدير الكلي في بعض المقامات

التي ولادة زمعة كان ام ولد له ذكره ابو يوسف في الامالي وتبرأ
 عليه الوليدة انها اسم لام الولد ونسب ام الولد تنسب من غير دعوة
 الثالث في رواية البخاري هو كذا يا عبد بن زمعة الولد للفراس
 والقاهر الكج قال شمس المنة فهذا قضاء بالملك لكونه ولده اثن
 ثم اعتقه عليه باقراره بنسبة والدليل عليه قوله عم لبنت زمعة
 انا انت يا سودة فاحتج منه لانه ليس باخ لك وقوله علم الولد للفراس
 لتحقيق نفي النسب عنه عبده لا كالحاقه بزمعة الرابع ان من مذموم
 خفية روح وقيل هو مذموم بن يوسف ان اقرار الورثة ببنته وله
 الامة بمنزلة الدعوة من الاب وهذه الوجوه الاربعة تفرق الى عبد
 العزيز البخاري * قوله لدليل يدل عليه فلو فيها نحن فيه وروا الخطاب
 فلا يجوز تخصيصه بالاجتهاد بل قوله نفس معرفة اسباب النزول وفيها
 الثقة بصحتها ومنع تخصيصه بالاجتهاد واستماع علم الشريعة * قوله
 لما نسبها اياها قيل هذا الكلام وانما كان لا يخفى عن صحة لكن لفظ ان
 ايراده لمناسبة المسئلة المتقدمة الباحثة عن حمل اللفظ الذي ورد
 بعد سوال او حادثة على الجواب وعدمه * قوله هو الرابع في جنسه
 فيه مساحاة لانه المطلق هو اللفظ والاصح في اجتناب حقيقة هو المعنى
 المشهور في تعريف المطلق وهو المذكور في مختصر ابن ابي حنيفة ما دل
 على شاي من جنسه والمراد من احكامها تخصيص كونه عكمة الصد
 على حصص كثيرة من اخصص المندرجة تحت مفهوم كل اوجه اللفظ وانما فسر
 الشايح بكسرة نفيها ما ينوهم من طعارة القوم ان المطلق ما يرد به حقيقة
 من حيث هي وذلك لان الكلام انما يتعلق بالافراد دون المجموعات

من البشر بمهبط للوحي فكما
 قيل قولكم لاشي من الكتب السماوية
 بمنزل على بعض البشر كاذب
 لصدق نقيضه وهو بعض
 السماوية منزل على بعض البشر
 كاذب لصدق نقيضه وهو بعض
 البشر مهبط للوحي فصل ان الايجاب السلب
 في التوراة والسماوية كانت حاصله في الكلام تقدير الكلي في بعض المقامات

قد يفتي بجهة المادة فيقولن تصوره الى فهم السمع * قال * وانما قال الارجاب
والاب ووجه الموجبة والسالبة آه * اقول يعني انه الموجبة والسالبة
من صفات التقضية فلو ذكرهما لا تقضي انه يكون الحسنة او السخر نسبة في جانب
الحكموم عليه صريحا وليس كذلك بخلاف الارجاب والسلب فانها لا تقتضيان
ذلك صريحا ولا يجوز ان يكون الاستثناء مفرغا واقعا موقعا ونحوه * قال *

وقوله من غير متموله احقر ان عني العام ولا يقين احقر ان عني ما سوى الموجود
الذي عني المعارف لانه مطلق والظان لا حاجة الى قوله من غير تعيين
لانه المعارف ليس بحصة محتملة كخصر وهذا كله في حواشي شرح المحقق
لارج الاحديث التسامح وقاعدة نفى الشمول وقد يقال عدم خروج
المعهود الذي عني تحكم اذ ليس بمطلق لكونه مقيدا باعتبار حضوره الذي عني
والالم يكن معرفة وبه الفرق بين المصدر المعرف والمنكر وايضا معرفة
مؤمنة وهو المقيد تقارفا لشيوعه واخر في المطلق دون المقيد مع
تقيده والاصل بين القسمين التمايز الحقيقي لا الاضافي فالاولى ان يفسر
المطلق بما دل على الذات دون الصفات لا بالنفي ولا بالاثبات
واعترض عليه لانه بان الدال على الذات هو الدال على الحقيقة كما
في المنزاج وذلك موضع الطبيعة والمطلق موضوع الممثلة وذلك
مدفوع بان حقيقة اسم الجسم فرد لا يبينه اى لم يعتبر نفسه فاستعمله
في موضوع الممثلة حقيقة كما عرف في الفرق بينه وبين علم الجسم ولئن
سلم فالدال على الذات اعلم من الدال عليه من حيث هو او من حيث
تحقيقه * قوله والمقيد اخرج افعلى في التحقيق الواسطة في الالفاظ
الدالة بين المطلق والمقيد ويؤيده قول السراج في حواشي شرح
المختصر ان اطلاق المقيد على جميع المعارف والعمومات ليس بمطلق
شائع * قوله وضبط الفصل اه قيل الاضبط ان يقال المطلق والمقيد
اما ان ورد اني احكم او في غيره والثاني على قسمين لانه اما ان يكون
في السبب والشروط والاول على اربعة اقسام لانه اما ان يتجدد الحكم
او يتعدد وكل منهما اما حادثة او عارضة فصار رجاى ستة وكل منها

اسم الاستثناء ههنا يداء
من اسم لا على المحقق اه
القول يعني انه الاستثناء
ههنا لا يجوز ان يكون مفرغا
بانه يكون السخر المحذوف
مما كما كوجوده او في الوجود
وكونه الا الله واقعا موقعا
كما وقع الا لا يزيد موقع الفاعل
في نحو ما جاء في الا يزيد لان
المعنى على نفى الوجود
عنه انه سوى الله وهو انما
يحصل اذا جعل الاستثناء
بلا من اسم لا عني المحذوف
او حينئذ يقع الاستثناء
موقع اسم لا فيكون خبر
لا خبر له فينتفي الوجود عنه انه
سوى الله كما هو المطلوب
لا على نفى معارضة الله تعالى
عنه كل آله وهو الذي يقيد
الاستثناء المفرغ لانه كما
قام مقام السخر كما ان المقيد
النفى كما نجره فيقيد نفى
معارضة نفى عن كل
الله ولا يحصل به التوحيد
* قال * ولا شك ان الكلمة
في الشرط المثبت خاضعة

الارجاب يجوز آه * اقول لا يريد ان يكون الارجاب واسلبا بالفضل على اصطلاح
المميز انما بل بالتقدير واعتبار حاصل المعنى كما مر في الآية الكريمة
سواء كان في ايجاب او السخرية ويريد بقوله فيجب ان يكون في جانب
التقضي للعموم والسلب الكلي انه شرط البر في اليمين الارجابية انتفاء
الارجاب السخرية فضلا عن الارجاب الكلي حتى لو ضرب رجلا فقط في هذه الصورة

فثبت فيلزم السلب الكلي ضرورة وكذا يريد بقوله ليجب ان يكون في جانب
النقيض لخصوص والايجاب الجبرتي ان البر في اليمين السلبية يحصل
بالايجاب الجبرتي حتى لو حصل اكثر منه لم يكن له دخل في البر ومنه يغفل
افتقار عن المرام وينتج الظنون الفاسدة والادوات كما لا يخفى ان قوله
ولا شك ان السكر في السطر مثبت آه * اتقول يتضمن امرين ٢٦٨

اما في الاثبات او النفي فصار اثني عشر قسما * قوله مثل اعتق رقبة
ولا اعتق رقبة كما قرأ فيه بحث وهو ان هذا شرح لا يطابق المشرع لان
المفهوم من قول الله ان هذا المثال كالمثال الثاني من قبيل ما يختلف فيه
الحكم وحمل المطلق على المقيد والمفهوم من قول المصنف الحكم في صورة الاختلاف
ليس الاثبات يستلزم تقييد احد هما تقييد الاخر بالواسطة كالمثال الثاني
فان قلت اذا حمل المطلق على المقيد في صورة الايجاب بالواسطة فالحكم
في صورة الايجاب بلا واسطة اولى قلت نعم لان تيمم المستثنى في الكلام
المصرورة الايجاب بلا واسطة تعسف ظاهر كما به سوء كلام التوضيح
فالاولى ان يجعل المثال الاول من قبيل ما اتحد فيه الحكم واحدا سبحانه والاطلاق
والتقييد اطلاقا على الحكم والحكم مثبت وقد صرح المصنف بان الحكم فيه يضر
واجب فانه قلت احد الحكمين في المثال الاول مثبت والاخر منفى
فقد اختلف الحكم قلت لعله اعتبر ان الحكم فيها الاعاقر اذ معنى لا يتقو
رقبة كما قرأ بعد قوله اعتق رقبة مؤمنة اعتقني رقبة مؤمنة ولو يرد
ان جعل الحكم باعتبار الاثبات والنفي تسمين ولم يجعل ما ذكرتهما ثانيا
* قوله لان الحكم على هذا المعنى آه اراد من الحكم حمل المطلق على المقيد
ومن هذا المعنى تقييده بقيد ما اراد من حمل الكلام على المعنى الذي ذكر
* قوله ولا يخفى ان هذا آه هذا منقول من شرح مختصر ابن الحاجب للقاضي
وقد اجاب عنه في حاشيته بانه مناقضة في المثال وهذا كما يمكن ان
الاطلاق والتقييد في السبب بقوله عم ادوا عنه كل حر وعبد وادوا
عنه كل حر وعبد من المسلمين وكانه مبني على انه يعتبر ادوا الاطلاق
او التقييد ثم يسقط عليه ما يفيد العموم * قوله فان كان فلا حمل عند عامة

احدهما انهما ابجاء
وسلبا مصطلحان في علم
الميزان وليس كذلك فانه
لا يقع ههنا للرجل على
الضرب لا يحكم هو ولا لا اشتقاق
بان يقال الرجل ذو ضرب
او ضارب او مضروب ولا
بالعكس ولا انتزاع بمثل هذا
ولا ايجاب ولا سلب شرطية
ومما فيها انه قوله الايجاب
الجبرتي اذا ارتفع يجب
ان يكون الثابت في طرف
النقيض السلب الكلي وكذا
اذا ارتفع

والمراد بالسلب
ما يتوفق عليه
وجو والشئ
لا السبب المحض
فيقيم العلة والسبب
مشبه
فان اراد به
عدم جواز
بأنه لا منافاة
مشبه
السلب
الجبرتي

في الاول
على انه صرح فيما
قبل من التقابل
بأنه لا مقام
لبيست بحقيقة
فيجوز كونها
المطلق والمقيد

اصحابنا
وعدم جواز ثبوت الايجاب الكلي في الثاني فممتنع
لانه السلب الكلي لا يتصور بدونه السلب الجبرتي
والايجاب الجبرتي لا ينافي الايجاب الكلي وان لم يرد به
ذلك فلا يمت كلامهم اذ قد يكون ارتقاء السلب بالايجاب
الكلي * قال * وكذا السكر الموصوف بصفة عامة وهي

التي لا يختص آية * اقول اعلم ان القول بعموم الكثرة الموصوفة
 مما قد ح فيه كثير من علماءنا المتكلمين رحمهم الله كما ذكرنا في روح
 رحمهم الله في مباحث الاستثناء وقال صاحب المكشف واعلم
 ان الوصف من اسباب التخصيص والتقييد في الفقه والاثبات
 جميعا فان ثوبك رأيت رجلا عالما اخص بالنسبة الى
 ٢٦٩

رأيت رجلا وكلما اراد
 وصف في الكلام اراد
 تخصيص هذا هو موجب اللغة
 ومذهب عامة اهل الاصول
 واذا ثبت هذا عرفنا
 ان هذا الاصل لا يطرد
 في جميع الموارد ثم قال
 وقد كنت في مجلس استخفا
 مولانا حافظ الدين وكان
 المجلس خاصا بالعلماء
 الخارجين القضاة اخذ في
 المهر اذ جرى الكلام في
 هذه المسئلة فقال بعض
 الكبار تقييد الكثرة الموصوفة
 مختص بالاستثناء من النفي
 وبكلمة اي دون ما عداها
 ونسكت بنحو ما ذكرنا من
 المنكر والفظير فلم
 يقابل برد مسموع ولم يجب
 احد جوابا شافيا واقول
 فيه بحث لانه ان اراد
 يكون الوصف من اسباب
 التخصيص والتقييد كونه
 كذلك في الجملة فلم
 ولكل لا يصح قوله وكما
 اراد وصف في الكلام
 اراد تخصيص وان اراد

بما بنا وعند بعض اصحابنا وجميع اصحاب الفقه المحرر واجب كذا
 في التحقيق * قوله يحكم المطلق على المقيد بالاتفاق ويكون المقيد بيان
 للمطلق لا نسخا له تقدم عليه وتأخر عنه وقيل نسخ له ان تأخر المقيد
 كذا في شرح العنصر والمراد بالاتفاق الاتفاق على حمل المطلق
 على المقيد اذ كان كل منهما ما يجب العمل به بالاتفاق على الحكم في المثال
 الذي ذكره كما سيصرح به ثم ان كلام العلامة في شرح المختصر يشير
 بان ههنا مذهبنا وهو حكم المقيد على المطلق الا ان الامد في ذكرنا لا نعرف
 خلافا في حمل المطلق على المقيد * قوله وان فقي يوجب عدم اجزائه
 قيل عليه ان يريد بكونه المقيد موجبا لعدم اجزائه ما لا يوجد فيه المقيد
 كونه والا على عدم اجزائه ذلك كما هو اللفظ فهو ليس الا القول بمفهوم
 المخالفة وهو مذهب الشافعية وان اريد به ما هو اعلم منه ومن كونه
 ساكنا غير اجزاء ما لا يوجد فيه القيد حتى يكون اجزائه باقيا على القيد الا ان
 فلا ينافيه جزؤه بالمطلق لان المطلق كما يوجب اجزاء ما يوجد فيه القيد
 يوجب ايضا اجزاء ما لا يوجد فيه فبح لا ضرورة في حكم المطلق على المقيد
 في صورة اتحاد الحكم والحادثة ايضا الا على مذهب الشافعية والجب
 ان المقيد يدل على عدم اجزاء المطلق من حيث هو المطلق لانه لا بد لانه
 اللفظ حتى يلزم القول بمفهوم المخالفة بل بواسطة ايجاب القيد وحيث
 تمام تحقيقه في مباحث النسخ * قوله وان فقي انها يشترط التناقض
 اعترض عليه بان حكم المطلق على المقيد عنده وان وردا في حادثين
 كما في رقبة كفارة القتل وسائر الكفارات فلم يحكم ههنا على المقيد
 في حادثه اخرى وهو كفارة القتل والظاهر ايجاب صاحب الثنا في بان الحكم

انهم كذلك مطلقا فمنوع اذ قد يكون الوصف بما هو من خواص الجنس فيقيد
 زيادة العموم والشمول كما ذكرنا في قوله تعالى وما من من دابة في الارض
 ولا طائر يطير بجناحيه وقد يكون لرفع احتمال ارادة الوحدة فيقيد الشمول كما في
 قولنا لا اجلس الا رجلا عالما فانهم لو قيل لا اجلس الا رجلا لا احتمال ان يراد به
 الواحد فلما وصف بال ذلك الاحتمال وتسيا في لساننا زيادة تحقيق

ان شاء الله تعالى ثم ان في الاسلام وشي من الائمة وسائر المحققين
لم يقولوا ان الشكوة الموصوفة بصفة عامة مطلقا بل جعلوا الوصف
العام من اوله العموم كالالف واللام فانهم جعلوهما من اوله العموم
مع ان كل معرف بهما ليس بعام مطلقا بالاجماع فكما ان انا واما العموم مفوض
الى المقام وموقوف على القرينة فكذلك ايدوا ويؤيده ما ذكره المصنف ٩٧٠

رحمة الله تعالى من وجهي
الاستدلال حيث خصا
بعض الادعاءات والاحصاء
الذي ذكرنا شرح رحمه الله
في آخر هذا الكلام فان قيل
قد انقضوا على ان الوصف
في الاستثناء هو الغني
بفقد العموم وليس كذلك
والا لوجب الجحالة
مع كل عالم اذا فكر لا اجلس
رجلا عالما قلنا الاستثناء
من الخصة بالاحتمال والعموم
انما هو بالنظر اليها فانك
اذا قلت لا اجلس الا رجلا
لا يباح لك جالس رجلا
فلما قلت لا رجلا عالما ايجز لك
ان تجالس من شئت
من العلماء فاخلف هذا
ولا تضيق بالذبول فانه
من اسرار علم الاصول
* قال * بخلاف ما اذا
خلف لا يجالس الا رجلا
يدخل داره وحده اه
* قول في بحث لانك
ستعرف ان قولهم من دخل
هذا الحصن او لا فله كذا
عام على سبيل البدل عند

عنده اذا كان المقيد نوعا واحدا اما اذا كان المقيد نوعين
فلا للتعارض وههنا كذلك لان الصوم في كفارة الظهار والتفريق
مقيد بالتتابع والصوم في اسبغ المتنجس مقيد بالتفريق * قوله لقوله
بالوجوب بفتح الجيم وهو التزائم لا يلزمه المعلق بتعديله مع بقائه
الترافع في الحكم المتو وههنا الحكم عند اختلاف الحادثة * قوله كما
اذا دخل في الحكم واتحد الحادثة كما انه اسارة الى تصور تقرير المصير
حيث قال ولا تعارض لاني اتحد الحادثة والحكم ولم يزد مع دخول
المطلق والمقيد على الحكم مع انه مما لا بد منه في التعارض ويمكن ان
يقال قوله كما في ثلثة ايام متتابعات قيد لقوله لاني اتحد الحادثة
والحكم فيقيد اعتبار القيد المذكور كما لا يخفى * قوله لم يكن الكلامان
متعارفين قيل ولكن ستم التعارض فدلهم هذا معارض بالقلب بين
ان التعارض انما هو في الرتبة الكافرة والمطلوب ناطق بها لتناول
الاطلاق اياها والمقيد ساكت عنها * قوله فان قلت الآية انما هي
قيل وجه الاستدلال بالآية على المطعون قوله تعالى لا تسكروا شيئا
الآية لا شك انه نهى عن السؤال عن شيئا متضمنة بتلك الصفة
لا عن جميع الاشياء لقوله تعالى فاسكروا اهل الذكوان كنتم لا تعلمون
ولقوله عزم الاسكروا اذ لم تعلموا لقوله ثم طلب العلم فريضة واذ لا يكون
الا بالسؤال وح لا يكون السؤال عن اصل الاشياء مذموما فتعين ان
السؤال عن القيد هو المذموم فانه لم يكن المطلقات معمولة باطلاقها
عند عدم انصافها بالقيود لم يكن النهي عن السؤال عنها فائدة واما قوله
دليل واضحه على المطعون وهو ان الاصل ان يكون المطعون معمولا باطلاقه

المصنف رحمه الله وهو ايضا من هذا القبيل ويكفر ان يرفع
بان من عام قطب وهذا الوصف لا يبطله بخلاف رجل فانه خاص
وهذا الوصف لا يحصله عاقل وتخصيصه ان هذا الوصف بحسب المفهوم يكفر تناوله
متفردا على سبيل البدل خاص بحسب الصدق والوجوه فخير قرن بالعام
المصطلح اعتبر جملة عموم وحيث نمر من باشخاص اعتبر جملة مخصوصه فليست كل

* قال * وفي هذه الإشارة أي في الاستدلال على العموم بالاستدلال
 في هذا المصطلح * قال * ويدل على هذا الأصل أنه لو خلف آه * أقول
 فيه بحث لأن هذا الأصل لو صح لوجب العموم في قوله لا اجالس رجلا
 عاماً فالوجه أنه يكفي بالوجه الأول فإنه قيل بهذا الوجه مختص بالاستثناء
 ٢٧١ كما اشار إليه الشارح رحمه الله بقوله الآيات والوجه
 ما اشار إليه شمس
 الاستثناء آية فلسفا
 لا عموم للحكم ولا للعقوبة
 في صورة الاستثناء
 بل العام حكم الاستثناء
 فقط كما ذكرناه * قال *
 وقد يقال في بيان ذلك
 أن الاستثناء ليس بمقتضى
 * أقول القائل صاحب
 الكشف حيث قال ثم التكرار
 منه تقرير الاستثناء
 ليس بمقتضى فيؤخذ
 حكمه من صدر الكلام وهو
 موضع نفى فيقيم ما دخل
 التكرار تحت ضرورة
 وتوهم
 في موضع الرواية لا
 النفي فصار نزول الآية
 في التقدير أو أنه على الناس
 كما أنه قال حج البيت قال
 لا تكلموا رجلاً
 كوفاً ما لك أكل عام
 فلما كان
 فاعرض عنه
 استثنى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى
 اكد في عام
 أعاد ثلثاً فقال
 في صدر
 الكلام كونه نكرة واقعة في موضع النفي بقي كذلك بعد
 الاستثناء لأنه عليه ما دخل تحت صدر الكلام وهذا مؤيد
 بما ذكره محمد رحمه الله في الجامع لو قال لا مرتين له كلما حلفت
 بطلان واحدة مسكرة فهي طائفة قاله مرتين طلقت
 كل واحدة منها واحدة وكما ينبغي أن تطلق احدهما غير غيره

وصوره المطلق على المقيد لا مردعي المية لا يكون نقضاً للأصل وفيه
 بحث لأن المستفاد منه أن المطلقات يجب أن يصرح بطلانها
 وإذا لم يقيد في موضع آخر ولا يدل على وجوب الصريح بطلانها
 إذا قيد فيه والكلام فيه * قوله مسكوت عنه فيه منع وإنما يكون
 مسكوتاً عنه إذا لم يصرح به في النص المقيد ولعل هذا هو وجه الضعف
 فإن قلت قوله في المطلق ظرف للمسكوت لا قيد للموصف فلا يفتق
 فيه التعرض له في المقيد قلت لأنهم أيضاً الوصف فيه مسكوت عنه
 بل الإطلاق تينا وله كما سذكره ولو سلم فالنقض له في المقيد كفي
 لعدم تناول النفي للسؤال عنه * قوله بل ضعف الاستدلال
 بهذه الآية لأن الآية سبقت للنهي عن السؤال عما لا حاجة إليه
 وعن التكرار فيه على وجه يورث غضب النبي عن يدل عليه سبب
 نزول الآية وباجتماع النفي عن السؤال المخصوص وهو السؤال
 عن شيئا أن تبدلتم شؤكم فلا يلزم كون كل سؤال منها عنه
 كيف وقد قال الله تعالى فاسئلو أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون وفي
 إيراد الآية اقتباس لطيف ورمز إلى أنه الشافعية أهل الذكر فعلى
 الحنفية أن يسئلوهم عن هذه المسئلة وقد تلفظ بين الآيتين بأن
 لا تسئلوهم في المطوعة فاسئلوهم في المحجبة * قوله هذا لا يقوم حجة على
 الخصم فيه بحث لأن هذا من قبيل رد المخالف آه المختلف وهذا جائز
 في طريق الاحتجاج إذا كان الخصم ملزماً في الأصل وبهنا كذلك أيضاً
 هذا البحث لغوي وليس موضع شرعي حتى لا يؤخذ عنه وعلى ذلك
 يستدلون بقول امر القيس وزهير فكيف لا يستدلون بقول

في تفسير القاضي
مش
وهو السؤال
الى المشتبه كما
في سؤال اصحاب
البقرة ابن حاتم
مش

فيما يتقرر
بنفسها
ولا تقيد

اذا قطعت عن اول الكلام
فلا بد ان يأخذ حكمها من
اول الكلام لتفسير مقيد
ولا عام لكنني لعدم استقلالها
صارت الكليات عامة
ايضا فلما كرر صاحبها لفظا
بطلاقا فمما نحن في الاول
ومن حكم البقرة الاول
طلاق كل امرأة صارت
محلوقا بطلاقها وقد صارت
كذلك فلذلك طلقك
بخلاف التصريح بقوله
فواحدة منك طالق لانه الواحدة
مستقلة بنفسها وقد وقعت
في موضع الاثبات فيخص
فصاحبا لفظا بطلاق واحدة
منها لا غير فلا تطلق الا واحدة
غير غيرها يوضح جميع ما ذكرنا
انه لو قال زنيته طالق
فلان وعمره طلق عشرة
فلان ولو قال زنيته طالق
فلان وعمره طالق لم تطلق
عمره الواحدة لا قوله

وكما ان اخبار الى الزوج قال القاضي ابو حازم لان قوله
فهي كقابلة عن الواحدة المذكورة سابقا فصاحبا
صرح بالواحدة وعند التصريح بها يقع طلاق واحدة
بما احدى غير غيرها فكذلك هذا الاسم الواحدة المذكورة
في الشرط نكرة في موضع النفي فقم والكناية ٢٧٢

من هو الا ان على انه عالم صحابي * قوله وقد يجاب بان
الاجماع فيه بحث اما اولان الصورة التجزئية وان لم يصلح
لاثبات الحكم الكلي لكنها صاحبة لنقض الحكم الكلي وهو المأدود
بدليل قول المصنف في هذا المذهب الاول واما ثانيا فلا بد ان
ثبت عدم التحمل في صورة بالاجماع والاجماع ثبت في سائر الصور
لعدم القائل بالفصل ويمكن ان يجاب من الاول بان الصلوح الذي
ادعاه هم اذ ذلك الحكم الكلي فيما اذا لم يوجد مانع عنه وبه يظهر
ان دفاع الثاني قننا * قوله يجوز ان يكون ذلك آه فيه بحث وهو
ان نقله عن عمر رضه يدل على انه استثنى الامر بالا بهام من كونها بهمة
وذلك يقتضي مقدمة اخرى وهي انه كل مهم فالاهام فيه واجب
وهذه المقدمة انما يتم بمقدمة اخرى وهي انه العزل يقتضي الكلام
واجب وهي يستلزم العزل بالتقيد ايضا في موضعه وليس المسمى
الاثباتين المقدمتين ثم الظاهر ان الداعي الى الاجماع هو لان
عمر رضه كبرهم واعلمهم فاذا استدلل بهذا المعنى فظهر ان سبب اجماعهم
هذا ومن ادعى سببا آخر فعليه البيان * قوله فلو لم يحكم عليه يلزم
الفاء للتقيد يمكن ان يعارض هذا بان لو حمل يلزم اخراج احداهما
عن ان يكون ناسيا لان لا يخرج يكون اعمد بها كما فيا * قوله اجيب بانه
يفيد استحباب آه قيل هذا الكلام ليس بسديد لان العزل بالتقيد
هو ان يعتبر التقيد فيه بحث لانه لا يجوز الا به الا بان يحكم بما ذكره من
الرخصة والاستحباب بل الجواب ان يقال لانهم ان حكم التقيد
معلوم من المطلق بان حكم التقيد والاطلاق بمعنى عنه والجواب

وعمره طالق مفهوم المعنى مقيد بنفسه فلا يحتاج الى تعريف حكمه عن الاعراض
ما سبق بخلاف قوله وعمره لانه غير مقيد بنفسه فلا بد ان يأخذ
حكمه مما سبق هذا كلامه وانت خير بان ما ذكره الشرح رحمه الله من جريان
هذا البيان في مثل الاجلاس الارحلا جواب الالات لا تحقيق فيه وايضا لم
يوضح لما ذكر من انما سبب بالاسماء في قول وبما تعد التوفيق سئلنا ان الاستثناء

ليس يستقل بل حكمه انما يؤخذ من صدر الكلام لكن لا على الوجه الذي ذكر في صدر
الكلام بل ان كان مثبتا فيه اخذ في الاستقناء على وجه التقى والتكس وفيما يخص
فيه قد كان مذكورا في وجه التقى فادخله في مفهومه وبعد ما استثنى كان
مثبتا فكان ينبغي ان لا يقيم فانه اراد بكونه محليا ما دخل تحت صدر الكلام كونه
عينه بحسب اللفظ فلم يكن لا يفسد واسم اراد كونه عينه بحسب
الحكم فممنوع كيف ومن

جملة احكامه انه في الصدق
منفي و بعد الاستقناء
ليس كذلك والعموم
انما يستفاد من وقوعه
في سياق النفي فظهر انه محلي
العموم ليست ما ذكره
التأويل بسبب ما لم يأت فلا يصح
لما يريد الاستقناء المتأني
بين حكمي الكلامين فيسلك
كانت في الاستقناء فقياسه
على قياس قياسي مع الفارق
كما يظهر من كلامه فيسلك بالتأويل
الصادق * قال * ونحوه
ذلك ان في التسمية معنى

الوحدة
والجسمية
فيكون لا اجناس
الا رجلا
واحدة

فيختل بها لسانه رجس
الا انه قد يفهم اليه
قرينة دالة على ان المقصد
منها الى مجرد الجسمية
دون الوحدة * اقول *
فيسلك لان الادوات

التي تذكر في هذه المواضع
تفيد العموم كما في لامية والكوفية ونحوهما ليست مما يفيد
التي يتضمنها ثمة بل انما تفيد النوعية نعم تفيد تقى ارادة الوحدة
لك لا يلزم منه التمسك الى مجرد الجسمية التي يتضمنها التسمية مثلا اذا
قيل لا اجناس الا رجلا يفهم منه الوحدة فان قيل الا رجلا على ان يفيد
النوعية وانما يفيد مجرد الجسمية اذا كان من خواص الجنس كما اذا قال

عن الاعتراض منع الحكم المستفاد من قوله هو ان يعتبره واما الجواب
المذكور في تعليقه المراد بالتقييد ان كان واجب التقييد فليس ذلك حكم
المقيد على تقدير عدم الحكم وان اراد به اجزاء المقيد فهو مفهوم من
المطلق * قوله ان المقيد هو وجوب التقييد اعترض عليه وتا بان الوجوب
ليس مخرج به في النصوص وليس عدم اجزاء غير المقيد لافادة التقييد
الوجوب الشرعي بل انه عدم اصلي وتا بان ليس المراد بوجوب التقييد
الا اجزاء ما يوجد فيه التقييد وعدم اجزاء ما ليس فيه على ما هو الظاهر فيقضي
اخرين احداهما اجزاء المقيد والآخر في عدم اجزاء غيره والاصول حاصلة في
المقيد بالنسبة للمطلق فلا يفيد تعدد بل هي في الثاني فقط الى ان
ذكره المص وان اراد غير ما هو الظاهر فيبين حتى تتكلم عليه واجواب عن
الاول ان الوجوب مراد في مثل قوله بوجه مؤمنة فهو في حكم المصحح
وعنه الثاني بان معنى وجوب التقييد انه لا بد ان يؤدى به وهو ليس
بما حصل في التقييد بالنسبة للمطلق فيفيد تعدد * قوله لا اجزاء المقيد
حتى يرد عليه انه ثابت بالنسبة للمطلق * قوله ولا يلزم ان النقص المطلق
اي حتى يكون له ابطال الحكم شرعي ثابت بالنسبة للمطلق واعترض عليه
بان المراد بوجوب المطلق ليس الا اجزاء مطلقا سواء كان بذلك
التقييد ام لا ولا شبهة انه يدل على عدم وجوب التقييد منع دالة النقص
المص على ذلك لعدم مكامرة * قوله وهذا يندفع اي يكون المقيد
وجوب التقييد * قوله تقدير اي باعتبار تعدد التقييد الى كفارة اليقين
وان كان التقييد ظاهرا في كفارة التمسك فان قلت لانم انه يجهل فريسا
مطلو ومقيد لان الارام هو تقييد المطلق الوارد فيه مسبب القياس

وتفيد العموم كما في لامية والكوفية ونحوهما ليست مما يفيد
التي يتضمنها ثمة بل انما تفيد النوعية نعم تفيد تقى ارادة الوحدة
لك لا يلزم منه التمسك الى مجرد الجسمية التي يتضمنها التسمية مثلا اذا
قيل لا اجناس الا رجلا يفهم منه الوحدة فان قيل الا رجلا على ان يفيد
النوعية وانما يفيد مجرد الجسمية اذا كان من خواص الجنس كما اذا قال

CVL

العام و الخصاص علي ما هو عام

وخاصة من وجه بخلاف ما نقل عن ابها فانه لا يقيد سوار خوار بل من مظهر
الطلاق التخصيص على ما ليس بتخصص على الاطلاق المشهور والطلاق
المعصوم على ما ليس بعام على ذلك الاصطلاح * فان * ثم السكرة اذا كانت
فرضا فانها وقعت في الانشاء اذ * اقول هذا السور لقول المصنف لكنما يكون
الانشاء في الانشاء الى اخره لكنه الشرع لا يطالب بالمشروح فانه المفهوم من الشرع

ان يكون الفرق بين المطلق وبين الشكوة الواقعة في الانحياز غير المطلق
عن قيد الوحدة واشتمال تلك الشكوة والمفهوم من الشروع ان يكون
الفرق بينهما كون المطلق مجهولاً عند المتكلم السامع مجازاً وكون تلك الشكوة
مجهولاً عند السامع فقط وذلك لانك اذا استعملت الشكوة في الانشاء
قلت مثلاً اضرب رجلاً فكما ان المخاطب لا يعرف الرجل فكذلك انت

غير مضر للمعطل بان يكون 'اختلف مع الترامه باقيا في الحكم المؤ
وهنا ليس كذلك لان المؤ على ما دل عليه السابق انه لا يجوز
تعدية عدم اجراء غير المقيد لكونه عدما اصليا فاذا سلم ان عدم
مدلول النص كما لا يثبت فقد سلم كونه حكما شرعيا فكيف يلزم بطلان
التقييد * قوله وقيل يجوز في النفي دون الاثبات وهو ضعيف
لان النفي يدفع مقتضى الاثبات * قوله واليه مال صاحب
الهداية في باب الوصية حيث قال في آخر باب الوصية لا قارب
وغيره ولو اوصى هو اليه وله موال اعتقهم وموال اعتقوه فالوصية
باطلة لنا ان ائجه مختلفة لان احدهما مولى النعمة والآخر منعم عليه
فصار مشتملا فلا ينظمهما لفظ واحد في موضع الاثبات * قوله
فغير حقيقة لكن مجموع المعنيين كواحد منهما لا يترجح لهما عليه لان
اللفظ ظاهر في المعنيين وهذا مما لا بد القول عنه قول السامعي
في المسألة لان الواضع لم يضعه للمجموع اورد عليه انه مصدرة
على الملو واجب بان المراد لظهور ان الواضع لم يضعه للمجموع وقوله
والا لم يصح آية تنبيه الاستدلال * قوله منبني على اختلاف في المنع
بل منبني على اعتبار قيد من جنسه في مفهوم التجميع فمعتبره قال بعدا
عمومه في التجميع ايضا ومن قال بعمومه في التجميع لم يعتبر ذلك التقييد
* قوله واليه اشار بقوله ومن عرف آية قال الفاضل الشريفي
قد صرح بذلك حيث قال فكل وضع يوجب آية فوجب انه يكون
ومن عرف اسارة الى شيء آخر وآية تنبيه بان هذا انما يد اذ
وجد المعترض مجملا آخر على ان صدر الكلام على الاحادة في مقام

هو الذي انزل عليك الكتاب * اقول هذا وقعت العبارة في النسخ
ونظم القراء ليس كذلك بل هو هكذا وانزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا
لما بين يديه من الكتاب * فالتفسير للتفخيم او الافراد آه * اقول
يعني اذا ثبت التفريق بين السيرين حيث كان الكلام انما في مستأ نفعا غير
كثرا فثبت ان سير بعضا غير البعض الاول وجب ان يراد بتفخيم التفخيم ٢٧٦

الاغناء بسانه المراد ليس بمعبد فكانه قال من عرف هذا الذي
ذكرته ولم يفهم عنه لا يخفى عليه متاع استعمال اللفظ في المعنيين
* قوله ان كان غير مستعمل بالثبوت الاخيرة * قوله وهذه مفصلة
منها وآه قيل لا نزاع في طلاق التخصيص على كل من المعنيين سواء
كان بالاشتراك المتعارف او كان استعماله في المعنى الثاني بطريق المجاز
الا ان المعنى الاول معتبر في الوضع البتة لانه المناسبات بحال الوضع لانها
ما في الضمير من يراد فيها ما فالاصرفيه ان يكون لكل معنى لفظ واحد
يدل عليه ليفهم ذلك المعنى عند اطلاق اللفظ عليه وح يفتي انه يكون
اللفظ مختصا بالمعنى بكلا المعنيين نعم وقع في كلام العرب ترادف
فا بطل التخصيص بالمعنى الاول لكن اصل الوضع يقتضي التخصيصين معا
ومنه يعلم ان الافراد معتبر في استعمال البتة وان لم يصرح بآشهر
وان الملاحظ في الوضع اعتبار عدم الاجتماع لا عدم اعتبار الاجتماع
كما ظن كقول واحد مشترك بين شخصين يمكن اشتغالها بالمتعة
اخصاصة الثوبية به بدلا لثباتها لولا المعاني من استعمال في المعنيين
اعتبار الافرادين في استعمال واحد واعتبار الاجتماعين المتقاربين
لها فيه وذا غير جائز ولو سلم ان المراد بالتخصيص في تعريف الوضع
التيان لا القصر لكن نقول هذا ايضا يوجب ان لا يراد باللفظ حقيقة
الا المعنى الواحد لان معنى الاستعمال بطريق الحقيقة ان يكون على قانون
الوضع اي رادة المعنى لا جريان الواضع عين ذلك اللفظ له ولا شك
انه لم يوضع احد الواضعين لفظ المشترك لكلا واحد من المعنيين بحيث
يكون كل منهما مستقلا يحكم ولا يلزم من كون الاستعمالين في كل منهما

كما ذهب اليه صاحب الكشاف
ويقصد بالسير من التفخيم
ما يشهد لهم من الفتح في
آيات رسول الله صلى الله عليه
وسلم وما يشهد لهم في الآم
اخلفاء الراشدين او
يقصد سير الدنيا وليس
الاخرة او يراد بتفخيمه
الافراد كما جرت به الامام
البيضاوي حيث قال وليس
مشكرا فيقول ان يراد بالثبوت
فرو يفا ما اراد بالاول
واذا ثبت الاتحاد بين السيرين
وجب ان يجعل تعريفه

للحوسبة
ظنه مولا ناعضد او انجمن
الدين في شرحه لظهور
المختصة * منه ان لا وجه
لاستغراق
قال صاحب الكشاف وانما
كان السير واحدا لانه
لا يتخلوا اما ان يكون تعريفه
للعقيد وهو القصر الذي
كانوا فيه فهو هو لان حكمه
حكم زيد في قوله ان مع
زيد مالا واما ان يكون للجنس
الذي يعلمه كل احد فهو هو

ايضا * فالتفسير * وقال فخر الاسلام وفيه نظر ووجهه آه
* اقول قال الامام فخر الاسلام انما المرفة للعهد وهو
ان يذكر سببا ثم يعادوه فيكون للمعصود قال تعالى كما ارسلنا الي فرعون رسولا
فوصي فرعون الرسول اي هذا الذي ذكرناه فيكون هو الاول وذلك معنى قول
ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى فانه مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا

لن يغلب غير واحد ليس من لان القدر اعيد معقبة و اليسر
 اعيد نكرة امي صيغة يذو ايها ميسرة عند و فيه نظر عندنا فذهب
 بعض الشراح اليه انه معناه ان في الاصل المذكور وهو ان المفعول
 اذا عيد رتب نكرة كانت النسيبة غير الاولى نظر فانه قد
 ينكس كاسيانه من الامثلة و قال صاحب الكشف

و انما قال لا يغلب
 الظاهر لان
 يعتبر في كل
 المشترك والمراد
 حقيقة خصوص
 ابو ضيف بالنظر الى
 خصوص المعنى
 واللفظ * مثله

حقيقة انه يكون استعمال واحد فيهما حقيقة * قوله كما يقال في اياك
 نعيد قال الفاضل الشريف فيه بحث لان المستفاد من اياك نصبه
 هو التخصيص بمعنى قصر العبادة عليه تعالى ومن ضمير الفاعل قصر المستند
 على المسند اليه لان التعبير عن ذلك يوم علمه فبحسب الى تأويله
 بوجه يودي الى التواضع من قبل خصصت فلانا بالذكور في البيت
 بحث ليس هو الشرح لان الامثلة من واحد واحد في ان الية
 داخل على المقصور والتخصيص بمعنى التمييز والافراد ولا شبهة في ذلك
 كما صرح به في حواشي المطول وليس كلامه في التخصيص المستفاد من اياك
 نصب ومن ضمير الفاعل فليتا * قوله وهذا هو المراد بتخصيص اللفظ
 فيه بحث وهو ان حمل التخصيص على هذا المعنى ينافي بحسب الظاهر وقوع
 التوافق كما ان حمله على المعنى الاول ينافي بحسبه وقوع الاستتراك
 فاقترح بوجه على المعنى الثاني مع انه الاول معنى حقيقة للفظ
 التخصيص لا يحتاج حمله عليه الى تأويل بخلاف المعنى الثاني * قوله
 فلانه يلزم منه اجماع بين الحقيقة والمجاز فيه بحث لانه يستلزم في التخصيص
 الثاني بان التخصيص ان استعمال اللفظ في معنى حقيقي ومعنى مجازي
 متفرع على جواز استعمال المشترك في معنيين فكيف يجوز ذلك متفرعة
 من دليل بطلان هذا * قوله وفيه نظر لانه ان كان آية قد يجاب عنه
 باعتبار الشق الثاني بان يقال ليس بشئ وراء كل واحد فلو جمع
 بينهما وزعم انه مجاز ولا شك ان اللفظ في كل واحد حقيقة يلزم اجماع
 بين الحقيقة والمجاز اما وجود الحقيقة فظروا المجاز ففعل زعمهم من غير
 ذلك ولا يجب على المصنفات المعنى المجازي وبالحكمة المدعى انه

والظاهر
 انه ليس
 بر ايجع الى
 هذا الاصل
 فانما ذهب
 اهل البصرة
 والكوفة
 الى هو راجع
 الى قول لا
 عباس
 لن يغلب
 غير واحد
 ليس معنى
 لو ثبت
 هذا القول
 مستند
 يخرج على
 هذا الاصل
 ويكون الحكمة
 حقيقة
 المذكورة
 على سبيل
 الاستتراك
 وكما لا يخفى
 عند التحقيق
 ان نسبة
 المذكورة
 على وجه
 التكرير للجملة
 الاولى لتخصيص
 به معناه في التفسير
 وتكثيرها في التفسير
 كما كرر قوله تعالى
 ويلوا سنة لكذا
 اولي لك فاو لي ثم اولي لك فاو لي
 وكما كرر المفعول في قوله
 لا يغلب غير واحد
 على هذا التقدير لا يستقيم قول
 ابي عباس
 ر ضمه اليه بحسب
 لوزن يوافق بحسب
 وغيره من المعنى
 ليس من فساد المعنى
 انظر كذا قال
 صاحب

على وجه التكرير للجملة
 الاولى لتخصيص به معناه في التفسير
 وتكثيرها في التفسير
 كما كرر قوله تعالى
 ويلوا سنة لكذا
 اولي لك فاو لي ثم اولي لك فاو لي
 وكما كرر المفعول في قوله
 لا يغلب غير واحد
 على هذا التقدير لا يستقيم قول
 ابي عباس
 ر ضمه اليه بحسب
 لوزن يوافق بحسب
 وغيره من المعنى
 ليس من فساد المعنى
 انظر كذا قال
 صاحب

والسراج رحمه الله تعالى واقول هذا في غاية البعد لانه عليه عباس رضي الله
عنه ربي المفسر بين وائل اللسان بحيث لا يوجد منه اللفظ والقاعدة
والكثرة علم سمي بحجة الامة فكيف عليه قاعدة اطبق عليها اهل العربية
باسرهم وايضا نقل صاحب الكشاف هذا الكلام عنه وعن ابن مسعود رضي الله
عنه ثم قال وقد روي مرفوعا عنه صلى الله عليه وسلم ولم يخرج ذات ٧٨

يوم وهو يقفك ويقول
لن يغلب عيسى بن قنبر
الاسلام مع كونه في العلم
والعمل فليسبيل التفسير كيف
يجري على هذا الخط الخطير
فالصواب عندي انه يرجع
ضمير فيه الى الحكاية
لقرينة لفظا ومعنى وتذكيره
لكونه احكامية ما لا بان
مع الفعل كما سيذكر السراج
رحمه الله انه ساء الله
تعالى فكان قال وذلك
معنى قول ابي عباس
رضي الله عنه في تفسيره
قوله تعالى فانه مع العسر
يسر انه مع العسر يسرا
لن يغلب عيسى بن قنبر ان
صحت هذه الحكاية عنه
لكي في صحتها نظر عندنا
معاشرة الدواة والحفاظ
اما باعتبار اصل الحكاية
لا احتمال انه لا يقع عند اصحابها
او لم يتقبل بالسوء اثر
المشهور او باعتبار
انه هذا القول على تقدير
وقوعه لم يكن في تفسير
تلك الآية مجواز ان

لو استعمل المشترك في اكثر من معنى واحد مجازا لزم اجمع الحقيقة
والمجاز وهو لا يستدعي الا الملائمة ولا يستدعي صدق المقدم حتى
يتكلف تصويره وبهذا يظهر انه لا احتياج الى التوجيه الذي ادعى انه
اوجه فليتنا * قوله يعود الا عندنا الباقى يريد به قوله واور عليه
انه اذا اراد به المجرى * قال المصنف فان الصلوة من الله رحمة اعلم
انه الجمهور على انه صلوة الله تعالى على النبي عم بمعنى التظيم والاكرام
فمعنى قولنا اللهم صل على محمد وعظمه في الدنيا بالملأ ذكره والظهار
وعونه وايضا شريفته وفي الاخرة بتشفيعه في منته وتضيف
اجره ومثوبته ونقل البخاري عن ابي العالية صلوة الله تعالى
على رسوله ثناؤه عليه عند الملائكة واما صلوة على غيره النبي عم
من المؤمنين فتقبل بمعنى الرحمة ويرده ظاهر قوله تعالى او لعلك
عليهم صلوات من ربهم ورحمة وان صلوة لا يتناول غير المؤمنين
ورحمه وسعت كل شيء وانه اتفق على جواز الترحم للمؤمنين
واختلف في جواز الصلوة على غير الانبياء وانه لا يقال لم رحم
غيره ورق عليه وانعم الله صلى الله عليه وسلم قوله عم حكاية عن الله
تعالى من صلى عليك مرة صليت عليه بها عشر ايدى على انه صلوة
على العبد من جنس صلوة العبد على النبي عم بحكم ان اجره
من جنس العز وانه المعنى من النبي على رسول الله عم جزاء الله
من جنس عمله بان ينتمى عليه ويريد تشريفه وتكريمه وانه يسوغ
لكل احد ان يقول ارحمني ولا يسوغ له ان يقول اللهم صل على
وعلى هذا عرف ضعف ما قيل ان اصل الصلوة مطلق الرحمة وقيل

يكون امته او بيان حال المؤمن الكمال فانه يرى في الدنيا تارة صلوة الله
يسرا واخرى عسرا وفي الاخرة لا يرى الا يسرا ولن يغلب عيسى
داريسر دارين وهذا الذي ذكرتم هو المحقق ايضا لما روي النبي عليه السلام
مرفوعا فانه المشهور عند اهل السنة ان الله لا يفرق بين المؤمنين
صلى الله عليهم وسلم لولا ان الله لا يفرق بين المؤمنين

في مسئلة دخلت الدار فلذا لا تدخل فانك انت دخلت فلذا لا وضعا فانه ليس
 الا لتعليق امر به ولهذا لم يدل على النفي في مسأله الحكم مشران دخلت احسن
 فلذا كذا والاول بالذات والآخر بالغير ولا شك انما بالذات او بالغير
 فيترجح جانب الاثبات على النفي فلا يقسم اى بالسرط واسم توصل في كونه للآيات
 بانته لغز الملبهم سواء اثبت او نفى يدفع باسم المراد ايا لغز الآيات ٢٨٠

المقام من ان لا يوصف على المجاز لم يجز فولي هذا الوجه لا يوجب
 المنع كونه السجود حقيقة في وضع الرأس * قوله مشكل قبل يمكن
 وضع الاسكال بالحكم على الغائب على اسم المراد بالرأس الطرف الاعلى
 والضرورة الى ايات حقيقة الرأس * قوله لاينا سب ان يقال المراد
 اجيب بانه خطاب عارف بانه خفي من امثاله والا فالترجم متركة اذ
 المراد بالانقياد في التبعاد او التبعات بكونه في السجود اخفي * قوله
 فيه نظر ايضا آه فيه بحث لانه هذا النظر مبني على انه ضمير مستتر في كلام
 المعراج الى السجود بحسن وضع الجبهة على الارض كما يدل عليه قول
 باعتبار ان ليس لها وجه ولا جباه وليس كذلك بل ارجع الى قوله
 الرأس على الارض وقد عرفت ان مراده بالرأس الطرف الاعلى فصح
 لا يرد هذا النظر * قال المعراج تحقق المراد هو حقيقة التسبيح فيه بحث لانه
 عدم سماع التسبيح حقيقة لا يختص بالمستتر كين بل يتبادر لهم المسلمين
 فلا ينافي سب ان يتسب بهم ويدقوا بسببه اللهم الا ان يقال عدم
 الاستماع على وجه الاستمرار والهمم يختص بهم ولا يتبادر لهم وهذا
 الغيد يكفي للاقتساب اليهم وذهب بذلك * قوله لانه معناه التسبيح
 لا يقتضونه هذه الدلالة هذه مبني على ان خطاب لا يقتضونه للمستتر
 كما صرح به صاحب الكشاف والقاضي وغيرهما وقال صاحب الاقتساب
 لو كان الخطاب للمستتر كما لا يضيغ بقوله انه كان حليما عفو رانما
 تخاطب بالحكم والمعرفة المؤمنين والظاهر ان الخطاب للمؤمنين وعدم
 فهم التسبيح كناية عن عدم العمل ورد بان جعل الخطاب للمؤمنين غير
 صحيح لانه معنى التثنية في قوله هما يقولون عملوا اكبرا ارجع الى ما مضى

والشعر على النفي والمنع
 على ما يظهر من موارد الاستحسان
 * فالمراد * والافرق مشكل
 من جهة النفي لا من جهة
 بالوصف آه * اقول اعترض
 عليه بان لا يدل على
 اشكال
 وقيل ان خطاب
 بجمع الناس
 بل للمؤمنين
 المستعملين بانوار
 البصائر على وجود
 الصانع وتزبده
 عما لا يليق بجلاله
 كبرياؤه فيجوز
 ان يكون المقصود
 والله اعلم من
 شي الا ينطبق
 بجملة تثنائه
 على جملة ذاته
 وصفاته وجزيل
 نعماته وانتم
 سمعتم ما يكلمكم
 ان يسمع من الامم
 ولكن لا تقتضونه
 تسبيحهم بآتي معنى
 هو وعلى آتي وهو
 هو بل هو عمنهم
 بمنزلة الصدا
 مشه
 النفي وانما في
 بالنسبة الى النفي ليس
 بل هو في ذلك ما هو في
 غايته فانه قيل قد تركه

مشكلة لعمامة الادب اذ الكلام منقول المشرك
 عن قد ما المشايخ واما كونه من جهة النفي فبارك
 عن وروده كانه في اصطلاح النحوي فانه الشئ الاول مبني على النفي
 النفي وانما في على ارجاع الضمير كما اعترض به نفسه والعجب ان
 بالنسبة الى النفي ليس بل هو في ذلك ما هو في غايته فانه قيل قد تركه

المصنف رحمه الله تعالى في ايضاً قلنا في اية ظهوره لا وجه
 انه غير متعلق بالجو * قال * بخلاف الزمان آه * اقول هذا
 جواب عن قوله لا يرى ان يكون * قال * وايضاً المفعول ليس بفضلة آه
 * اقول انتم فضلة بخلاف الفاعل ومع ذلك ثبت ضرورة فيتم بقرينة
 فلا يظهر ان في التعميم لانه فوق الضرورة بخلاف المفعول فيتم
 ٢٨١

المشركون من اتخاذ الامانة بنا واما قوله انه كان حليماً غفوراً
 فكانه تنبيه على انه مستوجب الجواب كما برهنا هذه انه تعقيب عليهم الغد
 صفا ولكن صرف ذلك انه كان حليماً غفوراً لا يجر ولا يجر * قوله
 من التفتت الاربعه فان قلت كان الظا استقفا التاء في لفظ
 اربعة لانه الموصوف مؤنث قلت ذكر في شرح اللسان باعتبار
 كونه التاء وعدم كونها انما يكون بالتاء الى واحد المعدد والالى
 لفظ المعدد وان كان المعدد وجمعاً وواحدة مؤنثا غير العظم
 حدث التاء منه كونت نسوة وعميون وان كان مذكراً انما
 التاء سوا كان في لفظ الجمع علامة التانيث كما ربه جماعات
 جمع حمام اولم يكن * قوله اما حقيقة او مجاز اراد بالحقيقة رجل
 الحقيقة المتناهية للحقيقة المطلقة والمرجح والمنقول اراد بها في قوله
 حقيقة الحقيقة المطلقة حيث قد المرجح والمنقول في مقابلته
 * قوله لانه الاستعمال الصحيح آه فيه بحث لان نفس الاستعمال
 اذا كان هو الوضع لم يكن اللفظ مستقلاً بهذا الاستعمال فيما وضع
 فالظن الوضع فيه هو التعيين السابق الذي قد يتفرع عليه الاستعمال
 ويؤيده ما سياتي من انه يكفي في المرجح مجرد النقل والتعيين من غير
 حاجة الى الاستعمال ويكون ان يدفع بان معنى كلامه فيكون اللفظ
 مستقلاً فيما وضع له بهذا الوضع لا بالوضع السابق لان الكلام في
 استعمال اللفظ انما يقرر كلام المصنف على وفق سبانه وختاره
 هو الذي ذكره فيما سياتي ذلك انه نصير الى حذف المضاف في عبارة
 الشر والمصنف ابي دليل وضع جديد فالمرط * قوله فان قيل فالمستعمل آه

فالمستعمل والمفعول مستعمل * قال *
 اما اولاً فلا ان الفاعل
 مفعول ايضاً فيتم * اقول
 الجواب عن مستعمل ان معنى
 كون مفعول ايضاً فيتم
 كونه مفعولاً ذات ايضاً فيتم
 فيكون قائماً بمحل متعلقاً بمحل
 انحر كما يصح على ابي فانه
 صفة للفاعل ومتعلق
 بالمفعول فلا يكون مفعولاً
 الاضافات المتعدي
 كما لقرب والاجتماع على
 ان الارجح رحمه الله
 قد عذر في شرح المقاصد
 امتناع قيام الاضافات
 المحضة ايضاً بالمحلية
 من اليد بهيات التي يكتفي
 فيها بالتنبيه وقد اجاب
 عن اصل الاشكال الفاضل
 الخبير صاحب تلخيص الجوامع

البير بان الفعل المتعدي المبنى صفة الفاعل لا المحل او الفاعل بمنزلة
 الفعل للفعل والمحل بمنزلة الشرط والعلة اولى بالاعتبار من الشرط
 وتنبه الارجح رحمه الله في شرحه بان اذا ذكر في مقدر تعريف
 المنزلة ونميز فعل مستند الى الفاعل متعلق بالمفعول وانما لا محالة
 اضافة بينهما فالوصف لا نحو ومنه قد يكون باعتبار الاضافة الى الفاعل

كالضاربة وقد يكون باعتبار الاضافة الى المضروبية فالاول اولى
بالاعتبار كونه باعتبار العلة فيكون الوصف في قوله امي عبدي
ضربته هو الضاربة وهو ليس بصفة النكرة واسم المكنة امي يؤخذ من
الفعل ما هو صفة لها كالمضروبية وحينئذ لا يتوجب ما يقال انه الترتيب
انما يعتبر عند التقارض ولا تغراض ههنا لانه الفعل كما يتصف به ٢٨٢

متنا السؤال قوله فانه اولى باعتبار وحاصله ان الوضع الاول
لما كان اولى بالاعتبار كانه الاول في المنقول من المستعمل في غيره ما وضع له
* قوله مجازا من جهة لوجود العلاقة فيه بحيث لانه وجود العلاقة لا يستلزم
المجازية بل المستلزم له هو الاستعمال لعلاقة والمنقول ليس كذلك من
حيث انه منقول واذا استعمل في الثاني لعلاقة يكون مجازا لا منقولا لا يستلزم
فانه يكتفي مجازا في النظر والتعريف فذكره في التقسيم الثاني الذي يعتبر الاستعمال
ليس كما ينبغي والاولى ذكره في التقسيم الاول كما مشترك * قوله امي يكون
العلم بالتعيين كافي في ذلك في وجود هذا المعنى في الحرف سيما على القول
بان معانيها غير مستعملة كما دل عليه سياق كلامه في المطول بحث وتأمل
فلتأمل * قوله فان اتفق في الحقيقة قال الفاضل الشريف هذا الكلام
سخيف فان اجتماع الاوضاع مطلقا متناف بل مما يستحيل عادة تخلف
الاوضاع المتعددة عن الفائدة وليس محمولا على الفرض والتعريف لانه
يساوي بين القسمين في التعبير يعني قوله ولا يشترط في الحقيقة وقوله
ولا في المجاز فيقول تقريره اولاً وان اوهم النساء في لكن تفصيله كما نينا
حيث قال فانه اتفق بايراد كلمة اسم الدلالة على السك و
الاتفاق مشعر بان الاول تقديري لا تحقيقي كالثاني وقد يتكلف في توجيه
كلام السمر بانه معنى قوله لا يشترط آه لا يجيب ان يستعملها كل صاحب وضع
في ذلك المعنى حتى لو كانت كذلك كانت حقيقة على الاطلاق كلفظ الاول
والسماوي ونحوها فانه المكر اللغة والعرف انما هو تفقوا على ذلك * قوله
كالصلوة في الدعاء حقيقة لغة ومجاز شرعا هذا هو المشهور وعند صاحب
الكشف صلى حقيقة لغوية في تحريك الصلوات مجاز لغوي في الاركان

الفا على باعتبار الفاعلية
يتصف به المفعول باعتبار
المفعولية من غير تناف
وتدافع ولا يكون اضافة
العلق الى المضروبية
من اضافة الحكم الى الشرط
مع وجود العلة في سكا
لانه ذلك اضافة الى
صفة
وكون ذكره
استطاديت
لا يفوح في ان
ذكره ههنا
ليس كما ينبغي
مشبه
غير المرجح قد يعلم
فيه الوضع بالنقل
الصريح ولا يشترط
الاستعمال وقد
يعلم من الاستعمال
لا بعللاقة كما
ذكره فيما مر
من سابق التقسيم
فكان في الموضوع
بالنظر الى مسته
مشبه

* قال * واثما نيبا فان الفصل آه * اقول هذا
رث لقوله وايضا المفعول به فضلة ان قوله في اتصاله بالاقول
اشتهى اتصال الفصل بالمفعول به استة من اتصاله بالزمان فينبغي ان
يحصل المفعول به باعتبار ان هو الاول في سببه قوله وان المفعول به
هناك مناقشة في قوله فلا يظهر اثره بالتصميم يعني ان اثره ليست

في التعميم ابتداءً يصبح ترتيب عدم ظهوره على تقديره تقديرها
 بل في ربط الصفة بالموضوف غايته انه يستلزم العموم
 ولا ضمير فيه وكونه ضروريا لا ينافي ذلك الربط ولو سلم
 انه ينافيه فالفاعل ايضا ضروري فكما ينبغي ان ينافيه
 ولا يظهر اثره في التعميم فلما ورد على قوله فالفاعل

قال الساجد
 وصحابه طاب
 لهوا وناو ابراهيم
 وعليه ختم
 وانبلس الرجح
 في دنهنا وصلى
 على دنهنا ورسم
 ابي استقر بحد
 الرجح ودعا ورسم
 من الرسوم وهو
 النجاشي يعني خاتمها
 وفي الصالحات رسم
 الرجل كبر ودعا
 وقال الاعشى
 تقول بني وقد
 فربت مر سجلا
 يا رب جنب
 ابي الاوصاب
 والوجلا عليك
 مثل الذي صليت
 فانعم علي عينا
 فان الجنب المراد
 مضطجعا قوله
 صليت اي دعوت
 يريد قولها يا رب
 جنب ابي الاوصاب
 منته

ايضا
 ضروري
 فكما ينبغي
 ان ينافيه
 ولا يظهر
 اثره في
 التعميم
 فلما ورد
 على قوله
 فالفاعل
 ايضا
 ضروريا
 وقوله
 بقوله
 وكونه
 ضروريا
 لا ينافي
 ذلك
 الربط ولو
 سلم انه
 ينافيه
 فالفاعل
 انه ضروري
 فكما ينبغي
 ان ينافيه
 ولا يظهر
 اثره في

الخصوصية استتارة في الدعا تشبيها له بالركع والساجد في التخصيص
 ولم يقول عليه السلام لا ذكره في شرح الكافي من ان ورود الصلوة
 بمعنى الدعاء في كلام العرب قبل شراعية الصلوة المشتملة على الركوع و
 السجود المشتملين على التخصيص وفي كلام من لا يعرف الصلوة بالهيئة
 المخصوصة دليل المشهور وايضا الاستقراء من غير الحديث * قوله بل
 من جهة واحدة ايضا لكن باعتبارين قال الفاضل الشرف فيه بحث لان
 الكلام في المعنى الواحد وما ذكره من الاعتبارين داخل في الموضوع له
 فيقتضي تعدد المعنى وكون حدهما موضوعا له لغة والاخر غير موضوع له
 فيها كما في لفظ الدابة فانه حقيقة فيما يدب على الارض مطلقا ومجازا
 فيه اذا قيد بخصوصة الفرس وبها مضامين مختلفة في عمومها وخصوصها
 وما قيل من ان إطلاق الدابة على الفرس بطريق الحقيقة فمناه اطلاقه على
 المعنى العام الذي في الفرس لا على خصوصية ففي العبارة تسامح نشاء
 منه ثوبهم * قوله فان لفظ الصلوة في الشرح فيه بحث لانه لم يتم
 في البيان لا انتقاصا لاجتماع مع المذكور في المدعى من يقال بينهما نقابا فاذا
 دخل في احد هما خرج عن الاخر * قوله من حيث انه من افراد ما يدب آه اذا
 لم يلاحظ في الاستعمال خصوصية الفرس وجع فالاستعمال في المطلق لافيه
 فقوله مع كونه مستعملا فيما هو من افراد الموضوع له لا يجده نفعاً فلم
 يتجدد المستعمل فيه في الصورتين كما يقتضيه السياق * قوله والمجاز لفظ
 مستعمل غير ما هو له من حيث انه غير الموضوع رده اللفظ في المطلق
 بان استعمال المجاز في غير الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة ما نفعه علم ارادة
 الموضوع له * قوله كقوله تعالى ليس كمثل شيء وسئل القرينة الاصل

انما الساجد
 الاعتراض للغة
 لانه المطلق لا ينافي
 غير صحيح في نفسه
 لانه فاعده بالحقيقة
 في حواشي المطلق
 باسم المراد من التعيد
 انفس المتكلمين
 والا حاشا لافيه

التعميم فلما ورد على قوله فالفاعل ايضا ضروري انه لك
 غير فضيلة فكيف يكون ضروريا وقوله وكونه ضروريا
 * قال * وظاهر انه لا معنى لحيث الفاعل في الصورة الاولى
 لانه انما يقتصر الى * اقول فيه بحث لاننا انما نستقيم
 اذا كان المقصود تحييد الفاعل الواحد بلا مفعولين وانما

في المعنى حيث
الجملة
المتعلقة في المتعلق
من حيث هو متعلق
وهو معنى صحيح
مشه

في نقل تعريف
السكاك للبحار
مشه

الامر الاصل
في المجاز المعروف
هو المعنى الحقيقي
وغیره المعنى
المجازي والامر
الاصل في هذا
المجازين الاعراب
الاصل وغيره
الاعراب الذي
تقدم اليه
مشه

في الصورة
الاولى
قال
وهذا الفرق
ايضا مشكل
اما اول
فلا في الصورة
التي هي آه
اقول
تحقيق مراد
المصنف
رحمته
تعالى
موقوف
على مقدمة
وهي ان
القوم فرقوا
بين الاباحه

والتي هي بان المراد فيه احد
الامر من فلا يملك الجمع بينهما
بخلاف الاباحه وهذا
معنى قول المصنف
رحمته تعالى
في الآخر ومثل هذا الكلام
للخبر في العرف يعني ليس
للاباحه حتى يجوز الجمع
اذا عرفت هذا فاقول

اذ كان المقصود تحجير الفا عليين بالنظر الى مفعول واحد
فلا كما اذا طلب زيد او عمرو فقال انضرب بكر انت
او انت مشبه ان ليها فاقول ان مراد المصنف رحمه الله تعالى
كما يدل عليه عبارة ان التحجير لا يتصور في الاستعمال من الفا
المخاطب سواء اتخذ او تعدد ولا شك انه معدوم ٢٨٤

في الاول ليس من شئ اذ المتوقف ان يملكه شئ لا نفى ان يملكه شئ
من شئ فالكاف زائدة وفي الثاني واستعمل القرية لان الجماد لا يستعمل
عنه طلبا للجواب واما خلق الله تعالى في الجماد السعور والتعلم فهو
وان كان جائزا الا ان ذلك انما يكون عند ضرورة العادة انظر الى الجملة
او الكرامة وليس هذا الكلام في ذلك المقام ويمكن ان يقال لازية
في الاول اصلا بل قصد نفى مشكته تعالى بغير تبرأ منه بيانه انه وجوده
مستقيم فلو كان له مثل لكان له ذلك المثل مشكته هو ذاته تعالى
وتقدس في شئ مشكته مستلزم لثبوت مشكته فنفي لازم قصدا الى
نفى الملازم وجاز ان يحكى الكلام على طريقة الكفاية فانه اذ نفى المثل
عمية يملكه تعالى ويكون على اخص واصافه كان ذلك نفيا للمثل
عنه تعالى بطريق المباينة كما عرف لا يتجمل وفيه اعتراض ذكرته في حواشي
المطول مع اشارة الى جوابه ثم فليطلب منه قوله او التماسا به
على ما ذكر في المفتح اي لكونه متساويا للمجاز اللغوي المعروف في
كونه متعديا بالامر اصيل الى امر غير اصيل وبهذا بحث وهو ان الامر
ذكر في الاحكام ان لفظة القرية بعد حذف الاله صار مجازا عنه
وان لفظة كثر مستعمل بمعنى مشر وانهم يسمون مشر ذلك مجازا بالانفصال
والزيادة وعلى هذا فان الكلمة مستعملة في غير ما وضعت له اما بسبب
النقص او بسبب الزيادة فما داخلنا في المحذور واتخذ قوله بين
الامر من اي شريطة العلاقة واعتبار ارادة معنى غير الموضوع له
كان في المنتقى كما ترى قوله فمخرج من ارجح خطبة او شعر اذ انشأها
من غير هيبة قبل ذلك قوله ان لم يكن من افراد المعنى فيه ايما الى

وبالجملة التوفيق ان ايا لو احد منكم انفق الصورة الاولى الى ان
ان لم يفتق واحد يلزم بطلان الكلام بالمره وان عتق واحد
دونه واحد يلزم الترجيح بلا مرجح اذ لا اولوية للبعض اما اذا ضرب به
مع فظاها وانما اذا ضرب به على الترتيب فلا من الكل واحد من الاول
وغيره لا كان عتقه متعلقا بغيره وقد وجد ولا تحجير في الكلام حتى يمنع

الاجتماع كان في الصورة الثانية لم يكن للاولوية تأثير في الاولوية وعلى
 التقديرين يتبين عتق الكل لوجود مقتضى وهو تفصيل العتق بالضرر
 وانتفاء مانع وهو التحيز وفي الصورة الثانية يتبين الواحد باختبار
 المحيطة بغيره لانه الكلام التحيز المحيطة في تعيينه فيحصل الاولوية بالاولوية
 فان ضرب واحد فقط يتبين وان ضرب واحد بعد واحد تضيق
 ٢٨٥ الاول لان ما بعده لم يوافق

اذن المولى لان الصادر
 منه تحيز مانع من الجمع
 فلا يعطى للتأني حكم بل يهبط
 الاول كما المنفرد وان هبطهم
 مع لم يتبين واحد
 لا تنفد الاختيار من
 الضارب لكن لما وجد
 ضرب واحد في ضم ضرب
 المجموع
 تفصيل
 العتق
 مصرح به في
 كلام المصنف
 رحمه الله تعالى
 اختار
 التبيين
 سياقه ويدل
 عليه قوله
 فخر حيث اللفظ
 اطلاقا على الفرس
 بغيره في الحقيقة
 بتقدير قوله
 فخر حيث اللفظ
 التفسير
 لا شك
 في
 ان
 الاول
 عند
 اللفظ حقيقة
 في المعنى الثاني
 وعند البعض
 لا يشترط ذلك

ان مراد المصنف بقوله منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول
 معنى مجازي غير مفرد للموضوع له بقرينة المقابلة والافراد من حيث
 خصوصه ايض معنى مجازي للمعنى والاطلاق الكلي عليه من حيث خصوصه
 يظهر المجاز * قوله من ضرب لاربعة في لاربعة اي ضرب لاربعة من
 الوضع الاول في لاربعة من الوضع الثاني * قوله كما المنقول للنفوي
 من معنى عرفي آه وكما المنقول للنفوي من الشرعي والشرعي من الشرعي
 والاصطلاح من الاصطلاح والعرف من العرف وبالكلمة المنقول
 الشرعي والعرف والاصطلاح من النفوي سابق ولا شك في ثبوته بخلاف
 البواني * قوله وان كان المعنى الثاني من افراد المعنى الاول آه ان كان المراد
 بهذا شرح كلام المصنف كالتفصيل السابق فهو شرح لا يبطأ في المشرح
 لان تقرير المصنف في التبيين الثاني هو ان اللفظ الغالب فيما هو من افراد
 المعنى النفوي ان اطلق عليه من حيث خصوصه فهو حقيقة لغوية مجاز
 عرفي مشكوك وان اطلق عليه من حيث خصوصه مع رعاية المعنى الاول
 فيها العكس وانما المعنى الثاني ما يدب مع خصوصية الفرس وتقرير الشرع
 مبني على اعتبار معنى عرفي آخر غير ما يدب مع خصوصية الفرس ويكون
 هذا فردا لايض وهو التقرير صواب في نفسه ايض * قال المصنف ومثله ايض
 انه الحقيقة آه هذا الثبوت انما يظهر اذا اراد من العجز القلة واقا اذا اريد
 منها الفظ كما هو مذهب ابي حنيفة راجع فلا وقد يقال على تقدير كون
 المراد من العجز القلة لا يظهر ذلك الثبوت ايض لان انتقال المجاز الى
 الحقيقة ليس بكثرة الاستعمال بل بعدم الاختيار الى القرينة وجوابه ان
 ذلك عدم كثرة الاستعمال فيجوز المآل * قوله بواحدة غريبة اللفظ

صورة التحيز كان الضرب على الترتيب مستلزما باختبار البعض
 وهو الاول غايته انه خالف مقتضى التحيز في الباقي فلا وجه
 لقوله ان الكلام فيما اذا لم يقع من الخطاب اختيار البعض
 بل ضرب الجميع معا او على الترتيب تحيينا يتبين ان يقتضى
 الاول في صورة الترتيب لوجود السطر وهو اختيار وهو الاول

بل غلبة الاستعمال
في المعنى الثاني
كافية * مثله
هذا انما يدفع
الخالف بن عد
الخفي لقراءة
اللفظ من الصريح
كما هو عند
المجمل المعدود
الكنائية
لا بين عدة من
الخفي لنفس اللفظ
كما هو عند
من المتكشفت في
نفسه على المعنيين
تأمل * مثله
يعني ما انكشف
عن المراد
بواسطة تدبير
القرينة صريح
مع عدم صدق
تفسيره عليه
فانهم * مثله
الصريح فصيل
بمعنى فاعل
من صريح يصح
صراحة اذا
خلص وانكشف
وكما انه مخلووص
عن محتمل في اللفظ
سنتي به ومنه سنتي
انقص صرحا لظهوره
وارتفاعه عن سائر
ابنية * مثله

ويعتق واحد غير معي
الشرط وهو ضرب
يكلها هي عتق كل كما في
وكذا ان لا لان الاول
عرفت نفسي تقرير ضربهم
كل واحد
لما عرفت
من وجود
المقتضي
وانتفاء
النافع وانما
الجواب
عن الاول
فمواق
الامثلة
المذكورة
في هذا المقام
في كتب
اصحابنا
من الاصول
والفروع
لما كانت
بحسب
يتصور فيها
التخيير بين
المصنفين
بحسب الله
تعالى
الفرق عليه
ولا يضره
التخالف
في بعض

في صورة ضرب السجيج لوجود
الشرط وهو ضرب
يكلها هي عتق كل كما في
وكذا ان لا لان الاول
عرفت نفسي تقرير ضربهم
كل واحد
لما عرفت
من وجود
المقتضي
وانتفاء
النافع وانما
الجواب
عن الاول
فمواق
الامثلة
المذكورة
في هذا المقام
في كتب
اصحابنا
من الاصول
والفروع
لما كانت
بحسب
يتصور فيها
التخيير بين
المصنفين
بحسب الله
تعالى
الفرق عليه
ولا يضره
التخالف
في بعض

مخالف لما سياتي في التفسير ان لم يتبين ان المجمل ما خفي المراد منه
لفظ اللفظ خفاء لا يدرك الاشارة من المجمل سواء كان ذلك لتمام
المعاني المتساوية الاقدام كما في المشترك والفرقة اللفظ كما هو اللفظ لان
يقال المجمل الذي في الكناية ما لا يكون متساويا خفاء فيه عبارة اللفظ * قوله
او عن القرينة فيجب وهو انما سئل ان الاستدلال بواسطة وهو السامع
عن القرينة ليس في نفسه لكن انما الاستدلال بواسطة تذكر القرينة يكون
في نفسه بل كل منهما بواسطة اللفظ لان يقال الانكشاف بواسطة تذكر القرينة
لا ينافي في الانكشاف في نفسه لان معنى الانكشاف في نفسه في تلك الصورة
عدم استناده باعتبار الامور التي ذكرها السمع عبارة اللفظ وهو انما
عن الوضع او القرينة او نحو ذلك ويدل عليه الصريح قد يكون من المجاز ايضا
ولا يرد عليه القرينة * قوله فمثل المفسر والمحكم واخر في الصريح فان قلت
صاحب الكشف انه لا يستبعد في تسمية النص والمفسر صريحا وقد رأت
في كثير من الكتب ما يدل عليه ان ان مورد القصة ههنا يوجب اشتراط الاستدلال
فيه ولا يتحقق ذلك في النص والمفسر لظهورهما باللفظ لا بالاستعمال انتهى
في ذكره السمع ونقول المفسر مثله في الصريح بخلافه في وجه قلت قد سبوت
ان التفسير باعتبار ظهور الدلالة وخفاءه متماخر عن التفسير باعتبار الاستعمال
عند الجمهور ومن تقدم عليه فخر الاسلام قدرا المخالفة في الفرع والمخالفة
في الاجل بقى فيه بحث وهو ان الظاهر من كلام المصنف ان يكون سبب الاستدلال
في كناية الحقيقة هو كون المعنى الحقيقي المستعمل فيه مجهورا وسبب الظهور
في صريحها كونه غير مجهور وسبب الاستدلال في كناية المجاز كونه غير غالب
الاستدلال في المعنى المجازي المستعمل فيه كما ان سبب الظهور في صريحه

الصور بخصوص المادة يؤيده ان مقتضى الصورة الاولى كونه غير
بحسب ظاهر اللفظ كما عتق كل من تحريك الخفية مصليا
وقد قالوا لا يعتق السجيج ولا واحد منهم ان كان الخفية
متايطيق صلبا واحد فكلها ويعتق الكل اذا كانت
قما لا يطيقه واحد رعاية بخصوص المادة واعترض بعض شراح

المصنف على المصنف رحمه الله اولا باسم كلامه يقتضي انه يكون اختيارا
للطيار والمذهب انه اختيار للمولى اذا ضربهم جميعا وما نيا باسم المختار
موجود في الصورتين الا انه في احدهما فاعلا وفي الاخرى مفعولا بخلاف قوله
اتما اب ديع اذ لم يوجد منه المختار فليكون نظير قوله اتقي عبيدي
ضربك واقول الجواب عن الاول اننا نعلم عدم التفرقة بينهما اختيارا

المولى بعد وجود شرط
عقن واحد مبهم وخيار

كونه غير غالب الاستعمال فيه ولا شك انه الاستتار والخفاء
في المشكل والمجهول لان المراد به المعنى المجهول وكيف والمشتك
المراد المعاني المتشابهة الاقدام من قبيل الكناية والمجهول ليس
معناه المراد موهوبا وكذا الظهور في المفسر والمحكم ليس لان المراد
بهما المعنى المستعمل ولكن الخفاء والظهور فيها لا امر آخر تحقق في موضع
ان شاء الله تعالى فالحق انه الجواب سبب الاستتار والكناية كليهما وعنده
ليس سببا للظهور والصراحة كليهما كما في المشتك المذكور وهذا يظهر
انه قول المصنف حقيقة التي لم تخرج صريح ليس بكل انتفاضة بالمجهول المذكور
بقيتها * قوله فلا يخفى ما فيه من التكلف لان النظر في هذا التقسيم
الى الاستعمال لا الى قصد المستعمل فيكون التمهيد في الكشف المراد
استتاره واستعمال اللفظ دون القصد وباجتماع المعبر عن ذلك في الصريح
والكناية الظهور والاستتار في نفس الامر ولا دخل لقصد المستعمل
في جعل الواضع في اللفظ مستترا ولا في حكمه * قوله امي لفظ استعمل
في معناه الموضوع له فيه بحيث لانه قد لا يقصد بالكناية معناه الموضوع
اصلا كما في قوله لمز لا يجادل طويل النجاد قصد الى طول قامته واما
ما اشار اليه من انه يقصد في الكناية تصوير المعنى الاصيل في ذلك من
السامع لينقل منه الى المعنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية
من حيث التصوير دون التصديق فليس بشئ اذ لا بد في المجاز ايضا
من تصوير المعنى لتحقيق لفهم المعنى المجازي المستعمل على النسبة المحقة
لاستعماله فدعوى كونه الموضوع له مقصودا للتصور في الكناية دون
المجاز تحكم * قوله كنايةات عند المحققين قبل من هي عند المحققين من

المختار
الحاصل
من تحرير
المولى بعد
و قد سبق
تحقيقها
ان كان
على كونه
وعنه انما في
ان وجود
المختار
و عدمه
في الصورة
الا انه
نظرا الى
افادة
المصنف
على السواء
بل المقصود
الاستناد
الفصل
الى ضمير
اتقي سواء
بنى للفاعل
بشا ويل اللفظ
على خلاف السوق
مستند

وهو ثابت في اتما اب ديع كشيء في اتقي عبيدي ضربك
فيكون نظيره بلا مزية * قال * قال لم يوجد منه
العموم و ترجم البيان كما في من شاء في عبيدي العتق الخ
* اتول نفسه تحت اتا اولا فلا ناهي من الفاظ العموم انما هو مجر عبيدي ولم
يصف اليه المشية بل مع ملاحظة معنى وهو محل النزاع وقد ذهب المصنف

واعلم انه لا خلاف في ان المقصود الاصل في الكلام ليس متعلقا بالتفصيل والاشياء سواء قلنا انه لا خلاف في ان المقصود ام لا وهذا ينبغي اعتراض السامع وغيره على صاحب الكشف في حمله قراءة الرفع في قوله تعالى حكما بيته عن زكريا عليه السلام هي من انك وليا يريته على الوصفية ورواه صاحب المفتاح بان يزم منه ان زكريا لم يوجبه من وصفه بهلاكه يحيى قبل ذكرها عليها السلام وذكرها باطل لانه يزم عموم الفتح بطلان عموم الفتح بطلان عموم من فيكون من موضوعا بالسبب وان لم يكن موضوعا بالنفس انجواب عن الاول ان مشاؤه جعل العموم

في قوله يوكده العموم مضافا للعموم في قوله من الفاظ العموم احد من سوى الكلام ولا حظ كونه تارة في العموم مقتضيا لنفس اللفظ العام وليس كذلك بل العموم في الموضوع واحد هو عموم من والمعنى بالمرجع مرتبة يوكده عموم من ويرجع كون من للبيان كما في المثال الاول فانه شبه المشبهة

رحمة الله تعالى الى ان من ههنا ايضا للتبيين فلا يصلح ان يكون قرينة وانما ثانيا فلان قوله بقرينة قوله يستفاد من الاخره مخالف لما سبق ان جميع الضمير لا يدل على العموم الا عند من يقتضي في العموم بانتظام جميع من المشبهات * فصار * وضعفه ظاهرا * اقول لا نك قد عرفت ان من ٢٨٨

المشابهة الذي يقتضيه حقيقة ولا يستغل بكيفية وحملها على ما يمكن به عنه مستغنا بكيفية وانما خبرها في مثالها عن اختلاف المحققين فكلام الشرناظر له مذهب متأخرى للمحققين وكلام القائل ذهابا الى مذهب قد ما لهم * قوله وسيل صاحب الكفاية اعترض عليه الشرناظر في حواشي الكشف بان قوله تعالى بل يده مبسوطتان والسموات مطويات بيمينه الرحمن على العرش استوى ونحو ذلك كنايةات كما صرح به مع استماع المعنى الحقيقي قطعاً ثم قال فان اجيب بان ارادة المعنى الحقيقي ليستزم تحققه وهو لا يلزم منه الكذب لان ارادته لا يكون على وجه القصد اليه انبأنا ونفيا بل ينتقل منه الى الموت قلنا فذلك النظر في حوز من لا يجوز النظر عليه يراد ولا يتحقق ويكون كناية * قوله وفي الكناية انما ارادته رده الشريف في شرح المفتاح بان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصحابا في الكناية لم يكن مستغنا كما صرح به صاحب المفتاح فلا يندرج الكناية في حدود الحقيقة اصلا * قوله والنجار العقلي آه فان قلت لو قال المتكلم جاز في زيد مع علمه بانه لم يجزى وهم الما طلب ايضا ان لم يجزى مع علمه بان المتكلم عالم به فانه ليس بحقيقة ولا مجاز بل بقوله مع انه يصدق عليه انه جملة اسند فيها الفعل الى غير ما هو فاعلم عند المتكلم فلا بد من زيادة قيد التاويل قلت لا ثم لان قيد الملازمة يخرج لانه لا ملازمة بين المجزى وزيد فهذا مثل انبت الحريف البقر * قوله ومشكوه في عيشة راضية مذهب التحليل انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن ونامر وهو مستعمل بدخول التاويل لان هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للبيان

في قوله يوكده العموم مضافا للعموم في قوله من الفاظ العموم احد من سوى الكلام ولا حظ كونه تارة في العموم مقتضيا لنفس اللفظ العام وليس كذلك بل العموم في الموضوع واحد هو عموم من والمعنى بالمرجع مرتبة يوكده عموم من ويرجع كون من للبيان كما في المثال الاول فانه شبه المشبهة

ان يكون الولد
خلفا له ولم يحصل
لما كان طلب
ترتبا منه صدق
لرفع لغو المحبة
ولده فهو طلب
ويستلزم لا يتحقق
بده ولده فحق
هذه الصورة لا فرق
بين الا عطف
وعدمه ففيه
نظر لانه الفرض
المذكور اعلم
تدريج فقد ترتب
ما يرب عليه من
رفع الدرجات
تكميل بقا حسن
على المثال المذكور
ويحكم بعدم الفرق
بين الا عطف وعدم
الا عطف * مشه
٢٩٩

وقسم بحث اذا الفاضل الرضحي صحح بعدم المناقاة بينهما
حيث قال ولو كانا ايضا خطا بالاشتر واحد ففقرانه بعض
الذي لا يتحقق فكلها بل عدم غفرانه بعضها من بعض ففقرانه كلها
قال * وهما نظر وهو انه البعض آه * اقول قال
بعض الفاضل هذا النظر لا يرد على مراد المصنف رحمه الله
فقال فانه
فالو التبعية
متيقنة
بمعنى
ان تعلق
الحكم بما
صدقه عليه
البعض متيقن
على تقدير
المتيقن
والبيان
فلم يدع
انه التبعية
الذي هو
مفهوم لفظ
متيقن
يدل على
ذلك انه
قال فائدة
بعض
متيقنة
وارادة الكل
محملة

ان يكون الولد
خلفا له ولم يحصل
لما كان طلب
ترتبا منه صدق
لرفع لغو المحبة
ولده فهو طلب
ويستلزم لا يتحقق
بده ولده فحق
هذه الصورة لا فرق
بين الا عطف
وعدمه ففيه
نظر لانه الفرض
المذكور اعلم
تدريج فقد ترتب
ما يرب عليه من
رفع الدرجات
تكميل بقا حسن
على المثال المذكور
ويحكم بعدم الفرق
بين الا عطف وعدم
الا عطف * مشه
٢٩٩

والسنة وقع في بعض النسخ
بكذا اي البعض متيقن
والحاصل انه اخذ القدر
المشترك بين التبعين
البيان وحكم به لانه متيقن اقول الرد مردود لان تفسير
التبعين يتحقق بالحكم بما صدق عليه البعض فاسد لانه الضمير
في قول المصنف رحمه الله تعالى ولان راجع الى التبعين الذي هو مدلول
من لانه المذكور سابقا فيفسد قوله فلم يدع انه التبعين الذي هو مفهوم لفظ
من متيقن يؤيد النظر قوله فوجب رعاية العموم والتبعين وقوله نسبة

الكلمة مجتمعة فيه فيبطل التبعض فانه مشية الكل مجتمعة
لا يستلزم بطلان التبعض الذي هو مدلول من فلا عبرة لنسخه
بجاء السابق والباقي والعجب انه يستدل على دفع النظر
بعباره في النظر ولو سلم انه بعض النسخ بل جميعها كذلك
ومرادوه يطلق البعض فيغير صحيح ايضا لانه اصل

المقصود
حصوله
على التبعض
و ظاهر
انه ثبوت
العام
لاستدراكه
ثبوت
الحق
فان
لا توجد قبل
الارادة
يحتل عند المتكلم
انه توجد في الال
والله خلق
كل شئ
محمود
* اقول
هكذا وقعت
العبرة
في بعض
النسخ
وفي بعضها
لا توله
تعالى
لا اله الا هو
خالق كل
شئ وتي
اخر الله

المعنى الحقيقي للمسمى في زمان اعتبار الحكم يوجب كونه اللفظ حقيقة بل كونه
مستقلا في الموضوع له وهو خلاف المقدور وهذا ضروري وما ذكرنا
من المثال لا ينافيه بل يقويه فقلت خلاف المقدور انما يلزم اذا كان اللفظ
مستقلا في الموضوع له بالحيثية وهو بعينه معنى الحقيقة * قوله الثاني انه
احصول بالفعل قوله قال الفاضل الشريف لعل مراد المعص بقوله ان حصوله
بالفعل انه ذلك الاطلاق ان كان ملاحظا حصوله له في بعض الازمان
فلا اشكال عليه وانت خبير بما فيه من التكلف لعدم مساعده العبارة
عليه وكذا على ما قيل مراده به ان كان من شأنه احصول الظهور ان احصول
بالفعل حقيقة ليس بشروط وقد يجاب ايضا بان ما ذكر ليس بجوابا عن
ما يؤيد عند المعص بل مجاز بالقوة فانه لا فارق ليقف لم يبق فرق بينه
وبين اطلاق السكر على خمر الريقف ويدفع بالفرق بين الاطلاق قيل
الارادة والاطلاق بعد * قوله والتحقيق ان العلاقة آه فيه بحث
تصريح فيما بعد بان العلاقة لا يوجب صحة الاستقارة بخوار وجود ما دفع
فلا شبه الاتفاق المذكور على ان العلاقة فيها ذكره من الاطلاق ليس هو
اللزوم الذي ينبغي على انه يرد عليه ايضا ما ذكره الفاضل الشريف وهو انه
يلزم من هذا ان لا يكون السببية ايضا علاقة للاتفاق ايضا على امتناع
اطلاق الابن على الاب مع تحقق السببية بينهما * قوله او مشاكلة المشهود
ان العلاقة في المشاكلة البدئية هي الصحيحة الحقيقية والتقديرية والحق
ان عدم علاقة باعتبار انها دليل المحاوره في الخيال فهي العلاقة في
الحقيقة والا فالصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة بعد الاستعمال
فيكون قبله * قوله مثل اطلاق المشفر على شفة الانسان آه لم يرد به

ولهذا اعتبر
المستعمل في الموضوع
له على ما هو عبارة
المصنف رحمه الله
تعالى بالحقيقة
توضيحا للمقصود
وتبيين على قيد
الحيثية * مرثه
اي لا يسا عد العبارة
ايضا * مرثه
فان التحريم
لا توجد قبل
الارادة
يحتل عند المتكلم
انه توجد في الال
والله خلق
كل شئ
محمود
* اقول
هكذا وقعت
العبرة
في بعض
النسخ
وفي بعضها
لا توله
تعالى
لا اله الا هو
خالق كل
شئ وتي
اخر الله

ربكم خالق كل شئ * فاعلم * وذلك لان الداخل اوله بحجب
انه يعتبر اضافته الى الداخل ما نسب آه * اقول يرد به بان
وجه تعيينه المختلف الواقع في عبارة المصنف رحمه الله تعالى
مطلقا بتقدير دخوله فانه او كونه الاول انما هي بالنسبة الى
السبب فاذ اختلف الكل ولم يوجد داخل فاني لم يوجد الاول

وبالحكمة لا دلالة
في كلام المصنف
رحمه الله تعالى
الا على اشتراط
اللزوم الذي ينبغي
ولا يلزم منه

ایضا فلا بد من تقبیل المتخالف بكونه مقدر الدخول بقصد
الفتح * فکر * تم کینه رسم * اقول ای لم یکن لکلمه منجمه
نفس واحد * فکر * لانه لیس عموم من علی سبیل الاقراء
بل عموم * اقول یعنی این عموم من لیس کعبه م کل
حقا بكونه علی سبیل الاقراء بان یعتبر کلام واحد کانه لیس ۴۹۵

الاطلاق عليها من حيث خصوصها واللام يحتمل كونه من اطلاق المقيد
على المطلق او يكون من اطلاق المقيد بقيد على المقيد بقيد آخر
براد انك اذا قلت مثلاً رأيت مشغراً فيها اذا رأيت شقة
لنسان فيحتمل انه يكون من باب الاستقارة وهو لو يحتمل ان يكون
من باب اطلاق المقيد على المطلق بان يخرج عن قيد كونه شقة بغيره
ويكون المراد منه مفهوم الشقة مطلقاً ويكون الخصوصية مستقارة
من قرينة مما رجعية على قياس قولك رأيت رجلاً فيها اذا رأيت
زيداً فانك لا تريد به خصوصية زيد مثلاً كما في شرح شريف الفتح
وقد يقال شقة الانسان وان كان مفيداً من جهة كنهه مطلق
من قيد الغلط الذي كان في المعنى الحقيقي للمشعر وبهذا الاعتبار يخرج
جعله من باب اطلاق المقيد على المطلق * قوله قلت كانه قصد ما ذكره
السهم انما يصح اذا كان بعد تقسيم المجاز لا بعد تقسيم العلاقة
والافاقلة التي اعتبرت في الاستقارة هي الغلط وفي المجاز
المرسل الكلية والجزئية والاسكارة التفاضل بين اثنين العلاقة
مثلاً بالذات لا باعتبار * قوله باعتبارهما معاً داخل في الطرفين
او مشكلهما مثال الاول استقارة التفصيل الموضوع له لا الامة
الاتصال بين الاجسام المترتبة بعضها ببعض التفرق اسمها
وابعاد بعضها عنه بعض كما في قوله تعالى وقطعناهم في الارض اقطاً
والاجماع ازالة الاجتماع الداخلية في مفهومها ومثال الثاني استقارة
الانسان للصورة المنقوشة على الجدار * قوله فكيفه مصر الجاح
في الوصفية لا المحصر مفهوم عنه قول المص وشرطها ان يكون الوصف

يجرى راجعاً إلى شرط
 في خصائصه
 آخر * من
 بعد انتمى إلى
 وقد يجب عليها
 بأن العالمين نسبة
 توجد في نسبة
 اخبار رتبة وكون
 اللغات حقيقة انما
 هو باعتبار النسبة
 الاولى وكون الثانية
 واعتناء (صور)
 المعنى الحقيقي
 للمعنى في زمان
 وتوقع النسبة
 الثانية لا الاولى
 فلا اشكال وفيه
 نظر لان اللغات
 باعتبار النسبة
 ان نسبة ايضا
 حقيقة بواسطة
 قولهم ان
 وفي السنة الماضية
 فيقول الاشكال
 من

اولا لانه محكم في الفرد

السابق وحصل المحقق على الحكم لازم فلا يستحق المجموع نفلا ولا هبنا بين
أي في المثال المذكور لم يتحقق أحد داخل أو لا لأن المفروض أن الداخل
عشرة فلا يستحق واحد منهم نفلا فبطل ما قيل استه مخالف لما في أول الفصل
من عموم من داخل هذا الحصر إذ لا عموم على سبيل البدل وفسر السابق الفاضل
العموم على سبيل البدل بأنه يتحقق الحكم بكل واحد بشرط الاتفراد وعدم

التعريف لو اُخذ آخر لازم ما سبق كما سنرى في بيان معنى من دخل أولا وما ذكره ههنا
 في بيان من دخل بلا تعيينه بانه لا فليسا نل * فكل * وما يجيبه التبيين له
 ان اول ههنا ظرف آه * اقول يريد بيان وجهه كونه منونا في صورة الفعل
 التفضيل المنوع عنه وحول المستوفين فيتميمه بانسه ظرف بمعنى قبل ولم يقتر فيه
 كونه من اوصاف الداخلية حتى يكون غير منصرف فلما ورد عليه
 ٢٩٢

تولاهم ان الاول اسم
 للفرد السابق رده بقوله
 فكان المراد من قولهم الاول
 اسم للفرد السابق ان
 الاول لا مستلما اسم له
 وانما قال مستلما لعدم الاختصاص
 الاول لشيء في الداخل لاختصاصه
 في قولنا من جاء اولاً ونحو
 ذلك فظهرنا قوما ضعفا
 بالتعريف لا اجماع الى هذا
 والتعريف لان الداخل اول
 يحصل له على ما في الاول
 الداخلية فيتميمه بهذا الاعتبار
 من اوصاف الداخلية
 * فكل * فكل من هو
 اقول ذكر ان القضية
 مستأنفة الاولى اسم الفاعل
 المتبني لا عموم له وذكرنا
 له صورة احدى ان لا يضم
 اقسامه وجهاته فاذا
 فكل الرواى مستلما ان
 صلي عليه وسلم صلي
 داخل القضية لم يصح
 صورة الفاعل والفرق
 تعين الا به اسبقنا
 ثم دسنا في الاوامر لاي

بيننا فان اشتراط البينة ليس الا في الجماع كما تقرر في موضعه * قوله
 او شكلا لها على ان الشكل داخل في الوصف فلما في كونه الاستحالة
 باعتبار شكلها مع الجماع في الوصف قال الشعر في حواشي شرح
 المختصر علم ان الصفة الظاهرة المشتركة فيها اعم من المحسوس العقول
 كما في استحضارة الورد والحدود استحضارة الاسماء للجماع وحق يتدرج
 فيه الشكل فلا يصح جعل الاستحالة في الشكل قسما على حدة * قوله
 وههنا بحث وهو ان لازم آه اجيب بان المصنف في اول مطلع
 الفصل بين المعنى المجازي والمعنى المجازي بالعموم والخصوص المعنى
 المجازي وهو ما صدق عليه المعنى المجازي في الاستحالة وهو لا
 الجماع مثلا واما المعنى اللازم للمعنى الحقيقي وهو الجماع فاللفظ لم يجر
 في اللازم من حيث هو لازم بل في فرد منه بمقتضى القرينة والمشيئة
 هو الثاني والوصف هو الاول ثم المعنى الحقيقي لم يحصل للمعنى المجازي
 وان كان حاصل المعنى المجازي فان دفع الامر ولا يخفى ما فيه من
 التكلف * قوله فلما لم يسم بوجه بالاسد قبل هذا من قبيل تحايط اصطلاح
 العلمين فان المصنف على اثرى ما اعتبر فيه تشبيهه ففهم ان اللازم هو
 الجماع مطلقا * قوله وايضا لا يصح آه فيه بحث لانه قد صرح بان
 مقصود المصنف تميز الاقسام بحسب الاعتبار فلا يضر في حصول المعنى
 الحقيقي للمعنى المجازي اذ يكفي عدم اعتباره في الاستحالة * قوله
 واذا فرقت ان معنى المجاز على المطلق اسم اللازم على اللازم اه اعتبار
 اللازم فيما سوى التثنية الاول من انواع المجاز صرح بها واما فيها
 فلم يصرح بها لفاية ظهوره لان المعنى الحقيقي اذا حصل للمعنى المجازي

علمه انما يشترط عموم لائمه التامية ان الصواب اذا جعل حالا لفظا فلا يصح
 كما سنرى يقول معنى مع الفرض وقضى بالشفقة للجار حيث يعنى الفرض والجار
 وهو حكايته حاله فيكون على العموم والمصنف رحمه الله تعالى اورد في الثاني الاول
 من المسئلة الاولى ولا كانت التامية مستبينة بها اورد في الثاني الاول
 واجاب عنه بالجمع والتسليم فظهر ان الاشكال انما هو في معنى التامية عليه وسلم

تقضى بالشفعة ونحوه عام مع انه حكايته الفعل لا ان التقضا فعل الدن
 وتقرير الجواب لا نسلم انه حكايته الفعل بل حكايته القول فان المراد بالفعل
 المبتدئ الذي لا عموم له فعل الجوارح ولو سلم انه حكايته الفعل باعتبار تعينه لفعل
 اللسان والركاب فان العموم لم يستفد من الفعل المحكي الذي كلامنا فيه بل من المعروف
 المقارن له ولا كلام فيه اذا عرفت ظهر لك انه فاع انظار اما اولاً ٢٩٤

بالفعل او بالقوة واعتبر هذا حال التجوز لم يبين استنباه في اللزوم
 بخلاف ما اذا لم يحصل له اصلاً فهو محتاج الى البيان * قوله واما قال
 كما لعله مع المعلول في هذه المسئلة بحث لانه قال كالمعلول مع المعلول
 الذي هو علة غائية فعلى هذا القول كالسبب مع السبب الذي هو مؤثر
 من السبب او قال سبب غائي لا يستقام الكلام ولا يرد السبب
 المحض نقضاً للمرام * قوله لان من السبب هو سبب محضه فيجب
 لان الاصل ههنا بمعنى ما ينتقل منه الى الفرع فيبطل كما صرح به وهو صاف
 على سبب السبب فلم لا يجوز اطلاقه عليه * قوله وفي هذا تسليم
 ما منعه ان يمكن ان يتكلف في الجواب بان قول المصنف فيكون الجواز
 اصلاً شبيه بحذف الاداة من قبيل زيد اسد يعني انه يجوز ان لا يصل
 في الاحتياج لان لكل اصل محتاج اليه فيكون في الجواز جهة الاصلية لانه
 اصل حقيقة * قوله واما اطلاق العين على الرقبة قيل لا ثم كون
 العين في الرقيب مجازاً بل هو من قبيل المشترك كما نقر عليه في كتب
 اللغة اللهم الا ان يقال سلنا الا شتر ان الكلام في اطلاق العين
 بمعنى الباصرة على الرقيب * قوله لانا نقول انما يلزم ان قيل انه يقتضي
 احتياج العلة التامة الى المعلول لانه لازم لها بذلك المعنى اللهم الا ان
 يراد باللازم الخارج المحمول مع امتناع الانفكاك وقد يقال لا معنى
 ان عدم وجود الشيء بدون الشيء يدل على احتياج الاول الى الثاني
 وكونه فرعاً له اذا لم يكن الاول علة للثاني ولا مضاًيقاً له * قال المصنف
 في المعنى المشترك كيف شرع كلمة كيف في موضع الحال من ضمير شرع
 قدم عليه لاقتضائه الصدارة في الاصل وان نسلخ عنه معنى الاستفهام

فلا ان الاخبار بان حكم
 بالشفعة للجوار ليس من حكايته
 الفصل بل من حكايته القول
 وقد عرفت انها مسئلة مستقلة
 واما الثاني فلما عرفت ان
 حكايته الصريح بلفظ العلم
 انما هي في المسئلة التائية
 والعموم ثابت فيها وكلامنا
 في الاول ولا عموم فيها
 فيقوم لفظ الجوار يضرب المتق
 واما الثالث فلان جعله
 بمنزلة ذلك القول صحيح بعد
 ذلك التسليم لا لو قوع
 حكمه
 واما الحق انه عدم
 احتياج انقلان
 اللازم من اللزوم
 لا يستلزم احتياج
 اللزوم اليه
 يجوز ان يكون مجرد
 الاستنباع * مثله
 بطريق
 من الطرق
 الصحة
 مسئلة
 يقضى
 صلى الله

عليه وسلم بمحض من الراوي مراراً كثيرة بالشفعة في مثل
 للجوار لكونه جاراً من غير ان يعبر بصيغة
 لغوم فلما رأيت قرب الحكم على الوصف الدالي على العلية
 اخذ العموم ونفسه او يقتضي بمحض الجوار لا خصوصه وقد كان
 سمح منه صلى الله عليه وسلم حكماً على الواحد حكماً على

الجماعة اخذ العموم ونفسه ونحو ذلك من الطرق المتفق عليها
 واثمة اعلم بحقيقة الحال * قال * قبل يحظر امور التلثة
 * يقول الاول التيمم كما هو العادة في آخر الابحاث الثاني
 توضيح الكلام السابق وتحقيقه يعني انه مدلول امر مبطن
 فلما يطلع عليه الانسان بخلاف المقال الثالث

تجبر على على
 حال هو وجوابه
 صحيح او مستقيم
 مست

وفي اكثر النسخ
 لفظ المعنى
 وقع كمرر فيكون
 من إضافة الموصوف
 الى الصفة * مثله

يؤيد قوله فليصح
 عقد شرع لتلك
 الارباع * مثله

ولا يبعد ان يقصد
 السراج بهذا
 الرد على المصنف
 رحمه الله تعالى
 فكانه قال
 المصالح التي وقع
 دفع لفظ النكاح
 والتميز وبيع لهما
 ليس بامر
 مشترك بل بعضها
 مشترك لوجوب
 المهر مثلا * مثله

بعضهم
 قال * سجاز تخصيص
 البعده بالاجتماع
 * يقول ضرورة مساوي

تضعيف
 الكلام
 اب
 بنار على
 استمر
 ان سانه
 اسحال
 افصح
 ان
 المقام
 * قال *

في متر هذا المقام وشرع صفة للمعنى المستروع فيه لان اللام فيه
 العهد الذي في حكم التكرار والظاير في قوله المستروع حذف
 وايضا لا اي المستروع له والمعنى كما لا يصر في المعنى المستروع الذي
 شرع كلفا بكيفية مخصوصة * قوله لاجل حصول ملك الرقية يريد
 ان اللام في الملك لام الاجل والفاية لاصلة للوضع * قوله ان
 يطلب الزوج منها الهبة الاولى ان يقع النكاح بدل الهبة كما
 في الكشف اذا لا معنى لطلب الزوج من المرأة حقيقة الهبة * قوله
 واما النية فلا حاجة اليها وفي بعض النسخ والنية شرط في انعقاد
 النكاح بلفظ الهبة * قوله بخلاف الطلاق بالفاظ العتق بان قال
 لامرأة حررتك واعتقتك او انت حررة تاويا الطلاق فانه المحلل
 صاحب حقيقة الوصف بالحرة بان يجبر بها عن حررتها مثلا فيحتاج الى
 النية ليتعين المجاز كذا في الكشف لا يقال هذا صحيح في حررتك
 لان مقتضى اعتقتك لانا نقول معنى معتق واعتقتك مثبت للقوة
 الشرعية والاخبار عن هذا الثبوت وهذا المستحق في الاحرار والتوهم انما
 ثار من تصور ازالة الملك وهي ليست المعنى الحقيقي للاعتاق * قوله
 مستر وجوب التفتة والمهر فيه بحث لان الكلام في المصالح المشتركة على
 صرح بالمصير بقوله لو كان وصف تلك المصالح وهي مشتركة بينهما في
 وقول المصالح كما كان المهر واجبا للزوجة على الزوج يدل على ان المهر
 من المصالح المشتركة * قوله وحرمة المصاهرة اه ان قلت حرمة
 المصاهرة لا يثبت فيما اذا اطلق الرجل امرأته قبل الدخول بها في حق
 بنتها حتى حل له نكاحها قلت عدم ثبوتها في الصورة المذكورة لا يثبت

لثة العام اي جميع افرادها فلما جاز اخراج غير ما ورد لاجله العام
 بالرد اي فكذا ما لاجله ورد حتى يجوز في الامثلة المذكورة استحكام بعدم
 ظهوره بربضا عمة وطهارة الاب السائة وبطلان قطعي ومنتفق
 عليه * قال * وفيه نظر اذ لا يخفى انه الجمل على هذا المعنى بعيد * افوا
 ان يجر المطلق على المقيد على معنى نصيبه بعيد ما يعيبه في المنسب

منه اعتبار قيد النفع المقيّد في النص المطلق * تارك * وسيجي
 ان يراد الا شكك المذكور ليس باعتبار المصالح على المقيد * اقول
 اشارة الى قوله في اخر هذا البحث مراد الا شكك ليس محل المطلق على
 المقيد بل ابطال حكم الاطلاق بالقياس الى * تارك * ولا يخفى انه هذا
 العام مع انحصار الاطلاق مع المقيد * اقول يعني انه هذا المثال ٢٩٦

في كونها غرضا من شرعية الزكاح الا برهان من جملة المصالح المذكورة
 الاجتناب عن السفاح وقد لا يترتب * قوله * وفيه نظر بل استجوابه
 قال الفاضل الشريف وجه النظر هو الاحتمال لا يكون قيد المقيد
 فان النطق ليس بقيد للحيض * قوله * وكذا انه قد يعلق البيع فيه بحيث
 لان مكان المعنى الحقيقي بشرط عدهما وبيع المحل لا يبيع كماله ولا يمكن ان
 يقال المرادة يجوز سببها في بيع البيع فكانه انهما يبيع ببيع ببيع
 الاعتبار * قوله * ولا ينعقد بلفظ الاجارة خلافا للكرخي لان المستوفى
 بالزكاح منفعة في الحقيقة وقد سمي الله سبحانه العوض اجرا بقوله عز
 من قائل فأتوا من اجور من فذلك دليل على انه بمنزلة الاجارة
 ولكن هذا فاسد لانه الاجارة شرعا لا ينعقد الا مؤقتة والزكاح
 لا ينعقد الا مؤبدا وبهها مغايرة على سبيل المناقاة كذا في المبسوط
 * قوله * والمسبب على مقتضى وامنه هذا شرط زائد على ما اعتبره
 البانيون في علاقة السببية فان مطلق السببية علاقة مستحقة
 للاطلاق من الطرفين عندنا اعتبار الشرط المذكور لصحة الاطلاق بل لا
 يحتاج الى دليل * قوله * لانه يعرف بالاشارة اليه هذا الاصل ذكره حشر
 رح في الجامع الكبير حيث قال اصل الباب ان الصفقة في الحاضر لغو وفي
 الغائب معتبر واد بالحاظر المعين والغائب غير المعين على انية
 السهم وهذه المسئلة ستها الفقهاء اسحاقية ووجه التسمية ان الشيخ
 ابا بكر الاسكاف كان ما يدين وكان له بواب يقال له اسحاق فاذا
 اراد تقويم اصحابه هذه المسئلة يدعوه ويقول بل اشتريت بكذا
 درهم فيقول نعم بل العرف ثم يقول بل تلكت ما في درهم فيقول

من قبيل العام المصطلح
 مع انحصار بالنسبة اليه
 لا مما يخص فيه وانت خير
 بان هذا يراد ايضا على
 التفسير السابق بقوله
 ادوا عن كل حجر وعبد
 واودا عن كل حجر وعبد
 من المسئلة فان قيل
 قد سبق ان النكرة المنفية
 لم تستعمل الا فيما وضعت له
 بالخصوص وهو الفساد
 المنتهية والنكرة المضاف
 اليها كل انما استفادت
 العموم من كل فيكونا من
 مطلقين والمطلق من اقسام
 انحصار فلم لا يجوز ان يكون
 عنهما ههنا بهذا الاعتبار
 قلنا قد سبق ايضا ان
 اللفظ الواحد لا يجوز ان
 يكون عامًا وخاصًا بحيث
 قلنا اعتبروا عموم الشكليات
 لم يجز اعتبار خصوصها
 بل استجواب انها من قبيل التنظير
 من غير الباب لا التمثيل
 والمقصود من ارادتهما التبيين
 على ان تقييد العام بامر
 موافق غير منتقل كالصفة

وتجوزها كما لم يكن تخصيصا كما في حكم تقييد المطلق بل المثال لهذا القسم
 اعني المطلق والمقيد لا تعين ولا تعين كافر فانك
 سنوف في بحث المقضي ان مثل هذا المقيد ليس بعام * تارك * وانما
 انما لم يشرط العام مع * اقول * قال في الكافي لا يلزم اسم المطلق بغير على
 المقيد عنده وانما ورد في حادتين كما في رتبة كفارة القتل وسائر الكفارات

لا يسميه انما يسمى بالاسم اذا كان المقيد نوعا واحدا او اكان المقيد
نوعا فلا انفسار ض و ههنا كذلك لان صوم كفارة الظهار والقيل مقيد
بالشأنج وصوم المستسنة مقيد بالتفريق * فكل * اذا كان المقيد نوعا القيد
والاستغفار به يوجب ذلك * اقول لان مقيد الشيء من حيث
الاسم مقيد مسته اذا اوجب امرنا فاجبا به ذلك الشيء اياه بطريق الاولى

* فكل * على اسم المفرد
من الالبس ان هو جيب
اساره آه * اقول
يعني لا يسمي ولا اسم الالة
تدل على ما ذكرنا من ان
اسم جيب المسألة تلك
القضية * والقضية بدلا
اسم مقيدكم جزاء لقوله
اسم مقيدكم وقضية راجع
الى الاستسنة والمنهى عن
وما عدا الا المقيد * والقضية
ههنا واما قوله والاسم
السؤال عنهما فاجبت
تفسير السؤال الاله
اقابا لفرض والاسم
او باعتبار الذي * فكل *
والاجتهاد ضعيف
الاستسنة لان هذه الالة

وانت ما ذكرت انما هو قول لا يصح به كما ترد من انك من الدرام
وانت على نفسه * فكل * قوله حقيقة حال قيام آه هذا
يشير كونه كل من اسمي الفاعل والمفعول موضوعا لزمان الحال
فيكون بدلان فترفع الاسم والفعل طردا وعكسا فاما ان يصار
الى الفرق بين من يسمي بالترتبة والاصول واما ان يقال اعتبار
زمان الحال فيها ذكرنا القيد به للموضوع له لا بالترتبة ولا بجنبه
من الترتيب * قوله يعني ههنا بجنبه وهو ان وضع المسألة ليس
في صيغة اسم الفاعل في صيغة الماضى المراد به المستقبل فالظان
معنى انه فلكست او اذا اشتريت وقع معنى ذلك العبد او سكره
في زمان المستقبل ولا ضرورة في حمله على اسم النصف يكون في مالكا وشيئا
فينا المسألة على قضية اطلاق الصفات ليس بظن ولا فلكست ان يقال
ذلك الف * وينا لا يقال في الفرق الاعلى ملكه مجتعا لا متفرقا وهذا
الفرق ما جرى في السيرة فلذا اختلف حكم المسألة في الصورتين
* قوله وتدل على حقيقة الحقيقة للشيء حقيقة والمجاز الحقيقة في جملة كرات
اختلفت انما حقيقة روح لم يثبت فيها الجسم بعد انقضاء البيع
فقد علم المتابعان بانها ما لم يتفرقا وحمل الفرق على الفرق
بالاقوال * فكل * حمله على ما لا بد ان * قوله اي
استفتى المقتضى آه فظهر انه لو استفتى احد من قضية فقال كان فلكست
على الف درهم وقد قضيت بالبرئت من دينه ينفيه المقتضى بالبرائة
واذا سمع القاضي منه ذلك فراه اسم هذا التصرف موضوع في السيرة
اي معتبر فيه لهذا الفرض لانه موضوع المعنى والفرض من وضعه له

* اقول
انما ضعيف
فلا نسلم
ولا الالف
على التخي
عن السؤال
عن سؤال
الذي عن سؤال
يوجب اظهار المسألة

وهو اخص من ذلك واما ضعف الاستدلال بها في هذا المطلوب فلان السؤال
عن تلك الاستسنة الذي فهم من الالة ليس يقيد المطلق الذي هو المطلوب
ولا لانه ما يكونه التخي من مستلزماتها اذ رتب يقيد ليس مسألة
لا خلاص عنها * فكل * فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم تعلمون * اقول
تسببا لطيف دال على المعارضة كانه قال الالة المذكورة وان ذلك

على ما ذكرتم وعندنا آية اخرى تدل على ما ذكرنا وورمز الى السابعة اهل
الذكر فليست الحنفية انما يسلكونهم عن هذه المسئلة * قال * وبالحكمة هو * اقول
ان عدم الحكم اولى من ابطال حكم الاطلاق وهذا مربوط بقوله ونسب الحكم على المقيد
ابطال الامر الثاني وانما كان له نوع يفسق بها اتصاله * قال * هذا وكلمة الخصم
انما يقول المعدي هو وجوب القيد اه * اقول فيه بحث لانه وجوبه ٢٩٨

ليس بمصرح به في الخصم
ليكون حكما شرعيا بالوافق
وهو ظاهر
بل يكفي فيها مجرد
تساويه
المعنيان في وصف
له زيادة اختصاص
بالاستقار منه
ولا يلزم انتفاء
ذلك من انتفاء
تساويه الغاية
في الوجه الذي
شرع عليه
كما يشتر كلام
الراجح رحمه الله
وفيه تاويل
مشهور
لا طعن قبيل
انت طالق
مشهور
وجوب
القيد كالمادة مخففة
فاذا لم يكن المعدي هو
الوجوب القيد فقط
لا يندفع ما قال فخر
الاسلام انما على تقدير
صحة هذه التقديرات الى اخره لانه انما يندفع اذا كان المعدي المنفصل
هو الوجوب فاذا لا فلا يلزم دفع عن اشكال صعب وهو
ان التقديرات اذا صححت لم يبق النص على اطلاقه بل يقيد به بقيد
يقيد القياس فلا يجمع فيه نصان مطلق ومقيد تقدير او دلالة
لانه انما يتوجب اذا كان المعدي وجوب القيد وليس فليست

ما ذكر * قال المصنف بل معنى المشروع كيف شرع قيل عليه اختصاص
الاستقارة في معنى المشروع كيف شرع ثم فانه ذلك غير معلوم من
الفقه وبعض اهل الشرع ينكرونه فلا بد له من دليل حتى ينظر فيه * قوله
الواجب رعاية عند استقارة الالفاظ قيل فيه بحث لانه يجوز في
المجاز المرسل قيام الفرض من المعنى الحقيقي مقامه حيث قال في جواب
السؤال ان الفرض من المعنى الحقيقي اه ووجب بهما رعاية المعنى
في الاستقارة وهو تحكم بحت والافلا بد من بيان سبب التخصيص
وقد يجاب بان قوله الواجب رعاية صفة مخصوصة واسارة الى
مناسبة المعنى اللغوي للمعنى الوضعيهما واذ اوجد المناسبة يجب
رعاية المعنى المناسب عند الاستقارة لكونه امراله من جهة خصوصية والافلا
فما لم * قوله ولا تشابه بين المعنيين في الوجه الذي شرع عليه قيل كونه
الطلاق رفعا والاعتناق لهما با لاني في استقارة احدهما للاخر فانه
من الاستقارة استقارة احد الضدين للاخر كما استقارة البصر
للاعمى اللهم الا ان يقال استقارة احد الضدين للاخر بناء على تلميح او
تكميل كما يجوز في المحاورات والمقامات الخطابة لاني المسائل
الشرعية * قوله غير معذول بالكلية اه قيل فيه بحث وهو ان هذا
الاقتضاء من قبيل اعتق عبدك عتقي بالغ فلا يشاء المعنى لاقتضائي
من ملاحظة الاخبارية على ما سياتي في تحقيقه في فصل الاقتضاء ولو كان
ان السمين بقاء المعنى الاخبارية في اسناد ذلك اللهم الا ان يقال
ان هذا تكلم من طرف المص * قوله لا لا يفهم الا اعتناق لغز وسر عا اه
لا يخفى ما في هذا الكلام من سوء الترتيب لانه قوله لا لا يفهم اه محله من

واما قوله علي انا نقول المذهب الي اخره فالظاهر انه جواب ما قيل لا يقال
 وتفسيره انه النص المطلق لودل على عدم وجوب القيد لا صحيح تقييده في
 صورة الاتفاق ونسبه اليه بحث لان تقييده فيها لا يتر من ترجيح المقيد
 بعد التعارض فلا يلزم من نفسه التحمل فيها لا تعارض فيه فتدبر * قال * واليه
 مال صاحب التمهيد اية في باب الوصية * اقول حيث قال

في اخر باب الوصية
 لا قارب وغيرهم ولو
 اوصى لمواليه وله موال
 اعتقهم وموال اعتقوه
 فالوصية باطله لان
 اسم الجبنة مختلفة لان
 احدهما مولى النعمة والاخر
 منقسم عليه فصارت كما
 فلا ينظمها لفظ واحد في
 موضع الاثبات * قال *
 ضيقة ان فعل على قصد
 الامر والتمهيد * اقول
 فان الامر يقتضي الطلب
 والتمهيد يقتضي عدمه
 فبينهما تنافي وكذا
 الوجوب يقتضي عدم
 جواز الترتيب والا با حنة

النقل فيه وقوله بعد هذا فيكون اللفظ منقولاً اليه لا الى ازالة الملك
 مم وقوله وكون اثبات القوة السبب بأخذ الاستفاد لا يصح
 وليلا على ذلك على تقدير التسليم فلم يبق المنع النقل بعد هذا بقوله على
 انا لائم اسم الاعتاق اية جنة فليدفع * قوله انما يعرفه الافراد من الفقهاء
 اجاب عنه صاحب السليح بان كل من يفهم ازالة الملك يفهم معنى اثبات
 القوة المخصوصة لان كلاهما العوام يفهم انه صار حراً ومن كونه حراً
 يفهم انه ثبت له ما يختص بالاحرار وهو بعينه اثبات القوة المخصوصة
 وانما لا يخبر بان مراد الشرح في معرفة بخصوصه وما ذكره معرفة اجمالية
 لا يفيد في هذا المقام شيئاً * قوله لا بد من اثباته بنقل او سماع اجيب
 بان النقل المذكور في كتب الفقه المعتمدة كما اصول فخر الاسلام والتمهيد اية
 والتمهيد والكافي وباجمله كون العتق عبارة عن القوة كما مثل السائر
 بين الحقيقة والافقية والارجح نقل عن اهل اللغة ما ية على
 ذلك نعم العتق بمعنى التخلص ذكره الجوهري لان ازالة الملك ليست
 نفسها بل لازمة ثم لا يخفى ان السلا في النقل الى باب الافعال يكون
 معناه غالباً اثبات معنى مجرده وهذا سماع ولم يثبت من اية
 اللغة انه الاعتاق ازالة الملك فالنقل الى اثبات القوة المخصوصة
 اولى بما سببه تامة اذ لا يمتحى الفرق بينهما الا بالاطلاق والتقييد وكما
 عدم ثبوت هذا النقل لم يثبت النقل الى ازالة الملك ايضاً وهذا يكفي
 في منع صحة الاستقارة * قوله وللخصم ان يمنع ذلك او قد يعارض
 ذلك بالامار الباقية في ازالة القيد كتر جواز الرجعة في الرجعي ووجوب
 النفقة وعدم نكاحها لغيره ونحو ذلك واجواب اسم الامار المذكور في

يقتضي جوازه
 * قال *
 والمصاهرة واعتبار
 اعداء الطلقات
 في المضاهة
 * اقول *
 لان الاول من
 الفسق
 منه
 وبما يراه
 ما قيل
 في السائر فلاته

انه حقيقة اسم من يقول باسمه حقيقة لا يجعل اللفظ ظاهراً
 في الحقيقة كما قال الشافعي لا يجعل مجموع المعنى كواحد
 منها لا ترجيح لها عليه * قال * اذ لا يجوز ان يكون موصوفاً
 * اقول * لا تالت اذ لا يجوز * قال المصنف * لان الواقع
 لم يصفه للمجموع * اقول فابن قيل هو مصداق اية على المطلوب
 ليس فيه تعليل
 من في الازالة
 في الجملة حتى يورث
 نوع صنف فيها
 فتأخر * مثلاً

فانما سمينا الظهور ان الواضع لم يخصص للجمهور واللام يصح فيه الاستدلال
 * قال المصنف ومن عرف سبب وقوع الاشتراك * اقول
 مراده انما هو على الساقى بان لم يعرف سبب وقوع الاشتراك ولا يجوز
 الهجوم فكانه قال ومن غفل عما حققناه من سبب وقوع الاشتراك وهو
 قصد الواضع المستلزم لا متناع الاجتماع بينه وبينه حتى عليه ٣٠٠

المتناع الهجوم فيجب ان
 يكون استمارة الى ما صرح به
 او لا فيصير قول الشارع التحريم
 او الاستدلال
 انما في الاستدلال
 لا مطلقا كما في
 الامانة المبرورة
 والاختصاص من
 الرضا واليسر
 المراد بالاستدلال
 بهما انما يقتل
 منه الى الاخر
 واللام يصح قوله
 بالاعتكاف فثبت
 من
 كما اذا زوج امته
 من الغير فانه
 يزول في ملك
 المتك لا ملك
 الرقبة * مثله
 ولاي دونها تعيها
 المحل لا ارادة
 ازالة الملك
 الرقبة * مثله
 * انقول
 ينقض بالقضاء العدة فلا يقاء لها بخلاف حق الولاء وقدرها بغير
 عن قوله والمخصص بان قوة الزوال انما هي بحسب قوة المزال ولا
 حجة به في الاستدلال في الحال ونظر ان ملك الرقبة اقوى من ملك المتعة لانه
 يستتبعه ملك من يكون زوال الاول اقوى من زوال الثاني بلا حجة
 وفيه حجة لان ملك الرقبة انما يستتبع ملك المتعة التي في ضمنه ولزم منه
 ان يكون اقوى منه وترتيب عليه ان ازالة ملك الرقبة اقوى من ازالة
 ملك المتعة الذي في ضمنه ولا نزاع فيه فان لازالة الاول لا يستتبع لازالة
 الثانية كما ان المزال الاول يستتبع المزال الثاني دون العكس الاستدلال
 منه في محل النزاع ازالة ملك المتعة التي يحتمل ازالة الاول لا الذي يحتمل
 في ضمن ملك الرقبة فليس قوله لازالة ملك الرقبة ليس بضعف من
 وهو اضعف لا يستحقار لما قلنا * قوله وان المراد بالزوم انه حجة
 عنه بان المراد بالزوم المستتبع وبالا لزم التابع كما عرفت في سابقه
 ازالة القيد لا يستتبع ازالة الملك وازالة الملك ليس لازمة لازالة
 القيد بالمعنى المراد وفيه بحث لان المراد بالتبوع هو ما منه الانقضاء
 ومن التابع ما اليه كما عرفت من المباشرة الى هذا ولا شك ان ازالة القيد
 قد يزيل منه الى ازالة الملك في الجملة ولو في بعض المواضع وهذا القيد
 يكفي في المتبوعية * قوله بطريق اطلاق اسم المقيدة قيل هذا الكلام في
 غاية الضعف اذ ليس عنه الا ازالته احدى المقيدتين بانها ازالة
 الملك والاخرى مقيدة بانها ازالة القيد وليس بهما مطلقا ويجوز
 ان ازالة ملك الرقبة واسمها مقيدة الاخر لان ازالة ملك الرقبة
 انما هو ملك الرقبة والمتعة مطلق ثم اذا استعمل المقيد في هذا المطلق

يعني ان السبب في تخصيص الشيء بالشيء تارة تدخل على المقصور عليه
 فيكون المصنف قصر المخصص على المخصص به كما في المثال الاول والاخر
 على المقصور فيكون المصنف قصر المخصص به على المخصص كما في الاستدلال
 الباقية فانه معنى الاول قصر العبارة عليك ومعنى الثاني قصر المصنف
 على المصنف ومعنى الثالث قصر المذكور عليه واليه اشار السراج

ثم ان حاصل اعتراض الشيخ على المصنف رحمه الله تعالى انه جعل
تخصيص اللفظ بالمعنى بمعنى قصر اللفظ على المعنى بحيث لا يتجاوز الى معنى
آخر وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون بمعنى قصر المعنى على اللفظ بحيث لا يتجاوز
الى لفظ آخر فلا ينافي ارادة المعنيين من لفظ واحد كما هو رأي الشيخ فلهذا
يختار انه موضوع لكل واحد من المعنيين مطلقا ويندفع الف ١٠٢

وليس في الاطلاق لازالة ملك المنة فقط * قوله سواء حصل باللفظ
او غيره لفظا او بمعنى الواو الاسواء انما يكون بين السنين لا بين
احدهما * قوله واعلم انه اذا جدته هذا دفع لتوابع المناقاة بين كلامي
المصنف وصاحب الكشف فان المصنف جعل انعقاد النكاح بلفظ الية بطريق
الاستفارة وصاحب الكشف جعله مجازا ام سلا * قوله يجوز ان يكون
لما منع قال بجدة نور الله رصه في فصول البدائع هذا كلام القوم ولم يحكم
احد حول تحقيق المانع عن التجوز في امثاله والذي يحدسه من تصحيح
الاقوال وتفحص الامثال ان كل حقيقة جرت عادة البلقاء في التجوز
على الانتقال منها الى معنى معين وانما كان عن التجوز الى غيرها بالدموع
او ان البكاء فالانتقال الى غيره وان كان مع علاقة مصححة كما عنده
الى عدم البكاء مطلقا وعنه الى السرور محتمل غير مقبول لانه غير متفق
حتى يلزم نفي الواسع والحق البلقاء بالمتقدم لان تعاريفهم على خلافه
لمنع الايمان عن الالتفات لفتت هذا الانتقال فيما بينهم فاعبر المانع
في حقهم بانها مطلقا اما تعريف بغير تعاريفهم فمجاز الانتقال على مجاز
فيه التجوز المعبر في المجاز ويشترط النقل عند المجازة * قوله فان عدم
المانع ليس جزأ من مقتضى ولكن سلم انه جزء منه كما هو رأي من
يجعل عدم المانع جزءا من الحل لم يمتنع التمسك المذكور لان معنى
كفاية العلاقة عدم اشتراط وجود النقل وان كان عدم المانع معتبرا
معه فليتما * قوله حتى شرط في المجاز ان كان المعنى الحقيقي قال صاحب
الترجيح فيه بحث وهو انه يلزم ان لا يكون هذا الاصل وهو انه لا يصح
الى المجاز الا عند تقدير الحقيقة صحيحا عندهما وانما يجوز اجماع بينهما

المذكور بما ذكر في الشرح
فان قيل يريد على كلام المصنف
رحمه الله تعالى ان
يقضي ان لا يقع المشترك
اصلا فضلا عن محموله
لأنه في هذا التخصيص وعلى
كلام الشيخ ان لا يقع
ان لا يقع المصادف لثبات
بينهما ايضا فلما يعتبر في كل
من المشترك والمصادف
حقيقة مخصوصا لو وضع
بالنظر الى خصوص المعنى
واللفظ فلا يبقى اشكال
* قال * والاوجه انه يقال
* اقول اي في باب
لزوم اجماع
سمعت من الاستاد
الحقوقي وقت
القرأة انه * قال *
قال كلا الامر به
اي عدم التجوز
وكونه موجودا
المانع محل تأمل
منه
* اقول

يريد به قوله وادور عليه
انه اذا اراد به المصنف
* قال * المصنف رحمه الله تعالى انما الحقيقي فهو الدعاء * اقول
لكل لفظ على الواقعة صلة للصولة غير الواقعة صلة للدعاء
* قال * وهذا جواب حسن لو لم يتعرض فيه آه * اقول لانه اذا تعرض له
رد الاعتراض المذكور بقوله وفيه نظر لانه كما كنه الكلام آه * قال * واذا
اكتفى بالمانع المذكور سلم عن الاعتراض ويوجب الخصم اثبات المقدمة الممنوعة

وفيه من القصر ما لا يخفى * فإما * فيه بحث لانه ان اراد بالانقباض آية
 * أقول الجواب انه المراد مطلق الاطاعة كونه يفيد في كل ما دونه بها
 بناسها فحق العقلاء بامر التكليف وفي غيرهم يحكم الكوثرين والتخمين ذكر
 المصنف رحمه الله تعالى يؤيد ما ذكرنا قوله تعالى ثم قست قلوبكم بعد
 ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة وان منها لما يهبط من خشية الله
 ٢٠٤

تعالى فانه تعالى
 ذم الكافرين بعدم انقباضهم
 لما يلقون بحالهم من امر التكليف
 ورجح عليهم الحكم بانقباضه
 لما يلقون بحالهم من حكم القلوب
 قال صاحب الكشاف
 انخشية مجاز عن الانقباض
 لامر الله تعالى وانها
 لا تمنع على ما يريد فيها
 وقلوبهم لا تنقبض
 ولا تنقل ما امرت به
 * فإما * لان صفة
 السجود وضع السجدة

وانه لا يكون سوى المجاز باعتبار ما كان وباعتبار ما يؤمل مجازا
 اذ لا يمكن ان يكون البحر كلا ولا المجاز حالا ولا السبب للشيء مسبباً
 برونه لا يكون مجازاً عند هذا ولا يمكن ان يكون الشيء موجوداً في هذا
 الزمان باعتبار انه كان موجوداً قبل اوسكون موجوداً فيها بعد فلا بد
 من موقفة مرادها بالامكان المستلزم في صحة المجاز والتقدير لا يؤخذ
 في جواز ارادته فاعلم ان المراد بالامكان عدم الامتناع مع قطع النظر
 عن الامور الخارجية وبالتقدير الانعدام للامور الخارجية وهو لا يستلزم
 الامتناع بالذات وهذا من الابحاث الواجب ايرادها وتحقيقها
 في هذا العلم انتهى * قوله ان كان اصغر منه شيئاً اي بحيث لو لم يمتد
 لشدة الانفجور الاسفل لا يكفي فيما ذكر وهو موقوف * قوله المشهور في اسند
 آية اجيب عنه بان المؤيد ان كان هو الحكم لكن ايضاً وبهذه اللفظ
 هو المؤيد بدونه وفيه تأخر * قال المصنف وايضاً بناء على اصل المنقضي فيه
 بحث لان كلامه هو بناء على ان الاصل عند هذا التقدير الحقيقي
 وقد سبق ان ليس الاصل ذلك عند اني حرج فليكن يتقيد بالاشارة
 اليه فيما ترمي من دعوى الاتفاق فيما هو الاصل ويختلف عندهم ولكن
 ان يدفع بما اشار اليه الله سبحانه بقوله وما ذكره آية فتأمل * فإما المص
 يمكن في حق البئر كما كان للنبي عدم المؤيد بان امكان البئر في حق مخالف
 لا غير من افراد البشر والتفكير يفيد ذلك فلا يرد ان امكان الاصل
 في غير مخالف محقق في هذا البني لاكثر شيئاً منه * قوله واما اذا كان
 فيه ما فادق آية اعترض عليه بان هذا مخالف لما في الهداية والفتا
 وغيرهما من الكتب المشهورة اذ لم يفرق فيها بين سئل الكوثر على التو

* أقول
 فيه بحث
 لانه لا ينفصل
 عن حقيقة
 السجود
 واللفظ
 لا يكون
 المقصود
 ابتداء الحكم
 بهذا اللفظ
 لا يخرج الحكم
 عن المقصود
 تأخر * مثله
 في سجد
 الله
 فإما المص
 تأخر * مثله

في النهاية سجد بمعنى خضوع ومنه سجود الصلوة وهو وضع
 الجبهة على الارض والاحضوع تخفيف منه ثم لا كان
 في وضعه ناصية الرأس معنى الخضوع بخلاف سائر
 جوانب سجد الرأس وضع سائر الجوانب وضع الجبهة
 مضمناً للوجه واما اللفظ في وضع الرأس مطلقاً كما ذكره في مجمل

بانه يقال
 اعتبار الاصل
 نفس المعنى
 الحقيقي عندهما

اللفظة في ظهور بطلانها
و توضح المذهب
الذي هو

اللفظة في ظهور بطلانها
المذكور في سجد اذا نظر من
تلك * فانه ايضا نظر لان الحكم بالسجدة
النظر كون السجدة لفظي و وضع السجدة اذا اجبره
ما ذكره قد فرقت ما فيه اختلاف ما اذا اراد سجد و وضع الرأس لان السجدة

والسجدة والدوا سجد و سجد
كالمن في السجدة ومن
في الارض نفسهم يرد النظر
بالنظر الى بعض المذكورات
كالنفس والقر والنجوم
وانما كان السجدة و بطلان
و وضع الرأس ايضا
ويكون و فقهه بالحكم على
التفصيل فذكر * قال *
فاللفظة لا تستعمل استعمالا
حيثما جازها على كذا لفظ * اقول
كانت اشارة الى ما ذكر
الاصح في الاحكام والامام
الرازي في المحصول انه اعلان
لست بحقيقة ولا حجة
لان المراد بالوضع وضع اللفظة
او الشرح او الوصف وذلك
لان الوضع الصلي في الاوضاع
المعتبرة بل اقوالا لانه
وضع شخص ثوبه فيه
او وضع له ثوب لا يكون
استعماله في الشخص حقيقة
وفي غيره لصلة مجازا
على ان الظاهر انه مندرج
تحت الوضع لانه لان
العرف لا قبلوه وسلموه
وتعارفوه بينهم كان بحيث

المذكور وهو ان يقول وانظر لاشترت الماء الذي فيه الكوز فاراد
قبل مضي قدر من الزمان يسمع السجدة وبين مسند قلبه السجدة
فيها بل صرح فيها بانها في اليقين وتحقق الحجة في المسئلة عند
الامثلة التلث وانما سبب ان وضع الرسالة في صورة الحجة
على ما في الابدانية في تحقق الازالة بعد زمان يسمع السجدة لان
اليقين يتحقق للبر وسبب ان منه زمان يتحققه الا عند زفير كسا
صرح به في باب اليقين في الدخول والسكنى وفي صورة عدم الحجة
على ما ذكره السجدة في تحققها قبل ذلك الزمان فلما جاز في قوله
لكنه مشار اليه وتقرير الشرط ان قلت الاشارة في التوضيح
المذكور الى الكوز لا الى الماء لان صورة المسئلة لاشترت الماء الذي فيه
هذا الكوز وتقرير الشرط المذكور لا يقتضي عدم الماء لان عدم الكوز فلا يخلو
الاختلاف بالوجود والعدم لا بالنسبة الى الكوز وبالنسبة الى الماء
قلت لم ير بالاشارة الاشارة الحسية المقارنة لاسم الاشارة
بل الاشارة التي في المعادف وهي انما في اسم الموصول كذا قيل وفيه
بحث لان كون الموصولات معارف لا يقتضي الاشارة الى ما
يعرفه المخاطب وانه لا يقتضي الوجود فالاولى ان يقال الماء الكائن
في الكوز حقيقة في الموجود فيه مجاز في غيره لان المسئلة لا يكون الا في
الموجود * قوله وذهب بعضهم الى انه انه صورة ما اذا اولدت جارية
رجل ولد فادعى انه منه ثبت النسب فعمق الولد فقيل الدخوة كان ملكه
انما بنا في الولد لان النسب ثم ادعاه فثبت النسب وهو البتة فعلة
الصق منها علة ذات وصفين احدهما الملكة والثاني البتة والبتة

فصله وفاقا وان صدر عن واحد منهم وليد اثار في حواشي
شرح المختصر وقد صرح الامام في الاحكام بانها الحقيقة والمجاز
رسمه كان في امتناع انصاف اسما الاعلام بهما كريد وعسرو ولعله اراد
الحقيقة والمجاز للفظية على ما يشعر به احتجاجه والا فهو شكلي * قال *
اراد بالحقيقة مطلق الحقيقة المتناهية للحقيقة المطلقة والمجاز

والمنقول وادرس في قوله حقيقة الحقيقة المطلقة حيث عد المرئى
 والمنقول في مقابلة * قال * فانه قيل فالمستعمل فيما وضع له في الجملة
 * اقول الغاء الثانية يدل على ان السؤال تاسع عما قبله وهو قوله فانه
 اولى بالاعتبار وحاصله ان الوضع الاول اذا كان اولى بالاعتبار كما هو الاول عند
 المنقول من المستعمل في غير ما وضع له وحاصله الجواب ان الاول كان ذلك
 ٤٠٥ كنه المنقول لما كان حقيقة

من وجه مجازي وجبه
 ومفتقر الى زيادة بيان
 اخر حكمه بخلاف المرئى
 فانه اذا استعمل في كل من
 المعنى لا يكون حقيقة
 اما الاول فظاهر واما
 الثاني فلو جرد الوضع
 وانفصل العلاقة
 ولم يفتقر الى زيادة بيان
 فلا جرم قسم المستعمل في غير
 ما وضع له اليه والى المجاز
 * قال * بخلاف المرئى
 يكفي فيه مجر والنظر والتعيين
 * اقول يعني اسم التسمية
 بالمرئى لا يحتاج الى الاستعمال
 كما ان مرئى اذا يكفي فيه
 نفسه والاولى في خلاف
 الحقيقة والمجاز * قال *
 ولا يشترط في الحقيقة
 ان يكون موضوعه لذلك
 المصنوع في جميع الاوضاع
 * اقول يعني لا يجب
 ان يستعمل كل صاحب
 وضع في ذلك المعنى حتى
 لو كانت كذلك كانت
 حقيقة على الاطلاق كلنظ

متأخرة فيضاف اليها فعل ان البنية من استبا الصو * قوله
 ولهذا يبطل بالكره نقرر في كتاب الاكره ان الكره ان يقول
 هذا ان لا يفتق عليه والاكره انما يمنع صحة القرار بالقول لا صحة
 الصو * قوله فان قيل الاعتناق لم يوجد في افراد هذا السؤال مع
 عين استفيد من قوله وان جعل مجازا لقراره تحت ظاهر وان جاز
 صدقة الى قوله عتق على من حين ملكه ويكون ان يقال لا يبطل الشق
 الثاني في اصل السؤال بانه كذب واستدل عليه باستحالة العتق
 بالبذرة وعدم وجود الاعتناق من جهة السيد ثم اجاب عنه باختياريه
 ومنع استحالة المعنى المراد اور وعلى الجواب المذكور بما حاصله ان
 الاستحالة وان لم يوجد لكن الكذب مستحق بقاء على ان الاعتناق لم يوجد
 فكيف يصح الاقرار فاجاب بانه يؤخذ بقراره وان لم يكن صادقا
 في نفسه الامر لعدم التيقن بكذبه القاطع في العمل به وعلى هذا ينظم الكلام
 بل نوه ركاية قائل * قوله يفتق قضاء ويثبت اسومية الولد لانه
 نص عليه الشفعي في شرح المنار وفي التوازل لو قال اعلم انه هذا عتق
 خالي ولا مئة هذه عمتي وخالتى يفتق ولو قال هذا اخي وهذه اختي لا تفتق
 لان الاخ اسم مشترك بخلاف اسم الخال والعم وفي رواية الحسن عن ابي
 حنيفة رح يفتق ايضا في هذا اخي * قوله ما لم يبين انه اراد الاخوة اباؤا
 الواليعني او على سبيل منع اكلوا والاجتماع مما ليس بلازم في ثبوت
 العتق * قوله وفيه نظر لاننا لم انه احتمال بعيد بل لعرف يفهم من هذا
 القول عند اطلاق الشفقة ويؤيده ما قال قاضي فان المختار ما اختار
 ابو الليث ان لومى الاعتناق يفتق والا فلا لان هذه كلمات لطف ظاهرا

الارض والسموات ونحوهما فانه اهل اللغة والشرع والعرف والاصطلاح
 قد اتفقوا على ذلك وهذا ظاهر لا يستدعي معروفا لا ينكره ليس معناه ان يضعها
 كل واحد من اهل الاوضاع لذلك فانه لا يصدر عن مميز فضلا عن غير المميز فافهم
 هذا كلام صحيح فان اجتماع الاوضاع منتف مطلقا بل ما يستحيل عادة تخلوا ولا ضلع
 المستخرجة عن الفاعلة كلام صحيح * قال * فليس لفظ المجاز في اللفظ

والمرئى

اشار اولاً
 الى منه لان
 انتفاء حركته
 محلبة المرأة
 حقاً ثم يسم
 بنات على اسم
 انتفاء حل
 محلبة للرجل
 حقاً له نقلاً
 من
 أي المذهب
 المرجوح والذي
 ذكره المصنف
 هو
 وبجملة اسم القول
 باسم الاستقارة
 يقع أو في المعنى
 ويقتضي سطر الوضع
 في اللفظ كما يستعار
 أو لا معنى إلا سداً
 وهو ليس كالمقصود
 للرجل التجماع
 ثم يسم بواستقارة
 لفظ عليه لفظ
 الاستقارة يحتاج
 إليه من ذهب
 إلى الاستقارة
 مجاز عقلي تاماً
 قال ابن مجاز
 لغوي فلا ضرورة
 له أي هذا
 المقال فما ذكره
 المصنف رحمه الله
 من أن الاستقارة
 تقع أولاً في المعنى

عليه وعلى ما نحن بصدد بطريق الاستدراك والتشابه آه
 * أقول يرد عليه اسم الأصوب يعني عرفتوا الزيادة
 والنقصان ولم يذكره وان للمجاز عندهم معنى آخر كما
 ذكره صاحب المفصاح ونسبه إلى السلف وزعم أن الأول
 أنه يعني ملحقاً بالمجاز فالمفهوم من كلامهم أن القرية ٣٠٦
 مثلاً
 مستعمل
 في الهمز
 مجازاً
 ولم يردوا
 بقولهم أنها
 مجاز
 بالنقصان
 أن الهمز
 مضمون
 هناك
 مقصد
 في نظم
 الكلام
 فانه الاختيار
 يقتضيه
 البجاء
 عندنا
 بل اردوا
 أن الأصل
 الكلام
 أن يقال
 بالقرية
 فلما حذف
 الهمز
 استعمل
 القرية

فلا يقع بها الفتوة أو الميز * قوله فان قيل فوجب نبوت آخر منه آه
 يعني إذا اعتبر السبق في الفهم وجب أن يثبت آخر منه ههنا لأنسب
 السابقة إلى الفهم * قوله وذلك حقها لا حقه قال صاحب الترتيب
 فيه نظراً لأنه كما هو حقها كذلك حقه وجوابه بعد تسليم أنه حقها أيضاً أن مجزؤكونه
 حقها يكفي في عدم تصديقها لنفسه بطريق حق الغير ولا يفتقر كونه من الأجزاء
 المستتركة * قوله ميل إلى المذهب المرجوح آه قيل عليه مجرد ادعاء معنى
 الحقيقة لا يستلزم الميل إلى المذهب المرجوح إذ لا بد منه من اعتبار
 وضع اللفظ للمعنى لا دعاء في حال الفرق بين المذهبين هو اعتبار الوضع
 في الأول وعدمه في الثاني ليكون مجازاً عقلياً أو لغوياً ويؤيده أنه قال ثم
 بنو سطر هذه الاستقارة يستعار لفظ الاستدراك فلو كان مراده المذهب
 المرجوح لكان المناسبات يقول ثم يستعمل لفظ الاستدراك وقد يجاب بأنه
 قال ميل إلى المذهب ولم يقرر اختيار المذهب المرجوح فيكون في ذكره تبا
 المذهب المرجوح من كلامه ولا شك في ذلك على أن دعاء معنى
 الحقيقة ليس إلا دعاء استعمال اللفظ فيها وضع له كما لا يخفى وإنما قوله
 يستعار لفظ الاستدراك كذا والآ فالمراد منه الاستعمال كما أشار
 إليه * قوله والمذهب المنصور آه سياتي كلامه ههنا لا يلزم سببه
 في التخيير وشرحه لأن المفهوم من كلامه ههنا أن لا دعاء على المذهب
 المرجوح غير إلا دعاء على المذهب المنصور وأن الأول بطل والمفهوم من
 كلامه ههنا أن الادعاء الذي ذكره آية باب المذهب المرجوح حق
 لكن لا يلزمه كون اللفظ حقيقة فليست * قوله فبني على أنه يجب فيه
 بحث وهو المفهوم منها فوضو الجنب في بيان الاستقارة بناء على
 مجازاً عقلي مجازاً بالمعنى المتعارف وسببه النقصان أن الم
 وكذلك قوله كسلة مستعمل في معنى المثل مجازاً وسبب
 هذا المجاز هو الزيادة إذ لو قيل ليس كسلة شئ لم يجرى ههنا كس المجاز
 فتدبر * قال * يعني اسم المصباح والكنية أيضاً
 أقام الحقيقة آه * أقول يعني كما أن المرجح والمختار

من اقربها * فكل * واحترز بقوله في نفسه
 عن استتار المراد في الصريح بواسطة عبارة اللفظ
 * اقول هذا مخالف لاسيما في التقسيم الثالث ان
 المجمل ما يخفى المراد منه لتفسير اللفظ خفاء لا يدرك الا ببيان
 المجمل سواء كان ذلك لتراجم المعاني المتساوية
 ٢٠٧

ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشياء صرح لزاما للمحقق
 التفسير في شرح المفاتيح عدم جريان الاستعارة في الاعلام
 بانه يستلزم الاستعارة على المباينة في حال المسببة بدعوى انه عين
 المسببة به وذلك انما يحصل اذا كان المسببة به مستغنيا بوجه المسببة
 ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف لها حتى ان اسمها لما يبنى
 عن اوصافها انما تاما واما الاشياء فقلما يشتهر باوصاف
 كذلك والا فاذ اعتبر تشبيه زيد بعمره وفي الشكل والهيئة فصدق
 المباينة في التشبيه واذ عاين عين عمره وكان يشبهه به فقلت ان
 هو دقا لانه استعارة لكونه علاقة المشابهة وبأشكاله المتعددة
 العدول عن التشبيه الى الاستعارة هو المباينة في حال المسببة المعنى
 بوجه المسببة حتى كان التشبيه يساوي المسببة به في ذلك وذلك يحصل اذا
 جعل المسببة من افراد المسببة به واختلفا في جنس ان كان التشبيه جنسا او
 جعل عينه ان كان شخصا * قوله ان يجعل معارضة وان يجعل متغا
 ير السند تقرير الاول انه يقال وليكم وهو اتفاق المحققين على
 ان السند ليس باستعارة لافيه من دعوى امر مستحيل وان اراد على
 ان ذكرتم من كونه اجماعا على انه شرط في الاستعارة ان كان المعنى
 حقيقيا كما هو مذ بهما لكن عندنا ما يفيقه وهو انه اتفاق المحققين
 على انه مثل احوال ناطقة استعارة مع استعالة المعنى الحقيقي اجماعا
 على انه مكان المعنى الحقيقي ليس شرط في الجواز على الاطلاق كما هو
 مذ بهما لا مام وتقرير الثاني اننا لانم اتفاقهم على عدم جواز الاستعارة
 في خبر المبتدأ مطلقا وانما يكون كذلك لو لم يتفقوا على ان قولنا انما

والا فاذ اعتبر تشبيه زيد بعمره وفي الشكل والهيئة فصدق
 المباينة في التشبيه واذ عاين عين عمره وكان يشبهه به فقلت ان
 هو دقا لانه استعارة لكونه علاقة المشابهة وبأشكاله المتعددة
 العدول عن التشبيه الى الاستعارة هو المباينة في حال المسببة المعنى
 بوجه المسببة حتى كان التشبيه يساوي المسببة به في ذلك وذلك يحصل اذا
 جعل المسببة من افراد المسببة به واختلفا في جنس ان كان التشبيه جنسا او
 جعل عينه ان كان شخصا * قوله ان يجعل معارضة وان يجعل متغا
 ير السند تقرير الاول انه يقال وليكم وهو اتفاق المحققين على
 ان السند ليس باستعارة لافيه من دعوى امر مستحيل وان اراد على
 ان ذكرتم من كونه اجماعا على انه شرط في الاستعارة ان كان المعنى
 حقيقيا كما هو مذ بهما لكن عندنا ما يفيقه وهو انه اتفاق المحققين
 على انه مثل احوال ناطقة استعارة مع استعالة المعنى الحقيقي اجماعا
 على انه مكان المعنى الحقيقي ليس شرط في الجواز على الاطلاق كما هو
 مذ بهما لا مام وتقرير الثاني اننا لانم اتفاقهم على عدم جواز الاستعارة
 في خبر المبتدأ مطلقا وانما يكون كذلك لو لم يتفقوا على ان قولنا انما

و هو اسطى
 في اللفظ فيمنع
 اول اللفظ فيمنع
 للرجل المشبه
 صريح في الدلالة
 على المذموم
 المرحوم * مشبه
 في ان قلت الكلام
 انما يتم لو فصل
 العرب هذا النوع
 قلت هذا النوع
 التشبيه المنقول
 عنهم ولا يلزم النظر
 في كل خصوصية
 مشبه
 فيه اشارة
 الى ان المراد
 بالاعلام في هذا
 المقام الاعلام
 الشخصية لا
 الاعلام الشخصية
 مشبه
 وصغر السارح
 رخصه اشارة
 اشار اجمالا
 الى ما ذكرناه
 من فصل بقوله
 والتحقق ان الاستعارة
 مشبه

الانظم في القسمين الاخيرين اعني الصريح والكنيا يستلزم كما تحققوا
 في الاول اعني الحقيقة والجواز والسارح توهم انهم لا يحترز
 فكله على التكلف وهو مردود ومنه عدم الاستخراج لان صاحب
 الكسب فائدة ذلك القسم الاخير انما ذكره ليعلم انهم لا يفتقد
 بشرط اشتراك مورد التشبيه بينهما الاقسام حيث قال ثم لا يفتقد

المذكور ايضا يعني الاستدلال عند من قال باستحالة في الصريح بان يقال هو ما استشر المراد به بالاستعمال اي يحصل الاستحالة بالاستعمال بان يستعملوه قاصدين للاستحالة فانه مقصود عندهم لا غرض صحيحة وان كان معناه ظاهرا في اللفظة كما ان الاستحالة يحصل في الصريح بالاستعمال وان كان خفيا في اللفظة عند من لم يقل باستحالة في الصريح لا يشترط به هنا ٢٠٨

فقد خفي فيه المشترك والمشكل
وامثالهما وعليه يدل كلام
القاضي الامام فانه قال
كل كلام يحتمل وجوباً يستحق
كفاية ولو لم يستحق
الجواز قيل انه يصير مستقارفا
كفاية لاحتمال الحقيقة
وغيره

الجواب لصاحب
الشيخ * مشه
الاصح هو
الاول
اما اول فلان
يقضي ان يقدم
قوله فهذا
مذهبها على قوله
فعل من هذا
دفع للبس
واما ثانيا فلان
المناصب حينئذ
الاول والآخر
لان كونها
مذهبها لم يعلم
مما سبق وعدم
الحق عندهما
ليس بكونها
تتبعها بل لتعذر
الحقيقة لا امر
فتا * مشه

ناطقة استقارة وليس فليس * قوله امر انه متدافان اجيب عنه
بان التدافع ليس بين آراءه معنى الحقيقة ونصب القرينة بل بين آراءه
ونصبها وانما الحق ان الجواب انما يظهر اذا كان المدعى في المذهب المبرج
دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل فصيلين مستقارفا وغير مستقار
كما ذكر في المطول واما اذا جعل المعنى الحقيقي مستقارفا للمشبه استقارة
المبطل المخصوص للرجل الشجاع كما ذكر هنا فلا فائدة * قوله فيه بحث لان
الشرط على هذا انه قد يجاب عنه بان لاشارة في قوله ففصلين مذهبها
راجعة الى قوله بل يكون تشبيها لا الى عدم جواز الاستقارة عند
الاستعمال على دعوى امر مستحيل قصد او هو مردود بان كونه تشبيها
ليس مذهبها والالم يكن مجازا كما هو المشهور مع انه مجاز اتفاقا
غاية انه لغو عندهما لا يثبت به الحق خلافا على انه سوق الكلام
عنه * قوله ويجوز الكلام ففصلين المشبه به ليس المراد بكون الكلام خاليا
عن التشبيه لا يكون له ذكر في الكلام اصلا بل على وجهين غير التشبيه
سواء كان على جهة المحل نحو زيد اسد او لا كالجمل الماء بدليل انهم جعلوا
نحو قوله قد زار زاره على القرينة استقارة كما صرح به في حاشية الكشاف
وغيره مع استحالة على ذكر الطرفين * قوله او مقدر ان ينفذ في يد عليه
قوله او منو لان المشبه ذاك ان مراد في الكلام ولم يكن تقديره في
على وجه لا يحل نظامه كما في قوله تعالى وما يستوحى للبحر ان هذا عذب
فترات سائغ شرابه وهذا ملج اجاج الآية خرج الكلام عن الاستقارة
الى التشبيه * قوله من قبيل زيد اسد آه قيل عليه لو كان من ذلك القبيل
لكانه تشبيها فيلزم ان لا يصف الابن اجيب بان لا يشترط بصدده تحقيق

الكشاف الى بشرط في الكفاية فكان المعنى
الحقيقي * قال * ذكر المحققين الكلام الكشاف
ان استعمل البس في الجوز بالنظر الى من جاز ان يكون له يد سوار وجدت
او صحت او سلت او قطعت او فقدت لنقصان في الحلف كفاية محض
يجوز ارادة ارادة المعنى الاصلي في الجملة وبالنظر الى من تنزه عن البس

٤٠٩
 نقول تعالى بل يراه مبسوطان متفرعان على الكناية لا متباع تلك
 الارادة فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثيرا حتى صار بحيث يفهم منه
 الجود من ان يتصور يدا وبسط ثم استعمل ههنا مجازا في معنى الجود وقس
 على ذلك نظائره في قوله تعالى اترحمنا على العرشين استوي وقوله تعالى
 ولا ينظر اليهم فان استواء العرشين على العرشين عليه فيمن يتصور منه
 ذلك كناية محضة عن الملك وحين لا يجوز عليه
 مجاز متفرع عليه

وعدم
 النظر
 من الاستفارة
 منه يجوز
 انما يكون تبعية
 اذا كان في المتن
 النظر
 كناية
 محضة
 والى حواشيها
 على المطول حتى
 يظهر ما عليه
 منه
 لا يجوز
 مس
 مجاز
 كذا لك
 فتدبر
 * قال *
 ثم في كلامه
 نظره من
 وحيث لا
 الاول
 انه حصول
 المعنى
 انما اى قالوا هم
 انات وما نعه
 فيه من قبيل
 اناته * منه
 النظر

تركيب هذا البنى على مقتضى ما ذهب اليه اهل البيان غاية الامر انه
 يقتضى ان لا يصدق الابن فيكون تزييفا لمذهب ابي حنيفة على انه
 بعد هذا يرجح قوله بقوله ونحن نقول * قوله دليل قولهم زيد اسد على
 رده المحقق الشريف في حواشي المطول حيث قال هذا الاستدلال
 بشربان اسد في اسد على مستعمل في مفهوم مجزى وصار فلا يتصور
 ح تشبيه فضلا عن الاستفارة بل يكون من اطلاق اسم للزوم على
 اللازم ثم ان استعمال الاسد في معناه الحقيقي لا ينافي في تعلقه المجازية اذا
 لوحظ مع ذلك المعنى على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه في
 الجملة من اشارة والصوله هذا ينز من كلامه ومن ادراك التفصيل والتوضيح
 فليراجع ثم * قوله لا خلاف في انه يعلم انه لا شك ان المجاز موضوع
 للمضامين المجازيين بوضعين نوعين فهو بالنظر الى الوضعين بمنزلة
 المشترك فمن جواز عموم المشترك ينبغي ان يجوز هذا ايضا فدعوى
 عدم اختلاف فيما ذكره محقق بحث * قوله وقد يستدل بان عموم اللفظة
 قبل وجه الاستدلال انه حقيقة ليس لها دخل في العموم لانه اللفظ المستعمل
 فيما وضع له وكذا المجاز له دخل فيه ولا في نفيه فعلم انه العموم والخصوص
 انما يتناسا بالذات وليس لكون اللفظ حقيقة او مجازا دخل فيه وح يدفع
 جوابه وانت خبير بان يجوز انما هو عن الاستدلال على التقرير الباقى ولا
 يستقيم فيه التوجيه المذكور اذ لو حمل قوله لا لكونه حقيقة على نفي حقيقة
 لم يصح قوله ولا لكان كل حقيقة عام وان رايه ههنا تقرير اخر لاني عليه
 الجواب فليس قدح كما ذكره الس * قوله ولان المتكلم آفة الغرضين الذين يبين حتى
 قبل الصواب في العبارة فان المتكلم او لان المتكلم بلا او وما قبل من انما جعلوا

ما اشار اليه بقوله وشرح هذا الكلام آفة ومن النظر
 الاول قوله والا لكان المسمى من افراد الموضوع فيكون
 اللفظ حقيقة فيه لا يقال مراده ان المعنى الحقيقي اذا حصل للمسمى في زمان
 اعتبر الحكم لم يكن مجازا من هذه الجهة فيكون حقيقة المستعمل لا يجوزها
 لانا نفي عدم كونه مجازا من هذه الجهة لا يقتضى كونه حقيقة يجوز ان يكون

ابن الحاجب فكيف ادعى الاتفاق في المجازية * قوله وان كان اللفظ بالنظر الى هذا الاستعمال مجازا اذ اعترض عليه جدي في فصول البديع ان اللفظ اذا كان مجازا لم يكن بد من القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقي ما عن نفسه فلا يكون مرادوا وانما عن واحدة فدل انه واحدة معتبرة في الوضع ومعدودة من جملة المعنى الموضوع له فالارادة بدونها ليست ارادة للمعنى الحقيقي الف وايضا وان لم ينافيها ارادة المجازي لم يحقق الصرف وقد اعترف به ثم وان فيها امتناع اجتماعهما ولكن انما يجاب باختيار القرينة الصارفة عنه واحدة المعنى الحقيقي بمعنى انها تدل على انه ليس بمراد واحدة ولا يلزم من هذا دخول الوحدة في الموضوع له بل المتبادر من ضافة الوحدة الى ضمير المعنى الحقيقي ضرورة انها عنه ثم الصرف بوجهه في القرينة للمنافاة ارادة المعنى المجازي لا ارادة الحقيقي لفظا * قوله والتحقيق انه فرع آه فيه بحث وهو ان اللفظ بالنسبة الى المعنى المجازي ليس بموضوع وضعا معتبرا في الاشتراك ولهذا قال بمنزلة المشترك ثم لف عدم جواز الجمع في المشترك ليس بدليل على حتى يصح التفريق بل بحسب اللفظ كما صرح به فيحصل ان لا يثبت الجمع في المشترك في اللغة فثبت فيها هو بمنزلة المشترك * قوله لا يقال المعنى الحقيقي جزء آه جوابه ان سلم الجواز المذكور فلا يقدح فيهما نحن فيه وليس كل واحد من العنيين مراد باللفظ بل اراد به معنى واحد يتركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منها بل في الجميع مجازا وليس محل النزاع ههنا وانما ذكره من اجواب فيرد عليه ان ما نفينا من موضوع جواز الجمع مطلقا وان جواب المذكور يقتضي انه اذا وجد ارتباطا بين

اللزوم وهو التلويح ولا الاين في كونها اجماع وهو ازالة الاجتماع ثم جزاء
من الطرفين وكذا الصورة وصفا للابن مشترك بينه وبين المنقوشة
وهو لا ينافي كونها اجماع شكلا لها على ان الكثرة اخر في الوصف لما قال السراج
في حواشيه شرح المختصر علم ان الصفة الظاهرة المشتركة فيها اسم من المحسوس
والمنقول كما في استقارة الورد واللمحة واستقارة الاسد للشمس اجماع ومع بينه

فيه الشك فلا يصح جعل الاستراك في الشكل فيما على حدة وتقرير السؤال الثاني اسم ما ذكرته يقتضي انه يكون اللازم في مثل في الحكم اسدا هو الرجل الشجاع مع انه ليس وصفا للاسد الحقيقي وتقرير جوابه ان اللازم ليس الرجل الشجاع بل الشجاع فقط وهو وصف للاسد واما اطلاق على الرجل باعتبار انه فرد منهم الشجاع فتوجه البحث بان اللازم الذي استعمل ٣١٢

الحقيقي والمجازي يجعلها معنى واحدا عونا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ كما في صور التعليق جازا الجميع بينهما مع كون هذه الصور ايضا من المتنازع فيه على دل عليه الاعتراض في قوله * قوله وباجمله لم يثبت في اللغة آه واما قول اهل التفسير في قوله تعالى لغفنا عليهم بركات من السماء والارض اي من جميع اجسامها وكذا في قوله تعالى من بين ايديهم ومن خلفهم فليس جملا على ذكر اجزاء ورا الكل بل على ذكر المقيد وارادة المطلق وقد يناقش فيما ذكره بانه استقراء النفي وعدم الوجود لا يدل على عدم الوجود * قوله اما هو من جهة اللغة قيل واكتفى اسم الجميع بينهما كما لا يجوز لغة لا يجوز عقلا وذلك لان رادتهما جميعا لا يجانبا ان يكون من حيث ان حدهما حقيقة والآخر مجازا لان كان الثاني فليس مما نحن فيه وان كان الاول فلا بد من توجه الذهن الى حدهما حقيقة والى الآخر مجازا وكل منهما قضية والذهن لا يتوجه في حالة واحدة الى حكمين بانفاق العقلاء انما المختلف فيه توجه الذهن الى تصورين * قوله الاول ان المعنى الحقيقي متبوع فيه بحث لان هذا الدليل لا يجري فيما اذا كان اللفظ مشتركا بين المعنيين اشتراكا لفظيا ويراد به عين احد المعنيين ولازم المعنى الاخر اذ ليس ذلك المعنى متبوعا لهذا الاسم فيكون انحصار من الدعوى اللهم الا ان يحسم الدعوى ايضا * قوله فضلا عن ارادته مع المتبوع قد يناقش فيه بان الحاجة صرحوا بان المقضية للفعل قد يدخل على جملة اسمية ليس فيها فعل اصلا نحو زيد قائم ولا يدخل على اسمية خبرا ففعل فلا يجوز ان لا زيد قائم * قوله وفرقوا بانها اذ ارات الفعل

فيه لفظ الاسد مجازا اسم كاسم المذكور في السؤال لازم ما ذكره فيسم واسم كاسم المذكور في التجواب لازم اسم الاول اسم يكون المجاز باعتبار اطلاق اسم المشبه به على المشبه لان المشبه بالاسد هو الرجل الشجاع لا الشجاع مطلقا الثاني اسم لا يصح ما ذكره المعنى الحقيقي لا يحصل للمعنى المجازي اصلا ضرورة انه معنى الاسد حاصل للشجاع في الجملة وجوابه ان اللفظ لم يستعمل في اللازم من حيث انه لازم بل في فرد

تار صاحب التلخيص
رحمة الله عليه
جسمه عدم
القرينة
وهو الرجل
الشجاع
وان نعم
اللازم من
اللفظ
المتبوع عند
كونه

صفة مستركة ظاهرة في المعنى الحقيقي فمعنى ذكر في خبرها المزدوم وارادة اللازم ارادة فرد من افراده واما قوله اراج في حواشي شرح المختصر ان الصفة المشتركة يجب ان يكون ظاهرا في المعنى الموضوع له لينقل اليها من غيرها فيفهم المعنى الاخر اعني غير الموضوع له باعتبار ثبوت تلك

بها المعنوية
والكلام فيما اذا
ولت قرينة على
ارادة الشجاع
ايضا *

الصفة له ولا يخفى انه مجرد بئوت له لا يوجب الفهم لكونها مشتركة بل لا يترتب
 قرينة مخصوصا مثلا اذا اطلقنا الاسم ينقل منه الى الشجاع لكن لا يفهم
 منه الا ان الشجاع لا يقرينة مشتركة في الحكم مثلا فاذا كان المستعمل فيه
 ارجح الشجاع لم يلزم الا ان كان المراد كوراسه فليست قل * قال * واذا عرفت
 ان من مبنى الجواز على اطلاق اسم الملزوم على اللازم * اقول ان قيل
 ١٤

لم يعرف هذا في الانواع
 الامثلة الاول بل فيها
 سواء لا يسهل ان يقال بعد
 ذكرها فلا بد ان ترد معنى
 لا زما لمعناه الوضعي ان
 قلت عرف اللازم في تلك
 الانواع ايضا وعدم
 التصريح به لغاية ظهوره
 فان المعنى الحقيقي اذا حصل
 للمعنى بالفعل او بالقوة والغير
 هذا حال التجهز لم يبق استنباه
 في الملزوم بخلاف ما اذا
 لم يحصل له اصلا فانه محتاج
 الى البيان * قال *
 بل يكون اللازم بحيث يحصل
 عند حصول الملزوم في ذلك
 في الجملة * اقول يعني
 ان يكون اللازم مستفرا
 عنه في القصد والاعتبار
 حتى كانه يحصل عند
 حصول الملزوم في الذهن
 ولا يعتبر حصوله فيه قبل
 الملزوم وان كان في الواقع
 كذلك * قال * لانا
 نقول انما يلزم ذلك لو اراد
 باللازم ما يمنع انفكاكه
 عن السمي * اقول فيه

في خبرنا قد رت عليه ما يحكي * قوله وحملت الى الالف لا لوف هالفت
 ولم نرض باختراق الاسم بينهما بخلاف ذلك المرد في خبرنا فانها تسلبت
 عنها ذاك كذا ذكره السمر في المطول ومن ههنا يعلم ان جواز ارادة التنا
 بدون التسويج لا يقتضي جوازا معه وانته خبرنا بان هذا الكلام تخيلي ولا
 يفيد استنساغا عقليا * قوله من غير تصور واستقرارها وحلوله في المعنى
 قيل عليه المستدل بان حاله لا يتصور حقيقة بل قال بمنزلة المحل فكانه قال كما
 لا يتصور حقيقة اكمل لا يتصور ما هو بمنزلة في هذا وجه انما على يقين
 الظن وهو يكفي في مثل هذا المقام واجيب بان الكلام في الاستدلال عقلا
 وما ذكره لا يفيد * قوله وهذا لا ينافي في نصب القرينة على رادة المعنى
 المجازي يظهر فيه بحث من وجوه الاول انه المفهوم من كلامه ان وجود
 العلاقة كاف لارادة المعنى المجازي من غير اشتراط قرينة مانعة وفيه
 رفع النقطة وجوابه ان رفع النقطة عن الحقيقة انما يلزم لو كان المنفي في رادة
 المعنى المجازي مستلزما لاصل القرينة وانما اذا كان اشتراط القرينة الافة
 عن رادة الموضوع له فلا الثاني انه يقتضي ان يتحقق ارادة المعنى المجازي
 من غير ان يكون اللفظ مجازا وهو مناف لقوله الموضوع له هو المعنى
 الحقيقي وحده فاستعماله في المعنيين استعماله في غير ما وضع له فيكون
 مجازا اتفاقا وانت خبرنا ان لساننا اشار الى محصل هذا السؤال بقوله
 فانه قيل ان الثالث انه مراده بالانفعال بالمعنى الحقيقي ان كان رادة معه
 فارادة المعنى المجازي لامعة خارجة عن القسمين وان كان استعماله على
 العلاقة لم يجر التفسير فائدة اي كل معنى مجازي كذلك وجوابه ان التفسير للتوضيح
 على انه فيه دفع توهم انه يراد بالمعنى المجازي المعنى المنسوب الى المجاز اعني

بحث لانه يقتضي احتياج العلة الثامنة الى المعلوم لانه لازم لها يترك
 المعنى اللهم الا ان يراد باللازم الخارج المعلوم مع اشتناع الانفكاك * قال *
 وهذا المعنى مما لا يعتبر في القصد المخصوص * اقول اي الازدواج مع احتمال ان
 يكون مع الملك وبدونه * قال * وفيه نظر * اقول وجه ان لا لا يتم
 انه هذا المعنى الكلي غير معتبر في القصد المخصوص غايته ان يعتبر معه

سمى آخر ولا ضير فيه فانه الطبيعة الكلية معتبرة في كل جزء * فكل *
 وهما ليس كذلك * اقول يعني انه السببية والسببية ليست بين اثبات
 القوة الذي هي معنى حقيقي لا اعتناق وبين ازالة ملك المتعينة التي هي معنى
 مجازي لا اعتناق بل بينهما الفرض عن معناه الحقيقي الذي ازالة ملك الرقبة
 وبها معناه المجازي فيرابط به الجواب * فكل * لانها لفظان ٢١٤

منقولان عن المعنى اللغوي
 الجواب رعايته آه * اقول
 فيه بحث لانه يجوز
 في التمايز المرسل قيام
 الفرض من المعنى الحقيقي
 مقام حيث قال في
 جواب السؤال السابق
 انه الفرض من المعنى الحقيقي
 قد يقام مقامه ويجعل
 كانه نفس الموضوع له
 ووجب بهما رعاية المعنى
 الحقيقي في الاستعارة وهو
 وهو محتمل لجنب والآ فلا بد
 من بيان سبب التخصيص
 * فكل *
 حيث قلت ويان على ان لا
 انه يجب باختار انه الاعتقاد
 ان القرينة منقول
 مشه
 بل هو حقيقة
 لغوية آه
 * اقول يعني اننا لا نسلم
 انه ازالة الملك
 لم لا يجوز انه حقيقة
 لغوية فيها دون اثبات
 القوة الشرعية لانعرفت
 انه انما ترفعه الافراد
 من الفقهاء ولا نسلم
 لو كان حقيقة فيه ايضا لكان مستركا وهو خلاف الاصل فتدبر
 * فكل * يعني لا يجوز استعارة ازالة القيد لزالة الملك الحقيقي
 لانه يجب في الاستعارة آه * اقول هذا التفسير مع كونه فاسدا في
 نفسه كما يظهر عن قريب غير موافق لما مراد المصنف رحمه الله تعالى فانه مراده
 ازالة الملك لا كانت اقوى من ازالة القيد لم يصح استعارة الثانية

كون اللفظ مجازا وهذا القدر يكفي في دفع اعتراض الاستدراك
 الرابع ان كون اللفظ مجازا لازم لارادة المعنى المجازي سواء اراد
 وحده وهو موزع مع المعنى الحقيقي لا قال من ان الموضوع له هو وحده
 فهو في المجموع مجاز وكل ما هو شرط اللازم شرط الملزوم فيكون القرينة
 المانعة شرطا لارادة المعنى المجازي مطلقا وجوابه انه المراد منه شرط
 القرينة المانعة لارادة المعنى المجازي من حيث هي واما اشتراطها
 من حيث استدراكها للمجازية فقد اشار اليه بقوله فان قيل آه
 * قوله قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقي وحده آه فيه بحث لان الوحدة
 اذا وحظت في الوضع يلزم من انتفاها بهما انتفاءه والا فلا صرف
 ولان الصرف ان وجد فلا موضوع له وان لم يوجد فلا مجاز وقد عرفت
 جوابه في صدر البحث * قوله بطريق الملك والعار يترجم شرعا استعارة
 الرأب من ثوب الرأب من المراتين فجاز وتعرف بالاكية ولذا لا يلزم
 المرء من ولا يسقط الدين بهلاكه * قوله على انما تجعل اللفظة فيه
 بحث لان ذلك الاستدلال ليس مبنيا على كون اللفظ حقيقة
 ومجازا حتى يستقيم ما ذكره بل على ارادة المعنى الحقيقي من اللفظ الذي
 هو بمنزلة الملك له والمجازي الذي بمنزلة العارية فلا تقرب لما ذكره
 * قوله كالملاسة آه قدم هذا الفرع في البيان مع انه سالت النوع
 في ترتيب المصطلح مناسبة بحث المجاز واعتراض بان تعليل الاصل
 برجحان المتبوع على التابع لا يناسب هذا التفريع لانه يدل على عدم
 جواز ارادة المجاز مع انه المراد في هذا الفرع المعنى المجازي وجب
 بان معنى قوله لا يراد من اللفظ معناه الحقيقي والمجازي معا المعنى

لو كان حقيقة فيه ايضا لكان مستركا وهو خلاف الاصل فتدبر
 * فكل * يعني لا يجوز استعارة ازالة القيد لزالة الملك الحقيقي
 لانه يجب في الاستعارة آه * اقول هذا التفسير مع كونه فاسدا في
 نفسه كما يظهر عن قريب غير موافق لما مراد المصنف رحمه الله تعالى فانه مراده
 ازالة الملك لا كانت اقوى من ازالة القيد لم يصح استعارة الثانية

للاولى لانه احد الطرفين اذا كان قويا يتصير استغارة للطرف الضعيف ولا يجوز العكس بخلاف ما اذا كانت الاستغارة مبينة على التناهي فانها حينئذ يجوز بين الطرفين كما سياتي المصنف رحمه الله تعالى ان يعلم انه هذا الجواب ليس لا بطلان في الايراد فان هذا الايراد حق لان هذا الايراد انما يبيح
 ٣١٥ اذا اريد وجه تعلق معنى الاعتناق بالبحث وليس فليس * قال *

الحقيقي اذا اريد الايراد المعنى المجازي وبالعكس ولما كان الاول سابقا في الاعتبار فترض له بقوله المرجحان المتبوع على التام والكتفي في الثاني الذي هو عكس الاول بالانضمام ضمنا وفتح النون عين الاول على الاول والثالث على الثاني * قوله وفيه بحث لان منهم آية قيل عليه اختلاف الساب لا يمنع الاجماع الا الحق فجاز وقوع الاجماع بعد اختلاف مع العلماء نقول فالحكم عليه اولى واجيب بان احتمال وقوع الاجماع بعد اختلاف لا يكفي للسند على ثبوت المعنى المجازي بالاجماع واما نقل العلماء فمعاوض بنقل اختلاف الذي ثبت عندنا * قوله لا نأخذ بقول لانهم اسلموا ذلك قال في فصول البدائع منكر صرف عند اختلاف جزاء على ان السكونت فيما عظم به البدوي بيان لا سيما في الصحابة على انه عدم قولهم بالعدم فهم قوله ولانه يتوقف على القرينة الصارفة قيل فيه اعتراف بوجود قرينة ما يقتضيه ارادة المعنى الحقيقي في ارادة المعنى المجازي وقد كان لفاه اقولا واجوب ان المتوقف بهما يكون انقطع مجازا لا ارادة المعنى المجازي من حيث هي كذا كذا وهو المعنى فيما سبوا كما نهيت عليه * قوله ولو سلم فخرج عن البحث اي لو سلم انه غير متوقف على القرينة فخرج عن بحث النزاع لان النزاع في الاستعمال للفظ ويراد في طلاق واحد معناه الحقيقي المجازي بان يكون كل منهما متعلقا بحكم وهما ليس كذلك اذا اراد المعنى المجازي غاية انه يتناول المعنى الحقيقي والمجازي الاخر * قوله لان مولى زيد حقيقة فيه بحث وهو انه اذا اختلف لا يحكم مولى به يتناول لا على والاستفاد فلا بد من الفرز واجاب في فصول البدائع بانه لمعنى احد هما في معنى سياق السقي كونه مائة قوله اخذها صر معناه بالمضاف اليه فيه بحث لان الاضافة

يتم بالتفصيل السدة كجزاز الرجعة بالرجعي وجوب النفقة وعدم جواز نكاحها غيره ونحو ذلك هيست بحث انما اول فلا نفقة الزوال انما هي بحسب قوة المزال ولا عبرة بنفسه الاثر في المال وظاهر ان ملك الرقبة اقوى من ملك النفقة لانه مستقر ولا عكس فيكون من زوال الاول اقوى من زوال الثاني بلا حريية

والخصم
 ان يمنع
 ذلك آية
 * اقول
 يصح له
 ان يقول
 اول السليم
 ان من ازاله
 الملك
 اقوى من
 ازاله
 القيد
 كيف
 وقد بقي
 للملك
 اثر هو حق
 ولو لا
 ولا يبقى
 القيد
 النكاح اثر
 اصلا وكان
 قوله
 يبقى اشارة
 الى انه لقيد
 النكاح بقدر
 اثر الملك
 لا يبقى بن
 الشبهة * مثله
 لا عند الاصول
 الحقيقة * مثله
 على المحكي القول
 بالعدم في كلام
 الشبهة * مثله
 لانه ليس بنكرة
 مضاف الى الموقوفة
 ولو سلم في النكرة الواقعة

لا يصح الافراد
المجازية وقد تقرر
المولى المضاف
الى فلان مجاز
في معقن معقن

انما يرد
على توجيهه
كلام المص
رحمة الله
تعالى
اذ معني
عبارته
كأية عليه
السباق
ان الاستقارة
فيها اد

قوله في حواسيه
قوله بمعنى احد
اشارة الى انه
جعل مجازا عنه
معني احمد
بقرينة وقوعه
في سباق النقي

فثبت دل الاعلى
والاسفل وذلك
لان قوله
لان قوله
فيما اذا
لم يكن
في الكون
ما واما
الذ كان

ففيه تاء فاروق *
بلا تراج كما يدل عليه
تعالى في شرح الو قايمة
عليه اذا فرغ من التكلم
الفرغ لشرب الماء حتى لو لم يسع له

وانما تائب فلا من المصنف رحمه الله تعالى يكون المراد
باللزدوم التبعية لكنه يشكر وجوده ايضا ههنا نظموه زوال
ملك الرقبة لا يتبع زوال ملك المتعة بل الامر بالعكس
فقال * ولتأمل انه يقول قد يكون الاستقارة ٤١٦
مبنية على التشابه آه * اقول فيه بحث لانه

الاختصاص في الاثبات لا يثبت مثلا اذا قلنا جاز في غلام زيد ومعقن
زيد فعناه جاز في الغلام الذي ثبت غلامه لزيد والذ ثبت حقيقة
لزيد فالاختصاص لزيد في الملوكة والمتقية انما هو في اثباتها لاني هو تعالى
في نفس الامر ولا يثبت في هذا اثباتها لغيره فقط اوله ولغيره في نفسه ولغيره
بين غلام زيد ولا غلام الا لزيد فالمعنى ههنا ايضا وصيت للذوات
التي اختلفت معتقدهم وربما لا يختص به في نفس الامر بمعنى عدم الواسطة
بل يكون اثباتي وتخصيصي فيه شاملا لا بالواسطة وان لم يكن تخصيصي في الشو
كذلك كما لو قيل ليس هذا الامو لزيد فالصواب انه يقال عدم تنال
المولى لمعقن المعقن مثلا بانها مضافة حقيقة في الاول ومجاز في
بالواسطة اذ تمهدها شرة وههنا سبب كذا في فصول البدائع وهو سببه
* قوله على ما يتوهم من ظاهر عبارة حيث قال علم ان المولى حقيقة في المولى
الاسفل انه فانما يتوهم لان مراده بالمولى هو المضاف لان الكلام فيه بقرينة
قوله لمو اليه * قوله لانه اصل في بعض النسخ كذا والظاهر انه سمي اسفل بقرينة
الى المعنى اسم فاعل حيث سمي المولى لاعلى * قوله فلو قال الكفار آمنونا
اور عليه اسم الكفار اذا قالوا آمنونا على اولادنا فالمعنى آمنوا الكفار
على اولادهم وذلك لان ضمير المتكلم مع الغير عبارة عن الكفار قوله ولد
الكفار ايضا ثم يصح ما ذكره ابو جرح في الاسناد والى الشخص لا في النوع كما
في ما نحن فيه واجيب بان ضمير المتكلم مع الغير ليس عبارة عن كل متكلم
مع كل ما يفارقه بل يكون مصاحبا معه حقيقة او حكما الا يرى ان جماعة
من الكفار اذا قالوا اله في قريتهم من المسلمين آمنونا فما آمنواهم بخص تلك
الجماعة حتى لو دخل دار الاسلام غير تلك الجماعة بجاز سببه * قوله

ففيه تاء فاروق * اقول انما الرقيق عقيب اليبس
بلا تراج كما يدل عليه الفاروق لانه قال المصنف رحمه الله
تعالى في شرح الو قايمة فان لم يذكر اليوم فالبتر انما يجب
عليه اذا فرغ من التكلم لانه موصوف بالي يجب يسع وقت
الفرغ لشرب الماء حتى لو لم يسع له بجاز ص ب الارب عقيب اليبس

واسم الابناء آة الاولى ان يقول واسم الاولاد كما يشهد به كلامه
في خبر الفيل * قوله مجرد صورة الاسم اي صورة الاسم الابناء من غير
تناول معناه وقد يقال في وجه الاختصاص ان المقام مقام رادة العموم
يحقق عدم فرد الفروع بطريق عموم المجاز والفرق ظ * قوله لكنه اصول
خلقة وايضا الشفقة على الاولاد اكثر منها على الآباء قد خول الابناء
في الاستيحاء لا يقتضي دخول الاجداد واجداد فيه قيل جعل الفرق الذي
ذكره في مسئلة الاجداد والاختلاف في هذه الصورة يندفع شبهة
التي اثبت بها الامام لوجود الالاف من اعتبار التبعية وهو معارضة
الاصالة الحقيقية وهذا الفرق مشكل بمسئلة المكاتب وهي ان المكاتب
او المستترى باه وخر في كتابته مع انه اصله خلفه واجيب عنه اولابانه
لو لم يحكم بكتابته يلزم مملوكية الابن وانه شنيع جدا وانما يانه ليس
فيما نحن فيه لانه كلامنا في لفظ الاب بل يتناول الجدة بل ثبت له
الامانة ابتداء بصورة هذا الاسم لان ثبت الامان بطريق السرية
والكتابة ثبت من جهة الابن بامر حكومي لا بلفظ يدل عليها ولذا ذكر
انه يقول ان اسم اعتبار الشبهة بحسب ظاهر الاسم يستلزم تح اعتبار
التبعية فليتناظر * قوله وعلى هذا يكون حرمة اجداث بالاجماع آة قيل
هذا غير مرضي لان حرمة نكاح الام اذا ثبت بعلية الاصلية وحرمة ما هو
اصل الاصل ثابتة بطريق الاولى فهي ثابتة بالنص المحرم لنكاح الامهات
دلالة وليس هذا كمسئلة الامان فان الشفقة الداعية الى الاستيحاء
بالنسبة الى الام اكثر منها بالنسبة الى الجدة فلا ينتظمها الدلالة * قوله
ليس على حقيقة بل المراد منه الاضطرار * قوله فان قلت قد صرحوا

* قال * وفيه نظر * اقول وجهه انما لا نسلم ان السابق
الى الفهم عند تقديره او ربما يسبق اليه الشفقة كما
يشهد به العرف * قال * فان قيل فيجب ثبوت الحرمة آة
* اقول يعني آة اعتبار سبق الى الفهم وجب ان يثبت الحرمة
ههنا لاننا السابق الى الفهم * قال * ولا يخفى
ان ادعاء
معنى
الحقيقة
مع نصب
القرينة
اللازمة
عبر اراوته
امران
متداخلة
* اقول
يريد به
الرد على
المصنف
رحمة الله
تعالى
لكنه
ضعيف
لان التدافع
ليس به
او عا
وبين نصب
القرينة
بل به
ارادته وبين نصب
* قال * ولان للمتكلم في
ادعاء المعنى طريقه
احدهما حقيقة والاخر مجاز آة
فلا حاجة الى
ان يقال انما يصح
هذا على مذاهب
من يجوز الجمع
بين الحقيقة
والمجاز في سياق
اللفظي ولا لم يكن
ذلك في سياق
الابناء لم
يذهب اليه
انتهى كلامه
وانت خبير
بان قوله لم يخرج
احدهما ممنوع
فان الاسفل
راجع لكونه حقيقة
مستثناه
على ما ذكره الشرح
والافان صواب
صورة اسم
الاولاد كما قلنا
مستثناه
بجواز ان يكون
بطريق السرية
مستثناه
بين نصب
القرينة
بل به
ارادته وبين نصب
* قال * ولان للمتكلم في
ادعاء المعنى طريقه
احدهما حقيقة والاخر مجاز آة
فلا حاجة الى
ان يقال انما يصح
هذا على مذاهب
من يجوز الجمع
بين الحقيقة
والمجاز في سياق
اللفظي ولا لم يكن
ذلك في سياق
الابناء لم
يذهب اليه
انتهى كلامه
وانت خبير
بان قوله لم يخرج
احدهما ممنوع
فان الاسفل
راجع لكونه حقيقة
مستثناه

* اقول هكذا وقعت العبارة في النسخ والظاهر ان هذا الكلام اعادة
لما سبق بطريق اوضح فكان من حق العبارة ان يكون هكذا فانه للمتكلم آة اولان
المتكلم بلا اداء * قال * بخلاف المقضي فانه لازم عقلي غير ملفوظ آة * اقول
اعتراض عليه بان اللفظ اعلم من ان يكون ملفوظا او مفردا بالاجماع النسخة
فان ان يكون المقدر ههنا لفظا عام ولا يصح شيئا لانه اذا كان مقتضى كما

اشار اليه الشارع بقوله فانه لازم عقلي فان المقدور في حكم المفظوط
 بلا خلاف وانما الخلاف فيما يقتضيه الكلام ضرورة صحة بلا تقدير في النظم
 كما في ما سطر والمكان والمفعول * فكل * قلنا المراد بالوضع اعم من الشخصي
 والنوعي * اقول فيه بحث لانه الوضع النوعي المعتبر في العلوم ليس بالمعنى
 المعتبر في الجواز والاستدلال بعلوم الشريعة المنسبة ضئيف لانها ٢١٨

في المصنوع انه ترتيب السموال على ما قبله بوجهين الاول انه ذكر سابقا
 ان الدخول غير مقدر في معناه الحقيقي وقد صرح في المصنوع والمحيط
 بخلافه والثاني انه ذكر ان المعنى الحقيقي موجود وقد صرح فيها بخلافه
 * قوله كانه ظاهر قوله يريد ان بين كلام المصنوع وكلام المصنوع والمحيط
 تمايزا من حيث ان كلام المصنوع يدل دلالة ظاهرة على ان المعنى العرفي
 هو وضع القدم الدخول مطلقا وكلام المصنوع يدل على ان الدخول ماسيا ويمكن
 ان يوفق بين كلاميه بان مراد بهما الدخول ماسيا من افراد معناه
 العرفي الذي هو الدخول المطابق ثم ان حقيقة العرفية لم تنجز بالنظر في
 هذا الفرد كما تنجز حقيقة الفعوية بالنظر في بعض افرادها وهو وضعه بلا
 دخول حتى لو وضع بدونه لم يحنث * قوله وكلام المحيط مشعرة وكذا
 كلام البيروني حيث قال وكذا اليوم اسم للوقت وليا في النهار
 ويمكن ان يرجع كلام المصنوع حيث بان الجواز غير مشترك * قوله
 مثل ليست اليوم ثوبين ور كبت الفرس يوما ولا شك ان المتبادر
 بقا وبها فلذا عدهما من الممتد * قوله وهو ما امتد من الطلوع الى الغروب
 والظاهر المراد بطلوع الشمس كما ان الغروب غروبها قطع لکن النهار الشرعي
 ليس ذلك بل ما امتد من طلوع الفجر الى غروب الشمس فالظاهر ان يحل
 على هذا لان الشرع الملک * قوله لقيام دليل السكني المقديري ينبغي
 على هذا ان يحنث بالدخول فيما اذا استجاب له الدار واستعارها ولم
 يتمكن لقيام دليل السكني المقديري وهو التماس الاستعارة والمستعير
 ضروري يتقدر بقدر الضرورة فلا يظهر في مقابلة تمكن المالك ولم
 انخفض في هذه المسئلة على رواية واتم اعلم * قوله فقد انقضوا على انهم

ليست بجواز كما سبق
 انها مستحيلة فيها وضعت له
 فالصواب في الجواب ما
 اشار اليه الشارع
 في اول البحث ان العلوم
 انما يستفاد منها الحقيقة
 ولا يجوز فيها بل التجوز
 في المادة
 فلو نوى الحقيقة
 للذو لغير المجوزة
 يستدق ويأثم
 ولو نوى المعنى
 فذا نذر وقضا
 لا منه حقيقة
 مستحيلة كذا في
 المصنوع واما في
 المحيط فينبغي
 حقيقة فمستحيلة
 وقضا مطلقا
 سمو او كاشت
 مستحيلة او مستحيلة
 كذا في فصول
 البديع * مشعر
 من جواز
 ارادته منفردا
 ان يتقوى جواز ارادته
 في حاله الا نفراد لعدم

المرام وهو المستبوع بخلاف حالة الاجتماع فقوله فضلا ليس كما ينبغي
 ليس بسبب لا منبأ الفقه عن معنى التسمية فانه مراد الشارع
 من الشارع مع ضعفه اذا جاز ارادته بالاستقلال بوساطة القريضة
 فلا يجوز ارادته بالتسمية بها او بالتسمية بالاسم المسمى * قال *
 اور في المقام عن فروع الاصل كذا في قوله تعالى * اقول انه قيل لا يبيع

الفرع الثالث على ذلك الاصل لان قول المصنف رحمه الله تعالى لانه لا يرد
 وهو الجواز مراد بالاجماع لا يلائم قوله لرجحان المتبوع على السابق لا يرد
 على عدم جواز ارادة المجاز قلت معني قوله لا يرد من اللفظ مراد منه الحقيقي
 والمجازي مع انه المعنى الحقيقي اذا اريد لا يرد المعنى المجازي وبالعكس لا
 ١٩ كان الاول سابقا في الاعتبار تعرض له بقوله لرجحان المتبوع على السابق
 واكتفى في الثاني في الذي

هو عكس الاول بالانضمام
 ضمنا وخرج الفرع
 الاول على الاول
 الثالث على الثاني
 يجيب ان يسلم ان المقام
 * نكر لا يقبل
 مخالف لاجماع
 * قول يسلم ان المقام
 على المستويين
 يجيب مخالف لاجماعهم
 على هذا المصنف المركب
 من القول بالوحداني وحق
 يتم بحسب القول بالشر
 وعدم حله وهو يسمى بعدم
 انما نكر بالمتصل ويطلق
 على الاجماع المركب
 و تقرير السجواب انهم
 مستوف في ما حث الاجماع
 انه منكر ما ذكر انما يكون
 مخالفا لاجماع ودروا
 اذ ارفع امره متقدما عليه
 وهو منكر ليس كذلك اذ
 عدم القول
 بان المراد
 المستويين
 جواز التيمم

المعتبر منه يعلم انه ما ذكره المصنف في شرح الوفاية من جملة في قسمي
 اختلاف المظروف والمضاف اليه على النهار كونه حقيقة غير صحيحة
 في فصول البدائع فيمكن ان يقال ما ذكره المصنف عرض على القوم يعني
 انهم وان اتفقوا على اعتبار الفعل المتعلق لانه ينبغي ان يتغير ظرف الحقيقة
 ترجيحاً بينهما * قوله قلت امتداد الاثر في اجاب المصنف في شرح
 الوفاية بوجه آخر حيث قال علم ان المراد بالامتداد امتداد يكون في سبب
 النهار لا مطلق الامتداد لانهم جعلوا الامتداد من غير الامتداد ولا شك ان
 الكلام محتمل في ما طويلا لكن لا يتبدل بغيره في سبب النهار * قوله لا يكون
 منه آة الاول انما تكرار حرف واحد فلا عبرة به لان المتناظر به لا يوصف
 بالتكلم عرفا * قوله مشتمل انما يكون ما يتكلم الله وقد مر ان الامتداد في الركوب
 بقاؤه لا اصله الذي هو الانتقال من الارض على الفرس ولكن الترسية
 وتثبيتها على ما المراد به الانتقال والبقاء لا الانتقال والنزول لا يرفع
 العدد والبقاء على الفرس بعد الركوب فلذا اورده السجواب ثم اجاب
 * قوله على انه لا امتناع في حمل اليوم آة فيه حيث لان وجوب الركوب مثلاً
 انما هو عند انقضاء العدد لا مطلقاً فلو حمل اليوم على بياض النهار لا يكون
 الا ظرف معيار عند عدم امتداد مقدار بياض النهار * قوله يعلم ان
 هذا على ظاهر الرواية بينهما وذكر في حقايق المنظومة انه لا يكتفى بكل عينها
 عند ما تم هذا الموضع سيما واما الذي ان لا يكتفى بها فلا يكتفى بكل
 خبر او سويها عند ما كان في الميسر * قوله فانه عند ما جسد دون
 جنس لاثني * قوله فيل عليه كما ان السويق جنس دون جنس كخطه لكن لكل
 منحنى كخطه وقد يوجب اختلاف اجنبية بان له قين متخذ من كخطه

تولا بالعدم ليمتنع مخالفة قوله واما ان يتحقق ارادة الحقيقة
 عطف على قوله اما ان يتحقق ارادة المجاز * قال * ولو
 سلم فخرج عنها الجنب * اقول ليس معني لو سلم انه غير موجود
 على الفرس مستويين لا سلمه فخرج عنها الجنب كما عرفت ان الزايع
 في ان يستعمل اللفظ ويراد في اطلاق واحد معناه الحقيقي والمجازي معي

فسيب تغليب
 اذ استعملت
 ايستعملت منه
 كخطه * مثله

اشارة السيد الشارح بقوله فانه لازم عقلي فان المقدر في حكم المفوض
بما خلاف وانما الخلاف فيما يقتضيه الكلام ضرورة صحة التقدير في النظم
كالمراسل والمكان والمفعول * قال * قلنا المراد بالوضع اعم من الشخص
والتوحيه * اقول فسيبحث لانه الوضع النوعي المختار في القوم ليس بالمعنى
المعتبر في المجاز والاسناد لال لعموم النسبة المنفية ضعيف لانها ٣١٨

في المبسوط أنه ترتيب السموات على ما قبله بوجهين الاول انه ذكر سابقا ان الدخول غير معتبر في معناه الحقيقي وقد صرح في المبسوط والمحيط بخلافه والثاني انه ذكر ان المعنى الحقيقي مجرور وقد صرح فيها بخلافه * قوله لكنه ظاهر قوله يريد ان بين كلام المصنف وكلام المبسوط والمحيط مخالفا من حيث ان كلام المصنف يدل دلالة ظاهرة على ان المعنى العرفي لوضع القدم الدخول حلقا وكلاما يدل على انه الدخول مائتيا ويكون ان يوفق بين كلاميه بان مرادهما الدخول مائتيا من فزاد معناه العرفي الذي هو الدخول المطابق ثم ان حقيقة العرفية لم تنجز بالنظر في هذا الفرد كما تنجز حقيقة اللغوية بالنظر الى بعض افرادها وهو وضعه بلا دخول حتى لو وضع بدونه لم يحنث * قوله وكلام المحيط مشعره وكذا كلام البيروني حيث قال وكذا اليوم اسم للوقت وليا ضلها * قوله * تكون اسم يرجع كلام المصنف حيث بان الجواز خير من المشترك * قوله مشر لبيست اليوم تو بين در كبت الفرس يوما ولا شك ان المستدل بقا وبها فلما اعدت ما من المصنف * قوله وهو ما امتد من الطلوع الى الغروب والظاهر المراد بطلوع الشمس كما ان الغروب غروبها قط لكن النهار الشرعي ليس كذلك بل ما امتد من طلوع الفجر الى غروب الشمس فالظاهر ان سيجل على هذا لان الشرع ملك * قوله لقيام دليل السكنى التذيير يفتي على هذا انه يحنث بالدخول فيما اذا استأجر المزارع استقرارا ولم يمان لقيام دليل السكنى التذيير وهو الثمن المستأجر والمستأجر ضروري يتقرر بتدوير الضرورة فلا يظهر في مقابلة ثمن المالك ولم يخف في هذه المسئلة على رواية الله اعلم * قوله قد انقضوا على انه

في حاشية الاثر او السلام
 الا انهم واد المستبوع خلافة عارسة الاجتماع فقد له فضلا ليس كما ينبغي
 وليس ينبغي لا منشا العنق من مقننى التسمية فان مراد الشارح
 من ذلك مع فقدت اذا جاز ان ادعى بالاستقلال بواسطة القريضة
 فلو ان كبره اراء منسوبة بالتسمية من بها ادعى في حقها للتا التسمية والمبوبة * قال *
 او رد في الحق من فرقة الاصل المذكور في حاشية آه * قول انما قيل لا يخرج من

الفرع الثالث على ذلك الاصل لان قول المصنف رحمه الله تعالى لا سائر الولى
 وهو المجاز مراد بالاجماع لا بلام قوله لرجحان المتبوع على السابق لا سائر الولى
 على علمه ثم جواز ارادة المجاز قلنا معنى قوله لا يراد من اللفظ معناه الحقيقي
 والمجازى مع انه المعنى الحقيقي اذا اراد لا يراد المعنى المجازى وبالعكس لا
 كان الاول سابقا في الاعتبار فنرض له بقوله لرجحان المتبوع على السابق
 ١٩

والمتبوع في السابق الذي
 هو عكس الاول بالا نفوسهم
 ضمنا و فرع الفرع
 الاول على الاول
 الثالث على الثاني
 يجب ان يسلم هذا المقام
 * نكر لا يفسد هو
 مخالف لاجماع
 * اقول يعني ان
 على المستويين
 يجب مخالف لاجماع
 على هذا الموضع
 من القول بالاولى
 يتم الجنب والقول بالامر
 وعدم حقه وهو يسمى بعدم
 التماثل بالمفصل ويتضمن
 عليه الاجماع المركب
 وتقرير اسباب انك
 مستوف في مباحث الاجماع
 ان مثل ما ذكر انما يكون
 مخالفة لاجماع وهو دوا
 اذا رفع امره متفقا عليه
 وهو متفقا ليس كذلك اذا
 عدم القول
 بان المراد
 المستويين
 جواز التيمم

المختارة منه يعلم انه ما ذكره المصنف في شرح الوفاية من حمله في تسمي
 اختلاف المفروق والمضاف اليه على النهار لكونه حقيقة غير صحيحة كذا
 في فصول البديع ويكن ان يقال ما ذكره المصنف من حمل على القوم يعني
 انهم وان تفقدوا على اعتبار الفصل المتعلق لانه ينبغي ان يعتبر ظرف الحقيقة
 ترويحاً بها * قوله قلنا امتداد الاعراض اجاب المصنف في شرح
 الوفاية بوجوه اخرجت قال ان المراد بالامتداد امتداد يكون في سبب
 النهار لا امتداد الامتداد لانهم جعلوا الحكم من قبل غير الامتداد ولا شك ان
 الكلام ممتد زمانا طويلا لكن لا يمتد بحسب سبب الزمان * قوله لا يكون
 مشكلة الاول اما كثر حرف واحد فلا عبرة به لان المتأخر لا يوصف
 بالحكم عرفا * قوله متدار كبر يوم بآتيكم الهدى وقد تراءى المحدث في الركوب
 حقا ولا اصله الذي هو الانتقال من الارض على الفرس ولكن العربية
 ولست اراها على ان المراد به الانتقال والبقاء لا الانتقال والنزول فلا بد
 احد والا ببقاء على الفرس بعد الركوب فلذا ورد السؤال ثم اجاب
 * قوله على انه لا امتناع في حمل اليوم اه فيه بحث لان وجوب الركوب مشكلا
 انما هو عند انقضاء العدة لا مطلقا فلو حمل اليوم على بيان النهار لا يكون
 الظرف مديارا عند عدم امتداد مقدار بيان النهار * قوله يعلم ان
 هذا على طريقة الردية عنهما وذكر في حقايق المنظومة انه لا يمتد يا كل عينها
 عند ما تم هذا الموضع سيما واما انقضاء لا ياكلها حتما فلا يمتد يا كل
 خبرا وسوقها عند علم كذا في المبسوط * قوله فانه عند ما جسد دون
 جنس الدقيق * قوله قيل عليه كما ان السويق جنس دون جنس الحنطة لكل
 متخذ الحنطة وقد يوجب اختلاف الجنب بان الدقيق متخذ من الحنطة

تولا بالعدم لمتنع مخالفة قوله واما ان يتحقق ارادة الحقيقة
 عطف على قوله اما ان يتحقق ارادة المجاز * نكر * ولو
 سلم فخرج عنها البعث * اقول يعني لو سلم انه غير موثوق
 على الفريضة بهننا لا سائر فخرج عن البعث كما عرفت ان النزاع
 في ان يستعمل اللفظ ويراد في اطلاق واحد معناه الحقيقي والمجازي
 فليس تغليب
 اذا استعمل
 ليس به متخذة من
 الحنطة * مشعر

حتى لا يقال
لها الخطئة
بالاطلاق بل يقال
الخطئة المثلث
مش

في لفظ الاب

اللقم الا انه يقال
موقوف على
السمع كما صرح
به في مفتي
البيب والسمع
هنا * مش

فان كلامه اسماء
الشهور اشارة
الى وضعه اصلية
قال السجاء ونكا
سعي المحرم لتحرير
القتل في
لصغر كمة وحقها
عن الهيا لذكاء
الى الحرب والربيع
لا رتباهم فيها
اي قاتلهم بالعدا
سجاء والماء
و رجب لرجب
الرب في عظمتهم
وسبعان لشعب
القبائل ورمضان
لرمضان انفصال
وشوال لشوال
اذ باب الملاح
وذى القعدة
للتقوى وعمر الحرب
وذى الحجة
للحجبة
مش

بان يكون كل منها متعلق احكام وهو ليس كذلك اذ يراد
المعنى المجازي غايته انه يتناول التحقيق والمجازي الاخر
* قال * بخلاف ما اذا استوهم على الاباء والامهات * اقول
اورد عليه ان الكتاب اذا استرعى اياه يكون مكانا عليه تبعث
فثبت الامانة ههنا كذلك واجيب بان كلامنا ٢٠

الغير المغير سميها وحققتها بخلاف السويق اذ غير الخطئة اولا بالعلمي
اسما وحققتها وبغير طعمها وخواتمها وطبيعتها ثم اتخذ منه السويق
وبالحكمة مبنى الايمان على العرف والكل السويق لا بعد الكل الخطئة بخلاف
الكل الدقيق وما يتخذ منه * قوله لان المراد رجب بعينه لتعليل كون رجب
الغير المنصرف معد ولا عين الرجب المعروف باللام العبدية ولو لم يعتبر
العدل كان منصرفا اذ ليس فيه اية العلمانية وفي الحديث ان رجبا
سوء معظم وهذا التعليل ذكره صاحب الكشف ونجاة الشريعة
وهو ان رجبا علم لان جميع اسماء الشهور من باب الاعلام الجسمية
يدل عليه دلالة قطعية امتناع شعبان ورمضان من الصرف فان
الالف والنون المزيدين لا يؤثران في الاسم لمنع الصرف لاصح العلمانية
وتعريف العلم يمنع ان يكون بالاداة فلا يكون اصله الرجب على انه العدول
من علم الى علم بطر غير وار كذا ذكره مولانا شمس الدين الاصفهاني في
شرح البدائع للمسا عاتي واما ان منع الصرف سهو من النسخ
وايده بانه وقع منونا في كثير من النسخ اليزد وحى و لكن ان رجبا بان
بعض الاعلام قد يدخله حرف التعريف لينسخ الوصفية الاصلية كما سطر
فقر الرجب منه والفرق في ذلك بين علم الجنس وعلم الشخص يحتاج
الى نقل ثم العدول عن علم جنسي الى علم شخصي ليس بعيب على ان اللام
التي تدخل على الاعلام للمعنى الوصفية انما يدخلها بعد اخرجها عن
العلمانية واطلاقتها على المسمين بها او صافا لقصد الموح او الذم كما
صرح به في شرح اللب للسيد عبد الله قيسر في ما ذكره عدول عن علم
الى علم كاطنة * قوله اي لازمه المتأخر عين فالبار في بوجبه زائدة

لفظ المولى حقيقة في المولى الاسفل والمحقق مجاز
في مستحق المقتول وليس كذلك بل المجاز في
فانما هو المولى المضاف الى فلان ونحوه وانما قال يتوهم
من ظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى لان مراده بالمولى
هو المضاف لان الكلام فيه بقرينة قوله المولى * قوله

قلت كانه المراد ان صار حقيقة عرفت في الدخول ما سببا له * قوله
فيه بحث اما اول فلا نه معتزف بضعفه حيث قال كله ظاهر قوله وفي
العرف صار عبارة آه واما ثانيا فلان قوله يتخلف حقيقة الغيبة الى اخره
يدل على انها مجهزة مطلقا وليس كذلك انما يجوز في ضمنه بعض افرادها
وهو ما اذا وضع القدمين في الدار ويكون باخ حده خارجا عن الصواب ٢٤١

في الجواب اسن يذكر ههنا
ما ذكره نفا في تاويل الدخول
ما فيا معناه التحقيق
ويقال المراد انه فرد
من المعسني التحقيق العرفي
لم يجر التحقيق العرفي
بالنظر اليه كما لا
يتحقق في اللغة بالنظر
الى بعض افرادها فالتحقيق
اسن لا وضع قد هي حقيقة
عرفية في عدم الدخول
مطلقا لم تجوز في فرد
الافراد وحقيقة لغوية
في عدم وضع القسم
مطلقا للمعنى مجهزة فيما

* قوله للمباح الذي هو صوم رجب اراد بالمباح ما لا وجوب فيه احد طرفيه
والا فالصوم من قبل المندوب لا المباح المصطلح * قوله مارية اوله
روى انه عدم دخل مارية في يوم عايشة رضى او حفصة فاطمت على
ذلك حفصة فعايشة فيه فحرم رسول الله عدم مارية فنزلت وقيل شرب
عسلا عند حفصة فتواطى عايشة وسودة وحفصة فقلن اننا نسلم
منك راحة المغاير فحرم الفصل فنزلت * قوله وقيل معناه آه وقيل
معناه انه يمين بواسطة بمعناه وهو الايجاب فان الايجاب المباح
يوجب تحريم حده وهو العيمن قاله فخر الاسلام وقيل مراده بالايجاب
الوجوب جازا * قوله ودلالة اللفظ على لازم معناه آه مرتبط بتقرير المعنى
وبالقياس معا فانظر واراد عليها * قوله وفيه نظر لاسبؤ آه نظره انما
يراد على ما قرره والافا لتقرير ما في فصول البديع وهو انه قولهم
لا يراد حقيقة والمجاز معا المراد منه انها لا يراد ان ارادة قصدية
واما اراده لوازم التحقيق بطريق التسمية للتحقق وكونها لازما
فليس يجمع بين الحقيقة والمجاز في الارادة القصدية وهذا معنى قولهم
اسم الذات مستخرج جميع الصفات فيلزم في الاحكام بحسب الاعتبار
وذلك في الشرعيات كالوجه شرط الوضوء والاقالة يسميان بغير الالة
من لوازمها وكثيرا القريب يسمى اعتما قالانه من لوازمه وموجبا
فكذا ما نحن فيه مستاه ندر الاطلاق عليه وموجبة يمين قصدية وبدونه
لكن لا إطلاق الحقيقة عليها واردة لها بل لزوم والتسمية * قوله
فانه لا ينشأ من هذا المثال تسمية كنه المصير قرر الاشكال بالترويد
فيجوز ان يكون الجواب اعتبار الشئ الثاني ومعنا للجمع في الارادة نعم

او اعرض
عن الدخول
ومستحيلة
فيما قارته
* فاك
تحييند
لا يصح حمل
اليوم على
النهار
المستند
بل يجب
ان يكون
المعنى فر جمع
مفرد كعصفور
وهو سئى حلقه
كعدل يو كركله
رايحة كركيته
قال صاحب
التسليم هذا
النظر ضيق
للفهم تجوز
ان يكون المراد
باللفظ معناه
المجاز

مجازا عن جزء من الزمان * اقول اسن قيل اسن الحقيقة اذا
تفردت يصار الى اقرب المجازات اليها فكما ان يجب
ان يصار الى جزء من النهار دون مطلق الزمان قلنا ذلك
اذا لم يدل دليل على ارادة البصير وقد دل عليها ههنا ما ياتى
من الالة والاستعمال * فاك قلنا امتداد الاعراض انما هو

انوار الامتثال الى قوله فلا يتحقق تجدد الامتثال * اقول فان الامتثال
 متباعدة عن المتجرات بالنوع والاختلاف بالشخص فلا شك انه افراد الضرب
 والكلوسوس والركوب ونحوها كذا كتب بخلاف الكلام فانه اذا تجدد بتجدد الكلمات
 بل بتجديد وقد تقرر في موضعه ان كلاما من الحروف نوع من اللفظ فيكون مجازا
 واما قوله وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من الدليل فيضم ٤٢٢

اجواب عن السؤال وقها
 تفسير آية * قال * يعني
 انه ما ذكره المصنف رحمه الله
 نفسا الى من قوله لان الفعل
 اذا نسب الى ظرف الزمان
 بشرطه يقتضي كونه معيارا
 يتضمنه اجواب عن قوله
 فانه قلت كما ان اليوم
 ظرف للفعل المتعلق به
 الى اخره وعما قيل سلبت
 آية انما تضمنه اجواب
 عن الاول فلا ان اليوم وان
 كان ظرفا للفعل المضارع
 اليه ايضا لكن استدار
 الظرف بما مستد او الفعل
 ليس به ظرفا فيسبى
 يكون انما سبب الفصل
 ليس بواحدة تقدير
 له وان ذكره وهو متحقق
 في المضاف اليه
 يتضمنه اجواب عن
 سبب في فلا ان الزوم
 حمله على بياض النهار
 في الاول كونه اول
 من غيره لانه متضمن
 حقيقة لا يجب ان
 المتضمن تقديره وعلى

لو اقتصر على الشق الاول لم يكن اجواب جوابا عنه ويمكن ان
 يتكلف ويقال لا شك انه المقصود ابطال ما قيل في اجواب
 السالف من ان اليقين موجب الكلام وذكر الشق الثاني لتأكيد
 ارادة الشق الاول كانه قيل ليس اليقين لا موجب الكلام والارزوم
 الجمع بين الحقيقة والمجاز فحينئذ يكون موجب كما صرح به فوجب
 ان ينقد اليقين بلانية * قوله فلا يمنع الجمع في شئ من الصور قال
 القاضى الشريف يذامر وادان كلام المصنف موصى بالانشاءات
 الشرعية حيث قال لكن في الانشاءات الشرعية يمكن ان يثبت آية
 وقد يقال فيها ذكره نوع حكم لان المعنى الحقيقي اذا لم يوجد ما يمنع راد
 من اللفظ ثبت نفس اللفظ سواء كان خبرا او انشاءا شرعا او عرفيا
 وقد يجاب بان في الانشاءات الشرعية مزيد قوة فلا تحكم وفيه منع
 * قوله فلا يثبت من غيرنية قيل فيه بحث لانه ينبغي ان يحتاج التقوى الى
 اليقين في سائر القريب لان اللفظ غالب الاستعمال في الشئ المجرد
 وهو خلاف الاجماع وجوابه ان عتق القريب انما لزوم من دخوله في ملك
 الساري حتى لو ملك بالارث والهبه عتق عليه بحكم الشرع من غير
 توقف على الارادة ولا كذا كتب اليقين فظهر الفرق * قوله ومن يدري
 الكلام آية غايته بوجوه الاول انه يلزم على هذا التقدير ان لا يكون يمينيا
 فيما اذا قال نذرت ان اصوم رجب ان نوى النذر واليمين لعدم
 اللفظ الذي يصح به نية اليقين بخلاف التقرير السابق اسم الامام المجتبي
 للقسم اذا كان الموضع موضع تعجب نفس عليه في كتب النجاة الثالث
 ان القسم ليس بمقصود المقيد بهذه العبارة اصلا وهو نوط * قوله استنصر

سالم في الوقت في المسألة لان ارادة النهار لا تمتنع اريد السر
 متعلق لان دلالة الآية والاستعمال * قال * وله دلالة
 انقط على لازم مصنفه آية * اقول هذا منقطع بقوله المصنف رحمه الله
 تعالى وما ذكره يحصل ايضا غير متضمن بالخير * قال * ونسبته نظر لما سبق
 خيرة آية * اقول منسبا قوله وللاستة اللفظ على لازم مصنفه

السبب لان الغليان سبب سرعة الحركة * قوله لا ريب فيها
 اى لا ابطاء * قوله للتوابع والانتكار التوابع في الاول على عدم الابطاء
 وكذا الانتكار له وفي الثاني على نفسه الكفر ثم وجه المناسبة في الاول ان الامر
 بشئ سبب للتوابع على عدم فعله والانتكار له وفي الثاني ان التوابع
 والانتكار ضد الامر اذ هو شرع الامور به وبما لا نعلمه وبين المصدقين
 ملازمة من حيث المتابعة واستحالة حملها عنها فلا يثبت اليها قبل
 حمل الامر الاول على التوابع غير ظاهر * قوله اذ لا يخص الامكان شرعا
 لم يشأ اى لا يخص وجوبه بذلك فانه خبرى وان كان وجوده
 مختصا به فاعلم المصنف اذ قال كل مملوك لى حر لا يقع على المكاتب
 مع انه المكاتب مملوك حقيقة فيكون المملوك حقيقة في المكاتب
 فيا في عدم وقوعه عليه عند ذكره بصيغة عامة يقتضى شمول افراد
 و اى كلمة كل اى الاحالة الافراد المندرجة تحت مفهوم مدخولها واذ
 كانت تلك الافراد مختلفة غير متساوية بالقياس الى ذلك المفهوم
 ولذا لا يصح ان يقال كل موجود واجب لذاته لا شرعا ولا عرفا ولا لغة
 وكذا لا يصح ان يقال كل موجود قائم بذاته بالوجود الثابت ولو كان بالولاية
 بعض الافراد باللفظ موجبا لخصوصه وقرينة الجواز في ذلك اللفظ
 يصح احد من القولين باحد الوجوه الثمثة محلا بالولاية لانه يمكن
 ان يقال الواجب الوجود اولى بالموجودية من الموجود الممكن وكذا الجواهر
 الفار او اولى بالموجودية من العرض فار او غير فار كما صرحوا به في تحقيق
 كون الوجوه مقولا بالتشكيك * قوله وفي السابعة اخره في البنية
 من الثامن لعدم التبيين فيه بنوع خلاف السوابق * قوله انما الاعمال

لا يكون بطريق المجاز فيكون واردا على المصنف رحمه الله تعالى
 وعلى ما ذكره ايضا فانه قيل كما اقول قولهم اجمع بين الحقيقة
 والمجاز بارادة المعنى الحقيقي والمجازى ايضا فلياول قول
 المصنف رحمه الله تعالى ودلالة اللفظ على لازمه لا يكون
 مجازا بانها لا تكون دلالة على المعنى المجازى قلنا
 ٤٤٣
 بآية قوله
 وانما المجاز
 هو اللفظ
 الذى
 استعمل
 ويراد به
 لازم المعنى
 الموضوع له
 والحواس
 الاعمال بالنيات
 مسته
 ٤٤٤
 وجه ذكر الاحارة
 مع الدنيا يتجمل
 بوجهين احدهما
 ان سبب ذكر
 الحديث ناروفا
 انه رجلا ما جسر
 بوجه امر
 بقال لسا
 ان السليبي
 و ان سبب انه
 على زيادة التفسير
 من ذلك * مسته
 ٤٤٥
 لفظ الدنيا مقصورة
 غير منسوبة لانها
 فعلى من الدنو
 موصوفة بما عرفت
 اى الحيوة الدنيا
 ولا يخفى ان تقدير
 الحيوة فذلك لانها
 سبب الحديث الشريف

وهو كونه ليس بمسمى مجازيا فلا يلزم اجمع المندرج
 * فاعلم * لا الاشكال الوارد على جواب القوم آه * اقول
 زعم بعض سراج المعنى ان المصنف رحمه الله تعالى
 اجاب عنه ذلك الاشكال باختيار السبق السابق فقال لا اجمع
 بينهما في الارادة لانه نوى اليه ولم ينو السند لكثرة

فلا بد ان يقدر
مضاف ايضا الى
زخارف الحيوة
الدنيا قال الله
في كتاب الشواهد
في استعمال الدنيا
مستورا شكرا
لأنها افضل التفسير
فلا بد ان يحتمل
بالام كما ذكر في
الاولى جعلت عنها
الوصفية رأسا
واجبرت مجرى لم يكن
وهذا قيل ويدل عليه
قوله الواو يا
لا تدل بجواز الطلب
الا في النفس
الاصح * مشتمل

تبع النذر بصيغة الميم
فيل الانشاء وفي الانشاءات
والمجازي وان لم ينو ان اراد
يرفع هذا كلام المصنف
يثبت في مناط لا حكمها
قال كذا
في الانشاءات
يكن
يثبت
للكلام المعنى
الحقيقي
والمجازي
الآخر
فلا بد ان
منه
المعنى
استعمل
فيها بقرينة
تو
في جسيم
صورة الظاهر
والانشاءات
المرتب
تأمل *
والا فقد
فصله
صاحب
الكشف
مع اجواب
بوجوب
اقول
كلاما

تبع النذر بصيغة الميم
فيل الانشاء وفي الانشاءات
والمجازي وان لم ينو ان اراد
يرفع هذا كلام المصنف
يثبت في مناط لا حكمها
قال كذا
في الانشاءات
يكن
يثبت
للكلام المعنى
الحقيقي
والمجازي
الآخر
فلا بد ان
منه
المعنى
استعمل
فيها بقرينة
تو
في جسيم
صورة الظاهر
والانشاءات
المرتب
تأمل *
والا فقد
فصله
صاحب
الكشف
مع اجواب
بوجوب
اقول
كلاما

اختبر للشق الاول تقرير الاول ان استعمال هذه
الصفة غلب في السند المجرى فصارت الميم
كما حقيقة المجزأة فلم يثبت بالانسيبة وتقرير الثاني ما مر انه ما هو
المعنى المجازي ولا يتوقف على الارادة ليس معنى مجازيا فان
الشرع لم يجعله كمنه الا على وجه القصد بخلاف شرعي القريب

فإن الشرع جعله اعتناء فاقصد أو لم يقصد علمه صاحب
الكشف نظر الجواب الثاني بقوله والجواب الصحيح أن الشرع لم يثبت
بوجوب النذر إلى آخر ما قال ولعل وجهه فساد الأول أن الشرع
يقتضي أن يحتاج العبد إلى نسيئة في شئ من القربى لأن غالب
الاستعجال في شئ من القربى وهو خلاف الإجماع * قال *

نحو إجماع الفعل وتركه * قوله من أذن الفرض من جلب نفع أو دفع ضرر
أو ما لا يمكن أن يجاب بأن التفسير المذكور بناء على جواز الأعمال على العباد
كما انفرد به البعض وحاصل التفسير من وجده النية على العمل بالثواب ومن
فلا وأما قوله فيما سيأتي والاعتماد في الأعمال المحترمة فيما لم يقسم الحكم الاضروحي
مطلقا إشارة إلى عموم الأعمال في الحديث المشتهر فليست * قوله يدرأه
أنه منع ذلك بجواز أن يقدر المتعلق فعلا خاصا أو يحكم على حذف المضاف
من النيات أي لا أعمال معتبرة بالنيات ومحسوبة بها والأعمال كائنة بحسبها
* قوله على صدق الغزيرة أمانة العبادات فقط وأما في المعاصي فكان معنى
البتة أنها على صدق الغزيرة أنه لو وجد المحصنة خطأ أو نسياناً لم يقع بها عقاب
العقاب سهواً ولم يؤخذ صاحبها بقوله عم وقع عنه امتى الخطأ والنسيان
* قوله سواء استعمل على صدق الغزيرة أو لا وفيه بحث لأنه يدرأ على صحة
أنه لم يستعمل على صدق الغزيرة الذي هو مناط الثواب مع أنه ليس كذلك
وأما عندنا ففيه فقط وأما عند المحققين فلما سئل عن أن انتفاء الثواب
اللازم لا انتفاء صدق الغزيرة يستلزم انتفاء الصحة اللهم إلا أن يقال
مراد أي مبنى لأول على صدق الغزيرة من حيث خصوصه ومبنى الثاني
على تحقق الأركان والشرائط المحترمة فإذا وجدت ولو حفظ وجوزها
بالإجمال يحكم بالصحة وإن لم يلاحظ كتمانها على خصوصية الغزيرة وبهذا
القدر يظهر اختلاف المؤيدين قائل * قوله والاعتماد في الأعمال المحترمة أو
هذا لا يلزم تفسير النية على الوجه السابق * قوله كان مشتركاً بينهما أي
مشتركا في الظاهر وأما اشتراك الحكم الاضروحي بين الثواب والعقاب فالحكم
الاضروحي بين الصحة والفساد فاشتركا في معنى كالا انسان بالنسبة

صاحب
الكلام
في هذا
المقام
أقول
أما سببه
بدراسة
الظواهر
القسم
ليس
بمقصود
بمسألة
العبادة
* قال *
والمراد
النسبة
فقصده
الاطمئنة
والقرب
إلى الله
نفسا
* أقول
فيه بحث
لأن ما
استحدث
صحة ما
النسبة
في بعده
ونقصه
إلى من كانت
واله نسيانها
السابق فليست
مراد بالانتفاء

المستعمل في نصيحة
وبما غنمته وتدفيع
بإزالة شرط وأجزاء
مستل ذلك فيقال
من قصد في فقهه
أي من عذره يحتاج
حاجته ولا ضرورة
لنفسه من
قوله عليه السلام
فجرت إلى الله
ورسوله أي فقه
باجتماع من عرف
بجواز شرعه ووجوب
لنفسه * مشه
فانها كلمة مفيدة
للمفسر بحسب التوضيح
لأن الألفاظ
الذكور وما ينبغي
المراد من
النسبة يقتضي
صحة الكلام فيما
والألفاظ المفيدة
للتأكيد فارتفع
ما المذكور فصارت
المجموع تأكيدا
على تأكيد التأكيد
وهو معنى التأكيد
لأنه ما باب إيمان
العكس فانه استمر
تأكيد على تأكيد
ولا يلزم من كل
تأكيد على تأكيد
والألفاظ وانه
أنه زيد القام محصا
ولم يغير لغيره
مستعمل

في الحديث محمول على المعنى اللغوي لئلا يفتقر تطبيقه لما بعده
ونقصه إلى من كانت السحرية إلى الله ورسوله عليه السلام
واله نسيانها أو امرأة يترجمها فانه تفصيل للمحمل
السابق فليست * قال * أما أولا لا لا لانه لم يشر إلى
مراد بالانتفاء

فيما هو المقصود وهو عموم المشترك بـ لا بد منه في سبب التواضع مراد بال اتفاق
 ليحقق عموم بمعنى ارادة معينة وهو ممنوع غاية في عدم الثواب اتفاقا
 وهو لا يقتضي كونه مراد بال اتفاق * قال * وانما لنا فلان عدم بقاء الاعمال
 على العموم مشترك الا لزام آية * اقول يعني انكم وان اردتم حكمها كلها لا اردتم
 بالحكم الثواب والعقاب لزم تخصيص الاعمال بماله ذلك * قال * بل هو ٢٤٦

الى افرادة * قوله فحمل الشافعي على النوع الثاني في بحث وهو تخصيص
 تقدير الصحة بال نية وتقدير الثواب بالتحفة وبناءا لشرط النية
 وعدمه في الموضوع والفصل عليهما كما ذكرنا مما لا حاجة اليها بل مبني لشرط
 الشافعية كونها من العبادات ولا يضرهم تقدير الثواب وبمعنى عدم اشتراط
 التحفة عدم كونها منها ولا يضرهم تقدير الصحة فلو كان من العبادات وعند
 التحفة ايضا لشرط النية وان كان التقدير الثواب ذا كان من غير العبادات
 عند التحفة ايضا لشرط النية فليست آية * قوله اما اولانا لانهم آية قيل
 مراد استدلال كون الثواب بالنية متفق عليه وكون الجواب بها مختلف
 فيه فحمل اللفظ على المتفق عليه اولى من حمله على المختلف فيه ورد بان حمل
 الاتفاق على كون الثواب بالنية كما ذهب اليه هذا القائل وجعل هذا
 الاتفاق دليل على اولوية ارادة الثواب من الحكم بآياه ان ذلك لا يتفق
 ليس اتفاقا على تبوت احد النوعين على ما يدل عليه عبارة المتن لان احد
 النوعين انما هو الثواب لا كون الثواب بالنية * قوله وانما نية قد يجازي
 عنه بالشرع اليه فيما سبق من انه مستقر في فليست آية واخذ خلاف
 الاصل فلا يصح رايه بلا ضرورة ولا ضرورة مع افادة الحكم بـ ضرورة نية
 او مجازا وانما يجيز بان هذا انما يتجه اذ بين رجحان المجاز على التحفة
 * قوله وانما لنا فلان آية اجيب عنه بان محال معنى الثواب على الا بالنية
 ان كان كل عمل من باب بالنية ولا يلزم انعكاسه كلياً ولا عدم العموم
 وانما ما يترتب من النية من الاعمال التي يتب بها ولا يخرج الى نية اخرى والا
 يتسلسل فروع بان هذا التخصيص ضروري بخلاف التخصيص اللازم على ما ذكره
 الشافعي رج * قوله لو كان الصحة عبارة عن ترتيب الفرع فيه منقصة

موضوع
 لا اثر له
 ولا ضرورة
 انما اذا اراد
 احدهما يلزم ان
 لا يكون الاخر
 مراد * مشه
 لذلك كان
 مشتركاً
 لفظياً
 لان الصحة
 والفساد
 بمعنى
 سقوط
 القضاء
 لازم له
 شرعا
 بخلاف
 الثواب
 والعقاب
 كما هو مذهب
 اهل الحق
 * قال *
 الا ان
 اذا اتر
 على ذلك
 فرق بينهما
 ٢٤٥
 فلا يرد على تقدير
 ارادة التعميم
 انما اذا اراد
 احدهما يلزم ان
 لا يكون الاخر
 مراد * مشه
 قد يجازي عنه
 بان موضوع
 الحكم للذليل
 يصلح اماره لان
 يرد من
 وهذا القدر يكفي
 مرجحاً * مشه
 وبالحكمة المراد
 عموم الحكم
 بان يكون منقصة
 ثواب العمل
 لا يكون الا بالنية
 وهذا معنى صحيح
 على عمومته بخلاف
 قولنا صحة
 العمل لا يكون الا
 بالنية * مشه
 فرق بينهما

* اقول قالوا لا باعتبار ان هذا اللفظ يوجب التفرقة والا لا بشرط
 الاول بل لانه لا يرد على هذا ولا يفرق بـ بـ معلقة
 فيفرق القاضي دفعا للفظ * قال * ولهذا يصح شري ابنه وبنته * اقول
 اي يكون غير مناف للملك يصح شراهما حتى يملكهما بالشرع ثم يبطل الملك للعسوة
 بخلاف نكاح المحارم حيث لا يصح اصلا ولا يترتب عليه حكم قطعا * قال * او رد

البيان في نوع الاستدلال * اقول يعني اسم الكلام وان كان في مطلق
 المجاز لكنه اورد البيان في قسم منه التمثيل والتوضيح لان الداعي مختص
 بذلك القسم اي المحركات البدئية من المقابلة والمطابقة فيلبيان
 المحركات البدئية ههنا بالمطابقة والمقابلة ليس كما ينبغي لاسم كلام المصن
 رحمه الله تعالى في الدواعي اللغوية وهو من المعنوية وليس

بشيء اسم الدواعي اللغوية
 يجوز اسمين وان المحركات
 المعنوية فانك اذا اوردت
 المحركات لا شوب ادع
 حصل الطباق بحسب لفظ
 الادام واو قلت تسبها
 لغات الطباق * قال * اما
 رجسها في نفسها في لغتها
 كانت الترسية مذكرة
 * اقول قوله لما كانت
 الترسية مذكرة ارتفع
 الا خلا بالادام ورفع لقوله
 بل الجواز في قولك
 اذا كانت الترسية
 ورفع لقوله كيف يكون
 دلالة لفظ الجواز او
 * قال * اسم اراد
 بالاسم ما يتعصب باللفظ
 * اقول يعني قوله
 في الجواب شبه المحسوس
 المتعصب بالمضي المطلوب
 * قال * فيكونه انحص
 ما هو مصطلح الخاة * اقول
 فيهم
 يريدون والمقام ليس
 باسم بفرق كما لا يخفى
 انجمن

وهو ان الصحة لو كانت مستلزمة لترتب الثواب من غير ان يكون
 عبارة عنه لا يستلزم انتفاؤه انتفاها لاستلزام نفى لازم نفى اللازم
 * قوله اما لو كانت الصحة عبارة آه ظاهر السياق يدل على ان الاولين
 مقابلان لكون الصحة عبارة عن ترتيب الغرض والاخرين مقابلان لكون
 الغرض الثواب ولكن ان يجعل الاولان ايضا مقابلين لكونها عبارة عن
 ترتيب الغرض يؤيده ما قيل لاختلاف بين المتكلمين والفقهاء في تفسير صحة
 العبادات انما اختلف في تعيين الاثر المطبوعا فجملة المتكلمين ان
 من امر السمع وهي بعينها ترتيب الاثر المطبوع الذي هو الغرض والفقهاء
 رفع وجوب القضاء * قوله بل موضوع لآثر السمع فيه بحيث لا اذا كان
 موضوعا لذلك كان مستترا كلفظ لان الصحة هو الفضا بمعنى سقوط
 القضاء وعدمه لازم له شرعا بخلاف الثواب والقضاب كما هو ثابت
 ابل الحق وجوابه انه ليس المراد بالزوم الزوم العقلي بل المترتب
 في الجملة ولو يقتضي الوعيد او الوعد فلا ينافي منه ما يجب ابل اكثر * قوله
 ولا شك ان الملازمة آه فيه منع لانه في نفسه صفة الثواب مثلا لا يفسد
 للمضي احتيجي لكونه لازما في الجملة فالاولى ان يتركب هذه المقدمه في وجه
 النظر وتبقى ما فيها * قوله وعلى الكروج عنه قال في الهداية ان كل من
 لا يتعصب عنه كما خرج المصنف في شرح الوقاية وهو المناسب للمعنى لان
 السارب اذا كره لم يكن ابتداء الشرب من البئر واما اذا جعلت التعصب
 فيكون المضي لا شرب من ماء المنع متحقق في الكروج فيجوز ان لا يمتنع
 الى الفرق بين هذه وبين مسئلة من ساء من عبيد في عققه فهو حرم حيث
 من هناك على التعصب كما مر * قوله بطريق استعمال المتعبد في المطلق او الكل

ما يقابل العلم * قال * لا يقال فيلزم تقديم النفس على المسح
 * اقول يريد على ما يفهم من قوله تقدم الالف بجنب المحال لا يوجب ان
 تقرر في الكلام تقدم دة يعني اسم المفهوم قما سبق اسم الافعال اذا تقدمت
 في الكلام يجب تقديم بعضها على بعض فيلزم منه تقديم النفس على المسح
 في آية الوضوء لانها مستقلة وحاصل الجواب استقلالهما وتقدمهما لان المسح

راجع الى الفصل فهو هو في الحقيقة * قال * ولا يخفى ضعف الوجهين
 * اقول يعني الجواب والمعارضة اما ضعف الاول فلان كون الوظيفة
 فيكون المسح رخصة اسقاط لا اسقاط يوجب اتحاد المسح والفعل وارتفاع
 التثنية بينهما وذلك ظاهر واما ضعف الثاني فلان لا يدفع السؤال الوارد
 على التثنية * قال * والجواب القاطع لاصل السؤال منع دلالة ٢٢٨

الفاء الجواب شبهة على
 لزوم آه * اقول فيه
 بحث اما فلان له خارج
 عن قانون المسطرة لانه
 حاصل السؤال منقول
 من غير دليل وذكر الالة
 بطريق استدلالا ثابت
 فلا شبه ان اراد بكونه
 من تراخي وجوب الاقصر
 فليس ذلك مراد المتكلم
 بقصد منقصر والالزام
 اشتراط الاول كما هو مذموم
 ما لكسر رحمه الله تعالى
 فان حكم المعطوف على مدحول
 الفاء
 والكلام انما يستقيم
 هنا على الوجه
 الاول والرابع
 مشه
 المعطوف بالفاء انما يرضى عنه
 المعطوف عليه بزمان
 وان لطف وان اراد
 به عدم تكلل زمان طويل
 بينهما بحيث يصعد متراخيا
 في العرف ايضا فالمنع مكابرة
 كيف وقد قال المصنف

في الجواب فان بخصوصية جواب بطريق الدفع فان اعتبر جوابا مقيدا
 بانه على طريق الدفع فهو مقيد استعمل في مطلق الجواب وان اعتبر انه
 جواب ودفع اعني انه عبارة عن مجموع الامرين فهو كل استعمل
 في الجواب وهو مطلق الجواب * قوله في مجلس القاضي اشار الى ما
 اوضح رج فان ابا يوسف يجوز اقراره مطلقا واعلم ان الوكيل في خصوصية
 على ما في الزخيرة على خمسة اوجه الاول انه يوكله بالخصوصية ولا يقرض
 شيئا اخر فيصير وكيل بالانكار بالاجماع والاقرار ايضا عند علمائنا
 الثمثة الثاني ان يوكله بالخصوصية غير جائز الاقرار فيصير وكيل بالانكار
 فقط عند محمد رج وعند ابي يوسف رج يصير وكيل بالانكار والاقرار
 ويطلق الاستثناء الثالث ان يوكله بالخصوصية غير جائز الاقرار فيصير
 وكيل بالاقرار فقط في ظاهر الرواية وعنه ابي يوسف يصير وكيل بالاقرار
 والانكار ويطلق الاستثناء الرابع ان يوكله بالخصوصية جائز الاقرار
 فيصير وكيل بالانكار والاقرار عندنا خلافا لثالث فقي الساجس ان يوكله
 بالخصوصية غير جائز الاقرار والاقرار اختلف فيه فقيل يجوز وقيل لا يجوز
 * قوله عندنا ما يعرف المدعي محققا فيكون مجورا شرعا قيل توهم ان
 المراد بالخصوصية المجردة شرعا هو انكار الوكيل بحق المدعي محققا كان
 المدعي وغير محقق ولو كان كذلك كان الواجب على الوكيل بالوكالة
 احدهما وهو الاقرار اذا كان محققا والانكار اذا كان غير محقق وليس
 كذلك بل هو محقق بالوكالة فيهما وايضا لو اقر وهو يعرف انه غير محقق
 فينبغي ان لا ينفذ اقراره لانه مجبور شرعا بل المراد بهما المجادلة والخصومة
 لا ما ذكر فانها هي المنهية شرعا واما الاقرار وهو غير محقق فامر مبطل

رغمه استرعى الى الفاء للتعقيب فلهذا دخل في الجواب وقال فخر لا يجوز
 الاسلام الا ترى ان العرب تشتمل الفاء في الجواب لانه مترتب
 لا محالة فثبت * قال * واما استعمل فهو انما الاختلاف المذكور مبني على ان
 تفسيق الاجزائية بشرط عسده على سبيل التعقيب * اقول لفظية
 عند غير واقفة موقفة لان الاما مبنية لا يتناول نفسه في التعقيب

اللفظي وانما هو نفسه بعد قوله كذا في قوله كذا من قوله كذا من قوله كذا
 * قال * ثم انما هو نفسه بعد قوله كذا في قوله كذا من قوله كذا من قوله كذا
 او الاجازة من نفسه قامة انما هو نفسه مع سكوت * اقول في نفسه كذا لان المتبادر
 من قوله من نفسه قامة انما هو نفسه مع سكوت ان لا يكون نفس السكوت فاصلا وليس كذلك
 بل صريح في شرح اجماع الكبير والمختص من في صورة السكوت
 ٢٢٩

يستحق الاول ونصف
 الثاني وثالث الثالث
 مجازا لان زعمه معتبر في
 حق القوم عليه لا في حق
 النقص المستحق الثالث
 * قال * لا على قول بتقدير
 مثله على ما ذكره المصنف
 رحمه الله تعالى
 يعرف بالتأخر * اقول
 لانه يقتضي ان يكون مقابلا
 لشيء مفسر له * قال *
 انما فلا ان عطف الخبر على انشاء
 وبالعكس شائع عند اختلاف
 الاغراض * اقول هذا خلاف
 ما ذكره في المطول في محنت
 وهو صبي ونفس البوكير
 * قال * وانما خبر
 بان ليس لا بشا ر علمه
 فأنه لا يشك ان
 القوت * اقول لم يقبل
 ليس الامر بالاب ر كذا
 قال في الصورة التي بعده
 مع اسم الواو فله ايضا
 صورة الامر لان المقصود
 تمه ليس الامر بالاب ر كذا
 بل تحصيل البشارة له
 بخلاف ما بعده من الصور

لا يجعل في التوكيد وقبول الوكالة له اعتبار وان استحق التواب والعقاب
 باظهار الحق وسره لانه ليس له في الكلام دليل وقد يجاب بان جواز
 السمع بخصوصه هو المنازعة التي يقتضي له الفصل وذلك غالبا
 ينشأ من الانكار ولذا قال والانكار * قوله ولا يصح الانكار اصلا
 لانك قلت القرينة قائمة على المعنى الحقيقي وهو الجواب مع الانكار غير
 مراد * قوله عمدت عليه القرينة وهو مطلق الجواب المتنازل لا لافراد ولا لاجزاء
 * قوله كما هو الواجب في المحاور * قوله وفي التفاهم عند البعض قال
 مستخرج ما وراء النهر هذا قول راجح راجح والاول قولها دليل انه لو حلفه
 لا يا حكاما والحكم الادعي والحكم ريجحت عنده لان التفاهم يقع عليها
 وعندهما لا حيث لانه لا تعامل فيه * قوله حيث قالوا انه اعترض عليه
 الفاضل السمع فندى بان زيادة الفائدة في المجاز دليل مستقر على رجحان
 سواء كانت اختلافية في الحكم او في التكلم فلا معنى لبناء اجد الاختلافين
 على الاخر واجيب بمنع كونه دليلا مستقلا بلاء اعتبار اختلافية في الحكم
 لو ثبت ان اختلافية بينهما في التكلم لم يكن ترجيح المجاز لعموم حكمه ولو ثبت
 ان اختلافية في الحكم لم يكن * قوله لقند هما لا كانت اختلافية آه فيه محبت وهو
 اسم اعتبار اختلافية في الحكم برجحان المجاز باعتبار الحكم مما يتدفقان لان
 حلفية حكم المجاز دليل مرجوح فلا يمكن ترجيح اختلافية الحكم لان يقال
 قول راجح في هذه المسئلة ما كان بناء على اختيار حلفية المجاز باعتبار
 التكلم فقولها مبني على نفى اختلافية بهذه الاعتبار لا على ثبوت اختلافية
 باعتبار الحكم * قوله لا يثبت التحريم يعني ما ذكره المصنف بقوله فلان التحريم
 الذي يثبت بهذه المناف للملك النكاح فلا يكون حقا من حقوقه ولا يثبت

* قال * قلت لما جعلتم بمنزلة السكوت قلا وجه لتقدير الواو آه * اقول
 لم يعطف قوله لا وجه لاثبات الشرية على قوله لا وجه لتقدير الواو
 بل وسط بينهما قوله ولا جعل هذا في حكم المنقطع عما قبله لان نقفا وجه اثبات
 الشرية فيها ذكر انما يترتب على جعل هذا في حكم المنقطع ووجه خصوص جعلتم بمنزلة
 السكوت فلو عطف عليه لفهم هذا * قال * التقدير المذكور يخص الانشاء * اقول

لا اختصا من له به لان حاصل كلام المصنف رحمه الله تعالى الى انه التواخي
لو كان راجعا الى الحكم فقط لزم ان يكون في الالفاظ ايضا كذلك فيلزم تخلف
الحكم عن الحكم في الالفاظ وهو يوجب لانه محاد معنى بل فقط يقارنه في الوجود
فوجب ان يراد به الحكم مطلقا نسبلا في المحذور * قال * المصنف رحمه الله
تعالى اي الالفاظ لا يحتمل التدارك لانه المراد بالتدارك الكذب والافتراء

التحريم لم يثبت المصنف تحقيقه لانه احرمة لازمة له ومنتفع اللازم
يستلزم امتناع للزوم لكن فيه سائبة جعل الاصل تابع للفرع
* قوله الا انه اذا اخذته لا باعتبار ان هذا اللفظ يوجب الفرقة
اذ لو كان كذلك لما شرط الدوام ولكن لانه لا دام على هذا لا يثبت
فيبقى مظلوما متعلقه فيفرق القاضى بينهما نفي اللفظ * قوله والنسب
ما يحتمل الكذب والرجوع اليه في الكشف الى انه الرجوع عنه
النسب انما يصح قبل قبول الاثر * قال المصنف بخلاف القضي
فانه لا يحتمل الكذب والرجوع ذكر قوام الدين في شرح الهداية
وبعد الرأى في شرح القدوسى انه لو قال لعبد هذا ابني ثم ادعى
انه قال كراهية يصدق ولا يصدق * قوله ما اوردته المصنف الترديد القبيح
فيلكن ترجيح الكلام الذي نقله المصنف لا يكون الترديد فيه قبيحا وهو
ان يقال قوله وهذا انما ان ثبت في حق النسب وفي حق التحريم ما نصه
انكروا ما نصه اجمع حتى يثبت في الترديد فمضاه ان اثبات النسب
المستلزم للتحريم انما كان للنسب فلا يجوز لان الشرع يكذبه وان كان
للتحريم الذي هو مدلول التواخي للفظ فلا يمكن لانه مناف فقوله المصنف
فان لم يثبت النسب لا يمكن ثبوت التحريم بطريق الاستلزام اندفع بما
قلنا انه ليس مانعة اجمع * قوله وهذا مشبهة الاسارة المذكورة
ممنوعة بل غرض المصنف اجماع المجاز والدلالة الاتزان امنية في الصورة الثابتة
وانفراد دالة الالتزام في الاول * قوله لانها دالة اللفظ على تمام
ما وضع له بالنوع قال الفاضل الشريفي هذا انما يصح على قول من نفي
الوضع كجرح تخصيص اللفظ بازاء المعنى فيوجد في المجاز الوضع النوعي

لا يحتمل الكذب * افورفيه
بحسب لانا سئلنا ان النساء
لا يحتمل الكذب لكنه يحتمل
اللفظ والتدارك لا يجب
ان يكون تدارك الكذب
بل قد يكون تدارك اللفظ
ولهذا استعمل التحريم
لفظ اللفظ مكان الكذب
وقال فخر الاسلام واثما
الافتاء فلا يحتمل تدارك
اللفظ فالصواب ان يقال
الستر في عدم قبول الافتاء
والتدارك والابطال
ان اللفظ الالفاظ في اذا
صدر لا يتخلف عنه موجب
لما عرفت انه ايجاد معنى
بل فقط يقارنه في الوجود
فبعد ما وجد المعنى لا يكون
رفعه وابطاله بخلاف
الاخبار بجواز تخلف مدلوله
عنهم * قال * المصنف
رحمه الله تعالى وقال
زيد باع منى او وهب لي
بعد القضاء * اقول
قال صاحب الكشف قالوا انما
يصح هذا الاقرار اذا غاب
عن مجلس القاضى متى كان

للقاضى تصديق للمقر له فاما اذا قال ذلك في مجلس القضاء فقد علم القاضى والدلالة
بذلك لانه علم انه لم يجر بينهما مينة وقبض ولا بيع والكذب الاحكام له
فلا يصح اقراره في هذه الصورة * قال * وحقيقة فلا حاجة الى ما يقال
ان النفي هنا تأكيد لاثبات آية * اقول اعلم ان المقر اذا بدأ بالاقرار ثم نفي بان
قال بعد الحكم هذه الدار لزيد ما كانت لي قط فني للمقر له ويعتبر قيمتها للمقتضى عليه

اتفاقا واما اذا اريد بالمنفي فذلك عكسه كما في قوله لا يصدق عليه
لان قوله ما كانت لي قط كاف في نقض القضية وقوله كمنها لفظان كلام مبني
مقطوع عما قبله لانه ليس ببيان مرفوع ليقول اول الكلام عليه ويصير كمنها واحد
فيكون قرارا بالملك للغير بعد ما انتفى ملكه وعاد الى المقضي عنه فلا يصح هذا الاقرار
وان صدقه المقر له كما لو فصل الاقرار عن النفي واجاب صاحب الكسفة
٢٢١

بقوله لا نسبه لما وصل
الاستدراك بالنفي وهو
بيان تغيير اللفظ الى آخره ولا كان
هذا الوجه استضعفا او منع
عدم كونه بيان تفسير
مكابرة محض فان القول
بكونه الدار لزيد لا يفسر
السلب العام عن نفسه
كما لا يخفى على من نظر النصف
اجاب بوجهين المذكورين
لهنا مدارهما على منع كون
قوله كمنها لفظان كلاما
مبتدأ مقطوعا عما قبله
بعد تسليم عدم المنية
فكأنه قال لا نسبه
كلام مبتدأ مقطوع عما
قبله قوله ليس ببيان
مرفوع قلت لا يلزم من عدم
كونه مرفوعا كونه كلاما
مبتدأ مقطوعا عما قبله
وانما يكون ذلك لو اردت بما
قبله معناه اللغوي الظاهر
واعبر مستقلا وليس كذلك
بل هو لتأكيد الالتماس
عرفا وما ذكرنا كيد الشيء
كان حكمه حكم ذلك الشيء

والدلالة المطابقة واما لو قسم الوضع بتخصيص اللفظ بازاء المعنى فله
من غير اعتبار امر زائد عليه وهذا القرب الى التعريف الذي اخذ فيه قبيد
اولا لا يكون في المجاز الوضع النوعي ولا الشخصي ولا الدلالة بالمطابقة
* قوله في نوع الاستفارة قيل ليس كذلك بل المراد هو الاستفارة
اللقوية فيجوز في جميع انواع المجاز وانت خبير بان قوله المستفارة منه
هو السبيل المخصوص والمستفارة هو الانسان الشجاع والمستفارة هو
لفظ الاسد والعلاقة هي الشجاعة صريح في الاستفارة المصطلح عليها
* قوله وانما يقابلها الوحشي المستحل لا العذب بل عذوبة اللفظ لا
السلاسة التي تقابلها الركابة * قوله يجب ان يجعل من قبله قيل
لا احتياج الى ذلك لان ما ذكره السرداع اخر لترك الحقيقة لانه من
ثمة الداعي الاول فانه قال في المتن الداعي الى المجاز اختصا لفظ
بالعذوبة وهذا احتمال لان لا يكون في لفظ الحقيقة عذوبة وهو الركابة
او يكون فيه عذوبة ولكن يكون العذوبة التي انحصرت بها المجاز اكثر والى
هذا اشار في الشرح ويؤيده انه وقع في بعض النسخ اول لفظ المجاز بدل
الوادع على انه ان ارد اقتضا وجود العذوبة في جميع الالفاظ الركابة
فاللزم غير مستلزم وان ارد في بعضها فيبطل المقضي كيف والعذب
قد سمي كيدا بالنظر الى عذب منه * قوله استأمر ابر من الضيف اي
استأمر ابلغ في برده من الضيف في حرة * قوله من المطابقة والمطابقة
قال القاضي الشريفي بيان المحسنات البدعية بالمطابقة والمطابقة
ليس كما ينبغي لان كلام المصنف في الدواعي اللفظية وهما من المعنوية والبيان
الدواعي اللفظية يجوز ان ينشأ من المحسنات المعنوية فانك اذا قلت انخرت

ولا يكون له حكم نفسه لكنه لما كان لتأكيد الاقرار كان مؤخر المحل الاقرار معني
اما لا لتأكيد ابدأ يكون بعد المذكور واما لانه المقصود تصحيح قراره ولا يصح
في هذه الصورة الا بغير الاقرار مقدما والكلام يحتل التقديم والتأخير
كيف والقلب باب واسع ولا يحتل الالف فوجب القول بشروط الاقرار
فظهر انه يحتاج اليه بل لا تعدل عليه * قال * بخلاف ما اذا قال

لا اجيزه النكاح كله اجيزه بما يتلوا * اقول نقول عنده رحمه الله تعالى انه
قال في الذي ذكرنا انه عدم الاتفاق انما هو على اطلاق النكاح هو الموافق لرواية
الجمهور وكتب الاصول والموافق لا يقتضيه الدليل وانه صاحب الكشف عنه
اذ قيل لا اجيزه النكاح بانه كله اجيزه بما يتلوا كما ان كلاما غير مستحق لانه من نفي فصل
والاثبات بعينه وحين اعترض عليه بعض الافاضل بان النفي في الكلام ٣٤

المقيد راجع الى المقيد
والا يلزم العيب في ذكر المقيد
او بالمتعلق بل هو راجع الى الذات
المقيدة دون مجرور
المقيد وانما يلزم العيب
لو لم يفسد الاحتراز عن مقيد
آخر وانت خبير بان معنى
نفي المقيد باعتبار المقيد
بمعنى
فانسه او رد من
امسكته الداعي
المعنوية التعليم
والفقر وغير ذلك
مما لا دخل في بلاغة
الكلام ولم يضر
شيئا مما هو من
الحسنات البديعية
المعنوية * مشتهر
بمقيد اخر
سوى هذا وكون النفي راجعا
الى المقيد كما يشهد به
فصل الاشارة العربية
واستعمال الفصحى فلا وجه
لنفيه على انما نقول
الابتناء لا نسلم ان
قوله لا اجيزه بانه
كله اجيزه بما يتلوا يقتضيه
نفي فصيل وانما بعينه يكون غير مستحق بل هو نفي مقيد وانما بعينه
مقيد اخر * قال * ولا يخفى ان الاول لا يجري في مثل اعني هذا
* اقول يمكن ان يقال المقصود من الوجه الاول الاستحسان بالتمخيير لو كان
الاول والاخيرين في صور الاثبات كلها لزم ان يكون ذلك في هذا
فيلزم ترك الاول فلم نقول بسببه لئلا يلزم ذلك على انسه لا يجب جريانه في ذلك

لا اشبه بهم جعل الطباق بسبب دلالة لفظ الاداء ولو قلت قيد
لفظة الاداء وفيه ان مقابلة اللفظ بالمعنى اب عنه لان يراد بالروعي
اللفظية ويراد باللفظية عرضيا وبالروعي المقنونة ما يورث المعنى
حسنا ذاتيا بقرينة يراد منه ما له دخل في البلاغة * قال المصنف فان ذكر
اللزوم بعينه على وجود اللازم فيلزم عليه الترجيح يكون الدعوى في صورة
الاجاز بعينه دون الحقيقة غير صحيح انما لا فلا ان اللفظ ملزم لمعناه وانما
ثابتا فلا نه لوضوح هذا المكان ينبغي ان يتأكد هذا المعنى عند تعدد مراتب
اللزوم واللازم بطرقتا بالاتفاق وقد يجاب عن الثاني بان اللزوم واحد
لا غير * قوله قطعي هذا لاجازة آه فيه بحث لان تمام المراد قد يكون ادراك المعنى
الموثر في غاية الوضوح ثم الكلام في الدواعي الى العدول عن الحقيقة
الى المجاز فلا من ان يكون مطابقة تمام المراد بالنسبة الى الحقيقة فيحتاج الى
اثبات كون بعض المجازات وضع دلالة من الحقيقة لئلا يتم التقريب لثبات
اثبات كون المجازات وضع دلالة من البعض الآخر * قوله وان اراد آه
قال الفاضل السمرقاني بخلاف الثاني كما يدل عليه قول المصنف ويكون أشهر
المعنوية المتقدمة بالمعنى الظاهر الاستعارة فان المطم من الاستعارة
ليس الاثبات المعنى اجماع المستعارة على اللفظ وجه ولا يلزم من كون المجاز
وضع دلالة عليه ان يكون هو المعنى المجازي فان اللفظ قد يستعمل مجازا في
معنى ويكون المطم منه معنى آخر ويكون دلالة المجاز على ذلك المعنى
الاخر اوضح من دلالة اللفظ الذي هو حقيقة في ذلك المعنى المجازي وليس
الاستعارة ببعيد فان لفظ في بادى النظر ان يكون اللفظ الموضوع المعنى اوضح
دلالة عليه وعلى قوله المطم منه من ان اللفظ قد يستعمل فيه مجازا وانما المقيد

بجواز انه يختص بمثل تلك الصورة ويستند حكم اعتققت هذا وهذا وهذا عليه
 عامة مستركة بينهما وعلى افادة الامام في الاسلام ونقصه ان يرجع بقوله لا في سوف
 الكلام لا بجانب العتق في احد الاولين اهـ وانما مسئلة اليقين في القياس فيهما
 ايضا ما ذكره هو قول زفر لكنهم انضروا اليكوايب الذي ذكره لا واكثر ايضا في سائر وج
 ٤٤٤ الجاح الكبير اننا ثبت بكلمة او هنا كلمة في موضع النفي فاجيب العموم
 على طريق الايراد فكان تقدير

صدر
 الكلام لا الامور المتصورة
 الكلام لا التامة كما زعمه
 ولا يذلل
 والاعتناء لا اختصاصه
 بالاحكام والزمان
 في النفي
 يوجب
 الاشارة الى منع
 في السكت
 والتفريق
 يوجب
 الاقتران
 بقوله
 والله لا الحكم
 فلا تافلا
 لا يثبت
 الا بتمامها
 او يقول
 والله لا الحكم
 فلا تافلا
 فابها كلمته
 وجب
 السكت
 فذلك صار
 الجواب
 بالافلا
 كالمسببة والحوادث
 ونحوها * منه

يكون المشبه معقولا والمشببه محسوسا فلان هذا المثال ظهر دلالة على القول
 حيث ابرز المعقول في صورة المحسوس * قوله هو احتياقي فافهم في شرح
 المضاج احسن انه حقيقة هي لا يثبت باعتبار تحققها ويثبت في نفسها من غير
 تعلم باعتبار المعبر ولا خفاء في انه القيام والحركة كذلك بخلاف القيام
 والحركة * قوله دون الافعال والصفات المستتقة منها اعترض عليه بان
 الموصوف بوجه السببه نفس المشبه والمشببه به وهو لا يختص باختلاف التغيير
 فقدم صريح العبارة الدالة على الوصفية بشئ لفظا لا يتدرج في انصافه فيجوز
 ان يستعار لنا لفظ الدال باعتبار نسبة الدال بالناظر وانصافها بالناظر
 وان لم يصلح لفظا بها له وصفية اجيب بان المصير في هذا المعنى مفهوم اللفظ
 حتى اذا قيل لشيء صما عن غير كان المستعار منه مفهوم العدم تبعا لمفهوم
 العدم لا و انهم فيصير في صحة موصوفية وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به
 يعلم انه من كذا في ام من تا لصفات العقل كذا في شرح المضاج * قوله ولنا
 فيه كلام آه اراد به قوله هناك وهما نظروا وان هذا الدليل بتمامه صحة
 غير متناول لا سيما الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو صفا
 واسع فيكون صريح ومنه لطيب وغير ذلك ولا يقع اوصافا البتة وانما يقع
 في صفات وانما يتبين من النفي بالصفات المستتقة وهذه ليست بصفات
 بالاتفاق * قوله ان يجزى في الحروف لا نهرا وابط والآلات الخلاصة فلا
 يكون موصوفة ايضا وهما بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح باعتبار العلاقة
 المطلقة فلا يجزى فيها المجاز المرسل ايضا فلم يغير واقيم السعي في المرسل ايضا
 اللهم الا ان يقال ما وجد مجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقة الشبه فلذلك لم يكثر
 الاقسام وكشفوا بالاستعارة البقية كغيرها * قوله والالكات اسما لا حرفا

* تارة * ومقتضى كلام الامام السرخسي آه * قول يعني
 انه مقتضى قوله وهذا الاختلاف مسئلة اليقين فانه يختص بصلح الاثبات
 او يكون التخيير في سائر اعتققت هذا وهذا وهذا في الاول والاخير
 وقد ضعف صاحب الكشف كلام الامام السرخسي حيث قال به ما نقله ولا يخلو
 هذا الكلام عن اشتباهه والاعتماد على كلام الشيخ * تارة * وتلك التي يتناول

على الوجه الاول انه * اتول اجيب باسم المعطوف باو في هذا الوجه هو
 مجموع الثاني والثالث بعد عطف الثالث على الثاني بالواو والاسم لم يحكم
 على شئ منها بما حكم على الاول بل على المجموع من حيث هو وهذا ما صرح به صاحب
 الكشف في بيان معنى مصنف الواو في قوله تعالى هو
 الاول والاخر والظاهر والباطن حيث قال ٣٤ ٣٥

كيف وقدر
 من المصنف
 رحمه الله تعالى
 انه ليس الاستغارة
 في الاطلاق على اللازم
 بل على المعاني
 لا رودة اللازم
 كما طلق الاسد
 على الان
 لكونه شجاعا
 مسته
 يشير الى انه ليس
 المسا محبة باعتبار
 ان اللازم صفة
 الوضوح كيف ولو
 قال لللاسطة
 على العسلية لكان
 المسا محبة حينئذ
 بما ليس اذ ليس
 الموضوع له نفس
 الالاسطة عليه
 العسلية بل الالهية
 نفسها بل باعتبار
 انه السا بوقتيه
 اعتبار الموضوع له
 نفس الترتيب
 المذكور في كل
 مسته

وقال في ترجمه المصنف وهو ضعيف ذو بيان يمنع الملازمة بانه يجوز
 ان يكون المعنى الواحد مستغلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه غير متغير
 بالنظر الى وضع لفظ آخر بمعنى انه يكون مشروطا بحكم الوضع في دلالة
 احد اللفظين عليه ذكر مستغلة بخلاف اللفظ الآخر مستغلا بمعنى الكاف
 الاسمية واخرية وهو المثل الا ان هذا المعنى مستغلا بالمفهومية من الكاف
 الاسمية دون اخرية وهذا الضعيف مبني على ما ذهب اليه المشهور
 استغفال معنى في نفسه فقد بطل الشرف في كسبه فليطلب منها * قوله
 بنوع مستغلام وهو مستغلام المقيد للمطلق * قوله له الموت وهو المتغير
 ما قبله فليطلب عننا في دار دنيا وخرجهنا الى دار التواتر ملك بنا وحي كل
 يوم له والمقرب واهو الخراب * قوله للدلالة على ترتب العلة الفاتية
 فيه مسامحة واللام موضوعة للعلية والفرضية للترتيب المذكور كما يدل
 عليه قوله فخرجت الاستغارة اولا في العلية والفرضية * قوله ليتعارفوا
 لا تعقيب آية ظاهر كلامه يدل على انه التعديل يستغار لمفهوم التعقيب
 وليس كذلك اذ لا مشاركة بين المعنى الحقيقي والبياني في كون المعنى
 البياني في كل عارضا للمعنى الحقيقي وبغيره والاشبه به ان اصلا فلا يكون استغارة
 بل مجازا من سلاسل التحقيق استغارة له وهو تعقيب غير المعلول للعلة
 كتعقيب الموت بالولادة والاستغارة منه هو التعديل وبوجه الشبه هو التعقيب
 المشترك فيقتل من المفرد وهو التعديل العارض المشهور انصافه به
 وهو التعقيب المظنون ثم ينتقل من هذا العارض الى بعض مروضاته وهو
 المستغارة اعني تعقيب غير المعلول للعلة كما ينتقل من معنى الاسد الى مفهوم
 الشجاع ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفصل الشريف في حاشي المطلق

في معنى هذا ولا شك ان هذا ان يقتضي ضربا ببقاء الظاهر
 في التشبيه وهو حرمان لآخر وحرمانا ذهب اليه ان
 ونظيره ما يسمع من انسة الخو انهم يقولون في حلوحا مض ان ضهير المستد البس
 في شئ منها والالزم انما قضي بل في المجموع من حيث وان اردت ان تعبر عنها
 ذلك بلفظ واحد قلت من فانهم اعتبروا المنفرد صورة مستحدا حكما غير ان هذا

في الخبر وما شابه فيه في الخبر عنه ولا ضرر والفرق بالواو وعدمه لا يجري لنفسه وليس
 بسنخ لا من قياس ما شابه فيه على الآية الكريمة قياس منع الفارق لانه
 الاول والاخير لكونهما متقايلا جعلهما الواو التي بينهما في حكم صفة واحدة وكذا
 الظاهر والبساطة وانما الواو الوسطى التي في اللفظ لم تقصد مجتمعة
 ٤٥٥ يا له المتقايلا الثانيين وبها المتقايلا الا وليه شئ

اذا قيل
 هو العالم
 والقادر
 والسميع
 والبصير
 لا يشأني
 ذلك وما
 شابه فيه
 من هذا
 القليل
 وهو الآية
 الكريمة
 فان جعل
 المقدم
 في حكم
 الواحد
 فيها ليس
 بواحدة
 الواو بل
 بسنخ
 في نفس
 ذلك
 المقدم
 وهو مقدم
 فيها نحن فيه
 فلا وجه
 فيه ما خالفه
 في قوله السميع
 واذا كان مثله لا
 اي فرع اشتركت
 الامر بها خصوصية

و نقول في الكلام لا يخرج عن نفسه * قوله للعلة العلة على ما قيل
 الشبهة الاولى ان لا يقول للفعل لان العلة في ترتيب المعلوم على الفعل
 دون العلة على * قوله ان كان المعلوم مرفوعا فقط قال صاحب الترتيب
 فيه وفيه * المقصود بالاعطاف باللام واللام المستعملة في التفسير فكيف
 يكون المعلوم مقبولا حتى يكون المقصود ظاهرا على الرفع بل التفسير عبارة
 عن جعل شئ عقيب شئ الا في تفسير العلة المعلوم جعل المعلوم عقيب
 العلة حيث جعلها في التفسير وكما انه في التفسير على العكس فوقع فيها وقع
 فهو ابدان ما ذكره في مقول عن اصل اللغة فانك تقول زيد عقيب عمرو اذا جاء
 عمرو على عقبه ثم قد بدلت في المقول الثاني بالباء فيقول عقيب الشئ اي عقبه
 الشئ على عقبه صرح به في المعلوم وان نحن فيه من الاول كما اشار اليه بقوله
 انما في عقيب اي جعل عقيب على عقبه فلا إشكال * قوله واللام انما تدل على
 قال الفاضل الشريفي هذا يقتضي موضوعا للعلة التي هي علم من الحقيقة
 لا انحصارية المفروضة لكونها مستقلة فيما ليس بفرض ورجح لم يصح استقارها
 من المفروضة لترتيب العداوة على الاتفاضة كما ذكره السمعاني في قوله
 مندرج تحت العلة وفرد من افرادها لا يجبر به نقضا لان اللفظ انما يستعار
 مما هو موضوع له لانه افراده فان شئ من توجيهاه مبني على كون اللام موضوعا
 كخصوصية المفروضة واستعمالها في غير ما مما جازا او استعارها قلت هكذا قول
 المصنف وبذلك على ان اللام تدخل في العلة الغائية آه مبني على ذلك لعدم تبيح
 قوله واذا كان متعلقا باعتبار فعله في اللام عليه باعتبار العلة لا باعتبار
 المعلول على قول المصنف ان اللام الداخلة على الفرض داخل على المعلوم لكن
 صحة قوله في ثبوت الاستدراك ولم يثبت * قوله انحصارها اصطلاحا على

جسم الواحد المعنوية بل يجب اعتبار النفس وصوره
 وتصرفه فلا وجه لان يصير هذا وهذا في معنى هذا السمع والتقدير
 ما ليس من الجسم فابعد عن الاول لا من حلوها مضى مع هذا معنى
 قطعا معناه من فاعين هذا ما نحن فيه * قال * وعلى الوجه
 ان لا نسلم ان قوله وهذا ليس بمغير آه * اقول اجيب

الفرضية والعلية
المطلقة حتى
يكون دمجها
على المفعول
جبهة
علية مطلقا
ش

فيه بهذا
الاستلوب
وقيل لا يخفى

ان هذا المنع مكابرة لانك
اذا قلت جاء زيد فقد
اثبت المجيء لزيد ثم قو كنت
وعلم وليس الاثبات
مجيب زيد على حاله بلا تفاوت
ولا دخل له في المقصود لان
الكلام تام حسن بدونه
فيكون ذكره عفا بيا
واما قوله فانه اذا
لم يكن هذا التبريك كان له
ان تحتار المستاني وحده
فان خارج عن معنى الواو
ولا اعتبارا لمتى هذه التغير است
والا يلزم ان يكون منطلق
مغير الزيد لانك اذا قلت
زيد فلنك ان تقول وانتر
بانفقت الازيد واذا ضمنت
اليه منطلق ليس لك
ذلك ولا يخفى ان هذا
هو المكابرة فان المثال
لا يطل بق الممثل للقطع بوجود
وجود التغير
فالظاهر ان يقال في المثال
ان الواو بمنزلة دون الاول

باسم مغيرة التامة الثالث يتوقف على عطفه على الثاني متبنا
وفيه النزاع ففيه مصداق بخله الثاني فانه معطوف
على الاول ومغير له قطع ولا يخفى خارج عن قانون التوجب
باسم المفضل يمنع عدم مغيرة التامة الثالث ويتبين التغير بطريق استد
على وجه لا يستقيم على الناظر صحة فلا وجه للمناقشة ٢٢٦

فانهم يريدون باسم التبع ما يقابل العلم قوله قد جرت العادة او انما جرت
العادة بذلك لانها تنقسم الى حقيقة ومجاز باعتبار استقامتها لها تارة فيها
وضعت له واخرى في غيره قوله لاني الثاني من الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه
بحث وهو ان هذا الجمع يلزم على الوجه الاول ايضا لان المقلب معنى حقيقة
للفظ والمقلب عليه معنى مجازي فيلزم في صورة التطبيق الجمع بين الحقيقة
المجاز لا يقال الكل معنى مجازي واللفظ لم يوضع له لانا نقول نخرج يلزم ان لا يكون
الجمع في معنى من الموضع بجران هذه العلة في كل صورة جمع ويكون انما يجاب بما
اشارة اليه الفاضل الشريف في حاشية الكتاب من انه الجمع في صورة التطبيق
انما يلزم اذا اردت كل من المعنيين باللفظ وفي صورة التطبيق اريد به معنى واحد
تركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع
مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية بخلافه لا يكون
هناك ارتباطا يجعلها معنى واحدا فاقصد اليه بارادة واحدة في استعمالها
اللفظ انتهى وفي تانيه فيما نحن فيه نأمله ان لم يوجد الارتباط المذكور
فيه لم يصح إطلاق اسم المقلب على المجموع وان وجد صحة ارادة المجمع بطريق
اطلاق اسم مجزء على الكل فلا جمع والقول بتحقيق الارتباط باعتبار علاقته
دون علاقته بنفس اللفظ لان يلزم ان ارادة الكل فيما نحن فيه بطريق اطلاق
اسم مجزء عليه وجه اخر لم يذكره له ههنا وان لم يلزم فيه ايضا جمع بين
الحقيقة والمجاز كما لا يلزم في تحمل على عموم المجاز ولذا قال ولاول وجه
قوله الواو لمطلق العطف قدم حرف العطف على سائر ما لكونها اكثر وقوعا
وقدم الواو على غير ما لان دلالتهما على مجرد الاشتراك ودلالة سائرهما على
زائد عليه كالتعقيب والترجي ونحوهما وكانت الواو من سائر حروف

الحرف ومن التركيب لان الثالث اذا لم يعطف بالواو كان التحصيل بين الاول والعطف
كما فهم ما سبق والثاني فاذا عطف الثالث على الثاني كما تقرر في التحصيل
من كلا وجه بين الاول والاخير بلا حرجية واما قوله فانه اذا لم يكن
فستدبر الى اخره فيما لا ينبغي ان يلتفت اليه كما ذكره جار الله في قوله تعالى
يوم يا بني بعض آيات ربك آة كلامه ههنا صريح في انه مراد

صاحب الكتاب ان اولى الالوية في سياق النفي فكان الواجب ان يفيد عموم النفي
الا ان القرينة وهي لزوم التكرار دلت على انه المراد نفي العموم وكلامه في
شرح الكتاب صريح في انه مراده ان او فيها ليست في سياق النفي بل
دخلت في التقدير على الفصل المتني فنفي العموم بصريحه بلا احتياج
الى القرينة حيث قال الى صلا انه العموم انما يلزم اذا عطف احد

٣٦٧

الا مراد على الاخر باد
تم سقط عليه النفي مثل
لم يكن آمنت او عملت
لا اذا عطف باد نفي امر
على النفي امر كما تقول لم يكن
آمنت او لم يكن كسبت
وهي قد تغذر الاول
للزوم التكرار فتصير
السا في تخصصه انه العموم
انما هو في نفي العطف
باد ولا في عطف النفي نقوله
او كسبت عطف على آمنت
بالنظر الى الظاهر وانما في
التحقيق فكسبت خبر لم يكن
المحذوف على معني لم يكن
آمنت كسبت هذا الكلام
هناك والاصواب ما قال
بسا اما ولا فلا عطف
كسبت على آمنت لا يسا في
كونه كسبت خبر لم يكن المحذوف
حتى يكون الاول بسا وعلى
ظاهر السا في بسا وعلى
التحقيق فانه كسبت مع كونه
خبر لم يكن المحذوف معطوف
على آمنت ولم يكن المقدر
معطوف على ما لم يكن المذكور
عطف المفردات على

بمنزلة المطلق من المقيد والمطلق مقدم على المقيد * قوله وتشر بكماني
النبوت لان مثل قولنا قام زيد وقعد عمر وبن الواو يحتمل الاضرب
والرجوع عن الاول ولا يفيد ثبوتها ولا عطف الجملة الثانية على الاولى
بالواو لان الاحتمال نفى على ذلك الشيخ عبد القاهر * قوله وفي ذات
نحو قام وقعد زيد فيه بحث وهو ان هذا المثال ينبغي ان يكون من قبيل
الاشتراك في النبوت بناء على انه من عطف الجملة على الجملة لا من باب
التنازع وفاعل احد الفعلين مضمرة فان قلت لعله جملة من قبيل الاشتراك
في الذات من جهة المعنى قلت فبح يلزم جعل الكل زيد وشرب من قبيل
الاشتراك في الذات النبوت وهو خلاف ما صرح به المحققون * قوله ولا
على الترتيب عدم دلالة الواو على الترتيب والمقارنة اذا كان في كلام
موجب وانما في غير موجب نحو ما قام زيد وعمر وقمو في الظن ينفي الاحتمال
اي لم يقوما لا وقتا واحدا ولا مع الترتيب * قوله كما نقل عن مالك ونسب
الى ابي يوسف ومحمد وانما قال في الاول نقل وفي الثاني نسب لان الاول
منقول والثاني مستخرج من بعض المسائل المنقولة عنهما وكذا الكلام في قوله
نقل عن السافري * قوله تسامحا لانه النون بعد الالف ليس بكلمة فضلا عن
الاسمية ولانه الاتحاد اصطلاحا انه يصير شيئا واحدا وهو ليس
كذلك * قوله فلو كان الواو للترتيب آه وايضا لو كان للترتيب لم التناقص
في آتي البقرة والاعراف حيث جاء في احدهما وقولوا حطة مقدما وفي
الاضري وادخلوا الباب مقدما مع اتخاذ القضية امر او مأمورا وزمانا
* قوله يحتمل ان يكون لسبب التعليل قال بعض الافاضل من نسب السافري
الى انه فهم الترتيب في الموضوع الواو وقد غلط وانما اخذ الترتيب من السنة ومن

المفردات وانما ثانيا فلان او في مسئل لم يكن آمنت او لم يكن كسبت ايض
يفيد عموم النفي لانه قد خول او يعتبر في البيه كحشوا ويجعل او واقعة في سياق
النفي حكما ولهذا قال في المحييص السجاء الكبير لو قال داسر لا دخل هذا الدار ولا دخل
هذه فدخل احداهما عشت ولو قال لا دخلن هذه او لا دخل هذه فدخل احداهما بر لا لان
المراد بكثرة التحقن بالانبات ونقسم الافراد في النفي ليس له انما او كقوله

وآية التكفير * قال * فلو قال وابتدأ دخل هذه الدار وادخل تلك
بالنصب كما ان او بمعنى حتى آية * اقول قال صاحب الكشاف وتبعه الراجح
قال اصحابنا اذا قال والله لا ادخل هذه الدار او ادخل هذه الدار الاخرى ان او في هذه
المسئلة بمعنى حتى فحذف بدخول الاو لا وان دخل الاخرى او لا بتر في يمينه لانه
لا لم يكمل به النفي والاثبات ازدواج بقدر العطف والكلام يحتمل ٢٢٨

سياق النظم وتأليفه وذلك لان الله تعالى ذكر الوجوه ووزنه فقول
كروا وس وذكروا لا يدعى ووزنها فعل كما جعل وادخل مسجوعين مقولين
وقطع النظم عن النظم فلو لان الحكمة في ذلك التنبيه على الترتيب لكان الحسن
بالبداهة ان يقال وايدركم وارجلكم ومسحوا بركة سلك كما يقال رأيت زيدا
ومحمدا ودخلت احكام ولا يقال رأيت زيدا ودخلت احكام ورأيت محمدا
ولو قيل ذلك لكان حجة في الكلام ومن احسن من الترتيبا واعلم ما ذكره
من الحكم على سلب التعليل يدل على انه ليس يلزم من توجه النفي الى القيد
ثبوت اصل الفعل فانه توجه الى القيد في هذا الوجه مع انتفاء اصل الفعل
* قوله فيجب ان يكون غسل الوجه آة اعترض عليه بان الدال على الوجوه
في هذه الآية ليس الا الامر وهو لم يدخل على الفاء بل الفاء دخلت عليه فوجه
الصرح بتقيد وجوب غسل الوجه على القيام الى الصلوة وهو لا يستلزم
تقيد عليه والتجواب ان مدلول الفاء على ما زعمه هو تقيد غسل الوجه
بطريق الوجوب والفرق * قوله وج يلزم ان يعقب آة فيه منع بل
اللازم ان يعقب القيام الى الصلوة لمجموع الفاعلين * قوله لا يقال فيلزم
تقديم الفصل على المسح آة ايراد على ما فهم من كلامه سابقا انه اذا تقدمت
الافعال في الكلام يجب تقديم بعضها على البعض * قوله لا نأقول ان
في الرأس الفصل فيه بحث اما اول فلا يمكن المناقشة في كون الوظيفه
في الرأس الفصل واما ثانيا فلا نه لو سلم لم يقد لان السارح بين الحكم المستقل
اليه المستقل عنه والكلام بالنسبة الى الحكم المبين * قوله ولا يخفى ضعف
هذين الوجهين اما الاول فلما عرفت ولورود الاعتراض على زعمه وان القيم
فاغسلوا بدل فامسحوا لان التعدد المذكور كافي في وجوب الترتيب

الغاية لانه تحرير فترك
الحقيقة وحملت على الغاية
مجازا كذا ذكر في عامة سطور
اجماع الا ان نقدر العطف
باعتبار النفي والاثبات
غير مسلم عند النفاة فان النفي
يعطف على الاثبات وبالعكس
يقال جاز في زيد وما جاز في
عمرو وما رأيت عمرو
لكه رأيت خبيرا اقول فيه
بحث لان تفصيل نقدر
العطف بانتفاء الازدواج
بين والاثبات لم يذكر في سطور
من الشروح المشهورة فضلا
عن عامة الشروح كيف
وقد ذكر في التحرير وشرح
الهاشمي وغيرهما المشابه
ان او اذا دخلت به كلاما
ليس بينهما ازدواج بان
كانا احدهما نصب والاخر
اثباتا فان صلح المذكور اخر
غاية للمذكور اذا حملت
عليها لمباينة بينهما التخيير
والنفاة وكما نت بعضنا
حتى كما في قوله تعالى
ليس لك من الامر شيء
او يتوب عليهم او يعذبهم
وان لم تصلح غايته حملت على التخيير وهو
بينها وانت خبير بان هذا الكلام بعد افاد عدم تفصيل النقدر
ما ذكر كما هو المطلوب افاد تجوز العطف مع انتفاء الازدواج كما هو خلاف
نقل عنهم لانه التخيير الذي هو المقصود الحقيقي لا يكون الا في العطف وقد قالوا
بعد سلب الازدواج وان لم يصلح غايته حمل على الغاية وهو التخيير

او يتوب عليهم او يعذبهم
وان لم تصلح غايته حملت على التخيير وهو
بينها وانت خبير بان هذا الكلام بعد افاد عدم تفصيل النقدر
ما ذكر كما هو المطلوب افاد تجوز العطف مع انتفاء الازدواج كما هو خلاف
نقل عنهم لانه التخيير الذي هو المقصود الحقيقي لا يكون الا في العطف وقد قالوا
بعد سلب الازدواج وان لم يصلح غايته حمل على الغاية وهو التخيير

غير از دواج هذا وقد وقع في فصول البداية في تقدير المسئلة
من الاول ما لا يقف الناظر فيه الا بهفوة واختلال * قال *
فدخول الجحنة لا يصلح منتهى له * اتقول اي الثبات بان يتقطع
بدخولها وهو باطل لانه الثبات علبه ضرر يزداد ويتقوى فكيف
الانتهاء والانعطاع * قال * وقد يقال انه المصدر
اعني لا يتناهى
لا يحتمل
الاستداد
* اتقول *
فيه بحث
لانه يحتمل
الاستداد
بجحد
الامثال
ولهذا قال
وما ذكره
المصنف
بانه في القول
بالتراضي اللهم
الا ان يصار
* قال *
وقال فخر
الاسلام
اذا اتاه
فلم يتقدم
ثم تقدم
من بعد
غير متراني
فقد تكرر
* اتقول *
قال فخر
الاسلام
واتا الفاء
بما بدأ تعالى
بقرينة السؤال
فليأت * مشه
في الالف
بما بدأ تعالى
بقرينة السؤال
فليأت * مشه

واراد واسم السجوا بابه المذكور بها ليس بصوابها فثبت به * قال * مع انه
 محتمل بانه محتمل من غير ان يؤخذ عنه اللفظ * اقول فيه بحث لانه يحتمل
 ان يكون من قبضه له وايراد في كسبة الشريفة لبيان الاحكام لا صدر عنه
 العوام بناء على ما تفرغوا به ونظائره كثيرة ذكر في الهداية وغيره من مسائل
 الطلاق وغيره * قال * اى طلب الموصوفه بشئ على شئ مثل ٣٤٠

بالفعل كسبت وبوفيق الترتيب
 نقول الى محجبت * اقول
 طلب الموصوفه في المسكر
 ظاهر دأنا في الاول فعلى
 سبيل الشبه والمجاز
 * قال *
 وجه التحمل انه
 لا يفهم من العبارة
 ولا انه يلزم
 سائبة اللغوية
 في قوله وان كان
 تعليق الاخر
 الخ فليست
 مشه
 * اقول
 هذا مخالف
 لما قال في بحث الاقتصار
 روي على من قال اسم المصدر
 في لا اكل ليس بعام
 لا دلالة في الفعل على
 الفرد بل على مجرى
 مع مقارنته الزمان
 فلا يكون عاما فلا يقبل
 التخصيص بخلاف المصدر
 في نحو لا اكل اكل فانه عام
 اتفاقا حيث قال وفيه
 نظر لانه المصدر للتاكيد
 والتاكيد تقوية الاول

صرح به في الهداية حيث قال لهما ان حرف الواو للجمع المطلق فتعقل
 حمله لا يقال المذكور في الهداية هو التعليق لا التعليق قلت اجملة في
 التعليق يستلزم اجملة في التعليق فلا حاجة في اجواب الى التحمل
 بان المراد بالتعاقب التعاقب المذكور في المستلزم للتعاقب الوقوعي
 ولا اذكر بهما لفظة عنده * قوله فيحصل بها التعليق بالشرط
 انما في بها بمعنى في كافي جلست بالمسجد فلا مسامحة بناء على ان
 مجموع اجزاء الشرط لا يعلق بالشرط على ان انهما معلقين بالجمع
 من البناء وان حملت على السببية ثم لانه سببية المجموع للتعليق قد يكون
 بعض اجزائه متعلقا والبعض الآخر متعلقا عليه * قوله كما لم يخبر عنه
 وجود الشرط فيه بحث وهو ان لا م صحة اعتبار المعلق بالخبر مطلقا
 الا بمراسم من قال لامرأة التي لم تدخل بها ان دخلت الدار فانت
 طالق واحده لابل فتبين فدخلت الدار طلقت قلنا ولو خبر به اللفظ
 قبل الدخول لم يقع الا واحدة يمكن ان يجاب عنه بانه يصح اعتبار المعلق
 بالخبر لانه الواو للعطف المطلق وهذا لا يختلف بالتجزئة والتعليق واما
 اختلاف الحكم في المثال المذكور فلان لابل لا يستلزم ان العطف باثباته
 الثاني مقام الاول و قد صح ذلك لبقا المحل بعدما تعلقت الاول بالشرط
 فيتعلم التشاؤم بالشرط بلا واسطة كما الاول قصار كما انه اعاد الشرط
 في جزئيتين عملا بموجب لابل بخلاف ما اذا خبر بقوله لابل لانها ثابت
 بالاول ولم يصح الحكم بالتنتين لعدم المحل * قوله فان الحكم متعلق بالشرط
 بلا واسطة اه قيل عليه انتفاء الواسطة بينهما في التعليق لا يوجب المقارنة
 بينهما فيه فانه كونه على سبيل التعاقب قطعي لانه اذا تكلم بكلم منها

من غير زيادة فهو ايضا لا يدل الاعلى لامية ولهذا صرحوا بانه لا يثنى
 ولا يجمع بخلاف ما يكون للنوع او المرة وايضا ذكر في اجماع السنه لو قال
 ان خرجت فجدى ضر ونومي اسفر خا صبة صدق ويا صبة ووجه بان ذكر الفعل
 ذكر المصدر وهو مكررة في موضع التثنية فيقسم ويقبل التخصيص * قال * واسار
 في المبسوط الى اجواب اه * اقول يكمل ان يدفع بان اختلافه على تقدير

شبهه انما هو من ترك بعض المقدرات وهو الباء و ذكر بعضها وهو ض و جا حتى
 اذا قدر بهذا لا يخرج الاخر و جا باس آذن لك لا يبقى اختلاف اصلا بل السجواب انهم
 صرحوا بانهم لا عبرة بكثرة الادلة بل بقوتها حتى لو كان في جانب آية وفي
 جانب آية اخرى او في جانب حديث وفي آخر حديثا لا يترك الآيات الواحدة
 ٤٤١ ولا الحديث الواحد ولا يقال تعارضت الآيات فثبت الاخرى سالمة
 عن المعارض وكذا الحال

في الحديث * قال *
 فقد ثبت بالسنة المشهورة
 اة * اقول ان قيل
 لادلة في الحديث على
 الاستيعاب قلت يدل
 عليه لفظ الوجه
 والزرار عي لانها اسمان
 للمجموع فلو لم يكمل على الكل
 لزم ارادة البعض بطريق
 الجواز لا قرينة * قال *
 وباسم التيمم خلف البوضوء
 وفيه الاستيعاب * اقول
 اعترض بان الحلف لا يلزم
 انه يكون على هيئة الاصل
 فانه المسح
 على الحف
 خلف على
 الفصل و
 ترتيب في الكلام
 دون الوقوع
 شرط
 في الفصل
 دون المسح
 وجوابه
 يعلم من
 تقديره فخر
 الاسلام
 لا ادلة كما يذكر
 الشرط فان فيه
 ترتيب في الكلام
 دون الوقوع
 شرط
 في الفصل
 دون المسح
 وجوابه
 يعلم من
 تقديره فخر
 الاسلام

يحصل التعليق لاستقلالها ولا شك في كون الحكم على سبيل التعاقب
 والترتيب صريحا بخلاف الناقصة فان الترتيب فيها ضمنى فاذا
 اعتبر الضمني فالصريح اولى بالجواب انه اذا استغنى الواسطة يكون كل
 واحد من التعليق مستقلا ويكون التفرؤ في ازمته التعليق في ازمته
 التعليل بخلاف ما اذا تحقق الواسطة لان تعليق الثاني ح يكون بواسطة
 الاول ولا تعد فيه حكما ولا حقيقة لانه يمكن ان يتعلق اجزية
 كثيرة بشرط متحد فيتعلق طالو و طالو و طالو بعين الشرط الاول
 لا بتقدير شرط آخر حتى يصير كقوله ان دخلت لدار فانت طالق فكما
 كما زعم ابو يوسف ومحمد رحم و اذا كان تعليق الثاني والثالث معا
 الاول كان الوقوع ايضا معا له * قوله بخلاف ما اذا ذكره بالفاء
 هذا ايضا على اختلاف فيما ذكره الكرخي والاصح انه وقوع الواحدة بالفاء
 اتفاق في كذا في الهداية * قوله فلا يقبل وصف الترتيب قبل عليه ان اراد
 نفس الطلاق لا يقبل الترتيب في الحال فلا كلام فيه اذا طلاق
 في الحال حتى يتصف بالترتيب لكنه غير مفيد وان اراد ان ذكره
 الطلاق لا يقبل فهو مائة قوله لا لاجل التعليق يدل على انه في التعليق
 ترتيبا ثم الترتيب في الايقاع يستلزم الترتيب في الوقوع فثبت المدعى
 والجواب انه الترتيب في ذكر الطلاق غير الترتيب في الايقاع والميسر
 زمان التعليق زمان الايقاع والمستلزم للترتيب في الوقوع هو الثاني
 * قوله لا يخرج عن ميسر له رجحانه انما يكون كذلك لو لم يتعرض لرجحان مذهبه
 حنفية بعد الصفحتين في قوله وقد يدخل بين المجتهدين ايه حيث رجح مذهبه ثم
 بالثقة بينه وبين النكرار الذي جعلنا مقيسا عليه ونسب الزعم اليها قال

حيث قال بدلالة الكتاب لانه شرع خلفا عن الاصل
 وكل تصنيف يدل على بقاء الباب في على ما كان فانه معناه ان
 التيمم شرع خلفا عن البوضوء و اقيم المسح على العضوين مقام غسل
 الاعضاء الاربع فيكون تصنيفا وكل تصنيف يدل على بقاء
 الباب في على ما كان كصلوة المسافر وعدة الاماء وحديث العبيد

اعتبار الثاني
يقع متناه فلا يقع
الزائد على الواحدة
بالك لان الاصل
عدم الطلاق
منه

فان قوله

فصل المراء

ينفع

بيان سبب

لحق علم

العلم

في الظاهر

وايراد

مثال للجملة

اشارة الى ما فيه
من نوع محمل
لان الاعتبار
لا يصير لبيان
على ذلك المقصد
كما لا يخفى * منه

المعترضة بالفاء في
التحقق للامراء الاعتراض
بعدم جواز الاعتراض بالفاء
* قال * ويخالف هذا
ما روي ابراهيم به محمد
رحمهما الله تعالى * اقول
يكفي دفع المخالفة بان كون
الاصل عدم اقتضاء الاستيعاب
لا ينافي الاستيعاب بعراض
فان التقوى يضر لما كان مما يستد
في نفسه ويستوجب الردى
والفكر من المفوض اليه
اتقنى مدة مديدة فاذا تقوى
بمدة ممدودة لا ترجع لبعض
اجزائها على بعض بالنظر الى
التقوى يضر اقتضى استيعابها
بالضرورة سواء ذكرت كلمة
في او لا بخلاف الطلاق

وكما ان الاستيعاب في الاصل سر طافى في الخلف كذلك
لوجود التخصيص بخلاف مسج الخلف والتفصيل اذا لا تنصيف
في ذلك مع انه التخصيف مطلوب واعلم فعملكم انتم وينفعه آخر
هذا المصراع انتم سوف ياتي كل ما قدرا ولا يخفى انتم استعمل هذا
المصراع بهما في غايته اللطف ونهاية الحكمة ٢٤٢

شمس الائمة ما قاله ابو جرح اقرب مراعات حقيقة اللفظ لان
اللفظ يصير طلاقا عند وجود الشرط ويثبت من ضرورة اثبات
الواسطة ذكر انك عند وجود الشرط وتوعليناء الوقوع على التكلم
* قوله ان لو كان باذنه ينفذ نكاحا لانه لا يتحقق تزوج الائمة على
اخره لان كليهما وقت تفار نكاحهما امتان بخلاف ما اذا لم يكن باذنه
فان الثانية لا يلحقها الاجازة بعد اعتناق الاولى كيلا يلزم تزوج الائمة
على اخره * قوله وانما قيد به فخر الاسلام آه فيه بحث وهو ان جعل
الحكم ما ذكره مني على تقييد المسئلة بالقيد المذكور فلجعل التقييد بمنيا
على جعل الحكم ذلك يلزم انقلاب الاصل فرعا والفرع اصلا ويمكن ان
يقال معنى قوله جعل الحكم آه ارادة جعل الحكم قاطرا * قوله في عقد القياس
في لفظ العقد فتح العين كعقرة وترو يجوز الضم ايض قوله تعالى ولا تقربوا
عقدة النكاح * قوله بطلان النكاح الائمة حتى لا يلحقها الاجازة فيه بحث وهو
ان نكاح الفضولي ما توقف على قبول النكاح كان اللفظ انه لا يبطل نكاح
الائمة لاحتمال ان يقبل الزوج نكاحها دون نكاح المقتدة فلا يلزم تزوج
الائمة على اخره اللهم الا ان يقال اعتناق الاولى دليل على قصد الابطال
المولى نكاح الثانية وانه سبيل من ذلك قبل قبول الزوج كما سذكره
فيما اذا كان نكاحهما في عقدين والظ من كلام الاصفهاني في شرح
البدائع انه بطلان نكاح الائمة ليس مني على ذلك حيث قال في
التعليق وذلك لان عتق الاولى يبطل محليته الثانية فبعد ما عتق الاولى
لا يبقى محليته الثانية للنكاح الموقوف او لا حل للامة في مقابلة اخره حال
توقف نكاح الائمة فانه ان تزوج امة نكاحا موقوفا ثم تزوج حرة

فانه ليس كذلك كما لا يخفى * قال * فان قيل القدرية ايض نكاحا
سائلة بجميع الممكنات آه * اقول اذا قال انت طالق في قدرة الله
ففيه روايتان الاولى انه يقع كما في العلم ذكر في الكافي والثانية انه
لا يقع كما في المسئلة قال صاحب الهداية في شرح الزيارات اذا قال انت
طالق في مسئلة الله تعالى او في ارادة الله او في رضاه او في محبته او في امره

او في اذنه او في حكمه او في قدرته لا يقع الطلاق اصلا الا في علم الله تعالى
فانه يقع الطلاق فيسب في الحال فانه كلمة في النظر حقيقة الا اذا تعذر حملها
على الظرفية بان صحته لا فعال فيحمل على التعليل المناسبة بينهما من حيث الاتصال
والمقارنة غير انهما يصح حملها على التعليل اذا كان الفعل مما يصح وصفه
بالوجود وبضده ليسكون في معنى الشرط فيكون تعليلها والمصلحة والارادة
٤٤٣ والرضا والمجبة مما يصح وصفه الله تعالى به وبضده فانه يصح
ان يقال سائر الله ولم يثبت كذا مكانه ايضا فيه الطلاق
ايضا تعليلها والتعليل بها بحقيقة الشرط ابطال
الايجاب فكذا هذا اما العلم فلا يصح وصفه الله تعالى
بضده لان علمه محيط بجميع الاشياء فكأنه التعليل
ببعضه حقيقة وتخيير فيقع الطلاق في الحال اذا عرفت هذا فاعلم
ان القدرة تستعمل تارة بمعنى الصفة القديمة وتارة

نكاحا فذا او موقوف او بطل نكاح الامة قطعا فعلى هذا قول الشراح
فيما اذا كان مولى الامتين متعدد الامة لا تضيق في الوقف محل نظر
فلينظر في قوله وتوقف نكاح المقتدة على اجازة الزوج الاجازة وبعد
الاجازة بطل خيارها لان العقد قد تم وانصل به حكمه والرضا منها موجود
عند العقد كذا في الجامع في قوله وان كان لكل امة مولى آه الظاهر كلامه
انه اذا كان النكاحان في عقد واحد وكان لكل امة مولى على عدة فاستفت
الامتان كانه النكاحان على حالهما فاختلف حكم هذه المسئلة بالعقد
الواحد وبالعقدين فقول المصنف فان هذه المسئلة يختلف بالعقد الواحد
وبالعقدين على تقدير ان يكون لكل من الامتين مولى آخر لكن وجه الفرق
غيره لا يقال معنى اختلاف الحكم بالعقد والعقدين لان العقد اذا كان
واحدا والمولى واحد يكون حكمه متغيرا اما اذا كان العقد متعدد امع تعدد
المولى لانا نقول مدار الاختلاف تعدد المولى فلا حاجة الى التقييد بوجوه
العقد فاما لم يذكر الشر في صورة تعدد الى اعتناق الامتين معا الظهور
حكمه قوله فانيهما اجاز جاز وبطل نكاح الاخرى حتى لا يتحققا الاجازة
وان جفت حال اجازية لان الجواز اصل العقد وهو عقد الامة فاذا اجاز
احد النكاح اولادهم ذلك النكاح صارت تحت حرة فالاجازة اللاحقة يكون
اجازة عقد الامة على حرة وحالة الاجازة كماله الانسأة فلا يصح في قوله
واحد بهما لا يملك الاجازة آه يعني ولا يملك الا بطل النسخ فلا يملك الاجازة
والرد وهذا الظاهر في قوله وان جاز بهما آه ينبغي ان يكون من اجازتهما اجازة
المقتدة الاولى عقيبا واما اجازتهما معا بعد اعتناقهما على العقاب
فالتعليل لا يلائم لا يخفى في المصنف اختياره بعقدين وفي عقد واحد لا يبطل

بمعنى التفسير
الآن يصح
استناد الاجازة
قوله تعالى
الى وقت اعتناق
الاولى فانه الاخرى
فقد رآه
فمنع
امته في الوقت
القاء وروى
فيلزم الجمع
بالنكاح المحدة و
والامته وذا بل
وكذا قوله
تعالى
يترزوج الامة
قد رآه
من الف بريه و
بضده وهو ظاهر
فما نظر الى المعنى
الاول يكون التعليل
بها تخييرا كما علم
فيقع الطلاق وهو وجه
الرواية وبالنظر الى المعنى الثاني
يكون التعليل بها تغيير فلا يقع وجه الرواية الثانية كذا يجب

من الف بريه و القدرة بالمعنى الاول لا يوصف البارحة
بضده وهو ظاهر والمعنى الثاني يوصف به وبضده
فما نظر الى المعنى الاول يكون التعليل بها تخييرا كما علم
فيقع الطلاق وهو وجه الرواية وبالنظر الى المعنى الثاني
يكون التعليل بها تغيير فلا يقع وجه الرواية الثانية كذا يجب

انه يعلم هذا المقام حتى يتخلص عنه **قال** * وجواب ظاهر عند علماء
 اهل المعاني آه * انقول وجواب ظاهر اذا كان الاستدلال بمجرد استعماله
 فيها ليس بقطعي بخلاف ما اذا قيل ان اذ ان البيت قد جزم المضارع ودخل الفاء
 في جوابها ودخلت على امر منزه وهو اصالة انحصار في البيت وهذه علامة
 ان وجوبها فيكون بمعنى انه كما ذهب اليه شمس الامية وسائر ٤٤٤

علماء الاصول واما رده بان
 القول بالتزويل انها لو عند عدم
 الحقيقة والاصل تحقيقها
 فردود لا تحقق الحقيقة
 انما يكون اصلا اذا لم يستلزم
 خلاف الاصل كما لا يستلزم
 كما ثبت في موضعه وههنا
 انه تحقق يلزم اشتراك
 بين الطرفين والشرط الذي
 هو معنى ان **قال** *
 والقائل ان يقول انه يكون
 معقلا ومبجرا على ما
 وبوجه آه * اقول
 محله انه يدفع بان المراد
 بالكيفية كيفية شرعية
 بمعنى الموقوف على خطاب
 الرابع ولا كيفية له
 بهذا المعنى فانه لو كان معقلا
 ومبجرا على ما وبوجه آه
 غير ذلك لا يتوقف على خطاب
 الرابع بل الفصل مستقل
 يدركه بخلاف الرجعية
 والبيونية وكونه
 واحدا او اثنين وكلانا فانها
 امور لا مجال للعقل يدركه
 على من له انصاف **قال** *
 وتطلق في انت طالق كيف
 شئت وتبقى الكيفية آه

بجمل **قال** * قوله قلت نعم آه لا يقال فالقائل على هذا انما يلزم من الانشائية
 لانه العطف فحصل المخلص على التوهم لاننا نقول لانشائية يقتضي ثبات
 الحكم لهما في النسبة واما في العطف فمقتضا ما ثبت الحكم في المعطوف
 عليه قبل العطف ولهذا يقع واحدة في غير المدخول بها اذا قال انت طالق
 وطالق فلما كان المعطوف في حكم النسبة علم ان الواو بقية المعية والقرائن
 فاجيب الى الجواب **قال** * قوله وقد يشا ويقيم العدة فيه بحث لانه لو
 كان قيمة الاو في كل يخرج من الثلث فلا يكون ما ذكره وليلا على اشتراط
 التساوي وانما يظهر اشتراط حكم التساوي بحكم جميع العبيد وهو عتق كل الاو
 ونصف الثاني وثالث الباقي **قال** * قوله بل بطل التوقف آه وذلك لان الامة
 لا يتغير محل النكاح في مقابلة احرة حال توقف نكاح الامة فانه لو تزوج
 امة نكاحا موقوفا ثم تزوج حرة بطل نكاح الامة اصلا وذلك لان حال
 المتوقف حال انضمام الامة الى احرة والنكاح الموقوف معتبر بابتداء
 النكاح لانه غير لازم فكان في حق من يلزمه حكم بمنزلة غير المعقود والامة
 ليست بجمل الابداء للنكاح منقضة ولهذا بطل نكاح الثانية بعد ما
 اعتقت الاولى قبل الفراغ من التكلم بيقظها كذا في التحقيق **قال** *
 وعندنا ما يتغير من بدأة الى شطر ولا يتغير الى الرق لان عتق البعض عتق
 الكل عندنا فاعتق البعض حر مديون يقبل شهادته خلافا لابي حنيفة
 فان عنده اذا اعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر ويسعى في بقية
 قيمة المولاه ويكون كما لم يكتب في عدم قبول شهادته **قال** * قوله ولهذا
 لم يثبت آه بل يعتق الاول ونصف الثاني وثالث الثالث مجازا لان
 زعمه معتبر في حق الزوم عليه لاني حق النقص للمعتق الثابت **قال** *

لا يتقرر
 قبي لا قبله ومغيز له بلا حريه فكيف يعطى لا قبله حكم قبله ولعل هو المستر
 لا اختاره الامامان **قال** * ولا يخفى ان فيه ضرب مكلف اذ لقائل ان يقول
 انه اراد ان ينفق ما تيسر آه **قال** * اقول اعلم ان الطلاق الواقع بالفاظ الكتابية باين عندها
 وعند السامعي لا يقع بها الا رجعي لانها كناية يات عز الطلاق فيكون الواقع بها رجعيا

كان في الصريح لانه الكناية لا تقيد الا بما يفيد المعنى المستلزم وجواب استأخف
 بما انزل ارجح راحة تعالي لانه يراد عليه اعتراضه بل انجو اسبب
 انها ليست كناية عن الإطلاق فان نسبة الكناية الى الإطلاق كقولهم كنايةات
 الإطلاق او الكنايةات عن الإطلاق مجاز نسبة لانها ليست بكناية عن صريح الإطلاق
 بل عن الفرق بطريق الإطلاق وان كانت تلك الالفاظ في انفسها كنايةات
 ٤٤٥ حقيقة لاستمرار المراد بها

ولهذا قلت
 في عرقاة
 الوصول
 ونسبة
 الكناية
 الى الإطلاق
 مجازية
 وان كانت
 الالفاظ
 كنايةات
 حقيقة
 * فإما *
 وفي النظر
 احتمال
 التخصيص
 وانما ويل
 * اقول *
 اي احتمال
 التخصيص
 ان كان عاما
 واحتمال
 التباين
 ان كان خاصا
 قوله اي
 احدهما يعني

لا يتغير مثله لانه خلاف الاصل فايدته يظهر فيما اذا كان قال لها كلما
 حصلت بطلانك فانت طالق ثم قال لها ان دخلت الدار فانت
 طالق وطالق كان عينا واحدة حتى لا يقع الاطلاق واحدة ولو كان
 كالمعاد ولو قصت طلقان وكذا لو قال لاهلته انت طالق فدخلت
 بذه الدار وان دخلت من الدار الاخرى متعلق بدخول الدار النسبة
 تلك التعليلية لا تعليلية اخرى حتى لو دخلت الدارين لا تطلق الا واحدة
 ولو قضى الاعادة لطلقت بعينين * قوله يعرف بالتأمل لان قوله
 لا يتغير مثله مفسر لقوله بعينه فاذا اجتمع وتقدره معطوف على لا يتغير
 مثله كانه هذا ايضا مفسر لقوله بعينه فيلزم ان يكون مقابلا للشيء مفسرا
 له وقد وجه كلام المصم بان المراد من قوله بعينه العينية بحسب الاطلاق
 اعني المطلق في جازي زيد وعم ومثلا ومن امتناع الامتناع والامتناع
 بحسب التقيد فان مجي زيدا غير مجي عم وان اشتركا في كونها مجييا فعلى
 يكون قوله لا يتغير مثله وتقدره نفسهما لقوله بعينه فلا محذور قائل
 * قوله وللهذا اجمعا على انه من عطف المفردات اجاب عنه في فصول
 البديع بان كونه من عطف المفردات لا ينافي تقدير المثل لرعاية المعنى
 او التقدير لانه ان احدهما صحيح اللفظ او المعنى وما بينهما لتوضيح المعنى
 كما قال عبد القاهر في تقدير اللام بين المضاف والمضاف اليه وهذه من
 التباين وبالجمله لا كان المجي متعدد في الخارج بخلاف دخول الدارين
 متحدة مفهوما وفهرا جاراد المص اظهر الفعل بتقدير المثل في الاول حكما
 لا حقيقة * قوله وقد عرفت ذلك في مسئلة الموضوع حيث قال ثم تقدير
 الافعال بحسب المحال لا يوجب انه يقدر في الكلام متعددة * قوله لا صحيح

على سبيل منع اخلو دونه منع
 اجمع فانه احتمال التباين والتخصيص بما يجتمعان في العام قوله والا اي لم يفرض
 باحدهما بل باعتبار التخصيص والتباين معا في النص بشئ من الشخصان لان الشخص لا يتحمل
 التخصيص * فإما * وسبب من كلام المص ما يدل على هذا * اقول اي على كونه الاقسام
 متباينة حيث قال في الاعتراض على كلام القوم المفسر قابل للنسخ والحكم غير قابل له
 * فإما * اي بصريح الموضوع ودون الضمير العائد الى الظهور لانه الموضوع فوق الظهور

* اقول فيه بحث لاسم الزيادة لا قبيلت يكون سوق الكلام له اسنوسه ذكر
الظهور والوضوح فالوجه انه يقتصر على الدليل الثاني * قال * قوله باسم سيق الكلام
له على اسم زيادة الوضوح له آه * اقول ذمب بعض الاصوليين الى اسم الزيادة
وصوح النص على الظاهر بجمد السوق فانك اذا قلت رأيت فلانا حين جاء في القوم
كاسم قوله جاء في القوم ظاهر انه مجي القوم لكونه غير مقصود بالسوق ٢٤٦

ولوقيل ابتداء جاء في القوم كما في نصا في مجي القوم
لكونه مقصودا بالسوق
وبعضهم الى ان الزيادة
عليه بان يفهم منه معنى
لم يفهم من الظاهر به ليس
تطعي يفهم السب سببا قوا
سببا قوا يدل على انه قصد
التكلم ذلك المعنى بالسوق
كما تقر في بيع الربوا
لم يفهم من ظاهر الكلام بل سببا
وهو قوله تعالى ذلك
بانهم قالوا انما البيع مثل الربوا
عرف
اذ لا يظهر التفاوت
من الغرض
من الغيبة * مشه
الاشياء
المتفرقة
بينها وان تعد بر الكلام واحدا
البيع وحرم الربوا في تنها
ولم يعرف هذا بدونه تلك
القرينة فاختر المصنف
الاول وانما اختيار صاحب
الكشف الثاني * قال *
اي شبه قطع ويقين
* اقول لوجه ذكر ايضا
في شرح قول المصنف رحمه الله
والكل يوجب الحكم لاسم الظ

ايمانه وصلوته وصيامه اجيب عنه بان الواجب في العبادات المختصة
والا ناه فيها كال الاختيار ليمتاز عن العادة ولما اشترطوا وجوبها
البلوغ الذي لا يحصل كمال الاختيار والعقل الامم غالبا واما الايمان
والتوكل فيكفي فيها اختيارا ما توسيعا لمحالها * قوله ليجعل معنى الابتلاء
يرد عليه بان اسم اربع انا به والاختيار الكمال والعبادة الالهية تطهير
الحال وسد خلل الفقر لا لابتلاء فقط وما لا يدرك كله لا يدرك كله
* قال المصنف واذا كانت معطوفة على الجزاء يكون في قوة المفرد فيه
بحث وهو انه يدل على انه كونه في قوة المفرد فرع عطفا على الجزاء
والمفهوم من الكلام لمن عكس فالشرح لا يطابق المشرح اللهم الا ان يجعل
كونها في قوة المفرد في كل من الموضوعين بمعنى اخر ويجعل احد المبحثين اصلا
لعطفا على الجزاء والاخر فرعها وفيه تأخر * قوله بدليل افراد الكاف
بل بان جكاية احوال القائمة لا يصلح جزاء وزجر من الحكم واما ويل قوله
او ذلك هم الفاسقون ويفسدهم من خلاف الظ فلا يضار اليه بلا ضرورة
وعلى هذا يندفع الوجه الثاني من بحثه * قوله سابع عند اختلاف الاعتراض
بهذا اسم الزيادة في المطول على قول الخطيب وهو حجب كلام الزمعي لانه
لذلك التركيب مطلقا وقد وقع نظيره في القرآن العظيم وهو قوله عز
من قائل وما وهم جهنم وبئس المصير وقد حققناه في حواشي المطول
* قوله جائز في خطاب الجماعة آه على ما يراها بالجمع او القيل وفيه بحث
وهو ان هذا ينافي ما ذكره في بحث الالتفات من المطول في قوله تعالى
ثم عطفوا عنكم من بعد ذلك لم ينفى الكلام لا للمخاطب الا دل حيث لم يقل
من بعد ذلك وقد يتوهم التوقف بينهما باسم مراده مما ذكره في التلويح انه

والنص بيده اسم القطع ووجه اليقين وقد صرح به المصنف رحمه الله
في آخر هذه المباحث قبيل التقسيم الرابع فقد بر * قال * واخفى
اسم كلا منهما قد يقب القطع الى قوله كما يعضد دليل * اقول فيه بحث لاسبق
في بحث استخاص لاسم الاحتمال اذا كانا شيئا عن الدليل كانت الدلالة ظنية
فلا يكون اللفظ نصا بل ولا ظاهرا والكلام فيها بل الحق اسم كلا منهما ما بقي على حاله يفيد

القطع واسم يغير باسمه كانه احتمال غير المراد مما يعضده دليل لا يفيد القطع فتدبر
 * قال * اي المراد من اللفظ آه * اقول ارجع ضمير قوله واذا خفي الى المراد
 وضمير منقبه الى اللفظ المتعارف عند الاصوليين انه الخفي ما خفي مراده لعارض
 غير الصيغة فقي مقابلته يجب ان يكون المشكل ما خفي مراده لا لعارض بل لنفسه
 ويدل عليه ما ذكره من السؤال والجواب فمن ارجع الضمير الى المراد
 فقد بسد عن المراد

يجوز افراد كلف الخطاب في كلام نحو اطلب فيه الجماعة ولكن بان يكون
 المقصد بكاف الخطاب كمن يتلقى الكلام لانه الجماعة الخطابية في الكلام
 فردا فقط وفيه نظر لانه يلزم ان يطلب شيان في كلام واحد من غير تشبيه او
 جمع وعطف وقد صرح في المطول في بحث التغليب ببطلانه * قوله
 على التحقيق آه اضره مع كونه مبني على منع كسب على التسليم لان مبناه
 على كنهه * قوله ولو سلم ان الدين آه فيكون مجيبا الاول وهو
 بحسب ان لا يصل عطف الخبر على خبره والاشياء على الاشتراك كما علم ولا يعقل
 ما امكن وعن الثاني انه الاصل ان لا يطلب الجماعة بكاف الخطاب المفردة
 وباللكن فلا يصار اليه عند الامكان بل عند الضرورة وعدم وجدان
 محله اضر كما في قوله تعالى ثم عفووا عنكم من بعد ذلك وعن الثالث والرابع
 انه صورة اشكال معتبرة في مناسبة العطف وفي سائر المقاصد المرحية
 في علم المعاني كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى انتم تكونون الآلة
 وكما علم في مسئلة انت طالق وانت حريضة فالدين يرمون في مذهب
 مبتدأ صورة ومعنى وفي مذهب صورة فاعتبار ذلك اولى وجوب
 انشاء وبل في الانشاء الواقع خبر مبتدأ هم كما في كيف زيد مع انه الاصل رعاية
 صورة الانشاء المعذر في انشاءه معنى والتاويل في انت اخر لرعاية الحكم
 اللفظي التحصيل المعنى وقد يجاب عن الرابع بان كون الذي يرمون مبتدأ
 يؤيد ما قبله اعني قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الآلة وما بعده اعني
 اولئك هم الفاسقون اذ يحقق المناسبة بين المعطوف والمعطوف
 عليه وكون النصب هو المختار في اصل التركيب لا بنا في عروض امر
 في مادة مخصوصه به يصير الرفع مختارا * قول المصنف الفاعل للفتب

* قال * فان قيل
 معنى المطول كما بينا
 في حواشينا عليه
 مسته
 اقول
 بعد ما ذكر
 انه الصيغة
 المذكورة
 في الحاشية
 تدل على
 التكلف
 والمبالغة
 في التطوير
 لظهوره خفاء
 المراد منها
 لنفس
 الصيغة
 لالف راض
 فسلم انها
 من قبل
 المشكل
 لا الخفي فلا
 حاجة الى
 هذا السؤال
 والجواب
 المنع مدفوع بما
 حققه الشريف
 في حواش المطول
 م
 بعضهم باعتبار الكم وهم الخفية او جبو الطهارة الظاهر من وجه
 فالكم ولا انف مما لا صرح فيه بعضهم باعتبار الكيف وهم المالكية
 حتى اوجبوا ذلك فليست * قال * وتبيننا بالسحر والمقطعات آه * اقول

والاوجب للتحقيق الذي ذكره بل التحقيق انه يعتبر المبالغة في الصيغة
 وهم انافية جعلوا بمعنى فاعملوا ومن اعتبرها جعلوها
 بعضهم باعتبار الكم وهم الخفية او جبو الطهارة الظاهر من وجه
 فالكم ولا انف مما لا صرح فيه بعضهم باعتبار الكيف وهم المالكية
 حتى اوجبوا ذلك فليست * قال * وتبيننا بالسحر والمقطعات آه * اقول

فإن الف مثلا ليس بحرف بل اسم موضوع بحرف أو وسط منه قال مثلا وكذا اللام موضوع بحرف آخر منه مثلا إلى غير ذلك وإنما قال بالحروف المقطعات ولم يقل بالكلمات المقطعات حتى لا يحتاج إلى هذا التكليف لأنها المسطورة في كتب القوم والمعارف عندهم أخذوا من قوله عليه السلام من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة وحسنة بعشر أمثالها لا أقول ألم حرف ولا هم حرف وميم حرف ٤٤٨

ولهذا يدخل في اجزاء اعترض عليه أولا بان دخول الفاء على اجزاء وكذا اجزاء عقيب الشرط والفاء للتعقيب فان استفيد كونه للتعقيب من ذلك الدخول لزوم الدور وأجواب ان استفاد من ذلك الدخول العلم بكونه للتعقيب لانفسه لكونه فلا دور كما في كل بيان آتي وإنما بان فاء اجزاء لا يقتضي التعقيب فكيف يستدل به على انه للتعقيب لا يرى ان العام المباح روح قال يكبر القوم مع الامام مع درود قوله عم اذا كبر الامام فكبره والاب يرى ان قوله اذا قرئ القرآن فاستمعوا وانصتوا والاستماع والانصات مع القراءة لا بعدد واجواب انه لا شك في ان وجود اجزاء متعلق بوجود الشرط وموقوف عليه والتوقف يقتضي السبق فان لم يوجد الزمان فلا بد من الذاتي فالتعقيب في مسئلة لو لم يكن زمانيا كان ذاتيا وعقليا ولا ينافيه المعية الزمانية التي فيها الخلف وإنما بانها لو كانت للتعقيب لزم في قول امرئ القيس سقط اللوى بين الدخول فحولان ودخول بن علي غير مستعد وذا لا يجوز فقط وجوابه انه محمول على بين وسط الدخول فوسط حولان والوسط له اجزاء ونقول كل واحد من الدخول وحولان مستعمل على منازل مخصوصة فجاز دخول بين عليهما باعتبار منازلهما ويكون المعنى من بين منازل الدخول فحولان قوله لم يتحقق من الفاعل والفاعل واحد لم يتحقق من الافعال احسنة الفاعل واحد والافعال خارج يتحقق من الفاعل فعل اخر كما دل عليه قوله والارواء لا يحصل آه فالتمساج بناء على عدم تحقق الفعل احسنة المستعد * قوله والا فالسقي آه قيل ليس المراد في قولهم سقاها فاداه مطلق السقي كما هو المراد في قولهم سقاها فاداه بل مقدار كلفه لا واداه حتى لو قيد به فقيل سقاها مقدار كلفه لا واداه لم يفد العبارة * قوله وان اردت

* قال * وايضا يحتمل ان يكون يقو لون حاللا مساه المقطوف فقط اعني الرسخون لعدم الالباس * اقول لا كان الف كل بوجوب الوقف مستدلا بوجه اخر ايضا وهو انه لو لم يجب لعطف قوله تعالى وانراسخون على الله فكون يقو لون آمنت حاللا بوجوب انضمامه الشرع بقدر الذي صار ارواه فلا تسامح اذ يكفي للصلة والمعلول لانه آه هذه المعايير الاعتبارية مع الاتحاد في الوجود بالذات * منته

منته
ذكره جدي في فصول
الهدى في جوامع
ظنه انه انشأه

نقط فليزوم تخصيص المعطوف بالسكان دون المعطوف عليه جدا الثانية وهو قاعد العربية اشار السراج الى جوابه باختصار السبق الثاني بناء على ما تقر في قواعد العربية ايضا من جواز تخصيص المعطوف بالسكان حيث لا الباس كما في قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة اي حال كونه يعقوب نافلة

لظهور اسم ولد ابراهيم عليه السلام انها يعقوب وروى اسحق
 * فانك * ترجمه هذا البحث بالمسئلة ليست كما ينبغي والاشبه
 اسم اعتراض آية * اقول فسر بحث لان هذا البحث من مسائل
 علم الكلام اذ قد تقرر في كتيبه اسم الدلائل العقلية لا يتقيد بغيرها
 عند المقترلة وجمهور الاساعرة واستحق انها قد تفسر
 بغير آية
 من مائة
 او متواترة
 يدل على
 انفسه
 الاحتمالات
 فيكون
 من المبادى
 الكلامية
 لا حصول
 الفقه
 فينبغي ان
 تقرر من
 مسائل
 الاصول
 كما
 مباحث
 الدليل
 وكثير من
 مسائل
 العربية
 على ما ذكره في مختصرها
 فحينئذ يتبين ان
 اعتراضها على ما ذكره وجوابه
 عمنه بل هو اسمها ان يكون
 ما ذكره السماع يوجب
 والاسم صيغة آية بيان
 جد النافية بحث او لا احتياج في آية الجدل الى تقدير الارادة لان
 انكار الجدل فعل زائد على انكار الجدل فتحقق فيه التعقيب اللهم الا ان
 يقال كثره الجدل بغير من الجدل فبقينا ولها قوله تعالى قد جاهدتموها فاكثرت
 جدنا فلا بد من تقدير الارادة * قوله ليس الاشارة وفي بعض النسخ
 ليس الامر بالاشارة كما في اخواته قيل وجه الاولوية ان المؤخر منها يحصل
 البشارة لا الامر بها * قوله وانما هو علم غائية للاخبار بذلك فيه بحث
 وهو ان ليس الامر بالامور المذكورة علم غائية للاخبار بل نفس تلك
 الامور الا يرى ان الباعث على الاخبار يكون العبادات حقها مثلا هو
 ان يعبد والان يؤمر بالعبادة * قوله وايض العلم الغائية قال الفاعل
 الشريف هذا صحيح في العلم الفاعلية في الفعل فالتغاية علم لذاته لا لعلته
 والواقع بعد الفاء هو الفعل كما لا يخبر مثلا لا لعلته الفاعلية التي هي
 المخبر بهذا الاعتراض مدفوع * قوله فالاقرب ما ذكره القوم انه اعترض عليه
 صاحب التحقيق بان هذا الذي ذكره في عاينه الكتب ليس بصحيح لان فاء
 العلم لا يتصور بماله ودام يقال فيقال لا اتصل فقد طلعت الشمس واظطر
 فقد غربت الشمس ولجندى اضرج فقد خرج الامام وارجع فقد دخل
 ولا شك ان الطلوع والغروب والخرج والدخول مما لا ودام لها
 اجاب عنه جدي في فصول البدائع بان العلم في الكل ذكره حكما وفصلا
 في الكلام حيث قلنا لهما ودام حكما لان مراد من قال لا اتصل فقد طلعت
 الشمس مثلا النهي عن الصلوة لفساد الوقت فاما ان يريد فقد فسد
 الوقت وانقضى فده ولا معنى للنهي ان يريد النهي بدام فساد
 الوقت باقيا وهو الحق فقد اراد ودام اثره بلغة يدل على ودام ودام

فما عرضنا باسمه
 ليس سببا
 وظننا ان مراد
 الشارع ليس
 نفى السببية اذ
 يكفي فيها الاقضاء
 في الجملة وان خلف
 في بعض المواضع
 كيف وقد اعترف
 بها في السؤال
 حيث قال لا شك
 في اسم اليمين وحمله
 على اسم لو كانا
 كالمتناقضين وجوبهما
 خلاف الظاهر
 بل صريح الايجاب
 في الوجود وقوله
 صحيح في ذلك
 اي بانكم في الايجاب
 في الوجود والا
 في الحكم بالسلبية
 وذكر ان الخلف
 مستبعد فلا يرد
 القليل قائل
 مستبعد

تقريب المعنى البحث الاول بهذه المسئلة بنوع تفسير بان يقتضيه ان
 يستلزمها كما اعترض عليه مع الجواب وانما اعلم بالصواب
 ونفسه نظر لانا لا نسلم انه انكار للتواتر اسب آية * اقول فسر اسماء
 الاحتمال في الخبر على وجهين احدهما احتمال حكمه ان لا يطالب به الوارد في
 احتمال كل من طرفيه بغير ما يشاء في مستند والقواتر انما يرفع الاحتمال الا ان

الغير المتنازع فيه ووجه الثاني المتنازع فيه وحلته انه الاحتمال الثاني
يستلزم الاول ذلك لانهم اذا نقلوا امثالا من بقية موجود فهم السامع
منه ما هو المتبادر من ظاهره فان ارادوا من الفساد او الموجود معني غير
المتبادر لزم الكذب لانه المتبادر علامة الحقيقية وعدمه علامة الجحاز
فاذا استعمل اللفظ في غير المتبادر بلا مزبلة يلزم الكذب وبها التجوز ٥٠

المراد بالادام الحكمي وكذا المراد في غيره من الاشياء والتحقيق ان ما قبل
الفاء لما كانت علة غائية ومقصودا من الاخبار بما بعد الفاء
للمتكلم فقد ظهر ان مقصوده ان ترتب ما قبل الفاء على ما بعده فلا
بد ان يريد معنى يصلح ان يمتد الى ان يرتب عليه الى يرى انه لو
قال اشر فقد اتاك الفوت انقطع وانعدم يكون سمعا وجمعا
فليتأمل * قوله فان الواو للحال ذ العلة تحقيقها غير ممكن لان عطف
الجملة الثانية على الجملة الاولى لا يجوز لكمال الانقطاع بينهما
فاذا انقضى العطف استعير للحال * قوله من باب القلب رد بان
اعتبار القلب انما هو في الخطايات وفي كلام البلغاء والتمسك
به في المقام الاستدلالي وما قد يصدر عن القوام مخيف * قوله او هي
حال مقدرة رد بان الحال المقدرة قليل فلا يعتبر في المقام اللازمي
* قوله او الجملة اسمالية آه رد بان اقامة الجملة اسمالية مقام جواب
امر غير مرغوب ومطرد * قوله او الحال وصف آه رد بان الحال على
تقدير كونه وصفا انما هو وصف للوادي الذي هو ذو الحال لا ذاء
فلا يقتضي تأخر الكبرية عن الاداء * قال المصنف للترتيب مع التراخي
واما قوله تعالى فاني غفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى
والاهتداء اما قبل الايمان ومعه اذ لا يتصور الايمان مع عدم
الاهتداء وكذلك العمل الصالح فالمراد بالاهتداء والله اعلم اما
ايات الاهتداء والدوام عليه او زيادته كما قال الله تعالى ولذئ
اهتدوا زادهم هدى وكلم من الدوام والزيادة انما يكون بعد الايمان
برهان * قوله ثم الاتصال صورة كاف آه فيه جبت وهو انه قد تقدم

يفارق الكذب بنصب القرينة
وبعد منه والمفروض هي
انقضاء القرينة فيلزم
فيلزم الكذب بالضرورة
الاول ان كلام المصنف
رحمه الله تعالى الى
قوله وفي كلام بعض
الاصوليين ان معنى
المسوق له هي آه
* فإمر * يرد على كل
من الكلام بحث اما على
الاول فلاب ان يربط بما ذكره
في الظاهر
فانه قلت قصد
التصديق للحال
على عا عليها وجعلها
في معنى جواب
الامر بينا في الحال
انما في لازمها
والتأخير والمقارنة
فكيف يجعل عليه
قلت اما اذا كانت
حالا مقدرة فظاهر
واما اذا لم يعتبر
ذلك فلان المصنف
بلا محالة عرفه
بعد متناقيا عرفا
منه

الثابت بالاستدلال مقصورا اصلا وهو باطل
لان انخواص والمزايا التي هي اتم البلاغة ويظهر
الاعجاز تماثلا بالاستدلال كما صرح به الامام شمس الائمة
وقد تقرر في كتب المصنف في انخواص يجب ان يكون مقصودة
للمتكلم حتى انما لا يكون مقصودة اصلا لا يقدح به قطعا
عن * منه

انه اذا قال اعتقني اي هذا وسكت ثم قال وهذا يعتق كل الاول ونصف
 الثاني فقد اثبت الشبهة فيما تم به المعنى مع عدم الاتصال بصورة فاء
 قيل بوجود الاتصال بالمعنى هناك وكفايته في اثبات الشبهة فليقل
 بكفايته ههنا ايضاً اذ قد اثبتت أنه قيل بدلالة ثم فلا حاجة الى قوله ثم الاتصال
 انه وايضاً لا وجود فيه الاتصال بصورة ومعنى كالتبيين من تقريرنا لم يبق
 لقوله ثم الاتصال بصورة كاف في صحة العطف وجهه يمكن ان يقال
 المسئلة في اعتقني اي هذا مبني على عدم التراضي والالم يتوقف على المفتر
 به قوله لا ينشأ يمكن ان يمنع الاختصاص بان حاصل كلام المصنف
 ان التراضي لو كان راجعاً الى الحكم فقط لزم ان يكون في الانشاء ايضاً
 كذلك لا فائز بالفصل فيلزم تخلف الحكم عنه التكلم في الانشاء وهو
 بطلان لا نه انما ومعنى بلفظ يقارنه في الوجود فوجب ان يرجع الى التكلم
 مطلقاً فلا يلزم هذا المحذور وفي قول المصنف ان التراضي في الحكم مع عدمه
 في التكلم متنع بحيث وهو ان احد لو قال لامرأة انت طالق عد الكان
 التكلم في الحال والحكم انما يتحقق في الغد مع كونه انشاء فان قلت التكلم
 مترافع تقدير الكان في التعليق قلت ذكر صاحب الكفاية في بيان الصلح
 في الدين فرقاً بين التعليق والتقييد بوقت بمنزلة الاصل
 الى ذلك الوقت والاضافات اسباب في الحال بخلاف التعليق حتى
 ان من خلف لا يطلو امرأته فاضافة الطلاق الى الغد وقال انت طالق
 غداً يحتمل في كونه ولو علق طلاقه ليجي الغد فقال انت طالق اذا جاء
 الغد لا يحتمل ولو اعتبر التكلم مترافحاً تقديره في صورة التقييد لما حتمت
 في الحال فليست له قوله يكون لا اخذ في كلام آخر من غير رجوع وبطلان

على انه كثر من الاحكام يثبت بالاشارة والاقول بنبوت الحكم الشرعي بما لم يقصد به
 الشارح ذلك الحكم ظاهر الفاء وتوابعه كمن يثبت ولا يقصد ليس
 في مثل هذا المقام فليست له قوله ثم انما يختار المصنف رحمه الله وفي النص
 ما اختاره بعض الاصوليين وصاحب الكشف وقد سبق بيانه * قال * الثالث
 انه انما ثبت بدلالة النص انه * اقول قال اعرابه لرسول الله صلى الله عليه

وسلم ملكت وملكك
 فقال عليه السلام ما ذا
 صنعت فقال واقتت
 امرأتني في نهار رمضان
 معك فقال عليه السلام
 اعتق رقبة فقال لا املك
 الا رقبتي هذه فقال عليه السلام

صم شهرين
 متتابعين
 فصارت
 جارية ما جاز
 الا امر الصوم
 فقال عليه
 الصلوة وهو لم يحصل
 والسلام من انه يبدل نعم
 اطعمهم
 سبعة
 مسكيناً
 فقال لا اجد
 فاراد بمعنى
 النظام

معنى قوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم
 اعتق رقبة صم شهرين متتابعين
 اطعمهم سبعة
 وبالعلة ههنا حرمة الصوم
 والمنطوق افساد الصوم

بالجواز وقوله كوجب الكفاية اهـ مثال الثابت بدلالة النص فان عليه
 وجوب الكفاية في الجماع لما كانت عند البنك ووجدت في الاكل والشرب حتمنا
 بوجوبها ولا يمكن نظيره هذا عند النساء فليحكم به واجيب عنه بان كون
 العمل بحيث لا يفهم كثر ممن ذكر انه الحكم في المنطوق لا اجل ممنوع بل غير المفهوم انما
 هو نبوت الحكم بسا في غير المنطوق مستلماً معني الجناية في قصة الاعرابه مفهوماً

في قوله لا استنباه
 انهم لم يثبتوا الكتاب
 لا ريب فيه
 من ريب انما لا
 انهم يقولون انهم
 الآية * مشهورة
 ٥٥٢
 حيث قال بل من
 الخلفيات بخلاف
 ما اذا لم يعتبر ذلك
 حيث يقع الواحدة
 لعدم مصداقه
 الشئ في الثاني
 المحمل * مشهورة
 قد يربى ايضا
 بان مراد المتكلم
 فيقضي شرط آخر
 اسمه صراط يترتبه
 تلقى بشرط آخر
 الا انه يسامح في
 العبارة * مشهورة
 قضاه الشهوة في محل محرم
 مشهور دون الامام لانها
 ليس من معناه اذ ليس
 فيه اضاعية الولد
 واستنباه الانتساب
 بل يفسد بالاحراق بالنار
 في رتبة السيرة وهدم الجدار
 في اواسيسه والشكس من
 مكانه تعالى بالتابع الاجبار
 في رتبة السيرة وهدم الجدار
 في اواسيسه والشكس من
 مكانه تعالى بالتابع الاجبار

بالاشتباه وانما الاستنباه في انه متصل بغيره اعني وجوب الكفاية
 بنفسه انما يثبت على الصوم او بالجنابة المكسبة بالتوابع اقول
 فيه بحيث لان الاستنباه في غير المنوق انما نشأ عن الاستنباه في المنطوق
 فانه وجوب الكفاية على الاعرابية انما الاعرابية انما كانت مجرد اقسام
 الصوم لزوم وجوبها في الكل والشرب وانما كان ٥٥٢
 لا فائدة
 بالتوابع
 لم يجب
 فستدبر
 قال *
 والحد في
 اللواطة
 اقول *
 اى كوجب
 استند في
 اللواطة
 عند
 الا ما يلا
 رحمه الله
 تعالى
 لكونها
 في معنى
 انزلنا لانها
 قضاه الشهوة في محل محرم
 مشهور دون الامام لانها
 ليس من معناه اذ ليس
 فيه اضاعية الولد
 واستنباه الانتساب
 بل يفسد بالاحراق بالنار
 في رتبة السيرة وهدم الجدار
 في اواسيسه والشكس من
 مكانه تعالى بالتابع الاجبار

هذا اذ لم يذكر بطريق الحكاية نحو قوله تعالى بل اختره بل هو شاعر
 وهدمنا بحث وهو ان ما ذكره منقول بقوله تعالى انهم يقولون اختره
 بل هو الحق فان فيه لا بطلان وليس بطريق الحكاية ولا يمكن ان يرفع
 بان ابطال الاول حصل من العبرة لا بخلاف لان امم هي المنقطعة الحكاية
 بمعنى بلو العبرة فيكون هو كونه لا خذ في اثبات انه المنزلة من الله سبحانه بقوله
 لا يكسب ابطال الاول والرجوع عنه اشارة بالوقف التفسيرى الى ان الرجوع
 هو المراد بابطال الاول فلا ينافي باختاره ولا حاشا انه ليس بمعنى التدارك
 ان الكلام الاول بطلان قوله ثم تدارك ذلك لا نفاد لا المنفرد حتى يراوانه
 لا يكسب ابطال الاول اذ ليس هو في الحقيقة ابطال لابل اثبات امر اخر منه
 بخلاف ما اذا اختلفت الجسنان * قال المصنف لان المراد بالتدارك تدارك
 الكذب رده جدي في فصول البديع بان يرد تدارك الغلط والغلط اتم
 وعقد المسئلة بانها كما يتألف يوجد له فلا يمكن ان يعدل من هو موجود
 * قوله وفيه نظرا ولا دليل ارجح عنه جدي في فصول البديع بانها
 يقتضى قامة انما في مقام الاول الذي بطل اتصاله بالشرط بلا واسطة
 ولا يمكن في وسعه ابطال الاول وجب تقدير شرط آخر ليحل بقصده
 اذ لو لم يقدر الاتصال بواسطة وليس بقصوده كما حكى في بيان عكس الاول
 على قول ابي حنيفة فانه لتقرير الاول فيقتضى الاتصال بذلك الشرط * قوله
 لكننا نقول لانهم قالوا في هذا الشرط ولما كان يقول هذا المنع لم يقع
 موقعه لانه المذكور في كلامه من الاسلام انما كان لا بطلان الاول
 وانما انما في مقامه كما اجمعت عليه شيئا من احدهما الاتصال بذلك الشرط
 بلا واسطة والثاني ابطال الاول وليس في وسعه ابطال الاول فيحصل

كلامه
 قال * كما نوافد
 اقول فانه قوله في معنى
 انهم يقولون انهم
 انهم يقولون انهم
 انهم يقولون انهم

احد في هذه النسبة فكذا ذلك في حكمها بمنزلة نفقة الصبي
حيث يجب على المولى بلام ركة احد فيهما لا اختصاصه بنسبة
الملك اليه اقول يؤيد هذا المعنى تقديم قوله وعلى المولى قوله
ثالثه في المقام الخطأ في بغير التخصيص فتدبر * قال *
٥٥ * واستفاد اجر الرضاع عن التقدير * اقول فاما

لكلامه ان معنى بل موقوف على لا بطلان لانه الاتصال بذلك الشرط
ابتداء موقوف عليه فلا يرد المنع * قوله كيف وقد اجمعتوا له وعليه
بانه هذا التفسير للتوضيح لا للتحقيق فقط * قوله لانا نقول انما قصده آية يرد
عليه بان مراد فخر الاسلام انه اذا بطل المعطوف عليه كان لم يكن
فكان المعطوف عليه متصلا بلا واسطة حكما فاذا لم يعتبر بطلان كونه
رجوعا ينبغي ان يعتبر قصده لا الاتصال بلا واسطة لانه عليه لانه فسيه
تقليط الزام لا لتحقيق * قوله اي لتدراك اشار الى عدم الفرق بين
الاستدراك والتدراك في الاصطلاح رد لما زعم البعض ان التدراك
انما هو باعتبار غلط المتكلم في الكلام والاستدراك باعتبار توهم
السامع وانه يأتي بعد الاثبات والنفي والاستدراك لا يكون الا
النفي * قوله وفي المفتاح انه يقال آية فليكن على ما ذكر في المفتاح لقصر
القلب وعلى ما ذكره المحققون من النجاة لقصر الافراد وقد يلغف بين
الكلامين فانه مراد النجاة انتفاء الجب عن عمر وبعد نفقة عمر زيدا و مراد انتفاء
المفتاح توهم محقق زيدا و عمر في صدر الكلام والتوهمان على الوجه
الذكر لا يمكن اجتماعهما وفيه بحث لانه المفروض لما كان انتفاء الجب
الغالب بين المتعلقين بحث يتوهم من انتفاء الجب عن احدهما
انتفاءه عن الاخر فاما ان مقتضى مجيها او عدم مجيها فلا يتأتى التصور
الذكر كما لا يخفى * قوله فهو لا يحتمل النفي اي نفي ما بعده لان موجب
الاستدراك يمكن اثبات ما بعده يدل على هذا قوله فيجب ان يكون
ما قبلها منفيا ليحصل المفارقة كما لا يخفى * قوله وفيه اخبار ان احدهما
نفي والاخر اثبات لكن النفي ليس من احكام لكن بل ثبت لك بدليل

في قوله
نفي
فانه انما
لكن فأتوا
اجورهم
بالمعروف
واسارة
الى امر اجرة
الرضاع
اذ كانت
طحا
وكسوة
لا يحتاج
الى بيان
التقدير
بالكسب
والوزن
فانه تعالى
واجب
اجرة
الرضاع
مع الجمالة
بدليل
انه قال
بالمعروف
وانما يقال
هذا فيما اذا
كانت جمولة الصفة والتقدير كما قال صلى الله عليه وسلم لهنه خذوا
من مال ابي سفيان ما يكفيك وذلك بالمعروف * قال *
ولمذا خفي اقل مدة اكل آية * اقول فانه في قوله نفي
وجمله ونفصا له مشهورا وقوله ونفصا له في عامية اشار الى
اقل مدة اكل آية مشهور لانها الباقية من العامية * قال * وتحقيق

ورثه صاحب
الترجيح بان
اذا بطل الواحدة
لم يفتق الثاني
بعينه هذا الشرط
لا نفصا له عنه
فلا بد ان يقد
مثله * مثله
الرد للمحقق في
حواشي فصول
البدائع * مثله
وتفصيله انه كلفه
بل لا كانت لا بطل
الاول والثانية
الثاني مقامه
كان مقتضيا
اتصال الثاني
بذلك الاول
بلا واسطة فنسحق
الاول به في ذلك
لان كلمة بل بطل
تعلق به ويخرج
عن صلاحية كونه
واسطة ولم يرد
فخر الاسلام بشرط
ابطال الاول اسم
الشرط بط الاتصال
انه يكون شرطا للثاني
بل اراد ابطال كونه
شرطا للاول بمقتضى
كلمة بل وانفراد كونه
متعلقا بالشرط المذكور
بلا واسطة فلهذا
الاول به والاشقي
كونه الاول واسطة

لأنه في نفسه
بالسبب المذكور
على ما يقتضيه
كلمة بل كان ذلك
الكلام في حكم تعليلها
وليس فيه نقد
الشرط ولذا كان
من عطف المفرد
ومعنى الكلام السامع
على كونه مرادهم
الرباني معلوم بشرط
آخر كما هو ظاهر كلامه
وهم يدل منه على أنه
قوله وهو يقتضيه
الواحدة بالشرط
في أنه القصد بطلان
الواحدة لا بطلان الشرط
و هذا قرينة دالة على
استمراره بقوله
معلوماً بغير آخر حكمها
لا حقيقة * مشتمل

ذلك آية * أقول بر يد اسم المصنف رحمه الله تعالى
وبنينا كلامه على اصطلاح المنطقية * قال * نقى إطلاق
الفقراء عليهم مع كونهم ذوي ديار وأموال بكلمة است رة إلى
زوال ملكهم آية * أقول فليس يجب لانه زوال الملك است رة لهم
قوله نقى إلى آخره جوا من ديارهم وأموالهم والمفهوم
من الفقراء هو عدم
ملكهم شيئاً في
له زيادة
تحقيق
استمراره
نقلى
قال *
وقبيل نظر
لان الثابت
بالاستدانة آية
أقول *
تحقيق
المقام
است زوال
ملكهم ثابت
بالاستدانة
لكلها بإشارة
قوله
نقلى
للفقراء
بل بإشارة
قوله نقلى
آخره
من ديارهم
وأموالهم
فانه زوال

وهو النقي الموجود فيه صريحاً * قوله فيكون النقي مجازاً فإنه لما كان في
في تصرف المقر الان قد واهبه المقر له لغيره فطمانه لم يكن له شرط أو است
يشبه ما هو غير حاصل له الآن كما لم يحصل له قبل * قوله كما إذا قال له نقى
الفقراءهم وديعة حديث يصير على الدلالة على الوجوب مجازاً للتحفظ
* قوله ولا قرينة على ما ذكره أعني المجاز وقوله لكن عمرو * لا يصح
قرينة لذلك ويحتمل أنه يكون مفاده أنه وان استمره كان في لكنه لم يكن
لي قسط بل كان عمرو * قوله فقال زيد باع بكر الزاد آية قال صاحب الكشف
قالوا إنما يصح هذا الاقرار إذا كان باعاً بجملة القاضى حتى يكمل القاضى
تدبر أو المقر له إذا قال ذلك في مجلس القاضى علم القاضى بكلمة
لانه علم أنه لم يجر بينهما بيع وقبض ولا بيع والكذب لا حكم له فلا يصح
اقراره في هذه الصورة * قوله وهو بيان لغيره آية قبل بالاضافة فانه
القول بكونه الدار لزيد لا بغير السبب العام عن نفسه كما لا يخفى على
المعادل المنصف * قوله وج لا حاجة آية أي حين ثبت استمراره
بيان لغير النقي لا حاجة في جواب ما يقال إنه المقر له لا نقى الملك عن نفسه
من الاصل كانه استداره اقرار الملك الغير للأخر فانه مردوداً كما في
المنفصل * قوله وذلك بالتقديم والتأخير باعتبار تقدم اقراره بغير
النقي إذ الكلام يحتمل التقديم والتأخير لا حاجة في هذا الوجه إلى ملاحظة
كون النقي تأكيداً لغيره الوجه الثاني في الفرق * قوله وقد اتفقت
بالاثبات لانه في نفسه دليل ضامن هذه الدار يعني على ضمانه الاستدانة وذلك عند
تجديد الشق في ما عند أبي حنيفة وأبي يوسف في قوله لا غير فلا ضمان
لان غيب القادر غير مقصور عندهما وقيل أنفاً في لانه ضمانه بالقول

١١

فانهم عن أموالهم وان كان مدلولاً معطياً بقوله لكنه لم يثبت بطلان
فيكون مشتملاً على ذلك ثم لما لم يتم الكلام إلا بالقبض
ولكن الصلة مما يجب أن يعلم قبل التكلم اعتبره اولاً زوال ملكهم ثم طلقوا
عليهم الفقراء واستبرجوا إلى عدم ملكهم فظهر أن الثابت بالاستدانة
لازم من متأخر بحسب مدلول الكلام فيلزم أن * قال * كنه الكفهم

فقد عرفت ضعف
فان جوابه عن السؤال
هو الذي يحكم بان
لا حاجة إلى البيع
مشتمل

انه يقول امر شريف لي بالصيام بعد الانقضاء * اقول الجواب عن الاول ان
 لان اسم للركبة لا للشرط لكونه المقيد بالشرط فاذا انقضت الركبة بمقتضى
 كلمة ثم تكرر الشرط بالضرورة وبغير الثاني اما نقول الكلام ونقول ينبغي ان لا يوجد
 الامسك الذي هو الصوم الشرعي بعد جزء من اجزاء من النهار ٥٥
 بمقتضى كلمة ثم ولكه لا يكون الامسك صوتا شرعيا او لهما تحتها
 اليد وضم ضروري
 فلا بد منها
 في اول جزء
 من النهار
 حقيقة بان
 يتصل به
 او حكمها
 ان يحصل في
 الليل ويجعل
 ما فيه الامر
 او يقرأ
 بآية النصار
 ويقرأ
 الاكثر مقام
 الكل فندبر
 * قال
 بخلاف
 حد يثبت
 العيب
 * اقول
 العيب
 الاجمير
 روى
 ابيه بمرارة
 وزيد
 حاله ان
 رجل
 اجتمعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احدهما افضض بيننا
 بيننا وبينك فقال يا رسول الله افضض بيننا وبينك
 فكانت امة واذن اليه ان التكلم فقال ان ابني كان عسيقا علي يدا
 فزني باهنة فاجبروني ان علي ابني الرجم فاقدمت منه باهنة شاة
 وبجارية لي ثم اني سألت اهل العلم فاجبروني ان علي ابني مائة

والعقار مما يضمنه كافي سوم البيع واليمن والبيع الفاسد وقال شمس
 الائمة الا انه انما بالاقراء المغير فيضمن عند الحكم بالضممان بالسهادة
 الباطلة وكلام السارج يميل الى هذا قوله وان ثبت العصب فاستحق
 الكلام فان قيل مقتضى صحة الاقرار فيها ذكرتم انه اذا شهد احد الشاهدين
 بانه على زيد الغائب سبب العصب وشهد الاخرى عليه لغا سبب القرض
 ان يقبل شهادتهما لانه لا اتفاق وب في ثبوت الحكم عند تعدد السبب اذا كان
 مما يثبت به الحكم لكن لا يقبل شهادتهما بالاتفاق لاختلاف السبب فوجب
 انه لا يقبل الاقرار ايضا قلنا الفرق لا فان المدعى منكرا لاحد الشاهدين
 ضرورية انه يدعى انما العصب او القرض فسقط احد الشاهدين عن حيز
 الاعتبار فلا يثبت اصل المدعى اذا لا يمكن ثبوته الا بقول من كذب المدعى
 فكذلك يثبت اصل ثبوت المال بخلاف مسئلة الاقرار فان كذب المقر له
 اللهم ليس في اصل الثبوت بل في الجهة ولا يضره ذلك فافترقا قوله
 وانما يكون مستعاضا لو قال انه نقل عنه انه قال هذا الذي ذكرنا من انه عدم
 الاتساق انما هو على تقدير اطلاق النكاح هو الموافق لرواية الجوامع
 وكتب الاصول والمطابق لما يقتضيه الدليل وثوبهم صاحب الكشف
 انه اذا قيل لا يجوز النكاح بما لا يمكن اجيزه بما بين كان كلاما غير متسق لما
 فيه من نفى فعل وانتهائه بعينه وحين اعترض عليه بعض الافاضل بان نفى
 في الكلام المقيد راجع الى القيد ولا يلزم العيب اجاب بالمنع بل هو
 راجع الى الذات المقيدة دون مجرد القيد وانما يلزم العيب لو لم يقيد
 الاحترار عن مقيد اخر وانت خبير بان معنى نفى القيد نفى المقيد باعتبار
 القيد بمعنى انه لا يدل على نفى اصله على الاطلاق بل بما يدعى دلالة على

٥٥
 اليد وضم ضروري
 فلا بد منها
 في اول جزء
 من النهار
 حقيقة بان
 يتصل به
 او حكمها
 ان يحصل في
 الليل ويجعل
 ما فيه الامر
 او يقرأ
 بآية النصار
 ويقرأ
 الاكثر مقام
 الكل فندبر
 * قال
 بخلاف
 حد يثبت
 العيب
 * اقول
 العيب
 الاجمير
 روى
 ابيه بمرارة
 وزيد
 حاله ان
 رجل
 اجتمعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احدهما افضض بيننا
 بيننا وبينك فقال يا رسول الله افضض بيننا وبينك
 فكانت امة واذن اليه ان التكلم فقال ان ابني كان عسيقا علي يدا
 فزني باهنة فاجبروني ان علي ابني الرجم فاقدمت منه باهنة شاة
 وبجارية لي ثم اني سألت اهل العلم فاجبروني ان علي ابني مائة

وتعذيب عام وانما الرجم على امرأت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اما الذي نفسي بيده لا اقصيه بينكما بكتاب الله تعالى اما غنمك وجارتيك فرد
 عليك وانما انك فعله جلد بانه وتغذيب عام وانما انت يا ابيس فاغذي امرأة
 هذا فان اعترفت فارجعها فاعترفت فارجعها * قال * والادب يربها الخطر والاباحة
 يكون صغيرة آه * اقول يرد عليه انه اذا كان صغيرة لم يحتج المنقصة ٥٦

ثبوت الاصل مقيد بقيد آخر ولا معنى لقوله بقيد الاخر اذ عن مقيد اخر
 سوى هذا وكون التقى راجعا الى القيد مما يشهد به نقل ائمة العربية
 واستعمال الفصحى فلا وجه لمنه على انما نقول من الاصل لانهم ان قوله
 لا يجوز به بانه لكن اجيزه بانه يبين يقيد فعل وانما به بعبارة يكون غير مستحق
 بل هو نفي المقيد وانما بقاء مقيد اخر * قوله فهو يقيد بثبوت الحكم لاحدهما
 فيه بحث وهو انه هذا التفسير لا يقيم فيما اذا دخل او على الحكم به بخلاف
 قائم او قائم فانه يفيد ثبوت الحكم باحدهما لا لاحدهما ولو اعتبر الحكم
 الضمني وهو الحكم بالمجولية لاحدهما لم يحتج الى ذكر الشق الاول اصلا اذ
 يكون قائما وتما حصول مضمونه احد مدخوليها كليا واعتبار الحكم الضمني
 في بعض المواضع دون بعض الحكم * قوله فرد ذلك بان وضع الكلام
 فيه شائبة اثبات اللقمة بالرأى * قوله وانما او اياكم الآية المذكور في
 السبب انه الشاهد في الاول ووجه تخصيصه غير ظاهر ومنها بحث وهو
 انه السكاكي جعل هذه الآية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه ما يزيد
 غضبه وهو ترك تخصيصه طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال
 لتفكر في انفسهم فيودعهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكائنون
 في ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الايهام لان
 الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كما موصوف بالعلم اليقيني
 صرح به في المواضع وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر
 فلما اراد النبي عموما انهم عن دوطه الجهل المركب همنا يدانهم الى طوط
 الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق * قوله لا يتبادر للذهن
 اليه عند الاطلاق لانه موضوع له وكون التبادر اماراة الحقيقة

الى الكفاية لانها تنزل
 بالصلوة الخمس والجمعة
 وصوم رمضان وسبأتي
 * قال * خص منه البعض
 كما شئت بالشرط ليل قطعي
 هو الكتاب والاجماع * اقول
 اراد بالكتاب قوله تعالى
 ان الله لا يفرق بين
 وبيننا بحث اما اوله فلا
 الشرك انما يخص ذلك المتناول
 احكاما لايمان وانما ثانيا
 فلا من المخصص الاول بحجب
 انه يكون موصولا ليصح
 التخصيص بنجر الواحد والقياس
 كما سبق حتى لو كان المخصص
 الاول متراجعا لا يعد
 في العرف بل ناسخا وظاهرا
 انه الآية المقارنتية
 وانه الاجماع مترادف عن الآية
 المذكورة لانه لا يكون
 الا بعد الرسول عليه
 الصلوة والسلام ويكفي
 انه يجاب عنه الكتاب بما
 سبق انه التاخير او جهل
 محل على المقارنة فتدبر
 * قال * وفيه نظر
 لان المصدر ههنا للتاكيد

* اقول جوابه اننا قلنا ان المصدر موصوع للجنب لكنه يتحمل غيره لا يستلزم
 حتى انه يصرف عنه اليه باليسر كما لا يستلزم ونحوه كما في قوله تعالى
 انه نظن الاظن فلو لم يتحمل العموم كما صح الاستثناء وهذا هو المحل لما ذكر في سجامع
 فانه كما ان محتملا صدق من نواه دبا لسته ولا كما ان خلاف الظاهر لم يصدر قضاء
 فذكر المصدر ههنا دليل على العموم كما لا يستلزم منه والحاصل ان المصدر المذكور

صريحاً في سياق المنقح بغير العجوم قطب فاذا كان تأكيده المصدر
 الضمني حمل ايضاً على العجوم والا يلزم منه صحة حمل الضمني على العجوم
 ابتداء بلا قرينة قطباً وادباً قد يروى هذا هو الحقيقة لذات
 لا ما قال في فصول البدائع ان لا الكل واسم الكل نفس الحقيقة
 فلا يحتمل اثبات بعض افرادها للمنافاة الظاهرة فلو لم ي
 لا يستلزم الحقيقة * قوله وما ذكرناه من وضع الكلام رد في حواشي
 فصول البدائع بان الكلام الذي يستعمل فيه او كلام وضع لافهام
 مفهومات اجزائه وكل كلام وضع للافهام لا يكون المتو بذكر الشك
 بل الشك انما يحصل من عدم التعيين وعدم افهام التعيين فالشك مع
 او يحصل من عدم دلالة على التعيين لا لوضعه لذلك فيكون حاصله
 لا منه اما الشك والشك قد يغير عنهما بلغة وضع لهما نحو شكك
 وشكك الامام في نقى اللزوم من حيث يقصد بهما افهام وجودها
 لان يقصد بهما اتحادهما والمنقح بهما هو الثاني لا الاول مع ان فرقه
 بين الشك والشك في ان يقصد لافهام ينافيها بعيد لانه اذا كان
 الشك والشك لازم لظهور الشك فقد نافي الشك فان الثاني لازم
 بنافي اللزوم في قوله المنقح بهما هو الثاني لا الاول منع * قوله فيجب
 ان يجعل احريته ثابتة او يجعل هذا الكلام انشاء كانه قال انشاء احريته
 احراز عمه لا لغاؤه كذا في شرح البردعي * قوله فيكون في حكم الانشاء
 لم يقر فيكون انشاء شكلاً يتوهم انه انشاء من كل وجه فانه ليس كذلك بل
 انشاء من وجه اخبار من وجه اخر كما ذكره المص * قوله ايها انصرف حتى
 والقباس ان لا يصح هذا التوكيد بجهالة المأمور ويصح استحساناً متوسع فيها
 واجهالة مستدركه غير مفصية الى النزاع اما لو قال مع هذا فاقبل
 لاقباس لان جهالة التوكيد به دون جهالة التوكيد بجهالة المقربة والمقر
 والاصح انهما ايضاً قياساً لان التوكيد بالبيع كالبيع فلا يصح مع جهالة
 البيع واستحساناً لان جهالة مستدركه قد يحتاج الى هذا التحيز لا يمنع
 الاستئصال في الكفارة * قوله وادعى بآبروه في بعض النسخ بالباء الموحدة

راد به انه لا يكون المقصود بذكره افعال
 الشك فهو مهم وان اراد انه لا يكون المقصود منه ايجاد
 الشك فهو مسلم لكنه لا يدل على انه لا يكون
 ليست موضوعاً للشك * مثله
 لا لا يحتمل اللفظ بخلاف
 لا لا كرتياً او لا كلاً
 اذ قد قصد به عدم التعيين
 لا هو معناه في انشاء احريته
 احراز عمه لا لغاؤه كذا في
 وجعلنا احريته ثابتة
 قيل في الكلام انشاء
 بطريق الاقتضاء فيجعل
 قال في شرح الاكل
 انما يقتضي تقدم
 المنقح عنه على علمه
 وضعه وحيث لم تقدم
 فيما يخصه لم يملك
 الاخبار عنها فاجعلوا
 من اللغو وترونا
 بآبروه في بعض النسخ
 قيل في الكلام انشاء
 اقتضاء فيجعل
 لولا به على ذلك
 في
 فاذا اجتمع جهتان
 اعتبرته جهته لانشاء
 في موضع الاشارة

المساوي للفرق المستبر نصاً وبها القوة المقيدة بالاهتمام وذلك
 لا تقتضيه نصاً ما ذكر في السجاء مع وايضاً لا وجه للتفسير القائل
 لا عدم اعتبار الشخص في قراءة لكون اللفظ نصاً في العوم والاستواء
 وعدم احتماله في الغفل المنقح لا تنقأ العوم والاستواء فكيف بينهما
 * تار * وفيه نظر للقطع بان لا يقصد بآبروه الصنيع

وجملة الاخبار * اقول فيه بحث لان قصد النسبة اخبارية لا يكون الا فيما
 في غير موضوعها خير حقيقة والمصنف رحمه الله لا يدعي ان هذه الصيغة كذلك
 بل انها اشياء شرعية حقيقة لكنه لو حفظ فيها جملة الاخبارية
 اللغوية كما حققه شرح الهداية في ادراك كتاب البيوع ونظيره
 الا اننا فانها اعلام حقيقة لكنه ربما يقتر فيها المعنى ٥٨

المضمومة والدال الموحدة وفي بعضها ابا برزة بلال بن عويم الاسلمى
 بالباء الموحدة المفتوحة والراء المعجمة وهو الاصح * قوله وعندنا ما يعتد
 الصلب قال الفاضل الشريف المحقق هذا ما ذكره الكسيف وهو مخالف
 لما في الهداية حيث قال فيه وعند محمد يقبل او يصلب ولم يقطع وبولوب
 مع ابي حنيفة وذكر في الكفاية انه قول ابي يوسف مثل قول محمد في عامة
 الروايات انتهى وما ذكر في الاسرار لو افترقا في الكسيف وقال فيه وهو
 الاصح عندنا وما في المنقوشة يوافق ما في الهداية * قوله وفيه بحث لان
 ايجاب الفتوة قال الفاضل الشريف اجيب بان الضيق لا يتعلق بالقوم
 العام ولم يقبل به احد من الفقهاء بل ما يتعلق به الفتوة هو الذات المبهمة
 وهو الفرد المنتشر في الجنس بين الافراد والذات المبهمة من حيث انها
 دائرة بين البعد والذات لا يصلح محلا للضيق فبطل قوله وصار لغوا من
 الكلام وهذا معنى كلام المصنف لان وضعه لاحدهما الذي هو اعلم من الكل
 * قوله فانه انما يصلح للامتنين المراد بالخبر المسند لا الحكم فانهم يطلقون الخبر على
 المسند * قوله وقولنا اننا نرى ما عندنا البيت يريد ان قوله راض
 خبرنا وخبرنا محذوف وهو راضون وهذا مبني على انه تقدير الموصوف
 خلاف الظاهر لا يجوز كونه خبر الاول بتقدير موصوف مفرد اللفظ مجموع
 المعنى اى قوم راض كما صرح بمثله في شرح المفتاح في قوله وتكلف
 بعضهم في البيت فزعم انه نحن للفظ نفسه وان راض خبره وفيه نظر لان
 المحفوظ في مثله وجوب المطابقة نحو قوله وانا نحن نجبي ونيت ونحن
 الوارثون واما قولنا عر المسجدان وبيت عامرة لنا ونظم
 والاركان والسر محمول على الكذف والاصح عامرة فحذفت الواو

الوصفي بالنظر الى الاصل وبهذا يتدفع الا نظر في الارضية فليست قل * قال * ولا يخفى انه لا نرد على ذكره الا * اقول * حاصله ان هذا الجواب لا يصدق في مرضه وهو بالبيان يريد بطلان حقها * متين * الاول من كون الطلاق الشايت من قبيل الزوج ثانيا بالانقضاء او يضم اليه باق ما ذكر في الجواب الاول فان اريد الاول لم يحصل المقصود وهو دفع المعارضة فلا يكون جوابا وان اريد الثاني لم يكن جوابا مستقلا

بل يكون عليه وما يرد على الاول يرد عليه ايضا * قال * يعني يلزم الاجمالي في كل من القولي * اقول تفسير كلام المصنف بهذا في قوله والمصنف تخصص الكفر بالاول والتكذيب بالثاني اللهم الا انه يقال التفسير مبني على اعتبار صدور المفسر من القوم بقي هذا بحث وهو انك قد عرفت انه من جملة تشييد المفسر مفهوم المعنى نفسه ان لا يظهر او لو يستلزم المسكوت عنه من المنطوق بالتحكم والامساك

انفس في الذات بحيث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وغيره لقوله اذا ما شاء وضروا عنه سواهم ولا يا تو نعم احد ضروا
* قوله ومقتضى كلام شمس الأكنة لان التعليل الذي ذكره في هذا
وهذا عند لا يجزى في نحو اعتقت هذا وهذا وقد يقال التعليل المذكور
انه كان ينبغي بمثال الصورة المذكورة الا ان حكم مثل اعتقت
هذا وهذا لا يفهم من علة عامة مشتركة بينهما وهي ما قاله في الاستسلام
ونقله الشارح بقوله لان سوق الكلام لا يجاب التعليل في احد الاولين
واما مسئلة اليمين فالقياس فيها ايضا ما ذكره وهو قول زفر ولكنهم
اختاروا الجواب الذي ذكره في شروح اجماع الكبير * قوله
واضاف انه يقول انه اجاب عنه في فصول البديع بان الظاهر عند
تقدير الخبر لكل لان لا يجتمع في احد شقي التمييز وقال في موسيكية لو قال
هذا اضر وهذا اضر لفظ قصد الابقاع وفي الثالث في احوال لانه افراد
الخبر بالذكر تقدير اعادة افراده باحكم المستقر لانه شريكه في مسئلة
ان دخلت الدار فانت طالق وزينب طالق لا يتعلق الثاني
بالشروط لانه اضره بالذكر وليس هذا قياس عطف المقدر على عطف
المذكور بل قياس عطف المقدر على المقدر على عطف المفعول على المفعول
فان نسبة المفعول الى المفعول عليه نسبة واحدة اذا كان كلامها
مفعولان او مقدرين وقال الفاضل الشريف اجماع بان المفعول
في هذا الوجه هو مجموع والثالث عطف الثالث على الثاني بالواو
فلذا لم يحكم على شيء منهما بما حكم على الاول بل على الجميع من حيث هو وهذا
ما صرح به صاحب الكشاف في بيان معنى الواو است في قوله هو الاول
والاخر والظاهر والباطن حيث قال واما الواو الواسطة فحذف

ادوات الارضية السبع وجميع طيور الآفاق على السواء ليدل على الاستزلاق
 تحقيق فيزيد زيادة التعميم والاحاطة * قال * يعني انه اسم المجموع
 حامل معنى الجمعية والواحدة * اقول فيه بحث لانه الفرد ليس بمحمل
 اصلا لما تقرر انه الكلمة المنفية اذا كان مع هذا الاستغناء
 لفظا او تقدير لا يحتمل الفرد فكيف يصح حمل كلام صاحب ٢٦٠

يعني لا بد ان يتغير
 جهة واحدة
 مناسبة تناسب
 معتداه وهي
 هيمن فقلت
 انجبا وجهه بمجموع
 الاخرى وعدم
 استعدا لكل منها
 بانجبار لا شك
 انها في الاعداد
 كجبهة التقابل
 في الآلية الكمية
 بخلاف ما اذا لم
 يوجد ولم يفصل
 كما اذا قال هو
 القائل او القادر
 والسميع والبصير
 فاضمحلال ما يؤلف
 انه الآلية ليست
 على هذا المنوال
 بل ما تخبر فيه
 من قبيل هذا
 المثال كذا قيل
 من

المفتاح
 عليه العجب
 انه يحكم
 للوصف
 على دفع
 احتمال الفرد
 ويستبعد
 حمل المصير
 اياه على دفع
 احتمال
 التخصيص
 المطبق
 مع انه
 المحمل لكلام
 الكشف
 كما عرفت
 والتحقيق
 ان مراد
 الشيخ
 واحد فانه
 مراد صاحب
 المفتاح
 بالجمعية
 ليس من
 حيث هما
 هما بل هما
 من تحقيقهما

الدلالة على انه اجماع بين مجموع المصنفين لا بين مجموع المصنفين
 الاخرين فانه جعل المتعدد في حكم الواحد بواسطة الواو فيجب ان
 يلاحظ فيما نحن فيه جهة الوحدة المنصوية دون التعدد الصوري وح
 يصير معنى هذا وانما في معنى هذا ان لا شك ان هذا يقتضي خبرا مطا بقا
 في التسمية لاحد وحكما ذهب اليه الكراج ونظيره ما سمع من ائمة النحو
 انهم يقولون في حلولها مض ان ضمير المبدأ ليس في شئ منها ولا يلزم
 التناقص بل في المجموع من حيث هو مجموع وان اردت ان تعبر عن كك
 المجموع بلفظ واحد قلت مرانا انهم اعتبروا المتعدد صورة المتحد حكما غير انهم
 هذا في الخبر وما نحن فيه في الخبر عنه ولا ضرر والفرق بالواو وعدمه لا يجدي
 نقضا للدلالة الواو على ما يؤكد امر الاتحاد وهو الجمعية * قوله وعلى الوجه
 الثاني لانم انه قوله اه اجاب في فصول البديع بان مفهومة الثالث
 يتوقف على عطفه على الثاني في معنا وفيه النزاع ففيه مصادرة على
 المطبوع الثاني فانه معطوف على الاول ومقتضيه قطعا وقال فقال
 الشريف مجيبا عن الاعتراض لا يخفى انه هذا الجمع مكابرة لانه اذا قلت
 جاءني زيد فقد ثبت المجيء لزيد ثم قولك وعمر وليد الانبات
 المجيء لعمر ومجيئ زيد على حاله بلا تفاوت واما قوله فانه اذا لم يكن هذا
 التفسير يك كان له ان يجازر الثاني وحده فاحر خارج عن معنى الواو
 ولا اعتبار بمثل هذه المفيزات والالزام ان يكون منطلق مفعول الزيد لانك
 اذا قلت زيد فلان تقول والله ما تملظلت الا بزيد واذا تضمنت اليه
 منطلق ليس لك ذلك وكذلك كل مان لا اول انتهى وقد يدفع بان
 المثال لا يبطا بوجه الممثل للقطع بوجود التغير في الثاني لان عطف الثالث على

في ضمن جميع الافراد بلا تخصيص ببعضها لانه قابل بان في الثاني
 مثل هذه الشكوة تفيد الاستغراق قطعا بلا اعتبار
 فرد فيكون التقدير الذي قال به بالنظر الى رفع توهم الاستغراق العرفي كما ذهب
 اليه صاحب الكشاف فليتأمل * قال * لا ذكر في اصول ابها احسب
 اليه قوله ما يقتضي تخصيصه بالذكر * اقول فيسبب بجملة لانه عدم ظهور

الاولية والمساواة مما يقتضي تخصيصه بالذكر يقتضي ان يكون عدم ظهور
 الاولوية والمساواة مما يقتضي تخصيصه بالذكر وهو يقتضي ان يكون عدم
 ظهورهما موجبا للتخصيص وقد صرح آنف ان ليس موجبا له اللهم الا ان يجعل
 الاشارة في قوله او غير ذلك راجعة الى قوله ولا يخرج مخرج الاغلب وما بعده
 ويجعل قوله ما يقتضي تخصيصه بالذكر قرينة عليه قوله ولا يخرج مخرج
 ٢٦١

وانت خبير بان
 المصنف رحمه الله
 نفى العطف بالواو
 بدليل اقتضابها
 التبريك ووجود
 الاو جمع الساج
 عدم المقترنة وهو
 ان التبريك لا ينافيه
 وهو منج موجه
 لا يندفع بما ذكر
 مشقة

كان قوله
 ورايتكم
 في مجوزكم
 فانه انما
 كونه الرباب
 في السجود
 ومن شأنه
 ذلك
 فسيده
 لذلك
 لا لان حكم
 الا ان يسهل
 في السجود
 بخلافه
 قوله

النس في المعطوف باو على الاول يقتضي ههنا تشريك الثالث مع
 الثاني في انهما مقابلان للاول وموجبان للتخيير بينهما وبين الاول لولا
 هذا التشريك لكان له ان يختار الثاني وحده وبعد ليس ذلك
 فيتعلم به عند ثبوت التشريك حكم شرعي مخالف ما تعلق به عند عدمه
 وليس الامر في المثال كذلك * قوله ولا يستعمل في الايجاب اصلا ذكر في
 المطول انه لا يستعمل في الايجاب الا مع كل ذكر الشريك في حواشي شرح
 المفتاح انه لا يستعمل في الايجاب اصلا كلفظ اريم وارم بل المستعمل فيه تميز
 متعلقه والظاهر ما ذكره ههنا موافق لما في حواشي المفتاح ويحتمل
 على تقدير ان يكون ترك الاستثناء اعتمادا على الشهرة وعلى ما ذكره
 ثم او يكون المراد لا يستعمل في الايجاب منفردا فلا يحتاج الى الاستثناء
 * قوله وهو على الاول وجه الظهور ان احد بذكر المعنى لا يستعمل الا
 في ذم العقول ولا يصلح غيرهم لان يحتاج طلب فلا يجوز ان يفسر
 المستعمل منهم وفي غيرهم به ويحتمل ان يكون وجهه عدم وقوعه في الايجاب
 كما سياتي في ثم نقى كون المراد من الاحد هو المعنى الثاني في تحقيقا المقام
 ولا دخل له في الاعتراض فانه لو حمل على المعنى الثاني كان الاعتراض بجاله
 او ليس فيه دليل العموم ايضا وهو وقوع النكرة في سياق النفي
 فان قلت لا احتياج في كون الاحد بالمعنى الثاني مفيد للعموم الى كونه
 في سياق النفي لما في نفس اللفظ من العموم كما اشار اليه بقوله وهو في
 معنى العموم قلت لو كان كذلك لزم ان يعجم في الالفاظ ايضا ولا قال به
 * قوله كان مولى ما جميعا فيمضي المدة ما نيا جميعا وانما في احديهما
 فيمضي المدة تليق احديهما واختار اليه * قوله فالاول ان يفسر آه اراد

ولا السؤال ولا السداسة
 امي لا يكون ذكر الوصف
 سؤال سأل عن المذكور
 ولا سادسة خاصة
 بالمذكور مثل ان سأل
 بل في القسم السابعة زكاة
 فيقول في القسم السابعة
 زكاة او يكون العرف من
 بان ذلك لمن له
 السائمة دون المعلقة
 قوله ولا تقدير جهالة

ذهب جمهور مشايخ مختصي الساجب الى اعتبار الساجب له في جانب بان
 يكون الحكم في المسكوت عنه معلوما له وفي المذكور مجهولا فيحتاج الى البيان
 وتبهم المص حيث قال او علم المتكلم بان الساجب يحتمل هذا الحكم المخصوص واعتبرا بالحقق
 في جانب المتكلم اذ لا اختصاص للمفهوم بكلام الشارع حتى يستغ ذلك فيه قوله
 او خوف بفتح المتكلم عن ذكر حال المسكوت عنه وقيل المراد دفع خوف كما اذا

تقبل الخائف عن ترك الصلوة المفروضة في اول الوقت يجوز ترك الصلوة
 في اول الوقت * قال * لا عرفت * اقول اراد بـ قولـه * ذلكـ انـ
 يكون الشيء مما يعلق على ما له تلك الصفة وعلى غيره فيضيد بالوصف آه * قال *
 واما لما فلاسه لا نزاع لهم في ان المفهوم ظني * اقول قيل هذا ممنوع لانه في الظني
 قلبي وفي القطعي قطعي وليس بشيء لانه منتهى عدم تصحيح كونههم
 ٦٩ *

* قال * وفيه نظر لان
 عدم الاتصال ظاهر لا خفاء
 فيه * اقول يعني ان
 الاتصال ليس بمحتمل ليصح بناء
 مع صلاحية التخصيص
 عليه فانه لو اريد ما ذكره بقوله
 وعندنا ما هو عدم الصلوة
 لا حكم شرعي فلا يصح تخصيصه
 * قال في التحقيق في اجابة الشرطية
 آه * اقول اعترض عليه
 القاضى الشريف في حواش
 المطول وقد اجبت عنه ثم
 بالامر عليه فانه اراده فليراجع
 نفسه * قال * فانه قيل
 هذا ليس من التعليق بالشرط
 آه * اقول يعني انه يجوز
 ان يفتي بجيبيل الكفارة
 والية قبل اخذت ليس مما
 تحقق فيه اذ لا تعليل
 بالشرط فيه فكيف يصح
 قوله بناء على هذا الاصل
 والتقدير الذي ذكره في الجواب
 اني مناسب لذلك
 ان يفتي والمناسبات
 ما ذكره صاحب الكشف
 لانه التقدير انما حتم فعل
 اطعم عشرة مساكين

بالاحد ههنا الاحد بالمعنى الثاني في تفسير قوله لانه لا يصح في الايجاب
 فيه بحيث لانه منقطع لما ذكره اولاً من انه لا يجوز ان يحل احدهما
 على المعنى الثاني وان ذلك ظاهراً لان يقال معنى منه اولاً وقوله
 في الايجاب وقد اشار ههنا ايضاً الى ذلك بقوله لانه لا يصح في الايجاب
 فانه * قوله كما ذكره المصنف حيث قال في قوله تعالى ولا تقطع منهم امماً او
 كفوراً لان تقديره لا تقطع احدهم * قوله لانه لا يصح في الايجاب
 قال القاضى الشريف لان مراده ان الاحد على مسئلة الجاهل لا يكون
 بالمعنى الاول لانه خاص حقيقة ومعنى فلا يعلم كاحد بل يتعين ان يكون
 بالمعنى الثاني لانه لا يصح في الايجاب بدون كلمة كذا وقد قالوا ان
 الاحد الشيئين والمختار عندى ما اشار اليه الشريف وهو ان يقصر
 او باحد منك بالمعنى الاول وكونه خاصاً اذا كان معرفة كما في مسئلة
 الجاهل اذ قد عرفت انه لا يصح احد على المعنى الثاني لاختصاصه بذكر
 القول لا لوقوعه في الايجاب في قولهم او لاحد الشيئين لا فقال ان يرا
 لفظه راوا منه معناه كما انه قيل او مرادف واحد ولا كلام في جواز
 استعماله في الايجاب ح فليست * قوله تنبيه على الجواب عن مسئلة
 اليمين وهي التي ذكرها سابقاً حيث قال اذ اختلف لا يلزم هذا
 هذا فانه يحتمل بالاوليين او بالآخرين جميعاً لا بالثاني وحده او
 للثالث وحده * قوله انهم ان او اذا استعملت في النفي آه اراد
 يستعمل في النفي ذكره في صورة النفي او اجتماعها مع لان وقوعها
 في سياق النفي بان يستحب النفي على العطف باو فصالح كلامه ان
 اذا اجتمع مع النفي في مثل ما جاء في زيد او عمرو فانه المتبادر وتوجه

بتلك الية ولما حمله ما يخفى هذا التصدير ذهبوا الى ان سبب الكفارة
 حقيقة هو اخذت كما ان مدخول حرف الشرط كذلك في سائر
 التعليلات * قال * بناء على هذا الاصل متفاوت بقوله يجوز تعليل الكفارة آه * اقول
 اما تعليله به فلا يصح عبارة المصنف رحمه الله في ذلك حيث عده ايضاً
 من فروع هذا الاصل واما عدم تعليله بقوله فانه الجواب سبب آه فلا نه ليس

بمعنى على هذا الاصل بل على ان السمة الواضحة للنص فانه يقال انما قد
 الى اليمين بقوله عز اسمه ذلك كفارة ايما كنتم ولفظ حيث يقال كفارة اليمين
 والاضافة دليل السببية * قال * واعلم ان المذكور في اصول الشافعية
 ان نفس الوجوب آية * اقول اعلم ان المعنى رحمه الله نسب الى الشافعي
 امر به احرى بما ان السمة لا يفرق بين نفس الوجوب ووجوب الاداء
 في الواجب الذي في

مطلق والافترانه تفرق
 بينهما في الحكمي واعتبر
 على الاول بانه على اطلاقه
 غير صحيح فانه يفرق بينهما
 اذا كان الاقرار كانه صفة
 التمسك والناهي وقد لا يفرق
 اذا لم يكن كانه الكفارة البينة
 وهي الصوم فانه قد قيل
 يد على السارح ان يجوز
 تقديم الكفارة البينة
 قبل ان يحنك وهو خلاف
 مذهب الشافعي فان
 من هذه الفسلة عن كلمة
 قد في قد يتفصل واعتبر
 على الثاني بانه يتنص
 تفصل الوجوب بنفسه المار
 وان لم يمتز فرق بين
 الوجوب ووجوب الاداء
 وهو لا يطابق اصولهم وانما
 عن بقوله واما نفسي
 الوجوب بنفسه المار الى
 اخره فتدبر * قال *
 ولفظ ان يقول على الاول
 آية * اقول اعلم ان مراد
 من هذا بنى سببية اليمين
 للكفارة لبس نقي السببية

النقي الى العطف باو في يعتبر شمول العدم مطلقا الا اذا قامت قرينة
 على انه لا يقع احد النقيين فيعتبر النقي اولاهم عطف احد النقيين
 على الاخر فينبغي ان يكون كانه الالة الكريمة على ما ذكر جارا من العلماء
 وهذا بعينه ما ذكره في شرح الكشاف حيث قال انما حصل من العدم انما
 يلزم اذا عطف احد الاخرين على الاخر باو ثم سقط عليه النقي لم يكن
 امست او علمت لا اذا عطف باو نقي امر على نقي امر كما تقول لم يكن
 او لم يكن كسبت وهما تعدد الاول للزوم التكرار فتعين انما في
 فانه قد يفرق بين التفرقة ما يتوهم من ان كلامه ههنا مخالف لكلامه في شرح
 الكشاف فانه كلامه ههنا صريح في ان مراد الكشاف انما في الالة
 في سياق النقي فكان الواجب ان يقيده عموم النقي ان القرينة وانزوم
 التكرار ولست على ان المراد نقي العدم وكلامه في شرح الكشاف في ان
 مراده فيها ليست في سياق النقي بل دخلت في التقدير على الفعل
 المنفي فقيده نقي العدم نصريه بلا احتياج الى القرينة * قوله انه يدل
 على عدم الفرق انه يريد به مذهب الاعتزال في انما في فصول البدائع
 وجوابه من وجوه الاول ان المراد لا يتحقق فيه الايمان لمن لم يقدم الايمان
 ولا كسب الخير في ايمان ذلك اليوم لمن لم يقدمه فيه لف استثنى
 عنه ذكره بذكر التمسك الثاني ان المراد بكسب الخير الاخلاص اي
 لا يتحقق الكافرا بانه ولا المناق اخلاصه الثالث ولئن سلم فيكون
 كقولنا تعالى لا تأخذوا سنة ولا قوم ويراد بخبره المباينة في نقي السمي
 بنفيه ونفي ملزومه ويسمى تدنبا منه وجه وترقيما من وجه لا يقال
 الاخر لا يتصور البعد ولا اقام فيه فقيه اشارة الى فائدة اخرى وانما اعلم

مطلقا بل بمعنى اقتضاء اليمين الى الكفارة عن ذنبت الكفارة عليه وكون كسبت
 شرطا وبمعنى ان يكون مراد المصنف من قوله انما في فصول البدائع
 من ظاهر عبارته نفى السببية من قوله في ذلك طريقا من جهة ما تفصل
 صاحب الكشاف عنه الا ان المراد من قوله انما في فصول البدائع سبب الكفارة
 وكذا تقول هي سبب لا يوجد كونه في دعوات البر بطريق الاتصال فانه اليمين

كانت سببا للبر فلما كانت الكفارة خلف عن البر انقلب سببية اليها للبر الى سببيتها للكفارة والكفارة مضافه الى تلك اليها لا الى البر قبل ان تحت وبانيها ما نقل عن الاسير انا لا نسلم ان البر سبب لا يجاب الكفارة ولكن خلف اي حركه الكفارة خلف عن البر لا اصلا والخلاف يجوز ان يبقى بعد ان تقطع الصلة وهي البر لانه الصلة علة لا يجاب الاصل وهو البر لا للبر ٢٦٤

والخلف وهو الكفارة بخلافه في البقاء الا يرى ان ذلك البر لا يثبت ابتداء بغير بيع ويبقى بعد انقطاع البيع بهلاك البيع او ببيع من انسان آخر وكذا المهر يبقى بعد انقطاع النكاح بالطلاق وهذا هو الذي قصده السارح رحمه الله بقوله وعلى الثانية لم لا يجوز انه لئلا يفرغ عاينه الا لفظ فظهر ان ما ذكره من الاعتراض على الوجهين هما اللذان ذكرهما المشايخ الخفيفة في توجيه ما ورد على ظاهر من قبل الشافعية فلا يكون له وجه وورد وتسمى ان هذا من الراجح في غاية الاستبعاد واما النظر الاخر فوجهه انه المتيسر عليه يجب ان يكون اضافيا

فصل مراد السارح وهو ان في صورة الامر ليس كذلك لانه لا نسلم ان سبب الكفارة هو الاصرام والصوم لم لا يجوز ان يكون سببا اجنابا عليها لانه ان المقصود ليس ان يصرام عليها بل مجرد التمسك للتمسك فيكون ثمة من المتعارفين فيه فامى فائدة في المنع واعلم ان لنبوت الاحكام باسبابها اربع طرق الاول الاقتصار كنبت الاحكام بالضرقات الانثية بلا تحليل مانع الثانية التبيين وهو تبين في تلك الاحكام كانه ثابته من قبل كنبت حكمه كحيض تمام ثلثة ايام الثالثة

انه لو كان قد اجمعت عليه ان يكون سبب لنفسه قوله فهو لثني المجموع وفي نفسه بجملة السمع فتدعى مسما ببيع بل كانوا يتفقون فيمن خلف ان كلمت فلانا وقلنا فامرنا طلق فكل واحد ما حنت وهذا لا يدل على خلاف الروايتين في مثل لا يكلم فلانا وقلنا اذا لا فرق بين الشرط والنفي فيطرد كلام المصنف على ذلك الرواية * قوله ومثله اكثر من ان يحصى ما استشهد به في الرواية في هذه المسئلة مختلفة كما يدل عليه ما نقله من الصلة و قد بقوله اكثر من ان يحصى وورد على هذا التركيب ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشارا كما لا قبله في اصل الفعل اعني الكثرة اجاب عنه السارح في شرح المفتاح بان كلمة من متعلقة بفعل التضمنه اسم التفصيل اي متباعدة في الكثرة من الاحصاء ورده الفاضل الشريف بان من اذا لم يكن تفصيلية فقد استعمل التفصيل بدون الاستياء التلثة ولا شك انه التفصيل مراد ثم اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى لانه هو مسحة في العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجد جواب السارح ايضا بان من التفصيلية محذوفة كقوله تعالى يعلم السر واخفي والمعنى اكثر من خلاهما * قوله في طلب احد الاخرين مع جواز الجمع بينهما ويسمى باحة فيه بحث لان هذا وكذا قوله فيما سياتي لم يكن اثنا لهما مورد امر الا باحة يدل على ان في الا باحة طلبا وتكليف وقد صرحوا بان لا تكليف في الا باحة ولا طلب وان عدم الا باحة من الاحكام التكليفية لان فيه سلب التكليف ففيه حكمة التكليف عدما * قوله بخلاف ما اذا جمع آه قال الفاضل الشريف

هو الاصرام والصوم لم لا يجوز ان يكون سببا اجنابا عليها لانه ان المقصود ليس ان يصرام عليها بل مجرد التمسك للتمسك فيكون ثمة من المتعارفين فيه فامى فائدة في المنع واعلم ان لنبوت الاحكام باسبابها اربع طرق الاول الاقتصار كنبت الاحكام بالضرقات الانثية بلا تحليل مانع الثانية التبيين وهو تبين في تلك الاحكام كانه ثابته من قبل كنبت حكمه كحيض تمام ثلثة ايام الثالثة

الاستناد وهو ان يثبت الحكم بعد رد الالزام مضى قال السبب ان
 كسوت الملك للفأصب بلفظ الضمان مستند الى الفصب السابق الرابعة
 الا تضلاب وهو تبدل الحكم الى اخر كسبدل حكم البرغ اليه بعد الحث الى الكفارة
 * قال * الظاهر ان الضمير للحكم الشرعي الا ان الخبر والالتزام من اقسام اللفظ
 ٢٦٥ المفيد لمطلق الحكم * اقول فيه بحث لان من الظاهر المكشوف ان المراد

باللفظ هيست لفظ القرآن
 لما قال المصنف
 في ادراك
 الكتاب من حيث انه
 و لو رد ما مورب وهو
 الجائز المراد من قول
 يعني الجائز ان لا يتبين
 القدر ان
 في بابها
 الاول في
 المعنى كاختصاص كل
 والى في الاستدراك بعد
 في افادته والتفني والعطف على
 الحكم الشرعي بان يكون ما بعده
 فكانه قال جزأهما قبله او
 بالجلالة وغير ذلك
 المقيد
 الحكم الشرعي
 انما خبر
 وانما
 ولذا قال
 بعده
 واخبار
 الشرع أكد
 في تلك صور
 والمراد بقوله
 ان فعل ما يكون
 يرد عليه انه اذا جمع بين حصول الكفارة يكون اثباتا بالامور به امر بجر
 صورة ايض لصديق الامور به صورة على كل واحد منها وقد يجاب
 بان الامور به في الخبر احدهما لا المجموع فالاثباتان بالمجموع لم يكن اثباتا
 بالامور لا باعتبار اشتراكه على الامور به فالوجوب يسقط بالاثبات
 الاول والاثبات الثاني في كونه بحكم الاباحة الاصلية * قوله اذ ليس فعله
 مضارع آه اعترض عليه بان فقد ان المنصوب في الكلام السابغ لا يمنع
 العطف لان العطف في الجمل لا يوجب الاشتراك في الاعراب الا يرمى الى
 قوله لانه عن خلق وتأتي بمنزلة عار عليك اذا فعلته عظيم فان ما في منصوب
 باعتبار ان بعد الواو ولم يسبق مثله وقد يجاب بسبغ كون الواو للعطف ولا
 يخفى انه كلام على السند ويجوز ان يكون ما نفيته هذا الاختلاف من هو
 كلمة او اذ قد تقرر في قواعدهم ان بعض الحروف من الاختصاص ليس
 لبعض * قوله اذ لا امتناع في عطف المثنى ان قلت فما وجه ما ذكره
 صاحب الكشاف والقاضي وغيرهما في قوله تعالى لم نشرح لك صدرك
 آه حسن ثم ما قول بالمثبت لانه الاستفهام انكارى وانكار النفي اثبات
 ولهذا صح عطف قوله ووضعتا عليه قلت وجهه انه لو لم يول به لم يعم عطف
 الاخبار على انشاء وفيما لا محل له من الاعراب وذا لا يجوز انفاقا ليس
 مدار التأويل عدم صحة عطف المثنى على المنفي * قوله حنت والافلا في
 تلك صور لا يثبت وهي دخولها وعدم دخولها ودخول الثانية دون
 الاولى وفي واحدة يثبت وهي المذكورة في الشرح * قوله ولا حاجة
 الى ما ذهب اليه صاحب الكشاف اختاره بهما كون الواو للعطف في
 حواسن الكشاف خلافة حيث قال ثم فانه قيل لم لا يجعل او عما طفته

مستقما من المصدر على طريقة اشتقاق افضل من الفعل * اقول
 لم يرد بان طريقة خصوص هذه الطريقة لفاد به بل نوع هذه الطريقة وهو طريقة
 اشتقاق الفعل من المصدر مطلقا * قال * ثم لا نزاع في ان الامر بطريق آه
 * اقول بصدق هذا مع قوله لا ان لا جعل الامر والنهي آه قال بعض شراح
 المعنى المراد من القول محض المصدر في القول كما خطرت ذلك في بعض الامور

لاستحالة صيغة الامر وسند فتح ايضا بان التثنية جعلوا الامر والنهي قسمي
 المتمايز والخصوص والعوم سائر صان للفظ وبانهم جعلوا ما من اقسام الكتاب
 وفرد الكتاب باللفظ * قال * اللهم الا ان يراد غير كلف عن الفعل الذي اشتقت
 منه صيغة الاثنية * اقول يعني انه الكلف قد يستفاد من جزم اللفظ نحو الكلف
 وقد يستفاد منه الصيغة نحو لا تقرب والمراد من الكلف الذي اضيف اليه ٦٦

غيره تعريف الامر هو الثاني
 دون الاول * قال * انا
 نقول فحينئذ يكون قيد الاستعلاء
 مستدركا * اقول وايضا
 لا فائدة في اعتبار ما يتبادر
 منها عند الاطلاق لانه
 الطلب مطلقا وهو متناول
 للسلب بل الابطاح ايضا
 * قال * فانه حقيقة
 في الاثنان والفرس
 * اقول انما يكون حقيقة
 فيها اذا اراد به كل منهما
 لا بخصوصه حتى لو اراد بخصوصه
 كما في مجازاتها كما مر مرارا ان
 ذكر القام واردة بخصوصه
 مجاز ولا بخصوصه حقيقة
 * قال * للقطع بان
 فعل فعلا ولم يصدر عنه
 صيغة افعل يصح عرفا ولفظا
 ان يقال انه لم يامر * اقول
 ان قيل ان اراد بقوله
 لم يامر انه لم يستعمل صيغة
 الامر فسلم لكنه لا يقيد
 انه لا يلزم منه ان لا يكون
 الفعل امرا مطلقا وان
 اراد انه لم يستعملها ولم يصدر
 عنه ما يستلزم امر المنوع

لما تقرروا ان لا يكون المعنى المكن المسيس ولا فرض المهر
 لا تقرران وفي سياق النفي يفيد العموم اجيب بان العطف يربطهم
 تقدير اعادة حرف النفي اياهم ولم يتقرضوا فقصده ان شرط عدم وجوب
 المهر احد النفيين لا نفى احد الامرين اعني نفى كل واحد ليس كذلك ثم اعترض
 عليه بان محمل الوهم هو اللفظ وسواء جعلها ناصية او عاطفة وهو
 بحاله وكذا لا يلزم في تقدير كونها ناصية فكذلك في تقدير كونها عاطفة
 على المعنى المجزوم لم واجاب بان عموم او في سياق النفي مما يفيد نوع
 خفاء حتى ذهبوا الى نحو ولا تطلع منهم اتجا او كفورا الى تأويلات
 وقد امكن ههنا وجه شائع لا يستتبع فيه تحريك الكلام عليه على انه سياز
 وان يلقموا من من قبل ان يتسوا من وقد فرضتم لغيره فريضة فقصفت
 ما فرضتم النسب بان يكون بعد الحكم بانه لا امر اذا كان الطلاق قبل
 المسيس لان يوجد او الى انه يوجد تسمية المهرامى فاذا كان ذلك
 حتى حين وجدت التسمية فالواجب نصف التسمية بخلاف ما لو قيل
 لا امر بالم يوجد شي من الامرين فان المناسب ان يقال فان وجد
 هذا الحكم كذا او ذاك فكذلك قوله سواء كان جزءا منها او لا يشير الى ما
 ذكره من ان مدخول حتى المجازة يجب ان يكون جزءا منها كما قبله
 او ما يلحق اخر جزء منه وذلك لان الفعل المعدي يحتمل الفرض الضمعي
 فيه ان يقتضي ما يتعلق به شيئا حتى يودي به عليه وذلك الفرض
 انما يتحقق بذكر اخر جزء من الشيء او ما يلحق اخره ثم كون مدخولها
 اخر جزءا كما بحسب الضعف نحو قدم الناس حتى المساة او القوة
 نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام وبحسب الحسن نحو قرأت القراء

براول المسئلة وعيها محل النزاع قلنا المراد الاول ويلزم منه ان لا يكون
 الفصل امر لانه لما كان حقيقة في القول وفاقا صحيح نصه على
 الفعل انفي عنه علامة حقيقة ووجد علامة المجاز ولا وجه لارادة الثاني
 اذ لا عموم للمترك ولو في صورة النفي فتدبر * قال * بلزائدة عليها * اقول
 اشارة الى وثوف الترادف * قال * ابطال وليس التوقف بانه منقوض

بالنهي فانه ايضا يستعمل لمعان آة * اقول فليس يحتمل ان يكون التعبير التخييل بهذا
 لو وجب التوقيف هو سبب في النهي لان استعماله في معناه في قوله النهي
 امر بالانتهاء فلا يبقى الفرق بين الفعل ولا تفعل وقد صرح نفسه في التوضيح بان قوله
 لان النهي عطوف على قوله استعماله في معناه فيكون ان لم يلبس له معنى واحد
 ثم لا يخفى انه هذه الشرطية قياسا على استعماله في معناه في قوله النهي
 ٢٦٧

ذكرت على سبيل المقارنة

وقوله استعماله في معناه
 لا لا يستعمل في معناه
 عليه وقوله فلا يبقى الفرق
 بين الفعل ولا تفعل بيان
 لبيان الشئ في ذلك
 قال لا وجه القول بالتوقف
 في الامر كما هو في قوله
 اذ لو وجب التوقيف فيه
 لوجب في النهي ايضا والتالي
 باطل فلهذا التوقف اما لا لزوم
 فيكون سبب الادل ان علمته
 التوقف في الامر ان كان
 يستعمل في معناه في
 بعينه هو ضرورة في النهي
 والشئ ان النهي ضرورة
 امر بالانتهاء معني
 فيكون كسب ايضا لان
 العبرة بالمعاني لا الصورة
 واما بطلان الشئ فلا يستلزم
 ان يبقى فرق بين
 تفعل وهو بدعي البطلان
 فظهر ان استعماله في معناه
 المصنف رحمه الله تعالى
 او وجب التوقيف هو سبب
 لوجب في النهي استعماله
 في معناه على نقص الدليل

حتى سورة الناصر وجب القول في العمل نحو الكسب السكوني
 * قوله فلا اكثر على ان ما بعده داخل فيها قبلها اي اكثر النسخة على ان
 ما بعده داخل في حكم ما قبلها ففي الكسب السكوني حتى رأينا ما يغيب ابان
 حتى الصباح الكل السكوني ويتم الصباح وهذا من سبب السكوني عبد القادر
 وصاحب الكسب وعامة المتأخرين وفي التحقيق اكثر النسخة على ان
 ما بعده حتى ليس داخل فيها قبلها لان الاصل في الغاية ان لا يكون داخل
 في الدنيا ويؤيده قوله تعالى اي حتى مطلع الفجر فان الدليل على تقدير الوقف
 على سلام او سلام الملائكة على تقدير عدم الوقف يتوقف عند طواع
 الفجر * قوله وفي الناطقة آة قيد بالعاطف لتتفق الاختلاف في الجارة
 فلا اكثر من على عدم الوجوب خلافا للسبب في مع جملة فلم يخبر وفتحت
 ابان حتى الصباح كالم يخبر وانفسا ويشكر قولهم بقوله تعالى
 حتى مطلع الفجر وانما لم يدخل حتى العاطفة على ما يلا في اخره ومن السبب
 كما جعله جارة لان اصلها ان يكون جارة لكثرة استعمالها جارة فلما
 استعملت عاطفة على خلاف اصلها استعملت في اظهر منيها واما قولهم
 ضربها السادة حتى عبيدهم فانما هي مع العطف فيه مع المصطوفية
 جزء من المصطوفية لان العبيد صاروا بالاختلاف مع السادة
 كما سحر منه واحد في العجني الجارية حتى حدتها وان لم يكن جزءا
 منها لكنه كالجاء واما قوله القى الصحيفة كي تخفف رجله والرد حتى نقلا
 القاذ فان يجوز عطف فعله على الصحيفة عند من قال انه عطف عليها
 وان لم يكن جزءا منها لان شان القاذ الصحيفة يدل بالالتزام على
 ما يكون فعله جزءا منه فكانه قال القى جميع ما معه حتى فعله لانه اذا القى

وحمله قوله لان النهي امر بالانتهاء على المعارضة بعد ما راي قوله عطوف
 على قوله استعماله في معناه مما لا ينبغي ان يصدر مستلزم منه فلتاخر * قال *
 وهو ممنوع * اقول اي كونه امره في الآبسة عاتما ممنوع بل هو مطلق ما ينبغي ان
 الا بعض الادام ولا نزاع في كون بعضها للوجوب * قال * بقرينة السياق
 * اقول بقرينة قوله تعالى انهم غضبوا غضبا اليم * قال * وامر

مصدر مضاف من غير دلالة على معهود آة * اقول هو باسخر على الحكاية
 اي هذا اللفظ الواقع في الآية عام لا مطلق لما تقرر في موضع اسم المصدر
 المضاف الى المعرفة بلا دليل على معهود من صيغ العموم هذا جواب عن قوله وهو ممنوع
 بل هو مطلق * قال * وعلى تقدير كونه مطلقا يتم المطلوب * اقول فانك قد
 عرفت اسم الكلام ههنا في صيغة الامر فاذا لم يكن اللفظ الامر المذكور في الآية ٢٦٨

المتداول الصيغة عاتما لم
 يصح العموم اذا قيل كلمة
 صيغة امر للوجوب بل يجب
 تخصيصه بالمطلق عن القرينة
 فنحن نذكر في الاستدلال
 ذكر امر مطلق لا عام فاندفع
 اول ما قيل اسم قوله و امره
 مصدر مضاف آة انما دل
 على اسم موجب الامر الذي هو
 المصدر الوجوب الامر الذي
 هو صيغة الفعل ومحل النزاع
 هذا دون ذلك وما بنا ما قيل
 اسم قوله وعلى تقدير كونه آة
 لا ينتج المطلوب لان معنى المطلق
 المذكور في المدعى عن معنى
 المطلق المذكور في الدليل
 فتدبر فاستقم * قال *
 بدليل وقوع الامر بكثرة
 في سياق الشرط * اقول
 فيه بحيث لان النكرة لا تقسم
 في سياق اي شرط اي كاسر
 بل اذا كاسر فيه معنى النفي
 مثل ان ضربت رجلا فكذا
 فانه في معنى لا ضرب رجلا
 قد سبب تحقيقه في بحيث
 الفاظ العموم حتى قال السراح
 ثم بعد تقرير الكلام فظهر

الصيغة التي لا يمتشي الا لاجلها فقد اتى كل شئ فاما صدر المعطوف
 يجب ان يكون جزءا مما قبله او كجزء منه او جزءا مما يدل عليه فاجابها
 كذا ذكره بعض محقق النخبة * قوله مات كل اب لي حتى آدم اذا شرط
 في حتى العاطفة كون معطوفها جزءا من المعطوف عليه كما ذكره فيها
 سبق لزم ان يؤل هذا المثال بان مضافات آباء لي والا فاقدم
 جزء كل اب لاجلها والفرق ظ * قوله او في الوسط او في زمان
 واحد نحو قدم السجدة حتى المشاة في ساعة كذا * قوله لان العاطفة
 لا يخرج عن معنى الغاية اي على ما اعتبره النخبة والاشيخي انها قد
 يستعار عند الفقهاء للعطف المحض بلا اعتبار الغاية * قوله وهذا
 حكم تقضية حتى من حيث كونه غاية فان قلت قد سبق اسم الغاية
 لا تقضي الجزئية بخصوصها كما في قوله تعالى حتى مطلع الفجر فمعنى قوله
 هذا حكم تقضية آة قلت لما كان الغاية تقضية لاحد الامرين في مزيل
 حتى اعني الجزئية او كونه ملاقيا لآخر الجزاء ومنع استعمالها عاطفة
 الامر الثاني باعتبار ان ضررها من اصلها لا تقضي ان لا يستعمل
 الاستعمال في الخفي مفيد بها كما مر لاشارة اليه تعيين الامر الاول
 باقتضاء الغاية آية وعلى هذا الحاجة الى ان يحذف الاشارة الى جواز
 الجزئية المحذوفة ضمن الوجوب وان كاسر لا يخرج عن ملازمة لقوله بل
 الاصل في العطف آة ولا ينبغي الى اسم كلامه على مذمب السير في
 ومن وافقه من وجوب الجزئية في اشارة ايضا * قوله بل الاصل في
 العطف المغايرة والمباينة ولهذا شرط ان يكون ما بعد العاطفة
 ضعفا او اقوى ليصير كانه جنبا اخر ولا يكون بمنزلة عطف الجزاء على

اسم عموم النكرة في موضع الشرط ليس الا عموم النكرة في موضع النفي
 ومنه يظهر اسم قوله ههنا وهذا دل على من القول بوقوعه في سياق
 النفي ليس بسبب يد فالصواب ان يقال لا حاجة الى اثبات عموم لما سبق اتفاقا ان
 المطلوب يثبت على تقدير كونه مطلقا ولو سلمت فالعموم يستفاد منه وقوعه في سياق
 النفي معنى فانه المعنى على ما ذكره نفسه ما صح لهم ان يختاروا من امرهما شيئا ويتركوا

من تركه بل يجب عليهم المطاوعة وجعل اختيارهم تبعاً لاختيار ربهما في جميع
 اوامرهما والتجيب انما بعد ما ذكره في المعنى كيف انكر استنادة عموم الامر
 وقوله في سياتي النفي فتدبر * قال * احداهما ان القضاة هم بمعنى الحكم الى
 قوله اي حكم * اقول فيه بحث لانه لو كان بمعنى الحكم لتقدم بالباء فيلزم حذف
 ٢٦٩ في قوله امر وسبب ان خلاف الاصل * قال * لانه لو اراد فعل فعلا فلا معنى
 لنفي ضرورة المؤسسا في

* اقول ان قيل اذا اراد
 فعل يتعلق بالمؤسسا كان
 معنى صحيح وهما كذا
 فانما الالف التفسير قالوا الامر هو
 خطبة زيد لمزيد بها حارة
 فانها زلت في امتناع زنيب
 من تزويج زيد بعد ان
 خطبها النبي صلى الله عليه وسلم
 لمزيد فلما خطبته لا يكون الا
 بالقول فلا يكون فعلا ولو سلم
 فلا يستقيم بالنظر الى الله ذم
 * قال * وعلى تقدير انما
 لا يصح نفي الخيرة على الادلة
 * اقول فيه بحث لانه انما
 يصح اذا اراد بالقضاة
 الحكم مطلقا وليس كذلك
 لانه لما سبق بمعنى اتمام
 الشيء قول لا اتمام لا يكون
 الا بالحكم الجازم وهو الجواب
 يؤيده ما قال الامدي المراد
 من قوله قضى الزم كما سيجي
 * قال * وعلى تقدير ان
 يكون الحكم بفعل
 لنفي الخيرة ثبت المراد
 * اقول فيه بحث لانه
 المدعى ثبت كذا لا يثبت

الكل نحو اخذت الدرهم ودرهما بل يكون بمنزلة قوله تعالى من كان
 عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل فاعطاهم على الملائكة
 وان كانا منها لانها لا فضيلتهما كما ان بمنزلة جنس آخر ولما لا يقصد
 ههنا ان يكون المعطوف بها اخص من الجنس شيئا كما يقصد ذلك
 في حتى اجماعة لان الشيء يجر كونه اخص من شيء آخر لا يصير بمنزلة
 جنس آخر * قوله لا يمنع حتى عمر بالعطف اي يمنع بحسب اللفظ وان
 جوزه الاصوليون اخرا عما منهم كما ذكر في كشف المنار وسيصح به
 الاستدراج ايضا فيها بعد * قال المص ضربت حتى زيد غصبا ان قال
 الاصفهاني في شرح البدر قوله ضربت القوم حتى زيد غصبا مخالف
 لاصطلاح جمهور العربية فانهم اشتطوا في الجملة الاسمية التي هي مفعوله
 حتى الابتدائية ان يكون الخبر من جنس ما قبلها ولما يجوز ان يجلس
 القوم حتى زيد جالس لا يجوز ان قام القوم حتى زيد جالس قوله
 غصبا ليس من جنس ضربت * قوله معنى لطيف بجرى في جميع
 وفي هذا الموضع لطيف آخر لا يجزى في سائر المواضع وهو انما
 المراد القصة التي ذكر فيها * قوله قد جرت الخيرة لا يمنع من معنى الذي
 بان ينقطع بقرنها وقد جرت بعمدة بان ليس من جنس انتها الفعل الذي
 هو السبب ان الفعل منتهى عمده بل لا انتهى كونه سببا انتهى الفعل
 الذي هو السبب وانما قلنا انتهى كونه سببا اذ لو لم يكن كونه سببا
 مستلزما وهو السبب يلزم منه ان يسبق الحكم به وهذا ايضا يندفع
 ما يورده على صاحب الكشف بقوله وبهذا يظهر * قوله وبهذا يظهر
 فساد ما قيل قائله صاحب الكشف واجب بما ذكره السراج

الذي ذكر وهو كونه المراد بالامر القول فيقد عمنه الال المناظرة انقطاعا عما ذكره
 ولذا احسب الامدي في التفسير عن هذا الدليل حيث قال المراد من قوله قضى الزم
 ومن قوله امر ما موردا بالخيرة فيه من الامور التي لا يكون واجبا * قال
 فظهر ان المراد بالامر في قوله من امرهم هو القول لمخصوص * اقول في ذلك
 ان من يراه المراد بالقول في قوله تعالى اذا قضى امره بالقول والامر

تعالى امرهم اعبد معرفته فيكون جلال الاول قول اما بمعنى المصبر
 وهو طلب الفعل على سبيل الاستعلاء او بمعنى نفس الصيغة ونفي الصيغة
 عنه امرهم بانظر الى المعنى المصدرى ظاهرا اما بالنظر الى الصيغة فبمعنى نفي تمكنهم
 عن رد ما قولهم سواء جعل امرا نصبا على المصدر فيكون مفعولا مطلقا وعلى
 التمييز لا في الحكم المستفاد من قوله قضى من الابهام لاحتمال القول والفعل ٧٠

بان مراد صاحب الكشف ابداء المناسبة بين السببية والفائدية
 في الجملة حتى يحل عند تقدير الفائدية على السببية ولهذا قيد قوله
 ينتهي بوجوده اجزاء بقوله عادة ولم يذكر الشئ ذلك القيد وهذا
 لا يستدعي انه يوجد في كل مثال حقيقة الانتماء كما ان المناسبة بين
 ذكرها الشارح بقوله لان جزء الشئ وسببه يكون مقصودا منه بمنزلة
 الفائدية من الغيا لا شك انها غير جارية في كل صورة الفائدية كما في حتى
 مطلع الفجر * قوله لعدم تحقق الضرب الى الفائدية المذكورة قالوا هذا
 اذا لم يغلب على الحقيقة عرف واما اذا غلب ترك الحقيقة ويعتبر
 العرف كما لو قال انه لم يضربك حتى قتلك او حتى ماتت فهذا محمول
 على الضرب الشديد باعتبار العرف * قوله وما ذكره المصدر اقرب لان الفائدية
 يحتمل الامتداد والتجدد والامثال وبالحكمة مراد القائل بالاثيان بالخصوص
 وهو لا يحتمل الامتداد ومراد المصدر جنس الاثيان وهو اقرب لان الظاهر
 ان مراد القائل جنس الاثيان * قوله لانه احسان بدني يعني اذا كان
 على وجه التعظيم والزيادة لا على وجه التقدير والامانة * قوله وفيه بحث
 لان المذكور آية اجيب عنه بان المراد مما سبق كون حتى بمعنى كى في الجملة
 لانها متساوية في المفهوم بلا فرق وقد صرح في الاسلام باعتبار
 المجازاة في مفهوم حتى السببية واما صحة اسلمت حتى ادخل الجنة
 قلما يشتهر بين المسلمين من ان دخول المسلم الجنة مرتبة على ادخال الله
 تعالى اياه بطلانه ففضل الشخص لم يصرف عن فعله بل اجزاء
 الدخول المطاوع لا دخاله الله تعالى وهو ليس فعله ونحن لاندعي امتناع
 كون بعض افكار الشخص سببا محضا لبعض بل كون بعض افعال

كما مر او على احوال بنى وعلى
 المصدر يعني امر بمعنى
 اسم الفاعل يعني امر
 واما التفسير بقوله كما تقول
 جاء في زيد راكبا فاجبني
 ركوبه فلم يظهر له مطلقا
 للمر او ليس الركوب
 فيه بمعنى اراكب كما
 لا يخفى قلت امل * فكل
 اي ما منعك من السجود على
 زيادة لا اودا دعاك الى
 ترك السجود آه * اقول
 لا يخفى ما في كل من الوجوه
 من التكليف الظاهر فالجواب
 انه يقدر
 له وجوه من السجود الاول
 عدم ترتب ما بعد الفاء من السجود
 على ما ذكره قبله فان حذف
 الفاء قرض اثيان
 احسن بلا لانه عليه
 انما كانت الترتام وجود
 الاثيان في الوقتين
 والاصل عدمه
 كذا في خواشي
 فصول البديع
 من السجود
 وقصبت
 على سجودك
 * فكل *

ولا لم يتوقف التكوين على القوم * اقول هذا جواب عما يقال انه ما ذكرته يستلزم الشخص
 الامر بالمعروف و ذلك لا يصح لعدم شرطه وهو الفهم ولهذا يؤمر الصبي
 والجنون من خطاها المراد المصدر وهو لا يستلزم تقرير الجواب انه المتوقف على الفهم
 هو خطاب التكليف لا خطاب التكوين اذ المقصود من منهجه الوجود وهو لا يتوقف
 على الفهم لاصدور الفعل ليتوقف عليه على انه خطاب التكليف ايضا متعلق بالمعروف

لا يعني اسم الفعل يطلب منه حال عدمه فانه المحال بل يعني اسم
الشخص الذي سيجد ما مور به ذلك حال وجوده وصلاحيته للخطاب
ومعنى كونه الصبي والمجنون غير ما مور به لانها غير ما مور به بصدور
الفعل عنها حال الصبي والمجنون وهو لا يتأتى كونها ما مور به حال زوال
٢٧١ بنوع الحالين عنهما * قال * وبعضهم على اسم الكلام في
في الاذن
لا يسمى
خطبا
* اقول
قال صاحب
الكشف
والرسمي
الامر للحدوم
في الاذن امر
وخطبا
الحق ان
يسمى امر
لان الامر
هو الطالب
وهو موجود
في الاذن
ولا يسمى
خطبا باعرا
فانه ليس
من ان تصور
امرنا النبي
صلى الله
عليه وسلم
بانه لا يصح
ان تصور
خطبا كذا
* قال *

الشخص جزو البعض افعال نفسه * قوله وقال فخر الاسلام آه قال في
فصول البديع محمله عندى التنبية على عدم وجوب الوصول الحسنى جواز
التأخير بقدر لا يقدّر اغنيا عرفا قال وحمله على طغيان العلم لسقوط اليقين
بعيد وعلى عدم التراضي عن الاثيان وقتا اخر بعد * قوله بانبات الالف
ليس يستقيم اجيب عنه بان تقدير الكلام ان لم يكن معنى اتيان فقد
مرعى في المعنى لا بحسب اللفظ كما توهمه مثل ذلك في قولهم بانباتنا فقد
بالنصب امي لا يكون منك اتيان فحدثت كما ان الفاء ثمة متعين للفظ
ولا يصح لفظ المنصوب معطوفا على لفظ المرفوع بل الكففى باللفظ بحسب
نكذاهما ويمكن ان يجاب عنه ايضا بما ذكره الجعفي في شرح الساطعي
من ان بعض العرب قد يجري العقل في الجزم جري الصحيح ومعناه ان الضمة
قبل الجازم حذف استحقاقا فلها دخل الجازم سلفا عليها اما تقدير
كفيرا او اعمدت يحذف وعليه قول قيس بن زيد الميموني يا تيك و
الانبات ما تمنى بانبات اليا مع انه مجزوم وعليه قوله تعالى انه من يتقى
ويصبر بانبات يا تيك على رواية قبل وقوله تعالى لا تخف وركا
والا تخشى على قراءة صمعة بانبات يا تيك على معطوف على الجزم
على وجه نقول الفقهاء حتى اتفد من هذا التفسير * قوله وبطلان الحكم
معطوف تفسير على بطلان الحكم بالحسنى على تقدير ترك التقدي عند
* قوله فالكفى بقوله سما قيل يحتمل ان يكون تقديره وايراد في كنية
الشريعة لبيان الاحكام لا صدور سنة العوام بانها على ما تنافوا بينهم
ونظائر كثيرة ذكرت في الهداية وغيره في مسائل الطلاق وغيره
* قوله بالاجاز الانسب نسب قيل فيه سائبة التما قصر بينه وبين قوله

اسم اعتبار جانب الامر * اقول لفظ الامر على وجهه اسم الفاعل
دوسر المصدر * قال * فانه قلت فعلى هذا يكون الامر حقيقة آه
* اقول منشأه قوله اعتبار جانب الامر بوجه وجود الامر
حقيقة * قال * فانه قلت الكلام في مدلول حقيقة الامر
بحسب اللفظ * اقول منشأه قوله فانه قسم بحسب اللفظ

قال صاحب الترجيح
هذا الكلام انما
نشأ منه من غير نظر
الى قوله وليس
هذا نظيره في كلام
العرب اخر عمر
استقارة ولكنه
ليس فيه بحيث
يؤيد في ان يجعل
اعراب ما بعده
لما عراب ما قبله
مثل سائر الحروف
العاطفة * مثله
على اسم المقوم
قوله ان لم يكن
اليوم ولا بعد
وجوب الفعل المستقر
بالا ثبات في الوجود
ولا يفيد في الوجود
انفصال التقدي
ما يفيد اليوم اذا
وقع الا ثبات في
وسطه مستملا
على ان يكون
الامر في متعلق
انما هو انما
نحو ان لم يكن
بالا ثبات في الوجود
انما هو انما
نحو ان لم يكن

يخرج منها بيمينه
مهاجرا الى الله
ورسوله ثم يدركه
الموت وذا بعضهم
او وصي فيما يحقر فيه
بمعنى الفاء فيجوز
ان يعطى حكم الفاء
مشبه

الاجاب
بمعنى لازم
وطلب
ارادته
جزا وبالنسبة
الاجاب
بمعنى الطلب
والحكم
بالتحقيق
الزم والقفا
واواد بوضوح
الادلة
الادل على
الاو والليل
المرابع
وبالعض الاخر
الادلة
الباقية
قال *
وقايل
ان يقول
لاشم
صيفة الامراء
اقول
بذا ايراد
على قوله
نعم بمعنى

فانه قيل قد سبب اسم الكلام ههنا في مدلول صيغة الامر بحسب
الشرع حتى ان المصنف رحمه الله جعل هذا الباب فما مرني قوله
الكلام في مدلول صيغة الامر بحسب اللغة قلنا معناه اسم الكلام بالنظر
الى الالة الكريمة في ذلك لا بالنظر الى المقام * قال * والادلة
تدل بعضها على الاول وبعضها على الثاني * اقول واو بالاول ٧٢ *

في بحث استقارة الاعتاق وكون اثبات القوة انشبا كما حذ
الاستقارة لا يصلح وليا على ذلك يجوز ان يقتصر اللفظ الى معنى
غيره انشبا ذلك ان تقول عدم كون ذكر وليا قاطعا لاينا في كونه
مرجحا اذ لم يوجد ما يعارضه فليتنا * قوله لا لصاق ذكر في معنى
اللبيب للباء اربعة عشر معنى اولها الا لصاق وقال قيل الا لصاق
معنى لا يفارق الباء ولما اقتصر سببوه عليه والا لصاق اما حقيقي
كما مسكت بزياد اذ اقتضت على شئ من جسمه او ما يجتمع من ثوب ونحوه
ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان يكون منفية من التصرف او مجازيا
نحو حررت بزياد اي التصرف وروى بموضع وروى بكان يقرب منه
زيد * قوله مثل حررت بزيد زعم الاخفش ان المعنى فيه حررت على زيد
بدليل وانكم تقررون عليهم وفيه بحث لان كلامه الا لصاق والاستقارة
انما يكون حقيقيا اذ كان مفضيا الى نفس الجرح وكما مسكت بزيد
وصعدت على السطح فاذا افضى الى ما يقرب منه فجازا حررت بزيد
في تأويل الجماعة وكقوله وبات على النار الندي والمجدة فاذا استوى
التقدير ان في المجازية فالأكبر استقالا او لي بالترجيح وحررت عليه
وان جاء لکن حررت به اكثر فكان اولى بتقديره اصلا * قوله فان
المقصود والا صلي عن البيع الى قوله بمنزلة الآلات هذا المعنى ليس كليا في
جميع موارد الباء فانك تقول بعث هذا الفرس بعشرين دينار او
المقصود والباء مع ليس الا الدنانير وفي قوله سأل الب الندي والجود والى
ارمى كما تبدلتا ذللا بجز مؤبدا لا يذهب احد الى ان المقصود ذل لا غير
ونحو كثير * قوله وفرع فخر الاسلام لا احتمال هذا ايضا فلم لم يجعل قدوة

الاسم لطلب وجو والنسب والادوة آة وكلها انشبا
عنه باسم المتبادر بحسب اللفظ من نحو تولدت اضرب لاسم طلب الضرب
وارادته لا طلب فقط يشهد به المتأمل بالانصاف وقد اعترف به نفسه فيما بعد
حيث قال لا اتفاق المثل الوقت واللفظة على ان من يريد طلب الفعل مع المنع عنه تركه
يطلب بمنزلة صيغة الفعل وهذا التقدير في الكلام باسم صيغة الامر في اللغة لا راد

المورد به ولا يضر الخلف مانع ولهذا لم يتخلف الارادة عنه امر الله تعالى التكويني
وتختلف تارة وتارة معلقها اخرى في امره التكليفي حكمه التكليف فلم يوجد فرق
بين امر الله تعالى واوامر العباد في نفس مدلول اللفظ بل في امره ارادة الله
تعالى تقتضي الى الوجود دون ارادة العباد من الظاهر المكشوف انه اهل
اللقبة لا يفهم من من ضرب استحقاق تاركه العقاب بالشار

وانما هو من جهة الشريع
ولهذا ميز المصراعين
بين ما يفيد الامر بحسب
اللقبة وما يفيد بحسب

الشريع
فاورد كلا
في باب نازا
كلام كل منهما
مفعول مطلق
مش

الامر واراد
الانحصار
فانه مستلزم
الفتح * مش

بخصوص
فسيكون
مجازا قطعاً
تكميل يصح
قوله ولا
بان امر
الشريع

مجازا لغوية واما قوله
وايضا لو كان امر كآه
فايراد على قوله نعم بمعنى
اسمه لطلب وجوه الفعل آه
بكلا حقت قوله السابقي
وهو والمصنف يقول له احسن
فجدت عقيب هذا القول كما

المراد الكلام الازلي القائم بذات الله تعالى واجيب عنه بمنع الملازمة
بأنها انما يصح لو كان امر كآه لطلب وجوه الاحاديث في الازلي وادارة كونه
فالمصنف يقول له احسن في الوقت القلاني فيجدت فيه من غير تحلف وتراخ عن ذلك
الوقت فصيح الترتيب المبني عن الآيات الكريمة ويندفع قوله وايضا اذا كان
ازليا آه وليس بشئ لازم بمكوتها الاستيعاب اذا كان بالكلام الازلي المستعقب لمكونها

فيه خلاف الوسائل تفريعا على كونها للاتصاف مع امره الانسب
لنقد يتم للاتصاف ذكر ما يتفرع له او لا قلت لانه لو حمل على ذلك لزم
عدم ذكر فرع الاستفانة او الفروع التي ذكرت بعد هذا فسرور
الاتصاف فيحمل على انه قدم ذكر الاتصاف لعمومه وكثرة وتفرعها
لاحتياجها الى نوع بسيط * قوله يكون سلكا كون الصورة الاولي يتجس
والثانية سلكا باعتبار وضع المسئلة فان المبيغ في الاول حاضر بخلاف
الثاني بدلالة الاشارة في المبيغ والتكثير في التعم وفي الصورة الثانية
بالعكس وهي صورة السلم * قوله في جنسه وصفته المناسبة في القصة
ان يكون كل منهما قاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او نحو ذلك واما المناسبة
في الجنس فقد فسرت بجهة اطلاق المستثنى منه على المستثنى وليس بشئ
او ليس المقدر في ما كسوت الاجبة شيئا مع صحة اطلاقه على اجبة بل
لباسا كذا ذكره الراجح في بعض تصانيفه فالمعتبر الجنس القريب
وعلى هذا الاصل قول محمد في الجاهل انه لو قال ان كان في الدار آه زيدا
فبعده خزان المستثنى منه بنو آدم حتى لو كان في الدار صبي او امرأة
يبحث وان كان فيها ثوب لا يبحث ولو قال الاحجار كان المستثنى
اخيواته فلو كان فيها حيوان غير احجار يبحث ولو كان ولو كان فيها ثوب
لا يبحث وعلى هذا القياس * قوله والذكر في سياق النفي نعم في التقرير
كلام المصنف على وفوه مراده والافس يقترض عليه في بحث المقتضي المصد
في مسلك التاكيد والتاكيد تقوية مدلول الاول من غير زيادة فهو لا يدل
الا على الامية ولا نعم * قوله نازا اخرج ههنا بعض آه اراد بالبعض
جميع المخارج المصنعة بالاذن لما سبق في بحث العام من ان النكرة

المراد الكلام الازلي القائم بذات الله تعالى واجيب عنه بمنع الملازمة
بأنها انما يصح لو كان امر كآه لطلب وجوه الاحاديث في الازلي وادارة كونه
فالمصنف يقول له احسن في الوقت القلاني فيجدت فيه من غير تحلف وتراخ عن ذلك
الوقت فصيح الترتيب المبني عن الآيات الكريمة ويندفع قوله وايضا اذا كان
ازليا آه وليس بشئ لازم بمكوتها الاستيعاب اذا كان بالكلام الازلي المستعقب لمكونها

كما يدل عليه فاء الضميمة كما هنالك ترتيبا من احدهما ترتيب الكون المستفاد من قوله فيكون على الآخر والآخر ترتيب القول بكلمة كنه المستفاد من قوله انه يقول له ركه على الارادة وكلام الراجح في الترتيب الثاني فانه ضمير لو كان راجع الى امر كنه وكلام الجيب في الترتيب الاول فستسا ما بينهما * قال * ولما ذكرنا انه يقتضي الالاء لا في المذكورة انما هي في الامر المطلق اه * اقول جوابه ٣٧٤

انتم انتم ارادتم الورد

بسط الخلف فربسته على ان المقصود رفع التحريم بالادنى وهو الاباحية فمنوع كيف والاباحية انما وردت في صورة واحدة ولذا اجيب عنه بان المثال الصحيح لا يصح القاعدة الكائنة كما سياتي والوجوب ورد في اكثر من خمسة صور كما ذكر في الكشاف وان ارادتم انتم قرينة على ان المقصود رفع التحريم مطلقا سواء كان بالاباحية او بالسلب او بالوجوب فمنوع ايضا كيف وكل

وانما ان هذا الجمع والاولى لم يثبت الا في صورة اخرى بخلاف الاقضية * مشبه الوجوب كما مر فاذا

لم يصلح لانه يكون قرينة كما في الامر مطلقا ولم يرد الاشكال * قال * واعلم ان المشهور في كتب الاصول انه

* اقول قال في الامام

الموصوفة ثم وانما لم يصرح به ههنا اعتمادا على ذلك السابق فلا بد ان لا يلزم من بقاء الخرج الغير المصن بالاذن على حكم النفي عموم الخرج المستثنى بخلاف ان يراد به خروج واحد موصوف بالاذن واخر غير عليه بانه كلام غير موافق لكلام القوم لان المستثنى عندهم ليس بخارج بعد الدخول بل الاستثناء لبيان انه لم يدخل وانت خبير بانه مناقضة في العبارة والمقصود ظاهرا انه لم يدخل بعض منها في حكم النفي بقا بعداه على حكمه * قوله لا تترك الالاء كما فلا يحتاج الى ما ذكره ابن الحارث في توجيهه من انه مبني على المباعدة وتنزيل ما سوى الركوب بمنزلة العدم حتى لا يلزم المحال * قوله وليس كما ينبغي لانه غير مطابق لما اجمع عليه جمهور الاصوليين من ان العوم في المصدر المذكور او المقدر لا في المشتق في الفعل * قوله لقائل ان يقول انه اجيب عنه بان التقدير خلاف الاصل فلا يصح له اليه الالاء ورة ولا ضرورة ههنا وهو رضى بان المعصية الى الجواز في كلمة الامح امكان الحقيقة خلاف الاصل ايضا * قوله فانه محتمل لا يعرف له استحقاق قيل عليه لا اختلاف فيه على تقدير البناء فالصواب ان يجاب بانه ترجيح بكثرة الاول ولا غيره بما بل يقتضها الا يرى انه لو كان في جازية وفي اخر آيات لا تترك الآلية الواحدة ولا يقال بتعارض الآيات فبقيت الآلية الاخرى سالمة عن المعارض واجيب بان مراد صاحب المبسوط انه مشبه التركيب لم يجمع الا ان فيه فسادا في جهة المعنى وفيه ما مر * قوله المشبه هو اللبس بين الكف فيه بعد لان الباطل لا يشترط اجماعا ولا الكف ولا الحجر واللبس ظاهر الالاء من شجرة الالاء يسمي مسحا بل الاقرب ما قاله المصنف في شرح الوفاية من ان المسح احرار البذل

منهم من قال بالسلب والاباحية لقوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا قلت يلزم وقال صاحب الكشاف انما جمع الشيخ بين السلب والاباحية وان لم يوجد القول بالسلب في عامة الكتب وانما المذكور فيها الاباحية فقط لانه قد قيل في قوله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانكحروا في الارض وابغوا هم فذلك انهم امر ندب حتى قيل بسلب العقود في هذه الساعات والظواهر

ان هذا الاختلاف ليس في صفة الامر لوجوبه اذ نقل عن الشارع رحمه الله
قال فانه قيل سلمنا ان جواز الفعل ثبت بالامر فكله لا نسلم ان جواز الفعل جزء
من الوجوب بل كل واحد منهما لا ينافي الا في جواز الفعل جواز الوجوب والندب
والاحتمال ثم حرمته الترتيب فصل للوجوب وجواز الترتيب مع مساواة الطرفين
هـ ٧٤ فصل لا باحتمال وجواز الترتيب مع اولوية الفعل فصل للندب فانه الفصل
ان كان يجب ان يعاقب به

في الاخرة فهو حرام وان لم
يعاقب به فمما ينبغي
على هذه الاقسام قدم
المعاقبة على الفعل عبارة
عن جواز الفصل فهو داخل
في مفهوم هذه الاحكام فبما
جزء المفهوم الوجوب * قال *
او كونه يجب ان يعاقب
فاعله ويعاقب او يستحق
العقاب تاركه * اقول حق
العبارة ان يكون تاركه
يجب ان يعاقب فاعله ويعاقب
تاركه او يستحق العقاب فاعله
ويستحق العقاب تاركه فيكون
الاول اسارة الى مذهب
المفتي الثاني الى مذهب
الشيخ الثالث فانه ثواب المطيع
وشتاب العاصي غير واجب
عندنا خلافا لاهل الامم الاخرى
اسارة الى ان المطيع عندنا
يثاب بمقتضى الوعد وان لم يجز
عليه والعاصي يعاقب
بجواز العقوبة فانه قيل فقد صرحوا
بأنه لا امر في الترتيب
ولا باحتمال الى اخره الجواب

قلت يلزم منه ان لا ينادى بصفة المسح بوضع الاصابع الثلاثة او
الاربعة من غير مد وقد صرحوا جوازه قلت لا كان المحل قابلا لتحقيق
الامر اقيم الاصابع مقامه محمول المقصود بها وهذا كما انه يسقط فطر
المسح اذا رسل الماء في الوضوء ومن وسط راسه على وجهه كما صرح به في
الفتنة * قوله بنية النبي عوم بقدر الناصية لما روى مغيرة بن شعبة
ان النبي عوم ناصية قوم قبال وتوفاه وسلم على ناصية ومغيرة
فان قلت حديث مغيرة كما يدل على تعيين الناصية مع ان المذهب
مطلوبه الربع اجيب بان الحديث لو حمل على تعيين المحل يكون شيا للكتا
واو حمل على تعيين المقدار يكون بياننا وخبر الواحد صاحب البيان لا يفتي
كما تقر في فتنا هذا * قوله وهو الرابع قيل تقدير الربع لنية الناصية
كما هو المشهور مبني على ما ذكره الامام محمد بن الحسن ان الرأس من الودان
ومنت الناصية والا فالرأس ازيد من ستة عشر اصبعاً كيف يكون
الناصية المقدرة بالربع اصابع ربع الرأس بحسب المقدار وقيل المراد
بالربع في المشهور ما يعبر بالربع الحقيقي والتقريب * قوله فصار مجازاً
النبي عوم انه كان حديث الناصية مقارنا لاول وضوء النبي عوم
فلا مرط وان كان متأخر عنه كان العمل بالعرض اعني مسح الربع في وضوء
مسح الكف قيل ان كان المقدار المخصوص معلوماً وما يقال ان المجمل ما
لا يمكن العمل به قبل البيان مضافاً ما لا يمكن العمل به باعتبار خصوصية ومسح
ربع الرأس كان غير ممكن العمل به باعتبار ان الربع بخصه وضوءه فربما
لمكن تخصيصه في ضمنه الاستيعاب * قوله مبني على جواب الترتيب
فيه بحث لانه المعلوم من الكفاية انه مراد بالخصية ان المقدار المذكور

من خلاص الظاهر مبني على انه يكون من صفة الامر المستقر في الترتيب والاحتمال
جواز امر سلا من قبيل استصحاب الكل في الجواز وهو منوع لا يجوز ان يكون استصحاباً
في تمام الترتيب والاحتمال مع استصحاب الجواز في كل واحد من الجوانب
السند المسادى بانها كانت كالاسس المستقلة في الجوانب السبعة ويصمم كونه
انساناً بالقرينة لا من حيث ان لفظ الاستصحاب يدل على ان الاستصحاب اذا كان

الجماع مع ههنا جواز الفصل كما في الصيغة في السندب او الاباحية من حيث
 انه من افراد جواز الفصل ويعلم جواز الترك بالقرينة و قوله في الجواب
 بحث لان الصيغة اذا كانت استقارة لا يكون كالاسد المستعمل في الانسان
 انما يجاز ليصح ما ذكر بل كما تقطع للمذكور لانه لا يلائم الا في حال بين الاجسام المتزمنة بعضها
 بعض المستعار لتفريق الجماعة و ابعاد بعضها على بعض في قوله تعالى ٢٧٦

و قطعنا بهم في الارض امما منهم
 و الجماعة اذا لست الاجتماع للذلة
 في مفهومها وكما يحاطة الموضوعات
 بينهم فرق الثوب والمستعار
 المستعار الذي هو ضم خلق الزرع
 و الجماعة
 على اختلاف
 في مفهومها
 و له نظائر
 كثيرة و اما
 عدم جواز
 اطلاق لفظ
 الاناس
 على الفرس
 بجماع كونه
 حيوانا
 او ما شيا
 او نحو ذلك
 من الاجزاء
 فلا يفيد
 ولا يفترقا
 لما تقرر
 في موضعه
 ان العلاقة
 مقتضية
 لا يقدح في الاقتضا
 فانه ربما كان مانع مخصوص فانه عدم المانع ليس جزءا من مقتضى التحالف لا خلاف
 في غير مقتضى جائز و لذا لم يجر تخلة لطول غير انسان المشابهة و شبهة
 لتسديد المجاورة و لانه لا يلائم للمسيبية و الحقيقة ههنا ان المانع عن اطلاق لفظ الانسان
 على الفرس بالجماع المذكور كونهما من الماهيات الحقيقية فانه الجماع في المستعار منه
 يجب ان يكون اقوى و اسهل ليكون الاستقارة تنفيده و ذلك لا يتصور في اجزاء

في ضم غسل الوجه فلا يحتاج الى الجواب على حده بقوله فامسحوا
 برؤوسكم فلا ينافي في الجواب المذكور * قوله قصار الخلف مبنيا آه فيه
 بحث اما اوله فلا ان الخلف لو كان مبنيا على ذلك ولا جزمي عند
 الشافعي رحمه الله غسل الوجه مبنيا بعد غسل اليدين الى المرفقين و لا
 كذلك و اما ثانيا فلا ان الخلف في مقدار المسح باق سواء اشترط
 الترتيب ام لا و لا يجاز المسح عند اني حنيته روح واصحابه بادي في ما يطلق
 اسمه وليس كذلك * قوله فقد ثبت بالنسبة المشهورة فيه بحث
 و هو ان المفهوم من آية التيمم عدم الاستيعاب بحكم الباء فاذا ثبت
 الاستيعاب بالحدوث المشهور يكون ناسخا للكتاب لان الزيادة
 على الكتاب نسخ كما صرحوا به و نسخ الكتاب بالحدث المشهور وان جاز
 لعدم اشتراطهم التماسا و هي بين المتعارفين كما سيحكي الان قوله عدم
 المائدة اخر القرآن نزولا فاحلوا احلالها و حرموا حرامها بل على
 انه جميعا حكما هما ما يستتبع غير منسوخة لا بالكتاب و لا بالسنة و قد
 يجاب بجواز ان يكون هذا الحديث نفسه ايضا منسوخا * قوله فيه لوجه
 و ضربة الذراعين قبل لادالة في هذا الحديث على الاستيعاب واجب
 بان لفظ الوجه و الذراعين اسمان لل مجموع فلو لم يحل على الكل لزم
 ارادة البعض بطريق المجاز بلا قرينة و لا لا يجوز * قوله و بان التيمم
 خلف على الوضوء آية معتدلة عليه بان المسح على الخف خلف عن غسل
 الرجل ولم يؤخذ حكمه في المقدار او الاستيعاب شرط في الفصل و المسح
 واجب بانه هاتف الاصل بما روي انه عدم مسح على ظهره في خطوط
 بالاصابع و التحقيق في الجواب ان المسح على الخف بدل عن غسل الرجل

الاهيات الحقيقية واسم كانه متصور في غير كما فيها نحلها واما قوله وباجملته لا تخفى على المتأخر المنصف انه فيرد عليهم ايضا انه اسم اراد بقوله لا اسم مدلول كل منهما جواز الفعل مع جواز الترك اسم الجواز بينهما ليس بمدلوليه حقيقة بل للصيغة فسم كانه لا يفسد واسم اراد انها ليس بمدلوليه مجازيه ممنوع لا بد له من دليل فانه غير محل النزاع بل الظاهر اسم مدلول الفعل عند قصد الاباحة بالقرينة جواز الفعل من جواز الترك ومدلول

لا تفعل جواز الترك مع جواز الفعل * قال * عموم الفصل شهول افراد آه * اقول يعني اسم العموم باعتبار الافراد والترك باعتبار الزمان مثلا العموم في الطلاق ان يقع الثلث دفعة والترك ان يقع مرة بعد اخرى * قال * وفي اكثر الكتب اسم اللفظ هو سرقة رضي الله عنه آه * اقول هذا اعتراض على المصنف رحمه الله بان ما نسب الى الاقرع من قوله العا من هذا لا بد

انها هو قول الايري ان حكم سرقة الريبة بشرط قال في حجة العوض ليس كذلك الوارع من غير

اسم يصدر عن النبي عليه السلام امر بالسج برائتها سواء له من نفسه او بالملابسة بافعاله كانه قال السج الذي وجب عليه ونحوه الا ان لا يسون بافعاله وهذا العام ام لا بد

لا خلف والفرق ان البديل مشروع مع إمكان البديل منه وشروط المصير الى الكلف فذكر الاصل فكان البديل بمنزلة وظيفة ابتدائية شرعت للتخفيف فلا يلزم مراعات صفة البديل منه * قال المصنف لا يقبل الخطأ في التعليق بالخطأ وهو التردد بين الآخرين والمراد بينهما المتروك فيه الذي هو يصعد ان يقع وان لا يقع * قوله من جانب المرأة قيد بل انه من جانب الزوج عين كما صرح به فخر الاسلام ولهذا اذا قال ابتداء طلاقك ثلثا على الف لم يكن الرجوع قبل قبولها ولا يقتصر على مجلسه * قوله وتحقيق ذلك ان ثبوت العوض آه فيه بحث وهو انهم قالوا انه يرجع في استحقاق نصف الريبة بنصف العوض لانه استحقاق نصف العوض وقالوا في توجبه ذلك ان كل جزء من اجزاء العوض يحوطة عن جميع الريبة فاذا بقي منه العوض شئ لا يرجع فقل ان كل جزء من العوض ليس في مقابلة جزء من العوض ولا يمكن ان يقال لا ذكر من التحقيق انما هو في المبادلات المقصودة من الجاهل فان البعض تقسم على البعض فيها الحقو المقابلة وعوض الريبة في حق الواهب ليس على سبيل المقابلة لان الواهب له ملك الواهب ابتداء من غير ان يقابل شئ فلم يعتبر في حقه حكم المقابلة * قوله وثبوت المشروط والشروط آه فيه بحث لانه اذا قال لنسونه ان كلمت كل واحدة منكن فان طوي الحق ثم كلم واحدة منهم يقع الطلاق على تلك الواحدة فقد انقسم اجزاء الشرط على اجزاء المشروط ويمكن ان يجاب عنه بعد تسليم وقوع الطلاق حينئذ على تلك الواحدة باذن ذلك التكرار الشرط في الحقيقة فان كلمة كل يفيد العموم * قوله لزوم تقدم جزء من المشروط على الشرط مثلا لو طلقها واحدة في صورة

واتا قول الاقرع وهو الخراج عام يارسول الله يصدر قول النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فهو المنفرد بالامر والوارد يصدره فاضمحل ما توهم انه له تعلقا بالامر وهو قوله تعالى والله على الناس حجة البيت من استطاع اليه سبيلا فانه امر في صورة اخبر * قال * والمعنى لو قلت نعم لتقرير الوجوب كمر عام على ما هو المستفاد من الامر * اقول يعني اسم الاستدلال بهما ليس انهم انما كثر العموم كما يشعر به قوله كمر عام

بارسول الله كما هو المناسب للاستدلال السابق بقوله عليه السلام لو قلت نعم
 لوجب وجهه من ضمير لوجب راجع الى تقرر الوجوب لا الوجوب نفسه لا
 ثابت بالنصوص القطعية لا يتوقف على قوله عليه السلام نعم ولقوله صلى الله عليه وسلم
 ولا يستلزم فلا يلزم الوجوب كل عام مستغدا من الامر لا يصح هذا فتقرب الجواب انما لا يلزم
 من معناه ذلك بل معناه لتكرر الوجوب بتكرر الوقت لصبر ورثة سببا حينئذ ٤٧٨

الشرط لزوم تقدم جزء من المشرط وهو الطلقة الواحدة الثالثة
 في مقابلته ثلث الالف على الشرط الذي هو الالف وهذا مبني على انه مجموع
 الالف شرط بالنسبة الى كل جزء من اجزاء المشرط ولا تقدم اجزاء لا يلزم
 تقدم الكل من حيث هو كل فلا يلزم ما ذكرتم في وقت المعاقبة * قوله نعمت انما
 يجب ثلث الالف ويكون الطلاق بانها * قوله وعنده لا يجب شئ ويكون
 الطلاق رجعيا * قوله يجب ما يخصها من الالف اي يوزع الالف على مهر المثل لها
 فان كان على السوء فالواجب نصف الالف وعلى هذا القياس كذا نقل عنه
 * قوله لا يلزمها بعض الطلقة لقائل ان يقول هذه الفاكهة قائمة في مسئلة
 الفرة ايض حيث لا يلزمها شئ بطلاقها وحدها اذ احملنا على الشرط اذ يكون
 الشرط المجموع ولم يوجد البصر بقاء الفرة في نکاح زوجها من اضره الاستبراء
 عنده من والبعضا اليهن على ما يرى في زماننا اللهم الا ان يراد له لا فائدة
 مقبلة في الشرح * قوله واما من فقد يكون له الظاهر عبارة المصنف الى قوله
 فقد وابتداء كلام السامع من قوله يكون ويعد ان يكون ابتداء كلام السامع من
 قوله فقد على ان يكون الفاء فاجوابا بان لا مانع من كلام المصنف وتقرير مسئلة
 في الشرح بقيد وتتم ان يعتبر ابتداء كلام السامع من قوله فقد على ان لا يكون
 الفاء فاء الجواب فليتنا * قوله او التقيض او غيرهما ذكر ابن هشام في
 مفتي اللبيب لم يفت عشرة مضي من حملتها المجاوزة التي هي مضي عشرة
 في مثل قولهم زيد افضل من عمرو وقد ذهب سيدي الى انها لا تبدأ الا في
 في نحو افضل منه وابتداء الخطا في نحو اشرف منه وزعم ابن مالك انها للمجاورة
 كانه قيل جا وزيد عمرو في الفضل قال وهذا في محاذ ذكره سببوه فلا يقع
 بعد التي وفيه بحث اذ لو كان للمجاورة نص في موضعها عجز ما ذكره سيدي

لأن صاحب الشرح ومنه
 اليه فصب الشرايع فتكون نفس
 الوجوب بالوقت ووجوب
 الاداء بالامر كما في قوله تعالى
 اقم الصلوة لذالك الشمس و
 احاصل ان التكرار مستند الى
 السبب دون الامر كما زعم
 انخصم فاضمير ما قيل فيه كلام
 لان ما ثبت بالوقت غير ثابت
 بالامر وكلام انخصم فيما يثبت
 بالامر فان قيل اضافة
 الى البيت في قوله تعالى
 ورجع على الناس حج البيت من
 على سببية البيت فليفت
 السامع
 وانما قال انظر
 لا احتكار ان يكون قوله
 للبيعية او التقيض
 فانما قول المصنف
 رحمه الله تعالى
 من مساكنها فيكون
 من كلام المصنف
 رحمه الله مثلا
 مستند
 ويظهر ان الجواب
 عن هذا بان خصه
 وتوقع المراد في
 موقع مراد في
 هو اذا لم يمتنع
 مانع منها ذلك
 الاستعمال هو

سواء الالاف * اقول فانما يفيد الاحتمال بالان
 وان لم يفد القطع على ما حتر * قال * لاحتمال الامر
 المطلق * اقول اراد بالمطلوع الاول المطلق عنه قيد بوجوب التكرار
 وباللغة المطلوع عن جميع التقييد فكما سنه قال لا من مطلق الامر
 عن قيد بوجوب تكرره تكرار المصنف في الشرط والوصف فتستدبر

ولا تظلم المطلق الاول زائدا * قال * والمجرد عن قرينة التكرار والمرة * اقول
قرينة التكرار ما يوجب تكرره تكرر مصدر الامر اما صرحا نحو مرات مثلا والتميز اما بان
تصلو بالسبب كما في قوله وان كنتم جنبا فاطهروا وقوله تعالى
اقم الصلوة لتذكر الله الشئ بخلاف الشرط او القيد وان تكرر شئ منها
٤٧٩ لا يوجب التكرار على ما سبق لانه اذا اكد التكرار الحكم
بلازم اذ لا يلزم لكل مبتدأ منتهى * قوله الان وضعتا للتبعية وترو عليه
الاصحى في شرح البدائع بان معنى التبعية لا يتصور في قوله كس
خرجت من البصرة لانه اذا انفارقتها فارق جميع لواجهما ولا يتصور
ان يكون خارجا من بعضهما دون بعض آخر ولا في قوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاول وان ذل ليس المراد بالامر الاجتناب من بعضه وجوانه انه
لا يلزم من كون لفظة حقيقة في معنى صحة معناه تحقيق في جميع المواد
فالصواب في الرد ما ذكره السراج * قوله اطلاق الاسم يجوز على الكل
قال صاحب الترجيح فيه نظر لان نهاية الشئ ما ينتهي به والشئ ما ينتهي
بفضده فكيف يكون جزاء منه حتى يطلق الجوز على الكل ثم قال مرادهم
بابتداء الغاية غاية الابداء وانتهائها الغاية فاية الانتهاء اذ
الابتداء لها غاية وكذا الانتهاء وجوابه منع ان الشئ انما ينتهي بفضده
بل ينتهي بجزئه الاخير على ان كون ضد الشئ جزاء منه لا دليل على بطلانه
او المنع انصاف الشئ بالضدين مرجا في حالة واحدة من جهة واحدة
واتما اجتماعهما في الوجود واجتماع الكل مع الجزء فلا فارق فيه لا يرى
السواد والبياض ضد البهية مع ان كلا منهما جزء منها وحمل عبارة
على القلب بعد تسليم صحة بعيد وعلى هذا الحاجة الى ان يقال اطلاق
الغاية على المسافة مجاز في المرتبتين حيث اطلق الغاية او لا على آخر
جزء من الشئ المجازية بينة وبين النهاية ثم اطلق اسم آخر جزء على
الكل والتوجيه الخالي عن شائبة النقص ان يقال ان الغاية مستغنية
في معناها تحقيق وهي جنس والابتداء والانتهاء فردان له فكانت اضافتهما
اليضاثة الفرد الى الجنس ولا محذور فيه اذ لا يلزم منه انفسا الغاية

بانه فان افعال
التفضيل لا يجامع
من حروف الجر
اللامه * مثله
انما لا يفوت
المحذ حتى
اذ انما
لم يصح تكرر
الحكم وان
تكرر السبب
كما اذا قطع
اليسد
في السيرة
كاستبانة
في آخر
الفصل
قال *
وطاير
عبارة
المصنف
اقول *
اراد بها
قوله
لا يحتمل
التكرار
الا اذا كان
معلقا
بشرط
او مقيدا
بوصف

تكر السبب
بانه لا يفوت
المحذ حتى
اذ انما
لم يصح تكرر
الحكم وان
تكرر السبب
كما اذا قطع
اليسد
في السيرة
كاستبانة
في آخر
الفصل
قال *
وطاير
عبارة
المصنف
اقول *
اراد بها
قوله
لا يحتمل
التكرار
الا اذا كان
معلقا
بشرط
او مقيدا
بوصف

فان المتبادر من ظاهر الاستثناء من النفي هو الالفاظ فيكون النفي
يحتمل التكرار اذا كان معلقا بشرط او مقيدا بوصف لانه الصحيح عندنا ان
الاستثناء من النفي ليس باثبات بل هو مطلقا فكلم بالباء في بعد الشئ فيكون المستثنى من النفي
في حكم المسكوت عنه * قال * قلنا ليس بعينه * اقول له جواب آخر وهو انهم
يقيدون الشرط والقيد بالسبب حتى قال الامام في المحصول من قال بالتكرار فله سبب

فان المتبادر من ظاهر الاستثناء من النفي هو الالفاظ فيكون النفي
يحتمل التكرار اذا كان معلقا بشرط او مقيدا بوصف لانه الصحيح عندنا ان
الاستثناء من النفي ليس باثبات بل هو مطلقا فكلم بالباء في بعد الشئ فيكون المستثنى من النفي
في حكم المسكوت عنه * قال * قلنا ليس بعينه * اقول له جواب آخر وهو انهم
يقيدون الشرط والقيد بالسبب حتى قال الامام في المحصول من قال بالتكرار فله سبب

انه يفيد قياساً ومن ثمة تكرار عن به ان اللفظ لا يفيد * قال * وقال
 انه يقول لانه المفرد آه * اقول ايراد على قوله والمفرد لا يقع على العدد
 وهو لا ينافي انه يقع عليه بعد اقترانه بالتقريب كاللام ونحوه * قال * كل
 اسم فاعل دل على المصدر نفسه * اقول قوله دل على المصدر صفة اسم فاعل
 واحتراز عن اسم الفاعل اذا حصل علماً كما سجدت والقاسم فانه لا يدل ٢٨٠

وانما يلزم لو كان احصايتها اليه اضافة الاجزاء الى الكل كما توهمه
 ويؤيده قول الامة في مسئلة حتى من درهم الى عشرة بل يدخلان القائما
 ام لا * قوله وعند زفر والبي يوسف ايشرف رواية كذا في فصول
 البديع * قوله لان لنا جيل والتوقف آه معنى التوقف انه يكون الشيء
 ثابتاً في الحال وينتهي بالتوقف المذكور ومعنى التناجيل ان لا يكون ثابتاً
 في الحال كذا جيل مطالبته التمس اي مضى الشهر * قوله لم يبق الوصف
 اشار الى جوابه ولا بقوله احتراز عن الالتفاء والية اشار المصدر ايضا
 بقوله فيبطل قوله الى شهر * قوله لان الطلاق لا يقبله لا يدعي على ان
 دخلت الدار فانت طالق اذ ليس مضاه انت طالق وقت دخولك
 الدار على التوقيت بالمعنى المذكور فانه تعليل والفرق بينه وبين التوقيت
 فانهم لو قصد التعليل في صورة التوقيت صح دون العكس * قوله ولا
 يتناول عند المصنف في فصول البديع اخراج القائمة بنفسها عن
 التفضيل لا تحصل له اما نقلاً فانه اصول فخر الاسلام وغيره واما عقلاً
 فلا شك كون الشك في الدخول واخراجه يشتملها لعدم الفصل انتهى فان
 اجيب باننا لو قلنا بالدخول في صورة القيام بنفسها وتناول المصدر
 الذي ذكر الغاية اذ الدخول ثابت بدون ذكره وليس لها واراض حتى
 يذكر لا سقاطه فذكر الغاية هي اول اخرج من تناول المصدر على
 الدخول قلنا منقوض بعدم دخول حايطة البستان في البيع كجاءه
 ذلك الدليل فيه كما لا يخفى على انه يمكن ان يكون ذكر الغاية لرفع ارادة
 بعض ما سوى الرأس من السمكة مثلاً مجازاً وهذا المعنى ذكره لفظ يدفع
 احتمال التجوز من الذي قبله سمي في اصطلاح الاصول بيان التصدير

القول * به يحصل الربط
 فيصح الكلام * اقول رد على
 صاحب الكشف حيث قال
 الضمير المستكن في لم يحتمل انه
 جعل راجعاً الى كل اسم فاعل
 كما هو مقتضى الكلام لم يبق له
 نصق بالمقصود وهو ثمة
 القطع
 وتوضيح الجواب في المرة
 انه انما خلق في الثانية
 الاصل فلا يصار وان جعل
 اليه لا عند تصدده راجعاً
 وحيث يصح الكلام الى المصدر
 بدون الالتفات لا يتخلو
 لا يحصل عليه التركيب
 عن نوع
 خلل اذا جاز
 لا بد ان يكون محكوماً عليه على
 المستند وهو اسم اسم ههنا
 وعلى تقدير كونه راجعاً
 الى المصدر لا يتخلو كذلك
 وجه الرد * قال *
 كيف وجوز التركيب عليه
 وهو لا ينافي الوجوب * اقول
 فيه بحث لان جواز التركيب
 لا ينافي نفس الوجوب

وانما ينافي وجوب الاداء وسبب في الفرق بينهما يدل عليه انه الوجوب ثابت فلا بد
 في اول الوقت لانه وجود سببه مع جواز التركيب فيه بالاجماع * قال *
 ذهب بعض المحققين * اقول ايراد المحقق عنده الحلة واليه * قال * ولم
 بالثابت بالامر ما علم ثبوت بالامر لا ما ثبت وجوب به * اقول اعلم ان ههنا
 ثمة امور احدها نفس الوجوب وهو عبارة عن اشتغال الذمة وثابت بالسبب

كالوقت للصلاة وما فيها وجوب الاداء وهو لزوم تفرغ الذممة وما ثبت
يتوجه الامر وسبب تمام تحقيق الفرق بينهما وما لم يعلم وجه بالامر وهو فعل
الصلاة مثلا وكما لا يمكن تسليم نفس الوجوب كذلك لا يمكن تسليم وجوب الاداء
فكما ان المناسب بل الانسب نظر الى احتمال العبارة اعني الثابت
بالامر انه يتعرض لوجوب الاداء ايضا لكنه اقتصر على

بما يحمله قوله وهذا
ما قالوا آية يدل على
معنى كونه الغاية
غاية قبل التكلم
ومعنى ما قالوا
من قيام الغاية
بنفسها واحد
الوجوب والفرق ظاهر
حيث جوزه كيف وظاهر كلام
صاحب الكشف
والمراد بالخبر
بقوله بنفسها وسيج
و على هذا
الحاجة غاية قبل التكلم
فالوقوف ظاهر آية
ان يجعل الكون
في عبارة المصنف
رحمة الله عليه
و لا يخفى انه لا يصح
حينئذ جعل
السبيل من الغاية
بمنزلة الغاية
بنفسها ولا يصدق
قوله اما ان يكون
غاية آية فتأمل
مش

فلا بد وان صرف اللفظ الى حقيقة لا يحتاج الى دليل بل يحتاج الى ارادة
معناه الجازم * قوله اي موجودة قبل التكلم آية الفرق في تحقيق هذا
المعنى بين الرأس والمرق والدليل كما يستمر به سياق كلامه محلا نظر
ولو قال غير مقتقرة في الغاية الى التكلم بان يجعل قوله موجودة قبل
التكلم على الوجود بوصف الغاية كما يقتضيه سموق كلامه لكان
أظهر قاطعا * قوله اذا تناهوا الصدر بخبرة وذلك لان الى يدل
على الانتهاء مطلقا والنهاية يطلق على ما ينتهي به الشيء فيدخل في حكمه
لانه جزء منه وعلى ما ينتهي عنده فلا يدخل في حكمه فكونها قاطعة بنفسها
لا ينافي لدخول بطريق آخر لانه لان الكل يستتبع الجزء * قوله ولم يتناولوا
كالصيام آية لا يشك في ذلك الشق بقوله تعالى سبحان الذي هو اعلى
من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى فان يطلق الاسراء لا يتناول مع دخوله
في الغيا لانه دخول المسجد الأقصى مثبت بالاحاديث المشهورة
لا بموجب هذا الكلام * قوله فيحرم الوصال وهو انه يصوم يومين من
غير ان يفطر الدليل وذلك لانه امر بالصيام المنتهي بالدليل وذلك بطريق
ضده وهو الا فطار قال الربيع في شرح الكفاف ومبناه على انه
الدليل غاية الصيام والى مقتضاه وهو لا بالاجاب وفيه بحث لانه
العهود الشرعي هو الامساك المقارن للنية وانتهاه قد يكون بانتهاء
النية لا بانتهاء الامساك فلما دلل على ما ذكره يمكن ان يقال المراد
بالعهد وهذا نفس الامساك واشترط قران النية ثبت بقوله عم الاعمال
بالنيات فالنية هي هنا بلا حظ في نفس الامر لان معناه انه ما كان يجزئ الشرط
فالغاية نفس الصيام فيكون دليلا على ما ذكر قاطعا * قوله واعلم علم المراد

القاضي الامام ابو زيد وشمس الامنة ومعناه ان يكون حقا له
الغيرة وقادرا على صرفه الى ما يريد اما في المعاملات فتكسر الى
دينه فانما هو حق له ان يصرفه الى ما يريد بخلاف صرف
دراهم الغير الى دينه واما في الصبوبات فكما يمكن فانه خالص
حقه وهو قادر على فصله وتركه فاذا صرفه الى الغرض

ونظيره التاكيد
لا يخفى توهم الجواز
مهما المؤكد
كجاء في زيار
مش

بأنه نوى القضاء بدل الفعل جاز بخلاف ظهر اليوم فإنه خالص الله تعالى ليس للصد
فيه اختيار صرفه إلى غيره بنسبة تبدل به قوله لا يصح مع قوة المماثلة إنما
بين الظاهر فظاهر وأما بين الظاهر والعصر فلا اشتراكهما في القرينة بخلاف القرين
والنقل * قال * فالنائب بالامر لا يكون الا واجباً او مندوباً ولهذا قال فخر
الاسلام آة * اقول فينبغي بحث لانه الاستعداد بكلام فخر الاسلام ٢٨٢

لا يلزم احصاء المستفاد من قوله
لا يكون الا واجباً او مندوباً
لانه في كلامه ضم الاباحية الى
السند فينبغي ذلك المحصر
* قال * يعني اسم الاداء
والقضاء آة * اقول يريد
اسم معنى كلام فخر الاسلام
هو الذي ذكره لا ما ذكره صاحب
الكشف كسبائيه وحاصيله
اسم كونه الشيء من اقسام الامور
لا يقتضي صحة الاداء عليه كالمباح
فانه من يحصله ما موراسه
لا يطلق الاداء ولهذا قال
ولم يتعرض للمباح اذ ليس
في العرف اطلاق الاداء
عليه وهما بحث وهو اسم
المتبادر من الاستئذان بقوله
الا ما ذكر صاحب الكشف آة
اسم يكون صاحب الكشف
نجوز لان يطلق الاداء
على المباح وليس كذلك
وكذا المتبادر من قوله
وذلك لانه توهم اسم معنى
كلام فخر الاسلام الى اخره
اسم مراد صاحب الكشف
بانه مراد فخر الاسلام
وتيسر كذلك بل مراده

ينفقه مصطلح ميت آخره ان سوق يأتي كل ما قدر وفي مراده ههنا
لطف فانه في الظاهر ان سبب البحث على العلم وفي التحقيق ايراد
مثال الجملة المضروبة بالفاء لتلايورد الاعتراض بعدم جواز الاعتراض
بالفاء * قوله وترك المختار اجيب عنه بان المذهب المختار الذي
ذكره هو المذهب الرابع بعينه اذ حاصله ان لا يدل على الدخول لا
على عدمه بل كل منهما يدور مع الدليل غايته انه اعتبر الدليل من نفس
اللفظ وهو يتناول الصدور وعدمه لان لاوله انما رتبة غير مضبوطة
ثم كون تناول الصدور وعدمه قاعدة في الدخول واخره وجب ليس على
سبيل القطع اذ ربما ثبت اخرج مع التناول والدخول مع عدمه
لوجود دليل اقوى بل بمعنى الظهور فالدخول من اوله الى اخره وعدمه
الدخول الى باب القياس اذ الزينة عدم قرابة بقرينة مقام الافتقار
في الاول والتحصيل في الثاني وانت تجميع بان القائل بالمذهب المختار
لم يحصر دليل الدخول وعدمه في تناول الصدور وعدمه كما في المذهب الرابع
بل اطلق الدليل فاذا عا كون المذهب الرابع بعينه لا يتناول بعد وان
ايدى عدم تجميع المذهب في الكتب المشهورة * قوله فكيف يعارضه
القول بعدم الدخول اجيب عنه بان ما نقله من المذهب المختار يدل على
كونه ضعيفاً في الجملة اذ لا يلزم اشتراط المساواة بين المتعارضين كيف
الضعيف في الجملة اذ لا يلزم اشتراط المساواة بين المتعارضين كيف
وقد صرحوا بان شرط المتعارض ان يكون الدليلان متساويين في القوة
او متقاربين في الظاهر وصرحوا بان القيد لاخير يرجع تعارض التواتر المشهور
اللام لان معنى التواتر ايضاً * قوله الثالث ان ما ذكره آة اجاب عنه

الا غير اض عليه في نقله مذهب منه حصل المباح ايضاً بما مر به ههنا
بانه يقتضي اطلاق الاداء على المباح لانه مدار اطلاقه على الشيء كونه
ما موراسه بمعنى ما ورد به امر فمنه قصر الامر على الوجوب قصر اطلاق الاداء
على الواجب ومنه عممه الى المذهب جعل المندوب اداء ومنه عممه الى الاباحية
ايضاً يلزم اسم يسمى المباح اداء الاشتراك عملة التسمية مع انه خلاف الاجماع ولا يخفى

على المنصف الجدير باسم هذا لا يندفع بما قال الخبير وإنما قوله اطلعنا على علي بن المراء بالامارة فيما لا يفسده ولا يضر صاحب الكسف كما استرنا اليه وباجملة كلامه ههنا لا يخلو عن الاختلال والاضطراب وانتم اعلم بحقيقة الحال والصواب * قال * ففني عبارة اكثر المباحين نصريح آه * اقول كافر السبب بالنص ائدة بتصریح بعض المتبحرين ٢٨٤ به فاسر ما يصلم به بثوت احكام هو النص لا الوقت ونحوه قوله والي

هذا يشير كلام المنصف رحمه الله يعني قوله لا ينضم قوله وعند بعض اصحابنا عطف على قوله ففني البعض سبب جديد * قال * انا دليله الدال عليه * اقول انما قسر السبب بالدليل لئلا يتوهم انه المراد بالوقت ففني ما سبق * قال * ولما لم يعلم انه سبب جديد هو التفويض * اقول لفظ التفويض يشير باسمه لا يكون الفوات موجبا لافضاء عنه هذا البعض وقد صرحوا ايضا بان موجبه له كما للتفويض * قال * وظاهر هذا التقرير ان قوله * اقول يعني ان ظاهره مخالفة لما سبق في اول البحث انه المراد بالسبب ههنا ما يصلم به بثوت احكام اما يثبت الوجوب كما لوقت والنذر ونحوها ففني عن الظاهر ونفى للمخالف ففني كما يريد على قوله والسبب الجديد هو قياس المستدرة اه اولا انه مخالف لا سبق

صاحب الترجيح بان الرأس لما لا يدخل في السمكة في حق الاكل لانه لا ياكل عادة وانت جدير بان لا يسمع ولا يفني من جوع اذ المراد بجملة السمكة ما يتناول له الصدر ويكون غاية قبل السكلم لاني خصوصية الاكل حتى لو قال مسحت السمكة الى رأسها كان الكلام بحاله * قال المنص * وما ذكرنا في الليل والمراقب يناسب هذا فيجب وهو انه يريد عليه قوله تعالى ولا تقر بومن حتى يظهر ان لان قوله تعالى ولا تقر بومن لا بد فذكر ان غاية لا سقط ما وراها فيلزم ان يكون الغاية داخله على القاعدة التي قبلها مع انه يتكرر قربا قبل لاظهاره والجواب انه الغاية ههنا لا يتناولها المصدا لانه عدم القربان باعتبار الكيفية فكان محذوفا من اول المحضر الى زمان الانقطاع فلا يدخل كذا في سراج الدرية * قوله لانه صار جملا آه بيانه انه لما استنبه حال هذه الغاية باعتبار ان بعض الغايات يدخل ويكون البعض مع بعضها لا يدخل كانه هذا جملا في كتاب الله تعالى فينبه بنبه عم بفعله حيث توضحه اراد الما على مرافقه * قوله متناولا للغاية كالمبدأ الاظهر انه يقال بعد قوله للغاية ولما بعد لان مجرد التناول لا يفيد كونها لا سقط ما وراها لا اعتبار ان لا يكون لها ما وراها ذلك انه يقول قوله كالمبدئية لما قبله ففني ذلك المعنى * قوله متعلقا بقوله غسلوا عناية له رده العرفي بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر قبل الوصول اليها فقول ضربته الى ان مات ويمنع قبله الى ان مات وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول الى المراقب لان اليد سائلة لرؤس الاناء والمنالك وبما بينها قال والصواب يعلق الى باسقاوا محذوفا ويكاه اسم يجاب بتعظيم لزوم ما ذكر باسم المراد بالالف الغاية الحدوث الواقع قبلها وبكره تكرره بنفسه بان يقع مرتين

من قوله ففني البعض سبب جديد اى نفى مبتدأ مفاد للنص الوارد بوجوب الاداء لظهور انه القياس ليس ينضم وإنما تبا ان السبب الجديد اذا كان القياس والنص المذکور كانه هذا عيب منه سبب الجحود لا سبق ان القياس منظر لا مثبت واسم النص لا علام بيقين الواجب وإنما انهم يصرفون باسم القياس لا يصلح لانه يكون سببا جديدا قال في الاسلام ففني بعضهم ينضم تنصو لانه القومينة عرفت قربة بوقتها فاذا كانت عرفت

فلا يعرف لها مثل الا بعض فكيف يكون مثلاً بالقياس وقد ذهب وصف فصل الوقت وكذا الحال في قوله وكونه هو التقوية كناية عن وجوبه بالقياس قال * وفي لفظ فخر الاسلام اشارة خفية الى هذا المعنى * اقول يعني انه كونه هو التقوية كناية عن وجوبه بالقياس لانه قال ويتفرع عن هذا الاصل مسئلة السند بالاعتكاف في شهر رمضان اذا صام ولم يتكف ٢٨٤

او اكثر في محل واحد كضربت زيدا الى اسماء او كمررة بحسب اجزائه بان يقع واحدة في محل ذي اجزاء متصلة كسرس من البصرة الى الكوفة لان في كل جزء من المسافة مسير وقوله الى المرافق من قبيل الساتر قوله والقاضي الامام بهما بحث انه اجيب عنه بان مراد القوم انه لم يذكر الى المرافق الا فاذا يجاب عن الجمع ومع ذكره فاذا يجاب بحسب بعضه وهو من الكف الى المرافق فكانه اسقط ما وجب في الكلام بجا واستقطا بهذا الاعتبار لان فيه يجاب واستقطا حقيقة كما ذكره واما نظائر في كلامهم واجاب عنه صاحب الترجمة بان المراد بقوله في الثانية بهما الاستقطا ليس لانه للاستقطا عن الحكم بعد التسوية عليه حتى يلزم ان لا يثبت بنصر واحد انما المراد استقطا عن التسوية عليه حكم المصدر وذلك معني توقف اول الكلام على اخره اذا كان فيه ما يفرق او كونه حتى يثبت بالكلام حكم واحد وهو احاصل من جميع الكلام مع الغيبة وقال في فصول البدائع هذا التحقيق كما وضع له مجموع الكتب والمقيدة وحقا فوجبا باعتبار معارضة معارضة لانه انما هو شرط منها منفردا فلا وجه لبحث القائل قوله من باب استنباه المعروض بالفارض اراد بالفارض العدد والمعروض المعدود والاظهر ان يقال من باب استنباه احد الفارضين انما هو كناية بالآخر وهو لا يثبت او احد المعروضين بالآخر قوله لا يقال مراد قوله عنه انه قال وجه السؤال انما لا يفرق بينهما فوقي الواحد التماثلية التي لا يفرق والعاشرة مثلا حتى يتوجه منع دخول الواحد الذي هو الاول فيه ولا يظهر ذلك في قولنا من عشرة بنين الى اثنين بل يعني اسم المعدود والواحد جبر ومن معدود وقوله كالتنين ولا يخفى ان اسم القاسم بن درهما جزء من واحد

انه يقضي اعتكافه ولا يجوز في شهر رمضان اخر قالوا لان القضاء انما وجب ابتداء بالتقوية لا بالسند والتقوية سبب مطلق عن الوقت فكان السند المطلق لكننا نقول انما وجب القضاء في هذا القياس على ما قلنا لا بنصر مقصود في هذا الباب واراد بالنصر المقصود في هذا الباب التقوية لانه المذكور سابقا في استدلال الخصم وليس ذلك على حقيقة بل المراد به القياس الذي هو في حكم النص وفيه بحث لانه لو كان اشارة الى ذلك لكان غير

وهاصل كل	منه
انه الواحد	استجود
جزء من الفارض	الذي هو
الذي هو المصدر	عنه بقوله
لا هو المعروض	قبيله
الذي هو المعدود	انما وجب
متممة	القضاء
	في هذا

بالقياس على ما قلنا ويختفي بطلان ما قاله صاحب الكشف

فيه اشارة الى اسم التقوية كنص مقصود عندهم في هذا السبب وهو السند وفيه ايضا بحث اما لا فلا توصيف النص بالمقصود في هذا الباب يدل على ان المراد به لفظ يدل بصره على وجوب قضاء هذا السند الفاضل وظاهر اسم التقوية ليس كذلك لانه مع انه ليس بلفظ ليس له اختصاص بسند الباب وانما ثانيا فلا اراد باب هذا المذهب اذا ارادوا بالنص ما يكون طريقا

المرعفة المماثلة حيث قالوا فلا يفرق لها مثل الا بالنص ونحو اسم يكون القياس
 كما للنص مع كونها طريقا معقولا الى المعرفة حيث قالوا فكيف يكون مثلا بالقياس
 وقد ذهب وصف فضل الوقت كيف اسم يكون التقوية الذي لا يتصور كون
 طريقا اليها اصلا كنقص مقصود في هذا الباب عند اسم فالصواب ان النص محمول على ظاهره
 فانما يخصم اذا اذ هي لا اسم القضاء لا يكون الا بنقص مقصود ثم ذكر ههنا
 اسم القضاء انها وجب ابتداء
 بالتفويت رد عليه فخر

وعشرين درهما وثبوت الكل يستلزم ثبوت الجزء وتقرير الجواب
 ان هذا الاستلزام المطلق هو ان يكون ثبوت معدود فوق الواحد كالثنين
 مثلا موجبا لثبوت معدود آخر بناء على ان الواحد جزء من الاثنين
 فانما اذا قلنا له على من واحد الى اربعة فلا نزاع في ثبوت الاثنين وانما
 النزاع في انه يستلزم انضمام واحد اخر اليه حتى يصير الواجب ثلثة
 ولو لم يكن ذلك بمجرد كون المعدود الواحد جزءا من المعدود الذي
 فوقع لزم ان يكون الواجب في له على من واحد الى عشرة اربعة وربعين
 لانه يلزم من ثبوت الاثنين ضم واحد اليه ومن ثبوت الثلثة ضم اثنين
 وهكذا ويكون ذلك بمنزلة له على اثنان وثلثة واربعة الى عشرة * قوله
 كانه اللازم اربعة واربعين هذا اذا لم ينضم اليه الواحد واذا ضم كان
 اللازم خمسة واربعين بل لو ضم الى الثلثة الاثنان والواحد والى
 الاربعة الثلثة والاثنان والواحد كما يقتضيه ما ذكر كانه اللازم اكثر
 قيل بوجه منع الملازمة بان في الاقرار بالالين اذ كان في مجلس واحد
 يلزم مال واحد بالاتفاق ويدخل الاقرار في الاكثر فكيف اذا كان بلفظ
 واحد فاذا كان في ذمة رجل شقة درهم يمكن ان نقول على كل عدد
 من الدرهم ما بين الواحد والعشرة نعم اذا اعتبر العوارض فله استدلال
 يلزم ذلك ولكن لا ضرورة الى اعتبار ما كذلك * قوله وهذا كما يقال
 ان كون الاب في الدار آه قيل في كلام صاحب الكشف ما يصلح للفرق
 بان يقال لا اوقع طلاقا موصوفا بوصف الثانوية ولا يتحقق ذلك
 الوصف الا بوقوع الاول اذ ليس للطلاق وصف لاولية والثانوية
 الا بالوقوع وجب بوقوع الاول وكذا في الدرهم اذ لا يكون الدرهم

الاسماء
 باسم ما ذكرتم
 ههنا مخالف
 لا ادعيتم
 ساسا بقا
 الظهور ان
 التفويت
 ليس بنقص
 مقصود
 في هذا الباب
 فكلما قلنا
 لكذا نقول
 انها وجب
 القضاء
 في هذا
 بالقياس
 على ما قلنا
 لا بنقص مقصود
 كما ذكرتم
 اد لا فانما التفويت ليس بنقص
 فضلا عنه ان يكون مقصودا
 في هذا الباب ولا شبهة له
 في اعادة المعرفة والعيان
 ان هذا مع اسم كسوف
 واضح كيف خفي على من صاحب
 الكسوف والارض * تارك * فقولنا يقتضي صوابا ينبغي على اشتراط الصوم في الاحتكام
 الواجب آه * اقول اعلم ان النذر انما يصح اذا كان المستند ورقة وما يكون
 من جنس واجب لله تعالى في الشرع لانه الجواب العبد معتبر بايجاب الله تعالى كالصوم
 والصلوة والسجدة والصدقة والذبح والعتق فكل هذا كان شيئا لا يصلح الاستدلال
 به كما في اذ لم يستلزم تقصلا الى من جنس واجب الا ان صحت الجفاف بالصوم باشتباه

الكسوف والارض * تارك * فقولنا يقتضي صوابا ينبغي على اشتراط الصوم في الاحتكام
 الواجب آه * اقول اعلم ان النذر انما يصح اذا كان المستند ورقة وما يكون
 من جنس واجب لله تعالى في الشرع لانه الجواب العبد معتبر بايجاب الله تعالى كالصوم
 والصلوة والسجدة والصدقة والذبح والعتق فكل هذا كان شيئا لا يصلح الاستدلال
 به كما في اذ لم يستلزم تقصلا الى من جنس واجب الا ان صحت الجفاف بالصوم باشتباه

[illegible][illegible]

Handwritten manuscript page from the 'Mushaf al-Furqan' (Quran). The text is written in Arabic script, likely Maghrebi or similar North African style, on parchment. It features dense, flowing calligraphy with some red ink used for decorative initials or headings. The right margin contains smaller, less legible handwritten notes.

[illegible]

۸۷۶

فلا بد من توضيحه او لا يتم الجواب عنه اما توضيحه فهو ان القوم انما عدوا انما دلت
 القرض من القضاء وانما دلت الدين من الاداء لانه رد ما قبض مكل في القرض فيصح ان
 يجعل رد مسئلة قضاء لوجود شرطه وهو تصور الاصل واما تسليم الدين فغير مكل فلا
 يكله جعل التسليم العيب فيه قضاء له لعدم شرطه فهذا القائل لا يجوز تسليم الدين له
 ان يجعل تسليم الدين كعادته
 القرض ولا يفرق بينهما قضاء
 الدين والقرض مع انهم صرحوا
 بالفرقة واما الجواب عنه
 انما سلمنا
 كنه قول الشارح
 ان الظرف قد يكون
 الاصل بشرط
 القضاء
 وهو موجود
 في اداء الدين
 كنه له شرط
 اخر مفقود
 فكل هذا اذا لم ينو
 شيئا ينفي ان يجعل
 على الاستيعاب
 كحمله صاحب
 الكشاف ولا ينافيه
 قول الشارح
 اذا لم ينو شيئا كنه
 اجز الاول اولى
 سبعة مع عدم
 المراجعة على الاستيعاب
 لا ينافيه كون
 الاستيعاب اصلا
 وكون الاصابة
 علة له ايضا
 مشهورة

في الدنيا فقد يقع في بعض الاوقات دون بعض لانها دار البلاء
 قوله بخلاف صحت في هذه السنة آه فيه بحث وهو ان هذا الجواب
 تفسير صاحب الكشاف في قوله تعالى وانما ياكلون في بطونهم نارا ياكلون
 بطونهم وقول الشارح هناك حقيقة الظرفية الاحاطة على وجه لا يفسر
 الظرف من المظروف لكن لا يلزم هذا عرف المتكلمين والفلاسفة لانهم قالوا
 ما يحصل وقد نظرت طرف الزمان لا الزمان مع انه شامل له فزيد في
 الدوام مجاز عندهم واما عند اللغويين حقيقة فيمكن ان يقال مراد العلامة
 ان الاحاطة على وجه لا يفسر حقيقة عرفية بدليل انه قال في بيانه يقال
 اكل فلان في بطنه واكل في بعض بطنه فالعرب اذا لم يريدوا الاستيعاب
 يقولون اكل في بعض بطنه وما ذكره المصنف الاصول استفاد من كونه مشابها
 للمفعول به واما ما قال محمد بن عيسى على الحقيقة اللغوية فان قلت اذا كان
 الاستيعاب حقيقة عرفية ينبغي ان لا يفرق بين صحت هذه السنة وصحت
 في هذه السنة قلت الفرق ليس جاريا في الكل بل يخص بعض المكو او
 قوله يصدر ديانة لا قضاء اما الاول فلا يتحمل ان يريد تقديره
 واذا نوى يتحمل كلامه يصدر ديانة واما الثاني فلا ينافيه غير موجب
 ظاهر كلامه الى ما هو تحقيقه عليه وفي مسئلة لا يصدر قضاء وبهذا
 اندفع اعتراض المصنفات في شرح البدع بان في اذا حذفت من
 اللفظ لا يجوز ان يراد في التقدير وجوده وعدمه وقعه والالزام ان
 ان يكون هذا المفعولا به ومفعولا فيه معا وهو مخرج فان اراد عدمه ينبغي ان
 لا يصدر نية آخر النهار ديانة لان اللفظ على هذا التقدير لا يتحمل وان
 اراد تقديره ينبغي ان يصدر قضاء ايضا ووجه اندفاعه على اختيار

ظهر لك الذم المماثل لقول الجمهور الذي هو تقضي بما مثله لانه القضاء
 كنه على معناه اللغوي وهو التسليم ومثل ما في الذممة لا يكون الا ما في الذممة
 ولا ينافيه ما اختاره المصنف فانما العيب لا يكون مشابها للدين ادا في ظاهر
 عبارة المصنف مناقشة لا ينبغي ان قول لانه المتبادر منها عباد سنة ان يكون المحل المحرم
 بالنظر الى شخص واحد ونسائه فلا يكله مراد المحل ببعضه وانما مستل بعضه لغيره وهذا

قال على ظاهره المصنف * قال * ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون آه * اقول
يعني ان ما ذكره المصنف من الدليل المعقول ليس بآه لورود المنع عليه باننا لا نسلم
ان الشيء الذي يحكم الشرع بما ذكر هو الشيء مع وصف المالكية لم لا يجوز ان يكون ذلك
الشيء بقيد المملوكية وظاهر ان القيد خارج عن المقيد غاية ان يقيد به وصفا
وتبدل الوصف لا يوجب تبدل الذات * قال المصنف * ولا يضمن الشاهد بعقوب الوالي القضاة
اذا قضى القاضى به ثم رجع

* اقول قال في الشرح هذا
تفريع اخر على قوله وما
لا يعقل له مثل لا يقضى الا
بنصر فيه بحث لانه في الحقيقة
تفريع على قوله فلا يضمن المتنازع
بالمال المتقوم وكذا ما بعده
فكأنه حق العبارة ان يترك
الفاء مكان الواو في قوله
ولا يضمن ولهذا قلت في مرقاة
الوصول فلا يضمنه ان دفع
* قال * بحكم النص * اقول
وهو قوله تعالى فاعندوا عليه
بممثل ما اعتمد على علمكم
* قال * وقد اختلفوا في ان
الحكم المأمور من موجبات
الامرارة * اقول ذهب
الشيخ الاشعري ومن تبعه
الى ان الحكم والقيح موجب
للامر والنهي واثرهما في الحكم
بهما الشرع والعقل ففهم الخطاب
ومنا عنى الا ترى ان من
وافهم وذهب العقول الى
انها مدلول اللفظ والنهي و
تأثيره في العقل قبلها والحكم
العقل والشرع في البعض منها
من واقعه في ايجاب موصفة

الشيء الثاني طعن التقدير بالآه قوله ويخالف ما روى ابراهيم
عن محمد قال الشريف ما ترجمه الفرق في اثبات الطرف وحذفه
مذهب ابن حنبل في ترجيح ما ترجمه صاحباه لعدم الفرق بينهما على ما صرح به
فخر الاسلام وغيره وعلى هذا المخالفة فيما روى ابراهيم عن محمد لانه عليه
مذهبه وانما وقع في هذا حيث اطلوا المصنف ولم يتعرض لذلك الخلاف انتهى
وذكر في فصول البداية ان ما روى ابراهيم عن محمد بناء على ان المراد بعرفنا
فاضرب مدة التعويض والتجديد ومن مطلق الحصول بخلاف الاطلاق ولولنا
استوعب مع في وقرب منه ما يقال كونه الاصل لعدم قضاء الاستيفاء
لا ينافي الاستيعاب بعرض فان التعويض لما كان مما يمتد في نفسه ويستوفى
التردي والتفكير المفوض اليها اقضى مدة مديدة فاذا انقضت مدة محدودة
لا ترجع لبعض اجزائها على بعض بالنظر الى التعويض اقضى استيعابها بالقرء
سواء ذكرت كلمة في ولا بخلاف الطلاق فانه ليس كذلك كما لا يخفى
* قوله بحذف المضاف واستعمال المحل في الحال ولما كان كل منهما خلاف
الظاهر وبينه وبين الله تعالى لان اللفظ يحتمل ولا يصح القضاء * قوله
فزوجها لا يطلو لان الطلاق لا يكون الا متأخرا عن النكاح * قوله فلا
يكون انت طالق في علم الله تعالى فيه بحث لانه علم الله تعالى يعلم
بجميع الممكنات على ما هو عليه لان العلم تابع للمعلوم كما نور عنه فان العلم
بقيام زيد انما يتحقق بعد قيامه ومن ههنا نفى الحكماء العلم بالجزئيات
للزوم تغيره عند تغير المعلوم وجيب بان التغير انما يلزم في تصديق
العلم لاني نفسه فعلى هذا ينبغي ان يكون انت طالق في علم الله تعالى
اذا قصدت طالق ان علم الله تعالى تعالى لا يقع في الحال لان العلم

وقيل مدلولها فيما ادرك العقل حسنه وقبحه كالايماز واصول العبادات والاحسان
وكما لكفر وترك العبادات والظلم ونحوها وموجبها في غير ما ذكر كما كثر الاحكام الشرعية
وهو المنقول عن الميزان وقيل مدلولها مطلقا سواء كان مدرك او غيره فانه تعالى حكيم لا يامر
الا بما حسن ولا ينهى الا عما هو قبيح قال تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان وابتداء
ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى قال الامام ابو زيد في التوقيف للجوز في الحكمة

فان قيل في الحكم اسم لا ينبغي ان يفهم و الله تعالى هو الحكم الذي لا يستفهم
 وقول السراج لا اسم السراج حكيم لا يامر بالتحسب واستارة الى هذا المذهب * قال *
 او بالفعل قبله * اقول في الريد يثبت الحكم بالفعل قبل الامر دلالة الفعل عليه كما
 يقال في الحكم ثابت بالكتاب او نحوه ويراد به دلالة عليه كما في مذهبنا ٩٠

او ان يريده وجوبه بالفعل
 كما في مذهب المعتزلة * قال *
 ولكل من الحكم والقبح يطلو على
 ثلثة معان ليس المراد الحكم
 فيها لا اسم له معان اخر
 قال في الموقف الحكم والقبح
 يقال لمعان ثلثة الاول صفة
 الحكم والفقير الثاني ملازمة
 الرضا ومنها فريسته وقد يعبر
 بعضها بالمصلحة والمضرة الثاني
 ثلثة المذم والذم والصلو والذم
 والعتاب وقال في مختصر الامور
 الساجب ويطلق ثلثة امور
 اضافة لموافقهم الرضا
 ونفي القصة
 واما قال سببه
 لان التصور والتقدير
 لا يطلقان على
 علم الله تعالى
 فيه ومقابلته
 واما احصر
 المستفاد
 منه عبارة
 سراج
 المحققين
 قال وانه
 الحكم
 تفيد بجميع الممكنات
 المناسبة ما ذكره
 في المشية والا
 ففصل الله تعالى
 ينقلون بجميع
 المفردات سواء
 كان ممكن او
 مستحيلا * مشه

او وقوع الطلاق موقوف على وقوعه فلو قيل بوقوعه لتحقيق العلم فان
 علم الله تعالى سبحانه بطلانها فيحصل معنيين علمه تعالى بان طلاقها واقع
 وعلمه سبحانه وتعالى بانماية طلاقها والاول سببيه بالعلم بالتصديق
 والثاني بالعلم بالتصور وهي واذ احصل العلم على المعنى الثاني يقع فاذا قال
 ولا يقع الطلاق في الحال واذ احصل على المعنى الثاني يقع فاذا قال
 قصدت المعنى الاول لا يصح لان لا يتحقق له قلت احصل على المعنى
 الاول هو النظم وايضا يلزم ان يصدر في بينه وبين الله تعالى ولم يذكره
 الا ان يقال عدم الذكر لظهور * قوله لم يكن هذا المعنى في معلوم الله
 تعالى فيه بحث اذ قد ذكره اولا ان علم الله سبحانه يتعلو بجميع الممكنات
 فعلي تقدير عدم وقوع الطلاق كيف لا يكون المعنى المذكور في معلوم الله
 تعالى مع انه من جملة الممكنات ان قلت مراده لم يكن وقوع الطلاق
 في علم الله تعالى بل عدمه قلت فيجرح عدمه لا يتحقق والامر من
 عدم كونه قوله انت طالت في علم الله تعالى فعلي * قوله لا حاجة
 الى جعل العلم بمعنى المعلوم بل لا وجه وجوبها له لان فيه ارتكاب مجاز
 بين كون المصدر بمعنى المفعول واستعماله فيها ليس بطرف حقيقة
 وفيما ذكره التجوز في استعماله فقط * قوله فينبغي ان يقع في رواية
 الكافي انه يقع * قوله واجيب بانها بمعنى تقدير الله فيه بحث لان
 المسئلة ما اذا قال الرجل لامرأة انت طالت في قدرة الله تعالى
 فاجواب انها لا يطلو لانها بمعنى تقدير الله تعالى خلاف الظاهر اذا
 قال نويت ذلك ينبغي ان لا يصح قضا لانه تخفيف له
 فتأمل * قوله وفيه نظر اذ لا ترجيح اه اجيب بان وجه الترجيح

والقبح انها يطلو ثلثة امور اضافة لا ذاتية فلا يظهر ان الاول
 وجبه صحة * قال * نص السراج عليه وعلى دليله
 * اقول اي على المذم او المصالح الاول * قل قوله تعالى في قوله تعالى
 رجال يحبون او يتطهروا فانهم نجس نفسا لا يظنون ان الله مستحيين
 الا في اللباس الا نجس الذي على الفرج ولا يهتمون له عناية اولئك هم
 المفلحون

جنات تجري من تحتها الأنهار وغير ذلك من الآيات فأنشئ تعالى نصر على مجازاة المؤمنين العالمين بالجنة والمجازاة بها لا يكون إلا بفعل مدوح * قال * يعني أن العدة في إثبات ذلك إعران إلى قوله وليس المراد أنه مذهب الاشعري أه * أقول لما أوهم قول المصنف هذا بناء على بناء على أمره * إن إثبات مذهب الاشعري

٩١ * موقوف على الأمر * جميعاً أراد دفعه باسم مراده إن ما يتوهم في الجواب من أنه يكفي في الموقوف تصديق الموقوف على أثر القدرة وإنه كما في العلم من وجه

كلامه الأمر لا يجوز عصباً عصبه في إثبات مذهبهم لا موقوف عليه وقد استأثر في الأول بقوله بل كل أمر لا موقوف مستقر بأفاده

أن الأول أقرب إلى الحقيقة وأصح لأن استعمال القدرة في المقدور غير مستقيم بخلاف العلم في المعلوم وأما حذف المضاف فتشايخ رابع مطلقاً كذا في فصول البديع * قوله * ولو سلم فقولنا أنه قيل بكونه تعالى لأنهم إنهم القدرة هي المقدور است لا إنهم إنما هي الممكنات الوجودية إذا لم يكونوا المقدور أثر القدرة وإن كان مقدوراً فيصير التعليل بها كما إذا كانت بمعنى التقدير وهذا يصلح أيضاً من جهة حذف المضاف لأن من هو الأثر الموجود لا مطلقاً المقدور * قوله * هذا هو إجلال الكلام إطلاقاً للزوم على اللازم فإن المعاد عالم يعلم وقوعه أبدأً بغيره فاستعمل الثاني * قوله * في أنه يكون بيننا فيبحث به من خلف لا يختلف بالطلاوة ولا تعلقه بشئ * قوله * عدم حرف الجزاء وهي الفاء مع وجوبها إذا وقعت بحكمة الاسمية جزاء وفيه إشارة إلى أنه لو قال إن شاء الله فأنشئ طالوتاً بالفاء لا يطلق إجماعاً على عدم الفاء على عدم الوقوع كما ذكره فاضلي * قوله * لم يقع التلك الواحدة فيه بحث لأنه كان ينبغي أن يقع إنسان في هذه الصورة أحدهما المتجزئ والآخر المعلق بالسمية لأن الجزاء تابع للشرط ويمكن أن يقال المتجزئ هو ما علق على المشية فإن سبب تجزئه هو مشية الله إذ لو لم يأت لم يتجزأ هو أبدأ * قوله * ذكر في النور أن سبباً في الجواب المذكور عن التلك لأن قوله * لو صلح لبطارة عين ذلك الجواب وفي بعض النسخ بالواو والاول أظهر * قوله * ولو لم يقيد باليوم فيه بحث إذ لا دخل للتقيد باليوم في اختلاف الحكم كما يستقر به كلامه بل مداره أن مستقر المشية وعدمها واحد في المسئلة الأولى وهو الطلوة واحدة ومختلفة في الثانية لأن تعلق المشية الطلوة واحدة ومختلفة عند مطلق الطلوة

فلا يقع الطلاق في أنت طالق في قدرة الله تعالى بمحض آثار قدرته تعالى * مثله

فإن قلت قد عرف في مسئلة أنت طالق واحدة أنه لا يعتبر بأنه باب الواحدة عند عامة المسامحة لأن العوام لا يميزون بين وجود الأعراب كما صرح به في الهداية فينبغي أن لا يعتبر عدم الفاء في الجزاء فيجعل تعليل أيضاً قلت فيه حينئذ تحقيقاً على التقابل لا تغليب فلا يصدق مدعيه قضاء

استأثر في الأول بقوله بل كل أمر لا موقوف مستقر بأفاده

مطلوبه وإلى الثاني يقول له وله أدلة أخرى * قال * والمذكور في الكتب الكلامية أه * أقول * الظاهر أنه اعترض على المصنف بأنه أطلاوة القول بأنه

مدعيه قضاء

القول بأنه

الحسن لا ينسب إلى أفعال الله عند الاستعارة غير صحيح لأن الحسنة معاني متعددة وأفعاله تشابهي وإن لم يتصف ببعضها لا أن يتصف ببعض الآخر * قال * وأما بمعنى كونه الفعل متعلق بالمرج والاصواب وأمر نفسه إلى منزلة عن نفسه * أقول فيه بحث لأنه إن شاء الله لو كان مستقلاً بالمرج والتواضع كونه متعلقاً لهما معاً كما أنه بصدده مخصوصاً

والنفساني في كونه مستقلاً بالمرج والتواضع كونه متعلقاً لهما معاً كما أنه بصدده مخصوصاً

بأفعال العباد فلا وجه للتخصيص وإن أراد كونه متعلقا بغير واحد منها بالانفراد كما
 صححنا في حق الثواب ووجه المدح ولهذا قال الفاضل الشريف في شرح قول المواقف
 الثالث تعلق المدح والثواب بالذم والعقاب هذا في أفعال العباد وإن أراد ما يشتمل
 أفعال الله تعالى كالتفخي بخلق المدح والذم وترك الثواب والعقاب * قال *
 وكونه المباح داخل في تفسير المحبة عندهم محل نظره * أقول فيه نظر لأنه ٢٩٥

من ادخله في تفسيره لم يفسره
 بما أمر به المدح والثواب
 بل بما لا يخرج في فعله لا يقال
 مراده بتفسير المحبة عندهم
 تفسيره المختص بهم وهو ما أمر به
 لا نقول بخلافه لا وجه لقوله
 ولا ليس متعلق المدح والثواب
 لأنه أيضا غير مختص بهم وأما المص
 فأنما ادخله به بجعله المباح
 ما مور به مجازا كما أنه المندوب
 كذلك عندنا وهذا لا ينافي
 اتفاقهم على أنه ليس بما مور به
 بالامر المطلق الذي هو حقيقة
 في الوجوب والشر في ارتكابه
 به المجاز جعل المحبة والقيح
 مشا ولا لا أحكام المحبة أي
 الواجب والمندوب
 المباح والحرام والمكروه إذ
 أو بقيا على حقيقتها لم ينافي ولا
 الواجب والحرام وكما أن التلذذ
 الباقية واسطة بينهما مع أن
 المندوب والمكروه داخلان
 في تعريف الحكم بقيد الاقتضاء
 والمباح بقيد التحريم كما مر في أول
 الكتاب لا اتفاقهم على أنه ليس
 بما مور به أنه قبيل قد تقرر أنه
 فكيف يمكن كونه بما مور به

أذ الإطلاق ممتنع حتى لو قال أنت طالق اليوم واحدة إن شاء الله
 وأنت طالق اثنين وإن لم يشأ الله تعالى أي طلاقك مطلقا أو طلاق
 اثنين لم يقع شيء بما ذكره ولو لم يقيد باليوم فاعتبر بالتحال والمعلو للمنية
 وعدمها وهو العلاء واحدة ولم يطلقها الزوج واحدة فالتقياس
 أنه يقع متناهي عند موت أحدكما كما أشار إليه في المنع ويمكن أن يقال
 لم كيف بقوله ولو لم يقيد بزوج واحد وقال فقال آه لهما إلى معنى لا مر
 ليس مطلق الطلاق * قوله وهذا محال لأنه في النوازل لا إشارة إلى
 قوله ولو لم يقيد باليوم في اليمينين آه ووجه المخالفة أنه كلام النوازل
 في صورة عدم التقيد باليوم يدل على عدم وقوع المعلو بالشرط
 الشان أصلا وكلام المشتق يدل على وقوعه قبيل الموت * قوله وفي
 المشتق لم يفد أي لم يفد ذكر الطلاق مقدما على الشرط الثاني حيث لم
 يقال وأنت طالق لكنا إن لم يشأ الله تعالى وإن لم يشأ الله تعالى
 فانت طالق لكنا * قوله بعضها صوف لم يذكر فيه من الحروف إلا واحد
 وهي أن مجمع الحروف المناسبة أسماء * قوله فادعوا صفت اليمين آه هذا
 التفسير لصاحب الكشف وفيه بحث إذ يلزم منه أنه إذا قال لغير
 الموطوء أنت طالق وطالوت وقع متناهي لانه في وسعة القرآن مع
 أنه الواو لا يجيء لاني في القرآن بخلاف قبل فانه ينافي القرآن والآية
 فكيف حافظ الدين روح وهو من القبيلة صفة لكنا نية فاقضى بقاها
 في الماضي والاضاع الأولى في الحال والايقاع في الماضي ايقاع في الحال
 فيقتصر تامة ويقعاس * قوله لأنها لا تبين بالاول فيه بحث وهو أنه هذا
 الدليل إنما يتم إذا كانت القبيلة مقضية وجوده شينين يكون أحدهما

ووجه المخالفة

وواجبا فكيف يصح الاتفاق فلما لم يعتبر خلاف لأنه مكابرة محض مبنية على شبهة ساف
 ضعيفة كما تقرر في موضعه * قال * يشتمل المباح وفعل الباري * أقول على ما
 الترتيب كما يشتمل أيضا فعل غير المكلف من الصيانة والمجارية واليهام كما يشتمل كلا
 منها فترفع المحبة بالانحياز في فعله * قال * ما يكون للقادر العالم بحاله أنه يفعله
 * أقول بأعبارة عن الفعل وضمير بحاله راجع إلى ما لا العالم * قال * أي الذي أنشأ

فعل واسم شارك * اقول سياتي اسم هذا التعريف ليس كما ينبغي والاولى اسم يقال
 انشا فعل واسم لم يشاء لم يكن * فكر * قد لا يكون حسنا بل قبيحا * اقول يعني الفعل
 في نفسه مع قطع النظر عن خصوصية الفاعل كالكلمة في شرب الخمر وقيل النفس مثلا
 اذ لو اعتبر خصوصية لم يوصف بالحسن والقبح * قال * ولو لم يفسد
 ٩٤ * لا ينقض التعريف جمعا منغا * اقول اي لو قيل الحسن

و لوذا قالوا اذا
 قال انت طالق
 قيل دخولك الدار
 او قيل قدوم فلان
 طلقت في الحمار
 دخلت الدار او
 لم يدخل قدم فلان
 او لم يقدم وذكره
 الاصفهاني في شرح
 البدرج * مثله

يعني اسم صحة التكفير
 لا يتوقف على المسيس
 ومثله قوله تعالى
 آمنوا بما انزلنا
 مصداقا لا معكم
 من قبل اسم نظير
 وجوب فان صحة
 الايمان لا يتوقف
 على الطهر * مثله

انذغ اعتراض
 الاصفهاني في شرح
 البدرج بان الفرق
 تحكم * مثله

يشير الى الجواب
 على قولهم هشام
 اسم الصواب بكان
 المحذور بناء على ما
 ذكرته * مثله

سابقا في الوجود وعلى الاضرب ليس كذلك قاله محمد راجح في الزيات
 وقال لا يرى الى قوله تعالى فخر رقبته من قبل ان يساقا والى قوله
 عز وجل قبل ان ينفذ كلمات ربتي والى قول النبي خللوا اصابكم قبل ان
 يتخللها نار جهنم اللهم الا ان يقال مدلول اللفظ في جميع ما ذكره وجود
 البعد وهو القبل والانتفاء دليل خارجي يؤيده اسم العبد والعبد
 اضافيا يتوقف كل منهما على الآخر تعقلا وتحققا * قوله له على درهم
 قبل درهم ذكر في فصول البدرج ان هذا لا يصح بل لزوم الدرهم فيما سبق
 هذه الصورة وقد نقله اهل الدين في شرح البدرج في علمه المبسوطة و
 اشار اليه صاحب الكشف ايضا ولم يذكر فيه خلافا وعلله الجدي في شرح
 فصول البدرج كما اشترت اليه الان من ان القبل لا يقتضي وجود البعد
 وذكر في الحواشي اسم هذا في الاقرار لافي الطلاق فانه يقع طلاقان في
 طلق واحدة قبل واحدة للمدخل بها لانه لو لم يقع الثانية لزوم الفاء
 قوله قبل واحدة لاحتمال ان يقصد بذكر التنبيه على رعاية سنة الفوتوى
 وعلى انها مستعدة الى ان ينشئ محل باضري ان كانت امه واضربين اسم
 كانت حرة لان المراد بمثله عرفا واحدة قبل واحدة او قولها كذلك او
 وقعت واما ما كان يقع مثل وقوع الاول وانما يفهم ذلك لكونها
 في يده كالاولاد بخلاف لفلان على درهم قبل درهم لان لا قرار خبر
 يقتضي تحقق الخبر به او لا من قبله هذا وقد عرفت المكان دفع التعديل
 فليذكر * قال المصنف وعند المحضرة لعل هذا على حذف المضاف ان
 جعلت اللام صلة الوضع المقدر الى المكان المحضرة ولان المحضرة مصدر
 وعند طرف لا مصدر وحذف المضاف متابع ثم المراد من المحضرة اتهم من

متابع بامى تفسير فسر الحسن * قال * وهما بكتانه آة * اقول منشا
 البحث الاول (قول المصنف وعلى الثاني لا واسطة بينهما ومتشاو الثاني
 قوله وكلا تفسيرى القبح متشاو يان لا يتناو لاسن الا اسكرام والمكره
 * قال * ظاهرا في الكلام مستع آة * اقول انما قال ظاهرا هذا
 الكلام لانه يلا فيما سبقت من مراده اسم كلامه الا مراده لا مجموعها عمدة في اثبات مذهبه

لا موقوف عليه فهو ليس باعراض على المصير بل بيان مراده وايضا المتبادر من ظاهر قول المصير لا ثبات الاصيلية انه يكون ايراد الدليلية لا ثبات الاصيلية فان قول الشارح وذكر منصوب معطوف على الحكم في قوله بان الحكم كله اذا نظر في قول المصير اوردت على مذهبه دليلية علم انه ذكر الدليلية لا ثبات المذهب ويلزم منه اثبات الاصيلية ومعنى قول الشارح نعم هذا المعنى لازم انه فقوله لا ثبات الاصيلية ٩٤

الحضور المحقق نحو فلما راه مستقر عنده والمعنى نحو قال الذي عنده علم من الكتاب وكسرها عند اكثر من ضمها وفتحها ولا يقع الاظرفا ومجوزة بمن وقول العامة ذهبت الى عنده ظن وانما قول بعض المولدة كل عندك عندى لا يصادف نصف عند ومثله يقولون هذا عندنا غير جائز ومن انهم حتى يكونوا لكن عند فقال كبريى نه نحن وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادها لفظها فتشايح انه يتصرف تصرف الاسماء وان يعرب ويحكي اصلها ولكن الاكثر تكلم به صرح به الرضى فان قلت ذكر في معنى البيب والمفصل انك تقول عندى مال وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا ان كان حاضرا فيقوم انه عند ليس بالحضور قلت الغاية اعتير في الحضور المعنى ما ذكره قول الجيد * قوله ولا يدل على لزوم ذكر في المبسوط انه في اصل الوضع للتقريب فيجعل القرب من يده فيكون امانة ويختل العز من ومنه فيكون دينا فلا يثبت الاول وهو الوديعه * قوله ظاهر كلام آه حيث قال بعد قوله باب صرف فاجز ومن هذا الجحش اسماء الفروية ثم قال ومن ذلك حروف الشرط * قوله ونحو كهم الاوقات وكحرف في قوله في امر على خطر الوجود اى بالظن الى حاله في نفسه وفرض الاحوال * قوله في امر على خطر الوجود اى بالظن الى حاله في نفسه وفرض الكلام بقوله على لسان لم يجوز عليه الشك والتردد فلا يلزم امتناع وقوعها في كلام الله تعالى بناء على انه ليس بالنظر الى علم الله العلم بالوجود والعدم * قوله فلا ميراث لعدم العدة * قوله لا يتصور الرجوع ولذا قال في النوازل لا يطلو * قوله في ميراث اى زمان لا يسع لصيغة التعليل ويسع للوقوع فيقع الطلاق ولا ميراث له لان الفرقه من قبله * قوله كرهته اى صرب ومقابله * قوله كسفن ما اغتاك ربك بالانفي

على الجميع قوله اوردت على مذهبه دليلية فتدبر * قال * وهو باطل لانه يلزم اثبات الحكم لا المحل الفصل له نعم من هذا انه * اقول * يكون ظرفا للمعاني فالابن الجاب * الايمان * مشه في المنهى لا يزودى الى اثبات الحكم محل الفعل لا حاصله قياهما معا به وقد نقله المحقق في شرحه والم يبيانه مراده بالحكم ما اذا او بيشن الخ في هو كشيء بقوله اعني كونه المعنى قائما به وتبصر من بعده وفي بيانه بحث لانه الحكم بهذا المعنى غير المصطلح عليه وغير متنا سبب للمقام ولا ظاهر الفسا د بل المراد به المصطلح عليه وهو الوجوب ونحوه مما هو من جزئيات الحكم والقيح والمعنى لانه يقضى الى اثبات الوجوب ونحوه لمحل الفعل اعني زيد امثلا لا للفعل فيلزم انه يكون زيدا واجب

او حراما او غير ذلك وفاده ظاهر وانما قلنا يقضى الى ذلك لانه الحكم قيا فيها معا بالجوهر الى آخره وهذا يظهر اندفاع الوجه الاول منه وهو الضعف لا ثباته بخلاف الاول الشك الاول قوله فما ذكرتم لا يدل على امتناعه قلنا يد عليه انه يقضى الى انه يتصف القاع بالوجوب ونحوه كما يتصف الجسم بالسرعة والبطء بتوسط انصافه

بأنه كذا فاسم صفة الحال في جميع الصور المتنازع فيها. وينبغي أن يقال الفلاسفة صفة
 المحل لا أنه حاصل تباينها معاً بالمحل وإنما في قوله بالقيام بهذا المعنى لم يلزم قولنا لأن
 المحل لا يجوز أن يكون صفة للفعل كما يقال ولا يكون ما يقال في التحيز بل ما يقال للجوهر الذي
 يقوم به الاسم القيام بهذا المعنى يقتضي الاتصاف كما في جميع الصور المتنازع فيها فيبقى
 ٩٥ إلى اتصاف الفاعل بالوجوب ونحوه أيضاً كما سبق فيلزم قيامه بما انصف به
 حقيقة وهو الفعل وأنه كان

ذلك أيضاً بطلان قوله إذا
 معا حيث يجوز أن يكون في غير
 يجوز أن يقال له أي للجوهر قوله
 ويظهر معنى قيامه به أي
 قيام الوضوء الأول في غير الوضوء
 الثاني وحيث ذلك العرض
 أي في ذلك العرض الثاني
 هو غير الجواهر الذي هو محل
 الوضوء الأول فما معاً في غير
 الجواهر * قال * ولا يخفى
 أنه لا جرم للخصيص بفعل القبيح
 إلى قوله لأن المحل لا يقع
 بدون علمه * أقول الجواب
 أنهم الأول في أنه إن أراد
 التخصيص بالشئ فمتنع بل ذكر
 التخصيص للتبديل
 كالإمام أبي حنيفة
 رحمه الله ومنه
 حال المحل
 وأما أراد
 أي ثقات في الأمور
 بالاثبات
 التسمية فكيف
 في الأمور الشخصية
 مشهور
 اسم الكلام
 لا كان في الفاعل وجب اعتبار
 الترك ليكون اضطراراً كما هو

ما مصدرية أي مستغن بده اغناور بك ياك وباختي متعلقاً به
 الفاعلين والاقرب تعلقه بالاول وتبطل أن يكون الجهم على ما ذكره
 وتبطل أن يكون ما كان المحل أي تكلف الشئ * قوله قد كنت قدما
 البديت قدما نصب على الظرفية أي في الزمان السابقة ومثراً خبر
 كان أي كثير المال من أثرى الرجل كثر أمواله واستولانا كيدله ويجوز
 أن يكون بمعنى ذائرة أي كثره على ما ذكره الراجح ومتنول خبر آخر
 وكذا بعده وعنه بكسر العين من عطف من حرام عفا وعفافة
 أي كف وعفافة بضم العين بقية اللبن في الضرع وكذا العفة بالضم كذا
 في الصحاح * قوله بدليل استتماله فيما ليس بقطعي لا يخفى أنه الاستدلال
 إذا كان بغير استدلال فيما ليس بقطعي كان ظاهراً لا ندفاعاً غائية
 بالزم منه كثره في الاستعمال بينهما ولا يلزم اتحادهما في كثرية
 كيف وقد استعمل في القطع كما استعمل إذا فيه فلم لا يحكم بأن الاسم
 كذا فإن الجيب بأنه على سبيل تنزيل المقطوع منزلة المشكوك للكثرة
 الجيب بشك في العكس والاقرب في الاستدلال ما قيل إن إذا
 في البديت قد جزم المضارع ودخلت الفاء في جوابها ودخلت
 على أمر متردد وهذه علامة أن وخاصيتها وجواب هذا ظاهر يظهر
 ذكره فليست * قوله وجوابه قال في فصول البدائع هذا الجواب ليس
 بشئ لأن القول بالترتيب عند عدم الحقيقة والاصل تحققها وطريقه
 النقل كذا والنقل ثقات المقام والقول به لوجود النكته من إيهام
 العكس أي طريقه أن إذا استمررت بين الوقت والشرط وقوله كذا
 منه قول مطابقة أي لا يخفى وصفاً موافقاً للمذكور ومعنى كونه من إيهام

كذلك فيما نقله عن المحققين وظاهر أن اعتباره في القبيح أولى من اعتباره في الحسن وأما
 عن أن في قيام وجه الحاجة أي ما ذكره اسم الاختيار في يطلو على فعل وجب بتعلق الإرادة
 حتى أن القوم قالوا الوجوب بالإرادة لا في الاختيار كما سيأتي فلما ورد على قوله أنه لم يكن
 مشكوكاً من تركه ففعله اضطراراً أي أنه عدم التمكن من الترك لا يقتضي الاضطرار به جواز أن يكون
 ذلك سبباً في اختيار دفعه بأنه لا يجوز لنا نقل الكلام إلى ذلك الاختيار أنه وقوله لا بد

أي التبعاج الذي
 يتأهل للبريد الدرع
 كذا فده بعضهم
 والظاهر المذرع
 بالذال المحجمة
 وهو الذي امت
 أشرف من أبيه
 وقد أشرفه من خطه
 أشرف من بانه
 مشه
 ومخطلة الكرم قبيلة
 في تميم يقال لهم
 مخطلة الكرمون
 وأبوهم مخطلة بن
 مالك بن عمرو بن تميم
 صحاح
 قبيلة من تميم بن
 عيلان وهو من
 الأصل اسم امرأة
 صحاح
 كتبها هشام في
 الباب السابع من
 مفتي اللبيب
 قول النحويون إذا
 ظرف لما يستقبل
 من الزمان بأنه
 توهم أنه إذا ظرف
 مطروفة الزمان
 مشه

ولا كانه هنا منطية ان يقال آة مؤيد لما ذكرنا واما عن الثالث فبما نلاحظ
 الشئ الثاني في قوله يصح كونه اتفاقيا قلنا لا سلم قوله اذ لابد للاتفاق
 من وجود العلة قلنا هي ههنا موجودة لا سلم الكلام في فاعل القبيح
 والتردد في انه متكله من الترك أي عدم الفعل من اول الامر ام لا
 و فاعل القبيح علة تامسة له بلا حرة فاذ انكاه من الترك ٢٩٦

العكس هو ان كل معزول عنه وضعه فله نكتة لان كل ما فيه نكتة معزول
 عن وضعه في قوله والاصل تحقيقها نظرا لان حقيقة انها يكون صلا اذا
 لم يستلزم خلاف الاصل وهو الاشتراك اذ قد اجمعوا على ان المجاز غير
 الاشتراك فالاولى ان يسقط ذلك القول من البين ويقصر على النظر
 من استقامت ويعارض نظر نكتة المعاني بذلك * قوله ايضا في جملة
 فعلية وانما دخلت على الاسم في نحو قوله تعالى ذالسماء والسماء انشقت لانه
 فاعل فعل محذوف على شرطية التفسير واما قوله اذا ابا على تحته مخطلة له
 ولزمها فذلك المذرع فالتقدير اذا كان با على وقيل مخطلة فاعل
 استقر با على فاعل المحذوف تفسيره العاقل في مخطلة ويرده ان فيه
 حذف المفسر والمفسر معا وسيهل ان الطرف يد على المفسر فكانه لم ينف
 * قوله على انه يدل من الدليل لا يخفى انه على البدلية يخرج عنه الظرفية ايضا
 ويكون بمعنى الوقت المنسوب محلا على انه مفعول به كاللعل وفي قوله
 لمجر والظرفية مسامحة والمقصود انه يستعمل لمجر والوقت من اعتبار نفي
 فلا ينافي في البدلية * قوله لغوات معنى لا بهام اللازم للشرط كما به اراد ان
 الابهام ليس ملازم له والا فلا بهام في قولك اذا ضربت ضربت تحقيق
 كما في مني يخرج اخرج * قوله لا يقال آة قال صاحب الترجيع السؤال وما
 يرتب عليه مبني على انه اذا عند البصر بين للظرف فقط حقيقة وليس
 كذلك بل المنقول عنهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان وفيه معنى الشرط
 فلا يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز * قوله هي لم يستعمل الا في معنى الظرف
 لا يقال قد صرح في قوله وقد يستعمل للشرط به استعمل فيه لانا نقول المعنى
 وقد يستعمل للظرف المنضم بمعنى الشرط ويدل عليه قوله لمجر والظرفية أي الحالى

النفسا وبسببه ولم يطرح على حقيقة الحال بل علم انه هناك حللا على الاحكام * قال * عن نظم
 وسواه يجب به الفعل او لا يجب آة * اتول اي يجب بالاختيار او لا يجب به
 بل يصير دلي على اختلاف الرأيين كاسيأت * قال * واما صلا انه معنى الاختيار
 استواء الطرفين بالنظر الى القدرة * اتول في العبارة مسايلة لانه معنى الاختيار ليس
 ما ذكره بل هو معتبر في معناه لما قال في شرح المقاصد معنى الاختيار المقصد والارادة

مع ملاحظة ما للطرف الاخر مكانه المختار ينظر الى الطرفين ويميل الى احدهما والمريد ينظر الى
 الطرف الذي يريده * قال * وقد يجاب عنه الاول بان المعلوم ضرورة هو موجود القدرة
 لا تأثيرا * اقول يعني ان الفرق الضروري وجود القدرة في الافعال التي سموا اختيارية
 وعدمها في الضرورية لا تأثيرا هناك وذلك لاننا في كونه تلك الافعال اضطرارية انما ينشأ
 ٩٧ * تأثيرا فليس استدلالنا في مقابلة الضرورة * قال * وعن الثاني بان مرجح

فان عليته قدیم فلا يحتاج الى مرجح
 متحد آه * اقول يعني انه
 مرجح فاعلية البارئ تعالى
 هو تعلق ارادته في الازل
 بحدوث ذلك الفعل في وقته
 وهو قدیم فلا يحتاج الى مرجح
 لانه علة الاحتياج عندنا
 وحدوث دون الامكان
 وصفاته تعالى وان كانت
 ممكنة ليست بحادث وحاصله
 تخصيص المرجح في قولنا ترجيح فعله
 يحتاج الى مرجح بالمرجح الحادث
 فان المرجح القديم المتعلق اذ لا
 بالفعل الحادث لا يحتاج الى مرجح
 آخر وفيه بحث لانه في القدرة
 من التعلق لا يكفي في وجود الفعل
 في ذلك الوقت بل يحتاج الى
 تعلق حادث للقدرة بترتب
 عليه حادث كما تقرر في الكتب
 الكلامية قال الفاضل
 الشريف ونحوه نقول مع تعلق
 ارادته القديم ان الفعل
 لازم الصدور بحيث لا يكسبه
 الترك كانه اضطراريا وان
 كانه جائزا وجوده وعدمه
 فاما ان يقتصر الى مرجح اولائنا
 يكون اتفاقا على الاول يعود

عن تضمن الشرط * قوله لكن تضمنت معنى الشرط قال في فصول البديع
 فيه بحث لان جواز تضمنها عند الابهام كما صرح به النجاة فبعد انقضاء
 لازمه يتبقى لا يقال تعيين الوقت في اذا غير مناف غايته ان يكون اذا
 اكر متني اكر متني ان اكر متني وقت الصبح اكر متني انا نقول
 ذلك تعيين الشرط وهذا الوقت حكم بينهما ولكن ان يدفع بانه يكفي في تضمن
 اعتبار معنى الشرط في الجملة وهو مقدار ما يوجد فيه تقييد حصول مضمونه
 جملة مضمونه جملة ولا يلزم اعتبار بحال الشرط المستلزم للابهام وبالحكمة
 معنى الشرط يفهم منه مجموع الكلام كما اشار اليه ارجح لامن نفس اذا
 والتم شرط الابهام فيه * قوله ومفناه ما ذكرنا جملة على هذا لان المختار
 انه لا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز سواء وجدت التناقض ام لا * قوله من
 عموم المجاز ان العموم على الوجه الذي اورد به باعتبار شمول الكل لا جبرته
 والمتعارف ان عموم المجاز باعتبار شمول الكل للجزئيات * قوله من جهة
 انه قد يستعمل آية قد صرح المحققون من النجاة بان اذ قد يخرج من الاستقبال
 ويكون الماضي والمحال ومشو الاول باستلزام من جعلها قوله تعالى واذا
 رأوا تجارة اولهوا النفسوا اليها والمصارشار بقوله من جهة انه قد يستعمل
 للاستمرار الى جوابه وهذا الجواب اشار اليه قاضي خیر الدين شارح تكميل
 حيث قال المراد من ذلك حكاية ما كانوا عليه وما هو شأنهم وبنهم
 والمعنى حالهم لا انهم اذ او تجارة اولهوا كان منهم ما ذكر فضيه بحث
 لان هؤلاء التجرة عنهم الصحابة الذين هم غير الفرق بشهادة الصادق
 المصدوق ولا يليق بهم مثل هذا الفعل الذي اتخذوه عادة من كمال النية
 البقية * قوله متني بانه نفسوا غشوا غشوا اذا استدللت عليها

التعظيم بانه ذلك المرجح لازم او لا اقول فيه بحث لانا نختار انه مع ذلك المرجح لازم فانه
 المراد بالمرجح التعلق الحادث على ما تقرر ان الوجوب بالا اختيار لاينا في الاختيار بحقيقة
 فانه قيل اذا كان تعلق الارادة حادثا احتج الى مرجح لا متناع وتوقع الحوادث بل المكمل
 بلا مرجح قلنا انها تتعلق بالمراد لذاتها بلا افتقار الى مرجح لانها صفة شأنها التخصيص
 الترجيح ولو للسادس بل المرجح فانه القادر من انشاء فعل وان لم يشأ لم يفعل قال

في شرح الموقف وهذا اول ما قيل هو الذي استاء استاء فعل واستاء استاء لا يفصل
 لم يفصل لانه اسند العدم الى مشية القادر يقتضي حدوده كما في الوجود فيلزم ان لا يكون
 عدم العالم ازلنا والحب انه بعد ما قال ههنا هذا قال بعده في بحث الارادة في شرح قول
 الموقف وجوب الشيء بالاختيار لاينا في الاختيار وههنا بحث وهو انه ارادة احد
 الضدين استكانت مفارقة الارادة الاخر وكانت كل واحدة منهما لذات ٢٩٨

ببصر ضعيف والمعنى متى تامة قال انك مستدل على ضوء تارة ببصر
 ضعيف تجد خيرة تارة توفد ما خير موقد * قوله والحب انهم العجب
 راجع الى مذهب الكوفية او بعض البصريين واما جمهورهم فلم يجعلوا اذا
 للشرط المحض ولم يسقطوا منه معنى الطرف وفي كلام صاحب الكشف
 ما يدفع هذا العجب حيث قال وكلمة اذا اذا كانت بمعنى الوقت انما
 يستعمل في الامر الكائن والمستقر الذي لا يرب فيه مادة او سرعانحو
 محي الغدي والقيام الى الصلوة فلم يصير كلمة اذا ههنا اي في قوله فاذا
 نصبك خضاضة تخصي الشرط ونفي معنى الوقت لاجاز استعمالها
 في الامر المتدرج بخلاف متى فانها لا تستعمل في الامور الكائنية لاجاز استعمالها
 للشرط لا يدل على سقوط معنى الوقت عنها فان قيل ينبغي ان يجعل على متى
 حتى يبقى الوقت فيها معتبرا وان يجوز بها كما في متى قلنا لو قلنا
 ذلك للزم منه ترك خاصية وهو الدخول في الامور الكائنية اذا
 كانت بمعنى الوقت كما ذكرنا انتهى كلامه وقد يجاب ايضا بانه لما كان
 تخصها للشرط على خلاف الاصل يلزم من اثباته في متى باجزم الشايع
 كثر خلاف الاصل فابواعنه وجعلوا بالطرف المتضمن للشرط ويلزم من
 اثباته في اذا باجزم المتبادر تعليل خلاف الاصل فابواعنه مع امكان
 القول بالطرف المتضمن للشرط فيه ايضا * قوله فعند ههنا اذا مثل متى
 وعنده مثل ان هذا لم يكن الشرط او الوقت فاذا نوى فكما نوى
 * قوله فانه قيل طلعت آه هذا السؤال معارضة وحاصل الجواب التقصير
 التفصيلي اعني منع المقدمة وهي وقوع الشك في تعلقه بماور المجلس
 سبب تقييده بالمجلس * قوله ان الاصل عدم الطلوع فلا يقع بالشك

متعلقة باحداهما على التخييل
 انه يقال ان الزم احدي الارادتين
 ذات المراد لم يكن له الارادة
 المتعلقة باجنب الاخر بل لا
 عنه الارادة الاولى فلا قدرة
 بمعنى صحة الفعل والترك وانما
 لم يلزم جازم الارادة وحدها
 وان لم يكن مفارقة لها بل تعلق
 ارادة واحدة تارة بهذا وتارة
 بذلك فانه كانت تعلقها باحداهما
 لذاتها لم يتصور تعلقها بالآخر
 ويلزم الالباب وما ذكره
 ان الوجوب المترتب على الاختيار
 لا ينافي انما يصح في القدرة بمعنى
 ان شاء فعل وان لم يشاء لم
 يفعل وذلك
 فيل دليل الشرط
 المحض ليس مجرد
 الاستعمال بل نقل
 الصفات المؤدية
 مشية
 او معناها الوقت
 مع القطع اتفاقا
 مشية
 بالذات
 وانما يلزم
 لو كانت متعلقها به لذات الفاعل

ومعنى تعلقها لذاتها عدم اتفاقها الى مرج خارجي لانها صفة شأنها الترجيح كما ان
 عرفت والتقييد ان رجحان الفعل لذات الارادة لا يقتضي ايجاب الفاعل بالذات
 ولا ينافي مقدورة الطرفين وانما يقتضيه رجحان لذات الفاعل كما ان رجحان الوجود
 بالذات انما رجحان * قال لا يقتضي وجوب الوجود بالذات ولا ينافي امكانه في نفسه
 وانما يقتضيه رجحان لذات الفاعل كذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه مما يستعمل في اقسام

* قال * وعن الثالث بانه وجود الاختيار آة * اقول يعني انه وجود الاختيار كافي
عنده في المحسوس والقبح الشرعي وان لم يكن له تأثير في الفعل وكونه الفعل غير مختار بمعنى انتفاء
تأثير الاختيار فيه لا ينافي وجود الاختيار فيه وعندكم لو لا استعانة العبد بآحاد الفعل بقدرته
واختياره لتعجز التكليف عقلا ومثبت ما ينافي ذلك فلا يثبت المحسوس والقبح عقلا * قال * وعن
الرابع انه اذا كان ما يجب الفعل عنده آة * اقول يعني انه ما يجب الفعل

عنده وهو الاختيار اذا كان
منه التقدير في ضرورة انه اختيار
العبد ليس باختياره والا لزم
التسبيل استعانة العبد به
فلا محسن ولا فسخ عقلا * قال *
المقدمة الاولى ان كثير من
المصادر * اقول انها قال
انه كثير من المصادر لان بعضها
ليس كذلك كمصدر مات وثبو
ذلك مما لا يوجد فيه يقع
الفعل لانه ليس باختياره واما
لفظ الفعل فلا يطلق غالبا الا على
فعل حقيقي موقوع الفاعل وبعده
عنه ولا اقال بعده فلفظ
الفعل وكثير من صيغ المصا در
* قال * كاحداث الحركة
والبجاء في ذات الموقوع بانه
يتحرك * اقول الباء في بانه
السببية ومتعلق بقوله احداث
والضمير راجع الى الموقوع والحد
وقوله لا كايقاع عطوف على
كاحداث وكذا قوله وكايقاعه
قوله في ذات ام ذات موقوع
القيام والقعود قوله ويكون

وضف
كما لقيام
اي يكون
اصحح ام سقيم
استه

بضم هذه المقدمة التي هي مبنى الفرق توهم المعارضة بانه دفع الشك
في وقوع الطلاق في المستقبل لان احتمال كون المعنى مني ورت الشك
فيه فينبغي انه لا يقع فيه بل في الحال وذلك لان وقوع الطلاق في الحال
يستدعي وقوعه في المستقبل بحكم الاستصحاب فلا يبقى لشكك المقدمة
امر مع انها مبنى الاستدلال والافعال في الطرفين فلا يتجبه
بترجيح احدهما بخلاف ما اذا قيل بوقوعه عند الموت لا قبله فانه ينافي
ذلك الاصل * قوله انما يثبت على خلاف الاصل قيل بل الاصل هو ان
التغير بالمجلس لانه ليس في هذا الكلام ما يدل على الزمان ولكن لا لم
يكن وقوعه لانيه يوجب الى تقدير الزمان ولما كان تقريره ضرورة
لم يكن له عموم بجميع الازمنة والمجلس امر في تخصيصه بزمانه مختص
بزمان المجلس * قوله الا انها يدل على حوال ليست في يد العبد قال انها
الترجيح فيه ما فيه لانه يقال كيف قرأت القرآن في الصلوة والمراد
جهر ام خفاه وبما في يد العبد وكيف صليت ويراد مقدر لا مكانها
ام مقصود في التعديل ولا شك في كونها من كفيات في يد العبد انتهى
وانت خبير بكونه ان يجعل مثل هذين المثالين من قبيل المجاز اذا ثبت
الاصل بنقل النكات * قوله والكهولة والشيخوخة هذه الكهولة من
خمس وثلاثين واربعين الى ستين والشيخوخة بعد ذلك * قوله الا اذا
ضمت ما كما صنعوا هكذا في اذما حيثما وفيما كانا قبل دخولنا عليهما من
الاسماء الاضافية فلما ارادوا نقلها من الاضافة الى المجازاة مبهما
ادخلوا عليهما ما لا يذان بالفعل كذا في التقليد * قول المصنف ان استغنا
ولا يطلب الاظهر لا تنظام الكلام انه يقال كيف سؤل عن الاحمال

من مقوله الوضع * قال * او غير ذلك كاحالة التي يكون لا تحرك
ما دام متوسط بين المبدأ والمنتهى فيه بحث لانه جعل الحركة بهذا المعنى
ههنا من غير الكيفيات وجعلها في شرح المقاصد منها حيث قال لفظ الحركة يطلق على معنيين
احدهما كيفية بها يكون الجسم في وسط بين المبدأ والمنتهى واعلم انه راجع والمصنف
ذكر ههنا معنيين للحركة احدهما موجود في الخارج والاخر معدوم ولها معنى ثالث

ذكر في الكتب الكلامية فهو الامر المتصل بالعدم للمتحرك من المبدأ الى المنتهى وانما
 بهذا المعنى ايضا معدومة لانه المتحرك ما لم يتصل الى المنتهى لم يوجد الحركة فيها واذ انتهى
 فقد انقطعت وبطلت بل في الاذنان لانه المتحرك نسبة الى المكان الذي تركه والى
 المكان الذي ادركه فاذا ارشمت في الخيال صورة كونه في المكان الاول ثم ارشمت قبل
 زوالها عن الخيال صورة كونه في المكان الذي فقد اجتمعت الصورتان في الخيال ٢٠٠

وحينئذ ينشأ الامر بالصورة
 معا على انها شئ واحد * فكل
 او يكون ايقاع الايقاع عين الايقاع
 * اقول
 وجه تخصيص زيادة ما
 لا يذاته بالنقل انها
 اذا دخلت على اذ
 مثلا يود بها ايها
 فينا سبب المجازاة
 لانه كذا في اذ
 يضاف الى الجمل
 فحينئذ الى كذا بما
 لانه الاسماء المجازاة
 محمولة على ان في
 المجازاة والفصل
 بعد ان غير مضاف
 اليه شئ يجب ان
 يكون الفعل بعد اذ
 وحيث ان كذا
 ولا ذكر الا بالكف
 مشه
 انما تعلق الكيفية
 بصدر الكلام
 مشه
 انما تعلق الكيفية
 بصدر الكلام
 مشه

فان استقام فيها والا فان استقام المعنى المجازي بان يصح تعلق
 الكيفية بصدر الكلام بحمل عليه ولا يطلب كانت كيفة شئت
 واما سياق الكلام المصنف في ان قوله فان استقام ولا يطلب مشهورا
 قوله انت طالع كيف شئت مما استقام فيه السؤال عن الحال ولا يخفى انه
 ليس السؤال عن الحال كما صرح به في الشرح وحمل الاستقامة على ما ذكره
 يحتاج الى ان يراودها الاستقامة باعتبار المعنى المجازي المذكور وفيه
 تكلف * قوله لقائل ان يقول انه اجيب عنه بان الكيفيات في الاعتقاد
 لاني الحق اذ هو وصف شرعي يثبت في المحل بكيفية مخصوصة غير مختلفة
 بعد الوقوع بخلاف الطلاق فانه يختلف بعد الوقوع او يصير مثلا بانها
 بمعنى القدة بعد ان يكون رجعا وهو مد فوع بان ليس مقصودا
 اثبات الكيفية للوقوف بعد الوقوع كيف وقد صرح بقيدته بخلافه بقصوده
 انه جعل المصدر انتقاء الكيفية بالنسبة الى الحق موجبا لعدم صحة تعلق
 الكيفية بصدر الكلام وبطلان التقويض عند الكل ولم يقيد بها بكونه عند
 الى حقيقة رجح ولا شك ان انتقاء الكيفية مطلقا يوجب عدم صحة
 التعلق وبطلان التقويض عند ان حقيقة رجح لان عنده لا يتصل الا اصل
 بالمسئمة ويقع بعد وقوعه لا مسئمة بعدم الكيفية بعد الوقوع وانما عندهما
 فيجوز ان يتعلق الكيفية بصدر الكلام ولا يبطل التقويض لانه عندهما
 يتصل الاصل في المسئمة ايضا بنبوت الكيفية وان لم يكن بعد الوقوع
 يكفي لصحة تعلقها بصدر الكلام بنبوتها مع الاصل ويؤيد هذا الكلام
 المبسوط فترجع قوله فاعلم انه وبهذا التفرغ يندفع ايضا ما يقال في الجواب
 من ان المؤنفي كيفيات يصح تغيير الصب بالنسبة اليها عرفا ولا شك انه

لثنا ول ما يتعلق بعلية العلة
 كما لا يقع مثلا هي هنا فانه التسلسل كما يستحيل في نفس العلة الفاعلية كذلك
 فيها تعلقها بالاشتراك في العلة قوله ويمتنع انتهاؤه الى ايقاع قديم جواب
 سؤال المقدور وهو ظاهر قوله لا يتصور ايقاع بالمعنى المصدرى من غير شئ ان الايقاع
 لمزوم للوقوع ويمتنع انفكاك المزوم عن اللازم * قال المصنف * ثم ان لم يوجد جملة
 ما يتوقف عليه وجوده * اقول قوله هذا وقوله بعد وان وجد تلك الجملة فيجب وجوده

عندنا والا كنه عدمه يدل على انه المراد بالوجود في امثال هذه المواضع يقتضي العدم بحيث لا يكون بينهما واسطة لاضده ليتصور الواسطة وهو مخالف لاسيائته في المقدمة الثالثة من اثبات الواسطة فكيف يتصور اثبات المطلوب بالمقدمة المتخالفين
 * قال * لم يمتنع وجود المكمل بالامكان العام * اقول انما قيد الامكان بهما
 * فيما سياتي بالعام لئلا دل بهما الواجب وفيما سياتي للمتنع فانما سياتي منها

غير مختص بالامكان المتخاص
 فان الضرورة مما سلبت في
 الاول عنه جانب العدم كما
 متسا ولا للواجب والمكمل المتخاص
 ولا سلبت في الثاني عنه جانب
 الوجود كما متسا ولا للمتنع
 والمكمل المتخاص ولواطلقه لتبادر
 منه المكمل بالامكان المتخاص
 فان قيل انه اردتم الرجحان
 بل ارجح الى آخر الجواب
 * اقول في كل من السؤال
 والجواب بحث اما في السؤال
 فلان ما ذكره سابقا من بيان
 الرجحان بل ارجح بقوله وهو
 وجود المكمل تارة وعدمه اخرى

عنه ما ذكره
 في الشق
 الثاني
 الكيفية بصدور
 من السؤال
 فكيف
 يصح التردد
 بينه وبين
 سواء لم ينو ونوى
 واحدة رجعية
 او باينية او اكثر
 من الواحدة * مثله
 كيف يصح

يختار التغيير بلا مال على انه محتمل ولو سلم فلما يتأتى هذا الجواب فيما اذا افكر
 انت حر كيف شئت غير التغيير بلا مال مع انه الحكم عام هذا وقد علق في
 فصول البدائع اصل المسئلة بان قوله انت حر كيف شئت تفويض
 بحال الحرية بعد وقوع اصلها ولا مساس لك فليغو كما في انت طالق
 كيف شئت في غير المدخول بهما ولا يخفى انه قريب من الجواب السابق
 وقد عرفت انه انما يتم على اصل الى حقيقة رج * قوله فليعلم ان بطلان
 قال صاحب التجميع لانه دلالة الكلام المبسوط على هذا بل لا يدل الا على
 اشتراط مشية اصل الحرية عندهما ولا يلزم من بطلان الكيفية
 بطلان مشية الاصل عندهما واما عندك حقيقة رج فالمشية ما تعلقت
 الا بكيفية المصدر فاذا بطلت الكيفية بطلت المشية ايضا لانها
 ما تعلقت الا بها وقد عرفت انه فاعدم من التقدير السابق * قوله
 وبطلان في انت طالق كيف شئت وبقي الكيفية آه فيه بحث وهو
 انه كيف شئت قيد مما قبله ومغير له بلامرته فكيف يعطى مما قبله حكم
 قبله فيكون وعقل هذا هو الستر فيما اختاره الا ما مان والجواب بان القيد
 المستفاد من كلمة كيف لا يتغير الاصل لانها انما يدل على تفويض المدخول
 والصفات دون الاصل كما برة اذا لا شك انه لو لم يذكر كلمة كيف
 في قوله انت طالق كيف شئت لمدخول بها يقع الطلاق الرجعي وبعد
 ذكره لا يتعين ذلك وهو ظ * قول المصنف ان لم ينو الزوج وانتهى
 بهما سؤال مشهور وهو ان المقول ان لا يحتاج الى نية الزوج لانه
 فوض الامر اليها وجب استقلال اثبات ما فوض اليها اعتبارا للمساواة
 التفويضا قاله ما روى عن ابى بكر الرازي والطحاوي من ان نية

انما يختار الشق الاول فانه مغاير وانت جدير بانها اذا اثباتت من ذكر قوله السابق
 وهو وجود المكمل تارة الى اخره حتى لو كان تركه لم يرد ذلك * قال * والحق
 انه اعتبار عقلي * اقول فيه بحث وهو الاعتباري بطلان تارة على ما يقترنه العقل ولا يكون
 الخارج ظر فوجوده ولا لنفسه حتى لا يقع وصف الوجود في الخارج كما في قولنا زيد عسى اذا
 عرف فاعلم انه كونه سمي اعتباريا عقليا بالضميمة لا ينافي كونه موقوفا عليه لوجود المكمل

كيف وقد صرحوا بان وجود الشيء موقوف على ارتفاع الارتفاع حتى جعله بعضهم جزءا من الارتفاع
 التامة وقد قال الشرح رحمه الله تعالى في مباحث المقدمة الثالثة ولا شك ان الارتفاع لا يرفع
 وحده في حلة الحادث والحق ان التمسك في كونه وجودا للممكن مبنيا على الارتفاع مثل التمسك
 في الاوليات في الاستبعاد * قال * فانه قيل لم لا يكفي في وقوع الممكن ان لو نيسه آه
 * اقول هذا منع لقوله في الدليل وكلاهما محال كانه قال لانه استحالتهما بل نختار ٤١٢

الشيء الثاني ولا يلزم الرجحان
 بلا مرجح وانما يلزم لوصح قوله
 من غير زيادة او نقصان
 يرجح الوجود والعدم وهو
 ممكن لم لا يكون
 اي متزوج بالاشتراف ان يوجد
 بين القسوية والعدد في جانب
 مسته
 مرتبة الوجوب فلا وجه لا تطل
 عن الفاضل الشريفي في السؤال
 بعدم كفاية الاولوية
 بعد اقامة البرهان على وجوب
 الوجود وعند تحقق جميع ما يتوقف
 عليه الوجود غير موجب * قال *
 يعني انها مع كونها اولية آه
 * اقول اعترض عليه بان الكلام
 في وجوب الممكن عند وجود
 الجميع المذكور لا في الاحتياج
 الى علة تامة مطلقة والثاني
 هو الاول ووجه الاول لوقوع
 الاستدلال عليه في البرهان
 بحيث يبعد عن التبيين
 * قال * واعتراض الحكماء عليه آه
 * اقول الجواب انهم ارادوا
 بالاحتياط في البرهان فلفظه وهو
 حادث ولا ينقل اليه الكلام
 لا سبق فلا يلزم التسلسل او قدم المعلوم * قال * فضلا عن ان يكون محتجا
 * اقول كلمة فضلا واقفة متوقفا لان ضمير يكون راجع الى الوجوب لا العلة
 والوجوب ان يقال محتجا اليه وايضا الكلام في كون الوجوب محتجا اليه لا العلة
 والاحتياج ان المراد بالاحتياج لا يخفى ما في هذا الجواب من التطويل والتكليف
 والاحتياج اليه التمسك والتقصص اما اوله فلا بد بعد صرح بان الوجوب مما يحتاج

الزوج ليست بشرط ولها ان يحطل الطلاق بانها او ثلثا في قول الشيخ
 روح قال صاحب النهاية ناقلا عن الفوائد الطهرية وقد راجعت الفحول
 في جواب هذا الاشكال فما فرغ سمعي جوابه فيجب التحويل على ذكر الطحاوي
 واجاب عنه الشيخ المحل الدين في شرح اليزدوي بالفرق بين هذا التفويض
 وعامة التفويضات لانه المفوض ههنا متزوج بين النسوية والعدد فتحتاج
 الى التنية لتعيين احد هما بخلافها قوله وصار تعليل الوصف تعليل الاصل فيه
 بحث من وجهين الاول انما سلمنا ان تعليل الاصل لتعليل التابع لكن لكل
 من الاصل والوصف ههنا اصل من وجه تابع من آخر كما بينه فانما يلزم
 من تعليل الوصف لتعليل الاصل لو كان يلزم من تعليل احد الاصلين
 تعليل الاصل الاخر فلا بد من بيان الملازمة اللهم الا ان يقال كما كان كل
 منهما اصلا وما بعينه وجهين صار بمنزلة المتضايفين واذا علق
 احد هما بشي لا بد ان يتعلل الاخر بضرورة انه تابع له الثاني ما ذكره
 المحل الدين في شرح اليزدوي وهو ان الاستواء من جهة لو وجب كون
 تعليل احد المستويين تعليل الاخر لزم انتفاء الثاني سد على مذهبه
 وللازم بطلان الاحكام عندنا فيقسم الى جائز وفاسد وباطل بيان
 الملازمة ان الربط مثلا وسائر البليات الفاسدة مشروعة فاسدا
 غير مشروعة بوضعها بالاتفاق وما لا يقبل الاشارة حشا فلو كانت
 ما ذكرتم صحيحا لكان الاصل فيه مثل الوصف والوصف غير مشروع فيكون
 باطلا لا فاسدا او لو كانت الوصف مثل الاصل فيكون الربوا جائزا
 لا فاسدا وليس كذلك بالاجماع * قوله واما ثانيا آه فدرج باب عنه
 باننا لانهم ان يثبت عدم الاتصاف كونه موجب استلزام انه يثبت احداهما بالضرورة

لا سبق فلا يلزم التسلسل او قدم المعلوم * قال * فضلا عن ان يكون محتجا
 * اقول كلمة فضلا واقفة متوقفا لان ضمير يكون راجع الى الوجوب لا العلة
 والوجوب ان يقال محتجا اليه وايضا الكلام في كون الوجوب محتجا اليه لا العلة
 والاحتياج ان المراد بالاحتياج لا يخفى ما في هذا الجواب من التطويل والتكليف
 والاحتياج اليه التمسك والتقصص اما اوله فلا بد بعد صرح بان الوجوب مما يحتاج

التي وجودها لم يصح استثنائها من جميع ما يتوقف عليه الحكم، وأما ما نينا فلأنه التخصيص لا يجري بالأحكام العقلية كما تقرر في موضع فكيف يصح قوله سوى الوجوب وإنما نينا فلأن القول بترتيب الوجوب على العلة الناقصة مكابرة محضه لظهور أنها تكون تامة وقوله وهي جملة ما يتوقف عليه أنه محل النزاع وأما ما نينا فلأنه بعد ما صرح بأنه الوجوب هو تأكيد الوجوب وكيف صح قوله آخره سابقا على الوجوب بالذات بمعنى الاحتياج إليه فإنه مؤكداً للشيء لا يكون

سابقاً عليه أصلاً فتدبر بل الصواب في الجواب أنه اعتراض المصنف مبني على أنه يكون الوجوب السابق لصفة الوجود وليس كذلك بل صفة الوجود كما هو المستطرد في الكتب المشهورة وقد قال الخضر بن هاشم في تقريب كلامهم أنه وجود كل شيء ممكن محض بوجوبه سابق وهو وجوب صدوره عنه الصلة وقال في شرح المقاصد الممكن يجب صدوره عنه الصلة ثم يوجد وهذا وجوب سابق والعجب أنه بعد ما قال هذا لأنه لم يخرج عن حد الشكوى ولم ينسأ إلى حد الوجوب وقد قال في شرح المقاصد ثم يوجد كيف خفي عليه الصواب في الجواب والعجب منه هذا أنه قال في آخر هذا البحث أيضاً لا خفاء في أنه يصح أنه يقال وجب صدوره فوجد دونه أنه يقال وجد فوجب صدوره اللهم تدرى الصواب واليه المرجع والمآب * قال *

تعلقوا بالأضربها بجوار أن يتصلوا أحدهما بها ودونه الأضرب مثلاً إذا قال الزوج أو قلت طلاقك ونوخت كيفية أي كونه رجعيًا وبينا إلى مشيتك فالكيفية متعلقة بمسئتها دون الطلاق وإنما ينشأ هذا التوهم من إيهام تعلق قول المصنف فاذ تعلقوا أحدهما بعدم الانفكاك وليس كذلك بل هو متعلق بقوله بل هما سواء في الأصلية والفرعية ومبنى المساواة امتناع قيام الوضوء بالوضوء وانت خبير بأن التفرغ إذا تعلق بقوله بل هما سواء لزم ثبوت اللغو في قوله لكن الانفكاك أنه قائل * قوله وأما رابعا فلهذا الاعتراض إنما هو على قول المصنف لكن الانفكاك أنه لكن قول السارح وأما ما ظنه المصنف من ابتناء ذلك على قيام الوضوء بالوضوء مقتصر عليه لا يخرج عن تكلف ثم إننا نأبى توهم وروده لو تعلق في قول المصنف فاذ تعلق أنه بقوله لكن الانفكاك وأما إذا تعلق بقوله بل هما سواء وفي بعض نسخ الشرح بعد الاعتراض الرابع كذا وقد علمنا الطلاق لا لم يوجد بوجه كيفية ما وقد تعلق جميع الكيفيات المشية لزم تعلقها بها ضرورة * قوله قد سبق تفسير الصريح وهو ما ظهر من الكناية وهي الاستمرار ومنها ولا يلزم إلا بقرينة وكل منهما اعم من أن يكون حقيقة أو مجازا * قوله يعني أنه الحكم الشرعي في ثبوت بحث وهو أنه الحكم المذكور المصنف إنما يظهر في النكاح الذين جددوا وبنوا لمن جددوا وهي الطلاق والعقاق والرجعة لا في الجميع حتى إنه السبع بالبحرية أو اثبت باتفاقهما أو بالنية لصدق مدعية فضا * قوله واحتاجت إلى النية أنه يعني أنها وإن كانت صريحة إلا أنها شابهت الكناية من حيث إيهام المحل فاحتاجت إلى النية لذلك وبهذا الفرع ما يتوهم من أن هذه الألفاظ لا يمكن أن آيات حقيقة كانت صريحة فينبغي أن لا يحتج بها إلى النية

وهم لا ينفذ في ما يقال أنه * أقول ما ذكره المنع وتقرر المنع والسند أنما نحن راين وقت استدلالهم على جملتها قوله كأنه حدث زيد في ذلك الوقت رجحنا من غير مرجح قلنا لأنهم لم لا يجوز أن يكون من جملة ما يتوقف عليه الوجود والارادة القدريية التي من شأنها ترجيح ما شاء وتقرر الدفع أنه الارادة القدريية من حيث كونها قديمة لا يجوز أن يسند إليها وجود زيد والارادة قديمة وهو ظاهر وإنما العتصم تعلقها بوجود زيد في وقت مخصوص قلنا ذلك الوقت أنه كأنه من جملة ما يتوقف عليه الوجود

الجملة والاكسار حدوسه فيه رجحانا بلا مرجح لا نسلم انه ليس به اجملة الموقوف على
 * فكل * وان كان سبقي منها معدوما آه * اقول ان قيل يختار هذا الشئ قوله فعدسه
 يكون لعدم سبقي عن علمه انما قلنا نعم لكن ذلك الشئ يتعلق ارادته احداث في وقت
 معين انما يلزم من عدمه انتفاء الواجب قلنا ذلك المتعلق ليس بموجود محض بل قيل
 احتمال وكذا منافي في عدمه ولهذا قال فيلزم الواجب فانه الاختيار الذي من قبيل

الاحتمال اذا لم يخل في جملة ما يتوقف
 وجود الاحداث كما ان العلم
 عن العلم بطريق الاستصحاب
 والاحتمال وعنه بطريق الاستصحاب
 لازم له وعدم اللازم يستلزم
 عدم اللازم * فكل * وقد يقال
 في تقريره * اقول انما في تقرير
 كلام المصنف في ابطال القسم
 الاول ابتداء لانه لا يلزم قوله
 ولا يخفى انه لا معنى لقوله آه
 فانه منقاه اذا كان هذا تقرير
 الكلام المصنف فلا يبقى حينئذ
 لقوله وهي مستندة الى الواجب
 معني فانه المفهوم منه انجزم
 باستنادها الى الواجب ثم التزم
 في كونه بعضها معدوما اولاً والمفهوم
 من هذا التقرير التردد ابتداء
 في استنادها الى الواجب وايضا
 المفهوم من هذا التقرير انه عدم
 انتفاء المكنات الى الواجب
 يستلزم انتفاءه وهو باطل
 لاحتمال التسلسل فلا بد من ابطاله
 يلزم ذلك ومقتضى تقرير
 المصنف ان المكنات بعد ما
 استندت الى الواجب يستلزم
 عدم سبقي منها انتفاء فستبان
 ما بينهما * فكل * واما الثالث

كما هو حكم المصنف * قوله حتى يلزم كون الواقع به رجحاناً كما قال الشئ
 اذ لا يقع بالفاظ الكناية عند الرجعي هذا ويمكن ان يحاج عنه اصل
 السؤال عن لزوم كون الواقع بالفاظ الكناية رجحاناً بعد تسليم ان الكناية
 حقيقة في هذه الالفاظ بان يمنع ان المراد المستمر هو الطلاق حتى يلزم
 ان يكون رجحاناً بل بينوته وصله النكاح ولا ثم انها يتعين طلاقاً رجحاناً
 * قوله لا بما استمر منه المراد فمذهبه الالفاظ على هذا التفسير كناية است
 مصطلحه عند فهم فيقي اصل السؤال ويندفع الجواب * قوله ولم يشترط
 آه حتى ينرفع السؤال المذكور اعني لزوم وقوع الرجعي بها بان اللازم عن
 البيئونة مرادة فلذا يقع البان * قوله فلا يتبين ذلك آه او البيئونة
 واقعة قطعاً وجواز ارادتها لا يستلزم وقوعها * قوله لا يقال للزوم
 حاصل انه يجب في الكناية المصطلحة كونه المعنى الحقيقي لازماً وبلزوما وكلا
 الاخرين منتف فلا يكون كناية مصطلحاً عليها * قوله وهما بحث يكون
 ان يحاج عنه بان يقال ابتداء البان كما يكون كناية عن الطلاق للزوم
 للبيئونة لا عن مطلق الطلاق فيلزم البيئونة لاستتباب عدلها فثبت به
 الطلاق بصيغة البيئونة * قوله وهو انه لو سلم مرادة الى المنع بناء على
 مذهب البعض وهو الاكتفاء بجواز ارادة المعنى الحقيقي كما سبقت * قوله
 ولا يرجع اليه الصدرة والكذب قيل عليه كلامنا في الانتفاء ولا احتمال
 للصدرة والكذب فيه لعدم رجوعها الى الموضوع له في الانتفاء لا يدل
 على عدم ارادته فيه وجوابه طلال ان السراج لم يجعل عدم رجوع الصدرة
 والكذب اليه في الانتفاء ولا على عدم كونه المعنى الحقيقي مقصوداً فيه
 بل معنى كلامه انه عدم كونه الموضوع له مقصوداً في مطلق الكناية محققاً

فلا تعلقه احداث آه * اقول حاصل هذا الكلام الى قوله لا يقال لم لا يجوز انه وجود
 الاحداث لو توقف على عدم سبقي بعد تحقق جملة ما يتوقف عليه من الموجودات
 لزوم قدم الاحداث على تقدير ان يكون ذلك لعدم عدما سابقاً وانتفاء الواجب على تقدير
 ان يكون ذلك لعدم لا محققاً لهم بل لزم العدم مدخل في زوال جزئ منه علة ذلك الاحداث
 وخلاف المفروض على تقدير ان يكون العدم لا محققاً وكان لزوال العدم مدخل في زوال ذلك

الجزء الاول مستغاد من قوله اما الاول فخلاله عدمه است بقدم آه والثاني منه قوله اما
 الاول فلان انعدام ذلك الجزء آه والثالث من قوله واما الثاني وهو ان يكون رد العدم آه
 * قال * اولو توقف على عدم شيء آه * اقول نقل عن الفاضل الشريف ابنة قال نقائل
 انه يقول لم لا يجوز ان يتوقف على امر اعتباري مستمر عدمه كما لا يجاد وانه معناه من الابقاع
 و نغلو الارادة ونحوها فلا يكون هناك سابط ولا حق فلا يستقيم الرد بينهما ويكون
 المستبعد في العلة نفس ذلك

الامر الاعتباري لا عدمه
 المستمر كما سيعلم ذلك من كلام
 المصنف في جواب السؤال
 وفيه بحث لانه الكلام ههنا
 في عدم محض لوجود محض وما
 ذكر من الابقاع ونحوه ليس بجواب
 ولا معدوم يدل عليه قوله المصنف
 ههنا فيجوز ان لم يدخل في تلك
 الجملة امور لا موجودة ولا معدومة
 فهي اما موجودات محضة او
 معدومات محضة واما موجودات
 مع معدومات وقول الشارع
 فيها بعد لا وجود ولا ايقاع ولا
 لا اختيار كما لا عدم لها واما كلام
 المصنف في جواب السؤال
 فهو حجة عليه لانه كما سيعلم من
 من تقرير الشارع للغير ذلك
 الجواب والله اعلم بالصواب
 * قال * قد ازلني * اقول
 انما فسرته بالازالة لان القديم
 في الاصطلاح موجود لا اول له
 فلا يوصف به المعدوم بخلاف
 الازالة فانه في الاصطلاح لا اول له
 مطلقا * قال * فان قيل
 ثبت ان العدم الذي آه
 * اقول منشاؤه قوله فيلزم

عندهم مسطور في الكتب ولذا لا يرجع الصدق والكذب في الاخبار
 وهذا الكلام صحيح لا غير عليه * قوله وظ كلامه آه لانه صرح بقوله الثاني
 اعني استثناء من قوله فيطلو وهو متوقع ظاهر على قوله فيراد بالبدل
 معناه آه واما قال ظاهر الاحتمال كونه متفرعا على قوله وتبين بموجب
 الكلام لانه ليس بظ * قوله قد يكون لازما متوقفا واما قوله فيما تقدم
 المراد باللازم ما هو بمنزلة تابع الشيء فمعناه التابع بحسب الصدق والافتقار
 التقدم بحسب الوجود * قوله لان طلاق غير المدخول بها لا يوجب العدة فيه
 بحث لانه الكناية لا يتوقف على جواز المعنى الحقيقي بل يصح حيث يمنع
 كما مر منه تحقيقه * قوله واجيب بان الشرطه هذا الجواب يصلح جوابا
 عن طرف عامة الفقهاء المكلفين في اطلاق اسم السبب على السبب
 بالاختصاص المذكور لاعتناء بعضهم القائلين بالقاعدة التي ذكرها المصنف
 في بحث المجاز ولا محذور اذ ليس في كلام السامع ما يدل على ان الجواب
 يتم على جميع الاقوال وقد اجيب ايضا بان المراد من السبب العلة مطلقا
 كما يقال النكاح سبب للحمل والطلاق علة لوجوب العدة شرعا كما ذهب
 الفقهاء والدخول شرط فلا بد من تخلف الحكم عنه في غير المدخول بها واستغناء
 الحكم للعدة مجوزا مطلقا * قوله مختص بالطلاق لا يوجد في غيره فوجبه
 الاختصاص المجوز للاستقارة كذا اجاب حافظ الدين وصاحب
 كشف المنار وهذا هو على مذهب الامام ابن حنيفة رح حيث جعل المجاز
 خلفا عن الحقيقة في الحكم اعملى مذهب صاحبيه جعل خلفا عنه في الحكم
 فلا يتم اذ هذا الكلام لا ينفك عن الحكم الاصل اذ لا يتصور وجوب العدة قبل
 الدخول فلا يصلح ان يكون خلفا عنه كما في بين العموس فانها لم ينقصد

قديم زائد احداث يعني لا نسلم لزوم قدمه وانما يلزم لو كان جميع الموجودات التي يتوقف
 عليها وجوده قديمة وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون بعضها دائما قبيل وجوده ويزيد فيكون جزا
 غير العلة واصل جوابه ان جميع تلك الموجودات يجب ان يكون قديمة لاستنادها الى
 الواجب فكيف يصح ان يكون بعضها دائما وذلك لانه احداث تبين وجوده لم يكن
 معدوما قبله الا لعدم شيء من علته انما ممة وانما جزا الى الواجب كما سبق فلما لم يجز ان يكون

أي في قوله انه زاد
الوضوح وانما قال
هنا احترازاً عن
الزيادة المذكورة
في الموضوعات * انتهى

وجه الاندفاع ان
الزيادة اذا حصلت
على المعنى الذي ذكرته
لم يضر ان يقال انه زاد
الظهور لان الزائد
بهذا المعنى ليس بمحقق
قبل الزيادة وذلك
في الوضوح لا الظهور
واما جواز حصول
الزيادة حينئذ على
معنى آخر فلا يقدح
فيما ذكرته قائل
مشي

فانه قلت الزيادة
فيها سوى النص باللفظ
ولما قلنا بالأس
لانه لما اراد المراد
الوضوح لكونه مذكوراً
في عبارة القوم
اورد الزيادة
وعلت على المعنى
الاول ولا مجال
لتكلمها عليه فيما سوى
النص فحمل على ما يحتمل
نفسه قال في النص

ثم انه حصل الوضوح
لم يوجب الى ما ذكرته
تفسيره الطريق
فلا يراد اعتراضاً
على انه يجوز ان يكون

مسيباً لعدم تصحيحه بالضرورة القدر * قال * فانه قيل الكلام
انه هو على تقدير حدوث آية * اقول هذا اشتراك في قول المصنف
فيكون بعضها حادثاً في آية * قال * مما يتوقف عليه عمره
وبقاء آية * اقول هذا مبني على انه يكون علة الوجود مفاير القسمة
البقاء على ما قال في شرح المقاصد انه ما يفيد وجود الشيء ٤٠٦

الايجاب بحكم الاصل وهو البر لم ينفعه لايجاب الخلف عنه وهو الكفارة
وكما في عبد البر سنا قال هذا مبني على ان في شرح البدع للاصفهاني * قوله
مرفوعة او منصوبة او موقوفة هذا هو الصحيح وعليه عامة المستخرج
وقيل انما يقع الطلاق اذا قال واحدة بالعتب حتى يكون نصياً بمصدر
محدوف وانما اذا قال واحدة بالرفع لا يقع شيء وان لم يزل
واحدة يحتاج الى النية كما في الكافي * قوله وقد شئوا اللفظة بمعنى شئوا
بالايات المذكورة مع كونها مسوقة لايجاب معنى يقصد بها فلو كانت عند
السوق شرطاً في اللفظ لا يصح تسليم هذه الايات * قوله امي احد هما على
سبيل منع الخلو ولو انكفي باحتمال التأويل لكفي * قوله فلا يكون شيئاً من
الخاص فضلاً عن الخاص لا يحتمل التخصيص بغير اصلا * قوله ما يدرك على هذا
اي على كون الاقسام متباعدة حيث قال في الاعتراض على كلام القوم
المفسر قائل للشيخ والمحكم غير قابل له * قوله لان الوضوح فوق الظهور
اعتراض عليه بانه لا يجوز ان يكون المراد بالوضوح ما فوق الظهور
والا يلزم ان يوجد واسطة بين اللفظ والنقص لم يسم شيئاً من الاشياء وهو
ما وضع المراد به ولم يرد بان سبق الكلام لاجله وانجواب انه الزيادة ههنا
هي الزيادة التي في قولهم زاد الدينار على الدرهم لا التي في قولهم زاد الدرهم
كما سمعت من الاستاذ وهذا يندفع ايضاً الاعتراض بان الزيادة لا قيد
يكون سورة الكلام له استوى ذكر الوضوح والظهور * قوله والى على ان
زيادة الوضوح آية رده صاحب الكشف حيث قال ليس ازدياد وضوح
النص على اللفظ بحد السورة كما ظنوا وليس بين قوله تعالى وانكحوا الايامي
منكم مع كونه مسوقاً في اطلاق النكاح وبين قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم

القصية آية * اقول توجيهه انه المراد بعدم الموقوف عليه ما كونه
في قوله من غير انه يبقى موقوفاً على عدم شيء عدم الذي يقتضيه
بالاستقلال من جملة ما يتوقف عليه وجود الاحداث كما لوجودات وهو
لا يوجب عدم ترك علة التامه من الموجودات المستقلة والمعدودات
التي بعد تلك الموجودات بحيث لا تعد احراً مستقلاً يجوز ان يتركب

من الزبدي وكونه وجود الموجودات مستلزما لعدم له مدخل في العلية
فما للنظر الى بعبية العدم وعدم استقلاله في توقف الغير عليه صحيح قوله
من غير انه يبقى موقوفاً والنظر الى انه لازم للموجود بحيث لو انتفى انتفى
الموجود له مدخل في العلية صحيح انه بعد من جملة العلة التامة هذا انما يسهل
ما يتكلف في توجيه كلامه لكنه بعد غير صحيح لانه الدليل الذي دل

على عدم

توقف الكاد

على عدم شئ

بعد لزوم

وجوده عند

وجود جميع

الموجودات

التي يقتض

هو اليها يدل

بعبية على عدم

جواز استلزام

ذلك الموجود

لعدم الذي

له دخل

في العلية

بان يقال

ذلك لعدم

انه كانه ازليا

لزم قدم

احداث

وانه كانه

لاحقا بان كان

عدم عمود

مثلا فلا يكون

الا بزوال

سببها تما

يتوقف عليه

ايراد الزيادة
في الاول للمساكلة
مستث

لا لتوقفه بل لا البيع

والربو لم يفهم

ظ الكلام بل سياتي

الكلام وهو قوله

ذلك بانهم قالوا انها

البيع مثل الربو

عرف انه الفرض

اثبات التفرقة بينهما

وانه تقدير الكلام

واحق انه البيع وحرم

الربو ما لم يتما يلازم

ولم يعرف هذا المعنى

بدون تلك القرينة

بانه قبل التذات حرم

البيع وحرم الربو الكذا

في الكشف * مشه

فانه قلت ثبت

انه التكرار لم يلزم

حينئذ من جهة النص

لكنه لازم من جهة

الظاهر لانه النص

فيه ظهور وزيادة

فلا جواز النكاح

اهتم في المقصود

الاصل من جواز

العد فالتكرار

فيه تحريم الاعتبار

اد لا يفيد

التوكيد ورفع

التجوز كما في صحيح

البيع للاصناف

فانظر * مشه

مع كونه غير مسوق فيه فرق في فهم المراد للسامع وان كان يجوز ان يثبت
لا حد بها بالسوق قوة يصلح للتراجع عند التعارض بل لا زوايا بان يفهم
منه معنى لم يفهم من الظن بقرينة نطقية تنظم اليه سببا قاسما فابعد على
انه قصد الحكم ذلك المعنى بالسوق وفيه بحث اما اول فلان قرينة السوق
يمنع احتمال المسوق له فيرد ادوية المسوق له وضوحا واما ثانيا فلان القرينة
لا تختص بالنطقية فلهذا حاله واما ثالثا فلان ما ارداد وضوحا بانفهام
معنى آخر وهو تمام المراد لا مفهوم الظن كما هو الظن من تعريف المفهوم * قوله من
ادلة الشئ صرفة انه كانه التا ويلزم الاول بمعنى الانصراف فالتضعيف
للقدنية وان كانه من الالالة والصرف فهو للتكثير وكلام السامع ظني الاول
* قوله ولذا يحرم التفسير برأيه فيه اشارة الى معنى قوله عدم فسر قوله
بما برأيه فليست بمقدرة النار فلا حاجة الى ما اركبه بعض السلف
من انكار حجة التكرار واما ظاهره مخالفا لما عليه عمل الامة وقبيل
التفسير بالرأي انه يحكم المراد على ما يرد بعقله بالتا قرينة دون ان يقتض
عن ذلك بالعرض على ما ظهر تأويله بالرفع والمتواتر وقال قوم ذلك في
المستنبط الذي ليس للناس حاجة الى معرفته ما فيه فيكون تفسيره نازلا
منزلة المعلوم * قوله ادليس الامر للوجوب حتى يكون الآية ظاهرا في
وجوب النكاح لاني حله * قوله متأخرة عن تلك آه فيه بحث اذ الظن ان
المذكورة ظني حل النكاح سواء كانت متأخرة عنه تلك الآية ام لا اما
على الاول فخط واما على الثاني فلانه لو كان مضاهيا لزم التكرار في الآية
الثانية لانها مسوقة ايضا لبيان حل النكاح الا انه يوجد فيها قيد
زائد يكون مسوقة لاجله فليتناظر * قوله فالمسأل الاول للتفسير هو قوله تعالى

وجوده وادوية الى اضر الدليل فالصواب في الاعتراض على المصنف
انه ينقسم في ثبوت القضية بان المراد بالوجود في قوله وجد جميع
الموجودات انه كانه الوجود المحض ليتحقق الواسطة بينه لم يصح المقدسة
التي هي ههنا اصل المدعى فيؤدي الى ابطال الاصل بالفروع وايضا يلزم
انه لا يتوقف وجود الاحداث بعد وجود الجميع على عدم الابقع ولا شك

ان المقدّمه وخلافه في علة الاحداث كما سيصح به الخارج واسم كانه بقبحه العدم ليكون
 الموجود بمبعض المتحقق الخارج والمعدوم بمبعض غير المتحقق فيه انتفى الواسطة بينهما فحذف
 القضية المقدّمه باعتبار اصله لانه مبني المقدّمه على ثبوت الواسطة ولزم ان لا يتوقف
 وجود الاحداث على شئ من الابقاع والايجاد وتعلق الارادة ونحو ذلك لانها ليست
 بوجوده في الخارج كما سيصح به الخارج وايضا يلزم اللازم الاول وهو عدم ٤٠٨

المتوقف على عدم الابقاع نعم ههنا
 قضية لاحرية في ثبوتها وهي
 قولنا كلما اجتمع جميع ما يتوقف عليه
 وجود الاحداث
 شكلا يتوهم انه مطلق
 انكره ملتزم فينا
 في اصل الاستدلال
 بل التزم هو ههنا
 وادّعى اصل لم يكن
 باخذ المكررين لا يجوز
 له الكلام * مثله
 المذكور في
 ههنا على التام
 وجب ان تأول
 بما ذكره في
 قولهم وجد
 جميع
 الموجودات
 على التقلب
 لكنه لا يكون
 موافقا لوضوح
 المصنف
 رحمه الله
 على انه
 القضية
 لا يتوقف
 عليها اثبات
 المطلوب يجوز ان يقال ان بدء الاجواز ان يتركب علة الاحداث ايضا
 من الموجودات والمعدومات لانه الموجودات المحضة
 مستندة اليه الواجب وعدم المعدوم ان كان سائقا كانه اذن فيلزم
 اذلية الاحداث واسم كانه لاحقا فانه كانه عدم غير ممكنا * قال *
 وما بينهما من قوله واذا ثبت القضية المذكورة الى قوله مما لا دخل له

فسجد الملايكة كلهم اجمعون فيه بحث وهو ان اللام في الملايكة يحمل العهد
 ونعيم هو لا المجهودين الذين منهم الميس عليه اللفظة كما قال طائفة
 منهم غير المكر وبين منع هذا الاحتمال لا يصير مفسرا وعدم قرينة العهد مع
 الاصل عند الاصولييين * قوله وان شرط ان يكون ذلك في كل
 ان يقول المراد هو الامر الثالث وهو عدم قبول النسخ اما باعتبار لفظه وان
 على الدوام واما من حيث مفهومة فيظهر الفرق بين الاثنين وذلك لانه
 مفهوم قوله تعالى ان الله لكل شئ عليم لا يقبل الكذب واللفظ وان قطعنا
 النظر عن كونه اخبارا لله تعالى لقيام البرهان العقلي على صحة خلاف قوله تعالى
 فسجد الملايكة كلهم فانه اذا قطع النظر عن كونه اخبارا لله تعالى لا يجزم العقل
 بثبوتهم اللهم الا ان يقال في المعنى كما لا يفهم من اللفظ * قوله من غير نظر
 الى قوله تعالى فسجدوا لا يقال اذا قطع النظر عن قوله فسجد لا يكون الباقي
 مقصدا ضرورة انه يستعمل على الظاهر والقسم ايضا ومبني على اعتراض المصنف على بيان
 الاقسام لانا نقول المفسر هو الملايكة مقيد بقوله اجمعون كما ان النظر
 مقيد بقوله كلهم مع كونه ظاهرا في نفسه وهذا بمنزلة قوله فانكحوا ما طاب
 الالة فانه ظاهرا في نفسه نص باعتبار قيده * قوله والحكم لا يقال الحكم لانه
 كيف يكون محكما لغيره الا انما هو الواجب لانه لا يكون واجبا لغيره لانه
 نقول لا امتناع في تعدد العمل الشرعية واجتماعها على محلول واحد كما
 سياتي في القياس ان شاء الله تعالى * قوله اي يشبه قطعا ويقينا قيل
 لا وجه لذكر التخييل في شرح قول المصنف والحكم بوجوب كما سيصح به في آخر هذه
 المباحث قيل التقسيم الرابع من ان اللفظ والمصنف يفيد ان القطع دون اليقين
 والجواب ان المراد باليقين ههنا معنى القطع والظمان التي توهم في اليقين

المطلوب يجوز ان يقال ان بدء الاجواز ان يتركب علة الاحداث ايضا
 من الموجودات والمعدومات لانه الموجودات المحضة
 مستندة اليه الواجب وعدم المعدوم ان كان سائقا كانه اذن فيلزم
 اذلية الاحداث واسم كانه لاحقا فانه كانه عدم غير ممكنا * قال *
 وما بينهما من قوله واذا ثبت القضية المذكورة الى قوله مما لا دخل له

محال لا دخل له في اثبات المطلوب * اقول لانه المطلوب اسم علمه الحاد مست لا يجوز ان يكون
 موجودات مع محدودات واذ اثبتت تلك القضية بالوجه المذكور المطلوب بلا توقف على
 الالتماس الى حكم القضية * قال * ويكفي تقريره بوجه آخر آه * اقول يعني كونه تقرير
 الدليل على الاستماع المذكور بوجه آخر ليكون القول واذ اثبتت القضية آه وخر في اثبات المط
 ٤٠٩ وحاصله انه يطوى ذكر الدليل على بروت القضية ويذكر ابتدا حكمها وما يلزم الحكم
 وفيه بحث لانه القضية ليست

بعض وهي التي ليس فيها احتمال تاسس على دليل ويدل على استعمال اليقين
 لهذه المعنى ضياع كلامه في الفصل الذي عقد لبيان حكم العام * قوله
 وعند البعض حكم اللفظة قبل لا محالة بين ما ذكره المصنف وبين ما ذكره
 البعض اذ معنى قول المصنف الكل يوجب الحكم انه يوجب العمل لانه
 يحصل القطع واليقين بان المراد هو هذا ونبوت الحكم المنفي فيما نقل
 عن البعض معناه ثبوت ان الحكم هو هذا لا وجوب الحكم اعمى الحكم * قوله
 جمعا بين الدليلين بكل اللفظة آه فيه بحث اذ لا شك ان المراد بالجميع
 بين الدليلين الجمع بينهما بكل منهما على معناه محتملة في الجملة لا بالعمل
 باللفظ والنص من حيث انها ظ ونص مثلا لان كون الكلام ظاهرا ليس
 بالنسبة الى الاحتمال الذي حمل اللفظ عليه عند تقديم النص بل بالنسبة الى
 المعنى الذي ظهر كونه مرادنا اذ اقدم اللفظ على النص مثلا بان البقي الظاهر
 على اللفظ والاول النص على النص لكان جمعا بينهما بالمعنى الذي ذكره وان
 لم يتحقق فيه العمل بالنص من حيث انه نص لا يقال العكس ولى لقوة النص
 لانا نقول ان مرجع الى الدليل الاول اعني قوله لانه العمل بالواضح والاقوى
 اولى واخرى * قوله انما لنفس اللفظ جعل ضمير لفظ الى اللفظ بعد ما
 جعل ضمير حتى الى المراد لان المتعارف عند الاصولييين وهو المذكور في
 اصول فخر الاسلام ان يخفى ما خفى مراده لعارض غير الصيغة فمقابلته
 يجب ان يكون المشكل ما خفى مراده لعارض بل لنفس الصيغة فانفع اعتراف
 صاحب الترجمة بوجوب رجوع الضمير الى المراد * قوله فهذه الاقسام متناهية
 بلا خلاف تبين السكتة الاخيرة ظ حيث اعتبر في التأخر نفى ما ثبت للمقدم فجا
 ادرك عقلا ونظرا متساويين لا محذور واما تبين الخفي مع السكتة فبان اعتبر

بعض وروية فاسم لم يذكر ما يدل
 على ثبوتها لم يصح وذكر الحكم
 لانها بعد نبوتها يستلزم الحكم
 لا قبله وان ذكر كانه ذكر الحكم
 عين لا دخل له في اثبات المط
 كما ذكر الآسن * قال * فاسم
 قلت لم لا يجوز ان يكون آه
 * اقول هذا سند لمعنى بوجه
 الى قوله في اول البحث تخفيف
 اسم لم يكن بعض تلك الموجودات
 محدودا في شئ من الازمنة
 لزوم قدم زيد الحوادث فكلما
 قال لاسم انه بعض تلك الموجودات
 لو لم يكن محدودا في شئ من الازمنة
 لزوم قدم زيد الحوادث لم
 لا يجوز ان يكون ذلك البعض
 فاعلا بالاختيار بوجه الحاد
 اى وقت شأه ولا يلزم قدم
 الحوادث ثم الفرقة بين هذا السؤال
 الذي استدل به بقوله في اول
 البحث وبهذا يندفع ما يقال لم
 لا يجوز ان يكون آه اسم مست
 هذا ما ذكرنا منه قوله وان
 لم يكن من جملة ما كان محدودا
 وايضا السؤل في الاول ينفسر

المختار فكم بينهما بطلان ما نقل عن الفاضل الشريف اسم هذا السؤال ليس معارضة ولا
 نقضا ولا اعتقوله بما سبقت من الدليل على ابطال الاقسام السكتة كيف وقد صرح بما مضى بعدم
 وروده على الدليل المذكور حيث قال وبهذا يندفع ما يقال لم لا يجوز ان يكون من جملة ما يتوقف
 عليه الارادة التي من شأنها ترجيح ما شاء متى شاء فندبر فاستقم * قال * قلت الكلام انما
 هو على تقدير وجوب المعلول آه * اقول فيه بحث لانا قلنا ان السؤل انما في الزرع قوله

فنفكر الكلام الى ذلك البعض الذي لم يوجد باسره عدمه انه قلنا او الكاسه المعدوم هو الاختيار
 ونحوه لم يصح قوله اسره عدمه لا بد ان يكونا عند عدم شيء من الموجودات التي تقتصر هو اليها
 لانه ذلك انما هو في الموجودات المحضه وسيا في اسره الاختيار ونحوه ليس بموجود ولا معدوم
 فالصواب في الجواب انه يقال كلامنا في الموجودات المحضه بحيث لا يدخل في جملة ما يتوقف
 وجود الحوادث امر ليس بموجود ولا معدوم والفاعل بالاختيار وان كاسه موجودا ١٠

محضه كانه لا كاسه لاختياره دخل
 في وجود الحوادث لزم ان يدخل

فيها انتفاء استخفاء لعارض وان لم يصرح به فاللفظ الذي تحققي المراد منه
 لعارض ونفس اللفظ تحققي لا غير * قوله اذا دخل في اشكاله تميز السلك كقول
 اغترب عن وطنه فاضل باسكاله من الناس فيطلب موضوعه ثم يتأمل
 في اشكاله فيتموضع عليه خلاف تحققي فانه لم يدخل في اشكاله بل هو كرجل اختفى
 فاذا طلب وجد عرف من غير تأمل * قوله لانه في مقابلة الظاهر في اليزدي
 ان تحققي ضد لفظ فعلي بل يكون المراد بالتقابل التضاد واعتراض عليه بان اجتماع
 الضدين على موضع واحد ومنه قد اجتمعا فان السار وظفهما وضع له
 تحققي من الطراد والنباش وعن هذا يرب بعضهم وجعل التقابل بينهما تقابل
 التضاد والجواب ان اسم الضد في اصطلاح الفقهاء يطلق على كل من
 المتقابلين صرح به في التحقيق * قول المص كاية السرقة آه فانه معنى السارق
 ما اخذ مال الغير على سبيل الخفية وهو تحققي في حق الطراد والنباش لا نفسه
 بل لعارض قيل هو تغاير الاسامي فانه دليل على تغاير المعاني واعتراض عليه
 باننا لان ذلك فانه لينا واسد اسمان متغايران ولا تغاير في المعنى بل هو
 انه يكون السار والنباش كذلك اجاب الشيخ اكر الدين في شرح الزردعي
 بان ذلك يستلزم الترادف وهو خلاف الاصل سلمنا ذلك لكن المراد بالتغاي
 هو المتغاير في الاستعمال وليس واسد لا يتغاير من فية بخلاف السارق و
 النباش ورد في الجواب بقوله عم سار و امواتنا كسار و احياءنا روتة
 عايشه رتبه واجيب بان الكلام في الاستعمال الحقيقي ولا نم ذلك فيما ذكرتم
 * قوله لان الظاهر اشارة الى انه اظهر وان قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا
 امره باب التقصير واصليه تطهر واتلبت الواو انا والسا طاء فادغم واتي
 بمنزلة الوصل * قوله قلنا لانم انه معلوم شرعا قال الاصفهاني في شرح البديع

في تلك الجملة
 امر ليس بموجود
 ولا معدوم
 وهو خلاف
 المفروض
 حتى لو ثبت
 ثبت المظ
 لا قال في
 ابتداء الكلام
 لو لم يكن
 في جملة
 ما يتوقف
 عليه وجود
 الحوادث
 امر ليس
 بموجود
 ولا معدوم
 لكانت اما
 موجودات
 محضه
 الى انه قال
 والاقسام
 باطله باسره
 اما الاولاه
 * قال *

وضعت هذا الكلام غني عن البيان * اقول وذلك لان سنده في قوله
 المناسبة بين العلة والمعلول ليس لها معنى محصل ولو سلم فلانتم
 انه العلة تقتضيها وانه عدوها تستلزم كونه صدوره رجحانا بلا مرجح بمعنى
 الوجود بلا موجود وانه وجودا علة تكون وجود العلة مستلزم الوجود للمعلول
 حتى لو انتقضت انتفي الاستلزام * قال * وتلك الامور ممكنة فيجب

من ثبوت الحكم في الاعلى
 ثبوت في الادنى كما يذكر
 بالسيئات كذا في شرح
 البديع الاصفهاني

استنادا الى علة لا جملة * اقول فيه بحث لان ما يستند الى العلة انما وجوده الممكن كما قرأ في المقدمة الثانية وذكر في الكتب الكلامية فلهذا الامور اذا لم يكن موجودا ولا معدومة فكيف يصح استنادها الى العلة فيجب القول بعدم الواسطة وبانها موجودة فانه قيل اما هيئات مجزولة عند المتكلمين فاستند الى العلة ما هيية هذه الامور قلنا الكلام ليس في ما هيياتها بل في الاستصحاب بحسب خصوص المراد وغاية ما يمكن ان يقال انما يكون الاستناد بحسب حصول الثبوت اعظم الوجود وصفونها

بالثبوت دون الوجود والمستند الى العلة في سائر الممكنات وجودها وفي الاحوال بثبوتها كانه لم اجد في كلامهم التصريح بهذه التفرقة * قال فاستظهر يجوز ان يتوقف على امور آتية * اقول ايراد على السوء الثاني يعني لانهم ان تلك الامور اذا لم يكن متفقين في شئ من الازمنة لزم قدم الحوادث بجواز ان يتوقف الحوادث على امور رسواها موجودة وقت الحوادث وتقرر بحسب ان الكلام في تلك الامور الكلام في هذا الحوادث بان يقال تلك الامور مستندة الى الواجب

بواسطة
التيقاع لا ينبغي بدرا عليه بقاء الاختلاف في شئ من
الازمنة
ولزم قدمها فلا يتصور وجودها وقت الحوادث وانحو ان السوال انما انت من الفضلة على معنى الايقاع فانه جزء خير من العلة التامة حيث لا يتحقق الا بعد تحقق جميع ما يتوقف عليه وجود الحوادث ويلزمه الوقوع

في تقرير الجواب سلمنا ان العلة معلوم لغة وشرعا لكن الاشكال في سقوط العلة وهو كونها داخل في انفس الغم من ظاهر البدن او باطنه ويجوز الطلب لم يظهر وهو شأن المشكل لا الخفي وما ذكره السمع لم يظهر لان المشكل هو اللفظ قاطن * قوله والاختلاف فيه باق بعد قيل عليه لاختلاف في النباش ايضا لان باكونه من علمائنا وما لحاظ الساق في قطع النباش والتحقيق الذي ذكره جاز فيه ايضا فوجب ان يكون مشكلا ايضا وقد يجاب بان قوله والاختلاف فيه باق سند قوله لانهم انهم معلوم شرعا فما ذكر كلام على السند وفيه نظر لان كمال الاعتراض بالمعارضة بالمشكلى لان معنى السار معلوم شرعا قبل الطلب كيف والاختلاف فيه باق بعد ولا يخفى انه لا يندفع بالجواب المذكور وانحو ان قد آتت السرفة من مشكلا الخفي ليس بطلان الخفي على ما فسرده هو الذي يشبهه غير الضيقة وبيان بجوز الطلب من غير فكر وهما لا يتحقق معناه الا بعد الطلب والاجتهاد في ان معنى السرفة في الطراد اكثر وفي النباش اقل فلهذا المناسبات تتبين المشكل كذا في شرح البديع للاصفهاني * قوله عطف على قوله لغرض صرح بالمعطوف عليه مع انه المصريح به ايضا اي الى ما في كلامه من النباش لان المعطوف عليه نفس قوله لغرض لا قوله والمشكل لا لغرض كاد عليه كلام المصير وتعلم مراد المصير من العطف المعنى اللغوي اعني مجرد العطف بحسب المعنى ومراد السمع المعنى الاصطلاحي * قوله واكواب اي بارق بلا عود جمع كواب كذا في تفسير القاضي * قوله فاستغفار القوارير آتية فيه بحث لانه قوله تعالى كانت قوارير مثل كمان زيدا سدا وهو تشبيه بليغ عن جميع المحققين لاستغارة صرح به في المطول والجواب ان كانت تامة لانا قصه

كما مر فلا حاجة الى الجواب المذكور * قال * لزم قدمها ضرورة قدم الوسائط * اقول اعترض عليه بان لا يلزم من قدم الوسائط قدم تلك الامور وانما يلزم لو كانت استناد تلك الامور الى الوسائط ايضا بالوجوب وهو ممنوع بجواز ان يكون على سبيل الصحة والجواز فالصواب ان يقال لانه الكلام بعد اثبات الاختيار بالنظر الى الموجودات فانه من جملة الامور الوجودية والامور وممة فظهر ان جعل قوله كانه على سبيل الوجوب قيد الاستناد

الموجودات الى الواجب متعلقا بقوله المستندة اليه جميع ولا وجه لما قيل انه يبطل
غرض المصنف فانه لو جاز استثناء الموجودات الى الواجب ابتداء على سبيل
الصحة والحوال لم يطلب المقدمة الثانية ولغت الثالثة على امور لا موجودة ولا معدومة
لاشياء اثبات الامور على تقدير كون كل ممكن محتاج في وجوده الى مؤثر يوجب محله عن القول
بالموجب بالذات ولو لا تلك الامور لم يكن نفى الموجب بالذات الا بالترام ٤١٢

وتواريه حال والمغني لكونت حال كونها جامعة بين صفاء الزجاجة
وتصفيتها وبهاض الفضة ولينها وقد اشار اليه * قوله كالماء
هو من يسرع في الجمع عند اصابتها لكونه وفي المنع عند اصابتها لكونه
* قوله اسماء بحروف يجب ان يقطع آه ان جعل قوله يجب صفة لاسماء على معنى
ان تلك الاسماء كل واحد منها مذكور على حدة بلا تعلق لها بالاضمى فالله
وان جعل صفة بحروف يكون تسمية الاسماء بالمقطعات من قبيل تسمية الال
باسم اللؤلؤ * قوله وتسميتها بالحروف المقطعات مجاز ليس مراده ان تسمية
المصطلح بالذات مجازا والمذكور في كلام المصنف كالمقطعات فلهذا مراده كالكلمات
المقطعة بل مراده ان تسميتها بالذات كما وقع في كلام المتقدمين من قبيل المجاز
لانها داخله في حد الاسم ولا يجوز ما يخص به التعريف والتكثير والجمع و
التصغير ونحو ذلك عليها فسمى اسماء وبه صرح التحليل والبيان وما هو مسعود
رضه انه عوم قال من قرأ حرفا من كتاب الله حسنة والحسنة بعشرة مثالب
اقول لم حرف الف حرف ولام حرف وميم حرف فالمراد منه غير المعنى الذي اصطلاح
عليه فانه تخصيص بحرف به عرف مجتهد بل المعنى اللغوي * قوله والوجه مجاز
من الرضا وانما جعله مجازا لانه ان الرضا يظهر في الوجه فاجابا بالاشارة
* قوله فينبغي ان تشابه منه بغير الفطنة وبغير التماز ولا هي يتحققون بظاهرها
او تباينها بل بالطلب ان يفهموا الناس من دينهم بالتشكيك والتبليس ومثاق
الحكم بالمشابهة وطلب اسمها ولو على ما يشبهونها * قوله وفيه نظر فريب
بان الالوة تقديره كذلك لينا سببا ما الذي في قلوبهم زيف اولم يعرف
اما القوان بدون احتساب وفيه انه منبهي على كونها انما هي تفصيلية ولا الالوة
عائيه وبان الناس باجراما وعلما ولا حظ للاجرام فيها فيه صفاء والعلامة

الحال وذلك لان المصنف رحمه الله
انما يقول به بعد اثبات المقدمة
والمعترض غاف عنه ثم جعل
الظاهر قوله لكن لا على سبيل
الوجوب متعلقا بقوله متفق
بناء على انه لا افتقار الى الشيء
يوجب الاستناد اليه وهو خطأ
لانه متخالف تصریح قوله وج
اما ان يجب على ما سأل في توضيحه
اسم ساء الله تعالى * قال *
واذا قد انقضت تلك الامور
الى الواجب قصد ورعا عنه اه
* اقول الظاهر انه شرح لقول
المصنف وحيد اما ان يجب اه

لكنه
فانه اما قد يأتى
لغير التفصيل نحو اما
زيد فمطلق على ما
اختاره ابيه هشام
في معنى البني والرضى
فهم ذكر بعضهم انه
لا يقال ما زيد فمطلق
الا اذا وقع تردد
في تخصيصه بشيء
واحد مما الى ذلك
فهي على التفصيل
والقدير وما غيره
فليس كذلك وقال
ابن الحاجب في شرح
المفصل لا يزم انه
ذكر لانه اقسام
متعددة بل قد يذكر

الحركة غير واجب ومع ذلك او قلها الفاعل فانه التمييز بالحركة
نصر قاطع في التعميم واسم ادوات الصور على مراد المصنف
على الكمال فاستخرج الفاعل من المقال فاقول ولما قدر التوفيق حاصل قول
ثبت توقف الموجودات اتحادا لله قوله ثم الحركة اسم به الامور التي
توقف عليها الموجودات اتحادا لله ان يستند جميعها الى الواجب استنادا

الحركة غير واجب ومع ذلك او قلها الفاعل فانه التمييز بالحركة
نصر قاطع في التعميم واسم ادوات الصور على مراد المصنف
على الكمال فاستخرج الفاعل من المقال فاقول ولما قدر التوفيق حاصل قول
ثبت توقف الموجودات اتحادا لله قوله ثم الحركة اسم به الامور التي
توقف عليها الموجودات اتحادا لله ان يستند جميعها الى الواجب استنادا

بالذات باو يستند بعضها السيد بالذات وبعضها بواسطة
الموجودات المستندة اليه بالاجاب بلا اختيار لانه المتكلم بعد اثباته
كما عرفت وعلى التقديرين اما ان يستند تلك الامور الى ما يستند اليه واجبا
كما ان او ممكنا بطريق الاجاب او لا لا سبيل الى ان يستند جميعها اليه بالذات
بطريق الاجاب لاستدراكه قدم الحوادث او انتفاء الواجب

والسبيل
بقوله ولا يمكن
استناد
تلك الامور
الى الواجب
الى قوله
ولا يلزم ولا
الى ان يستند
اليه بعضها
بالذات
وبعضها
بواسطة
بلا طريق الاجاب
ايضا
بالترتيب
فيها او كونه
اضافة
لاضافة
عين الاول
اذ لا يخفى ما
فيها من
التقسيم

لها قسم اخر ولا ينافي
ذلك انه يكون للتفصيل
فكذلك في نفس المتكلم
فيذكر القسم ويترك
الثاني * مشه
ويظهر في الاكتفاء
باجد التسمية استقراء
به عن الاخر صريحا
قوله تعالى يا ايها
الانبياء قد جاءكم
برهان من ربكم وانزلنا
اليكم نور ومبين
واتمم الدين امامنا
بالله واعبدهم
فبيدهم في رحمة
منه وقضيل ويهيم
اليه صراطا مستقيما
اي واما الذي
كروا بانه فاعلم كذا
وكذا * مشه
اعلم المعطوف على
الفعل فاعلم
لا مبتدأ حتى يحتاج
الى الخبر * مشه

راسخون وهم الذين لا يزع في قلوبهم واما ان يقولوا فاذا ثبت حال
الراغبين بانهم يتبعون ما يشاء به منة انتفاء وابتغاء تاويله علم حال
الراسخين بعدم الابتغاء والتوقف فالتعقيل بذكر الاول يشار الى الجواب بقي
انهم ما عظم منها والهم حفظ ونصيب منها ام لا فورد قوله تعالى والراسخين
في العلم يقولون ما نرجوا وما نحن بهذا السؤل لايانا كما علم حتى يكون قرينة
للقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيكون الاليتق انه يقار واما الراسخين
في العلم * قوله صامحة لا مبتدأ آه فيه بحث لانه على تقدير انه يجعل قوله
يقولون كلاما مبتدأ يجب الوصول لان الفصل يوم خلاف الموت وكل ما يومهم
خلاف الموت يجب وصل مع الحال لا انقطاع فتح عدمه اولى وانما قلنا يومهم
خلاف الموت لانه يومهم انه خبر والراسخين وهو خلاف الموت على ذلك للذات
اللهم لان يقال لا يهيم على تقدير الفصل لان الاصل في الواو المعطوف
وعطف والراسخين على الله ينبغي ان يكون يقولون خبر والراسخين على ما
لا يخفى فلا يجب الوصول على هذا التقدير فيقال * قوله الى اعتبار حذف المبتدأ
فيه بحث لانه لا انشأ ان يكون آه به كونه عندنا اي علمنا او لم نعلم
قول من لا يعلم تاويل المستأه اذ لا انشأ به كمال من يعلمه ان يقولوا تاويله
كذا وكذا بعد الايمان به واذا كان كذلك فالانشب والله اعلم ان
يقولوا بعد قوله في العلم وغير الراسخين اعني العلماء الذين لا يبين حتى
يكون التقدير كذا ولا يعلم تاويله لا الله والراسخين وغير الراسخين يقولون
آه فثبت على تقدير الوقف على قوله والراسخين في العلم الاحتياج الى حذف
المبتدأ * قوله حالا من المعطوف فقط آه فيه بحث ما ولا فلا ان الوقف
على قوله والراسخين يدل على عدم الحال لانه على تقدير كونه حالا متصل

جائز الترك فيلزم عدم المكله مع وجود علمته النامسة * اقول الجواب عنه انه الحكماء انهم
ارادوا جواز الترك ابتداء فلا يلزم عدم المكله مع وجود علمته النامسة كيف ومن جعلها
تعلق الارادة بالحادث في وقت معيها كما مر مرارا وتكرار في الكتب الكلامية وان ارادوا
جواز الترك بعد تعلقها بالذات فلا ينسب انه لو فعل بالاختيار لكان فعله جائز الترك كيف وقد
سبوا انه يجوز ان يجبا وان كان بالغير ولا يلزم من حدوثه تسلسل التعلقات ولا قيام

الحوادث بذات الله تعالى اما الاول فلانها تتعلق بالمراد لذاتها من غير افتقار الى مرجع آخر
لا مقرر لها صفة شأنها التخصيص والتزجيج ولو لم يكن بل المرجوح واما الثاني فلانها تتعلق
امر اعتباري ليس يجوز في الخارج ولا صفة حقيقية الواجب اليوم به تعالى فلا يلزم من
حدوده قيام الحوادث بذات الله تعالى فاذ ثبت انه تعالى فاعل بالاختيار ثبت بالضرورة
كونه غير موجب بالذات بلا حاجة الى ما ذكره المصنف من التعليلات واذ ثبت ٤١٤

فالوقف دليل الانقطاع ويمكن ان يقال ان الوقف على والمراسخون
يجعلونه يقولون ابتدائية لاحالا على ان الوقف المطلق الموقوف في
على الانقطاع فقط واما ثانيا فلانه اذا جازى حاله المعطوف يلزم
ان يكون توليمه بشرط عدم علم ما سوى الله وسواهم ان اعتبر الاستثناء
نكلا بالباقي بعد التثنية عليهم وعلم الله تعالى ان اعتبره ان يقتضي اثبات الحكم
المستثنى عن المستثنى منه المستثنى لان الاحوال شرط كالمرفوع والمعتنى على التفسير
ظ * قوله وفيه نظر لان حاصله ان الكلام السابق صريح في ان السلف لم يكلوا
في المتساوية وان التكلم فيه انها هو شرط التكلف وليس كذلك بل التاويل
كان في القرن الاول والثاني * قوله ولهذا يمكن ان يدفع نزاع الفريسيين
وقد يدفع ايضا بان القائلين بالوقف يفسرون المتساوية في الآية الكريمة
بما لا سبيل اليه للخلق والحكم بما يقابلهم وسندل على اثبات المذهبين على
اختلاف التفسيرين بان الوقف على الله يقتضي عدم علم الراسخين وعدم
الوقف عليه يقتضي علمهما وبما متنا فيهما مع انها من السبعة التي لم يشر إليها
التواتر والجواب ان الوقف من قبيل الاداء وقد عرفت انه لا يلزم التواتر فيه
* قوله بالمسئلة ليس كما ينبغي قيل بل هو كما ينبغي بناء على انه البحث من
مسائل علم الكلام اذ قد تقرر في كتبه ان الدلائل العقلية لا يفيد اليقين عند المفسر
وجهور الاساعرة وحق انها تدفيعه بقرائن فيكون من المبادي الكلامية
لاصول الفقه فينبغي ان يقدم مسائلها ويعقب البحث الاول بها لانها
كما لا غرض على من الجواب * قوله ولا يخفى انه لا معنى له ان يجب عنه بان عدم
المجاز يتوقف عليه لانه يجب ان يعلم او لا ان صفاته الحقيقية ما هو وانما
يتعذر ارادته ام لا ومعرفة المعنى الموضوع له يتوقف على الاستقراء * قوله

الوقف الحوادث لا ارادة المصنف
قوله ولا يلزم من ذلك الاستثناء
عدم ملاحظة ذلك التعلق فانه جزء
اخير من العلة الثابتة اذا وجدت
وجوب المعلول واذ انقد استثنى
فلا وجه لقوله بل يجوز عدمه مع
وجوب جميع ما يتوقف عليه فانه ذلك
التعلق اذا حصل استثنى عدمه ولا
لقوله ولا يقع يجب بثبوته عند
تحقق علة الثابتة لان ذلك
التعلق اذا وجد وجب الايقاع
والاستثنى واما قوله اذ لا يلزم
من عدمه وجوبه اذ غير عليه
انه لا يلزم من عدم لزوم المحال
التخصيص عدم لزومه مطلقا
وهنا يلزم محال آخر وهو حصول
الامر بلا مؤثر اي الكون بلا كون
فانه تلك

قال المجد في تفسير
الفاخرة المستراط
التواتر فيها هو
قبيل الاداء وهو
لا يتصور في الكلمة
كالمد والقصر غيرهما
عند سائر قد علم
في اصول الفقه
انتهى * مشه

الامور ممكنة فيجب استنادها الى علمه * قال * واما ترجيح احد
المتساويين او ترجيح المرجوح فمما يترجح * اقول لم يرد بالترجيح ههنا الا ليجاز
كما في ما قبله بل اعم منه وهو اثبات المرجحان كما ذكره فيما سياتي اذ لو اراده لم يكن لقوله
واما ان ثبت رجحان زائد على ما له من الرجحان منه لظهور اشتناعه ان يوجد شي واحد باكثر من
وجود واحد فلا يحتاج الى قوله فيكون كل ترجيح آه فند بر قيل فيه بحث وهو انه ان اراد به التساوي

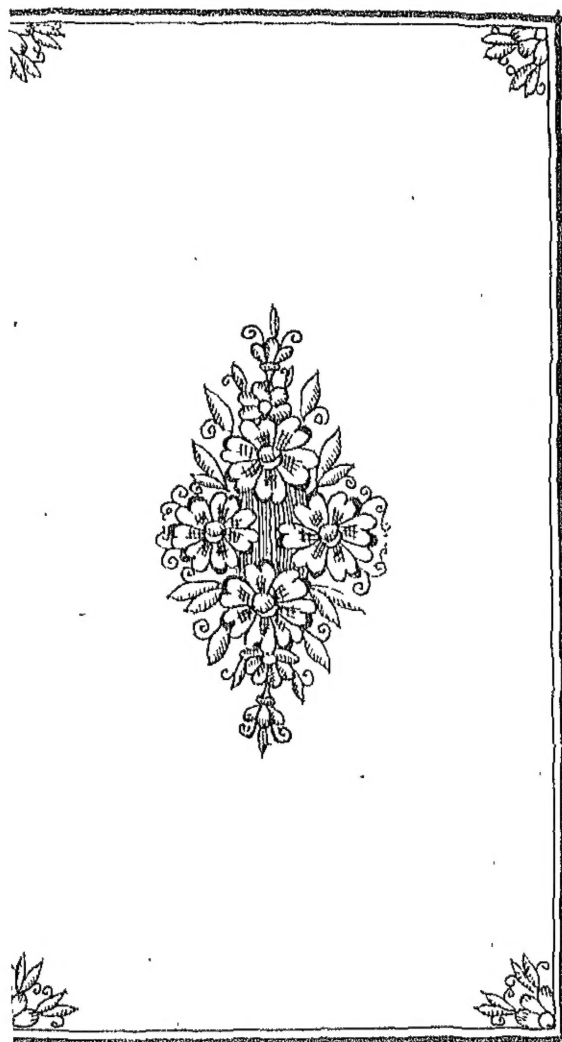
بالنسبة الى ذات الشيء مع قطع النظر عن الخارج فلا نزاع في جواز الترجيح باعتبار حصول
المرجح الخارجى وانضم اليه وان اراد به التساوى بالنسبة الى الفاعل الخارجى انما لا يتركب
فعلا الا بعد تعلقه بواع وغرض فلا يكون ترجيحه ترجيحا للمساوى بل ترجيحا للمرجح وما ذكره من لزوم
اثبات الثابت او السوى على هذا التقدير مما اقول من ان عدم ملاحظة السؤال الاول والثاني مع جواز
اذا يظهر بعد ما ان معنى وقوع ترجيح المساوى المرجوح ان يكون الترجيح بالافضل الا
للمساوى والمرجوح مع ختم السبق

والاول قوله فلا نزاع في جواز الترجيح
ان قلنا نعم اذا بقيت العبارة على
ظاهرها وانما اذا اريد بها ما ذكر فيكون
فيه الف نزاع وايضا يظهر بعد ما ان لزوم
اثبات الثابت او السوى انما هو في بطلان
اختصار الترجيح في ترجيح المرجح وما
ذكره في السؤال الثاني مبنى على ان
يكون المراد ما يفهم من العبارة فاما
هذا من ذلك * قال * لولا الترجيح
لا وجد الحكم اصلا * اقول قال في شرح
المفاهىص المحمود على هذا الحكم ضرورى
بعد تحصيل معنى الموضوع والمحمول من غير
ان يقتضى الى برهان فانه معنى الحكم
ما لا يقتضى ذاته وجوده ولا عدمه
ومعنى الاحتياج ان كلا من وجوده
وعدمه يكون لذاته بل لا خارج
فانه قيل يحتمل ان يكون له ذاته
ولا لا خارج بل لمجرد الاتفاق
قلنا هذا مما يظهر بطلانه باولى
التفات ولهذا انما يحكم به لا يأتى
منه النظر

والاستدلال
م

على تقدير ثبوتها استارة الى عدم تعيين التقديم لاحتمال ان يكون الذين ظهروا
من واسم او فاعله والاول لا يذنب ابتداء با فاعله جميعا ورفعا على لزوم
ان نصبا عليه * قوله وتيسر سيطر الكلام انه يمكن ان يقال مراد السمع من
التوسيط في الشرح التنبه على ان ذكر التقديم كفى في الموت وانما ذكر التأخير
بعده في المان لكونها قد تعلق في كلام القوم * قوله ولا يتصور افتراضها منع
ذلك بان التقديم مبنى على شئ انما يلزمه تأخير الشئ الثاني لانه لا تأخير نفسه بل تأخير
فعل ان التقديم انما يكون بدو التأخير وتيجاب ايضا بان الغرض قد يتعلق
بالقديم فيكون هو المحفوظ قصد دون التأخير وقد يعكس كما هو المقرر في فن
البيان وان كانا متساويين فبما فيه المصير بالتوسيط على هذه التمسكة * قوله
وفيه نظر لاننا نم آه فيه بحث لان عدم قطع المراد اذا كان لاجل احتمال ارادة
غير المعنى المتوالت لا يذنب وجزم القول باستتاع اجتماعهم على الكذب لا يجب
قطعية الارادة وباجل ذلك في الخبر احتمالا لان احتمال حكمه ان يطالب الواقع احتمال
كل من طرفيه غير ما يتبادر منه والتواتر انما يرفع الاحتمال الاول الغير المتنازع
فيه دون الثاني المتنازع فيه وتوجب بان الاحتمال الثاني مستلزم لاول
لانهم اذا فعلوا مثلا ان بعدا موجود فم السامع منه ما هو المتبادر من
ظاهره فان له واد من بعد او الموجود معنى غير المتبادر ونزوم الكذب لان
المتبادر علامة الحقيقة وعدمه علامة المجاز فاذا استعمل اللفظ في غير المتبادر
بلا قرينة يلزم الكذب لان المجاز انما يفارقه بنصب القرينة كما تقرر في موضعه
والمفروض هنا انتفاء ما يلزم الكذب بالضرورة

قد تم جلد الاول من حاشية التلويح
حسن على حرره خواجه



سید محمد
۱۵

DUE DATE

۲۹۴۳۱

سید محمد	
۱۵	
۱۳۹۹	
۲۹۴۳۱	
No.	Date

۱۳۹۹

15-25-24

Aug